

﴿ الجزء الأول ﴾

من باغة السالك لا قرب المسالك تأليف العالم العامل
واللوذعي الكامل من هو لكل فضل حاوي
الشيخ أحمد الصاوي على الشرح الصغير
للقطب الشهير سيدي أحمد
الدردير نفعنا الله بركاته
وأعاد علينا
من نفعاته
آمين

و بهامشه شرح القطب الشهير سيدي أحمد الدردير المذكور

﴿ طبع على نفقة حصرة كبر العترة المهديه ﴾



طبع بالمطبعة الحسينية المصرية
بجوار مسجد الامام الحسين رضي الله تعالى عنه
لصاحبها ومدير ادارتها محمد عبد اللطيف الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العمدة الفقير أحمد بن محمد الصاوي المالكي الحمد لله الذي استخلص العلماء بعنايته وحبيل لطفه من غياهب الجهالات وجعلهم أمناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا انطلاقك تلك الامانات فهم مصابيح الارض وخلفاء الانبياء يستغفر لهم كل شيء حتى الحيتان في البحر ومحرم أهل السماء وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة استفتح بها أبواب العنايات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد السادات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وشيعته وخزبه في كل الاوقات صلاة وسلاما دائما متلازمين فستطربهم ما غيبت الساعات (أما بعد) فإنه لما كان الاشتغال بالعلم من أفصل الطاعات وأولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات خصوصاً علم الفقه العذب الوال المتكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب مالك أهلاً وحقيقة بذلك وكان أحسن ما ألف فيه من المختصرات متناوئاً وشرحا مختصر شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الوقت والطريقة ومعدن الشريعة والحقيقة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوي مالك الصغير الذي سماه أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك أمرني من لاسعة عن مخالفته خلبته ووارث حاله أخو في الله الشيخ صالح السباعي أن أكتب عليه كتاباً تناسبه في السهولة فأحبته لذلك راجياً الفتح من القادر المالك (وسميته باللمعة السالك لأقرب المسالك) لينتفع بها ان شاء الله تعالى أمثالي من الفاضلين مشيراً بحاشية الأصل لحاشية شيخنا وقدوتنا الشيخ محمد الدسوقي على شرح شيخنا المؤلف على مختصر العلامة أبي الضياء الشيخ خليل وبالأصل لشرح المؤلف المذكور وشيخنا في مجموعته لمجموع شيخنا وقدوتنا أبي محمد بن محمد بن محمد الامير والحاشية لحاشية شيخنا الشيخ المسابيح على الاطلاق أبي الحسن علي بن أحمد الصعدي العدوي على الدرر وأشير لباقي أهل المذهب كما أشارت أسلافنا للشيخ البناي بصورة (ن) وللشيخ مصطفى الرمادي محشى التتائي بصورة (ر) وللعلامة سيدي محمد الخطاب بصورة (ح) وللشيخ

عبد الباقي بصورة (عب) والعلامة الشيخ ابراهيم الشبرخيتي بصورة (شب) وان اسندت لغير هؤلاء صرح به واسأل الله التوفيق لي كما طاعتها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والاجماع لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو أبترا أو أقطع أو أجزم أي ناقص وقيل البركة والبراءة للامتناع أو المصاحبة التبركية متعلقة بمحذوف تقديره أولي ونحوه وهو بجمع أجزاء التأليف فيكون أولى من أفتتح ونحوه لا يهاجم قصر التبرك على الافتتاح فقط * والله علم على الذات الواجب الوحدانية الصفات أيضا والرحمن المنعم بجلال النعم كية أو كيفية والرحيم المنعم بدقائقها كذلك وقدم الأول وهو الله دلالة على الذات ثم الثاني لاختصاصه به ولأنه أبلغ من الثالث فقدم عليه ليكون له كالتمة والرديف اذا علمت ذلك فنبغى تسمي الكلام عليهما من الفن المشروع فيه فنقول ان موضوع هذا الفن أفعال المكلفين لانه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب وندب وحرمه وكراهة ولاشك ان هذه الجملة فعل من الأفعال وحينئذ فيقال ان حكم البسملة الأصلي الندب لانها ذكر من الاذكار والأصل في الاذكار ان تكون مندوبة ويتأكد الندب في الاذكار بها في أوائل ذوات البال ولو شعرا كما انحط عليه كلام ح وقولهم الشعر لا يبدأ بالبسملة محله اذا شتم على مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من لا يجوز ذمه وقد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة العريضة على المشهور من المذهب وعند الامور المكروهة كاستعمال ذي الروائح الكريهة وتحريم اذا أتى بها الجنب على أنها من القرآن لا بقصد التحصن وكذا تحريم عند الانسان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاء في الحاشية وتحريم في ابتداء براءة عبد ابن حجر وقال الرمي بالكراهة وأما في أثناءها فذكره عند الأول وندب عند الثاني قال ح ولم أر لأهل مذهبينا شيئا في ذلك وليس لها حالة وجوب الا ما نذكر ولا يقال ان البسملة واجبة عند الركاة مع الذكر والقدرة لاننا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة كما عليه المحققون بقي شيء آخر وهو انه هل تجب بالنذر ولو في صلاة العريضة بمنزلة من نذر صوم رابع الهرا ولا تجب واسطهرا للروم خصوصاً وبعض العلماء من أهل المذهب يقول بوجوبها في العريضة وهذا اذا كان غير ملاحظ بالنذر الخروج من الخلاف والا كانت واجبة قولاً واحداً والظاهر أنها لا تكون مباحة لان أقل مراتبها أنها ذكر وأهل أحكامه أنه مندوب وقول الشيخ خليل وجازت كنعوذ بنقل الموهوم لذلك وقول الشاطبي

ولا بد منها في ابتداء تلك سورة * سواها وفي الأجزاء خبر من تلا

تلاها كلام من الجواز والتحبير على عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا ينشأ في أصل الندب وأن الانسان اذا قائلها حصل له الثواب وكون الانسان يذكر الله ولا ثواب له بعيد جدا اه بتصرف من حاشية الأصل وشيخنا في مجموعه (قوله على افضاله) أي احسانه لعباده في الدنيا والآخرة وفيه رد على من يقول بوجوب الصلاح والاصح (قوله شرح) في الأصل مصدر ما يعني شارح أو ذو شرح أو أطلق عليه بالمعنى المصدرى ببالة على حد ما قبل في زيد عدل ومعهام موضع ومبين والاسناد له مجاز عقل من الاسناد للسبب (قوله لطيف) يطلق اللطيف على صغير الحجم وعلى رفيق القوام وعلى الذي لا يحجب ما وراءه والمراد منه هنا السهولة فاطلق المروم وهو أحد المعاني الثلاثة وأراد لازمه وهو سهولة المأخذ (قوله على بيان معاني ألقاطه) البيان الاظهار والمعاني جمع معني وهو ما يعني ويقصد من اللفظ وإضافة معاني الألقاط من إضافة المدلول للدال وإضافة الألفاظ للضمير من أصناف الجزاء لكل بناء على أن الكتاب اسم للإماتة المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله ليسهل فهمه) اللام للتعليل عطفاً لقوله اقتصرنا والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها والغم الإدراك (قوله على المتدثي) جمع مبتدئ وهو الشارح في العلم الذي لم يقف على أصوله فان وقف على الأصول وعجز عن الأدلة يقال له متوسط فان عرف الأصول والأدلة يقال له متقدم وانما يخص المتدثي لان غيرهم لا يتوقف فهمه عليه بل يتعاطى أي كتاب شاء (قوله وشرحه) بالرفع عطف على فهمه ومتعلقه محذوف تقديره على (قوله وقراءته)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله على افضاله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
(أما بعد) فهذا شرح
لطيف على كتابنا المسمى
بأقرب المسالك لمذهب
الامام مالك اقتصر فيه
على بيان معاني ألقاطه
ليسهل فهمه على المبتدئين
وشرحه وقراءته لمن شاء
عشيرة رب العالمين

(قوله غملاوا) الغاء على
توهم أما اه

فأقول وبه أستعين (يقول)

العبد الفقير المنكسر
الفؤاد من التقصير أحد
ابن محمد بن أحمد الدردير
القول اللفظ الدال على
معنى وضع له ذلك اللفظ ولو
في ثاني حال فيشمل المجاز
كاسد للرجل الشجاع
والعبد المراد به المملوك لله
تعالى والفقير المحتاج إليه
تعالى في جميع أحواله
والمنكسر الحزين والفؤاد
القلب واسناد الانكسار
يعني الحزن اليه مجاز وقوله
من التقصير علة لانكسار
فؤاده والمراد به قلة العمل
والتقوى فهو كقول الشيخ
رضي الله تعالى عنه المنكسر
خاطره لقلته العمل والتقوى
وأجد بيان للعبد والدردير
لقب اشهر به كايه وجده
بين الناس وكان الودرجه
الله تعالى رجلا صالحا عالما
متقنا للقرآن فقد بصره في
آخر عمره فاشتغل بتعليم
الاطفال كتاب الله تعالى
فحفظ القرآن على يده خاف
كثير وكان يعلم الفقراء
حسبه لله تعالى لا يأخذ
منهم صرافة ولا غيرها بل
ربما واساهم من عنده
وكان كثير السكوت لا
يتكلم إلا نادرا وورده في
غالب أوقاته صلاة سيدي
عبد السلام بن ديشيش
رضي الله تعالى عنه وكان
يشرفني في صغري بأن
أكون عالما بمات رحمه الله
شهيدا بالطاعون سنة
ثمانية وثلاثين بعد الألف

بالرفع معطوف على فهمه أيضا وقوله لمن شاء متعاقب بقرا ته وبمشيئة الخ راجع للجميع والمعنى
اقتصر في هذا الشرح على اظهار معاني ألفاظه لاجل سهولة فهمه على المستدئين القاصرين وليس سهولة
شرحه على وسهولة قراءته لمن شاء أن يقرأ وهذه السهولة تحصل بمشيئة رب العالمين (قوله فأقول)
حواب أما (قوله وبه أستعين) السنين والتاء للطلب وقدم المحرور ليعيد الحصر (قوله يقول) أصله
يقول استمقلت الغفلة على الواو فقلت الى ما قبلها (قوله العبد) يطلق على معان مشهورة اقتصر الشارح
فيما سأتى على أحدها (قوله اللفظ الدال) احتريزه عن اللفظ المهمل كدبر مثلا فلا يقال له قول وبطلاني
القول على الرأي والاعتقاد كما يقال قال أبو حنيفة كذا أي رأى واعتقد (قوله وضع له ذلك اللفظ) دخل
المعنى المطابق والتضمني وخرج المعنى الالتزامي كعلمنا بحقيقة المنكسر من وراء جدار فليس موضوعا له
اللفظ (قوله فيشمل المجاز) مفرع على قوله ولو في ثاني حال ووجه ذلك أن الحقيقة موضوعة وضعها أولا
أي كلمة استعملت فيما وضعت له من أول الامر والمجاز موضوع وضعها ثانيا لانه كلمة استعملت في غير ما
وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادة المعنى الأصلي كاسد فانه في الأصل موضوع للحيوان المنكسر
ثم تستعمل في الرجل الشجاع فتقول رأيت أسدا في الحمام مثلا فكل من المجاز والحقيقة موضوع وضعها
لغيره بالمكن الحقيقة وضعها أصلي لا يحتاج لقرينة ولا لعلاقة والمجاز وضعه عرضي يحتاج لعلاقة وقرينة
(قوله المراد به المملوك لله تعالى) انما اقتصر على ذلك المعنى لشهره وعمومه قال تعالى ان كل من في
السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا أي مملوكا وهو المسمى بعبدا لا يجساد (قوله المحتاج اليه تعالى الخ)
هذا التقدير يصلح ليكون الفقير صفة مشبهة أو صيغة مبالغة ولا يخلو عيسى عليه السلام من مادني ولا أخرى ولو كانا
مولانا بطرفة عين لانفسنا لهلكنا (قوله والمنكسر الحزين) يشير بذلك الى أن في كلام المصنف استعارة
تبعية حيث شبهه بخرن القلب بالانكسار الذي هو تمزق أجزاء الشيء الصلب بمجاميع القلف والقشيت في
كل واستعار اسم المسببه له لشيء واشتق منه منكسر بمعنى حزين والقرينة اضافته للفؤاد (قوله مجاز) أي
عقلى من اسناد مال لكل البعض الذي هو الفؤاد وانما خص الفؤاد دون سائر الاعضاء لانه محب له ولذلك قال
علماء البيان اذا أسند مال لكل للجزء لا بد أن يكون لذلك الجزء مزيد تميزه اذا علمت ما تقدم من الاستعارة
وما هنا من المجاز العلى في كلامه مجاز على مجاز (قوله علة لانكسار فؤاده) أي حزنه انما جاء من رؤية
التقصير في حقوق الله وهذا سنة العارفين بهم لا يرون لانفسهم عملا كما قال السيد البكري الهنسي اني أخاف
أن تعذبني بأفضل أعمالى (قوله كقول الشيخ الخ) المراد به الشيخ خليل (قوله بيان) أي عطف بيان ويصح
أن يكون بدلا لان نعمت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب منه بدلا أو عطف بيان
بمخلاف نعمت النكرة اذا تقدم عليها يعرب حالا وتعرب هي على ما كانت عليه كقول الشاعر

* لمة وحشا طلل * (قوله في غالب أوقاته) وهي الاوقات التي لم يكن شغولا فيها بالقرآن (قوله عبد السلام
الخ) هو شيخ أبي الحسن الشاذلي ويا هيل شيخ الشاذلي تلميذه ومشييش بشيئين مجتمعين أوله ميم أو باء
موحدة وأخيرا الاستاذ الشارح عن والده المذکور أن زوجه كانت تدخل عليه فتعده عنده شموعا موقدة في
أوقات الطلأم تسأله عن ذلك فيقول انها أنوار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرا أيضا أنهم كانوا
في ضيق عيش فتوضع الصخرة في الطعام القليل بين يديه فيقرأ عليهم اسورة قر يش فيمبارك فيها ويأكل
مما الماس الكثيرون قال الشيخ فصرنا أقرأ تلك السورة على الابواب المعلقة فتفتح غير مفتاح فتدع
عنى وأنا صغير أي أفتح الابواب بغير مفتاح (قوله وعمرى نحو عشرين سنين) فيكون مولد الشيخ سنة ثمان
وعشرين ومائه وكانت وفاة ليلة الجمعة لثمان حلون من ربيع الأول سنة مائتين وواحد بعد الألف فسمه
ثلاث وسبعون سنة ودفن بمشهد المشهور بالكعكيين وكراماته في الحياة وبالمات أظهر من الشمس في
رابعة النهار وأقول كما قال بعض العارفين

لى سادة من عزهم * أقدامهم فوق الجباه

ان لم أكن منهم فلى * في حبهم عز وجاه

(قوله وشوهدت له كرامات) قد تقدم لك بعضها (قوله الحمد لله) لما افتتح بالسماء آفة لها حقيقة ما افتتح

بالجملة افتتاحيا وهو ما تقدم على الشروع في المقصود بالذات جمع بين حديثي البسملة والجملة
 وحل البسملة على الابتداء الحقيقي والجملة على الابتداء الاضافي لموافقة القرآن العزيز بقوة حديث
 البسملة على حديث الجملة وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزء وهناك
 أوجه أخر مشهورة لدفع التعارض وجملة الحمد لله الى آخر الكتاب مقول القول في محل نصب لان
 القول لا ينصب الا للجملة أو المفرد الذي في معنى الجملة أو المفرد الذي قصد لفظه مالم يجز مجرى الظن
 في نصب المفردات كما هو معلوم من قول ابن مالك

وكتظن اجهل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل

وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قول دأ مشفقا

الى ان قال

وال فيه قيل للجنس وقيل للاستغراق وقيل للعهد وهو وجه المولى نفسه بنفسه أزلا لانه لما علم بحز خلقه
 عن أداء كنهه حمد نفسه بنفسه أزلا ثم أمرهم أن يحمده بذلك الحمد واللام في لله قبل الملك أو
 للاستحقاق أو للتعليل في الأول معناه جمع المحامد على كنهه وعلى الثاني مستحقة لله وعلى الثالث
 ثابتة لاجله وجملة الحمد خبرية لفظا انشائية معني وكانت اسمية للدلالة على الثبوت والدوام واقتداء
 بالكتاب العزيز وأصل الجملة الحمد لله فحذف الفعل للدلالة المصدر عليه فبقى حمد الله ثم عدل من
 النصب الى الرفع لدلالة الشرع والدوام فصار حمد الله ثم أدخلت الالف واللام لقصد الاستغراق أو
 الجنس أو العهد كما تقدم قال الفاعل كافي في شرح الرسالة ويستحب الابتداء بها بكل مصنف ومدرس
 وخطيب وخطاب ومترجم ومزج وبين يدي سائر الامور المهمة وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اه باختصار (قوله هو الوصف الخ) شروع في معنى الحمد والشكر اللغويين ولم يتعرض
 لمعناهما الاصطلاحيين ومعلوم أن الحمد الاصطلاحى هو الشكر اللغوي والشكر الاصطلاحى هو صرف
 الحمد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله واما اقتصر الشارح على المعنى اللغوي في كل لانه الذى
 يحمل عليه الشرع اذ لم يكن له اصطلاح خاص وأما قولهم الحمد اصطلاحا والشكر اصطلاحا فالمراد
 اصطلاح الناس لا اصطلاح الشرع فانه موافق للمعنى اللغوي في كل ومعنى الوصف المذكور وهذا التعريف
 سالم من جميع ما يرد على التعريف المشهور لان قوله الوصف بالجميل يشمل أقسام الحمد الاربع المشهورة
 وظهر من هذا التعريف أن مورد الحمد خاص ومتعلقه عام ومورد الشكر عام ومتعلقه خاص لتقييده
 بقوله لانعامه والنسب بين المعاني الاربع معلومة (قوله اختياريا أم لا الخ) تعميم في الحمد ودبه اشارة
 الى أنه لا يشترط أن يكون اختياريا وقوله على فعل جليل اختياريا هو المحمود عليه وفيه اشارة الى أنه
 يشترط أن يكون اختياريا اه من تقرير الشارح (قوله واحب بالشرع) أى لا بالعقل خلافا للمعتزلة
 الذين حكموا العقل في الحسن والقبح بل الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشرع ومعنى كونه
 واجبا أنه يتحتم على كل مكلف اعتقاد أن كل نعمة ظهرت في الدنيا والآخرة فهي منه تعالى بل هذا
 من عقائد الايمان ومن اعتقد خلاف ذلك فهو كافر وأما شكر الاعضاء الظاهرية فتارة تكون واجبة
 وتارة تكون مندوبة على حسب ما أمر الشارع كما هو معلوم من الشرع (قوله بكسر اللام) أى مع ضم
 الميم اسم فاعل وأما بفتحها فماف هو المالك أو المعتقد أو الصاحب أو القريب وأما بضم الميم وفتح اللام فهو
 المعطى اسم مفعول (قوله بكسر النون) وأما بضمها فالفرح والسرور وبفتحها التمتع قال تعالى ونعمة
 كانوا فيها فاكهين (قوله الملائمة) أى الموافقة لمتى النفس ولم يقل الحمد عاقبتها شرعا لاجل شموله نعم
 المكافاة الدنياوية فان المكافاة منعم عليهم في الدنيا والحاصل أنهم اختلغوا في تعريف النعمة وقال
 بعضهم هي كل ملائم فحمد عاقبتها شرعا ومن ثم لانعمة لله على كافر وقال بعضهم كل ملائم فالكافر منعم
 عليه في الدنيا وان لم يحمد عواقب تلك النعم واقصاها الشارح بؤيد الثاني (قوله خصها بنا) الباء داخله
 على المقصور عليه وهذا خلاف الغالب كما قال الاجهوري

وباء الاختصاص فيه يكثر * دخولها على الذى قد قصر وا

وعكسه مستعمل وحيد * قد قاله المبراهم السعيد

هو الوصف بالجميل
 اختياريا أم لا فعلا أم لا
 على فعل جليل اختياريا
 والشكر ما دل على تعظيم
 المنعم لانعامه من قول أو
 فعل أو اعتقاد وشكر المنعم
 واجب بالشرع والمولى
 بكسر اللام المعطى والنعم
 جمع نعمة بكسر النون
 بمعنى العطية الملائمة وقوله
 منها بيان لما والضمير عائد
 على النعم فالمعنى على نعم
 خصها بنا

قوله واما بضمها الخ أى
 على وزن بشرى لامع هاء
 التأنيث كما قد يتوهم انظر
 القاموس وغيره

أي قصرها على ما عاشر الأمة المحمدية من الإيمان بجهده صلى الله عليه وسلم ومعرفة كثير من الأحكام التي جاء بها وكذا النعم المخصوصة بالشخص في ذاته كشكاه ولونه

(قوله أي قصرها علينا) أي ولست أمتهم بغير ما عليهما (قوله كشكاه ولونه الخ) قال تعالى ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين (قوله ليكون العائد الخ) أي لقول ابن مالك وحذف عندهم كثير محلي * في عائد متصل إن انتصب الخ (قوله بخلاف التقدير الثاني) أي في حذف العائد شذوذ لعدم استيفائه الشروط التي قال فيها ابن مالك * كذلك حذف ما يوصف خفصا * الخ إذا علمت ذلك فظاهر كلام الشارح أن المعنى واحد وإنما التخالف في شذوذ حذف العائد وعدمه وهو كذلك غير أن الباء على الوجه الذي تر كاه الشارح تكون داخلية على المقصور على مقتضى الكثير فيها وإنما تر كاه لما قاله تأمل (قوله والصلاة الخ) لما أثني على الله سبحانه وتعالى وشكره على نعمه أداء بعض ما يجب أجمالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجب مع النعم الواصلة إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي بركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم أداء بعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم وامتنالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذ كر الله فيه فبدأ به وبالصلاة على فهو أقطع محقوق من كل بركة والصلاة من الله رحمة المفرونة بالتعظيم ومن العبيد طلبهم ذلك والسلام من الله الأمان أو القهية بأن يحيى الله نبيه بكلامه القديم كما يحيى أحدا ضيفه ومن العبيد طلب ذلك (قوله على النبي الأعظم) أي من كل عظيم (قوله انشائية معني) أي ولا يصح أن تكون خبرية لفظا أو معني خلافا لما مشى عليه يس (قوله والتابع يشرف بشرف المتبوع) لما ذكر وفي الخصائص عند قول البوصيري

ولك الأمة التي غبطتها * بل لما أثبتنا الانبياء

أن الله جمع في نبينا جميع ما تفرق في الأنبياء من الكمالات وجمع في أمة جمع ما تفرق في الأمم منها وكما هم قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس الآية (قوله مشهور) أما الآل في مقام الزكاة فهم عندنا بنو هاشم لا المطلب وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو عاصيا وأما في مقام المدح فكل تقى لما في الحديث الشريف آل محمد كل تقى وأصحابه كل من اجتمع به في حياته بعد البعثة وهو مؤمن وتفصيل ذلك يطول (قوله الكلام في بعد واسم الإشارة مشهور) أي فلم يتكلم عليه لشهرته ولأنه كررنا زيادة ذلك ليظهر بها الخاطر فبعد يتعلق بها تسعة مباحث الأولى في واوها الثاني في موضعها الثالث في معناها الرابع في أعرابها الخامس في العامل فيها السادس في أصلها السابع في حكم الأيمان بها الثامن في أول من تكلم بها التاسع في الغناء بعدها فأما الواو فاما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة وأما أن تكون نائبة عن أما التي هي مجرد التأكيد وقد تكون للنأي كعدم انتقصيل في غير ما هنا وأما موضعها فهو خذ من قولهم هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر أي من غرض إلى آخر فلا تقع بين كلامين متعدين ولا أول الكلام ولا آخره فان وقعت بين كلامين متغايرين بينهما عدم مناسبة تسمى اقتضايا محضاً وان كان بينهما مناسبة كلية فهي تخاصا وان كان بينهما نوع مناسبة كما هنا تسمى اقتضايا مشوياً بالتخلص فمثال الاقتضايا المحض قول الشاعر

لو رأى الله أن في الشيب خيرا * جاو ربه البراري الخلد شيئا

كل يوم تمدى صروف الليالي * خلقت من أبي سعيد غربا

ومثال التخلص قول الشاعر أيضا

أما طلع الشمس تمنى أن ترم بنا * فقلت كلا ولا كن مطلع الجود

وأما معناها فهو تنقذ قبل وتكرر زرف مكان كثير أو مكان قليل وهي ههنا الزمان لا غير وقولهم أنها لا كان باعتبار الزمن بعيد كما حقه الشارح رضي الله عنه وأما أعرابها فله أربعة أحوال تعرب في ثلاثة وثني في حالة كاهود شهو ورواها له في ههنا هو على أن الازعاطفة مقدر بأقوال ونحوه وعلى أنها نائبة

أي النعم التي تشملنا وغيرنا كنعمة الوجود الشاملة لكل موجود ونعمة العقل والعلم والسمع والبصر وغير ذلك ويشمل ذلك كله قول الشيخ والشكر له على ما أولاها من الفضل والكرم وأما جعنا المعنى على النعم التي خصها بنا ولم نجعلها على النعم التي خصها بغيرنا يكون العائد المحذوف ضمير نصب متصل وهو شائع لاشذوذ فيه بخلاف التقدير الثاني (والصلاة والسلام على النبي الأعظم وعلى آله وأصحابه وأمتيه أشرف الأمم) هذه جملة خبرية لفظا انشائية معني قصد بها طلب الصلاة والسلام على أعظم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل الأنبياء أجمعين وأمة جماعته وهم من آمن به إلى يوم القياس وكانوا أشرف الأمم لأنهم أتباعه والتابع يشرف بشرف المتبوع (وصلى اللهم على جميع الأنبياء والرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين) يجوز عطف الفعلية الانشائية على الاسمية كذلك وهذه الجملة أعم تتعلق بما قبلها لشمولها للنبي وآله وأصحابه والكلام في الآل

والصعب مشهور (وإذا فهم) الكتاب حليل أقتطفه من شارح مختصر (الأمم تليل) الكلام ههنا من مشهور زرافة

عن اما فان قلنا انها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط والتقدير مهـ ما يمكن من شيء بعد ما تقدم أو العامل فيها الواو النائية عن أما النائية عن مهـ ما وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معموله للجزاء والتقدير مهـ ما يمكن من شيء فأقول بعد ما تقدم وجعلها من متعلقات الجزاء أولى لانه يكون وجود المؤلف معلقا على وجود شيء مطلق وأما أصلها فهو وأما أصل أمهم ما يمكن من شيء كما تقدم وهذا الأصل على أن الواو نائية وأما على أنها عاطفة فالأصل وأقول بعد الخ رأيا حكما لا يمان بها فالاستحباب اقتداء بالذي صلى الله عليه وسلم لانه كان يأتي بأصلها وهو ما بعد في خطبه وه كتاباته وأما أول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله

جرى الخلاف أما بعد من كان ناديا * بها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعد * فقس فسيحان فكعب فيعرب

وأما الفاء بعد هـ فان قلنا ان الواو عاطفة فالعازاة على توهم وجود ما وان قلنا انها نائية عن أما فالقاء رابطة للجواب وفي هذا قدر كفاية * وأما اسم الإشارة ففيه احتمالات سبعة أبدأها السيد الجرجاني وهي إما أن يكون عائدا على الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو الالفاظ والمعاني أو المعاني والنقوش أو الالفاظ والنقوش أو الثلاثة اختار السيد الجرجاني منها أنه عائد على الالفاظ الخارجية الدالة على المعاني المخصوصة فبحث فيه بانها أعراض تنقضي بمجرد النطق بها والحق أنه عائد على ما في الذهن واسم الإشارة في كلام المصنف مبتدأ وكتاب خبر ان قلت ان ما في الذهن مجمل والكتاب اسم للمفصل فلا يصح الاحبار وأجيب ان في الكلام حذف مضاف أي مفصل هـ هذا كتاب فان قلت ما في ذهن المؤلف جري والكتاب اسم لما في ذهن المؤلف وغيره فيلزم عليه الاخبار بالكلية عن الجزئي أجيب بأن في العبارة حذف مضاف ثان أي مفصل نوع هـ هذا كتاب والاشكال الأول لا يرد إلا على تسليم أن الذهن لا يقوم به المفصل وعلى تسليم أن الكتاب لا يكون اسما للمجمل وعلى تسليم عدم صحة الاخبار بالمفصل عن المجمل والأول لا يحتاج لتقدير المضاف الأول والاشكال الثاني مني على ما استمر من أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص والحق أن يقال ان كان الشيء لا يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الشخص وان كان الشيء يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الجنس والفرق تحكم وكون الشيء يتعدد بتعدد محله أو هام فلسفية لا يعتد بها فادعيت ذلك ولا حاجة لتقدير المضاف الثاني أيضا (قوله اسم للنقوش الخ) فعلى هذا يكون الشارح اختار أن اسم الإشارة عائدا على الثلاثة وهو أحد الاحتمالات السبعة المتقدمة (قوله ابن اسحق) ابن موسى وهذا هو الصواب كما في الخطاب وغيره وقد وهو ابن عازي في ابدال موسى بعقوب (قوله من الأولياء العارفين) أي لكونه كان مجاهدا لنفسه في طاعة الله مكث عشر من سنة بمصر لم ير النبل لاشتهاله به وكان يلبس لبس الجنود المتشققين وله وشيخه كرامات ذكر الأصل بعضها (قوله بروضه ممترة) أي وطوى ذكر المصنف به وذكر الثمار تخييل كما قال السارح والاعتقاف ربيع والجامع بين المعنيين الانتفاع التام في كل فان الروضة بينهما انتفاع الأجساد وبالمختصر انتفاع الارواح (قوله في مذهب) هو في الأصل محل الذهاب كالطريق المخصوصة والمراد منه هنا ما ذهب اليه مالك من الاحكام الاجتهادية وتشبيهه بالاحكام التي ذهب اليها واعتقدتها بطريق يوصل الى المقصود واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والجامع بينهما التوصل للمقصود في كل على حد قوله تعالى اهتدوا الصراط المستقيم (قوله أئمة) جمع امام وهو في اللغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصفها بأصل أئمة أئمة تقلت كسرة الميم الأولى الى الهمزة الثانية ثم أدمجت الميم في الميم وصار أئمة بتحقيق الهمزةين أو بتسهيل السابعة (قوله دار التنزيل) أي القرآن انزل غالبهما (قوله وهي المدينة المنورة) أي بأنوار المصطفى لانه أمارها حسا ومعنى ولها أسماء كثيرة أنها ما به بعض العلماء الى تسعين سببا ما ذكره في شرح ومنها قبلة الاسلام ومدينة الرسول وطبقة وطابة والراحة والمرحومة والهداية والمهدية وأما تسميتها بثوب كبروه وهو ما في الآية حكاية عن المنافقين (قوله مالك بن أنس) هو أبو عبد الله مالك بن أنس من مالكا بن

اسم للنقوش الدالة على
الالفاظ الموضوعات لعانيها
وحليل نعت له ومعناه
عظيم الشأن لما اشتمل على
الاحكام النفسانية مع
سهولة الالفاظ وعذوبتها
واختصارها اختصارا لا
يخل بالمعنى ومعنى اقتطفته
الخ أخذته وجعته من
معاني مختصر الامام الجليل
أبي الضياء خليل بن اسحق
كان مع وفور علمه من
الولاء العارفين بالله تعالى
كشيخه الامام سيدي
عبد الله المنوفي رضي الله
تعالى عنهم وعناهم وقد
شبهه المختصر المذكور
بروضة ممترة وذكر الثمار
تخييل للممكنة (في مذهب
امام أئمة دار التنزيل) في
مذهب نعت للمختصر
الذي كورأى الكاش ذلك
المختصر في مذهب امام أئمة
دار التنزيل وهي المدينة
المنورة والتنزيل القرآن
العظيم والمراد به مالك بن
أنس واذا كان امام أئمة
المدينة مع عظم شأنهم كان
اماما لغيرهم بالأولى فهو
امام الأئمة لا بمجرد الدعوى
بل بشهادة العقل والنقل
يحكم بذلك

أبي عامر بن عمرو بن الحرث بن غيمان بفتح الغين المججمة أوله بعد ما مثناة تحتية ساكنة ابن خثيل بالثناة
 مصغرا وله خطاء مججمة ويقال بالجيم كما في القاموس من ذى أصبح بطن من جبر فهو من بيوت الملوك
 وعادة ملوكهم يزيدون في العلم ذات عظيما أي صاحب هذا الاسم وأم الامام اسمها العالية بنت شريك
 الأزدي وقيل طلحة مولاة عامر بنت معمر وكان أبو الامام وجده من فقهاء التابعين وجده مالك أحد
 الأربعة الذين جلاوا عثمان رضي الله عنه إلى قبره لئلا يودفنه بالقيع وأبوه أبو عامر صحابي شهد المغازي
 كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ لا بدرا والامام تابع التابعين وقيل تابعي لأنه أدرك عائشة بنت
 سعد بن أبي وقاص وقيل يصحبه ولو كان الصحيح أنها ليست صحابية وهو عالم المدينة لم تشهد الرجال
 لعالم بها كما شدت له حتى يحمل عليه وناهيك ما شتهر لا يفتي ومالك بالمدينة روى الحاكم وغيره بر ويات
 متعددة يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وتخرج جبه النرمذي
 بلفظ يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل ويروي آباط الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالما
 أفقه من عالم المدينة قال سفيان كانوا يرونه مالكا قال ابن مهدي يعني سفيان بقوله كانوا يرونه التابعين
 الذين هم من خير القرون ويروي لا تنقضي الساعة حتى يضرب الناس أكباد الابل الخ أنظر ح
 وبالجملة متى قيل هذا قول عالم المدينة فهو المراد وفي ح أيضا ما أدنى مالك حتى أجاره أربعون محنكا
 والتخنيك في العمامة شأن الأئمة وعن مالك حالست ابن هريرة ست عشرة سنة في علم لم أشه لاحد ومذهبه
 عمري سعد الحجيل واتقاء الشبهات ولم يعتزل مالكي قط وعليه أهل الغرب الوارد بقاؤه هم على الحق
 وألف السبوطي كتابا يسمى تزيين الممالك في ترجمة الامام مالك أثبت فيه أحد الامام أبي حنيفة عنه
 قال وألف الدارقطني جزأ في الأحاديث التي رواها أبو حنيفة عنه بل روى عن الامام من هو أكبر منا
 من أبي حنيفة وأقدم وفاة كارهري وربيعة وهما من شيوخ مالك وأخذ عنه وأولى قرينه ومن شيوخ
 مالك من غير التابعين نافع بن أبي نعم القاري قرأ عليه مالك القرآن وروى هو عن مالك وهو غير
 نافع النابغي مولى ابن عمر وحملت بالامام أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على
 الأشهر بذي الحجة موضع من مساجد بولك على ثمانية برد من المدينة وكانت وفاته على الصحيح يوم الأحد
 لتمام اثنين وعشرين يوما من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم
 ابن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ واليا على المدينة ودفن بالقيع وقبره مشهور وعلمه
 قبة ومجاذبه قبره نافع قيل نافع القاري وهو مولى ابن عمر ومناقبه وفضله أظهر من الشمس في رابعة
 النهار رضي الله عنه وعنايه (قوله قلب) أي عقل كامل وقوله أو ألقى السمع الخ أي صغى بسمعه وهو حاضر
 بقلبه لما يلقى من مناقب الامام وفيه اقتباس من الآية الكريمة (قوله أرح الأقارب) أي أقواها
 أن وجد راح وأرح وعلى الراح أن وجد راح ومر جوح فأفعل التفضيل في كلامه ليس على بابه
 دائما كما يفيد محل الشارح والراح عندهم مافوى دليله والمشهور ما كثرة قائله ولكن مراد المسنف
 بالراح والراح القوى والأقوى اما القوة دليله أول كثرة قائله لأنه ليس ما مر مالا صطلاحات المختصر
 (مسئلة) للمفتي إذا استفتى في مسئلة فيها قولان أن يحمل المسئلة على أيهما وقيل بل يخبره بالقائلين
 فيقال أيهما أحب كمالو كانوا أحياء وهذا إذا لم يكن فيه أهلية للترجيح والأقارب أحدا لا قول أنظر
 الاحموري (مسئلة أخرى) في الخطاب أن من ألف بفتحوا مجتهدا لا يضمن ومقادا يضمن أن انتصب
 أو تولى فعل ما أتى به والافتر ورتولى لا ضمان فيه ويرجى أن لم يفتد له أنه تعالى بالعلم أدب وتجاوز
 الاجرة على القضاة ان لم تتعين وذكر عن ابن عمر تفديم الشاذي المذهب على مذهب الغير والاشباح
 على عكسه (مسئلة أخرى) في شب أنه يمتنع تسع رخص المذاهب وفسرها بما يقض به حكم الحاكم من
 مخالف النص وجلى القياس ولغيره أن معناه رفع مشقة السكك ببيع كل سهل وفيه أيضا منع المتعلق
 والذي قاله شيخنا الأمير عن شيخه العبدري عن شيخه الصغير وعبد الله بن أبي حنيفة وهو مذهب
 لكن لا ينبغي فعلها في المسكاح لأنه يمتاط في الفروج مالا يمتاط في غيرها (قوله مبدلا) أي
 معوضا (قوله غير المعتمد) أي غير القوى وقوله به أي بالمعتمد في القوى سواء كانت قوية لرجحانه أو

كل من كان له قلب أو ألقى
 السمع وهو شهيد
 (اقتصر فيه على أرح
 الأقارب) هذا نعت
 لكتاب أي كتاب
 اقتصر فيه عند
 الاختلاف في حكم على
 القول الرابع عند الأشياخ
 فلم يقع فيه ذكر القواين
 الأتباع لحيث لم يظهر
 ترجيح لاحدهما (مبدلا
 غير المعتمد منه به

مع تقييد ما أطلقه وضده للتسهيل) مبدل حال من فاعل اقتضرت أي حال كوني مبدل لا غير ٩ المعتمد من المختصر بالاعتناء مع تقييد

الحكم الذي أطلقه الشيخ
وحقه التقييد ومع إطلاق
ما قبله وحقه الإطلاق
وهو معنى قول وضده وقوله
للمستعمل هيل عليه ما ذكر من
الابدال وما به أي فعلت
ذلك لأجل أن يستعمل
الامر على الطالب المستفيد
لأن ذكر قول الضعيف
والتقييد في محل الإطلاق
وعكسه فيه خفاء وصعوبة
على الطالب لا يحابه
اعتقاد خلاف الواقع
(وسميته أقرب المسالك
لمذهب الامام مالك)
المسالك جمع مسالك أي
محل السالك أي الذهاب
فالمسالك الطريق المسالك
فيه والمراد بها هنا الكتب
المؤلفة في المذهب وسماه
بذلك لطابق الاسم المسمى
إذا الكتب المؤلفة في
المذهب لا تخالو عن
صعوبة وهذا الكتاب
سهل مفقح

يقرب الاقصى بلفظ موجز
ويبسط البذل بوضع منجز
وقوله لمذهب متعلق
بالمسالك (وأسأل الله أن
ينفع به كما نفع بأصله انه
على حكم رؤف رحيم)
سأل الله تعالى النفع بهذا
الكتاب لانه لا يسئل الا
الله وحده والنفع ضد
الضرر وحذف المعهول
لإفادة العموم أي ينفع به
كل من قرأه أو كتبه أو
حصله كما نفع بأصله الذي
هو مختصر الشيخ واعلم
أنني أطلق لفظ الشيخ
في هذا الكتاب أو أتيت

لشهرته ومعناه أصل الذي هو الشيخ خلسل إذا مشى على طريقه قال الاشياخ بضمة هاء أبدلها
مصنعا بما اعتدته الاشياخ (قوله مع تقييد ما أطلقه الخ) كقول المختصر وسقوطها في صلاة مبطل فهذا
الإطلاق حقه التقييد بشرط تأتي وقيدته مصنعا رضى الله عنه بتلك الشروط وقوله ومع إطلاق ما قبله
الخ كقوله في الوضوء وان عجز ما لم يطل فحقه حيث كان العجز حقيقيا بالإطلاق وقد أطلقه المصنف
رضي الله عنه وهكذا فلتقس (قوله وسميته الخ) أي وضعت ذلك التركيب اسماله لأن من سنة المؤلفين
تسمية أنفسهم وكتبهم لأجل الرغبة في الانتفاع بها لأن المجهول لا يرغب فيه والخير البار في سميته مفعول
أول يسمى وأقرب مفعوله الثاني ومادة التسمية تارة تتعدى للثاني بنفسها أو بالياء (قوله والمراد بها هنا
الكتب) أي قد شتم الكتب المؤلفة في المذهب بطرق توصل إلى مدينة مثلا واستعار اسم المشبه به
للمشبه على طريق الاستعارة التصريح بحجة وإضافتها للمذهب قرينة مانعة ولك أن تجعل في المذهب معنى
الاحكام استعارة بالكناية بأن يقال شبهه بمذهب مالك المدينة يتوصل إليها بطرق عديدة وطوى ذكر المشبه به
ورمز إليه بشئ من لوازمه وهو المسالك على سبيل الاستعارة بالكناية وذكر المسائل تخييل (قوله يقرب
الاقصى الخ) مقتبس من قول ابن مالك

تقرب الاقصى بلفظ موجز * ويبسط البذل بوضع منجز

واسناد التقريب للكتاب مجاز عقلي من الاسناد للسبب والاقصى صفة لموصوف محذوف أي المعنى
الابعد الذي في غاية البعد ومن باب أولى البعيد والموجب المختصر والبسط التوسعة والبذل العطاء أي
المعطى والوعد ما كان بخير ضد الوعيد والمحز المبرم وبالجملة فقد شبه كتابه بشخص كريم ذي عطايا واسعة
يعد ولا يخاف وطوى ذكر المشبه به ورمز له بشئ من لوازمه وهو البسط والبذل والوعد فالنيل تخييل
والبسط والوعد ترشيدان (قوله كما نفع بأصله) ما مصدرية تسمية مع ما بعده ما مصدر والجار والمحرور
صفة لموصوف محذوف مفعول مخلق والتقدير وأسأل الله النفع به نفعاً كأننا كأنه نفع بأصله (قوله انه
على الخ) بكسر الهمزة على الاستئناف المضمن معنى التعليل والعلل المنزه عن كل نقص والحكيم
ذو الحكمة والصانع الذي يصنع كل شئ في محله والرؤف شديد الرحمة والرحيم ذو الرحمة وحكمه توسله
بهذه الاسماء أفادت أن الله سره عن الأغراض في الاعمال والاحكام يعطي من غير علة ومن غير تمهي
العباد للعطايا يعطي الحكيم وهي العلوم النافعة لسد رأفته ورحمته (قوله لانه لا يسئل الا الله وحده) هذا
المحصر أخوذ من قوله انه على حكيم الخ

باب

هو في المعروف وفي اللغة فرحة في سائر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه حقيقة في
الاحسام كتاب الدار ومجاز في المعاني كما هنا وفي الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المستتركة في أمر
والدأب في كلام المؤلف اما رفوع مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل
محذوف أو موقوف على ما قبل في الاعداد المسرودة واعتراض الاعراب الاول لانه لم يزل عليه
الابتداء المكرة ويحجب بان المسوخ للابتداء ما هنا وقوع الخبر حاراً ومحروراً وهو اذا وقع خبراً عن
مكرة وحب تقدمه عام ليسوغ الابتداء ما بقدر مقدما عليها (قوله في بيان الطهارة) بفتح الطاء
وأما بضمها فهو ما ينظرونه وأما بكسرهما فهو ما يضاف الى الماء من صابون ونحوه وانتدأ بالكلام على
الطهارة لأنها افتتاح الصلاة التي هي أعظم أركان الاسلام بعد الشهادتين والكلام في الشرط مقدم على
اشروط وقدم ما يكون به الطهارة وهو الماء في العاين لانه ان لم يوجد هو ولا بد له لا توجد الطهارة فهو
كالاته لها واستدعى الكلام في الكلام على الاعيان الطاهرة والحياتية التي لم يباحس الذي يكون
به الطهارة وما لا يحسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها وما لا يمنع من ذلك وهذه
طريقتان كثر أهل المذهب (واعلم) أنه قد جرت عادتهم في هذا الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق سبعه
وهي الطهارة والنجاسة والطاهر والحس والطهورية والتطهير والتنجيس واقتصر المصنف على تعريف

٢٢٢ س عاوي أول يسير العاين غير من كونه والمراد به المصنف صاحب المختصر باب في بيان الطهارة

تتحصل به من الماء المطلق وما يتعلق به من الأحكام فقال (الطهارة صفة حكيمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الحدث) أقول الطهارة القائمة بالشيء الطاهر صفة حكيمية أي بحكم العقل بشيئها وحصولها في نفسها فهي من صفات الأحوال عند من يقول بالحال أو من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال كالوجود والظهور والشرف والخسة فانها صفات حكيمية أي اعتبارية يعتمدها العقل أو أنها أحوال أي لها ثبوت في نفسها وليست وجودية كصفات المعاني ولا سلمية بأن يكون مدلولها سلب شيء كالقدم والبقاء وقوله يستباح أي يباح فالسبي والماء للتوكيد وقوله ما كناية عن فعل أي يباح به فعل كعمالة وطواف ومسح مصحف منعه أي منع منه الحدث الأصغر أو الأكبر أو منع منه حكم الحدث والنجس عين النجاسة والمنايع من التلبس بالفعل المطلوب حكمها المترتب عليها عند أصابتها الشيء الطاهر وهو أثرها الحكمي الذي حكم الشرع بأنه مانع من طهارة قسمان طهارة من حدث وطهارة من نجس فأو في قوله أو حكم النجس للتبويب لا للتشكيك أو التشكيك فلا يضر ذكرها في الحد * وأعلم أن الحدث لا يقوم إلا بالنجس وهو من صفات الأسماء

الطهارة ولذا كركب الباقي على طبق تعريف المصنف الآتي فتعريف النجاسة صفة حكيمية يمتنع بها ما يستباح بطهارة الحدث والظاهر الموصوف بصفة حكيمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الحدث والنفس بكسر الجيم المتنجس هو الموصوف بصفة حكيمية يمتنع بها ما يبيع بطهارة الحدث وأما بيعتها فهو عين النجاسة وتقدم تعريفها والظهورية بفتح الطاء صفة حكيمية يزال بما قامت به الحدث وحكم الحدث وهذا الوصف لا يطرد إلا في الماء المطلق والتطهير إزالة النجاسة أو رفع الحدث والتنجيس تسمير الطاهر نجسا (قوله وأقسامها) قال الأصل الطهارة قسمان حدثية وخشية والاولى مائية وترايبية والمائية لغسل ومسح أصلي أو بدلي والبدلي اختياري أو اضطراري والترايبية بمسح فقط والخشية أيضا مائية وغير مائية والمائية بغسل ونضح وغير المائية بدابغ في كيميت فقط ونار على الراح فيهما إذا علمت ذلك فقولهم الراح هو المطلق لا غيره فيه نظر بناء على الراجح وعلى التحقيق من أن التيمم يرفع الحدث رفعاً مقبداً والقول بأنه لا يرفعه وإنما يبيع الصلاة لا وجه له إذ كيف يجتمع لإباحة مع المنع أو الوصف المانع نعم الأمران معاً أي الحدث وحكم النجس لا يرفعهما إلا المطلق وأما غيره فلا يرفعهما معاً لأن التراب إنما يرفع الحدث فقط والدبابغ والنار إنما يرفعان حكم النجس فقط (قوله وأحكامها) وهي الوجوب إذا توقفت صحة العبادة عليها أو الندب أو السنة إن لم تتوقف (قوله والظاهر) سيأتي في قوله الطاهر مبتدأ لا دله والحق ودمعه الخ وقوله والنفس بينه أي عني في باب الطاهر وفي باب إزالة النجاسة (قوله وما يتعلق بذلك) اسم الإشارة عائد على الطهارة وما بعدها وأفراد باعتبار ما ذكر (قوله ويسمى كتاب الطهارة) أي كما يسمى بكتاب الطهارة وهي تسمية قديمة قال في الحاشية قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين يعني لفظه باب قال في الحاشية أيضاً وانظر لفظه كتاب قال شيخنا في مجموعه وانظر لفظه فصل (قوله الطهارة) هذا شروع في معناها اصطلاحاً وأما معناها العامة فهي النظافة من الأوساخ الحسنة والمعنوية كالمعاصي الظاهرة والباطنة قال في حاشية الأصل والحاصل أن الطهارة على التحقيق كما احتساره ابن رشد وقعه العلامة الرصاع والتمثالي على الجلاب والشبرخيتي وشيخنا في حاشيته موضوعاً للأقرباء المشرك وهو الخلو من الأوساخ أعم من كونها حسنة أو معنوية خلافاً لما قاله ح من أنها موضوعة للنظافة من الأوساخ بقيد كونها حسنة وأن استعمالها في النظافة من الأوساخ المعنوية مجازو يدل للآول قوله تعالى ويظهركم تطهيرا من الحار لا يترك كذا الأشد وذا كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبري وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى نكاحاً (قوله صفة) دخل تحتها أقسام الصفات الثلاث المعنوية والسلبية فلذلك أخرج المعاني والسلبية بقوله حكيمية (قوله بالشيء الطاهر) أي حيواناً أو جاداً كان الحيوان عاقلاً أو لا (قوله بحكم العقل) أي تعال الشريعة لأن المدار عليه (قوله وهي من صفات الأحوال الخ) وهي على هذا القول صفة ثنوية لا توصف بالوجود بحيث يصح أن ترى ولا بالعدم بحيث لا تدرك إلا في العقل بل هي واسطة بين الوصف لرحودي والاعتدالي (قوله أو من الصفات الاعتبارية الخ) هذا هو الحق لأن الحق أب لا حال والحال محال كما هو مبين في علم الكلام (قوله كأو حيد الخ) هذه الألفاظ هي (قوله فاهما صفات حكيمية الخ) توضيح للحلاف الذي ذكره أولاً (قوله للتوكيد) أي زائدة تامة للتوكيد ليستألف (قوله فعل كصلاة) يصح فرائده بالإضافة والتنوين (قوله أي منع منه) إشارة إلى أن في كلام المصنف حذفاً وإسقاطاً أي حذف الجار وإسقاط الضمير (قوله عين النجاسة) أي وهو يزال بكل تلاع ولا يحصل إزالته الطهارة الشرعية إلا في مسائل كالأسماء ونحوه (قوله ولا يصح ذكرها في الحد) أي أنه معروف لأن المسألة أواني للشك أو للتشكيك وهي التي قال فيها صاحب السلم ولا يجوز في الحدود ذكر أو * وجائز في الرسم تادير مار ووا

(قوله واعلم الخ) إنما قال ذلك لأن التعريف للماهية هي محالة فلم يكتب - رذ كر هذا الحاصل للإيضاح (قوله إلا بالمكان) هذا الحصر مستكمل لأن المكلف هو السالم العاقل الخ فيعني أن الناصبي إنما يراى يقوم به الحدث وليس كذلك ويجوز أن المراد بالمكلف من شمل المكلف بالمدرب والمكر ومدة

وأشبهه فالأصغر يمنع الصلاة والطواف ومس المصحف ويزيد إلا كبير منع الدخول بالمسجد فإن كان جنابة منع القراءة أيضاً وإن كان
عن حبض أو نفاس منع الوطء وأما حكم الخبث فيقوم بكل طاهر من بدن أو ثوب أو مكان أو غيرها وهو يمنع الصلاة والطواف
والمسك في المسجد ثم إن أريد بالمناجع ما يشمل التحريم والكراهة شمل التعريف ١١

والمنفونة كما تشمل طهارة
الذمية ليطأها زوجه
المسلم ولا يرد الوضوء المجدد
لأنه ليس فيه تحصيل
طهارة وإنما فيه تقوية
الطهارة الحاصلة فقد علمت
أن تعريفنا للطهارة أخص
وأوضح وأشمل من تعريف
ابن عرفة المشهور (ويرفع
بالمطلق) ضمير يرفع يعود
على الحدث وحكم الخبث
وأفرده لأن العطف باو
والحدث وصف تقديرى
قائم بالبدن أو بأعضاء
الوضوء وقوله يرفع أى يرفع
ويرزول برفع الله بسبب
استعمال الماء المطلق على
الوجه المعروف شرها الآتى
بيانه من غسل أو مسح أو
رش (وهو ماصدق عليه
اسم ماء بلاقيد) يعنى أن
الماء المطلق الذى يرفع
الحدث وحكم الخبث هو
ما صدق عليه اسم ماء من
غير قيد أى ماصح إطلاق
لفظ الماء عليه من غير
ذكر قيد بان يقال فيه هذا
ماء فخرج ما لم يصدق
عليه اسم الماء أصلاً من
المناجعات كالخل والسمن
وملا يصدق عليه اسمه
الابلاقيد كما لو رزق ماء
الزهر وماء البطيخ ونحوها
فهذه الأشياء ليست من
الماء المطلق فلا يصح
التطهير بها بخلاف ماء

فدخول الممر وأورد أيضاً أنه يقتضى أن المجنون والمائم لا يقوم بهما الحدث مع أنه ليس كذلك وأجيب
بأن المراد بالحدث هو الذى يتأتى برفع ما لان المجنون حال جنونه والمائم حال نومه لا بخاطب ان برفعه وأما
الذى يخاطب به المكاف (قوله وإن كان عن حبض الخ) أى وإن كان الاكبر باشاء عن حبض أو نفاس
منع الوطء أى لا القراءة مدة سيلان الدم وأما بعد انقطاعه وقبل الغسل فتمنع القراءة فسد رتمها على إزالة
مانعها انتهى تقرير الشارح (قوله الاوضئة والاعتسالات الخ) كالوضوء لزيارة الاولياء والدخول
على السلطان ووضوء الجنب للموم وغسل الخائض والنفساء للأحرام والوقوف فان هذه الامور
منعها الحدث منع كراهة والوضوء والغسل أباحها وأما غسل الجمعة والعيدين للوضوء فلم يستبح بهما
ما منه الحدث بل هما خارجان من التعريف كالوضوء المجدد (قوله ويرفع بالمطلق) أى لا غير لان
التراب وإن رفع الحدث لا يرفع الخبث والنار والدباغ وإن رفع الحدث لا يرفع الحدث كما تقدم (قوله
والحدث وصف تقديرى الخ) وقد يطلق على نفس المنع سواء تعلق بجميع الاعضاء كالجنابة أو ببعضها
كحدث الوضوء لكن تسمية المنع حدثاً فيه بشاعة لانه حكم الله فلا يليق أن يسمى بذلك وروعه به هذا
المعنى باعتبار تعلقه بالاشخاص فيرجع لمعنى الصفة الحكيمة وأما اعتبار قيامه بالله فهو واجب الوجود
ولا يتصور ارتفاعه ويطلق في بحث الوضوء على الخارج المعتاد من المخرج المعتاد وفي بحث
قضاء الحاجة على خروج الخارج وله اطلاقا أوسع كما علمت (قوله أى يرتفع ويرزول برفع الله) أى
بحكم الله بالرفع (قوله من غسل) أى في طهارة حدث أو خبث (قوله أو مسح) أى في حدث (قوله أو
رش) أى في إزالة الحاسة كما سبق فى قوله وإن شئت في أصابتها الثوب وحب بضعه (قوله وهو ماصدق
عليه الخ) الصدق معناه الحمل أى ما حمل عليه اسم ماء الخ (قوله بلا قيد) أى لازم غير منع عنه أصلاً
وكلامه شامل لما ادا صدق عليه اسم ماء بلا قيد أصلاً أو مقيداً بقيد غير لازم كماء السر مثلاً كما يفيد
الشارح في الحل (قوله يعنى أن الماء المطلق الخ) أى فخرق بين قولهم الماء المطلق ومطلق ماء فالاول
ما علمت والثانى صادق بكل ماء ولو مضافاً وهذا اصطلاح للفقهاء ولا شاحته فيه (قوله أى ماصح إطلاق
الخ) أى الحمل عليه والاشبار عنه (قوله رالاً ماراً الخ) أى ولو آبار ثم ردفها وهاطهور على الحق وإن كان
التطهير به غير جائز فلو وقع ونزل وتطهر بها وصلى وهل تصح الصلاة أو لا استظهر الاجهورى الصحة وفى
الرصاص على الحدود عدمها واعتدوه كما ذكره فى الحاشية وعدم الصحة تعدى لالحاسة الماء ما علمت أنه
طهور وكما يمنع التطهير بما شاع من الانتفاع به فى طبعه وعن لكونه ماء عذاب ويستثنى منها البثراتى
كأن تردّها الماقة فانه يجوز التطهير والانتفاع بما شاع وكما يمنع التطهير بما شاع يمنع التيمم بأرضها أى
بحرهم وقيل بحوارهم وصحة التيمم وما قيل فى آبار ثم ردفها فى غيرهما من الآبار التى فى أرض نزل بها
العذاب كديار لوط وعاد انتهى من حاشية الاصل (قوله وإن جمع من ندى) أى ولو تغيرت أوصافه لانه
كان قرار ولا يخص بتغير الريح ولا بما جمع من فوقه خلافاً للأصل والحرشى (قوله أو ذاب الخ) أى يجمع
سواء كان به عسل أو بعل فاعل (قوله كالبرد) هو النازل من السماء جامداً كالمخ قال تعالى وينزل من
السماء من حبال ديم من برد (قوله والجليد) هو ما ينزل متصلاً ببعضه ببعض كالسوط وأحداث الكاف
الناج وهو ما ينزل مائعاته على الأرض (قوله ما لم يتغير لوان الخ) ما صدق به طريقة أى مدة عدم
تغيره ولو ما عطف عليه منصوب على التغير المحول عن الفاعل كما يفيد الشارح فى الحل ولون الماء
الأصلى البياض وأما قوله فى تعريفه الماء جوهر سائل لا لون له يتلون بلون فانه فى ذلك فى رأى
العين لسفاهته وقول السيدة عائشة رضى الله عنها ما هو الا الاسودان الماء والتمر تعاب للتمر أولون
انائه وأما قوله أور يحا قال ابن كمال باشا من الحنفية لا بد من القوز فى قوله لم تغير ريس الماء ادا الماء لا

الحمر والمطر والآبار فانه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد يصح التطهير بها (وإن جمع من ندى أو ذاب بعد جوده) هذا ما بالغة
فى قوله يرفع الخ أى إن الحدث وحكم الخبث يرتفعان بالماء المطلق ولو جمع المطلق من الندى الساقط على أوراق الاشجار أو الرزق أو
كار جامداً كالبرد والجليد ثم ذاب بعد جوده (ما لم يغير لواناً أو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً

من طاهر أو نجس مخالط أو ملاصق (للمجاور) يعني أن الماء المطلق يرفع الحدث وحكم الملبس مدة كونه لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بشئ شأنه مفارقة الماء غالباً من طاهر كالبس ومن وعسل وحشيش وورق شجر ونحوها أو نجس كدم وحبقة ونحوها فان تغير بشئ من ذلك سلب الطهورية فلم يرفع ما ذكره ويحل سلبه الطهورية أن خالط بشئ ثم اذكر الماء بان امتزج به أو لاصقه كالرياحين المطر وحة على سطح الماء والدهن الملاصق له فنشأ من ذلك تغير أحد أوصاف الماء لان جاوره فتكيف الماء بكيهية المجاور فلا يضر ومن المجاور حبقة مطروحة خارج الماء فتغير ريع الماء منها أو ينجرت الآنية ينجور وصب فيها الماء بعد ذهاب الدخان أو وضع ريحان فوق شاة كقلة بحيث لم يصل الماء فتكيف الماء بر يبع ذلك فانه لا يضر بخلاف ما لو صب الماء قبل ذهاب دخان النجور

ر يبع له أصالة أي فالمراد بطور ر يبع عليه انتهى بالمعنى من شيئا في مجموعته وحاصل المقع في التغير أحد أوصافه بالمعاقرة غالباً ان كان مخالطاً أو ملاصقاً أن يقال اما أن يتحقق التغير أو يظن أو يشك أو يتوهم فهذه أربع صور مضروبة في الأوصاف الثلاثة ثانی عشر وهي مضروبة في المخالط والملاصق فالخاصل أربع وعشرون صورة فان كان التغير محققاً أو مظنوناً يضر فالخارج اثنا عشر فان كان مشكوكاً أو متوهماً فلا يضر فهذه اثنا عشر أيضاً وأما المجاور فلا يضر التغير به مطلقاً في اثني عشر وهي تغير أحد أوصافه تحقيقاً أو ظناً أو شكاً أو توهماً فالجمله ست وثلاثون صورة وقد علمتها وخلاف هذا لا يعول عليه انتهى بالمعنى من حاشية الأصل (قوله من طاهر) أي وحكمه كغيره وكذلك قوله أو نجس (قوله فتغير ريع الماء منها) بل ولو فرض تغير الثلاثة فلا يضر وإنما اقتصر الشارح على الر يبع لكونه الشأن (قوله وصب فيه الماء الخ) ما قاله الشارح في هذا المثال مثله في الحاشية تعالى لاجهوري وبحت فيه شيئاً في مجموعته بقوله قد يقال ان الاناء كسب الريح وهو ملاصق (قوله قبل ذهاب دخان الخ) أي ولو تكبريت ونحوه من أجزاء الأرض كما قال عاب واعتمده في الحاشية (قوله لان تغير عقر) أي قرار أقام عليه الماء وقوله أو عقر أي موضع مر عليه الماء ويشمل ذلك أو في العقر المحروق والنجاس اذا سخن الماء فيه أو تغير (قوله وقول الشيخ الخ) حاصله أن المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصداً وقال ابن أبي زيد لا ينفق حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القابسي انه كالطعام فينقله واختاره ابن بونس وهو المشار له بقوله والارجح الخ وقال الساجي المعدي كالتراب والمصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد كونه من جملة كالتراب أراد المعدي ومن جعله كالطعام أراد المصنوع وحينئذ فقه دانفتك الطرق على أن المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد في كلام الشيخ خليل وهو قوله وفي الاتفاق على السلب به ان يصنع تردد وأما ان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار له بقوله ولو قصداً أو ترجع هذه الطرق الى ثلاثة أقوال متباينة فمن قال لا يضر مراده ولو لم يصنع ومن قال يضر مراده ولو لم يصنع فانه خلاف كغيره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المحذوف في كلام خليل بقديره وعدم الاتفاق وهو صادق بالاقرار الثلاثة انتهى من حاشية الأصل فاذا علمت ذلك فذا قاله شارحنا هو المعقول عليه فلا يضر بالملاح ولو لمطر وحا قصداً أو مصنوعاً مالم يكن من النبات كما ذكره شيخنا في مجموعته (قوله كالسمل الخ) أي حيث كان حيا فلا يضر التغير به ولو تغيرت أوصافه الثلاثة وطرح قصداً وأما ان مات فصرا ناعاقاً وأما خثره فنظرفيه الاحجوري واستظهر بعض الامثلة الصرور وبعضهم علمه (قوله والطحلب) أي مالم يطبخ (قوله يعني أن الجلود الخ) لا يفهم لها بل كل ما فيه من اللحم لاواني الماء حكمه كالدغ لا يضر التغير به مطلقاً ولو أوطع ما أورى بما فاحشاً أولاً (قوله على عسر الاحترار) وكل هذا لم يكن التغير مرونث المواشي والدواب وبولها والاضر كما ذكره خليل وشارحه (قوله زلال حفا التغير) لم يفرق بين المين وغيره الا في هذه المسئلة وهي تعير الماء بالآلة التي تخرجها وهي بن اعلم أن التعير ماء لارم غالب

أو وصل الر يبعان للماء فانه يضر (لان تغير عقر أو عقر من أجزاء الأرض كغرة وملح أو بمطر طرح منها ولو قصداً) هذا معطوف بلا النافية على مفهوم قوله مالم يتغير الخ كانه قيل فان تغير بما يفارقه غالباً يضر تغيره لان تعير الماء بغير الماء أو تغير عقره أي بما مر عليه حال كون المغير من أجزاء الأرض كالغرة بفتح الميم والملح والكبريت والتراب فانه لا يضر وكذا لا يضر التغير بما طرح فيه من أجزاء الأرض كالملح والطحل ونحو ذلك ولو قصداً وقول الشيخ والارجح السلب بالملح ضعيف (أو بمتولد منه أو بطول مكث) لا يضر تغير الماء بشئ تولد منه كالسمل والدود والطحلب بفتح اللام وضعها وكذا اذا تغير الماء بطول مكثه من غير شئ ألقى فيه فانه لا يضر (أو بداغ طاهر كقطران أو بما يفسد الاحتراز منه

كثين أو ورق شجر) يعني أن الجلود التي أعدت لحمل الماء

كأنه قرب والدلاء التي يستعملها اذا دبت بداغ طاهر كقوران والشب والقرظ ثم وضع فيه الماء لسفر أو غيره من غير أن يتردد بداغ فانه لا يضر لانه كالتغير بغيره وكذا اذا تغير بما يفسد الاحتراز منه كالماء في الماء والنجس من اربع وسواء كانت الآبار أو بدران في السادية أو الحاضرة دأمدار على عسر الاحتراز من كلاب الماء في الساية فانه لا يضر بخلاف مالم يتغير بالطين أو ورق الشجر في الآواني أو بما ألقى فيها في الآبار بهل عن ذلك يضر نعم عسر الاحتراز منه (ولان خف التغير

بأنه سقى من جبل أو وعاء أو تغير بأثر بخور أو قطران (بحرمة ان راسب) هذا عطوف على قوله لان تغيير أى وكذا لا يضر تغير الماء اذا كان التغير خفيفاً لانه سقى من جبل ربط به قواديس الساقية أو علقته بالدلاء أو تغير ينقص الوعاء كالدلاء والقواديس وكذا اذا تغير بأثر بخور بخور به الماء ثم زال دخانه ربي الاثر فوضعه فيه الماء أو بأثر قطران دهن به الماء ١٣ من غير دسغ به وكذا اذا ربي القطران

في الماء فرسب في قراره فتغير الماء به فانه لا يضر على الأصح لان القطران كانت تستعمله العرب كثيرا في الماء عند الاستقاء وغيره فوسخ فيه لانه صار كالنغير بالماء وليس غير القطران مثله (أوشك في تغييره هل يضر) يعني اذا كان الماء متغيرا وشك في تغييره هل هو من جنس ما يضر كالعسل والدم أو عوسن جنس ما لا يضر كالنخلة والكبريت وطول المكث فانه لا يسلب الطهورية ويجوز التطهير به (أو فيما جعل في القم هل يضر أو فيما خلط بموافق هل يضر لو خالف) يعني اذا جعل الماء في القم وحصل شك فيه هل يضر بالربق أو لادائه بجوز التطهير به وأولى اذا ظن عدم التغير بخلاف ما اذا ظن التغير فانه لا يجوز التطهير به وكذا اذا شك في الماء المخلوط بشئ موافق لاوصافه كما لو خلط بمياه الرياحين المنقطعة الرائحة نعيمه لو كانت غير منقطعة الرائحة أو لا تغير لقلتها وكثرة الماء فانه لا يضر فقوله أوفى ما جعل عطوف على قوله في غيره أى أوشك في الماء الذي جعل في القم

فيغتفر أو بفارق غالباً ودعت اليه الصرورة كجبل الاستقاء ففيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عرفة قبل الله ظهور وهو لابن زرقون وقيل ليس بظهور وهو لابن الحاج والثالث لابن رشد التخصيص بين التغير الفاحش وغيره وهو الراجح ولذا اقتصر عليه خليل وتبعه المصنف (قوله بأنه سقى) هذا أشمل من قول المختصر جبل السانية فانهم قالوا لا مفهوم لجبل ولا السانية بل متى تغير الماء بما لا يضره لم يكن من أجزاء الأرض يفضل فيها بين الفاحش وغيره (قوله بتغير الماء به) أى يجرحه وأما لونه أو طعمه فيضر حدث لم يكن دباغاً كدافى الأصل (قوله أوشك الخ) هو البناء للفعول أى وقع التردد على حد سواء في هذا التغير ومفهوم شك أنه لوطن أو تحقق أنه غيره يضر أنه يعمل على ذلك والوهم أولى من الشك في عدم الضرر فقوله هل يضر تصوير قوله أوشك (قوله أوفى ما جعل في القم الخ) حاصل ما قاله المصنف والسارح في الماء المطلق المجمع في القم اذا حصل فيه شك هل تغير بالربق أم لا أنه لا يضر وأولى اذا ظن عدم التغير أو تحقق بخلاف ما اذا ظن التغير فإنه لا يجوز التطهير به وأولى اذا تحقق التغير وهو هذا أجل منه للغير لأن بين ابن القاسم وأشهب على اللفظ وهو المعتمد وقول أشهب بالسرد محمول على ما اذا تحقق التغير أو ظن وقول ابن القاسم بعدم الضرر محمول على ما اذا شك في التغير أو ظن عدمه أو تحقق (قوله أوفى ما خلط بموافق الخ) حاصل ما قاله المصنف والسارح فيما اذا خلط الماء المطلق بشئ أجنبي موافق لاوصافه كما الرياحين المنقطعة الرائحة وماء الزر خون يفتح الرأى أى حطب الغنبي انه لو قدر مخالطاً لم يغيره تحقيقاً أو ظناً أوشك لا يضر من غير خلاف ولو كان يغيره تحقيقاً أو ظناً لم يضر على الراجح وأصل المسئلة خمس وأربعون صورة لأن الماء المطلق اما قد رآه البصر أو أقل منها أو أكثر وفي كل ما أن يخالط بمساو له أو أقل أو أكثر فهذه تسع وفي كل لو قدر مخالطاً ما أن يتحقق عدم التغير أو يظن عدمه أو يشك أو يتوهم أو يتحقق التغير فهذه خمس مضر وبقي التسع بخمس وأربعين صورة منها سبع وعشرون لا يضر وفيها قطعاً وهي ما اذا تحقق عدم التغير أو ظن عدمه أو شك في هذه ثلاث مضر وبقي التسع وهي داخله في قول المصنف وفيها خلط بموافق هل يضر لو خالف لان موضوعه الشك في التغير على تقدير المخالفة فن باب أولى تحقيق عدم وظنه والمائة عشر المافية حاصلة من ضرب تحقيق التغير أو ظنه في التسع داخله في قول المصنف كتحقيقه على الأرجح وهذا الترجيح من المصنف اعتمده في الحاشية وذكره شب أيضاً تبعاً لابن عبد السلام بناء على تقدير الموافق غير مخالف والمخالفة لا تضبط والشريعة السمحاء تقتضي شرح ذلك ومقابل الأرجح يقول بتقدير الموافق مخالفاً ويحكم بالضرر عند تحقق التغير أو ظنه وقد ارتضاه الشيخ في قراءة شيب وتبعه شيخنا في مجموعه وعن الشيخ أبي علي ناصر الدين أن المخالط اذا كان نجساً بالماء نجس مطلقاً اه قال بن قنلا عن بعض المشايخ وهذا هو الظاهر اه ولك أن تقول كلام أبي علي ظاهر حيث كان عند المخالفة يحصل التغير تحقيقاً أو ظناً أو مالوشك في التغير فلا وجه لظهوره وهذا الحاصل زبد ما قالوه في هذه المسئلة فليحفظ (قوله وحكمه كغيره) جملة مستأنفة جواب عما يقال اذا كان التغير بالهراق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات أو لا يجوز تناوله فيها (قوله كما سيأتي) أى في آخر فصل الظاهر في قوله وجاز استماع بمسح في غير مسجد وأدى (قوله وكراهه الخ) الكلام على حذف مصاف أى استعماله وقوله استعماله صفة وقوله في حدث نازعه كل من استعماله المقدور واستعمل المذكور فكانه قال وكراهه استعمال ماء في حدث استعمال في حدث وحاصل ما قاله المصنف والسارح أن الماء اليسير الذي هو قدر آية العسل وأقل المستعمل في حدث يكره استعماله في حدث بشرط ثلاثة أن يكون يسيراً وأن

وقوله هل تغير بفسير الساب وكذا يقال فيما بعده (كتحقيقه على الأرجح) هذا تشبيه في عدم الضرر يعني أن الماء المخلوط بموافق لا يضر التطهير به ولو جرح سبانه لو كان ما خالط مخالطه اميره الى الأرجح وجهه مع ما في كلام الشيخ من مخالط هذا ضعيف عند المشايخ (وحكمه كغيره) يعني أن الماء المبر بما يفارقه غالباً حكمه في الاستعمال وعدمه كحكم غيره فان تغير بطاهر فالماء طاهر غير مطهور يستعمل في غير الطهارة وان تغير بمسح فالماء متنجس لا يستعمل في طهارة ولا غيره إلا في نحو من مريمه أو زرع كما سيأتي (وكراهه ماء

يكون استعماله في رفع حدث لا حكم خبث وأن يكون الاستعمال الثاني في رفع حدث فصار الماء خوز من
 المتن والشرح أن الماء المستعمل في حكم خبث لا يكره استعماله وأن الماء المستعمل في حدث لا يكره
 استعماله في حكم خبث وهذا ما نقله زروق عن ابن راشد وهو خلاف ما ذكره شيخنا في مجموعته وحاصل
 ما ذكره أن الماء اليسير المستعمل في متوقف على طهور ولو غسل ذميمة من الحيض ليطأها زوحها
 فانه رفع حدث في الجملة أو غسله ثابته أو ثالثة لا يكره من تواسع رفع الحدث حتى قال القرافي ينوي أن
 الفرض ما أسبغ من الجميع والفصيلة الثالثة في الجملة السكل طهارة واحدة والخبث كالحدث
 لا نحو رابعة وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على طهور يكره استعماله ما ذكر في مثله اه بالمعنى أى
 يكره استعماله في حدث ولو غسل ذميمة أو غسله ثابته أو ثالثة أو حكم خبث وهذا هو المول عليه وحاصل
 الفقه أن صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة لأن استعماله أولا إما في حدث أو حكم
 خبث وإما في طهارة سنوئية أو مستحبة وإما في غسل ألبان وكل من هذه إذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل
 في أحدها فالمستعمل في حدث أو في حكم خبث يكره استعماله في مثلها فهذه أربع وكذا يكره استعماله
 في الطهارة السنوئية والمستحبة فهذه أربع أيضا ولا يكره استعماله في غسل كالأناء وهاتان صورتان
 والمستعمل في الطهارة السنوئية والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وفي الطهارة
 السنوئية والمستحبة على أحد الترددين فهذه ثمانية لا في غسل كالأناء فهاتان اثنتان والمستعمل في غسل
 كالأناء لا يكره استعماله في شيء فهذه خمس اه من حاشية الأصل يتصرف (توضيحه) علمت كراهة
 الاستعمال بعلمت أولها لانه أدبت به عبادة ثانيا لانه رفع به مانع ثالثا لانه ماء ذنوب رابعها للخلاف
 في طهوريته خامسها لعدم أمن الأوساخ سادسها لعدم عمل الساب وأوجه تلك العلل مراعاة الخلاف
 وهو علة كراهة استعمال الماء القليل الذي حلت به نجاسة وعلة كراهة استعمال الماء الذي ولغ فيه كلب
 (مسئلة) لو جعت مياه قليلة مستعملة أو حلت بها نجاسة ولم تغيرها فكثر هل تستمر الكراهة لأن
 ما ثبت للأجزاء يثبت للكل وهو ما للخطاب واستظهر ابن عمدا السلام نفيا قيل وعليه فالظاهر لا تعود
 الكراهة أن فرق لأنها زالت ولا موجب لعودها وقد يقال له موجب وهو القلة والحكم بدور مع العلة
 ويحزم بزوال الكراهة إذا كانت الكثرة غير مستعمل (مسئلة أخرى) الاستعمال عند أصحابنا بذلك
 لا بمجرد ادخال العضو والظاهر الكراهة في استعماله وإن لم يمس الوضوء سواء قلنا أن كل عضو يظهر
 بانه مراد أولا برفع الحدث لا بكل الأعضاء خلافا لما في عب من التفصيل اه بالمعنى من شيخنا في
 مجموعته (قوله أو حلت به نجاسة الخ) حاصل دقة المسئلة أن الماء اليسير وهو ما كان يدرك نية الغسل
 وأقل إذا حلت به نجاسة يكره استعماله بقية ستة الأول أن يكون يسيرا كما تقدم الثاني أن تكون
 النجاسة كالقطرة أى نقطة المطر المتوسطة وفوق الثالث عدم التغير الرابع أن يوجد غيره الخامس أن
 يستعمل فيما يتوقف على طهور السادس أن لا يكون له مادة فإن تغير بمنع استعماله في العادات
 والعبادات وإن احتل شرط من باقي الشروط فلا كراهة (قوله أو ولغ الخ) معطوف على حلت
 وهو يفتح اللام في الماضي والمضارع وحكي كسرهما في الماضي أى أدخل لسانه فيه وحركة فانه يكره
 استعماله حيث كان يسيرا ولم يتغير ووجد غيره ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة لا أن لم يحرك لسانه
 ولا أن سقط منه لعاب في الماء من غير ادخال ولا كراهة والحاصل أن حكمه حكم الماء الذي حلت به
 نجاسة يكره استعماله فيما يتوقف على طهور ولا يكره استعماله في العادات (قوله وشمس) معطوف
 على ما يقطع النظر عن وصفه باليسير وهو صفة لموصوف محذوف على حذف مضاف تقديره وكره
 استعمال ماء شمس الخ وهذه الكراهة طيبة لا شرعية لأنها لا تمنع من إكمال الوضوء أو الغسل بخلاف
 ما لو كانت كراهته لشدة حرارته وانتر في بين الكراهتين أن الشرعية يشاب تاركها بخلاف الطيبة وما
 قلناه من أنها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذي ارتضاه الخطاب أنها شرعية (قوله كآية المغتسل)
 أى ولو لم يرضى وانزيل حكم الخبث (قوله لا حكم خبث) تدل على ما فيه (قوله في رفع حدث) أى أو حكم
 خبث (قوله فليس يستعمل) أى ولو لم ينو الاعتراف بخلاف المشافعية (قوله غير مكره) قد علمت ما فيه

يسير استعمال في حدث
 أو حلت به نجاسة لم تغيره
 أو ولغ فيه كلب وشمس
 (بقطر حار) هذا شروع
 في المياه المكرهه
 الاستعمال ولا تكون
 الكراهة إلا في الماء اليسير
 فيما قبل الشمس واليسير
 ما كان كآية المغتسل
 كالمصاع والمصاعين
 والكثير ما زاد على ذلك
 أى وكره استعمال ماء يسير
 في رفع حدث ند كان
 استعماله أولا في رفع حدث
 فالقيود ثلاثة أن يكون
 يسيرا وأن يكون استعماله
 في رفع حدث لا حكم خبث
 وأن يكون الاستعمال
 الثاني في رفع حدث والمراد
 بالمستعمل في حدث
 ما تقاطع من الأعضاء أو
 غسلت فيه وأما لو اعترف
 منه وغسلت الأعضاء
 خارجة فليس يستعمل
 وعلم أن استعماله في تطهير
 حكم الخبث غير مكره
 كآية رفع به حكمه لم يكره
 في الحدث إذا لم يتغير وكذا
 يكره اليسير الذي حلت به
 نجاسة وتغيره

أقلها ولو من حيث وقول الرسالة وقيل الماء نجسه قليل النجاسة وإن لم تتغيره ضعيف وإن كان هو قول ابن القاسم وكذا السير الذي ولغ فيه كتاب فانه بكره استعماله وسيأتي أنه يندب أراقته وغسل الأبناء سبعا وهذا ظاهر في كراهة استعماله في الحدث والنجس وكذا يكره الماء المشمس أي المسخن بالشمس في الاقطار الحارة كارض الحجاز لا في نحو مصر والروم وقيد بعضهم الكراهة أيضا بالشمس في الأواني النحاس ونحوها إلا أن حار وقيل لا يكره مطلقا (كأغسال براكد) هذا تشبيه في الكراهة أي أنه يكره الاغسال من الجنابة ونحوها في ماء راكد أي غير جار كوض ولو كان كثيرا لم يستحق كبركة وغدير وماء تمكن له مادة والا يكره إلا أن يكون الذي له مادة قليلا في نفسه يكره أيضا (ورا كدمات فيه يرى ذو نفس سائلة ولو كان له مادة ونذب نزع لظن زوال الفضلات لأن أخرج

حياء أو وقع ميتا) قوله را كد بالرفع عطف على ما أي وكره ماء را كد أي استعماله في حدث أو نجس إذا مات فيه حيوان يرى يفتح الباء نسبة للبرص البحر بقوده الأتية قبل النزع منه لأنه ماء تعافه النفوس ولو كثر أو كانت له مادة كالبرص وإذا مات الحيوان البري في الماء القليل أو الكثير له مادة أولا كالماء يربح وكان له نفس سائلة أي دم يجري منه إذا جرح فانه يندب البرح منه بقدر الحيوان من كبر أو صغر وبقدر الماء من قلة وكثرة إلى ظن زوال الفضلات التي خرجت من فيه حال خروج روجه في الماء وينقص النازح الدلو لا تطفو الذهبية فتعود للماء ثانيا والمدار على ظن زوال الفضلات ولهذا أخذنا من المتن قول الشيخ بقدرها ولو أخرج الحيوان من الماء قبل موته أو وقع فيه ميتا أو كان الماء جاريا أو مائة جرا كغدير عظم

أيضا (قوله لقلتها) لا مفهوم له بل المدار على عدم التغير (قوله وإن كان هو قول ابن القاسم) أي فلا غرابة في ضعفه وإن كان (قوله ونحوها) كالرصاص والقصدير لا يمتدح البرص فتحصل أن الكراهة بغير ثلاث أن يكون الماء مسخنا بالشمس في أواني نحو النحاس من كل ما يندب تحت المطرقة غير التقدين وغير المغشى بما يمنع اتصال الزهومة بالبلاط الحارة كما يؤخذ من الأصل (قوله كأغسال براكد الخ) حاصل ما فيه أن ما لا يمتدح بغير كراهة الاغسال في الماء الراكد كان يسيرا أو كثيرا والحال أنه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان حسدا أو قسلا نقيما من الأذى أولا ولكن لا يسلب الطهورية فإن كان يسلبها منع الاغسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغسال فيه بل ما لم يمنع أو الكراهية وهي عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغسال فيه إن كان يسيرا وبالجسد أو ساخ والاجاز بلا كراهة فقول المصنف كأغسال براكد لا يصح حله على قول ابن القاسم وإنما يحمل على كلام مالك (قوله مات فيه الخ) سيأتي مختار هذا وهو شيان خروج حيا ووقوعه ميتا أما الأول فتفق عليه وأما الثاني فقال بن عن ابن مرزوق الوقوع ميتا كما موت فيه ولكن ما شئ عليه المصنف ظاهر التعليل الآتي وهو زوال الرطوبات التي تخرج عند الموت (قوله في حدث أو نجس) المراد كل ما توقف على ظهور (قوله بقوده) متعلق باستعماله وقيل النزع ظرف له والقيود الأتية ستمة وهي مات الحيوان البري في الماء القليل أو الكثير الخ وكان له نفس سائلة ولم يتغير كما يأتي في آخر عبارة الشارح (قوله لأن سبقتة نجسة) أي لكونه بر يادا نفس سائلة أم لو كان بحريا أو بر يا لأنفس له سائلة وتغير الماء به فهو طاهر غير طهور ومفهوم قول الشارح وكره ماء أنه لو وقع في طعام ومات فيه أو وقع ميتا أنه يجرى على حكم الطعام الذي حلت به نجاسة الآتي وإن وقع حيا وخرج كذلك إن كان يغلب على جسده النجاسة عمل عليه والأول لا ضرر لأن الطعام لا يطرح بالشك (قوله لم يظهر) هذا قول ابن القاسم وقال بن الأرحح أن يظهر وهو قول ابن وهب عن مالك واعتمد الأجهوري وعب أنه لا يظهر ورجح ابن رشد ما لابن وهب وفيه نظر اه بقرير الشارح (قوله لعادت له الطهورية) أي اتفاقا (قوله فانه يكون طهورا) قال شيخنا في مجموعه حاصل ما أفاده الأجهوري ونلامذته والزرقي وابن الإمام التلمساني إذا زال تغير الحس بنحو تراب فان ظن زوال أو صاب الحاسة طهر وإن احتمل بقاؤه غاية الأمر أنها خفت بالمخاط فحس وبعد فالقياس في غير صاب المطلق يخرج الفرع من أصله على ما سبق في المخالط الموافق وقد سبق أن الأظهر فيه الضرر ولذا اعتمدنا بقاء الحاسة به مع الأجهوري وعب وشب ونحس وإن اعتمد بن الطهورية اه (قوله لكان طهورا) أي اتفاقا ومفهومه أيضا أنه لو زال تغيره من الحاسة كالبول فحس خزالا نجاسته لبوليته لا لتغيره ولا وجه لما حكى عن ابن دقيق العيد من الخلاف فيه كما في شب اه شيخنا في مجموعه

وهو فصل في هولة الماخزيين الشيبين واصطلاح اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالما وإنما قدم أن المتعبر بالطاهر طاهر والنحس نحس بأسب أن يبين الأعيان الطاهرة

حدا أو كان الحيوان بحريا كحوت أو بر ياليس له نفس سائلة كعقرب وذباب لم يندب البرح ولا يكره استعماله كما لا يكره بعد النزع وهذا لم يتغير الماء الحيوان المذكور فان تغير لونا أو طعما أو ريحا نحس لأن سبقتة نجسة (ولو زال تغيره من نحس غير القاء طاهر فيه لم يظهر) يعني إذا تغير الماء بحلول نجاسة وهو زال تغيره لا بصب شيء طاهر فيه بل بنفسه فانه يكون باقيا على نجس ولا يستعمل في عبادة أو عادة خلافا لمن قال أنه إذا زال تغيره بنفسه طهر لا على نجس تغيره وقد زالت وأما زال تغيره بصب ماء مطلق فيه ولو قل لعادت له الطهورية وكذا إذا زال بسقوط شيء طاهر فيه كتراب أو طين فانه يكون طهورا إذا زال أثر ما سقط فيه ومفهومه من نحس أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه لم يكن طهورا (وهو فصل في بيان الإعيان الطاهرة والنجاسة

(الظاهر الحى وعرقه وذمعه ومخاطه ولعابه وبيضه الا المذر وما خرج بعد موته) الاصل في الاشياء الظاهرة فجميع اجزاء الارض وما تولد منها طاهر والنجاسة عارضة فكل ١٦ حى ولو كلبا وخنزيرا طاهر وكذا عرقه وما عطف عليه الا البيض المذر بفتح الميم وكسر الدال

والنجاسة في هذا الفصل (قوله الطاهر) بينه وبين المباح عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في الحر مثلا وينفرد الطاهر في السم وينفرد المباح في الميتة لا ينظر كذا في الحاشية ويعلم من هذا ان بين النجس والممنوع عموم وخصوص وجهى ايضا فيجتمعا في الحر مثلا وينفرد الممنوع في السم والنجس في الميتة لا ينظر (قوله الحى) أى من قامت به الحياة وهى ضد الموت فهى صفة تصح لمن قامت به الحركة الارادية (قوله وبيضه) أى ولون من حشرات (قوله فجميع اجزاء الارض) أى لانها من جملة الخلق وسبأ في ذكره (قوله وما تولد منها) أى كالتبسات لانها من الخلق ايضا وجميع الحيوانات لانها من المني وهى ناشئة من الغذاء وهو مما يخرج من الارض فلذلك فرع عليه قوله فكل حى الخ (قوله مكل حى) أى ولو كادرا وشيطانا ونجاستهما معنوية (قوله وكذا عرقه) ولو شارب خمر (قوله وما عطف عليه) الذى هو ذمعه ومخاطه ولعابه وبيضه وهى طاهرة ولو اكل نجسا ومحل كون الاعباب طاهرا ان خرج من غير المعدة وأما الخارج من المعدة فنجس وعلامته ان يكون اصفر منقنا (قوله أو صار دما) وأولى ما صار مصدغة أو فرخا ستا وأما حود نقطة دم غير مسقوح فيه فلا ينظر (قوله من بيض) أى ولو يابسا (قوله وهذا في الحيوان الذى ميتته نجسة) وأما الخارج مما ميتته طاهرة كالسمن والجراد والخارج بعد الموت كذا كاهن شرعية فجميعه طاهر (قوله وميت الآدمى) بسكون الباء والمشد للحنى قال تعالى انك ميت قال بعض الادياء

أيا سائلى نفسى يرميت وميت * فدونك قد فسرت ماعنه تسأل

فما كان ذار روح فذلك ميت * وما الميت الا من الى القبر يحمل

هذا هو الاصل العالى في الاستعمال ولا يكادون يستعملون ميتته بالتاء الا مخففا اه شيخنا في مجموعه (قوله الآدمى) انما كان طاهرا المكريمه قال تعالى ولقد كرمنا بنى آدم (قوله كاتقى المتغير) ومثله الصعراء الميتة (قوله ما لادم له) هو معنى قول غيره لانه نفس له سائلة أى لادم ذاتى له بل ان وجد فيه دم يكون منقولا ويحكم بحسابه الدم فقط ولذلك قال لادم له ولم يقل لادم فيه (قوله خشاش الارض) أى وليس منه ما هو كالوزغ والسمك من كل ماله لحم ودم واعلم انه لا يلزم من الحكم بطهارة ستة ما لا نفس له سائلة انه يؤكل بعير ذكاة بقول الشيخ حلال وافترق نحو الجراد طاهرا بموت به والحاصل ان الخشاش المتولد من الطعام كدود الالحاء والمشي يؤكل مطلقا وغير المتولد اذا كان حيا وحب نية ذكاة بموت به وان كان ميتا فان تبراخرج ولو واحدة والا كل ان علب الطعام لا ان قل أو ساوى على الراح فان شئت هل غاب الطعام أولا فلا يطرح بالسك ويس كصفه شئ ابريه أم بحرية فلا تؤكل كفى عيب لعدم الحزم بانها اه شيدناى فجميعه مالهى (قوله بخلاف القمل) أى فيقتل النجسة خلافا لسخنون من انها لا نفس لها سائلة فهى كالبغوث عنده (قوله وكذا ميتة البحرى الخ) وفى الحديث أحدث لنا ميتتان السمك والجراد وهى الى المذهب فيه تغليب السمك على الجراد لمكون ذكاته بمات بموت به مطلقا اه من شيخنا في مجموعه (قوله ولو طالت حياته بالهر) أى ولو مات به على أظهر الاقوال ولو على صورة الخنزير والآدمى ولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة البهائم ويعزى واطئه (قوله وجميع ما ذك الخ) لم يقل وخزوه كما قال خليل لان حكمه كالبكل فى شئ هذا (قوله من غير محرم الا كل) أى يشمل مكر وهه كسبع ودرمان ذكاة لا كل لانه طاهر جلدته تعالى لا يذوق كل كالحم راند كى يقصد أخذ جلدته فقط جاريا ايضا على كل لحم بماء على أن له كاه لا يتبعض وهو الارحح (قوله لا تعمل فيه) أى على مشهور المذهب عندنا فى الثلاثة وقابلها ما قبل عن مالك من كراهه البغال والخيول كراهة والباحة فى الخيل (قوله وكذا الكلب) أى على القول بحرمة أكله وأما على القول بكراهته فتعمل فيه وسية فى القولان فى باب المباح وأما الخنزير فلا تعمل الذكاة فيه اجابا (قوله ولو من خنزير) أى لانه لا تحل له الذكاة وأما أصل السعير والكلب (قوله والجماد) معطوف على الحى (قوله وابن آدمى) ذكرنا أو أنشئ ولو كادرا ميتا سكران

الجمعة وهو ما تغير بعفونة أو زرقة أو صار دما فانه نجس بخلاف المروق وهو ما اختلط بياضه بصفاره من غير تنونة والا ماخرج من الحيوان من بيض أو مخاط أو دم أو لعاب بعد موته بلا ذكاة شرعية فانه يكون نجسا فهذا فى الحيوان الذى ميتته نجسة (وبلغم وصفراء وميت الآدمى وما لادم له والبحرى وما ذك من غير محرم الا كل والشعر وزغب الريش) الباقى وهو ما يخرج من الصبيد منعقد كالمخاط وكذا ما يستقطن من الدماغ من آدمى أو غيره طاهر وكذا الصفراء وهى ماء أصفر ماتهم يخرج من المعدة يشبه الصفرة العفرا فى لان المعدة عندنا طاهرة فمخرج منها طاهر مالم يستحل الى فساد كاتقى المتغير ومن الطاهر ميتة الآدمى ولو كادرا على الصحيح وميتة ما لادم له من جميع خشاش الارض كالعقرب وجندب وخنفس ومنه البرغوث بخلاف القمل وكذا ميتة البحرى من السمك وغيره ولو طالت حياته بالبر وجميع ما ذك كى يذبح أو خمر أو عقر من غير محرم الا كل بخلاف محرمه كالخمر والبغال والخيول فان الذكاة لا تعمل

لاستحالة

فيه وكذا الكلب والخنزير لا تعمل فيه الذكاة فى تمام ذكاهه ولزم كى ومن الطاهر

الخنزير ولو من غير ذكاة أى فى الشاة من أراد بالشاة أى من الخمر والصوف (والجماد بالادى كروان آدمى

وغير المحرم وقضائه المباح ان لم يستعمل النجاسة ومرارته والقلنس والبق أن لم يتغير عن حاله الطعام ومسك وفارته وتخرخلل أو حجر
ورماد نجس ودخانه ودم لم يسفح من مذكي أي من الاعيان الطاهرة الجماد وهو جسم ليس بحي أي لم تحله الحياة ولا منقذ من عن حي
فشم النبات بأنواعه وجميع أجزاء الارض وجميع النجاسات كالسعالر بت لا اللبن والسمن وعسل النحل فانها ليست بحما ولا تنفصلها
عن الحيوان كالبعض ويستثنى من الجماد المسكر ولا يكون الامانة كالمخدر من عصير العنب وهو الخمر أو من نقيع الزبيب أو التمر أو
غير ذلك فانه نجس ويحذر شارب به بخلاف نحو الخشيشة والافيون والسيكران وطاهرة لانها من الجماد ويحرم تعاطيها لتغييبها العقل ولا
يحرم التدوي بها في طاهر الجسد ومن الطاهر لبن الادمي ولو كادرا ولن غير محرم ١٧ الاكل ولو مكروها كالحمر والسبع

بخلاف محرم الاكل كالتخليل
والجبر فلبنه نجس ومن
الطاهر فضله المباح من
روث وبعروبول وزبل
دجاج وجمام وجميع
الطيور ما لم يستعمل
الحاسة وان استعملها
أكل أو شربا ففضله نجسة
والقارة من المباح وفصلتها
طاهرة ان لم تصل للحاسة
ولو شك لان شأنها استعمال
الحاسة كالدجاج بخلاف
نحو الحمام فلا يحكم بنجاسة
فضله الا اذا تحقق اوطن
استعمالها للحاسة ومن
الطاهر مرارة غير محرم
الاكل من مباح أو مكروه
والمراد بها الماء الاصفى
السكاش في الجملة المعلومة
للحيوان ومن الطاهر
القلنس بفتح القاف واللام
وهو ما تنقذه المغلدة من
الماء عند امتلائها وكذا
القي طاهر ما لم يتغير عن
حالة الطعام بموضوعة أو
غيرها فان تفسد فنجس
ومن الطاهر اسن وفارته
وهو الجادة المتكون فيها
وكذا الزباد وكذا الخمر اذا

لاستحالة الى صلاح (قوله وغير المحرم) أي طهره طاهر (قوله وشمل النبات) ومن ذلك لبن والدم
فالله في ذاتها مباحة ويغرض لها حكم ما يترتب عليه هذا ما في حها ومثلها الدخان على
الاطهر وكثرته طهورا من شجنا في مجموع (قوله وهو الخمر) أي فهو عندهم المتخذ من عصير العنب
(قوله أو من نقيع الزبيب أو التمر أو غير ذلك) أي كالمستخرج من دقيق الشعير وسمى بالنبيذ (قوله
فانه نجس ويحذر شارب به) أي حقيقة المسكر هو ما كان مائعا غيبا للعقل مع شدة ودرج سواء كان من
ماء العنب وهو الخمر أو من غيره وهو النبيذ فوجب للحد والحكمة في قايته ككثيره وان لم يغيب عقله
بالفعل (قوله بخلاف نحو الخشيشة والافيون) أي فليست من المسكر ولا من النجس ولا توجب حدا
وانما فيها الادب ان تعاطي منها ما يغييب العقل والحاصل ان المسكر هو ما غيب العقل دون الخواص
مع نساء وطرب والمخدر ويقال له المفسد لما غيب العقل دون الخواص لامع نشأة وطرب والمراد ما
غيبها معا كالدابة فالاول نجس والاخران طاهران ولا يحرم منهما الا ما أثر في العقل (قوله ولو
شك) على ما للاجهوري وعيب وجهه الشيخ في الحاشية شك في المانع أي فلا يصرف ان تولد الحيوان من
مباح وغيره فكذلك الرحم مالم يكن على صورة محرم الاكل كخزيرة من شاءت فهي نجسة كفضائها على
كل حال (تنبيه) يستحب غسل الثوب والبدن من فضلات المباح وان كانت طاهرة اما الاستغذارة
أو مراعاة الخلاف لان السابعة يقولون بنجاستها وذكروا شجنا في مجموع ليس من التلقيق الذي قيل
بجواز مراعاة السافعي في اباحة التخليل ومالك في طهارة رجوعها لان ما كان من الاشياء فتأمل اه
وذكر في مجموع ايضا ان فضلات الانبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم لان الطهارة متى شئت لذات فهي
مطلقة واستجاءهم تنزيه وتشريع ولو قبل المموة وان كان لا حكم اذ ذلك كالعصمة لا صطفا منهم من
اصل الخلقة وان المني الذي خلقت منه الانبياء طاهر بخلاف بل جميع ما تكون منه اصول
المصطفى طاهر ايضا اه (قوله ومن الطاهر القلنس) أي مالم يشابه في التغير احد اوصاف العذرة ولا
بمخرجوضته لخصته وذكره اه من شجنا في مجموع (قوله بموضوعة أو غيرها الخ) وقيل مالم يشابه
أحد اوصاف العذرة والمعلول عليه ما قاله الشارح وفي الحاشية طهارة التي عتقت طهارة ما وصل
للعذرة من حيث أودرهم وقالوا بنجاسته كافي كبر الحارثي وأما الذي أدخل في الدبر فنجس قطعا كما
في ح (قوله ومن الطاهر السعالر الخ) أي ولو بعد الموت لشدة الاستحالة الى صلاح بخلاف البيض
واندفع ما في الحاشية اه من شجنا في مجموع (قوله اذا خال الخ) أي الا الحاسة به عمل (قوله أو حجر)
فسده ح بما اذا لم يعد اسكارا بل ورد الاحهوري في عيب يطهر بالتحجير والتخليل ولو على ثوب
تابع في ذلك للاجهوري واستطوره في الحاشية وقيل لا بد من غسله لانه اصاب حال نجاسته وهو ما في
شب وحيث طهر الخمر بالتخليل والتجبر طهر اثاره فيه شجنا في قوله ونحوه بعواص واختلوا
في تخليها بالحره ولو حارب اراقته او الكراهة في اباحة (قوله وهو طاهر) وان كان المعتمد الطهارة مطلقا

هو ٣ - صاوي - أول

حل بفعل فاعل أو حجر أي سار كالحجر في ليس بفعل فاعل فانه يصير

طاهرا وأول لونه لونه من نفسه أو تحجر بنفسه ومن الطاهر رماد النجس كالزبل والروث النجس وأول لونه لونه من نفسه أو تحجر بنفسه
وكذا دخان النجس فانه طاهر وما مشى عليه الشيخ من ضعف نعم فيسبب بعضه طهارة رماد النجس بما اذا أكل منه النار وانحرق معه أجزاء
الحاسة بخلاف ما اذا كان رماده قد فرغ صلابته فاقى على نجاسته وهو طاهر ومن الطاهر النجس الغير المستخرج أي الجاري من الذكي
وهو الماقى بالعروق أو قلب الحيوان أو ما يشبهه من اللحم لانه يكون الذكي وكل مسك كبر وحزوه طاهر بخلاف ما بقى على محل
لذخ فانه من باقى المسفرح فليس كذلك أي لو بقي في جسم ما لم يلمس فانه نجس لا بد من غسل الذكي الى البطن فهو من المسفرح
يقولون من ذكي فانه نجس

(والنجس ميت غير ما ذكر وما خرج منه وما انفصل منه أو من حي مما تحل له الحياة كثرن وطغر وظائف وسن وقصب ريش وجلد ولو
دبغ) يعني أن النجس يفتح الجيم أي ١٨ الاعيان الحسنة الذات ميت غير الآدمي وما عطف عليه وغيره كل يرى له

وهذا التقييد ضعيف كما قررره الشارح وغيره من أسيانها (قوله والنجس ميت الخ) عطف على الطاهر
الخ لأنه لما ذكر الأيمان الطاهرة استشعر أضدادها فشرع يتم الكلام عليها صراحة وان تقدم له
بعضها صراحة وضمنا كقوله الا المذر وما خرج به - المذموم ومفهوم قوله من غير محرم والا المسكر
ومفهوم قوله ان لم يستعمل النجاسة ومفهوم قوله ان لم يتغير عن حالة الطعام ومفهوم قوله خلل أو حجر
ومفهوم لم يسفح (قوله غير الآدمي) وأما هو فميتة طاهرة على المعتمد كما تقدم خلافا لابن القاسم وابن
شعيبان وابن عبد الحكم والقائل بالطهارة ابن رشد نقلا عن سحنون (وتنبيه) قد علمت أن في ميتة
الآدمي الخلاف وأما ميتة الجن فنجسة لأنه لا يلحق الآدمي في الشرف وان اقتضى عموم المؤمن بالنجس
أن له ما للآدمي ولو قيل بطهارة المسلم منهم لم كان له وجه وليس الفرع نصا قديما اه شيخنا في مجموعه
قال عياض الأمر بغسل الميت واكرامه بالصلاة عليه بأي تحبسه ادلا معنى لغسل الميتة التي هي مثل
العدرة وصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن يضاء في المسجد وتقبيله عثمان بن مظعون بعد الموت
ولو كان نجسا ما فعل النبي ذلك (قوله ولو ذكته) ما بلغ في قوله له نفس سائلة (قوله وقيل الخ) هو قول
سحنون (قوله نعم يعني الخ) يستحب مهاتلات في الصلاة قتلا ولا بعده وقيل ابن مرزوق عن بعض
الصالحين ان احتاج لقتلها في المسجد ينوي ذكاتها قال ح كانه بناء على قول ابن شاس من عماله في
المحرم بان في حياة الحيوان تحريم أكلها اجماعا وان بقى على قول سحنون ان القملة لانفسها سائلة
لم يحتج لذلك كسبة الاربادة احتياط (وتنبيه) اذا صارت القملة عقرها فالطاهر النظر لتلك العقر
فان كان لانفسها سائلة طهرت لاستعماله الخ كدود العذرة والحكم يتبع العلة اه شيخنا في مجموعه
(قوله وكذا كل ما انفصل) أي أوتدلق بيسير جلد مثلا (قوله والعظم) أي وقوله الحياة لطاهر قوله
تعالى قال من يحيى العظام (قوله والدجاج) وما يأتي من أن الدجاج ليس من ذى الطغر المراد به الجملة
بين الاصابع والظفر هنا ما قص (قوله ورجح بعضهم الخ) أي والفرض ان العيل غير مذكي والادلا
كرادة اتفاقا وسبب هذه الكراهة أن العاج وان كان من ميتة لكنه ألحق بالجواهر النفيسة في الترين
وأعطى حكما وسطا وهو كراهة التنزيه (قوله كالشعر) خلافا للشافعية القائلين بحاسة شعر الميتة ولو
دبغ جلدها (قوله والجلد الخ) من ذلك ثوب الثعبان اذا ذكي بعد ما مات تحتسه لا يطهر على الاظهر
وكذا اذا سلته وهو حي ومنه أيضا ما نحت من الرجل بالحر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه فوسخ
مسقود على القول بحاسة ميتة الآدمي يكون نجسا وعلى المعتمد يكون طاهرا (قوله واو دبغ) أي بما
يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة ولا يمتنع الدبغ الى فعل فاعل بل ان وقع في مدبغة طهر
لغة ولا يستترط ازالة الشعر عند دبا واعمالهم ازالته عند الشافعية القائلين انه نجس وان طهارة الجلد
بالدبغ لا تنهيه الى طهارة الشعر لانه تحلل الحياة وأما عندنا فالتحليل لا يخلو له الحياة فالقروان
كان مذكي محوسا أو مصد كافر قد في لسه في الصلاة أبو حنيفة لان جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ
والشعر عنه - طاهر وانشأني وان قال بطهارة الجلد بالدباغ فالشعر باق على تحبسه ومالك وان قال
بطهارة الشعر فالجلد باق على تحبسه ان أراد تغليب مذهب مالك والشاهي لفق (قوله اللغوية) أي
وهي النظافة (قوله وتوقف الامام في الكيمحت الخ) أي في الجواب عن حكم الكيمحت هل هو الطهارة
أو الحاسة لقوله في المسئلة لا أدري واختلف في توقفه هل يعد قول أول والراجح الثاني واعلم أن في
استعماله ثلاثة أقوال الجواز مطلقا في السيوف وغيرها وهو مالك في العتية والجرار في السيوف فقط
وهو لابن الموار و ابن حبيب وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الراجح الذي يرجع اليه مالك ولكن
ذكر بعضهم أن ادق أنه طاهر وأن استعماله جائز مطلقا وفي السيوف لا مكرود قال في الاصل
وجه التوقف أن القياس يقتضي نجاسته لا سيما من جلد حمار ميت وعمل السلف في صلاتهم بسيوفهم
وحفرها منه يقتضي طهارته والسمك كما قالوا أنه طاهر للعمل لان نجس معفو عنه فهو مستثنى من قوهم

نفس سائلة من غنم وبقر
وجار ولو قلة وقيل بطهارة
ميتة الان دمها مكتسب
لا ذاتي وهو ضعیف نعم
يعني عما قل للشقة وكذا
كل ما خرج من ذلك
الميت بعد موته من بول
ودمع ومخاط وبيض وغير
ذلك نجس وكذا كل ما
انفصل منه مما تحل له
الحياة أو انفصل من حي
مما تحل له الحياة كالحم
والعظم والعصب والقرن
والظائف وهو للبقر والشاة
والخافر وهو للغرس
والغسل والجار فاراد
بالظلف ما يعم الخافر مجازا
وهو داخل تحت السكاف
والظفر وهو للبعير والنعام
والاوز والدجاج والسن
من جميع الحيات واما
ومنه باب الفيل المسمى
بالعاج ورجح بعضهم
كراهة تنزيها وكذا
قصب الريش من حي أو
ميت وهو الذي يكتنفه
الرجب وتقدم أن الرجب
طاهر كالشعر لانه لا تحلله
الحياة والجلد من حي أو
ميت كذلك نجس ولو دبغ
فلا يصلي به أو عليه لحاسة
وما ورد من نحو قوله عليه
الصلاة والسلام أيما
أهاب أي جلد دبغ فقد
طهر فحمل على الطهارة
اللغوية لا الشرعية في
مشهور المذهب وبعض أهل
المذهب جله على الطهارة

الشرعية جلالا لفظا شارح على الحقائق الشرعية وعليه أكثر الأئمة كدعوى عبد الله بن توفيق الامام في الكيمحت
وهو جلد الجار أو القرس أو البطل المدبغ ورجح بعض أهل الجرح من طوائفه فيستعمل في الماشعات كالسفن والمسل وتجرير الصلاة فيه

وهو مشكل لعدم الفرق بينه وبين غيره ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ يجوز استعماله في غير المائعات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول وكذا استعماله في الماء المطلق بان يوضع فيه الماء سفرا وحضرا لان الماء طهور ولا يضره الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه أو ما المائعات كالسمن والعسل والزيت وسائر الادهان والماء غير المطلق كماء الورد ومن ذلك الحذر من المبلول قبل جفافه والجلين لانه لا يجوز وضعه فيه ويتجس بوضعه فيه وهذا معنى قوله وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس وما أي وأما قبل الدبغ فلا يجوز واستثنوا من ذلك جلد الأدمى فلا يجوز استعماله مطلقا دبغ أولا في مائع أو غيره ١٩ وكذا جلد الأدمى لشرفه وكرامته

كما يعلم من وجوب دفنه (والدم المسفوح والسوداء وفضلة الأدمى وغير المباح ومستعمل النجاسة) أي ان الدم المسفوح وهو الذي يسيل عند موجه من دبح أو فصد أو جرح نجس وكذا السوداء وهو ما يخرج من المعدة كالدم الخالص بخلاف الصفراء كما تقدم ومن النجس فضلة الأدمى من بول وعذرة وفضلة غير مباح الا كل وهو محرم الا كل كالحمار أو مكر وهه كالحمر والسبع وفضلة مستعمل النجاسة من الطيور كالدجاج وغيره أكل أو شرب بافاد شربت الهائم من الماء المتنجس أو أكلت نجاسة وعضلتها من بول أو زوث نجسة وهذا اذا تحقق أوطن وأما لو شك في استعمالها فان كان شأنها استعمال النجاسة كالدجاج والفأرة والبعرة الحلاله حملت فصلتها على النجاسة وان كان شأنها عدم استعمالها كالحمام والعنم حملت على الطهارة والتعجب بفضلة أولى وأخسر من تعبيره ببول وعذرة (والقيء

جلد الميتة نجس ولو دبغ وانظر ماعلة طهارته فان قالوا الدبغ قلنا يلزم طهارة كل مدبوغ وان قالوا الضرورة قلنا ان سلم دهمي لا تقتضي الطهارة بل العفو وحمل الطهارة في كلام الشارح على اللغو في غير الكيمية وعلى الحقيقة في الكيمية تحت حكم وعمل الصحابة عليهم الرضا في حثي بحقق العمل في الباقي اه (قوله وهو مشكل الخ) تقدم لك تقرير الاشكال عن الاصل (قوله من نجاسة الجلد) أي غير الكيمية (قوله في غير المائعات) من ذلك ليسها في غير الصلاة والجلوس عليها في غير المسجد لانه لا يمنع دخول النجس فيه ولو عفو عنه (قوله والدقيق) أي من غير أن توضع الرخا عليه (قوله في الماء المطلق الخ) وليس منه ابس الرجل المبلولة وفاقا لخطاب ذكره شيخنا في مجموع (قوله ولا يجوز الخ) ومقابلته ما شهروه الامام أبو عبد الله من القرس ما فاعوا الرأفة وحتي من أنه كغيره في جواز استعماله في اليابسات والماء بعد دبغه (قوله جلد الأدمى الخ) أي اجما (قوله المسفوح) أي الجاري ولو من سمك وذباب وقراد وحلم وبق وبراغيث حلالا فان قال بطهارته منها ونظر بعضهم في الدم المسفوح من السمك هل هو الخارج عند انقطاع الاوّل لا ما خرج عند انقطاع النقي أو الجاري عند جميع التقطعات واستظهر الاوّل وبعضهم قال بطهارة دم السمك مطلقا وهو ابن العربي ويترب على الحرف جوارأ كل السمك الذي يرضخ به على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك وعلى القول بنجاسته لا يؤكل منه الا النصف الاوّل وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله وقد كان الشارح رضي الله عنه يقول لدى ادين الله به أن الفسيخ طاهر لانه لا يبلع ولا يرضخ الا بعد الموت والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته الا بعد خروجه وبعد موت السمك ان وجد دمه دم يكون كالباقي في العروق بعد الدك كاله شرعية فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك اه ومذهب الجمعية أن الخارج من السمك ابس بدم لانه لا دم نه عندهم وحينئذ هو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم المسفوح فيه اذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من غيره أكل لان الطعام لا يطرح بالشك (قوله وكذا السوداء) أي التي هي أحد الاحلاط الاربعة الصفراء والدم والسوداء والباقى ولا بد في كل انسان من وجود الاحلاط فالسوداء والدم نجسان والصفراء البغيم طاهران (قوله الخالص) أي الذي لا خلط فيه ومن السوداء أيضا الدم الكدر أو الأحمر الغير القاني أي شديد الحمرة (قوله فضلة الأدمى) أي غير الانبياء وأما الانبياء فجميع ما ينفصل منهم طاهر كما تقدم (قوله كالحمر) أدخلت السمك نحو الوطواط من كل مكر ومأكل في كرهه الا كل ومحرمه فضلة نجسة وان لم يستعمل النجاسة (قوله وفضلة مستعمل النجاسة الخ) أي وان لم يكن محرم الا كل ولا مكر وهه (قوله حملت على الطهارة) أي استعمالها بالاصل ومن قواعد استحباب الاصل ان لم يلح العارض (قوله أولى وأخسر) وحده الاوليه أن اسم العذرة لا يكون الا لما خرج من الأدمى حاسة بخلاف الفضلة فانه شامل له ولغيره والاحصارية ظاهرة (قوله عن حال الطعام) وان لم يشابه أحد أو ساق العذرة كما تقدم من المقتضى بخلاف القاس ولا تصرف فيه الجوضة لانه كرهه (قوله المني) هو وذي وودي يوزن طبي وصي (قوله من مباح الاكل) أي وأما حكم بنجاستها للاستفذار والاستحالة الى نساد ولان أصلها دم ولا يلزم من العفو عن أصلها العفو

المغبر والمني والودي ولو من مباح) التي عما تقدمه المعدة من الطعام عند تغير المزاج وهو نجس ان تخرج عن حال الطعام طعما أو لونا أو ريحا أو لظاهرا كما تقدم ومن النجس اني وهو ما يخرج عند الجماع وهو الذي وهو الماء الرقيق الخارج من الذكر أو مخرج لا نتي عند تدكير الجماع والودي وهو ما يخرج من الذكر بالجماع أو بغيره وطبيعته وخالبا يكون خروجه عقب البول ولو كانت هذه الملائة من مباح الاكل ولا تعاقب على بوله (راجع وانما يسيل من الجماع من نحو حرق) من النجس القبح بفتح القاف وهو المذمة الحشرية يخرج من الدم والصديد وهو الماء الرقيق من المذمة فلهذا الطهره ومن النجس كل ما سال من الجسد من نطفة نار أو جرب أو حكة ونحو ذلك (فان حملت

في مائع تنجس ولو كثر بجماد ان ظن سر يانها فيه والافقد رماطن) اذا حلت النجاسة في مائع كزيت وعسل ولبن وماء ورد ونحوه تنجس ولو كثر المائع وقلت النجاسة كنقطة من بول في قناطر مماذ كركيا تنجس الجماد كسمن جامد أو ثريد أو عسل جامد وقعت فيه نجاسة أو مات فيه فأرة ان
ظن سر يانها في جميعه بان طال مكثها فيه والا بان لم يظن سر يانها في جميعه ٢٠

عنها (قوله في مائع تخمس الخ) أى من طعام أو ماء مضاف حلت فيه الحاسة بعد ما صار مضافا
وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الاضافة ولم تغيره ثم أضيف بظاهر كبن فإنه طاهر وقد ألعزق هذه الشيخان في
مجموعه بقوله

قل لا فقهه امام العصر قدم زجت * ثلاثة باناء واحد نسبوا
لها الطهارة حيث البعض قدم أو * ان قدم البعض فالتحس ما السبب

وفيه أيضا هل القملة تجس العجين الكثير وهو الاقوى حيث لم تحصر في محل أو يقاس على محرم جهل
 عينا بادية ولو قيل بالغرق ما يعسر حسن كما أفنى به ابن عرفة في روث فأرة ابن القاسم من فرغ عشر
 قلال من في زقاق ثم وجد في قلة فأرة لا يدري في أي الزقاق فرغها تجس الجميع وليس من باب الطعام
 لا بطرح بالسئل لان ذلك في طر والنجاسة وهي هنا محقة ولما لم تتعين فعلق حكمها بالكل وهو المشهور
 ولو أدخل يده في أو انخزيت ثم وجد في الاولى فأرة فالثلاثة نجسة ابن عبد الحكم وكذا الباقي ولو مائة
 وهو وجيه وقال أصبح ما بعد الثلاثة طاهر قال ح والظاهر الطهارة ان ظن زوال النجاسة لقول
 المصنف وان زال عن النجاسة بغير المطلق لم يتجس ملاقي محلها وفي الحاشية الطعام اذا وقعت فيه قلة
 يؤكل لقلتها وكثرة نص عليه ابن يونس قال شيخنا في مجموعها والظاهر أن الفرع مبني على مذهب
 معنون من أنها لا تنفس لها سائلة اه (قوله ان ظن سر يانها فيه) اما بسبب كونها مائة أو بطول
 مكنتها وكان يتحمل منها شيء كما يأتي للسارح (قوله كنقطة من بول الخ) هذا هو المشهور ومقابلته يقول
 ان قليل النجاسة لا يضر كثيرا الطعام (قوله أو ماتت فيه فأرة) أي مثلا من كل حيوان ميتة نجسة (قوله
 ولو شئت في سر يانها الخ) مبالغة في الاستعمال وقوله لان الطعام الخ علة للمبالغة (قوله والكلام) أي
 المتقدم من التفصيل بين السر يان في جميعه أو بقدره (قوله كعظم ورسن) ومنه العاج الذي يابس النساء
 ويأشرون به نحو العجين (قوله أشمل) أي أشبه لها النساء المضاف (قوله كعظم طينخ) احتراز به عن
 صاقي نحو الدجاج لا خدر يشه وفي باطنه النجاسة فلا يضر (قوله وزيتون الخ) ومن ذلك اختلاط النجاسة
 بالزيت نفسه فلا يقبل التطهير خلافا لابن اللباد فانه قال يمكن تطهيره بصب الماء عليه وخضخضته ونفث
 لانه من أسفل له وصب الماء منه ويكرر ذلك حتى يغلب على الظن زوال النجاسة (قوله ويبيض صاقي)
 ومنه اذا وجدت فيه واحدة مذرة فرشحت في الماء وشرب منه غير ما حدث لم يبق الماء طاهرا وشمل بيض
 النعام ومخاط قشره لا ينفى أن يكون له مسام يسرى منها الماء (قوله وفغار بعواص) قال بن أطلاق في
 لفغار والظاهر أن الفغار الماء اذا حلت فيه نجاسة غروضة يقبل التطهير وحمل كلام المصنف على
 فغار لم يستعمل قبل حلول النجاسة فيه أو استعمل قليلا وهذا خلاف ما في الحاشية حيث قال وفغار
 عواص ولو بعد الاستعمال لان الفغار يقبل الغوص دائما كافي كبير الخرشبي نفع لا عن الثاني والاول
 وجه ثم ان عدم قبول الا بالالتطهير انما هو باعتبار أنه لا يصلح به الاواما الطعام يوضع فيه بعد غسله
 فانه لا يتجس به لانه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما قاله أبو علي انما نأوى بقلا من بين وعسل الفغار أو اني
 الحطب التي يمكن سر يان النجاسة في داخلها اه من حاشية الاصل (قوله يعني أن الماء نعات الخ) هذا
 التعميم أدخلته الكاف (قوله ونحوها) من كل طعام مائع رما زهر ورود (قوله بحال) خلافا لابن اللباد
 (قوله بشئ غراض) محمله في غير الحجر اذا فحس أو تخش بان الماء يطهر تحت قدم ومحوه أيضا صالم يحرق
 الفغار بالنار فانه يطهر لانه مطهر على المتعمد (قوله ريشوما) ما يندب في ريشوما في النجاسة
 لا غوص لما نيسه له عينا بالحرارة رأينا في صبرغ بنحس مطاير بالاناء في زوايا النون والماء يروح اذا
 سمر كما يأتي (قوله وجار انتعاج يتجس) أي ويوما كان ناعجا في الاناء وطرا له في النجاسة

فيتنجس منه بقدر ما
ماطن سريان النجاسة
فيه وهو يختلف باختلاف
الاحوال من ميعان
النجاسة وجودها وطول
الزمن وقصره فيرفع منه
بقدر ماطن سريانها فيه
ويستعمل الباقي ولو شك
في سريانها فيه لان الطعام
لا يطرح بالشك والكلام
في نجاسة مائة أو جامدة
يتمهل منها شيء بخلاف
نجاسة لا يتمهل منها شيء
كعظم ومن دلا يتنجس
ما ذكر من سقوطها فيه
لان الحكم عندنا لا ينتقل
وهذه العبارة أشمل وأوضح
من عبارة الشيخ رضي الله
تعالى عنه (ولا يقبل
التطهير كاحم طمخ وزيتون
ملح وبيض صلق بها وفخار
يعوص) يعني أن المائعات
كالزيت واللبن والسمن
ونحوها اذا حلت فيها نجاسة
فانما يتنجس كما تقدم ولا
يقبل التطهير بحال كالا
يقبل لحم طمخ بالنجاسة
وزيتون ملح بصم المسموم
وكسر اللام مخففا بالنجاسة
ولا يبيض صلق بها والحق
بذلك فخار تنجس بشيء
غواص أي كثير العوص
أي السقوط في أجزاء الفخار
بان كان السحس مائعا
كالبول والماء المتنجس
والدم اذا مكث مدة يظن

سريان ما ذكر في اجزائه ونحو ج الفقدار الكس والرحاح ونحوه او بالانجليزي من الامهات والاسماء والاشياء
بالفقدار فله بقس النطير (وجار الانتفاع؟ تنجس في غير مسجد وتدمي) يجوز الانتفاع بالاشياء من غير ان يمسها باليد او يمسها
الدواب والاربع ويدهن به ونحوه ولا يعمل من الزيت الممتزج صابون وغير ذلك

ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره بخلاف نحو التوب لكن إذا بيع لا بد من البيان ألا يدعى فلا يجوز له الانتفاع به كالأشربة
ولا يدهن به بناء على أن التلطيف بالمتنجس حرام والراجح أنه محرم وتجب أزالته بالصلاة والماء أو غيره من غير أن يمسح به ولا المسجد فلا
يتمتع به فيه فلا يستمسح فيه بالزيت المتنجس نعم إذا كان المصباح خارجا عن المسجد فلا بأس بالاحتكاك به ولا الانتفاع به بحال
الاجل الميتة المدبوغ على مامر والألحم الميتة اضطرر والآخر لا ساغة غصه إذا ضرر وات ببيع الخنازير وات يجوز طرح الميتة
للكلاب وأن يوقد بعظمها على طوب أو حجارة (وحرم على الذكركم استعمال حريرو محلي بأحد الدين ولو ألحق بالسيوف
والنصف والسن والآنف وخاتم الفضة أن كان درهين واتحد) لما كان محرم

استعمل إلى المتنجس في
المنع ذكر وهما والعنف
أنه يحرم على الذكركم البالغ
العاقل استعمال الحرير
الخالص ليسا وفرتا وغطاء
وأما الخزوع وما كان
سداه من حرير وخطته من
قطن أو صكتان فقبل
بهرمته وقبيل بجواره
وقيل بكرهته وهو الأرجح
وجاز ستارة من حرير إذا لم
يستعمل المكاف إليها وكذا
تبخانة أي ناموسية وحرم
عليه أيضا استعمال الخلي
بأحد النقيضين الذهب
والفضة نسجيا أو طرزا أو
زرا أو في الحرمه الخلي
نفسه كاساور وحزام ولوا
حرب تخنبر وسكين وسحرة
الأسيف فانه يجوز تحليته
بأحد النقيضين سواء كان
في قبضته أو غيره والا
لمحرف في حوز تحليته بهما
لنفسه إلا أن قتاتيه
أو كتابة أحشائه أو أحزابه
بذلك مكرهة لأنها تشغل
الغاري عن التذبح وأما
كتب العلم والحديث فلا
يجوز تحليتها بأحد النقيضين

والنفس ما كانت ذات نجاسة كالبول والعدرة (قوله ولا يجوز بيعه الخ) خلافا لابن وهب (قوله ألا
الآدمي) ولو غير مكاف ويتعلق الخطاب بوايه (قوله والراجح أنه مكره) أي في غير الخمر وأما ما هو في حرم
الطلاخ به اتفاقا (قوله فلا يمتنع به فيه الخ) فإن نبي المتنجس مسجد ليس بطاهر ولا يمسح به وأما لو كتب
المصحف بنجس وأنه يبل (قوله لا ساغة غصه) أي فقط فلا يجوز الدوا به ولو تعين في غيره من النجاسات
خلاف أن تعين ولا شربه لدفع العطش لأنه يزيد وأجازه الحنفية والشافعية لدفع الهلاك بعدم
الطوبى لا للعطش نفسه والظاهر أن الخلاف لفظي اه شيخنا في مجموعه (قوله ويجوز طرح الميتة الخ)
ويجوز أيضا وضع النجاسة في الزرع لغيره كطعام البطيخ به لئلا يكون عليه البيان عند البيع (قوله
على الذكركم المكاف) خرج الاتي وأصبي فيجوز للاتي استعمال الحرير بأى وجهه وليس النقيضين كما يأتي
في قوله وجاز للزرافة الملبوس الخ وأما الصبي فيجوز للولي الباسه الفضة ويكرهه الحرير والذهب كما يفعله
ح وغيره (قوله بأحد النقيضين) وأولى بهما (قوله وفرشا) ولو مع كثيف حائل كما قال المازري وأجاز
الحنفية فرشته ونفسه ووافقهم ابن الماسحون وأجاز ابن العربي تبعا لمرأته وأجاز ابن حبيب الحبكة
وأجاز ابن الماسحون للجهاد والعتد الحرمه في الجميع إلا العلم إذا كان أربعة أصابع متصلا بالتوب
كشريط الحبكة وأما قلم من حرير في أثناء التوب فما نسخ بغيره ومنه فاشغل بغيره على
الطارة مثلا كالمزوي ويجوز القبطان والنز لثرب أو سبعة وانطباقه به اه شيخنا في مجموعه بالعنف
(قوله وهو الأرجح) ولكن الورع تركه لأنه من السببات ومن ترك السببات فقد استبرأ دينه وعرضه
(قوله وكذا بشحانة) ومثلها الزاية مخصوص الجهاد لا ولي والسحاف اللاتي باللباس وفاقا لاسا فمسه
اه شيخنا في مجموعه (قوله إلا السيف) قال في حاشية الأصل نقلا عن العلامة أنعدوى إذا كان اتخذ
لأجل الجهاد في سبيل الله وأما إذا كان لحمله في بلاد لا إسلام فلا يجوز تحليته (قوله بأحد النقيضين) أي
أوبهما (قوله وأما كتب العلم الخ) أجاز البرزلي تحلية الدواة لكتابة الصحف وتحلية الاجازة (قوله
فيجوز ربطه) أي وله اتخاذ الأنف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد وكل
الربط عند التحايل ردها إذا سقطت وربطها ما ذكر وأما ما ورد بها لأن ميتة آدمي طاهرة وكذا يجوز
رددها من طاهر وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع وعلى الثاني فيجب عليه فلعها عند كل صلاة بالم يمسح
ذلك (قوله اتخاذ أنف) وانظر هل يجوز تعويض عن موهبة من أحد النقيضين قياسا على الأنف (قوله
بل يندب الخ) وكذا يندب كونه باليسرى فإنه آخر فله صلى الله عليه وسلم رثته من في تغارله فيجوز
عند الاستنحاش ويندب جعل قصه لكف لأنه أبعد من الجنب (قوله إلا أن يقل الخ) أي بأن كان النكت
فاقل (قوله رفع) يجوز نقش الخواتم ونقش أصحابها وأسماء الله تعالى فيها وهو قول مالك وكان نقش خاتم
عليه السلام محمد رسول الله في ثلاثة أسطر (قوله ويكره الختم الخ) أي على الأصح أنه لفظ كمنع النجاس
الأصفر والرمادي والخنزير لا يتعد بدنه في فيما يظن رجوعه إلى التيمم بجلد وحسب كعقيقه (قوله

والألسن والمراد به ما يسيل من الفم من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص
يجوز اتخاذ خاتم بل يندب من النجس من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص
فأما في حرم كذا كذا فإنه يندب من النجس من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص
لأنه تابع ويكره الختم بغيره في النجس من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص
منهما ولا يندب أو يندب من النجس من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص
والفصل في ما لا يندب من النجس من اللعاب والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص والدمع والنفث والقيح والبرص

فلا يجوز اتخاذه لإدخاره أو لعاقبة الدهر ولا التزين به على رف وشعوه بخلاف الحل يتخذ الرجل لعاقبة الدهر فيجاء به وهو ظاهر إذا حل
يجوز استعماله للنساء والأناة لا يجوز استعماله لرجال ولا نساء وقوله ولو للفتنة رد على من يقول يجوز اتخاذه للفتنة وقوله أو غشي في حيز
المبالغة أي يحرم الأناة من الذهب أو الفضة ولو غشي ظاهره بنحاس أو رصاص أو قزدير نظر الباطن من يقول يجوز نظرا
لظاهره وقوله وتضيبه عطف على اتخاذه والضمير عائذ على الأناة لا بقيد كونه من أي يحرم على المكاف الذكرا أو الأنثى أن يضيب الأناة
الخشب أو الفخار كالصيني بأحد النقيدين أي ربط كسره أو شقه بهما أو الأناة إذا كان من نحاس أو حديد كالقدور والصحن والمباخر
والقماقم من ذلك وموت أي طليت بأحد النقيدين ومن ذلك الرقاب يطل بأحد هاتفيها قولان بالجواز والمنع واستظهر بعضهم القول
بالجواز نظر الباطن والطلي تبع وقد علمت ما في كلام الشيخ رحمه الله من إطلاقه القولين في الجميع

٢٢

ولا يجوز اتخاذه الخ) أي ولو للمصبيان والنهي يتعلق بالأولياء (قوله لعاقبة الدهر الخ) أي أو للكره وشعوه
(قوله رد على من يقول الخ) أي فان بعضهم يجوز ذلك والخاص أن اقتناءه ان كان بقصد الاستعمال
وهو حرام باتفاق وان كان لقصد العاقبة أو التحمل به أو للقصد شيء ففي كل قولان والمعتمد المنع وأما ان
اقتناءه لأجل كسره أو لقل أسير به فجاز هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة وارتضاه بن راد الغيرة
وكذلك يحرم الاستئجار على صياغته ولا ضمان على من كسره وأتلف تلك الصياغة ويجوز بيعها لأن
عينها تلك أجماعا من حاشية الأصل (قوله لا بقيد كونه من أي دفعه استخدام (قوله في الجميع)
أي جميع المسائل الخمسة والخاص أن كل مسألة في أحد القوانين مرجح على الآخر المرجح في المعنى
والمضرب وذو الحلقة المنع والمرجح في الموه واناة الجوهر الجواز (تنبيه) قال في حاشية الأصل
تروى في الحميطان والسفوف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكروه إذا
كان يشعل المصلي والأفلا (قوله ولا يلزم من تعاسته الخ) أي لأن علة حرمة النقيدين قصبة المصلي على
العماد ولا يقاس عليها الجواهر (قوله ولو تعلا) في ح أسرار الخلاف الواقع في المذهب القائل بالجمع
(قوله ولا يجوز لها الخ) فكل ما كان خارجا عن جسد المصلي لا يجوز لها اتخاذه من أحد النقيدين ولا من
الحلي به وأما حرم عليها تحلية السيف لأنه من زينة الرجال وجاز لها تحذير السرب من حرير لانه
توسع في الحرير أكثر من النقيدين

بلا ترجيح (لأجوهه ورجاز
للراة الملبوس ونحوه ولو
نعلا لا كره ودوسر بر)
جوهه بالرفع عطف على
استعمال أو اتخاذه أي
لا يحرم جوهه أي استعماله
أو اتخاذه وهو على حذف
المضاف ويجوز جوهه عطف
على حرير أو أناة فلا حذف
في الكلام والمعنى في أن
الجوهه كاليفوت
والزبرجد واللؤلؤ والياور
لا يحرم اتخاذه ولا استعمال
أو أناة خلاف ما قال لا يجوز
استعمال أو أناة فانه
ضعيف جدا ما كان ينبغي
للشيخ رحمه الله تعالى أن
يذكر فيه القولين ولا يلزم
من تعاسته شيء استعماله
وكذا يجوز للراة الملبوس
من الحرير والذهب
والفضة والحلي بهما ولو
نعلا أو بقايا لانهما من
الملبوس ويلحق بالملبوس
ما شا به من فرش ومساند
وزر ومعلق بشعر ولا
يجوز لها ما لم يكن ملبوسا
ولا ملحقا به كالرود بكسر

فصل (قوله تجب إزالة الخ) أي وجوب شرط كإتاني وكذا يجب تنليلها كتطهيرها كغيره حيث
لم يكن لها الماء بخلاف ما إذا كانت الجاسة في محل واحد ولا يلزم غسل البعض بالماء بقدر على السهل
لأنه يريد ما انتشرا كإتاني شبوح (قوله المصلي) المراد به مريد الصلاة وأما ان لم يرها فلا يجب إزالتها
لأنه تدب إذا لم تكن خيرا وأراد بالمصلي ما يشتمل الصبي والخطاب بالسببة وإليه خطاب تكلف
وبالسببة له خطاب وضع (قوله فيه) نعمد صلالة المأذنة بالحجاسة ممنوع مانع من صحتها ولا تقضى لاهها
لم تجب فاشبهه من افتحها محذرا كما في الحاشية (قوله وبدنه) أي ظاهره ومن ذلك داخل أنفه وأذنه
وعينه فهي من الطاهر في طهارة الخبث ومن الباطن في طهارة الحدث ولم يحمله من الطاهر في
طهارة الحدث أشقة السكر (قوله ان ذكر وفدر) هذا هو المشهور من أقوال أربعة التي أسبت عليه
مروغ المذهب والمشهور والثاني السنية اذ ذكر وقد روي في الشارح وهو وان كان معمدا إلا أن
مروغ المذهب يثبت على الأول والثالث الوجوب مطلقا كطهارة الحدث وهو كذهب السادة فيه
والجمهور والرابع المذهب لكن هذان القولان ضعيفان في المذهب (قوله عن كل محمول المصلي الخ)
من ذلك لو وضع جبل سفينة في وسطه وكان به حجاسة وكان يمكن أن تترك بحركته لصغر خبره بخلاف
مقود الدابة حيث كان طاهرا فلا يضر حملها للحجاسة أو ثوب هض جاء على كتف المصلي مثلا ما لم يضر

محو لا

الميم وكالسير والاولاني من أحد النقيدين كما تقدم والمشط والمكحلة والمديه

وكذا لا يجوز تحلية ما ذكر بهما ولا تحلية سنية هان كان لها سيف بذلك وطاهر ولو كانت تقابل به ولما أنهي الكلام على المنا
المطلق وعلى ما يعرض له من تعذر بنجس أو طاهر وعلى الأعيان الطاهرة والحجاسة شرع في بيان شروط الصلاة من طهارة حيث وحده
واستقبال واستعوى رة وبداية طهارة الخبث لانه ان كان عليه قتل
وبدنه ومكانه أن ذكر وفدر والاعاد يوفت) يجب شرطاً إزالة حكمه لانه ما لم يطق عن كل محمول المصلي من ثوب أو عمامة
أو نعل أو خزام أو منديل أو غير ذلك وعن بدنه وعن مكانه وهو متسبه أعصابه من قدميه وركبتيه ويديه وجهه ته ولا يضر نجاسة ما شئت
مصدره وما بين ركبتيه

وتحذركم من ذلك ولو غفلت عن ذلك فاعلم بها كغفلة منتهى على من غفلت عن ذلك طرف حاشية الملقى بالأرض أو طرف رداءه الملقى به فحاشية فانه يضر لانه في حكم المحمول للمصلي ومحل كونها شرط صحة

محو لاله (قوله ونحو ذلك) كوضع السجود للمحوي فلا يشترط طهارته كما في شب وعيب بخلاف حشر عامته عن حشيه فيشرط للاجماع على ركنية السجود والاختلاف في ازالة النجاسة وقال شيخنا في مجموعه والظاهر اعتبار المس بزائد لا يحس وقال في حاشية الشعر كطرف الثوب أي لا يضر مسه للنجاسة (قوله ولا ماتحت حصيره) لما ساقى في الفوائت في قول خليل ولم يرض ستر نجس بظاهر قالوا لا مفهوم لم يرض انما يشترط اتصال الساتر عن محمول المصلي فلا يكفي ستر نجاسة المكان ببعض ثوبه اللابس له ولو طال حدا (قوله لانه في حكم المحمول الخ) ومن ذلك اذا كان الوسط على الارض نجسا واخذ كل طرفا طاهرا بطلت عليهما (قوله اول بعلمها) أي من اول الامر فراه بالناسي من سبق له علم بها ثم دخل الصلاة ناسيا ففرق بينهما (قوله في الوقت) أي ان كان لها وقت تعاد فيه والا فلا تعاد كالقائنة والنقل المطلق الاماسي أي من ركعتي الطواف (قوله على ما سباني في التيمم) في قوله كالأبس أول المختار والمتروك وسطه والراجح آخره فالمراد بالوقت الذي يؤخر فيه الاختيار وأما الضروري فلا تفصيل فيه بل يقدم ولو كان راجيا (قوله مادام الوقت) أي الآتي في الشارح (قوله للاصفرار) باخراج الغاية فيه وفيما بعده وهذا على مذهب المدونة ويبحث فيه بأن القياس أن الظهريين للغروب والعشاءين للثلاث والصبح للاسفار وفرق بان الاعادة كالنقل فيكمالاته في الاصفرار لا يعاد فيه وينقل في الليل كله والنافلة وان كرهت بعد الاسفار لمن نام عن ورده الآن القول بانه لا ضروري للصبح قوي اه من الاصل (قوله ان ذكر وقد رايضا) أي فهو قيد في الوجوب والسنة معا وقد تبع شارحنا عيب والاحهوري وفي ابن مرزوق وح أنه قيد في الوجوب فقط وأما السنة فهو مطلق سواء كان ذا كرا قادرا أم لا فان قلت جعل القول بالسنة مطلقا رده عليه أن العاخر والناسي مطالمان بالازالة على سبيل السنة مع أنه قد تقرر في الاصول امتناع تكلفه ما قلت من قال بالسنة حالة العجز والنسيان أراد غفرتها من نذب الاعادة في الوقت بعد ذلك والاعذار ليس مراده طلب الازالة لعدم امكانها وقد يقال ان الاحهوري نظر الى رفع الطلب عنه مما حاله العذر فقال انه قيد فيه ما وغیره نظر الى طلب الاعادة مهما في الوقت فقال انه قيد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الامر في ذلك ان يكون الخلاف لفظيا انظر من اه من حاشية الاصل (قوله وتندبا على الثاني) أي ولا غرابة في الندية والابدية فقد قالوه في الصلاة يعطن الابل وهذا على أن الخلاف حقيقي وهو ما يقتضيه الشهير والاستدلال واختلاف التفاريع ورعيه الاحهوري ومن تبعه كعب وعليه فاورده من التعذيب في البول لهذه الامة محمول على ابقائه بالقصة بحيث يبطل الوضوء فان الاستبراء واجب اتفاقا ومال ح و ر الى أنه لفظي فالوجه في الاعادة ابداء حو بالترك السنة على أحد القوانين وببحث فيه شيخنا في مجموعه بان هذا اعتراف بانه حقيقي له مرة فان الواجب بطل تركه اتفاقا أي لا على أحد القوانين ثم قال نعم معناه أن السنة اذا شهِرت فرضيتها ابطال تركها قطعاً لكنه يجعل كل خلاف على هذا الوجه لفظيا وهو بعد مضيق لثمة الشهير أو اوجده ومما يبعد كونه لفظيا ما ارتضاه ر نفسه من عدم تقييد السنة بالذكور والقدرة والوجوب مقيد وقال في الاصل عند قول المصنف خلاف لفظي لاتفاقهما على اعادة الذكركم القادر ابداء العاخر والناسي في الوقت قاله ح ورد بوجوب الاعادة على الوجوب وتندبها على السنة وبان القائل باحدهما يرد ما تمسك به الآخر فان ذلك خلاف معنوي (قوله وغيره) أي من سائر مانعه السارح عليه (قوله فيجب عليه الخ) هذا رواية محمد بن المواز وقال التونسي ذلك الاكل والشرب لمع ولا يؤمر بتقايئ ولا اعادة وهو ضعيف (ان قلت) حاشية صارت المدة نجسة بمجرد الشرب (قلت) انه عاجز عن تطهير نفس المعدة فأمر به بما يقدر عليه من التقايئ والظاهر أنه اذا قدر على البعض وجب لان قبيل النجاسة واجب اه من حاشية الاصل ومحل وجوب التقايئ والمذكور

فان صلى بالنجاسة ناسيا لها حتى فرغ من صلاته أول بعلمها حتى فرغ منها فمصلاته صحيحة ويندب له اعادتها في الوقت وكذا من غمز عن ازلتها لعدم طهور أو اعدم قدرته على ازلتها ولم يجد ثوبا غير المتنجس فانه يصلي بالنجاسة وضلته صحيحة ويحرم عليه تأخيرها حتى يخرج الوقت ويصلي أول الوقت ان علم أو ظن أنه لا يجد ماء ولا ثوبا آخر في الوقت وان ظن القدرة على ازلتها آخر الوقت آخر لاخره قياسا على ما سباني في التيمم ثم انه ان وجد ما يزيلها به في الوقت أو ثوبا آخر نذب له الاعادة مادام الوقت فان خرج الوقت فلا اعادة والوقت في الظهريين للاصفرار وفي العشاءين اطلوع الفجر وفي الصبح اطلوع الشمس وما مشيا عليه من أن ازالة النجاسة واجبة ان ذكر وقد ر هو أحد المشهورين في المذهب وعليه فان صلى بها عمدا قادرا على ازلتها أعاد صلاته ابداء حوبا لطلانها والمشهور الثاني أن ازلتها سنة أي ان ذكر وقد رايضا فان لم يذكرها أول يقدر على ازلتها أعاد بوقت كالقول الاول وأما

العامد القادر فيعيد ابداء لكن ندافع لم أهم ما يمتنع على الاعادة في الوقت ندبنا في الناسي وغير العالم وفي العاخر ويتفقان على الاعادة ابداء في العامد الذي كره اكن وجوبه على القول الاول وتندبا على الثاني وقولنا من محمول المصلي أهم من قوله ثوب لا يشهل الثوب أي اللبوس وغيره ويشهل ما لا يظنه من النجاسة كان شرب بجراف فيجب عليه أن يتقايها ان أمكن والا كان عاجزا

وما حاذى فرج غير عالم) هذه الاحكام هي التي اشار لها الشيخ رحمه الله في الفصل السابق بقوله ولا يصلي بلباس كافر الخ آخرها هنا لا
 محالها وتقدم فيها في الفصل السابق ذكرها في غير محلها وهي منية على أنه اذا تعارض الاصل والغالب قدم الغالب فان الاصل فيما ذكر
 الطهارة والغالب النجاسة وقول لا يصلي بما غلبت أي النجاسة عليه اشارة لقاعدة هي كل ما غلبت النجاسة عليه ولا يصلي به وقوله
 كشوب كافر الخ امثلة لبعض ما صدقت عليه هذه القاعدة والشيخ اعاد ذكر بعض الامثلة دون القاعدة ولباس الكافر لا يصلي به لان
 شأن الكافر عدم توقي النجاسة بخلاف نسجه فان الشأن فيه توقي النجاسة ٢٥ والسكبر أي كثير السكر كالسكر

والسكاف الذي شأنه نزع
 الا كنفه وغبر المصلي
 يشمل الصبيان والنساء
 والرجال الذين لا اعتناء
 لهم بالصلاة لان شأنهم
 عدم التحرز من النجاسة
 والثوب الذي ينام فيه
 غير مريد للصلاة لا تجوز
 به الصلاة لان شأنه ما ذكر
 وأما ما ينام فيه فهو
 أعلم بحاله وكذا ما حاذى
 ورج غير العالم بأحكام
 الطهارة كالازار والسر اويل
 لا يصلي به بخلاف نحو
 عمامته وردائه وبخلاف
 محاذى فرج العالم
 بالاستبراء وأحكام الطهارة
 ولما كان بعض النجاسة
 يعني عنه لاشقة نية عليه
 بقوله (وعني عما يعسر
 كسلس لارم) يعني عن
 كل ما يعسر التحرز عنه
 من النجاسات بالنسبة
 للصلاة ودخول المسجد
 لا بالنسبة للطعام والشراب
 لان ما يعسر عنه اذا حل
 بطعام أو شراب نجسه
 ولا يجوز أكله وشربه
 وهذه قاعدة ولما كان
 أحد الجزئيات من القواعد
 الكلية قد ينحني على بعض
 الاذهان صرح ببعض

لا فرق بين ثياب الرأس وغيرها موافقة في ذلك لابن مرزوق وقد أيده بن وهو خلاف ما مشى عليه
 الشيخ حاييل من استثنائه ثياب الرأس وما قاربها (قوله وما حاذى فرج غير عالم) من ذلك فوط الحمام
 اذا كان يدخله عذوم الناس والكن لا يجب غسل الجسد منها للخرج نعم هو الاولى والاحوط ذكره
 شيخنا في مجموعهم فان كان لا يدخل الا المسلمون المنحفظون فمحتملة على الطهارة (قوله بخلاف نسجه)
 وكذا ساثر صناعته فحتملون فيها على الطهارة عند الشك ولو صنعها ببيت نفسه ولا فرق بين ما صنع
 لنفسه وغيره كما يفيد البرزلي (قوله كالسكر الخ) هذا مما يؤيد الرد على محشي الاصل (قوله غير
 مريد الصلاة) أي في ذلك الثوب بان أراد شخص الصلاة في فراش نوم غيره (قوله يعني عن كل
 ما يعسر) أحد الكلمتين من لفظ ما لانها من صيغ العموم ومعنى يعسر يشق (قوله اذا حل بطعام الخ)
 أي كما تقدم أن الطعام المائع وما في حكمه يحس اذا حلت نجاسة أي نجاسة كانت (قوله ولا يجوز أكله
 الخ) أي ما لم يتعين للدواء على أحد القولين (قوله وهذه قاعدة) اسم الاشارة عائدا على قول المصنف
 وعني عما يعسر ومعنى القاعدة الضابط الكلي الذي اندرج تحته الجزئيات وقالوا في تعريفها قضية
 كلمة بتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فالقضية الكلية هنا هي كل ما يعسر يعني عنه فيندرج
 تحت كل جميع الجزئيات الآتية وغيرها وضابط استخراجها أن يؤتى بقياس من الشكل الاول يجعل
 موضوع صفراء جزئيا من جزئيات القاعدة ومحمولها موضوع تلك القاعدة فجعله الحد المكرر وتعمل
 محمول كبراه محمول تلك القاعدة وتحذف الحد المكرر فتخرج المقصود ومساقه هكذا السلس يعسر
 الاحتراز منه وكل ما يعسر الاحتراز منه مدفوع عنه فينتج السلس مدفوع عنه ولذلك يقولون من قواعد
 الشرع اذا ضاق الامر اتسع وعند الصرورات يباح المحظورات قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من
 حرج **مرع** قال في الذخيرة اذا عني عن الاحداث في حق صاحبها عني عنها في حق غيره لسقوط
 اعتبارها شرعا وقيل لا يعني عنها في حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم توجد في غيره وثمرة الخلاف
 تظهر في جواز صلاة صاحبها ما بعده وعدم الجواز فعلى الاول تجوز وعلى الثاني تنكره وأما ما يقل
 بالاطلاق على الثاني لان صاحب السلس صلاة صحيحة للعفو عن النجاسة في حقه وصحت صلاة من اثم به
 لان صلاته مرتبطة بصلاته اه من حاشية الاصل (قوله ولا يجب غسله) أي ولا ينسب مما اصاب الثوب
 والمدن والمكان حيث لم يكن التحول منه (قوله وليس المراد الخ) أي لان ما هنا من باب الاخبات
 وذلك من باب الاحداث والاحبات أسهل من الاحداث فلذلك شدد في الاحداث فيما يأتي وقالوا لا
 يعني عنه الا اذا لازم كل الرمان أو جابه أو نصبه ولا يفتقض الوضوء في هذه الثلاث ولا يوجب غسله
 للنجاسة وان لازم أفعل الرمان يفتقض مسح الكف عن النجاسة ان لازم كل يوم ولو مرة (قوله وبال
 بأسور) جمعه بواسير والمراد به المات داخل يخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة النجاسة وفي
 عب الظاهر أن خروج الصرم كالأسور (قوله بان يرد على الرمي الخ) وقيل بل على المرة الواحدة
 رمل اليد المحوكة التي يرد بها (قوله كالنوب) أي الملبوس التي يرد بها فاما كالبسما علمت (قوله عن
 ثوب المرضعة الخ) أي لا كنهها بل يذهب عما اصابه ان أمكنها القول عنه (قوله أو غيرها) أي ان
 احتاجت للاصراع فغيرها أو يذهب على الوارد غير الوارد في عما اصابها خلافا للسلس الذي في حاشية كلام

جزئيات لا يصح بدونه كسلس الخ والمراد بالسلس ما خرج بنسبه من غير
 حرج من الاحداث كالرمان والقي والمقاييل من الخرج بنفسه في عنه ولا يجب غسله بالضرورة اذا لازم كل يوم ولو مرة وليس
 المراد باللازم لشيء يأتي في وقت من الزمان (وبالأسور) أي يذهب عما اصابه من النجاسة باليد أو بالشيء الذي لا يذهب عنها
 وأما ما لا يذهب عن غداها اذا كان الرمد يذهب عن كل شيء يذهب عنه باليد أو بالشيء الذي لا يذهب عنها
 عن ثوب المرضعة أو جسد ما يصيبه قول أو يذهب عن الرمد باليد أو بالشيء الذي لا يذهب عنها اذا كانت

في حجة في درة النجاسة عنها حال نزولها بخلاف المفرطة ودخل الجزار والكفاف والطبيب الذي يراول الجروح تحت الكاف ونذير لها وإن ألحق بها استعداد ثوب للصلاة (وقدر درهم من دم وقيح وصديد) أي يعنى عن قدر الدرهم البغلى وهو الدائرة السوداء الكائنة في ذراع البغل ودون وقول الشيخ ٢٦ ودون درهم المفيد أن ما كان قدر الدرهم لا يعنى عنه ضعيف وسواء كان

مطلقا (قوله محمد) قيد في الموضع مطلقا أما أو غيرها فإذا احتدمت وأصابها شيء عني عنه غاية الأمر أنه يندب لها غسله إن تفاحش ولا يجب عليها غسل ما أصابها من بوله أو عذرتها ولو رأتها خالفا لابن فرحون أنقائل بأن ما رأتها لا بد من غسله (قوله ودخل الجزار الخ) أي ذم في عنهم أن اجتهدوا كالمرضعة (قوله وإن ألحق بها) أي من دخل تحت الكاف وأما صاحب الساس فلا بد له أعداد ثوب لعدم ضبطه (قوله وقدر درهم) أي ولو كان مخلاوطا بماء حيث كان طاهرا نعم إن خالطه نجس غير معفو عنه انتفى العفو وخالفت السابعة فعندهم نصف درهم مثلا من دم إذا طرأ عليه قدر نصفه ماء طهورا لا يعنى عنه لأن الدم نجس الماء وإذا طرأ عليه ذلك من نفس عين الدم النجس مازال معفوا عنه وهذا مما يستغرب وقد بلغز به وقد قلت في ذلك

حي الفقه الشافعي وقوله * ما ذلك الحكم الذي يستغرب
نجس عفوا عنه فلا خالطه * نجس طهرا فالعفو باق يصح
وإذا طرأ بدل النجاسة طاهر * لا عفويا أهل الذكاء تهبوا

أه من حاشية شيخنا على مجموعهم وأما لو صار بسبب المائع زائدا عن درهم فلا عفو والعفو عن يسير الدم والقيح والصديد في الصلاة خارجا في جميع الحالات وقيل اغتفاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لاحله إذا ذكره فيما لا يعيد وأما إذا رآه خارجا فانه يؤمر بغسله هكذا حكى عن المدونة واختلاف في الأمر بالغسل قليل ندبا رقبيل وحويا والمعول عليه ما شئى عليه المصنف من الإطلاق وهو مذهب العراقيين (قوله وهو الدائرة) أشار الشارح إلى أن المعتبر بالمساحة لا الكمية أي فالعبرة بقدره في المساحة ولو كان أكثر في الكمية كنقطة من الدم ثمانية أه من حاشية الأصل (قوله ضعيف الخ) أعلم أن المسئلة فيها ثلاثة طرق الأولى أن ما درن الدرهم يعنى عنه اتفاقا وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقا وفي الدرهم روايتان والمشهورهم العفو والثانية ما دون الدرهم يعنى عنه على المسهور والدرهم وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقا والثالثة أن الدرهم من حرا يسير وهذا هو الراجح ولذلك اقتصر عليه مصنفنا تبعاً لابن عبد الحكم وصاحب الارصاد في نسبه ثم انما اختص العفو بالدم وما منه لان الانسان لا يخلو عنه وهو كالقربة المملوكة بالدم والقيح والصديد لا ينفك عنه في غير ذلك من النجاسات كالبول والغائط والمني والمذي ومن ثقل من ذلك من اغتفر من رأس الابرين البول والقيح نعم ألحق بعضهم بالعدوات التي كورة ما يصاب على الطين من بول الشرقات اذا لم يمتد من ولا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خف مثل أن ترن الحل من الفل وحى يتركه يصيبها من اعبار ما يصب على الطين مخالطة المول له اذا لا يكن المهرز منه انتهى بالمضى من عادى الأصل (قوله فلا مفرم للقيود) أي الاربعة وهي بول ومرس وغار وأرض الخرب لان المزار على مشقة الاضواء وحاصل الفقه أن كل من عالى الدواب يعنى عما أصابه من بولها وأوراثها كاذن في الحصر أوفى البصر بمرض حرب أو غير ما غايه ما هنالك أو اذا وجدت التبريد الاربعة ولا عبرة بما حتم ادبيل العفو مطلق لتحقيق الضرورة بخلاف ما اذا ختم بيل من الاربعة فلا بد من اتماده كما ذكره في الغسل (قوله ومثل الذباب الخ) أي فهو مستعمل في حقيقةه ويقابى عليه الناموس (قوله أو اواراه به ما يشمل الخ) أي ففيه محار من اطلاق الخاص واردة العام وية اس عليه الدليل المعبر وأما الكبر فلا بد في غنا لان وقوعه على الانسان نادر (قوله إلى أن يبرأ) فله إشارة إلى أن حتى في التي يمتد إلى (قوله أو حرا ما الخ) محل ذلك اذا كان أثر الدم أكثر من درهم والافز محل الحرب المسجل ولا الامتانة وممثل أثر الحماة أثر النصد فاذا برأ أو أمر بالغسل على ما تقدم ومضى على مقعدنا وامرنا على أعاد في الوقت على الراجح مما في خليل ليسارة الدم لكونه أثر الاغبنا ومراعاة أن

ما ذكر من الدم وما بعده
أصابه من نفسه أو من
غيره من آدمي أو من غيره
ولو من خنزير بثوب أو
بدن أو مكان كما بقيه
إطلاق عسارته وصرح
الشيخ بالإطلاق لئلا يكتفى
على القبيح والصديد
والأولى له بأخيره عنهم
(وفضلة دوار لمن يراولها)
أي ان فضلة الدواب من
بول أو روث سواء كانت
الدواب خبلا أو جبرا أو
بغالا اذا أصابت ثوب أو
بدن من شأنه أن يراولها
بالرعي أو العلف أو الربط
ونحو ذلك يعنى عنها لان
المدار على المشقة وهي
حاصلة لمن شأنه مزاولتها
أمر بالغسل كلما أصابته
فلا مفهوم للقيود التي
ذكرها الشيخ بقوله وبول
فرس اعاز بأرض حرب
(وأثر ذباب من نجاسة
ودم حجارة مسيح حتى يبرأ)
أي يعنى عن أثر الذباب
يقع على العذرة أو البول
أو الدم بأرجله أو فمه ثم يطير
ويحط على ثوب أو بدن
فقولنا من نجاسة بيان لآخر
وهو أنهم من قول من عذرة
ادلا مفهوم لها وشمل
الذباب الناموس أو أواره
ما يشمل الناموس
والعامسة نقل الباء

لا

الاخيرة نونا ويشتد من الأولى وكذلك يعنى عن أثر دم الحماة اذا مسح بخروقه نحوها إلى أن يبرأ المحل المسقة

غسله قبل بركه الجرح فاذا برأ غسله قال الشيخ أي وحرا أو أواره أو أواره من الحلال (وطين كجار ومائه مختلطاً بنجاسة مادام طريا في الطين ولو بعد أن طاع نزوله إلا أن تغسل عليه أو يصيب عودنا) يعني عن طين الطار

الماء طاهر الم يلزمه عصره (وتطهر الارض بكثرة افاضة الماء عليها) الارض المتنجسة اذا انصب الماء عليها من مطر أو غير من مطر زالت
 عين النجاسة وأعراضها ظهرت كما وقع للأعرابي الذي قال في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصح بي من النجاسة ما يروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم تركه ثم أمرهم بان يصبوا عليه ما ذنوا به من ماء والحديث رواه الشيخان (وأن قيل في ما ذنوا به من ماء غسل رءوس أو
 حصى وجب نضح بلانية كالتغسل وهو ريش باليد أو غير هذا ترك أعاد الصلاة تأفسي لا أنزل في نجاسة ما يروى (هذا منتهى قول
 سابقا وإنما يجب الغسل ان ظن اصابها وأشار إلى أن في هذا المنهزم تفصيلا حاصله ٢٩ أما في محل شك في اصابة النجاسة

لحل ولا يتخلو ما ان يكون
 بدنا أو غير بدنا كان بدنا
 وجب غسله كتحقق
 الاصابة وان شك في
 اصابها أو ب أو حصى
 وجب نضجه لا يغسل فان
 غسله فقد فعل الا حوط
 والنضح ريش على المحل
 المشكوك بالماء المطلق
 بيده أو غيرها كغم أو تلقى
 مطر رشة واحدة ولو لم
 يتحقق تعممها المحل ولا
 يفتقر إلى نية كما ان غسل
 النجاسة لا يفتقر لها بخلاف
 طهارة الحدث صغيرى أو
 كبرى فانها يفتقر لها كما يأتي
 وأشار به قوله أو غير هذا إلى
 انه لا مفر من قوله باليد
 وأما لو اصابه شيء تحقيقا
 أو ظنا ثم شك في ما اصابه
 نجس أو طاهر فلا يجب
 عليه نضجه ولا غسله بل عليه
 على الطهارة كما علم من
 الساقط على عار من أمكنة
 المسلمين كما روى أن شك
 في الاصابة وفي نجاسة
 المصيب (ولو زال عين
 النجاسة بغير مطلق ثم
 نجس لا في محلها) اذا
 زال عين النجاسة بغير ماء
 مطلق ما زال بقاءه مضاف
 أو ما ورد ونحوه ثم لا في

فهما من الاعراض (قوله لم يلزمه عصره) أى حيث زال الطعم وكذا لا يلزمه غسل العسل بخلاف
 للشافعية ولا تسببه خلافا للحنابلة انتهى شيخنا في مجموع (قوله ذنوبا) بفتح الدال المثلثة وهذا الحديث
 وبه رد على من يأمر بالتبليط أو التمسيع (قوله وان شك في اصابها) أى مع تحقق النجاسة أو ظنها
 بدليل آخر العبارة (قوله ولو ب أو حصى) والفرق بين البدن وغيره أن البدن لا يفسد بالغسل
 بخلاف غيره فقد يفسد بالغسل تخفف فيه عند الشك في الاصابة لم يتعرض المصنف للارض التي شك
 في اصابها هل تغسل أو ننضح ولكن الذى حكاه ابن عرفة أنها تغسل اتفاقا وقيل ننضح كما فى المطالب
 وغيره اه من شيخنا في مجموع ولكن لا وجه لنضحها بدليل الفرق المتقدم بين البدن وغيره (قوله بلا
 نية) قيد فى النضح لانه المتوهم لكونه تعبدا وأما توهم كون العسل بنية فبعبء (قوله فان ترك أعاد
 الصلاة الخ) ما ذكره المصنف من إعادة من ترك النضح الصلاة كمن ترك غسل النجاسة لمخافة قول ابن
 حبيب وهو ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون وعيسى من أنه يعيد في الوقت فقط لحصة امر
 النضح ويمكن تشبيهه على المعتمد بعمل التشبيه في مطلق الاعادة ليس بتمام بل قال القرطبي أن أشبه
 وابن بافع وابن الماجشون لا إعادة عليه أصلا ولا نية النضح لم يقل أحدا إعادة النجاسة أبدا كما قيل به في
 ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول لا لى الفرج يقول بوجوب ازالة النجاسة مطلقا ولو مع اليقين
 كما قدم لك أول الفصل ولم يقل أحد بوجوب النضح مطلقا بل قيل انه واحد مع الذكر والقدي وقيل
 انه سنة مطلقا وقيل باستصحابه ومصرح به عبد الوهاب فى المعونة واسمى منه الأحصى كما فى المواي اه من
 حاشية الأصل (قوله كهم) ريجرى فيه الخلاف المتقدم بين ابن القاسم وأشبهب (قوله ولا يفتقر إلى
 نية) أى خلافاً من يقول بالافتقار لكونه تعبدا وأجيب بأنه محتمل كون التعمد نية بل إن كان
 فى النفس وأما فى الغير كالخضير والثوب هما وكعسل الميت فلا يفتقر لها (قوله كهم) أى من حمل
 على الطهارة عند الشك (قوله وأولى ان شك) أى فى عدم لزوم النضح وان لم يفسد السائل فذلك
 تركه المصنف (قوله كهم) ذكر شيخنا فى مجموع أنه يجب الغسل على الأرجح لا النضح اذا شك فى بقاء
 النجاسة وزوالها نعم ملا فى ما شك فى بقاءه قبل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره المطالب اه
 ومعنى ما ذكره أنه تحقق نجاسة المصيب بنوب من لاوشك هل أزالها أم لا ثم لا فاما ثوب آخر وى مثله
 فالثوب الاول المشكوك فى بقاء النجاسة به يجب غسله على الأرجح وأما الثانى المشكوك فى اصابة
 النجاسة به يجب نضجه على ما استظهره ح واستظهر بن أنه لا يجب عليه شيء فى الثوب الثانى لانه
 مشكوك فى نجاسة ما اصابه (قوله لم ينجس الخ) أى ولو كانا رطوب (قوله لا يبرئ من الاكتم الخ)
 أى لانه امر اعتبارى والامور الاربعة بارية لا وجود لها (قوله وان كان ضيق) أى فهو وسهو ومنه
 على ضعفه قال شيخنا فى مجموع وليس من الروايات حثاى البول بكنوب ذم لا نظر الطهارة اليابس كما
 فى عب خلاصا ما يوجهه سب وبعبه سيحيا (قوله اربعة ماء) أى اذا كان يسيرا (قوله بعدا) مفعول لا حله
 فهو علمه امدب الادافة والغسل وهو من تعليم العام بالخاص لان النجس طيب الارواح أمر غير معقول
 المعنى والطالب أعلم وكون الغسل تعبدا هو ما سهر ورواهما حكم بكونه تعبدا الطهارة الكتاب ولله
 يطلب الغسل فى المبريد وقيل ان ذلك الغسل حلالا بقراءة الكتاب وقيل ان نجاسة الماء أن السائل

محل النجاسة وهو رطب أو جاف أو غير ذلك من النجاسة والنجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه
 الصور تبي لا يمسسها الا الحكة والحكة لا ينجس ولا ينجس بالانجاسة كذا فى النجاسة والنجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه
 اربعة ماء وغيره لا ينجس بالانجاسة كذا فى النجاسة والنجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه
 فب اربعة ماء ذلك ان النجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه كذا فى النجاسة والنجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه
 ولا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه كذا فى النجاسة والنجاسة لا ينجس ما لم يمسسه من غير أن يمسسه

لأن طرق التبر بغيره لم يعول عليها إلا مع كون غل أهل المدينة على خلافه ومحل نذب غسله سبعا عند إرادته استعماله
لا قبلها أو الماء في قوله بولوغ إدخال لسانه في الماء وتحررك أي لعقه وأما مجرد إدخال لسانه بلا حركة أو سقوط لعابه أو لغسه
الآن فأمره لا يسبغ كماله ونغ في حوض أو طعام أو استافانه لأبأس به ولا يراق ولا يغسل سبعا وأشار بقوله كلب أو أكثر إلى أن لا يمدد
الغسل سبعا بولوغ كلب مراب أو ٣٠ كلاب متعددة
فصل في بيان آداب قضاء الحاجة بالإنسان

يتغير قبله بعدم وجوب الغسل ولو تعير ولو جبت وعلى هذين القرائن يلحق الخنزير بالكلب في نذب غسل
الأناء من ولوغه (قوله لأن طرق التبر ب الخ) أي لأن التبر بأم يشبه في كل الروايات وإنما ثبت في
بعضها وذلك لبعض رقع يده اضطراب (قوله لا قبلها) هذا هو المشهور وعزاه ابن عربي فلا كثيرا لرواية
عبد الحق وقيل يؤمر بغسل البولوغ (قوله فانه لأبأس به الخ) خلافا للسادة الشافعية في ذلك كله
فصل في بيان آداب قضاء الحاجة بالإنسان الخ (قوله آداب) جمع أدب وهو الأمر المطلوب شرعا
عند قضاء الحاجة أهم من أن يكون الطلب واجبا أو مندوبا لأن بعض ما يأتي إيجاب (قوله حاجته
الإنسان) المراد بالإنسان المكلف ولو بالمندوبات والمكرهات فشمس المصبي والصبي المبر من
(قوله من بول أو غائط) بيان للحاجة (قوله وحكم الاستبراء) وهو وجوب استبراء الخبثين
(قوله والاستبراء) معطوف على الاستبراء أي وحكم الاستبراء وهو يجري على حكم إزالة النجاسة
(قوله والاستبراء) معطوف أيضا على الاستبراء وحكمه كالأستبراء (قوله وهذه الأحكام الخ) جواب
عن سؤاله قدر وارد على المصنف تقديره لم توافق أصلا فاجاب بما ذكر (قوله جلوس) هو وما عطف
عليه خبر عن آداب (قوله ندبا) أي بحسب غالبها فلا ينافي أن بعضها واجب كما تقدم النبي عليه (قوله
لريد) إنما قال المشرح ذلك لأن الآداب للشخص لا للحاجة فان مهامها فعل قبلها ومعهها (قوله
قاضي حاجته الخ) هكذا نسخة الأصل بصيغة اسم الفاعل ولو ذكر ما المصدر لكان أولى كما ذكر في
الماتن وقد يقال ألقى اسم الفاعل وأراد المصدر (قوله في نذب له الجلوس الخ) قال في الموضع قسم
بعضهم ووضع البول إلى أربعة أقسام فقال إن كان طاهرا رخوا جازيا والقيام والجلوس أولى لأنه أسهل
وان كان رخوا نجسا بال فائما مخافة أن يقتبس ثيابه إن كان صلبا نجسا نهي عنه إلى غيره ولا يبول
فيه قائما ولا جالسا وان كان صلبا طاهرا نهي عن الجلوس لئلا يتطاير عليه شيء من البول وقد نظم ذلك الأناشيد يسي

بالطاهر الصلب اجلس * وقم برخو نجس
والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم إن تهكس

وقول التوضيح في الصلب الطاهر يتعين الجلوس طاهرا والوقوف وهو طاهر الباجي وابن بشير وابن
عرفه وظاهر المدونة وغيرهما أن القيام مكروه فقط ولذلك قال الأصل ومعنى تعين نذب نذبا قويا أكيدا
أه من حاشية الأصل في البول أربعة أقسام قد علمنا بقول المشرح في نذب له الجلوس أي في قسمين
مهما وهما ما إذا كان المحل طاهرا رخوا أو صلبا وعلمت أن النجس الصلب محتقنه طمعا لئلا يقتبس
أكبه بحث فيه شجعتنا في مجموعه بأنه لا يظهر إذا جلس مع أنه يابس أه وأبصر أبحاثه حيث قلتم بطله
بالجلوس في الصلب الطاهر فالصلب النجس مثله بجامع اليبس وعدم تلوث الثياب في كل (قوله
ويتأكد في الغائط) قال في الأصل وأما الغائط فلا يجوز فيه القيام أي بركه كراهية شديدة فيما يظهر
ومثله بول المرأة والخصي (قوله إذا كان بالقضاء) أي وأما الأما كن المدة لقضاء الحاجة في المدن مثلا
لا ينافي في اشتراط الطهارة (قوله لئلا يتطاير الخ) هذا التعليل ينتج اجتناب الصلب قياما وجلوسا
طاهرا أو نجسا (قوله وهذا في غير الأكمة) أي وأما في غير الأكمة وهو قائم لئلا يتنجس (قوله على
رجله اليسرى الخ) قال في الأصل يرفع عقبه رجلاه أي اليمنى على صدرها ويتركها على ركبته يسراها أعون
(قوله وأن يغطي رأسه) قيل حياء من الله ومن الملائكة رقبيل لأنه أحفظ لمسام الشعر من علوي
الرائحة منها (قوله فالواو كن الخ) أي وهو المعتمد والخلاف مبني على الخلاف في علمه نذب تمطية الرأس

من بول أو غائط وحكم
الاستبراء والاستبراء
والاستبراء وهذه الأحكام
من متعلقات طهارة
النجس فوجب تنبيهها
على طهارة الحدث والشخص
رجله الله أخرها عن
فرائض الوضوء وما يتعلق
به نظرا إلى أنها قد نظرا
على الإنسان بعد الوضوء
(آداب قضاء الحاجة
جلوس بطاهر واستبراء
واعتماد على رجل يسرى
مع رفع عقب اليمنى
وتفريق يديه وغطيته
رأسه وعدم التفاته) المراد
بالآداب الأمور المطلوبة
فدبا المراد قضاء حاجته من
بول أو غائط في نذب له
الجلوس ويتأكد في الغائط
وأن يكون محل طاهرا إذا
كان بالقضاء خروفا من
تلوث ثيابه بالنجاسة وأن
يكون المحل رخوا كالتراب
والرمل لا صلبا كالخشب لئلا
يتطاير عليه البول وأن
يديم الستر حال الخطا طه
للجلوس لقرب المحل الذي
يقضي به حاجته فلا يرفع
ثيابه وهو قائم وهذا في غير
الأكمة وأن يعتمد حال
جلوسه على رجلاه اليسرى
لأنه أعون على خروج
النسارج ولو بولا كما هو
مشاهد وأن يرفع عقب

رجله اليمنى لمساك له وأن يبرز يديه لئلا يخالط بول غيره

ونحوه قالوا ويكنى بولو بغيره فيستأجر إذا كان رخوا بركه في حاله قضاء الحاجة لئلا يخالط بول غيره
أذيتة فيقوم قس تمام طاهر فيستأجر إذا كان رخوا بركه في حاله قضاء الحاجة لئلا يخالط بول غيره
قبل الدخول بزيادة الله في أعون بول من الخبث والنجاسة وقوله بعد ذلك وج الحجة الذي الذي أذهب عن الذي وعافى أي ومن

الآداب التسمية قبل دخول الخلاء أو قبل محل الجلوس في القضاة أن تسمى قبل كشف غورته في القضاة ولا يسمى بعد دخوله الكنيف ولو لم يصل المحل بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم والتجيب بعزم الخلاء المبحمة والبراء الموحدة جميع خبيث ذكر الشياطين وقد تسكن البراء والخلائج جميع خبيثة أنقى الشياطين ومن الآداب المندوبة أن يقول بعد خروجه من الخلاء أو بعد دخوله من مكان في القضاة الحمد لله الخ وليس بعد ذلك وج تسمية كما يقيده النقل خلافا لبعضهم (وسكوت الاله) أي ويقدس به السكوت مادام في الخلاء ولو بعد خروجه الذي الامر مهم يقتضي كلاً من كطلب ما يزيل به الذي وقد يجب

٣١

في حفرة أو تخليص مال ونحو ذلك (وبالفناء تستر وبعد واتقاء بجرور بيع ومورد وطريق وطل و مجلس ومكان نجس) من الآداب المندوبة إذا أراد قضاء حاجته بالفناء أن يستتر عن أعين الناس بشجر أو صخرة أو نحو ذلك بحيث لا يرى جسمه وأما استر عورته عنهم فواجب وأن يبعد عنهم بحيث لا يسمع له صوت ريح يخرج منه وأن يتقي أي يتجنب قضاء حاجته في بحر بعزم الجيم وسكون الخلاء المهمة أي ثقب في الأرض مستديراً ومستطيلاً لا يخرج منه ما يؤذي من الله وأما لأنه مسكن الخن فرعاً حصل منهم أنه أذية وأن يتقي مهب الريح لا يعود عليه البول فينجسه وأن يتقي مورد الناس أي محل ورودهم للخلاء لأنه يؤذي الناس فيلعنونه وأن يتقي الطرق التي يمر فيها الناس وأن يتقي انظر أي المحل الذي السأل أن يستظل فيه

هل هو الخلاء من الله أو خوف علق الرائحة عمام الشـ عرف ابن والاول هو المخصوص اه من حاشية الاصل (قوله فان نسي شيء الخ) هذا هو المشهور وقيل لا تقوت الا بخروج الخارج فان قلت اذا فاتك الذكر فبأي شيء يتحصن قلت تركه الله عز وجل الله هو الحصن (قوله ولو لم يصل المحل) ومثل الكنيف المواضع القذرة التي بين يديه (قوله بان يقول الخ) هذه رواية من جملة روايات مشهورة أيها يكفي وحكمته أنه عليه الصلاة والسلام قال ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لأن الشيطان فيه تسلط وقد روى علي بن آدم لم تكن في غيره بسبب غلبة الحفظة عنه (قوله وقد تسكن البراء) وقبل بالسكون الكفر (قوله الحمد لله الخ) ومنه أيضاً ما ورد أنه يقول غفرانك والحكمة في طلب الغفران أنه لما كان خروج الأجنبيين بسبب خطيئته آدم ومخافة الأمر حيث جعل مكانه في الأرض وما تنال ذريته فيها عظمة للعساد وتذكر لما تناول إليه المعاصي فقد روي أنه لما وجد من نفسه ريح الغائط فقال أي رب بما هذا فقال تعالى هذا ريح خطيئتك فكان يميناً صلى الله عليه وسلم يقول عند خروجه من الخلاء لا يغفرانك الثقات إلى هذا الأصل وتذكر كبراً لامتة بهذه العظة اه من الحاشية وفي رواية الحمد لله الذي سوغ غيبه طيباً وأخرجني خبيثاً وفي رواية الحمد لله الذي رزقني لذته وأذهب عني مشقة وأبقى في جسمي قوته (قوله وسكوت الخ) أي لان الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحينئذ لا يشمت عاظياً ولا يحمدان عطس ولا يجب مؤذناً ولا يرد على مسـ لم ولو بعد الفراغ كالجوامع بخلاف الماء والمؤذن انه ما يردان بعد الفراغ وأما المصلي فيرد بالاشارة (قوله من الآداب المندوبة الخ) جعل هذه من المندوبات باعتبار الغالب كما يستغف عليه في المحل (قوله وأما استر عورته الخ) حاصله أن ستر العورة عن أعين الناس واجب ومصعب السند أن يبعد عنهم بحيث لا يرى له جسم ولا يسمع له صوت ولا يشم له ريح وهذا بالقضاء كما صرح المصنف وأما في الكنيف فلا يصر سماع صوته ولا شم ريحه للشفة (قوله أو مستطيل) أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالجر خصوص الاستدراك بل ما يتصل به السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل وليس مقصوداً على معناه اللعوي وهو المستدير (قوله مهب الريح) أي جهة هبوبه وان كان ساكناً (قوله الطرق) هو أعم مما قبله لان الطريق أعم من الملاء فتكون مورداً وأما غير موصولة له فلا تكون سورداً وقد يقال الطريق عرفاً ما اعتد للسلوك والمورد محل الورد وهو ما يجمع بينهما في الحديث (قوله الشأن الخ) أت كميل ومناخ أي محل قبولة الماء أو ناحة الأبل فيها (قوله هي المسماة بالملاء الخ) قال في الحاشية والظاهر أن تصاد المساحة في المورد والظرف والطل وما الخ في حرام كما يقيده عاص وقاله الأجهوري وقد تسمع شارحاً خلاصاً ولكن مقتضى تسميته بالملاء لا عن نسبته للعروة فلذلك قلنا دعاهم مندوبات باعتبار العيب (قوله الامكنة النجسة الخ) فتقي المصلي من في البول والغائط قياماً وجلوساً والرياح من في المائط قياماً وجلوساً وفي البول جلوساً (تراهم وكذا اسم نبي) أي مقرون عيانه كماله السلام لا مجرد الانس ترك محل الكراهة اذا كانت النجاسة لا تصل للخاتم والامنع اتفاقاً (قوله ولو آية) ما ذكره السارح من منع دخول الكنيف ونحوه مما يوجب قرآن ولو آية تسمع فيه

الناس لا يطالبون ظل ومثله الشمس أيام الشتاء وكان المقمراً الذي شأنهم الجلوس فيه والمورد وما عطف عليه هي المسماة بالملاء عن الشلاب وعطف المجلس عليه من عطف ما هو أعم وأن يتقي الامكنة النجسة لئلا تصيبه نجاستها (وتسمية ذكر الله لعظا وخطا) من الآداب لا كبدية أن لا يذكر الله تعالى في الخلاء قبل خروج الذي أحوال خروجه وبعده مادام في المكان الذي يقضي فيه حاجته سواء كان كنفاً أو غيره وأن لا يدخل الكنيف أو يقضي حاجته بقضاء به من كتب فيه ذكر الله أو درهم أو هاتم يكتب نفسه ذاك وكذا اسم نبي وأينما قبل دخوله تدبأ كبدية القرآن فيحرم قراءته والدخول فيصحب أو بعضه ولو آية ما لم يكن حرماً مستوراً وبساتين

45

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ولا يتبع الاوهام فانه يورث الوسوسة وهي تضر بالدين (واستنجاء وتذب بيساره وبها قبل لقي الاذى واسترخاؤه قليلا وغسلها بكثر
بعده واعداد المزيل ووتره وتقديم قبله وجمع ماء وجرح ثم ماء) يجب الاستنجاء كما يجب الاستبراء والمراد به ازالة النجاسة من محل البول أو
العائط بالماء أو بالاحجار وتذب أن يكون بيده اليسرى ويكسره باليمنى الا
لضرورة وتذب بل بيده اليسرى

٣٣

بالماء قبل لقي الاذى من
بول أو غائط لثلا بقوى
تعلق الرائحة بها اذا لاقى
بها الاذى جافة وينسحب
حال الاستنجاء أن يسترخي
قليلا لانه أمكن في
التنظيف وتذب بعد
فراغه من الاستنجاء أن
يغسل يده التي لاقى
بها الاذى حال الاستنجاء
تراب ونحوه كاشفان
وغاسول وصابون وتذب
له عدد اربعة قصاء الحاجة
أن يعد ما يزيل به النجاسة
من ماء أو حجر أو نحو ذلك
وينسحب له وتر المزيل
اذا كان حاسدا كحجر
حيث اتقى المحل بالشفع
والا فلا نقاء متعين
وينتهي تذب الايتار
للسبع فان اتقى بثامن
ولا يطلب بتاسع وتذب
تقديم قبله على دبره في
الاستنجاء وتذب له أن
يجمع بين الحجر والماء
فيقدم ازالة النجاسة بالحجر
ثم تسبع المحل بالماء فان أراد
الاقتصار على أحدهما
فالماء أولى من الحجر ونحوه
(وتعين في مني وحيض
ونفاس وبول امرأة
وستشر عن مخرج كبير)
الصغير في تعين يعود على
الماء أي أن الماء يتعين
ولا يكفي الحجر ونحوه في

ولا يتبع الاوهام) أي واذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الدكر ترك السلت والنتر وما شئت في
خروجه بعد الاستبراء كنقطة ففوقه ان تحققها فحكم الحديث والحمت أي انها تنقض الوضوء ان لم
يلزم نصف الزمان فاكثر ويجب غسلها ان لم تأت كل يوم ولو مرة (قوله وهي تضر بالدين) ولذلك قال
العارفون ان الوسواس شبه خيل في العقل أو ثقل في الدين (قوله بالماء أو بالاحجار) أي فهو وأعم من
الاستعمار لان الاستعمار لا يكون بالماء (قوله بيده اليسرى) أي لانه ليس من القشر بف (قوله تراب
ونحوه) محل طيب الغسل بالتراب ونحوه ان لم يكن لها أول ولا فلا يتوقف تذب الغسل على التراب
ونحوه لانه سد المسام بالغسل أو المراد باليد التي تغسل الخنصر والخنصر والوسطى لانه التي تلاقى
بها النجاسة (قوله أربع) أي يندب لم يرد قصاء الحاجة اعداد الماء والحجر ما ان أكن والا الماء
فقط والا فلا حجار فقط على حسب الترتيب في المنزوت (قوله فان اتقى الخ) أي ان اتقى الشفع يوتر
ثالث أو أربع يوتر بخماس وست يوتر بسابع وبعد ذلك لا يتارل المدار على الانتقاء وقولهم الوتر خير
من الشفع في غير الواحد والا فلا ثمان خير منه ويكفي في الوتر به حجر واحد ثلاث جهات يمسح المحل
بكل جهة (قوله تقديم قبله الخ) أي خوفا من تحس يده من مخرج البول لو قدم دبره ومحل تقدم
القول الا أن بقطر ومقدم دبره لانه لا فائدة في تقديم القول (قوله أن يجمع بين الحجر والماء) أي لان
الله مدح أهل قباء على ذلك بقوله تعالى فمهر حال يسمون أن يتطهر واو الله يحب المطهرين وطهارتهم
هي جمعهم بين الماء والحجر في استنجاءهم كما ورد الحديث بذلك (قوله فالماء أولى) أي فلو اقتصر
على الحجر ونحوه كفي وحال الأولى وهل يكون في هذه الحالة المحل طاهر الرفع العين والحكم عنه أو
نجسا معفوا عنه انظر ح انتهى من حاشية الاصل والحاصل أن المراد بتسبع ماء وحجر ماء ومدر
ماء فقط حجر فقط مدر فقط والمراد بالمدرك أي طاهر متق مستوفي الشروط غير حجر وهي مطالبة
فدا على هذا الترتيب في غير ما يتعين فيه الماء (قوله وتعين الخ) شروع في مسائل مستتمة في قولهم
الماء أفضل في الاستنجاء وليس متعين وكأني قال لافي هذه المسائل فتعين فيها الماء ولا يكفي فيها الحجر
ونحوه (قوله لم يرضه التيمم الخ) جواب عن سؤال وارد على المصنف حاشية أن اتقى والحيض
والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستعمار بالاحجار وحيد فلا حاجة
للص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الاحجار وحاصل ما أجاب به الشارح أن الكلام مفروض
في حق من رخصه التيمم لكرض أول عدم ما يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال
لن خرج منه المني لا بد من غسل الدكر أو انفرج بالماء أول من فرضه الوضوء لخروج منه دلالة
اولادة غير معتادة ويقال في المرأة اتقى انقطع حمصها أو نفاسها مثل ما قبل فيمن فرضه التيمم (قوله بول
مرأة) مثله بول الحصى أي مقطوع الدكر فطعت أشباه أم لا ومنه مني الرجل اذا خرج من مخرج
المرأة بعد غسلها وهو كبولها لا يكفي فيه الحجر ومثله البول الخارج من الثقب اذا انسد الحجر جاء على
لطاخر لانه منتشر فيتم فيه الماء ولا يكفي فيه الحجر وأهم قوله بول أمها في العائط كالرجل وتغسل
المرأة سواء كانت نساء أو بكر كل ما طهر من فرجها على حالها وأما من عاب وتغسل المرأة
ما طهر من فرجها والمكر سادون الذرة نفعه نظرا اذا التمرقة بين النيب والمكر انما هو في الحيض خاصة
كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساهلها لا يخرج البول قبل السكارة والثبوبة بحال
الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة فيها بين شعرها كما جعل اللوان لا يسلن وكذا يحرم ادخاله بجمع
بدبر الرجل أو امرأة الا أن يتبين لروال الخيط كما في المع ولا يمتل الحقة مكرهة لا ياتقول فرق بينهما

٥ - صوي - اول

اولا زلة المني من فرض التيمم أو الوضوء كخروجه
بلافة ولادة غير معتادة وفي ازالة دم الحيض أو انقاس وكذا في الاستنجاء ان لا يلزم كل يوم ولو مرة والا
الملازم كراوي أي لا يجب ازالة المني بكثر أو شيئا من تعدي الحجر إلى جهة المني عانده ويتعين أيضا في
حديث بول أو غائط

انتشر عن المخرج انتشارا كثيرا كان يصل الى المقعدة او يعم حل الحشفة (ومضى بلذة مع غسل كل ذكره بنية ولا تبطل الصلاة بتركها وفي اقتصاره على البعض قولان ووجب غسله لما يستعمل) يعني ويتبع بين الماء ايضا في مضي خرج بلذة معتادة تنظر او ملاحظة لزوجة مثلا اوله كرمع وجوب غسل جميع الذكر بنية طهارة من الحدث او رفع حدثه المترتب عليه بخروج المذي وهذه النية واجبة غير شرط على المعتمد ولذا لو تركها وغسل ذكره بلانية وتوضأ وصلى لم تبطل صلاته على الراجح وأما غسل جميع الذكر فقبيل واجب شرطا فلو اقتصر على غسل بعضه

فان الحقنة شأنها تفعل للتداوي انتهى من حاشية الاصل (قوله انتشر عن المخرج) أي فيتعين الماء في هذا الحديث كانه لا في المنتشر فقط فيغسل الكل ولا يقتصر على ما حوزا المعتاد لانهم قد يغتفرون الشيء منفردا دونه محتما مع غيره وقالت الحنفية يغسل المنتشر الزائد على ما جرت العادة بتلوينه ويعني عن المعتاد انتهى من حاشية الاصل (قوله مع غسل كل ذكره الخ) اعلم أن غسل الذكر من المذي وقع فيه خلاف قبيل انه معال بقطع المادة وازالة الحاشية وقيل انه تعدي والمعتد الثاني وعلى القوان يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمعتد الثاني ويتفرع أيضا هل تحب النية في غسله أولا فعلى القول بالتمتع تحب وعلى القول بانه معال لا تحب والمعتد وحوها ثم على القول بوجوب النية اذا غسله كله بلانية وصلى هل تبطل صلاته لترك الواجب وهو النية أولا قولان والمعتد الصحة كما سأتى في السارح لان النية واجبة غير شرط ومراعاة للقول بعدم جوبها وأن الغسل معال وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أولا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال انما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد في الوقت أولا يطلبا باعادة قولان هذا محصل ما في المسئلة انتهى من حاشية الاصل (قوله رفع حدثه) أي الذكر (قوله والاعني عنه) أي بالنسبة لازالة النجاسة وأما نقض الوضوء فبنتقض الوضوء مالم يلزم نصف الزمان فاكثر (قوله من كلام بعض الشراح الخ) أراد الحرشي وعب فان الحرشي قال ثم ان كلام المؤلف في المذي الخارج بلذة معتادة أما ما خرج بغيرها فنبغي أن يجري على حكم المني الخارج بلا لذة معتادة فان لم يوجب الوضوء كفي فيه الجحروا وأوجه تعين الماء فيه انتهى و يؤخذ من الأسبيلي وعب فحوى هذه العبارة وقد علمت فسادها من كلام الشارح وما تقدم لك في مذي الرجل وأما المرأة فتغسل من مذيها محل الاذى فقط ولا تحتاج لنية كما قال الاحموري لانه ليس فيه شائبة تعبد خلافا لما استظهره ابن حبيب من احتياها لنية (قوله) يكره الاستحشاء من الرشح وقد نص عليه خليل وام ينص عليه مصنفنا الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم ليس مناس استنجى من رشح أي ليس على سنتنا وهو طاهر لا يحس ثوبا ولا بدنا (قوله وحاز الاستحمار الخ) أي يجوز ان اجتمعت فيه هذه الاوصاف الخمسة والمراد باليابس الجفاف مطلقا سواء كان فيه صلابة كالجوار ولا كالطين (قوله الاستحمار وهو الخ) هو خاص باستعمال الحرات من الجحر ونحوه والاستحشاء أعم من أن يكون بالماء وغيره فكما أن الاستحمار مأخوذ من الحرات بمعنى الحجارة والحجارة ونحوها كذلك الاستحشاء مأخوذ من الحوة وهو المكان المرتفع كما سموا الفضلة غائضا باسم المكان المنخفض كانوا اذا أرادوا التبرز عمدوا الى خفض فادقوا اربهم انتقلوا للارتفاع وأرلوا فيه الاثر ه بالمعنى من حاشية شيجنا على مجموع (قوله ولا يجوز بمثل) هذا شروع في محترزا لاصناف الخمسة المسترطة في حواز ما يستحمر به على سبيل الام والانتشر المرتب أي يحرم الاستحمار بالمثل لنشره الحاشية فان وقع واستحمر به فلا يحز به ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء فان صلى قبل غسله جرى على حكم من صلى بالنجاسة وما قيل في المبتل يقال في الحسن ان كان يتحل منه شيء (قوله في الجواز) أي في متعلقه لان الشروط في الشيء الذي يتعلق به الجواز (قوله كالقصب الفارسي الخ) حيث كان كل سالما من الكسر والاكسار كان من المؤذي (قوله لحره الخروي) أي انشرها قال الشيخ ابراهيم اللقاني محال كون الخروف لها حرمة اذا كانت مكتوبة بالحرى

بغسل البعض ولو غسل النجاسة فقط بنية أولا ولم يبرحوا واحدا من القوان فلما قلنا قولان وعلى القول الاول فالامر ظاهر وأما على الثاني فيجب غسل جميعه لما يستعمل من الصلاة لانه أمر واجب وقولنا بلذة فيذكرناه على المصنف اذ لا بد منه لانه لو خرج بلادة ليكفي فيه الحجر مالم يكن سلسا يلزم كل يوم ولو مرة والا عني عنه ولا يتعين فيه حجر ولا غيره هذا هو الحق ولا تغتر بما يخالفه من كلام بعض الشراح ومبر جمع اشارة الى أن الباء في قول الشيخ يغسل معني مع وحاصل المسئلة أن خروج الذي من الرجل بلذة معتادة يوجب غسل جميع الذكر بنية على ما تقدم (وجار الاستحمار بيابس طاهر منق غير مؤذولا محترم اطعمه أو شربه أو حرق العبر والا فلا وأجوا ان أنقى كالكبد ودون الثلاث) يجوز الاستحمار وهو ازالة الحاشية عن أحد المحرجين بكل يابس من حجر وهو الاصل أو غيره من خشب أو مدر

وهو ما حرق من الطين أو حرق أو قطن أو صوف أو نحو ذلك ولا يجوز بمثل كطين ويستلزم في الجواز أيضا أن يكون طاهرا احترازا من الحسن كالأواني الخليل وغير وعظام الميتة والذرة وأن يكون معقما لانه حاشية احترازا من الامساك كالقصب الفارسي والرجاج وأن يكون غير مؤذ ولا يبرحوا المحرجين كالخمر المحرجين وأن لا يكون محترما بالذكورة معط ومالا لا يحز أو غيره ولو من الادوية كخزني ومضاف وزججيل أو كبريتة دائرية كالمكتوب بالحربة الخروي ولو لم يتلفه غير عربي ويضاف الى باطن كالحجر أو

ليكون شرفه ذاتيا كالذهب

والفضة والجواهر وام
ليكون حرمته لحق الغير
ككون الشيء الذي يستحق
به عمل كالغير ومنه جدار
الغير ولو وقفوا كره بعضهم
وروث طاهرين وبجدار
ملوك له فان وجدت
هذه الشروط الخمسة جاز
الاستحمار وان اتى شرط
منها لم يجز ولا كف به يجزى
ان اتى المحل كالمحرم
والنجس اليابس الذي
لا يتحل منه شيء كما يجزى
الانقاء باليد وبدون
الثلاث من الاجزاء
ونحوها وظاهره ان محل
الاجزاء في غير الماء وبول
المرأة والدم والمقشر كثيرا
أحداهما معدوم وهو في
الحقيقة مستثنى مما هما
ولما أسمى الكلام على
طهاره الخبث وما يتعلق
بها سرع في الكلام على
طهارة الحدوث صغرى
وبدأ بالصغرى فقال
هو غسل * فرائض الوضوء
غسل الوجه من منابت
شعر الرأس المعتاد إلى
منتهى الدق أو اللحية
ومابين وتدي الاذنين
فرائض الوضوء مربعة أو لها
عمل جميع الوجه وحده
طولا من منابت شعر
الرأس المعتاد إلى منتهى
الدق من منابت لحيته أو
منتهى اللحية من منابت
والدق يفتح لسان الجمجمة
والقاف جميع اللحية من منابت
اللام شبيهة لحي ودون
الخنيل الأسفل

والاذل حمة لها الا اذا كان المكتوب به اسم الله وقال الاجهوزي الحروف لها حمة سواء كتبت
بالعربي أو غيره وهو ما يفهمه ح وفتوى الناصر قال شيخنا وهو المعتمد اه من حاشية الاصل
(قوله ووقف) أي سواء كان ذلك الوقف مسجدا أو غيره وكان الواقف له أو غيره كان الاستحمار
بجدار الوقف من داخل أو خارج وأما ملك الغير وحل الحرمه اذا استحمر بغير اذن مالكه فان استحمر
بذنه كره فقط (قوله طاهرين) أي لان العظم طعام الجن فانه بكس الحاء والروث طعام دوابهم يرجع
علما كما كان عليه وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصر من روث المباح ينظر في ذلك وادا كان
العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم صار انتهى عنهما الحق العير ان قلت ادراك ان الروث عاف
دوابهم مباحه يكون عاف دواب الانس من الحشيش ونحوه من كل ما ليس مطعوما فلا دى كذلك
والجواب أن المهي في الروث ورد بديل خاص وبقي ما عداه على الاصل اه من حاشية شيخنا على
مجموعه (قوله ملوك له) أي واستحمر به من داخل وأما من خارج فقولان بالكراهة والحرمه وانما
قبل بالحرمه لانه قد نزل مطر عليه مثلا ولا يتصدق هو أو غيره عليه فتعيبه بالحاشية (قوله لم يجز) أي
اذا أراد الاقتصار على تلك الاشياء وأما ان قصد أن يتبعها بالماء فانه يجوز الا لم يحرم والمحدد والنحس
فالحرمه مطلقا لا يقال الجزم بحرمه النحس مطلقا مس كل مع ما من تراكمه الناطع بالنحاسة على
الراحح لا نأقول الاستحمار بالنحاسة فيه قصد الاستعمال النحس وهذا ممنوع والناطع المكره ليس
فيه قصد الاستعمال اه من حاشية الاصل (قوله وبدون الدلاب الخ) خلافا لابي الفرج فانه أوجب
الثلاثة فان أتى أقل من الثلاثة فلا بد منها (قوله والدم) أي دم الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله
ولما أسمى الكلام الخ) أي لما انقضى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي
يحصل به الطهارة وبيان الاشياء الطاهرة والنحس وبيان حكم إزالة النجاسة وكيفيته ازالها من الثوب
والبدن والمكاب وما يعنى بها وما لا يعنى ابيع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء ونوافضه
والغسل ونوافضه وما هو بديل عنها وهو التيمم أو عن بعض الاعضاء وهو مسح الخف والجبهة فلهذا
قال السارح سرع في الكلام الخ (قوله طهارة) أراد بها التطهير لان الطهارة كما نطق عن السعة الحكمة
تطلق على التصغير لانه الذي يتعلق به الوجوب

فوقه (قوله فرائض الخ) جمع فريضة وهو الامر الذي يثاب على فعله وبترب العقاب على تركه
و يقال به أيضا فرض ويجمع المرض على فروض فاقبل فرائض جمع كثره وهو من السيرة تقولون
مع أنهم اسبغة يقال استعمل جمع الكثرة في التثنية أو ياء على ان مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة ياء على
أنهم مامحذون في المبدأ وقول تت فرائض جمع فرض فيه نظرا لان فعلا لا يجمع على فمائل بل هو جمع
فريضة وهي مفروضة ومراده بالمرض ما ياتى في صحة العبادة عليه من غسل وسوء الصبي والوضوء
قبل الوقت والوضوء بجمع الواو العمل وبفتحها الياء الى المتردد في الماء وحكي الصم والفتح يجمع
وهل هو اسم لك المطلق اولا بهد كونه مبدءا للوضوء أو بعد كونه مبدءا لى الابدان مستحق من
الوضوء بالماء وهو المضافة بالطهارة المربعة والمسن شرطا لطهارة مائية تتعلق باعضاء مخصوصة على وجه
مخصوص وهي الاعضاء الاربعة واما خصت بذلك لانها محل اكساب الخطايا ولان آدم مشى الى
الشجرة برجليه وتناول منها بيده وأكل بفيه ومسح برأسه بورقها وخصت الرأس المسح استره غالبا
فاكتفى بادي طهارة واعلم أن الماء احد فرائض الوضوء يحصل ذلك ان من الماء وضوءا جامع
وهو الاعضاء الاربعة وعلى مذهب المذهب وهي الية واللك والفور اه من الحاشية والخاصية
ورائى مبتدأ خبره محذوف يؤخذ من حل السارح تقديره بنية رقرله غسل الوجه حرمته المندوف
تدريه السارح ويصح جعله خبرا عن فرائض وعوله من منابت متعلق بمحذوف خبره المندوف وتدريه
السارح بقوله وحده مولا الخ وقوله ومابين ريمى الدين حرمته المندوف تدريه السارح بقوله
وحده عرض الخ (قوله غسل جميع الوجه) أي رزقه عدد لخص واحد (قوله يفتح اللام) وحكي كسرهما
في انفراد المسمى (قوله في الجملة الاسفل) وسرطمان ربح احتماتهما هو اللدوس وسمى فكلا لارل

واللحية بفتح اللام هي الشعر النابت على ذلك وخرج بقوله المعتاد الاصابع بالمساحة المهمة وهو من انحدرت شعر رأسه الى جهة اليسار فخرج فلا يجب عليه ان ينحني في غسله الى مقاب شعره وخرج الاغم وهو من نزل شعر رأسه الى جهة طاحبه فيجب عليه ان يدخل في غسله ما نزل عن المعتاد ولا بد من ادخال جزء يسير من الرأس لانه مما لا يتم الواجب الا به وحده عرضا من وتدا الاذن الى التودا لا بد من ادخال التودان في الوجه ولا البياض الذي فوقهما ولا شعر الصدغين ويدخل فيه البياض الذي تحتها لانه من الوجه (فيغسل الوتره وأسار بر جبهته وظاهر شففته وما عاين جفن ٣٦ أو غيره فخليل شعره وظاهر البشيرة تحتها) هذا مفرع على ما قبله أي اذا علمت

وجوب غسل جميع لوجه فيجب غسل وتره الانف بفتح التاء العرقية والواو وهي الحاجز بين طاقتي الانف وغسل أسار بر الجبهة وهي التكايش جمع اسرة كازقة واحدة سرار كزمام أو جمع أسرار كعقاب واحد سرر كعقب فأسار بر جمع الجمع على كل حال وفي ظاهر الشفتين وغسل ما عاين من جفن أو غيره كثر جرح أو ما خلق عاثر أو ما قول الشيخ لا حرجا برئ أو خالق عاثر أو محمول على ما اذا لم يمكن غسله وهو ملام أن كل ملام يمكن تحصيله لم يخاطب به المالك فلو كان عليه حذف حرف النعي وعطفه على ما ثبت مع وجوب تحليل شعر بعض الشيبين المهمة والحبس المهمة اذا كانت البشيرة بفتح الباء الموحدة والشيب المهمة أي الجلدة تظهر في مجلس المحاطبة تحت الشعر وهو الشعر الخفيف سواء كان شعرا لحيه أو حاجب أو غيرها والمراد بالتحليل اتصال الماء بالبشيرة

واحد من الاعلى والاسفل مذكرك عن صاحبه (قوله والله بفتح اللام) ويجوز كسرهما وجمعهما على بالكسر (قوله الاصابع الخ) الحاصل ان دخول اليد في الرأس من الشعر يقال له صاع واصابعه اصابع والانزع هو الذي له نزعتان بفتحتي أي بياضان يكتمه ان باصمته فكما لا تدخل باصمته الاصابع في الوجه لا بد من البياض للانزع (قوله ولا بد الخ) أي كمالا بد من ادخال جزء من الوجه في مسح الرأس وليس لا بد من يغسل ويصح الاخذ الذي بين الوجه والرأس (قوله لانه مما لا يتم الخ) أي فهو واحد وهو لا يوجب مستعمل أو يوجب الواجب الذي يتم به قولان (قوله وحده عرضا الخ) الحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو العظم الثاني مادونه وبعضه من الرأس وهو ما فوقه الشعر ما بين شعر الصدغين من الوجه قطعا وشعر الصدغين من الرأس قطعا وما فوق التودين من البياض كذلك وما تحت التودين من الوجه فيغسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما اللوحان بالجبهة يمتد او شمالا او من الحاشية (قوله حبة) المراد به انهما ما ارتفع عن الحاشيتين الى مبدأ الرأس فيشمل الحاشيتين كما تقدم بخلاف الجبهة في السجود فهي مستديرة ما بين الحاشيتين الى الحاشية (قوله وظاهر شففته) هو ما يبدو منهما عند انطباقهما انطاقا طبيعيا (قوله مع وجوب تحليل شعر الخ) الحاصل ان اللحية حيث كانت خفيفة وكل شعر في الوجه خفيف يجب عليه اتصال الماء بالبشيرة لا فرق بين ذكر وأنثى وان كان الشعر كثيفا يكره تحليله في الموضوع سواء كان لحية أو غيرها لانه كرا وأبى ولا يطالب على كل حال بغسل أسفل اللحية الذي يلي العنق كانت كثيفة أو خفيفة (قوله على ظاهره) أي لما طبعه الذي يلي العنق لا يطالب بغسله وغسله من التمتع في الدين (قوله بغيره) يجب على المذنب في غسل وجهه رالة ما يجيبه من التقديرات وحده يميزه شيئا بعد وصيته واكن حدونه لطول المدة محل على الطريق حيث أمر به على محله حيز غسل وجهه (قوله وغسل اليدين) أي للامسة والازجاء وان صدقت الآية بيد واحدة أو اذنان مقابلة الجميع بالجمع (قوله داخلها في الغسل) للامسة والازجاء والافلاصل في الى عدم الادخال كما قال الاجهري

وفي دخول اليد في الرأس لا * تدخل مع اليد وحدها

وجما مرهق بين لاد المشككي يرتق مما اذا أخذ من رأسه كذا على ذراعيه (قوله بغيره) يلزم لا قطع أحرة من يدايه فله لم يحل ما أكره فانه شحاف في محله بعد بلرم غسل بغيره من قطع المصم وكل عصو سقط به صه بملق الحكم في غسلا رمحا كما يلزم من غسل كفت حاشيتي كعب ولم يكن له سواها وان كان له يد أو ما لا يجب غسل الكعب الا اذا كانت في محل العرض أو غيره وكان لها مرهق فتغسل للمرهق لان لها حبيشة ذككم البدا الاصابع الخ ولو كثرت الايدي التي بالمرايق تغسل كلها وان لم يكن لها مرهق الا غسل مالم تغسل محل العرض فان وصلت غسل مالم يغسل الى محاذة المرهق كما استظهره مصنفهم ويقال في الرجل الراتبة ما قيل في اليد ويبرل الكعب مرة المرهق اه من الاصل (قوله مع وجوب تحليل أصابعه) اشاره الى أن الساتن يتخلل معنى مع (قوله ولو صفة) لكنه اذا كان ضابطا فزعه تدارك ما تحتها ومنه أساور المرأة والظاهر لا يجب تعميم الحاشية انما هي الفخمة بخلاف

بالذلك على ظاهره وأما الكعب فيجب عليه تحليل أي اتصال الماء بالبشيرة فحده لا في يمينه وتعر كعب الشريعة ليدخل الماء بين طاهره وار اصل للبشيرة (وعسل اليدين الى ما وقع من اتصال أصابعه لا تحصيل حلقه اذ في يمينه) الامريسة الثانية غسل اليدين الى المرفقين بار طلم في الغسل مع وجوب تحليل أصابعه ومعاينة كانه في الانا أو غيرهما لا بد من تحليل الحاشية اذ دون فيه لرجل أو امرأة فربما لا بد من اتصال الماء تحتها ولا بد من تحليلها بحذاء كعبه كانه من غير ان يلبس راتبة مالم يكن واسعا بدخل الماء تحتها فيمكن تحريكه لانه بمرهق لذلك باخرية واهم فرق بين الحرام ككعب أو كعب كانه من راتبة ككعب الحرام يجب نزعها على كل حال

من حيث انه حرام وقوله خاتمة الامه اذ في ذلك جنس يشمل التعدد للرأى (ومع جميع الراس مع شعوره من غير ان ينفصل عن الرأس لا تقضى مشفرة
وأدخل يده تحتها في رد المسح) انما هي في المائنة مع جميع الراس من سائر الجوانب من المائنة الى تقرة القفا مع مسحه شعرة
صدفه مما فوق العظم النامي في الوجه واساهون فلا يحل يغسل في الوجه ويدخل في الرأس انما من اثنى فورة وتدى الاذنين كما مر
ومع مسحه ما استرخى من الشعر واول طال حله لا يس على المسح من ذكر أو أنى نقض مضه ورهوا اشتد السفر ما لم يكن بخيوط كثيرة والا
نقض لانها حائل واغتفر الخيطان وأما الغسل فلا بد فيه من نقض ما اشتد مضه ٣٧ واوبه نفسه بحيث لا يظن سريان

الماء في حلاله كالمضفور
بخيوط كثيرة وادخل
المسح يده وجوباً تحت
الشعر المستطيل في رد
المسح اذ لا يحصل التعميم
الا به ومحل قولهم الرد سنة
أي بعد التعميم ذكره
لاحقاً ويرد بأن جميع
نصوص أهل المذهب
على أن الرد بعد مسح ظاهر
الشعر أو السنة ولا يجب
رد أصلاً (وغسل الرجلين
بالكعبين المائتين بمفضل
الساقين مع تعهد ما تحتهما
كأصابعه وندب تخليل
أصابعهما) العريضة
راية غسل جميع الرجلين
أي القدمين مع ادخال
الكعبين في الغسل وهما
العظمان المائتان أي
البارزان أسفل الساق
تحتهما مقصود غسل الساق
والمنفصل بفتح الميم وكسر
الصاد المهملة واحده
المعصّل وبالعكس اللسان
ويجب تعهد ما تحتهما
كالعرقوب والاحص وهو
باطن القدم بالغسل وكذا
سائر المغايب ويندب تخليل
أصابع الرجلين بعد
نداب ضمير الجني ويختتم

الشوكة (قوله من حيث انه حرام) أي لا من حيث توقف مسحه ولو وضوء عليه فان الوضوء صحيح حيث كان
واسم على كل حال (قوله ومسح جميع الراس) أي على المشهور ولا يلزم غسله عند كثرة العرق لان المسح
مبني على التخييف بخلافه لم يزعم أنه يغسله عند العرق الا لا يضيف الماء ويس كلامه بشئ ولو وقع ونزل
وغسله احراه مع الكراهة لقوله بحسب كثرة) حاص له انه ان كان يكثر من حيث يبين نقض في الوضوء
والغسل اشتد أم لا ولا يخط أو يخطين ان اشتد في ما ينقض والا فلا وبمسح لا ينقض في الوضوء مطعماً
وينقض في الغسل ان اشتد لا فرق في تلك الصور بين الذكر والأنثى قال شيخ الحدادي رحمه الله
ان في ثلاث الميادين صفر الشعر في مسحه في كل حال قد ظهر
وفي أقل ان يمكن ذاته في المسح في الظاهر من صريحه
وان خلا عن الخيوط أبطله في الغسل ان لم يمسح والا فعمله
في نفيه ينفع السقاء في الرضوء بقليد انما رأي حنيفه وفي الغسل ما بدأ أي حنيفه لانه يكره في
الغسل بوصول الماء للبشرة وان لم يمسح استرخى من الشعر ولو كان المسترخى حافاً عنه فلا ضرر كما
ذكره في الدر المختار (قوله واغتفر الخيطان) أي ان لم يستد كما قدم (قوله ولا يجب رد أصلاً) وهو
المعول عليه كما ذكره الزرقاني وجهه رآه أهل المذهب لانهم لم يمسحوا في الساقين مع مسح الرأس
كون الرد سنة ولو في الشعر الطويل اذ يبي بده بال من المسح الراحب فادنى ما يكفي بعض الرد هل
يسن بقدر المل فقط وهو الطاهر أو يقطاه من الأصل فاد علمت ذلك فاد مسحه مشى على كلام
لاحقاً ويرى وقد ظهر للسارح ضمه (قوله بالكعبين) الماء للصاحبة معني مع بخلافها في قوله مفصلي
الساقين فانها لطرية معني في (قوله واحد الماصل) هو مجمع مفصل الساقين القدم والعقب فتمت
(قوله كالعرقوب) هو مؤخر القدم وراية بالمرور ما يشمل العقب واما نص عليه لقوله في الحديث
اشرب ويل للأعقاب من النار (قوله ويندب تخليل الخ) أي على المشهور وحلاله ما قاله جوب
التخليل في الرجلين كاليدين فالخصل أي نزل بوجوهيهما ويندبه بهما والمشهور ان جوب في اليدين
والندب في الرجلين واما وجوب في اليدين لعدم شدة اتصافها بخلاف الرجلين (قوله من أسفلها الخ)
مندوب ثار في نفسه قال شيخنا في مجموع ولا يبعد نزول كالحية على الراح ولو كسبنة وحرم على الرجل
ووجوب على المرأة وكذلك لا يتركشط جلد أو زلى قلم طغروا حتى رأسه ولا يمسح حتى تركه الا اذا كان عاتقه
الحلق اه قال في حاشيته لانه صار له لامة على دعوى الولاية واق كذب فيها يخشى منه سوء الخلق
والله اعلم بالله تعالى (قوله وذلك الخ) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء لبشره على المشهور فاد على دخوله
في معنى الغسل والا كان مجرد افاصة أرغف ان فام حيث كان ذلك داخل في معنى الغسل فعرضة
الغسل غيبة عنه فلا حاشية له كره قلت ذكره في الحاشية على النوى القائل انه واجب لا يصل الماء
للشعر وان وصل لها يدونه لم يجب بناء على أن اتصال الماء للشعر من غير ذلك يسمى غسلاً اه من حاشية
الأصل نقلا عن الامة العاصي (قوله ولو بعد صب الماء الخ) أي كما قاله ابن زيد وهو المتمدن خلافاً
لأن الحسن القابسي حيث قال لا بد من مقاربه الماء للصب (قوله ولا يدب الماء الخ) هذا مشهور المذهب

بأصابعهما أسفلهما ما به ثم يبدأ بأصابع اليمنى ثم يمسح بها كذا في ذلك باله المصري (رد ذلك حنيفاً بعد) الفريضة الخامسة
الذلك وهو امر اراد يدعى العصور ولو بعد صب الماء في حواص والمرايا باليد الطائفة كذا استظهره به من غيرهم فلا يكفي ذلك الرجل
بالاخرى خلافاً لابن القاسم لان ذلك بطاير اليد من غير ان يمسح في الرضوء وأما الغسل فيمكنه كما سيأتي ويندب أن يكون خفيفاً مرة واحدة
ويكره التثديد والتكرار ما به من التمسك في اليد من النوى لار ردة (وهو الا ان ذكر وقدر) الفريضة السادسة الموالاة بين أعصاء
اله مشورة بالانراخي بينهما والتعبير ما رواه أهل من النوى بالانراخي لانه يؤم العلة حاله بالانراخي

وليس مراد وشغل وجوب الموالاة ان كان ذكر اقدار عليها فاذا افرق بين الاعضاء اختصارا مع القدرة عليها بطل ما فعله من الوضوء واعادة بالنية وان افرق ناسيا كونه في وضوء او عاجزا عن اقبه تفصيل اشار له بقوله (وبني الناسي مطلقا بنية الاتمام كالعاجز ان لم يفرط والابني مالم يطل بجفاف عضو وزمن اعتدلا كالعامة) يعني ان من فرق بين الاعضاء ناسيا كونه في وضوء فانه يبني على ما فعل طال الزمن او لم يطل ولو كثر من نصف النهار بنية اتمام

يمكن مفرطا في اسباب
الجز كالواعداء كافيا
لوضوئه فامر يق منه او
غصب او كره على عدم
الانتهاء فانه يبني كالناسي
مطلقا طال او لم يطل وان
كان مفرطا كالمواعد من
الماء مالا يقيه ولو طنا
ولم يقيه فانه يبني على
ما فعل مالم يطل الفصل
وصار حكمه حكم العامد
المختار كالذي يغسل بعض
الاعضاء بكان ثم ينتقل
لتكميله بكان آخر
واستمر تاركا لتكميل
وضوئه قصدا بالرفض
فان طال ابتداء وضوءه
وجوبا لعدم المودة
والطول يقدر بحسب
العصر الاخير في الزمن
المعتدل أي الذي لا حرارة
به ولا برودة ولا شدة هواء
ويستمر أيضا اعتدال
العضو أي توسطه بين
الحرارة والبرودة احترازا
من عضوا الشاب والشيخ
الكبير السن ولا بد من
اعتبار اعتدال المكان
أيضا بأن لا يكون القطر
حارا ولا باردا (وأني بالنسي
قطر ان طال والا أعاد
ما بعده للترتيب) هذه
المسئلة من تعلقات الترك

وعليه الاجهوري ومن تبعه في بن تغلا عن المسناوي ان ذلك في الوضوء كالعسل سواء بسواء في كفي
الدلائل بأي عضو كان أو بخرة أو بجل أحدى الرجاين بالآخرى كما يؤخذ من حاشية الاصل ومن شيخنا
في حاشية مجموعته (وتنبه) لا يضرا ضادة الماء بسبب ذلك حيث عم الماء العصور حالة كونه طهورا
الا ان بتجسد الوسخ قاله شيخنا في مجموعته (قوله وليس مراد) أي بل المراد عدم التراخي الذي به الجفاف
(قوله قادر اعلمها) قديمها المصنف والشارح بالقدرة ببع الحليل وهو المشهور وان نازعه ر وغيره وقيل
سنة وعليه ان فرق ناسيا بالشيء عليه وكذا عامدا على ما لابن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم بعيد
الوضوء والصلاة أبدا كترك سنة من سننها عمدا على أحد القولين والتأني لان يطل اه من الاصل
(قوله واعاده بالنية) أي ابتداءه وجوبا بان أراد الصلاة (قوله فانه يبني الخ) أي ان شاء لانه من جملة
العبادة التي لا يلزم بالشرع فالتوضي مخير في اتمام الوضوء وتركه حصل نسيان أم لا فيجوز له رفض
النية ويبتدئه قال ابن عرفة

صلاة وصوم ثم حج وعمره * طواف عكوف وائتمام تحتما

وفي غيرها كالطهر والوقف خير * فن شاء فليقطع ومن شاء فليجمع

ولا بن كمال باشا من الحنفية

من الموافل سمع تلزم الشارع * أخذ ذلك مما قاله الشارع

صوم صلاة عكوف حجة الرابع * طوافه عمره احرامه السابع

داراد الاحرام مع الجماعة والدخول معهم وهو الائتمام في كلام ابن عرفة، ويجب فرض الكفاية بالشرع
أيضا قال الهللي واعلم يتعين طلب العلم الكفاية بالشرع لان كل مسئلة منه بعبادة مستقلة
(قوله بنية اتمام الخ) أي بتحديدية لان النية الاولى ذهبت بخلاف العاجز فبعبادة حكمة لا
يحتاج لتحديد (قوله كالواعداء كافيا) أي تحقيقا (قوله واكرهه على عدم الاتمام) أي أوتى به
ما يكرهه أو سرق منه (قوله مطلقا) بيان لوجه شبهه ان الناسي يتعدى العلة بخلاف هذا لما علمت
في الصور التي يبني فيها مطلقا جس غير النسي (قوله ولو طنا) ما قبل المبالغة يلزم بعدم الكفاية
من أعاد من الماء مالا يقيه خروا أو طنا يبني مالم يطل كقوله الشارع وأولى منه ما في الحكم من طن
الكفاية أو شئ فيها ومنه هذه الصور المرقح عمدا بغير نية ردس الوضوء فتحصل أن الصور التي يبني
فيها مالم يطل خمس والصور التي يبني فيها ولو طنا الست بالناسي وكذا تؤخذ من المس فتؤخذ الست التي
يبني فيها مطلقا من تولد وبني الناسي مطلقا بنية اتمام الوضوء كالعاجز ان لم يفرط وتؤخذ الست التي
يبني فيها مالم يطل من قوله والابني مالم يطل وقوله كأنه يبد ويال شيخنا في مجموعته من علم عدم الكفاية
أو طما فلا يبني ولو قرب للتلعب والدخول على العساة (قوله ولا بد من اعتبار اعدس المكان) كالعزاة
الفا كهاني لابن حبيب (قوله هذه المسئلة من تعلقات الخ) فذلك قد مرها هنا وان ذكرها حليل في
السس (قوله كما علم مما تقدم) أي من مسئلة البناء نسبنا فان كان صلى أعاد الصلاة بعد اتمام الوضوء
(قوله وأما لو ترك عسوا الخ) شروع في معنى المصنف هما (قوله كالواعداء وجهه الخ) مثالي ترك
العصير ولم يمثل ترك المندوه كن ترك بعض وجهه أو غيره (قوله على ما تقدم) أي من قوله بجفاف
عصو وزمن اعتدلا (قوله اقتصر على فعل المني) أي أتى به وحده هنا كمال الوضوء وهو بانه ان كان

لبعض الاعضاء نسياما وحاصلها أن من فعل بعض الاعضاء وترك جميع ما بعده كالواعداء عسلا وترك المني

نسياما من بطل عن كونه يتوضأ فانه يفعل ذلك التي مسئلة ان يطل كما علم مما تقدم وأما لو ترك عضوا أو اوعده في أثناء وضوئه
نسياما وقم بقية الاعضاء معقدا المسئلة ثم ترك كالمندوه عسلا وترك المني نسياما وقم بقية الاعضاء نسياما ثم ترك كالمندوه
أو نسيما أحده لا يخلو أما أن يطل طول الزمن على ما تقدم أو لا طال الزمن اقتصر على فعل المني ولا يبعد ما بعده من الاعضاء وان لم يطل بان لم
يجف الاعضاء ففعل المني وأعاد ما بعده

استثنانا لأجل تحصيل سنة الترتيب فهي ملاحظة عند عدم الطول (وبه رفع الحدث في ابتدائه أو استباحة ما منه أو أداء الفرض) الفريضة السابعة النية عند ابتداء الوضوء كغسل الوجه بأن ينوي بقلبه رفع الحدث الأصغر أي المنع الترتيب على الأعضاء أو استباحة ما منه الحدث أو بقصد أداء فرض الوضوء والاولى ترك التلفظ بذلك لأن حقيقة النية التصدد بالقلب لا علاقة للسان بها (وان مع نية رفع الحدث أو إخراج بعض ما يباح) يشير إلى أن النية تكفي ولو صاحبها نية رفع حكم الخبث الكائن على العضو أو إخراج بعض ما يباح بالوضوء كان ينوي به استباحة الصلاة لمس المصحف أو صلاة الظهر لا العصر وجار له أن يفعل به ما أخرجه لأن حدثه قد ارتفع باعتبار ما قصده (بخلاف نية مطلق الطهارة أو إخراج ناقض أو نية أن كنت أحدثت فله) يعني إذا نوى مطلق الطهارة

الشاملة لطهارة الحدث والحدث أي من حيث حصولها واحدا منها غير معين فانها لا تكفي لحصول التردد في الحقيقة وأما لو نوى مطلق الطهارة لأم من هذه الخبيثات الظاهر الأجزاء كما قال سنده لأن فعله دليل على إرادة رفع الحدث وكذا لا يحزى نية الوضوء مع إخراج حدث ناقض كان يقول نويت الوضوء من غير البول أو الأمن البول أو نويته من الغائط لأم من البول وكذا لا يحزى إذا حصل عنه شك في وضوئه أو كنت أحدثت فهذا الوضوء لذلك الحدث لعدم الجزم بالنية ولا بد من نية جازمة (ولا يضر عزوها بخلاف الرضا في الإثناء لا بعده كالصلاة والصوم) أي أن عزوب النية أي ذهابها بعد أن أتى بها في أوله بأن لم يستحضرها عند فعل غير الفرض الأول لا يضر في الوضوء بخلاف الرضا أي الإبطال في

ما يثبت (قوله استثنانا) وقيل ندبا وبعبارة مرتان فعلمه أو لا مرتين أو ثلاثا والافيم بكل الثلاث وهذا في ترك العضو أو اللعة نسبا ما كذا كره المصنف وأما عدا أو محزقان لم يطل فانه يأتي به وجوباً وبما بعده استثنانا أو ندبا كما تقدم في النسيان وإن طال في الحقيق يأتي به وحده وفي العهد والحجز الحكيم يتبدل الوضوء لطلانه (قوله في ابتدائه) هو معنى قول غيره عند أول مغسول (قوله أو استباحة الخ) بيان لكيفية النية فكيفتها على ثلاثة أوجه كما قال المصنف وهي نية رفع الحدث أو استباحة ما منه أو أداء الفرض ويريد به ما توقف صحة العبادة عليه ليشمل وضوء الصبي كما تقدم وأوفي كلامه ما نعه خلوة تحوز الجمع بل الأولى الجمع بين الثلاثة في قصده أو لفظه إن لفظ وان كان اللفظ خلاف الأولى كما قال الشارح (قوله أي المجمع الخ) هو أحد معنيين للحدث هنا والثاني الصفة الحكيم والمراد برفع المنع رفع تعلقه بالشخص فيرجع لرفع الصفة الحكيم (قوله ما منه الحدث) أي ما منه الاستباحة الخ منع تحريم أو كراهة كما تقدم في تعريف الطهارة (قوله القصد) أي إلى العبادة المعينة فإذا الشارح حقيقة ما وكيفية ما وأما زعمها فيؤخذ من قوله عند ابتداء الوضوء والمحل من قوله بقلبه والمقصود منها وهو تمييز العبادات عن العادات وبعض العبادات عن بعض من قوله القصد بالقلب والحكم من عدها من الفرائض والشرط أن لا يأتي عناف وسباني في قوله أو إخراج ناقض الخ وقد جمع العلامة التثاني هذه الأشياء بقوله

سبع سؤالات أتت في نية * تلقى لمن حاولها بلا وسن
حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

(قوله وان مع نية الخ) ومثله نية التبرد أو التدفئ أو اللطافة (قوله غير معين) أي بحيث صار صادقا بالحدث والحدث أو بالحدث فقط أو بالحدث فقط فالصبر في هذه الصور الثلاث كما في حاشية الأصل (قوله كما قال سنده) ومثله إذا نوى الطهارة من حيث تحققها في الحدث فلا إخراج في صورين (قوله من غير البول) أي مع حصول البول منه والافلاضر لانه الواقع (قوله أو الأمن البول) أي وقد حصل منه كغيره أيضا والافلاضر كما علمت (قوله لا من البول) أي وقد خرج منه قال الوضوء باطل حصل منه ما نواه أولا (قوله لعدم الجزم) أي لأن النية مترددة لكونه علقها على حدث محتمل وإن كان الشك ناقضا لأنه لم يعتبره في نيته فليس مبني على عدم بقض الشك وفانما لا حطاب وأما لو شك في الوضوء ونوى رفع الحدث مما شك فيه فيرتفع تظعا (قوله ولا يضر عزوها الخ) يقيد بما إذا لم تأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام ويقيد بما إذا لم يعتد في الإثناء بقضاء الطهارة وكما لها ويكون قدر ترك بعضها ثم يأتي به من غير نية فلا يحزى انتهى من حاشية الأصل نقلا عن بن (قوله وأما الصلاة والصوم) أي ومثلها الاعتكاف لا حوائثه عليها بقي شيء آخر وهو أن رفض الوضوء حار كما يجوز القدوم على المس وإخراج الرسخ من غير ضرورة وفي الخ نظر وأما الصوم والصلاة والاعتكاف والحلوة وبعض الشيوخ فرق بين الرضا ورفض الوضوء فمنع الأول دون الثاني لقوله تعالى ولا تطعوا

أنبياءه بأن يبطل ما فعله منه كان يقول بقلبه أبطلت وضوئي فانه يبطل على الراجح ويجب عليه ابتداءه إن أراد به صلاة ونحوها بخلاف رفضه بعد ما فعله فلا يضر وجار له أن يصل به إذ ليس من نواقضه إبطاله بعد الفراغ منه ومثل الوضوء الغسل وأما الصلاة وأما الصوم فيرتفعان في الإثناء تطعا وعليه القضاء والكفارة في الصوم لا بعد تمامها على أطهر القربى المرحمين وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقا ويرتفعان التيمم مطلقا ما لم يصل به لصحته (وسننه غسل يديه إلى كوعيه قبل ادخالهما في الإثناء أن أمكن إلا إغ الإداخلهما فيه كالكمثر والجاري ونذب يعر يقهما) لما انتهى الكلام على فرائض الوضوء شرع في الكلام على سننه وهي ثمانية الصفة الأولى

يطالب فيها التثليث ولله المنة

الثانية والثالثة رعاها

أَنْ التَّفْرِيقَ مِنْدُوبٌ

(ومضغضة واستمباق

وَنَدَبُ فَعِيلٍ كُلُّ ثَلَاثٍ

غرفات ومسالحة فطرية

والاستثمار لوضع أسسه

من السيرة

میں ابھی لکھی تھی ابھی ابھی

وَسَمِعَ الْغُلَامَ مَثَلِ الْإِنْسَانِ الْأَخْلَاقِ
الَّتِي لَمْ يُخَالِفْهَا وَالْأَنْفُسَ الَّتِي لَمْ يَخْلُفْهَا

وَمَا ظَنُّهُمْ وَأَكْبَدُ مَا ظَنُّهُمْ

ورد مسح الرأس الى بي

[illegible]

وهي ادخال

وحدیقتہ وطرحہ

والثالثة الاستفسار وهو

ادخال الماء في الارب

وجذبه بنفسه الى داخل

آمده و زبذب فعل کل من

هاتين الساتين بيلات

غروات بان یتیمخانه

بثلاث ثم يستحق بثلاث

وهذا معنى قول الشيخ

وفاهاست آدمی را

أفمنهم من أن يفعلها

ثلاث غزوات بمصر

والتفصيل في

کتابخانه ملی افغانستان

اور پھر وہی اوپر دیا گیا

قال وحرارا را جدا هم معروف

و نائب الامطان يدالع

المحاضرة والاستفسار

بإيصال الماء إلى الخلق والحرا

بعد از عموه وان بالغ و وصل است

بديه اداء الوضوء = ثم اراد ان يغسل

وَمِنْ دَفْعِ الْمَاءِ بِهِ عَنِ السُّبْحِ

و اعطاهم من كل شيء

١٠٠

الرأس ثم الرجلين وأما تقديم اليد أو الرجل اليمنى على اليسرى فتدوب كما يأتي فإن نكس يان قدم فرضا على موضعه المشرع وعلمه كان غسل المدين قبل الوجه أو مسح رأسه قبل اليدين أو قبل الوجه أعاد المنكس استقامتا واحدة مرة ولا يعيد ما بعده إن طال ما بين انتهاء وضوءه وتذكرة طولا متقدرا بحفاف اليد أو لا في زمان ومكان اعتدلا فان لم يعد فعله مرة فقط مع تابعه شرعا ولو بدأ بذراعيه ثم بوجهه ورأسه فرجليه فان تذكرة بالقراب أعاد الذراعين مرة ومسح الرأس وغسل رجليه مرة مرة سواء نكس سهوا أو عمدًا وان تذكرة بعد طول أعاد الذراعين فقط مرة إن نكس سهوا واستأنف وضوءه فدان نكس عمدًا ولو جاءه لا ولو بدأ برأسه ثم غسل يديه فوجهه أعاد اليدين والرأس مطلقا ثم يغسل رجليه إن قرب والا فلا ولو بدأ برجليه ورأسه فيديه فوجهه أعاد ما بعد الوجه على الترتيب الشرعي مطلقا قرب أو بعد لان كل فرض من الثلاثة منكس ولا يعيد الوجه الا اذا نكس عمدًا وطال كما تقدم ولو قدم الرجلين على الرأس أعاد الرجلين مطلقا الا اذا نكس وطال فيميتدئ وضوءه ندا فاقوله والافع تابعه أي ٤١ ان كان له تاسع (وفصائله موضع طاهر واستقبال وتسمية

فسمأتين في الفصائل وحاصل ما قاله المصنف والشارح أن ترتيب الفرائض في أنفسها ستة فان حاله ونكس يان قدم عضوا عن محله فلا يجزئ أو اما أن يكون ذلك عمدًا أو جهلا أو سهوا وفي كل اما أن يطول الأمر أم لا فان كان الأمر قد مضى بحيث لم يحصل حفاف أي بالنكس مرة إن كان غسلا أو لا ثلاثا أو مرتين والا كمل تثليثه وأعاد ما بعده مرة مرة على ما تقدم لا فرق بين كونه عامدا أو جاهلا أو ناسيا وان طال فان كان عامدا أو جاهلا انتدأ وضوءه ندبا أو ناسيا ما فعله فقط مرة واحدة لا فرق بين كون الطول عمدا أو عجزا أو سهوا فصور الطول تسعة والقرب ثلاثة تأمل (قوله فعله مرة فقط) على المعتمد كما قال الشيخ سالم والطحاوي وارتضاء رخصا فلا للاحتمال في قوله يعاد في حالة القرب ثلاثا (قوله وفصائله) أي حصاله وأفعاله المستحبة (قوله وتقليل الخ) أحسن من قول غيره وقوله لان لم يوصف بكونه مستحبا اما هو التقليل لا القلة ادلا تكليف الابعاد ومعناه يستحب أن يكون الماء المستعمل وهو الذي يجعل على العضو قليلا وان كان يتوضأ من البصر (قوله يخرج الكفيف الخ) أي بقوله شأن الطهارة (قوله استقبال القبلة) أي ان أمكن بغير مشقة (قوله التسمية) جعلها من فصائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بعدم مشروعيتها وأما كرهه (قوله خلاف) أي قولان رخص كل منهما فان باجى رخص القول بعدم زيادتهما والفاكهاني وابن المنبر يحاللتول زيادتهما (قوله ما يجري الخ) أي والا بان لم يجز كان مسحا (قوله أيمن) أي ولو أعسر بخلاف الأبناء وأما حابيا الوجه والفردان فلا ترتيب بينهما (قوله لجهة اليد أيمن) أي حيث لم يكن أعسر والا انعكس الحال (قوله أولى) أي لشموله وعمومه (قوله العسل الثالثة) جعل كل من العسل الثانية والثالثة مستحبا والمشهور كما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل العسل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الرقاعي عن أشهب مرضية الثانية وقيل إماما مستحب واحد ذكره في التوضيح (قوله أفضل) أي لكونها أصرح في المراد لا تحتل غيره ومحمل كون الثانية والثالثة مستحبا اذا عمت الأولى وأحكمت من درص أو سنة (قوله الانقاء) أي ولو زاد على الثلاث ولا يطلب بسفع ولا تثليث بعد الانقاء على هذا القول والمراد بالوسخ الذي يطلب إزالته في الوضوء الوسخ الحائل وأما الوسخ الغير الحائل فلا يتوقف الوضوء على إزالته كذا في سنفلاهن المسماوي (قوله بيبه) ترك الشارح الكلام على فضيلته ذكرها المصنف وجملة ترتيب السنين في أنفسها أو مع الفرائض فيجمل ما ذكره المصنف فقط ثنا عشرة فضيلة كتاب المناسب أن يقول بعد الكلام على غسل الرجلين عشرها ترتيب السنين في أنفسها حادية عشرها ترتيبها مع الفرائض ثمانية عشرها

ونقليل الماء بلاحد كالغسل وتقديم أيمنى وجعل الماء المفتوح بجهتها وببدء مقدم الأعضاء والغسل الثانية والثالثة حتى في الرجل وترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض واستنياء وان باصمغ) هذا شروع في فصائل الوضوء أي مستحباته بعد أن فرغ من الكلام على سننه أو لها النقا في محمل طاهر بالمعمل وشأنه الطهارة يخرج الكفيف قبل استعماله بكرة الوضوء فيه ثابها استقبال القبلة ثالثها التسمية بأن يقول عند غسل يديه إلى كوعيه بسم الله وفي زيادة الرجلين أربعها خلاف رابعها تقليل الماء الذي يرفعه للأعضاء حال الوضوء ولا تحديد في التقابل لاختلاف

٦ - صاوي - أول في الاعضاء والماس بل بقدر ما يجري على العصور وان لم يتقاطر منه كالغسل فانه يندب فيه الموضع الطاهر وما بعده حامسا هاتقديم اليد أو الرجل اليمنى في الغسل على اليسرى سادسها حمل الأبناء المفتوح كالتقصبة والطست لجهة اليد أيمنى لانه أعون في التناول بخلاف الأبريق ونحوه في حهة اليسرى فدمرغ هامنه على اليد أيمنى ثم يرفعه بيديه جميعا إلى العصور سابعها البدء في الغسل أو المسح بمقدم العصور بان يبدأ في الوجه من منابت شعر الرأس المعتدلا إلى ذقنه أو لحيته ويبدأ في المدين من أطراف الأصابع وفي الرأس من منابت شعر الرأس المعتدلا إلى فقرة القمار في الرجل من الأصابع إلى الكعبين فقولها ما تقدم الأعضاء أولى من قوله بمقدم الرأس نامها العسل الثانية في السنن والفرائض فأراد بالعسل ما يشمل المضمضة والاستنشاق ونحوه بقوله الغسلية ميمع من رأس وأسن وحفين فذكره الثانية وغيرها تاسعها العسل الثالثة فيماد كره كل منهما ما تدوب على حديثه وعبارتنا أفضل من بقوله وثيق غسله وتثليثه الرجلان كغيرهما وغسل المطوب فيهما الانقاء وهو ضعيف ومحمل الخلاف في غير البقية من الأوصاف وأما ما ذكره كغيرها فاقوله ما شربها

الاستيائك بعودتين قبل المضغضة من ثخل أو غيره والافضل أن يكون من أراك ويكفي الأصبع عند علمه وقيل يكفي ولو جسد العود
ويستاك نديا بيده اليمنى مبتدئا ٤٢ بالجانب الايمن عرضا في الاسنان وطولا في اللسان ولا يستاك بعود الرميحان

المسمى في مصر بالمرسب ولا يعود الرمان لتحريكهما عند الاطباء عرق الجذام ولا يعود الحمام ولا قصب الشعير لانهم ما يورثان الاكلة أو البرص ولا ينبغي أن يزيد في طوله على شبر وفي السواك كلام طويل فراجع في محله (كصلاة بعدت منه وقراءة قرآن وانتباه من نوم وتغير فم) تشبيه في الندب أي كما يندب الاستيائك لصلاة فرض أو فاقلة بعدت من الاستيائك بالعرف فن والى ابن صلوات ولا يندب أن يستاك لكل صلاة منها ما لم يعد ما يميها عن الاستيائك ويندب الاستيائك أيضا عند ارادة قراءة القرآن لتطبيب الفم وعند الانتباه من النوم وعند تغير الفم بأكل أو غيره أو بكثرة كلام ولو يندب أو قراءة أو طول سكوت وورد أن السواك شعاع من كل داء الاالسام أي الموت (وكره موضع نجس واكثر الماء والكلام يعيد كراهة والرائد على الثلاث وبدء بخروج الاعضاء وكشف العورة ومسح الرقبة وكثرة الريادة على محل الفرض وترك سنة) هذا شروع في كبروات الوضوء وهو

الاستيائك (قوله الاستيائك) هو استعمال السواك عودا أو غيره قال السواك يطلق مرادا به الفعل و يطلق ويراد به الآلة فلما كان لفظ السواك مشتركا عبر بالفعول لدفع إيهام الآلة وهو أخوذ من ساك يسوك بمعنى ذلك أو تامل من قولهم جاءت الابل تساوك أي تتمائل في المشي من ضعفها وسبب مشروعيته أن العبد اذا قام للصلاة قام معه ملك ووضع فاه على فمه فلا يخرج من فيه آية قرآن الا في خوف الملك (قوله بعودتين) أي لغبر الصائم وأما هو فيكرهه (قوله والافضل أن يكون الخ) وعند الشافعية الافضل الالراك ثم حريد الحبل ثم عود الزيتون ثم ماله رائحة ذكية ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه قال في الحاشية والظاهر أن مذهبا وافق لهم وقال أيضا وهو من خصائص هذه الامة لانه كان للانبياء السابقين لالاعهم انتهى قال بعض أول من استاك سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله وكفي الأصبع الخ) أي خلافا لشافعية فانه لا يكفي الأصبع عندهم مطلقا وان لم يوحده غيره (قوله بيده اليمنى) أي بان يجعل الابهام والخمير تحتها والثلاثة فوقه (قوله عرضا في الاسنان الخ) أي باطسا وظاهرا وطولا في اللسان ظاهرا ويستحب أيضا كونه متوسطا بين اللينة واليبوسة ويكره للصائم الأخضر لما لا يتخلل منه شيء (قوله نفيه) ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور وقال ابن عرفة انه سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه بقوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولما طبته صلى الله عليه وسلم عليه حتى صبح أنه نعله وهو في سكرات الموت وقال عليه الصلاة والسلام ثلاث كتبهن الله على وهن لكم سنة فذكر منها السواك وأجاب الجمهور بأن المراد بالسنة الطريقة المدونة (قوله كلام طويل) من ذلك فضائله وهي تنهي الى بضع وثلاثين فضيلة وقد نظمها الحافظ ابن حجر فقال

ان السواك مرضى الرجن * وهكذا مبيض الاسنان
ومظهر الشعر مذكي العطنه * يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد للشه أيضا مذهب * ليجر وللعقدو مرهب
كذا مصفى خلقة ويقطع * رطوبة والعذاء ينفع
ومسحط للشيب والاهرام * ومهضم الاكل من الطعام
وقد غداه كراهته * سهل النزاع لدى الشهادة
ومرغم الشيطان والعقدو * والعقل والحسم كذا يقوى
ومورث لسعة مع الغنى * ومذهب لا لم حتى العما
وللصداع وعروق الراس * مسكن ووجع الاضراس
يزيد في مال وينمي الولدا * مطهر للقلب جال للصداد
مبيض الوجه وحال للمصر * ومذهب لما تم مع الحفر
يسير موسع للرزق * مفرح للكاين الحق

(قوله كصلاة بعدت منها الخ) أي سواء كان متطهرا ماء أو تراب أو غير متطهر ركن لم يجز الماء ولا ترابا ماء على أنه يصلى (قوله تشبيه في الندب الخ) وقال القاضي عياض والسواك مستحب في كل الاوقات وينبغي كذا استحبابه في خمسة اوقات عند الوضوء وعند الصلاة وعند قراءة القرآن وعند انتباهه من النوم وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو ترك كما أو بكثرة كلام ولو بانقرآن (قوله وهو من زيادات الخ) أي لان الأصبع زيادات زادها على أصله منها المكر وهات والشر وط هنا وسبب أي له حمله مواضع يريدها على أصله (قوله أي انه كره الخ) لما كرهه من ترك الفضيلة حصول المكر وهو صريح بالمكر وهات (قوله لانه طهارة) أي لانه طهارة تعبد بها بالاربع فبمعنى أن تكون في المواضع الطاهرة (قوله والمثالا يتطابرا الخ) هذا التعليل لا يظهر الا في المكان المحس بالفعل لا فيما شأنه الجاسة فالتعليل الاول أتم

من زيا- اتى على المصنف أي يكره فعل الوضوء في مكان نجس لا طهارة يتحقق عن المكان العجى أو ما شأنه الجاسة ولا يثبت عليه شيء مما يتطاهر من أهوائه ويتعلق به الجاسة ويكره كثر الماء على العضة ولانه من المعروف

لا أن سببه محققا لا يندب له تجديد (وشرط صحة اسلام وعدم حائل ومناف) هذا شروع في شروط الوضوء وهي من زياتنا على الشيخ كالذي قبله ما عدا الأخير وشروطه ثلاثة أنواع شروط صحة فقط وشروط وجوب فقط وصحة معها ومراده بالشرط ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو وجوب أوها فيشمل السبب كدخول الوقت فشروط صحته ثلاثة الاسلام فلا يصح من كافر ولا يختص بالوضوء بل هو شرط في جميع العبادات من طهارة وصلاة وزكاة وصوم وجمع الثاني عدم الحائل من وصول الماء للبشرة كشمع ودهن مخمس على العضو ٤٤ ومنه عما ص العين والمداد بيد الكاتب ونحو ذلك الثالث عدم المنافي

محالين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل عرته فليفعل (قوله لا بأس من مسحها) ان قلت ما الفرق بينه وبين ما قبله مع أن كلا فعل به عمادة فتوقف على ظهور والجواب أن غير مسح المصحف أقوى من تعلقه بالطهارة لتوقف صحته عليه لذلك طلب التحديد بعد تأديتها دون مسح المصحف (قوله ما عدا الأخير) أي الذي هو تمديد الوضوء (قوله وشروطه الخ) جمع شرط وسعناه لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله شروط صحة الخ) شرط الصحة ما تترأ به الذمة ويجب على المكلف تحصيله (قوله شروط وجوب) شرط الوجوب ما تترأ به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله (قوله ومراده بالشرط الخ) جواب عن سؤال ورد عليه وهو أن حقيقة شرط الوجوب تنافض حقيقة شرط الصحة فكيف يحتمل أن يشترط الوجوب ما تترأ به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشرط الصحة ما تترأ به الذمة ويجب على المكلف تحصيله فاجاب بقوله ومراده الخ أي أنه ما إذا اجتمع ما يعرفان ما ذكرنا من أنهما يعرفان بما سبق انتهى تقرير الشارح (قوله فيشمل السبب) هو في اللغة الحمل قال تعالى فليمد بسبب إلى السماء أي حمل إلى سقف بيته ويطلق أيضاً على الموصول لغيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته (قوله الاسلام) أي بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو المعتمد خلافاً لجملة شرط وجوب بناء على أنهم غير مخاطبين ولكن إذا تأملت فوجدته على القول الضعيف شرط وجوب وصحة معاً كما ذكره محشي الأصل في فصل شرط الصلاة (قوله ولا يختص بالوضوء) اعترض من الشارح على عدمه من الشروط كانه يقول لا بعد من شروط الشيء إلا ما كان خاضعاً لذلك الشيء (قوله مخمس) يحترز عن نحو السمن والزيت الذي يقطع الماء على العضو فلا يضر إذا عم الماء وتقطع بعد ذلك (قوله ونحو ذلك) أي كالأوساخ المتجسدة على الأبدان ومن ذلك القش الميت (قوله ونحوه) أي كس الأجنية بلذة معتادة (قوله ودخول وقت الصلاة) اعلم أنه من الشروط لما تقدم له أن مراده بالشرط ما يشمل السبب (قوله والبلوغ) ستأتي علامته إن شاء الله تعالى في المنحرفة ومعماه قوة تحتل للصبي ينتقل بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية (قوله على صبي) مراده به ما يشمل الذكر والأنثى (قوله كالمرضى) أدخلت المكاف المكره والمصوب والاقطع ادا لم يجد من يوضئه ولم يكفه التحميل (قوله ولا على فاد الماء) أي حقيقة أو حكماً كن عنده ماء يحتاج له لنحو شرب (قوله حصول ناقض) أي ثبوته شرعاً ولو بالسنة في الحدب أو السن في السبب لغير مستند كج (قوله ولا يجب على محصنه) أي الوضوء وأما التجديد شيء آخر (قوله أربعة) وراد به صوم طاهر هو بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فمكوب على هذه خمسة وأما تركه المصحف ليدور تحمله (قوله من محضون) ومنه المعنى عليه والمعتوه الذي لا يدري أين ينوحه (قوله العادم للماء من أصله) أي حساً أو شرعاً كن عنده ماء مسهل للشرب أو يحتاج له لنحو شرب كما تقدم التنبيه عليه (قوله بأمل) أمر بالنأمل الصعوبة الفرق (قوله لعدم النية) أي بالنسبة للعقل وأما التثنية فعدم النية والعقل (قوله كالعسل الخ) حاصله أن الشروط الأربعة عشر بل الاثنا عشر بما زدها نحري في العسل والتميم أيضاً فيقال شروط صحة

للوضوء فلا يصح حال خروج الحدث أو مس الذكرو ونحوه (وشرط وجوبه دخول وقت وبلوغ وقدرة عليه وحصول ناقض) أي شروط وجوبه فقط أربعة دخول وقت الصلاة والبلوغ فلا يجب على صبي والقدرة على الوضوء فلا يجب على عاجز كالمرضى ولا على فاقد الماء فالمراد بالقادر هو الواجد للماء لدى لا يصح استعماله والرابع حصول ناقض فلا يجب على محصنه وهو ظاهر (وشرطهما عقل ونقاء من حيض ونفاس ووجود ما يكفي من المطلق وعدم يوم وغفلة) أي أن شروط الوجوب والصحة معاً للوضوء أربعة الأول العقل فلا يجب ولا يصح من محضون حال جنونه ولا من مصرع حال صرعه الثاني النفاذ من دم الحيض والنفاس بالنسبة للمرأة فلا يجب ولا يصح من حائض ونفاس الثالث وجود ما يكفي من الماء المطلق فلا يجب ولا يصح من واجد ماء قليل

لا يكره بل يغسل بعض الأجزاء وأما وجد من الماء بما طل وما

الغسل

أدحياه في شرط القدرة من أنه شرط وجوب فقط هو العادم للماء من أصله فانه يصدق عليه أنه ليس بقادر على الوضوء تأمل الرابع عدم النوم والغفلة فلا يجب على نائم وغافل ولا يصح منه ما له دم البية إذ لانية لساناً أو غافل حال النوم أو الغفلة (كالمسكول وكالتيمم بالمدال المطلق بالصعيد إلا أن الوقت فيه شرط فيهما) أي أن العسل يجرى فيه جميع الشروط المتقدمة بأنواعها الثلاثة سواء سواه وكذا التيمم ما كان يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر ولا يجب التيمم على ناقص الماء إلا إذا وجد صعيداً طاهراً تيمم عليه وجود الصعيد بشرط دفعه أو أعاد المكاف في التيمم ليعود الكلام بهدوله ولما كان التشبيه يجرى في دخول الوقت شرط وجوب فقط في التيمم استدرك عليه بقوله إلا أن الوقت فيه أي

التيهم شرط فيهما أي الوجوب والضرورة معا **فصل** ناقض الرضوخا ما حدث وهو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد في الصحة من ربيع وغائط وبول ومذي وودي ومني بغير لذة معتادة وهاد) لما قرع من الكلام على الوضوء شرع في بيان نواقضه والناقض ثلاثة أنواع حدث وسبب وغرها وعرف الحدث بقوله وهو الخارج المعتاد الخ وقوله في الصحة ٤٥ متعلق بالمعتاد وبين الخارج المذكور

بقوله من ربيع الخ وحاصله أن الخارج المعتاد سبعة ستة في الذكر والأنثى واحد وهو الهادي يختص بالأنثى وكلها من القبل إلا الريح والغائط من البرورة قوله الخارج خرج عنه الداخل من أصبح أو عودا وحقة فلا ينقض وخرج بقوله المعتاد الخارج الغير المعتاد كالدود والقيح والحمى والدود وخرج بقوله من المخرج المعتاد ما خرج من الفم أو من ثقبه على ما سياتي أو خروج ربيع أو غائط من القبل أو بول من البرورة فلا ينقض واحترق بقوله في الصحة من الخارج المعتاد على وجه المرض وهو السلس على ما سياتي وقوله ومني بغير لذة معتادة أي ما كان بغير لذة أصلا أو بلذة غير معتادة كمن حلل لحرب أو هزته دابة فامني وأما ما خرج بلذة معتادة من جماع أو لمس أو فكر فوجب للغسل والهادي هو الماء الذي يخرج من فرج المرأة عند ولادتها وبقي من النواقض أمران دم الاستحاضة وسياتي ادخاله في السلس وخروج مني الرجل من فرج المرأة بعد أن اغتسلت (لاحق)

العسل ثلاثة الأسلام وعدم الحائل على أي عضو من جميع الجسد وعدم المنافي وهو الجماع وما في مناه وشرط وجوبه فقط أربعة البلوغ ودخول الوقت والقدرة على الاستعمال وثبوت الموحب وستاني موحبانه وشرط وجوبه وصحته معا خمسة العقل وانقطاع دم الحيض والتفاس بالنسبة للآراء وجود ما يكفي جميع المدن من الماء المطبق وكون المكاف غير نائم ولا غافل وبلوغ الدعوة وأما التيمم فيقال شرط صحته ثلاثة الأسلام وعدم الحائل على الوجه واليدين وعدم المنافي الذي يوجب الغسل أو الوضوء ومن المنافي أيضا وجود الماء المباح للقدرة على استعماله وشرط وجوبه وصحته معا ستة العقل وانقطاع دم الحيض والتفاس وجود الصعبد الطاهر ودخول الوقت وكون المكاف غير نائم ولا غافل وبلوغ الدعوة **فصل** (قوله ناقض الوضوء) أي مطلق حكمه كما كان يباح به من صلاه أو غيرها ولذلك قال شيخنا في حاشية مجموعته أي ينتهي حكمه لأنه بطل من أصله والألو حجب قضاة العبادة التي أدبت به انتهى وبسبب وجوب الوضوء أيضا قال في التوضيح وتعبير ابن الحاحب بالنواقض أولى من تعبير غيره بما يوجب الوضوء لأن الناقض لا يكون الامتناع عن الوضوء بخلاف الموحب فإنه قد يسبق كالبولوغ مثلا وكلاهما فيما كان متأخرا أما كان متقدما والمؤلف لما أراد ذكر النواقض متأخرة عن الوضوء ناسب أن يعبر عنها بالنواقض والألف تعبير بالموجب أولى لأنه يصدق على السابق وعلى المتأخر وأيضا فالتعبير بالنقض يوهم بطلان العبادة والوضوء السابق وإن أحسب عنه (قوله ما حدث) هو ما ينقض الوضوء بنفسه (قوله وسبب) هو ما لا ينقض الوضوء بنفسه بل يؤدي إلى الحدث (قوله وغيرها) أي كالشك في الحدث والرذة على أنه يقال إن الشك في الحدث داخل في الأحداث والشك في السبب داخل في الأسباب يقال إن الحدث ناقض من حيث تحققه أو الشك فيه انتهى من الحاشية (قوله متعلق بالمعتاد) أي الذي اعتيد في الصحة حروجه أي لا متعلقا بالخارج والألف تعني عدم النقص بالمعتاد إذا خرج في المرض وليس كذلك كذا قيل وقد يقال المراد بالصحة ما شابه أن يخرج فيها فاندفع الاعتراض والمراد بالمعتاد ما اعتيد جسه وإذا خرج البول غير معتبر فإنه ينقض الوضوء لأن جسه معتاد وإن لم يكن هو معتادا (قوله أو حقة) هي الدواء الذي يصب في الدبر بآلة ومن جملة الأدوية ذكر البالغ في قبل أو دبر فإنه يوجب ما هو أعم من الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف ما هو للحدث الموحب للظاهرة الصغرى فقط ومن جملة ما ليس داخلا ولا حار جال القرقرة والحقن الشديدا فلا ينقضان الوضوء وأما الأركان وأما لو منع من الإيمان بشئ فهو حقيقة أو حكما كالألو كان يدر على الإيمان بعصر فقد بطل الوضوء من حصره بول أو ربيع وكان يعلم أنه لا يدر على شئ من أركان الصلاة أصلا أو يأتي به مع غير كان وضوءه باطلا ليس له أن يعمل به ما يتوقف على طهارة لأن الحدث وإن لم يخرج حقيقة فهو خارج حكما انتهى من حاشية الأصل بعلة تقرير العلامة العدوي (قوله بغير لذة أصلا) أي ولم يكن على وجه السلس والاف كحه (قوله أو هزته دابة) أي ما لم يحس عبادي اللذة فيستديم حتى ينزل فإنه يجب عليه العسل كما سياتي (قوله والهادي) أي فهو من موحبات الوضوء وعلى خلاف ما مشي عليه ابن رشد لقوله خليل ووجب وضوءه إذا طهرت فيه (قوله دم الاستحاضة) أي في بعض أحواله لحريته على صير السلس (قوله وخرج مني الخ) حيث دخل بجماع لا بعيره ولا يوجب الوضوء لقول الحرثي وأما لو دخل فرجه بالوطء ثم خرج ولا يكون ناقضا كما يفهمه كلام ابن عرفة (قوله لاحق ودود) أي المتعلقان في البطن وأما لو ابتلع حصاة أو دودة فنزلت بصفتها فالمقضى ولو كانا أصيب من الأذى لانه من قسب الخارج لمعتاد (قوله ولو خرج مع كل أذى) أي ولو كثر الأذى

ودود ولو مع أذى بالرفع عظمي على وهو الخارج وهو محترق والمعتاد فليس كل منهما مباح حدث ولا ينقض ولو خرج مع كل أذى أي بول أو غائط لا يخرج الأذى تابع لخرجهما فلا يعتبر بينهما لهما الدم والقيح كما تقدم لكن بشرط خروجهما خالصين من الأذى كما نصوا عليه والفرق أن الشان في الحمى والدود عدم خلوصهما واعتراض بأن المشهور عن ابن رشد أنه لا ينقضهما معا فافقا كالحصى والدود

(ولا من ثقبته الا تحت المعدة وانسداد) هذا يخرج من الخارج المعتاد فاذا خرج بول أو غائط أو ريح من ثقبته فوق المعدة لم ينقض انسداد الخارج أو أحدهما أو لا والمراد بالمعدة الكرش الذي يستقر فيه الطعام عند الاكل وسواء تقره فوق السرة بخلاف الخارج من ثقبته فانه ينقض بشرط انسداد ٤٦

ما لم يتفاحش في الكثرة والانتقص كما قررته العلامة العدوي رحمه الله يعني ما يخرج من الايدي مع الحصى والدودان كان مستكحبا بان كان يأتي كل يوم مرة وأكثر والا فلا يلزم الاستحاضة منه ولذلك قال شيخنا في مجموعه كثر والا فلا يلزمه الاستحاضة منه ولذلك قال شيخنا في مجموعه

قل لغيره ولا تحتك هتته * شيء من المخرج المعتاد قد عرضا
فأوجب القطع واستحاضة المصلي له * لكن به الطهر يا مولاي ما انتقصا

(قوله ولا من ثقبته الخ) حاصل الفقه أن الصور توسع لان الثقبه اما تحت المعدة أو في نفس المعدة وهي ما فوق السرة الى محسف الصدر فالسرة مما تحت المعدة كما في الحاشية أو فوقها بان كانت في الصدر وفي كل اما أن ينسد المخرجان أو ينفتح أو ينسد أحدهما وينفتح الآخر فانه في صورة واحدة وهي ما اذا كانت تحت المعدة وانسداد ولا نقض في الباقي ولكن قال شيخنا في مجموعه ومقتضى المظهر في انسداد أحدهما نقض خارج منه وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعتاد الثقبه فتعفى ولو فوق المعدة بالاولى من نقصهم بالهم اذا اعتيد والعرق بانه معتاد لبعض الحيوانات كالتمساح واه اه (قوله الا تحت المعدة الخ) المستثنى صورة واحدة من التسع (قوله ومستقرها فوق السرة) أي والسرة مما تحت المعدة كما تقدم عن الحاشية (قوله وأما عند انفتحاحهما الخ) وقد علمت ما اذا انسداد أحدهما وكان الخارج منها هو الذي يخرج منه أنه يحكم عليه بالنقض أيضا كما تقدم عن شيخنا في مجموعه وقرره المؤلف أيضا (قوله ولا سلس) معطوف على قوله لا حصى وحاصله أن الخارج من أحد المخرجين اذا لم يكن على وجه الصحة صورته أربع تارة يلزم كل الرمان وهذه لا نقض فيها ولا يسد في موضع وتارة يلزم كل الرمان أو نصف الزمان وهاتان لا نقض فيهما وما وبسته فيهما الوضوء بكل صلاة وتارة يلزم أقل الزمان وهذه يجب فيها الوضوء والثلاثة الاول داخله تحت قول المصنف ولا سلس لازم نصف الرمان فأكثر والرابعة هي قوله والنقض (قوله أوقات الصلاة) وهي من الزوال الى طلوع الشمس من اليوم الثاني وما انتصر عليه الشارح إحدى طريقتين في حليل التناحر بين وهي طريقة ابن جماعة ومختار ابن هرير وابن دراجون والشيخ عماد الله الموصي والطريقة الثانية بقول المصنف أوقات الصلاة وغيرها ودون قول البرزلي رحمه الله رابن عبد السلام وتظهر فائدة الخلاف فيه اذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائة وستون درجة وغير أوقاتهما مائة درجة فإنا السلس فيها وفي مائة من أوقات الصلاة وعلى الارض ينقض وضوءه لما غرقته أكثر الزمان لا على الثانية ملازمته أكثر الزمان فان لزمه وقت صلاة فقط نقص وصلاها فضاء أوقته بالماضي فيسقط عليه الاستبراء حتى يخرج الوقت (قوله بعض الصلاة) هو سبيل عبد الله الموصي (قوله فانه ينقض مطاعا) قال شيخنا في مجموعه وليس منه مدى من كلامنا طرامذي بلدة خلايا لما في المرحشي بل هذا بعض السلس مدى مسنر على نظرنا لا طول عزوبة مثلا أو اختلال مزاج (قوله ولا يجب فيه التداوي) أي لو قدر على روعه بالتداوي لا يجب عليه التداوي عليه لا مر أن فيه الصورة الاربع المقدمة وهو مختص بقوله لم حيث قدر على روعه لا يعتقر له الادلة التداوي ولذلك قال في حاشيته الاصل اعلم أن عند ما صورته الا لا الأولى ما اذا كان سلس المدي لبرودة أو غلة كاختلال مزاج فهو له لا يجب فيه الوضوء قدر على روعه أم لا لا فارق أكثر الرمان المائية ما اذا كان لعزوبة مع تدكير بان استمكنه وسارهمه نظرنا أو مع أو تغكير امذي بلدة الثالثة ما اذا كان لطول عزوبة من غير تدكير وتغكير بل صار المدي من أجل طول العزوبة بالاسس ترملا نظرا ولا تغكير أو لا رالاولى من هابن الصور (قوله يجب فيه الرضخ) مطلقا قدر على روعه أم لا من غير خلاف كما قال أبو الحسن والثانية منهم ما

صار الخارج من الثقبه التي تحت المعدة عند انسداد المخرجين بمنزلة الخارج من نفس المخرجين وأما عند انفتحاحهما ونزول الخارج منهما على العادة لم يكن الخارج من الثقبه معتادا فلم ينقض (ولا سلس لازم نصف الزمن فأكثر والانتقض) هذا مختار في الصحة لان معناه خارج معتاد على وجه الصحة فخرج السلس لانه لم يكن على وجه الصحة فلا ينقض ان لزم نصف زمن أوقات الصلاة أو أكثر وأولى في عدم الانتقض ملازمته كل الزمن لكن يندب الوضوء اذا لم يتم الزمن وسواء كان السلس وهو ما يسبيل بنفسه لا انحراف الطبيعة بولا أو ريحا أو غائطا أو غائطا أو دما وهذا اذا لم ينضب ولم يقدري على التداوي فان انضبط بان حرت عادته أنه ينقطع آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة لا آخره أو ينقطع أوله وجب عليه تمديدها هكذا قيده بعض الفضلاء وكذا اذا قدر على التداوي وجب عليه التداوي واعتقر له أيامه الا ان هذا خصه بغيرهم بالمدي

اذا كان لعزوبة لا تدكير أو تدكير او طريان كل ذلك كذا روي عن صاحب السلس والانتقاض يجب مطلقا ولو لم يكن كل الزمن بان كذا في روعه وجبة بل لمريض او كسر طبعه فهو كبره ولا يجب فيه التداوي ومن السلس دم لا اختصاصه فان لازم أقل الزمن نقص والا فلا (وأما سبب وهو روال العسل وان يوم تيل ولو قصر) هذا مروي عن بيان السبب المانقض وهو ثلاثة أنواع زوال العقل وليس من مستثنى ومن ذكره المصنف في قوله

واما سبب عطف على اما حدث وقوله وهو زوال العقل اشارة الى النوع الاول وزواله يكون بجنون أو غشاء أو سكر أو بنوم ثقيل ولو قصر زمنه لان خوف ولو طال وتذب ان طال والتعبيل ما لا يشعر صاحبه بالاصوات أو بسقوط شيء بيده أو سبيلان ريقه ونحو ذلك وان شعر بذلك فخفف وان لم يفسر الكلام عنده (وليس بالغ من يلتذبه عادة ولو لطفر

أو وجدها والافلا) هذا اشارة للنوع الثاني من أنواع السبب فليس معطوف على زوال العقل أي ان ليس المتوضي بالمائع لشخص يلتذبه له عادة من ذكر أو أنثى ينقض الوضوء ولو كان الممسوس غير بالغ أو كان اللبس لطفاً أو شعر أو من فوق حائل كثوب وظاهرها كان الحائل خفيفاً بحسب اللبس معه بطراوة البدن أو كان ككثيفاً وتأولها بعضهم بالخفيف وأما اللبس من فوق حائل كثيف فلا ينقض ومحل النقض ان قصد التلذذ بلبسه وان لم يحصل له لذة حال لبسه أو وجدها حال اللبس وان لم يكن قاصداً لها ابتداءً فان لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا ينقض ولو وجدها بعد اللبس والممسوس ان بلغ ووجد أو قصد بان مالت نفسه لان لبسه غيره فلبسه انتقض وضوءه لانه صار في الحقيقة لا ممسواً ممسواً فان لم يكن بالعمى ولا يقض ولو قصد ووجد وخرج بقوله يلتذبه عادة من لا يشتهي عادة كما سببه عليه (الا القبلة بغير قطعاً) مستثنى من قوله ان قصد اللذة الخ أي ان القبلة في الفم

يحب فيها الوضوء على احدي روايتي المدونة وقال ابن الجلاب ان قدر على رفعه بزواج أو تسرو وجب الوضوء والافلا انتهى فاذا علمت ذلك بجميع صور السلس من استحاضة أو بول أو ريع أو عاظم متى قدر فيها على التداوي بغترة مدة التداوي فقط الاساس الذي اذا كان لبرودة وعلة فيغتفر له ولو قدر على التداوي كما هو مفاد شارحنا وحاشية الاصل نقلا عن من (قوله واماسب) أي سبب للحدث أي موصل اليه كالنوم فانه يؤدي الى خروج الريح مثلاً ونحوه العقل تؤدي لذلك أيضاً واللبس والمس يؤديان لخروج المذي (قوله زوال العقل) ظاهره ان زوال العقل بغير النوم كالانغماء والسكر والجنون لا يفصل فيه بين طويله وقصيره كما يفصل في النوم وهو ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقاً قال ابن عبد السلام وهو الحق حلالاً لمعصهم وقال ابن بشير والقليل في ذلك كالكثير اه من حاشية الاصل والمراد بزواله استتاره اذ زال حقيقة لم يعد حتى يقال انتقض وضوءه أولاً (قوله وان بنوم ثقيل الخ) ظاهره ان المعتبر صفة النوم ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع أو قيام أو غيرهما ففي كل النوم ثقيلاً ينقض كان النائم مضطجعا أو ساجداً أو جالسا أو قائما وان كان غير ثقيل فلا ينقض على أي حال وهي طريقة اللحى واعتبر بعضهم صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال وأما النوم الثقيل فيجب منه الوضوء على أي حال وأما غير الثقيل فيجب الوضوء في الاضطجاع والمجود ولا يجب في القيام والجلوس وعزا في التوضيح هذه الطريقة لغيره ولا تكن الطريقة الاولى هي الاشهر وهي طريقة ابن مرزوق (قوله ولو قصر) رد على من قال بعدم النقض في القصير ولو نقل (قوله أو سكر) ولو بجلال الامن سكر في محبة الله فلا ينقض وضوءه لان لذه حاضراً مستيقظ (قوله وليس) اللبس هو ملاقة جسم لجسم لطال به في كبرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة وقول المصنف ان قصد اللذة تخصيص لعموم المعنى وأما اللبس فهو ملاقة جسم لا خير على أي وجه ولا عبرة به في الذي كره لا يشترط في النقض به قصد (قوله بالغ) أي ولو من امرأة مثلاً قياساً على العلامين لان كلاهما لا آخر (قوله بالغ) أي لا يصح ولو راهق لان اللبس انما ينقض لكونه يؤدي الى خروج المذي ولا مدي لغيره بالغ (قوله يلتذبه له الخ) الحاصل ان النقض باللبس مشروط بشروط ثلاثة أن يكون اللبس بالغاً وان يكون الممسوس من يشتهي عادة وأن يقصد اللبس اللذة أو يجدها والمراد بالعادة عادة الناس لاعادة التلذذ وحده والاختلاف الحكم باختلاف الاشخاص (قوله اطفر) أي أوبه وقوله أو شعر أي لابه على الظاهر ومثل الشعر العود ولا يقاس على الاصبع الرائحة التي لا احساس لها والحاصل ان الشرط في النقض أن يكون اللبس بعصوه واء كان أصلياً أو زائداً وهل يشترط الاحساس في الرائد أو لا خلاف والمعمد الثاني للمعنى بالقصد والوحدان بخلاف ما يأتي في مس الذكر (قوله أو كان كشيها) هما قولان راجعان ومحل الخلاف ما لم يقبض فان قبض على شيء من الجسم نقض اتفاقاً (قوله ولا ينقض) أي الا ان يقبض (قوله ان قصد التلذذ) وسه أن يجتبر هل يحصل له لذة أم لا (قوله الا القبلة بغير الخ) الباء بمعنى على لان من المعلوم أن القبلة لا تكون الا بالغم ولذا لم يكن على الفم تحري على أحكام الملاسة (قوله أي ان القبلة الخ) أي وطاهر كراههم عدم انطراط الصوت في تحقيق التقبيل كما أتى في الحجر الاسود (قوله لا يشتهي الخ) أي بانه ظاهراً واقعاً ان كانت متفي في الطاهر (قوله بخلافه في غير الفم الخ) أي ولو كان التقبيل في الفم يجرى على أحكام الملاسة موثقاً للاحقرى راداً على ابن فحالة في قياسه على الفم بالاحقرى والرق أن يقبض لا يشتهي (قوله ولو وقعت باكره الخ) أي لا لداع أو رجسه (قوله ولو انقض الخ) أي فلا ينقض معاملة كزنت عادة لا شاملاً لما نكح أولاده هذا هو المعتمد عالم فيناهل (قوله صغيرة لا تشتهي الخ) اختلاف في مس حرها فقبيل لا ينقض ولو قصد اللذة عالم بالاند

تفرض الوضوء مطلقاً قصد اللذة أو وجدها أولاً لاها مغلظة اللذة بخلافه في غير الفم من أقسام مطلق اللبس وسواء في النقض المقبل والمعمل ولو وقعت باكره أراد تعفلاً وينقض وضوءه ان كانا معاً أو بالغ من حال قبل من يشتهي كما هو الموضع والافلا كما يأتي (لا يلذبه من نظره أو مكره ولو انبط ولا لبس صغيرة لا تشتهي

صور الاولى ان يشك بعد علمه بتقديم طهر فهل حصل منه ناقض من حدث أو سبب أم لا الثانية عكسها وهو ان يشك بعد علم خذته هل حصل منه وضوء أم لا الثالثة علم كلاً من الطهر والحدث وشك في السابق منهما (وارطراً الشك في الصلاة استمراره ان بان الطهر لم يعد هذا الحكم يتعاقب بالصورة الاولى يعني أن الشخص اذا دخل في الصلاة بكبيرة الاحرام معتقدا انه متوضئ ثم طرأ عليه الشك فيه هل حصل في ناقض أم لا فانه يستمر على صلاته وجوابه ان بان له أنه متطهر ٤٩ واما بعد الفراغ منها ولا يعيدها وان

استمر على شكه توضاً
وأعادها (لو شك هل
توضاً قطع) يعني لو أحرم
بالصلاة معتقداً أنه
متوضئ ثم طرأ عليه الشك
فيها هل حصل منه وضوء
بعد أن أحدث أم لا فإنه
يجب عليه قطع الصلاة
و يستأنف الوضوء وهذا
حكم الصورة الثانية وأما
طرق الصورة الثالثة في
الصلاة وهي الشك في
السابق منها فهل حكمه
كالأولى أو كالثانية فيقطع
وهو الظاهر لأن الشك
فيه أقوى من الأولى كما
هو ظاهر (ومنع الحديث
علاوة وطوأة ومس محض
أو حرثه وكنته وحمله وإن
بعلافة أو ثوب) يعني أن
الحديث الأصغر وأولى
الأكبر يجمع الناس
بالصلاة والطواف إذا من
شرط صحتهما الطهارة فلا
ينبغي أن يدونها ويمنع
بصامس المحض الكامل
أو حرثه منه وإن آية ولو
مس ذلك من فوق حائل
أو يعود وكذا يحرم على
المحدث كنته فلا يجوز
للحدث أن يكتب القرآن
أو آية منه ولا أن يحمله ولو
مع امتناع غير مقصودة

٧ - صاوي - أول ﴿ الحجل ولو بعلاقة أو قوت أو وسادة (الالهلم أو متعلم وان حائضا لا حنفا) أي يحرم على الكلف من المصحف رجل إذا كان مع العلم أو متعلما فهو زلزال من الجزع والروح والمصحف الكاذل والركاب كبر منهم أحادنا أو نساء أعدم قدرتهما على إزالة الشك بخلاف الجانب اقدرته على إزالة الشك أو التعميم والمتعلم فعل من قبل ما به النقرا أو نصار ذكره في المصحف (والأحرز أو آبار أو الجنب كذا) هذه هي الطريقة في الاستئذان قبل أي العلم والاداء قبل القرآن حررنا بساير تيمية من وصول قدارة إليه فانه يحرق في جوارحه فامس أربع أو أرض أو ربه ولو الجنب أو أولي الجاني وظاهره

ولو صحفها كاملا وهو كذلك على أحد القواين ومثل ذلك جمل بامتنع قصدت بالجل كصندوق ولحموه فيه مصحف أو جزء وقصدت جملته في سفر أو غيره بان قصد المصحف فقط أو قصد ما معا منع اذا كان قصد المصحف ذاتيا لا بالتبع للامتنع والاجاز كما هو ظاهر وكذا جمل التفسير ومعه لا يحرم لانه لا يسمى

٥٠

جمل الامتنع المقصود جملها ولو كافر

فوفصل حازبدا عن غسل الرجلين بحضرو سفر ولو سفر معصية مسح خف أو جور رب بلا حذ

ذكر في هذا الفصل حكم المسح على الخفين وشروطه وصفته وما يتعلق بذلك في حكمه الجواز فهو رخصة

جائزة بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء في الحضر والسفر ولو كان السفر سفر معصية

كالسفر لقطع طريق والاباق لان كل رخصة جازت بالحضر جازت بالسفر مطلقا وأما الرخصة التي لا تجوز في الحضر

كالفطر في رمضان فلا تجوز الا في السفر المباح وما مشى عليه المصنف من التقييد بالمباح ضعيف

ومثل الخف الجورب بفتح الحيم وسكون الواو وهو ما كان من قطن أو صوف أو جلد

ظاهره أي كسي بالجلد بشرطه الآتي فان لم يجلد ولا يصح المسح عليه ولا حذ

في مدة المسح فلا يثبت بيوم وليلة ولا بأكثر ولا أقل خلافا من ذهب الى التحديد والجواز

لا كافر (قوله ولو صحفها كاملا الخ) طاهره ولو لم يغير عن هيئة المصحفية وقيل يستترط تغيره عن هيئة المصحفية (قوله وكذا جمل التفسير الخ) أي فيجوز مسحه وجمل والمطالعة فيه للحدث ولو كان حذالان المتصود من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدت بها بالمس وهو كذلك كما قال ابن مرزوق خلافا لابن عرفة (قوله تعالي لا يمسه الا المطهرون وان كان الضمير للقرآن فلا نهي وقد قال ابن مالك وفي * جزم وشبهه الحزم تخيير قني * وعلى بقاء الادعام يجوز الضم اتباعا لضم الهاء أو أنه نهي بصورة النفي ولا يصح بقاء النفي على ظاهره للزوم الكذب لكثرة من مس القرآن بلا طهارة من صبيان وغيرهم نعم ان رجح الضمير للروح المحفوظ المعبر عنه بالكتاب المكنون أو مصحف الملايكة وال للجنس صحح النفي لانه لا يمسه ذلك الا الملايكة المطهرون ومن الرذائل انتهى من حاشية شيخنا على مجموعه

فوفصل (قوله جاز) أي على المشهور كما قال ابن عرفة ومقابلته ثلاثة أقوال الو حوب والنسب وعدم الجواز ومعنى الو حوب أنه ان اتفق كونه لا بسا وجب عليه المسح عليه لأنه يجب عليه أن يلبسه ويمسح عليه فان قيل كيف يكون جائزا مع أنه ينوي به الفرض وذلك يقتضي الو حوب والجواب أن الجواز من حيث العدول عن الغسل الاصل وان قام مقام الواجب حتى قيل الواجب أحد الامرين ان كان

الاصطلاح أن الواجب الخير ما ورد فيه التحريم ابتداء ككفارة الصيد وهو هذا الجواب ذكره شحنا في حاشية مجموعه وسواء كان المسح ذكرا أو أنثى وإن كان الغسل أفضل (قوله بحضر أو سفر) هذا التعميم رواية ابن وهب والاحوين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يمسه الحاضرون وروى عنه أيضا لا يمسه الحاضرون ولا المسافرون قال ابن مرزوق والمذهب الاول وبه قال في الموطأ (قوله مسح خف الخ) مراده به الجنس الصادق بالمتعدد بدليل ما يأتي في قوله فان نزعهما أو أعليه واغنا قدم مسح الخف

على الغسل لكونه من خواص الطهارة الصغرى (قوله بلا حذ) أي واجب بحيث لو زاد عليه بطل المسح فلا ينافي ندب نزعه كل جمعة كما يأتي (قوله وشروطه) أي الاحدى عشرة لآنية (قوله وصفته) أي كيفية مسحه (قوله وما يتعلق بذلك) أي من محترقات الشرط ومخالفة الكيفية (قوله رخصة) هي في اللغة السهولة وشرعا حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم شرعي صعب بعد فزع السبب للحكم الاصل فالحكم الصعب هنا هو حوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل حواز المسح لغذرو وهو

مشقة النزع واللبس والسبب للحكم الاصل كون المحل قابلا للغسل انتهى من الحاشية (قوله جائزة) أي معنى خلاف الاولى (قوله في الوضوء) أي لا في الغسل فذلك لو حصلت له حنابة وجب عليه نزعه كما يأتي (قوله كالسفر الخ) أي بخلاف المعصية في السفر ولا تمنع اتفاقا كالسفر لتجارة ثم يعرض له معاصي (قوله وما مشى عليه المصنف) مراده به الشيخ حليل وقد خالف اصطلاحه فيه هنا من تعبيره عنه بالشيخ

(قوله شرطه الآتي) مراده الجنس الصادق بالمتعدد أو ان شرط مفرد مضاف بعم (قوله حذالان ذهب الخ) أي كائن حذبل فانه أو حب نزعه في كل أسبوع والشاذعي فانه جعله للقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام (قوله حذ طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج اليهما أما الاول فلا لأن الخف لا يكون الا من جلد والجورب قد تقدم اشتراطه فيه وقد يجاب بان لغظ جلد هنا لما ذكره قوطشة لما بعده وأما الثاني فقد اعترضه الرماضي بأنه يؤخذ من وصل ازالة النجاسة ولا يذ كرها الا ما هو خاص

بالباب وبان ذكره هنا يودع بطلان المسح عليه مع عدم أوسهوا أو عجزا كما أن باقي الشروط كذلك وليس كذلك لانه اذا كان غير طاهره حكم ازالة النجاسة انتهى من حاشية الاصل اذا علمت ذلك

شروط احده عشرة في المسح ذكرا بحقه (شرط جلد طاهر خرز وستر محل العرض وامكن المشي فيه مادة بلا حائل) أي ان الشرط الاول في المسح كونه جالدا فلا يصح المسح على غيره الثاني أن يكون طاهرا اجتران من جلد الميتة

ولو مدبوعا لثالث أن يكون مخروا لان لوق بغير راس الرابع أن يكون له ساق ساتر لمحل الفرض بان يسترا الكعبين احترازا من غير الساتر لهما الخامس أن يمكن المشي فيه عادة احترازا من الواضع الذي ينسلت من الرجل عند المشي فيه أو هو الذي لا يمكن تتابع المشي فيه السادس أن لا يمكن عليه حائل من شعاع أو خرقة أو نحو ذلك (وليس بطهارة ماء كملت بل ترفه ولا عصيان بلبسه) هذا إشارة لشروط المسح الخمسة الاول أن يلبسه على طهارة احترازا من أن يلبسه محمدا ولا يصح المسح عليه الثاني أن تكون الطهارة مائية لا ترابية الثالث أن تكون تلك الطهارة كاملة بان يلبسه بعد تمام الوضوء أو الغسل الذي لم ينتقض فيه وضوءه فلو غسل رجله قبل مسح رأسه وليس خفه ثم مسح رأسه لم يجز له المسح عليه وكذا لو غسل إحدى الرجلين ٥١ وليس فيها الحنف ثم غسل الثانية

وليس فيها الاخرى لم يجز له مسح حتى يتزع الاولى ثم يلبسها وهو متطهر الرابع أن لا يكون مترفها بلبسه كن لبسه لحوف على حذاء برجله أو لمجرد النوم به أو لكونه حائلا أو لقصد مجرد المسح أو لحوف برغوث فلا يجوز له المسح عليه بخلاف من لبسه لحرف أو برد أو وعاء أو حواف عقرب ونحو ذلك فانه يمسح الخامس أن لا يكون عاصيا بلبسه كحرم يمسح أو عمرة لم يضطر لللبسه فلا يجوز له المسح بخلاف المضطر والمرأة يجوز (وكره غسله وتنع عضونه) أي يكره لمن استوفى الشر وط المتقدمة أن يغسل خفه وأجزاء أخرى فله بدل المسح أو رفع الحدث لان نوى به مجرد ازالة نجاسة أو قذر وكذا يكره تتبّع عضونه بالمسح أي تكاميله لان المسح مبني على التفيف كما يكره تكرار المسح (و بطل هو حب غسل وبخرقة قدر ثلاث

فالمصنف قد تبع خليفه لافي عدمه شرطا ولكن قد علمت ما فيه (قوله ولو مدبوعا) أي ما لم يكن من كيمخت كما تقدم من أنه يطهر بالدبغ (قوله لان لوق الخ) أي ولا مانع أو سائح كذلك قصرا للخصصة على الوارد كما في المجموع (قوله احترازا من غير الساتر) أي فلا بد من ساتر لمحل بذاته ولو معونة ازرار لا مانع عنه ولا ما كان واسعا ينزل عن محل الفرض (قوله عادة) أي لدوي المروءة وذكري الحاشية عن الصنف غير أن الضيق متى امكن لبسه مسح عليه لكنه حالفه في قراءة عب وهو الظاهر انتهى من شجما في مجموع (قوله من شعاع أو خرقة) أي اذا كان على أعلاه لال كان أسفل ولا يبطل المسح لاسيما في أنه يستحب مسح الأسفل وانما يبطل رالته ليمسحه المسح ولا يضرب للمائث التي توضع على القدم ولبس الحنف فوقها واسفلى العلماء الممار الذي يكون في أعلى الحنف فانه حائل ولا يمنع المسح من ركوب الدواب في السفر قال العلامة العدوي في حاشية شرح العزيمه ولا بد أن يكون صغيرا وأن يكون زمن ركوبه عابا فيمسح عليه ركبا بالفعل أم لا ومن زمن ركوبه بادر فيمسح عليه أن ركب لال لم يركب انتهى ولا بد أن لا يكون من أحد النقيدين (قوله لم يجز له المسح عليه الخ) أي الا اذا نزعها بعد تمام طهارة واعاده قبل حدثه (قوله ولا يجوز له المسح الخ) ومثله مشقة غسل الرجلين وأما من عادته لمسح وأولى للسنة فيمسح عليه (قوله لم يجز له المسح الخ) ذكر وأما الاثني عشر عليه وتمسح عليه ولو محرمة لان احرامها في وجهها وكفها كما يأتي في ترتيبه في الاظهر اجراء مسح المعصوب وذلك لان التحريم في العصب لم يرد على خصوص لبسه بل من أصل مطابق الآية لا عليه وأما من المحرم فورد على خصوص لبس الحف وط والوارد على الخصوص أشد أثرا انتهى من حاشية شجما على مجموع (قوله غسله) أي ولو كان مخرقا فمجرد نزع المسح (قوله ان نوى به الخ) ولو نوى أنه يبرعه بعد الصلاة (قوله وبطل هو حب غسل) أي وحب بطل ولا يمسح على الحنف لوضوء النوم وهو جنب وهذه حكمه عدوله عن عبارة حليل (قوله ومعنى بطلانه الخ) أي وليس المراد أن المسح نفعه بطل والارم بطل لان ما فعل به من الصلاة ولا قائل بذلك (قوله ثلاث القدم) أي على مالا بن بشير أو قدر جل القدم على ما في المدونة أو المراد بالاكبر ما يتعذر معه مداومة المشي كمال العراقيين (قوله أي وبطل المسح الخ) أي فاذا وصل جل القدم لساق الحنف فانه يادرا إلى نزعها ويغسل رجليه ولا يبعد الوضوء ما لم يتراخ عداو يطول وقول الاجهوري اذا نزع أكثر من حل لساق الحنف فانه يبادر لردّها أو يمسح مالم يفرغ غير ظاهر اذا مجرد نزع أكثر من حل تحتم الغسل وبطل المسح كما في الرماضي (قوله وظاهر المدونة) حاصله أن المدونة قالت وبطل المسح نزع كل القدم لساق الحنف قال الجلاب والاكثر كالكل قال الاجهوري والظاهر أنه مقابل للمدونة وقال ح أنه تفسير لها (قوله فان نزعها الخ) أي ان لم يكن تحتها غيرها وقوله أو أعليه أي ان كان تحتها غيرها وقوله أو أحدهما صادق بصورين مان كانت المنروعة مفردة أو تحتها غيرها ولذلك كانت الصور أربعة

القدم ان التفتي كدونه ان افتتح الا اليسير جدا) عداشروع في بيان مبطلات مسح الحنف فيمطل هو حب الغسل من الجباية من معيب حسنة أو نزول معنى بلادة معتادة أو حيض أو نفاس ومعنى بطلانه انتهاء المسح إلى حصول الموجب ويجب نزعها ليعسل ويبطل المسح أيضا أي ينتهي حكمه بخرقة ثلاث القدم سواء كان منه قما أو ملتصقا بعضه ببعض كالحلق وقتق خياطته مع التصاق الجلد بعضه ببعض فان كان الحرف دون الثلث ضرا أيضا ان افتتح بأن ظهرت الرجل منه لال التصاق الا ان يكون المفتوح يسيرا حدا بحيث لا يصل بل اليل حال المسح لما تحتها من الرجل فلا يصح (و ينزع أكثر من حل لساقه) أي وبطل المسح على الحنف اذا أخرحت الرجل منه لساقه أي ساق الحنف وهو ما فوق الكعبين داوولي لو خرجت كلها وظاهر المدونة أنه لا يبطله الا حرج جميع القدم إلى الساق فلا يصح نزع أكثر من رجب (فان نزعها أو أعليه أو أحدهما

وكان على طهر بادر للأسفل (أي اذا نزع المتوضي خفيه بعد المسح عليه ما أوترغ الاعلين بعد المسح عليه ما وكان قد لبسهما على طهارة فوق لأسفلين أو نزع أحدهما من الفردين فإنه يجب عليه أن يبادر إلى الأسفل في كل من المسائل الأربعة فيبادر لغسل الرجلين في الأولى والمسح للأسفلين في الثانية والمسح للأسفل في الثالثة والنزع لا يخرج عن الرجلين في الرابعة وانما وجب نزع الثاني لأنه لا يجمع بين غسل ومسح ولبادرة هنا كالمادرة التي تقدمت في الموالاة فان طال زمن عمد بطل وضوءه واستأنفه وبنى بنية أن نسي

٥٢

(قوله وكان على طهر) الجملة حالة لأنه لم يكن على طهر بطل المسح مطلقا ويجب غسل الرجلين في جميع الصور مع الوضوء (قوله وبنى بنية أن نسي) ومثل النسيان العجز الحقيقي (قوله يعني أنه يندب الخ) اعلم أنه بطالب برعه كل من يخاطب بالجمعة وندبا كما قاله الخزولي ثم طاهر تعليلهم قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقا وهو المأذون من الشارع اذا قل من أن يكون وضوءه للجمعة عاريا عن الرخصة كما قاله زررق فان قلت لم يسن نزع كل جمعة لمن يسن له غسلها لا الوسيلة تعطى حكم المقصد والجواب الاتم جل الندب على مطلق الطلب ويشمل السنية لمن يريد غسل الجمعة وكان في حقه سنية (قوله في مثل اليوم الخ) أي مراعاة للإمام أحمد في نسيه لا يشترط نقل الماء لمسح الحف لأنه مما أودعه في فائدة الخ ان نزع الماء من رجله لا من الحف وحسرت عليه الأخرى وضاق الوقت فقبل بغيره ويترك المسح والغسل اعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الحف وتغذر بعض الأعضاء كتغذر الجميع ولا يميز مطلقا كثرت قيمته أو قلت وهو الراجح من أقوال الثلاثة ذكرها خليل (قوله ووضع يمينه الخ) فلو خالف تلك الكيفية ومسح كيفما اتفق كماه (قوله وفيه) هذه الكيفية الخ وهو الراجح (قوله أي يندب الجمع الخ) جواب عن سؤال كيف يندب مسح الأعلى مع أنه واجب وأجاب بما ذكر (قوله في الوقت المختار) أي مراعاة لمن يقول بالوجوب فان صدر بالقول بان مسح كل من الأعلى والأسفل واجب واستدل به بقول المدونة لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ولا أسفله دون أعلاه إلا أنه لو مسح أعلاه وصلى فاحب إلى أبي يعقوب في الوقت لا عروبة بن الزبير كان لا مسح بطونه ما انتهى من حاشيته الأصل (قوله وترك البعض الخ) أي في غير ذلك بعض الأعلى أبدا وبعض الأسفل في الوقت (قوله في بيان الكبرى) أي من جهة درائضها وسننها ومدوباتها وما يتعلق بذلك

فوصل يجب على المكلف الخ (قوله جميع الجسد) أي ظاهره وليس منه الأنف والأنف وما خا لا دنين والعينين بل التكامل يشهد برأيه فيسترخي قللا والسرة وكل ما غار من جسده (قوله يخرج مني) الماء السببي وقوله بنوم الباء بمعنى في (قوله اعلم أن موجبات الخ) أي أساءة التي توجبها والغسل بالماء الفاعل وناقح اسم الماء على الأشهر وبالكسر اسم ما يغسل به من أشأ ان ونحوه وعرفه بعضهم بقوله اتصال الماء لجميع الجسد بغيره استباحة الصلاة مع ذلك (قوله يخرج مني الخ) أي يرويه من المخرج أوله ذكر كما صرح به الأبي في شرح مسلم وبقوله عنه الخطاب وشبهه في المعارضة لأن العربي قال غسل كالمراة لا يجب الغسل عليه إلا بالبرور خارجا فادأ وصل مني الرجل لأصل الذكر أو لوطه لا يجب الغسل وطاهره ولو كان لربط أو حصي وما ذكره الأصل من وجوب الغسل على الرجل ما انفصله عن مقره لا بالسببه قد حصلت بامتقائه وهو قول ضعيف كما في بن اد من حاشيته الأصل (قوله على ما استظهره الخ) أي مدرضا به على ح والتمائ القائلين اذا رأى في منامه أن عقر بالدغته فاني أرحل الجرب فالتدافني هو حد النبي لم يجب الغسل وقيل الرماهي ما لا حوري من أن الاحوط وجوب غسل وقال بن ماسك أنه لا حوري في رده على الخطاب

يعني أنه يندب نزع في كل يوم جمعة وأن لم يحصرها كالمراة ولبسه يوم الخميس فان لم ينزع يوم الجمعة نزعها فدا في مثل اليوم الذي لبسه فيه وهو المراد بيوم الأسبوع (ووضع يمينه على أطراف أصابع رجله ويسراه تحتها ويمر بها كعبيه) هذه صفة المسح المندوبة وهي أن يضع باطن كفيده اليمنى على أطراف أصابع رجله اليمنى أو اليسرى ويضع باطن كف اليسرى تحتها أي تحت أصابع رجله ويمر بها أي باليد اليمنى كعبي رجله وفيل هذه الكيفية في الرجل اليمنى وأما اليسرى فيعكس الحال بان يحل اليد اليمنى تحت الخلف واليسرى فوقه لأنه أمكن (ومسح أعلاه مع أسفله) أي يندب الجمع بينهما على الصفة المتقدمة ولا يباح أن مسح الأعلى واجب تبطل بتركه الصلوات بخلاف مسح الأسفل ولا يجب فتركه أعاد صلوة في الوقت المختار ولذا قال (وبطلت

وبت

بترك الأعلى لا الأسفل فيعيد الوقت) بالضمير في بطلت عائد على الصلاة الأولى من المقام وترى البعض من

الاعلى ولا غسل كترك الكل واما فرغ من الطهارة الصغرى وفواقصها وما يتعلق بديان شرع في بيان الكبرى وموجباتها فقال (فوصل يجب على المكلف غسل جميع الجسد بماء طاهر) اعلم أن موجبات الغسل أربعة خروج المني ومغيب الحشمة والخيض ونفاس المرأة والماء الخ الفاعل ذكر أو أنثى فخرج المني من الذكر أو الأنثى في حالة النوم وجب الغسل مطلقا بلا عتة أم لا بل إذا نسيه من نوم أو وجد المني أو يسر مخرج وجهه أو خرج بجمعه وجب عليه الغسل على ما استظهره الشيخ الاجهوري ونزع فيه (أو يعطه ان كان بالذمة معتادة من قطر أو وكروا على

ولو بعد ذهابها) أي أو يخرج وجهه في بقعة شرط أن يكون الخروج بلا عتادة من أجل نظر أو فكري جماع فاعلى كباشرة وأن حصل
الخروج بعد ذهاب اللذة فانه يجب الغسل (والأوجب الوضوء فقط) أي والا يكن بلا عتادة ٥٣ معتادة بان خرج بنفسه لمرض أو

طريقة أو كان بلا عتادة غير
معتادة كمن حل للجرب
أو هزته دابة فخرج منه
المني فعليه الوضوء فقط
لكن قال ابن مرزوق
الراجح في اللذة غير المعتادة
وجوب الغسل كما اختاره
اللحمي وظاهر ابن بشير
الأن طاهر كلامهم
تضعيفه (كمن جامع
فاغتسل ثم أمني) تشبيهه
في وجوب الوضوء فقط
أي أن من جامع بان غيب
الحشفة في الفرج فاغتسل
لذلك ثم خرج منه مني
بعد غسله فانه يجب عليه
الوضوء فقط لأن غسله
للجماعة فحصل (ولو شك
أمني أم مذى وجب فان لم
يدر وقته أعاد من آخر
نومة) هذه المسئلة متعلقة
بمخروجه في النوم أي أن
من انتبه من نومه فوجد
بلالا في ثوبه أو بدنه فشكل
هل هو مني أو مذى
وجب عليه الغسل لأن
الشك مؤثر في إيجاب
الطهارة بخلاف الوهم فن
طن أنه مذى وتوهم في
المني ولا يجب عليه الغسل
فلذا لو شك بين ثلاثة
أمور كمنى ومذى وودي لم
يجب الغسل لأن تعلق
التردد بين ثلاثة أشياء
يصير كل فرد من أفرادها
وهما ومن وجد منيا
محققا أو مشكوكا ولم يدر
الوقت الذي خرج فيه

وتت وأجدا اه من حاشية الأصل (قوله ولو بعد ذهابها) أي هذا إذا كان خروج المني مقارنا للذة
بل وان خرج بعد ذهابها أو سكون اعطاه حال ككون ذلك الخروج بلا جماع ويلحق حالة النوم لحالة
القيظة فاذا التذ في نومه ثم خرج منه المني في القيظة بعد انتباهه من غير لذة اغتسل وسواء اغتسل قبل
خروج المني جهلا منه أو لم يغتسل بخلاف ما إذا كانت اللذة ناشئة عن جماع بان غيب الحشفة ولم
ينزل ثم أنزل بعد ذهاب لذته وكون اعطاه فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اعتسل قبل الانزال والا فلا
لوجود موجب الغسل وهو غيب الحشفة كما صرح به بعد وكذا إذا خرج بعض المني بغير جماع ثم
خرج البعض الباقي فان اغتسل للبعض الأول فلا يغتسل للغسل وانما يتوضأ للثاني (قوله في جماع)
متعلق بتفكير وقوله كباشرة مثال للأعلى (قوله لكن قال ابن مرزوق الخ) ظاهره استدلاله
والحاصل أنهم مثبوا اللذة غير المعتادة بالنزول في الماء الحار وحل الجرب وهو الدابة قال في الأصل أما
نزوله بالماء الحار فلا يوجب الغسل واستدام فيما يظهر وحل الجرب ان كان يتركه وهزال الدابة ان
أحس بمسادة اللذة فيها واستدام وجب الغسل والا فلا وأما ان كان يغيره كره فانه كالماء الحار اه
بقي شيء آخر وهو أنه في هر الدابة إذا أحس بمسادة اللذة واستدام حتى أنزل فهل يجب الغسل ولو
كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول كن أكره على الجماع أو لا يغسل حينئذ ترد في ذلك الاجهوري
(قوله تضعيفه) قال في حاشية الأصل بقول ابن اعين بن اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجح
وجوب الغسل بمخروجه بلا عتادة كما اختاره اللحمي وظاهر ابن بشير قال شيخنا عدم تعرض
الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضي عدم تسليمه وجهه فيكون الراجح ما قاله
المصنف اه وقد نفع مصنفنا ما قاله خليل (قوله بان غيب الحشفة الخ) مثل الرجل المذكور والمرأة
إذا خرج من فرجها المني بعد غسلها من الجماع (قوله فقط) أي ولا يعيد الصلاة التي كان صلاها (قوله
ولو شك الخ) سكت المصنف والسارح عما دارت المرأة حمضا في ثوبها ولم تدر وقت حصوله وحكمها
أنها تغتسل وتعيد الصلاة من يوم أبسه اللبسة الأخيرة لاحتمال طهرها وقت أول صلاة كالصوم
لا يقطع المتتابع إلا أن تبيت النية كل ليلة فتعيد عاداتها ما لم تكن استعراة لها كثرته ولو كل يوم
نقطه والا فحسبه فان لم يتصور زيادته على يومين في طن العادة قضت بما فقط وهكذا ومن هنا فرغ
الوحي في الذي في عب ثلاث حوار ليست كل الثوب عشرة في رمضان ووجد فيه نقطة دم فتصوم
كل واحدة منهن يوما مع التيميت وتقصى الأولى صلاة الشهر والثانية عشرين والثالثة عشرا وظاهر
كلامهم الغناء الاستظهار هنا اه من شيخنا في مجموعه (قوله لم يجب الغسل) أي ولو كان يجب
غسل الذكركا استظهره بعضهم وقال في الحاشية لا يجب غسل الجسد ولا الذكركا وما إذا شك أم مذى أم
بول أو أم مذى أو مذى وحسب غسل الذكركا عا (قوله فانه يغتسل ويعيد الخ) محل وجوب الاعادة بعد
الغسل في مسئلة الشك أو التحقق اذ لم يبسه غيره مني والام يجب غسل بل يندب فقط كما ذكره
الأصل ثم عال ابن العربي وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من مخصين اساثو باوام فيه
كل واحد منهما ما ولم يحمّل لغير غيره لذلك انزله روي عنه مني ولقول البرزلي لو نام شخصان تحت
لحاف ثم وجد أحدهما مع صاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلوا وسليا من أول ما قاما فيه
لتطرق الشك اليهما معا فلا يبرآن إلا بقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج فقط لأن الغالب أن
الرجوة لا يخرج منهما ذلك قال ابن قتيبة ما قولان واستظهر بعضهم الثاني لما قاله ابن العربي اه
من حاشية الأصل (قوله المكلف) أي ولو وحشي مشكلا إذا غيبها في فرج غيره أو في دبر نفسه والابان
غيبها في فرج نفسه فلا مال ينزل واشتراط البلوغ ماض بالآدمي فاد غيب المرأة ذكره في
فرجها وجب الغسل ولا يشترط في انبهيمة البلوغ ويدخل في المكلف الجن ولو غيب ذكره في
الانبهيمة أو أنسى غيب ذكره في جنه وجب الغسل على كل حال في الحاشية وهو التحميق (قوله جميع)

فانه يغتسل ويعد صلاته من آخر نومة سواء كانت بليل أو هار ولا يعيد ما صلاه قبلها (وبغيب
الحشفة أو نذرهما في فرج مطبق وان بهيمة أو ميتا) الموجب الثاني للغسل تغيب المكلف جميع

ولو بعد صبه وان تجرقة فان تدرسقط ولا استنابة) الفريضة الرابعة ذلك وهو هنا امر ارا العضو على ظاهر الجسد بدا أو وجدا
فيكفي ذلك الرجل بالآخرى ويكفي ذلك بظاهر الكف وبالساعد والعضد بل ويكفي بالجرقة عند القدرة باليد على الراح مان يسد
طرفها به يد به ويدك بوسطها أو بحبل كذلك ويكفي ولو بعد صب الماء وانفصاه عن الجسد ما لم يحف فان تذر ذلك سقط ويكفي
تعميم الجسد بالماء كما في سائر الفرائض اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها خلافا
لن يقول يجب استنابة من يدل كنه من

٥٥

زوجة أو أمة أو بتلك
بجائز ان كانت ملكا
أو أذن له مال كها في ذلك
وكان ذلك بها لا يؤذي
فانه ضعيف وان مشى
عليه الشيخ (وتخليل شعر
وأصابع رجله) الفريضة
الخامسة تخليل شعره
ولو كشفه سواء كان شعر رأسه
أو غيره ومعنى تخليله أن
يضمه ويعركه عند صب
الماء حتى يصل إلى البشرة
فلا يجب ادخال أصابعه
تحتها ويعرك بها البشرة
وكذا يجب تخليل أصابع
الرجلين هنا فولي اليدين
وتقدم في الوضوء أنه
ينسب تخليل أصابع
رجليه ويجب تخليل
أصابع اليدين (لا تقص
مصفوره الا اذا اشتد أو
بحيوط كثيرة) أي لا يجب
على المقتل بقص مصفور
شعره ما لم يشتد الضفر
حتى يمنع وصول الماء إلى
البشرة أو يضره بغير
كثرة تمنع وصول الماء إلى
البشرة أو إلى باطن الشعر
(أو أن شل غير مستكح في
محل غسله) اذا شل غير
المستكح في محل من بدنه
هل أصابه الماء ويجب
عليه غسله بصب الماء

للشرة فنص على أنه واجب لنفسه فيعيد تاركه أندا ولو تحقق وصول الماء للبشرة وهذا هو المشهور في
المذهب واختار الاجهوري القول الثاني لقوة مدركه ولكن الحق أنه وان كان قوي المدرك فهو ضعيف
في المذهب (قوله ولو بعد صبه) خلافا للقاسي في اشتراط المقارنة لصب الماء اذا انغمس في الماء ثم
خرج منه فصار الماء منفصلا عن جسده الا أنه مثل في ذلك في هذه الحالة على الاول لا على الثاني
(قوله وهو هنا) محتر زعن الوضوء فانه على مشهور المذهب المراد منها باطن الكف وتقدم تغسل بن
عن المساوي أنه كالغسل يكفي فيه أي عضو ولا فرق بينهما على هذا القول (قوله على الراح) أي خلافا
لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بتجرقة مع القدرة باليد وعليه اقتصر عب ورد شيئا ذلك
واعتماد الكفاية تبعاً لشيخه الصبيح انتهى من حاشية الأصل (قوله ويكفي ولو بعد صب الماء الخ) انما
قدرا لشارح ذلك قبل المبالغة لان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لان ظاهره والدليل واجب هذا اذا
كان مقاربا لصب الماء بل ولو بعد صبه خـ لا قلن يقول بعد الصب ليس بواجب ونفي الوضوء بجماع
الاخر مع أن المردود عليه يقول بعدمه (قوله ما لم يحف) والا فلا يجزى انفاقا (قوله فان تذر ذلك الخ)
أي اذا تذر ذلك عما ذكر من اليد والجرقة سقط ويكفي تعميم جسده بالماء بل قال ابن حبيب متى
تعد باليد سقط ولا يجب بالجرقة ولا الاستنابة ورجمه ابن رشد فيكون هو المعتمد انتهى من الأصل
(قوله خـ لا قلن يقول الخ) أي وهو سحنون وتعمه خليل وذ كر ابن القصار ما يغيبه ضعفه (قوله ولو
كثيفا) أي هذا ان كان خفيفا بل وان كان كثيفا على الاشهر وقيل يندب تخليل المكثف فقط وقيل
تخليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط وأما غيره فاقوله واجب اتفاقا خفها أو كثيفا قاله في حاشيته
الأصل تبعاً لابن (قوله وأصابع رجله) أي لانه لا يتم تعميم الجسد الا بذلك كالتكاميش التي تكون
في الجسد فلا بد من اتصال الماء اليها (قوله حتى يصل إلى البشرة) وهذا واجب وان كانت عروسا ترين
شعرها وفي بن وغيره أن العروس التي ترين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما في ذلك من اتلاف المال
ويكفيها المسح عليه وفي ح عند قول خليل في الوضوء ولا ينقص ضفره أي رجل أو امرأة أنها تنضم
اذا كان الطيب في جسدها كله لان ارالته من اضاعة المال (قوله ويجب تخليل الخ) وتقدم العرق
بينهما (قوله لا ينقص مصفوره الخ) تقدم تفصيله في الوضوء نظما ونثرا (قوله مصفوره شعره) والرجل
والمرأة في ذلك وفي جواز الضفر سواء لم يكن على طريقة ضفر النساء في الرينة والتشبيه بهن فلا
أظن أحدا يقول بجوازه قاله في الأصل وقال أيضا وكذا لا يجب عليه نقض الخاتم ولا تجزئكم ووضويفها
على المعتمد انه والمراد به الخاتم المأذون في لبسه والا وجب نزعها ان كان ضففا كما تقدم في الوضوء
(قوله أو إلى باطن الشعر) هذا التفصيل الذي قاله الشارح وهو مشهور والمذهب وتقدم لنا في بعض
الوضوء أنه ينفع النساء كثيرات الضفائر في الغسل مذهب السادة الحنفية لان الشرط عندهم وصول
الماء لاصول الشعر ولا يلزم تعميمه ولا ادخال الماء في باطنه انما هو للنساء وأما الرجال فلا بد من تعميم
ظاهره وباطنه لان لهم مندوحة عن ذلك بحلقه هذا هو الأخوذ من الدر المختار (قوله وان شل الخ) أي
ولا بد من تعميم الجسد تحقيقا ويكفي غلبة الظن على المعتمد لغير المستكح (قوله ويجب غسله) أي
ولا يبرأ الا بتعميم الظن (قوله أولا) أي قبل ادخالها في الاناء بشرط أن يكون الماء قريبا لا وأمكن
لا فراغ وأن يكون غير جار فان كان كثيرا أو جاريا لم يكن الا فراغ منه كالحوض الصغير ادخلها فيه

عليه ودله وأما المستكح وهو الذي يعتريه الشلل كثيرا فالواجب عليه الاعراض عنه ان تمتع الوضوء بفساد الدين من أصله نعوذ
بأنه منه (ووجب تعميد المعان من شقوق وأمرة وسرة ورفع وابط) يجب على المقتل أن يتعمد معانينه أي المحلات التي ينبوعها الماء
كالسقوق التي في البدن والاسرة أي التكاميش والسررة والرفق والاطنين وكل ما عار من البدن بان يصب عليه الماء ويدلكه ان
أمكن والا اكتفى بصب الماء (وسننه غسل يديه أولا ومضميه وهو استنابة وامتثال وجمع صماخ) أي سننه خيرة غسل يديه أولا
سكونه من المضمضة والاستنابة والامتناع

لانه يلزم من رفع الاكبر ورفع الاصغر كركسه في محل الوضوء كما يأتي ولو تبين له أنه لم يكن عليه جنابة فبطل بذلك الغسل مالم يحتمل ناقض للوضوء من حدث كريح أو سبب كس ذلك بعد أي بعد تمام الوضوء أو بعده وقبل تمام الغسل فان حصل ناقض أعاد ما فعله من الوضوء مرة مرة بنية الوضوء وهو معنى قوله (والأعادة مرة بنية) أي الوضوء وأما حمله بعد تمام الغسل فانه يعيده بنية اتفاق التعليل على ما تقدم (والوضوء عن محله ولو ناسيا لجنابته) أي ويحري الوضوء عن محل الوضوء يعني

٥٧

أن من توضأ بنية رفع الحدث الأصغر ثم عم الغسل بنية رفع الاكبر أو بنية الغسل فانه يحزئه غسل محل الوضوء عن غسله في الغسل ولا يعيد غسل أعضاء الوضوء في غسله ولو كان ناسيا أن عليه جنابة حال وضوئه فاذا تذكر ولو بعد طول فانه يبنى بنية على ما غسله من أعضاء الوضوء اذ لم يطل ما بين تذكره وبين الشروع في الاتمام (ولو نوى الجنابة ونفلا ونياية عن الغسل حصلا) يعني أن من كان عليه جنابة واغتسل بنية رفع الجنابة وغسل الجمعة أو غسل العيد حصل له وكذا اذا نوى سبابة غسل الجنابة عن غسل الغسل بخلاف ما لو نوى جنابه الغسل عن الجنابة فلا تكفي عن واحد منهما وقولنا وبلا أشمل من قوله والجمعة لانه يشمل الاعتمالات السنوية كالجمعة وغسل الاحرام والمسدوبة كعيدين والغسل لدخول مكة (وندى لجنب وضوء ولوم لا يتم ولا ينتقض الاجتماع) أي ندى لجنب اذا أراد النوم

المراد أنه يطلب بالوضوء بعد الغسل كما فهم المعترض وهذا الاعتراض والجواب واردان على خليل وقد تبعه المصنف (قوله لانه يلزم من رفع الاكبر الخ) يؤخذ من هذا أن الغسل واجب أصلي لكونه عليه جنابة ولو بحسب اعتقاده وأما لو كان غير واجب كغسل الجمعة والعديد ولو نذرهما لا يحزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة مثال رفع الاكبر الذي يحزئ عن الاصغر كما لو انغمس في الماء ونوى بذلك رفع الاكبر ولم يستحضر الاصغر حاربه أن يغسل به ونص ابن بشير والغسل يحزئ عن الوضوء ولو اغتسل ولم يعد بالوضوء ولا ختم به لا حزمه غسله عن الوضوء لاشتماله عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء بان لم يحدث أصلا أو حدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء وأما ان أحدث بعد غسل شيء منه فان أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهو كحدث يلزمه أن يحدث وضوئه بنية اتفاقا وان أحدث في أثناء غسله فهذا ان لم ير جمع في غسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه فانه لا تحزئه صلاته وهل يقتصر هذا في غسل ما تقدم من أعضاء وضوئه لنية أو تحزئه بسبب الغسل عن ذلك فيه قولان للتأخيرين وقال ابن أبي زيد يفتقر الى نية وقال القاسمي لا يفتقر الى نية (قوله بنية أي الوضوء) أي على طريقة ابن أبي زيد وأما على قول القاسمي فلا يفتقر لها (قوله اتفاقا) أي من ابن أبي زيد والقاسمي وغيرهما من أهل المذهب (قوله والوضوء عن محله) هذه المسئلة عكس المسئلة المقدمة وهي التي وعد بها الان المقدمة أجزا فيما غسل الجنابة عن الوضوء وهذه أجزا فيما غسل الوضوء عن بعض غسل الجنابة (قوله ولو كان ناسيا الخ) دفع به ما شوهم أن نية الاصغر لا تنوب عن الاكبر (قوله اذا لم يطل الخ) أي وأما طوله قبل التذكر ولا يصير مادام لم تنته طهارته (قوله ولو نوى الجنابة الخ) ترك المصنف ما ادّعى بين واجبين في نية واحدة لعلامة مما تقدم ولان الاسباب اذا تعدد موحيها باب موجب أحدها عن الآخر (قوله حصل الامتصاص من الواجب والغسل ويؤخذ من هذه المسئلة صحة صوم عاشوراء للفضيلة والقصاء وما لا يله ان عرفة ويؤخذ من ايضا أن من كبر كبرية واحدة نوى بها الاحرام والركوع فانها تحزئه وان من سلم تسليمه واحدة نوى بها الفرض والردفان تحزئه وبه قال ابن رشد اه من حاشية الاصل (قوله وضوء لنوم) في عب مثله الحائض بعد انقطاع الدم لاقبله وهذا على أن العلة رجاء نشاطه للغسل (قوله لا يميم) أي بناء على أن العلة النشاط وقبل يتم عند عدم الماء بناء على أن العلة الطهارة وأما وضوء الجنب للكل فلم يستمر عليه عمل عند المال كنية وان قال به بعض من أهل العلم كافي الموطا اه من حاشية شيخنا على مجموع (قوله كوضوء الصلاة) أي فلا بد فيه من الاستبراء من المني وغيره خلافا لما يتوهم من قولهم لا ينتقض الاجتماع أنه لا يتوقف على استبراء وعدم نقصه بذلك لا ينافي وجوب الاستبراء ابتداء لانه من شروط كل وضوء شرعي (قوله ملعزا) أسند الحارثي في كبره نقل عن التتائي

وان سئلت وضوء ليس بطله * الاجتماع وضوء النوم للجنب

(تذنيه) يندب للجنب أيضا غسل فرجه اذا أراد العود للجماع كانت التي جامعها أو غيرها ما فيه من ازالة النجاسة ويقوى به العصور وقيل ان كانت الموطوءة أخرى وجب الغسل لئلا يؤذيها بنجاسه غيرها ويندب لانتفى الغسل كما ذكره ابن خزيمة ورده عيب بأنه يرخي محله اقال شيخنا في حاشية مجموعته ولعل الاظهر كلام ابن خزيمة خصوصا بصور الجماع ونسجه (قوله وقراءة) أي يراى المسح للقراءة ولو غير

٨ - صاوى - أول - لئلا أو هارا أن يتوضأ وضوءا كاملا كوضوء الصلاة كما يندب لغيره لكن وضوء الجنب لا يطله الا لجماع بخلاف وضوء غيره فانه ينتقصه كل باض مما تقدم ولك أن تقول ما عزا ما وضوء لا ينتقصه بول ولا عائط فاذا لم يجد الجنب ماء عند ارادة النوم فلا يندب له التيمم (وتنفع موانع الاصغر وقراءة الاية بعد العود أو رقيا أو استتدلالا ودخول مسجد ولو مجتازا) أي ان الجنابة من جماع أو حيض أو نفاس تمنع موانع الحدث الاصغر من صلاة وطواف ومسح صحت أو حرثه على ما تقدم وتتم أيضا قراءة آية الا الحائض والنساء كما يأتي في الحيض ويستثنى من منع القراءة ليسير لاجل تعدد النوم أو خوف من انس أو جن فيجوز والمراد بالسيرة ما الشأن أن يتعدبه

كافية الكرمي والاخلاص والمعوذتين أو لاجل رضاء النفس أو لغیر من الم أو عنین أو لاجل استدلال علی حكم نحو وأجل الله البيع وحرم الربا وتمنع أيضا دخول المسجد سواء كان جامعاً أم لا ولو كان الداخل مجتازاً أي مارافيه من باب لباب آخر فيجزم عليه (ولمن فرضه التيمم دخوله به) أي يجوز للجنب الذي فرضه التيمم لمرض أو لسفر وعدم الماء أن يدخله بالتيمم للصلاة ويبيت فيه إن اضطر لذلك وكذا الصحيح حاضر اضطر للدخول فيه ٥٨ ولم يجد خارجاً ماء * ولمافرغ من الكلام على الطهارة المائية وما يتعلق بها

انتقل يتكلم على الترابية وهي التيمم وما يتعلق به من الأحكام فقال (فصل في أنما يتيمم لقدماء كاف بسفر أو حصر أو قدرة على استعماله) اعلم أن التيمم لا يجوز ولا يصح إلا لأحد أشخاص سعة الأول فاقد الماء الكافي للوضوء أو للعسل بأن لم يجد ماء أصلاً أو وجد ماء لا يكفي فيه الثاني فاقد القدرة على استعماله أي من لا قدرة له عليه وهو شامل للمكره والمربوط بقرب الماء والخائف على نفسه من سبع أو أص فيتيمم كل مهم في الحضر والسفر ولو سفر معصية خلافاً لما مشى عليه الشيخ من تقييده بالمباح لما تقدم من القاعدة في مسح الحفين وكذا بقية السعة يتيمم الواحد منهم حصراً أو سفر أو لو سفر معصية فقله بسفر أو حضر ليس خاصاً بالأول بل هو جار في الجميع كما هو ظاهر وقوله أو قدرة عطف على ماء (أو خوف حدوث مرض أو زيادته أو بأخره) وهذا هو الثالث وهو الواحد للماء القادر على استعماله وإن كان حاف

مصحف ولو لم يعلم ومتعلم (قوله كافي الكرمي الخ) بل طاهر كلامهم أن له قراءة قل أو حي وق ح عن الذخيرة لا يتعوذ بنحو كذبت قوم لوط وتبعه الاحمدي وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وليس من القراءة مرور القلب بل حركة اللسان (قوله ولو كان الداخل مجتازاً) رد على الشافعية القائلين بجواز الدخول للمجتاز (قوله ولم يجد خارجاً ماء) أي وكان الماء داخله أو الدراهم التي يحصلها بها داخله ولو احتلم فيه هل يتيمم لخروجه منه أولاً وهو الأقوى كافي ح لما فيه من طول الممكث والإسراع بالخروج أولى ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يتيمم لما دخله ناسياً ما خرج اغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر وقد يقال من خصوصياته صلى الله عليه وسلم إباحة مكثه في المسجد جنباً إلا أن بلغت للتيمم ربعه وبالجملة الأحسن التيمم وهو ما روي عن بعضه من شيوخنا في مجموعته (تنبيه) يمنع دخول الكافر المسجد أيضاً وإن أذن له مسلم الاضطرورة عمل ومنها قلة أجرته عن المسلم وإبقائه على الظاهر (قوله الطهارة المائية) أي صغرى وكبرى (قوله وما يتعلق بها) أي من الأحكام التي تقدمت من أول باب الطهارة إلى هنا (قوله الترابية) أي على الطهارة الترابية وأخرها الترابية عن الصغرى والكبرى (قوله وما يتعلق به من الأحكام) أي التي أحصى عليها هذا الفصل هو وصل في التيمم (قوله ما يتيمم الخ) التيمم لغة القصد وشرعاً طهارة ترابيه تشتمل على مسح الوجه واليدين بيته والمراد بالتراب جنس الأرض فيشمل جميع أجزائها إلا ما استثنى كما سبب يأتي تفصيله وهو من خصائص هذه الأمة اتفاقاً بل اجماعاً وهل هو عزيمة أو رحضة أو لعدم الماء عزيمة وللمرض ونحوه رخصة خلاف (قوله لقدماء) شروع منه في أسباب التيمم وتسمى موجباته وعددها السارح هنا سبعة وإن كان يأتي بقول بل إذا تحققت تحت هذه الأقسام ترجع إلى قسمين الأول فاقد الماء حقيقة أو حكماً الثاني فاقد القدرة كذلك (قوله فاقد الماء) أي المباح وأما وجوده غير المباح فهو كالماء والماء غير كاف لأعضاء الوضوء والقراءة المناسبة للوضوء وللجمع بدنه بالنسبة لغسل الخنابة ولو كفي وضوءه (قوله أي من لا قدرة له) نفس يرمز بالقوله أو قدرة على استعماله والمعنى انتفت قدرته مع وجود الماء الكافي فتعابر مع مقابلة (قوله ولو سفر معصية) أي إذا كان سفر طاعة كالخج والغزو أو مباح كالترحل أو سفر معصية وإذا كان المسافر يحوز له التيمم تعلم أنه لا يلزمه استحباب الماء هذاهو السهول ونفي اللزوم لا ينفي التثبت لمراعاة الخلاف له من حاشية شيخنا على مجموعته (قوله لما تقدم من القاعدة) أي التي هي كل رحضة لا تختص بالسفر فتفعل وان من عاص بالسفر وكل رحضة تختص بالسفر فلا تفعل من عاص بالسفر قال شيخنا في مجموعته قد يقال العاصي بالسفر لا يتيمم لعدم ما يتيمم له الحاضر الصحيح لأن رخصته تختص بالسفر لا بكن في ح يتيمم المسافر للمواهل مطلقاً ولو غير قصر على الصحيح (قوله زيادة مرضه) أي في السدة (قوله بالعادة) أي بأقرائن العادة كونه انقطاع عرق العافية باستعماله الماء وليس من العاجز عن استعمال الماء للمرض المعطون الذي كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه بل يؤمر باستعمال الماء وما خرج غير ناقض كما سبق في السلس وفاقاً للخطاب امام بطون يصبره الماء أو أعجزه الأعياء أو عظم البطن عن تناول الماء يتيمم اهـ من شيوخنا في حاشية مجموعته (قوله أو عطش محترم) مثل العطش ضرورة العن والطمخ قالوا فإن أمكنه الجمع نقصاً الوطر بماء الوضوء فعل حيث لم تنفعه النفس حتى يتولد منه شدة الضرر والافتركة لحاجة العن والطمخ ويتيمم (قوله أو غيره) من كل حيوان معصوم (قوله بخلاف الحربي الخ) أي

باعتداله حدوث مرض من ترله أو حتى أو نحو ذلك أو كان القادر على استعماله مريضاً وحاف من استعماله زيادة فان مرضه أو تأخر برثته منه ويصرف ذلك بالعادة أو بإخبار طبيب عارف فقله أو خوف عطف على قدماء (أو عطش محترم ولو كانا) هذاهو الرابع وهو الحائف عطش حيوان محترم شرعاً من آدمي أو غيره ولو كانا لصيد أو لحراسة بخلاف الحربي والكلب الهيران الذين فيهم والمراد بقوله أو عطش عطش أهل حله وب

والمراد بالخوف الاعتقاد أو الظن أي ظن التلبس بالعطش ولو في المستقبل أي العطش المؤدي إلى هلاك أو شدة أذى لا مجرد عطش (أو تلف مال له بالطلب) وهذا والخامس وهو الخائف بطلب الماء تلف مال بسرقة أو نهب والمراد به بالمازاد على ما يلزمه شراء الماء به لو اشتراه وسواء كان المال له أو لغيره وهذا إذا تحقق وجود الماء المطلوب ٥٩ أو ظنه فان شئت في وجوده

تيمم ولو قل المال (أو خروج وقت باستعماله) هذا هو النوع السادس وهو الخائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة وأولى بطلبه فانه يقيم ولا يطلبه ولا يستعمله ان كان موجودا يحافظه على أداء الصلاة في وقتها ولو الاختيارى فان ظن أنه يدرك مراكمة في وقتها ان يوضأ أو اغتسل فلا يقيم ويتعين عليه أن يقتصر على الفرائض مرة وترك السنن والمندوبات ان حشى فوات الوقت بفعلها (أو فسد تناول أو آله) عطف على فقد ماء وهذا هو السابع أي ان من كان له قدرة على استعمال الماء ولم يكن له يجد من ينأوله إياه أو لم يجد آلة من حمل أو دلو فانه يقيم ولو أن تدخل هذا القسم في فاقد القدرة على استعماله بإرادة فقد القدرة حقيقة أو حكما بل إذا تحقققت فجدا لا قسم ترجع الى قسمين الاول فاقد الماء حقيقة أو حكما ويدخل فيه خوف عطش المحترم وتلف المال وخروج الوقت بالطلب أو الاستعمال الثاني فاقد

فان ما ذكر غير معصوم ولا يقيم ويدفع الماء لما ذكر بل يهل القتل ان أمكن فان عجز عن القتل لعدم حاكم يقتل المرتد لعدم قدرته على قتل الكلب ومثله الخنزير سقى الماء من ذكر وتيمم وأما الحر بي ولا يسقيه مطلقا ومثل المرتد الجاني اذا ثبتت عند حاكم جنائته وحكم بقتله قصاصا فلا يدفع الماء إليه بل يهل بقتله وان عجز عنه دفع الماء له ولا يعذب بالعطش وليس كجهاد الحر بين فانه يجوز وهنقطع الماء عليهم ليغرقوا أو عنهم ليهلكوا بالعطش والذب والقرد من قبيل المحترمين وان كان في القرد قول بحرمة أكله فان كان في الرفقة زان محصن فاذا وجد صاحب الماء حاكما لا يجوز له التمسك والاعطاء الماء وتيمم (قوله والمراد بالخوف الاعتقاد الخ) حاصله أن الحيوان المحترم الذي خيف عليه العطش امام تلبس بالعطش بالفعل أو غير متلبس وفي كل اما أن يخاف عليه من العطش فلا كأوشدة أذى أو مرضا خفيا أو مجرد جهده وسقعة فهدم ثمان وفي كل اما أن يكون الخوف تحقيقا أو ظنا أو شكاً أو وهما فلهذه ثمان وثلاثون صورة اما قبل التلبس أو بعده فان تحقق أو ظن هلاكاً أو شدة أذى وجب التيمم وان تحقق أو ظن مرضا خفيا فجاز التيمم فهذه ست من ستة عشر والباقي عشرة لا يجوز فيها التيمم وأما لو تلبس بالعطش والخوف مطلقا علما أو ظنا أو شكاً أو وهما بوجهه في صورتي الهلاك وشدة الأذى ويجوز في صورتي مجرد المرض لا في مجرد الجهد فهذه ستة عشر أيضا ثمانية منها يجب التيمم وأربعة يجوز وأربعة لا يجوز وما أبدية لك من تلك الصور هو ما مشى عليه الاصل به لا لاجه وري وهو ما في التوضيح وما زعج في ذلك وقال بل المراد بالخوف الحزم والظن فقط في حال التلبس كغيره وتبعه شارحنا هنا وبطريقه بن نقلا عن المستأوى وقال الصواب ما ذكره الاجه وري من التمسك كما يؤخذ من حاشية الاصل (قوله لا مجرد عطش) أي لا مجرد جهده من عطش من غير ضرر زائد فلا يقيم لاجله (قوله أو تلف مال الخ) ومن ذلك الذين يجرسون زروعهم والاجراء الذين يجرسون الزرع (قوله أو خروج وقت الخ) هذا القول هو الذي رواه الابهرى واحتماره النووي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللحى وعياض من المدونة ومقاتله يستعمل الماء ولو خرج الوقت وهو الذي حكى عبد الحق عن بعض السيوخ الاتفاق عليه ولكن الممول عليه الاول فلما اقتصر عليه المصنف (قوله ان حشى فوات الوقت بفعلها) أي بفعل تلك السنن والمندوبات فلو حشى فوات الوقت بالفرائض وجب عليه التيمم كما هو الموضوع فان تيمم ودخل في الصلاة وتبين له أن الوقت باق متمتع أو أنه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا إعادة عليه وأولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها أول يتبين شيء وأما لو تبين له قبل الأحرام أن الوقت باق متمتع أو أنه قد خرج الوقت فلا بد من الوضوء ويؤخذ من حاشية شيهنا على مجموعهم أن محمل كونه يقيم ويترك الماء لصيق الوقت مالم يقصده استمقالاته لثبته في حاله بغيره مقصوده اه (قوله ولم يجد آلة) أي مباحة فوجود الآلة المحرمة كماء أو سائلة من ذهب يخرج به الماء من المثر بمنزلة العدم كما يؤخذ من الاصل تبعا لعب قال بن وفيه نظر بل الظاهر أن يستعملها ولا يقيم لان الضرورات تبيح المحظورات الأخرى من لم يجد ما يستتر به عورته الاقرب حر فانه يجب عليه ستره به وقد يقوى ما قاله عب أن الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم ولا يسوغ له ارتكاب المحظور وهو استعمال الآلة المحرمة فإذا علمت ذلك والتقييم بالاباحة ظاهرة لا غير عليه (قوله ولا يقيم الخ) أي بناء على أنها لا تطهر خلافا (قوله ولا تطهر خلافا) أي بناء على أنها لا تطهر خلافا (قوله الا اذا تبينت) أي

القدرة كذلك ويشمل الباقي وفاقد القدرة قيس على فاقد الماء المنصوص في الآية واعلم أن كل من طلب منه التيمم فانه يقيم للأرض والماء استقلا لا بتبعها وللجمعة والجماعة ولا بتبعها في الاكسج الحاضر العادم للماء لا يقيم بجمعة ولا بجماعة الا اذا تبينت ولا لتبعها ولا لتبعها استقلا لا ولو ترا والى ذلك أشار بقوله (ولا يقيم صحج حاضر بجمعة ولا تجزئ ولا تطهر خلافا) الا اذا تبينت ولا لتبعها استقلا لا

ولو وتر الأتبع الفرض ان اتصل به) أما الجمعة فلا يتيمم لها بل يجزى حاضر عند فقد الماء لأن لها بدلا وهو الظاهر فاشبهت بهذا الاعتبار النفل وهو لا يتيمم لنفل وأما الجنائز فلا تفرض كفاية متى وجد متوضي غيره تعينت عليه فاشبهت النفل في حق غير المتوضي والحاضر الصحيح لا يتيمم لنفل ولو تيمم وصلى به الجمعة لم تجز ولا بد من صلاة الظهر ولو تيمم هذا هو المشهور وخلاف المشهور نظر إلى أنها واجبة متعينة عليه ولو قلنا ان لها بدلا فقال بوجوب التيمم لها كغيرها وهو أظهر من ذلك المشهور فلذا قلنا ولا يظهر خلافه أي خلاف المشهور وهذا ظاهر كثير من النقول ان الخلاف في عدم الماء وقت أدائها فقط مع علمه بوجوده بعدها أو فيمن خاف بامتناعه فواتها أو ما العادم له في جميع الوقت فانه يتيمم لها بخبر ما روي عنه أنها مستثناة أي طريقتان لا ترد أحدهما على الأخرى فتأمل وكذا لا يتيمم الحاضر الصحيح للجنائز ٦٠

استقلالا ولو وتر الأتبع الفرض ان اتصل به) أما الجمعة فلا يتيمم لها بل يجزى حاضر عند فقد الماء لأن لها بدلا وهو الظاهر فاشبهت بهذا الاعتبار النفل وهو لا يتيمم لنفل وأما الجنائز فلا تفرض كفاية متى وجد متوضي غيره تعينت عليه فاشبهت النفل في حق غير المتوضي والحاضر الصحيح لا يتيمم لنفل ولو تيمم وصلى به الجمعة لم تجز ولا بد من صلاة الظهر ولو تيمم هذا هو المشهور وخلاف المشهور نظر إلى أنها واجبة متعينة عليه ولو قلنا ان لها بدلا فقال بوجوب التيمم لها كغيرها وهو أظهر من ذلك المشهور فلذا قلنا ولا يظهر خلافه أي خلاف المشهور وهذا ظاهر كثير من النقول ان الخلاف في عدم الماء وقت أدائها فقط مع علمه بوجوده بعدها أو فيمن خاف بامتناعه فواتها أو ما العادم له في جميع الوقت فانه يتيمم لها بخبر ما روي عنه أنها مستثناة أي طريقتان لا ترد أحدهما على الأخرى فتأمل وكذا لا يتيمم الحاضر الصحيح للجنائز

بناء على أنها فرض كفاية وأما على أنها سنة كفاية فلا يتيمم لها الحاضر الصحيح ولو تعينت (قوله ولو وتر) أي ولو من ذورا فلا يتيمم له الحاضر الصحيح نظر الأصله وليس بجنائز تعينت لأن ما أوجبه الشارع على المكلف أقوى مما أوجبه هو على نفسه فتدبر اه من حاشية شيخنا على مجموعه (قوله هذا) مفعول لفعل محذوف أي أفهم هذا (قوله وظاهر كثر الخ) قال شيخنا في حاشية مجموعه رجع بعض أصحابنا على عدم التيمم لها إذا احتشى بطلب الماء فواتها وطلبه أظهر أما ان كان فرضه التيمم مطلقا لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم كالظاهر لكن في توضيح الأصل منع إطلاق التيمم انتهى فادع علمت ذلك فصدق السارح في قوله والوجه أنه مستثنى من أي مسألة مختلفة فيها وهي ما إذا احتشى بطلب الماء فواتها أو مستثناة متفق عليها وهي ما إذا كان فرضه التيمم لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم ولا يدعها ويصلي الظهر وهو ظاهر نقل ح عن ابن يونس (قوله بان لم يوجـد غيره) وهذا التقيد للأجهوري ومن تبعه فوجود المريض والمسافر مع من تيمم الحاضر الصحيح وفي ح و ر خلاصه وان تعدد الحاضرون الأصحاء صحت لهم معا ويحرم من لحق في الأثناء على سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشرع وعدم تعيينه لأن المصاحبة إنما تحصل بالتمام وفائدة التعيين حصة القطع لا السقوط عن غير الشارع فيه كما يؤخذ من حاشية شيخنا على مجموعه (قوله بشرط أن يتصل الخ) ولا يشترط نية التوافل كما أفاده ح قال شيخنا في حاشية عب ان شرط نيتها ضعيف اه من حاشية شيخنا على مجموعه (قوله فلا يضرب سبيل يصل) أي بين التوافل والفرض وبين التوافل بعضها مع بعض قال في الأصل لان طال أو خرج من المسجد ويسير الفصل عفو وسنه آية الكرمي والمعقبات وان لا تكثري نفسه جدا بالعرف اه وقال في تقريره الكثرة جدا كالزيادة على الترابيح مع السنفع والوتر فيحوز فلهما تيمم واحد لعدم الكثرة جدا اه (قوله استثناء منقطع) أي في قوة الاستثناء تدراك ذلك قال أي لكن الخ (قوله وكذا ان تقدم عليه) ظاهره أن تقدم عليه جائز لكن لا يصح العرض الا اذا تأخر عنه وانتهى جزم به ح أن التقدم على فعل هذه المذكورة رات تيمم الفرض قبله لا يجوز اه من حاشية الأصل وعلى ما قاله ح ولا يرد اعتراض على خليل (قوله وان تقدمت) ظاهره أنه ممانعة في الجوار ومقتضى ما قاله ح أنه ممانعة في محذوف تقديره وتجزئ وان تقدمت والحاصل أن المأخوذ من المتن الشارح حوازيل ما ذكر بتيمم العرض أو المنع بعدم عن الموى أو بأخر وشرط صحة العرض ان تأخرت هذه الأشياء عنه لان قدمت أو شئ مما فلا يصح وظاهره ولو كان المتقدم مس مذهب أو مراعاة لا تخيل بالمراعاة وليس كذلك بل تقدم مس المذهب والقراءة التي لا تخيل بالمراعاة لا يضركم كره ش ح أي محجوعه وانظر لو تيمم الفرض أو النفل وأخرج بعض هذه الأشياء فهل له أن يفعل بذلك التيمم بأخر ح ح على إخراج بعض المستباح من نية الموضوع هو ما سـ ظهره في الحاشية أولا يفعل ذلك

تيمم لفرض سواء كان حاضر صحيحا أو لا أو نفل استقلالا بان كان مريضا أو مسافرا نية يجوز له أن يصلي بذلك المخرج التيمم نفلا وخياره وان يمس به المصحف بقراءة القرآن ان كان جسا وأن يطوف ويصلي ركعتيه وسواء قدم هذه الأشياء على الفرض أو النفل الذي قصد به ذلك التيمم أو أخرها عنه بشرط الاتصال كما تقدم لكن ان قدم عليها ما صد به التيمم وظاهره وان قدمها على ما قصد به فان كان المقصود به فلا كان تيمم مريض أو مسافر أصلا لا يصح من أجل حاله أن يصلي به ذلك النفل المقصود به وبعدها وان كان المقصود به فرضا لم يصح أن يصلي به بعد أن يصلي شيئا من هذه وله وصح الفرض ان تأخرت أي صح الفرض الذي قصد به التيمم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض ان قدمه عليه لا ان قدمه بها أو شيئا من هذه أو تأخرت أي صح الفرض الذي قصد به التيمم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض ان تأخرت نية ظهره أنه شرط في قوله وجاز جنائز الخ وهو غير صحيح

أذهله الأشياء فجوز مطلقا تقدمت أو تأخرت كما علمت فلذا قال الشراح هو شرط في مقدري وشرط صحة الفرض المنوي له التيمم أن تأخر عنه ولا يكن لادليل على هذا المقدر وحاصل المسئلة أن من يتيمم بشئ من هذه الأشياء يجوز له أن يفعل به تفسير ما نواه منها متقدما ومتأخرا إلا الفرض إذا نوى له التيمم فإنه لا يجوز إلا إذا تقدم (لا فرض آخر وإن قصد به وبطل الثاني وإن مشتر كقول من مريض) أي لا يصح فرض آخر يتيمم واحد وإن قصد أمعا يتيمم فالثاني باطل وإن كانت الصلاة الثانية مشتركة في الوقت مع الأولى كالمصير مع الظهور ولو كان التيمم من مريض يشق عليه أعادته (ولزم شراء الماء

له) أي يجب على المكلف الذي لم يجد ماء لطهارته أن يشتريه بالثمن المعتاد في ذلك المحل وإن كان الثمن في ذمته بأن يشتريه بغيره إلى أجل معلوم أن كان غنيا ببلده أو بترجى الوفاء ببيع شئ أو اقتضاء دين أو نحو ذلك وحصل وجوب شرائه إذا لم يجد في ذلك الثمن في مصادره والأجاز له التيمم كما لو زاد الثمن على المعتاد ولو غنيا (وقبول هبته واقتراضه) أي ويجب عليه قبول هبته إذا وهب له لأجل الظاهر به لأن المنه فيه ضعيفة بخلاف غيره ويلزمه أيضا أن يقتضيه إن رجا الوفاء (وطالبه لكل صلاة طلبا لا يشق عليه دون الملبين إلا إذا ظن عدمه) يعني أن من لم يظن عدم الماء في مكان بأن كان مترددا في وجوده أو ظانا بوجوده فإنه يلزمه طلبه والتفتيش عليه لكل صلاة طلبا لا يشق عليه فيمادون الملبين فإن كان يعلم أو يظن أنه لا يجد إلا بعد مسافة ميلين

المخرج لصحة التيمم واستظهره في حاشيته على عب اه من حاشية الأصل والظاهر الأول (قوله أذهله الأشياء الخ) هذا على غير ما قاله ح كما علمت (قوله فإنه لا يجوز) أي ولا يصح اتفاقا (قوله وإن مشتركة) رد بالمسئلة على أصح حيث قال إذا صلى فرضين مشتركين يتيمم فإنه يعيد الثانية المشتركة في الوقت وأما ثانية غيرهما فبعد الأولى وتصح الأولى على كل حال اه من حاشية الأصل (وتنبيه) كما لا تصح النافلة بالوضوء المستحب كالوضوء لزيارة الأولياء لا تصح بالتيمم لذلك وهي معنى قول خليل لا يتيمم المستحب فإن اللام في كلامه مقحمة وقال شيخنا في مجموع لا يتيمم ما لا يتوقف على طهارة كقراءة غير الجنب اه (قوله كما لو زاد الثمن على المعتاد) ظاهره ولو كانت الزيادة نافذة وقال عبدا الحق يلزمه شراؤه وإن زيد في المعتاد مثل ثلثه فإن زيد عليه أكثر من الثلث لا يلزمه قال اللحى محل الخلاف إذا كان الثمن له مال أو كان محل لآل لثمن ماء يتوضأ فيه فإنه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثه اتفاقا (قوله وقبول هبة الخ) مراده ما يشمل الصدقة حيث لا منه وكما يلزمه قبول الهبة والصدقة بالشرط المذكور يلزمه طلب ذلك (قوله إن رجا الوفاء) قال في حاشية الأصل يلزمه اقتراض الماء ويلزمه قبول قرضه وإن لم يظن الوفاء ففرق بين اقتراض الماء واقتراض ثمنه يؤخذ من مجموع شيخنا مثله (قوله وطلبه لكل صلاة الخ) حاصل ما أفاده المتي والشارح أن صور المسئلة عشرة ولا يخلو إما أن يكون الماء محقق الوجود أو مظنونه أو مشكوك فيه أو محقق العدم أو مظنونه فهذه خمس وفي كل إما أن يكون على ملبين أو أقل فهذه عشر وفي كل إما أن يشق عليه الطلب أولا أما إذا كان محقق العدم أو مظنونه فلا يلزمه طلب مطلقا أما إذا كان محقق الوجود أو مظنونه أو مشكوك فيه فيلزمه الطلب فيمادون الملبين أن لا يشق والاول (وتنبيه) كما يلزمه طلب الماء على دون الملبين يلزمه طلبه من رفقة ذات كالأربعة كانت حوله أم لا أو من حوله من رفقة كثيرة إن جهل بخلافه بأن اعتقد إعطاء أو ظنه أو شاك أو توهم فإن لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبدا إن اعتقد أو ظن الإعطاء وفي الوقت أن شك ولم يعد أن توهم وهذا كله إن نسين وجود الماء أو لم يتبين شئ فإن نسين عدمه فلا إعادة مطلقا ومفهوم قولنا جهل بخلافه أنه لو تحقق بخلافه لم يلزمه طلب اه من الأصل (فرع) إذا شح العمد عائله على سبيله هل يجب عليه نزع واستظهار واحوازا للتيمم قال شيخنا في مجموع ولعل الظاهر الانتراع حيث لا ضرر (قوله يتيمم ندبا أول المختار) دان تيمم وصلى كما أمر ثم وجد ماء في الوقت بعد الصلاة فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما ليس منه أو غيره كما هو مقتضى قول ح والموافق ونص المدونة وقال ابن يونس إن وجد ما ليس منه أعاد لحظته وأن وجد غيره فلا إعادة وضعه ابن عرفة اه من حاشية الأصل (قوله وسطه) قال في الأصل ومثله مريض عدم مناول وحائض أص أو مسحون فيندب لهم التيمم وسطه وظاهره ولو آبسا أو راحيا اه قال محشيته وأصل العبارة للطرار والركن الموافق لكلام ابن عرفة جعله على المتردد وهو ظاهر إطلاق المصنف هنا (قوله آخر ندبا) قال في الأصل وأعمال يجب لانه حين خوطب بالصلاة لم يكن واحدا للماء فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (قوله في غير العرب الخ) وأما قول خليل وفيها بأحيرة العرب لا يشق دس على ضعيف وهو أن وقتها

فلا يلزمه طلبه ولو كان لا يشق عليه لأن الشأن في مثل ذلك المشقة كالألم يلزمه الطلب فيمادون الملبين إذا شق عليه أو خاف فوات رفقة وكذا إذا ظن عدمه وأولى البائس منه (فالبائس أول المختار) المتردد في حقوقه أو وجوده وسطه والراجح آخره) يعني إذا علمت من فرضه التيمم لعدم الماء أو القدرة على استعماله حقيقة أو حكما فاعلم أنه لا يجوز له من أحد أمور ثلاثة إما أن يكون آبسا أو مترددا أو راحيا فالبائس من وجوده أو حقوقه أو من زوال الماء وهو الجازم أو الغالب على ظنه عدمه ما ذكر في المختار يتيمم ندبا أول المختار والمتردد في ذلك وهو السالك ومثله الظان ظنا قريبا من الشك يتيمم ندبا وسطه والراجح وهو الظان للوجود أو للحقوق أو زوال الماء يتيمم آخره ندبا ولا يجوز لواحد منهم تأخير الصلاة للضرر وري ما فصل في غير العرب إذا امتداد لا اختيار

ووجب عليه ملاحظة الحدث الاكبر ان كان عليه اكبر ان يذوي استباحة الصلاة من الحدث الاكبر فان لم يلاحظه بان نفسه
اولم يعتد أنه عليه لم يجزه وأعاد أبدأ ولا يصلي فرض التيمم نواه غيره قال في المقدمات ولا صلاة بتيمم نواه غيرها (والضربة الاولى
وتعميم مسح وجهه ويديه اكدوعيه مع تخليل اصابعه ونزع خاتمه) الفريضة ٦٣ الثانية الضربة الاولى أي وضع

الكفين على الصعيد وأما
الضربة الثانية فسنة
كاسياتي الفريضة الثالثة
تعميم الوجه واليدين الى
الكوعين بالمسح وأما من
الكوعين الى المرفقين
فسنة كاسياتي ولم يعدوا
الوجه فريضة على
حديثها واليدين فريضة
أخرى كما فعلوا في الوضوء
لعله للاختصار ويجب
عليه تخليل الاصابع
ونزع الخاتم لمسح ما
تحتها وتخليل الاصابع
يكون بباطن الكف
أو الاصابع لا يجنبهما إذ
لم يشهرا تراب (وصعد طاهر
كتاب وهو أفضل)
الفريضة الرابعة الصعيد
الطاهر أي استعماله إذ
لا تكفي الا بفعل فخرج
استعمال غيره مما ليس
بصعيد أو ما كان نجسا
وأفعل أنواع الصعيد
التراب والمراد بالصعيد
كل ما صعد على وجه
الارض من أحيائها
فالكاف في كثر التراب للتمثيل
(ورمل وحجر وجص لم
يطبخ) أي يجوز التيمم
على كل مما ذكر والخص
نوع من الحجر يحرق بالنار
وسحق ويبقى به القناطر
والمساجد والبيوت العظيمة
فاذا أحرى وهو المراد

أو غيرها (قوله ووجب عليه ملاحظة الخ) قال الشارح في تقريره ومحل لزوم نية الاكبر ان نوى
استباحة الصلاة أو ما منه الحدث وأما ان نوى فرض التيمم فيجزيه عن الاصغر والاكبر وان لم يلاحظه
وذكر شيئا في مجموعه مثله (قوله أولم يعتد الخ) فان نواه معتقدا أنه عليه فستين خلافة أحزاه (قوله
وأعاد أبدأ) أي عند ترك نية الاكبر وأما نية الاصغر مع الاكبر فندوبة فلو اقتصر على الاكبر أحزاه
عن الاصغر (قوله ولا يصلي فرض الخ) قال في الاصل ويندب تعين الصلاة من فرض أو نقل أو هما
فان لم يعينها فان نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض لان ذكر فائتة بعدد وان نوى مطلق الصلاة
الصالحة للفرض أو النقل صح في نفسه ويفعل به النقل دون الفرض لان الفرض يحتاج لنية تخصه
اه وحاصل الفقه أن تعين شخص الصلاة مندوب بان عين به شخص فرض فلا يفعل به فرضا غيره
وان عين نوع الفرض أو سكنت كحرد صلاة فتصرف للفرض الذي عليه ويفعل غير متبعاعلى ما سبق
فان لاحظ الاطلاق أي الصلاة الدائرة بين الفرض والنفل ملاحظا للشروع لم يجزه الفرض وصلى
به من النقل ماشاء في نفسه كما قال حليل ولا يرفع الحدث قال الاصل على المشهور وانما يسجد العبادة وهو
مشكل جدا إذ كيف الاباحة تجتمع المنع ولهذا ذهب القرافي وغيره الى أن الخلف لفظي فن قال لا يرفعه
أي مطلقا بل الى غاية الصلاة لا يجتمع التقيضان اذ الحدث المنع والاباحة حاصله اجماعا اه قال
شحناني مجموعه وفي ح و ر تقوية أنه حقيقي لا يثبت الاحكام على كل قلنا ان فسر الحدث بالمنع تعين أنه
لفظي أو بالصفة الحكيمة كما هو الظاهر فلا اه ومعنى كلامه أن المسح لا يجتمع الاباحة فتعين كونه
لفظيا حيث فسر بالمنع وحقيقيا ان فسر بالصفة الحكيمة لان الاباحة تجتمع بالصفة لقوله صلى الله
عليه وسلم امرؤ بن العاص وقد احتلم في ليلة نازدة فيممسح و صلى باصمابه صليت بالناس وأنت حنث أي
قامت بك الصفة الحكيمة لا المنع والالامر باعادة الصلاة تأمل (قوله وضع الكفين) ايعاقل ذلك دفعا
لما يتوهم من لفظ الصرب أنه يكون شدة فأفاد أنه وضع الكفين على الصعيد ومثل الكفين أحدهما
أو نعصهما ولو بباطن أصبع واحد أو مالو تيمم بظاهر كفه فلا يجزئ (قوله تعميم الوجه الخ) ولا يتعمق
في نحو أسرار الحمة ولا يخال الحية ولو حقيقة لأن المسح منى على التحفيف (قوله الى الكوعين) قال
ح الكوع طرف الرند الذي يلي الابهام وفي التخيير آخر الساعد وأول الكف وقال كاع (قوله لعله
للاختصار) ترحى في الحواش تحري بالاصدق لعدم الاطلاع على النص في ذلك (قوله ونزع الخاتم) أي
ازالته عن موضعه لمسح ما تحته وان مأدوبايه واسعا لصيق ما عدا عن الوضوء (قوله طاهر) هو معنى
الطيب في الآية (قوله استعماله الخ) هو معنى الضربة الاولى لان معناها وضع اليدين على الصعيد
وفي الحقيقة الصعيد بمنزلة الماء في الطهارة المائية فلذلك قال شحناني في تقريره عدهم الصعيد فراضا
فروض التيمم لا يظهر وان كانت الفريضة الوضع المذكور فلا يكتفى تراب آثاره الريح على يديه
وامتظهر الاجزاء اذا عده بديه لتراب متكاثر في الهواء (قوله مما ليس بصعيد) أي ولا ملحقاته
كالملح كما يأتي (قوله أو ما كان نجسا) أي فلا يصح التيمم عليه على مشهور المذهب وذكر حليل بعدا
للمدونة أن التيمم على مصاب بول يمد في الوقت واسئسكل وأولت بتأويل منها أن الريح سترته تراب
طاهر أو مراعاة للقاتل بطهارة الارض بالخفاف كحمد بن الحنفية والحسن المصري (قوله التراب)
أي لا اتفاق عليه في جميع المذاهب (قوله لانه خرج بالصنعة الخ) أي التي هي الطبخ بالنار ولا يضر
بجرد البشر ولو صرع رحي أو أعمدة (قوله غير نقدو حوهر) أي لا يضر ما لا يظهر فيه ما ذل العبادة فتساق
التواضع (قوله وأما ماد است الخ) ومثله لو نزلت ولم تصر كالنقاير كالطفل والاحجار والرحام الذي يجعل

بالطبخ لم يجر التيمم عليه لانه خرج بالصنعة عن كونه صعيدا (ومعدن غير نقدو حوهر ومنقول) أي انه يجوز التيمم على المعدن اذا
لم يكن أحد المقدسين ولا حوهر ولا معدن ولا من محله بحيث يصير مالا من أموال الناس فلا يتييم على الذهب والفضة ولو جعدنهما ولا على
الجوهر كالكافور والبربر ح و لا لؤلؤ ولو جعله ولا على الشب والمخ والحديد والرماض والغزير والكحل ان نقلت من محلها
وصارت أموالا في أيدي الناس وأما ماد است في مواضعها فيجوز نقوله (كسب ومخ وحديد

وَرَحَامٍ) مِثَالُ الْمَقْدُونِ الْغَيْرِ مَا ذَكَرَ (كَأَجْلِ الْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ) تَشْبِيهُهُ فِي جَوَازِ التَّيْمُمِ أَيْ أَنَّ التَّلَجَّ وَهُوَ مَا جَدَّ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ
أَوِ الْبَحْرِ يَجُوزُ التَّيْمُمُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَشْبَهَهُ بِمَجْمُودِهِ الْجَمْرِ وَالْحَقُّ بِأَحْزَاءِ الْأَرْضِ بِخِلَافِ الْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ فَلَا يَتَيَمَّمُ عَلَيْهِمَا وَلَوْ أَمَّ يَوْجَدُ غَيْرَهُمَا
وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُمَا وَلَا يَكُنْ قَاعُهُمَا رِضَاقَ الْوَقْتِ جَازَ التَّيْمُمُ عَلَيْهِمَا وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ بِصَعِيدٍ وَلَا يَشْبَهُ الصَّعِيدَ (وَالْمَوَالَاةُ)
الْفَرِضَةُ الْخَامِسَةُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ ٦٤ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا دَعَلَ لَهُ مِنْ صَلَاةٍ وَنَحْوِهَا وَابْتِدَاءُهَا أَنْ تَفْرُقَ وَطَالَ وَلَا يَبْنَى

72

هذا الذي يتيمم * لصلاة ميت يموا * ولحظنا من يمكم * يامن اليكم يموا
(قوله ان قرب الخ) أى وأما لو بدأ وصلى به فيقفوت (قوله والضرربة الثانية) ان قلت كيف تكون
سنة مع أنه الفرض والجواب أن الفرض بآثار الأولى (قوله كره وأحزأ الخ) فيده عب بان لا يقوى
المسح ونودش بعمته على حجر لا يخرج منه شئ قال شيخنا في مجموعه وقد يروق بشائبة التلاعب (قوله
وندى تسمية) واختلف في حكمها كما تقدم في الرضوء على قولين أرخصهما يكملها بل يكمل في جميع
المواضع الا في الزكاة (قوله وصمت) أى الا عند ذكر الله (قوله ثم يسراه كذلك) ظاهره لا يبقى غبار
الكف الاخرى وهى طريقة والطريقة الثانية يبقى غبار الكف اليمنى اليسرى (قوله ثم يخلل
الاصابع) أى يباطن الاصابع الاخرى كما تقدم له (قوله لا يندب) هذا الموضع الطاهر لا من
النظاير وقيل يندب نظرا لتشريف العبادة ولا يندب ذكره لانه لا اتصال به بفعل له كاذ كره شيخنا في
مجموعه (قوله وغيرها) أى كالردة وان كان التيمم لا كره في نظير الاحه وورى وتلاذقة في الردة بالنسبة
تيمم الا كبر لا محمل له لانه اذا بطل بالسؤال مثلا وعاد جنبا على المشهور وأوفى الردة اه من شيخنا في
مجموعه (قوله وجود ماء كاف) أى أو القدر على استعماله في الوقت بحيث يدرك ناسه استعماله الوقت
لختار قال في الحاشية يؤخذ منه أن من أتيمه في الضرورى وكان متسعا وجب عليه المداورة اذا لم يجوز
لتأخير في الضرورى وفى عب عن بعضهم أن الضرورى كالتحار وهو وجبه والعبرة في الوجود
ظنه فان رأى ماء بعد رؤيه الماء أعاد التيمم لان رآه معه أو قبله وظهر عليه ركب احتدل معهم
ماء بطل لانه لما وحب الطلب لم يصح التيمم الا بعد اه بالمعنى من شحنا في مجموعه (قوله ولا

وان نسي (وسنته ترتيب
وضربة ليديه والى المرفقين
ونقل ما تعلق بهما من
غبار) أى ان سنته أربعة
الترتيب بان مسح اليدين
بعد الوجه فان انكس أعاد
اليدين ان قرب ولم يصل
به والضربة الثانية ليديه
والمسح الى المرفقين ونقل
أثر الصبر من الغبار الى
المسوح بأن لا يمسح على
شيء قبل مسح الوجه
واليدين فان مسحهما شي
قبل ما ذكره وأجزأ
وهذا لا ينافي ما قال في
الرسالة فان تعلق بهما شي
فغضهما نفصا خفيفا
كما هو ظاهر (ونب تسمية
وهي واستقبال وتقديم
اليدين وحمل ظاهرها
من طرف الاصابع
بباطن يسراه ويمرها الى
المرفق ثم باطنها الآخر
الاصابع ثم يسراه كذلك)
هذا شروع في مندوباته
وهو ظاهر وقوله وجعل
الخمسة انه يندب أن
يجعل ظاهر اليمنى من
طرف أصابعها بباطن كف
يده اليسرى ثم يمر اليسرى
الى مرفق اليمنى ثم يجعل
باطنها أى ثم يجعل بباطن
اليمنى من طي المرفق

بباطن اليسرى فيمرها لا خرا أصابع اليمنى ثم يفعل بيسراه كما فعل باليمنى بان يجعل ظاهرها
 من طرف الاصابع بباطن كف اليمنى فيمرها لا حر طرف مرفق اليسرى ثم يجعل باطنها من طى مرفقها بباطن كف اليمنى لا خرا
 أصابع اليسرى ثم يخلل الاصابع فقول له ثم باطنها عطف على ظاهرها أى ثم جعل باطنها
 الصلاة لانها الاناس به) أى ان كل ما أبطل الوجه وهو اليد والذراع والرجل والقدم واليد والرجل والقدم واليد والرجل والقدم
 الدخول في الصلاة ان أتبع الوقت لا تتبعه الدرع - والله اعلم بالصواب

تيمم وأحرم بالصلاة ثم نذر كره فيها قبل أن أتبع الوقت كما تقدم وما يبطله أيضا طول الفصل بينه وبين الصلاة كما علم من الموالاة (وكره لفاقدته إبطال وضوء أو غسل الأضراس) هذا الذي ذكرناه هو المأثور عليه مع الإيضاح والاختصار خلافا لما يوجهه المصنف والرسالة يعني أن من كان متوضئا ومغتسلا وهو عادم الماء يكره له إبطال وضوئه بمجرد أو سبب أو إبطال غسله وإن كان غير متوضئ يجماع لا تنقله من التيمم للأصغر إلى التيمم للكبير ومحل الكراهة ما لم يحصل

وما لم يحصل للمغسل ضرر بترك الجماع والالم يكره (والصحيح تبهم بمحاطة ابن أوجر كمر يض) الصحيح أنه يجوز للصحيح العادم للماء أن يتيمم بمحاطة مبني بالطوب النى وهو المراد بالابن والمحاطة المبني بالجر كما أنه يجوز للمريض الذي لم يقدر على استعمال الماء ذلك (وتسقط الصلاة بفقد الطهورين أو القدرة على استعمالهما) المذهب أن فاقد الطهورين وهما الماء والتراب أو فاقد القدرة على استعمالهما كالمكره والمصاب تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء كالحائض وقبل يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالعريان وقبل يقضى ولا يؤدى وقبل يؤدى ويقضى عكس الأول

بطلها) أى ويحرم عليه القطع ولو مجرد الاحرام (قوله خلافا لما يوجهه المصنف الخ) أى من الحرمة لتبهمها بالمنع (قوله الصحيح أنه يجوز الخ) فيه تعريض للشيخ خليل حيث خصه بالمريض (قوله بالطوب النى) أى الذى لم يحرق ولم يخطأ بحس أصلا أو طاهر كثير بأن زاد على الثالث والالم يقيم عليه كما لا يقيم على رماد (تبيينان) الأول من نسي صلاة من الخمس لم يدر عينها صلى إلى الخمس كل واحدة يتيمم وإن نسي إحدى النهاريات صلى ثلاثا كل واحدة يتيمم وإن نسي إحدى الليلتين صلاهما كل واحدة يتيمم * الثانى إذا مات صاحب الماء ومعه شخص حنب فصاحب الماء أولى بنفسه إلى الخوف عطش على الحى فقدم الحى ويضمن قيمته لورثة الميت بمحل أحده وإن كان الماء مثليا للمشقة في قضاء المثل في محل الآخر وكذلك لو كان الماء لهما معا وبكى واحدة فقط فتطهر به الحى ويضمن حصته الميت لورثته قال شيخنا فى مجموعه وإن كان موقوفا عليهم فاطا طاهر تقدم الحى أيضا لشره الاستحقاق وملك الغير من خصه فإن أشرهما فكلاهما (قوله وتسقط الصلاة الخ) أى فهو من جهة المسقطات للاداء والقضاء كالانجاء والجنون وقد جمع بعضهم هذا الحاصل بقوله

ومن لم يحسد ماء ولا تيمما * فاربعة الأقوال يمكن مذهبها
يصلى ويقضى عكس ما قال مالك * وأصبح يقضى والاداء لا شيها
وللقاسى ذوالربط يومى لارضه * بوجه وأيد للتيمم مطلبها

وقال الثانى قال شيخنا فى مجموعه وفى التيمم على الشجرة على ما سبق فى الررع وفى قول بالاياء للماء أيضا اه (قوله وقبل يؤديها الخ) أى نظرا إلى أن الشخص مدلول بما يمكنه والاداء ممكن له وعلى هذا فقد ثبت فى صلاته لا يبطئها ولكن قال شيخنا الامير فى تقريره الظاهر ما لم يتعمدا خراجه والا كان متلعا (قوله وقيل يؤدى ويقضى) أى احتياطا وترك الشارح قول القاسى الذى فى الظن وهو أن محل سقوطها أداء وقضاء إذا كان لا يمكنه الايحاء للتيمم كالحجوس بمكان مبني بالآحرو مفروش به فإن أمكنه الايحاء كالمربوط ومن فوق شجرة وتحت شجرة سبع مثلا فإنه يؤدى للتيمم إلى الارض بوجهه ويديه ويؤديها ولا قضاء عليه اه من حاشية الاصل

وفصل فى حكم المسح الخ (قوله فى بيان حكم المسح الخ) لما كان المسح عليه رخصة فى الطهارة المائية والترابية ناسبا تأخير هذا الفصل عنهما وليكون احالة على معلوم فى قوله كالتيمم وحكم المسح الوحوب ان خاف هلاكا أو شدة أذى كما سيأتى (قوله وما يتعلق به) أى من الاحكام التى حواها الفصل (قوله بضم الجيم) وبالفتح المصدر والمراد هنا الأول لان المصدر لا يمسح والمراد بالجرح المحروح بآلة كحربة بدليل ما بعده (قوله فى الوضوء أو الغسل) أى فى أعصاء الوضوء ان كان محدثا حدثا أصغر أو فى جسده ان كان محدثا حدثا كبر ولو لم يزدنا (قوله ان خيف) المراد بالخوف هنا العلم أو الظن (قوله كنعطيل منه) أى كصباغ حاسية من الحواس أو نقصها (قوله شدة الالم الخ) مراده المرض الذى لا يعطى منه وهو الذى عرجه غيره بالمرض الخفيف والشين نقص المنفعة وأمان حاف بغسله مجرد المشقة ولا يجوز المسح عليه (قوله فعلى الجبيرة) أى ويجمعها بالمسح (قوله العصابة) بكسر العين لان القاعدة إذا صبغ اسم على وزن مالة لما شتمل على الثنى فحو العمامة وهو بالكسر كما نقله الشهاب الحفاحى فى حواشى المصاوى عن الزجاج اه من حاشية الاصل (قوله فان لم يستطع الخ)

٩ - صاوى - أول

هلاك أو شدة ضرر كنه طيل منفعته وحواز ان حيف شدة الالم أو تأخره بلا شين فقله كالتيمم أى حوفا كالخوف المتقدّم فى التيمم ومتى أمكن المسح على المحل لم يجز له أن يمسح على الجبيرة ولا يجزئه ان يمسح عليها (فان لم يستطع فعلى الجبيرة) أى اذا لم يستطع المسح على المحل بدون جبيرة يمسح على الجبيرة وهى اللزقة فى الداء توضع على الجرح ونحوه أو على العين الرمداه (ثم على العصابة) أى ثم ان لم يستطع المسح على الجبيرة بان حاف ما تقدم مسح على العصابة التى تربط فوق الجبيرة فان لم يستطع فعلى عصابة أخرى فوقها أو الأرمدة التى لا يستطيع المسح على قيمته أو جبته بان خاف مام

يضع خرقة على العين أو الجبهة ومسح عليها (كقرطاس صدغ أو غمامة خفيف بنزعها) أي كالمسح على قرطاس يوضع على صدغ
لصداع ونحوه أو على غمامة خفيف بنزعها إذا لم يقدر على مسح ما تحتها من غرقية ونحوها فإن قدر على مسح

٦٦

وكذا أن تعذر حلها فيمسح عليها وإن كان لا يصبره المسح على ما دونها (قوله يضع خرقة الخ) أي ولا يرفعها عن الجرح أو العين بعد المسح عليها حتى يصلي (قوله خفيف بنزعها) أي أو يسهلها لكونه من أرباب المناصب الذين لهم زى في العمامة (قوله ونحوه) أي كغسله فيمسح عليه فإن لم يقدر فعلى الجبهة وهكذا (قوله وكمل على العمامة) أي كما أفاده القرطبي وهو الصواب وقيل بمسح بعض الرأس فقط ولا يستحب له التكميل وقيل باستحمامه (قوله وأن يغسل) سواء كان من حلال أو حرام كما تقدم لأن معصية الرافضة قطع وقوع الغسل المرخص فيه المسح وهو غير متلبس بالمعصية ولا تقاس على مسئلة العاصي بسفره اه من حاشية الأصل (قوله اتسعت) أي العمامة وجازت محل الألم لأن انتشارها من ضروريات الشد (قوله أن كان غسل الصحيح الخ) هذا بيان لشرط الجمع بين الغسل والمسح وحاصله خمس صور اثنان يغسل فيهما الصحيح ويمسح الخربيع وثلاث يقيم فيها ولو غسل الصحيح والمألوم في الجمع أحزاً وأما لو غسل الصحيح ومسح على الجربيع في الصور التي يقيم فيها فلا يجرئه ذلك الغسل ولا يبدل من التيمم أو غسل الجميع وقال بن بالاحزاء فيجمع بينهما أن مسح حل جسده في الحدث الأكبر وحل أعضاء الوضوء في الحدث الأصغر أو أقله ولم يقل حدا كيد أو حل وحده والحد أن لا يضر غسله في حاتين الصورتين والأبأن ضررهما كان حل الأعضاء أصحاً أولاً أو قل حدا كيداً فرضه التيمم ولو لم يضر وغسله في هذه الأخيرة إذا توافه لاحكمه (قوله وسواء كان الصحيح الخ) تعميم في الضرر وعدمه فتحتها صور أربع اثنان يجمع بينهما واثنان يقيم ويستأني الثالثة في قوله كان قل حدا (قوله فالأصل الخ) اعانص عليه رداعلي من يتوهم بجواز التيمم له مطابقاً له وحده باطل (قوله وكان غسله الخ) الجملة حاله أي ومن باب أولى لو ضرر وكون اليد قلباً حدا بالنظر للغالب فلو حاق لشخص وجهه ورأسه ويد واحدة وكانت هي الصحيحة له كان حكمه التيمم والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الغسل فانظر هل من طرف الأصابع إلى الأبط أو إلى المرفق والظاهر الأول اه من الحاشية (مسألة) ان تعذر من الجراحات بكل وجسه فإن كانت بأعضاء التيمم كالوجه واليدين إلى المرفقين وقيل إلى الكوعين تركها وتطهر بالماء وضوءاً ناقصاً وغسله ناقصاً ولا يمكن بأعضاء التيمم فهل كذلك كثرت الجراحات أو قلت أو ان قلت ولا تيمم أو يتيمم مطلقاً أو يجمعها أقوال أربعة وإذا جمع قدم الماشية فإن حاق الضرر من الماء قديم فقط بانفاق واستظهر الوجه ويرى على هذا القول الأخير أنه بعيد الماشية لكل صلاة لأن الطهارة ما لم يوجع والتيمم لا يصلي به إلا فرض واحد والعز فيه شيخنا في مجموعته بقوله

ألا يافقيه المصرا في رافع * اليك سؤالاً حارم في به الفمكر

سمعت وضوءاً أبطلته صلاته * فما القول في هذا حديثك يا حبر

وإيس حوا إلى إذا كنت عارفا * وضوء صحيح في تجدد نذر

وأجاب عنه في حاشية عب بقوله

إذا ما جراحات تعذر مسحها * وإست بأعضاء التيمم بأبدر

فيجمع كلا في صلاة أرادها * تراباً وماء كي يتم له الطهر

وهذا على بعض الأقاويل فادره * وكن حاذقاً فالعلم يسمو به القدر

(مسألة أخرى) هل يصح التيمم من فوق حائل وهو الذي ذكره عب وغيره أولاً لا يصح وهو الذي صدر به ح عن السيوري فيكون كمنافذ الماء والصعيد قال شيخنا في مجموعته والظاهر الأول (قوله الجبهة الخ) مراده الأمور الحائلة من جبهة وعصاة وقرطاس ومامة (قوله أو سقطت بنعسها الخ) لا فرق بين كون السقوط والبرع عمداً أو غيرهما الحكم واحد (قوله ويمسح عليها) أي أن لم يكن في صلاة كما سيأتي (قوله أن نسي) ومثله أن عجز وبنى بعينه يدنية (قوله نطلت) أي عليه وحده أن لم يكن

بعض الرأس أثنى به وكمل على العمامة (وأن يغسل أو بلا طهر أو انتشرت) أي لا فرق في المسح المذكور بين أن يكون في وضوء أو غسل وسواء وضعها وهو متطهر أو بلا طهر وسواء كانت قد نذر المحل المألوم أو انتشرت أي اتسعت للضرورة (أن كان غسل الصحيح لا يصح والافرضه التيمم) أي أن محل جواز المسح المذكور أن كان غسل الصحيح من الجسد في الغسل أو الصحيح من أعضاء الوضوء في الوضوء لا يضر بحيث لا يوجب حدوث مرض ولا زيادة مرض المألوم ولا تأخر برئه والا كان فرضه التيمم وسواء كان الصحيح هو الأكثر أو الأقل فالأصل لا يقيم بمحال إلا إذا كان غسل بقيمة أعضائه يوجب ما ذكر (كان قل حدا كيداً) أي كما أن فرضه التيمم لو قل الصحيح حدا كيداً أو حل وحده كان نفسه لا يوجب ضرراً (وأن نزعها الدواء أو سقطت ردها ومسح أن لم يطل كالموالة) يعني أن المتطهر لو نزع الجبهة أو العصاة التي مسح عليها أو سقطت بنفسها فإنه يرددها محلها في الصورتين ويمسح عليها مادام الزمن لم يطل فإن

أما

طال طولا كالأطول المتقدم في الموالة فيقدر بجفاف عضو وزمن اعتدلا بطلت طهارته

من وضوء أو غسل أن تيمم وبنى نية أن نسي (ولو كان في صلاة بطلت) أي لو كان سقوطها في صلاة بطلت الصلاة وأعاد الجبهة في محلها

وأعاد المص على أن لم يطل ثم ابتدأ صلاته فان طال نسياناً في نية والابتداء طهارته (كل من ضحى وبأدغسل محلها أو مسح) هذا تشبيه فيما أفاده قوله وان نزعها الخ من أنه لم يطل الزمان تدارك الطهارة والابطال بالعمد ولو كان في صلاة يعني لو ضحى أي برئ الجرح وما في معناه وهو في صلاة بطلت وبأدغسل محل الجبيرة ان كان مما يغسل كالوجه ٦٧ ومسحه ان كان مما يمسح كالرأس وان كان في غير صلاة وأراد البقاء على طهارته بأدغسل كذا والابطال ان طال عمدا وبني ان طال نسياناً

واما في الجمعة لا ثي عشر أو واحد من الاثني عشر فيها ومنه العزم المشهور وحل سقطت عما تمت به بطلت صلاته وصلاة جماعته وقد علم مما تقدم أن المبطل سقوطها لا دورانها ولا سقوط الجبيرة من تحت العصاة مع بقاء العصاة الممسوح عليها على الجرح فوفصل الحيض دم الخ هو لغة السيال من قولهم حاض الوادي اذا سال وله معان أخر مذكورة في المطولات منها الضحى وبه فسر قوله تعالى وامرأته قائمة فصحكت أي حاضت سقطت مدة للحمل الذي بشر به ولاكن الذي اقتصر عليه الجلال أنها ضحكت سروراً لراك قوم لوط لعجزهم ان من حاشية شيخنا على مجموعته ويطلق الحيض على القليل والكثير لكونه جنساً فان أريد التخصيص على الوحدة لحقته التاء (قوله أو صفرة أو كدرة) ما ذكره من أن الصفرة والكدرة حيض هو المشهور ومذهب المدونة سواء رأتهما في زمن الحيض أم لا بان رأتهما بعد علامة الطهر وقيل أن كائناً أيام الحيض فحيض والا فلا وهو لابن الماحشون وقيل أمه ما ليس بحيض مطلقاً (قوله خرج بنفسه) أي وان تغير زمنه المعتاد له (قوله ولا علاج) أي قبل زمنه المعتاد له ومن ههنا قال سيدي عبد الله المنوفي ان ما خرج بعلاج قبل وقته المعتاد له لا يسمى حيضاً قائلًا لظاهر أمه لا تراه من العدة ولا تحل وتوقف في تركها الصلاة والصوم قال خليل في توضيحه والظاهر على محضه عدم تركهما اه قال في الاصل أي لانه استظهر عدم كونه حيضاً لتحل به المعتدة فقطضاه أمه لا تراه كهما واما قال على محضه لان الظاهر في نفسه تركهما لاحتمال كونه حيضاً وقضاهما لاحتمال أن لا يكون حيضاً وقديقال بل الظاهر فعلمهما وقضاء الصوم فقط وانما توقف عدم نص في المسئلة اه وقولنا قبل زمنه مفهومة لو خرج بعلاج في زمنه أو بعده يكون حيضاً هو ذلك (قوله من الدبر) ومثله الثقبية ولو انسدت المخرجان وكانت تحت المعدة (قوله بلغت السبعين) أي ويكمل النساء في بنت الحسين الى السبعين فان قلن حيض أو شككنه كن حيض كما يستلزم في المراهنة وهي بنت تسع الى ثلاثة عشر وأما ما بين اثني عشر والجنسين فيقطع بانه حيض (مسئلة) من سماع ابن القاسم من استعملت الدواء لرفع من وقته المعتاد فارتفع فيحكم لها بالظهور وعن ابن كنانة من عادت ثمانية أيام مثلاً فاستعملت الدواء بعد ثلاثة مثلاً لرفع من بقية المدة فيحكم لها بالظهور خلافاً لابن فرحون اه من الاصل اكن قال العلماء هذا العلاج مكره ولانه مظنة الضرر (قوله وبالقف) الشيء المرفوع (قوله بصومها) يرجع بمعنى الاول وأما بالغث فهو المرة وهذا إشارة لاقله باعتبار ان الخارج ولا حد لا كثره وأما باعتبار الزمن فلا حد لاقله وقالت الشافعية أقله يوم وابله وقالت الحنفية أقله ثلاثة أيام فانتقص عن ذلك عندهم لا بعد حيض الا في العدة ولا في العبادات فيمنع النساء تقلدهم (قوله يجب عليها الغسل) أي فبشرقه أنها تغسل كلما انقطع ونصوم وتصل وتوطأ وان حست ذلك اليوم يوم حيض (قوله يوماً أو بعض يوم) ويرجع في تعيين ذلك للنساء العارقات باحوال الحيض (قوله لابتداء) أي غير حاصل بدليل ما أتى وهذا باعتبار الزمان وأما باعتبار الخارج فلا حد له كناية عدم (قوله كافل الطهر) أي فأقله خمسة عشر يوماً على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل خمسة وظهر وثمة التحديد لأقل الطهر فيجب لو حاضت مبتدأة وانقطع عنها دون خمسة عشر ثم عاودها قبل طهر نام فتصم هذا الثاني للاول لنتم منه خمسة عشر يوماً بمثابة ما اذا لم ينقطع ثم هو دم علة وان عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤثف اه من الحرثي (قوله أو حامل) أي ان الحامل عند تأخير حيض خلاف الحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية واكتفى بها السارح روقاً بالنساء (قوله ان استمر بها الدم) أي لم يحصل بين الدمين أقل الطهر (قوله مؤثف) أي فتحسبه من العدة ويجري عليها اسائر احكامه (قوله بنصف الشهر) أي ان كانت مبتدأة أو عادت بذلك (قوله أو بالاستظهار) أي كما اذا كانت

كما يأتي ان شاء الله تعالى (وأكثره لابتداء نصف شهر كافل الطهر) الحائض امام مبتدأة أو معبادة أو حامل فأكثر الحيض لابتداء ان استمر بها الدم خمسة عشر يوماً وما زاد فهو دم علة وفساد نصوم وصلى وتوطأ كما أن أدل الطهر لجميع النساء خمسة عشر يوماً فمن رأتهما بعد هاتين قطعاً مؤثف ومن رأته قبل تمامها فان كانت استوفت تمام حيضها بنصف الشهر أو بالاستظهار فذلك الدم استحياضة

كما يأتي ان شاء الله تعالى (وأكثره لابتداء نصف شهر كافل الطهر) الحائض امام مبتدأة أو معبادة أو حامل فأكثر الحيض لابتداء ان استمر بها الدم خمسة عشر يوماً وما زاد فهو دم علة وفساد نصوم وصلى وتوطأ كما أن أدل الطهر لجميع النساء خمسة عشر يوماً فمن رأتهما بعد هاتين قطعاً مؤثف ومن رأته قبل تمامها فان كانت استوفت تمام حيضها بنصف الشهر أو بالاستظهار فذلك الدم استحياضة

والاضمة للاول حتى يحصل غمامه بالخمس عشرة يوما وبالاستظهار وما زاد فاستحاضة على ما سيأتي تفصيله قريبا ان شاء الله تعالى
(ولعمارة ثلاثة ايام على اكثر عاداتها استظهارا ما لم تجاوزه) أي وأكثر المعتادة ثلاثة ايام زيادة على اكثر عاداتها والعادة تثبت بجملة من
اعتادت أربعة ايام وخمس استظهرت بثلاثة على الخمسة ولو كانت الخمسة رأته مرة ورأت الاربعة أكثر ومحل الاستظهار بالثلاثة ما لم
تجاوز نصف الشهر من اعتادت نصف الشهر فلا استظهار عليها ومن عاداتها أربعة عشر استظهرت بيوم فقط (ثم هي مستحاضة تصوم
وتصلي وتوطأ) أي ثم بعد أن مكثت ٦٨ المعتادة نصف شهر وبعد أن استظهرت المعتادة بثلاثة أو عما يكمل نصف

شهر تصير ان غمادى بها
الدم مستحاضة ويسمى
الدم النازل بها دم استحاضة
ودم علة وفساد وهي في
الحقيقة طاهر تصوم
وتصلي وتوطأ (والحامل
فيما بعد شهرين عشرون
وفي ستة فأكثر ثلاثون)
أي وأكثر الخيض للحامل
ان غمادى بها بعد شهرين
عشرون يوما إلى ستة
أشهر وفي ستة أشهر إلى
آخر جهات ثلاثون يوما
واعلم أن العادة العامة
في الحامل عدم نزول الدم
منها ومن غير العالب قد
يعتريها الدم ثم اختلاف
في الدم النازل منها هل
هو حيض بالنسبة للعبادة
فلا تصلي ولا تصوم ولا
تدخل مسجدا ولا توطأ
وهو مذهب مالك ومابيه
الغنى عند الشافعية
أوليس بحض بل هو دم
علة وفساد واليه ذهب
بعض أهل العلم (فان
تقطعت أيامها بطهراته
فقط على تفصيلها ثم هي
مستحاضة وتغتسل كلما
انقطع وبصوم وتصلي
وتوطأ) أي اذا تقطعت
أيام الدم في المعتادة

عاداتها ثلاثة واستظهرت بثلاث فما زاد على الستة فهو استحاضة (قوله والاضمة الخ) أي والاضمة توقف
نصف الشهر ان كانت مبتدأة أو معتادة لذلك ولا استظهارها ان كانت معتادة دونه ضمة للاول الخ (قوله
على ما سيأتي الخ) أي في قوله فان ميزت بعد طهر ثم غيض الخ (قوله ولعمارة) أي وعاداتها دون نصف
الشهر ثلاثة ايام فأكثر بديل ما يذ كر بعد (قوله على اكثر عاداتها) أي ومن لا وقوعا بديل ما يأتي
(قوله استظهرت بيوم فقط) حاصل ما أفاده أن من عاداتها ثلاثة ايام مثلا وزاد عليها استظهرت بثلاثة
وتصير الستة عادة لها فان زاد في الدور الثاني استظهرت بثلاثة وتصير التسعة عادة لها فان زاد في الدور
الثالث استظهرت بثلاثة وتصير الاثنا عشر عادة لها فان زاد في الدور الرابع استظهرت بثلاثة وتصير
الخمس عشرة عادة لها فان زاد في دور خامس فهو دم علة وفساد وان فرض ان عاداتها ثمانية وزاد
استظهرت فتصير الاحدى عشر عادة لها فان زاد في دور ثاب استظهرت بثلاثة وتصير الاربعة عشر
عادة لها فان زاد في دور ثالث استظهرت بيوم واحد كما قال الشارح (قوله وهي في الحقيقة طاهر) أي
خلافا لمن يقول هي طاهر حكاه على ما قاله الشارح ينسب لها بعد خمسة عشر يوما غسل وقضاء الصوم
مراعاة للقول الثاني وأما على القول الثاني كانت كحائض انقطع حيضها فيجب عليها الغسل وقضاء
الصوم ولا تقضى الصلاة على كل حال لانها اما صحيحة على القول الاول أو ساقطة على القول الثاني (قوله
فيما بعد شهرين الخ) هذا على ما في الحرشي وأقره في الحاشية واشهر وفي ر أن الرابع والخامس
وسط بين الطرفين اه من المجموع (قوله وفي ستة الخ) هذا والمعتد به خلافا لمن يقول ان الشهر
السادس ملحق بما قبله بل الذي عليه جميع شيوخ امر يقينية أن حكم الستة أشهر حكم ما بعدها (قوله
بالنسبة للعبادة) أي لا للعد فان العبرة فيها بوضع الحمل لقول حليل وعده الحامل في وفاة أو طلاق وضع
حملها كله (قوله بعض أهل العلم) أي كالحقيقة في حكم ما قبل الحمل حكم ما قبل الثلاثة للحامل حكم ما بعدها
فيكون عشرين يوما أو كالمعتادة غير الحامل تمكث عاداتها والاستظهار وهو التحقيق وللا لا يتكلم
عليه المصنف وأما الحامل التي بلغت ثلاثة أشهر فأكثر ولا استظهار عليها ولا يفرق فيها بين مبتدأة
وغيرها (قوله في المبتدأة والمعتادة) أي والحامل (قوله في شهر) أي ان انقطع يوما وجاء يوما وقوله أو
شهرين أي ان انقطع ثلاثة وجاء في الرابع (قوله أو ثلاثة) أي ان انقطع خمسة وأتى في السادس (قوله
أو أكثر) أي كما اذا كان ينقطع تسعة وأتى في العاشرة فتأخرها من مائة وخمسين يوما (قوله أو أقل) أي
بان أنما يومين وانقطع يوما وتلقى من نيف وعشرين (قوله ولا تلتقي اطهر) أي من تلك الايام التي
في انماء الحيض بل لا بد من خمسة عشر يوما بعد دواغ أيام الدم وما ذكر من كونها لا تلقى أيام الطهر
متفق عليه ان نقصت أيام الطهر عن أيام الدم وعلى المشهور ان زادت أو سوت خلافا لمن قال ان أيام
الطهر اداسوت أيام الحيض أو زادت فلا تلحق ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هي في أيام الطهر
طاهر تحققت وفي أيام الحيض حائض تحققت فحيض مؤثف وهكذا مدة عمرها وفائد ذلك ان طهر في
الدم المازل بعد تلقيق عاداتها أو خمسة عشر يوما على المعتد تكدر طاهر والدم المازل دم علة وفساد
وعلى ما قبله يكون حيضا اه من عاصمة الاصل (قوله كلما انقطع) أي لا سيما لا تدري هل يعاودها أم لا

والمعتادة بان فخلها طهر بان كان يابسا الدم في يوم مثلا وينقطع يوما أو أكثر ولم يلع الا ينقطع
نصف الشهر فانها تلقى أيام الدم فقط فانبتدأة ومن اعتادت نصف الشهر ففي الخمسة عشر يوما شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر
أو أقل ولا تلقى الطهر وهو معنى قوله فقط والمعتادة رافق عاداتها أو أيام الاستظهار كملت متى أم ينقطع خمسة عشر يوما ان انقطعها
حيض مؤثف ثم اذا التقى أيام حيضها على نفسها بينها المتكدر من معتادة فحاصل ما نزل عليها من ذلك استحاضة لا حيض
وحكم الملقحة انها تغتسل وجوبا كلما انقطع دواغها أو سلى في يوم وتوطأ (ان يرتب به استظهار الخ) فان دام خمسة عشر يوما استظهرت
والافلا) يعني أن المستحاضة وهي من استمر بها الدم بعد تمام حيضها بما ينبغي أن يغير فيبقى إذا ما رأت الدم تغير رائحته أو رنة

أو نحن أو نحو ذلك بعد تمام طهر أي نصف شهر فذلك الدم المبرحيض لا استحضانه فإن استمر به مدة الثمانيات تطهرت بثلاثة أيام ثم لم تجاوز نصف شهر ثم هي مستحضنة والأمان لم يدم به مدة الثمانيات بان رجح لاصوله مكنت عاداتها فقط ولا استظهارها زاهوا والراجح خلافا لاطلاق الشيخ (وعلمة الطهر جفوف أوقصة وهي أبلغ فتتظنرها معتادة مالا خرا المختار بخلاف معتادة الجفوف فلا تتظنرها متأخر منها كما مبتدأة) أي أن علامة الطهر أي انقطاع الحيض أمران الجفوف أي خروج الخثرة خالية من أثر الدم وإن كانت مبتدئة من رطوبة الفرج والقصة وهي ماء أبيض كالمني أو الجير المبلول والقصة أبلغ أي أدل على براءة الرحم من الحيض فناعتها أو اعتادتها مع طهرت بمجرد رؤيتها فلا تتظنر الجفوف وإذا رأتها ابتداءً انتظرتها الآخر المختار

معتادة الجفوف فقط حتى رأتها أو رأت القصة طهرت ولا تتظنر الآخر منها وكذا المبتدأة التي لم تعتد شيئا هذا هو الراجح ومقتضى أبلغية القصة أنها إن رأت الجفوف أولا انتظرت القصة (ومنع صحة طواف واعتكاف وصلاة وصوم وجوبهما وقضاء الصوم بامر حديد) قوله وجوبهما عطف على صحة أي منع الحيض صحة ما ذكر وصح وجوب الصلاة والصوم ولا يجبان على الحائض كما لا يجبان معها الصلاة وطاهر وأما الصوم فشكل لعدم وجوبه بقتة عدم قضائه مع أنها تقضيه والجواب أن قضاءه بامر من الشارع حديد أي غير ما يقتضيه عدم الوجوب (وحرم به طلاق وتنع بمباين سرور كربة حتى تطهر بالماء ودخول مسجد ومسح ومسح لا قراءة) أي يحرم على

الأن تظن أن يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة الذي هي فيه سواء كان ضروريا واختياريا فلا تؤثر بالغسل كما ذكره الأصل تبعا لعب وقوله الأصل فلا تؤثر بالغسل فإن اغتسلت في هذه الحالة وصات ولم تأتهد في وقت الصلاة فهل يعتد بتلك الصلاة أم لا وهذا إذا جزمتم النية فإن ترددت لم يعتد بها كما في الحاشية والمستحسن من كلام الأشياخ وجوب الغسل عليها إن لم تعلم عودته في الوقت الذي هي فيه ولو كانت بالاختيارى وعلمت عودته في الضرورى اغتسلت كذا في الحاشية وفي بن أنها لا تؤثر رجاء الحيض اه من المجموع (قوله حيض) أي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافه لا شهب وابن الماجشون القائلين بعدم اعتباره في العدة (قوله هذا هو الراجح) أي لأنه لا فائدة في الاستظهار لأن الاستظهار في غير حال رجاء انقطاع الدم وهو قد غلب على الظن استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلاف لابن الماجشون حيث قال باستظهارها على أكثر عاداتها ومفهوم قوله المصنف أن ميرت بعد طهرتم أنها إذا لم تميز فهي مستحضنة أبدا ويحكم عليها بأنها طاهر ولو مكنت طول عمرها وتعتد بسنة بيضاء كما يأتي في باب العدة (قوله أي انقطاع الحيض) سواء كان دما أو صفرة أو كدرة (قوله والقصة) لا شك في نجاستها كما قال عياض وغيره ماء الفرج ورطوبة عندنا نجسان (قوله أبلغ) أي حتى لمعتادة الجفوف عند ابن القاسم (قوله انتظرتها) أي استجبابا (قوله هذا هو الراجح) خلافا لظاهر خليل من تقييد الأبلغية بمعتادة القصة وحدها أو مع الجفوف (قوله ومقتضى أبلغية الخ) أي فهو مشكل لأفادته المساواة بين الجفوف والقصة مع أنها عند ابن القاسم أبلغ مطلقا كما مر (قوله أنه ليس على المرأة الحائض لا وجوبا ولا ندبا فنظر طهرها قبل العجر لعلها أن تدرك العشاءين والصوم يكره إذ ليس من عمل الناس وقوله الامام لا يعتد به بل يجب عليها نظره في أول الوقت لكل صلاة وجوبا موسعا إلى أن يبي ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوبا بصيغتهما عداوت المعرب والعشاء فيستحب الأصل لضرورة الصوم ولذلك لو شك هل طهرت قبل العجر أو بعده سقطت صلاة العشاءين (قوله بامر حديد) وانما وجب قصاؤه بامر حديد من الشارع دون الصلاة لحقة مسققة بعدم تكرره (قوله وحرم به طلاق) أي ولو أوقعه على من تقطع طهرها لانه يوم حمض حكما كما ذكره الأصل واعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيسه نظر (قوله وأجبر على رجعتها) أي ولو أوقعه في حال قطع طهرها لانه على حرمة الطلاق فيها (قوله والام يحرم) أي والأبوان كانت غير مدخول بها أركانها لا ولا حرمة على حرمة الطلاق في الحيض معللة بتطويل العدة (قوله كادلت عليه الخ) وفي بن الذي لا يفسر ما فيه ظاهر عباراتهم جوار الاستمتاع عما تحت الأزارع غير إبطاء من أس ومما شرعوا به حتى للفرج وقال أبو علي المسند ما في نصوص الأئمة تدل على أن الذي يمنع تحت الأزارع هو إبطاء فقط لا التمتع بغيره خلافا للآحجوري ومن تبعه (قوله لا بالتيمم) أي ولو كان من أهل التيمم فلا فائز ذال إذا كانت من أهل حاز وطؤها ولو لم يخف الضرر (قوله دخول مسجد) أي ولا تعتكف ولا تطوف (قوله ومسح ومسح لا قراءة) أي يحرم على

الزوج أن يطلق زوجته أيام حيضها وإن وقع منه لرمه وأجبر على رجعتها إن كان رجعا وهذا في المدخول بها إذا لم يكن حاملا والام يحرم وحرم أيضا على الزوج أو السيد أن يستمتع بزوجته أو أمته بوطء فقط بمباين مرتين أو أكثر أو حرم عليه أن يركبها من ذلك ويحوز بها هذا ذلك يحوز تقبيلها واستنائه بيدها أو لحيها أو ساقيها أو مباشرة ما بين السرة والركبة بأي نوع من أنواع الاستمتاع بالوطء كادلت عليه نصوص الأئمة خلافا لمن منعه وتستمر حرمة الاستمتاع بمباين السرة والركبة حتى ظهر بالمال لا بالتيمم إذا لم يجد الماء فلا يقر بها بالتيمم إلا أشد ضرر ويحرم على الحائض أن يدخل مسجد ومسح ومسح ولا يحرم عليها قراءة القرآن الآية لا تقتضيها وقبل غسلها سواء كانت جنبًا حال حيضها أم لا فلا تقرأ بعبادة انقطاعه مطلقا حتى تغتسل

أي مالم يكن معلومة أو معلومة (قوله هذا هو المعتمد) وهو الذي ربحه الخطاب وهو الذي قاله عبد الحق
 كما أن المعتمد أنه يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا كما صدر به ابن رشد في
 المتقدمات وصوبه واقتصر عليه في التوضيح (قوله ولا يحسب من الستين) وأما على القول بأنه نفاس
 فإن أيامه تضم ما بعد الولادة وتحسب من الستين وتظهر فائدة الخلاف أيضاً في المستحاضة إذا رأت
 هذا الدم الخارج قبل الولادة لأجلها فهل هو نفاس يمنع الصلاة والصوم أو دم استحاضة تصلي به
 وتصوم (قوله وبالعالم) أي فعلى القول بأنه نفاس أن كان يومه ما أقل من شهرين فاحتلف هل
 تنفي على ما عصى له ويصير الجميع بها ساوياً واحداً وإلى ذهب أبو محمد البرادعي وهو المعتمد أو تستأنف
 للثاني نعماً آخر وإلى ذهب أبو اسحق التونسي وأما أن كان بينهما شهران فلا خلاف أنها تستأنف ومحل
 القواين مالم يتحلاهما أقل الطهر كما قيل به الغراوي والافستأنف للثاني نعماً آخر ما قال في المجموع
 وهو وجهه وإن لم يذكروه (قوله أقل من ستة أشهر) أي أقل لها بال سنة أياماً أكثر وأما لو كان
 يومها ستة أشهر فكثر كانا بطنين لكن توقف فيه شيخنا بأن الثاني قد يتأخر لأقصى أمد الحمل ولا
 يكون من يباحق بها شافياً فيلحق بالاول ولا يتم لعدة الأيام وتكون منه كوحدة في العدة إذا لم يمض لوطء
 لثاني أول الحمل كما يأتي وهذا يقتضي أنهم ما حل واحد فيكونان توأمين اهـ من حاشية شيخنا على مجموع
 (قوله ستون) أي ولا عادة ولا استظهار فقد علم من الباب أربعة لا تستظهر واحدة مهن وهي المبتدأة والحامل
 والمستحاضة والنفساء

باب الصلاة

لما أكل الكلام على كتاب الظاهرة الذي أوقع الباب موقعه اذ هي آكد شروط الصلاة أتبع ذلك
 بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها وسندوباتها ومبطلاتها وترجم عن هذه الأحكام بباب مكان
 ترجمة غيره بكتاب الصلاة مع الدعاء ومعنى البركة والاستسقاء وشرعاً قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات
 حوام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التامة وصلاة الجنازة اهـ وافتتح المصنف باب الصلاة بوقتها
 لأنه ما شرط في صحتها وجوبها كما قال بعضهم أو سبب لزوم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة
 ويلزمه من عدمه عدم خطاب المكلف بها كما قاله القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف أعني
 حلياً لونه مصنفه لتأخيرا لشرط عدمه لأنه ذكره ثم ذكر الادان ثم ذكر الشروط بعد ذلك اهـ من
 الحرقي قال شيخنا في مجموعته وهي من أعظم العبادات وضارفاً لا وقتاً للحطاب جملة من تطوعها
 وعدم منه صلاة التامة مع ركعتين بعد الوضوء ركعتين عند الحاجة وعند السفر والقعود وبين الادان
 والاقامة إلا أن حرب من الحاجة عدمه لاه التوبة التي ذكرها بعض العارفين وكل خير حسن قيل مشقة
 من الصلاة وما من باب الاشتقاق الكبير الذي لا يراعى فيه الترتيب أو أنها علفة وأصلها وصلة دخلها
 القلب المكنى بتأخير القاء عن لام الحكمة صار صلاة على الاعلال بقلب الواو أو القاء قبل من صليت
 اهـ وبما نسبته من فومته بالنار وأعرضه السوء ويان لاه ياء ولا مهاو أو واجب بأنها قلب ياء من
 النصيب مع انضمام كركعتين من الركعة قال الدميري وكانه اشتبه عليه بقوله صليت اللحم صلياً كركعتيه
 ربه انداشتبه وتديقال لانه واحدة اهـ (قوله الوقت الخ) هو مبتدأ أو المختار صفة وللطهر متعلق
 بوجهه وبمبتدأ ما أي ابتداء أو لظهور وقوله من الرواين خبر المعتمد الثاني والثاني وخبره خبر الاول
 وقوله لا حوالا قامة حال من الصميري الخبر ونحوه أي بيان وقت الطهر لاهما أول صلاة صليت في الاسلام
 ولذلك سميت بالظهور وأعلم أن معروضة الوقت عند القرأى مرضى كفاية يجوز التقاعد فيه وعند صاحب
 المدخل مرضى عن وراق بهما محل كلام صاحب المدخل على أن المراد أنه لا يجوز للشخص الدخول
 في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا لا ينافي حوزة القلب فيه انظر بن اهـ من حاشية الاصل
 (قوله أحكام) لاه أي من وجوبه وبدون غير ذلك (قوله وأوقاتها) أي التي تؤدي بها اختياراً به
 وضرورية (قوله وسرطانها) جمع شرط وهي ثلاثة زعمهم شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط

هذا هو المعتمد (والنفاس ما خرج للولادة معها أو بعد ما ولو بين توأمين) أي أن النفاس دسوالدم الخارج من قبل المرأة عند ولادتها مع الولادة أو بعدها وأما ما خرج قبلها والراجح أنه حيض ولا يحسب من الستين يوماً وبأنه بقوله ولو بين الخ للردعي من يقول ما خرج من التوأمين حيض ولا تحسب الستين يوماً إلا من خرج الثاني والتوأمين الولدان في بطن إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر (واكثره ستون يوماً) أي أكثر النفاس ستون يوماً فإذا علمها واستحاضة قال بقطع افقت الستين وقطعت كل ما انقطع وتصوم وتصلي فإن انقطع نصف شهر فقد تم الطهر وما نزل عليها بعد ذلك حيض وعلامة الطهر منه جفوف أو عضة وهي أبلغ ويمنع ما منه الحيض وهذا معنى قوله (والطهر منه وتقطعه ونفسه كالحيض)

باب الصلاة

الوقت المختار للظهور من الزوال لا حوالا قامة بعين ظل الزوال وهو أول وقت العصر لا صفراً واشتركا فيه بقدرها هذا الباب يذكر فيه أحكام الصلاة وأوقاتها وشرائطها

وما يتعلق بذلك والوقت

أما اختياري وأما ضروري وهو الذي لا يجوز لغير المذورين تأخير الصلاة إليه فالاختياري للظهر من زوال الشمس عن وسط السماء إلى أن يصير ظل كل شيء قدر قامته وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراع نفسه وتعتبر قامة كل شيء بغير ظل الروال وهو ما قبل الزوال وذلك لأن الشمس إذا أشرقت ظهر لكل شخص ظل بمقدار جهة المغرب فكما ارتفعت نقص الظل فاذا وصلت وسط السماء وهو وقت الاستواء تم نقصانه وطوله يختلف باختلاف الأزمنة فقد يكون قدر قامة وثلاث قامة كما في أول فصل الشتاء وقد يكون سدس القامة كما في بؤنه وأيب وقد لا يكون من أصله كما في مكة في بعض الأحيان فادارالت الشمس عن وسط السماء إلى جهة المغرب أخذ الظل في الزيادة وذلك أول وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وذلك آخر وقت الظهر الاختياري وأول وقت العصر إلى اصفرار الشمس واشتركت الظهر والعصر في آخر القامة بتدريج أربع ركعات فكان آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بحيث لو وصلت آخر القامة وقت صحيحة وقبل بل أوله

وشروط وجوب صحة ما (قوله وما يتعلق بذلك) أي . بيان الأركان والسنن والفضائل والمكرومات والمبطلات وسعود السهو وغير ذلك (قوله والوقت) أي الزمان المقدر للعبادة شرعا (قوله اغيير المذورين) وأما المذورون فيجوز وسأني بيانهم (قوله من زوال الشمس) أي ميلها (قوله عن وسط السماء) أي بان تميل لجهة المغرب (قوله قدر قامته) هو معنى قول غيره حتى يصير ظل كل شيء مثله (قوله وطوله يختلف الخ) أي قدر المقياس الذي كور وقوله يختلف الخ أي حسب الاشهر القطبية وهي قوت فبابه فها تور فكيفك فطوبه فامشير فبرمها فبرمودة فشمس فيؤنه فاييب ففسري وقد جعل بعضهم لذلك ضابطا بقوله طر حجابا بدوي والطاء قدر أقدام ظل الزوال بطوبه والزاي لأقدام أمشير وهكذا آخرها (قوله كما في مكة في بعض الأحيان) أي وز يدرتين في السنة وبالمدينة الشريفة مرة وهو أطول يوم فيها قال في حاشية الأصل بيان ذلك أن عرض المدينة أربعة وعشرون درجة وعرض مكة إحدى وعشرون درجة وكلاهما شمالي والمراد بالعرض بعد سمت رأس أهل البلد عن دائرة المعدل والميل الأعظم أربعة وعشرون درجة والمراد به بعد غاية الشمس إذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل وإذا كانت الشمس على منطقة البروج في غابة الميل الشمالي كانت مسامتة لرأس أهل المدينة فينعدم الظل عندهم ولا تكون الشمس كذلك في العام المرة واحدة وذلك إذا كانت الشمس في آخر البروج وإذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمالي إحدى وعشرين درجة كانت مسامتة لرأس أهل مكة فينعدم الظل عندهم في يومين متوازيين يوم قبل الميل الأعظم ويوم بعده في تنقلاتهما فإن كان العرض أكثر من الميل الأعظم كما في مصر فإن عرضها ثلاثون لم ينعدم الظل أصلا لأن الشمس لم تسامتهم بل دائماً في جنوبهم اهـ (قوله واشترك الظهر الخ) وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما في وقت الطهر آخر القامة الأولى وأول وقت العصر أول القامة الثانية قال ابن العربي نالته ما بينهما اشتراك واعتدل فيه أقدام العلماء (قوله بقدر أربع ركعات) أي في الحضر وبقدر ركعتين في السفر (قوله وقعت صحيحة) وهو المشهور عند ابن رشد وابن عطاء الله واستظهره ابن رشد ولوأخر الظهر على هذا أول القامة الثانية أتم (قوله وعليه الاشتراك الخ) وهو لأن المحاب وحاصل ما أفاده الشارح أن فائدة الخلاف بالنسبة للظهر تطهر في الاثم وعدمه عند الأخير ما عن القامة الأولى لأول الثانية وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها إذا قدمها في آخر الأولى ونشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الأولى أنا في فصل في الظهر حين زالت الشمس ثم صلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصل في الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله واختلف الأشياخ في معنى قوله في الحديثين فصل هل معناه شرع فيهما أو معناه فرغ منهما فإن فسر بشرع كانت الظهر داخل في العصر ومشاركة لها في أول القامة الثانية وإن فسر بفرغ كانت العصر داخل في الظهر ومشاركة لها في آخر القامة الأولى * واعلم أن هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب والشفق لأعلى ما لمصنف فاذا قبل بالاشتراك وقبل بدخول المغرب على العشاء فالاشتراك بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء وأن قبل بدخول وقت العشاء على المغرب بمقدار أربع ركعات أي من آخر وقت المغرب اهـ من حاشية الأصل (تنبيه) لا يعتبر معرفة الوقت بكشف ولا تدقيق ميعات وإن خطي ولي من قطر إلى آخره برز والما يصلي فيه ولا تكرر عليه وفي الحديث في يوم الله حاله بقدر له صلاة السنة فاسرى فيه بعضهم جميع أحكام العام من صيام وحرز كراهة وكرام أن يزيد له علامة وقت العصر ضابطا وهو إذا نمت أصابعه ووضع المنصر على رقبة وذقنه على الإبهام رأى الشمس فقد دخل العصر لأن كان قرصها فوق حاجبه قال في المجموع وهو بقرين لأن الشمس تخفض في الشتاء (قوله والمغرب) ونسب صلاة الشاهد فيهم بطالع عند هال أو الحاضر لأن المسافر لا يتصبرها وأنه لا ينتظر من لم يحضر مع الجماعة لأن وقتها ضيق وورد الهوى عن تسميتها عشاء ولم يصبح إذا حضر العشاء والعشاء فائدة وأما العشاء راعا إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة ثم تقدم طعام لا يخرج الوقت كعادتهم وأما عشاء أن زملينا

أول القامة الثانية فلو وصلت آخر الأولى كانت فائدة وتعليق الاشتراك في أول الثانية بحيث لو صلى الظهر فيه لم يأثم (والعرب

نفيف (قوله غروب الشمس) أي من غروب أي مغيب جميع قرصها وهذا هو الغروب الشرعي الذي يترتب عليه جواز الدخول في الصلاة وحواز الفطر للصائم وأما الغروب المبقاني فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحريم قدر الليل وأحكام أخرند كرف الميعات فالغروب المبقاني أقل من الغروب الشرعي بنصف درجته انتهى من حاشية الأصل (قوله على المشهور) وقيل يمتد للشفق ولمراعاته أحاز والقطوبيل فيهار التأخير للمساوفا في الحاشية (قوله من طهارة حدث الخ) أي مائة صغرى وكبرى لا يعم ولو كان من أهل لان الوقت لا يختلف باختلاف الأشخاص ويعتبر طهارة المتوسط بحسب عاب الناس واستعمال ويزاد أذان واقامة واد كره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للإمتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها وبالنسبة للقيم وأما المسافر فلا بأس أن يسير بعد الغروب بالميل ونحوه ثم ينزل ويصلي كما في المدونة (قوله وللحساء) اختلف في جواز تسميتها العنمة (قوله من غروب الشفق الخ) وهذا هو المعروف من المذهب وعليه أكثر العلماء قال ابن باجي ونزيل ابن هرون عن ابن القاسم نحو مالا في حنيفة من أن مختار العشاء من غروب البياض وهو يتأخر عن غروب الجرة لأعرفه وأما البلاد التي يطلع فجرها قبل غيمو به الشفق أسقط الحنيفة عنهم العشاء كن سقط له عضون أعضاء الوضوء بسقط عنه غسله وقدر الشافعية تقارب البلاد لهم واختاره القرافي من أئمتنا فتكون العشاء أداء عليه قال شيخنا في حاشية مجموعته ظاهره هذا أن التقدير بمعناه تعالى في الحكم بغيوم به شفق أتر ب مكان لهم فإذا غاب وجبت عليهم العشاء بعد فجرهم فهو أداء لانه غاية ما في قدرتهم إذا عشاء الأبعسو به شفق وهذا سبق شفق غاب لهم ولكن الطاهر أن وجوبه مضيئ كقصاء الفاتنة نظرا لطوع فجرهم وهذا أعني تليق الحكم بشفق غيرهم أنسب عما قالوه عندنا من عدم اعتبار اختلاف المطالع في هلال رمضان وأنه يجب في قطر برؤيت في قطر آخر والذي ذكره بعض حواشي شرح المنع أن يقدر لهم مدة شفق من ليالهم بنسبة مدة شفق غيرهم ليلته فإذا كان الشفق يعيب في أقرب مكان لهم في ساعة ومدة الليل في ذلك المكان من الغروب للمجرثمان ساعات فغيوم به الشفق في الدجى فإذا كان هؤلاء من الغروب للمجرثمان في عشرة درجته فوق العشاء بعد الغروب بدرجته ونصف وهو أنسب بسواءهم أعني الشافعية من اعتبار اختلاف المطالع وإن لكل مكان حكم نفسه انتهى بحروفه قد دلت في هذا المعنى

قل للفقهاء الذي في عصره انفرادا * بكل فن وكم من معضل مهذا
ماذا عسا أدبت والفجر قد طلعا * وقيل أن يطالع الطالان قد وردا
(وحوابه)

هي البلاد التي لاح الصباح بها * من قبل غيب الشفق بالصباح فاعقدا
قول القرافي بتقدير اقرب لهم * من البلاد حالك الله كل ندى

ولكن هذا السؤال والحواس لا يعم إلا على أن التقدير بمعناه تليق الحكم به وبه شفق أقرب مكان لهم فإذا غاب وجبت عليهم العشاء بعد فجرهم الذي صدر به الشيخ في أول عبارته في الحاشية وأما على ما نقله من بعض حواشي شرح المنهج فالعشاء قبل الفجر قطعا لا يتأني سؤال ولا جواب فادهم (قوله للثلاث الأولى) أي محسوبا من أعياد يومه ممتد للثلاث وقيل إن اختيار الأعياد ممتد للمجر وعليه فلا ضروري لها وهو ذهب المصنف في فريضة (قوله وهو ما تشترضاؤه) أي في جهة القبلة وفي جهة دبرها حتى يتم الاتفاق وظاهر قوله يشترضاؤه أن الفجر الصادق غير الموعود وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها لا إلى أي جهة في ضياؤه ويقول وهو ما ينشر حتى الخ (قوله يطالب وسط السماء) أي وهو بياض دقيق يخرج من الأفق ويذهب كد السماء بعيرانية شار بل بحداثة طامة من الجانبين (قوله إن جاز) بكم المسد من طرف بين الألب والاراد أنه يشبهه ذهب المرحان الأسود وثلاثان الفجر الصادق كانه يضيئ من تحت الماء والبرهان الأسود أنه مظلم واطن ذهبه أبيض (قوله تظاهرة) أي السماء الوسطى محل لاسقف فيه ثم ما ذكره المصنف من أن مختار الصبح يمتد لاسفار

غروب الشمس بقدر فعلها
بعد شروطها) أي والمختار
للمغرب أوله غيباب جميع
قرص الشمس ولا امتداد
له على المشهور بل يقدر
بقدر ثلاث ركعات بعد
تخصيل شروطها من
طهارة حدث وخت
وستر عورة وجاز أن كان
محصلا لها تأخيرها يقدر
تخصيلها (وقوله عشاء من
غروب الشفق الأحمر
لثلاث الأول) أي والمختار
للعشاء من غيباب الشفق
الأحمر فلا ينتظر غيباب
الابيض إلى ثلاث الليل
الأول قال في الرسالة فإذا لم
يبق في المغرب جرة ولا
صغرة فقد وجبت الصلاة
(وللمصنف من طلوع
الفجر الصادق لاسفار
البين) أي وأول المختار
لصلاة الصبح من طلوع
الفجر الصادق وهو
ما ينتشر ضياؤه حتى يتم
الاتفاق احترازا من الكاذب
وهو الذي لا ينتشر بل
يخرج مسة طبلا يطالب
وسط السماء دقيقا يشبه
ذهب المرحان أي الذهب
ثم يذهب ثم يخرج الفجر
الصادق وينتهي مختاره
إلى الاسعار البين أي الذي
تظهر فيه الوجوه ظهورا
بينما تختفي فيه الوجوه

وقيل بل الى طلوع الشمس ولا ضرر في لها (وأفضل الوقت أوله مطلقا لا الظاهر لجماعة فلا ريب القامة ويزاد شدة الحرانصتها) أي
ان أفضل الوقت مطلقا الظاهر أو غيرها لغيرها أو جماعة أوله فهو رضوان الله الا الظاهر فيغيب لمن ينتظر جماعة أو أكثرها أن يؤخر ريع
القامة لتصل فضل الجماعة ولو كان الوقت وقت شدة الحر ندب تأخيرها ٧٣ للابراد حتى تنفيا الاياما وحده ذلك

بعضهم بنصف القامة
وبعضهم بأكثر
(والأفضل لغيره انتظار
جماعة برحوها) يعني أن
المنفرد بنسب له أن يؤخر
الصلاة لجماعة برحوها في
الوقت لتصل فضل
الجماعة وقيل يقدم ثم اذا
وحدها أعاد ان كانت هما
تعاد وأما المعرب فيقدمها
حرما الضيق وقتها وعلم
من هذا أن قولهم الأفضل
للفرد تقديمها أول الوقت
محله ما لم يرج جماعة (ومن
خفي عليه الوقت) اظلمة
أو سحاب (احتج) وتحرى
(بغيره ورد) فن كان له أو
له غيره ورد من صلاة أو
فراة أو ذكر وكانت
عادة العراق منه طلوع
الفجر مثلاً فانه يعتمد على
ذلك وكذلك اذا كان
الطمان يفرغ من طحن
الارد مثلاً طلوع
الفجر أو الغزل أو الذبح
أو غير ذلك من الاعمال
المحرمة فانه يعتمد عليها
وكذا آلة المؤقتين
كالرياسة والساعة
المنضبطة والا زاد في
التحرى حتى يغلب على
ظنه دخول الوقت ولذا
قال (وكفت غلبة الظن
فان تخاف ظنه وتبين
تقديمها) على الوقت (أعاد
وجوبا) والادلا (ومن

الاعلى هور واية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك قال ابن عبد السلام وهو المشهور (قوله وقيل بل
الح) هور واية ابن وهب في المدونة والاكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور
قول مالك والحاصل أن كلام القواين قد شهر ولكن مامتي عليه المصنف أشهر وأقوى كما في الحاشية
(تنبيهان) الأول المشهور وعند مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر أن صلاة الصبح هي الوسطى
وقيل العصر وما من صلاة من الخمس الا قيل فيها هي الوسطى وقيل هي الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وإنما أبهت لأجل المحافظة على كل الصلوات كلمة القدر بين الليالي الثاني من مات قبل خروج
الوقت لم ينعن إلا أن يظن الموت ولم يؤد حتى مات فإنه يكون عاصيا وكذا اذا تخلف طنه فلم يمت فيبقى
الائم ولو أداه في الوقت الاختياري وبلغ بها فقال رجل أدى الصلاة وسط الوقت الاختياري
وهو آثم بالتأخير (قوله ان ينتظر جماعة الخ) أي وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها فالأفضل لها
التقديم كالفرد وهل من يؤمر بالتقديم يفعل الروايت قبلها وهو الظاهر وفاقا لصاحب المدخل وأي
الحسن شارح الرسالة وح لانهما قدمتا تابعة في المعنى لا تخرج عن الاولوية لظواهر الاحاديث
وعومها كالتقديم نحو الفجر والورد بشر وطه على الصبح وأربع قبل الظهر وقبل العصر خلاف لابن
العربي حيث جعل التقديم مطلقا باحق على الروايت وجل فعل الروايت على جماعة تنتظر غيرها وما
اليه الاجهوزي ولكن عول أشياخنا على الاول (قوله لرب القامة) أي بعد ظل الزوال صيفا وشتاء
لأجل اجتماع الناس وليس هذا التأخير من معنى البراد (قوله للابراد) أي ويزاد على ربع القامة
من أجل البراد شدة الحر ومعنى البراد الدخول في وقت البرد (قوله وحده ذلك الخ) قال الساجي قدر
الذراعين وابن حبيب فوقع ما يسير وابن عبد الحكم أن لا يخرج جهات عن الوقت فتحصل انه يندب المبادرة
في أول المختار مطلقا لا الظاهر لجماعة تنتظر غيرها فيدب تأخيرها وتحت قسمان أحبر لا انتظار
الجماعة فقط تأخير للابراد كما علمت (تنبيه) قول خليل وفيها ندب تأخير العشاء قليلا أي في المدونة
يندب للقبائل والحرس تأخير العشاء بعد الفسق زما قليلا لا يجمع الناس لها لان شأنهم التفرق ضعيف
والراح التقديم مطلقا فذلك تركه المصنف (قوله والافضل لغيره الخ) أي وهو الذي اختاره سند فعملها
عنده في جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها في أول الوقت وجزم به الساجي وابن العربي قياسا على
حوار تقديم العشاء ليلة المطر لأجل الجماعة فأولى التأخير (قوله وقيل يقدم) اعترض القول بالتقديم
بان الرواية إنما هي في الصبح يندب تقديمها على جماعة برحوها بعد الاسفار بناء على أنه لا ضرر في لها
والالو حب ورويان ابن عرفة نقل اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت فذا على آخره جماعة
أو ما لكس عام في جميع الصلوات لافي خصوص الصبح وحينئذ فاطلاق المؤلف صحيح لا اعتراض
عليه (قوله وعلم من هذا) أي من القول الذي مشى عليه المصنف (قوله ومن خفي الخ) سياتي محترزه في
قوله وأما من لم يخف عليه الخ (قوله اظلمة أو سحاب) ليلا أو نهارا (قوله والادلا) أي والاشين التقديم
بان تبين أنها في الوقت أو لم تبين شيء ولا إعادة عليه (قوله ومن شل الخ) حاصله أنه اذا تردد هل دخل
وقت الصلاة أم لا أو ظن ظاهرا غير قوي الدخول أو ظن عدمه وسواء حصل ما ذكر قبل الدخول في
الصلاة أو فيها دام لا يجزئيه اتردد بته سواء تبين أنها وقعت قبله أو فيه أو لم يقين شيء فهذه ثمانية عشر
وأما اذا دخل الصلاة جاز ما يدخل وقتها أو ظنا ظاهرا أو يفتحز ان تبين وقوعها فيه أو لم يقين شيء
فهذه أربع وان تبين وقوعها قبل لا يجزئيه ان تبين صورتان محتملة الصواب أربع وعشرون (قوله
ظنا خفيا) أي غير قوي فهو والشك على حد سواء (قوله ولا يكفيه غلبة الظن) أي ولو دخل مع غلبة
الظن فصلاة باطله ولو وقعت فيه لئلا يكفيه من القين وتفر يطه كذا قال شارحنا ولا يمكن أن يكون في المجموع

١٠ - صاوي - أول (شك) أو ظن ظاهرا (في دخوله) أو على (لم تجزئه) صلاة (وان) تبين له أنها (وقعت فيه)
أي الوقت فأولى اذالة به شيء أو تبين وقوعها قبله بخلاف من غلب طمه فلا بد الا في الاحيرة كما علمت وأما من لم يخف عليه الوقت
ان كانت السجدة صحيحة ولا يبدله من شيء دخل الوقت ولا يكفيه غلبة الظن (و) الوقت (الضروري) أي لا بد منه

من المشتركين أي إن من زال عذره في الضروري بان طهرت الحائض أو النفساء أو بلغ الصبي فيه أو وجد فاقدا للطهرية أحدهما أو أسلم الكافر فيه فإنه ينظر فإذا اتسع الضروري بحيث يسع الصلاتين معا بعد تقدير زمن يحصل فيه طهارة الحدث فإنه يدركهما معا أي بترتيبهما معا في ذمته أو يسع الأولى منهما ما بعد تقدير الطهارة ويفضل عنها الثانية بقدر ما يسع ركعة بسجدة أو كل معذور يقدره الطهر إلا الكافر فلا يقدره وأشار لهذه القاعدة بقوله (والماذور) حال كونه (غير كافر يقدره الطهر) وهذه القاعدة في غير النائم والناسي والسكران بحلال وأما هم فيجب عليهم الصلاة متى تنبهوا على كل حال أبدأ بعدم إسقاطها الصلاة كما سيأتي ثم أشاء لتفصيل ذلك بالتفريق بين ما تقدم بقوله (فإن بقي) من الوقت (بعده) أي

٧٥

الاحيرة خلافا لابن عبد الحكم وسحنون وغيرهما قالوا لأنه لما كان الوقت إذا ضاق اختص بالاحيرة وسقطت الأولى اتفاقا وجب التقدير بها وتظهر فائدة الخلاف في حائض مسافرة طهرت ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب وعلى مقابلة تدرك كما يفضل ركعة عن العشاء المقصورة وفي حائض حاضرة طهرت لاربعة قبل الفجر فعلى الأولى تدركها ما فضل ركعة عن المغرب وعلى الثاني تدرك العشاء فقط إذ لم يفضل للمغرب شيء في التقدير انتهى من الأصل وليكن المصنف لما لم يذكر الخلاف لم يتعرض لثمة وسيفصل المسئلة على مقتضى القول المشهور فقط (قوله غير كافر) وأما الكافر فلا يقدره الطهر لأن إزالة عذره بالإسلام في وسعه وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت ولا اثم عليه أن يادر بالطهارة وصلى بعد الوقت انتهى من الأصل (قوله يقدره الطهر) أي يقدره زمن يسع طهره الذي يحتاجه فان كان محدثا حدا أصغر قدره ما يسع الوضوء وإن كان محدثا حدا كبيرا كقدره ما يسع الغسل هذا إن كان من أهل الطهارة المائية والافدره ما يسع التيمم وفائدة ذلك التقدير إسقاط تلك الصلاة التي زال عذره في ضروريها وعدم إسقاطها (قوله والسكران بحلال) تقدم أن الحائض بالنائم فيه ينظر بل المناسب الحائض بالمجنون فتسقط عنه الصلاة كما ذكره في الأصل وانظر شي والمجموع والحاشية (قوله أو الصغرى) أي إن لم يكن عليهما كبرى (قوله وتسقط الأولى) أي لما علم من القاعدة وهي إذا ضاق الوقت اختص بالاحيرة في المشتركين (قوله وتسقط الظهر) أي وأولى القول بالتقدير بالثانية (قوله أو ثلاثة أو أربعة الخ) أي في الحاضر وأما في السفر ولو بقي ثلاثة وجبت الصلاتان كما سيأتي (قوله أي في الحصر الخ) أشار إلى أن قوله حصرأ امامه صوب بفتح الحاء أو حال بناء عليه باسم الفاعل (قوله وجب الطهران معا) أي ولا فرق في هذه الصور بين كون التقدير بالأولى أو الثانية (قوله لأن التقدير بالأولى) عملة للإطلاق وأما لو كان التقدير بالثانية وكان في الحصر لسقطت الأولى (قوله وأولى لو بقي الخ) أي في وجوب الصلاتين كان التقدير بالأولى أو الثانية (تنبه) إذا ظن أدراك الصلاتين معا بعد تقدير الطهارة فتبين أدراك الاحيرة فقط وجبت عليه فقط سواء ركع أول ركع ويخرج عن شفع أن لم يصق الوقت وأن طهر من طن أدراك الصلاتين أو أحدهما فأحدث قبل الصلاة أو تبين عدم ظهوره بالماء قبل الصلاة أو بعده أو ظن أدراك الصلاة بطهارة أخرى ففعل فخرج الوقت فأنقضاء في الأولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون عملا بالتقدير الأول أو طهر للصلاة لا تبين وذكر ما يترتب معها من يسير العوائق مما يجب تقديمه على الحاضرة وقدمه فخرج الوقت فيلزمه القضاء عند ابن القاسم انتهى من الأصل (قوله وتخلدت في ذمته الخ) أي متى زال عذره بقضائها (قوله اختص بالاحيرة) أي أدراكا أو سقوطا (قوله سقط العشاء الخ) أي بناء على ما قدمه من أن التقدير بالأولى وأما لو كان التقدير بالثانية لسقطت الاحيرة فقط وأما لو حصل العذر قبل الفجر بثلاث في السفر فعلى التقدير بالأولى تسقط الاحيرة وعلى التقدير بالثانية تسقطان

ركعة بسجدة (قوله لا أقل من ما يسع الطهارة الكبرى في الحائض والنفساء أو الصغرى في المجنوني) والمجنون قبل طلوع الشمس (وجبت الصبح كاحيرة المشتركين) فقط وتسقط الأولى فإذا طهرت الحائض أو النفساء أو أفاد المجنون قبل الغروب بما يسع ما ذكر وجبت العصر وسقطت الظهر أو قبل طلوع الفجر وجبت العشاء وسقطت المغرب وكذا إذا بقي ما يسع ركعتين أو ثلاثة أو أربعة في الظهرين لأن الوقت إذا ضاق اختص بالاحيرة فتجب وتسقط الأولى لخروج وقتها الضروري (و) إن بقي بعد زوال العذر ما يسع (خمسا) من الركعات حال كونه (حاضرا) أي في الحاضر أو حاضرا (أو) ما يسع (ثلاثا سفرا) أي في السفر قبل الغروب (وجب الظهران) معا لأنه يدرك الظهر باربعة في الحاضر أو بركعتين في

السفر ويفصل للعصر ما يسع ركعة فيجب أيضا (و) أن يبقى ما يسع (أربعاً) قبل الفجر (مطلقاً) أي حاضراً أو سفراً (وجب العشاء أن) معالان التقدير بالأولى فتدرك المغرب بثلاث حصرأ أو سفرأ يفصل للعشاء ركعة فتجب أيضا وأولى لو بقي قبل الفجر ما يسع أكثر من أربع (وطرو) بصم الطاء والراء المهملتين أي طريان (عبر اليوم والنسيان) من الاعتذار على المكاف كان يطرا عليه حيض أو نفاس أو فقد الطهرين أو كفر (فيه) أي في الضروري (لما ذكر) اللام بمعنى في أي في قدر ما يسع ركعة فأكثر (مسقط لها) أي للصلاة لا خبر قوله طرو فإذا طراً العذر والباقي من الضروري قدر ما يسع ركعة لا أقل سقطت الصبح إذا لم يكن صلاحها وإن عدا وأحيرة المشتركين وهي العصر أو العشاء الاحيرة لحصول العذر وقتها وتخلدت في ذمته الطهر أو المغرب لعدم حصوله وقتها لما علمت أن الوقت إذا ضاق اختص بالاحيرة وقدر ما يسع خمساً بالحصر أو ثلاثاً بالسفر سقط الظهران معا وقدر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاء أن معا

(قوله ولا يقدر) لا يقدر السقوط الخ وهو الصواب الذي اختاره ر وإنما لم يقدر الطهر للاحتياط في جانب
العبادة (قوله وأما النوم الخ) سكوتة عن السكر بحلال هذا دليل على أنه ليس له حكم النوم والنسيان
بل حكم الجنون (قوله اختيارا) أي كسلا (قوله بعد الرفع للحاكم) أي الامام أو نائبه (قوله وطلبه)
أي مع التهديد بالقتل ولا يضرب على الراح خلافا لأصيح ومحل الطلب المذكور أن كان هناك
ماء أو صعيد والأفلا يتعرض له لسقوطها عنه (قوله ولا أربع في العشاءين الخ) أي بناء على أن
التقدير بالأولى وهو المتعين صونا للدماء (قوله وثلاث سفرا) أي بناء على التقدير بالآخيرة في
العشاءين وهو المتعين صونا للدماء (قوله خفيف) أي مجرد الفرائض وقيل تعتبر طهارة ترابسة
(قوله خالية عن سنن) أي لا يقدر في الركعة إلا ما اتفق على فرضيته (قوله حدا) قال ابن عبد السلام
أورد على قتله حدا أنه لو كان كذلك لما سقط برجوعه إلى الصلاة قبل إقامته عليه كسائر الحدود
ويمكن أن يقال إن الترك الموجب لقتله حدا إنما هو الترك الجازم وذلك لا يتحقق إلا بعد إقامة الحد
عليه فيكون كسائر الأسباب التي لا يعلم بوقوعها إلا بعد وقوع مسبباتها وفيه نظر انتهى من شيخنا
في مجموعته قال في حاشية شيخنا لأنه يلزم القدوم على القتل قبل العلم بسببه وسالم من هذا قول أشهب
لا يقتل إلا إذا خرج الوقت صونا للدماء نعم قد يدعى أن العلم بالسبب يتحقق مع الشروع في القتل
ولم يفعل فتدبر انتهى (قوله خلافا لابن حبيب) أي فانه قال بكفره وقد نقل هذا القول عن
عمر بن الخطاب وقال به أحمد بن حنبل لكنه خصه بما إذا طلبت منه وضاق وقت التي بعده أو أمانا تارك
الزكاة فتؤخذ كرها وان يقتل ويكون الآخذ كالوكيل شرعا تكفي نيته وأما الصوم فقال عياض
بحبس ويمنع الطعام والشراب وهو مذهب الشافعية وفيه أن النية لا بد منها فيؤخر اضيق وقتها فإن
قيل قد يكذب في الاخبار بها قلنا إنما الظاهر وأما من ترك الحج فالحج حبه لانه لان وقته العهر ورب
عذر في الباطن فيترك الإبقاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حاشية شيخنا على مجموعته (قوله
يقتل بعد الحكم عليه ولو قال أنا فعل كما قال خليل أي ولم يفعل حتى خرج الوقت والابان قال أنا فعل
وفعل ترك ولم يقتل ويعيد من صلى مكرها كما قرره شيخنا والظاهر كما قال غيره أنه يدين انتهى من حاشية
الأصل ويكره لاهل الفضل والصالح الصلاة عليه ككل بدعي ونظير كبيرة ردع الغيرة ولا يطمس
قبره بل يحمل كغيره من القبور وحكم من ترك الوضوء أو الغسل من الجناية كسلاحكم من ترك
الصلاة يؤخر إذا طلب بالمعمل طلبا منه كذا في سعة الوقت إلى أن يصير الباقي من الوقت قدر ما يسع
الوضوء والغسل بخلاف من قال لا يغسل الحائض أو لا تستر العورة خلافا لعن في شرح العزبة للخلاف
في ذلك انتهى من حاشية الأصل (قوله الميكرو حوبها) أي أو ركوعها أو سجودها بان قال الصلاة
واجبة لئلا يكن الركوع أو السجود مثلا ليس بواجب فيها (قوله كافر) قيده ابن عروة وغيره عما إذا كان
غير حديث عهد بالإسلام (قوله فان تاب) أي فلا مرطاهر (قوله فيء) أي لبيت مال المسلمين (قوله
ككل من هذا الخ) أي فانه يكون مرتدا اتفاقا سواء كان الدال عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع (قوله
ضرورة) أي أشبهت بين العام والخاص وأما من جحد أمرا من الدين غير معلوم بالضرورة كاستحقاق
نبت الابن السدس مع نبت الصلب في كفره قولان والراح عدم الكفر وهذا كما قال في الجوهرة

ومن لم يعلم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفرا ليس حد

ومثل هذا من نفي لجمع * أو استباح كالرا والجمع

(قوله هـ) أي في أماكن الميع والكرهية واعلم أن منع النفل في الاوقات التي ذكرها إذا كان النفل
مدخولا عليه والأولامنع كما ذكره في صلاة العصر عند الغروب مثلا أو في صلاة الصبح عند الخطبة
وبعد أن يقدم بها ركعة تذكر أنه قد صلاها فانه يشفعها ولا حرمه لانه هذا النفل غير مدخول عليه (قوله
يشمل الجنارة) أي أن لم يحش تغيرها بالاصابت في أي وقت (قوله والمندور) ومثله قضاء النفل بالفسد
وسجود السهو والهدى لانه لا يريد على كونه سنة (قوله برزخ شمس) أي قبل ارتفاع جميع القرص
(قوله سمعها لواحد) أي بذلك حرم كل شاعل على حاضرها كما يأتي في الجمعة (قوله وحال خروج

(ولا يقدر) لا يقدر السقوط الخ وهو الصواب الذي اختاره ر وإنما لم يقدر الطهر للاحتياط في جانب
(طهر) كالادراك وأما
النوم والنسيان فلا
يسقطانها بحال (وتاركها)
أي الصلاة اختيارا (بلا
عذر يؤخر) وجوب بعد
الرفع للحاكم وطلبه بفعلها
(لما ذكر) أي لقد
ما يسع ركعة بسجودتها
من آخر الضروري أن
كان عليه فرض فقط
وان كان عليه مشتركتان
أخر لقد خمس في
الظهرين ولا أربع في
العشاءين حضرا وثلاث
سفرا وقد رطهر خفيف
وركعات خالية عن سنن
صونا للدماء ما لم يكن
(ويقتل بالسيف حدا)
لا كفر خلافا لابن حبيب
(والجحد لها) أي المنكر
لو حوبها (كافر) مرتد
يستتاب ثلاثة أيام فان
تاب والقتل كفرا وماله
فيء (ككل من هذا)
أي حكما (علم من الدين
ضرورة) كحوب
الصوم وفحريم الربا
إباحة البيع (وحرم نفل)
لا فرض والمراد به هنا
ما قابل الخمس فيشمول
الجنارة والمندور (حال
طلوع) أي بروز (شمس
و) حال (غروبها) أي
غيابها في الأفق (و) حال
(خطبة الجمعة) لا بد لانه
يشغل عن سماعها الواجب
(و) حال (خروج) أي
توجهه الامام (لها) أي
للخطبة (و) حال (ضيق
وقت) احتياري أو ضروري لمريض لانه يؤدي لاختراجه عن وقته الواجب (و) حال (ذكر) أي تذكر

صلاة (فائتة) لانه يؤدي لتأخيرها الحرام اذ يجب صلاحها وقت تذكرها ولو حال طلوع أو غروب (و) حال (اقامة الحاضرة) لانه اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي المقامة أي يحرم صلاة غير هالانه يؤدي للطعن في الامام (وكره) النفل (بعد) طلوع (فجر) صادق (و) بعد أداء (فرض عصر الى أن ترتفع) الشمس بعد طلوعها (وقد) أي قدر (ومحور) ٧٧ الى أن (تصلي المغرب) ما عدا حالة

الطلوع والغروب فيحرم أخذهما تقدم (الاركعتي الفجر) فلا يكره ان بعد طلوعه بل جازية كما يأتي (و) الا (الورد) أي ما وظفه من الصلاة ليل على نفسه فلا يكره بل يتدب فعله (قبل) أداء (فرض صبح) وركعتي فجر (و) قبل (اسفار) لا بعده الا الشفع والوتر وانما يندب فعله قبل الاسفار (ان اعتاده) ليلان كانت عادة التهجد والاكره (وغلبه النوم) آخر الليل حتى طلع الفجر لان كان ساهرا أو اخره كسلا يكره (ولم يخف) بفعله (قوات جماعة) لصلاة الصبح والاكره ان كان خارج المسجد والاحرم فالشروط أربعة كونه قبل الاسفار ومعتادا وغلبه النوم ولم يخف فوات الجماعة (والاجنزة وسجود تلاوة قبل اسفار) في الصبح (و) قبل (اسفار) في العصر ولو بعد صلاتهما فلا يكره بل يندب لا بعدها فيكره (وقطع) المتفضل صلاته (اذا أحرم بوقت نهي) وحسب ان أحرم بوقت حرمه ونذبان أحرم بوقت كراهة ولا قضاء عليه وأشعر قوله قطع بانقضاء وهو ظاهر فيما اذا كان

(الخ) أي ما سياتي في الجمعة من حرمه ابتداء صلاة بخروج الامام ويجب عليه قطع النافلة ان أحرم عقد ركعة أم لا اذا خلا وقت الخطبة وأحرم ناسيا أو جاهلا فيتم الخلاف في الداخل ولعذره بالنسيان أو الجهل كما سياتي (قوله ولو حال طلوع الخ) أي ما لم يكن شاكاهل هي باقية في ذمته أم لا يجتنب أوقات النهي (قوله فلا صلاة الا المكتوبة) أي فيحرم النفل وغيره حتى المكت في المسجد مادام الراتب يصلي (قوله الى أن ترتفع) هذا راجع لقوله بعد فجر وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد الفجر الى أن يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل الى أن يتكامل ظهوره وقرصها فتعود الكراهة الى أن ترتفع قبل مدح أي قدره والرحم اثنا عشر شبرا والمعنى الى ارتفاعها اثني عشر شبرا في نظر العين (قوله وبعد أداء فرض عصر) أي فيكره النفل بعد ما ولو جمعت مع الظهر جمع تقديم (قوله والى أن تصلي المغرب الخ) راجع لقوله وبعد أداء فرض عصر وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر الى غروب وبطرف الشمس فيحرم الى استتار جميعها فتعود الكراهة الى أن تصلي المغرب وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت الحرمه في عموم وقت الكراهة (قوله الاركعتي الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله بعد فجر (قوله قبل أداء الخ) أي ولا بأس بما يقع الفجر والورد بشرطه قبل صلاة الصبح فان صلاته فوات الورد وأحوال الفجر على النافلة وأما لو تذكر الورد في أثناء الفجر فانه يقطع وان تذكره بعد صلاة فانه يصلي به ويعيد الفجر اذا يفوت الورد الا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد انتهى من حاشية الاصل (قوله الا الشفع والوتر) أي فيقدمان على الصبح ولو بعد الاسفار متى كان يبقى للصبح ركعتان قبل الشمس ومثلها الفجر كما سياتي (قوله والاجنزة الخ) هذا استثناء من وقت الكراهة أي من مجموع قوله وكرهه بعد فجر وفرض عصر (قوله لا بعدها) أي لا بعد دخوله اذ يكره على المعتمد فلو صلى على الجنابة في وقت الكراهة فلا تعاد بحال بخلاف ما لو صلى عليها في وقت الحرمه مع عدم خوف التغير فقال ابن القاسم انها تعاد ما لم تدفن أي توضع في القبر وان لم يسو عليها التراب وقال آتش هب لا تعاد وان لم تدفن (قوله وقطع المتنفل الخ) أي الذي أحرم بنا فله لانه لا يتقرب الى الله تعالى عنه وسواء أحرم جاهلا أو عامدا أو ناسيا وهذا التعيم في غير الداخل والامام بخطب فانه أحرم بالاولية جهلا أو ناسيا فاناه لا يقطع مراعاة ذهب الشافعي من أن الاولى للداخل أن يركع ولو كان الامام على المنبر وأما ودخل الخطيب عليه وهو جالس فاحرم عمدا أو جهلا أو سهوا أو دحلا المسجد والامام على المنبر فاحرم عمدا فانه يقطع وسواء في الكل عقد ركعة أم لا (قوله ولا قضاء عليه) أي لانه مغلوب على القطع (قوله وأشعر قوله قطع الخ) وبني عليه بعضهم الثواب من غير جهة المنع أي غيب قننا لا نعقاديا ثم من جهة فو بشا من جهة أخرى (قوله كحال الخطبة وما ذكر بعدها) أي من ضيق الوقت وذكر العائنة واقامة الحاضرة فان الحرمه فيها الامر خارج عن ذات العبادة وهو السجل عن سماع الخطبة وتقويت وقت الصلاة وتأخير الغائتة عن وقتها والطعن في الامام وهذه تحصل ولو بعير صلاة نظير الصلاة في الارض المعصوبة (قوله لذات الوقت) أي ملازم للوقت بمعنى أن النهي مخصوص بالصلاة في تلك الاوقات وأما شغلها بغير صلاة النفل فلانهي (قوله فلا وجه لانقضاءه) وهو موافق لما نقله في الحاشية عن سيدي يحيى الشاوي (قوله بفاسد) ظاهر كلامه فساد النفل ولو في أوقات الكراهة (وتنبه) من أحرم بنا فله فتدخل وقت النهي أتم بسرعة ولا يقطعها

فوفصل في بيان الاذان وأحكامه (قوله الاذان سنة الخ) ويقال الاذان قال الشاعر

قد بدا لي وضع الصبح المبين * فاسقمها قبل تكبير الاذان

قال في الحاشية نقل عن السدرا قسرا في لا يقال ان العصر بل أذن بالعصر قال في المجموع لا مانع من

النهي لامر خارج كحال الخطبة وما ذكره بعد ما اذا كان النهي لذات الوقت كحال الطلوع والغروب وكذا بعد الطلوع لحل النافلة وبعد صلاة العصر ولا وجه لانقضاءه كصوم يوم النعي وصوم الليل ويجب ان معنى القطع فيما ذكره الانصراف عن الاشتغال بفاسد وما فرغ من بيان الاوقات شرع يتكلم على ما به الاعلام بدخولها وهو الاذان فقال (فوفصل) في بيان الاذان وأحكامه (الاذان سنة

وكونه بكل مسجد) ولو تلاصقت المساجد (ولجماعة) في حضر أو سفر (طلبت غيرها) (الاجتماع في الصلاة) (الفرض) لانقل كونه (وقتي) أي له وقت محدود فخرجت ٧٨ الجنازة والفائتة إذ ليس لها وقت معين بل وقتها قد كره في أي زمان (اختياري)

نصب المعولية أو اسناد المجاز انتهى وهو لغة الاعلام بأي شيء كان مشتق من الاذن بفتح حين وهو الاستماع أو من الاذن بالصم كأنه أودع ما علمه أذن صاحبه وأذن بالفتح والتشديد أعلم وأصل طلاح هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ المشروعة (قوله بكل مسجد) وهو المكان المعد للصلاة (قوله ولو تلاصقت) أي أو ترا كمت بان كانت فوق بعضها (قوله لفرض) أي ولو جمعة فالاذان لها سنة وقال ابن عبد الحكم بوجوب الثاني فعلا وعلى القول بالوجوب فهو غير شرط كما في المحم وع قال ابن عبد الحكم والحكم على الأول في الفعل بالسنة غير ظاهر لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أحدثه سيدنا عثمان فهو أول في الفعل ثان في المشروعية والظاهر أنه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد يقال لما فعله عثمان بحضرة الصحابة وأقر به عليه كان مجمعا عليه اجماعا كونهما القول بالسنة له وجه اه من حاشية الاصل (قوله أو صلاة مجموعة الخ) أي فانه يؤذن طاعة فعلها (قوله في عرفة) أي والمغرب والعشاء في مزدلفة (قوله وكالجمع في السفر) أي جمع تقديم أو تأخير أو صوري (قوله وهو المنفرد الخ) لقول مالك لأحب الأذان للنفذ الحاضر والجماعة المنفردة (قوله كمن في بادية) أي فراده بالسفر اللغوي فيشمل من كان بغلاة من الأرض لحبر الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بأرض دولة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فادأذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال وأخرج النسائي عنه صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان فإذا أدن وأقام صلى وراءه من الملائكة مالا يراه طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطأ اه من الحاشية (قوله ذات وقت ضروري) أي الأتي صور الجمع كما تقدم (تنبيه) قد علم من المصنف أن الأذان نارة يكون سنة ومنه دو باوسكر وهاو حراما ولم يتعرض للوجوب وهو يجب في المصنف كناية ويقتلون على تركه لانه من أعظم شعائر الإسلام كما ذكره الأشياخ (قوله بصم الميم الخ) أي لا يفتح فسكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاثة تصي زيادة كل جملة عن اثنين وأن كل جملة يقال أربع مرات لأن مثني منها اثنين اثنين كذا في عب والخروني ورد ذلك بأنه لا يلزم ما قالوا إلا لو كان الصمير راجعا للأذان باعتبار كل جملة منه وهذا غير متعين لجواز جعل الصمير راجعا له باعتبار جملة وكلماته وحينئذ يصح ضبط قوله مثني بفتح فسكون والمعنى وكلمات الأذان مثني أي اثنين بعد اثنين كما تقول جاء الرجال مثني اثنين بعد اثنين اه من حاشية الاصل (قوله ولو الصلاة خير من النوم) مبني أو خبر والجملة محكية قصد إظهارها في محل نصب لسكان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي ثني هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم (قوله بعد الحية لئيب) أي وقيل التكبير الأخير ويقولها المؤذن سوا أدب الجماعة أو أدن وحده خلاف ما قال بتركها رأسا للمفرد يجعل منفردا عن الناس لعدم إمكان سماعها ورده سدا بأن الأذان أمر متبع ألا تراهم يقول حي على الصلاة وان كان وحده وحمل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر منه عليه الصلاة والسلام كما في الاستدكار وغيره ففي شرح البخاري للعيني روى الطبراني بسنده عن بلال أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذنه بالصبح فوحده رافدا فقال الصلاة خير من النوم مرتين وقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال أحمله في أدائك إذا أدنت للصبح اه وأما قول عمر للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوحده بأتماء وقال الصلاة خير من النوم أحملها في نداء الصبح فهو تكبير على المؤذن أن يستعمل شها من أفاظ الأذان في غير محله لأن الصلاة لم يكن الصبح وذلك كما كره مالك التلبية في غير الجمع وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان فبدعة حسنة أول حديثها من المصنف صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في ربيع الأول وكانت أول تراديد أذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الجمعة فقط ثم بعد عشر سنين زيدت بعد عقب كل أذان المغرب كما أن ما يفعل للامن الاستعمارات والقسايع والتوسلات وهو بدعة حسنة اه من حاشية الاصل (قوله ما قال الخ) أي وهو امن وهب (قوله

لا ضروري فيكره الاذان في الضروري (أو) صلاة (مجموعة منه) أي الفرض الاختياري جمع تقديم أو تأخير كالعصر مع الظهر في عسرة والعشاء مع المغرب ليلة المطر وكالجمع في السفر وقولنا اختياري الخ قيد لا بد منه تركه الشيخ (وكره) الأذان (لغيرهم) أي غير الجماعة التي طلبت غيرها وهو المنفرد والجماعة المحصورة في مكان لا تطالب غيرها (حضر) أي في الحضر (وتدب) لمفرد أو الجماعة لا تطالب غيرها (سفر) أي في السفر (ولو دون مسافة قصر) كمن في بادية راع أو غيره وبقى منفرد يطالب غيره أو جماعة محصورة في دار أو خان لكنهم متفرقون فيها والظاهر دخولها في قوله جماعة طلبت غيرها أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان المنفرد بالسبب من طلبه جماعة فيسب له (و) كره (لفائتة) صلاة (دات) وقت (ضروري) صلاة (جنازة وافية) كعيد وكسوف وهذا مفهوم فرض وما قبله مع الأول مفهوم وقتي ودان ضروري مفهوم اختياري فلم يأت على الترتيب (ودنو) أي الأذان

(مثني) بصم الميم ومنع المنة من التسمية لانه عمل السلف بالمدينة لا مريم لتكبير (ولو الصلاة خير من النوم) كانه كائنة (بصم) خاصة بهاد الحية لئيب خلافا لما قال بإمرادها

(الاجلة الأخيرة)

وهي لاله الا الله فقردة
اتفاقا (ونقص) المؤذن
ندبا (الشهادتين) أي
أشهد أن لا اله الا الله مرتين
أشهد أن محمدا رسول الله
مرتين حالة كونه (مسما)
بتشديد الميم من سمع
بالنقص عفو ويحوز
تخفيفها من أسمع فان لم
يسمع -هما الحاضر بن لم
يكن آتيا بالسنة كما لو
تركها بالمرّة كما يقع كثيرا
من المؤذنين في هذه
الازمنة (ثم) بعنف ضمها
مع التسبيع (رحمهما)
بتشديد الجيم أي أعادها
(باعلى صوته) حال كونه
(مساويا -ما) حال
الترجيع (التكبير) في
رفع الصوت وهو (محزوم)
أي ساكن الجمل لا معرب
(لا فصل) بين جملته بضم
أو قول أو سكوت فلو فصل
لم يضر (ويفي) على ما قدمه
منه (ان لم يطل) الفصل
والا ابتداء (وحرم) الاذان
(قبل) دخول (الوقت) لما
فيه من التلبيس والكذب
بالاعلام بدخول الوقت
(الا الصبح في -د) -د
تقديمه (ب -دس الليل
الا -ير ثم يناد) استئنا
(عند) طلوع (الفجر)
الصادق (ويحتمل) (اللام)
ولا يصح من كافر وان كان
به مسلما (وعقل) (لامن
محبون) (وذكورة) (لامن
امرأة أو خنثى) (مشكل
(ودخول وقت) ولا يصح

(الاجلة الأخيرة) هذا استثناء من قوله وهو متني (قوله ويجوز تخفيفها من أسمع) أي لان الهمة
كانت ضعيف في التعدية (قوله لم يكن آتيا بالسنة) أي سنة الترجيع بل يكون ما أتى به على أنه ترجيع
تتميم للاذان وفاته سنة الترجيع (قوله رحمهما) أي الشهادتين بعد ذكره كل واحدة مرتين
فما الترجيع تكون الجمل ثمان شهادات وانما طلب الترجيع لعمل أهل المدينة ولا مر النبي صلى الله
عليه وسلم أما محذورة وحكمة ذلك اغاظة الكفار ولأن أبا محذورة أخفى صوته بهما حياء من قومه
لما كان عليه من شدة بغضه للنبي صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع
ولا ينبغي هذا ما عساه كالميل في الحج اه من الحرشي ولا يطل الاذان ترك الترجيع المذكور
(قوله ساكن الجمل) قال المازري اختار شيوخ سلفية يؤمنه وشيوخ القرويين اعرابه قال ابن راشد
والخلاف امامه في التكبيرتين الاوليين وأما غيرهما من ألقاظه حتى الله أكبر الا جبر فلم يذكر عن أحد
من السلف والخلف أنه نطق به غير موقوف وبالحلة فقد نقل بن عن أبي الحسن وعياض وابن يونس
وابن راشد والفاكهاني أن جزم الاذان من الصلوات الواجبة وانما عربت الإقامة لانها لا تحتاج لرفع الصوت
للاجتماع عندها بخلاف الاذان فانه يحتاج فيه لرفع الصوت واحتداده والاسكان أعون على ذلك واعلم أن
السلامة من اللحن في الاذان مستحبة كما في الحرشي وح فاللحن فيه مكره وانما لم يحرم اللحن فيه كغيره
من الاحاديث لانه خرج عن كونه حديثا الى مجرد الاعلام قاله في الحاشية (قوله فلو فصل لم يضر) أي
ويكره (قوله وبنى على ما قدمه) أي من الكلمات (قوله والابتداء) أي والابان طال فانه يبتدئ
الاذان من أوله والمراد بالطول ما هو بني معه لظن أنه غير اذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا
ان يكون حراما هذا ما أفاده الاجهوري وظاهر ح انه يحرم ويوافقه كلام زروق اه من حاشية الاصل
(قوله الا الصبح الخ) حاصل الفقه أن الصبح قبل لا يؤذن لها الا اذان واحد ويستحب تقديمه بسدس
الليل الاخير فالاذان سنة وتقدمه مستحب ولا يعاد عند طلوع الفجر وهو قول سند والراح اعادته
عند طلوع الفجر واختلاف القائلون بالاعادة فقبل ندبا فالاول سنة والثاني مندوب وهو ما اختاره
الرماض وقيل الاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزية وأبي الحسن على الرسالة وتبعه شارحنا وقيل
كل منهما سنة والثاني أكد من الاول وهذا الذي اختاره الاجهوري وقواه بن بالنقول وأما تقديم
الاذان على السدس الاخير فيحرم كما ذكره الاجهوري في حاشيته على الرسالة ويعتبر اليل من العروب
اه من حاشية الاصل (قوله بسلام) أي مستمر فان ارتد بعد الاذان أعيد ان كان الوقت باقيا وان خرج
الوقت فلا اعادة نعم بطل ثوابه كذا قال الاجهوري قال شيخنا أقول لا ينبغي ان ثمرته وهي الاعلام بدخول
الوقت قد حصلت وحينئذ لا معنى لاعادته ونقل ح عن النوادر أنه ان أعادوا الخمس وان اجتروا به
أجزاءهم اه من حاشية الاصل (قوله وان كان به مسلما) أي لوقوع بعضه في حال كفره وظاهره
وان عزم على الاسلام وبه خرم ح -لا فالاستظهار ابن ناحي الصحة حيث عزم على الاسلام والعرق
على الاول بينه وبين العسل حيث قالوا بصحة العسل مع العزم على الاسلام دون الاذان أن المؤذن
مخبر فلا بد من عدالة -لا حل ان يقبل خبره بخلاف المعقل ثم الذي حكم بسلامه بالاذان اذ ارجع
فانه يؤذن ولا تحرى عليه أحكام المرتدان لم قف على الدعائم لا قبل الاذان ولا بعد -ان وقف عليها
حوت عليه أحكام المرتد ما لم يدع انه أدن لعذر -كقصد الحصن بالاسلام لحفظ نفسه وأمواله مثلا
(قوله لا من محذور) فان حن في حال أدائه أو مات في أثناءه فانه يبتدئ الاذان من أوله على الظاهر
(قوله لا من امرأة) أي -مرمة أدائها وأما قول اللحى وسند والقرا في يكره أذانها ينبغي كما قال
المطاب أن تحمل الكراهية في كلامهم على الجمع اذ ليس ماد كروه من الكراهة بظواهر لان صوته
عورة انظر بن وقديقال ان صوت المرأة ليس عورة حقيقة بل دليل رواية الحديث عن النساء
الصحيات وامامهما كالعورة في حرمة التذلل لكل وحينئذ تحمل الكراهة على ظاهرها وحسب تأمل اه
من حاشية الاصل (قوله ويصح من صبي) طاهره أنه يسقط به فرض الكفاية عن البلد الكافين به

قوله في هي اصبح مع به وادخل الوقت ويصح من صبي اذا احدث في دخوله على عدل (وقد

أي حسن الصوت
(مرتفع) على حائط أو
منارة للاسماع (قائم)
لاجالس فيكره (الالعذر)
كموضع (مستقبل) للقبلة
(الا لاسماع) فيجوز
الاستدبار (و) ندب
(حكايته) أي الاذان
(السامع) بان يقول مثل
مايقول المؤذن من تكبير
أو تشهد (لنتهي الشهادتين
ولو) كان السامع (بنقل)
أي في صلاة نفل فيندب
له حكايته بلاترجيع الا
اذ لم يسمع المنفوس فلا
يحكي الجيعلتين وظاهره
انه لا يحكي ما بعدهما من
تكبير وتلايل أيضا وهو
المشهور وقيل يحكيه لانه
ذكر ولا يحكي الصلاة خير
من الصوم قطعوا ولا يبدلها
بقوله صدقت وبررت
ولما رغب من الكلام على
الاذان انتقل يتكلم على
حكم الاقامة للصلاة فقال
(والاقامة) للصلاة (سنة
عين لذكر بالغ فذ) أي
منفرد (أو مع نساء)
يصلي بهن أي أو مع صبيان
(و) سنة (كفاية الجماعة
الذكور البالغين) متى
أقامها واحد منهم كفي
ويندب أن يكون المؤذن
(وقد ثبت) الاقامة (لمرأة
وصبي سرا) بهما (وهي)
أي الاقامة (مفردة) حتى
قد قامت الصلاة (الا
التكبير) منها أولا وآخر فثبت
(وجاز) للمصلي (قيامه معها)
أي الاقامة أي حال الاقامة (أو بدلهما)

(قوله متطهر) أي ويكره كونه محدثا والكراهة في الجنب أشد (قوله حسن الصوت) أي من غير
قطر يرب والا كره لمناقاة المشدوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش التطريب والاحرم كذا
قالوا والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما في ذلك بعض المؤذنين بالامصار (قوله فيجوز
الاستدبار) أي فيدور حول المنارة ويؤذن كيف تيسر ولكن يتدنى الاذان للقبلة ثم يدور (قوله
السامع) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن يسمع الحائض الاذان ويغهم منه ان غير السامع لا تندب له
الحكاية وان اخبر بالاذان أو رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصم ثم ان قوله
السامع يفيد أنه لا يحكي اذان نفسه ويحتمل انه يحكيه لانه سمع نفسه وفي الذخيرة عن ابن القاسم في
المدونة اذا انتهى المؤذن لا يقرأ الاذان يحكيه ان شاء اه فلا يحكي اذان نفسه قبل فراغه لما فيه من
الفصل وانما يحكيه بعد الفراغ وهل يحكي المؤذن اذان مؤذن آخر قولان وعلى الاول فيحكيه بعد فراغه
واذا تعدد المؤذنون وأذنوا واحدا بعد واحد فاختار اللحى تكرير الحكاية وقيل يكفيه حكاية الاول
ويجوز على مسألة المتردين بالخطب الحكمة اه من حاشية الاصل (قوله لنتهي الشهادتين) أي
على المشهور (قوله بنقل) أي فلو حكاها في النقل كله على القول الثاني ولم يبدل الجيعلتين بالحقولتين
بطلت صلاته وأما حكايته في الفرض فمكرهة مع الصحة ان اقتصر على منتهى الشهادتين أو أبدل
الجيعلتين بالحقولتين والافتراض كما تقدم في النقل (قوله وقيل يحكيه الخ) وتحت هذا قولان قيل يبدل
الجيعلتين بالحقولتين وقيل يتركهما (قوله ولا يبدلها الخ) وقيل يبدلها ويحذف طاب حكاية الاذان ما لم
يكن مكرها أو محرما فلا يحكي (قوله تنبيه) يجوز اذان الاعمي والراكب وتعدده بمسجد واحد اذا
كان المؤذن الاول غير الشاى والا كره واستظهر الخطاب الحواشي انتقل لركن آخر منه والافضل
ترتيبهم ان لم يضربوا وصيلة الوقت وحازجهم ان لم يؤد لتقطع فان أدى الى تقطيع اسم الله حرم
وفوات الكلمات لبعضهم مكره ويحوز حكاية الاذان قبله والافضل الاتباع ولا يكفي ما نقل عن
معاوية أنه سمع المؤذن يشهد فقال وأنا كذلك أي ان تشهد بدل لا بد من اللفظ عما له جلالا لحدوث على
ظاهره وجاز أخذ الاجرة عليه وعلى الاقامة أو مع الصلاة اماما وكرهه على الامامة وحدها من المصلين
وأما من الوقف فجاءه لونه اعانته أو ما عاده الا كبر عصر ونحوها اجارة الامام في بيوتهم فالظاهر انه لا بأس
به لانه في نظير انtram الذهب للبيت ويكره للمؤذن ومثله للمبى رد السال في الاثم ويرد به بعد الفراغ ولا
يضمن اسماع المسلم ان حضر اه من المجموع (قوله للصلاة) أي صلاة الفريضة (قوله سنة عين) قال
بن لا خلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكمال والقول باعادة الصلاة لمن تركها عمدا ليس لوجوبها
خلافا لبعضهم بل للاستحباب بالسنة (قوله كفاية) قال بن سمع ابن القاسم لا يقيم احد لنفسه بعد
الاقامة ومن فعله حال السنة ابن رشد لان السنة اقامة المؤذن دون الامام والباس وفي ارشاد السيب
كان السبيوري يقيم لنفسه ولا يكفي باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج امية والعامي لا ينويها ولا يعرف
النية المازرى وكذلك أفعال فاقم لنفسه قال في الحاشية والحق أن الاقامة يكفي فيها نية الفعل
كالاذان ولا يتوقف على نية القرية وتوبة الفعل حاصلة من العمى ما كان يفعله المازرى والسيوري انما
ينهم على اشتراط نية القرية (قوله تنبيه) ذكر ح أنه يندب للمقيم طهارة رقبته واستقبال وفي حاشية
الشيخ كريم الدين ابرمولى عن ابن عرفة أن الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لان اتصالها بالصلاة
صبرها كالجزة ثم اولها آكد من الاذان والاعتماد ما تقدم عن الخطاب (قوله متى أقامها الخ) أي
لا يكفي اقامة صبي لهم وأولى المرأة (قوله مفردة الخ) فلو شفعها كلها أو جعلها أو نصفها بطلت كافر
الاذان كلها أو حله أو نصفه لا الاقل فيهما (قوله وحاز فيامه الخ) هذا في غير المقيم وأما هو فيندب له
القيام من أولها (قوله تنبيه) علامة فقه الامام بتقريف الاحرام والسلام والباس الاول ولا يدخل المحراب
الا بعد تسوية الصفوف قال شيخنا في مجموع حاشيتان حسنتان الأولى قال التتائي نظم ابرمولى
مؤذنيه على الله عليه وسلم وآله

لغير الورى حرس من العراذل * بلال لندى الصوت بدأ عين

فصل في بيان شروط الصلاة وما يتعلق بها وهي ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط وجوب وصحة
 مع والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب بشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة بشرطهما ما يتوقفان عليه بشرط الشيء
 ما كان خارجا عن حقيقته وركنه ما كان جزءا من حقيقته والشروط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
 فان كان شرط وجوب فقط كالبلوغ قلت هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء ٨١ كالصلاة مثلا ولا يلزم من

وجودة وجوده وجوب
 لاحتمال وجود مانع
 كالحيض ولا عدم الوجوب
 بل فيحصل الوجوب
 وذلك عند انتفاء المانع
 وتوفر الأسباب كدخول
 الوقت وان كان شرط صحة
 فقط كالإسلام قلت هو
 ما يلزم من عدمه عدم الصحة
 ولا يلزم من وجوده وجود
 الصحة لحوازي انتفاء شرط
 آخر كالطهارة أو وجود
 مانع كالحيض ولا عدمها
 بل قد توجد اذا انتفت
 الموانع وتوفرت الأسباب
 وان كان شرط في الوجوب
 والصحة معا كالعقل
 بالنسبة للصلاة قلت هو
 ما يلزم من عدمه عدمها
 ولا يلزم من وجوده
 وجودها ولا عدمها
 أما كونه لا يلزم من
 وجوده وجودها فلجواز
 حصول مانع منهما
 كالحيض وأما كونه
 لا يلزم من وجوده عدمها
 فلجواز توفر الأسباب
 وانتفاء الموانع وهي اذا
 توفرت مع انتفاء الموانع
 حصل الوجوب والصحة
 أما شرط وجوبها فقط
 فاثان البلوغ وعدم

وعمر والذى أم لا كتوم أمه * وبالقرط اذ كرسعدهم اذ بين
 وأوس أبو محمد ذورة وبكة * ز ياد الصدائي فجل حارث يعان
 قال ر سعد القرطى هو ابن عابد مولى عمار بن ياسر وكان يلزم الطهارة في القرط فعرف بذلك كذا في سيرة
 ابن سيد الناس وفي النهاية القرط ورق السلم وهو محرك بالفتح كما يفيد القاموس ويقال سعد القرط
 بالإضافة إلى القرط والصدائي يضم الصاد المهملة نسبة إلى صداء كغراب حتى من اليمن قاله في القاموس
 * الثانية ورد أن المؤذنين أطول الناس أعما قايوم القيامة فقل حقيقة إذا ألجم الناس العرق وقيل كناية
 عن رفعة الشأن ويروى كما في الخطاب وغيره بكسر الهمزة أي خطأ السير للجنة اه أي كما قال الشاعر
 يا باق سيري عنقافسها * إلى سليمان فنسرى بها
فصل في بيان شروط الصلاة (قوله وما يتعلق بها الخ) أي من أحكام الرعايا ومسائل المنايا
 والقضاء وأحكام سائر العورة وأحكام الاستقبال وغير ذلك (قوله وهي ثلاثة الخ) أي شروط الصلاة
 من حيث هي (قوله والمراد الخ) تقدم أن هذا جواب عن سؤال وارد على تعريفه - شرط الوجوب
 فقط وشرط الصحة فقط (قوله وشرط الشيء الخ) أي في اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة في الاصطلاح
 (قوله وجود ولا عدم) أي لذاته وقد وضعه بقوله فان كان الخ (قوله ولا يلزم من وجوده) أي بالنظر لذاته
 (قوله لاحتمال وجود مانع) عملة لنفي لزوم (قوله عند انتفاء المانع) المراد به الجنس فيشمل جميع
 الموانع (قوله وتوفر الأسباب) المراد بها ما يشمل الشروط (قوله كدخول الوقت) مثال للسبب ومثال
 الشرط كوجود أحد الطهورين (قوله لحوازي انتفاء شرط آخر) مراده ما يشمل السبب (قوله وتوفرت
 الأسباب) مراده ما يشمل الشروط أيضا كما تقدم (قوله بالنسبة للصلاة) خصها بكونها الموضوع والا
 فهو شرط وجوب وصحة في أغلب العبادات (قوله وعدم الإكراه الخ) والا كراه يكون بما يأتي في
 الإطلاق من خوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قذف أو صفع لذي مروءة أو هذا الإكراه هو المعتبر
 في العبادات كذا في بن نفع لا عن الرماضي اه من حاشية الأصل (قوله والتحقيق الخ) رده هذا
 التحقيق على عب و ح قال بن وفي عدمه عدم الإكراه شرط في الوجوب نظر اذ لا يتأتى الإكراه
 على جميع أفعال الصلاة وقد نقل ح نفسه أول فصل يجب بفرض عن أي الحسن القباب وسلم ان
 من أكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على البيان به من قيام أو ركوع أو سجود أو بفعل ما
 يقدر عليه من أكره وقراءة وإيماء كما يفيد المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه فلا كراه
 منزلة الأرض المسقط لبعض أركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه قاله في حاشية الأصل (قوله كما
 يأتي) أي في مسألة من لم يقدر على نية قال في الحاشية ان الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا
 لا يتأتى وجوبها عليه بالنية وان دعي الاعتراض عن عدمه شرطا (قوله والإسلام) أي بناء على المعتمد من
 أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وأما على مقابلة من أنهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب
 وصحة معا اه من حاشية الأصل (قوله والعقل) اعلم أن كونه شرطا لهما حيث ضم له البلوغ فان لم يصم
 له فلا يكون شرطا في الوجوب كذا قيل وفيه نظر فان عدم الوجوب لا يلزم لعدم العقل كان البلوغ
 موحودا أم لا وهذا التدرك في تحقق شرطية لان الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط اه من
 حاشية الأصل (قوله ودخول الوقت) الحق أن دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة لصدق

١١ - صاوي - أول
 الا كراه على تركها في وجوبها يتوقف عليها دون الصحة اذ تصح
 مع فقدها فتصح من الصبي ومن المأكروه حال الإكراه لو وقت والتحقيق أن الإكراه يجب عليه اذا تمكن من الطهارة بان يجربها على
 قلبه كما يأتي في عدم الإكراه ليس بشرط في الوجوب فانه لم يات في له في المني وأما شروط الصحة فقط فنسبة طهارة الحدث وطهارة
 الحدث على أشهر القوانين وقيل سنة وشهر أيضا والإسلام وسائر العورة والاستقبال وأما شرط طهارة عافسة إيغ الدعوة والمقتل ودخول
 الوقت والصلاة

على استعمال الطهور و غرض النوم والغفلة والخروج من حيز ونفاس وهو خاص بالنساء وأشار إلى ذلك كله بقوله (تجب) أي الصلاة بدخول الوقت (على مكلف) وهو السائق العاقل الذي بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كافرا إذا صحح تسكينهم بفروع الشرعة كما صولها والتكليف طلب ما فيه كلفة والطالب يشمل الجازم وغيره فعلا أو تركا المندوب والمكروه مكلفهما وقيل الزامها فيه كلفة والالزام الطالب الجازم فعلا أو تركا المندوب والمكروه غير مكلفهما كما لماح اتفاقا والكلفة المشقة ولا تسكين الانفعال وهو في النهي الترك أي كلف النفس ٨٢ عن المنهي عنه فنحمل قوله مكلف ثلاثة شروط الملوغ والعقل والوعظ لدعوة

15

(متمكن) شرعا وعادة
(من طهارة الحدث)
خرج الخائض والنفساء
لعدم تمكنهما منها شرعا
فلا تحب عليهما وتخرج
فأقدا الطهرين أو القدرة
على استعماطهما كالمكره
والمربوط فلا تحب عليهما ولا
يقضيها إن تمكن بعد
تخرج الوقت على المشهور
كما تقدم لعدم التمكن من
الطهارة عادة وقبل تحب
عليه فمؤديها ولا يقضي
ولا وجه له وقبل بل يقضي
ولا يؤديها كالنائم ورد
بوجود الفرق بينهما فإن
النائم والناسي عندهما
فروع بفريط بخلاف
غيرهما وأيضا عذرهما
بمنزلهما إذ في نفسه بخلاف
غيرهما ولذا طالب الشارع
مهما انقصا استدراكا
لما دأبهما وأبقى ما عداهما
على الأصل ففاقده
الطهرين فلا تحب عليهما ولا
تدفع عنه كالحائض
والجنون وقبل يؤدي
وبقعي احتياطا ولا نظير
له يقاس عليه والحق ما
قاله مالك (غير نائم ولا
غافل) بالحرمة ثالث
فخرج النائم والغافل أي

[illegible][illegible]

في تحققها (و) جازت (بريض غنم و بقرة) أي محل روضها أي بروجها الطهارة زبلها (وكرهت) الصلاة (معطن ابل) موضع بروجها عند شربها لئلا يشرب بها نمل (وأعاد) أن صلى فيه (بوقت) مطلقا (وأن آمن) من الجبس أو فرش فرش طاهر أو بعد على الاظهر (و) كرهت (بكثيرة) المراد بهامة عبد الكفار نصارى أو غيرهم (مطلقا) عامرة أو دارسة (الا) اذا نزلها (لضرورة) كحر أو برد أو مطر أو خوف عدو أو سبع ولا كراهة ولو عامرة ٨٤ (ولا اعادة) عليه أن صلى بها (الا) اذا صلى (بعامة) لادارسة و (نزلها اختيارا) لا اضطرارا

(ووصل إلى مكوك) في تحققها (و) جازت (قوله وجازت) أي ولو من غير فرش (قوله موضع بروجها الخ) أي وأما موضع مبيتها فليس معطن فلا تكرر الصلاة فيه أن آمن من الجبس وهو منيها أو غيره أو وصل إلى فرش طاهر (قوله بوقت مطلقا) أي عامدا أو ناسيا أو جاهلا وقيل العامد والجاهل يعيدان أبدأ نيا (قوله والمراد بهامة عبد الكفار) أي فلا يفهم لقوله كنيسة بل المراد ما يشعل البيعة وبيت النار في الكنيسة متعبد النصارى والبيعة لليهود وبيت النار للجهوس وحاصله أن الصور التي تتعلق بها ثمانية لأن المصلي فيها أما أن يكون نزلها اختيارا أو اضطرارا وفي كل أمان أن يصلي على فراشها أولا فيعيد في الوقت في صورة واحدة وهي ما اذا نزلها اختيارا وكانت عامرة وصل على فراشها أو أرضها وكان مكوكا فيصلي عليه كما يؤخذ من كلام الشارح وما عداها لا اعادة وكره الصلاة فيها أن دخلها اختيارا كانت عامرة أو دارسة فالكرهية في صورتين والاعادة في صورة وما عداها لا كراهة ولا اعادة (قوله بالقيود الثلاثة) وهي النزول اختيارا وكانت عامرة وصل على مكوك فيه (قوله وان رجع) هو يفتح عينه ويضم في كل من الماضي والمضارع وبينى للقول كز كم (قوله قبل دخوله فيها) وأما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها فسيأتي (قوله فان ظن استغراقه) ومن باب أولى التحق سواء كان سائلا أو قاطرا أو راكعا فهذه ست صور (قوله لم تجب عليه اعادة) أي بل ولا تذهب على أنوى ما في ح قال في المجموع ولا يبعد تخيير ما هنا على ما سبق في التيمم من آيس وغيره واذا خاف فوات العمد والجنابة لم يصلي بحاله أو يتركهما خلافا في الخطاب وغيره اه (قوله فان ظن قطعه الخ) وأول التحق وفي كل سائلا أو قاطرا أو راكعا فصورتا التأخير تسع فعملية الصور قبل الدخول خمسة عشر مأخوذة من الشارح ست يصلي فيها على حاله وتسع يؤخر (قوله أو شئ) هذا ما ذكره بعض المشايخ عن ابن بسير ونقل عنه أيضا أن الشاك لا يؤخر فيه كون على هذا الثاني صور التأخير ستا وصورتان مع وقد مشى في المجموع على هذا الثاني (قوله لا خرا لاختياري) أي على الراجح وقيل لا خرا لصروري وهو ضعيف (قوله فان ظن دوامه) وأولى التحق وسواء كان سائلا أو قاطرا أو راكعا فهذه ستة يتمادى فيها اذا عرف بعد الدخول (قوله غمادي) أي ولو عيدا وحنافة وظن دوام الرعا في العمد والحنافة الى فراغ الامام بحيث لا يدرك معه ركعة في العمد ولا ركعة غير الاولى في الحنافة ففراغ الامام فيهما ينزل نزل الوقت المختار في الفريضة قاله أشهب وقيل الدوام في العمد الزوال وفي الجنابة رفعها ان صلى فذا ودراغ الامام ان صلى جماعة وأصل هذا الكلام للاجهوري قال بن لكن قول الاجهوري ان المعتبر في صلاة الجنابة فذا هو رفعها غير طاهر لانه ان كان هناك غير هذا الرفع لم يجز لهذا الرفع واللام ترفع حتى يصلي عليها ولو اعتبر الوقت بخوف غيرها كان طاهرا اه (قوله البلاط) قال بن فيه نظر والظاهر كما قال المسناوي أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالخضباء اه من حاشية الاصل ولكن في المجموع ما يؤيد شارحنا (قوله ولو بقطرة) ظاهر كلامهم أنه لا يعني في المسجد عن الدم ولو دون درهم فالعقو المتقدّم بالنسبة للشخص في نفسه (قوله في جسمه) أي من انعكاس الدم والمراد بالخوف ما يشمل الطن والشك (قوله يغسله) (الغسل) فان كان لا يغسله وحب أن يتمادى بالركوع والسجود ولو تلطخ بها أكثر من درهم كما قال في الحاشية وبين أيضا خلافا اه ومن واقفه لأن الموضوع أنه ظن الدوام لخروج الوقت والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على عدم العجاسة لأن العجاسة له وحيدة اه من حاشية الاصل (قوله ولا يؤي) أن يظن دوامه لا خرا المختار

في تحققها (و) جازت (قوله وجازت) أي ولو من غير فرش (قوله موضع بروجها الخ) أي وأما موضع مبيتها فليس معطن فلا تكرر الصلاة فيه أن آمن من الجبس وهو منيها أو غيره أو وصل إلى فرش طاهر (قوله بوقت مطلقا) أي عامدا أو ناسيا أو جاهلا وقيل العامد والجاهل يعيدان أبدأ نيا (قوله والمراد بهامة عبد الكفار) أي فلا يفهم لقوله كنيسة بل المراد ما يشعل البيعة وبيت النار في الكنيسة متعبد النصارى والبيعة لليهود وبيت النار للجهوس وحاصله أن الصور التي تتعلق بها ثمانية لأن المصلي فيها أما أن يكون نزلها اختيارا أو اضطرارا وفي كل أمان أن يصلي على فراشها أولا فيعيد في الوقت في صورة واحدة وهي ما اذا نزلها اختيارا وكانت عامرة وصل على فراشها أو أرضها وكان مكوكا فيصلي عليه كما يؤخذ من كلام الشارح وما عداها لا اعادة وكره الصلاة فيها أن دخلها اختيارا كانت عامرة أو دارسة فالكرهية في صورتين والاعادة في صورة وما عداها لا كراهة ولا اعادة (قوله بالقيود الثلاثة) وهي النزول اختيارا وكانت عامرة وصل على مكوك فيه (قوله وان رجع) هو يفتح عينه ويضم في كل من الماضي والمضارع وبينى للقول كز كم (قوله قبل دخوله فيها) وأما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها فسيأتي (قوله فان ظن استغراقه) ومن باب أولى التحق سواء كان سائلا أو قاطرا أو راكعا فهذه ست صور (قوله لم تجب عليه اعادة) أي بل ولا تذهب على أنوى ما في ح قال في المجموع ولا يبعد تخيير ما هنا على ما سبق في التيمم من آيس وغيره واذا خاف فوات العمد والجنابة لم يصلي بحاله أو يتركهما خلافا في الخطاب وغيره اه (قوله فان ظن قطعه الخ) وأول التحق وفي كل سائلا أو قاطرا أو راكعا فصورتا التأخير تسع فعملية الصور قبل الدخول خمسة عشر مأخوذة من الشارح ست يصلي فيها على حاله وتسع يؤخر (قوله أو شئ) هذا ما ذكره بعض المشايخ عن ابن بسير ونقل عنه أيضا أن الشاك لا يؤخر فيه كون على هذا الثاني صور التأخير ستا وصورتان مع وقد مشى في المجموع على هذا الثاني (قوله لا خرا لاختياري) أي على الراجح وقيل لا خرا لصروري وهو ضعيف (قوله فان ظن دوامه) وأولى التحق وسواء كان سائلا أو قاطرا أو راكعا فهذه ستة يتمادى فيها اذا عرف بعد الدخول (قوله غمادي) أي ولو عيدا وحنافة وظن دوام الرعا في العمد والحنافة الى فراغ الامام بحيث لا يدرك معه ركعة في العمد ولا ركعة غير الاولى في الحنافة ففراغ الامام فيهما ينزل نزل الوقت المختار في الفريضة قاله أشهب وقيل الدوام في العمد الزوال وفي الجنابة رفعها ان صلى فذا ودراغ الامام ان صلى جماعة وأصل هذا الكلام للاجهوري قال بن لكن قول الاجهوري ان المعتبر في صلاة الجنابة فذا هو رفعها غير طاهر لانه ان كان هناك غير هذا الرفع لم يجز لهذا الرفع واللام ترفع حتى يصلي عليها ولو اعتبر الوقت بخوف غيرها كان طاهرا اه (قوله البلاط) قال بن فيه نظر والظاهر كما قال المسناوي أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالخضباء اه من حاشية الاصل ولكن في المجموع ما يؤيد شارحنا (قوله ولو بقطرة) ظاهر كلامهم أنه لا يعني في المسجد عن الدم ولو دون درهم فالعقو المتقدّم بالنسبة للشخص في نفسه (قوله في جسمه) أي من انعكاس الدم والمراد بالخوف ما يشمل الطن والشك (قوله يغسله) (الغسل) فان كان لا يغسله وحب أن يتمادى بالركوع والسجود ولو تلطخ بها أكثر من درهم كما قال في الحاشية وبين أيضا خلافا اه ومن واقفه لأن الموضوع أنه ظن الدوام لخروج الوقت والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على عدم العجاسة لأن العجاسة له وحيدة اه من حاشية الاصل (قوله ولا يؤي) أن يظن دوامه لا خرا المختار

أولا (فان ظن دوامه له تمادي) في صلاته وجوبا على حالته التي هو بها ولا فائدة في القطع ما لم يخش من تماديه بلطخ فرش أي مسجد كما قال الشيخ ومثل الفرش البلاط فان خشيه ولو بقطرة قطع صوفه من العجاسة و يؤيد الراجح بركوعها وسجودها ان لم يخش ضررا (وأوما) ركوع من قيام وسجود من جلوس (ان خاف) بركوعه وسجوده (ضررا) في جسمه من زيادة مرض أو حدوثه أو تأخر برء (أو) خاف (تلطخ ثوب) بنفسه الغسل (لا) ان خاف تلطخ (بدن) بالدم فلا يؤي لعدم مساهة بالغسل (وان لم يظن) دوامه لا خرا المختار

بأن لم يغسل ولم يقطر بل لو
 طاقتي الانف وجع
 تماديه فيها (فتله) أي
 الدم بأن يدخل الأذن في
 طاقة أنفه ويخرجها بانها
 إبهامه إلى تمام أنامله وقيل
 يضع الأذن على طاقة أنفه
 من غير ادخال ثم يفتلها
 بالإبهام إلى آخرها ويندب
 أن يكون القتل (بأامل)
 أصابع (يسراها العليا فان
 انقطع الدم تمادى على
 صلاته وان زاد ما في أنامله
 العليا على درهم وان لم
 ينقطع) واستمر رأسها
 (فبالوسطى) أي فتله
 بأامل يده اليسرى الوسطى
 (فان) لم يزد ما عليها من
 الدم على درهم استمر وان
 (زاد) الدم (فيها) أي
 الوسطى (على درهم قطع)
 صلاته ان اتسع الوقت
 (كان لطحه) أي كما ينقطع
 وحويا ان لطحه الدم بما
 زاد على درهم وكان بحيث
 لو قطع وغسل الدم أدرك
 من الوقت ولو ركعة والا
 استمر (أو خاف ثلوث فرش
 مسجد) فقطع صوتا له
 عن التجاسه وان دون درهم
 (والا) رشح بل سال أو
 قطر فهذا مقابل قوله فان
 رشح (فله البناء) وله القطع
 ان لم يخش خروج الوقت
 والاعتين البناء (فيخرج)
 مريد البناء (لغسله) أي
 الدم حال كونه (ممسكاً
 أنفه) من أعلاه وهو مارتبه
 لا من أسفله من الوتره لئلا
 يبقى الدم في طاقتي أنفه
 وإذا غسله بنى على ما تقدم

أي ولو كثرت الدم بسبب الركوع والمجود كما علمت مما تقدم (قوله بل ظن انقطاعه الخ) ومن باب أولى
 التحقق فهذه ثلاثة أحوال مضروبة في السائل والقطر والرشح فتصير تسعة تسمى الستة قلها تكون
 الجملة خمس عشرة صورة فيما إذا طرأ الدم في الصلاة تسمى الخمسة عشرة التي في نزول الدم قسمل الصلاة
 فعمله صور العاف ثلاثون (قوله فتله) أي إن أمكن بأن لم يكن وأما إن لم يمكن لكثرة مكان حكمه حكم
 السائل والقاطر في التخيير بين القطع والبناء فالقتل المذكور في ثلاث صور من التسع وهي تحقيق
 الانقطاع أو ظنه أو شكه وكان رأسها وهذا القتل واجب مع التمداد ويحرم قطعها بسلام أو كلام فان
 خرج لغسل الدم بغير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى ما موم به والمراد بالرشح الذي يغسل كل تخين
 يذهب به القتل ولا يقطع لاحتله الصلاة بل يفتله ابتداء ولو كان سائلا أو قاطرا اه من حاشية الأصل
 (قوله وقيل يضع الأذن) أي ليلاقى الدم عليها (قوله يسراها) أي القتل بيد واحدة على أريح الطرفتين
 والافضل أن يكون اليسرى (قوله قطع صلاته) أي وجوب باظهاره أن القطع على حقيقته وبه قال ر
 فائلا لجميع أهل المذهب يعبرون بالقطع إذا نطخ بغير المعفو عنه ونعبرهم بالقطع إشارة لاحتها وهذا هو
 القياس الموافق للمذهب في العلم بالحاشية في الصلاة وأنها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب
 القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل ما هنا أولى للضرورة ولكن حقق بن هنا البطلان لسقوط
 الحاشية ورد على ر بما قاله ح والشيخ سالم ومن تبعهما كالحرشي من تفسير قول خليل قطع بالبطلان
 ولا يجوز التمداد فيها ولو بنى لم تصح لأنها صحيحة فيحتاج إلى قطعها اه بالمعنى من حاشية الأصل والمجموع
 (قوله ان اتسع الوقت) أي وأما لو صاق الوقت يجب عليه التمداد والصلاة صحيحة باتفاق ح وغيره
 (قوله والاستمر) راجع للستة ثنتين وهما ما إذا زاد عن درهم في الوسطى أو لطحه فيستمر ان صاق الوقت
 وحويا على صلاة صحيحة باتفاق أهل المذهب (قوله فيقطع صلاته الخ) أي ويصلي حارجه ولو صاق الوقت
 كما قرره المؤلف (قوله بل سال أو قطر) أي ولم يلطخ به ولم يكنه فتله والافضل كالرشح كما تقدم (قوله فله
 البناء) حاصله أن الدم إذا كان سائلا أو قاطرا ولم يلطخ به ولم يكنه فتله فانه يخبر بين البناء والقطع واختار
 ابن القاسم القطع فقال هو أولى وهو القياس لأن الشأن أن الصلاة لا يتخلل بين أفعالها مثل الأمور
 الآتية قال زروق وهو أي انقطع أنسب من لا يحسن التصرف في العلم واختار جمهور الأصحاب البناء
 للعمل وقيل هما سيان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء اه من حاشية الأصل (قوله وله القطع)
 أي بسلام أو كلام أو ساق ويخرج لغسل الدم فان لم يأت بسلام ولا منافع وخرج لغسل الدم ورجع
 وابتدأ صلاته من أولها أعادها ثالثة لأن صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة قال ابن
 القاسم في المجموعة ان ابتدأها ولم يتكلم أعاد الصلاة وهذا صحيح لا إذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل
 لا يبطل الصلاة وحكمنا على أنه باق على أحوائه الأول فاذا كان قد صلى ركعة ثم ابتدأ بعد غسل الدم أربعاً
 صار بمن صلى خمساً اه لا قال ح والمشهور أن الروض مبطل فيكفي في الخروج من الصلاة رفضها فحل
 كونه إذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدأها فإنه يعيدها ما لم ينور رفضها حين
 الخروج منها والافلاعادة اه من حاشية الأصل وحاصله أن البناء في ست صور وهي ما إذا تحقق
 الانقطاع أو ظنه أو شكه وفي كل إما أن يكون الدم سائلا أو قاطرا (قوله والاعتين البناء) أي باتفاق
 الجميع ومقتضاه أنه لو تمادى في تلك الصور الست عند ضيق الوقت من غير غسل للدم على صلاته
 بطلانها فيكون محض صلاته قول أهل المذهب ان طرأت الحاشية على الصلوة وضاق الوقت تمادى وصلاته
 صحيحة انظر في ذلك (قوله فيخرج) أي من هيئة الأولى أو من مكانه ان احتاج ولو متبهما لان ما يحصل
 منه ملحق بأفعال الصلاة فلا يبطل الموالاة في التيمم ولذا يكبر أحراماً في رجوعه وسبق أن وجود الماء
 فيها لا يبطلها اه من المجموع (قوله غسل أنه الخ) بيان للافضل لأنه شرط خلاف ما ذكره ابن
 هرون وان كان داخل الانف من الظاهر في الإحبات الأبطال محل ضرورة وهو ارشاد لاحسن
 الكيميات والشرط التعميط ولو لم يسكه كما أحار ح وفاقا لابن عبد السلام (قوله لا يبقى الدم) أي
 ولا يكن لا يبقى لا يبطل الصلاة لان المحل محل ضرورة كما علمت (قوله ان لم يلطخ الخ) وأما ان يلطخ بما زاد
 له بشرط ستة أشرار لا يقره (ر لم يلطخ) بالدم بما يزد على درهم ولا يقطع وإن لم يلمسه (ولم يجاوز أقرب مكان ممكن) لغسل الدم فيه

[illegible]

والجسم اما لا يفسد في نفسه بل يفسد في احواله

سیرایکلی ان بات فرمادے گا ، زبان کن دان نہ طہر بطات

وقال بعد ذلك وط...
 (ان...)
 فحري...
 الاسم...
 قيل...
 وان...
 لان...
 ف...
 ف...
 ف...

كانت جهرية (و جالس)
للتشهد لانها ثمانية امامه
وان كانت ثالثة ثم بركعة
سرا والتمصيل المتقدم من
انه ان ظن فراغ امامه اتم
مكانه ان أمكن والارجح له
في غير الجمعة (ورجع في
الجمعة) بعد غسل الدم
(مطلقا) ولو علم فراغ امامه
(الاول) جزع من (الجامع)
الذي ابتدأها به لان من
شرط صحته الجامع (والا)
يرجع للجامع أو يرجع ولم
يتم في أول جزء منه بل
ذهب داخله (طلت)
وهذا اذا أتم مع امامه
ركعة سجديها واعتدل
معه قائما (وان اتم تم معه
ركعة نيمها) أي الجمعة قبل
رعافه وخرج لغسله وفاتته
الركعة الثانية (ابتدأ
ظهورا حرام) حذب في أي
مكان ولا يني على الاحرام
الاول لانه كان بمكة الجمعة
(وان رعى) مأثوم (حال
سلام امامه) وأولى بعده
(سلم وصحت) لان سلامه
بنحاسة الدم أحف من
خروجه لغسله لان رعى
قبل سلامه ولو بعد فراغه
من التشهد فلا يسلم بل
يخرج لغسله ويسلم مكانه
في غير الجمعة ما لم يسلم
امامه قبل الانصراف والا
سلم وانصرف (ان اجتمع
له) أي للرافع (فضاء)
وهو ما يأتي به المسموع
عوضا عما فاتته قبل دخوله
مع الامام (وبقاء) وهو
ما يأتي به عوضا عما فاتته بعد
دخوله معه لغسل الدم (قدم

(۱) (۲) (۳) (۴) (۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰)

فإذا علم من بعده ما يستتر به غورته فلم يستعره وصلى عرياناً بطلت (أو) بسائر (فنجس أو حرير) فإن صلى عرياناً مع وجود أحد هاتين بطلت (وهو) أي الحرير الطاهر (مقدم) على النجس عند اجتماعهما وحواله

٨٩

(وهي) أي المغلظة (من رجل السوأتان) وهما من المقدم الذكر مع الأنثى ومن المؤخرتين الاليتين فيعمد مكشوف الاليتين فقط أو مكشوف العانة في الوقت (ومن أمة وإن بسائرها حرة هما) أي السوأتان (مع الاليتين) فإذا انكشف منها شيء من ذلك أعادت أبداً وسماي ما تعيد فيه في الوقت وما لا تعيد (و) هي (من حرة) جميع المدن (ماعداء الصدر والاطراف) من رأس ودين ورجلين ومقابل الصدر من الظهر كالصدر (وأعادت لصدورها) أي لكشفها كلاً أو بعضاً (وأطرافها) كذلك ولو ظهر قدم لا باطنه (بوقت) ضروري وهو في الظهرين للأصفرار وفي العشاءين الليل كله وفي الصبح للطولوع (ككشاف أمة) من إضافة المصدر لمفعوله (وحداء) كلاً أو بعضاً مفعوله (أو) كشف (رجل البية أو بعض ذلك) من جميع ما ذكر فيعيد بوقت (وزدب) لذكر أو أنثى (سترها) أي المغلظة (مخالوة) وزدب (لام) (و) زدب (لام) (ولدو) حرة (صغيرة) تؤمر بالصلاة (ستر) وأجب على الحرة (الكبرة) وهو جميع البدن

الذكر) أعلم أن ر تعقب خابلاً فقال أنه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة وأما غيره فلم يقيده بالذكر وهو الظاهر فيعيد أبداً من صلى عرياناً مع القدرة على الستر وقد صرح الحرة ولى بأنه شرط مع القدرة إذا كرا أو باسبأ وهو الحار على قواعد المذهب فتحصل أن القول بأن ستر العورة شرط صحة تقيده بالذكر والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم فالذي ارتصاه المؤلف التقييد بالقدرة فقط والذي مشى عليه في المجموع التقييد بهما ومشى عليه في الحاشية أيضاً وليس من العجز سقوط الساتر فيرده فوراً بل المشهور البطلان كما في ح وقيل ستر المغلظة واجب غير شرط قال بعضهم وهذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وقيل مستحب وهو المراد بالسنية في كلام المجموع (قوله) فإذا علم من بعده الخ) وذلك لأضعف المانية وهو الانتفاع به في محرد الصلاة فلذلك يجب عليه الطلب والقبول ولا يلزم قبول الأمانة لأعظم المانية ولا يجب عليه سترها بالطين على الظاهر من قولين لأنه مظنة التساوط ويكبر الجرم فهو كإعدام بل عا من فرضه الأيمان والاقبال كمن مقدم اه من المجموع (قوله نجس) وأولى المتحس في وجوب الاستتار به إذا لم يجد غيره وأولى منهما التحشيش بل مقدم على الحرير (قوله أو حرير) ما ذكره من وجوب الاستتار به عند عدم طاهر غير حرير هو المشهور من المذهب ومقابلته ما في سماع ابن القاسم يصلى عرياناً ولا يصلى بالحرير (قوله مقدم على النجس) أي وكذا على المتنجس وهذا قول ابن القاسم وقال أصح بقدم النجس لأن الحرير يمنع لونه مطلقاً والنجس انما يمنع لونه في حال الصلاة والممنوع في حالة أولى من الممنوع مطلقاً والمعتمد ما قاله ابن القاسم (قوله) لأنه لا ينافي الصلاة) أي لأنه طاهر وشأن الظاهر أن يصلى به ولم يعد وائر كه من شروط الصلاة بخلاف النجس (قوله أي المغلظة) أي التي تعاد الصلاة لكشفها أبداً مع القدرة (قوله ما بين الاليتين) أي وهو دم الدبر وسمى ما ذكر بالسوأتين لأن كشفها يسوء الشخص (قوله في الوقت) أي لأنهما بالنسبة للرجل من العورة المخففة (قوله أعادت أبداً) أي لأن ما ذكر بالنسبة للأمة من المغلظة (قوله ودين ورجلين) مراده الذراعين والرجلين للركبتين والحاصل أن المغلظة في الحرة بالنسبة للصلاة بطنها وما حاذها ومن السرة للركبة وهي خارجة فدخل الاليتان والفخذان والعمامة وأما صدرها وما حاذها من ظهرها سواء كان كنفه أو غيره وعنفها لا خوار أس وركبها لا حرافة فعمرة مخففة يكره كشفها في الصلاة وتعمد في الوقت له وإن حرم النظر لذلك كما أتى اه من حاشية الأصل (قوله لصدورها) أي وما حاذها والمراد تعديها بعد المغلظة التي تقدم بيانها (قوله لكشفه كلاً أو بعضاً) أي عداً أو جهلاً أو نسيه إنا كما في المواقف عن ابن يونس (قوله لا باطنه) أي ولا تعديله وإن كان من المخففة (قوله ككشاف أمة الخ) أي بكل ما أعاد الرجل فيه أيدت بعد الأمانة فيه كذلك وكل ما أعاد به في الوقت تقيده بغيره أبداً وما تعيد فيه الأمة في الوقت لا يعيد فيه الرجل أصلاً (قوله ونذر لذكر) أي ونذر يجب وعلى القول بعدم الوجوب في الخلوة يهل بحجب الصلاة في الخلوة أو يندب ذكر ابن بسير في ذلك قولين عن الحمي والمراد بالمغلظة في الخلوة على ما قاله ابن عبد السلام السوأتان وما قارهما سواء كان رجلاً أو امرأة حرة أو أمة وهو المعتمد وقيل إن المغلظة التي يندب سترها في الخلوة تختلف باختلاف الأشخاص فهي السوأتان بالنسبة للرجل وتريد الأمة الاليتين والعانة وتزيد الحرة على ذلك بالظهر والبطن والمعدن وعلى هذا ستر الظهر والبطن والمعدن في الخلوة مندوب في حق الحرة دون الرجل والأمة اه من حاشية الأصل (قوله لام ولد) أي فقط دون غيرها ممن فيه شائبة حرة (قوله تؤمر بالصلاة) أي وأو كانت غير مراعاة (قوله وهو جميع المدن) أي فصب السدب على جميع المدن والأقاليم ودوب الستر الزائد على القدر المشترك بينهما أي الوجوب وهو ستر ما عدا ما بين السرة والركبة وحصصت أم الولد دون غيرها القوت شائبة الحرة بهما فإن لم يبق لسيدها فيها إلا الاستمتاع ويدبر الحدة وتعتق من رأس المال (قوله وكذا الأصل الخ) قال في حاشية الأصل الأولى حذف هذا لأنه يفيد أن ما يندب للكبر لا يندب للصغير والظاهر أنه لا أمل اه (قوله وأعادت الخ)

١٢ - صاوي - أول

ماعداء الوجه والكفين وكذا الصدر لما ستر بالمال لا يقيده بالستر واجب على

البالغ (وأعادنا) أي أم الولد والصغيرة عملتهما (أتركه) أي تترك الستر الزائد ودوب لهما الواجب على المرأة الكبيرة

(وقت كصل بحري) يقيّد بوقت (وعاين) عن ستر العورة (مكتشفاً) أي بادي العورة المغلطة ثم وجد سائر أفعاله بالوقت وما مشى عليه الشيخ ضعيف * وما فرغ ٩٠ من بيان العورة المغلطة لذلك والآخر في بيان العورة الواجب

سترها بالنسبة لارؤية وللصلاة أيضاً لكانها بالنسبة للصلاة واجبة غير شرط ما عدا المغلطة التي تقدم بيانها فقال (وعورة الرجل) التي يجب عليه سترها (و) عورة (الامة) القن بل (وان بشائبة) كام ولد ومكاته ومعضة مع رجل أو مع امرأة محرم له (و) عورة (الحر) البالغة (مع امرأة) كبيرة حرة أو أمة أو كفرة فقوله مع امرأة قيد في الحره وقوله (ما بين سرور كبه) راجع للثلاثة (و) عورة الحره (مع رجل) (أحنى) منها أي ليس محرم لها جميع البدن (غير الوجه والكفين) وأما ما ليسا بعورة وان وجب عليها سترها لحوف فتنة (ويجب سترها) أي العورة المذكورة لرجل أو أمة أو حرة مع أحنى (بالصلاة أيضاً) كما يجب سترها بالنسبة لرؤية من ذكر لكن المغلطة من ذلك تعاد لتركها أبداً والمخففة بعضها تعادله في الوقت كالعذنين في الامة والاطراف في الحره وبعضها لا تعادله أصلاً كما عدا الفخذين في الامة غير أم الولد وما عدا الاليتين في الرجل كما علم مما تقدم (و) عورة المرأة (مع رجل) (محرم) لها (غير الوجه والاطراف) الرأس واليدين والرجلين فمحرم عليها كشف صدرها وذيها ونحو ذلك عنده ويحرم عن محرمها كباها رؤيته ذلك مما وان لم يتد (وترى) المرأة أو أمة (من) الرجل (الاحنى) أي غير المحرم (ما يراه) الرجل (من محرمه) وهو الوجه والاطراف إلا أن تحشى أنه لا يجوز لها أن تظفر يده ولا جنبه ولا ظهره ولا ساقيه ولولم تفت

حاصلها أن الصغيرة وأم الولد يندب لهما في الصلاة ستر الواجب على الحره البالغة زيادة على القدر المشترك بينهن في الوجوب فان تركنا ذلك وصلتا بغير قناع مثلاً أعاد تأم الولد للصغار وكذا الصغيرة ان راهقت وذلك لان الذي في المدة ندى السستر للمراهقة وغيرها وسكت فيها عن العادة فطاهرها عدمها وأشهب وان قال بندب السستر للمراهقة وغيرها زاد الاعادة لتركه في الوقت وأطلق في الاعادة ولم يقيدها بالمراهقة فقال بعض المحققين لا نسلم أن أشهب أطلق في الاعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجحي في منهاج التخصيل وكفى به حجة اه من حاشية الاصل يتصرف فإذا علمت ذلك فيتعين تقييد شارحنا بالمراهقة كما علمت (قوله بوقت) وهو في الظاهر من الاصل صفران لان الاعادة مستحبة تشبه النقل وفي العشاء من الليل كما هو في الصبح لا طوع (قوله بحري) ومثله الذهب ولو خافها (قوله وما مشى عليه الشيخ) أي من عدم الاعادة أصلاً فإنه لا وجه له لانه أولى بمن صلى بالنفس والحرير في طاب الاعادة (قوله كام ولد) هذا يقتضي أن صدرها وعنفها ليس بعورة وهو كذلك خلاً لمن قال انها عورة عاية ما هناك يندب لها السستر الواجب على الحره في الصلاة (قوله مع رجل الخ) راجع لعورة الرجل وأما الامة فمع أي شخص (قوله أو كفرة) أي هذا اذا كانت الحره أو الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في الامة وأما الحره الكافرة فعورة الحره المسلمة معها ما عدا الوجه والكفين كما في بن لا ما بين السرور والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول عب ما عدا الوجه والاطراف ممنوع بل في شب حرمة جميع المسلمة على الكافرة لثلاثة فها الوجه الكافر والتحريم لعارض لا لكونه عورة كما أتاده في الحاشية وغيره إذا علمت ما في شب والحاشية كذا كلام شارحنا مسلمة لانه في بيان تحريم العورة وأما الحره لعارض فتشئ آخر (قوله ما بين سرور كبه) فعلى هذا يكون هذا الرجل عورة مع مثله ومحرمه وهو المشهور في محرم كشفه وقبل لا يحرم بل بركه مطلقاً وفصل عند من يستحي منه وقد استدل صاحب هذا القول بكشفه صلى الله عليه وسلم لم يجد به محصورة أبي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال ألا استحي من رجل تستحي منه الملائكة (قوله مع رجل أحنى) أي سلم سواء كان حراً أو عبداً ولو كان ما كرهها لم يكن وخساً والادوك محرمها ومثل عبدها في التخصيل محمول بزوجه (قوله غير الوجه والكفين الخ) أي يجوز النظر لها لادق بين طاهرها باطنها بغيره صمدلة لا وحدها والاحرم وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها وهو الذي لا ينمرزوق فأنه مشهور المذهب ألا يجب عليها ذلك وأما على الرجل غرض بصره وهو مقتضى نقل المواقف عن عياض وفصل رد وفي شرح الوغاسية بين الجملة فحب وغرضه استحب اه من حاشية الاصل فإذا علمت ذلك فقول الشارح وان وجب عليها سترها الخ مرور على كلام ابن مرزوق (قوله لرجل) أي مع مثله أو محرمه (قوله أمانة) أي مع مطلق شخص (قوله مع أحنى) راجع لخصوص الحره (قوله محرم لها) أي ولو لم يكن مركز زوج أمها أو بنتها أرضاع كابن أو أخيه من الرضاع (قوله محرم عليها) كنهه صدرها الخ وأما السابعة رؤيته ما عدا ما بين السرور والركبة وذلك فصح (قوله ما يراه الرجل من محرمه) فخذ عورة الرجل مع المرأة الاحسية ما عدا الوجه والاطراف وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة اذا كانت أمة أكثر مما يرى منه لانهما ترى منه الوجه والاطراف فقط وهو يرى نهما عدا ما بين السرور والركبة لان عورة الامة مع كل واحد ما بين السرور والركبة كما مر * واعلم أنه لا يلزم من حوار الرؤية حوار الحس ولذلك يجوز للمرأة أن ترى من الاحنى الوجه والاطراف ولا يجوز لها لمس ذلك وكذلك لا يجوز له وضع يده على وجهها بخلاف المحرم فانه كما يجوز له النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير برائة وكما يجوز للمرأة الحره النظر ما عدا ما بين السرور والركبة من محرمها يجوز لها لمس ذلك والحجاب فالتحريم كل ما حاز له من فيه النظر حار المس من الجانبين بخلاف الاحنى مع لاحبة ولا يلزم من حوار النظر للمس (قوله ولا يجوز الخ) مفرع على

رجل (محرم) لها (غير الوجه والاطراف) الرأس واليدين والرجلين فمحرم عليها كشف صدرها وذيها ونحو ذلك عنده ويحرم عن محرمها كباها رؤيته ذلك مما وان لم يتد (وترى) المرأة أو أمة (من) الرجل (الاحنى) أي غير المحرم (ما يراه) الرجل (من محرمه) وهو الوجه والاطراف إلا أن تحشى أنه لا يجوز لها أن تظفر يده ولا جنبه ولا ظهره ولا ساقيه ولولم تفت

وركبة) وركبه لرحل كشف
كتف أو جنب كتفه ذيل
أى ذيل ثوبه (وكف) أى
ضم (كم أو) كف (شعر
برأس) (الصلاة) لا غيرها
لأمر اقتضى ذلك (واستقبال
القبلة) بالجر عطف على
باسلام أى وصحتها ما ذكر
وباستقبال القبلة (مع
أمن) من عداوة وجميع
والإلحاح (و) (مع) (قدرة)
ولا يجب مع عجز كبر بوط
أو مرض لا قدرة له على
التحول لها ولا يجب من
يحمله فيصلى غيرها
فالسائس أوله والراجي
آخره كالتميم وهذا القيد
زيادة على الشيخ فيحصل
أن طهارة الحدث لا تنقيد
بقيد فالناسى يعيد أبدا
والعاجز تسقط عنه
الصلاة وإن طهارة الحدث
بقيد بالذكر والقدرة
وتسقط بالعجز والنسيان
وإن ستر العورة بقيد
بالقدرة فقط فالناسى
يعيد أبدا دون العاجز
فيعيد بوقت وأن الاستقبال
بقيد بالامن والقدرة
لا على حائض من كعدو
ولا عاجز وأما من لم يستقبل
نسيان الوجوه فيعيد أبدا
(وهى) أى القبلة (عين
الكعبة) أى ذاتها (إن
يمكنه) ومن فى حكمهما من
يمكنه المسامحة كمن فى
حبيل أبى قيس وبسته قبلها
بجميع بدنه حتى لو خرج
منه عضو لم تصح صلاته ثم
إن من يمكنه أن كان بالحرم

وظاهر في عدلون صفان كانوا قليلا أو دأثر أو قوسا إذا لم تكمل الدائرة وان لم يكن به بل يتيه مثلا وعليه أن يصعد

على سطح أو مكان مرتفع ثم ينظر الكعبة ويحرق قبلته بجهتها ولا يكتفي الاجتهاد مع القدرة على اليقين ومن ذلك القبيل مساجد مكة التي حولها كجديد طوى (وجهتها) أي الكعبة (غيره) أي غير من مكة سواء كان قريبا من مكة كاهل منى أو بعيدا كاهل الآفاق فيستقبل المصلي تلك الجهة (اجتهادا) أي بالاجتهاد (أن أمكن) الاجتهاد بعرفة الأدلة الدالة على الجهة كالفجر والشفق والشمس والقطب وغيره من الكواكب وكذا الريح الشري أو الجنوبي أو الشمالي أو الغربي ولا يجوز التقليد مع إمكان الاجتهاد (والا) يمكن الاجتهاد (قلد) عارفا عدلا ٩٢

صحيح آمن وهذا لا بد له من استقبال العين ما بان يصلي في المسجد أو بان يطالع على سطح يرى ذات الكعبة ثم ينزل فيصل إلى اليها فان لم يمكنه طالع أو كان بليل استدلى على الذات بالعلامة اليقينية التي يقطع بها جزمه لا يحتمل المقيض بحيث أنه لو أزيل الحجاب لمكان مساهمات قال لم يمكنه ذلك لم يحزله صلاة إلا في المسجد الثاني مريض مثلا يمكنه جميع ما سبق في الصحيح لكن يجهد ومشقة فهذا فيه التردد أي فانه قيل يجوز الاجتهاد في طلب العين ويسقط عنه اليقين وقيل لا بد من المعانة نظرا إلى أن القدرة على اليقين تنفع من الاجتهاد وهذا الرابع فذلك اقتصر عليه هنا الثالث مريض مثلا لا يمكنه ذلك فهذا يجهد في العين ظنا ولا يلزمه اليقين اتفاقا الرابع مريض مثلا يعلم الجهة قطعا وكان متوجها لغير البيت ولا يمكنه لا يقدّر على التحول ولم يجد محولا فهذا كالحائض من عدو ونحوه يصلي لغير الجهة لأن شرط الاستقبال الأمر والقدرة ولا يختص بمن مكة لانه اذا جاز للعاجز والحائض عدم الاستقبال بمكة ومن بعدهم أولى اه (قوله مع القدرة على اليقين) أي ولو كان مشقة (قوله غير من مكة) أي والمدينة وجامع عمروان المدينة بالوحى لا بالاجتهاد وجامع عمر وبالأجماع الذي يفسد القطع بالاجتهاد الذي يقبله الظن (قوله قريبا من مكة) أي ولا يمكنه مساهمة العين (قوله أي بالاجتهاد) إشارة إلى أنه منصوب ببرع الحافظ وكون المصلي بغيرها يستقبل الجهة بالاجتهاد هو الاظهر عندنا من رشد لاسمها خلافا لابن القصار وعنده يقدر المصلي المقابلة والمحاذاة لها إذا لم يحسم الصغر كلما زاد به من اتسعت جهته كمرض الرماة فإذا تخلفنا الكعبة مركزا خرج منها خطوط محتملة الأطراف فيه وكلما بعد اتسعت فلا يلزم على مذهبه بطول لأن الصنف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى على فرقته اتقدّر ذلك والخاصل أن من بعد عن مكة لم يقل أحد أن الله أو جب عليه مغالبة الكعبة لأن في ذلك تكليفهما لا يطاق وانما في المسئلة قولان الاول لابن رشد يجتهد في الجهة وهو الذي مشى عليه المصنف والثاني لابن القصار يجتهد في استقبال السمات والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة وان لم يكن في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعي قال في الامال وينبغي على القولين لو احتمل فخطأ دعوى المذهب بعيد في الوقت وعلى مقابلة بعيدا اه لكن قال بن الحق أن هذا الخلاف لا أثر له كما صرح به المازري وانما لو احتمل فخطأ فاما بعيد في الوقت على القوانين اه من حاشيته الاصل (قوله ولا يجوز التقليد بالخ) أي لمحمد وأخبار غير مصر (قوله بدلا) أي في الرواية (قوله وأولى غيرهم) أي غير المجتهدين (قوله محراب مصر) أي عنهم أنه وضع العارفين أو أنشأ به ذلك وقوله أو غير مصر أي الشار فيه عدم العارفين (قوله اكل حبه صلاة) أي اب كل السنن في الجهات الأربع فان شئت في جهتين وصلائين ولا بد من جرم اليه عند كل صلاة (قوله اخاف) أي وأما لو صلى إلى جهة احتجاده فانه بعيد في الوقت اذا استند برأى أو شرب أو غروب كما في المدونة لا ان انحرف يسيرا (قوله واستقبل القبلة الخ) أي فان لم يستقمها الا على المحرف كثيرا بعد العلم بطول الانحراف الكثير مبطل مطلقا مع العلم سواء علم به حين الدخول أو علم به بعد دحوها وأما المحرف يسيرا أعمى أو بصيرا اذا لم يستقبل لا بطل صلاته (قوله أعاد الاول الخ) هذا التفصيل المذكور في قوله الاحتماد كما هو الموضوع وأما قبله فاقطع كن مكة أو الوحي كن بالدفعة أو الاجماع كن مسجد عمرو انه يقطع ولو أعمى من غير يسيرا فان لم يقطع أعاد أيضا (قوله بوقت مصر وري الخ) قال في الاصل وهو في المساء من الليل كله وفي الصحيح لا يطالع

الأدلة سأل عما فاذا دل عليها اجتهاد (الاحزابا لمصر) من الامصار فانه يقلده فاذا دخل بلاد من البلاد التي يحل بها أهل العلم والمعرفة قلده محرابها من غير اجتهاد (وقلد) وجوبا (غيره) أي غير المجتهد (عدلا عارفا) بالأدلة لا غير عدل ولا جاهلا (أو محرابا مطلقا) سواء كان محراب مصر أو غير مصر (فان لم يجد) غير المجتهد عدلا عارفا ولا محرابا (أو تخير مجتهد) بان خفيت عليه الأدلة لعلم أو حبس أو نحو ذلك أو انتمست عليه (تخير) جهة من الجهات الأربع وصلى إليها أو كنفى بذلك وقيل يصلي أربع صلوات لكل جهة صلاة (وطلعت) صلاة مجتهدا ومقامه (اد حالف) جهة التي داه اجتهاده إليها أو أمر العارفين بها وصلى أميرها (عندنا) وأعادها وحوها (ولو صادف) القبلة في الجهة التي حالف إليها (وان تبين خطأ) يقيما أو ظنا (بصلاة) أي فيها (قطع) صلاته (المصير المنصرف) كسيرا بان

استند برأى أو غروب أو انشأ بها فامره ولا يكتفي بحوله لجهة القبلة (واستقبل) ان يله بان يتحول إليها (غيره) وهو لا يحل محله (أو) ان يله طأ (عدها) أي بعد الصلاة (أعاد الاول) وهو المصير المنصرف كثيرا (بوقت مصر وري) وقوله الشيخ المختار من غير محض وأما المنصرف يسيرا الا على مطلقا لا إعادة عليه (كالناسي) للجهة التي أداها اجتهاده إليها أو التي داه عليها العارفين والمقلدين في الوقت على المهور

وقيل أبدا وأما متى وجوب الاستقبال فانه بعيد أبدا كما تقدم أول الكلام فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم وبعضهم أجري الخلاف حتى في ناسي الواجب أيضا وعليه فيجب وجوب الاستقبال بالذكر والامن والقدرة (و جازنفل غير مؤكد) ومنه الرواتب كاربع قبل الظهر والضحي والشفع (فيها) أي المكتبة (وفي الحجر) أي حجر اسمعيل بكسر الحاء وسكون الجيم (لاى جهة) راجع لقوله فيها لا لقوله الحجر لانه لو استدير البيت أو شمرق أو غرب لم يصح كما قال الخطاب وقيل بل تصح بناء على أنه من البيت (وكرر المؤكد) كالوتر والعبدن وكرر كعتي الفجر بناء على انهما سنة وركعتي الدوايف على الراجح وقيل يمنع المؤكد وما مشى عليه الشيخ ضعيف (ومنع الفرض) فيها أو في الحجر (و) ان وقع ولو عمدا (أعاده بوقت) ضروري وهو في الظهرين للأصغر أو قيل بعد العمد أبدا (وبطل) الفرض (على ظهرها) فيعاد أبدا لان الواجب استقبال البناء (كالمؤكد) فلا يكفي استقبال الهواء لجهة السماء وعلى هذا فلا

يجوز النفل أيضا وقيل لا بأس به وفيه نظر (و) حاز (لمسافر سفر قصر) لا أقل (تنفل وان) تنفل (وتر) فأولى غيره (صوب) أي جهة (سفره ان ركب دابة) على ظهرها بل (وان) يحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من محفة وشقف ونحوهما بما يحاس فيه ويصلي مستربعا للحوار التنفل صوب السفر شروط أن يكون السفر سفر قصر وأن يكون راكبا لا ماشيا ولا جالسا وان يكون راكب دابة من حمار أو بغل أو فرس أو بعير لا سفينة أو رحل وان يكون ركوبه لها على المعتاد لا مقلوبا أو جاعل رجليه مع الجانب واحد وأخذ من قوله سفر قصر أنه لا بد أن يكون مأذونا فيه شرعا فخرج العاصي بسفره وأشار كيفية صلاة النفل في سفر القصر على

وفي الظهرين للأصغر (قوله وقيل أبدا) هذا الخلاف في صلاة الفرض وأما في النفل فلا إعادة أصلا (قوله وعليه فيعيد وجوب الاستقبال الخ) المناسب جعل هذا عقب قوله على المشهور وتأمل (قوله وقيل بل يصح بناء الخ) لكن أبدا من الأول (قوله ركعتي الطواف) أي غير الواجب كما قيده في المجموع (قوله وما مشى عليه الشيخ الخ) أي لم يركب فيه (قوله وقيل بعد العمد الخ) ولا يمكن الراجح الأول (قوله وبطل الفرض على ظهرها) أي ولو كان بين يديه بعض بنائها (قوله كالمؤكد) أي على الراجح (قوله وقيل لا بأس به) الحاصل أن في غير الفرض ثلاثة أفعال الجواز مطلقا الجواز أن كان غير مؤكدا المنع مطلقا قال في الحاشية وهذا الأخير أظهر الأقوال (فيها) مكت المصنف عن حكم الصلاة تحت المكتبة في حجرة مثلا والحكم المطلق لان مطلقا فرضا أو دفلا لان ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال الا ترى أنه يجوز للجنب الدخول تحتها ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرر شيخنا اه من حاشية الأصل (قوله شرط) أي حصة (قوله أو رحل) أي لا سنة (قوله لا مقلوبا الخ) أي الا أن يوافق القبلة الأصلية كما يؤخذ مما يأتي (قوله وأخذ من قوله سفر قصر الخ) أي يؤخذ منه قيدان أن يكون أربعة برد لا أقل وأن لا يكون سفره معصية ووجه أخذ هذا الباني أن المدة ومشرعا كالمعذور حسا (قوله ولا يشترط طهارة الأرض) وتقدم الفرق بين وجوب حصر العمامة وعدم اشتراط طهارة الأرض بقوة الركن على الشرط والاختلاف في هذا الشرط (قوله والأصل مترددا) ولذلك قالوا يجوز الصلاة فرضا وبه لا على الدابة بالر كوع والسجود اذا أمكنه ذلك وكان مستقبلا للقبلة كذا ذكره سنده في الطرار وقال معنوز لا يجوز إيقاع الصلاة على الدابة قائما وراكبا وسأجد الدخول على الفور ومأقوله سنده هو الراجح كذا قرر شيخنا اه من حاشية الأصل (قوله بلا ضرورة) أي وان كان انحرافه لضرورة كظنه أنهما طر بقة أو غلبته الدابة ولا شيء عليه ولو وصل لمحل أقامته وهو في الصلاة نزل عنها الا أن يكون الباقي يسيرا كالنشهد والافلا يزل عنها اذا نزل عنها أتم بالارض مستقبلا راء كما وسأجد الا بالاياء الأعلى موت من يجوز الاياء في النفل للصحيح غير أنه وفيه ما لا ياء والمراد جعل أقامته يقطع حكم السفر وان لم يكن منزله (قوله لما من الخلاف) الحاصل أنه وقع خلاف في المنهج هل يصلي بالركوع والسجود في السفينة لا غير القبلة أولا يصلي بغيرها أم لا وهل يجوز أن يقف في السفينة ايماء للقبلة أولا يجوز المأمول عليه ما قاله شارحنا من أنه لا يصلي بالاياء ولا غير القبلة لافي فرض ولا في نفل (قوله فان لم يمكن الخ) أي فيسقط عنه الاستقبال عند الحجر بل والسجود أيضا لافرق بين فرض ونفل (قوله ولا يصح فرض الخ) محل البطلان اذا كان يصلي على الدابة فالاياء أو ركوع وسجود من حاله وسجود قدر على القيام وأما الوصل على الدابة قائما بر كوع وسجود مستقبلا للقبلة أو عا حرا عن القيام كانت

الدابة بقوله (يومي) بعد أن يركع (سجودا للارض) ولا يسجد على قبر أو على انقب و يحصر عمامته كما قال اللحام ولا يشترط طهارة الارض وهذا اذا لم يمكنه السجود على نحوه ساجد ومحفة أو لا على ستره كما ركع وسجود فان انحراف امر حجة سفره عامدا لا ضرورة بطل نفيه الاتجاه العمل لاسها الاصل وحازاه وهو يصلي عليها ما يذكره من ركض دابة ومسل عمامتها وسوقها بسوط ونحوه لا بكلام ثم صرح بعض معهود ضرورة وهو لا بأس به من الخلاف ولا يصح قيل بقوله (لا) ان ركب (سفينه) فلا يصلي فيها الصوب سفره ولا بالاياء بل جهة القبلة بر كوع وسجود لغير القبلة - اه والركوع وسجود في خلاف الدابة وحاشية (فيستقبل) القبلة (ودار معها) أي مع دوراتها إلى جهة القبلة دائرتا - اه (أو أمكن) بالزور ان لها فان لم يمكن اصبى ونحوه على حيث توجهت به ولا فرق في هذا من نفل وفرض (لا فرض) أي لا يجوز ولا يصح فرض على ظهر الدابة (والان مستقبلا) للقبلة الا في فروع أربعة أشار لاؤها بقوله (الا لالتحام) في قتالها ركبا أرضه

(مغتفر) غير مبطل لما ولو يتفكر في أمر ديني بخلاف رفضها فبطل (كعدم نية الأداء) ان كانت أداء (أو) عدم نية (القضاء) ان كانت قضاء فانه، فغفر اذا لا يشترط لصحة نية أداء أو قضاء وان كان الاولى ملاحظة ذلك (أو) عدم نية (عدد الركعات) فانه مغتفر اذا لا يشترط أن يلاحظ أربع ركعات مثلاً فالظاهر في وقته لا يتضمن أنه أربع ركعات وأنه أداء وخارج وقته يتضمن أنه قضاء بل اذا كان غافلاً عن الأداء مثلاً أو حاهلاً بوصفها بذلك فهي صحيحة (و) ثانياً (تكبيره الاحرام) على كل مصل ولو مأموماً فلا يحملها الامام عنه فرضاً ونفلاً (وانما يحزى الله أكبر) بالفصل بين المتقدم والخبر بكلمة أخرى ولا بسكوت طويل ولا يحزى مرادفها بعربية ولا بحموية وان عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض وان قدر على الاتيان به صحتها في ان كان له معنى والاول لا ولا يصير ابدال الهمزة من أكبر واو المن لعتبه ذلك (و) ثالثاً (القيام لها في الفرض) ولا تحزى به من جالس ولا في سائر الفرائض بل حتى يستقيم قائماً وقولنا في الفرض زدناه لخراج الفل لحوز صلاته من جالس لمكان كبر فيه حاله سارقاً وأتمه قيامه بل يحزى وهو انطواء لانه محذور فيه صلاة ركعة من قيام وأخرى من جالس واستثنى من مقدمه تقديره من كل مصل قوله (الاتمسوق) وحده الامام راكعاً (كبر منخطاً) أي حال الخطاطة الركوع وأدرك الركعة بالوضع يديه على ركبتيه قبل استقلال الامام قائماً فالصلاة صحيحة وسواء ابتدأها من قيام وأتمها حال الخطاطة او بعده بالفصل طويل أو ابتدأها حال الخطاطة كذلك وهذا ادنى بها الاحرام أو حوائز ركوع أو لم يلاحظ شيئاً أو ركع بطل فانه ستة عشر وفي كل امان بمحصل وصل

تبعاً الى الحسن والتوضيح وقيل ان التعلق وعدمه على حد سواء (في تنبيهه) ان خالف لفظه بيبته بالعبارة بالنية ان وقع ذلك معها وأما عدم دافعة لعب تبطل صلاته (قوله في أمر ديني) أي لا فرق بين كون الشاغل عن استصحابها كرهه بدني أو أخرى متقدماً عن الصلاة أو طارئاً عليها (قوله بمطل) أي ان وقع في الاثناء اتفاقاً وعلى أحد من حين ان وقع بعد الفراغ وقدم الكلام في ذلك (قوله كعدم نية الاداء الخ) وبأن أحدهما عن الآخر ان أحدهما لم يتعمد وأما لم يتعمد ولا كن صلى الظهر أياما قبل وقته ولا كن ظهر يوم قضاء عما قبله وبعد ما حزا ولو طئنه أداء وصيام أسير رمضان سنين في شعبان كالاول وفي شوال كالثاني اه من المجموع (قوله الاحرام) أصل الاحرام الدخول في حرمة الصلاة ثم نقل لفظ الاحرام للنية أو لمجموع النية والتكبير لا المصلي يدخل بهما في حرمة الصلاة وازداده التكبير للاحرام امام من اضافة الحر كمن قلما ان الاحرام عبارة عن النية والتكبير أو من اضافة الشيء الى مصاحبه ان قلما انه النية فقط قال شيخنا في حاشية بمجموعه المناسب لمحدث تحريره بالتكبير ان الاضافة ببيانها فاذا كثر التكبير به احرام أي دخول في حرمة الصلاة ويجزى عليه كل ما نافاه اه (في تنبيهه) الصلاة مركبة من أفعال وأعمال فجميع أفعالها ورأى الاثلاثه ربع اليدين عند كبره الاحرام والجوس للشهد والتميم بالسلام اه من الاصل (قوله على كل حال الخ) فلو صلى وحده أو كان مأموماً ثم شغل في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كرهه غير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد أن يركع وقال ابن القاسم يقطع ويبتدئ واذا نكح بعد شكه أنه كان أحرم جرى على من شغل في صلاته ثم بان الطهر راب كان السالك اماماً وقال يحزنون يحصى في صلاته وذاسلم سألهم فان قالوا أحرمت رجوع لقولهم وان شكوا أعاد جميعهم اه من الحاشية (قوله ولا يحملها الامام الخ) أي لا الاصل في الفرائض عدم الحمل حاشية السنة بحمل الفاتحة وبقى ما عداها على الاصل (قوله واما يحزى الله أكبر) لما كان معنى التكبير التعظيم فيتوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار المحزى منه بقوله واما يحزى الخ (قوله بالافعال الخ) قال في الاصل ولا يضرب ريادة واولاً أكبر اه وقد ذهب ذلك بعضهم بقوله الطاهر أنه مصر اذا لا يعطف الحز على المتدا على أن اللفظ متعمد به اه من حاشية الاصل (قوله سقطت الخ) ولو أتى مرادفها لم تبطل فيما يظهر (قوله ان كان له معنى) أي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كلفظ الجلالة أو على صفة من صفاته مثل برع في محسن وأمان دل على معنى يبطل الصلاة فانه لا ينطبق به مثل كبر أو كبر أو كلاً لا معنى له أصلاً كالحروف المفردة وهذه طريقة الاحموري وقال الشيخ سالم اذ لم يقدر الالف الى الهض ولا أتى به وأطلق (قوله لمن استه ذلك) أي كالعوام ولا بد فيها من المد الطبيعي وهو حركتان فاد فقلت السافعية يتفترق أقصى ما قبل به عند القراءة ولو عمل شذوذ وهو أربع عشرة حركة وكذلك لا يضرب اشباع الماء وتضعيف الراء وأمانية كبر الطبل الكبير فكفر ويحذر من مدهمة الحلالة فيصير كالاستفهم وأما ريادة أو في ابتداء التكبير فتوهم القسم أو العطف على محذوف فالظاهر المطلق (قوله بل حتى يسقط قائماً) أي ولو أتى بها قائماً مستقداً لعدم بحيث لو أربل العماد اسقط ولا تحزى (قوله الاتمسوق الخ) حاصل صمد المسوق المأخوذة من المصنف والشارح مطوقاً ومعه وما اثنتان ورزقون صورة منها اثنتا عشرة الصلاة صحيحة وعشرون الصلاة فيها باطلة وهي أن تقول اذا وحده الامام راكعاً اماناً بدتها من قيام وبتبها حال الخطاطة أو بعده أو بدتها في حال الخطاطة وبتبها حاله أو بعده وهذه أربع صور وكل منها امان بدني بها الاحرام أو هو والركوع أوله يلاحظ شيئاً أو ركع بطل فانه ستة عشر وفي كل امان بمحصل وصل

يتضمن أنه قضاء بل اذا كان غافلاً عن الأداء مثلاً أو حاهلاً بوصفها بذلك فهي صحيحة (و) ثانياً (تكبيره الاحرام) على كل مصل ولو مأموماً فلا يحملها الامام عنه فرضاً ونفلاً (وانما يحزى الله أكبر) بالفصل بين المتقدم والخبر بكلمة أخرى ولا بسكوت طويل ولا يحزى مرادفها بعربية ولا بحموية وان عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض وان قدر على الاتيان به صحتها في ان كان له معنى والاول لا ولا يصير ابدال الهمزة من أكبر واو المن لعتبه ذلك (و) ثالثاً (القيام لها في الفرض) ولا تحزى به من جالس ولا في سائر الفرائض بل حتى يستقيم قائماً وقولنا في الفرض زدناه لخراج الفل لحوز صلاته من جالس لمكان كبر فيه حاله سارقاً وأتمه قيامه بل يحزى وهو انطواء لانه محذور فيه صلاة ركعة من قيام وأخرى من جالس واستثنى من مقدمه تقديره من كل مصل قوله (الاتمسوق) وحده الامام راكعاً (كبر منخطاً) أي حال الخطاطة الركوع وأدرك الركعة بالوضع يديه على ركبتيه قبل استقلال الامام قائماً فالصلاة صحيحة وسواء ابتدأها من قيام وأتمها حال الخطاطة او بعده بالفصل طويل أو ابتدأها حال الخطاطة كذلك وهذا ادنى بها الاحرام أو حوائز ركوع أو لم يلاحظ شيئاً أو ركع بطل فانه ستة عشر وفي كل امان بمحصل وصل

في الركعة المدركة هل يعتد بها أو لا وأشار الله بقوله

بعده بلا فصل وعدم
الاعتداد بها (تأويلان)
وأما الواجب في التكبير
حال انحنائه لم يعتد بها
اتفاقا كما لو شئت في أدراكها
وانظر ما وجهه وما وجه
التأويل الثاني مع أنه
أدرك الركعة والصلاة
صححة وقد اغتفر للمسوق
تكبيره في هذه الحالة
وكون الانحناء مما يؤثر
في الركعة دون الصلاة مما
لا وجه له والله أعلم
بحقيقة الحال (و) رابعها
(فاتحة) أي قراءتها (بحركة
لسان) وان لم يسمع نفسه
(لامام وفذ) أي مفرد
لاماموم لان الامام يحمله
عنه دون سائر الفرائض
(فيجب) على المكلف
(تعلمها) أي الفاتحة ليؤدي
صلاته بها (ان أمكن) التعلم
بان قلبه ووجهه ملاما ولو
باسوة أو في أزمدة طويلة
(والا) يمكن التعلم لخرس
ونحوه أو لم يجد معله أو
ضاق الوقت (ائتم) وجوبا
(بن يحسنها) وجده
وتبطل ان تركه (والا)
يجده صلى فذاو (ندب) له
(فصل بين تكبيره) للاحرام
(وركعه) بسكون أو
ذكروه أو ولي ونكره
لشمل القليل والكثير
ولا يجب عليه أن يأتي
بذكر بعد فاتحته لم يقدر
على التكبير لخرس دخل
بالنية وسقط عنه ثم ان
الفاتحة تجب في كل ركعة
على المشهور

أولا فهذه اثنتان وثلاثون ان حصل فصل فالصلاة باطلة في ست عشرة أو نوى بالتكبير الركوع فقط
فما طلة أيضا في أربعة يبقى اثنتا عشرة صححة (قوله وفي الاعتداد بالخ) أي فحل التأويلين في ست صور
من اثنتي عشرة وعدم الاعتداد بالركعة اتفاقا في الست الماقية ويضم ثلث الست ما لو شئت في
أدراكها سواء ابتدأها من قيام وأتمها حال القيام أو حال الانحناء أو بعده أو ابتدأها من الانحناء
وأتمها حال الانحناء أو بعده ولم يحصل فصل فهذه خمس سواء نوى الاحرام فقط أو الاحرام والركوع
أو لم يلاحظ شيئا وقد دخل تحت الثلث خمس عشرة صورة بخمسة الصور التي تلي فيها الركعة اتفاقا
أحدى وعشرون صورة (قوله وانظر ما وجهه الخ) قال في حاشية الاصل وانما صححت الصلاة مع عدم
الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الاحرام اتفاقا وعلى أحد التأويلين مع أن عدم الاعتداد بها إنما هو
للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للحال الواقع في احرامها بترك القيام له
لان الاحرام من أركان الصلاة لا من أركان الركعة لانه لما حصل القام في الركعة التالية لهذه الركعة
فكان الاحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلاة والشرط الذي هو القيام بمقارن
للشرط وهو التكبير حكما وهذا بخلاف الركعة التي أحرم في ركوعها فان الشرط لم يقارن فيها بالشرط
لاحقيقة ولا حكما لعدم وجوده كذا قال المازري قال المسعودي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال إنما
حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقول ان القيام لتكبيره الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم
الاعتداد بالركعة إنما جاء للحال في ركوعها حيث أدمج الفرضين الثاني في الاول قبل أن فرغ منه
لانه أسرع في أن قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير إنما وجب لاحل أن يصح له الركوع
فتدرك الركعة اه بن (قوله أي قراءتها) إنما قدر ذلك لانه لا سكايف الا بعمل (قوله بحركة
لسان) احترز به عما اذا أجراه على قلبه فانه لا يكفي (قوله وان لم يسمع نفسه) وان كان الاولى مراعاة
الخلافا فان السامع يوجب السماع لنفسه وفي الحرجى نقلا عن الاجهوزي انه يجب قراءتها لمخوفة سماع
على أن اللحن لا يبطل الصلاة قال في الحاشية وهو استظهار بعينه اذا القراءة المخوفا لا تعد قراءة
فصاحبها يزل منزلة العاجز وينبغي أن يقال اذا كان يلحن في بعض دون بعض بانه يقرأ ما لا يلحن فيه
ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متواليا لا متقطعا بأن ترك الكل (قوله لامام وفذ)
أي سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة جهرية أو سرية (قوله لا أموم) أي خلافا لابن العربي القائل
بأنه لو أموم في السرية والمعتد عدم لمومها وانما استحب قراءتها فقط (قوله دون سائر الفرائض)
أي ولا يحمل الامام منها شيئا من صلاة أو قنوت (قوله ان أدرك الخ) فان مرط في التعلم مع امكانه قصي من
الصلاة لو أتى بعد علمها ما صلاها في الأزمدة التي فرط فيها (قوله لخرس) ظاهره أن الخرس يوجب
الائتمام لكن قال في المجموع يجب تعلمها ان أكل والا تهم وحبوب باغبر الاحرس (قوله وتبطل ان
ركعه) أي ان تركه واجبا وعرفه قراءة الفاتحة فلهذا لا يتوصل لها الا بالامام فاذا تركه ترك الواجب مع
الامكان (قوله صلا وفذ) أي ولو عجز عن التعلم ولا رام وشرع في الصلاة ثم سرى دوا طرا عليه قارأ وطرا
عليه لم يهلم يقطع ريقها كراهية الخرس العلم قد عاين في أمانيها (قوله وهو أولي) أي اناديه من مراعاة
من يقول بوجوب البذل فان لم يسمع على وركم أحراه انما يصل من ندوب وكونه بدكره ندوب
أحر وكونه نسي من القرآن ينافي من غير من الأذكار (قوله ليسهل القليل والكثير) أي خلافا
لابن مسleme المتقدم كونه ينفذ في فاتحة سورة بها (قوله ولا يجب عليه الخ) أي كما هو قول القاضي
عبد الوهاب خلافا لجمهور من يقول (قوله قال لا يقر على التكبير الخ) هذا مني على ما شئ عليه شارحنا
من أن الاحرس يجب عليه الائتمام بالله لا يقبل التعلم ما عدا ذلك من المائل به عليه يصح في
تكبيره الاحرام فاجاب عنه كمر (قوله سم ان الفاتحة الخ) اعلم أنه وقع في المذهب خلاف في وجوب
الفاتحة في الصلاة وعدم وجوبها في قبل لا يتم في شيء من الفركعات بل هي سنة في كل ركعة لحل
لامام طاهرو ولا يجهد في مرضه او قال ابن شهاب رواه لو ردى عن مالك رقبته لانهما يجب عليه واحتمل
في مقدار ما يجب فيه من الركعات على اقرار أنه قد قيل في كل ركعة وهو الرخ وقيل في الجن وسنة في

وقيل يجب في الجبل في الرابعة ثجب في ثلاثة وفي الثلاثة في ركعتين وتس في ركعة لكن لا كسائر السنن لاتفاق القولين على أن تركها
عدا أو بعضها مبطل (فإن سها عنها أو عن بعضها في ركعة) أي تركها أو بعضها سهوا ٩٧ ولو أقل من آية ولم يكن التدارك بان ركع

(سجد) سجود السهو ذلك
قبل سلامه ولو على القول
بوجوبها في كل ركعة
مراعاة لمن يقول بوجوبها
في الجبل ولا إعادة عليه
وان أمكن التدارك بان
تذكر قبل ركوعه وجب
عليه والابطال (ركعتين)
أي كالوتر كهاسهوا في
ركعتين أو في ركعة من
ثنائية فإنه يتمادي ولا
يقطع وسجد السهو قبل
السلام (وأعادها) أي
احتياطاً أبدأ على المشهور
(و) أن تركها أو بعضها
(عدا) ولو في ركعة (بطلت)
صلاته (كأن لم يسجد) أي كما
تطال إذا لم يسجد لسهو
فيما أداركها أو بعضها
سهوا حتى طال الزمن
(و) حاسهها (قيام لها)
أي للعائجة (بغرض) أن
جاس أو انحنى حال قراءتها
بطلت وكذا لو استند إلى
شيء بحيث أو أزيل ما استند
إليه سقط (و) سادسها
(ركوع من قيام) في
العرض أو البطل الذي
صلاه من قيام ولو جالس
فركع لم تسح (بقرب
راحتاه) شبهة راحة وهي
الكف والجمع راح بلا
تاء (وبه) أي في الركوع
(من ركعته) لو وضعهما
أي أن الركوع الواجب
هو الاثنان بحيث لو وضع
كفهما مكاناً على رأس
الفجرين مما يلي الركبتين
وكرن الرأس أرفع من

الأقل وقيل واجبة في ركعة وسنة في الباقي وقيل في النصف اقتصر الشارح على القولين المشهورين
لان القول بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهر ابن سير وابن الحاحب وعبد الوهاب وابن
عبد البر والقول بوجوبها في الجبل رجع إليه مالك وشهر ابن سير في الارشاد وقال القرافي هو ظاهر
المذهب (قوله وقيل يجب في الجبل) أي فيما لحاحل فيتنفق القولان على وجوبها في جميع الثنائية وأما
اختلاف القولين في الرابعة والثلاثية (قوله على أن تركها عد الخ) أي ولو في ركعة ولم يراع خلاف
اللحمي اضعفه فإنه قال لا تمطل إذا تركها في ركعة ويسجد قبل السلام وهو ضعيف إذا لم يمتد أنه لا سجود
للعمد وانما اتفق القولان لكونها سنة شهرت فرضيتها (قوله فإن سها عنها الخ) هذا مررب على كل من
القولين السابقين (قوله بان ركع) أي فالتدارك يقوت مجرد الانحناء لما يلزم عليه من ركوع من فرض
متفق عليه وهو الركوع إلى ما اختلف فيه بالسنية (قوله قبل سلامه) أي ولا يأتي بركعة بدل ركعة
النقص (قوله ولا إعادة عليه) هو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب أنه إذا ترك العائجة كلاً أو بعضها
سهوا من الأقل ركعة من الرابعة أو الثلاثة فإنه يسجد قبل السلام ثم يعد تلك الصلاة احتياطاً وهو
الذي اختاره في الرسالة وهو المشهور فبين تركها من الجبل أو النصف فحصل أن من ترك الف تحة سهوا
أما أن يتركها من الأقل أو النصف أو الجبل فالمشهور في ذلك كله أنه يتمادي حيث فاته التدارك بالركوع
من ركعتها ويسجد قبل السلام ويعيد أبدأ وجوباً كما قال رداعلى الاجهوري والتتائي من قولهم أن
الاعادة في الوقت كما يؤخذ من المجموع وحاشيته (قوله أبدأ) أي وجوباً كما علمت (قوله بطلت صلاته)
أي ولو على القول بالسنية لما علمت من أنها ليست كسائر السنن (قوله حتى طال الزمن) أي بالعرف
أو الخروج من المسجد وانما بطلت بترك السجود لها ما ساء أي أن من منطلات الصلاة ترك السجود القبلي
المرتب عن ثلاث سنن فساها أولى (قوله قيام لها) أي لأجلها في حق امام وذل ليس بفرض مستقل
على المتمد وعليه ولو عجز عنها سقط القيام فان عجز عن القيام لم يصحها وقد رعى القيام للمعص الآخرة ل
يسقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه قائماً ويجلس في غيره
قولان مشهورهما الثاني وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها ولو أقدم حال قراءتها لعماد بحيث لو
أزيل لسقط صلاته والحاصل أنه لما حاز له ترك القراءة خاف الامام جازله ترك القيام من حيث
عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاته يجلسه حال قراءتها ثم قيامه للركوع كغيره الفـ
لأنها لغنه للامام كما قيل لعمه اقتداء الجالس بالقائم اهـ من حاشية الاصل (قوله ركوع من قيام)
أي ولا تتم حقيقة الركوع إلا بالانحناء من قيام أما في العرض وظاهر وأما في البقل فليكونه ابتداء
ثلاث ركعة من قيام ولو جالس ركع لم كان من لا يجبها (قوله بقرب راحتاه) هـ زامني على أن وضع
اليدين على الفخذين في الركوع ليس بشرط بل مستحب فقط وهو الذي فهمه سجدوا أبو الحسن من
المدونة خلافاً لفهمه الباقي واللحمي من الوجوب (قوله كتيبين اليدين) أي موضع اليدين مستحب
والتمكين مستحب ثان ورأي مالك التمهيد في فريق الاصابع وضمها بدعة فار قصر تالم برد على تسوية
طهرو ولو طعنت أحداهما وضع الاخرى على ركبتها كما في الطراز لأعلى الركبتين معاً كما ذله بعضهم
(قوله وإذا لم يرفع بطلت) أي ان كان عدداً أو جهلاً كما يقع لكثير من العوام وأما سهواً فراجع محدوداً
حتى يصل إلى الركوع ثم يرفع ويسجد بعد السلام إلا المأموم ولا يسجد للجبل الامام سهواً فالمرجع
سجدوا ورجع قائماً أعاد صلاته كما قال ابن الموار وهذا إذا كان ركوعه سجداً كان سهواً أو ألقى
بذلك الركعة ويسجد بعد السلام اهـ من حاشية الاصل (قوله سجود) عرفه بعضهم بأنه مس الارض
أو ما اتصل بهما من ثابت بالحجم اهـ واحترق بقوله أو ما اتصل بهما من نحو السرير المعلق في حمل مثلاً
و بقوله من ثابته عن القرائش المنقوش حـ داود دخل في الثابت السرير من خشب مثلاً لاسن شرط فعم
أحازه بعضهم للربض وظاهر قوله أو ما اتصل بهما وان علا عن سطح ركعته يشمل السجود على المفتاح

١٣ - صاوى - ل
العمرة فيه وأما مجرد طأطأ الرأس وليس بركوع ل هو أعاد أو ما تسوية الظهر فيندوب زائد
على الوجوب لتمكن اليدين من الركبتين كما أتى (و) سابعها (رفع منه) أي من الركوع فإذا لم يرفع بطلت (و) ثامنها (سجود

على أيسر جزء) أي على
أقل جزء تيسر (من جهته)
وهو ما فوق الحاجبين وبين
الجبين (وقد) السجود
(على أنف) وقبل يجب
(وأعاد) الصلاة (تركه)
أي السجود على الأف
(وقت) مراعاة لمن يقول
بوجوبه (و) تاسعها
(جلوس بين السجدين)
فإن تركه عمدا أو سهوا ولم
يكن تداركه وطال بطلت
وسمى أي تفصيل ذلك
(و) عاشرها (سلام) وهو
آخر أركانها كما أن السجدة
أولها (وانما يحزى السلام
عليكم) بالعربية وتعرفه
بال وتقدمه على عليكم بلا
فصل والآن يصح أن تركه
أو أن يغتفر بطلت
(و) حادي عشرها (جلوس
له) أي سلامه فلا يصح
من دمام ولا اضطجاع (و)
ثاني عشرها (طما) أي
وهي استتقرار الأعضاء
زماما في جميع أركانها (و)
ثالث عشرها (اعتدال)
بعد ركوعه وسجوده وحال
سلامه وتكبيره للأحرام
ولا يكفي الانحناء في ذلك
(و) رابع عشرها (ترتيبها)
أي الصلاة بأن يقدم النية
على تكبيرة الأحرام وهي
على الفاتحة وهي على
الركوع وهو مع الرفع منه
على السجود وهو على
السلام ولما فرغ من
فرائضها شرع في بيان
سننها فقال (وسمى) أي
الصلاة أربعة عشر أولها

والسجدة ولو اتصلت به والمحافظة ولكن الأكل خلافه هذا هو الظاهر مما في عب وغيره وهو ما ذكره
ابن عرفة وحده الشافعية بارتفاع الأسافل وانحدار الأعلى قالوا ولا بد من التحامل وهو أن يلقى رأسه
على ما سجد عليه حتى لا يمدح لاهلها فلا يركب في الأساس مجرد الملاصقة وليس معنى التحامل شد الحمة
على الأرض حتى يؤثر فيها كما يفعله الجهلة وسماه في وجوههم من أثر السجود الخشوع والخضوع
أو بالمعنى من حاشية شيخنا على مجموع (قوله على أيسر جزء) أي ولا يسترط الصاق الجبهة بتمامها
وإنما الصاقها كلها مندوب (قوله وهو ما فوق الحاجبين) أي فالجبهة هنا مستديرة ما بين الحاجبين إلى
الناصية أي مقدم الرأس فلو سجد على أحد الجبين لم يكف (قوله وأعاد الصلاة الخ) أي سواء كان
الترك عمدا أو سهوا والمراد بالوقت في الظاهرين للأصغر وفي غيره لا يطوع خلافه قال الوقت
الاحتيازي (قوله جلوس بين السجدين) هو معنى قول خليل ورفع منه قال المازري أما الفصل بين
السجدين فواجب اتفاقا لأن السجدة وإن طالت لا يتصور أن تكون سجدة بين فلا بد من فصل
السجدين حتى يكونا اثنين اه ونحوه في التوضيح وهذا الاتفاق لا يعارض قول ابن عرفة نقلا عن
الساقي في كون الجلوس بين السجدين فرضا أو سنة خلاف اه لما في التتائي من أن الخلاف في
الاعتدال لا في أصل الفصل بينهما وهو حسن اه من حاشية الأصل نقلا عن المناني (قوله فإن تركه
الخ) هذا لا يخص الجلوس بين السجدين بل في كل الأركان (قوله وتعرفه بال) أي وفي أجزاء
أركانها الجبر الذين يمدون بها قولان والمعتمد في الأحكام النطق بال وأما أن أتى به منوها
فلا يحزى أن كان خاليا من ال وأما أن كان مقرونا بها فحزم بعضهم بالصحة وقال التتائي ينبغي
اجراؤه على اللحن في القراءة في الصلاة (قوله وتقدمه) أي فلا بد من هذا اللفظ ولو أكتفى بالميم من
أحد اللفظين لم يحزه ولا بد من صيغة الجمع سواء كان المصلي أمما أو أسوما أو فردا إذ لا يخفى لو من
جماعة من أن لا تسكت مصاحبه لأقلهم الخبطة ولا يضر زيادته ورحمة الله وبركاته وفي المجموع الأولى
تركها وهذا كله في القادر وأما العاجز فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً أو أن يترادفها بالحكمة وذكر
الاحقرى أن الصلاة لا تطل والذي استتأه به بعض الأشياخ الصحة قياساً على الدعاء المحمدي لا تقدر
على العربية قاله في الحاشية (قوله بطلت) كما لو قصصه الخروج من الصلاة بالحدث أو بغيره من
المساكنات كالأكل والشرب قال الباسي ورقع لابن القاسم من أحدث في أحرم صلاته أحزانه قاله
ابن رزقون وهذا مردود بقلاويه في (قوله بطلت) وقع خلافه ل يستلزم أن يحد بنية الخروج من
الصلاة بالسلام لا حل أن يمتنع عن حنسة كوقوعه في الأحرام أي التمييزها عن غيرها فلو سلم من غير
تجديد نية ثم محزه قاله وهو ظاهر المذهب أولاً يستلزم ذلك وإنما لابد فقط لاحتساب النية الأولى
قل ابن العا كهي في وهو السجود وكلام ابن عرفة يفيد أن المعتد لذلك سكت المصنف عن الاشتراط
(قوله جلوس له) أي لا حل إيقاع السلام بالجزء الأخير من الجلوس الذي يقع فيه السلام هو الغرض
وماعله المصنوع ولا يلزم إيقاعه في سنة ولوروع رأسه من السجود واعتدال جالسا وسلم كان ذلك
الجلوس هو الواجب وفاته السنة (قوله ولا يصح سقيام) أي فلو أتى به في حال القيام بطلت باتقان ولا
يقاس على تكبيرة الأحرام للسجود لأن المسمى محرم عن الدخول في العبادة فاعتدله ترك القيام
لها وأما المسلم فخرج عن العادة ولا يعتدله ترك الجلوس (قوله طمانينة) أعلم أن القول بنقضه يمتد
بمحمده ابن الحاجب والمسمى هو من المذهب أنها سنة ولذا قال زروق من ترك الطمانينة أعاد في الوقت
على المشهور وقيل إنها صيغة اه من حاشية الأصل (قوله اعتدال الخ) أي ومن الاعتدال
والطمانينة عموم وخصوص من وجه بتمام التحقق وإن تخالفا في المذهب في وجوبه معاذة ب
فاته في القيام أرى الجلوس وبقي حتى استغفرت أعزأوه في محله أزم من بوجبه الاعتدال فقط إذا
نعمت قامته في القيام أو في الجلوس ولم تستقر أعضاؤه وقطع الطمانينة فحين استغفرت أعضاؤه
في غير القيام والجلوس كالمركع والسجود (قوله ولا يكفي الانحناء في ذلك) أي على من هو رافض
وقول خليل ولا أكثر على نفيه ضيف كافي الشبرخيتي (قوله ترتيبها الخ) أي الفرائض في أنفسها وأما

(قراءة آية) وأتمام السورة مندوب ويقيم مقام الآية بعض آية طويلة بالفتح والهمزة والواو والياء القيوم (بعد الفاتحة) لأقلها فلا يكفي (في) الركعة (الأولى والثانية) وانما ينسب ما زاد على أم القرآن فيهما إذا اتسع الوقت فان ضاق بحيث يفتي بخروجها بقراءتهما نسين بل يجب تركها لادراكه (و) ثانيها (قيام لها) أي للآية الزائدة ٩٩ على الفاتحة لان حكم الظرف حكم المظهر وفيه استند

لشي حال قراءتها بحيث لو أزيل لسه قط لم يطل لا ان جالس فقرأها جالسا فبطل لا خلا له بهيمة الصلاة خلافا لما يوجهه قولهم القيام لها سنة (و) ثالثها (حضر) في الصبح والجمعة وأوقى المغرب والعشاء (و) رابعها (س) في الظهر والعصر وأخيرها المغرب وأخير في العشاء وهذا معنى قوله (محلها) وهذه السنن الأربعة مخصوصة (بفرض) فلا نسن في العمل وهذا مما زادناه عليه (وتأكدا) أي المهر بهجته والسر (بالفاتحة) دون السورة بعدها كما ينبغي لكذلك في سجود السهو (وأقل جهرا لرجل) الكافي في السنة (إجماع) من يله فقط (لو فرض ان يجابه أحد امتوسط السمع (وجهر المرأة) الكافي لها بالآيمان بالسنة ويجب عليها ان كانت بمحضرة أختها يفتي من علو صوتها الفتنه (إجماعها) نفسها فقط (كأعلى السر) ليس المراد بأعلاه عايته كما طعن بعضهم فاعترض بأن أعلاه أذنه بل المراد به الظاهر منه لمساهمة السمع بمقارنه انفقاء وهذا من البهيميات فيستوي

ترتيب السنين في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لانه لو قدم السورة على الفاتحة لم يطل ويطلب إعادة السورة على المشهور (قوله قراءة آية) أي سواء كانت طويلة أو قصيرة كدهاستان (قوله) وأتمام السورة مندوب أي وأما قراءة سورتين أو سورة وبعض أخرى فمكروه كما يأتي (قوله بعد الفاتحة) أي ان كان يحفظ الفاتحة والاقراها (قوله فلا يكفي) أي لان كونها بعد الفاتحة شرط للسنة ولو قدمها فانه يطل بها عادت بها بعد ما حيث لم يركع فان ركع كان تاركاً لسنة السورة (قوله قيام لها) أي لاجلها فالقيام سنة لعدم لغيره وجبته ليركع ان يحرك عن الآية اثر الفاتحة ولا يقوم بقدرها (قوله لم يطل) أي تركه سنة حقة (قوله لاجلها هيئة الصلاة) أي وهو كثره الاعمال من جالس وقيام فالبيان لذلك لا ترك السنة (قوله ولا ينس في النفل) أي ان قراءة ما زاد على أم القرآن فيه مستحب والجهر والسر كذلك (قوله دون السورة بعدها) أي بالجهر في الفاتحة في محله والسر في محله أو كد من الجهر والسر في السورة ولذلك من ترك السر في الفاتحة أو الجهر فيها من ركعة واحدة هو اسعد اترك الجهر والسر لا يترك السر به من خلاف نارك أحد من السور فلا يحسد عليه (قوله وأقل جهرا لرجل الخ) أي وأما أعلاه فلا حمله (قوله كما طعن بعضهم) أي وهو المقراري حيث اعترض فقال ان أعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة فيه فيكون ما لكس (قوله الظاهر منه) أي بحيث لو زيد عليه خرج عن السرية وأجاب في المجموع بجواب آخر وهو انه لا مشاحة في الاصطلاح (قوله فيستوي جهرا الخ) أي لان صوتها كالغورة ورعا كان في سماعه فتنة ومقالة شارحنا مع فيه عب والحرثي قال المعاني وفيه نظر بل جهرا مرتبة واحدة وهو أن تسمع معه فقط وليس هذا ما لها بل سرها أن تحرك لسانها فقط وليس سرها أدنى وأعلى كما أن جهرا كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره اه (قوله كل كبيرة) يحتمل أن المراد بالكل الكل الجمعي فيكون ما شاعلى طريقة ابن القاسم ويحتمل أن المراد بالكل الكل المجموعي فيكون ما شاعلى قول أشهب والابهرى وينسب على الخلاف السجود لترك تكبير بين سنة وهو على الأول دون الثاني وبطلان الصلاة ان ترك السجود لثلاث على الأول دون الثاني (قوله كل اعظم سمع الله من حمده) المتبادر منه كالأول الكل الجمعي فيكون ما شاعلى طريقة ابن القاسم من أن كل تسمية لله هو وهو وهو المذهب خلاف الاشهب والابهرى أيضا (قوله كل تشهد) أي ولو في سجود السهو أي كل فرض منه سنة مستقلة كما شهده ابن بري خلافا لما قال بوجوب التشهدين قولنا بوجوب التشهد الأول وشهده ابن عرفة والقلسائي أن مجموع التشهدين سنة واحدة والمول عليه ما قاله المصنف ولا فرق بين كون المصلي هذا أو أمما أو أموما لأنه قد يسهل الطلب به في حق المأموم في بعض الأحوال كنسيانته حتى قام الإمام من الركعة الثانية فليقم ولا يشهد وأما ان نسي التشهد الأخير حتى سلم الإمام فانه يشهد ولا يدعو أو يلم وسواء ذكر ترك التشهد قبل انصراف الإمام عن محله أو بعد انصرافه كما ذكره ح في سجود السهو نقله عن النوادر عن ابن القاسم قال في الأصل ولا تحصل أي سنة التشهد الا بجمعه وأخره ورسوله اه والحاصل أنهم احتجوا في خصوص اللفظ الوارد عن عمر قبل سنة وقبل مندوب وأما التشهد الثاني اه من جميع الروايات الواردة وهو سنة قطعا كما قال البساطي والخطاب والشيخ سلم وقبل ان الخلاف في أصله وأما اللفظ الوارد عن عمر مندوب قطعا وقواه ر حيث قال هو الأصل وبالموافق للمعقل وتعقبه بن وبالجمل فاصل التشهد سنة قطعا وعلى الوجه وخصر من اللفظ مندوب قطعا وعلى الوجه ما اشهر من بطلان الصلاة بترك سجود السهو ليس متعقبا عليه اذ هو ليس عن نص ثلاث سنن باتفاق (قوله أي وكل جالس) أي من الخواص التي لا تشهد غير

جهرا مع أعلى سره ويهركه حتى سره بركه اللسان كالرجل (و) خامسها (كل تكبير) غير تكبيرة الاحرام (و) سادسها كل لفظ (سمع الله من حمده) لا يمام وقد حال ردهه من الركوع لا يمام فلا سر في حقه بل يكرهه قبولها (و) سابعها كس (تشهدو) ثامنها (جالوس) بالرفع أو الجراي وكل جالس (و) ثامنها (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لم يمتد لتشهد الأخير) بأي لفظ كان وقيل بل هي

مندوبة كالدعاء بعد هاء أحب كما يأتي وأفضلها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (و) عاشرها (السجود على صدر القدمين و) على الشافعي ذلك والمشهور وعندنا ما يجب على الجهة (و) حادي عشرها (و) (الركبتين والكفين) وأوجب

الجلوس بقدر السلام فانه واجب وغير الجلوس للدعاء فانه مندوب ما لم يكن بعد سلام الامام والا كان مكروها وغير الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقبل مندوب وقيل سنة على الخلاف فيها (قوله وأفضلها) أي لا يكونها أصح ما ورد والاقتصار على الوارد أفضل حتى ان الأفضل فيهما ترك السجدة لورودها كذلك (قوله السجود على صدر القدمين) تبع المصنف حليلا التابع لابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود عليهما سنة ليس بصريح في المذهب غايته أن ابن القصار قال الذي يقوى في نفسي أنه سنة في المذهب وقيل ان السجود على ما ذكره واجب موافقة للشافعي ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء **تنبيه** ان لم يرفع يديه بين السجدتين فقولان بالطلان وعدمه فعلى الطلان يكون السجود عليهما واجبا وعلى عدم الطلان فلا يكون واجبا وهو المعول عليه (قوله شاركة في ركعة الخ) يشمل ما اذا كان من على السار مسبقا أو غير مسبقا ويرد المسبق والسابق وخرج منه النهر اوى الرد في طائفتي الخوف أي فكل طائفة تسلم على الأخرى (قوله وأجزأه) أي ولو كان الأفضل مماثلها التسليم التحليل (قوله بتسليم التحليل) أي وأما الجهر كتكبير الاحرام فتدوب وبغيرها من التكبير يتدب للامام دون غيره فالأفضل له الاستمرار والفرق بين تكبير الاحرام حيث تدب الجهر بها وتسليم التحليل حيث سن الجهر بها قوة الاولى لانها قد صاحبها المية الواجبة جزمها بحال التسليم ففي وجوب النية معها خلاف كما تقدم وأيضا انهم لتكبير الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول في الصلاة اه من حاشية الاصل (قوله دون تسليم الرد) قال بعضهم التسليم الاولى تستدعي الرد فطالب الجهر بها وتسليم الرد لا تستدعي رد او لذلك لم يطلب الجهر وسلام الفذ لا يستدعي رد او لا يطلب منه جهر **تنبيه** لو تعمد التحليل على السار أجزأ أو خاف المطالب فان سها عن التحليل وسلم بفصل الفصل صح ان عاد بقرب كائن قدم الرد ما وبالعود والابطال (قوله انصات مقتد) جعله سنة والمشهور وقيل بوجوبه كما يقول الحنفية وقالت الشافعية بوجوب القراءة (قوله أو سككت الامام الخ) أشار هذا القول سند المعروف أنه اذا سككت امامه لا يقرأ ويؤيده رد رواية ابن نافع عن مالك من أن المأموم يقرأ اذا سككت الامام في الصلاة الجهرية (قوله بقدر ما يجب) قال بعضهم انظر ما قدره هذا الرائد في حق الفذ والامام والمأموم قال في الحاشية والظاهر أنه بقدر عدم التماحش بقي شيء آخر وهو أن الرائد على الطمأنينة هل هو مستوفى ما يطلب فيه التطويل وفي غيره كالرفع من الركوع والسجدة الاولى أم لا وكلام المؤلف يقتضي استواءه فيهما لكن الذي ذكره في الحاشية أنه ليس مستويا بل هو فيما يطلب فيه التطويل كالركوع والسجود أكثر منه وفي لا يطلب فيه التطويل (قوله على الترتيب) أي شرع في فضائله على طبق ترتيب الصلاة من مبدئها لنهايتها وقد أنماها فهو الجنس فصيلة (قوله خروجها من الخلاف) أي خلاف من يقول بوجوبها ويقال مدل ذلك في بنية القضاء وعدد الركعات والمشروع فان بعض الأئمة يقول بوجوب ذلك كله (قوله واستحضار عظيمة الله) نفسه يرمز الى الحشوع المندوب والافاضل الحشوع شرط في صحة الصلاة ولذلك تبطل بالكبر (قوله واستحضار امتثال الخ) أي نصب اليد أبصاعا على ذلك والافاضل الامم هو النية فان عدم عمدت (قوله لستم المقصود منها) أي ليكمل الاخلاص بذلك الآداب ولا تتحقق الامن كامل الاخلاص (قوله باطما) أي وأما ظاهره ان سقط وان لم يكن محضاً (قوله ظهورها للسماء الخ) أي على صفه الراهب وروحها الاحه وروح للتأني صفة الغاية بطونها حاد هياك ناشئة يقال اصحابها لراغب بطونهم للسماء ويحاذي المسكب على كل حال (قوله زنة الساعى) أي في تلك المواضع (قوله

المقتدى السلام على امامه وعلى من على يساره ان) كان على يساره أحد (شاركة في ركعة) فأكثر لأقل (وأجزأه) أي في سلام الرد على الامام والمأموم الذي على اليسار (سلام عليكم) بالتكبير (وعليكم السلام) بتقديم عليكم (و) ثاني عشرتها (جهر بتسليم التحليل فقط) دون تسليم الرد (و) ثالث عشرتها (انصات مقتد) أي مأموم (في الجهر) أي جهر امامه السنن ان يسمعه المقتدى بل (واللم يسمع) قراءة بعد أو صم ونحو ذلك (أو سككت الامام) لعارض أولا كان سككت بعد تكبير الاحرام أو بعد الفاتحة والسورة (و) رابع عشرتها (الرائد على الطمأنينة) الواجبة بقدر ما يجب ثم شرع في بيان المندوبات على الترتيب فقال (وتدب نية الأداء) في الحاضرة نحو وجامس الخلاف ولأنه أكمل في التأدية (وضده) أي ضد الاداء وهو والقضاء في الفاتحة (و) تدب نية (عدد الركعات) كركعتين في الصبح وثلاث في المغرب وأربع في غيرها

(و) تدب (حشوع) أي حشوع لله (واستحضار عظمة الله تعالى) وهيبته وأهله لا بد ولا يقصد سواه (و) استحضار (امتثال أمره) بالانصاف من افاضة الرجات من الله تعالى (و) تدب (رفع اليدين) حدو المالكين ظهورها للسماء ويطونهما للارض (مع الاحرام) أي عنده لا عند ركوع ولا رجع منه ولا عند قيام من اثنتين وتدب الشافعي (حين تكبير الاحرام) لا قبله كما يفعله أكثر العوام (و) تدب (ارسالهما بوقار) لا بقوة ولا بدع بهما امامه لما فاتته الحشوع

(وجاز القبط) أي قبضهما على الصدر (بنقل) أي فيه (وكره) القبط (بفرض الاعتماد) أي لما فيه من الاعتماد أي كانه مستند
(و) ندب (أ) كمال سورة بعد الفاتحة) فلا تقتصر على بعضها ولا على آية أو أكثر ولو بن الطوال (وكره تكريرها) أي السورة في
الركعتين بل المطلوب أن يكون في الثانية سورة غير التي قرأها في الأولى أنزل منها الأعلى فلا يقرأ في الثانية إلا أنزلناه بعد قراءته في
الأولى لم يكن مثلاً (بفرض) لأن في ركعتيها ركعة واحدة (كسورنين) أي كما يكره بالعرض قراءة سورتين في ركعة وحاز بالنقل قراءة
السورتين والأكثر بعد الفاتحة (و) ندب (تطويل قراءة يصح) بأن يقرأ فيها من طوال المفصل وأوله الحركات وآخره سورة المازعات
وأن يقرأ فيها بنحو يس ولا بأس به بحسب التغليس (والطهرين) أي الصبح في التطويل بأن يقرأ فيها من طواله أي ما في وسطه أو أوله
عيس وآخره سورة والليل والتطويل المذكور يكون (لأحد الإمامين) جماعة ١٠١ (معنيين) محصورين (طلبوه)

أي التطويل منه بلسان
المقال أو الحالى والا لا يقتصر
في حقه أوصل لأن الناس
قد يكون فيهم الضعيف
وذو الحاجة فيضربهم
التطويل (و) ندب
(تقصيرها) أي القراءة
(عرب وعصر) فيقرأ
فيها من قصار المفصل
(و) ندب (توسط بعشاء)
فيقرأ فيها من وسطه
(و) ندب (تقصير) الركعة
(الثانية عن) الركعة
(الأولى) والمساواة جائزة
بمعنى خلاف الأولى (وكره
تطويلها) أي الثانية
(عنها) أي الأولى (و) ندب
(إسراع نفسه في السر)
لأنه أكمل وللزوجة من
الخلاف (و) ندب (قراءة
خلف إمام) سرا (فيه)
أي السراى في الصلاة
السرية وأحيرة العرب
وأخير في العشاء (و) ندب
(بأمن قد) أي قوله آمين
بعد ولا الضالين (مطلقاً)
في السر والجهري (كأمام

وجاز القبط الخ) أي طول أم لا إزاء الاعتماد في النقل بغير ضرورة ثان قصداً لتسكين قلوب (قوله
للإعتماد الخ) هذا التعديل بعد الواسع ولو لم يكن إلا للاعتماد بل استئناساً بمره وكذا أن لم يقصد شيئاً فيما
يظهر وهذا التعديل هو المعتمد وعليه فيجوز في النقل مطلقاً لحرارة الاعتماد به بلا ضرورة وقيل خيفة
الاعتقاد خو به على العوام واستعدادهم عن وقيل خيفة طهار الخشوع وليس بخاشع في الباطن وعليه
فلا تختص الكراهة بالمرض وقيل لا كونه مخالفة لعمل أهل المدينة ولما كان المفعول عليه العلة الأولى
اقتصر عليها المصنف (قوله أكمال سورة) أي فالسورة وقراءة قصيرة أو فصل من بعض سورة ولو أكثر
(قوله في الركعتين الخ) ومن باب أولى في ركعة واحدة وقد ورد عن مالك كراهة تكرير السورة
كالصمدية في الركعة وظاهر ما ورد عن مالك الكراهة ولو في النقل وهو خلاف ما في كثير من الفوائد
ولذلك سياتي في الشرح الجواب في النقل (قوله أنزل منها) أي أن تكون على نظم المصحف وفي ح أن
قرأ في الأولى سورة الناس وقراءة ما فوقها في الثانية أولى من تكرارها أو حرم تسكيس الآيات المتلاصقة
في ركعة واحدة وأبطل لانه ككلام أحسن وليس ترك ما بعد السورة الأولى محرراً لها من المجموع
(قوله كما يكره بالعرض الخ) أي إلا ما موم حشى من سكوتة تفكيراً فلا كراهة (قوله والاكثر) أي بل له أن
يقرأ القرآن برمته في ركعتين (قوله وأوله الحركات) أي أول المفصل على المعتمد وسمى مفصلاً لكثرة
الفصل فيه بالسملة (قوله طلبوه) أي وعلم أطاعتهم له وعلم أوطن أنه لا عذر لأحد منهم وهذه قيود أربعة
بما في الشرح لاستحباب التطويل للإمام (قوله فالتقصير في حقه أو فصل) أي أقوله عليه الصلاة
والسلام إذا أم أحدكم وليخفف فإن في الناس الكبير والمريض وذو الحاجة وغير ذلك من الأحاديث التي
وردت في ذم التطويل وانظر إذا طرأ للإمام في الصلاة وحشى المأموم تأيب بعض ماله أو حصول ضرر
شديد أن يتم معاهل يسوغ له الخروج عنه ويتم له نفسه أم لا قال المازري يجوز له ذلك وحكى عياض في
ذلك قولين عن ابن العربي (قوله تقصير الركعة الثانية) أي في الزمن وإن قرأ فيها أكثر كما يأتي في
الكسوف (قوله وللخروج من الخلاف) أي لأن مذنب الشافعي يوجب إسراعاً معه (قوله وندب
قراءة خلف إمام) أي وبتأكد أن راعى خلاف الشافعي لأنه يوجبها على المأموم مطلقاً (قوله ولا يحرى)
أي على الأظهر لأنه لو تحرى راعى أو وقع في غير موضع فهو راعى ما صادف آية عذاب كذا في التوضيح ويبحث
فيه بأن القرآن لم يقع فيه الدعاء بالعذاب الأعلى مستحقه وحيداً ولا ضرر بمصادفة آية عذاب (قوله
ولا يدعو الخ) أي فيكره ذلك (قوله كما ورد في السنة) أي نقده ورد طاب الدعاء والتسبيح في السجود
والتسبيح فقط في الركوع (قوله مخافة رجل) وأما المرأة فسيأتي أنها تكون منضمة في جميع أحوالها
(قوله أي عمنها) إشارة إلى أنه مصحوب بمرع الخاض (قوله يجمع بينهما) أي في أي سنة ومنذوب

في السر) فقط (ومأموم) في سرود (في الجهر أن سمع أمه) يقول ولا المصلي لأن لم يسهه بقوله لا يحرى (و) ندب (الاسرار
به) أي بالتأني لكل مصل طالب لله (و) ندب (تسوية ظهره) أي المصلي (و) ندب (أي فيه) (و) ندب (بوضع يديه) أي
كفيه (على ركبتيه) (و) ندب (تسوية) أي من الركعتين (و) ندب (تصميمها) أي الركبتين ولا يجنبهما قليباً
خلفاً لبعضهم (و) ندب (تسبيح به) أي في سجودها أو في طمأنينة سجودها وسجود في العشاء ولا يدعو ولا يقرأ (كسجود)
بدن فيه التسبيح والدعاء أيضاً كما ورد في السنة (و) ندب (بأن يثبت) (مخافة رجل) من إضافة المصلي لفاعله أي بمساعدة الرجل
(مردفيه حنبيه) أي عمنها لا كبيراً بل (يجمعهما) أي في رقبته عن حنبيه (يجمعها وسطاً) (قوله) (بعدمه) (قوله) (بعدمه) (قوله) (بعدمه) (قوله) (بعدمه)
(و) (قوله) (مقتد) بعد قول إمامه ذلك (ربنا ولك الحمد) (ربنا ولك الحمد) (ربنا ولك الحمد) (ربنا ولك الحمد) (ربنا ولك الحمد)
لا يقول سبح الله الخ وإنما يجمع بينهما

(حال القيام) لا حال رفعه من الركوع اذ يعمر الرفع بسمع الله الخ فاذا اعتدل قائما قال ربنا الخ (و) نذب (التكبير) السنة (حالة الخفض) للركوع أو السجود (و) حالة (الرفع) من السجود في السجدة الاولى أو الثانية (الافى القيام من الشهد) الوسط (وللاستقلال) قائما حتى يكبر (و) نذب (تدبير جهته) وأنفه (من الارض أو ما اتصل بها) أى بالارض (من سطح كسرى) أو سقف ونحوهما (بسجوده) أى فيه (و) نذب (تقديم اليدين على الركبتين عنده) أى السجود أى حال الخطاطبة (وتأخيرهما) أى اليدين عن الركبتين (عند القيام) للقراءة (و) نذب (وضعهما) أى اليدين (حنو) أى قبالة (أذنيه أو قمرهما) فى سجوده بحيث تكون أطراف أصابعهما حذو الاذنين (و) نذب (ضم أصابعهما ورؤسها) أى الاصابع (للقملة) أى لجهتها (و) نذب (مخافة) أى مساعدة (رجل فيه) أى السجود (بطنه فغذيه) ولا يجعل بطنه عليهما (و) مجاوة (مرفقيه ركبيه) أى عن ركبتيه (و) مجاوة (ضبعه) بصم البساء الموحدة تثنية ضبع ما فوق المرفق الى الابط (حنبيه) أى عنهما مخافة (وسطا) فى الجمع وأما المرأة فتكون مفصصة فى جميع أحوالها (و) نذب فى السجود ١٠٢ (روح العجرة) عن الرأس بأن يكون محل السجود مساويا لمحل القدمين حال القيام

أو أخفض وأوجب ذلك الشافعى فاذا كانت الرأس مساوية للجزء أو أعلى بان يكون محل السجود أعلى من محل القدمين لم تبطل عندها وبطلت عند الشافعى (و) نذب (دعاء فيه) أى فى السجود بها يتعلق بأمر الدين أو الدنيا أو الآخرة أو لغيره خصوصاً أو عموماً (بلا حد) بل بحسب ما يسر الله تعالى (كالتسبيح) فيه فانه يندب بالأحد ويقدمه على الدعاء (و) نذب (الافصاء) بالماء والضاد المجهمة (فى الجلوس كاه) سواء كان بين السجدين أو فى القشور الأخير أو غيره وفسر الافصاء بقوله (يجعل اليسرى) أى الرجل اليسرى مع الالية (للارض) أى عليها (وقدمها) أى اليسرى

(قوله وللاستقلال) أى لانه كفتحة صلاة ويؤخر المأموم فيها حتى يستقل امامه وكل من الفدوالامام والمأموم لا يكبر الا بعد استقلاله (قوله ونذب تكبير جهته الخ) أى وأما وضع اليسر جزء ركن (قوله حدوا الاذنين) أى أوقربهما (قوله بطنه فغذيه) أى عن فغذيه (قوله مجاوة وسط الخ) ماذ كره فى الفرض كهل لم يطول فيه لا ان طول فيه ولا وضع ذراعيه على فغذيه لطول السجود مثلاً (قوله وبطلت عند الشافعى) أى لا شرطه ارتفاع لاسا دل ونحو دار الإعلى وتقدم ذلك (قوله ونذب دعاء) أى من كل جائز شرعاً وعادة وأما حالة السجود لقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والدعاء الشرى مطلوب ولو قال فى دعائه ما دلان فعل لله كذا لم يكن حاضراً وقصد خطابه والا بطلت ويجوز الدعاء على الطالم بركته كان طالمه أو غيره والاولى عدم الدعاء على من لم يسم طالمه وان عم فالاولى الدعاء ونفى عن الدعاء عليه بأهلب أولاده وأهله أو بالتوقى في معصية لانه إرادة المعصية معصية ولا يجوز الدعاء عليه بسر الخاتمة كما قال ابن ماجه وغيره خلافاً للرزنى انه من الخاشية (قوله ويقدمه على الدعاء) أى لو رددت السنة تقديم التسبيح على الدعاء (قوله ونذب الافصاء الخ) أى خلافاً للشاذعية ومنهم بحسب الافصاء بعد الجلوس الوسط فالأفضل فى الجلوس الوسط عدمهم نصب القدمين والجلوس عليهما (قوله وفسر الافصاء الخ) أى فالأفضل فى الجلوس الوسط عدمهم نصب القدمين أى حالة كون الجلوس مقارناً له الهيئة فان لم يكن مقارناً لم يصح الدعاء (قوله ونذب الافصاء الخ) أى فتصير الهيئة ههنا التسعة والعشرين لانه السابعة مع الالهام صورة عشرية وقسم الثلاثة تحت الالهام صورة تسع وأما ان جعل الثلاثة وسط السكف تكون ههنا ثلاث وعشرين فيأثر أيضاً ان كان شاذجاً الاختار الاول وأما جعلها وسط السكف مع رضع الالهام على أعلة الوسطى ههنا ثلاثة وخمسين فليست بمنتهى وبه لا ر الالهام غير معدود مع السمانية واليه ههنا (قوله لا لجهة فوق وتحت) أى خلافاً لبعضهم وانما طالم تحريكها لانها مذبذبة الشطاب كما ورد فى الحديث واعماله حادثة دون سائر الاصابع لانها عرقاً متصلاً بفياط القلب فكلما وضع الشيطان خروجه على القلب طردت بذلك الخويل (قوله ونذب القنوت) هو المشهور وقال يحنون انه صفة وقال يحيى بن عمر وعبد بن مشر وعوفال بن زياد بن تركه مسدت صلاته (قوله أى الدعاء والتصرع) أشار به الى أن المراد بالقنوت هو الدعاء لانه يطابق فى

(جهة) الرجل (اليمنى ونصب قدم اليد) اظهار فى محل الاضمار لا يباح (عليها) أى على اليسرى أى على قدم (اليمنى حلفها) وباطن إيمانها (أى اليمنى) للارض (و) نذب (وضع اليدين على رأس الفخذين) بحيث تكون رؤوس أصابعهما على الركبتين (و) نذب (تفريق الفخذين) للرجل دلت عليه هذا بخلاف المرأة (و) نذب (عقد ماعد السبابة والابهام) وهو الخنصر والبنصر والوسطى (من) اليد (اليمنى فى) حاله (قوله ههنا) مطلقاً الأخير أو غيره (بجمل رؤسها) أى الاصابع السبابة والابهام (بمعصية) أى بالجهة التى يحبب الالهام حالة كونه (ماداً) أى صفة (السبابة بحسب الالهام) كما يسيرها (و) نذب (تحريكها دائماً) من أول التشهد الى آخره (بغير انحراف) أى لجهتها لا لجهة أخرى (فخر كالوس) أى (الامون) أى الدعاء والتصرع (ماى لبط) يجوز للامام ان يدعو بما يشاء (بمعصية) أى بغير (أمر الله) لا بد من كل دعاء يدعو به (و) نذب كونه (قبل الركوع) الثانى (و) نذب (أخط) لوزن دعائه أى الذى يختاره الامام على ان تعالى الله (وهو) أى أخطه (الله) ما استعمل ونسبته (لن) أى يطلبه الله تعالى على تحصيله صالح فيه أو ينافى أو يحرر الله تعالى

أى سترذوننا وعدم مؤاخذتنا بها (الى آخره) أى تقول ذلك حتى تنهى الى آخره ولما كان مشهورا بين الناس قال ما ذكر وتماه ونؤمن
بك أى نصدق بوجوب وجودك وعظمتك وقدرتك ووجدانيتك الى آخره فائد الايمان وتوكل عليك ونخضع لك ونخضع ونترك من يكفر
اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونجتهد ونرجو رحمتك

١٠٣

ونخاف عذابك الجسدان
عذابك بالكافرين ملحق
(و) نذب (دعاء قبل
السلام) وبعد الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم وأحب (و) نذب
(أسراره) لأن كل دعاء
ينذب أسرارها (كالشهد)
السنة ينذب أسرارها (و)
نذب (تجيمه) أى الدعاء
لأن التجميع أقرب للإجابة
(ومنه) أى الدعاء العام
(اللهم اغفر لنا) معاشر
الحاضرين فى الصلاة
(ووالدنيا) بكسر الدال
أولى لأنه جمع يع كل من
له عايل ولادة (ولا نمتنا)
من العلماء والخلفاء (ولن
سبقنا) أى تقدمنا
(بالايمان مغفرة عزما)
أى حزمنا (اللهم اغفر لنا
ما قدمنا) من الذنوب
(وما أخرا) منها (وما
أمر ربنا وأعلمنا) منها
(وما) أى وكل ذنب (أنت
أعلم به منار بنا آتنا)
أعظما (فى الدنيا حسنة)
هداية وعافية وصلاح
حال (وفى الآخرة حسنة)
لحوقا بالخير وأدخلا
تحت شفاعته النبي المختار
(وقنا عذاب النار)
جهنم أى اجعل بيننا
وبينها وقاية حتى لا
ندخلها وأحسن الدعاء
ما ورد فى الكتاب أو السنة

اللغة على أمور منها الدعاء ومنها الطاعة والعبادة كما فى قوله تعالى ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا
ومنها السكوت كما فى وقوموا لله قانتين أى ساكتين فى الصلاة لحديث زيد بن أرقم كانتكم فى الصلاة
حتى نزلت وأمرنا بالسكوت ونهيّا عن الكلام ومنها القيام ومنه الحديث أفضل الصلاة طول القنوت
أى القيام (قوله ونتوكل عليك) أى نهوض أمورنا اليك (قوله ونخضع) أى نخضع ونذل لك وهو
بالنون وقوله ونخضع باللام معناه نترك كل شاغل يشغل عنك لقوله تعالى فقرؤا لى الله ولم يشغلك فى رواية
الامام وثنى عليك الخير كله نسرك ولا نكسر ولا نكسر ولا نكسر (قوله اللهم اياك نعبد الخ)
أى لا نعبد الا اياك ولا نعبد الا لك ولا نسجد الا لك ولا نسعى فى الطاعة ونخضع بحجج الا لخصرتك وقوله نرجو
رحمتك أى نسب أخذنا فى أسماط طاعتك والتصرع لك لأن الدعاء مفتاح الرحمة وقوله ونخاف
عذابك أى لأنه لا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون وقوله الحد أى الحق وقوله ان عذابك الخ بالكسر
للاستئناف وفيه معنى التعليل وملحق اسم ناعل أو اسم معول قال تعالى ان عذاب ربك لواقع ماله من
دافع والخاص ل أن القنوت لا بشرع الا فى الصبح ويتعلق به مندوبات أربع هو فى نفسه وكونه هذا
اللفظ وكونه سرا وكونه قبل الركوع وفى الحرثى وينذب أيضا أن يكون فى الصبح قال شيخنا فى مجموعه
وهذا لا يطرأ لاقصائده أنه اذا أتى به فى غير الصبح فعل مندوب بأو مندوبات وقائه مندوب مع أن الطاهر
كما فى الحرثى وغيره أيضا كراهة القنوت فى غير الصبح أو خلاف الأولى فالحق أن المندوبات أربع ثم
هى فى الصبح والصبح توفيت لا كان الذى شرع فيه ولا بعد من المندوبات اه (قوله قبل السلام) أى
ما لم يكن مأموما وسلم امامه فيكره الدعاء (قوله أقرب الى الاجابة) أى لما فى الحديث الشريف اذا
دعوتهم وهم واقفين أى مستمعين لكم (قوله يع كل من له عايل ولادة) أى من مات على الاسلام فلاحظ
الدهى ذلك لقوله تعالى ما كالتة لى والذين آمنوا أن يستمروا فى الأية (قوله وما أخرا منها)
لعل مراده طلب غفران الذنوب التى سقى فى علم الله حمدوها فى المستقبل (قوله وما أنت أعلم به منا)
عطف عام والدعاء محمل اطمان (قوله فى الدنيا حسنة الخ) فسرنا السارح باحسن التقاسير وفيها
بما سبر كثيرة (قوله وقاية) أى بالعلم الصالح الذى تموت عليه وتلقاه به (قوله ثم ما فتح به على العبد)
أى ألقى على قلبه من غير تصنع فانه أفضل من جميع الدعوات التى لم ترد فى الكتاب ولا فى السنة
وأوراد العارفين المشهورة لا تحل من كونه من الكتاب أو السنة أو من الفتح الا لى فلذلك تقدم على
غيرها (قوله فبشير عند النطق) أى بقلبه لا بألسنه (قوله ونذب ستره) أى نصبها امامه خوفا من المرور
بين يديه سواء كانت الصلاة أرضا أو دلا (قوله والاعمال سترته) هذا قول مالك فى الدوبة وقال عند
الوهاب ستره الامام سترته واختلف هل منهاهما واحد وان الخلاف انظر فى حاشيتنا فى كلام مالك حذف
مضاف والتقدير لان ستره الامام سترته أو المسمى مختلف والخلاف حقيقى وعلمه فبفتح على قول مالك
المرور بين الامام والصف الذى حلقه كما يمتع المرور بينه وبين سترته لانه مرور بين المصلى وسترته
فيهما أو يجوز المرور بين باقى الصف وهو وأما على قول عدها رهاب فيجوز المرور بين الصف الاول
والامام والحق أن الخلاف حقيقى والمعتمد قول مالك كما قال فى الحاشية ومحت فيه فى المجموع بقوله وقد
يقال ان الامام أو الصف قبل سترته على أن الستره مع الحائل ليست أدنى من عدم الستره أصلا وقد
قالوا بالحرمه فيه نعم ان قلنا الامام سترته فحرمه المرور بين الامام وسترته لى الامام فقط وان قلنا ستره
الامام سترته فالحرمه من جهتين الأولى والميتى الجساره كاف ولا ينظر فى قول بحاشيته ولا أنه ليس
ارتفاع ذراع الخلاف فى ذلك كما لا يشك الجمهور اه (قوله مرورنا على سجدتها) أى ولو محيوان

ثم ما فتح به على العهد (و) نذب (بما من بتسليمه الجليل) كلها ان كان مأموما أو اماما والندفيس برعد النطق بها لا قبله ويحتدها
بالتماس عنه لانه لى بالكافر انهم من عايلكم حتى يرى من ساءه صفة وجهه (و) نذب (ستره الامام وفد) على الراى وعدها الشيخ فى
السنن وأما المأموم فالامام برته وان ستره ما يحجب المصلى أما ما فى الممارين بين يديه ولذا قال (خشيا) أى ان خشى كل منهما (مرورا على
معهودهما) فقط

على الأرجح وتكون السترة (بظاهر) من حائط أو سطوانة أو غيرها وكرة النجس (ثابت) لا كسطوح جبل ومنديل ودابة غير مربوطة
حفرة (غير مشغل) كإسرة وصغير ووجه كبير وحلقة علم أو ذكروا قلها ان

ولا خط في الأرض ولا
تكون (في غاظر) وطول
ذراع وأتم بار) بين يدي
المصلي فيما يستحقه من
محل صلاته صلى لسترة أم لا
(غير طائف) بالبيت
(و) غير (مصل) أي محرم
بصلاة جازله المرور لسترة
أو اسد فرجة بصف أو
لفصل رعا فالتائف
والمصلي لا حرمة
عليه ما إذا مر بين يدي
المصلي ولو كان لهما
مندوحة (له) أي المار
غير الطائف والمصلي
(مندوحة) أي سعة
وطريق غير ما بين يدي
المصلي فإن لم يكن له طريق
الما بين يدي المصلي فلا
أثم عليه ان احتاج للمرور
والأثم (و) أثم (مصل)
تعرض (بصلاته من غير
سترة في محل يظن به
المرور وبين يديه أحد
فقد يأثم ان معا وقد يأم
أحدهما فقط وقد لا يأثم
واحد منهما أثم شرع في
مكروهات الصلاة بقوله
(وكره تعوذ وسه) قبل
الفاتحة والسورة (بعرض)
أصلي وحارص لي ولو
منذورا وتر كهما أولى عالم
براع الخلاف فالأسان
بالسنة أولى خروجاً منه
(و) كره (دعاء قبل
القراءة) للفاتحة أو السورة
(وإنشاءها) أي القراءة
(و) كره الدعاء (في
الركوع وقبل التشهد)
الأول وغيره (وبعد غير) التشهد (الأخير) وأما بعد الأخير فمردود
كره (الجهرية) أي بالدعاء المطلق في الصلاة في جهر أو غيره (و) كره الجهر (الشهادتين) مطلقاً (و) كره (المسجود على ما يوسه) أي

غير عاقل كره والمراد بالحسنة ما يشمل الشك أي هذا إذا حزم أوطن المرور بل ولو شك في ذلك لان لم
يخشى فلا تطلب وما ذكره المصنف من التقيد بذلك هو المشهور قال في المدونة ويصلي في الموضع الذي
يأمن فيه من مرو شي بين يديه إلى غير سترة أه (قوله على الأرجح) أي فالأرجح أن حرّم المصلي قدر
أفعاله وما زاد يجوز المرور فيه وان لم يكن أمامه سترة وقال ابن عرفة هو ما لا يشوش عليه المرور فيه ويحد
نحو عشرين راعاً وقبل قدر رمية الحجر أو السهم أو المصاربة بالسيف هو نفسه كما قال في المجموع ويضمن
ما يلف من ماله على المعتمد وديته على العاقل له في دفعه وقبل هدر وقبل الدية من ماله اضطراب الخطأ
ويحرم المناولة بين يدي المصلي والكلام عند حفيده على المعتمد أه (قوله وطول ذراع) أي من المرفق
لآخر الأصبع الوسطى وقبل لا ركوع (قوله غير طائف بالبيت) أي ولا يجمع مرور الطائف بين يدي
المصلي بل يكره فقط ان كان للطائف مندوحة والجاز وثل الطائف المار بالمحرم المكي لا ركز وأره ان لم
يكن بين يديه سترة والامنع ان كان له مندوحة (قوله ولو كان لهما مندوحة) أي فغاية ما هناك يكره ان
كان لهما مندوحة والمصلي لسترة (قوله الا اثم عليه الخ) حاصله ان المصلي اذا كان في غير المسجد الحرام
وكان المار غير مصل فان كان للمار مندوحة حرم المرور بين يديه صلى لسترة أم لا وان لم يكن له مندوحة فلا
يحرم المرور صلى لسترة أم لا وان كان في المسجد الحرام حرم المرور وان كان له مندوحة وصلى لسترة والاحار
هذا اذا كان المار غير طائف وأما هو ولا يحرم عليه طائفان ان كان له سترة كره حيث كان للطائف
مندوحة وأما المصلي يمر بسترة أو فرجة فلا اثم عليه في المرور بين يدي كل مصل (قوله فقد يأثم ان معا)
أي ان تعرض لغير سترة وكان للمار مندوحة وقوله وقد يأثم أحدهما فقط أي فإثم المصلي ان تعرض
ولا مندوحة للمار ويأثم المار ان كان له مندوحة ولم يتعرض المصل وقوله وقد لا يأثم واحد منهما أي ان
اضطر المار ولم يتعرض المصلي (قوله استشكل) هم اثم المصلي بأن المرور ليس من فعله ولم يترك
واجباً وان السترة أمامه أو مندوحة كره فيكون آثم ان تعرض لغيره وأما سبب أن المرور وان كان فعلى
غيره لكان يجب عليه سد طريق الأثم فلم يندم سده أه من حاشية الأصل قال في المجموع فالأثم
بالمرور العمل لا يترك السترة كذا لابن عرفة راعى على تخير بين هذا السلام من الأثم بحوث السترة
أو ولو كان الذي أقوله ان يخرج ابن محمد السلام حيد (قوله قد يردس له قبل الدعاء الخ) ظاهره
أنه أوجه وعرفاً هو لم يره أيضاً راعى فيه ما في التمسك من كراهية الجهر التعوذ وما إذا لم يترقب
ترجيده قاله في الحاشية بذكر كراهية التسمية في أي حال من الأحوال من ماله الخرج من الخلاف
أم لا (قوله عالم براع الخلاف) أي من غير لادخله كراهية أو لا لانه ان قصد العرضة كان آثماً
بكرهه كما علمت من كتب الأئمة لم يسمع عن علماء الأئمة في ذلك حاشية مراعاة الخلاف قال شيخنا في حاشية
مجموعه أو رد بن أن الكراهية عامية غير أنها يقال لها الرخص الصحية من حيثها لكان قد يقال اذا
كانت الرخصة من حيثها لكانت في المصلي كراهية فعله غير أن ما لم يراعها من قبله كما في حاشية شيخنا
على عب أه وما قاله المصنف من كراهية الجهر من حيثها لكان قد يقال اذا
الخ) رتب في كراهية قول سبحان الله وبحمده تبارك وتعالى وحده ولا اله غيرك وجهت
وجهي لأنني نظرت السموات والأرض فوجدتها كلها مملوءة بالمشركين حاشية لا فإثم بأمر ذلك بعد تركه كبيرة
الاحكام وقبل العائق (قوله أي القراءة) طاهر كراهية من الأئمة في الصلاة والسورة والراجح الجواز كما
استظهره مع الملا من الملا في الطرار بل قد سدد في الطرار كراهية الدعاء في أثناء القراءة بالهريس وأما
في الفصل فيجوز (قوله في الركوع) من لاهة من ركوعه التسبيح وما قبل الركوع وبعدة بخائر
(قوله وقبل التسليم الأول) أي ما بين السجدة في ركوعه وبين السجدة الثانية والصلاة والسلام كان
يقول بسم الله الرحمن الرحيم وأرحم الراحمين (قوله في الركوع) أي لا يقرأ في الركوع (قوله وكراهية الجهرية)
أي ان قوله تعالى لا تدعوا كما تدعوا (قوله على ما يوسه) أي لا تفسد صلاة لرواه في الاضطرور وقهر

أو
كره (الجهرية) أي بالدعاء المطلق في الصلاة في جهر أو غيره (و) كره الجهر (الشهادتين) مطلقاً (و) كره (المسجود على ما يوسه) أي

المصلي أي على شيء من ملابسه كركبته أو رداءه (أو) السجود (على كور غمامته) الكائن على حبه ولا إعادة عليه أن كان خفيفاً
 كاطاقتين فإن لم يكن كورا العمامة على الجهة ومنع الجهة من وضعها على الأرض لم يكن ساجداً (أو) السجود (على ثوب) غير الملأوس له
 (أو) على (سائط) أو منديل (أو) على (حصير عام) لا خشن كل ذلك كركوه لأنه ينافي المشيوع (و) كره (القراءة ركعة أو سجدة)
 إلا أن يقصد في السجود الدعاء كان يقول ربنا لا ترغنا ببناء سد إذ مد يدنا للخلا لا يكره (و) كره (تخصيص دعاء) دائماً لا يدعو بغيره
 قالوا حه ان يدعو تارة تارة مرة بتارة تسعة الرزق وتارة سلاح النفس أو لولد أو
 الروح وتارة بغير ذلك من أمور ١٠٥

لدينا والآخرة والله ذو
 الفضل العظيم (و) كره
 (التفات) في الصلاة (بلا
 حاجة) سهمه (و) كره
 (تأجيل أصابع وفرقة بها)
 لمناقاة ذلك المشيوع
 رالادب (و) كره (اقعاء)
 بان برحيع في جلوسه على
 صدور قدميه وألقه على
 عقبه لقمح الهيئة (و) كره
 (تخصر) وهو وضع اليد
 على حصره حال قيامه لأنه
 من المتكبرين ومن لا مرواة
 له (و) كره (تغيبض
 عيظه) الخوف وقوع
 بصره على ما يشغله عن
 صلاته (و) كره (دفعه
 رحلا) عن الأرض واعتماد
 على الأخرى إلا الضرورة
 (و) كره (وضع قدم على
 الأخرى) كره (أمرها)
 أي القدمين دائماً في
 جميع صلاته (و) كره (تفكير
 بدني) أي في أمر بدني
 (و) كره (حمل شيء أوفهم)
 إذا لم ينعه مخارج الحروف
 والامع وبطالت (و) كره
 (عمت بلحية أو غيرها)
 كره (جدع غطس أو
 شارة) شرمها وهو يصلي
 (و) كره (إشارة للرد)

أو برد (قوله على كور غمامته) أي النحر أو برد والأفلا كراهية (قوله كاطاقتين) المراد بالاطاقات
 الطيات المشدودة على الجهة وحاصله أن كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المحتوية كل لغة منها على
 طبقات والمراد بالاطاقات في كلامهم اللغات والتعصبات اه من حاشية الاصل (قوله لم يكن
 ساجداً) حاصله أنه ان سجد على العمامة وكانت ورق الناصية ولم تلتصق الجهة بالأرض فصلاته باطلة
 وإن كانت العمامة فوق الجهة وسجد عليها إن كانت كاطاقتين الرقيعتين ولا إعادة والأعاد في الوقت
 كما يؤخذ من الحاشية (قوله كل ذلك مكروه) أي ما لم يكن فرش مسجود والأفلا كراهية (قوله ركوع أو
 سجود) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لم نبيت أبداً قرأ القرآن راكعاً أو ساجداً (قوله تخصيص دعاء) أي
 ما لم يكن من جوامع الدعاء كسؤال حسنة الدنيا والآخرة أو سعادتهما ومن أعظم الدعوات الجامعة أن
 يقول اللهم إني أسألك من كل خير سألك منه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من كل
 شر استعاضدك منه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم (قوله كره التفات) أي ولا يطل وإراقت
 بجميع حسده حيث بقيت رحله لا عملة ولا بطالت (قوله وكره شيل أصابع) أي في الصلاة كانت
 في المسجد أو غيره وأما في غير الصلاة ولا كراهية محبة ولو في المسجد إلا أنه خلاف الأولى لأن فيه تشاؤماً
 (قوله لقمح الهيئة) أي وأما جلوسه كالحتمى وهو حابس السكاب والبدوى المصطلي فمنوع والأطهر عدم
 المطلاع وبقي من الأحوال المذكورة ثلاث حالات جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض وجلوسه
 بينهما وألينا للأرض وظهورهما للأرض أيضاً وجلوسه بينهما ورجله قائمتان على أصابعهما (قوله
 ومن لا مرواة له) أي ولذلك قيل إلهان حصل اليهود (قوله دفعه رحلا) أي لما فيه من قلة الأدب مع
 الله لأنه واقف بمحضته وما رعه العوام من أن يوافق على رحل واحدة في الصلاة أو الذكراً كثر ثواباً
 من غيره كلام باطل (قوله وكره أقرامهما) وهو ضم القدمين معاً كالقيد وقيل جعل خطهما من القيام
 مستوياً سواء فرق بينهما أو ضمهما لكن الكراهية على هذه الطريقة مقيدة بما إذا اعتقد أنه لا بد منه
 (قوله تكلم بدني) أي ولا يشغله عن الصلاة فان شغله حتى لا يدري ما صلى أعاد أبداً فان شغله زائداً
 عن الماتاد ودري ما صلى أعاد بوقت وان شغل في القبر أو في غيبته بغيره بخلاف الأخرى ولا يكره
 ثم لم يشغله عن الصلاة فالأمر طاهر وإن شغله عنها فان شغل في عدد ما صلى بني على الله وإن لم يدري
 ما صلى أصلاً بطالت كالتفكير بدني وهذا إذا لم يكن التعمير متعلقاً بالصلاة فإنه كان متعلقاً بها
 كالمرابعة والمشروع فالمراد ما صلى بني على الاحرام وإن كان مستحصره فالحكم واحد في الجمع إلا
 في هذا الفرع (قوله أو غيرها) أي كحاتم بيده الأرب يحوله في أصابعه لضبط عدد الركعات خوفاً
 السهو وذلك حائز لأنه لا صلاح لها وليس من العيب (قوله فطلوب) أي كانت الصلاة فرضاً أو نفل
 (قوله والكثير مبطل) والكثير ما عرف وهو مبطل ولو سهواً وسجواً للسهو لم يكن (قوله وحرم ترك
 المؤكدة) أي وفيها قولان بالطلاق وعدمه وإن كان الراجح يستغفر الله ولا تنى عليه ولكن الحزم
 بالحكمة مشكل غاية الاشكال حيث كان متعلقاً على سبيلها ولم يكن فيها قول بالرضائية (قوله في
 أخبرته) أي ولا يهود عليه تلك الرياسة لأنها أولية والزيادة أولية لا يجوز لها إلا في تكرار

١٤ - صاوي - ل

برأس أو يد (على مشمت) ثمته وهو يصلي إذا ارتكب المكروه وحده
 اعطاسه وأما الرداء ككلام فبطل وأما رد السلام بالإشارة على مسلم عليه فطلوب (و) كره (حل جسد لغير ضرورة) أن قل وحازلها
 والكثير مبطل (و) كره (تبسم قل اختياراً) والكثير مبطل ولو اضطراراً (و) كره (ترك سمة خفيفة) سمة من سمنها كسمة كبيرة
 وتسممة وحرم ترك المؤكدة في السهر (و) كره (سورة) أو أية أي قراءتها (في أخبرته) أي في الركعتين الأخيرتين (و) كره
 (التصفيق) في صلاة ولو من امرأة (لحاجة) تتعلق بالصلاة كره وأما ما في الخامس بعد الثالثة أو سلم من اثنتين أو بغير الصلاة كجمع ما
 بين يديه أو يديه على أمرها

(والشأن) المطلوب شرعا من نابه شيء وهو يصلي (التسبيح) بان يقول سبحان الله وما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وسنتها وسند وياتهم ومكر وهاتهما شرعا في بيان مطلقاتها

الفاتحة سهوا (قوله والشأن المطلوب الخ) وما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من ايه شيء في صلاته فليسمع انما التصديق للنساء خارج عندنا مخرج الذم فلمس على ظاهره وحمله الشافعية على ظاهره (قوله وبطلت الصلاة برفضها) بقدم أمها بطلت به انما اذا وقع في الاثناء وبعد الفراغ قولان مرشحان (قوله أي بنية باطلها) أي وليس يلزم التلفظ بل القصد كافي (قوله ويتعمد ترك ركن) أي وان لم يطل ومثله ترك الشرط وأما ان كان ترك الركن سهوا فلا يبطل الا بالطول والطول بالعرف أو بالخروج من المسجد على الخلاف بين ابن القاسم واشهب (قوله ويتعمد زيادة ركن) مراده بالعمد ما يشمل الجهل وهذا في النفل والفرض (قوله قول) أي كتكرير اللفظ تحته فلا يبطلها على المذهب وأما يحرم ان كان عمدا أو بسعدان كان سهوا (قوله الا انه لا يتأني زيادة الخ) استتدراك على عموم قوله ويتعمد زيادة ركن فعلى كانه يقول فمعما يتأني به لزادة (قوله وكذا تبطل الخ) أي لان الجلو في غير مشروع ولو لم يعمد أو جهلا بطلت (قوله ولو قل) أي بل ولو كان تكرها ولو كان واجبا عليه لا تنفذ نفسه ووجب عليه القطع لذلك ولو كان خروج الوقت كما قاله الاحهودي اه من حاشية الاصل (قوله ويتعمد كلام الخ) الكلام هنا بمعنى مطلق الصوت ولو حق كالحمار قالوا ان حرك شذبه وشفتيه لم تبطل قال في المجموع وينبغي حمله على ما يحصل بين يدي الكلام أما ان حصل صورة الكلام بتكرير اللفظ والشفة في معنى المطلق كما كتفوابة في قراءة الفاتحة وترددوا هل تبطل اشارة الى الحرس أو ان قصد بها الكلام اما ان نطقت بده لا فصدده فلا وله ولي يفتي نفسه اه ومثل التعمد في الكلام المبالا الاكرام عليه أو امر حوب لا نقاد أعني أولا حابة احد والديه وهو أعني أصم في نائلة والماصل انه اذا ناداه أحد ابويه ان كان أعني أصم وكان هو يصلي بافلة وحب عليه حاجته وقطع تلك النافذة لانه تعارض معه واحسان وقدم أو كدها وهو احابة والدين للاجماع على وجوبها والخلاف في وجوب اتمام النافذة وأما ان كان المنادى له من ابويه ليس أعني ولا أصم أو كان يصلي في مريضة فليخفف ريسه لم ويكلمه ان طرح وأما اذا وحب لاحاته علم الصلاة والسلام في حال حياته أو بعد موته فهل تبطل بالصلاة أولا تبطل قولان والمعتمد منهما عدم المطلقان اذا ترك المصلي الكلام لان نقاد الاعي وهما ضمن دية ويحب أيضا الكلام التخليص المال اذا كان يخشى بذهابه هلا كما وشديد أذى كان المال تملأ أو كثيرا ويطعم الصلاة كان الوقت تسعا أولا وأما اذا كان لا يخشى بذهابه هلا كما ولا شديد أذى ان كان يسير او لا يقطع وان كان كثيرا قطع ان اتسع الوقت والكثرة والثمة بالنسبة للمال في حذاته اه من حاشية الاصل (قوله ولو كلمة احية) هذه المسألة فيها شيء ولعل المناسب ان يقول ويتعمد كلام أحدي ولو كلمة (قوله ان غير اصلاها) هو مستثنى من اطلاق الكلام (قوله فمتبطل بكثيره) وانما كبر ما زاد على ما وقع في قصة دي اليبدين (قوله في قصة ذي اليبدين) هو رجل من الصحابة غلب بذلك اطول كان في يديه وحاصله انه كان يصلي حاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله عليه وسلم فلم يسم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين في صلاة ما عية قيل العصر ويمل الظهر فقال ذو اليبدين أو برت السلام أم سميت يا رسول الله فقال له كل ذلك لم يكن فقال له ذو اليبدين بل بعض ذلك قد كان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما في المصالح أحق ما قاله ذو اليبدين فقالوا نعم تمام النبي وكل الصلاة ويتعمد بعد السلام (قوله ويتعمد تصويت الخ) أي لكونه من معنى الكلام (قوله نعم) أي لانه في الصلاة كلام وقوله لا بألف أي الا ان كان رأوا يتلاعب ودكر الاحهودي عن البوارق تبادي المأموم على صلاة باطلة ان مع عمدا أو جهلا (قوله ويتعمد قاء) أي ومثله القاس وأما اللغم ولا يفصد صلاة ولا صوتا الا اذا كثر ويحرق على الافعال الكثيرة ومفهوم يتعمد أنه ان غامه لا يصير حيث كات طاهر اتم برده منه شيئا بان ارد رده عمدا بطلت وغلبة قولان مستويان وسهوا وسعد (قوله حال شك في الاتمام) مراده بالنسبة للتردد على حذسواء لا ما قابل

مافعه له منها) ويتعمد ترك ركن) من أركانها المتقدمة (و) يتعمد (زيادة ركن فعلى) كركوع أو سجود بخلاف زيادة ركن قولي وأركانها القولية ثلاثة تكبيرة الاحرام والفاتحة والسلام وبقية الاركان فعلة الا انه لا يتأني زيادة مجرد اعتدال أو طمأينة أو مجرد قيام التكرير احرام أو فاتحة فراجع الامر الى زيادة ركوع أو سجود ويلزم منها زيادة روع وكذا تبطل بتعمد زيادة تشهد بعد الاولى والثالثة من جملوس (و) يتعمد (أكل) ولولته مضغها (و) يتعمد (شرب) ولو قل (و) يتعمد (كلام) ولو كلمة أحنية فحرم ألامن سأل عن شيء (غير احلا حه والا) بان كان لاصلاحها (د) تبطل (بكثيره) كان يسلم الامام من اثنتي أو يقوم خامسة ولم يفهم بالتسبيح أو لم يرجع له فقال له المأموم أنت سلمت من اثنتين أو ذت خامسة كما وقع في قصة ذي اليبدين فان كثر الكلام بما ريد على الحاجة بطلت (و) بتعمد تصويت حال عن الحروف كصوت الغراب (و) بتعمد (نفخ) بفم لا بألف (و) يتعمد (قواء) ولو طاهر اقل (و) يتعمد

(سلام حال شك في الاتمام) يتعمد (انما) له (الكلام) أي كمال الصلاة في اذالم يتبين له شيء وأولى ان يتعمد السلام

وهو يعلم أو يظن عدم الكمال فقد نص على المتوهم (و) بطلت (بطر وناقض) لوضوئه من حدث أو سبب أو شك إلا أنه في طر
 الشك يستمر فإن بان الطهر لم يبد كما تقدم (و) بطرو (كشف عورة مغالطة) لا غيرها (و) بطرو (نجاسة) سقطت عليه وهو فيه أو تعلقت
 به إن استقرت به وعلم بها واتسع الوقت لازمتها أو باقاع الصلاة عليه والام تبطل لما علمت ان طهارة الحث واحتمت مع الله كز والقدره
 ساقطة مع الحجز والسيان وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ازالة النجاسة (و) بطلت (بفتح على غير الامام) بان الله يقرأ فتوقف في
 القراءة فارتد له الحجاب لانه من باب الكمال بخلاف الفتح على امامه ولو في غير المائمه ولا تبطل (و) بطلت (بفتح هاء) وهي الضم
 بصوت فان كان هذا أو اماما قطع واستأنف صلاته مطلقا سواء وقع منه اختيارا ١٠٧ أو عابا أو سمانا لكونه في صلاته

وان كان مأموما ففيه
 تفصيل أشار به بقوله
 (وتنادى) وجوبا (المأموم)
 مع امامه على صلاة باطله
 لانه من مساحين الامام
 نظر القول بعدم بطلانها
 (ان اتسع الوقت) لادائها
 في وقتها بعد سلام الامام
 وكان (يعبر) صلاة (جمعة)
 فان ضاق الوقت أو كان
 بجمعة قطع ودخل مع
 امامه لثلاثة فوته الوقت
 أو الحجة ومحل ذلك (ان
 كان) ضحكه (كله) من
 أوله لا آخره (غلبة أو
 سميان) لكونه في صلاة
 فان كل كاه أو بعضه
 عمدا اختيارا قطع
 واستأنف مع امامه وهذا
 دالم بكثرة ذاته والابطال
 قطع لانه من الاعمال
 الكثيرة والى هذه الامام
 الثلاثة أشار بقوله
 (والا) بان ضاق الوقت
 أو كان بجمعة أو كان كله
 أو بعضه عمدا اختيارا
 (قطع ودخل معه) أي مع
 امامه (و) بطلت (بكثير
 فعل) غير ما تقدم كحل
 حسد وعيث بليته ووضع

الجزم كما هو ظاهر عب اذ مقتضاه أن السلام مع ظن الاتمام مطل وليس كذلك كما يفيد نقل ح
 عن ابن رشد انتهى من حاشية الاصل (قوله وهو يعلم الخ) فتحصل أن الصور التي تنط فيها الصلاة
 نسيم وهي إذا لم يتردد على حد سواء أو متحققا عدم الكمال أو طاعة عدمه وفي كل تبين الكمال أو عدمه
 أو لم تبين شيئا وأما لو سلم معتقدا الكمال أو طامنا الكمال فالصلاة صحيحة حيث تبين الكمال أو لم تبين شيئا
 وان تبين عدم الكمال بطلت ان طال والاندركه في نفسه في انما بطلت الصلاة بالشك في الاتمام لانه
 شك في السبب المبيح للسلام وهو الاتمام رائسك في السبب يضر وليس شك في المانع حلالا لم يقول
 بذلك (قوله بطر وناقض) أي حصوله أو تذكره ولا يسري الغلط للمأموم بحصول ذلك للامام لا
 تنعمده لا بالغلظة والسيان كما سألني (قوله ويطر وكشف عورة الخ) أي فهو من المطلات على المشهور
 كما في الخطاب وقد تقدم في بحث ستر العورة (قوله على غير الامام) أي وان كان مصليا وقول خليل
 كفتح على من ليس معه في صلاة لا مفهوم له بل المدار على كونه غير امامه (قوله وبطلت بفتح هاء) أي
 سوء كثر أو قلت (قوله قطع واستأنف) أي ويقطع من خلف الامام أيضا ولا يستره تخاف رقع لان
 القاسم في العتبية والمواري به ان الامام يقطع هو ومن خلفه في العمد ويستخف في السيان والعلمية
 أو يرجع مأموما مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالهتفه عليه أو سميان واذا رجع مأموما أتم صلاته
 مع ذلك الحليفة ويعيدها أبدأ بطلانها وأما ما سألني من صلاتهم مع ذلك الحليفة ولا إعادة عليهم
 في وقت ولا غيره واقصر الا جهوري في شرحه على ما لا ين القاسم في الموازية والعتبية واعتمده في
 الحاشية اه من حاشية الاصل (قوله وتنادى وحويا المأموم) أي بقوله ونجاسة ذكر الشارح فيها
 أربعة بقوله ان اتسع الوقت بهرجة فان كان كله عليه أو سميانا وهذا اذا لم يكثر في ذاته والخامس هو
 ان لا يلزم على تناديه صحت كل المأمومين أو بعضهم والاندح وخرج (قوله والا بطل قطعا) أي
 فحكمه حكم العمد لا يتبادى الماء ومفده في بيبه في التسم ان قل وكره عمده فان كثر ابطال
 مطلقا لانه من الاعمال الكثيرة وان توسط با عرف يسجد سهو فيما يطهر وأبطل عمده اه من الاصل
 (قوله كحل حسد) أي فيبطلها اذا كثر ولو سهوا أو الكبر عند ما هو ما يحيل الما طر أنه ليس في صلاة
 (قوله وعيث بليته الخ) حكمه كالذي قبله (قوله مع أكثر الخ) الحاصل أنه وقع في موضع من المذونة ان
 لم أو كل وشرب وروي أو شرب سهوا وبطلت وفي آخر ان كل أو شرب سهوا وبطلت وهل اختلاف
 للماني فيه ما به قطع المظهر عن اتحاد وتعدد أو رفاق والمطلان في الموضع الاول للسلام والجمع بين
 ثلاثة على رواية الواو أو اثنين على رواية أو بأربلات ثلاثة واحد بالخلاف واثبات بالوافق (قوله لسدة
 المافاه في السلام) أي فالبطلان للسلام سواء كان معاً كل وشرب أو أحدهما (قوله ولو اجتمع الا كل
 واشرب الخ) أي بناء على أن أو بل الجمع (قوله وقبل يجز بسجود السهو) أي نظرا للتوفيق الاول وهو
 السلام ولم يكن (قوله اتفاقا) أي لاتفاق المومنين على ذلك (قوله لا يبطل ويحجر بالسجود) أي على
 المشهور من أن الراجح أو بل الوداق بوجهيه (قوله والاظهر المطلان) أي فطرالاجمع (قوله لاسيما

رداء على كثرة ودين مار وإشارة بيده القليل من ذلك لا يبطلها كما تقدم به في المكر وهات وسألني أن ترسله ان شاء الله تعالى
 في قوله لا انصاف بل ليجز الى آخره وان كثيره سبطل (ولو سهوا كسلام مع كل أو) مع (شرب) سهوا (ولو بل) الا كل أو الشرب
 المصاحب للسلام لسدة المائة في السلام ولو اجتمع الا كل را شرب سهوا فالبطلان أيضا وتسل يجز بسجود السهو ولا بطلان
 والخامس ان ارجحة في السلامه مطلقا أو مراد أحدهما لا يبطل ويجز بالسجود وحصول اثنين فيه خلاف والاظهر المطلان
 لاسيما اذا كان أحدهما سلاما (و) بطلت (بشعل) أي مانع (من فرض) من فرائض الصلاة كركوع أو سجود أو قراءة فاتحة أو
 بعضها كسدة حقن

أَوْغْثَانِ أَوْ وَضَعُ شَيْءٍ فِيهِ (وَأَعَادِي) مَشْتَبِهٌ عَنْ (سُنَّةٍ) مَوْكِدَةٍ (بِوَقْتٍ) ضَرُورِيٍّ وَهُوَ فِي الظَّهْرِ بَيْنَ الْأَصْفَرِ (و) بَطَلَتْ (يَذْكُرُ) أَي تَذَكَّرُ (أُولَى) الصَّلَاتَيْنِ (الْحَاضِرَتَيْنِ فِي) الصَّلَاةِ (الْآخَرَى) أَي الثَّانِيَةِ كَانَ يَتَذَكَّرُ فِي صَلَاتِهِ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَنَّ عَلَيْهِ الظَّهْرَ أَوْ يَتَذَكَّرُ وَهُوَ فِي الْعِشَاءِ قَبْلَ ١٠٨ فَتُجْزَأُ عَنْهُ الْمَغْرِبُ فَتُطْلَقُ اتِّقُوا فِيهَا لَنْ تَرْتَبَ الْحَاضِرَتَيْنِ وَاجِبٌ شَرْطُ (و)

(الخ) أَي لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ وَكَرِهَ الْمُصَنِّفُ (قَوْلَهُ أَوْغْثَانِ) الْمُرَادُ بِهِ دَوْرَانِ الْفَسْ وَالْمُحَلُّ الْمَطْلُوعُ بِالْمَشْغَلِ عَنْ الْعَرَضِ إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيمَانِ مَعَهُ مَا عَرَضَ أَصْلًا أَوْ بَاقِيَهُ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ بِمَشَقَّةٍ إِذَا دَامَ ذَلِكَ الْمَشْغَلُ وَأَمَّا أَنْ حَصَلَ ثُمَّ زَالَ فَلَا عَادَةَ كَمَا فِي الرَّزْلِ أَهْ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قَوْلَهُ بِوَقْتٍ ضَرُورِيٍّ) قَالَ ح يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ فِيمَنْ تَرَكَ سَنَةً مِنَ السَّنَةِ الثَّمَانِيَةِ الْمُؤَكَّدَةِ وَأَمَّا تَرَكَ سَنَةً غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَانَ التَّرْكَ لِمَشْغَلٍ أَوْ لغيرِ مَشْغَلٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَقْصِدَاتِ أَهْ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قَوْلَهُ وَاجِبٌ شَرْطُ) أَي فِي الْإِبْتِدَاءِ بِإِنْفَاقٍ وَفِي الْإِنْتِزَاعِ عَلَى أَحَدِي طَرِيقَتَيْنِ فَإِنْ كَانَ أَمَامًا بَطَلَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا مَوْجِبُهُ وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا مَقَامِي عَلَى صَلَاةٍ بَاطِلَةٍ لِحَقِّ الْإِمَامِ أَنْ تَتَّعِ الْوَقْتُ (قَوْلَهُ وَبِزِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ) أَي مُتَبَقِّنَةً وَأَمَّا لَوْ شَكَّ فِي الزِّيَادَةِ الْكَثِيرَةِ فَانْهَارَ بِخَبَرِ السَّجُودِ إِنْفَاقًا وَقَوْلُهُ سَهْوًا وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَمْدًا فَتَقْدُمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا (قَوْلُهُ وَالثَّلَاثَةُ) بِذَلِكَ هُوَ الْمَشْهُورُ وَقَبْلَ أَنْ يَتَلَاثِيَةً تَبْطُلُ بِزِيَادَةِ مِثْلِهَا وَقَبْلَ زِيَادَةِ رَكَعَتَيْنِ (قَوْلُهُ وَلَوْ فِي السَّفَرِ) أَي مُرَاعَاةً لِأَصْلِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّبَاعِيَّةَ هِيَ الْأَصْلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَا تَبْطُلُ إِلَّا بِصَلَاتِهَا سِتًّا (قَوْلُهُ أَوْ الْوَتَرِ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ الْهَلِ الْمَحْدُودِ كَالْفَجْرِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفِ وَلَوْلَا يَكْرُرُ الرَّكْعَةُ وَمَا لَنْفَعِلَ غَيْرَ الْمَحْدُودِ وَلَا يَبْطُلُ بِزِيَادَةِ مِثْلِهَا لِقَوْلِهِمْ إِذَا قَامَ لِحَاسَةِ فِي الْبَادِيَةِ رَجْعٌ وَلَا يَكْمُلُهَا سَادِسَةٌ وَمَحْدُودٌ بَعْدَ السَّلَامِ يُؤْتَفِقُ بِهِ قَالَ فِي الْجُمُوعِ: كُنْ لِلْسَّاهِي تَسْعَ تَشْهَدَاتٍ وَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ مَا نَسَاهَا زِيَادَةُ الْعَدَلِ وَحَسْبُ فِي سَبْعِ رَكَعَاتٍ قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ فَإِنْ كَانَ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْقِسْمِ وَهُوَ الْآخِرُ كُلُّ عَشْرٍ فَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ سَجُودًا سَهْوًا وَسَيَاوَزَتْ عَلَى الْعَشْرِ كَانَ شَكٌّ فِي تَشْهَدِ هَلْ سَجَدَ قَبْلَهُ سَجْدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَأَعَادَ تَشْهَدَهُ وَفِي ذَلِكَ مَعَ مَا تَقْدُمُ مِنْ سَجْدَاتٍ كَبِيرَةٍ كَثَمَانِ سَجْدَاتٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مَعَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَ

يَادِقًا يَدْعِي لِحُلِّ الْإِحَاحِي * أَصْلًا فِيهَا ثَلَاثُونَ سَجْدَةً

بَلْ مَزِيدٌ وَهَلْ تَشْهَدُ أُخْرَى * ضَبْطُوه فَحَاوِزًا لِعَشْرَةٍ

أَهْ وَقَوْلُهُ مَعَ مَا تَقْدُمُ مِنْ سَجْدَاتٍ كَثِيرَةٍ أَلْخَ أَي تَقْدُمُ لَهُ فِي الْجُمُوعِ عَمْدًا وَقَوْلُهُ فِي سَجُودِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ قَالَ هُنَاكَ وَإِنْ شَكَّ عِنْدَ الرَّجْعِ هَلْ دَامَ سَجُودُ الْفَرَصِ أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا السَّهْوُ وَتَمَسَّى الْعَرَضُ أَيْ بِالْعَرَضِ ثُمَّ السَّهْوُ فَيَكُونُ سَجْدَتَانِ وَيَنْصَحُ لَهُ بِأَمَّا مَنَ مِنْ سَجْدَاتِ التَّلَاوَةِ فِي الْقِرَاءَةِ فَإِنْ تَذَكَّرَ تَرَكَ النَّاتِجَةَ رَجْعًا لِمَا يَمُكِّنُ أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ سَجْدَاتُ كَالرُّجْعِ وَبِأَمَّا مَنَ كَالرَّائِغِ وَالْأَجْهَرِ سَجْدَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ فَخَوْفُهُ فِي كِبَرِ النَّاتِجَةِ أَهْ (قَوْلُهُ وَبَطَلَتْ سَجُودُ الْخ) أَي إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا وَأَمَّا نَسِيًا وَلَا يَبْطُلُ (قَوْلُهُ وَلَوْ جَهْلًا) أَي تَالِجًا لِدَلِّ كَالْعَامَّةِ مَعْدُومِينَ بِشَدْحِ لَا الْإِبْنِ النَّاسِمِ الَّذِي لَحِقَهُ بِالْمَالِي مُرَاعَاةً لِمَا قَالَ أَبُو حَوْسَجٍ سَجُودُهُ مَعَ الْإِمَامِ وَخَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يَحْصَلَ أَنَّهُ سَجَدَ الْقَبْلِيَّ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَدْرَكَ رَكَعَةً فَالْإِسْلَامُ أَطْلَقَ فِي فِعْلِهِ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا عَلَى الْإِسْتِمْدَادِ لَوْ سَجَدَ أَمَامَهُ دِيَّ بِهِ دَالِدًا لِأَنَّهُ مَطْلُوقٌ أَدْرَكَ رَكَعَةً أَمْ لَا إِنْ فَعَلَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا لَسَهْوًا فَإِنْ أَدْرَكَ رَكَعَةً فِي الْقَبْلِيَّ سَجَدَ عَمْدًا قَبْلَ فَضَاءٍ مَعَالِيَةٍ إِنْ سَجَدَ الْإِمَامُ قَبْلَ لِسَلَامٍ وَتَوَعَّى رَأَى الْإِمَامُ كَسَافِيٍّ يَرَى الْقَبْلِيَّ سَجَدَ قَبْلَ فَضَاءٍ مَعَالِيَةٍ إِنْ سَجَدَ الْإِمَامُ لِقَصَاءٍ وَضَعَفَ أَوْ بَعْدَ تَعَامُّ الْقَصَاءِ قَبْلَ سَلَامٍ نَفْسَهُ أَوْ بَعْدَهَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ فَلَهُ قَبْلُ الْقَصَاءِ وَالْأَقْبَى تَرُدُّ أَهْ مِنْ الْأَصْلِ (قَوْلُهُ وَبَطَلَتْ بِسَجُودِ قَبْلِ السَّلَامِ تَرَكَ سُنَّةَ الْخ) أَي إِذَا أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْ بَرَاهِ سُنَّتِهِ وَلَا يَبْطُلُ فِي بَنٍ تَقْرِيبِهِ عَدَمُ الْبَطَالِ بِالسَّجُودِ لَكَبِيرَةٍ وَبِزِيَادَةِ أَهْ مِنَ الْجُمُوعِ (قَوْلُهُ فَإِنْ دَامَ) أَي لَا يَشْتَبِهُ عَنْ الْعَرَضِ أَنَّ كَلِمَتِي ذَلِكَ جَعَلَتْهُ نَسِيًا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا كَمَا فِي الْحَرْثِيِّ (قَوْلُهُ حَسْبُ عَامَةٍ) أَي إِنْ لَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ كَرَاهَةً قَدْ لَمْ يَلَا مَطْلُوعًا لَمْ يَلَا حَسْبُ رَجْعِيَّ بِهِ (قَوْلُهُ أَيْ)

بَطَلَتْ (بِزِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ سَهْوًا) فِي الرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَلَوْ فِي السَّفَرِ (كِرَكَعَتَيْنِ) أَيْ زِيَادَتَهُمَا سَهْوًا (فِي الثَّنَائِيَّةِ) كَالصَّبْحِ وَالْجُمُعَةِ (أَوْ الْوَتَرِ) لَا بِرَكَعَةٍ فَقَطْ (و) بَطَلَتْ (بِسَجُودٍ مَسْبُوقٍ) بِرَكَعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ (مَعَ إِمَامِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَجُودِ الْمُضَافِ لِمَا عَلَيْهِ السَّجُودُ (أَلْبَعْدِي) الْمُرْتَبِ عَلَى الْإِمَامِ لِزِيَادَةِ سَهْوٍ فَإِذَا سَجَدَ الْمَسْبُوقُ الْبَعْدِي مَعَ إِمَامِهِ بَطَلَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فَعَلَ زِيَادَةً فِي صَلَاتِهِ عَمْدًا وَلَوْ جَهْلًا (كَالْقَبْلِيَّ) أَي كَمَا تَبْطُلُ عَلَى الْمَسْبُوقِ بِسَجُودِهِ الْقَبْلِيَّ مَعَ إِمَامِهِ (إِذَا) كَانَ (لَمْ) يَدْرِكْ مَعَهُ رَكَعَةً (لَا) سَجُودُهُ لَا يَلِمْ ذَلِكَ الْمَسْبُوقَ لِأَنَّهُ لَا يَمُكِّنُ مَا مَوْجِبُ حَقِيقَةٍ فَسَجُودُهُ مَعَهُ مُحْضٌ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ رَكَعَةً بِسَجُودِ نَسَاهَا سَجَدَ مَعَهُ الْقَبْلِيَّ وَقَامَ قَصَاءٌ مَعَالِيَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ وَأَخْرَجَ الْبَعْدِي تَعَامُّ صَلَاتِهِ وَسَأَلِيَّ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّهْوِ (و) بَطَلَتْ (بِسَجُودِ قَبْلِ السَّلَامِ تَرَكَ سُنَّةَ خَيْرَةٍ) كَتَبَ كَبِيرَةً أَوْ تَسْبِيحَةً وَأَوَّلَى تَرَكَ فَصَلَاةً كَقَمَرٍ (و) بَطَلَتْ (بِإِسَاءِ) بِأَيِّ الْكَلَامِ عَلَيْهِ مِنْ

الْمُطَالَبِ (فِي) بَابِ سَجُودِ السَّهْوِ (كَبِيرَةٍ) بِسَجُودِ ثَلَاثِ سَجَدَاتٍ مُرَاسِيَةً لِمَا فِيهَا مِنْ حَوَارِيفِهَا لَا فِي الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرَةً بِحَسَبِ مَقْدَمِ رَأْيِهِ عَلَيْهِ بِهِ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ أَحَدًا بِمَا تَقْدُمُ فَعَالٍ (نَ) مَطْلُوعًا لِأَنَّهُ (بِأَصْنَافٍ) لَا كَثِيرٍ (لِجَبْرِ) بِكُسْرٍ الْبَاءُ عَمْدًا فَسَلَّ أَيَّ أَنْصَابٍ فَلَيْسَ بِأَجْزِهِ أَوْ أَجْزَعٍ بِهِ بِجَبْرِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ طَالِ الْأَنْصَابِ بَطَلَتْ وَأَمَّا وَقَالَ إِيَّاهُ فَبَطَلَتْ بِسَجُودِ الْقَوْلِ كَمَا تَقْدُمُ (و) لَا (فَعَلَّ عَقْرَبَ قَصْدَةً) أَي جَاءَتْ عَلَيْهِ أَذْنُهُ

لا قصد لها (ولا) تبطل (بإشارة بعض) كيد أو رأس (لحاجة) طرأت عليه وهو في الصلاة (أو) إشارة (رد سلام) على من سلم عليه وهو يصلي والراجع أن الإشارة لرد السلام واجبة وتبطل إن رده بالقول (ولا) تبطل (بأنه لو جمع) إن قل والابتطت (وبكاء تخشع) أي تخشوع (والا) يكن الأنين لو جمع ولا البكاء الخشوع (فكالكلام) تبطل عنه ولو دل وسهوه أن كثر وهذا في البكاء المسدود وهو ما كان بصوت وأما المقصور وهو ما كان بلا صوت فلا تبطل إلا بكبيره واختيارا (ولا) تبطل (بأنه لو جمع ولو لم ير حاجة ولا) تبطل (عنى) المصلي (كصفين) أدخلت الكاف الثالث (لستره) قرب إليها لسترها خوفا من المرودين يديه (أو دفع مار) بين يديه بناء على أنه يستحق أكثر من محل ركوعه ويجزئه والادلاء شئ ليس مردفعه وهو بكانه (أو) شئ نحو الصفين لأجل (ذهاب دابة) ليردها أولا مساك رسنان بعدت قطع وطمها وان ضاق الوقت أذا ترتب على ذهابها ضرر ودابة

١٠٩

المشي لسد فرجة في صف ولا تبطل بمشي كالصفين مما ذكر (وان) كان المشي (مجنب أو قهري) بأن يجمع على ظهره والاستدبار لا قبله تبطل (ولا) تبطل (باصلاح رداء) سقط من فوق كتفيه فتناوله ووضع عليه سماء أو طأطا لا خذه من الأرض (أو ستره) نصبها امامه ليصلي لها (سقطت) ولو انحط لا صلاحها وكما أنها لا تبطل في جميع ما تقدم لم يكن عليه سجود في ذلك وانما لم تبطل ولا سجود عليه (لجواز) جميع (ما ذكر) والمراد بالجواز عدم المنع ولا ينافي أن بعضه خلاف الأولى كالانصات للحبر وقتل العقر إذا لم يخش منها الضرر وان البعض واجب كالإشارة لرد السلام وبعضها مندوب كالشئ للستره ومحل عدم البطلان إذا لم تذكر هذه الأشياء

لا قصد لها) أي لان الإرادة من خواص العقلاء كذا قيل ورد بان المناطقة عرفوا الحيوان بأنه المتحرك بالإرادة (قوله بإشارة) أي ما لم تذكر (قوله فالراجع) أن الإشارة لرد السلام (الح) أي ولو في صلاة الفرض وهذا في رد السلام وأما ابتداءه بالإشارة في ذكر واحد لا فالان الحاح القائل يجوز (قوله ان قل الح) ظاهره ولو كان فيه نوع اختيار (قوله وبكاء تخشع) ظاهره ولو كثر وسما في ابتداءه (قوله وسهوه ان كثر) أي والأدعية لسجود (قوله وهذا في الكاء المدود الح) قال في الحاشية في تنبيهه هذا كله إذا كان البكاء بصوت وأما إذا كان لا صوت فيه وأنه يبطل اختيارا أو غلبة تخشعا أم لا وينبغي أن يكون الاختيار منه وأما بصوت فإن كان اختيارا أبطل مطلقا كان تخشع أم لا بان كان مصيبة وان كان غلبة ان كان تخشع لم تبطل ظاهره وان كثر وان كان لغيره أبطل اه (قوله ولو اختيارا) المناسب الاختيار ولا محل للمالعة لان الاضطراري لا شئ فيه كما يتردد في الحاشية (قوله ولو لغير حاجة) أي هذا إذا كان الحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة فلا سجود في سهوه بل ولو لغير حاجة (قوله بان بعدت قطع) حاصل فقه المسئلة أن الدابة إذا ذهبت قبله أن يقطم الصلاة ويطلبها ان كان الوقت متسما وكان معها يخفف به وان ضاق الوقت أو قل ثمها لا يقطعها إلا إذا كان يخاف الضرر على نفسه لكونه بمقارعة مشلا والاقطعها وغير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل (قوله والاستدبار للقبلة تبطل) أي في غير مسألة الدابة فيجوز له أن يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة وان كان لا يتمكن منها إلا بالاستدبار والحاصل ان الاستدبار لا يرد من غير والبراء يظهر في الدابة قاله في الحاشية (قوله ولا تبطل باصلاح رداء) أي بل ذلك مندوب إذا أصله وهو جالس بان يديه بأخذه من الأرض وأما ان كان قائما وانحط لذلك فيكره ولا تبطل به الصلاة ان كان مرة ولا تبطل لانه فعل كثير (قوله ولو انحط لا صلاحها) أي مرة وأبطل ان زاد كذا في الحاشية وأما الانحطاط لا حذو عمامة فبطلانها لا تصل لربعة ما ذكر في الطلب الان يتصر لها كما في عب ككاه من الجموع (قوله بل هو المندوب) أي في الصلاة أو غيرها إذا كان السد غير باطن اليسرى لان كان به فيكره لابسها الحاسه وليس النعل عقب التثاؤب مشروعا وما نقل عن مالك من تفهقه عقب التثاؤب ولا اجتماع ريق عنده اذ انك انطرح اه من حاشيته الاصل (قوله من كثرة الاكل الح) أي بحسب العالب وقد يكون مرض كما هو شاهد (قوله وكره لغيرها) أي ويسجد سهوه على المعتمد والحاصل ان المصاق في الصلاة اما الحاجة أو لغيرها وفي كل اما ان يكون بصوت أو لغيره فان كان حاجة فهو حائز كان بصوت أم لا ولا سجود فيه اتفاقا وان كان لغير حاجة فان كان بصوت كان مكرها وفي السجود سهوه قولان وان كان بصوت بطلت ان كان سجدا وان كان سهوا معتمدا على المعتمد (قوله والا يمكن في محله بطلت الصلاة) أي عند

كثرة بطن مشاهدتها أنه ليس في صلاة والا طالت لدخول تحت قوله وبكثيره على كما تقدم وشبه في الجواز وعدم البطلان قوله (كسده فيه) أي في هذه اليمى (التثاؤب) بل هو مندوب وهو ثبات فثلثة ابتداء الفم عند اعتقاد البحار بالماغ من كثرة الاكل أو النوم (وبفت) مسكون الماء المصق بلا صوت (ثوب) أثره به (خاحه) كالتلاعقه بالمصاق ركزه لغيرها فان كان بصوت بطلت (وقصد التعميم) أي تعميم أحد أمر من الأمور (ما ذكر) تعان به صدق أي في عدمه كذا من قرآن أو غيره كتسبيح ايعهم غيره انه في صلاة أو أولية أول كبايا أثره به قوله يانبي حداله كبا بة ثرة أو لانه في الدخول بقوله ادخلوها بسلام آمين وقوله (في محله) صادق بصورته ان يدخل على غيره فيسأل الطالب الاذن بالدخول أو بأحد شئ فيبتدئ بدعاء الفاتحة بقوله ادخلوها الجنة أنتم وأرواحكم فجيرون مثلاً أو يكون مقبلاً سائراً فيجهر بالإشارة للدخول فان لم يكن بجعله فان كان في اثنا لفاتحة أو آية الكريمة مثلاً فدخل عليه شخص فانتقل إلى قوله ادخلوها سلام أو نحوه فانها تبطل وهو معنى قوله (والا) يكن في محله (بطلت) الصلاة

لانه صار بانتقاله عما هو فيه الى ما ذكر في معنى السكالة وهذا في غير التحصيل وأما هو فيجوز مطلقا في جميع أحوال الصلاة للحاجة وكذا لا تسئل بما تقدم في الذكر وهات من الالتفات وما عطف عليه وكذلك لا تبطل بتعدد بلع ما بين أسنانه من طعام ولو مضغه لیسارته أو يتعمد بلع فحوز بنية أولقمة ١١٠ بلامضغ والابطال واستظهر بعضهم المطلق في البلع وفي بلع كالرنية وهو

ابن القاسم وقال أشهب بالجمعة مع الحرادة (قوله وهذا في غير ما يبيح) مثله التهليل والحواف ولا يضرب
فصل الادهايم بهما في أي محل من الصلاة فاصلا كاهل محل ذلك اه من حاشية الاصل (قوله من
طعام ولو مضغه الخ) قال مالك من كان بين أسنانته طعام كملقة الحبة فابتاعه في صلاته لم يقطع صلاته
أبو الحسن لأن فلة الحمة ليست باكل فلا تبطل به الصلاة ألا ترى أنه إذا ابتاعها في الصوم لا يفطر على
ما في الكتاب فإذا كان الصوم لا يبطل فأحرى الصلاة اه من حاشية الاصل
وهو يصل في بيان حال من لم يقدر على القيام في أي فهذا الفصل يذكر فيه حكم القيام للصلاة وبطلان
وموالجوس ومراتبهما أي كون كل منهما مستقلاً أو مستنداً (قوله وما يتعلق بذلك) أي عما ذكر من
الاحكام المتعلقة بالقيام للصلاة والفوائت كثيرة بالفوائت في أنفسها وبنسبها مع حاضرة وغير ذلك
(قوله أول شئ) أراد بالمسئلة التي ينشأ عنها المرض أو زيادته لابل المشقة الحالية التي تحصل في حال
الصلاة ولا يحشى عاقبتها لا توجب ترك القيام على المشهور وعند اللخمي وغيرها وهو ظاهر المدونة وقال
أشهب المريض إذا صلى قائماً وحصل له المشقة وله أن يصلي من جلوس قال ابن أبي ولقد أحسن
أشهب لما سئل عن مريض لو تكلم بالصوم والصلاة قائماً لقد ردك كن مشقة وقعت واجبا بار له أن
يعطروا أن يصلي جالساً أو يسجد لله سجدة واحدة كما قال الاحقرى أن الذي يصلي الفرض جالساً هو
من لا يستطيع القيام جملة ومن يجاوز من القيام المرض أو زيادة كاليمين وأما من يجعل له به المشقة
اله دحة فالراجح أنه لا يصليه جالساً ان كان صحيحاً وان كان مريضاً له ذلك على ما قال أشهب وابن مسleme
واختاره ابن عبد السلام اه من حاشية الاصل باختصار (قوله في صلاة الفرض) أي - واء كـ
عينياً أو كتابياً كصلاة الجمارة على القول بفرقه انتهى الأعلی القول بسيتها فينبغي لب القيام فقط وسواء
كان الفرض العيني مرضيته أصلية أو عارضة بالنذر والنذر هو اقيام أمان نذر الفعول فقط والظاهر
عدم الوجوب (قوله يجوز فيه الجلوس الخ) أي من غير عدل الا اصطجاع ولا يجوز الاعدل (قوله
ان حلف بالقيام حدوت مرض) أي بان يكون عادة ادا قام حصل له اغشاء او دوخة مثلاً أو أخيره
طبيب عارف أو موافق له في المزج (قوله خروج حدث) أي يحصل على ما قاله ابن عبد الله كم وقال
سهديني من قيام ويعتبر له خروج ربيع ثلاث ركس أو للحفاطة عليه من الشرط ولكن المعتمد
ما قاله ابن عبد الله كم الذي شئ عليه المصنف وفول سهديني ركس أولى لايسلم لان الشرط هنا أعظم
منه لانه شرط في صحة الصلاة مفارقة الرعية والحفاطة عليه أولى من الحفاطة على الركس الواجب
في الجملة لان القيام لا يجب الا في العرض ربه - لا يقط قول سهديني لم يصل ثائماً ويعتبر له خروج
الربع ويصير كالسنة ولا يترك الركس لأجله فتقبل أن في المسئلة قولين رجع كل منهما (قوله أعاد
يوم ضروري) أي وكراهية بدء بعدد ما في حالة الصلاة وأما الاستعداد غير محرم كالزوجه والاستعداد
والاجبية والأمر والمرد والمأوى ولا يجوز كل واحد ككره غير حسب وظاهر فان حصلت للسنة بطالت
الصلاة والا فلا ومحلل الكراهة في الخوض والخشب والامانة في الوقت اذا وجد غيرها ولا كراهة
ولا إعادة (قوله به) لا غرابة في إعادة الصلاة لارتكاب أمر مكرره كالاستعداد للحائض والجنب مع وجود
غيرها ألا ترى للصلاة في معاطن الابل فإنه مكرره وتعاد الصلاة لاحاله في الوقت ذاته وقول بعضهم
أن الكراهة لانه تمى الاعاده أصلاً (قوله صححت) أي ماذا كره ابن أبي ويرورق عن ابن رشد لأنه عن
سماع أشهب أن تقديم القيام مستند على الجلوس مستند على الجلوس وقد كرر ابن شناس وابن الحاجب
وجوب الترقيم بما رواه عنه الساني (قوله يرتفع بها) أي سواء كان مستقلاً أو مستنداً (قوله وأما
في حالة الجلوس الخ) حاصله أنه كراهية الجلوس من بعد ركوع أو برقع كذلك سمع من جلسته فإذا أراد

ظاهر في فصل (في بيان حال من لم يقدر على القيام في الفروض وفي بيان قضاء الفوائت وما يتعلق بذلك) (إذا لم يقدر) (أعلى) (على القيام أسفة لالا) لهزبه أو شقة واحدة لا يستطيع معها القيام كدوخة (في) صلاة (الفرض) الواجب فيه القيام استعمالا بخلاف النفل يجوز فيه الجلوس ويجوز بعضه من قيام وبعضه من جلوس باتفاق أهل المذهب (أو) قدر على القيام في الفرض ولكن (خاف به ضررا) (التييم) أي كالضرر الموجب للتييم بان خاف بالقيام حدوث مرض من نوبة أو علة أو زيادة إن كان مقصدا به قبل لدخول فيها أو خاف تأخر بره (أو) خاف بالقيام (خروج حدث) كريح (استند) بدبا (اعبر جنب) أو حائض بار يستند لحائط أو على قصير أو لحمل يعلقه بسقف البيت ويعتمد على أمساكه في قيامه أو على شخص غيره (و) إن استند (لحما) أي للجنب أو الحائض (أعاد بوقت) ضروري ولو صلى حال الاستقلال مع القدرة على القيام مستندا بهت (فان تعذر) القيام

بجائتي (جلس كذلك) أي مستقلا وحيانا يدر لا يستند (وترج) سارته أي التحلوس في اليوم آخر في الحالة
 تأتي يجب فيها لقام للقدومي حالة التذكير للحرام والبراءة وتركوع وأتى حالة الجلس بين السجدة بين واقشيد فالأوضاء كالحام
 (كالتمهل) من جلس فانه يترجع فله في محمل القيام ويجوز جلسته من التشهد وبين السجدة بين (ولو استند

القادر) على القيام استقلالا (في غير) قراءة (السورة) وذلك في الاحرام وقراءة الفاتحة والركوع (بحيث لو ازيل العماد) المستند اليه (اسقط) المستند (بطلت) صلاته لانه لم يات بافرض الركني (والا) يسقط على تقدير زواله او كان استناده في السورة (كره) استناده ولا بطلان فلو جلس حال قراءة السورة بطلت للاخلال بهيئة الصلاة لا لترك ركن (ثم) ان لم يقدر على الجلوس بحالتيه صلى (على شق ايمن) بالايمن ندبا (فايسر) اذا لم يقدر على الشق الايمن ندبا ايضا (على ظهر) ورجلاه للقبلة وان لم يقدر على بطنه ورأسه للقبلة فان قدمها على الظهر بطلت بخلاف ما لو قدم الظهر على الشق بحالتيه أو قدم الايسر

ان قدم الاضطجاع مطلقا على الجلوس بحالتيه أو استند حالساع القدرة عليه استقلالا بخلاف ما لو جلس مستقلا مع القدرة على القيام مستندا كما تقدم (و) الشخص (القادر على القيام فقط) دون الركوع والسجود والجلوس (أو) الركوع والسجود (منه) أي من القيام ولا يجوز له أن يضطجع ويومئ لهما من اضطجاعه فان اضطجع بطلت (و) القادر على القيام (مع الجلوس) أو الركوع (منه) لقيامه (أو) الركوع (منه) أي من الجلوس فان خالف فيه ما بطلت (و) اذا أوما للركوع من قيام أو للركوع من سجود أو للركوع من قعود أو للركوع من جلوس (حسب) أي رفع (عمايته) عن حمة من وحوما بحيث لو سجد لا يمكن وضع حمة بالارض أو مما اتصل بهما من فرش ونحوه (فان سجد) من حمة الايماء بالسجود لقروح حمة مثلا (على أنه صحت) لانه أنى عماى طاقته من الايماء وحقيقة السجود وضع الحمة على الارض وقيل لا تصح لانه لم يأت

أن يسجد فيسجد على أطراف قدميه و يجلس بين السجدين وفي التشهد الى السلام كالجلوس المتقدم في مندوبات الصلاة ثم يرجع مترعاً للقراءة وهكذا (قوله القادر على القيام) لا مفهوم له بل مثله لو استند القادر على الجلوس استقلالا (قوله ورجلاه للقبلة) أي وحوما فلو جعل رأسه اليها ورجليه لغيرها بطلت اذا كان قادرا على التحول ورجلاه لا بطلان (قوله ورأسه للقبلة) أي وحوما ان جعل رجليه للقبلة ورأسه لغيرها بطلت اذا كان قادرا على التحول كما تقدم في نظيره (قوله كما تقدم) أي من ترتيب بينهم ما على قول ابن باحي و زر ووق وأما على قول ابن شاس قاله لان لو حو بالترتيب والحاصل ان المراتب خمس القيام بحالتيه والجلوس كذلك والاضطجاع فتأخذ كل واحدة مع ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واحدة الا واحدة وهي ما بين القيام مستندا والجلوس مستقلا ففهي القولان بالوجوب والمدب والمرتبة الاخيرة تنهات ثلاث صور وهي تقديم الايمن على الايسر والايسر على الظهر وهاتان مستحمتان وأما تقديم الظهر على البطن فواحب (قوله والشخص القادر الخ) واختلاف هل يجب فيه الوضوء أي انتهاء الطاقة في الانحطاط حتى لو قصر عنه بطلت فلا يصح على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود وعدم تمييز أحدهما عن الآخر ولا يجب فيه الوضوء بل يحزى ما يكون إيماء مع القدرة على أن يدمنه ولا بد على هذا من تمييز أحدهما عن الآخر (قوله أي رفع عمايته عن حمة) أي حين إيمائه كما يجب عليه أن يرفع عمايته أن كان يسجد بالفعل والاله بطلت صلاته الا أن يكون خفيفا كالطاقة والطاقتين فيكره بطريق ما تقدم سواء سواء (قوله وقيل لا تصح الخ) حاصلا أنه أن من بحمة قروح تنهه من السجود فلا يسجد على أنفه وأما يومئ للارض كما قال ابن القاسم قال في المدونة فان وقع ونزل وسجد على أنفه وخالف فرضه وقال أشهب يحزى واختلاف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قال أشهب أو عدم الاجزاء الظاهر أن ابن القاسم يوافق أشهب على الاجزاء اذا نوى الايماء الحمة لان نوى السجود على الانف حقيقة فتأمل وعليه يحمل قول المصنف صحت ويشهد له تعليل السارح بقوله لانه أنى عماى طاقته الخ وقوله وقيل لا تصح محمول على ما اذا لم يأت بالاياء فلم يكن بين ابن القاسم وأشهب خلاف (قوله وتتم صلاته من جلوس) لار السجود أعظم من القيام وقيل يصح على قائم إيماء الاخرة وبرك وسجودها (قوله وجبت الصلاة ما قدر الخ) أي على ما قال ابن شير في الاولى وعلى ما قال السارح في الثانية (قوله ولا يؤثر ما عن وقتها الخ) أي ما لم يكن فاقدا للظهورين مثلا (قوله) هل الموتى للسجود من قيام أو من جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الارض يومئ مع ايمائه بظهره ورأسه يديه أيضا الى الارض وان كان يومئ له من جلوس يضع يديه على الارض بان فعل ان قدر أو لا يومئ مادام أو يلائ (قوله) ان حفت في الصلاة معذور بان زال عذره عن حاله أيجز له ان يلى وحوما لا على سائر ايماء الترتيب فيه واحد كضطجع وقدر على الجلوس وندبا فيما هو فيه مندوب كضطجع على ايسر قدر على ايسر ويجوز مداواة العين ولو أدى لاستلقاء في الصلاة خلافا لما مشى عليه خليل (قوله ثم شرع الخ) أي بعد ما مرغ من فرائض الصلاة وما يتعلق بها من سنن ومسحبات ومكروهات ومطلات وغير ذلك شرع في الكلام على حكم قضاء الصلاة لفائتة وترتيبها في نفسه ما وقع غيرها وبيان كيفية ما يفعل عند السلي الى الايمان بها أو في غيرها أو في ترتيبها وانجره

بأعما ولا سجود (وان قدر) المصلى (على الجميع) أي جميع الاركان (الا أنه ان سجد) دمدان كبر وقراءة الفاتحة قائما وركع ورفع منه (لا ينقض) أي لا يقدر على القيام (على ركعة) بسجودتها وهي الاولى من قيام (وتتم) صلاته (من جلوس وان لم يقدر) على شيء من الاركان (الا على نية) فقط بان ينوى التحول في الصلاة ويستقصيها فان قدره ذلك على السلام سلم (أو) قدر على النية (مع ايماء بطرف) أي ولو بطرف (وجبت) الصلاة بما قدر عليه وسقط عنه غير مقدوره (ولا يؤثرها) عن وقتها بما قدر عليه (مادام) المكلف (في عقله) ثم شرع يتكلم

لهو وكذا الوفاة باطلة
للقدر كن أو شرط (ولو
شكاً) فالولي أن فاته تحقيقاً
أولاً أو يقضيها بنحو ما
فاته سفره أو حضرية
جهرية أو سرية (فورا)
ويحرم عليه تأخير القضاء
(مطلقاً) سفر أو حضراً
بهما أو مريضاً وقت حوار
بذل (ولو وقت نهي)
كطلوع شمس وغروبها
ونخبة جعة (في غير
مشكوكه) راجع لما بعد
المباغلة فالتذكرك في
فواتها يقضيها بغير وقت
الهي واستغنى من قوله
فورا مطلقاً قوله (الوقت
الضرورة) أي الحاجة
كوقت الأكل والشرب
والدوم الذي لا بد منه
وقضاء حاجة الإنسان
وتحصيل ما يحتاج له في
مائه (ولا يجوز له) أي
من عليه فوائت (العمل)
من الصلاة حتى يبرأ منه
مما عليه (الاستن) كوتر
وعيد (وشقاً) قبل الوتر
(وفجراً) قبل أداء الصبح
(ويجب) مع ذكر أي
تذكر ولو في أثناء الثانية
(ترتيب) صلاتين (حاضرتين)
مشتركتي الوقت وهما
الطهران والعشا آن
وجوبا (شرطاً) يلزم من
عدمه العدم ولا يكونان
حاضرتين إلا إذا وسعهما
الوقت الصروري فإن
ضاق بحيث لا يسع إلا

الكلام إلى بيان حكم ترتيب الحاضرتين فذكره في أثناء ذلك (قوله استدراك ما خرج وقته) أي ادراكه
وتحصيله بسقط عن ذمته (قوله أخرج جنونا الخ) وهو من ما ذكره محلال فهو من المسقطات كما تقدم
(قوله أو فاته الظاهرين) أي على قول مالك المتقدم (قوله بل لتركها عند الخ) ابن ناجي على الرسالة قال
عياض سمعت عن مالك قوله شادة لا تقدي فائدة الحمد ولا يصح عن أحد سوى داود وابن عبد الرحمن
الشافعي وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكمرة لانه مرتد أسلم وخرجه بعض من أئمة
على عيب الغموس اه قاله في المجموع (قوله ولو شكاً) أي في فرائضه أو الحال انه مستند لقريظة من كونه
وجده ماء وضوءه باقياً أو وجد فرائض صلاته مطوية أو نحو ذلك كما إذا شئت في الحاضرة فلا يبرأ إلا بيقين
مطلقاً البقاء سلطنة وقتها ومن القرينة أن يكون شأنه التهاون في الصلاة أو يتقدم له مرض أو سفر شأنه
التهاون فيه وبالجملة فلهما هنا شبه بالسك في الطلاق فانهم قالوا إذا شئت هل طلق لا شيء عليه إلا أن يستند
وهو سالم الخاطر لرؤية شخص داخل شئت هل هو المحلوف على دخوله وأما إذا جزم بأصل الطلاق وشئت
في عده عاملاً بالاحوط في حليته بالازواج وكذا هنا إذا جزم بأصل البرك وشئت في عين النسبة
عاملاً بالاحوط كذا في حاشية المجموع وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم أن
قلت أن من ظن تمام الصلاة وقوم بقاء ركعة منها فانه يجب عليه العمل بالوهم والانيان بركعة وأي فرق
قلت ما هذا ذمته غير مشغولة بتحقيقه بخلاف المسئلة الموردة فالله فيهما مشغولة ولا تبرا إلا بيقين لانه
جاء بان الصلاة عليه كذا في الحاشية (قوله بنحو ما فاته) قال في المجموع وفي زروق على الرسالة يقنت
في الفائتة على ظاهر الرسالة قال وبطول وحاطة غيره وقال لا يقيم وسبق خذله نعم يقضي العاجز بما
قدر والقادر بالقيام ولو فاته حال عجزه لأن ذلك من الوارض الحالية كالنجم والوضوء تتبع وقتها اه
(قوله دوراً) أي عادياً بحيث لا يعدم مقرطاً لا الحال المحقق فله صلى الله عليه وسلم يوم الوادي قال ارتحلوا
فان هذا وادبه شيطان فسار بهم قليلاً ثم برل وصلى ركعتين خفيه قبي ثم صلى ٣٢ الصبح ولا يقال ان هذا
المعنى خاص وهو أن الوادي به شيطان لأنه لو كان كذلك لاقتصر على مجرد محاورته ذلك المحل اه من
حاشية شيعياً على مجموع (قوله في غيره شكوكه) قال في المجموع المراد الشك في أصل الترتيب أما في
العين وكما لمحتق اه وسعناه يقضي ولو في وقت الهي (قوله فالتذكرك في فواتها) أي لا في عينها
تتقضى ولو في وقت الهي كما علمت اه (قوله ولا يجوز له الخ) قال شيعياً في حاشية مجموع اه كرسوا
في اليسر كل راتب وتجب المسجدة لانه صلى الله عليه وسلم صلى المحرق قبل الصبح يوم الوادي اه ولا
يتظر الماء عادة بل يقيم ولو أقرأ خير بفوائت لم يندرج حتى يفرغ ما عقد عليه كما في الاحموري قال أبو
عبد الله القوري الهي عن العمل انما هو من ادالم ينفعل قصي الفوائت أما من اداه مناه عن العمل
ترك بالمرقة الفل خير من الترك وتوقف فيه لم يندرج زروق أي لان الفتوى لا تمنع كسبه بل يشدد عليه
ووقع التطير في كثير من أذكر وجوب قضاء الفوائت والمأخوذ من كلام شيعياً في حاشية مجموع اه
عدم كفره ووقع التطير أيضاً ككفاية قضاء يومين مع يوم قالوا ولا يكفي يوم مع يوم وذلك كما بالاسمة
للحاصل من أن التأخير وبرائة الدمة حاصلة على كل حال (قوله وفجراً) وتقدم أن شأنه الرواب (قوله
ويجب مع ذكر) أي ووجب مع كفي لا بداء لولو في الاثنا عشر الحرام بنائية الحاضرتين مع تذكره
للاولى بطلت تلك النائية إلى أحرمها وكذا ان أحرم بنائية غير شئت كلالولى ثم تذكره في أثناء
الصلاة فان النائية تبطل بمجرد ذكر الاولى وما ذكره الشارح من أن ترتيب الحاضرتين واجب شرط
في الابتداء وفي الانتهاء مع فيه عب وقاله جماعة كالناصر اللقاني والفايحي والتمتاني وتقدمه بن
ان المقتد أن الترتيب واجب شرطاً في الابتداء لافي الانتهاء وهو ظاهر في المواق فاد أحرم بالنائية
بأنه لا يبرأ من ذكرها في أثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية فانه لا يبرأ من ذكرها في أثناء الصلاة
اعادتها بعد العمل لاولى (قوله أو طرأ عليه النذر ك) أي على ما شئ عليه شارحاً فاته لعب والجماعة

الاحرة اختصت به فيدحل في قسم الحاضرة مع يسير العوائت في صلى العصر في وقت الاحموري وهو لا
متذكر أن عليه الظهر أو طرأ عليه التذكر في أثناء العصر والعصر باطلة وكذا الله شاء مع المغرب لأن ترتيب الحاضرتين واجب شرطاً

فان تذكر بعد سلامة من الثانية تحث وأعادها بوقت بعد الاولى فقول الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت عليه التي هو فيها معناه ان كانتا حاضرتين لا مطلقا (و) يجب ترتيب (الفوائت في أنفسها) قلت أو كثرت ترتيبا غير شرط فيقدم الظاهر على العصر وهي على المغرب وهكذا وجوبا فان نكس صحت وان لم تعد ولا يعيد المسكس (و) يجب ترتيب (يسيرنا) أي الفوائت (مع حاضرة) ويجب تقديم يسير العوائت على الحاضرة كن عليه المغرب والعشاء مع الصبح يجب تقديمهما على الصبح الحاضرة (وان خرج وقتها) أي الحاضرة بتقديم يسير العوائت الواجب عليها (وهي) أي يسير الفوائت (خمس) فاقبل وقبل أربع فاقبل ولا ربع يسيرا اتفاقا والستة كثيرا اتفاقا والخلاف في الخمس فان قدم الحاضرة على يسير العوائت صحت وان لم تعد (وأعاد الحاضرة) ندبا (ان خالف) ١١٣

وقدم الحاضرة على اليسير ولو عمدا (بوقت ضروري) أي بوقتها ولو الضروري هو في الظاهرين للاصغر (لامأمومه) الذي صلى خلفه الحاضرة فلا يعيدها وقيل يعيدها كاملا لتعدى حلال صلاة امامه لصلاته والاوّل أرح (وان ذكر) المصلّي (اليسير) من العوائت وهو (في مرض) ولو صبحا أو جمعة وهذا أوأما ما أوأما وما (قطع فذ) صلاته (و) قطع (امام) وحويا مبهما (و) قطع (مأمومه) تبعاله ولا يجوز له اتمام بنفسه ولا باستخلاف ويقطع من ذكر سلام لاها من عقدة متى تذكر سواء كان تذكره قبل الركوع أو بعده أو بعده اذا لم تتم ركعة بسجديها (وشفع فديان ركع) أي يندب له اذا تم ركعة وسجدتها ان يصف لها أخرى بنسبة المفضل ويخرج عن شفع (ولو) كانت الصلاة التي هو فيها (صباحا) ولا يقال يلزم عليه

لا على ما قاله بن (قوله وأعادها بوقت) فان ترك أعادتها نسيانا أو عجزا أو عمدا حتى خرج الوقت لم يعيدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره (وتنبيه) مثل من قدم الثانية نسيانا أو تذكر الاولى بعد فرائها فيها في كونه يندب له إعادة الثانية بعد فعل الاولى من أكره على ترك الترتيب فكان على المصنف أن يزيد وقدره بعد قوله ومع ذكر وانما يتأني الا كراه على ترك ترتيب الحاضر بين في العشاء وفي الجمعة والعصر لا في الظهرين لا مكانية الاولى بالقلب وان اختلف لفظه اه من حاشية الاصل (قوله ترتيب الفوائت في أنفسها) ما ذكره من أن ترتيب العوائت في أنفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب شرطا (قوله ولا يعيد المسكس) أي لانه بالفراغ منه خروج وقته وإعادة ترك الواجب الغير الشرطي انما هي في الوقت (قوله يسيرها الخ) أي وجوبها غير شرط أيضا هذا هو المشهور وقيل انه مندوب (قوله والخلاف في الخمس) أي وقد علمت أنها من اليسير على المعتمد ولا فرق بين كون اليسير أصلا كما لو ترك ذلك التقدير ابتداء أو بقاء كما لو كان عليه أكثر من ذلك القدر وقضى بعصه حتى بقي عليه ذلك (قوله وهو في الظاهرين للاصغر) قال محشي الاصل تبعه للحاشية للعروب فانظر في ذلك أي وبعد العشاءين للفجر ولو معر باصليت في جماعة وعشاء بعد وتر والصبح للطاوع وله حين ارادة إعادة الحاضرة ان يعيدها في جماعة سواء صلى أولا فذا أو جماعة لان الاعادة ليست لفضل الجماعة بل للترتيب كما ذكره في الحاشية (قوله ولا يعيدها) أي لوقوع صلاة الامام تامة في نفسها لاستيقاظ شرطها وانما أعاد الامام لعروض تقديم الحاضرة على يسير الفوائت (قوله والاوّل أرح) أي لانه الذي رجع اليه مالك وأحمد بن القاسم وجماعة من أصحاب الامام ورجحه اللخمي وأبو عمار وابن يونس (قوله وحويا مبهما) أي وقتها واولا من معنى على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة و يسير العوائت والثاني على القول بأنه مندوب واما بطل العمل بتجسيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب (قوله وشفع فديان ركع) هذا مذهب المدونة وقيل يخرج عن شفع مطلقا عقدة ركعة أم لا وقيل بقطع مطلقا وهذه الاقوال الثلاثة فخرى فيما اذا تذكر الفذ والامام حاضرة في حاضرة كما لو تذكر الظاهر في صلاة العصر والمعتمد من الاقوال الثلاثة مذهب المدونة وهو انقطع ان لم يركع والشفع ان ركع (قوله ولو كانت الصلاة التي هو فيها صباحا) هذا هو المذهب خلافا لمن قال انه يتم الصبح اذا تذكر يسير المذنبات بعد ان عقدهم ركعة ولا يشفعها ما قبله لاشرافها على اتمام وظاهره أن المغرب كغيرها قال مؤلفه في تقريره وهو المعتمد وقيل بقطع ولو عقدة ركعة وقيل لا عقدة ركعة كما هو غريبا وفي الحاشية ضعف الاول (قوله التثقل قبل الصبح) أي والتثقل قبل الصبح بعبر التور بد بشر وطه والشفع والتور والفجر مكره كما تقدم (قوله لا يانقول الخ) أي ومنه هذا قال في المغرب (قوله خرج عن شفع مطلقا) أي ثلاثة أرباعية أو ثمانية فيكمل المغرب والصبح والجمعة وقد علمت الخلاف في المغرب والصبح (قوله راول الصبح والجمعة) أي بمعنى يكملها انه لا يصرفها المفضل (قوله وأولى المغرب) أي ولا تكملها أربعا ويجعلها

١٥ - صاوي - ل التثقل قبل الصبح لا مطلقا وهذا أمر حاليه الحكم الشرعي لا يدخل عليه (وجعة) ولا يكون القطع فيه الا من امام فان ذكر بعد تمام ركعتين وقبل تمام الثالثة بسجود يسير جميع الفوائت وهو يخرج عن شفع في غير المغرب (وكل المغرب) بغيره الفجر وصحة وجوبا (ان ذكر بعد) تمام (ركعتين) سهلا لان ما قرب الشيء يعطى حكمه (كغيرها) أي كما يكمل غير المغرب وجوبا فان ذكر اليسير (بعد) تمام (ثلاث) من الركعات والمراد بغيرها الرابعة ولا يشمل الصبح والجمعة كما هو ظاهر وعلم أنه ان ذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقا وبعد ركعتين كالمغرب وأولى الصبح والجمعة يخرج عن شفع في الرابعة وبعد ثلاث كل الرابعة وأولى المغرب (و) اذا كن (أعاد) ندبا أمره كميله بوقت ضروري بعد اثنين يسيرا العوائت (كأموم) يذكر اليسير حاجب الامام فانه يكمل صلاته الحاضرة مع الامام وجوبا لانه من مساجي الامام ثم يعيد ندبا

بوقت ضروري بعد اثباته باليسير (مطلقا) عقد ركعة مع امامه أو لا ثم ذكر ركعة يوم قوله في فرض بقوله (و) ان ذكر اليسير (في) صلاة
 (نفل آتية) أي النقل وجوبه بالوجوب لا ينعوض (الاذاخاف خروج الوقت) الحاضرة عليه أيضا (ولم يعقد ركوعا) من
 النقل أي لم يأت بركعة يسجدتها فاذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الغرض فان عقدتها كله ولو خرج وقت الحاضرة ثم شرع
 في بيان ما تيرأ به الذمة عند جهل ما عليه من الفوائت فقال (وان جهل عين منسية) أي فائتة ولو عبر به لكان أولى ليشهد المتر وكذا عمدا
 مع علمه أو ظنه أو شكه أن عليه صلاة واحدة من الخمس (مطلقا) أي لم يدركها ليلا أم نهارية (صلى خمسا) يبدأ بالظهر ويختم بالصبح
 كما يأتي (و) ان جهل عين (نهارية) فائتة فلم يدركها الصبح أو الظهر أو العصر صلى (ثلاثا) هي المتقدمة (و) ان جهل عين (ليلية) تركها
 فلم يدركها المغرب أم العشاء صلى (اثنتين) هما المغرب والعشاء وفيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفي حوازه خلاف (وفي)
 جهل (صلاة وثانيتها) كان يعلم ان عليه صلاتين الثانية منهما تأتي الاولى ولم يدركها الظهر مع العصر أو المغرب مع المغرب أو المغرب
 مع العشاء أو العشاء مع الصبح ١١٤ صلى خمسا فاذا بدأ بالظهر ختم بالصبح (أو) جهل صلاة (وثانيتها)

كان يعلم أن عليه صلاتين
 الثانية منهما ثلاثة
 بالنسبة لاولى صلى خمسا
 (أو) صلاة (و رابعها أو)
 صلاة (وخامستها) صلى في
 جميع الصور (خمسا) فقط
 لاسما كما قال الشيخ لان
 كلامه معنى على أن ترتيب
 الفوائت في أنفسها
 واجب شرطا وهو غير ما
 مشى عليه من أنه واجب
 غير شرط وهو الراجح وعليه
 فلا يصح الاجساما لكونه في
 عمله (يثني باقي المنسي)
 أي باقيه بالنسبة لما فرغ
 منه فان المنسي في كل صورة
 من الصور الأربع
 صلاتان فاذا صلى الظهر
 مثلا ابتداء قبل له لو فرض
 ان الاولى في الواقع هي
 الظهر التي صلحتها باقي
 المنسي في الصورة الاولى
 هي العصر فثن بها وفي
 الصورة الثانية هي

بلايل ببقيا مغربا (قوله بوقت ضروري) أي ولو معربا وعشاء بعد وتر (قوله كما يوم) أي فيتمادي على
 صلاة صحيحة في جميع الصور (قوله ولم يعقد ركعة) الحاصل أنه يتم النقل في جميع الصور والافى صورة
 واحدة وهي ما اذا خاف خروج الوقت ولم يعقد ركعة (قوله صلى خمسا) أي ويجزئ البقية في كل واحدة
 بالفرضية لتوقف البراءة عليه لان كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي المتر وكذا صارت حالات
 المشكوك فيه خمسة فوجب استيفائها (قوله صلى ثلاثا) أي يحيط بمحالات المشكوك فيه وقوله هي
 المتقدمة أي في الذكر وهي الصبح والظهر والعصر دفع به ما يتوهم من عموم اللفظ الاجترار بأن ثلاث
 (قوله صلى اثنتين الخ) أي ليست وفي ما وقع فيه السند ويندب نية يوم الصلاة المنسية الذي في علم الله حيث
 جهله (قوله وفيه العطف الخ) بيانه أن ليلية معطوف على منسية واثنتين معطوف على خمسة وعامل
 منسية المصاف وهو عين وعامل خمسة الفعل الماضي وهو صلى والعام لان مختلفان لكون الاول اسما
 مضافا والثاني فعلا وكذا يقال في صلاة له من قوله ونهارية ثلاثا (قوله لاسما كما قال الشيخ الخ) الحاصل أن
 ما قاله المصنف معنى على المعتمد من أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط وقول خليل في هذه
 المسئلة وما بعده ما صلى ستا مني على أن الترتيب واجب شرط يبدأ بالظهر ويختم بها على هذا القول
 وقال الاشياخ انه مشهور مني على ضعف فذلك في المجموع تنوع خليل لا وشيخا المؤلفات متفق لكونه
 منيما على ضعيف فلم يعول عليه (قوله يثنى باقي المنسي الخ) صورة صلاتها في الاولى ظاهرة لانه يصلي
 الخمس على الترتيب وفي الصورة الثانية يبدأ بالظهر ثم المغرب ثم الصبح ثم العصر ثم العشاء وفي
 الصورة الثالثة يبدأ بالظهر ثم العشاء ثم العصر ثم الصبح ثم المغرب وفي الصورة الرابعة يبدأ بالظهر
 ثم الصبح ثم العشاء ثم المغرب ثم العصر وهذا كله يؤخذ من الشارح في الحل (قوله بان يصلها متواليبة
 الخ) أي أو صلاة ثم صلاة بان يصلي الظهر من يوم ثم بعد ذلك اليوم آخر العصر من يوم ثم يعبد الله اليوم
 الآخر وكذا (قوله وهي سميتها من اليوم الثاني) أي سادسة الظهر طهر من اليوم الثاني وسادسة
 العصر عصر من اليوم الثاني وهكذا (قوله وهي سميتها من اليوم الثالث) أي عادية عشرة الظهر طهر
 من اليوم الثالث وحادية عشرة العصر من اليوم الثالث (قوله وكذا سادسة عشرتها) أي فاتها
 سميتها من اليوم الرابع وقوله وحادية عشرتها هي سميتها من اليوم الخامس ويقال في سادسة عشرتها
 أي هي سميتها من اليوم السادس وحادية ثلاثها سميتها من اليوم السابع وسادسة ثلاثها سميتها

المغرب فثن بها وفي الصورة الثالثة هي العشاء فثن بها وفي الصورة الرابعة هي الصبح فثن بها
 فاذا ثني مما أمر به قبل له يحتمل أن الاولى في الواقع هي ما ثنيت بها وان الباقي من المنسي ثانيتها في الصورة الاولى وثانيتها في الثانية
 ورابعها في الثالثة وخامستها في الرابعة فثن بها فاذا ثني ما قبل له يحتمل أن الاولى في الواقع هي هذه التي ثنيت بها وهكذا الى آخرها
 فلم أن قول الشيخ يثنى بالمنسي على حذف مضاف أي بباقي المنسي حتى يصح كلامه (و) على (الخمسة مرتين) بان يصلها متواليبة ثم
 يعيدها كذلك (في) نسيان صلاة (سادستها) وهي سميتها من اليوم الثاني (أو) في صلاة (حادثة عشرتها) وهي سميتها من اليوم
 السادس وكذا سادسة عشرتها وحادية عشرتها لان من نسي صلاة من الخمس لا يدري عينها صلى خمسا أو سادسا أو حادية عشرتها
 من يومين في كل يوم صلاة لا يدري عينها (و) على (خمسة) مرتين (في) ترك (ثلاث) من الصلوات (أو) ترك (أربع أو) ترك (خمس)
 من الصلوات (مرتبة) تترك في كل من الصور الثلاث (من يوم وليلة لا يعلم الاولى) منها ولا سبق الليل النهار ان علم سبق الليل صلى أربع أو لها
 المغرب في الاولى وحسب في غيرها وكذا ان علم سبق النهار أو لها الظهر وهذا من نية صلاة وثانيتها

من اليوم الثامن وحادية عشر يومها من اليوم التاسع وهكذا الحكم في الجميع واحدا يصلي الخمس
مرتين خمسا ثم خمسا أو صلاة واحدة ثم صلاة وهذا الحكم متفق عليه في المذهب لأن براءة الذمة متوقعة على
ذلك **(تنبيه)** سكت المصنف عن مماثل ثمانية الصلاة المتروكة كصلاة وسابعتها أو مماثل ثالثتها
كصلاة وثانيتها أو مماثل رابعتها كصلاة وتاسعها أو مماثل خامستها كصلاة وعاشرتها أو مماثل
التي المماثلة من دور أول أو ثان أو ثالث وهكذا والحكم أنه يبرأ بخمس من الصلوات على ما قاله المصنف
فمن نسي صلاة وثالثتها إلى خامستها وبست على ما قاله خليل وبراءة بالخمس أو الست هو الصواب
وفاقا للخطاب والرماضي وغيرهما خلافا للساطي والتتائي ومن وافقهما كالحرشي في صلاة الخمس مريد
قال في المجموع والضابط كما قال ابن عرفة أن تقسم عدد المعطوفة على خمسة فإن لم يفصل شيء فهي
خامسة الأولى في أدوار بقدر آحاد الخارج والصلاة مكيلة ثلاثين بالذمة لها خامسة من دور سادس وإن
فصل واحد فهي مماثلة الأولى كذلك وباينهما مماثلة سمية الفاضل كذلك فالتانية عشرة مثل الثانية
بعد دورين والثالثة عشرة مثل مماثلة الثالثة والرابعة عشرة مماثلة رابعها والخامسة عشرة خامسة
وتدبر اه وحاصل دفع المسئلة على مقتضى الضابط المذكور أن من نسي صلاة وثانيتها أو وثالثتها إلى
خامستها يبرأ بخمس صلوات بناء على أن ترتيب الفوائت واجب غير شرط أو يست بناء على أن ترتيبها
واجب شرط لا فرق بين كون ثانيتها إلى خامستها من يومها أو من ثاني أيامها أو ثالثة أو رابعة أو خامسة
وهكذا وإن من نسي صلاة ومماثلتها من يوم ثان أو ثالث أو رابع أو خامس وهكذا يصلي الخمس مرتين
بإفاق أهل المذهب فانهم **(قوله وما مرنا عليه في المحلين الخ)** أي خلافا للشيخ خليل حيث ذكر أن
من نسي صلاة وثانيتها إلى خامستها يصلي ستين بخمس التي بدأ بها لأجل الترتيب وإن من نسي ثلاثا مرتبة
من يوم وليلة لا يعلى الأولى منهما ولا سبق الليل على الثاني يصلي سبعين بأية واحدة على الست ويعيد
التي بدأ بها أو ما بعدهما يخرج بها من عهده السكوك وإن من نسي أربعاً مرتبة من يوم وليلة ولا يدري
الأولى ولا سبق الليل عن المهر يصلي ثمانين بالأعادة التي ابتدأ بها أو اثنين بعدها وإن من نسي خمسا كذلك
صلى تسعين بعد التي ابتدأ بها أو ثلاثة بعد ما بدأ بها أو قل خليل وفي صلاة ثلاثين من يومين مخيفتين لا يدري
السابقة صلاحتها أو أعاد المبتدأة مني على الصبح أيضا وأما على الراح الذي مني عليه مصنفنا ولا
يعيد المبتدأة أو ما قبله ومع السك في القصر أعاد أثر كل حضرة سفرية أي نداهو بآفاق وقوله وثلاثا
كذلك سبعين أو أربعين ثلاث عشرة وخمسا إحدى وعشرين مني على الضعيف أيضا والراح على ما عرفت
ابن رشد أن براءة الذمة تحصل بفعل المتروك مرة ولذلك أعرض المصنف عن ذلك المسائل لعدم موافقتها
مع ضعفها لا يتأثر على ضعيف وأن كانت مسهورة في المذهب

(فصل في بيان سجود السهو) لما فرغ من الكلام على ما عرفت من أحكام السهو عن الصلاة كلها
شرع في الكلام على السهو عن بعضها والسهو عن الشيء الذي تقدم ذكره أولا وأما الذين قالوا
أن يقدّم ذكر الفرق بين السهو والعفلة أن العفلة تكون عما يكون والسهو يكون عما لا يكون
تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت حتى كان لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز
أن تفعل عنه ويكون ورق آخر وهو أن العفلة تكون عن فعل الغير بقول كنت عافلا عما كان من
ولان لا يجوز أن يسهى عن فعل الغير وما وقع في المذهب اختلاف في حكم السهو قبل أو بعد
بالحووب والسنية وحووب القبل عن ثلاث سنين وسنينة عمادونها وكان الراح مني قبل أو بعد
مطلقا قال يسن الخ **(قوله يسن لسهاء)** أرادنا لسهاء من حصل منه مرحب السهو فيتم الطول بالمحل
الذي لم يشرع فيه فانه يسجد له ولا يسجد له وهو ما بل وعمد أرحول **(قوله يسنه)** لا يجوز إبطال الصلاة التي
حصل فيها مرحب السهو ولا إعادة تكامل بقول الله حيرة فربيع الصلاة أولى من إبطالها
وإعادتها للعمل جهوا الأولى به في أعلى الوحوب ولا يكتفي عن السجود التام العبر المطلق تركه إعادة
الصلاة **(قوله عن منه مركة)** أي داخلة الصلاة ما لا رجعة عنها كالأقاسة ولا يسجد مرة معها وإن
سجد لها قبل السلام يطلب صلاته أن كان عمدا أو جهلا ولا بد من زيادة يسجد له بعد السلام وكذلك

وما مر رابعه في المحلين
من أنه يطلب منه خمس
فقط هو الراح عند ابن
رشد وغيره من الأشياخ
بناء على أن ترتيب
الفوائت في أنفسها
واجب غير شرط وهو
الراح وهو ما يجب ابتداء
فعل الفعل وبفعله يخرج
وقتها وبرئ منها فلا تعاد
لترتيب (ونذب) في جميع
مائة قدم (تقديم) صلاة
(الظهر) لأنها أول فريضة
طهرت في الإسلام ما لم يعلم
أن أول ما تركه غير الظهر
والألم يقدري بها فصل
في بيان سجود السهو وما
يتعلق به من الأحكام
(يسن لسهاء) عن سنية
أو كدفا أكثر (أو) عن
(سنتين حقيقتين) وأكثر
بأن ترك ما ذكره هو أبلا
زيادة شيء في صلاته

(أومع زيادة) شيء سهو أو قول أو فعل غير كثير أو زيادة الكثير مبطل وسواء كان من جنس الصلاة أو من غير جنسها كما يأتي إذا كان النقص وحده أومع الزيادة تحقيقاً أو ظاهراً (ولو شكاً) فالصور ست نقص فقط نقص مع زيادة والنقص مع الزيادة إما محققان أو مشكوكان أو النقص محقق والزيادة مشكوك أو العكس والنقص فقط إما محقق أو مشكوك وشكها إما ناشئ عن نسيان أو حصول منه هل هو زيادة أو نقص والحصول إما محقق أو مظنون أو مشكوك فهي ثلاثة تضم السنة المتقدمة: كن دخولها تحت قوله ولو شكاً كما هو ظاهر (سجدتان) نائب فاعل يسن (قل السلام) في الصور التسع (ولو كرر) السهو من نوع أو أكثر مباغته في سجدتان فلذا أخراه عنه وجاز أن يكون مباغته في يسن أيضاً لدفع توهم الوجوب عند التكرار كما قد يفهم من تقديم الشيخ له عليه وفهم من قوله (وأعاد تشهده) أنها قبل السلام وبعده التشهد ١١٦

وانما أعاده ليقع سلامه بعد تشهده كما هو الشأن في الصلاة وهذا أحد المواضع التي لا يطلب فيها دعاء بعد تشهد السلام الثاني من سلم إمامه قبل أن يشرع هو في الدعاء الثالث من خرج عليه الإمام للطبقة الجمعة وهو في نفسه لفته بالجمعة وهو في نفسه لفته بالدعاء الرابع من أقيمت عليه الصلاة وهو في أخرى ولو فرضاً ثم مثل ترك السنة المؤكدة والمترتبة من خفيفة تسببها أكثر بقوله (ترك تكبيرة عند سهواً) وأنه يسجد لها لأنها مؤكدة والمراد منه التكبير الذي قبل الفاتحة وبعد تكبيرة الأحرام كما يؤخذ من الأصالة إلى عيد (و) ترك (حضر مرض) كالصبيح لا تنفل كالور والعمدين بها حتى فقط ولو مرة لأن الجهر فيما يجهر فيه سنة مؤكدة في الفاتحة وأولى تركه في

كانت السنة غير مؤكدة ولو كانت داخلية فيها فلا يسجد لها إن سجد لها قبل السلام بطلت وتقدم ذلك في المبطلات (قوله أومع الزيادة) ولا يشترط في المنقوص مع الزيادة أن يكون سنة مؤكدة على المشهور بخلافه من قيس ذلك (قوله ولو تكرر السهو) أي معنى موجب السجود أي وكان التكرار قبل السجود أما إن كان التكرار بعد فإن السجود يتكرر كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القملي ثم سبه في فضائه بنقص أو زيادة فانه يسجد له سهو ولا يجزئ سجوده السابق مع الإمام أو تكلم المصلي بعد سجوده في القملي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضاً وكذا إذا زاد سجدة في القملي فانه يسجد بعد السلام عند الحمى وقال غيره لا يسجد عليه أما المعدي إذا زاد فيه فلا يسجد له أصلاً من حاشية الأصل وقال في المجموع فان شئت عند الرفع هل هذا سجود الفرض أو كان نية السهو ونسي الفرض أي بالفرض ثم السهو (قوله وأعاد تشهده) أي استأنف على المشهور بخلافه لمن قال بعدم الإعادة وخلافه لمن قال بالنسب (قوله والمراد منه الخ) أي وأما التكبير عند الأركان وهو سنة خفيفة كغيرها من الصلوات (قوله وترك جهر) مثله كل ما كان مؤكداً من سنن الصلاة غير السر كما سيأتي عليه الشارح (قوله والجلوس له سنة) أي فهو مركب من سنتين خفيفتين فادتر كهما مرة سهواً وسجدة اتفاقاً ولو في المفل وان أتى بالجلوس وترك التشهد فقولان بالسجود وعدمه والمعتمد السجود لأن جلوساً بغير تشهد عدم لان جلوسه ما يكون ظرفاً له فلذلك اعترض على الشيخ حليل في مثله لنقص السنة بترك التشهدين وقاروا لا يفهم له بل الواحد كاف (قوله ومنه ما زاد الخ) أي في صلاة الفريضة وظاهره أنه مركب من سنتين خفيفتين فقط وليس كذلك بل السورة مركبة من ثلاث سنن مذكورة وكوه حهراً أو سراً (قوله لنقص الزيادة) من إضافة الصفة للموصوف أي الزيادة المحضنة أي الحاصلة من مصاحبة النقص كانت محتقة أو مشكوكاً فيها (قوله أي بعد السلام الخ) أي الواجب بالنسبة للصد والإمام أو السني بالنسبة للأمام (قوله سواء كانت من جنسها) أي ولم تكن من أقوالها فإن كانت معها كالسورة مع أم القرآن في الأحبار تبي أو قراءة سورتي في ركعة من الأولين ولا يسجد ولا بطلان وإن كان التكرار في الفاتحة فإن كان سهواً وسجد وعمداً ولا يسجد والراجح عدم البطلان مع الاتم (قوله الأمانة قدم في مبطلاتها) كنفخ بانف وكلام لا صلاحها فانه مستثنى من المبطلات (قوله كنتم صلاته أشك) هذا إذا شك قبل السلام وأما إن شك بعد أن سلم على يقين فاحتلف فيه فقيل يعني على يقينه الأول ولا أثر للشك الظاهر بعد السلام وقيل أنه يؤثر وهو الراجح أنه من حاشية العمل وقوله لشكك اللام للتعامل منعلة نعم أو مجرد في أي وإتمامه لا حل رفع شك لالة عدية متعلقة بنتم لانه يقتضي أنه يتم شكك أي برديه وليس كذلك (قوله هل صلى ركعة الخ) تصوير للشك (قوله ويسجد بعد السلام) أي لا احتمال

الافاتحة والسورة أو بدو ركعة في الركعتين لأنه فيها سنة خفيفة (واقصصا على حركة اللسان) التي هو أدنى السر وأومع معنى مع أي ترك الجهر فيما يجهر فيه مع اقتصاره على أدنى السر ولو أبدل الجهر بأعلى السر بان أسمع نفسه فلا يسجد عليه (و) ترك (تشهد) ولو مرة لأنه سنة خفيفة والجلوس له سنة ويلزم من تركه ترك حلق وهو منه ما زاد على أم القرآن ولو في ركعة لأنه سنة والقيام له سنة أو ترك تكبيرتين أو قسم بعض أو تكبيرتين وتسمية (و) يسجد (لنقص الزيادة) من خفيها أولاً إذا لم تكثر كزيادة ركعة أو سجدة أو سلام كالسهم من انفتحت أو كلاماً أحسن سهواً في الجميع (سجد) أي بعد السلام فإن كثرت الزيادة بطلت سواء كانت من جنسها كاربعة ركعات في أربعة ركعات أو من غير جنسها ككثير كلام أو أكل أو شرب أو حدث بجمدونه وذلك ركذان ونعت عمداً ولو نلت كسج وكلام الأمانة قدم في مبطلاتها مثل للزيادة المشكوك بقوله (كنتم صلاته) هل صلى ركعة أو اثنتين فانه يبنى على الأقل ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام

وكن شك هل مجد سجدة أو اثنتين أو هل قرأ فاتحة أو لا فإنه يأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام (وكتصر على صلاة) هو بها (كشفع) أو ظهر (ان شك أهو بها أو) خرج منها السلام وأحرم (باخرى) تليها (كوتر) بالنسبة للشفع أو عصر بالنسبة للظهر فإنه يبنى على اليقين بأن يقتصر على الشفع أو الظهر أى يجعل ما هو فيه من تمام التلى كان بها ويسجد بعد السلام ثم يأتي بما يليها كالوتر وإنما يسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر لشفعه بالسلام من شفعه فيكون قد صلى الشفع ثلاثا ومثله يقال في الفجر مع الصبح والظهر مع العصر (و) ك(إبدال السر بالقرض) أى فيه لافى النقل كان يقرأ في الظهر أو العصر ولو في فاتحة منهما أو من أخيرة المغرب أو العشاء (بما زاد على أدنى الجهر) سهو وفاته يسجد بعد السلام لان الجهر مكان السر زيادة كما أن السر مكان الجهر نقص وأما لو أتى فيما ذكره من الجهر بان أسمع نفسه ومن يليه خاصة ولا يسجد عليه لحفة ذلك

فيه وأتى بدله بالعصر فقد حصل منه نقص لكن لا يسجد عليه الا اذا اقتصر على حركة اللسان وأن من ترك السر فيما سر فيه وأتى بدله بالجهر فقد حصل منه زيادة لكن لا يسجد عليه بعد السلام الا اذا رفع صوته فوق سماع نفسه ومن يليه بلصقه بان كان يسمعه من بعده عنه بنحو صف فاكتر (وكن استكحه) أى كثر عليه (الشك) بان يأتيه كل يوم ولو مرة في صلاة من الخمس هل صلى ثلاثا أو أربعاً فإنه يسجد بعد السلام ترغيبا للشيطان (ولا اصلاح عليه) أى لا يبنى على الأقل ويأتى بما شك فيه بل يبنى على الأكثر وهو معنى قوله ولها عنه أى وجوبا فإنه لا دواء له مثل الاعراض عنه فان أصلح بان أتى بما شك فيه لم تبطل (ومن استكحه السهو) أى كثر عليه ولو كل يوم مرة

زيادة الآتي به وهذا مقيد بما اذا تحقق سلامة الركعتين الاولين من نقص والاصح قبل السلام لاحتمال الزيادة في الآتي به مع النقص (قوله وكن شك هل سجد الخ) قال في الاصل المراد بالشك مطلق التردد في شمول الوهم وأنه معتبر في العرائض دون السنن فمن توهم ترك كبيرين مثلاً ولا يسجد عليه والخاص بل أن ظن الاتيان بالسنن معتبر بخلاف ظن الاتيان بالعرائض فإنه لا يكفي في الخروج من العهدة ولا بد من الجهر والسجود اه وقد تبع فيه الاحمورى والذى في بن ان الشك على حقيقة لا فرق بين العرائض والسنن اه من حاشية الاصل (قوله كقتصر على شفع الخ) (قوله وانما يسجد الخ) العبارة اعم من عبارة خليل اشارة الى أنه لا يفهم لقوله كقتصر على شفع الخ (قوله وانما يسجد الخ) جواب عما يقال لا وجه للسجود لانه ان كان في آخر الشفع فقد أتى بها ولا زيادة ولا نقص وان كان في ركعة الوتر فقد درغ من الشفع وسلم منه ولا زيادة فيه ولا نقص وقال عبد الحق التعاليل يقتضى أنه يسجد قبل السلام لان معه نقص السلام والزيادة المشكوك في وقد نقل عن مالك من رواية ابن زياد والمشهور الاول (قوله فانه يسجد بعد السلام) قال عبد الوهاب استحبابا قال الشيباني هو خلاف طاهر المصنف أى خليل الا أن البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المستحب على ما يشمل السنة وليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه من الحاشية (قوله بل يبنى على الاكثر) أى فاداشك هل صلى ثلاثا أو أربعاً يبنى على أربع وحبوا ويسجد بعد السلام ترغيبا للشيطان فاندفع ما يقال حيث بنى على الاكثر فلا موجب للسجود واعلم ان الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو كذلك فالشك المستنكح هو أن يعتري المصلى كثيرا ما يشك كل يوم ولو مرة هل راد أو نقص أو لا أو هل صلى ثلاثا أو أربعاً ولا يتيقن شيئا يبنى عليه وحكمه أنه يلغو عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الاكثر ويسجد بعد السلام استحبابا كما في عبارة عبد الوهاب واليه أشار بقوله وكن استكحه الشك ولا اصلاح عليه والشك غير المستنكح هو الذي لا يأتي كل يوم كمن شك في بعض الاوقات أصلى ثلاثا أم أربعاً أو هل زاد أو نقص أو لا وهل يصلى بالبناء على الأقل والاتيان بما شك فيه ويسجد واليه أشار بقوله كتم شك الخ وكقتصر على صلاة الخ فان بنى على الاكثر بطلت ولو ظهر الكمال لانه سلم عن غير يقين والسهو المستنكح هو الذي يعتري المصلى كثيرا ما يشك فيسهو ويتيقن اه سهوا وحكمه أنه يصلح ولا يسجد عليه واليه أشار بقوله ومن استكحه السهو وأصلح ولا يسجد والسهو غير المستنكح هو الذي لا يعتري المصلى كثيرا وحكمه أنه يصلح ويسجد حسب ما سها من زيادة أو نقص واليه أشار بقوله يسن لساه عن سنة مؤكدة الخ فالفرق بين الساهي والساهي بضبط ما تركه بخلاف الشاك (قوله فان أصلح) أى عمدا أو جهلا كما في الخطأ وذلك لان بناءه على الاكثر راعى راضه عن شكه ترخيص له وقد رجع للاصل (قوله ولا يسجد عليه) أى مطلقاً أمكنه الاصلاح

(أصلح) صلته ان أمكنه الاصلاح (ولا يسجد) عليه بعد السلام ولا قبله عكس من استكحه الشك مثاله من استكحه السهو ان يسهو عن السورة كثيرا فلم يشعر حتى يركع أربعين وعن التشهد الاول كثيرا لم يشعر حتى يركع الارض بيديه وركبته فانه يستمر ولا يسجد عليه قبل السلام ولا يأتي في مثل هذا الاصلاح ومما لا يأتي فيه الاصلاح ان يكثر عليه السهو في السجدة الثانية من ركعة فما يشعر حتى يستقل قائما فهذا يصلح وحبوا بان أمكنه الاصلاح بان يجمع جالساً ثم يسجد الثانية ويتم الصلاة ولا يسجد عليه بعد السلام فان لم يمكنه الاصلاح كان لم تذكر الا بعد ركوع التالى قام لها انقلبت الثانية أرنى ويتم الصلاة ولا يرجع الاصلاح الا الى ولا يسجد عليه هذه الزيادة بعد السلام فلم ان استكح الشك ان يعتريه السهو في متى كبير هل فعله أولاً وان استكح السهو ان يترك سنة أو رمضان كثر انتم شبهة في عدم السجود مسائل بقوله (كن شك هل سلم) أو لم يسلم

فانه يسلم ولا سجود عليه (أو) شك (هل سجدة منه) أي من سجوده القبلي (واحدة) أو اثنين فانه يأتي بالثانية ولا سجود عليه أي لهذا السهو (أو) شك (هل سجدة) أول سجدة من أصله فانه يسجد ولا سجود عليه فاني لهذا الشك (وبني على اليقين) في المسائل الثلاثة في الأولى يعني على عدم السلام لانه الأصل وفي الثانية على أنه سجد واحدة فقط وفي الثالثة على أنه لم يسجد أصلاً ثم يأتي بما شك فيه كما قدمنا أو زاد سورة في آخره بها وأولى في واحدة أو في أخيرة المغرب سهواً أو عمداً فلا سجود عليه لهذه الزيادة (أو خرج) في أوليه أو أحدهما من سورة (إلى) سورة (أخرى) فلا سجود عليه (أو فاء أو قل) بفتح اللام أي خرج منه في أو قل (غلبة) فلا سجود عليه (إن قل) الخارج منهما (وطهر) بأن لم يتغير عن حالة الطعام (ولم يزد) أي يستلم (منه شيء) عمداً أو (إلا) بأن كثر الخارج منهما أو كان نجساً بأن تغير أو ابتلع منه شيئاً عمداً (بطالت) صلاته وقولنا إن قل إلى آخره مما زاده عليه وفولنا عمداً مفهومه لو أزدرد ناساً لم تبطل وسجد لانه من الفعل ١١٨ القليل وكذا ان ابتلعه غلبة على أحد القولين (أو أعلن) أي جهر زيادة على سماع

من يلبه فيما يسرفه (أو أسر) بحركة اللسان فيما يجهر فيه (بكائه) من الفاتحة أو السورة فلا سجود عليه وإنما السجود فيما إذا أعلن أو أسرف نصف الفاتحة فأكثر (أو أعاد السورة كلها) أي للإعلان والسريان كان قراءتها على خلاف سنتها فتطلب منه إعادة سنها والاتباع بها على سنتها فأعادها ولا سجود عليه (بخلاف) إعادة (الفاتحة) لها فوجب للسجود (أو اقتصر على سماع نفسه في جهرية أو) اقتصر (على سماع من يلبه في سرية فلا سجود كما تقدم (أو أدار) الإمام (مأمومه) إذا وقف جهة يساره (ليمينه) كما هو المندوب فلا سجود عليه وكذا لا سجود في فعل يسير كالقفان وحل حسد وإصلاح سترة أو رداء

أم لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه أو الأول إن كان قبلها والثاني إن كان بعدها كذا في بعض الشراح قال الأجهوري ولو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل يبطل صلاته حيث كان متعمداً أو جاهلاً لانه غير مخاطب بالسجود أو لا لأن هناك من يقول بسجوده قال في الحاشية والظاهر الصحة (قوله دانه يسلم ولا سجود عليه) أي إن قرب ولم يخرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال سجداً بطالت وإن انحرف استقبل وسلم وسجد وإن طال لا سجداً أو فارق مكانه بني بالحرام وتشهد وسلم وسجد كما سيأتي للمصنف (قوله هل سجدة واحدة) بيان لصورة شكه أي أنه إذا شك هل سجدة واحدة أو اثنين فانه يسجد واحدة ولا سجود عليه لتلك الزيادة المشكوك فيها (قوله ولا سجود عليه ثانياً لهذا الشك) أي إذا تسلسل الأمر وتحصل المشقة الكبرى ولا يقال التسلسل مستحيل لأن التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه (قوله ولا سجود عليه لهذه الزيادة) أي على المشهور ومراعاة أن يقول بطالت قراءة السورة في الأخيرين ومقابل المشهور ما قاله أشهب من السجود (قوله أو خرج في أوليه) أي لانه لم يأت بخارج عن الصلاة وكره تعدد ذلك إلا أن يفتتح سورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل فيندب له تركها وينقل إلى سورة طويلة (قوله كما هو المندوب) أي ولا سجود في فعل مندوب وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ابن عباس حيث قام على يساره فاداره عن يمينه (قوله وإصلاح سترة أو رداء) أي لكونه مندوباً وهذا إذا أصلحه وهو جالس وأمان كان قائماً بخط لذك فذكره كراهة شديدة ولا تمطل به الصلاة إلا إذا زاد الانحطاط عن مرة (قوله فواجباته خمسة) أي وهي البسمة والسجدة الأولى والثانية والجلوس بينهما والسلام واجب غير شرط وأما التكبير والتشهد بعده فسدنه (قوله مندوحة) أي فلا يفتقر لنية ولا سلام ولا يصح في الجمعة إلا في الجاهل الذي صلى فيه وكذا الرحاب والطرق وأما البعدى في الجمعة فأي جامع له من المجموع (قوله وصحت الصلاة) أي مراعاة لقول القائل إن السجود دائماً قبل (قوله ولا تبطل) أي مراعاة لقول القائل بعباده السجود دائماً والحاصل أنه وقع خلاف في المذهب في محل السجود فقبل بعد السلام مطاقاً وقبل قبله مطاقاً وقبل بالخير وقبل إن كان النقص خفيفاً كما أسرف فيما يجهر فيه سجدة بعده كالزيادة والاقبله وقبل إن كان عن زيادة فبعده وإن كان عن نقص فقط أو نقص وزيادة وقبله وهذا هو المشهور والذي مشى عليه المصنف وأصوله وعليه لو قدم البعدى أو أخر القبلي تصح مراعاة لما ذكر من الأقوال (قوله أدرك مع إمامه ركعة الخ) أي والافان أدرك دون ركعة وسجد معه قبل السلام بطالت (قوله بل تركه) أي أما عمداً أو رأياً أو سهواً أو أدركه الإمام وسجد المسبوق وكان عن ثلاث سنن صحت للمسبوق وبطلت على الإمام حيث لم يكن مذهبه يرى الترك

أو مشى كصفتين لفرجة ونحو ذلك (وسجد) البعدى (بنية) وجوباً (وتكبير في خفضه ورفع) وراى (وتشهد) استئذاناً (وسلام) وجوباً كالسجدين والجلوس بينهما فواجباته خمسة وأما القبلي فهو وإن كان كذلك إلا أن نية مندرجة في نية الصلاة والسلام منه هو سلام الصلاة (وصحت) الصلاة (أن قدمه) أي البعدى (على السلام واثم) أي يحرم تنعيمه لانه لما كان خارجاً عن الصلاة صار قديمه كالزيادة فيها (وكره تأخير القبلي) عن السلام عمداً ولا تسطل (رسجد مسروق أدرك) مع إمامه (ركعة) فأكثر السجود (القبلي) المترتب على الإمام (مع إمامه) قبل قضاء ما عليه (أن سجد) الإمام ذلك القبلي (والا) يسجد الإمام بل تركه (قوله) أي سجده المأموم (لنفسه) قبل قضاء ما عليه (وإن لم يترك) وجوباً (وحراله عدى) لذات ترتب على إمامه لانه من صلاته ويسجد بعده سلامه فان قدمه معه بطالت صلاته (فإن سها) المأموم حال القضاء (بعض قدمه) على سلامه فبعد قضاء ما عليه لا اجتماع المفص منه مع زيادة الإمام (ولا سجود على مؤتم

سها) بزيادة أو نقص سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فأكثر (حالة القدوة) لأن كل شهوة المأموم فالأمام يحمله نفسه وقد فهم حاله القدوة أنه لو سها فيما يقضيه بعد سلام الإمام لترتب عليه فيه السجود وهو كذلك وقولنا سجود مما زادناه عليه (ولا) سجود (أترك فضيلة أو سنة خفيفة) كالقنوت وكنت كبيرة فإن سجد لها قبل السلام طالت لتعمد الزيادة (ولا تبطل) الصلاة (بترك) سجود (بعدي و) أن نسيه (سجده متى ذكره) ولو بعد سنين وكذا أن تركه عمدا (ولا يسقط) بطول الزمان سواء تركه عمدا أو نسيانا (ولا) تبطل (بترك) سجود (قلمى) عمدا أو سهوا وترتب (عن) ترك (سنتين) خفيفتين فقط (وسجده) استثناء (أن قرب) بأن لم يخرج من المسجد ولم يطل الزمان وهو في مكانه أو قرب به (والا) يقرب بأن خرج من المسجد أو طال الزمن (سقط) تخفته (وبطلت أن كان) ١١٩

القلمى مترنبا (هو) ترك (ثلاث) من السنن (وطال) زمن تركه سهوا وأما لو تركه عمدا لبطلت بمجرد الترك والأعراض عنه وهو هذا يدل على أنه واجب وهو يتنافى كونه سنة (كترك ركن) سهوا وطال الزمن الترك فبطل وأما عمدا فبطل بمجرد الترك (و) إذا لم يطل (تداركه) بأن يأتي به على الوجه الآتي بيانه (أن لم يسلم) معتقدا التمام إذا كان الترك (من) الركعة (الآخرة) فإن كان المتروك الفاتحة انتصب قائما فيقرأها ثم يركعته وان كان الركوع رجع قائما ثم يركع وان كان الركوع منه رجع محدودا فإذا وصل حد الركوع اطمأأن ثم يركع و يتم ركعته ويسجد بعد السلام وان كان السجود سجدا وهو جالس وأعاد التشهد وسلم ثم يسجد بعده لازية مالم يكن معه نقص تقدم والاقبل له فان سلم من

وتزاد على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبقي الحديث ونسيانه (في نفسه) لو أخر الإمام القبلى هل للمأموم أن يقدمه أم لا البرزلى كان شيخنا ابن عرفة يقول إن المأموم يسجد قبل وظاهر كلام غيره أن المأموم يتبع الإمام في الصلاة وفي السجود قاله الشيخ أحمد الزرقاني وفي المواقي فيها لما لك وكذا أن قدم الإمام القبلى وأخرو المأموم فتصح صلاته اه من حاشية الأصل (قوله سها الخ) لا مفهوم لسهو بل إذا تعمد ترك جميع السنن فإن الإمام يحمله عنه (قوله حالة القدوة) بفتح القاف بمعنى الاقتداء وأما الشخص المقتدى به فهو مثل القاف (قوله لأن كل سهو سها المأموم الخ) يشير لقاعدة وهي كل سهو يحمله الإمام فسهو عنه سهو لم وان هم فعلوه وكل سهو لا يحمله الإمام فسهو عنه ليس سهوا لهم إذا هم فعلوه مثال الأول إذا سها الإمام عن سورة مثلا أو بزيادة وسجد فإن المأموم يسجد معه وان لم يحصل منه موجب السجود لانه لو وقع من المأموم لحمله الإمام عنه ومثال الثاني إذا سها الإمام أو المأموم عن الفرائض فلا يحل أحدهما عن الآخر (قوله لتعمد الزيادة) أى ولا يعذر بالجهل (قوله ولو بعد سنين الخ) أى لأن المقصود ترغيم الشيطان (قوله بان خرج من المسجد) أى عند أشبه لان الطل عنه الخروج من المسجد (قوله أو طال الزمن) أى بالعرف عندان القامم (قوله وطال الزمن تركه) أى بان خرج من المسجد أو بالعرف وان لم يخرج (قوله وأما لو تركه عمدا الخ) أى وان لم يطل وأما قوله فيما به دم وضح أن قدم بعده أو أخر قلبه وهو مقيد بما إذا لم يعرض عن الإسان به بالمرة (قوله وهو يتنافى كونه سنة) أحاب في المجموع ان البطلان مراعاة لا قول بوجوبه (قوله وطال الزمن الترك) أى بحيث تداركه ومثل الطول بقية المافات كحدث أو كل أو شرب أو كلام كان قد قدمه من كل ما أحل بشرط على تفصيل الشروط المتقدمة (قوله تداركه) أى ان كان يمكن التدارك بان كان تركه بعد تحقق ما هيبة الصلاة وانه قد أداها كالركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبير الأحرار فلا لانه غير متصل (قوله إذا كان الترك من الركعة الأخيرة) أى وأما سلامه من اثنتين معتقدا الكمال فلا غيب تدارك الركن المتروك من المانية كما هو المستفاد من النقول وهذا كله في غير المأموم وأما المأموم فسيأتي الكلام عليه في المراجعة (قوله سجده وهو جالس) أى ان كانت السجدة لثانية والافخر من قيام كما أتى (قوله فتارك ركوع سهوا الخ) انما كان يرجع له قائما لان الحركة للركن مقصودة (قوله سيأمن القرآن) أى من غير الفاتحة لانه لا يمكن تكريرها حرام ولا يرتكب لأجل تحصيل مندوب وظاهره انه يقرأ ولو كان في الأخيرتين وفي المجموع وعب ندب قرأته من الفاتحة وغيرهما وهو ظاهر شارحا (قوله يرجع محدودا) هذا قول محمد بن المواز فلا خلاف ورجع قائما تبطل مراعاة للنقول المقابل خلافا لما ذكره عب من البطلان كذا ذكره في الحاشية والقبائل يرجعه قائما هو ان حبس فيقول يرجع قائما بقصده الرفع من الركوع لأن المقصود من الرفع من الركوع أن ينحط للسجود من قام منه وإذا رجع إلى القيام وانحط منه إلى السجود فقد حصل المقصود

الأخيرة معتدا كمال صلاة ثم تدرك ترك الركن مبهات التدارك واستأنف ركعة بطلت إذا لم يطل وان طال بطلت صلاته فلو سلم من غير الأخيرة ساهيا لم يفت تداركه بل يتداركه على الوجه الآتي مالم يعقد ركوعا من التي عليها (أو) تداركه من غير الأخيرة ان (لم يعقد ركوعا) من ركعة نبي ركعة النقص إذا كان الترك (من غيرها) وقولنا في الأولى من الأخيرة وفي هذه من غيرها تنقيدا لاطلاقه والوضح لو قلنا وتداركه من الأخيرة ان لم يسلم ومن غيرها ان لم يعقد ركوع التي عليها وإذا أمكن التدارك بان كان الترك من الأخيرة ولم يسلم أو كان من غيرها ولم يعقد ركوع التي نبي ركعة النقص (فتارك ركوع) سهوا وتذكره في السجود أو في الجلوس من السجدين أو في التشهد (رجع قائم أو ندب ان قرأ) سهوا من القرآن في ركعة بعد قراءة وكذا تارك الفاتحة يرجع قائما ليأتي بها (و) تارك الرفع منه) أى من الركوع (رجع محدودا) أى محظا بقوسا حتى يصل حد الركوع ثم يرفع منه بصمغ الله بأن سجده

(و) تارك (سجدة) سهواً وتذكر في قيامه (يجلس) يأتي بتمامه (لا) تارك (سجدة) ثم تذكرها قائماً فلا يجلس لها بل يخط لها من قيام ثم يشرع بتكليم على ما إذا فات التدارك بعد الركوع من الركعة التي تلي ركعة النقص أو بالسلام إذا كان التارك من الركعة الأخيرة فقال (فان ركع) هذا مفهوم قوله أولم يعقد ركوعاً أي أن عقد الركوع الركعة التي تلي ركعة النقص بطلت ركعة النقص و (رجعت الثانية) التي عقد ركوعها (أولى لبطانها) أي الأولى بقوات التدارك فان كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ويأتي بركعة بالفاحة وسورة ويشهد ويسجد بعد السلام لحض الزيادة وإذا كانت ركعة النقص هي الثانية صارت الثالثة ثانية وهي بالفاحة فقط فيتشهد بعدها ويأتي بركعتين بالفاحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثانية مع الزيادة وإذا كانت ركعة النقص هي الثالثة صارت ١٢٠ الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام وإذا تذكر وهو في الجلس الثاني أنه ترك ركعتاً

(قوله وتارك سجدة) أي ان كانت الثانية فبالأولى لا يتصور تركها وفعل الثانية لان الفرض أنه أتى بسجدة واحدة وهي الأولى قطعاً ولو جلس قبلها لجلسه ملغى لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلس قبلها ثانية (قوله بل يخط لها من قيام) ولو فعلها من جلوس فلا بطلان وسجد قبل السلام فلا انحطاط غير واجب كما في التوضيح والخطاب عن عبد الحق واعترض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انحطاط لها واجب وكيف يحبره السجود وعلى أمهات غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة وأجيب بان مراعاة القول بانها غير مقصودة صيرته كالسنة والذاجر بالسجود (قوله إذا كان التارك الخ) ظرف لقوله أو بالسلام (قوله ورجعت الثانية الخ) ما ذكره من انقلاب الركعات للفقد والامام هو المشهور وقبله لا انقلاب فعلي المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته بناءً بقرآن فيأبأ بالقرآن فقط كما يأتي فيما قبلها بآم القرآن وعلى القول المقابل الركعة التي يأتي بها آخر صلاته قضاء عن التي بطلت ويأتي بها على صفته من سر أو جهراً بالفاحة وسورة أو بالفاحة فقط والحاصل أنه يأتي بركعة على كل حال لا يمكن هل هي بناء أو قضاء وعلى المشهور يحتمل حال السجود وعلى مقابله فالسجود دائماً بعد السلام (قوله وان طال بطلت) ما ذكره الشارح من البطلان عند الطول هو ما ذكره ر قائل القواعد تقتضي عدم البطلان ان قرب لم يخرج من المسجد خلا للشخص سالم السهو رى حيث قال بالبطلان بمجرد السلام وان لم يطل (قوله فيفوت بمجرد الانحناء) أي وان لم يطعن (قوله بطلت صلاته) أي لوجوعه من فريضة سنة (قوله حتى تنحني فكذلك) أي تطل ان رجوعاً واستمرو يسجد قبل السلام في ترك تكبير العبد كلاً أو بعضاً أو ترك الجهر وأما ترك السر فيسجد له بعد السلام ان أتى أعلى الجهر كما تقدم وأما في سجود التلاوة فيفوت السجود بمجرد الانحناء في صلاة الفرض ولا يحبر بسجود سهو ولا غيره ويأتي به في ثمانية النفل وهل بعد الفاتحة لاها أهم أو قبلها اتقدهم موجهها ولان (قوله أود كبر بعض الخ) أي إذا ذكر بعض صلاة مفروضة أو سجوداً من صلاة مفروضة في صلاة أخرى فريضة أو نافلة أو كان البعض أو السجود من نافلة وذلك في نافلة أخرى بعد انحناءه للركوع فان ذلك يمتنع من الرجوع لأتمام الأولى وتبطل والمعامل أن من ترك التمام المترتب عن ثلاث سنن والبعض المتروك من فرض وذكره في فرض أو نفل فان أطل القراءة من غير ركوع ما فرغ من الفاتحة أو ركع بالانحناء وان لم تطل قراءته بل وان لم يقرأ كما في مأموم بطلت الصلاة لمتروك منها الفواتح التلافي بالأيان مما فات منها وحيث بطلت الأولى أتم العمل ان اتسع الوقت لادراك الأولى عقد منه ركعة أم لا أو ضاق وأتم ركعة بسجودتها أو الاقطع وأحرم بالأولى ووطع المرض بسلام أو غيره لوجوب الترتيب ان كان هذا أو أماً وتسه مأمومه لا مأموماً وبند الأشعاع وار بصريح وجهه لا المعرب ان عقد ركعة بسجودتها واتسع الوقت والادفع لانه يقتضي بخلاف النفل والايان لم يطل القراءة ولم يركع رجوع لاصلاح الأولى بسلام

من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة فيأتي بركعة بالفاحة فقط سرا ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول لانه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى وكذا ان تذكر بعد السلام بقرب فان طال بطلت كما يأتي (وهو) أي الركوع المقيت للتدارك (رفع رأس) بعد الانحناء مطمئناً (معتدلاً) مطمئناً فن لم يعتدل تدارك ما فاتته وكذا المسبوق اذا كبر للاسحوا وانحني بعد رفع الامام رأسه وقبل اعتداله فقد أدرك الركعة معه وكذا المأموم اذا لم يركع مع امامه انحدر أو غيره حتى رفع مطمئناً انه يفوته الركوع معه والاركع وأدركه وسأني تنصبل هذه المسئلة فليس الركوع مجرد الانحناء خلافاً لاشبه الاف مسائل أشار لها بقوله (الانكرك ركوع) من ركعة فيفوت بمجرد

الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما فاتها (أو) ترك (سر) لفاتحة أو سورة فيفوت بمجرد الانحناء من فان عاد للقراءة على ستمها بطلت صلاته (أو) ترك (جهراً) فكذلك (أو) ترك (تكبيراً) كلاً أو بعضاً حتى انحني فكذلك (أو) ترك (سورة) بعد الفاتحة (أو) ترك (سجدة تلو) في فرض أو نفل حتى انحني ساجداً (أود كبر بعض) من صلاة أسري قبل التي هو فيها أو مراده بالبعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القلي المترتب عن ثلاث سنن (وبالانحناء) أي قال ركع بالانحناء أو يفوت التدارك لما تركه في الجملة وتطل الصلاة التي ترك منها البعض للطول بالركوع (وان سلم) هذا عطف على ان ركع وهو مفهوم قوله ان لم يسلم أي وان سلم من الركعة الأخيرة معتقداً ان كل فات التدارك للركن المتروك منها (بني) على ما معه من الركعات الصحاح والعي ركعة تنقص (انقرب) تذكره بعد السلام

بالعرف ولم يخرج من المسجد فان طال بطلت (نية وتكبير) أي نية اكمال صلاته وتكبير رفع يديه عند التكبير (ولا تبطل بتركه) أي التكبير لانه واجب غير شرط ثم ان كان جالسا كبر من جلوسه وقام للاتمام (وحل له) ان كان قائما لما أتى به من جلوس لان حركته للقيام لم تكن مقصودة لاتمام صلاته هذا كله فيما اذا كان الركعتين المتروك غير السلام فان كان السلام فاشارة بقوله (وأعاد تارك السلام) سهوا (الشاهد) في ثلاث صور (فان يارق مكانه) الذي كان به ولم يطل (أو) لم يفارقه (طال لا حدا) أي بل طولا متوسطا بالعرف فان طال حدا بطلت فيه ما وسجد بعد السلام للزيادة اذا لم يكن معه نقص سبق

التشهد (ان انحرف) عن القبلة انحرافا (كثيرا) بان شرب أو غلب اذا كان نحو المدينة من غير مفارقة لمكانه (بالطول) فان لم ينحرف عنها أو انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا سجود عليه ثم شرع في الكلام على حكم من ترك التشهد الاول سهوا فقال (ورجع تارك الجلوس الاول) والمراد به ما عدا الاخير (ما) أي مدة كونه (لم يفارق الأرض بيديه) وركعته (جميعا) بان بقي بالأرض ولو بدا أو ركعة (ولا سجود عليه) لهذا الرجوع مع التخرج (والا) بان فارق الأرض بجميع ما ذكر (ولا) يرجع له أي يمنع وسجد قبل السلام (فان رجع) للتشهد ولو عدا (لم يبطل) صلاته (ولو استقل) قائما (وبعد أمومه) في الرجوع وجوبا (وسجد) لزيادة هذا الرجوع (بعده) أي السلام (وان شئت) المصلي (في ترك) سجدة لم يدركها (أي هل هي من التي هو بها أو من ركعة قبلها) (سجدها) مكانه لاحتمال كونها من التي

من الثانية فان سلم بطلت لا ولي وان كان ذلك القبل أو البعض من قبل في فرض تبادى مطلقا كفي نيل ان أطال القراءة أو ركع والارجع لاصلاح الاولى بالسلام ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب عليه قضاء النفل الذي رجع عنه اذ لم يتعمد ابطاله انتهى من الاصل فالصور ثمانية وقد علمت تفصيلها فتأمل (في نية) لم يذكر المصنف اقامة مغرب عليه وهو بها لان المعتمد فيها أن من أقيمت عليه صلاة الراتب للعرب وهو ما وقد أتم منار كعتين بسجودها فانه يتم فلا يتوقف الفوات على الانهاء بالناسية خلا للجليل (قوله بالعرف) أي عند ابن القاسم كما قيد في التوضيح وهو مشكل اذ ابن القاسم عنده الخروج من المسجد طول أيضا كما صرح به أبو الحسن فقال في قول المدونة من سهوا عن سجدة أو ركعة أو عن سجدة في السهو قبل السلام في فيما قرب وان تباعد ابتداء الصلاة ما نصه حد القرب عن ابن القاسم الصنفان أو الثلاثة أو الخروج من المسجد انتهى نقله ر ونقل أبو الحسن أيضا عن ابن الموازنه لا خلاف أن الخروج من المسجد طول باتفاق وحيث شئت فبين ان الواو في كلام الشارح على ما للجمع لا يعني أو (قوله ولم يخرج من المسجد) أي برجليه مع ان لم يخرج أصلا أو خرج بأحدى رجليه (قوله فان طال بطلت) مثله خروج الحدث وحصول بقبه المتاعبات كالأكل والشرب والكلام (قوله) ولا تبطل بتركه الخ) أي وأما المية فلا بد منها ولو قرب حدا كما للبايجي عن ابن القاسم (قوله وحل له) هذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد (قوله في ثلاث صور) وهي مفارقة مكانه طولا متوسطا أم لا أولم يفارق مكانه وطال طولا متوسطا (قوله بطلت فيهما) أي فيما اذا فارق مكانه أم لا (قوله) اذا كان نحو المدينة أي كمصروم من وراءهم من كل من كانت قعاتهم بين مطلع الشمس والجنوب (قوله) ورجع تارك الجلوس الاول) الذي ينبغي الجزم به أن الرجوع سنة فارجع سهوا وسجد قبل السلام للنقص وان لم يرجع عدا أخرى على ترك السجدة (قوله والمراد به ما عدا الاخير) أي فالمراد بجلوس غير السلام سواء كان أولا أو ثانيا أو ثالثا كما في مسائل البناء والقضاء (قوله أي يمنع) أي لانه يلبس بركن ولا يقطع له مادونه والرجوع مكره عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره الشارح من المنع عن رجوعه في غير المأموم وأما هو اذا قام وحده من اثنين واستقل فانه يرجع لتمامه الامام (قوله لم يبطل صلاته) أي عدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع لغيره فيلحقه القسوت لغير اتعاع الامام (قوله واستقل قائما) أي لولو قرأ بعض الفاتحة وأما قرأها كلها ورجع فالبطلان (قوله رتعه أمومه الخ) أي وأمومه يجب عليه انبعاثه في كل حال (قوله لزيادة هذا الرجوع) أي ولقيامه سهوا (قوله سجدها مكانه) أي فان ترك الاتيان بها بطلت صلاته لانه نعمد ابطال الركعة أمكنه اصلاحها وان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد بقوله سجدها مكانه أي ما لم يتحقق تمام تلك الركعة والا فلا يسجد بها أصلا وسجد ركعتين أو ركعة فقط (قوله فان كان في الاخرة) شروع في التفصيل على مذهب ابن القاسم فالقاء للتفريق (قوله لاحتمال النقص) أي نقص السورة من إحدى الأرباب لا نقلا بركعات وهذا بالاسمعة لا فذوالامام وأما المأموم فانه يسجد بالسجدة لتكملة الركعة التي هو فيها وبعد سلام الامام يأتي بركعة فافاتها وسورة لاحتمال أن يكون من إحدى الأواب وسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة (قوله وان كان في قيام الثالثة) أي أو في ركوعها أو في

١٦ - صاوي - ل - هو بها وان كان قائما حاس لها وسجودها يمين سلامة تلك الركعة وسار الشك فيما قبلها ثم لا يخلو اما أن يكون في الركعة الاخيرة أولا (و) ان كان (في الاخيرة أي بركعة) بالافاتحة فقط من الاثنا آخر صلاته وسجد قبل السلام للزيادة مع النقص المشكوك لاحتمال تركها من إحدى الأولين فتصير الثالثة وهي بالافاتحة فقط ثانية (و) ان كان (في قيام الرابعة) أي (بركعتين) لانه بسجودها تحققته ركعتان فله الثالثة وواحدة من إحدى الأولين (و) يتشهد بعد اتيانها بالسجدة قبل الاتيان بالركعتين وسجد قبل السلام لاحتمال النقص كما في التي قبلها (و) ان كان (في) قيام (الثالثة) جالس وسجد بها فيتحقق بها سلامة الثانية

ويصير الشك في الاولى فتلقى لفوات ثلثها أو ثلثي (بثلاث) واحدة بالفاتحة وسورة وتشهد ركعتين بالفاتحة فقط وتشهد ركعتين بعد السلام (وان فات مؤتمرا) مفعول مقدم (ركوع) فاعمل مؤخر (مع امامه) بان رفع الامام رأسه من ركوعه واعتدل مطمئنا قبل انحناء المؤتم للركوع فلا يتخلو من أربعة أحوال إما أن يكون الفوات في أولى المأموم سواء كانت أولى الامام أو غيرهما كما في المسبوق أو في غير أولاه وفي كل منهما إما أن يكون أمذرا أو غيره (و) ان كان الفوات (في غير أولاه) أي المأموم (اتبعه) أي اتبع الامام بان ركع ورفع ويسجد خافه (ما) أي مدة ١٢٢ كون الامام (لم يرفع) رأسه (من سجودها) الثاني فان رفع منه فاتته تلك الركعة

الرفع منه وأما لو حصل له الشك بعد الرفع من ركوعها فلا يسجد بها لفوات التدارك وتشهد به - هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة - هذا اذا كان وذا أو اماما وأما المأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة واحدة ويسجد بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام (تؤتيه) ان سجدا امام سجدة واحدة وترك الثانية - هو اوقام لم يتبعه مأمومه بل يحبس ويسبح له - له يرجع فان لم يفهم - كله فان لم يرجع فاهم يسجدونها لانفسهم ولا يتبعونه في تركها والابطال عليهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه فاذا تذكروا رجوع السجودها فلا يتبعونها معه على الاصح وان استمر تاركها حتى سلم وطال الامر بطلت عليه دونهم فهي من جملة المستثنيات (قوله فاعل مؤخر) أي لكونه اذا دار الاسناد بين المعنى والذات يستند للمعنى لا للذات (قوله اتبعه الخ) أي فعل المأموم ما فاتته الامام ولا يصير قضاء المأموم في صلب الامام في هذه الحالة (قوله أي مدة كون الامام الخ) أي فهو طرف للاتباع والمعنى أي عاقبته الامام مدة عدم رفع الامام رأسه من السجدة فادارفع من السجدة - دتن فلا يشرع المأموم في الاتيان بمافاته ومتى علم انه يدرك الا في ثاني السجدة تبانه يفعل وان أتى بالسجدة الثانية بعد قيام الامام (قوله بطلت عليه صلاته) ظاهره نوى الاعتداد بتلك الركعة أم لا ولا يمكن المعتقد أن يحل السطلان ان يعتد بها (قوله أوفي الثانية) أي وان كان لا يفعلها الا بعد رفع الامام معها (قوله الخ ركوعه الخ) أي والصلاة صحيحة وقصى ركعة (قوله وان كان فوات الركوع الخ) حاصله انه اذا فاته ركوع الاولى بما ذكر من الازدحام وما معه فلا يجوز له الا بانه بعد رفع الامام ولو علم انه اذا أتى به يدرك الامام قبل رفعه من السجود بل يجوز ساحدا ويأبى هذه الركعة لانه لم ينسحب عليه أحكام المأمومة وان تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود أو بعده جدا أوجه - لا بطلت صلاته حيث اعتد بتلك الركعة لان ألفاها وأتى بركعة بدلها ومثل من زوحم على الركوع في الاولى المسبوق اذا أراد الركوع فرفع الامام فانه يجزعه ولا يبطل ان ركع اذا ألغى تلك الركعة ومن هذا ان لم يوقع لبعض الخ - له يأتيون ويحدون الامام - ودرفع رأسه من الركوع يحرر من ويدركه في الامام في السجود أن صلاتهم باطله ان اعتدوا بتلك الركعة فان ألغوها أو أتوا بدلها بركعة صحت واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل بين الاولى والثانية هو المشهور من المذهب وقيل لا ينعى سطله الا في الاولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الاولى فقط الا في الجمعة وقيل بالاتباع مطلقا لم يعد قد التالة انظاره هرام اه من حاشية الاصل (تؤتيه) سكت المصنف عن حكم ما اذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو يركع عن الركوع فيأتي به في غير الاولى مالم يرفع من سجودها أو هو يركع عن سجدة فحرى فيه ما جرى فيها من التفصيل قولان والاول هو الراجح وهو مبني على أن عقد الركوع برفع الرأس والمأني - مني على أنه بالانحناء اه من الحاشية (قوله بطلت صلاته واستأنف الاحرام) أي على ما استظهره الاحكام وقيل كما عذورا لأنه آثم (قوله ان طعم فيها الخ) ولا فرق بين كونها أولى المأموم أو غيرها والفرق بين المزاجاة على الركوع حيث فصل فيه بين كونه من الاولى أو من غيرها والمراجعة على السجدة حيث سوى بين

ووجب عليه اتباعه في التي قام لها ويجلس معه ان جلس لتشهد فان قضى بعد رفع امامه من سجودها الثاني بطلت عليه صلاته وسواء كان الفوات بعد مجيئها أو لا غير أن غير المعذور آثم على الراجح وقولنا اتبعه مالم يرفع الخ صادق - اذا كان يدرك امامه في السجدة الاولى أو الجلوس بين السجدين أو في الثانية فلو طمع في ادراكه الاولى قبل رفع امامه من الثانية اتبعه أيضا وصحت صلاته ولو ركع ورفع منه فرفع امامه من السجدة الثانية - ألقى ركوعه وتابع امامه في القيام أو الجلوس لتشهد (و) ان كان فوات الركوع برفع امامه معتدلا (في الاولى) أي أولى المأموم وان كانت ثانية امامه أو ثالثه (ف) ان كان فواته (اعذر من سهو ونعاس) خفيف لا ينقض الوضوء (وازدحام) بين الناس (ونحوها) أي المذكورات كمرض منعه من الركوع أو اكراه أو مشي لسد

فرجة (تركة) أي الركوع (وسجد) أي حيا حدا (معه) أي مع امامه ولو في الثانية وحاس معه بين السجدة بين وسجد معه الثانية ان ياتيه الاولى بان فاتته السجدة ثان معا يصح اتبعه في الحالة التي صار اليها من قيام أو جلوس لتشهد لانه صار مسبوقا فاته الركوع بتمتع امامه في الحالة التي هو بها (وقضاها) أي الركعة التي فاتته برفع الامام من ركوعه (بعد سلامه) أي سلام امامه (و) ان كان الفوات (لغيره) أي اعذر بل باختياره (بطلات) صلاته واستأنف الاحرام (كان) أي كما سطل ان (قصي) في صلب الامام (مافاته) من الركوع (في) حال (العذر وسجدة) بالرفع عطف على ركوع أي وان فات مؤتمرا سجدة أو وسجدتان فالمراد الجنس الصادق بالاثنتين (فان طمع فيها) أي في الايمان بالسجدة وادراك الركوع (فقبل عند امامه) ركوع التي تلجأ بوجع رأسه معتدلا مطمئنا

كونها من الاولى أو من غيرها أن المزاجية على السجدة إنما حصلت بعد انسحاب حكم المأمومية عليه
بحر درع رأسه من الركوع والمزاجية على الركوع تارة تكون بعد انسحاب حكم المأمومية عليه وتارة
قبل (قوله ولا يطمع فيها الخ) أي بأن لم يظن الإدراك للسجدة قبل رفع الإمام رأسه من ركوع
الركعة التالية بأن يحرم بعدم الإدراك أو طعن عدمه أو شك فيه (قوله تنادي على حاله) أي فيتمادي مع
الإمام ويترك تلك السجدة لأنه لو فعلها فاته الركعة الثانية مع الإمام وكان محصلاً لتلك الركعة التي فعل
سجدة وان تنادي مع الإمام كان محصلاً لتلك الركعة الثانية معه وفاته الأولى المتروكة منها السجدة
وموافقته للإمام أولى ولو خالف ولم يتماد مع الإمام صحت صلاته أن تبين أن سجوده وقع قبل عقد إمامه
وأن تبين أنه بعد العقد بطلت صلاته (قوله ولا سجود عليه) أي الآن يشك في الترك فيسجد بعد السلام
لاحتمال أنه لم يترك (قوله) أن قام الإمام لرائدة فأوممه على جسده أقسام لأنه إما أن يتيقن أنها محض
زيادة أو لا وتحت أربعه أقسام فتيقن الزيادة بخمس وجوب ما توضح له أن سجد فان لم يفهم كله ولم يتغير
يقينه وتصح غيره وهو من يتيقن الموحب أو طئه أو شك أو توهم أن أسعد فان خالفه عمداً بطلت إلا أن
يصادف الواقع كما قال ابن الموازي الأول والخطاب في الثاني وسواء أتي الخالس الذي كان يؤمر بالقيام
بركعة ويبيدها المتبع الذي كان يؤمر بالخس أن تبين موحب فلو اتبع من كان يؤمر بالخس
مفرداً صحت له ولم تجز مسجوداً علم بزيادة من ركعة قضاء وصحت صلاته لأنه عليه في الواقع ركعة وسكاته
قام لها واجزأته عن ركعة القضاء أن لم يزد بزيادة واصل إلا أن يجمع المأمومون على نفي الموجب قولان
سيان وسواء عن سجدة من كأولاه لا تجزئه الخامسة أن تعدها قال في المجموع وفي ح حلال في
بطلان الصلاة نظر الملاحب وعدمه نظر الواقع

فوق فصل في بيان النوافل المطلوبة في أعماق سجود التلاوة واحتوائه على التطوع بالصلاة
الكاملة بخلاف سجود التلاوة فإنه بعض صلاة والنفل معناه لغة الزيادة والمراد به هنا ما راد على الفرض
وعلى السنة والرغبة بدليل ذكرها بعد واصطلاحاً ما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أي
تركه في بعض الأحيان ويقع له في بعض وأيس المراد أنه يتركه رأساً لأن من حصائصه اداومة عمله وهذا
الحديث جامع لخروج نحو أربع قبل الظهر لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها وأما السنة
وهي لغة الطريقة واصطلاحاً ما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه في جماعة وداوم عليه ولم
بدل دليل على وجوبه والمؤكدة من السنن ما كثرت روايته كالوتر وأما الرغبة فهو لغة التخصيص على فعل الخير
واصطلاحاً ما رغب فيه الشرع وحده ولم يمهله في جماعة والمراد أنه قد تم بدليل حيث لو زيد فيه عمداً أو
نقص عمداً لطن ولا يقال أنه صادق بأربع قبل الظهر وقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر
أر بما حرمه الله على النار لا يعمد التخصيص لا يصح غيرها بل بيان للأصل أنه من حاشية الأصل
(قوله ونفل الصلاة الخ) أي لاها أعظم القربات لجسدها أنواعاً من العبادات لا تجمع في غيرها (قوله
وأما كمال العمل) قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عما يعنى لطيف مناسب
أما في التقديم فلا أن العفوس لا شغلها بأسباب الدنيا بعدة عن حالة الخشوع والخشوع والخصوع والحياء
هي روح العبادة فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة وتكفرت بحالة تقرب من
الخشوع وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن النوافل جارية لنقص الفرائض فإذا وقع العرض بأسب أن يقع
بعده ما يجبر الحال الذي يقع فيه أه قال في المجموع وأعلم أن العمل بالبعدى وإن كان جابراً للعرض في
الواقع لكنه يكرهية الجبر به لعدم العمل بل يفرض وإن كان حكم الجبر في الواقع (قوله قبل صلاة الظهر
الخ) أي أن كان الوقت متسعاً أو لا منع (قوله بالأحد) أي بغير محالقة (قوله وإن كان الأولى الخ) أي
فالأصل الوارد بكونه بعد الأذان كالأوردة عقب الصلوات (قوله وتأكد الضمى) أي أقول صلى الله عليه
وسلم ركعتان من الضمى بعد الأذان بعد صلاة بحجة وعمره مئة لمر رواه أبو السخى أبواب عن أسس وأشار
السارح إلى أن الضمى عطف على الضمير في تأكد لا على نفي والالاء يفتي بدخول الضمى في عموم بدب
عمل (قوله وأكثر ثمان) لا يما في قولهم أو بعد ثمان لأنه منى على ضعف من أن أكثرها ثمان عشر

(سجدها) وأدركه في
الركوع (والا) يطمع فيها
بأن ظن أنه متى سجد لها
فاته الركوع (تنادي) على
حاله من تركها أو اتبع إمامه
على ما هو عليه (وقصاها
بعده) أي بعد سلام إمامه
ولا سجود عليه

فوق فصل في بيان النوافل
المطلوبة (ندب نفل) في غير
وقت النهي ونفل الصلاة
أفضل من نفل غيرها لأن
فرضها أفضل من فرض
غيرها (وتأكد) النفل
(نفل) صلاة ظهر وبعد ما
وقبل صلاة (عصر وبعد)
صلاة (مغرب وعشاء بلا
حد) في الجميع فكيف في
تخصيص نفل ركعتان
وإن كان الأولى أربع
ركعات إلا المغرب فست
(و) تأكد الضمى وأقله
ركعتان وأكثره ثمان

(و) تأكد (التجديد) أي النفل بالليل وأفضله بالثلث الأخير (والتراويح) برمضان (وهي عشرون ركعة) بعد صلاة العشاء يسلم من كل ركعتين غير الشفع والوتر (و) نذب ١٢٤ (التم فيها) أي التراويح بأن يقرأ كل ليلة جزأين يفرق بينهما على العشرين ركعة (و)

نذب (الأنفراد) بها في بيته (أن لم تعطل المساجد) عن صلاتها بها جماعة فإن لزم على الأنفراد بها تعطل المساجد عنها فالأولى إيقاعها في المساجد جماعة وعلم أنه يندب للأعيان فعلها في المساجد لأن الشأن أن الأعيان ومن يقتدى بهم إذا لم يصلوها في المساجد تعطلت المساجد (و) نذب (تحية المسجد) بركعتين قبل الجلوس به (لداخل) فيه (يريد الجلوس به) أي بالمسجد لا المروءية ولا تقوت بالجلوس (في وقت جواز) لا وقت نهى (وتأدت) التحية (بعرض) وبسقط طلبها به لانه فأن نوى الفرض والتحية حصل وإن لم ينو التحية لم يحصل له ثوابها إنما الأعمال بالنيات (ونحية مكة) أي مسجدتها (الطواف) بالبيت سبعاً وركعتاه لا طوافاً وغيره إلا كما لبس طوافاً بطواف ودخل المسجد في وقت حواريه وصار طواف في ركعتي الركعتان (ونذب بدعيها) أي التحية (قبل السلام على النبي عليه الصلاة والسلام بمسجده) صلى الله عليه وسلم (و) نذب (قراءة شفع) المراد به الركعتان قبل الوتر (بسم) اسم ربك الأعلى عقب الدحية في

زاد على الثمان نية الضحى ذكره لانية سطلق نزل أن قلت الوقت يهروها للضحى قبل صرفه إذا لم يصل فيه للقدر المعامل الذي هو الثمان على المسهور وقال بن ماذكر من كراهة الزيادة على الثمانية قول الأجهوري وهو غير ظاهر والصواب كما قال الساجي أنها لا تنصرف في عدد ولا ينابيه قول أهل المذهب أكثر الثمان لأن مرادهم أكثر الوارد فيها كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الساجي وغيره قاله السنوي اهـ من حاشية الأصل (و) نذب (سكت المزارف عن النفل قبل العشاء) كأنه لم يرد عن مالك وأصحابه فيه شيء معين إلا عموم قوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة والمراد الأذان والاقامة والمغرب مستثناة اهـ من الحاشية (قوله وبأكد التجدد) أي لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتان في خوف الليل يكران الخطايا رواه الديلمي في مسند العريوس عن جابر (قوله وأفضله بالثلث الأخير) أي والأفضل أيضاً الوارد وهو عشر غير الشفع والوتر وأكثره لأحدله وفرد في فضل التجدد ليلاً من الكتاب والسنة مما لا يحصى (قوله بعد صلاة العشاء) أي ووقته بعد عشاء صحبة وشق للغير (قوله ونذب الختم فيها) قال ابن عرفة فيها المالك وإس الختم سنة ولو أربعة أو أقيم بسورة أجزاء اللغهي والختم أحسن اهـ (قوله ونذب الأنفراد بها الخ) حاصله أن نذب فعلها في البيوت مشروط بشرط ثلاثة أن لا تعطل المساجد وأن ينشط لفعلها في بيته وأن يكون غير آفاق الحرمين فإن تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد أفضل (قوله فعلم أنه يندب الخ) مقتضى التعليل أن الأعيان لا يصح لو أنها لا في المساجد ولو لم تعطل بالفعل والأنفراد لهم مكره (قوله ونذب تحية المسجد) المناسب وتأكد تحية المسجد لأن تحية المسجد من جملة المتأكد والالم يكن له كره بعد ذلك كراهة النفل معنى وإنما كانت تحية المسجد من المتأكد لما ورد في الحديث أعطوا المساجد حجة قالوا وما حجة يا رسول الله قال يصلوا ركعتين قبل أن يجلسوا وينبغي أن ينوي بهما التقرب إلى الله تعالى لأنهما تحية رب المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملائكة أي يحيى المالك لا يبيته (قوله لداخل فيه الخ) ذكر سبدي أحد زروفي عن الغزالي وغيره أن من قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قامت مقام التحية فيمنعني استعماليها في وقت النهي أوفى أوقات الخوار إذا كان غير متوضئ وأما إذا كان في أوقات الجواز وهو متوضئ فلا بد من الركعتين أن قلت فعل التحية وقت النهي عن النفل منهى عنه وكيف يطلب بمدها ويثاب عليها قلت لا يسلم أن التحية وقت النهي عن التفرغ منهى عنها بل هي مطلوبة في وقت النهي وفي وقت الجواز غير أنها في وقت الجواز يطلب فعلها لا في وقت النهي يطلب فعلها ذات كراهة من حاشية الأصل (قوله وبدأت التحية بفرض) أي غير صلاة الجنائز على الأظهر لا مكرهة في المسجد وكيف تكون تحية له كما في المجموع (قوله الطواف بالبيت) ظاهره أن التحية نفس الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام الحزولي والقلشاني وغيرهما أن التحية هي الركعتان بعد الطواف ولا ذكر زعمهما ما الطواف اهـ بن وإن كان يؤيد ما للمصنف وحاصل المأذون بالطواف وقوله تعالى وطهر بقى للطائفين والركعتان تجمع عكس ما في من وعليه إذا ركعتيهما خارجاً لم يأت بالتحية اهـ من المجموع (قوله في مكفيه الركعتان) حاصله أن الصور أربع مكي وآفاق في كل أسامور بالطواف أو غير ما مور بالكل تحيتهم الطواف إلا المبكي الذي لم يؤمر بطواف ولم يدحله لأجل الطواف بل للمساهمة أو الصلاة أو لعراءة علم أو قرآن تحية المسجد في حقه الصلاة (قوله قبل السلام على النبي الخ) يؤخذ من هذا أن من دخل مسجد أو به جماعة فانه لا يسلم عليهم إلا بعد صلاة التحية إلا أن يحشى الشكنا والبعضاء والأسلم عليهم قبل فعلها (قوله والكافرون) محرورون على الحكاية وقراءة الشفع والوتر عما ذكر من دونه ولو أن له حزب وقول حليل الأس له حرب استظهار لما زرى خلاف المذهب كما في المجموع (قوله وكره وصله) أي إلا لا تقدم بوصول في الأجهوري وعب والحاشية أن فاتته معه ركعة قصي ركعة الشفع وكان وتر أربع ركعتي شفع وركعتان هو ترك قبل شفع وعديقال يدخل بنية السمع ثم يوتر والنفل خلف المعلن حاشي طلقا وكاهم

به من غير سلام (و) كره (الاقتصار على الوتر) من غير شفع وصح خلافاً لما قال بعدم صحته (والفجر) أي ركعتاه (رغيبه) أي
مرغبه فيها فوق المندوب وودون السنة وليس لها رغبة الإلهي وقيل بل هي سنة (تقتصر على شخصها) أي تميزها عن مطلق النافلة
بمخلاف غيرها من التوافل فبكتفي فمائية الصلاة فان كانت بالليل فتهجد وان كانت بوقت الصبح فضحي وعند دخول مسجد فتحية
وهكذا (ووقته) أي الفجر أي ركعتيه (كالصبح) ولا تحزى ان تبين تقدم احرامها على طلوع الفجر ولو بتحرر فان تحرر ولم يتبين
شيء وأولى ان تبين أنه أحرم بها بعد الفجر أجزأت فان لم يتحرر لم يحز في الصور الثلاث والتحرر الاجتهاد حتى يغلب على الظن دخول الوقت
(ولا يقضي بقل) خرج وقته (سواء) انها تقضي بعد محل النافلة (للازوال) سواء كان معها الصبح أو لا

١٢٥

كمن أقامت عليه صلاة
الصبح قبل أدائها أو صلى
الصبح بعد وقت الوقت أو
تركها كسلا (وان أقامت
الصبح) أي صلاته بان
شرع المفيم في الإقامة ولم
يكن شخص صلى الفجر
(وهو مسجد) أو رحبته
(تركها) وجو يا ودخل
مع الامام في الصبح
وقضاها بعد محل النافلة
للازوال (و) ان أقامت
الصبح وهو (خارج) أي
وخارج رحبته أيضا
(ركعها) خارجة (ان لم
يخش) بصلاتها (فوات
ركعة) من الصبح مع الامام
(ونذب) لمن أراد التوجه
لمسجد لصلاة الصبح
(ابقاعه) أي الفجر
(بالمسجد) لا ببيتته (وباب
عن القبة فان صلاه) أي
الفجر (بعينه) أي المسجد
ثم أي المسجد قبل إقامة
الصبح (جالس) حتى تقام
الصبح (ولم يركع) فخر ولا
تحيه لان الوقت صار وقت
بني كراهة للنافلة (و)
نذب (الاقتصار فيه) أي
العجز (على العائنه و)

أرادوا موافقة الامام مع أن المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى على أن المخالفة لازمة فان الثلاث
كلها وتر عند الوصل وقد قالوا لا يضر مخالفة المأموم له في هذا فليتامس اه من المجموع * واعلم
أن الاقتداء بالواصل كرهه ولا نطّل أن خالفه وسلم من ركعتين مراعاة لقول أشهب بذلك (قوله خلافاً
لمن قال الخ) قال ابن الحاحب والشفع قبله للفصيلة وقبل للصحة وفي كونه لا حيلة قولان التوضيح كلامه
يقضي أن المشهور ركون الشفع للفصيلة والذي في الباقي تشهير الثاني فانه قال ولا يكون الوتر الا عقب
شفع قال في التوضيح اختلف في ركعتي الشفع هل يشترط أن يخصهما بنية أو يكتفي بأي ركعتين كانتا
وهو الظاهر قاله اللحى وغيره اه من حاشية الاصل فحصل أن المعتمد من المذهب أن تقدم الشفع
شرط كمال وانه لا يمتنع رنية فخصه وارنصاه في الحاشية (قوله مرغبه فيها) أي لقوله صلى الله عليه وسلم
ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها راه مسلم والترمذي والسنائي عن عائشة (قوله ولو بتحرر) حاصله
أنه اذا أحرم بالفجر فاما أن يتحرر ويحتمل في دخول الوقت واما أن لا يتحرر فان أحرم بها وهو شاك في
دخول الوقت فصلاة باطلة سواء تبين بعد الفراغ منها أن احرامه ما وقع قبل دخول الوقت أو بعده أو
لم يتبين شيء واما اذا أحرم بعد التحري فان تبين بعد الفراغ منها أن الاحرام بها وقع قبل دخول الوقت
فباطلة وان تبين انه وقع بعد الدخول أو لم يتبين شيء فصحيحة (قوله ولا يقضي بقل) ظاهره أنه يحرم
قضاء غيرها من المواصل وصرح في الاصل بالحكمة قال في الحاشية عذاب يعيد جردا وليس ينقولا لاسيما
والامام الشافعي يجوز اقضاء الطاهر ان قضاء غير الفرائض كرهه فقط (قوله ونذب الاقتصار الخ)
في شرح الرسالة للشيخ أحمد زروق ابن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ آية بقل يا أيها الكافرون
وقل هو الله أحد وهو في مسلم من حديث أي مرة وفي أي داود من حديث ابن مسعود وقال به
الشافعي وقد جرد لو جمع الاسنان فصيح وما نذ كر من ترأفها بالأم والم لم يسبه أم لا أصل له وهو بدعة
أو قريب منها اه بن لكان ذكره لامة الغزالي في كتاب وسائل الخايات وآداب المناجاة من
الاحياء أن مما يجب لدفع المكاره وقصور يد كل عدو ولم يجعل لها اليه سبلا فراءة ألم نشرح وألم
ترك في ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لا شك فيه (قوله يندب فيها الاسرار) وفي كراهة الجهر به
وعدمها بل هو خلاف الاولى قولان (قوله نذب جهر فؤاد الله الخ) أي ما لم يشوش على غيره
والاحرم والسرف في نوافل الليل خلاف الاولى ان لم يكن الجهر مشروفاً كذا الجهر بالوتر والصلاة بعد
الفجر (قوله ونذب التماذي في الذكر) أي بجميع أنواعه فاذا حلت النافلة صلى ركعتين تكفي
الحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في صلاة يدكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له
ثواب حجه وعمره تامتين تامتين قال في الاصل كرهه عليه الصلاة والسلام لا تلا ثانياً ولا ينبغي اقل
فوات هذا الفصل العظيم * ولا كراهة الا هواء عمت ناعمت * (قوله عقب كل صلاة) راجع للمجموع ومن
ها كان حتم السادة الخيرية المشهور رهاه اللوارد في السنة فذلك كان شجها المؤلف رضى الله عنه
يقول من لازمه عقب الصلوات وصل الى الله (قوله والوتر سنة) بفتح واو وكسرها (قوله آكد السنن

نذب (اسرار) أي العرائة فيه سرا (كقول المؤلف) كلها نذب (الاسرار) (و) نذب (جهر) نوافل (الليل وتأكدا) نذب الجهر
(وتر) نذب (التمادي في الذكر) كراهة صلاة الصبح لا يوع) أو طلوع الشمس (و) نذب (آية الكرسي) أي قراءتها (والاحلاص
والقصد) أي قوله سبحانه الله (والجموع) أي قوله الحمد لله (والكبر) أي قوله الله أكبر (ثلاثا وثلاثين) لكل هذا ذكر (ونحن المائة
دلالة الله وحده لا شريك له المالك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) بإسقاط يحيى زبيد على الرواية الصحيحة (واستغفار) بأي صيغة
(وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء) بما يصير (عنه بكل صلوات) من اسرارنا من ثم نخرج بمكلم عن أحكام الوتر فقال (والوتر
سنة) مؤكدة (أكدا) المستند

الخمس (قاله) إلى الوتر سواء عدا القطر أو النحر وحيثما فضل سواء (قاله) في الفضل (فلاستسقاء) ولا يحل باب يأتي الكلام عليه أن شاء الله والكلام هنا في الوتر خاصة (ووقت) الاختياري (بعد) صلاة (عشاء صحيحة) ولو بعد ثلاث الليل فإن تبين قساده لم يدخل وقته وإن كان صلاة بعد الفاسدة أعاده بعد أعادتها (و) بعد غيب الشفق (أحرف) أن قدم العشاء عند المغرب لسفر أو مطر لم يدخل وقت الوتر حتى يغيب الشفق ويتداخليا به (للمجر) أي الطلوع (وضرويه) من طلوع الفجر (للمصباح) أي لصلاتها بتمامها بدليل ما بعده فإن صلاة أخرج وقتها الضروري وسقط لما تقدم أنه لا يقضى من النوافل إلا الفجر ويقضى للزوال (ونذب) (لله) بذكر أن عليه الوتر وهو في الصبح (طامها) أي الصبح (له) أي لا حل الوتر ما لم يخف خروج وقت الصبح ويأتي بالشع والوتر يبعد الفجر (وجاز القطع) (لؤتم) (على الرايح) (كمام) ١٢٦ يجوز له القطع على إحدى الروايتين والرواية الأخرى يندب كالحذ

الخمس) أي التي ذكرها بعد وأما صلاة الجبازة على القول بسنيتها فهي أكدر من الوتر واستظهره الأشياخ أن أكدر من ركعتا الطواف الواجب فهي كالجبازة على القول بسنيتها وإن كان الرايح وجوبها ثم ركعتا الطواف الغير الواجب لأنه اختلف في وجوبها وسنيتها على حد سواء ثم العمرة لأن قول ابن القيم بوجوبها ضعيف ثم الوتر لأنه قد قيل بوجوبه خارج المذهب ثم العبد لأنه قد قيل بأنه فرض كعابه ثم الكسوف لأنه سنة بلا راع ثم الاستسقاء لأنه قد قيل إنها لا تفعل وأما صلاة خسوف القمر فسيأتي أنه مندوب (قوله) وضرويه من طلوع الفجر) الحاصل أن مراده أن الضروري للوتر يتم من الفجر إلى تمام صلاة الصبح مطلقا بالنسبة للفجر والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقا كما في ابن عرفة (قوله) قطعها أي الصبح) وأما لو ذكر الوتر في صلاة الفجر هل يتمها أم لا فله أو يقطع كالصباح قولان وقطعه الصبح مندوب سواء ذكره قبل أن يعقد ركعته أو بعد أن عقدها كما هو قول الأكثر خلافا لابن زرقون القائل أنه لا يقطع إن عقده ركعة (قوله) (لؤتم) أي وهو مخير بين القطع وعدمه وهو الذي رجع إليه الامام وكان أولا يقول بندب التماذي وعليه فهو من مساجين الامام وقد مشى عليه التت في نظمه المشهور بمساجين الامام وهو

إذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * أو لوتر أو يسهل فلا يقطع العمل
يتمها في الكل حلف امامه * ويأتي بها في غير وتر بلا كسر

اه من حاشية الاصل (قوله) على إحدى الروايتين (الخ) مقتضى كلام الشيخ أحمد الزرقاني ترجيح روايه النذب فإنه عزاه لابن العاصم وابن وهب ومطرف واكن الذي يظهرون كلام المواق أن المعتمد في الامام نذب التماذي وعدم القطع ويكون في الامام ثلاث روايات نذب القطع ونذب التماذي والتحجير (قوله) (أو يستخلف) أي وهو الظاهر كما في عب (قوله) ونذب تأخير (لمنتبه) قال في المجموع في ركعتا الصديق يوتر أول الليل وعمر يؤخره وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأول أحسن لحزم والشاي أحد بالقوة ورأيت لبعض الصوفية أن الصديق تحقق بمقام ما خرج من نفس وأيقنت أن يعود وعن علي يوتر أول الليل بركعة فإذا انتهت صلى ركعة ضمها للاولى ويكون شعا ثم تغفل ما شاء ثم أوتر وهو مذهب له رضي الله عن الجميع وعما بهم اه (قوله) (لم يبعده الخ) تقديم اللهم المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على حديث آخر صلواتكم من الليل وتر (قوله) كما ذهب إليه غيرنا أي وهي سنة عبد الشافعية يندكر بها ضجعة القبر ويقول عبد الاصطخاع اللهم رب حبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومحمد صلى الله عليه وسلم أجزني من المار ومحل كراهة الصجعة إذا فعلها الاستئناس بالراحة ولا بأس بها (قوله) في غير التراويح) ومن الغير الشفع والوتر فلا فضل إلا بفراديهما (قوله) ترك الوتر) هذا مذهب المدونة

وإذا قطع فهل يقطع مأمومه أو يستخاف قولار (و) نذب تأخير (لمنتبه) أي لمن شأنه الانتباه (آخر الليل) أصله التجدد ليعكون وتره (آخر) صلواته من (الليل) فإن قدمه أول الليل وانتبه آخره فصل في تغلا (لم يبعده) إذا لا وتران في ليلة (وجاز) لمن صلى الوتر أول الليل أو آخره (فصل بعده) إذا لم يوصله به بل أخره عنه بحيث لا يبعد في العرف أنه أوصل وتره بنقل أخذ ما يأتي (ان لم ينوه) أي النفل (قبل الشروع فيه) أي في الوتر بأن لم يكن له نية أصلا أو طرأت له نية التنفل وهو في الوتر (والا) بأن نوى قبل الشروع في الوتران يتنفل بعده (كره) له التنفل بعده ولو لم يوصله به (كوصله) أي كما يكره وصل النفل (به) أي بالوتر إذا لم ينوه قبل شروعه فيه فأما حاصل أن جواز النفل

بعد صلاة الوتر مفيد بقيد أن لا يموى قبل شروعه فيه التنفل بعده وأن لا يوصله به وقوله (بلا فاصل عادي) احتراز وقال به عن العاصم اليسير في كماله عدم بخلاف ما إذا نام أو قليلا أو جدد وضوءه أو ذهب من المسجد لم يبعده أو كسه ولا يكره (و) كره (تأخير) أي الوتر (للضرورة) أي ضروريه وطلوع الفجر (بلا عذر) من نوم أو غفلة أو نحوها (و) كره (كلام) بدينوي (بعد) صلاة (صبح لا) بعد (فجر) وقبل صبح (و) كره (ضجعة) كسر انصا والمحممة أي الهيئة المعهولة من يصطحج على شقه الاين كما ذهب إليه غيرنا اذ لم يصح عمل أهل المدينة (بعد) صلاة (فجر) وقبل صبح (و) كره (جمع كبير) أي صلاة في جماعة كثيرة في غير تراويح ولو يمكن غير مشهور لأن شأن النفل الإفرادية (أو) صلاة (جمع كبير) (ممكن) (مستمر) أي في المص (والا) كره الجماعة فتارة بل يبيحها كالأثنين والثلاثة ولم يكن المكان مشتمرا (ولا) يكره (و) لم يتسع الوقت) أي وقت الصبح ضروري (الأكثر) (كعتين) أي مقدار ما يعمها ولم يكن صلى الوتر وعليه الصبح (ترك الوتر) وأدرك الصبح (لا) أن اتسع الوقت (لثلاث) أي لثلاث ركعات

أو أربعاً لا يتركة بل يصلي به ولو بالغاشية فقط ثم يصلي الصبح ويؤخر الفجر لئلا ينافه ويستقط عنه الشفع (و) ان اتسع (الجس) أو ست (زاد الشفع) وأخر الفجر (مالم يقدمه) أي الشفع بعد العشاء أي مالم يصل بعد العشاء فلا ولو ركعتين فإن صلى اقتصر على الوتر وصلى الفجر وأدرك الصبح في الباقي هذا هو الراجح وقوله ولو قدمه ضعيف (و) ان اتسع (لسبع زاد) على الشفع والوتر (الفجر) وأدرك الصبح في الباقي ولم يفرغ من بيان أحكام الصلاة وما يتعلق بها شرع في الكلام على أحكام سجود التلاوة وما يتعلق به فقال (فصل ١٢٧) سمع بدليل قوله (ان جالس) أي

المستمع (ليتعلم) من القارئ مخارج الحروف أو حفظه أو طريقه لا لمجرد ثواب أو مدارس (و) ان (صالح) القارئ (للإمامة) بأن يكون ذا كرامة قابلاً للغيا عاقلاً والافلا سجود على المستمع بل على القارئ وحده (بشرط) أي مع حصول شروط (الصلاة) من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال في كل منهما فإن كان القارئ هو المحصل لها وحده محدّدون المستمع وان كان المحصل لها هو المستمع وحده لم يسجد لان سجوده تابع لسجود القارئ ولا يسجد عليه لفقد شروط الصلاة وهذا ظاهر في الطهارة وأما الستر والاستقبال فإن لم يمكنه فكذلك وان أمكنه فإنه يطلبهما ويسجدان يستقبلان ان كان متوجهاً للقبلة ويستتر عورته ان كان عنده ستر (سجدة واحدة) نائب فاعل من (بلا تكبير احرام) بل يكبر في الهوى له والرفع منه استثناء (و) بلا (سلام) منه ولو في غير صلاة بخط الغائم لها سواء

وقال أصبغ يصلي الصبح والوتر (قوله أو أربعاً) خالف أصبغ فيما اذا كان الباقي أربعاً فقال يصلي الشفع والوتر ويدرك الصبح ركعة (قوله) هل الأفضل في البقل كثرة السجود أي الركعات خير على بكثرة السجود أم لا ان سجد لله سجدة لرفع الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة أو طول القيام بالقراءة خير أو فضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام ولعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه تروى قدماء من القيام وما زاد في غالب أحواله على إحدى عشرة ركعة قولاً من محلهما مع اتحاد زمانهما قال في الاصل وأما الاظهر الاول لما فيه من كثرة العرائض وما يشتمل عليه من تسبيح وتحميد وتلليل وصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولعنه في المجموع كان الدهر في خفض الاعالي * وفي ربح الاساقفة اللثام فقيهه صح في فتواه قول * تفضل السجود على القيام (فصل ١٢٨) (قوله سن على الراجح) أي كما شهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر في القول بانه فضيلة هو قول الساجي وابن الكاتب وينبغي على الخلاف كثرة الثواب وقيل (قوله لقارئ) أي مطلقاً سواء صلح للإمامة أم لا جلس ليسمع الناس حسن قراءته أم لا (قوله ومستمع) أي ذكره كان أو أنثى (قوله وان صلح القارئ للإمامة) أي ولو في الجملة لم يدخل المتوضئ العاجز عنه صالح للإمامة في بعض الحالات اذ يصلح أن يكون اماماً مثله (قوله شروط الصلاة) أي صلاة النافلة ولذلك نفعل على الدابة (قوله لفقد شروط الصلاة) أي كلاً أو بعضاً كما اذا كان القارئ غير متوضئ فإن المذهب لا يسجد المستمع وذكر الناصر للقائي سجوده لا يمكنه ضعيف (قوله) بقي شرط ثالث اسجد للمستمع وهو أن لا يجلس القارئ ليسمع الناس حسن قراءته فإن جلس لذلك فلا يسجد للمستمع له وان كان هو يسجد ان قلت غاية ما فيه فسقه بالربا والمعتد مدحمة امامة الفاسق أجاب بعضهم بان القراءة هنا كالصلاة فالقارئ في قراءته كن تعلق فسقه بالصلاة والفاسق الذي اعتمد وامحة امامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتي قاله في الحاشية (قوله سجدة واحدة) ولما اضاف اليها أخرى فالظاهر عدم البطلان اذ لا يتوقف الخروج منها على سلام نظير ما قالوه فيمن زاد في الطواف على الاسواط السبعة ومحل عدم البطلان المذكوران لم تكن السجدة في الصلاة والاطل تلك الصلاة لتعمد الزيادة فيها (قوله بلا تكبير احرام) أي وأما الاحرام بمعنى نية الفعل فلا بد منها ثم محل قوله بلا تكبير احرام وسلام ان لم يتعمد مراعاة خلاف كما قال عب (قوله وينزل لها الركب) أي فلا يسجد لها على الدابة ولا يوسع بها الارض (قوله فسجد لها صوب سفره) أي بالشروط المتقدمة في ذلة الاله يدل (قوله في احد عشر موضعاً) أي وهي العزائم أي المأمورات التي يعزم الناس بالسجود فيها وقبل العزائم ثابت بدليل شرعي حال عن معارض راجح وليس في المفصل منها شيء على المشهور (قوله لافي ثمانية المخرج) أي فيكبره وقول الاحمي يمنع معناه بكبره كما قال الاحمدي في السجدة في تأدية الحج وما بعدها في الصلاة بطلت لانه لا أن يكون مقتدياً بمن يسجد لها وقال بعضهم لا بطلان وهو المعتبر في الخلاف فيها فلو سجد دون امامه بطلت وان ترك اساعه أساء وصحت صلاته اه من حاشية الاصل (قوله بتقديم العمل) أي عمل أهل المدينة من ترك السجود في هذه المواضع الاربعة وقوله على الحديث أي الدال على طلب السجود فيها (قوله يجوز فيه المخرج) والحرج على المدينة

كان في صلاة أو غيرهما من قيامه ولا يجلس ليأبى بها من جلوس وينزل لها الركب الا اذا كان مسافراً فيسجد لها صوب سفره بالاعياء لانها اوله (في احد عشر موضعاً) من القرآن لافي ثمانية المخرج ولا الحزم ولا الانشقاق ولا التلم بتقديم العمل على الحديث لدلالته على نسخه وبين الاحد عشر موضعاً قوله (آخر الاعراف) يجوز فيه المخرج والرفع والنصب (والاصال) سورة (الزهد) يؤمرون في الفصل وحشوا في الاسماء ويكافى مريم (ان الله يفعل ما يشاء في المخرج) رادهم (بغوا في الغرقا في) رب العرش (العظيم في الغمل و) هم (لا يستكبرون في) سورة (المجادلة) حوراً كما

و (أناب في ص) ان كنتم اياه (تعبدون في فضلت) وقيل وهم لا يسامون (وكره لمحصل الشروط) المتقدمة (وقت الجواز) لها
ومنه بعد الصبح والعصر قبل اسفار واصفرار (تركها) أي السجدة (والا) يكن محصلا للشروط أو كان الوقت ليس وقت جواز (ترك
الآية) التي فيها السجود برمتها على التحقيق لا المحل فقط (و) كره (الاقتصار على) قراءة (الآية للسجود) أي لاجله كان يقرأ اما يؤمن
يا يتناخ لتقصير السجود على أظهر التأويلين وقيل محل الكراهة ان اقتصر على المحل فقط كان يقول وهم لا يستكبرون ثم يسجد
ويقول ان كنتم اياه تعبدون ويسجد وأما قراءة الآية للسجود فلا كراهة فيه (و) كره لمحصل (تعهدا) أي السجدة بان يقرأ فيها
(يقرب يضة ولو صبح جمعة) على ١٢٨ المسهور (لا) في (تعل) فلا يكره (بان يقرأها بفرض) عمدا أو سهوا (سجد) لها

من أحد عشر والرفع خبر مبتدأ محذوف والنسب مفعول فاعل محذوف (قوله وأناب في ص) وقيل
عند قوله تعالى لاني وحسن مآب (قوله قبل اسفار واصفرار) أي وليس الاسفار والاصفرار بوقت
لما بل نكره فيها ما يقع عند خطبة الجمعة وعند طلوع الشمس وعند غروبها (قوله لا المحل فقط) أي
مثل قوله تعالى انما يرمن آياتنا يترك الآية برمتها لا خصوص وهم لا يستكبرون وفي المجموع و ينبغي
ملاحظة المتجاوز بقله لنظام التلاوة بل لانه ان ياتي بالمآيات السجدة كما في سجدة المسجود واما
أمر بجاوزة الآية كلها لا يغير المعنى لو اقتصر على محاو زمة محل السجود والمراد ان الاقتصار على مجاوزته
مظنة تغير المعنى فلا ينافي ان في بعض المواضع مجاوزة محل السجود فقط لا بغير المعنى (قوله وكره
الاقتصار الخ) حاصله انه اذا اقتصر على قراءة محل السجود كره اتفاقا واذا فعله لا يسجد واما اذا قرأ الآية
كلها ففيه خلاف بالكراهة وعندنا فعلى القول بالكراهة لو قرأها لا يسجد وعلى القول بالجواز يسجد
ومن ذلك ما يفعله أهل الطريقة الخلوثة في ختم صلاة المغرب فهو جائر على هذا القول ويسن السجود
عند القراءة (قوله بفريضة) أي ولو لم يكن على وجه الدوامه كما لو انفق له ذلك مرة وانما كره
تعهدا لفريضة لانه لم يسجد احد حل في الوعد أي اللوم المنار له بقوله واذا قرئ عليهم القرآن
لا يسجدون وان سجدوا في عديد سجودها كذا قيل وفيه ان تلك العادة موجودة في السجدة ويمكن ان
يقال ان السجود لما كان اقله والصلاة لا تافله صار كانه ليس زائدا ان قلت ان مقتضى الزيادة في الفرض
المطلان قلت ان المنار على ما طلبها من كل قارئ صارت كما هي ليست زائدة محضه اه من حاشية الاصل
(قوله ولو صبح جمعة على المشهور) أي خلافا لمن قال بوجوبه عليه الصلاة والسلام لان عمل أهل
المدينة على خلافه فدل على نسجه وليس من تعهدا بالقرينة صلاة ما لكي خاف شاذعي قرؤها بصبح
جمعة ولو كان غير راتب وحينئذ فلا يكون اقتداءؤه به مكرها قاله عاب (قوله سجد لها) هذا اذا كان
الفرض غير جنازة والا فلا يسجد فيها (قوله لان قرأها في خطبة) أي سواء كانت خطبة جمعة أو غيرها
فان وقع ونزل بسجدة في الخطبة أو الجنازة هل يطلان له والظاهر هو ان لا واسطة يظهره الشيخ كريم الدين
(قوله فان لم يتبع صحت لهم) أي لان ابتاعه واحب غير شرط لانها ليست من الافعال المقتضية فيها
أصالة وترك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب المطلان (قوله لا الفرض) أي يكره اعادة ثانيا في ثمانية
الفرض بان أعادها من غير قراءة لم يطل على الظاهر اذ قد قدم سجد او يحتمل المطلان لا يقطع السبب
بالانحساء (قوله في ثابته) أي فان لم يذ كر حتى عقد السجدة ثابته ولا شيء (قوله أو قبلها قولان)
الاول لا يكره بن عبد الرحمن والساني لابن أبي رزوق والشافعي يقدم سجدها وهو الظاهر وعليه لو أحرقها
حتى قرأ الفاتحة فعلا بعبدها (قوله يؤمن سورة أخرى) أي كساجد الاعراب فانه يقرأ من الانفال أو
من غيرها ولا كراهة في ذلك ومحل كراهة الجمع بين السورين في الفريضة ان لم يكن مثل ذلك (قوله
بداء على أن الحركة الخ) أي وهو مشهور معنى على ضعف (قوله فلا يمتد به) أي سواء ذكر قبل أن
يطمئن في ذلك الركوع أو بعد طمأنينته أو بعده منه (قوله فيقرأ اذا ذكر ساجدا) أي للتلاوة

(ولو بوقت نهى لا) ان قرأها
في (خطبة) فلا يسجد لها
لاختلال نظامها (وجهر
بها) ندبا (امام) الصلاة
(السرية) كالظاهر ايسر
الأمور بين بيتيه وفي
سجوده (والا) يجهر بها
بل قرأها سرا ويسجد
(انسج) لان الاصل عدم
السجود فان لم يتبع صحت
لهم (ومجاوزها) في القراءة
(بكافية) أو آيتين (يسجد)
بلاعادة القراءة لمحلها
(و) مجاوزها (بكثير
بعدها) أي القراءة التي
فيها السجدة بغير صلاة أو
بها (ولو بالعرض) ويسجد
وهذا الكلام مما يدل على
سنيته (مالم يكن) بقصد
الركوع في نفل أو فرض
فان ركع بالانحساء فان
تداركها (وأعادها) أي
أعاد قراءتها ندبا (بالنفل)
لا الفرض (في ثابته) أي
ركعته الثانية اذ لم تكن
قراءتها في ثابته وهل بعد
الفاتحة أو قبلها قولان
(رندب اساجدها صلاة)
فرضا أو غلا (قراءة) ولو من
سورة أخرى (قبل ركوعه)

ليقع ركوعه عقب قراءة (ولو بعدد) أي السجدة بعد قراءة محلها واحضض بدتها (فركع ساجدا) تمام (اعاد
به) أي بركوعه (عند مالك) بناء على أن الحركة للركن لا تشترط (لا) عند (ابن القاسم) فلا يعتد به عنده اذ لم يعتد به (فيجوز) اذا
تذكر (ساجدا ولو بعد ركوعه) من ركوعه ثم يأتي بالركوع (وسجود) لانه الزيادة (بعد السلام ان اطمأن به) أي بركوعه اظهره والزيادة
فان لم يطمئن بعد اول سجده ولا سجده عليه (وكررهما) انما رأى أي السجدة كل مرة (ان كرر حزنا) أي حالة من القرآن فيه السجدة كالذي
يقرأ سورة السجدة مرارا (الا أعلم) للقرآن بأي وجه من وجهه التعليل حفظا وغيره (والمعلم) كذلك (فاول مرة) يسجد لها
فقط للشفقة

(وكره سجود شكر) فندفع بشاره (أو) سجود (عند زلزلة) بخلاف الصلاة (و) كره (قراءة بتلحين) أي تطريب (و) كره (قراءة جماعة) يجتمعون فيقرؤون شيئا من القرآن مع السجود بس ومحل ١٢٩ الكراهة (إذا لم يخرج) القراءة

(عن حديثها) الشرعي في المسكتين والاحتمت وهذا القيد ذناء عليه (و) كره (جهرها) أي بقراءة القرآن (مسجدا) لما فيه من التخليط على المصليين والذاكرين مع مظنة الرياء (وأقيم القارئ) جهرها (به) أي بالمسجد من القيام لا الإقامة أي أنه ينهي عن القراءة فيه جهرها ويخرج من المسجد إذا لم يظهر منه الامتثال (ان قصد) بقراءته (الدوام) أي دوام القراءة ككالي يتعرض بقراءته سؤال الناس

فوصل في بيان فضل صلاة الجماعة وأحكامها (الجماعة) أي فعل الصلاة في جماعة بأمام (بفرض) ولو فائتا أو كراهيا كالجماعة (غير الجمعة سنة) مؤكدة وأما غير الفرض فيه ما يندب به الجماعة وهو العبد والكسوف والاعتساف والتراويح والأرواح في غير التراويح السنة ومنه ما ذكره فيه كجمع كثير مطلقا أو قليل كان شتم في غير ما ذكره والأجارت كما تقدم وأما الجمعة فالجماعة فيها شرط صحة وصلاة الجماعة أوصل من صلاة الفرد (قوله) والوجه في غير التراويح (الح) أي كما قال الخطاب وعياض وقال في المجموع نعم في السنن غير الوتر من تمام السنة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبقه أهلها إلا كذلك كما في رويته ما أتى في العمد أنها تكون سنة مع الإمام فان كانت فردية حلافا لم أطلق الغلب في غير الفرض (قوله) أوصل من صلاة الفرد ويحصل العسل ولو بصلاة الرجل مع امرأته في بيته وقد جمع بين الخبرين بأن الجزء الأكبر من الدرجة أو أحرا أو بالقل ثم يحصل بالزيادة فأحسبها تأبيا والحاصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة يكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة لا جزء ثواب الفرد فالاعداد الواردة كلها أعداد صلوات وصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلاة واحدة لصلاة واحدة وسبعة وعشرون لعضيلة الجماعة على رواية سبع وعشرين ويخرج على ذلك قيمة الأعداد الواردة في الروايات اه من الحاشية قال شيخنا في حاشيته رحمه الله ولا يظهر ما تكلمه الحافظ العسقلاني والمقني وغيرهما في حكمه العدد السابق فإنه قاصر على من سعى للسجود إلى آخر ما ذكره إلا أن يريدوا تفضل الوهاب بما هو الشأن على الجمع فالسؤال أن الجماعة ثلاثة كما قال الملقيني وهي خمسة لكل وهي عشر فالجملة ثلاثون منها ثلاثة أصول يتي سبعة وعشرون حصل الأفضل باعطاء الكل اه (قوله) وأما يحصل فضلها (الح) فمحو طائل ولا بن الحاحب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضل

و يرجع للركوع بعد ذلك سواء تذكرك قبل أن يعطى في ذلك الركوع أو بعد طمأنينته فيه أو بعد رفعه منه لأنه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الأخيرتين ولا سجود عليه في الحالة الأولى (قوله) وكره سجود شكر) وأجازه ابن حبيب الحديث أبي بكر أتي النبي صلى الله عليه وسلم أمر فسر به فسر ما حدها رواه الترمذي ووجه المشهور العمل (قوله) بخلاف الصلاة) أي للشك والزلزلة فندوبة (قوله) وكره قراءة بتلحين) وأجازها الشافعي واستحسنها ابن العربي وكثير من فقهاء المصاريح سماعه بالالتحان بزبد مطة بالقرآن وإيمانا ويكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام ليس مناس لم يتعن بالقرآن وقوله زينا القرآن بأصواتكم وأجيب على مشهور المذهب عن الأول بأن المراد بالتعني الاستغناء وعن الثاني بأنه مقلوب (قوله) يجتمعون فيقرؤون) انما كرهت على هذا الوجه لانه خلاف ما عليه العمل ولانه مظنة التخليط وعدم اصغاء بعضهم لبعض وأما اجتماع جماعة يقرأوا واحد ربيع حزب مثلا أو آخر ما يليه وهكذا فنقل عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب (قوله) وأنتم القارئ (الح) يعني أن القارئ في المسجد يوم جيس أو غيره يقرأ بواحد ولو كان فقيرا محتاجا بشرط ثلاثة أن تكون قراءته جهر أو دأوم على ذلك ولم يشترط ذلك واقف لانه يجب إباحة شرطه ولو كره وأما قراءة العلم في المساجد من السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة لقول مالك ما لا علم ورفع الصوت وأما قراءة القرآن على الأبواب وفي الطرق فصد الطلاب الدنيا فخرام ولا يجوز إلا إعطاء لما عمل ذلك لما فيه من الاعانة على المحرم لا سيما في مواضع الاقذار وكادت أن تكون كفر والرضا

ما من أولى الأمر ضلال مبين (قوله) ولو فائتا) طلب الجماعة في العائت صرح به عيسى وذكره البرزلي ونقله ح (قوله) كالجماعة) وقيل يندب بها وهو المشهور ولا بن رشد أن الجماعة شرط فيها كالجمعة فان صلوا عليها بغير إمام أعيدت ما لم تدن مراعاة للقبال (قوله) سنة مؤكدة) وقال الامام أحمد وأبو ثور وداود الظاهري وجماعة من المجتهدين بوجوبها فحرم صلاة الشخص منفردا عندهم مع الصحة بل قال بعض الظاهريين بالطلال لا فرد وظاهر المذهب أنها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل فصل وهذه طريقة الأكثر وقتال أهل البلد على تركها فانهم بالسنة وقال ابن رشد وابن سيرانها فرض كفاية بالبلد لذلك يقابلون عليها اذا تركوها وسنة في كل مسجد ومنذوبة للرجل في خاصة نفسه قال الابن وهذا أقرب إلى التحقيق (قوله) والوجه في غير التراويح (الح) أي كما قال الخطاب وعياض وقال في المجموع نعم في السنن غير الوتر من تمام السنة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبقه أهلها إلا كذلك كما في رويته ما أتى في العمد أنها تكون سنة مع الإمام فان كانت فردية حلافا لم أطلق الغلب في غير الفرض (قوله) أوصل من صلاة الفرد ويحصل العسل ولو بصلاة الرجل مع امرأته في بيته وقد جمع بين الخبرين بأن الجزء الأكبر من الدرجة أو أحرا أو بالقل ثم يحصل بالزيادة فأحسبها تأبيا والحاصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة يكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة لا جزء ثواب الفرد فالاعداد الواردة كلها أعداد صلوات وصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلاة واحدة لصلاة واحدة وسبعة وعشرون لعضيلة الجماعة على رواية سبع وعشرين ويخرج على ذلك قيمة الأعداد الواردة في الروايات اه من الحاشية قال شيخنا في حاشيته رحمه الله ولا يظهر ما تكلمه الحافظ العسقلاني والمقني وغيرهما في حكمه العدد السابق فإنه قاصر على من سعى للسجود إلى آخر ما ذكره إلا أن يريدوا تفضل الوهاب بما هو الشأن على الجمع فالسؤال أن الجماعة ثلاثة كما قال الملقيني وهي خمسة لكل وهي عشر فالجملة ثلاثون منها ثلاثة أصول يتي سبعة وعشرون حصل الأفضل باعطاء الكل اه (قوله) وأما يحصل فضلها (الح) فمحو طائل ولا بن الحاحب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضل

١٧ - صاوي - ل

الحديث الصحيح وفي رواية صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ سبع وعشرين درجة (ولأنه ضل) تفضلا لا يقتضي إعادة الصلاة في جماعة أخرى والادلائل أن الصلاة مع الجماعة انكسيرة وأهل العسل والصالح أفضل من غيرها الشهور الدعاء كثرة الرحمة وسرعة الاجابة (رأى ما يحصل في فصلها) الواردة في الخبر المتقدم

(بركعة) كماله بنحويتها مع الامام لا أقل (واثنان تذرك) الركعة مع الامام (بالحنائيه) أي المأموم (في أولاه) أي في أول ركعته (مع الامام قبل اعتداله) أي الامام من ركوعه ولو حال رفعه (وان لم يطمئن) المأموم في ركوعه (الاعتداله) أي بعد اعتدال الامام قطباً (فان) كبر قبل ركوع الامام و (سهواً أو زحماً) ١٣٠ أو نسي (عنه) أي عن الركوع مع امامه (حتى رفع) الامام أي اعتدال من

رفعه (تركه) المأموم أي ترك الركوع وجوبا (وسجد) أي وخروجا جدا (معه) أي مع امامه فان ركع ورفع سهواً أو نسي الركعة وعمداً بطلت صلاته لانه قضاء في صلب الامام (وقضاها) أي الركعة فيما اذا خرمه ساجداً وفيما اذا ركع ورفع سهواً (بعد السلام) أي سلام الامام وقد تقدم هذا في حدود السهو وأعادته تركه اولاً لانه محله (ونذر لم يحصله) أي فحصل الجماعة (كصل نصي) وأولى المنفرد ولو حكا كدرك مادون ركعة (لا) حصل (ب) امرأة) لحصول فضلها معها بخلاف الصبي (أن يعيد) صلاته ولو بالوقت المبرورى (ما) وما) لتحصيل فضله لا اماماً ولا بطلت عليهم كما في نية الفرض (مفوضاً) لله في قبول أيتهما (مع جماعة) اثنين فأكثر (لا) مع (واحد الا اذا كان اماماً) راتباً بسجدة يعيد معه لان الراتب كالجماعة (غير معرب) وأما المعرب فلا تعاد لامهاتصير مع الاولى شفعا والابرار عليه من النفل بثلاث لان

الجماعة يدرك بحرقه قبل سلام الامام نعم ذكر ابن عرفة أن حكمها لا يثبت الا بركعة لا أقل منها وهو أن لا يقتدى به وأن لا يعيد في جماعة وترتيب سهواً والامام وسلامه على الامام وعلى من على اليسار وصحة استخلافه اهـ من حاشية الاصل (قوله بركعة كاملة) قيده حفيد ابن رشد بما عذوران وانه ما قبلها اضطراراً وعليه اقتصر أبو الحسن في شرح الرسالة ومقتضاه أن من فرط في ركعة لم يحصل له الفضل قال المؤلف في تقريره وفي النفس منه شيء فان مقتضاه أن يعيد للفضل وهما هو الخطاب نقل عن الاقنومى أن ظاهر الرسالة حصول الفضل وقال اللقاني أن كلام الحفيد مخالف لظاهر الروايات (قوله واثنان تذرك الركعة الخ) أي ولا بد من ادراكها بسجدة ما قبل سلام الامام فان زحماً أو نسي عمداً حتى سلم الامام ثم فعلها بعد سلامه فهل يكون كمن فعلها معه فيحصل له الفضل أو لا قولان الاول لا شهاب والثاني لابن القاسم كذا في بن وعكس في الحاشية النسبة للشيوخ اهـ من حاشية الاصل فان لم يدركها ور جا جماعة أخرى جاز القطع لانه لم ينسحب عليه حكم المأمومية (قوله بنية الفرض الخ) ظاهره أنه لا بد من نية الفرض مع نية التفويض وهو ما نقله الخطاب عن الفاكهاني وابن فرحون وذ كر أيضاً أن ظاهر كلام غيرهما أن نية التفويض لا ينوي بها فرض ولا غيره وجميع بينهما مضمون بان التفويض يتضمن نية الفرض اذ معناه التفويض في قبول أي الفرض من قال لا بد منه من نية الفرض لم يرد أن ذلك شرط بل اشارة الى ما تضمنته نية التفويض ومن قال لا ينوي معه فرض مراده أنه لا يحتاج الى نية الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوي التفويض هو المشهور وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي النفل وقيل ينوي كمال الفريضة ونظم بعضهم هذه الاقوال بقوله

في نية العود للفروض أقوال * فرض ونفل وتعميد وضوا كمال

(في نية) من لم يحصل فضل الجماعة بأحد المساجد الثلاثة فانه لا يعيدها في غيرها جماعة ومن صلى في غيرها مرة فانه يعيدها ولو منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة أعادها جماعة لا فداً وحيداً تستثنى هذه من مفهوم قول المصنف ونذر لم يحصل له الخ وهذا هو المذهب واذا أعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فانه يعيدها موما اذا صلى في غيرها اماماً أو موما ولا تبطل صلاة المأموم الا بالعادة الواجبة كالظهور بعد الجمعة عند الشافعية أو بالاعتداء في نفس الاعادة قاله في الحاشية (قوله لا مع واحد) أي خلا القول بخلد ولو مع واحد فانه خلاف الراجح فان أعادها مع واحد غير راتب فليس له ولا امامه الاعادة على ما شئ عليه جازل وأما على الراجح الذي مشى عليه مصنفنا فالظاهر أن له ما الاعادة كذا ذكره عاب في صغيره (قوله غير مغرب الخ) وقال أبو اسحق أحازوا إعادة العصر مع كراهة التعمل بعد ما وكما أن تكون الثانية فله وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة وكره إعادة المغرب لان المأفلة لا تكون ثلاثاً مع امكان أن تكون هي الفريضة لان صلاة السافلة بعد العصر والصبح أحف من النفل ثلاث ركعات وبه تعلم ما في كلام الحرشي اهـ من كذا في حاشية الاصل (قوله كعشاء فلا تعاد الخ) قال في الاصل أي يمنع لانه ان أعاد الوتر يلزم مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لم لا وتران في ليلة وان لم يعده لم مخالفة أحصل لانكم من الليل وترا في افادة هذه العلل المنع نظر اهـ قال محسبه أي لاحتمال أن يكون الهوى في قوله لا وتران في ليلة على جهة الكراهة والامر في قوله اجعلوا الخ لا بد في مخالفة الامر المذكور حيثما والدخول في الهوى المذكور حيث لا يقتضي المنع واستبعده في المجموع بقوله مع أنهم أجازوا النفل بعد الوتر (قوله شفع ند الخ) ما ذكره هو ما في المدونة ونصها

العادة في حكم النفل (كعشاء)

ومن فلا تعاد لفضل الجماعة (بعد) صلاة (وتر) وتعاد قبله (فان أعاد) أي شرع في الاعادة سهواً عن كونه صلاتاً ثم ذكر (قطع) صلاة (ان لم يعده ركعة والا) بان يعده ركعة مع الامام برز رأسه معتدلاً (شفع ندبا) لا وجوباً بان يضم لها ركعة ويخرج عن شفع (وسلم) اذا قام الإمام الثالثة أو بعده اذا كانت أولى المأمومين نافية الربوبية أي أخرى بعد سلامه اذا دخل معه في ثالثاً (وان أتم) معه المغرب

(أقرب أربعة) إذا لم يصلي معه بل (ولو سلم معه أن قرب) تذكيره بأنه قد كان صلاها منقورا (ومسجد بعد السلام) لهذه الزيادة بخلاف ما إذا لم يصلي
فلا يجوز عليه ومفهوم قرب أنه أن يدفلاشي عليه (فان تبين) لا يعيد لفصل الجماعة (عدم الأولى أو فسادها أجزاء) المعادة لنيته
التفويض (ومن أتم عيدا عاد) صلاته (أبدا) لبطالها لأنه فرض خلف نفل (ولو في جماعة) وقول الشيخ أفذاذا لا يعول عليه (والامام
الراتب) بمسجد أو غيره إذا جاء في وقته المعتاد له فلم يجد أحدا يصلي معه فصلي مفردا (بجماعة) فصلا وحكما يحصل له فصل الجماعة وينوي
الامامة ولا يعيد في أخرى ويعيده من صلى فذا ولا يصلي بعده جماعة ويجمع

١٣١

(ابتداء صلاة) فرضا أو
نغلا بجماعة أولا (بعد
الاقامة) للراتب (وان
أقيمت صلاة للراتب) بمسجد
(وهو) أي المصلي (بها) أي
في صلاة فريضة أو نافلة
بالمسجد أو رجبته (قطع)
صلاته ودخل مع الامام
مطلقا سواء كانت نافلة أو
فريضة غير المقامة أو غيرها
عقد ركعة أم لا (بسلام أو
مناف) ككلام وزنة
ابطال هذا (ان خشي)
بأنفسها (دوات ركعة) مع
الامام من المقامة (والا)
يخش بأنفسها دوات
ركعة فلا يجوز أن يكون
في نافلة أو فريضة غير
المقامة أو نفس المقامة
فان كان في نافلة أو فريضة
غيرها (أتم النافلة) عقد
ركعة أم لا (أو فريضة غير
المقامة) سواء (عقد ركعة
أم لا فان كانت) الصلاة
التي هو بها (المقامة) نفسها
بان كان في العصر فاقبعت
للامام والموضع أنه لم
يخش بأنفسها دوات ركعة
أي أنه لو أتمها لا أدرك الامام
في أول ركعة (انصرف عن

ومن صلى وحده وله أعادتها في جماعة لا المغرب وان أعادها فاحب الى أن يشهها لعقد ركعة اه
وفي المواق نفلان عيسى أن القطع أولى اه وحصل طلب الشفع أو القطع إذا لم ينو روض الأولى
وحصل هذه صلاته والالم يقطع ويتمها بنية الفريضة لان الاحتياط لفرضه أولى يخرج من الخلاف كما
يؤخذ من حاشية الاصل نفلان النفي (قوله لبيته التفويض) أي فقط أو العرص مع التفويض
وأما لو قصد بالنافلة نفل أو لا كمال ولا تحزني هذه النافية عن فرضه ثم ان قوله وان تبين عدم الأولى
راجع لقوله ونذب لم يحصل له أن يعيد الخ وكما قال فان أعاد وتبين عدم الأولى أو فسادها أجزاء هذه
الثانية ان نوى التفويض (قوله ومن أتم عيدا عاد) صورة المصلحة أنه صلى مفردا ثم خالف ما أمر به
من الاعادة بأموما وصلى اماما يعيده بذلك المؤتم به أبدأ إذا أواماما أواموما ولو كان هذا الامام
نوى بالثانية العرض أو التفويض (قوله وقول الشيخ أفذاذا الخ) أي لانه تابع لابن حبيب والذي
صدر به الشاذلي أنهم يعيدون جماعة ان شاء على طاهر المذهب والمدونة وهو الرخ لبطال
صلاتهم خلف المعيد وأما الامام المربكب لا يهي ولا يعيد لاحتمال أن يكون هذه فرضه ولا يحصل له
فصل الجماعة على التحقيق وقول عب ويحصل له فصل الجماعة كما في الماصريه نظر ادايس
ذلك فيه قاله في الحاشية قال في المجموع تنبيه مقتضى النظر ان المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام
دون الاموم أن يعيد الاموم فيها لانه عدم الاقتداء ان يرى أنه يستخلف في الائماء وفي ح عن الاقفهسي
ان تبين حدث الامام فصل الاموم صحيحة ولا يبعد ما في جماعة وان تبين حدث الاموم في اعادة
الامام خلاف ذلك اذ افرق بين المستثنين ويظهر وجهه اه (قوله والامام الراتب الخ) أي وهو من
نصه من له ولاية نصه من راقف أو سلطان أو نائبه في جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز
أو يكره بان قال جعلت امام مسجدى هذا ولانا الاقطع لان لواقف اذا شرط المكره مضي (قوله
وينوي الامامة الخ) اعلم أن الامام اذا كان معه جماعة فعبر للحمى بقول لا بد في حصول فصل الجماعة
من بنية الامامة والحمى يقول الفصل يحصل مطلقا ولا يتوقف على نيتها وأما ان لم يكن معه جماعة
وكان رابعا فافق للحمى وغيره على أنه لا يكون كالجماعة الا اذا نوى الامامة لانه لا يتميز صلاته مفردا
عن صلاته اماما الابالية وحل يجمع بين سمع الله ان جده وورثا ذلك الحمد أولا يجمع بينهما ما بل يقتصر
على سماع الله لمن جده قال في الحاشية والطاهر جمعه بينهما ما لا يجب له (قوله وحرم على المسكك ابتداء
الخ) أي وجبت الكراهية في المدونة وابن الحاجب على التحريم قال ح وادفع عمل أجزاءه وأساء
(قوله بالمسجد أو رجبته) أي لا الطرق المتسلسلة ولا يقطع (قوله غير الامامة) أي فالموضع ان صلاة
الامام فرض فان كانت نفلا ولا منع كما اذا كان يصلي الامام الراتب التراويح في المسجد فذلك ان يصلي
المساء الحاضرة أو الفرائض في صلاته ولو أردت أن تصلي الترتيب في ذلك وقيل لا وهو الطاهر
وأما لو أردت صلاة التراويح والحال أنه يصلي التراويح فانه يحرم والطاهر ان المراد المسجد الموضع
الذي اعتد له صلاة وله راتب كما يرشد له علم الطعن اه من حاشية الاصل نفلان الحاشية (قوله أتم
النافلة الخ) أي وينذب أن يتمها جالسا كما في المواق (قوله وان كان كان نصيح أو معرب) اما المعرب

ثفع) ولا يتم هذا (ان عهد) منها (ركعة) قبل اقامتها عليه فيصم لها أخرى وان كان في الثانية كلها نزل كل في الثالثة قبل كما
يسهوها رجع للجلوس ويقتضيه ويصلم وهذا ان كان (يعرب نصيح أو معرب) بان كان في رابعة (ولا) بان لم يعقد ركعة أو عقد ركعة وان كان
كان نصيح أو معرب فاقبعت (قطع) ودخل مع الامام فيها فلا يصير متملا بوقت نهى (فان عقد مدنايه امر بيسهوها أو) عقد
(ثالثة غيرها) كذلك (بكتها فرضا) أي بنية الفريضة وكذا ان عقد الثانية نصيح بيسهوها (ودعش معه) أي مع الاسام (في غير
المعرب) وأما في المعرب يخرج وحويا من المسجد لان حيزه به يتوعدى لاطن في الامام والشيخ رجه الله لم يد زهدا في عصيل بتمانه
(وان أقيمت) الصلاة (بمسجد) لراتبه (على) شخص (محصل الفضل) بان كان صلاها في جماعة (وهو به) أي والحال أنه بالمسجد الذي

(و) شرطه (بجمعة) أى فيها
زيادة على ما تقدم (حرية)
فلانصح بالجمعة خلاف
عبد ولو كان بالانها لا تجب
عليه (واقامة) ببلدها وما
في حكمه فلا تصح خلاف
خارج عنها زاد على
كفر سخ كما لا تصح منهما
أضافا ليد من اعادتها ولو
ظهورا ان لم يمكن اعادتها
جمعة (وأعاد) صلاته (بوقت)
ضرورى (فى) اقتدائه
بإمام (بدعى) لم يكفر
ببذعه كحرورى وقد روى
(وكره فاسق ببحارحة) أى
امامته ولو لم يثله على الصحيح
(و) كره (أعرابى) وهو
ساكن البادية (غيره)
من أهل الحضرة ولو
يسفر لانه (و) كره (دو)
ملاس (كبول ومحوه)
(ونرح) أى دسل سائل
(الصحيح) ومثلها كل من
تلبس بجاسة معفوعها
لعالم بها لانه (و) كره
(أغلف رجهول حال) أى لم
يعلم حاله أهو عدل أو فاسق
ومثله مجهول السب ثم
بين من تكراه امامته
حالة دون اخرى فقال
(و) كره (ترتب حصى)
أى مقطوع الاشيب (و)
ترتب (مأبون) أى متشبه
بالنساء أرمي بقكسرى
كلامة كالنساء أو من كان
يفعل به فعل قوم لوط ثم
قاب واما من لم يتب فهو
أردل الفاسقين (وولدزا
وعبد) أى جعل من ذكر
امامواتها (فى فرض أوسنة) كعبد

قالوا منه من لا يميز بين ضاد وطاء (قوله فلا يصح خلف صـ) اعلم أن الصبي إذا صلى فأنه لا ينوي فرض
ولا يفلاؤه أن ينوي النفل فان نوى الفرض هل ينطل صلاة لأنه متلاعب أدلا فرض عليه أولا تبطل
في ذلك قولان والظاهر منهما الثاني كما في الحاشية وهذا في صلاة في نفسه وأما ان اقتدى به أحد فصلاة
ذلك المقتدى باطلة على الإطلاق اذا كان مأموماً بالعاقب فرض فان أم في نفل صحت الصلاة وان لم تجز
ابتداء كما يؤخذ من حاشية الاصل (قوله ولو مكاتباً) أي أو ببعضائهم يوم حريته (قوله فلا تصح خلف
خارج عراً) أي ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح غير قصد الخطبة فتصح ولو سافر عتب الصلاة وبحل عدم
صحتها خلف المسافر لم يكن خلفه أو بآثمه ومربطه بقرينة جمع من قرى عمله فيصح أن يؤم بهم بل ينسب كما
سيأتي في باب الجمعة (قوله كرو روى الخ) هذا باب لا لكم بعد الوقوع والبرول وأما الاقتداء به فمقتل
ممنوع وقيل مكروه والاول هو المقتد ومراعاة كل ما اختلف في تكبيره ببدعة خرج المقتد عن تكفيره
كمن يزعم ان الله تعالى لا يعلم لأشياء مفصلة بل مجملة فقط فالأقتداء به باطل وخرج المقتد عن عدم كونه
كدي بدعة حقيفة كمن فصل على أبي بكر وعمر وعثمان فهذا الاقتداء على من اقتدى به في غير ما
الحريزة قوم حروا على علي رضي الله عنه بحر وراء قرية من قرى الكوفة على ملبس منها بموا
عليه في التحكيم أي عابوا عليه وكهروا بالذنب والمراد بالتحكيم تحكيمه لا بي موسى الاشعري قالوا ان
هذا ذنب صدر منه ولكل ذنب مكروه ما عدا ما ثبت كادراً لا كره واما ما عدا به فمخروجه على علي ثم كرهوا
علياً بتحكيمه لا بي موسى وخرجوا عن طاعته وقتلوا عظماء (قوله فاق بجراحة) يحسن ربه عن
الفاسق بالاعتقاد أي فسقه بسبب الجوارح الظاهرة وعما كره لما ورد ان أغتكم ثم معاً ثم الفاسق ببناء
لا يصح للساعة (قوله على الصحيح) أي خلافا لما شئ عليه خليل من بطلان الصلاة خلف الفاسق ببناء
على اسباط العدالة والمعتمد أهم شرط كمال ما لم يتعلق فسقه بالصلاة كما يقصد بدعته الكبر كما يأتي أو
يجل بركن أو شرط أو سنة على أحد القواين في بطلان صلاة تاركها عداً أنه من الاصل (قوله
وكره أعرابي) قال أبو الحسن عن عياض الأعرابي بفتح الهمزة هو البدوي كان عربياً وعممياً رحاصاً
أنه كره الإمامة البدوي أي ساكن البادية للحصري سواء كان في الحاضرة أو في لبادية بان كان المصري
مسافراً ولو كان الأعرابي أكثر قرأناً أو أكثر قراءة ولو كان بمنزل ذلك البدوي وحل بقديم رب المنزل ان لم
يتصرف بما نفع بقص أو كره كما يأتي اهـ من حاشية الاصل وفي هذا التقييد نظر لما يأتي انه يستثنى رب
المنزل والسلمان من عدم اسقاط المانع حقهما (قوله وكره ذو سلس الخ) هذا هو المشهور وان كان
مبني على ضعف وهو أن الاحداث اداعي عنها في حق صاحبها لا يعني عنها في حق غيره والمشهور أنه
اداعي عنها في حق صاحبها عن غيرها في حق غيره وعليه ولا كراهة في امامة صاحبها غيره وأما صلاة
غيره بشو به فاقصر في الدخيرة على عدم الجواز قالاه عني عن الحاشية للعدو وخاصة لا يجوز له غيره ان
يصلي به ثم بقيت المصيبة الكراهة بالصحيح تبع فيه حذو لا وابن الحاحب وطهر عباس وغيره
السلام لا يجهتص امامة الصحيح فتقيد المصيبة بالصحيح طريقة (قوله لا مثله) أي خلافا لما شئ
عليه عياض وابن بشير (قوله وكره أغلف) أي وهو من لم يحتسب كره امامته مطاقاً راساً أو لاحقاً
لما شئ عليه خليل من تخصيصه بالراتب (قوله ومثله مجهول النسب) قال بعضهم فيه نظر بل مجهول
النسب كولد الزنا عاب كره امامته ان كان راتباً كما هو مصرح المدونة والمراد بمجهول النسب اللقيط
الطارئ لأن الناس بأسوفون على أنسابهم (قوله ترتيب خصي) أي محض رتبة كفاي الاصل (قوله واما
من لم يرب الخ) أي وتقدم كراهة امامته مطلقاً وان لم يكن راساً (قوله وعبد الخ) الجاعل أن امامة العبد
على ثلاث مراتب جائزه ومكروهة ومنوعة يجوز أن يكون اماماً راتباً في الموافق واماماً غير راتب في
المراض وكره أن يكون راتباً في جميع الأحوال كالعبد في الكوفة والاستسقاء فان أم في ذلك
جواب ويصح أن يكون اماماً في الجمعة راتباً غير راتب وماد كره من كراهة ترتيبه في المراض هو قول
ابن القاسم وطال عيبه المالك بجوار ترتيبه في المراض كالنوازل رذل لا حصى ان كان أصلهم عبيداً كره
رفقه بين الاساطين) أي ان هذا المحل من الموضع لم يعال ربه لانه لو عابا من فحشيه أو أنه محل

جميع اسطوائه وهي العمود (و) كرهت صلاة مأموم (أمام) بفتح الهمزة أي قدام (الامام بالضرورة) والالامسكه (و) كره (اقتداء من أسفل السفينة عن ماعلاها) لعدم تمكنهم من ملاحظة الامام وقد تدور فيختل عليهم امر الصلاة بخلاف العكس (كأن قبس) أي كما يكره اقتداء من يأتي قبس عن يصلي بالامام الحرام وهو رجل عال تمام ركن ١٣٥ الحجر الاسود لعدم تمام التمكن

من أفعال الامام (و) كره (صلاة رجل بين نساء وعكسه) أي امرأة بين رجال (و) كره (امامة مسجد بلارداء) يلتقي به الامام على كتفيه بخلاف المأموم وانفذ فلا يكره لهما عدم الرداء بل هو خلاف الاولى فلم أن الرداء يندب لكل مصل والنسب للامام أوكد (و) كره (تنفله) أي الامام (بالمحراب) لانه لا يستحقه الاحال كونه اماما ولانه قد يوهم غيره انه في صلاة فترض فمقتضى به (و) كره (صلاة جماعة) في المسجد (قبل الراتب) وحرم معه ووجب الخروج عند قيامها للراتب (أو) صلاة جماعة (بعده) أي بعد صلاته (وان أذن) لغيره في ذلك (وله) أي للراتب (الجمع) في مسجده (ان) جمع غيره (قبله) (بلاذن) منه ومحل حواز الجمع (ان لم يضر) عن عادة تأخيرا (كثيرا ولا) بان أذن لغيره أن يصلي مكانه بالسبب أو آخر كثيرا (كره) له الجمع ثانيا (و) ان دخل جماعة مسجدا فوجدوا راتبه قد صلى (خر حوا) ندبا (لجمعوا) خارجة الا بالاسجد

الشياطين فيطلب التمسك عنه فقد ارتحل عليه الصلاة والسلام عن الوادي الذي جاءه وافيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال ان به شيطانا (قوله أمام الامام بالضرورة) أي لمخالفة الزمة كمالو وقت عن يسار الامام المنفرد ورأى بعضهم ان وقوف المأموم أمام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضعيف (قوله بخلاف العكس) أي وهو اقتداء من بأعلى السفينة عن ماسفلها فلا كراهة فيه وذلك لتمكنه من ضبط أفعال امامه (قوله أي كما يكره اقتداء الخ) ان قلت صحة صلاة من يأتي قبس مشككة لان من يمكنه يجب عليه مسامحة عين الكعبة كما مر ومن كان بأبي قبس لا يكون سامتا لها لارتفاعه عنها والجواب أن يقال الواجب على من كان بأبي قبس ونحوه ان يلاحظ أنه مسامت للمناء وقوله الواجب على من يمكنه مسامحة العين أي ولو بانلاحظه كما ذكره بعض الافاضل اه من حاشية الاصل (قوله بين نساء) أي بين صفوف النساء وكذا محاذاته لمن بان تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن يساره ويقال مثل ذلك في صلاة امرأة بين رجال وظاهره وان كان محارم (قوله وكره تنفله الخ) أي وكذا يكره للمأموم تنفله بموضع فريضته كذا في الخطاب نقلا عن المدخل لانه خلاف قول المدونة قال مالك لا يقتفل الامام في موضعه وليقم عنه بخلاف الفذ والمأموم بلهما ذلك اه من حاشية الاصل عن بن وكذا يكره تنفله بحرا به يكره جلوسه على هيئة الصلاة ويخرج من الكراهة بتغيير الهيئة لغيره كان اذا صلى عليه الصلاة والسلام صلاة أقبل على الناس بوجهه (توسيعه) المشهور أن الامام يقف في المحراب حال صلاته الفريضة كما اتفق وقيل يقف خارجا ويصعد فيه (قوله وكره صلاة جماعة) وهذا انتهى ولو صلى في محراب المسجد لانه مثله وكرهه الجمع قبل الراتب وبعده وحرمته معه لا في حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال في الحاشية ألا ترى للصلاة جماعة في الدار المعصوبة (قوله أو صلاة جماعة بعده) أي سواء كان الراتب صلى وحده أو بجماعة * واعلم أن المصنف حرم بالكراهة بمعاذ الخليل والرسالة والجلاب وغير ابن بشير واللحمي وغيرهما باليمن وهو ظاهر قول المدونة ولا يجمع صلاة في مسجد مرتين الا مسجد ليس له امام راتب ونسب أبو الحسن الحوازي لجماعة من أهل العلم قال ابن باحي ومحل النهي المذكور قبله وبعده اذا صلى الراتب في وقته المعه يوم فلو قدم عن وقته وأنت جماعة فانهم يعيدون فيه جماعة من غير كراهة أو أخر عن وقته فانهم يصعدون جماعة من غير كراهة ومحل النهي عن تعدد الجماعة في غير المساجد التي رتب فيها الواقف أربع أئمة على المذاهب الاربعية كالمسجد الحرام كل واحد يصلي في موضع فافتي بعضهم بالكراهة وأفتى بعضهم بالخوار مجتهدا بان واضعهم كساحد متعديا خصوصاً وقد قرر له ولي الامر ومحل القولين اذا صلى الامام مرتين وأما اذا أقام أحدهم الصلاة مع صلاة الآخرون لانزع في حرمته قال في المجموع اذا تم الحاق القاع بالمساحد لم يحرم المكث في بقعة من المسجد لاقامة امام غيرها من القاع (قوله أو آخر كثيرا) أي ولا كراهة لمن يجمع قبله ولو لم ياذن ويكره له الجمع كما قال الشارح (قوله لجمعوا خارجا) أي لا حل ان يصليوا جماعة في غيره امام في مسجد آخر أو في غير مسجد ثم ان المدن من حيث الجماعة خارجة فلا ينافي أن الجماعة سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بان لاولى حذره لان الاستثناء بفسده وأحجب بانه صريح في عدم ما يتوهم ان الاستثناء منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها أو اذا وان لم يدخلوها وليس كذلك (قوله جمعوا خارجا) أي ولا يدخلوها وهذا مقدم اذا أمكنهم الجمع بغيرها أو لا يدخلوها أو صلوا بها اذا ذاق في مفهوم قوله ادخلوها تفصيل (قوله أفضل) أي لم يفتقر من التماسات وقيل الاعمى أفضل لكونه أحشع وقيل سيان والممول عاب (قوله وان علم أنه مسج الخ) أي ولو اتى ذلك الامام المخالف في المروع بمناف للجمعة على مذهب

الثلاثة فيصلون) فيها (أذا ادان دخلوها) لان هذا أدخل من جماعة غيرهما فان لم يدخلوها جمعوا خارجا ثم شرع في بيان جواز امامة من يتوهم به عدم الجواز وحوازا شيئا يتوهم عدم جوازا فقال (وحاز) بمعنى خلاف الاولى (امامة أعجمي) اذا امامة البصير المساوي في الغرض للأعجمي أصلي (و) امامة (مخالف في الفروع) كشافني وحنفي وان علم أنه مسج بعض رأسه أو لم يتدلك أو ميسر في كره

لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمدّ ذهب الإمام وما كان شرطاً في صحة الألقضاء فالعبرة فيه بذهب الإمام وما كان شرطاً في صحة الخلع فلا يفتق فرض خلفه معيد ولا متفعل ولا مغاير لصلاة الإمام وإن كان الإمام يرى ذلك (و) جازاً مامة (الكن) وهو من لا يكاد يخرج بعض الحروف من مخارجها لجهمة أو غيرها مثل أن يقلب الحاءاء أو الراءاء أو الضاداء (و) إمامة (محدود) لقذف أو شرب أو غيرها (و) إمامة (عنين) وهو من له ذكر صغير لا يتأني به الجماع أو من ١٣٦ لا يتشرد ذكر (و) إمامة (أقطع) بدأ أو رحلاً (وأش) على الزاجح فيهما وقيل

يكره (و مجزم) أي من قام به أداء الجذام (الآن يشهد جذامه) بحيث يضر بالناس فليمتنع وجوبا عن الإمامة بل عن الاجتماع بالناس (و) جازامة (صبي مثله) (و) جاز (اسراع لها) أي لأجل ادراك الصلاة مع الجماعة (بلا خيب) أي هرولة وهي مادون الجري وتكره الهرولة لأنها تذهب الخشوع فالجري أولى (و) جاز (بمسجد قتل عقرب) وجية (وفارة) (و) جاز (بمسجد) (احضار صي) شأنه أنه (لا يعبت أو) يعبت لكن (ينكف) عنه (إذا هي) (والا منع احضاره) (و) حاز بالمسجد (بصق قل) لأن كثر (ان حصب) أي فرش بالحصباء (فوق الحصباء أو تحت حصيره) أي الحصب ومثله المترب (والا) بان كثر البصاق أو لم يحصب بان كان مسلطا أو بصق فوق حصيره (منع كائنه) أي كما يمنع البصق بمئات المسجد لتذيره (وقدم المصلي) فبأن المصلي ان احتاج (ثوبه) الشامل للرداء (ثم جهه يساره أو

تحت قدمه) السري (ثم) ان تعمريه ذلك بصدق (جهة عينية و) ان تعمريه بصدق (امامه و) جاز
(خروج) امرأة (متجالة) لا ارب للرب جالديها (المسجد) تصلي مع الجماعة به (و) خروج (الكعيد) ادخلت الكاب الاستسقاء والكسوف
وجنازة القريب والبعيد (و) طار خروج (شابة غير مفتنة لمسجد وجنازة قريب) من اهلها (ولا يقص على زوجها به) أي بالخروج لما ذكر
ان منعها أو ما تحشى الفتنة ولا يجوز لها الخروج مطلقة (و) طار (مولى) (مولى) عن امامه (بهر صغير) لا يمنع من رؤية افعال الامام أو
سماعه (أو طريق) أو زرع للامن من الخلف في صلاة (و) جاز (علو موم) على امامه

(ولو بسطح) في غير الجمعة (لا) علو (امام) غلى المأموم (فيكره) خلافا لظاهر كلامه من المنع (الا) أن يكون علو الامام (بكشراؤ) كان علوة لاجل (ضرورة أو قصد تعليم) للمأمومين كيفية الصلاة فيجوز (وبطلت) الصلاة (ان قصد امام أو مأسوم به) أي بعلمه (الكبر) لمناقضته الصلاة (و) حاز (سمع) أي نفسه ليسمع الناس برفع صوته بالتكبير والتحميد والسلام فتدنون بالامام (واقتهاء به) أي بالمسمع أي بسبب سماعه أي حاز الاقتداء بالامام بسبب سماع المسمع وهذا كعطف ما هو عليه على معلوله (و) اقتداء (برؤية) للامام أو المأموم والناس سببية كاتى قتلها (ون) كالأموم (بدار) مثلا والامام عده

اليه ولما ورغ من بيان شروط الامام وما يتعلق بها شرع في بيان شروط الاقتداء به وهي ثلاثة فقال (وشرط الاقتداء) بالامام (نيقته) بان ينوى الاقتداء أو المأمومية بالامام أو ينوى الصلاة في جماعة والمعنى واحد (أولا) أي أول صلواته قبل تكبيرة الاحرام وهذا هو محط الشرطية من صلى فدايم رأى اماما بعد التذكير ولا يصح الاقتداء به (ولزم) أي الاقتداء المأموم اذا نواه بشرطه من اقتدى امام لم يحزله بفارقه فلذا فرغ على الفقيهين على طريق اللبس والشر المراتب قوله (ولا ينقل مفرد) بصلاته (لجماعة) لعدم نيته الاقتداء أولا (كهكسه) أي لا ينقل من في جماعة الى الانفراد لزمه والا بطلت فيهما فاعلم أن المأموم يلزمه نية المأمومية (مخلاف الامام) لا يلزمه نية الامامة وليست شرطا في الاقتداء (ولو بمخازة) اذا لست شرط فيها الجماعة (الاجعة) في شرط فيها

غيره مذكور فلا يسلك كراهة اقتداء من بأي قيس عر بالمحرم لانه قد يتعد عليه ضابط احوال الامام (قوله ولو بسطح) رد بلوقول مالك المرحوع اليه في المدونة قال مالك ولا بأس أن يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاته الامام والامام في المسجد ثم كره ذلك وبأول قوله اه بن كذا في حاشية الاصل (قوله في غير الجمعة) انما قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح المسجد كما يأتي (قوله بكره) وهل الكراهة مطلقة سواء كان الامام يصلي وحده أو كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس أو عمومهم أو محل النهي اذا كان الامام وحده في المكان المرتفع أو معه جماعة من خواص الناس أو لو كان مع غيرهم من عموم الناس فلا كراهة وهو المتمد ومحل الخلاف اذا لم يكن المحل العالي معدا للجميع وكسل به من المأمومين وصلى أسفل فلا كراهة اتفاقا كما يؤخذ من الحاشية (قوله ان قصد امام الخ) ظاهره سواء كان العلو كثيرا أو يسيرا بل قصد الكبر بتقديمه للامامة أو بتقديم بعض المأمومين على بعض مطلق وأما الراء والذهب فبمطلق وان أبطل الثواب (قوله وحاز سمع) ظاهره ولو كان صبيا أو امرأة أو مجنونا أو كافرا وهو مني على أن المسمع علامة على صلاة الامام وأما على القول بان المسمع نائب عن الامام فلا يجوز الاقتداء به حتى يستوفي شروط الامامة كما ذكره بن كذا في حاشية الاصل (قوله بسبب سماع المسمع) أي وأولى سماع الامام (قوله واقتهاء برؤية) أي حاز الاقتداء بالامام بسبب رؤيته أو المأمومين فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الاربع وهي الاقتداء برؤية الامام أو المأموم أو سماع الامام أو المأموم وان لم يعرف عين الامام ومعاينه هنا شخص تصح صلواته هذا أو اماما لا مأموما وهو الاعمى والاصم (قوله ولا يشترط ان كان التوصل الخ) أي خلافا للسادة الشافعية (قوله وهذا هو محط الشرطية) أي ما يدع ما يقال ان طاهر المصنف يقتضي أن الاقتداء تحقق خارجا دون نية لكنه لا يصح الا اذا وجدت مع أنه لا يتحقق خارجا الا بها جعلها شرطا لا يصح وحاصل الجواب أن الشرطية منسجمة على الاولية كما قال السارح لعل النية ولو حصل تأخير النية لما في ركعة حصل الاقتداء واكن بطل الصلاة لفقد شرط الاقتداء وهي الاولية وهذا لا مناف في عدية الاقتداء كسا (قوله فن صلى ندأ) تقرير مع على ما قبله (قوله كهكسه) انما لم يصح نية المعارضة لان المأمومية تلزم بالشرع وان لم تحب ابتداء كصلاة المهل ومحل منع الانتقال المذكور ما لم يصير الامام بالمأسومين في الطول والاحار الانتقال وعند الشافعية يجوز وان لم تكن ضرورة كذا في المجموع (قوله بخلاف الامام) وليست بنية الامامة شرطا نعم أو نوى الامامة ثم رفضه ونوى الفدية فان الصلاة بطل لتلاعه (قوله ولو بمخازة) رد بلوقول ابن رشد القائل لا بد من نية الامامة في صلاة المخازة فان صلى عليها فرادى أعيدت ما لم تدفن والا فلا إعادة مراعاة للقابل وقد تقدم (قوله لان الجماعة شرط فيها) أي شرط صحة وكل صلاة كانت الجماعة شرطا في صحتها كانت نية الامامة فيها شرطا (قوله عند الاولى) أي وتستمر الثانية على أنه بعد عدم اشتراطها في الثانية كذا في المجموع (قوله تبطل الثانية فقط) أي لانها هي التي ظهر فيها أثر الجمع وأما المعرف ففقدت في وقتها فلا تبطل وقال بذلك بن وخص هذا الجمع دون سائر المجموع لان الجماعة شرط فيه بخلاف غيره وتكفي النية الحكيمة في الامامة كغيرها من المضربية المذنية مثلا (قوله لانها لا تصح كذلك الخ) أي ولو

١٨ - صاوي - ل

نية الامامة لان الجماعة شرط فيها اولم ينو الامامة بطائفة عليه وعليهم (و) (الاجما) بين عشائين (لمطر) فلا بد من نية الامامة لان الجماعة شرط فيه ولا بد فيه من نية الامامة في الصلاتين و يجب فيه نية الجمع عند الاولى وحوها ولو تركه لم تبطل بخلاف ترك نية الامامة فتبطل الثانية فقط (و) (الا) (خوفا) أي صلواته فاصابت بطائفة من كما يأتي فلا بد من نية الامامة لانه لا يصح كذلك الاجماع (و) (ا) (مستهاها) لانه كان مأموما ولا بد له من نية الامامة لتمييز الحالة الثانية عن الاولى فان لم ينو

فصل صلاة فحجة ثالثة أنه مفرد وذو شرط الثاني بقوله (ومساواة) غطف على نية (في ذات الصلاة) كظهور خلف ظهره فلا يصح
 خلف ظهره مثلاً (و) في (صفتها) في الاداء والقضاء فلا يصح اداء خلف قضاء ولا عكسه (و) في (زمنها) وان اتفقا في القضاء فلا يصح
 ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الاحد ولا عكسه (الاتفلا خلف فرض) كركعتي ضحى خلف صبح بعد الشمس وركعتي نفل خلف
 سفرية أو أربع خلف ظهر حصرية ١٣٨ بناء على حوازيل باربع وفرع على شرط المساواة قوله (فلا يصح) لما موم

ترك نية الامامة فيها فقال في الحاشية تطل على الطائفة الاولى فقط لاسيما وارتقت الامام في غير محل
 المفارقة وأما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فهي صحيحة (قوله وصلاة صحيحة) أي الآن يتلاعب
 بان يغوي الفدية مع السبابة فتتطل (وتنبيه) لا يتوقف فصل الجماعة للامام على نية الامامة في غير
 هذه المسائل كما احتاره اللحى وان كان خلاف قول الاكثر (قوله الاداء خلف فرض) أي فانه يصح
 وان كان كركعها فلو اقتضى تنفل عترض وترتب على الامام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في
 النفل كترك سورة فاستظهر الاشياخ اتساعه في السجود كسوق لم يدرك موجباً ومقتضى بخلاف
 (وتنبيه) لا يجوز اقتداء منتهى الفاشية بشك فيها لاحتمال براءة الشاك بالفعل وان وحب ظاهراً
 ويكون فرضاً خلف نفل وهذا العزب ورحلان في كل شرط والامامة تصح امامة أحد هادون
 الآخر في صلاة بعينها قال في المجموع ومن هنا ما وقع صلى بناسيخنا العصر يعني الشيخ العدوي فقال لنا
 نسان صليت قبل العصر وعارضه آخر فصل شك وأردنا بالاعادة فأراد الدخول معنا ناس لم يصحوا أولاً
 وقالت قدموا بعض من لم يصل أولاً واستحسن كلامي بعض العارفين يعني به شجنا المواقف فقال الشيخ ان
 اعادنا واحدة وصلى بالجميع ثانياً والعهد عليه اه (قوله لاسيما الامام اداء الخ) أي فانه لطلان حاشي
 هذه الحاشية ومن حيث اخلافها في النية وقد تقدم الكلام على ذلك اول باب الوقت المختار (قوله
 ومقابلة للامام الخ) المقابلة ليست على ناسها (قوله فاما مواظبة) أي وان شك منها أو
 من أحدهما في المأمومية والامامية أو العزيمة فاداشك هل هو مأموم أو امام أو فذا وفي ما ومية مع
 أحدهما أو سواء أو سبعة بطات عليه وكذا لو شك كل منهما بطات عليهما ان تساوبا والاف على السابق
 ومفهوم قولنا في المأمومية انه اذا شك أحدهما في الامامية والفدية لا يبطل بسلامه قبل الآخر ما لم
 يتبين أنه كان مأموماً في الواقع وكذا لو شك كل منهما في الامامية والفدية أو فوى كل منهما ما لم يطل بالآخر
 صحت لكل منهما كما يؤخذ من الاصل (قوله وتبطل في الماقى) ليكن المطلان في أربعة منها اتفاقاً وهي
 ما اذا سبق الامام ولو بحرف وختم معه أو قبله أو بعده أو ساواه في البدء وختم قبله وأما اذا ساواه في البدء
 وختم معه أو بعده فالبطلان فيهما على الراجح وهو قول ابن حبيب وأصابع ومقابلته لابن القاسم وابن عبد
 الحكيم وكذلك اذا سبق الامام في البدء وختم قبل الامام بالبطلان لان فيهما على المعتمد خلافه لا يظهر ابن
 عرفة الصحة (قوله ولا يبطل به الصلاة) أي حيث كان يشرع فيه قبل الامام ويستمر حتى يأخذ فرضه
 معه وأما لو كان ركع قبله مثلاً وروع قبل ركوع الامام وهو مبطل لانه لم يأخذ فرضه معه الا أن يكون ذلك
 سهواً فيرجع له كما يأتي (قوله ولا يؤمر بالعود) أي والحال أنه أخذ فرضه مع الامام والامر بالعود على
 كل حال فان ترك العود والحالة هذه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته لانه كن سبق الامام بركن وحاصل ما في
 المسئلة أن تقول من روع من الركوع أو السجود مثلاً فتارة يكون رفعه من قبل أو قبل أخذ فرضه مع الامام
 وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد وان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقاً سبق الامام عمداً أو جهلاً
 وسهواً يؤمر بالعود بالشرط المدكور وان لم يدمع في كنه فلا شيء عليه وأما ان كان رفعه قبل أخذ
 فرضه فالصلاة باطلة اذا سبق الامام عمداً أو جهلاً وروع قبله عمداً أو جهلاً لانه متعمد ترك ركن ان اعتد
 بعمده ولم يعد وان لم يمتد بعمده وأعادته فقد تعمد زيادة ركن وأما ان كان رفعه سهواً ووجب الرجوع
 فان لم يرجع عمداً أو جهلاً بطلت وسهواً كان بمنزلة من روجم عنه فيجوز على تفصيل المزاجية (قوله
 ضعيف) أي لانه مجهول في علته (قوله كل منهما صالح للامامة) أي ان لا يكون أحدهما ناقصاً من منع أو

(صبح) صلاة (بعد شمس)
 باقتدائه (عن أدرك ركعة
 قبلها) أي قبل الشمس
 فاقتدى به في الركعة
 الثانية لأنها للامام أداء
 وللمأموم قضاء وذو شرط
 الاقتداء الثالث بقوله
 (ومتابعة) للامام (في احرام
 وسلام) ما يكبر بالاحرام
 بعده ويسلم بعده
 (فالمساواة) فيهما (مطلقة)
 وأولى السابق ولو حتم
 بعده فيهما وصحت ان ابتدأ
 بعده وختم بعده قطعاً أو
 معه على الصحيح لان ختم
 قبله فالصورتان تصح في
 صورتين وتبطل في الساقى
 الا أن يسلم سهواً قبل
 امامه فيجوز بعده وتصح
 صلاته (وحرّم) على المأموم
 (سبقة) أي الامام (في
 غيرها) أي غير الاحرام
 والسلام من سائر الاركان
 ولا تبطل به الصلاة
 (وكره مساواته) في غيرها
 (و) ان سبقة في ركوع
 أو سجود أو روع منهما
 ولو سهواً (أمر) وجوباً
 وقيل استئذاناً (بعوده)
 أي للامام (ان علم ادراكه)
 فيه ليرفع يرفعه من
 الركوع أو السجود أو
 يخفض بخفضه لركوع
 أو سجود ان ركع أو سجّد

قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن فان لم يظن ادراكه ولا يؤمر بالعود واداء
 أمر بالعود فلم يعد لم تبطل صلاته ان أخذ فرضه بالظن أنية والابطال اذا لم يعد وتفصيل الشيخ بين الرفع فيؤمر بالعود والخفض ولا يؤمر
 ضعيف ثم شرع في بيان من الاولى بالتقديم عند اجتماع جماعة كل منهم صالح للامامة فقال (وتدب تقديم سلطان) أو ثبته ويزعم
 له راتب فان لم يكن سلطاناً أو نائباً فيرأى ان كان نائباً والا (درب) (بذل) ان كانوا (و) تدب تقديم (المستأجر) له (على المالك)

ان اجتماعه لانه مالك لمنافعه (وان) كان رب المنزل أو المستاجر (عبدا كأمراء واستخلفت) من يصالح للإمامة والاولى لها استخلاف
 الأفضل (كمن قام به مانع) للإمامة (منهما) أي السلطان ورب المنزل كحزب ركن فانه يستخلف من يصلح لها (باب فهم) هو وما
 بعده بالجر عطف على سلطان والتعبير بالفاء أولى من التعبير بضم (فرائد) على من دونه فيه وان كان أزيد منه في غيره (ذ) زائد
 (حديث) أي أوسع رواية وحفظا (و) رائد (قراءة) أي أدري بطرق القرآن أو أكثر قرأ ما أو أشد اتقاناً أو أقوى من غيره في مخرج
 الحروف (و) زائد (عمادة) أي أكثر من غيره في فوائد الخبر فان استعملوا (فمن في الاسلام بقرشي) لا فرق بين أولاد علي رضي الله عنه وغيره
 كأولاد العباس وأبي بكر وعمر ويكن أن يقال بنوعه من الزهر رضي الله عنه أولى والحاصل أن قرشي

فرف كثيرة سموها باسم
 جدهم الأعلى والاكثر أن
 قرشي هو الفخر وقيل
 هو بهر أحد أجداد النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يبروا
 في التقديم قبيلة على أخرى
 وان كان النظر يقتضي
 تقديم بني علي من الزهر
 على بنيه من غيرها وبنوه
 من غيرها وبنو العباس
 سواء وهم يقدمون على
 غيرهم من بني هاشم وهم
 يقدمون على بني المطالب
 أخى هاشم وهم على غيرهم
 من بني عبد مناف وبكر
 (فما لم نسبه) تصح لاضافة

كره فان كان فيهم نقص مع أو كره فلاحق لهم في التقديم الا السلطان ورب المنزل ولا يسقط حقهما وندب
 لهما الاستخلاف وعدم اهمال الامر لغيرهما اذا كان النقص غير كفر وحنون والافلاحق لهما أصلاً (قوله)
 لانه مالك لمنافعه) أي ولجبرته بطهاره المكان والمذهب في هذه الامور لا بما في القضاء عند التنازع ووش
 المستاجر كل من ملك المفعة باعارة أو عرى أو وقف (قوله واستخلفت) أي ندبوا قبال وحويا للاحق أو
 الخلف لفظي لان من قال وحويا مراده أم لا تباشر الامامة بنفسها ومن قال ندبنا مراده أم لا يترك القوم
 حلاً (قوله أولى من التعبير بنهم) أي للاختصار والمقصود مطلق الترتيب وهو مستفاد بكل ذكره الاب
 والعم هنا عقب رب المنزل هو الاولى خلافا لما مشى عليه حليل من تأخيرها فانه معترض بتقديم الاب والعم
 على الابن وابن الاخ عند المساحة وأما عند التراضي فالابن الاخ زائد في المصطلح أولى (قوله فرائد)
 (قوله الخ) أي لانه أدري بأحوال الصلاة ويقدم وان كان غيره أعلى منه رتبة كعلماء الحديث والتفسير
 (قوله أي أوسع رواية الخ) واسع الرواية هو المتفق كثير من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه أم لا وواسع
 المعط هو الذي يحفظ كثير من الاحاديث (قوله أو أقوى من غيره الخ) أي ويقدم الاحسن تجهوا بداولو
 كان أقل حفا (قوله من عبادة) أي لانه أقرب من غيره لله ببعض الحديث والفرض أنه يساوي غيره
 في الصفات المتقدمة (قوله من في الاسلام) أي ولا عبرة بالنسب قبل الاسلام فان عشرين نشأ مسلماً مقدم
 على ابن أبي بكر كمل له عشر ور في الاسلام (قوله فرق كثيرة) خيارها بنو هاشم (قوله والاكثر أن
 قرشي الخ) أي لهول لعراق في السيرة

أما قرشي فلا يصح فخره جماعة والاكثرون الضر

(قوله فما لم نسبه) أي لانه أصون لعرضه (قوله بضم الحاء) أي ولللام مضمومة أو ساكنة وهو الخ
 لانه الأعلى بالعصائل والنزوع عن الرذائل لا ما يعتقد العوام من أنه مسايرة للناس وان كان معصية الله
 فان من كان هادوا وصيه فهو مدها من لاجس الخاق (قوله بفتح الحاء الخ) أي ويكرب للام وهو الصورة
 الحسنة لا الخير والعقل يتبعها عاليا قال بن مقفع لا عن عياص قرأت في بعض الكتب عن ابن
 أبي مائة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من آتاه الله وجهاً حسناً وأسماء حسناً وخلقاً حسناً وجعله
 في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله أي حسن لباس) أي شرعا وعرفا وهو الجسد المطبق
 من غير الحرير والنفاس المصاحب اللباس الحسن على من بعده دلالة حسن اللباس على شرف النفس
 والعدد عن المستفاد راب وقدمه الشاعرية على حل الخلقة (قوله تقديم الاورع) أي وهو التارك
 لبعض المحرمات وحق الوقوع في الشهوات بقدوم على الورع وهو التارك للشبهات خوف لوقوع في
 المحرمات وعطف الزهد على الاورع من عطف التفسير بترسيبه ان تشاح متساوون في الرتبة في
 طلب التقدم لا الكبر وانما هو لطلب الثواب أولاخذ الوطيفة افتراءوا أو ما لو تشاحوا الكبر فقط حقهم
 لانهم حينئذ مساق ولا حق لهم فيما ابل بمطل به صلاتهم (قوله حلف الجميع) ويقف الخ في أمام النساء

الاورع وما بعده على مرتبه حسن اللباس واللبس كذلك تدبر (ووقوف ذكر) عطف على تقديم أي رتب وقوف ذكر (ولو صلبا
 عقل القربة) أي العبادة والترك يقف حيث شاء (عن يمينه و) طلب (بأحره عنه) أي عن الامام (فيلما) ايتهير المأموم عن الامام (و) نذب
 وقوف (ثبني فاكتر حلقه) أي حلف الامام (و) نذب وقوف (سأحلف الجميع) أي جميع من ذكر رفع الام وحده حلقه ومع امام معه
 ذكره عن يمينه حلقه مع رجال حلقه حلقهم ثم انقلب يتكلم على ما يعمل الموقوف أو جند الامام را كذا أو واحد أو هالسا لفسه أو
 غيره وقال (وكبر لم يوق بعد) كبره (لما حرام لكرخ) وهو الامام را كذا أو واحد أو هالسا لفسه أو
 الامام ولولم يطقش في ركوعه الا بعده كما تقدم ان أي بكبره الامام را كذا أو واحد أو هالسا لفسه أو
 وكبر لم يطقش بعد تكبيره الاجرام وجد الامام به أو أدركه بعد ركوعه

فانه يحرم ويركع دون الصف ثم يدب في ركوعه الى الصف ويرفع برفع الامام (والا) بظن ادراك الصف قبل رفع الامام (تعمادي اليه) أي الى الصف لا خمب ولا يحرم دونه ولو انه الركوع (الأن يكون) الركعة (الآخرة) من صلاة الامام فانه يحرم دونه اثلاثا تقوية الصلاة (ودب) أي مشى من أحرم دون الصف وكذا من رأى فرجة وهو في صلاته أمامه أو عنده أو شماله (كالصفتين) غير ما خرج منه أو دخل فيه والكافي استصائية على الارح (لا خورجة) ان تعددت (راكعا) ولا يخيل ان كراهة الخشب قبل الدخول فيها لا بعده (أو قائما ثانياً) لا في روعة من ركوعه لقصره راحة خاب ظنه ادلايركع دون الصف الادان ادراك الصف قبل الرفع كما تقدم (لا) يدب للصف (جالسا) ولو في تشهد (أو ساجدا) لفسح الحالة ومن وجد الامام ١٤١ راكعا أو رافعا من ركوعه فأحرم

وركع فان تحقق الادراك بان اتخفى قبل اعتدال الامام من الركوع ولو حال رفعه فالامر واضح وان تحقق عدم الادراك بان اعتدل الامام قبل أخذه في الانحناء لهذا لا يجوز له الركوع بل الواجب عليه ان يتبعه في السجود فان ركع وحجب عليه أن لا يرفع منه فان رفع منه بطأت للزيادة في الصلاة الآن يقع منه ذلك سهوا (وان شك في الادراك) هل ركع قبل اعتدال الامام أو بعده والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن ولوهم (أنفاها) أي الركعة (وقصاها بعد سلامه) أي سلام امامه وهذا ظاهر وانما الكلام في الرفع من هذا الركوع فهل يطلب منه وان كانت الركعة لا يقع بها قالوا نعم فان لم يرفع فظاهر عدم البطلان ومثل ذلك من أحرم مع الامام قبل ركوعه ثم زوجه عن الركوع معه أو عس أو نحو ذلك فان

فانه يحرم ويركع دون الصف) اما أمر بذلك لان المحافظة على الركعة والصف معا خير من المحافظة على أحدهما فقط (قوله تعادي اليه) أي نداه وقوله ولا يحرم ونه الخ هو قول مالك وقال ابن القاسم في المدونة يركع دون الصف ويدرك الركعة ورأى المحافظة على الركعة أولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ولا يكره ان يرشد قول مالك لدا اقتصر عليه المؤلف (قوله الا ان يكون الركعة الخ) هذا القيد ذكره المحمدي والقوسى قال الخطاب وهو بقييد حسن (قوله لا خورجة) أي بالنسبة لجهة الداحل وان كانت أولى بالنسبة لجهة الامام (قوله لا بعده) كذا قيل قال المسناوى وهو في غاية البعد أو فاسد لان الخشب اما كره كما لا من رشداثلا تذهب بكنته وإذا كان الخشب يكره خارج الصلاة لاجل السكينة فكيف لا يكره في الصلاة التي فيها طلب الخشوع والتواضع اه بن ولذا قال شيخ المشايخ العمدوى والصواب أنه يدب من غير حجب لمادته الخشوع فان قلت اذا كان لا يحجب فيها فكيف يمانى انه اذا استمر بالا حرام لا يدرك الركعة في الصف فاذا أحرم خارج الصف ودب في ركوعه أدركها مع أن الرس وانتهى واحد لما اذا خشي الدواب عدم الهرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ويمشى بغير هرولة وان لم قل يمشى قبل الدخول اثلاثا تحذف ظمته تقوية الركعة بخلاف مشيه بعد الدخول فقد أدركها فان أدرك الصف أيضا بذلك ولا يدب في انشائها اه بالمعنى من حاشية الأصل (قوله لا في روعة من ركوعه الخ) ولو دس في روعة من ركوعه فقد فعل مكرها ولا تبطل (قوله وهذا حيث خاب ظنه) أي انه أحرم حلفا بصف طامعا في ادراكه فشى في حالة الركوع فرفع الامام قبل أن يصل للصف وتحلف طمعه فانه يدب في حالة قيامه للركعة الثانية حتى يدرك الصف (قوله أقم الحالة) انظر هل هو حرام أو مكروه والظاهر الثاني وعلى كل حال فالظاهر عدم البطلان اه من حاشية الأصل (قوله ولو حال روعة) أي ولا يشترط في ادراك الركعة الانحناء لما موم قبل استقلال الامام ولو لم يطمع من الابعاد استقلاله (قوله فان روع منه بطلت الخ) ظاهره ان لم يعتد بذلك الركعة وتقدم المعتمد المحقة ان أنفاها لانه لم يكن قضاء حقيقة في صلب الامام حثذ (قوله الا أن يقع منه ذلك سهوا) أي فلا تبطل الصلاة باعاق حيث لم يتد بالركعة (قوله والمراد بالشك مطلق التردد) أي ففتح السؤل صور ثلاث وتقدم صورتان تحقق في الادراك وتحقق عدمه فتكون الصور رخصا قال المؤلف في تقريره ولا يلتفت الى تكثير الصور في هذا المقام لاعتباره بل هو من التحليط على المتعلم وتعمير الفهم عليه وتشتمل ذهبه من غير فائدة ولا ثمرة اه (قوله فهل يطلب منه) أي والحالة هذه أعنى الصور الثلاث وهي طر الادراك أو توجهه أو الثالث فيه (قوله فالظاهر عدم البطلان) تسع المؤلف ابن عبد السلام (قوله وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة الخ) تقدم له هذا البحث أيضا في فرائض الصلاة وتقدم لما الجواب عنه فاطره

فصل في الاستحلاف (قوله وبدأ بحكمه) أي بالنسبة لغير الجماعة (قوله بنية الخ) متعلق بثبت أي

تحقق قواف الركعة ولا يركع ون طر الادراك ركع معه حرما ثم ان تحقق الادراك فظاهر وان تحقق عدمه لم يرفع منه وان شك في الادراك العادى روع وكلاهما هما يشمل هذه وسه في العاء الركعة قوله (كان أدركه) أي أدرك الامام (في الركوع) وتحقق الادراك فيه (و) لذكر (كبر الاحرام في) حال (الخط طه) للركوع لو استاده من قيام فتاخي لا ركعة على أحد التأويلين رأى اليو كبر بعد الانحطاط فتاخي حرما وقد تقدمت هذه المسئلة وذكرها هاتنا سمة الفاء الركعة عند شك الادراك ثم كان مقصدي الظاهر ان من كبر الاحرام حال الانحطاط أو بعده اما بطلان الصلاة من أصلها فتدرك القيام تكبيره الاحرام وأما صحتها مع صحة الركعة لعدده بالمسبوقية وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة مع صحة الصلاة مما لا وجه له فتدبر على أن بعضهم ذهب الى هذا انظر التوضيح ولما كان الاستحلاف من متعلقاته لا امام تسع الامامة به فقال

فصل في الاستحلاف

وهو استنابة الامام بحيرة من المؤمنين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به وحكمه الشذوب في غير الجمعة والواجب فيها وبما حكمه
 واسبابه المعبر عنها بالشروط بقوله (نذب للامام) الذي ثبتت امامته بنية واحرام واقترانه (استخلاف غيره) من المأمومين لأجنبي
 بشرط حصول عذر للامام لا تبطل به صلاتهم ولا عذر ما خارج عن الصلاة أو متعلق بها والمتعلق بها اما ما منع من الامامة دون الصلاة
 واما ما منع من الصلاة وقد أشار الاول من هذه الاقسام الثلاثة بقوله (ان خشى) لامام يتبادر به (تنف سال) له بال ولولعبره والمراد تنفقه
 على صاحبها ولو كان ناقيا في نفسه كان يخاف عليه من السرقة أو الغصب وسواء كان المال عينا أو عرضا أو حيا أو ناطقا أو غيره (أو)
 خشى تلف (نفس) محترمة ولو كان كافرا وأشار للقسم الثاني بقوله (أو منع) بالبناء لفعل ونائب الفاعل ضمير الامام و (الامامة) مفعوله
 الثاني (لهز) عن ركن كالقيام ١٤٢ أو الركون (أو) الحصول (دعا فبناء) اذا استخلف في هذا القسم (رجع

مأموما) ان أمكم ولا يجوز
 له قطع الصلاة في الهز
 وجاز في الرعا اذا تسع
 الوقت واحترز برعا
 البناء عن رعا القطع
 فانه من موانع الصلاة
 الامامة وأشار للقسم الثالث
 بقوله (أو) منع الامام
 (الصلاة) نفسها لبطانها
 عليه دونهم (بسبق
 حدث) من قول أوريج أو
 غيرها وهو يصلي والباء
 سببية فيستخلف لبطانها
 عليه دونهم (أو) بسبب
 (ذكره) أي الحدث فيها
 فيستخلف ان لم يعدل
 عملا بعد السبق أوله كر
 والا كان متعمدا للحدث
 فتبطل على الجميع ولا
 استخلاف وبمثل ذلك ما
 لوقته غلبة أو نسبيا لا
 هذا أو رعا فاقامه
 به على المشهور وأوطر أعليه
 مثل هل دخل الصلاة
 بوضوء أولا أو تحقق انطهارة
 والحدث وشك في السابق
 منهما لا ان شك هل

فحقق الامامة متوقف على ما ذكره لم تحقق امامته شيء من ذلك لاستخلافه (قوله واما ما منع من
 الصلاة) أي من صحتها للامام فقط واما ما منع الصحة للامام والمأموم معا فلا يتأق في هذا استخلاف (قوله ان
 خشى الامام) المراد به الظن أو الشك لا لوهم فلا يستخلف الامام لاحله خ لا فالعب (قوله محترمة) أي
 معصومة بالنسبة له كخوفه على صبي أو أعمى أو يقع في شر أو يرفع لك أو يحصر له شدة أذى (قوله أو منع
 الخ) أي طرا له الهز عن ذلك في نفسه صلاته وأطربا يان هجره عن السنة فليس من موجبات
 لاستخلاف (قوله دعا فبناء) أي فهو من أمثلة الموانع للامامة فقط وحمله دليل من موانع الصلاة
 وحمله نظرا الى الحال قبل الغسل واما الجواب بانه ما منع الصلاة على انه امام فثبت في جميع موانع
 الامامة (قوله وجاز في الرعا الخ) أي لا الباء بدوب عند انشاع لوقت كما تقدم (قوله فانه من
 موانع الصلاة) أي فهو كسبق الحدث ونسيانه كما سيأتي أي فانه يستخلف وتبطل عليه دوهم كما في بن
 خلا فالاجهورى وعب حيب قال بالابطال ان على الجميع (قوله أو تحقق الطهارة الخ) ماد كره من
 أنه يستخلف في هذه الصورة ردتع به عب ولكن يقدم لعب نفسه ولأنه في هذه الصورة
 يتبادر في صلاته ثم ادب الطهر لم يعد فانظره (قوله وان حصل السبب) أي الذي هو خشية تلف المال
 ومذكروه بهذه (قوله ولا تبطل الصلاة الخ) أي على الاصح بمقابله وهو المظلل مخرج لابن بشير على
 ان الحركة للركن مقصوده ومجمل عدم البطلان لم ردعوا به عالمين بحديثه والابطال صلاتهم كما
 يقتضيه كلام عبد الحق وغيره والخاص بل ان محل عدم البطلان على الاصح حيث ردعوا برفعه جهلا أو
 جهلا فابردعوا برفعه عدم مع علمهم بحديثه فالابطال بلا خلاف كما في بن أم من حاشية الاصل
 (قوله لم تبطل ان احذوا فرصهم) هذا قول ابن رشد وبقول اللحى عن بن الموارا بطلان (قوله
 والابطال) أي قول واحد ان كان تركهم العود عمدا وان كان تركهم له بدروها بالندرك بطلت
 بذلك الركعة فقط (قوله ونذب لهم الاستخلاف) أي ولهم ان يصلا أو اذوا أو ليس مقابله أن لهم
 الانتظار حتى يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل حيثما كانوا وبني اعتراض ابن عازي فان عمدا وعملا لم
 استخلافوا بطلت كما في ح تحريج بعض له على امتناع الامام من هذا القطع في الحق قوله في المجموع
 (قوله ونذب استخلاف الاقرب) أي بان يكون ذلك الخليفة في الصف الذي يليه فان استخلف
 غيره خالف الاولى (قوله بخلاف من رأى رجعة الخ) والفرق أن ما هما أهم لتعلق اصلاح صلاة
 المأمومين به (قوله كل أتموا أذوا) أي ولو تركوا الخليفة الذي استخلفه عليهم وطاهره المحم
 ولو كانوا ركوا العائجة مع الامام الاول وهو كمال لانهم تركوها بوجبه جائز وانما صحت لهم ان أتموا
 أذوا وتركوا الخليفة لانه لم يثبت له رتبة الامامة كمال على الاذوا مع الامام (قوله ولا تصح اذا اذا

انقض وضوءه فانه يتبادر كما تقدم ثم ان ما الطهر لم يعدوا الا اذا الامام فوطر أعليه فيها احذون أو اعزاء الخ
 أو موت الا بالاستخلاف يكون منهم (وان) حصل السبب (بركون أو محذور) ويرجع بالتسميع في الاول ولا تكبير في الثاني لئلا يقتدوا
 به ويرفعون برفع الخليفة (ولا تبطل) الصلاة عليهم (ان ردعوا برفعه قبله) أي قبل الاستخلاف ولا بد من عود الخليفة (وعادوا معه) أي مع
 الخليفة ولو احدثوا فرضهم مع الاول فان لم يعودوا لم تبطل ان احذوا فرصهم والابطال (ونذب لهم) الاستخلاف (ان لم يستخلف) الامام
 (و) نذب (استخلاف الاقرب) للامام لانه أدري راعاه والتفسير برفقه مهينة وانه (و) نذب (تقدمه) عليهم (ان قرب) كالصغير فيقدم
 على الخلة التي هوها (و) رجعوا (أو) محذور أو ركوعه بخلاف من رأى رجعة فانه انما يدبره كعاقبة فاقم لا جانبا أو ساجدا كما تقدم (وان
 تقدم غيره) أي غير من استخلفه الامام وانهم (صحت) صلاتهم (كل أتموا أذوا أو بعضهم) أذوا اذا حرم الامام (أو) أتموا (بما بين
 كل طائفة بامام فصيح (الا لجمعه) فلا تصح اذا اذا ونصح

للغرض الذي له امام ان كمل الفستد وقوت فيه شروط الصحة (وقرأ) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول ان علم) الانتهاء في الفاتحة
 او غيرها (والا) يعلم (ابتداء) القراءة من اول الفاتحة وحويا (ومحتمة) أي شرط صحة الاستخلاف (بادراك حزة) أي بادراك الخليفة مع
 الامام الاصل قبل العذر حزا (يعتد به من الركعة) المستخلاف هو فيها (قبل عقد الركوع) متعلق بادراك وعقد ما عدا الالامام منه
 وهذا صادق بدخوله مع الامام بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة أو حال القراءة أو حال الركوع أو حال الرفع منه قبل الاعتداء فان حصل
 للامام عذر صح استخلاف من أدركه في ذلك وسواء حصل له العذر قبل ١٤٣ الركوع أو فيه أو بعده في مجوده أو
 قبله أو بعده الى آخر صلاته

لانه في هذه الاحوال
 صدق عليه أنه أدرك
 قبل العذر جزأ يعتد به
 ومثله من أدرك الامام
 في الركعة الثانية أو
 الثالثة أو الرابعة حال
 قيامه للقراءة فيها أو قبل
 عقد ركعتها واحترز
 بقوله يعتد به عن أدرك
 ما قبل الركوع من
 الركعة الاولى أو غيرها
 وبالله الركوع العذر من
 ازدحام أو تماس أو نحو ذلك
 فهذه الركعة وجميع
 أحوالها لا يعتد بها بالنسبة
 له فلا يصح استخلافه وكذا
 من أدرك الامام بعد
 الرفع من الركوع بان
 أدركه في السجود أو الرفع
 منه أو الخلو من تشهد
 فحصل للامام عذر في تلك
 الحالة أو بعدها قبل قيامه
 للتي تليها فلا يصح استخلافه
 لان ما أدركه لا يعتد به
 واعيا فله موافقة للامام
 نعم ان قام الامام لقراءة التي
 تليها وقام معه هذا المسبوق
 صح استخلافه لانه بقيامه
 معه أدرك جزأ يعتد به
 من تلك الركعة (وان جاء)

(الخ) أي لفقد شرطها الذي هو الجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو
 المشهور وليسوا كالمسوق الذي أدرك ركعة من الجمعة لانه بقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم
 فان الركعة المأق بها بناء ولا يصح صلاته من الجمعة مما هو بناء وهذا يقال المشهور أنها تصح للزمتين
 وحدانا اذا حصل العذر بعد ركعة لان من أدرك ركعة وعاد أدرك الصلاة له من حاشية الاصل
 ويرد على قوله ولا يصح صلاته من الجمعة مما هو بناء فدا بناء الراعي في الجمعة حيث أدرك الركعة
 الاولى وما تمة الثانية وهو يغسل الدم وأنه أي ما دأوهى بناء لا غيره أصل (قوله ان كمل العدد) أي
 وتصح ان قدمه الامام ان كمل معه العدد ولم يقدم واحد دامهما صحت للسابق ان كمل معه العدد وان
 تساوى باطلات عليهما فتأمل (قوله ان علم الخ) ولا فرق بين كون الصلاة حرة أو مبرية (قوله من
 الركعة المستخلاف هو فيها الخ) حاصله انه متى حصل العذر قبل تمام الركوع كان له استخلاف
 من دخل معه قبل العذر بكثير أو قليل وأما لو حصل للامام العذر بعد تمام الركوع فليس له أن يستخلف
 الا من أدرك معه ركوع تلك الركعة بان التحني معه قبل حصول العذر وأما اذا لم يدرك معه ذلك فلا
 يصح استخلافه في تلك الركعة كما لو دخل معه بعد تمام الركوع ثم حصل له العذر قبل القيام للركعة التي
 تليها والشارح في هذا المتأمل لا يحتاج لايضاح (قوله ان صلى لنفسه الخ) قال في التوضيح لا اشكال ان
 صلاته صحيحة قال ح والذي يظهر انه يدخل الخلاف في صلاته لانه أحرم حلف شخص بطله في الصلاة
 فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في الفوائد ما نصه ومن كتاب ابن ميمون ما نصه ولو أحرم قوم قبل
 امامهم ثم أحدث فوفى أن يحرم فقدم أحدهم وصلى بالصلاة فصلاصاتهم فاسدة وكذلك ان صلاوا وادى
 حتى يحدوا الحراما اه وبه هم من قول ح لانه أحرم الخ لانه أحرم خاله وهو عالم بعذره لم تطل صلاته
 لانه اه بن من حاشية الاصل (قوله ولم يبين على صلاة الامام) أي لا كونه لم قبل الاستخلاف بل
 صلى نأيا الفدية (قوله أو بنى على صلاة الامام الخ) أي حالة كونه نأيا بالامامة والمراد ببنائه على
 صلاة الامام بناؤه على ما عدا الامام من الصلاة بحيث لا يوحده الامام قراءتها في الفاتحة كملها ولم يتدثها
 ولو وحده الامام قرا الفاتحة ابتداء بالسورة ولم يقرأ الفاتحة أو وحده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل
 معه فبركع وندع القراءة وانما صحت صلاته في هذه الحالة مع أنه أحسن من الامام وقد دخلت ركعة من
 صلاته من الفاتحة بناء على أن الفاتحة واجبة في الخلق فان كان في الرابعة أو الثالثة فالامر ظاهر وان
 كانت الصلاة ثنائية وقال الشيخ أحد لا يصح البناء لاندلاخل لها فيحمل قوله أو بنى بالاولى على ما عدا
 الثانية وقبل بالصحة بناء على أن الفاتحة واجبة في ركعة وعلى هذا يتمشى قول الشارح أو بنى بالاولى
 مطلقا (قوله مطلقا) أي كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية (قوله واقتصر على الفاتحة) أي
 أو على بعضها أو تركها لقراءة الامام لها كما علمت (قوله ترك السورة الخ) بل ولو ترك بعض الفاتحة أو كلها
 كما تقدم (قوله مع زيادة السورة) أي عند قيامه لفصل ما عليه (قوله فلهما هم ساجدوه الخ) أي كما ساجدوه
 في ترك الفاتحة كالأوبع صابا على وحوها في الجبل أو الاقل كما تقدم (قوله على غير المشهور) فيه نظر
 بل ينو في ترك السورة على مشهور ما تقدم ان تارك السنة المتعق على سنتها عمدا أو حولا يستغفر الله

وأحرم (بعد العذر وكاحني) الكافي زائدة أي وهو أحسن من الجماعة اذ لم يدرك مع الامام جزأ المنة فلا يصح استخلافه اتفاقا لانه
 ليس منهم ومنعطل صلاة من اثم به منهم وأما صلاة من صلى لنفسه صلاة منفردا بان ابتداء القراءة ولم يبين على صلاة الامام صحت
 (أو بنى) على صلاة الامام فله صحة استخلافه (بالاولى) أي بالركعة الاولى مطلقا (أو بالثالثة من رباعية) فقط واقتصر على الفاتحة
 كالامام (صحت) صلاته لانه لا مخالفة بينه وبين المنفرد بالجلسة في محل الجلوس وقيامه في محل القيام وان لم يترك السورة في أوليه
 وحهره في آخره اذا كانت عشاء مع زيادة السورة لانه اغاياتي على أن تارك السنة عمدا أو جهلا لا يبطل صلاته فلهما هم ساجدوه
 هنا العذر في الجهل أو بما هو هذا الفرع المشهور على غير المشهور (والا) بين بالاولى ولا الثانية من رباعية بان بنى

بالثانية أو الرابعة أو الثالثة من ثلاثية (فلا) تصح ولا يخفى عيسى زيادة القيود التي زدها وسوق الكلام على أتم نظام (ونجلس المسموق) من المؤمنين ولا يقوم لقضاء عاقبة (لسلامه) أي إلى سلام الخليفة المسموق أيضا فإذا سلم قام لقضاء ما عليه وفي تقديمنا الفاعل وتأخير سلامه إشارة إلى أن الخليفة مسموق أيضا بملاحظه الاستعداد فالتصريح على المسموق بمعنى آخر بخلاف صنيعه والمعنى أن الخليفة إذا كان مسموقا كان أدرك الرابعة مع الإمام فاحتلفه لعذر وكان من المؤمنين مسموق أيضا إذا أتم الخليفة صلاة

ولا نرى عليه على المشهور ولا يظهر بساؤه على غير المشهور إلا بالنسبة التي ترك انفتاحه كلا أو بعضا نأمل (قوله فلا تصح) أي لا تختلاف نظامها الجلوس في غير محل الجلوس وقيامه في غير محل القيام (قوله ولا يخفى عيسى) أي في كلام خليل اجمال وتقديم وأخير وحذف ومصنفنا سلم من ذلك كله (قوله معنى آخر) أي وهو الخليفة (قوله فان لم يجلس وقام الخ) هـ زيادة وم قوله جلوس ومقابله ما لا يخفى من انه يخبر المسموق بين أن يقوم لقضاء ما عليه وحده إذا قام الخليفة للقضاء قياسا على الطائفة الأولى في صلاة الخوف أو يستحلف من يصلي به إماما ويسلم معه لأن كل ما قاض والسلامان واحد أو ينتظر فراغ إمامه من قضائه ثم يقتضي منفردا هـ من الحاشية (قوله ضعيف) أي لانه قول ابن كمانه وما شئ عليه مصنفنا قول ابن القاسم ومحنون والمصريين قاطبة هـ بن من حاشية الاصل (قوله والابطال عليهم) أي لان السلام من بقية صلاة الاول وقد حل هـ ذا الخليفة محل له فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم لفراغه من القضاء أخف من الخروج من امامته وقيل ان ذلك الخليفة يستحلف لهم من يسلم بهم قبل أن يقوم لقضاء ما عليه (قوله) ان جعل الخليفة المسموق ماصلي الاول أشار لهم وفهموه بالاشارة أولا كلام ان لم يفهم بالاشارة وان قال للخليفة سقطت ركوعا مثلا على عليه ان لم يعلم خلافه

(فصل) في بيان قصر صلاة المسافر (قوله سنة مؤكدة) هذا هو الراجح قال عياض في الاكمال كونه سنة هو المشهور من مذهب مالك وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف اهـ وقيل ان القصر فرض وقيل مستحب وقيل مباح وعلى السنية في أكديتها على سنية الجماعة وتحكمه قول ابن رشد واللاحق وتظاهر دائرة الخلاف فيما إذا تعارضا كما إذا لم يجد المسافر أحدا يتم به الاقيما ولا يتم به على الاول ويأتم به من غير كراهة على الثاني (قوله مسافر) أي ولو كان سفره على خلاف العادة بان كان بطيرا أو خطوة (قوله جائزا) خروج غير الحائز كالسافر لقطع الطريق والعاق والابق فلا يجوز له القصر وان قصر وقولان بالحرم والكراهة والراجح الحرمة مع الكراهة وحج المذكر وهـ أيضا كالسفر للهو فيكره القصر والصلاة صحيحة على كل حال ولا إعاقة في وقت ولا غيره ومـ أي للمصنف (قوله أي سير يومين معتدلين الخ) فالمراد أنها أربعة وعشرون ساعة ولا فرق بين عمارة يومين معتدلين ويوم واحد في المجموع ولا معنى لما في الحاشية من كبر الحرثي هل مدد اليوم الشمس أو الفجر فان معنى يوم واحد واحدة أو أربعة وعشرون ساعة فمخرج عن اليوم وحل في الليل اهـ (قوله ولو بهر) أشار بهذا إلى أن العبرة في التحديد بالمسافة حلالا لمن قل العبرة في البحر بالزمان مطلقا ولم قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لا بجانب البحر وان سافر فيه بجانبه فالعبرة بالاربعين يوما أصل القصر في البحر ولا خلاف فيه (قوله كلها أو بعضها الخ) هذا التعميم قول عبد الملك واعتمده انؤال وقال في تقريره وهو الذي أدب الله به ومقابله قول ابن الموار وحل به في الأصل وقال ولو كان سفره باهر أي جميعها أو بعضها سواء قدمت مسافة البحر أو تأخرت حيث كان السير فيه بالمحاذيف أو بها وبالريح كان بالريح فقط وبأحرث مسافة البر أو قدمت وكانت قدر المسافة الشرعية والاولا بهر حتى يبرل البحر ويسير بالريح اهـ وفي المجموع ما يوافق هذا (قوله نونا باهله) أي خلافا للإمام أحمد وأولي في قصر الصلاة غير الموقفي اذا سافر باهله

للفعل على مائة دم فيأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لانها ثمانية ثم بركعة بأم القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثلثه ثم بركعة بأم القرآن فقط فاذا تشهد وسلم سلم معه من لم يكن مسموقا وقام لقضاء ما عليه من كان مسموقا بركعة أو أكثر فان لم يجلس وقام لقضاء ما عليه بطلت ولو لم يسلم الا سلامه وشبه في الجلوس اسلام الخليفة قوله (كان استحلف) امام (مسافر) خلفه مسافرون ومقيمون حلالا (مقيما) من خلفه اذا أتم بهم صلاة المسافر أشار لهم بالجلوس حتى يأتي بقية صلاته فاذا سلم سلم معه المسافر وقام المقيم بقية صلاته هذا هو الراجح وما شئ عليه الشيخ من أن المسافر يسلم اذا قام الجماعة لبقاء ما عليه ويقوم المقيم للقضاء ضعيف (أو مسموق هو) أي الخليفة وحده فانهم ينتظرونه ليسلموا بسلامه والابطال عليهم (فصل) في بيان قصر صلاة المسافر والاحكام المتعلقة بها (سن) سنة مؤكدة (مسافر سفر جاثرا) أي ما دون ما فيه يشمل الواجب والمندوب والمباح (أربعة برد) متعلق بمسافر وبرد بهم الموحدة والراء جمع يريد بفتح الموحدة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال فمسافة القصر ستة عشر فرسخا ثمانية وأربعون ميلا والاميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة على الصحيح وقيل العادرا وهو باعتبار الزمن مرحلتان أي سير يومين معتدلين أو يوم ولية يسيرا لابل المثلثة بالاحمال على المعتاد من سير وخط ونحو حال واكمل وثرب وصلاة معتبرة (فما) بفتح اللام المبهمة (ولو بهر) كلها أو بعضها قدمت مسافة البحر أو تأخرت (أو) كالسافر (نونا باهله) ولا تمنعه

والنوني وبرد بهم الموحدة والراء جمع يريد بفتح الموحدة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال فمسافة القصر ستة عشر فرسخا ثمانية وأربعون ميلا والاميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة على الصحيح وقيل العادرا وهو باعتبار الزمن مرحلتان أي سير يومين معتدلين أو يوم ولية يسيرا لابل المثلثة بالاحمال على المعتاد من سير وخط ونحو حال واكمل وثرب وصلاة معتبرة (فما) بفتح اللام المبهمة (ولو بهر) كلها أو بعضها قدمت مسافة البحر أو تأخرت (أو) كالسافر (نونا باهله) ولا تمنعه

تجبة أهله عن القصر (قصر) صلاة (رباعية) نائب فاعل من لاثنا عشر وثلاثية (سافر بوقتها) ولو الضرورى لأن خرج وقتها الضرورى فلا
تقصر ولو قصاها في سفره (أوقاتة) عطف على سافر أى أو رباعية فائته (فيه) أى في سفره فتقصر ولو صلاها بمحض أو عطف على محذوف
أى أداها في سفره أو فائته فيه ومحل القصر (ان عدا) أى حاوز المسافر (البلدى) أى من سكنه ببلد (الساكنين) الملك الملك (المسكونة)
بالأهل ولو في بعض الأحيان كأيام الثمار بخلاف غير المسكونة ولو كان بها الخراس ولا يشترط تعليقها كالمزارع بل يقصر بمجرد تعدى
البيوت كالحالية عن البساتين (ولو بقرية - عة) والقول بأنه لا بد من محاوزة ثلاثة أميال ضعيف (وان) عدا (العمودى حلتها) أى
بيوت حلتها ولو تفرقت حيث جمعها اسم الحى والدار أو الدار فقط بأن يتوقف ١٤٥ رحيلهم ونزولهم على بعضهم ولو

كانوا من قبيلة أو أكثر لا
ان لم يتوقف ولو كانوا من
قبيلة واحدة (و) ان
(انفصل غيرها) أى غير
البلدى والعمدى عن
مكانه كساكن يحمل أو
قرية صغيرة لا بساتين لها
وينتهى القصر (الى) مثل
(محل البدء) في ذهابه أو
اليه نفسه في عودته فيتم
بوصوله الى البساتين
المسكونة أو الى البيوت
فيما لا بساتين لها (لا) ان
سافر (أقل) من أربعة برد
ولا يقصر (وبطلت) ان قصر
(في) مسافة (ثلاثة برد) أو
أقل (لا أكثر) منها فلا
ينظر بقصرها وذلك من
سبعة وثلاثين ميلا الى
سبعة وأربعين (وان منع)
القصر في ذلك ادلا يلزم من
المع المطلق (كأنما صي
بسفره) فانه يحرم عليه
القصر ولكنه ان قصر لم
تبطل وأما العاصى في
سفره فانه يسن له القصر
قدما والفرق بينهما أن
العاصى به نفس سفره
معصية كاتى ومسافر

والنوقى اذا سافر بغير أهله فالصنف نص على المتوهم (قوله سافر بوقتها) أى وقتها الحاضر (قوله
البلدى الخ) اعلم أن شرط تعدية البلدى البساتين المذكورة اذا سافر من ناحيتها أو من غير ناحيتها
وكان محاذيا لها ولا يقصر بمجرد محاوزة البيوت كذا فى عب وفي بن أنه لا يشترط محاوزتها الا اذا
سافر من ناحيتها فان سافر من غير ناحيتها فلا يشترط محاوزتها أو كان محاذيا لها (قوله ولو بقرية جمعة
الخ) الحاصل أن المعمول عليه اسم هو محاوزة البساتين المسكونة لا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها
وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك أن كانت قرية جمعة ولا يقصر المسافر منها حتى يحاوز بيوتها
بثلاثة أميال من السوران كالأندلس والافرنج نياما وان لم يكن قرية جمعة فيكون محاوزة
البساتين فقط وقد علمت ضعف هذا التخصيص (قوله وان عدى العمودى الخ) هو ساكن المادية والحلة
يكسر الحاء أى محلتها وهى منزلة قومه فالحلة والمنزل بمعنى واحد (قوله حيث جمعها اسم الحى والدار الخ)
المراد بالحى القبيلة والمراد بالدار المنزل الذى يبركون فيه وحاصلة أنه اذا جمعهم اسم الحى والدار أو الدار فقط
فانه لا يقصر فى هاتين الحالتين الا اذا حاوز جميع البيوت لانها بمنزلة العصاة والرحاب المجاور للابدية
فكما أنه لا بد من محاوزة العصاة لا بد من محاوزة جميع البيوت وأما لوجههم اسم الحى فقط دون الدار
بأن كانت كل فرقة فى دار فانه تعتبر كل دار على حدة حيث كان لا يرتقى بعضهم ببعض والافهم كاهل
الدار الواحدة وكذا اذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فانه يقصر اذا حاوز بيوت حلتها هو (قوله كساكن
بجمل الخ) أى فانه يقصر اذا حاوز محلها وساكن القرية التى لا بساتين بها مسكونة فانه يقصر اذا حاوز
بيوت القرية والابنية الخراب التى فى طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد اتصاله عن
مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة به بالمد أو منفصلة عنها كذا فى حاشية الاصل (قوله فلا يقصر)
أى يحرم وليس المراد ما يعطيه انظره ووفى السنية (قوله وبطلت ان قصر الخ) اعلم ان القصر فيما
دون أربعة برد ممنوع انما قفا والبراع غناهم فيما يبعد الوقوع قال الاحمورى

من يقصر الصلاة فى أميال * بعده تبطل بلاشكال
وقصرها بعد ميم لا ضرر * وفيما بين دواخل الخلف اشهر
فقل لا يبعد هذا أصلا وقيل * يبعد هاتى الوقت فافهم بأن يبل

فقتضى كلام الاحمورى محمها فى السادس والثلاثين وكلام شارحها يقتضى المطلقان وهو الذى عول
عليه فى تقريره (قوله لا وهما) مفهوماً أنه اذا رجح بعد ما قصر فى رجوعه كما برشد له التاميل (قوله لشيئ
نسيه) قال رادار حى للملأ الذى سافر منه وأما لو رجح لغيره لشيئ نسيه يقصر فى رجوعه قال ابن
عبد السلام انه بن من حاشية الاصل ورد بالمعقبة على ابن الماحسب القائل ان رجح لشيئ نسيه فانه
يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل الخلاف اذا لم يدخل بعد رجوعه وطئه الذى نوى الإقامة فيه على التأنييد
فان دخله فلا خلاف فى انقائه (قوله عن طريق قصر) مقتضى مادركه ح من تعلمهم بان ذلك مبنى

١٩ - صاوى - ل

تقطع طريق أولسفرة أو عصب والعاصى به سفره جائز في نفسه
ليكن قد يقع منه فيه المعصية كشر أو زنا أو سفره أو غصب (وكره) القصر (لأداه) أى بالسفر وتصح بالاولى مما قبله وقيل لا يجوز
أيضا (ولا يقصر راجع) من سفره لمحل إقامته الذى خرج منه اذ رجع (لادونها) أى دون مسافة القصر لان الرجوع يعتبر سفره
مستقلا اذا ان رجح نارا للسفر بل (ولو) رجح (لشيئ نسيه) الا أن يخرج رافعا ساكنا اذا بان كانت نية عدم العود اليها ما يتيطان
غيرها (ولم ينو برجعه الإقامة) القاطنة لحكم السفر بل لشيئ طرأ له ويرجع لفسفه وقصر فى رجوعه لان رجوعه حيث لا يقطع
حكم سفره فقوله الا ان الخ قد لا يرد الما مة وحاصله أن من رجح لدون المسافة لا يقصر ولو رجح لحاجة لم يكن نحر وجهه من ذلك البلاد
ينبغي رفض مكانه ورجوعه فاما ما يرد في حقه من حاجة منها لا يقامة أو بنية أيام الا يقصر (ولا) يقصر (عادل عن) طريق (قصر)

دون مسافة القصر الى السفر في طريق طوي يل فيه مسافة القصر (بلا عذر) يقتضي العدول اليه فان قصر فمصلحة لان غايته انه لا
يسفره والمراد بالهذر مطلق سبب فان عدل ولولا مباح قصر قطعا (ولا) يقصر (كهاشم) الكاف بمعنى مثل والهاشم السائح في الارض
ولا يقصد اقامة محل مخصوص وأدخلت الكاف الراعي بطلب الرعي بما يشبه حيث وجد الكلا وطالب ضالة أو أتق متى وجدها رجع
(الا ان يعلم) الهاشم رخصه (قطع المسافة) الشرعية (قل مراة) أي مقصده وقد عزم على قطعها حين خروجه فيقصر (ولا) يقصر
(منفصل) عن البلد أو الساكنين المسكونة (ينتظر دفقة) يسافر معهم (الا ان يحزم بالسير دونها) أي الرفقة أي أنه يسير قبل أربعة أيام
ولم يحمى (أو) أنه لا ساكن الا معها وحزم (بحيثها) والسفر معها (قل أربعة أيام) فان حزم عما ذكر قصر في محل الانتظار (ولا)
يقصر مسافر (ناو اقامة مكان) في طريقه على دون مسافة القصر (تقطعه) صفة لا اقامة أي اقامة قاطعة للقصر بان كانت أربعة أيام
فأكثر كان يسافر الى محل على مسافة أربعة برد أو أكثر ثم نوى حين خروجه أن يقيم مكان على بردين مثلا أربعة أيام أو أكثر فلا يقصر
فيما دون ذلك المكان (أو) ماو (دخول وطنه) الكائن في أثناء المسافة (أو) ناو دخول (محل زوجة

دخلها) في ذلك المحل
الكائن في أثناء المسافة لا
ان لم يدخلها فبقصر ولو
كان به أمار به كولد أو والد
حتى بموى اقامة أربعة أيام
(وهو) أي ما ذكر من
المكان أو الوطن أو محل
الزوجة أو الوالد أو
والحال ان ما ذكر (دون
المسافة) الشرعية مثله يقيم
بمكان اراد السفر الى المدينة
ونوى حين خروجه من
مكة أن يقيم بالمدينة رتبة
أربعة أيام أو كانت الجعرة
وطنه أي محل زوجته
الدخول بها ونوى أن
يدخلها ولو لم يقيم بها ما ذكر
فانه لا يقصر من مكة الى
الجعرة لا ما دون المسافة
ثم اذا خرج الى المدينة
قصر فان كان سفره دون
المدينة اعتبره في فان
كان مسافة قصر قصر
والا فلا ثم شرع يتكلم

على عدم قصر اللاهي أنه اذا قصر لا يبعد وهو الطاهر لان العدول عن القصر لا يطول بل غير محرم وفي
التوضيح هذا مني على أن اللاهي يصيبه وشبهه لا يقصر وأما على القول بأنه يقصر فلا شك في قصره هذا
اه بن من حاشية الاصل (قوله قصر قطعا) أي من غير نهي (قوله ولا يقصر منفصل الخ) حاصله أنه اذا
خرج من البلد عازما على السفر ثم أقام قبل مسافته ينتظر دفقة لاحقة له فان حزم أنه لا يسافر دونها
ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره فان نوى انتظارها أقل من أربعة أيام فان لم تأت
سافر دونها أو حزم مجيئها قبل الأربعة أيام قصر مدة انتظاره لها (قوله فان كان سفره دون المدينة الخ)
حاصله أن الاقسام أربعة الأول أن يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفي هذه يقصر قبل دخوله
لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع به المسافة وفي هذا ان نوى الدخول أتم قبل دخوله وطنه وبعده
وان لم ينفذ دخوله قصر وان نوى دخوله بعد سيره شيئا في قصره قولا محذون وغيره الثالث أن يكون قبل
وطنه أول من المسافة وبعده مسافة مستقلة وبعده أقل مما يقصر قبل وطنه مطلقا ونوى الدخول قصر وأما
بعده يقصر مطلقا ونوى دخوله في أثناء سفره فحكي في التوضيح في هذه قواين القصر لصحون والاقام
غيره الرابع أن يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده أقل مما يقصر قبل وطنه مطلقا ونوى الدخول
أم لا وأما بعده فلا يقصر مطلقا اه من حاشية الاصل وما قبل في الوطن يقال في مكان الروحة وفي مكان
نوى اقامة أربعة أيام صحاح فيه فتأمل (قوله دخوله الخ) أي وأما مجرد المرور بالوطن أو مكان الروحة
ولا يقطع حكم السفر ولو حاذاه ولا قال في التوضيح انما يمنع المرور بشرط دخوله أو بنية دخوله لان احتياز
والمراد بكل الروحة الداني هي ما لا خصوص المنزل لدى هي به ولا يكون محل الزوجة قاطعا الا اذا
كانت غير ناشئة في المجموع ان الروحة الباصرة لا عبرة بها ومثل الروحة أم الولد والسريرة (قوله استقر
على القصر) أي على قول صحون (قوله بكره) ومثله دابة حجت ولا يحذر غيرها الا لما عصب اذ يمكن
اتخاذ منه ولو حال فهو على نية سفره كداني المجموع (قوله نية اقامة أربعة أيام الخ) الاولى نزول
مكان نوى اقامة أربعة أيام صحاح فيه وذلك لان طاهره به بمجرد البنية المذكورة بنقطع حكم السفر ولو
كان بين محلها ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك (قوله تسلم عشرة من علاه) أي في مدة تلك الاقامة
ان دخل قبل فجر السبت ونوى الارتمال بعدد عشاء يوم الثلاثاء واعتبر صحون العشر من فقط سواء
كانت في أربعة أيام صحاح أولا (قوله والعلم الخ) أي وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل

على من كان متلبا بالقصر وطرا عليه ما يقطعه بشوله (وقطعه) أي القصر الذي كان متلبا به (دخوله) أي دخول
وطنه المار عليه أو دخول محله زوجته المدخول بها حال كونه (بعدها) أي المسافة أي مسافة القصر وان طرأت له نية دخوله في أثناء
سفره استمر على القصر حتى يدخل بالمحل ولو كان الداني دون المسافة وكذا اذا كان دونها حيث خرج من البلد الى ابتدأ السفر بها غير
قاصد دخول ما ذكره طرا له الدخول فانه يتم من وقت نية الدخول في هذا الثاني أو الدخول بالمحل بطرا له قصره الدخول (ثم) اذا
شرع في بقية سفره (اعتبر ما بقي) فان كان مسافة القصر قصر والاولى مداراج مع ما تقدم (و) قطع القصر أيضا (دخول بلده)
التي سافر منها ان رجع اختيارا بل (وان رد) الى ما ذكر من الوطن وما بعده (علمه بكره) ردت السفينة التي هو بها فانه المبالغة ترجع
لما قبل بلده أيضا وهو وطنه أر محل زوجته الكائن في أثناء المسافة ولا يتكرر هذا مع قوله سابقا ولا يقصر راجع لان الكلام هما
في كون الدخول في البلد بقطع حكم السفر ومالك في كونه راجع لا يقصر في رجوعه اذا كانت مسافته دون مسافة القصر (و) قطعه
(نية اقامة أربعة أيام صحاح) تسلم عشرة من علاه والاولا (أو العلم بها) أي اقامة أربعة أيام في محل (عادة) بان كانت بمدة القافلة

أن تقم في ذلك المحل أربعة أيام فانه يتم (لا الإقامة) المجردة عن كونها أربعة أيام كالقيم الحاجة متى قضيت سافر قائما لا تقطع التصر (ولو طالت) الا اذا علم انها لا تقضي الا بعد الاربعة (وان نواها) أي الاربعة الايام وهو (بصلاة) أي فيها (قطع) الصلاة (وشفع) ندبا (ان ركع) أي صلى ركعة بمحدثيها (ولم تحضر به) ان أتمها أربعة ايام ودخوله عليها (ولاسفر به) لنية الإقامة فيها (و) ان نواها (بعدها) أي بعد الفراغ منها (أعاد بوقت) احتباري (وكرهه) أي اقتداء بمسافر (كذلكه) أي اقتداء بمسافر عقيم (وأكد) الكره لمخالفة المسافر سنة من القصر (وتعمه) المسافر في الاتمام وحوياوا نوى القصر ١٤٧ (وأعاد بوقت) على المعتمد خلافنا

شي عليه من عدم الاعادة
(كان نوى) المسافر
(الاتمام ولو سهوا) عن كونه
مسافرا فانه ينسب له
الاعادة في الوقت سفريه
(وأنتم) وحويا بالدخول
على الاتمام (فان قصر)
بعد نية الاتمام (عمدا أو
تأويا بطلت و) ان قصر
(سهوا) كاحكام السهو
فان تذكر بالغرب أتم
وسجد به - سلامه وان
طال أو خرج من المسجد
بطلت (وان نوى القصر
فان عمدا بطلت عليه وعلى
مأمومه) أتم معه أولا لان
كل صلاة بطلت على
الامام بطلت على المأموم
الا فيما استثنى (و) ان أتم
(سهوا أو تأويا) بان يرى
ان القصر لا يجوز وان
الاتمام أفضل (أو جهلا
في الوقت) الصروري
بعينه (وصحت لمأمومه)
أيضا (بالاعادة) عليه (ان
لم يقمعه) في الاتمام بل
جلس حتى سلم فان تبعه
بطلت (و) ان أقام الامام
للإتمام سهوا أو جهلا بعد
نية القصر (سجد له)
المأموم بان يقول سبحان

لله يقيم فيها أكثر من أربعة أيام ويتم محل قطع القصر بإقامة أربعة أيام صحاح في غير العسار بدار الحرب وأما هو في قصره وطرطالت أقامته كما قال خليل الا العسكر بدار الحرب (قوله وان نواها) أي الاربعة أيام ومثل نية الإقامة المذكورة ما اذا أدخلته لربح في الصلاة التي أحرم بها سفر به محلا لا قطع دخوله حكم السفر من وطئه أو دخل زحمة بيها (قوله أعاد بوقت الخ) استشكل بان الصلاة قد وقعت مستحبة للشروط قبل نية الإقامة وحيث فلا وحده للاعادة وقد يقال ان نية الإقامة على جري العادة لا بد لها من تردد قبلها في الإقامة وعدمها اذا حزم بالاتمام بعد الصلاة وكانه متردد عند نية الصلاة السفريه فاحتيط له بالاعادة في الوقت (قوله وكرهه اقتداء بمقيم الخ) أي الا اذا كان ذلك المسافر ذا فضل أو سن كما في سماع ابن القاسم وأشهد بذكر ابن رشد أنه المذهب ونقله ح على وجه يقتضي اعتمادا وذكر أن المعتمد اطلاق الكراهة وبالجملة وبكل من القولين قد رجع كذا في حاشية الاصل (قوله وان نوى القصر) استشكل إتمامه مع ما أتى في قوله وان نوى القصر فان عمدا بطلت ومع قوله وان طن الامام مسافرا فظهر خلافه أعاد أبدا الخ وأجاب ر بان نية عدمه كمال ومخالفة فعله لتلك النية أصل مختلف فيه فتارة بلعونه وتارة يعتبر ونه وفي كل موضع مر على قول فرما على اغتفار مخالفة الفعل للنية لأجل متابعة الامام وفيها يأتي مر على عدم اعتماده لثبته النية لان عدمه نوع ترعب (قوله وأعاد بوقت على المعتمد) أي ان يكونه سجد المدونة وعدم الاعادة قول ابن رشد (قوله ولو سهوا) ما قبل المبالغة ثلاث صور وهي نية الاتمام عمدا أو جهلا أو تأويا وبلا والاربعة المانع عليها وقوله بعد ذلك وأنتم أي كما نوى في الاتمام أربعة أيها مصروية في أربعة تكون الصور ست عشرة صورة كما يؤخذ من الاصل ينسب له في جميعها الاعادة في الوقت سفريه ان لم يحضر وحضر به ان حضر ومأمومه تبعه له (قوله فان قصر بعد نية الاتمام الخ) في هذه المسئلة ست عشرة صورة أيضا الاربعة بقوله بعد نية الاتمام صادق باربع صور العمدا والجهل والأويل والسهو وفي كل من الاربع اما ان يقصر عمدا ومنه الجهل أو تأويا وهذه ثلاثة في الاربعة أجاب عنها المصنف بقوله بطلت وبقي ما اذا قصر سهوا في الاربعة أجاب عنها المصنف بقوله فكاحكام السهو الخ (قوله وان نوى القصر الخ) لا يتبقى ما تعدد الصور في أصل النية لانها الأصل في هذا القسم أربع صور فقط أفادها المصنف بقوله فان عمدا بطلت عليه وعلى مأمومه وسهوا أو تأويا أو جهلا في الوقت فحمله صور هذا المبحث ست وثلاثون صورة (قوله بان يرى ان القصر لا يجوز الخ) أراد مراعاة من يقول بذلك ولو حار ج المذهب في كتب الحديث بعض السلف كابن بري ان القصر مقيم بالحدوف من ادكمار كافي آية واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح الآية وكانت عائشة لا تقصر (قوله فان تبعه بطلت) أي حيث كان متيقنا انتفاء الموحب والافئوسر بالاتباع لم يبا على مسئلة قيام الامام لرائدة (قوله بل يجلس) أي حيث كان متيقنا انتفاء الموحب (قوله وهو مشكل) واعلمه حلف الامر في الحاحل والمأول المراد بعدم حوز القصر أو ان الاتمام أفضل (قوله فظهر خلافه) أي وأما ان لم يظهر خلافه لوافق ظنه فالصلاة صحيحة وان لم يظهر نية فبالغلبة أيضا كما في الدليل عن ابن رشد فالمفهوم فيه تفصيل (قوله بنية رفعه) أي لان هذا الداخل نوى القصر وسلم من

الله فان رجع سجد سهوا وان لم يرجع فلاية به بل يجلس حتى يسلم (وسلم المسافر بسلامه وانتم غير) أي المسافر صلاة (بعده) أي بعد سلامه فان سلم المسافر قبله أربعة غيره للاتمام قفلا بطلت عليهم كما انعموه في الاتمام عند تعدد هم للمادة ونه ولم يحجوا لواله لعل مساواته في الصلاة حذو نوى القصر وهو من كل (وان طن) شخص (الاتمام مسافرا) فمدونه (فظهر خلافه) ونه مقيم (عاد) اما وصلاة (أبدا) لبطرهم (كذلكه) بان طن ان اقامه مقيم داهوه سافر فبعيد أبدا (ان كان) المأموم في المسئلة بين (مسافر) لانه نوى قصر داهوه نوى الاتمام في الأول ورسم من ان يسجد خلف امانه يهوه لار انتم موقوفه خلف فعله نية وأما في الثانية فهو قد نوى الاتمام لظنه ان اقامه مقيم والامام قد نوى القصر لانه مسافر فان قصر معه

فقد خالف فعله نيته وإن أتم مقتضى نيته فقد خالف إمامه ثبتة وفعلًا واعتراضًا بقصد المقيم بمسافر وقرينان المقيم دخل على مخالفة إمامه من أول الأمر فاعتقر وهذا دخل على موافقته فأخطأ طئه فلم يعتقر وعقوبته أن كان مسافرًا أنه لو كان مقيمًا صحت فيه ما لم يكن يرد على الثانية أنه قد دخل على الموافقة لإمامه فتبين خطأ طئه (وإن لم ينو) المسافر (قصر أو لا إتمامًا) بأن نوى الظهر مثلاً من غير ملاحظة واحد منهما (في صحتها) وعدمها (قولان وعلى الصحة فهل يلزمه الإتمام) لأنه الأصل (أو بخير) في الإتمام والقصر لأن شأن المسافر القصر (قولان ولا نجيب) على ١٤٨

انقضى والامام نوى الإتمام ولم من أربع (قوله وقد خالف فعله نيته) أي فهو كمن نوى القصر وأتم عمداً (قوله وقرين الخ) حاصل الفرق أن المأموم هو المماخلف سنة وهو القصر وعدل إلى الإتمام لاعتقاده أن الإمام مقيم فكانت نيته معلقة فكأنه نوى الإتمام أن كان الإمام ممتلاً وقد ظهر بطلان المعلق عليه وحينئذ يبطل المعلق وهو الإتمام بخلاف المسئلة الأخرى فإنه ما لا إتمام على كل حال اهـ من حاشية الأصل (قوله قولان) أي سواء صلاها حاضرة أو سفرية هذا هو الصواب بخلاف ما لعب حيث قال محل التردد أن صلاها سفرية ولا صحت اتفاقاً قال في الحاشية ينبغي أن يكون محل التردد في أول صلاة صلاها في السفر فإن كان قد سبق له نية القصر فإنه يتفق على الصحة فيما بعد إذا قصر لأن نية القصر قد انصهبت عليه وهي موجودة حكماً وكذا يقال فيما إذا نوى الإتمام في أول صلاة ثم ترك نية القصر والإتمام فيما بعد هاو أتم (قوله ونذب للمسافر تحمیل الاوبة الخ) أي فكأنه بعد قضاء حاجته في المكان الذي كان فيه خلاف الأولى لأنه من ضياع الزمن فيما لا يعنى والوطر هو الحاجة قال الله تعالى فلما قصي زيد منها وطرا أي حاجة (قوله ونذب له الدخول نهرا) أي ويكره ليلا في حق ذي روية نفي مسـ لم والسائي من طريق جابر بن عبد الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتحونهم أو يطالب عثراتهم اهـ والطر وق هو الدخول من بعد وأعلم أنه يستحب لمن أراد الخروج للسفر أن يذهب لاخوانه يسلم عليهم ويودعهم ويسألهم الدعاء وأن يودعوه ويدعوا له بما دعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أن جاء يريد سفره أو التمس أن يروده فقال له صلى الله عليه وسلم زدك الله تقوى ووقاك الردى وعقر ذنبك ويسرك للجر حيثما كنت رواه الترمذي والحاكم عن أنس وأما إذا قدم من السفر فالمستحب لاخوانه أن يأثوا إليه ويسلموا عليه وما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فإنه ذكره الشيخ عند الرحمن الناحوري وقال أنه لم يرد في السنة وقال الأجهوري في رد فيه ما يدل لحوازه وهو غير منكر وما ذكر من كراهة القدوم ليلا في حق ذي الزوجة كانت العمة قرينة أو بعيدة على المعتد دخلا فالما يبيده عب من اختصاص الكراهة بطول العمة ومحل الكراهة أن ذكره كونه لم يعلم القدوم وأما من علم أهله بوقت ودومه فلا يكره له الطر وق ليلا ويستحب ابتداء دخوله بالمسجد (قوله ونذب له استصحاب هدية الخ) أي لو ردد الأمر في الأحاديث (قوله لمحلها) أي وهو باب الخ (قوله رجلا وأمرأة) أي وسواء كان راكباً أو ماشياً على ما في طر ران عات خلافاً لخصه بالراكب (قوله به الخ) وأحازه الشافعية بالبحر أيضاً (قوله وإن قصر السفر الخ) أي وإن كان لا بد في الموازن كونه غير عاص به وولاه فان جاءه إلا إعادة بالأولى من القصر كذا في حاشية الأصل (قوله أول محل الخ) أي فقول الشيخ محل وفيها شرط الجذب بالكره أي الاجتهاد في السير ضعيف (قوله يمكن من هلا أو غيره) أي فقول خليل بمنزل مراده مكان النزول وإن لم يكن به ماء وإن كان المنزل في الأصل مكان الماء (قوله فيجمعهما جمع تقديم) أي ويؤذن لكل منهما (قوله لأنه وقت ضرورة لها الخ) أي النسبة للمسافر (قوله وأحرار العصر وحويا) أي غير شرط بدليل قوله فان قدمها أحزاب أي ونذب أعادتها بالوقت لو قدمت في هذه الحالة (قوله وإن شاء آخرها والأولى) أي لأنه ضروريها الأصل في ولا يؤذن لها حينئذ لما تقدم في الأدان من كراهة في الوقت الضرورى (قوله أحرمها) قيل

أن بقي من المسافة دون مسافة القصر لطلب منه القصر (ونذب) للمسافر (تحميل الاوبة) يفتح الهمزة أي الرجوع لوطئه بعد قضاء وطره (و) نذب له (الدخول نهرا) لا خصوص الصحى وكره الطر وق ليلا (و) نذب له (استصحاب هدية) بماله وجبرانه لأنه أبلغ في السرور ولما كان السفر من أسباب الجمع بين مشتركتي الوقت شرع في الكلام على جمعها فيه وأتبعهما بالكلام على جمعها في غيره وأسبابه ستة السفر والمطر والوحل مع الظلمة ونحو الاغماء وعرفة ومزدلفة إلا أنه أخر الأخيرين لمحلها فقال (ورخص) حوازا (له) أي للمسافر رجلا أو امرأة (في جمع الظهريين) والعشاءين كما يأتي (بهر) أي فيه لا في بحر وقصره للرخصة على مودها (وإن قصر) السفر عن مسافة القصر (أول مسجد) شديد الدال المهملة أي ولم يكن حثيثا (ان زالت الشمس) على المسافر حال

كونه (بالا) يمكن من هلا أو غيره (ونوى) عند الرحيل قبل وقت القصر (النزول بعد الغروب) فيجمع بينهما جمع تقديم باب يصلى الظهر في وقتها الاحتمارى ونية عدم العصر فبصلها معها قبل رحيله لأنه وقت ضرورة لها اغتفر للشقة (هـا فواء) أي النزول (قبل) دخول (الاصفرار آخر العصر) وحويا لوقتها الاحتمارى بأن قدمها أحرارته (و) ان نوى النزول (بعده) أي بعد دخول الاصفرار (حـ يرفها) أي المصراش شاء قدمها وان شاء أحرها وهو الأولى (وان زالت) الشمس عليه (سائر أحرها) ان نوى (الاصفرار) أي النزول فيه (أو قبله والا) بأن نوى النزول بعد الغروب (ففي وقتيهما) الاختيارى هذه في آخر وقتها وهداه أول وقتها

جمعاصوريا (كن) زالت عليه سائر اوله (لا يضبط نزوله) هل ينزل بعد الغروب أو قبله فانه يجمع جمعاصوريا (وكالمريض) مبطونا أو غيره يجمع جمعاصوريا (والصحيح فيه) أي الجمع الصوري الكراهة (والعشا أن كالمظهرين) في جميع ما تقدم على الراجح بتنزيل طالع العجر منزلة المروب والثلاثين الاخيرين منزلة الاصفرار وما قبلها منزلة ما قبل الاصفرار وأشار للجمع بسبب الاغشاء ونحوه بقوله (ومن خاف اغشاء أو) حتى (باصا أو مدا) يفتح الميم أي دوخة بفتح الدال المهملة ١٤٩ (عدد حول وقت) الصلاة (الثانية)

العصر أو العشاء (قدمها) أي الثانية عند الأولى جوازاً على الراجح (فان سلم) من الاغشاء وما بعده وقد كان قدم الثانية (أعاد الثانية بوقت) ضروري بخلاف المسافر اذا قدم ولم يرتحل فلا يعيد على المعتمد ثم أشار لجمع العشاءين خاصة لاحد سيدي بقوله (و) رخص (في جمع العشاءين) فقط جمع تقديم (بكل مسجد) بتمامه الصلاة ولو غير مسجد الجمعة (لمطر) واقع أو متوقع (أو طين مع ظلمة) لآخر الشهر لا لغيره ولا لاحدهما فقط ذكر صفة الجمع بقوله (يؤذن للمغرب) على المنابر صوت مرتفع (كالعادة ونحوه) الصلاة تأخيراً (قليل) بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لا حصصاً من الأولى بقدر ثلاث ركعات بعد الغروب (ثم صاها) أي المغرب والعشاء بلا فصل بينهما ينقل أو غيره (الا) فصل (بإذان للعشاء منقوض) لا برفع صوت (في المسجد) لأعلى المنابر (ثم ينصرفون) لمنازلهم (من غير تنقل) في المسجد أي يكره حمل الميع في المنقل على الكراهة

وحو با كافي الاصل وفيه شيء اذ مقتضى القياس جواز تأخيرها في المسئلة الاولى وأما الثانية وتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقتها الاختياري كذا كتب والد عب وللحمي أن تأخيرها جائز أي ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاصوريا ولا يجوز جمعها جمع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء وقد أعاد الثانية في الوقت ويمكن الجمع بأن من قال بوجوب تأخيرها مراده عدم جواز تقديمها معاذ لا ينافي جواز إيقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام الحمي هذا المعنى فالخالف لعل كذا في الحاشية (قوله جمعاصوريا) أي ويحصل له فضيلة أول الوقت (قوله وللصحيح فعله) أي ولا يمكن تهوته فضيلة أول الوقت (قوله والعشا أن كالمظهرين الخ) وعليه اذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد العجر جمعها جمع تقديم قبل الارتحال وان نوى النزول في الثالث الأول أحر العشاء وحو با وان نوى النزول بعد الثالث وقبل العجر حصر في العشاء والا في تأخيرها لانه ضروريها الاصل وأما من غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الثالث الأول أو بعده وقبل العجر آخرها جوازاً على ما مر وان نوى النزول بعد الفجر جمع جمعاصوريا ببناء على امتداد مختار المغرب للشفق (قوله جوازاً على الراجح) أي عند ابن عبد السلام وقد اعتمد ابن يونس وفي من ما يفيد اعتماده الاول وقال ابن باع يمنع الجمع بين الصلاتين ويصلي كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالائماء فلوا عني عليه حتى ذهب وقتهم لم يكن عليه قصاؤها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الاغشاء للوقت ولا ضرورة تدعو الى الجمع وكما اذا حانت المراه أن تموت أو تحيض فانه لا يشرع لها الجمع وفرق بين الاغشاء والحيض بان الحاض يسقط الصلاة قطعا بخلاف الاغشاء فان فيه خلافاً وبان الغالب في الحاض أن يتم الوقت بخلاف الاغشاء اهـ من حاشية الاصل نقلاً عن كبير الحرشي (قوله بخلاف المسافر الخ) أي حيث جمع وهو بالارتحال ثم طرأ له عذر وأما وجع وهو غير ناو الارتحال فيعيدها في الوقت اتفاقاً (قوله لمطر) أي أو برد يفتح الماء والراء وأما الثلج فذكر في المعيار أنه سئل عنه ابن سراج فاجاب بأني لا أعرف فيه نصاً والذي يظهر أنه ان كثرت بحيث يتعذر نفعه جاز الجمع والافلا كذا في حاشية الاصل نقلاً عن من (قوله أو متوقع) ان قلت المطر أعياي به الجمع اذا كثرت والمتوقع لا يتأق به ذلك وأجيب بانه علم كثرته بالقرينة فان تخلف ولم يحسب فينبغي إعادة الثانية في الوقت كما في مسئلة سلامة المعنى كما في الحرشي (قوله أو طين مع ظلمة) أي بشرط كون الطين كثيراً يجمع أو اسط الناس من اس الناس (قوله وأحر قذلاً) وقال ابن بشير لا يؤخر المغرب أصلاً قال المتأخرون وهو الصواب ادلا معني لتأخيرها على الاذنى ذلك خروج الصلاة من معان وقها المختار أنظر بن اهـ من حاشية الاصل ولكن قال المؤلف في تقريره لم يلزم من تأخيرها بقدرها إيقاعها في وقتها الصوري (قوله نادا للعشاء) اعلم أن الاذان للعشاء بعد صلاة المغرب مستحب ولذا جرى قولان في إعادة عند غيبة الشفق والمقدم عادة لاجل السنة (قوله في المسجد) أي عند محرابه كما في المدونة وقيل يصحته لأفوق المنارة على كل حال إذ لا يلبس على الناس (قوله من غير تنقل) أي فالمعتمد كراهه العمل بين الصلاتين وبعدها ولو استقر في المسجد حتى غاب الشفق فهل يطلب بأعادة العشاء أو لا قولان وقيل أن قعد الكل أو الجمل أو الادوا لا واستظهر وجوب الامادة على القول بها كافي الحاشية (قوله وحاز الجمع بمغرب بالمغرب) أي بناء على القول بان فيه الجمع تحريم عند النافذة ولا يكونه تابعاً لهم كما قال الشارح ولا ينافي منع الجمع لو حذف السبب بعد الاولى (قوله وحاز الجمع لمقيم بالمسجد)

ولا بد فيه من جماعة (ووجب بيقته) عند الاولى كمية لا مائة كما تقدم (و) جاز الجمع (لمعرد) ذكر أو أنس (بالمغرب) أي عن جماعة الجمع ولو صلاة في جماعة (بمجردهم) في المسجد الذي صلى به المغرب أو غيره (باعتناء) فيدخل معهم فيها ويغفر له نسبة الجمع عند صلاة المغرب لانه تابع لهم (و) جاز الجمع (لمقيم بمسجد) لاجل اعتكاف أو محاورة (نهما) للجماعة (لا استقلالا) إذ لا يشترط عليه في إيقاع العشاء بوقتها (ولا جاز بالمسجد ولو) كان مربوفاً يشق عليه الخروج للمسجد (أو) كان

(امراة) ولو يخشى منها الفتنة أي لا يجوز لدار المسجد أن يجمع بينه وبين الجماعة المعجل بل إما أن يذهب للمسجد فيجمع معهم أو يصل
كل صلاة بوقتها فصل ١٥٠ في بيان شروط الجمعة وآدابها ومكرها وموانعها وما يتعلق

مراده بالجواز في هذا وما قبله الاذن الساذق بالدب لانه لا يحصل فضل الجماعة في تنبيهه حيث كان امام
لمسجد معتكفا لا يجوز له الجمع الا بعد ذلك يلزمه استخلاف من يصلي بهم ويصلي هو اماما ولا يصح
امامته ولا يصح الجمع بمسجد شخص منفرد غير راتب الا بالمساجد الثلاث اذا دخلها او حاد امامها فجمع
صلى المغرب مع العشاء وما اذا لم يدخل وعلم أن امامها قد جمع ولا يبطأ اليه بدخولها ويمضي العشاء لا يفتق
هذا هو الموافق لما مر كما جرم به بعضهم اه من حاشية الاصل

فصل في بيان شروط الجمعة سميت الجمعة بذلك لاجتماع آدم وحواء بالارض فيه وقيل لما جمع
فيه من الخير وقيل لاجتماع الناس للصلاة فيه وقيل غير ذلك (قاعدة) لا شأن بالعمل فيها له مزية عن
العمل في غيرها ولذلك ذهب بعضهم الى أنه اذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان تلك الجمعة فصل على
غيرها وامامها رواه ابن رزين أنه افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة ففيه وثمة كما نص على ذلك
الداوي ذكره شب في شرحه اه من الحاشية (قوله وآدابها) مراده ما يشمل السنن (قوله) ما
يتعلق بذلك أي من تفاصيل تلك الاحكام وأما الصلاة القصيرة لكونها شبهة ظهر من صورة (قوله)
الجمعة فرض عين) الاشهر فيها ضم ايم وبه قرأ الجماعة وحكي اسكانها وفتحها وكسرهما ومن قرئ
شادوا هي بدل في المشروعية والظاهر يدل معاني الفعل ومعنى كونها بدلا في المشروعية أن الظاهر
شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا عنها ومعنى كونها بدلا عن الفعل أنها اذا تعذر فعلها اجزأت
عنها الظاهر اه حاشي وقال ابن عرفة الجمعة ركعتان ينعان وجوب الظهور على رأى وعليه فهي
درض يومها والظاهر يدل عليها وهذا هو المعتمد والقول بانها بدل عن الظهور شاذ ولو كانت بدلا عن
الظهور لم يصح جعلها مع امكانه فله وجه شديد في صلى الظهور وقت سعي الجمعة ثم فائدة الجمعة فان صلاته
باطلة ولا بد من الاعادة لانه لم يصل الواجب عليه وعلى القول الشاذ لا اعادة عليه لانه أي بالواجب عليه
اه من الحاشية (قوله ولا يتوقف اقامتها الخ) أي وانما يندب الاستئذان فقط ووجبت عليهم ان يمنع
وأمنوا ضرره والالم يحزم لانهم محل احتمال سيما في شروطها واستطهر بعضهم الصحة كدائي المجموع
(قوله لا على امرأة أو رقيق) والمرأة لا تحب عليها الجمعة وان كانت مسنة لا ريب للرجال فيها ولا تحب
على عبد ولو كان فيه شبهة حرة ولو أذن له سيده على المشهور (قوله ولا تحب على مسافر) الحاصل
ان اشتراط هذه الشروط يقتضي ان المتصل باضدادها لا تحب عليه الجمعة وانما لو اوجب عليه الظهور
فاداه صرنا ولا فالحاصل له ثوابها من حيث الحضور وسقط عنه الظهور وقال القرافي انها واجبة على
العبد والمرأة والمسافر على التخيير اذ لو كان حضورا مندوبا فقط لو رد عليه أن المندوب لا يقوم مقام
الواجب ورد عليه بان الواجب المحض انما يكون بين أمور متساوية بان يقال الواجب امامها هذا وامامها هذا
والشارع اعانها أو حب على من لم يستوف شروط الجمعة الظاهر ابتداء ~~لكن~~ لما كانت الجمعة فيها
الواجب من حيا امام صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والحطمة كمت عن الظاهر قال
شيخه في حاشية مجموعها لا يلزم هذا التقيد من أصله لان العبد ينوي اذ أحرم بالجمعة العرضية فلم يندب
عن الواحد اه واجب فالتدب من حيث سعيه لحضورها فقط اه (قوله اد كل شرط منهم له شروط)
قوله خمسة اجبالا رها من ذلك ان شروط الجمعة اجبالا خمسة اولها الاستيطان وله شرطان أن يكون
ببلد أو حصان وأن يكون بجماعة تنقري بهم تلك القرية عادة بالاسن عن أنفسهم والاستعانة الى
آخر ما قال الشارح والشرط الثاني حضورا في عصر رجلا وله ثلاثة شروط الاول كونه من أهل
البلد الثاني بغيرهم من اول الخطبتين للسلام الثالث كونه من أهل البلد او من أهل
قاصدين في تلك الأراضي خفيفة وان لم يصح عن هذا الشارح والشرط الثالث الامام وله شرطان كونه
مقيما لم يكن ذو الحاجة وكونه مخاطب لا لغدير ونحوه لربيع الخطيب رود راسد راجح

بذلك ولها شروط وجوب وهي ما يتوقف وجودها عليها وشروط صحة وهي ما يتوقف صحتها عليها وبدأ بالاول فقال (الجمعة فرض عين) لا كفاية ولا يتوقف اقامتها ابتداء على اذن الامام خلافا لمن ذهب الى ذلك (على الذكرا الحر) أي على كل ذكر حرا على امرأة أو رقيق (غير المذور) لا على مذكور وبه نذر عما يأتي (المقيم ببلدها) أي بالبلد الجمعة التي يباينها (أو) المقيم (بقربه) أو خيم ولا مفهوم لقربة (ثانية) أي خارجة ومنفصلة (عنها) أي عن بلد الجمعة (تكفرسخ) ثلاثة أميال وأدخلت السكك التي الميل لا أكثر معتبرا (من المنار) تحب على المقيم المذكور (واب) كان (غير مستوطن) ببلد ما كان مقيما بها لجهوده ونحوه أو غير ذلك اقامة تقطع حكم السفر أربعة أيام فأكثر وان لم تنقذ به ولا تحب على مسافر اذالم يوافقا سنة أربعة أيام صحاح وعلم ان شروط وجوبها أربعة الذكورية والحرية والسلامة من الاعذار المسقط لها والاقامة ولا بعد من شروطها بلوغ والنقل لاهما لا يحسن

بها لا شرط في الصلاة فانما لا يعد لتي سرعان أي اذا قرئ في صلاة شتى الا ترى
ان الوضوء مستقر في هذه الشروط لا يحسن ان يشرط لو وجوب شرعي في بيان شروط محتمل أو في
خسة على سبيل الاجمال اد كل شرط منها له شروط وعلوهم ان شرط السفر شرط فقال (رخصتها) أي وشروط محتمل خمسة اولها الاستيطان

وهو أخص من الإقامة لانه الإقامة بقصد التأييد والاقامة أعم واليه أشار بقوله (استيطان باد) نسبة بطوب أو حجر أو غيرها (أو استيطان) (أخصاص) من قصب أو أعواد ترم بحشش (الخض) من شعرا أو قاش لان الغالب على أهلها الارتحال فاشبهوا المسافرين في نزع ان قاموا على كفر سبخ من بلادها وحشيت عليهم تعالىاها كما تقدم ومعنى كون الاستيطان شرطا صحة انه لولا ما صحت جمعة لاحد وكما انه شرط صحة هو شرط و حوب أيضا اذ له لا ما وصحت على أحد جمعة بشرط لهذا الشرط شرطان الاول كونه يبلد أو أخصاص كما قدمنا الثاني كونه (بجماعة تنقري) أي قام وقتلته (هم القرية) عادة الامن على أنفسهم والاستقفاء في معاشهم العرفي عن غيرهم ولا يحدون بمدة كجائنة أو أقل أو أكثر ولو كانوا لا تنقريهم قرية فان كانوا مسلمة ندين ١٥١ في معاشهم لغيرهم فان كانوا على

شروط ثمانية و براد تاسع وهو اتصالهما بالصلاة والشرط الخامس الحامع وله شروط أربع كما قال
الشارح فتكاملت بفصل شروط الجمعة وعشرين (قوله لانه الاقامة بقصد التأييد) أي
وأما لو نزل جماعة في بلد خراب مثلا ونفوا الاقامة فيها مدة ثم رجعوا أرادوا صلاة الجمعة فيها فلا تصح
منهم بل ولا تجب عليهم الاستماع استوفى شروط الجمعة (قوله ومعنى كون الاستيطان الخ) حاصله أن
كون البلد مستوطنة أي منو بالاقامة فيها على التأبى بشرط صحة واسعة طمان الشخص في نفسه بشرط
وحوب سقنى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وحقمت عليهم وصحت منهم مطلقا ولو كانت
البلد تحت حكم الكفار كما لو تعلموا على بلد من بلاد الاسلام وأخذوها ولم يمنعوا المسلمين من التوط
ولامن اقامة الشعائر الاسلامية فيها كما هو ظاهر اطلاقهم اه من حاشية الاصل (قوله كونه ببلد أو
أخصاص) أي لاخير فلا تجب الاتعنا (قوله بجماعة تتقرب الخ) أي قال شيخنا في حاشية مجموعهم ان
يدفعوا عن أنفسهم الامور والعالمية ولا يضر خوفهم من الخووش الكبيرة لان هذا هو حد في المدن ولا بد
أن يكون الامن بنفس العدد فلا يتبرحاه ولا اعتقاد ولاية مثلا لان الامن بواسطة ذلك قد يكون مع
قوله العدد جدا اه (قوله كاهل الجسم) تشبهه تام في التفصيل المتقدم (قوله ولو أحدث جماعة الخ) نفى
هذا يسوغ لكفور التي تحدث بجانب العري أحداث جمعة استقلالا (قوله وحضرو رائي عشر رجلا)
أي غير الامام وان يكونوا مالكيين أو حنفيين أو شافعيين قلدوا واحدا منهم ما لان لم يقلدوا فلا تصح
جمعة المالكي مع اثني عشر شافعي لم يقلدوا لانه يشترط في صحتها عندهم أنهم أربعة من يحفظون الفاتحة
بشدتها (قوله بطلت الجمعة) أي ولو دخل بدله مسوق فانتة الخطبة (قوله هذا هو الصواب) أي
وهو أن الجماعة الذين يتقرب بهم القرية وحوادثهم فيها شرط وحب وصحة وان لم يحضروا الجمعة بالفعل
والاثنا عشر حضورهم شرط صحة تتوقف الصحة على حضورهم بالفعل في كل جمعة لا فرق في ذلك بين
الاولى أو غيرهما ولو نفرق من تتقرب بهم القرية يوم الجمعة في أشغالهم ولم يبق الاثنا عشر رجلا والامام
جمعوا كما قاله ابن عرفة وما شئ عليه خليل ضعيف (قوله ويشترط فيه لاقامة الخ) هذا هو المعتقد وهو
ما عليه ابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وجهو رأي المذهب فلو اجتمع شخص قيم واثنا عشر
مستوطنون تعين أن يكون اماما لهم ويلعز بها فقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأمومه
وان صلى مأموما صحت صلاته الجميع انظر المح (قوله ووجب انتظاره) أي والمرض أن ذلك العذر
طرأ بعد الشروع في الخطبة سواء كان قبل تمامها أو بعده أما لو حصل قبل الشروع فيها انه ينتظر
الى أن يبقى من الاختيار ما يسع الخطبة والجمعة ثم يصلى فيها هذا اذا أنكمهم الجمعة دونه وأما اذا كان
لا يكمهم الجمعة دونه فانه ينتظر الى أن يبقى مائة دار ما يسع الظاهر ثم يصلى والظاهر أن اذا في آخر الوقت
لختاروه هذا هو المنقول اه من الحاشية (قوله وان قرب زوال العذر) ويعتبر فيه العرف وقال
الساطي بقدر أولي الرابعة والقراءة فيها بالاعانة وما تحسب به السنة من السورة (قوله فان سبح أو

هال أو كبر لم يحضره ورابعها أن يكونا (داخل المسجد) فلو خطبهما خارجا لم يصح أحدهما أن يكونا (قبل الصلاة) فلا تصح الصلاة قبلهما (فإن أخرهما) عنها (أعيدت) الصلاة (أن قرب) الزمن عرفا ولم يخرج من المسجد فان طال أعيدت لانهما مع الصلاة كركعتين من الظهر فالطول والقرب كالمقدمة من في البناء وسادسها أشار به بقوله (يحضرهما الجماعة) الاثناعشر فان لم يحضر وأمن أو لم يأم يجزى بالانهما كركعتين كما تقدم ١٥٢ وبقي شرطان أن يجهرهما وأن يكونا بالعربية ولو لا الخمس الشرط الخامس

هال الخ) أي خلا للجمعة فاهم قالوا أحزاء ذلك (قوله كالمقدمة من في البناء) أي في سجود السهو وهو العرف أو الخروج من المسجد (قوله يحضرهما الجماعة) أي سواء حصل منهم أصعاء أم لا فالذي هو من شروط الصحة المختص بالانحصار لا الاستماع والأصعاء وذو كركعتين منهم أن حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد جدا وهو ضعيف والحق أن العبيبة إذا كان العدد اثني عشر فزاد على ذلك لا يصح عليه حضور الخطبة (قوله أن يجهرهما) أي ولو كانت الجماعة صما (قوله وأن يكونا بالعربية) ولو كان ليس بهن من مجسن لا بيان بالخطبة لم يلزمهم جمعة (قوله ولا تصح في البيوت الخ) أي لانه لا يسمى مسجدا إذا كان دابسا معتادا خارجا لله لخصوص الصلاة والعبادة قال تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا (قوله فان تعدد فالتعقيق) أي ولا تصح في الجسد ولو وصل في فيه السلطان فان لم يكن هناك عتيق بان بنافي وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صحت الجمعة فيما أقيمت فيه باذن السلطان أربابا فان أقيمت فمما يغيب عنه اذنه صحت للسابق بالأحرام ان علم والاحكام بفسادها في كل منهما كدات الويلين ووجب اعادتها للثقل في السبق جمعة ان كان وقتها مائتا والظاهر (قوله والمراد بالعتيق الخ) أشار هذا الى أن العتاقة تعبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر أداء) أي في غير المرة الاولى التي صار بها عتيقا (قوله مالم يجر العتيق) أي ويقتلها بالحد يدوسه واء كالاحمر للعتيق لموجب أول غيره وظاهره دخوله على درام محرران العتيق أو على عدم دوام ذلك فان رجوعا للعتيق مع الحد يدوم الجمعة للعتيق وينبغي الآن يقف على الاول بالمرة وكون الحكم للثاني قال شيخنا حاشية مجموعهم واعلم ان خشية الفتنة بين القوم اذا اجتمعوا في مسجد تبج العدد كالصيق وأما حوف شخص وحده فهو من الاعذار الآتية ولا يحدث له مسجد أو يأخذ منه جماعة والضيق على من يخاطبهم اشترعا واعلم ان خشية من التوسعة التخليط والا فيجبر المالك على التوسعة اه ويشمل هذا العتيق حكم حاكم يحكم في الحد يدوم الجمعة بكمه بجهة عتيق عند من مثله على سبيله عتقه على صحة الجمعة في ذلك المسجد بان يقول بانى المسجد أو غيره لعدم من يملك له ان صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فاذت حرفة الصلاة فيه ذهب ذلك اليه الى القاضي الحنفى وبقول أدعى على سيدى أنه علق عتيق على صحة صلاة الجمعة في ذلك المسجد وقد صليت الجمعة فيه فيقول ذلك القاضي كمت يستقل وبسرى حكمه بالعتيق الى صحة الجمعة المعلق عليها لا فرق بين السابقة على الحكم والناخنة عنه والحكم بالصحة تاسع الحكم بالعتيق لا بالحكم بالمعلق يتضمن الحكم بحصول المعلق عليه وانما لم يحكم بالصحة من أول الامر لا حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلا لا بل نعم كما لا قرأ في وهو المعتمد خلافا لابن رشد حيث قال حكم الحاكم بدخلها الاستقلال كالمعالمات (قوله حقيقة أو حكما الخ) ولا يصح خراب ما حوله وفي الخطاب عن ابن عمر وغيره ان الانعصال ليس بهو أن يعكس عليه دحاها وحده بعصم ياربين ذراعا أو ناعا كما يؤخذ من المجموع وغيره (قوله أو خف بناؤه) أي بان كان أهل البلد يبنون بالاحجار أو بالطوب المحروق وبنائهم مائتا أو كان أهل البلد يبنون بالي وبنائهم بالبوص (قوله ولا يشترط سقفه الخ) هذا هو الحق في تلك المسائل الثلاث كما في الحاشية وغيرها (قوله من غير وصل بيوت الخ) أي فلو وصل بين حيطانه والطرق بحوانيت كالجامع الأزهر عصر وظاهره بصر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهره في الحاشية (قوله ومنعت الجمعة الخ) أي كرهت كراهة شديدة كما في المجموع وما يلحق بالطرق لمصلحة المدارس التي حول الجامع الأزهر وأما الاروقة

الجامع واليه أشار بقوله (و بجامع) فلا تصح في البيوت ولا في براح من الأرض ولا في خان ولا في رحبة داروله شروط أربعة أن يكون مائتا وأن يكون بناؤه على عادة م وأن يكون متحدا ومتصلا بالبلد واليه أشار بقوله (مبنى) فلا تصح فيما حوط عليه بزر أو أحجار أو طوب من غير بناء (على عاداتهم) أي أهل البلد فيشمل بناء من بوص لأهل الاختصاص لا غيرهم (متحد) بالبلد فان تعدد فالعتيق هو الذي يصح فيه الجمعة دون غيره والمراد بالعتيق ما أقيمت فيه الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه عن غيره فالجمعة له (وان تأخر أداء) أي وان تأخر أداء الجمعة فيه عن الجديد فالصلاة في الجديد وان صيقت فاسدة مالم يجر العتيق والجمعة لا تكون الامتحدة في البلد التي أقيمت لا تصلي بجماعة بعدد لاني العتيق ولا غيره وان صليت في غيره قبله فباطلة (متصل ببلدها) حقيقة أو حكما بان انفصل عنها انفصالا

يسير اخرها (لان انفصل كثيرا) فلا تصح به الجمعة (أو خف بناؤه) عن عادة أهل البلد ولا تصح فيه (قوله أو خف بناؤه) أي بان كان أهل البلد يبنون بالاحجار أو بالطوب المحروق وبنائهم مائتا أو كان أهل البلد يبنون بالي وبنائهم بالبوص (قوله ولا يشترط سقفه الخ) هذا هو الحق في تلك المسائل الثلاث كما في الحاشية وغيرها (قوله من غير وصل بيوت الخ) أي فلو وصل بين حيطانه والطرق بحوانيت كالجامع الأزهر عصر وظاهره بصر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهره في الحاشية (قوله ومنعت الجمعة الخ) أي كرهت كراهة شديدة كما في المجموع وما يلحق بالطرق لمصلحة المدارس التي حول الجامع الأزهر وأما الاروقة يسير اخرها (لان انفصل كثيرا) فلا تصح به الجمعة (أو خف بناؤه) عن عادة أهل البلد ولا تصح فيه (قوله أو خف بناؤه) أي بان كان أهل البلد يبنون بالاحجار أو بالطوب المحروق وبنائهم مائتا أو كان أهل البلد يبنون بالي وبنائهم بالبوص (قوله ولا يشترط سقفه الخ) هذا هو الحق في تلك المسائل الثلاث كما في الحاشية وغيرها (قوله من غير وصل بيوت الخ) أي فلو وصل بين حيطانه والطرق بحوانيت كالجامع الأزهر عصر وظاهره بصر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهره في الحاشية (قوله ومنعت الجمعة الخ) أي كرهت كراهة شديدة كما في المجموع وما يلحق بالطرق لمصلحة المدارس التي حول الجامع الأزهر وأما الاروقة

(بهما) أي بالرحبة والطرق المتصلة وإن صحت (إن اتقى الضيق و) اتقى (اتصال الصفوف) وما شئ عليه الشيخ ضعيف (لا) تصح (بسطحه) ولو ضاق بالناس (ولابها) أي بكل مكان (حجر) أي كان محجورا (كبيت قناديله) أو حصرة أو خلوة لحادم من خدمته كؤذن (ودار وحانوت) بجواره ثم شرع في بيان السنن والمندوبات فقال ١٥٣ (وسن) حال الخطبة (استقبال

الخطيب) بذاته لا استقبال جهة فقط وقيل يجب وهو ظاهر المدونة وإذا قام الإمام بخطبة لم يخطب لم يخطب يجب قطع الكلام واستقباله والانصات إليه وهذا لا يمكن لجميع الناس بالمسجد الحرام ولا المسجد النبوي أما المسجد الحرام فلأن المنبر بجانب المقام والمطاف حائل بينهما وبين الكعبة فإذا رقى الخطيب على المنبر استقبله بعض الناس وباقيهم في المطاف خلف ظهره وأكثروا خلف البيت وحوائبه وأما المسجد النبوي فإن زيادة عثمان خلف المنبر النبوي وخلف الروضة الشريفة من الجهة القبلية فالحال فيها يكون خلف ظهر الخطيب فإذا فرغ من الخطبة في أيام الجمع نزل وتخطى الصفوف حتى يصل للحراب الذي في الرابطة (و) سن (حجوسه) أي الخطيب (أول كل خطبة) أي في أول الأولى وأول الثانية (و) سن (غسل لكل مصل ولولم يلزمه) الجمعة كما سافر من والعميد والنساء (وصحته) أي الغسل (بطاوع الفجر) ولا يصح قبله (واتصاله بالروح) إلى

التي فيه فهي منه فتصح الجمعة فيها من غير شرط ما لم تكن محجورة والا كانت كبيت القناديل ومقامات الأولياء التي في المسجد كقمام أبي محمود الخنفي أو الحسين أو السيدة من قبيل الطرق المتصلة فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا يفتح إلا في بعض الأوقات كما فرده شيخ مشايخنا العدوي (قوله لا تصح بسطحه الخ) أنهم كلامه صحتها بذكره المبلغين وهو كذلك إن لم تكن محجورة في سائر الأوقات والفرق بين سطحه والطرق أن الطرق متصلة بارضه فتصح فيها وإن كانت أعلى من السطح والقول بعدم صحتها على السطح قول ابن القاسم في المدونة وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو مالك وأصحاب ومطرف وابن ماجشون قالوا وإنما يكره ابتداء وقيل بصحتها عليه للؤذن لا غيره وقيل إن ضاق المسجد جارت الصلاة على سطحه (قوله وسن حال الخطبة) أي لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قعد الإمام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم وأرءقوه باحضانكم وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد وقوده على المنبر ولولم ينطق لكن الذي في عب أن طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالس على المنبر (قوله وقيل يجب الخ) أي وهو ما عليه الأكثر كما قال ح وأكن المعتمد السنية وقيل أنه مستحب ومصرح به أبو الحسن في شرح المدونة وظاهره طلب الاستقبال حتى للصف الأول وهو الذي حرم به ابن عروسة خلافا لما مشى عليه خليل تبعه ابن الحاجب فإنه ضعيف (قوله والمطاف حائل) المناسب طريق (قوله وسن جالوسه) قال ابن عات قد رقل هو الله أحد (قوله ولولم يلزمه) ولا يشك كون الغسل للجمعة في حق الصبي سنة مع أن نفس الجمعة في حقه مندوبة فإن الوضوء لها واجب وإن شئت فانظر إلى السورة ونحوها في صلاة الصبي كما أفاده في المجموع (قوله واتصاله بالروح) استعمل الروح فيما قارب الزوال والافالروح في الأصل السير بعد الزوال فكذا قل ولا يمكن قال المؤلف في تقريره التحقيق أن الروح هو الذهاب مطلقا لا يقيد كونه بعد الزوال خلافا لجمع المطاوع عندنا هو وقت الهجرة وهو راح قبله متصل بغسله قال ابن وهب يجره واستحسنه اللحامي (قوله أو تعذى خارجه الخ) وأما أن تعذى أو يام في المسجد أو في ذهابه إليه ولا يصح كما في المجموع (قوله اختيارا) راجع لكل من الأكل والنوم على المعتمد للأدوم فقط كما قيل (قوله ونذير لمر يد صلاة الجمعة) المراد التأكد والافتحيم من مندوب مطلقا (قوله وأفضلها الأبيض) أعلم أن لبس الثياب الجميلة يوم الجمعة مندوب لا لأجل اليوم بل لأجل الصلاة فهو زلبس غير المياض في غير الصلاة ويلبس الأبيض فيها بخلاف العيد فإن لبس الجديد فيه مندوب لا يوم لا صلاة فإن كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الأبيض في غير وقت صلاة الجمعة والأبيض عند حضورها (قوله وتطيب) أمانند استعمل الطيب يومها لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول ويربوا صاغوه أو لمسوه (قوله ومشى في الذهاب) أي لما فيه من التواضع لله عز وجل لأنه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له ويكون ذلك سببا في إقباله عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام من اغتربت قدماء في سبيل الله أي في طاعته حرمه الله على النار وشأن الماشي الأغبرار وإن اتقى عدم الأغبرار فيمن مبرله قر يب واغبرار قدحى الراكب بادروا بالاحصاء إن الأغبرار لازم للشيء عادة فاطلق اسم اللازم وأريد بالزوم الذي هو المشي على طريق الكفاية (قوله فقط) أي وأما في رجوعه فلا يندب المشي لأن المقصود بالذات قد حصل (قوله والمراد بها الساعة السادسة) أي وهي المقسمة إلى الساعات أي الأحز في حديث الموطأ وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اعتدل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنه يقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنه يقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنه يقرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة

المسجد ولا يصح الفصل البسير (فان فصل كثيرا أو تعذى) خارجه (أو نام خارجا اختيارا) أو اضطرارا أو طال (أعاده) لإبطاله (ونذير) لمريد صلاة الجمعة (تجسب هيئة) من قص شارب واطمار وحلت فانه وتنفابط أن احتاج لذلك وسواله قد يجب لازالة رائحة كربة كسمل (و) جيل تياب (و) فضله الأبيض (و) تطيب لغيره (و) يحرم التجمل بالثياب والخطيب عليهم لتعلق الرجال بهم (دعوى) في الذهاب فقط لا تقدر عليه (وتجبر) أي ذهاب في الهجرة والاراد بها الساعة السادسة التي

يليه الزوال (وتقصير الخطيبين والثانية أقصر) من الأولى أي يتنب كونه أقصر (و) نذب (رفع صوته بها) زيادة على أصل الجهر وأوجب (وبدؤها بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأوجبها الشافعي كما أوجب الاستغفار وأمر بالتقوى ولو في أحدهما (وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأخر) في النذب (اذكروا الله يذكركم) نذب (قراءة فيهما) ولو آية ولأولى صورة من قصار المفصل وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى قوله تعالى فوزا عظيما وأوجب الشافعي القراءة وجعل أركان خمسة الأربعة المتقدمة والقراءة دكني عنده الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اتقوا الله لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره غفر الله لنا ولكم ثم يجلس ثم مثل ذلك وكذا عندنا لأنه مما تسميه العرب خطبة ولم يصرحوا بنذب قراءة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم من البدع الحسنة (و) نذب للامام (توكؤ) حال الخطبة (على عصا) وأجزأ قوس وسيف (و) نذب (قراءة) سورة (الجمعة) بعد الفاتحة في الأولى ١٥٤ (ودل أنك أوسج) بعدها في الثانية (و) نذب (حضور صي) امرأة (متجالة)

أي يجوز لأرب للرجال فيها (ومكاتب) ولو لم يأذن له سيده (و) حضور (فن) أو مدبر (اذن سيده) له في الحضور (و) نذب (تأخير مدبر) كحجوس ومكره ومريض وعسر بان وخائف من الذهاب لأمر (الظهر) أي صلاة الظهر إلى أن تصلي الجمعة ولا يستعمل بصلايتها (ان طن زوال عذره) قبل أداء الجمعة وأدراكها فان قدم صحت وأعادها جمعة وحو مان أمكن وطاهر رقه وأحر الظهر الخ الوجوب (والا) يظن زوال عذره بل شك أو ظن عذره (وله التقديم) لصلاة الظهر أول الوقت قبل اقامتهم الجمعة كالنساء والعبيد (وغير المعذور) ممن يجب عليه الجمعة ولو لم تنقذ به كالقيم ببلدها (ان صلاة) أي الظهر في مسجد أو غيره

فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وما قلناه من أن تلك الساعات أجزأ للساعة التي يليها الزوال هو ما ذهب إليه المباحي وشهره الرجاسي خلافا لابن العربي القائل انه تقسيم للساعة السابعة وذلك لان الامام يطالب خروجه في أرطها وبخر وجهه فحضر الملائكة لسماع الذكر (قوله والثانية أقصر) أي وكذا نذب نقصير الصلاة لما مر أن التحفيف لكل امام مطلوب (قوله ونذب رفع صوته بها) (والخ) ولذلك نذب الخطيب أن يكون مرتفعا على منبر (قوله وأجزأ في النذب اذكروا الله الخ) أي وأما ختمها بقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية فظاهر كلامهم أنه غير مطلوب في ختمها وأول من قرأ في آخرها ان الله يأمر بالعدل والاحسان عمر بن عبد العزيز فانه أحدث ذلك بدلا عما كان يختم به بموامة خطبتهم من سيهم اهل رضى الله عنه لكان عمل أهل المدينة على خلافه (قوله ونذب قراءة فيهما) أي في مجموعهما لان القراءة إما نذب في الأولى كما في شب (قوله يقرأ فيها) أي في خطبته الأولى (قوله وهل أتاك أوسج الخ) أي فيكون الخطيب بخبر بين الاثنين في الثانية (قوله ولو لم يأذن له سيده) أي لسقوط تصرفه فيه بالكتابة (قوله أو مدبر أو من سيده الخ) الظاهر أنه يندب للسيد الاذن لانه وسيلة للمدوب قال الاجهوري

من يحضر الجمعة من ذى العذر * عليه ان يدخل معهم قادر وماعلى أنى ولا أهل السفر * والعبد يفعلها وأولها حاضر

قال في المجموع وقد نازع ر و بن في عدم الوجوب على ذى الرقب بعد الحضور وان كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور في اجرائها عن الظاهر اه قال في حاشيته لكان منازعتها في عدم وجوب الدخول عند الإقامة وذلك أن الاجهوري قال به وخص وجوب الدخول بالإقامة بما اذا كانت تلك الصلاة واجبة عليه وقال ر الصواب أن الوجوب عام وان معنى كلام الاشباح ان المريض والمعدور بخوف أو وحل أو مطر مثلاً اذا حضر في المسجد وتحمل المشقة وحت عليه لم لا ارتفاع عذره لما حضر واقارفع المانع المسقط للوجوب وأما المعدوم معه وعذره قائم هم حال حضورهم فلهم الخروج من المسجد وأما اللزوم بالإقامة فقد مر مشترك اه (قوله لم يحزه) أي على الأصح وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك لان الواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواء أحرم بالظهر عازما على عدم الجمعة أم لا فان لم يكن وقت أحرامه بالظهر مدركال ركعة من الجمعة توسع في أجزائه ظهروه ومقابل الأصح ما في التوضيح عن ابن فافع أن غير المعذور اذا صلى الظهر مدركال ركعة فانهما تحزته قال اد كيف

(مدركا) أي حال كونه ظاهرا الادراك (ركعة) من الجمعة (لوسعي) لها (لم يحزه) أي الظاهر

الذي صلاه ويعيده ان لم يتمكن الجمعة أبدا (المعدور) صلى الظهر وعذره ثم (زال عذره) كان قد قدم من السفر أو صح من مرضه أو انقضى من وثاقه قبل إقامة الجمعة بحيث لوسعي لا يدرك منها ولو ركعة فانه يجب عليه الجمعة فادالم يصلاها مع الامكان فهل يعيدها بالظهر أولا لانه قد صلاها حال العذر وهو الذي يفيد صحتها (أوصي بالغ) بعد أن صلى الظهر وقبل إقامة الجمعة فوجب عليه الجمعة فان لم يصلها مع الجماعة أعاد الظهر أبدا لان فعله الأول وقع باطلا وقد بطل في الوقت (و) نذب (جدع طس سراحا لخطبة) وكبره جهر لانه يؤدي إلى التسميت والردوه وسن الاثر الممنوع (كنا بين) تشبيه في النذب أي قوله آمين (وتعوذ واستغفار عند ذكر السبب) في الجميع بان يشرع في دعاء أو ذكر جهنم أو استغفار فيندب بشرط السرية ويكره الجهر ثم ذكر ما يجوز بقوله (وجاز) معنى خلاف الأولى لداخل (نقط) لقاب الجناسين (تبل جالس الخطيب) على المنبر (لقرينة) يجلس فيها ويكره غيرها كما يأتي في المكرهات

ويحرم حال الجلوس كما يأتي أيضا (و) جاز التخطي (بعدها) أي الخطبة (وقبل الصلاة، مطلقا) أي أفرجة أو غيرها (كشئ بين الصوف) يجوز مطلقا ولو حال الخطبة (و) حاز (كلام بعدها) أي الخطبة (للاذنة) أي للاذنة في أقامتها إذا كان الكلام حال الإقامة كروه ويحرم عدا حرام الإمام في الجمعة وغيره حال الذي نص عليه ابن رشد أنه كروه ونص غيره على جوازه حال الإقامة (و) جاز (ذكر) كتسبيح وتهليل (قل سرا) حال الخطبة ومنع الكثير جهرا لأنه يؤدي إلى ترك واجب وهو الاستماع والظاهر أن الجهر بالسيرة كروه ومن البدع المحرمة ما يقع بدكة الملعين بالظهر المصري من الصريح على

بعدها أربعا وقد صلى أربعا لأنه قد أتى بالأصل وهو الظاهر وذكر ابن عرفة أن المازري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل هي فرض يومها أو بدل عن الظهر اهـ من حاشية الأصل (و) قوله (تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة) يراد بالاعتذار الكثيرة الوقوع وأما أرباب الاعتذار الكثيرة الوقوع فالأولى لهم الجمع ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة وإخلاء جماعتهم ثلاثتهم أو بالربعة عن الجمعة واحدة ترزبا بكثرة الوقوع عن نادرة الوقوع كحوف بيععة الأمير الظالم فإنه بكره الحائث الجمع وإذا جمعوهم لم يعيدوا على الظاهر خلافا لمن قال بإعادتهم إذا جمعوهم وأوقدت هذه المسئلة بالألـ كمدرية فتختلف ابن وهب وابن القاسم عن الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ورأى أن ذلك ما يروى عن ابن وهب بالقوم وقاسمها على مسافر ثم قدما على ما في الأصل وقيل لا تجمعهم ولا يجمع الأهل السحن والمرض والمسافر (قوله) ويحرم حال الجلوس (أي وأول فرجة) (قوله) وجاز التخطي (الح) أي لأنه ليس من مقدمات الخطبة بخلاف الجلوس قبلها فإنه ناهل لها (قوله) ونص غيره (الح) وهو بن نيه المواق والمطاب (قوله) وجاز ذكر (أي بوجوبه) خلافا لقول عب أنه مندوب فالأولى بالإمات على كل حال (قوله) والظاهر أن الجهر (الح) أي فعله أربعا من أربعة مندوب وهو الذي كرهه عند السبب وخلاف الأولى وهو الذي كرهه القليل من غير سبب ومكره وهو الذي كرهه القليل جهرا وحرام وهو كثرة الله كرهها كالتوقيع بدكة الملعين (قوله) على صورة الغناء بالمندم كمر العين وهو قطر بيب الصوت (قوله) أن يقول الخطيب الجهور (صيغة بالغة) لأن جهله مركب لعمه أنه يأمر بالعرف وهو يأمر بالمدح كرا لا أصل قراءة الحديث لم يكن مأمو را بها في الخطبة أصلا فهو من المدح كما تقدم والانصات ولو بين الخطبتين واجب ورفع الأصوات الكثيرة ولو بالذ كره حرام فهذا الخطيب ضل في نفسه وأضل غيره (قوله) فاما الله وأما نبيه راجعون (أما استرجع لكونها من أعظم المصائب حيث جعلوا شريعة الإسلام ملحقه بالملاهي بحضور كبار العلماء والخلق مجمعون على ذلك ولم يوجد لها من غير (قوله) فليس من شرطهما الطهارة (الح) أي واكن يحرم عليه في الكبرى من حيث لم يكت بالجنابة في المسجد ابن يونس عن سحنون أن ذكر في الخطبة أنه جنب نزل للعسل وانتظروا أن قرب وبنى أي على ما قرأه من الخطبة قال غيره فان لم يفعل وتمادى في الخطبة واستخفاف في الصلاة أجزأه (قوله) في السبت والاحد) ألف ونشر مرتب وهذا حيث تركه تعظيما كما يفعله أهل الكتاب لسببهم وأحدهم وأما تركه لاستراحة قماش وتر كراهته بالجمعة من تنظيف ونحوه فحسن وثاب عليه ولذلك يكره اشتغاله يوم الجمعة بأمر يشغله عن وظائف الجمعة (قوله) عند الأذان الأول (أي وأما عند الأذان الثاني) فحرام ولا يعارضه حرمة الصلاة عند خروجه الخطيب للمهر قال الحرشي وكذا يكره للحال التنفل وقت كل أذان للصلاة غير الجمعة نص عليه في مختصر الوفاة وقالوا يكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الأذان يوم الجمعة أو غيرها اهـ كلام مختصر الوفاة ولو كان في ذلك الموضع الكراهة كما قيدها شارح حاشية قوله إلا عبر مقتدبه وكذا الداحل أو من استمر بتنفل حتى أذن (قوله) إلى أن ينصرف الناس (أي أو يأتي وقت انصرانهم) (قوله) بعد المحر) أي ليس لا بدركها امامه (قوله) وحرم السفر بالروال

أحد من أهل العلم ومن البدع المذمومة أن يقول الخطيب الجهور في آخر الخطبة الأولى ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ثم يجلس فتسمع من الخاسين ضجة عظيمة يستمرون فيها حتى يكاد الإمام أن يختم الثانية وعلى ذلك التخليخ جماعة يرفعون أصواتهم حداد بوقهم آمين آمين بحجب السائلين إلى آخر كلام طويل وهكذا فاما الله وأما نبيه راجعون (و) جاز (نهي خطيب) حال الخطبة (أو أمره) أنسابا له أو وقع منه ما لا يليق كان يقول أنصت أولادكم أولادكم أولادكم أعناق الناس ونحو ذلك (و) جاز للأمام (أجابته) فيما يحور أظهارا لسنده كما فعلت كذا حذو فاعلى نفس أو مال أو نحو ذلك ولا يكون كل من الخطيب والمجيب لأغياهم شرع في ذكر المكرهات فقال (وكره تخط قبل الجلوس) أي جلوس الخطيب على المنبر (غير فرجه) لأنه يؤدي إلى الجلوس (و) كره (ترك طهر)

بأن يخطب وهو محدث (فيها) أي الخطبتين وليس من شرطهما الطهارة على المشهور (و) كره ترك (العمل يومها) أي الجمعة لأجله لما فيه من التشبه بالنبي ودواله نصارى في السبت والاحد (و) كره (تعمل عند الأذان) الأول لا قبله (الحال) في المسجد لا داخل (يقصد به) من عالم أو سلطان أو امام لا يعبرهم خوف اعتقاد العامة وجوبه يكره العمل بعد صلاتهم أيضا إلى أن يصرف الناس من المسجد (و) كره (حضور صلاة غير مفتته) لصلاتهم وحرم الجمعة (و) كره (سفر بعد الظهر) في الروال لا قبله (و) حرم السفر بالروال (لنفاق الوجوب به) (كتخط) لرقاب الجلوسين (أو الكلام) من الجلوسين بالمسجد (في) حال (خطبته) لا قبلهما ولو جلس على المنبر الجلسة الأولى (ويمنعها) في الجلسة الثانية

(ولو لم يستمع) الخطبة بعده أو بعده (الآن بلغو) في خطبته أي يأتي بكلام أو أي ساقط كان يسب من لا يجوز سببه أو يذبح من لا يجوز مدحه ويتكلم بكلام خارج عن قانون الخطبة فيجوز الكلام حينئذ (و) حرم (سلام) من داخل أو جالس على أحد فهو بالرفع عطف على الضمير المستتر في حرم لوجود الفصل ويجوز حرمه عطف على تحط (و) حرم (رده) أي السلام ولو بالاشارة بخلاف رده بالاشارة من المصلي فيجب كما تقدم (و) حرم (تسميت عاتس) ١٥٦ فأولى الرعية (و) حرم (نهي لاغ) بأن يقول كف عن هذا اللغو أو نحوه (أو أشار

أي الاضرورة (قوله ولو لم يسمع الخطبة) انما منع الكلام لغير السامع سد للذريعة ثلاثية ترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام وأشار المصنف بلورد مائة له ابن زرقون عن ابن باق من ح- واز الكلام لغير السامع ولو داخل المسجد كما حكاها ابن عرفة ومفهوم قوله من الجالس بين المسجد أنه لا يحرم الكلام في الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمع الخطبة وكذلك رغبته على الاعتماد والحاصل أن حرمة الكلام وقت الخطبة قيل خاصة بمن في المسجد وقيل عن فيه والرحاب وقيل عن فيها أو في الطرق والمكن المؤلف عول على القول الاول (قوله الآن بلغو الخ) من جملة اللغو والدعاء للسلطان وكذا الترضي عن العجب كذا في الحاشية لكن قال المؤلف في تقريره نقلا عن المصنف أن الترضي عن العجب والدعاء للسلطان ليس من اللغو بل من توابيع الخطبة فحينئذ يحرم الكلام على المشهور خلافا لعاب اه (قوله عطف على الضمير المستتر في حرم) أي في قول المصنف وحرم بالزوال (قوله ولو بالاشارة) نقل ابن هرون عن مالك جواز الرد بالاشارة وأنكره في التوضيح (قوله بخلاف رده الخ) والعرق بين المصلي وسماع الخطبة عظم هيبة الصلاة فانه مانع من كون الاشارة ذريعة للكلام (قوله وابتداء صلاة بخروجه) حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح أن الصور ثمانية عشر لان المصلي اما ان يبتدئ صلاة الغل بعد خروج الخطيب أو قبله فان ابتدأها قبل خروج الخطيب فلا يقطع مطلقا عقدة ركعة أم لا عامدا أو جاهلا أو ساهيا فهذه ست تؤخذ من قوله ومفهوم ابتداء الخ وان ابتدأها بعد خروج الخطيب وكان جالسا قطع مطلقا عقدة ركعة أم لا عامدا أو جاهلا أو ساهيا وان ابتدأها بعد خروج الخطيب وكان داخلها قطع ان تعمد عقدة ركعة أم لا فان صورتيان تضم للست قبلها يقطع فيها واما ان ابتدأها جاهلا أو ساهيا وعقد ركعة أم لا فلا يقطع ولكنه يخفف كما قال الشارح ويتمها جالسا وهذه أربع صور تضم للست الاول لا يقطع فيها (قوله وان داخل) رد بالجملة على السيموري القائل بجوازه للدخل حال خروج الامام للخطبة وهو مذهب الشافعي (قوله وفسخ بيع الخ) وهو ما حصل من لزومه ولو مع من لا يلزمه ونص المدونة فان تباع اثنتان لزمهما الجماعة أو أحدهما ففسخ البيع وان كانا من لا تجب الجماعة على واحد منهما لم يفسخ اه والحرمة والفسخ ولو في حال السعي وهو أحد قوانين سد للذريعة كما في الحاشية وعب عن ابن عمر ويستثنى من انتقض وضوءه ولا يحسد الماء الا بالاشارة فلا حرمة على بائع ولا مشتر (قوله من اجارة) وهي بيع المنافع والتولية أن يولي غيره ما اشتراه بما اشتراه والشركة أن يبيع بعض ما اشتراه والشفعة هي أحد اشترائك الشقص من مشترية بثمنه الذي اشتراه به والاقالة هي قبول رد الساعة لربها بعد لزومها وهذا الحكم وهو الفسخ من خصوصيات الجماعة على المعول عليه فلا يفسخ بيع من ضاق عليه وقت غير ما لان السعي للجماعة هنامة مقصود والارم فسخ بيع من عليه فوائت بل العصاب لوجود اشتغالهم بردها عليهم كما قال في التوضيح انظر ح كذا في المجموع (قوله فالقيمة لازمة الخ) أي وان كان مختلفا فيه فهو مستثنى من فوات الخلف فيه بالثمن (قوله لا تفسخ) أي اما لعدم العرض أو لانها من قبيل العبادات واستظهر في المجموع الحاق الخلع بالملك وهبة الثواب كالبيع فقوله الشارح والهيئة أي لغير الثواب (قوله بفتح الحاء) أي على الافصح ويجمع على أحوال كسبب وأسباب ومقابل الافصح السكون كفلس ويجمع على أو حل كفلس (قوله وهو ما يحمل الناس) أي أو صطهم (قوله تصير رائحته بالناس) وأما من لا تضره ليس بعذر ومثل الجذام البرص وكل بلاء منفر ومحل كون ما ذكره مسقطا اذا كان المجزوم ونحوه لا يحسد موضع عاتير فيه أمانا ووجه موضوع عاتير فيه

له) أي لاغى بأن ينكف (و) كل أو شرب وابتداء صلاة (نقلا بخروجه) أي الخطيب للخطبة لجالس بل (وان داخل) وقطع ولو عقدة ركعة ولو لم يسمع ان كان جالسا (ولا يقطع الداخل الان تعمد) النفل بان علم بخروج الخطيب وأحرم عمدا فيقطع ولو عقدة ركعة لان جهل خروجه أو ساهيا فلا يقطع ولو لم يعقد ركعة لكن يخفف بان يقتصر على الاركان والسنن ومفهوم ابتداء الخ أنه لو كان متلبا بفعل قبل خروج الخطيب أنه لا يحرم عليه الاتمام مطلقا وهو كذلك بل يجب عليه الاتمام (و) فسخ بيع ونحوه من اجارة وتولية وشركة وشفعة واقالة وقع شيء من ذلك (ماذان ثان) الى الفراغ من الصلاة ودل ذلك على حرمة ما ذكر والالم يفسخ لاقبله ولو حال الاذان الاول الا اذا بعدت داره ووجب عليه السعي قبله فاشتغل به عن السعي فيفسخ وترد الساعة لربها ان تمت (فان فات) المبيع ولو بتعريضه (فالقيمة) لازمة (حسن

القبض) لاجل العقد ولا الفوات ومفهوم بيع ونحوه أن السكاح والهبه والصدقة والكسابة لا تفسخ ان وقعت الجماعة عند الاذان الثاني وان حرم ثم شرع به تكلم على الاعذار المسقطه فقال (وعذر تركها) أي المرحب لتركها أي السبب فيه (كالجماعة) أي كمن ترك الجماعة في المساجد (شدة وحل) بفتح الحاء وهو ما يحمل الناس على حال المدايس (و) شدة (مطر) وهو ما يحملهم على تغطية الرأس (وجزام) تضر رائحته بالناس

الجمعة ولا يضر بالناس فانه يجب عليه اتفاقا لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس (قوله ومرض يشق الخ) أي ومنه كبر السن الذي يشق معه الايمان اليه ازا كبا أو ماشيا (قوله ومرض لقريب الخ) حاصله أن الاجنبي والقريب الغير الخاص لا يباح التحلف عنده الا بقيدين أن لا يكون له من يقوم به وان يخشى عليه الضيعة لو تركه وأما الصديق الملائف وشديد القربة تساح عنده التحلف ولو وجد من يعوله وان لم يخش عليه ضيعة لان تحلفه عنده ليس لاحل عمر يضرب له بل مادهم من شدة المصيبة (قوله وأولى موته بالهـ) نقل ابن القاسم عن مالك يجوز التحلف لاجل النظر في أمر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه وفي المدخل حوازالتحلف للنظر في شأنه مطلقا ولو لم يحف عليه ضيعة ولا تغيرا كما في الحاشية (قوله وخوف على مال) أي من ظالم أو اوص أو بار وقوله مال أي وهو الذي يحف صاحبه ومثل الخوف على المال الخوف على العرض أو الدين كان يخاف قذف أحد من السبعة هاءه أو الرام قتل شخص أو ضربه ظلما أو الزام ببيعة ظالم لا يقدر على مخالفتها (قوله بان لا يجد الخ) كذا نقل ح عن بهرام والباطني ابن عاشر ولا يقيد بما يليق بأهل المروآت اه بن فعلى هذا اذا وجد ما يستر عورته فلا يجوز له التحلف ولو كان من ذوى المروآت وهناك طريقة أخرى حاصلها أن المراد بالعري أن لا يجد ما يليق بمثاله ولا يرى به والالم يجب عليه وهذه الطريقة هي الايق بالحنف من السبعة كذا في الحاشية قال في المجموع والظاهر أنه لا يخرج لها بالحس لان طابدا لا كمالا لا يتيم لها (قوله ويجب ترك أكل ذلك يومها) أي حيث لم يستحضره على مزبل والادس لا حرمته في أكله خارج المسجد وسميت عن بعض الصالحين أن من أكل البصل ونحوه ليلة الجمعة أو يومها لا يموت حتى يتلى بتهمة باطلة ولم تظهر له براه (قوله والأوجب عليه السعي) أي حيث اهتدى بنفسه أو وجد قائدا ولو بأجرة حيث لم يزد على أجرة المنزل وكانت لا تحجب به (قائمة) من أعذار الجماعة شدة الريح بالليل لا الهاء وليس العرس من الأعذار ولا شهود العيد وان أذن لهم الامام في التحلف على المشهور اذا ليس حقا له

(فصل في حكم صلاة الخوف) (قوله وكيفيتها) أي الكيفية المخصوصة التي تمهل حال الخوف والممول عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاثة واضع ذات الرقاع وذات الخيل وعسفان خلافا لما قال صلاها في عشرة مواضع (قوله من ائتمل) أي وهو الذي في الرسالة وقوله ابن ابي عن ابن يونس وقيل أنها مندوبة وهو ما نقله سند عن الموازي والرايح الاول (قوله كقتال مريد المال) ان قلت ان حفظ المال واجب وحينئذ يقتضاه أن يكون قتال مريدا أخذ ما حقه حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت معنى وجوب حفظه أنه لا يجوز اتلافه بنحو اسحق أو تعريضه من لا يؤمنه الا بما في جواز تركه العبر من أخذه له ما لم يحصل موجب لتخريمه كان يخاف على نفسه التلف ان مكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من مريد المال ومفهوم قوله جائز لو كان القتال حراما كقتال البغاة لا امام العدل وكقتال أهل الفسوق الذين اشتهروا بسوء عدو حرام فلا يجوز زلم ذلك (قوله قسمهم) نائب فاعل من أي في قسمهم ويصلي بهم في الوقت فلا يسون من انكشاف العدو يصلون أول المختار والاردن وسطه والراجون آخره وفي بن طريقة بعدم هذا التفصيل وانهم يصلون أول المختار مطلقا واذا قسمهم ولا يشترط تساوي الطائفتين بل المدار على أن الاخرى تساوي العدو ويصلي بهم صلاة القسم وان كانوا متوجهين جهة القبلة خلافا لما قال بعدم القسم حينئذ يصلون جماعة واحدة بل وان كانوا على دواهم يصلون بالايحاء وكذلك امامهم يصل بالايحاء وهذه مستثناة مما مر من قولهم الموحى لا يؤم الموحى لان المحل محل ضرورة والحاصل أنهم هنا يصلون على الدواب ايماء مع القسم لا كما يشاء في أي فأنهم يصلون على دوابهم أم اذا عدم امكان القسم كذا في الحاشية (قوله وصل باذان الخ) اما طيف على قوله وعلمهم أي والحمد لله أنه يصل باذان وافامه ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستثناة استثناء بيانيا كان فائلا قال له اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله وصل الخ وانباء في قوله باذان بمعنى مع وفي قوله بالاولى للاستعانة وكل من استطلق يصلي ولم يلزم عليه تهلق حرفي جوتهندي التفظ والمعنى بجملة واحدة

من يقوم به غيره (وشدة مرض قريب ونحوه) كصديق ملاطف وزوجة وسرية وان كان عنده من يعوله وأولى اشراف من ذكر على الموت وأولى موته بالهـ (وخوف على مال) له بال (ولو لغيره أو حبس أو ضرب) أي خوفه وأولى ما هو أشد مهما كقتل وقطع وجرح (وعري) بان لا يجد ما يستر عورته (ورائحة) كريهة تؤذي الجماعة (ك) رائحة (ثوم) بضم المنة وقد تبدل فاءها في الآية وسموها ودباغ وبصل وكران ويجب ترك أكل ذلك يومها وكذا في المسجد ولو في غير جمعة (فيجب) على من تلبس برائحة كريهة (ازالتها) بما يقدر عنده (أن أمكن) من الأعذار (عدم وجود قائد لا عي) ان كان (لا يهتدى بنفسه) والا وجب عليه السعي والله أعلم (فصل في حكم صلاة الخوف وكيفيتها) (من ائتمل جائر) أي مأذون فيه واجبا كان كقتال الحربيين والبغاة القاصدين الدم وهنك الحريم أو جائزا كقتال مريد المال من المسلمين (أمكن تركه) أي القتال (لبعض) من القوم والبعض الآخر فيه مقاومة للعدو أيضا (قسمهم) أي القوم (قسمين وعلمهم) الامام كغنيها وجو باذان

جهلوا وقد ان كانوا امارين حذر من تطرق الخلل (وصل باذان واقامة بالاولى) من الطائفتين (ركعة في) الصلاة (الثمانية)

كالصبح والمصوبة (و) صل بهم (ركعتين بغيرها) أي الثانية وهي الرابعة بان كانوا يحضروا الثلاثة (ثم قام) بعد التشهد في غير الثانية ولا تشهد في الثانية (داعيا أو ساكتا مطلقا) في الثانية بغيرها (أو قارئا في الثانية) فقط في الثانية بخبر بين أمور ثلاثة الدعاء بالصبر والفرج ورفع الكرب ١٥٨ والركوع والقراءة لأنه يعقب الفاتحة فيها السورة فله أن يطول ما شاء ويخبر في

(قوله كالصبح والمصوبة) أي والجمعة فانها من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد أن تسمع كل طائفة الخطبة ولا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر فان كان كل طائفة أكثر من اثني عشر فلا بد من سماع الخطبة لاثني عشر من كل ثم انه يصلى بالطائفة الاولى ركعة ويقوم فتكمل صلاتها وتسلم اذا قام تأتي الطائفة الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد اكمال صلاتهم وهذا مستثنى من قولهم لا بد من بقاء الاثني عشر لسلامها لان المحل محل ضرورة ولذلك قال في المجموع فيلعزم من جهتين جمعة لا يكفي فيها اثنا عشر يسمعون الخطبة وجمعة صحت من غير بقاء اثني عشر لسلام الامام اه قال في حاشيته ومقابل هذا يخاطب لاثني عشر يستمرون مع الامام في الطائفتين لكن يلزمه أنهم قسموا اثنا لانا اه (قوله والقراءة) أي بما يعلم أنه لا يتدبرها حتى تفرغ الاولى من صلاتها وتدخل معه الطائفة الثانية (قوله فأتت الطائفة الاولى) وهل يسلمون على الامام كالمسبوق ذ كشيخ المشايخ في حاشيته أي الحسن عدمه ويردون على من بالبسار واذا بطلت صلاة الامام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم (قوله اذا اذا) فان أهم أحدهم سواء كان بأية خلافهم له أم لا فصلا لانه فامة وان نوى الامامة لا تلاعب وصلاتهم فاسدة كما في الطرار عن ابن حبيب وكذلك يقال في الطائفة الثانية وانما فسدت عليهم لانه لا يصلى بامامين في صلاة واحدة في غير الاستحلاف (قوله فضاواما فاتهم) خبر في الاولى بقوله فأتت وهذا بقوله قضوا اشارة الى أن الاولى بانية والثانية قاضية كما هو معلوم (قوله وان سها مع الاولى الخ) وأما لو سها بعد معارفة لاولى ولا يلزم الاول شيئا وانما يلزم الثانية (قوله القبل مع) وانظر لو احرث لا كمال صلاتها وسجدته قبل سلامها وانظروا أنه يجري فيه ما جرى من المسبوق المتقدم في سجود السهو وبقية دم أو البطلان قول ابن القاسم وان الصحبة قول عيسى بن دينار واختاره بن ثم انها تسجد القبل ولو تركه الامام وتطلعت صلاته ان كان مترتبا عن ثلاث سنين رطال كذا في الحاشية (قوله وسجدت البعدى بعد القضاء) فان سجدته معه بطلت صلاتها كما مر في المسبوق (قوله آخر الوقت المختار الخ) هذا اذا رجاوا الاكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه وأما ان أسوا من اكشافه في الوقت صلوا صلاة مسابقة في اول الوقت فان ترددوا وأخروا الصلاة لوسطه كذا في الحاشية كان دهمهم عدوهم فاصولون كما في ما تبصر قال شيخنا في مجموعهم وسئل ان دهمهم العدو في الجمعة فقلت الظاهر ان دهمهم بعد ركعة حصلت الجماعة وانما واجبة حيث أمكن المسجد كالمسبوق والآنموا ظهروا وتركوا نية الجمعة كما سبق وانظر النص اه (قوله اذا اذا) أي لان مشقة الاقتداء هنا أشد من مشقة فيما اذا أمكن التمسك ولذا تقدم أنه اذا أمكن التمسك فان لهم أن يصبروا على دوابهم ايماء (قوله وحل للمصلي الخ) أي في صلاة المسابقة المذكورة (قوله وكلام) أي بغير اصلاحها ولو كان كثيرا ان احتاج له في أمر القتال (قوله ومسلح سلاح ملطخ) أي سواء كان محتاجا لمكة أو في غنية عنه لانه محل ضرورة وقيل لا يجوز الا اذا كان محتاجا له وهذا هو المعتمد (قوله أي فيها) الضمير راجع لمصلاة الحرف مطلقا كانت مسابقة أو قسما وقوله أتت أي ان كانت سفيرة فسفيرة وان كانت حصرية فخصرية وقوله صلاة أمر حال من ضمير أتت فان حصل الامن بعد مفارقة الطائفة الاولى فن فعل منهم معلا سهل حتى يأتي الامام ليقفدي به ولو في السلام فان التي ماعمل ورجع بطلت على غير الساهي وهو العادم والجاهل بخلاف جماعة السفن في فعل منهم فعلا بعد الممارفة لا يعود للامام أصلا لعدم أهمهم من التعريق ثانيا كما يؤخذ من المعج في نفسه لو صلوا في الحرف بامامين ما كثر أو بعض فذا جاز أي متى ذلك بعد الوقوع وان كان الدخول على ذلك مكره لمخالفة السنة أو المندوب (قوله خاتمة) ان صلى في ثلاثة أو رباعية بكل ركعة بطلت على الاولى كالثالثة الرباعية لمفارقتها قبل محصل المارفة وصحت لغيرهما وبقدم البساء كما سبق في

غير الثانية وهي الرابعة والثلاثين بين أمرين الدعاء والركوع أدل لقراءة بعد الفاتحة (فأتت) الطائفة الاولى حال قيامه صلاتها (أفذا اذا وانصرفت) بعد سلامها فجهاد العدو للقتال (فتاني) الطائفة (الثانية) التي كانت نجاء العدو فصرم خلفه (بصلى بها ما بقي) له (فذا سلم) الامام (فضاواما فاتهم) من الصلاة من ركعة أو ركعتين بفاتحة وسورة جهرا في الجهرية (وان سها مع الاولى سجدت) الاولى (بعد اكمالها) صلاتها السجود (القبلي قبل السلام) أي سلامها والبعدى بعده (وسجدت الثانية) السجود (القبلي معه) فاذا سلم قامت لقضاء ما عليها (و) سجدت (البعدى بعد القضاء) وقد كرمه قول أمكن الخ بقوله (وان لم يكن تركه) أي القتال (لمحض صلوا آخر) الوقت (المختار ايماء) أي بالاياء بحفض للسجود أمكن من الركوع (أفذا اذا ان لم يمكن ركوع وسجود) فان أمكن صلوا تمامة (وحل) للمصلي صلاة الاتهام (للضرورة) أي لاجلها (مشی) وهرولة وجرى وركض (وضرب وطعن) للعدو (وكلام)

من تحذير واغرام أمر ونهي (وعدم توجهه) لا قبله (ومسلح) سلاح (مطلح) بدم (وان أمفوا) أي حصل لهم الامان (بها) أي فيما أي في صلاة الاتهام (أتمت صلاة آمن) بركوع وسجود ثم شرع في الكلام على السنين المؤكدة وقد تقدم الكلام على التروا أنه أكد ما قال

(فصل في أحكام صلاة العيدين) (صلاة العيدين) أي عيد الفطر وعيد الأضحي (سنة مؤكدة) تلي الوتر في التناكيد وليس أحدهما أو كد من الآخر (في حق ما رواه الجماعة) وموالد كالبالغ الحر المقيم ١٥٩ بطلان الجمعة أو النائي على كفره من غيرها

لا يصح وأمرأة وعبد ومسافر لم ينفوا طاعة تقطع حكم السفر ولا ناء على أكثر من كفره ونذبت لغير الشابة ولا تندب للحاج ولا لاهل منى ولو غير حاجين (وهي ركعتان) لا أكثر وقتها (من حل النافله) بارتفاع الشمس عن الأفق فيدر مع لاقبله فتكبر بعد الشروق وتحرر حال الشروق ولا تجزى (للزوال) فلا تصلي بعده لفوات وقتها والنوافل لا تقصى وأشار لكيفية بقوله (يكبر) المصلي في الركعة الأولى (ستابعه) تكبيرة (الاحرام) فيكون التكبير بها سبعا (ثم) يكبر في الركعة الثانية (خمساً غير) تكبيرة (القيام) ويكون التكبير (موالي) بلا فصل بين التكبيرات (الابتكارية المؤتممة) ويفصل ساكتاً بقدره (وتحرره مؤتمم لم يسمع) تكبير الإمام أو مأمومه ومحل التكبير قبل القراءة ولو اقتدى بحنفى يؤخره (فان نسبه) ونذ كره في أثناء قراءته أو بعدها (كبر) أتى به أو بما تركه منه (مالم يركع وإعادة القراءة وسجد) لإعادة عاداتها (بعد) أي بعد السلام (فان ركع غمادي) وحسبوا بالولا يرجع له اذ لا يرجع من فرض لغفل والابطال (و) اذا غمادي (سجد)

العرف اه من المجموع
(فصل في أحكام صلاة العيدين) أي في أحكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى عيد أو سمي ذلك اليوم عيد الاشتقاق من العود وهو الرجوع لشكره ولا يرد أن أيام الأسبوع والشهر تتكرر أيضاً ولا يسمى شيئاً منها عيد إلا أن هذه مناسبة لا يلزم اطرادها وقال عياض لعوده على الناس بالفرح وقيل تغاؤلابان يعود على من أدركه من الناس وهو من ذوات الواو قلبت ياء كيزان وجمعها وحقه أن يرد الصلاة فرقا بينه وبين أعواد الخشب وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وهي سنة مشر وعيتها وعشر وعية الصوم والركاة وأكثر الأحكام واستمر موافقاً لما على ما حتى فارق الدنيا صلى الله عليه وسلم وما ورد من تسمية الجمعة عيداً فن باب التشبيه بدليل أنه عند الإطلاق لم يقماد للذهن الجمعة البتة (قوله سنة مؤكدة) أي عينية هذا هو المشهور وقيل سنة كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها بالن فاته أنها سنة كفاية اذ لو كانت سنة عين لسننت في حق من فاتته أجيب بانها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط ايقاعها مع الإمام فلا ينافي استحبابها لمن فاتته جماعة أو يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته مشهور بمعنى على ضعيف وهو القول بانها سنة كفاية (قوله ولا تندب للحاج) أي لان وقوفهم بالمسعى الحرام يوم النحر يكفهم عنها (قوله ولا لاهل منى) أي لا تشرع في حقهم جماعة بل تندب لهم فرادى اذا كانوا غير حاج وانما لم تشرع في حقهم جماعة لئلا يكون ذريعة لصلاة الحاج معهم (قوله وقتها من حل النافله الخ) هذا مذهب مالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي وقتها من طالع الشمس للعروب (قوله فتكبر بعد الشروق) أي عندنا وأما عند الشافعي فهو زوايق المذهبان على الصلوة واختلفا في الجواز والكراهة (قوله ولا تجزى) أي حال الطلوع باتفاق المذاهب (تنبيه) لا ينادى بالصلاة جامعة أي لا يندب ولا يسن بل مكره وأخلاف الأولى له عدم ورود ذلك فيها فبالكراهة صرح في التوضيح وقال ابن باحى وابن عمر انه بدعة وما ذكره الحرشي من أنه جائز هنا فغير صواب بل ما ورد ذلك الا في صلاة الكسوف ومحل كونه مكرهاً وأخلاف الأولى ان اعتقده مطروحة ذلك وأما مجرد قصد الاعلام فلا بأس به (قوله والنوافل لا تقصى) أي لا يجوز قضاؤها الا في يومه للزوال كما تقدم (قوله ستابعه) تكبيرة الاحرام أي وكونه بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة مستحب والحاصل أن كل تكبيرة منها سنة كما يأتي وتقدم ذلك التذكير على القراءة مندوب ولو أخره بعد القراءة وقبل الركوع أتى بالسنة وفاته المندوب (قوله ثم يكبر في الركعة الثانية خمساً الخ) ولواقتدى بشافعي يزيد فلا يزبد معه وهذا العدد الذي ذكره المصنف وارد عن أبي هريرة في الموطأ ومرووع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله وتحرره مؤتمم) أي تكبير العبد وأما تكبيرة الاحرام ولا تجزى فيها التحري بل لا بد فيها من اليقين بان الامام أحرم (قوله قبل القراءة) أي بدبها كما علمت (قوله ولواقتدى بحنفى الخ) مبالغة في التقبيل أي فلا يؤخره تبعاله بل يكبره حال قراءة الامام والمخالفة القولية لا تقصر (قوله وإعادة القراءة) أي على سبيل الاستحباب لما علمت ان الافتتاح بالتكبير مندوب فان ترك اعادتها لم تطل صلاته (قوله لزيادة اعادتها) هذا يفيد ان سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة بل السبب في الحقيقة القراءة الاولى لانها هي التي لم تصادف محالها فهي الرائدة في الجملة واعاقلها في الجملة لانه لو فرض اقتصاره عليها لاجزأت ويحاط به انما جعل الالة زيادة الاعادة لكونه لا يؤثر بالسجود الا عند حصولها (قوله والابطال) أي ليس كمن رجع للحلوس الوسط بعد ان يستقل قائماً لان الركن المتبلس به هنا وهو الركوع أقوى من المتبلس به هناك لوجوب الركوع باتفاق واختلاف في الفاتحة (قوله يكبر خمساً الخ) بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ يكبر في ركعة القضاء معها بالقيام كما سيقول المصنف وأما على القول بان ما أدركه المسبوق مع الامام أول صلاته فانه يكبر سبعا

غير المؤتمم (قبل ولوترك) تكبيرة (واحدة) اذ كل تكبيرة منها سنة مؤكدة وأما المؤتمم بالامام بمحمله عنه (ومدرك القراءة) مع الامام من المصروفين (يكبر) فمدرك الاول يكبر (سبعا) بالاحرام (ومدرك الثانية يكبر خمساً) غير تكبيرة الاحرام

(ثم) اذا قام للقضاء كبر (سبأ بالقيام) أي بتكبيره القيام واستشكل بأن مدرك ركعة لا يقوم بتكبيره وأجيب بأنه مبني على القول الضعيف وهو أنه يقوم بتكبير (كمدرك التشهد) تشبيهه في التكبير سبعا أي أن من فاتته مع الامام صلاة العيد وأدرك الامام في السجود من الثانية أو التشهد ١٦٠ فاته يكبر سبعا بتكبير القيام وقيل ستا ولا يكبر لقيامه واستشكل بأن مدرك التشهد

بالاحرام ويقضي خمساً غير القيام فان جاء المأموم ووجد الامام في القراءة ولم يعلم هل هو في الركعة الاولى أو الثانية فقال الاجهوزي الظاهر أنه يكبر سبعا بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين أنها الاولى أو الثانية قضى الاولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة عن الجنس من تكبير الركعة الشاسعة (قوله بأنه مبني الخ) أي أنه يقوم بتكبيره مطلقاً سواء جلس مع الامام في ثانية نفسه أم لا فانه مبني على ذلك القول ولا غرابة في بناء مشهور على ضمني وتقدم لزروق قال كان شيخنا القوري يفتي به العامة لثلاث طواف في ذلك القول نوع قوة (قوله والاولة أظهر) أي الذي هو قول ابن رشد وسندوا بن راشد وإنما كان أظهر لان سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سبع موالاة واليوم يوم تكبير ولتقضي القاعدة (قوله وندب احياء ليلته) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من أحيى ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى عدم موت قلبه عدم فحيره عند النزاع وعند سؤال الملكن وفي القيامة بل يكون مطمئناً ثابتاً في تلك المواضع (قوله ويحصل بالثلاث الاخير من الليل) واستظهر ابن الفرات أنه يحصل باحياء معظم الليل وقيل بساعة وقيل بصلاة العشاء والصبح في جماعة ولكن الاولى كما قال السارح احياء كلهم وقوله كره في غير الليالي التي رغب الشارع في قيامها كلها لما في الحديث الشريف ان الله في أيام دهركم نفجات فتعرضوا لها (قوله وندب غسل) هذا هو المشهور وقال ح ورجح اللحى وسندسنيته وعلى كل حال لا يشترط اتصاله بالعدو الى المصلي (قوله وندب تطيب وتزين) هذا في حق غير النساء وأما هن اذا خرجن فلا تطيبن ولا يتزين لحرف الافتتان بهن (قوله لا ينبغي لاحد ترك اظهار الزينة والطيب في الاعياد تقسما مع القدرة عليه فن تركه رغبة عنه وهو يتدع قاله ح وذلك لان الله جعل ذلك اليوم يوم فرح وسرور وزينه للمسلمين وورد أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده قال ح أيضاً ولا ينبغي كره في ذلك اليوم لعب الصبيان وضرب الدف فقد ورد (قوله في ذهابه) أي لانه عند ذهاب الخدمة مولاة فيطلب منه المواضع لأجل اقباله عليه وحمل ذلك ما لم يشق عليه والا فلا يندب له ذلك (قوله في طريق أخرى) أي لأجل أن يشهد له كل من الطريقين وملائكتهما (قوله في عيد افطر) أي لأجل ان يفارقن فطره اخراج زكاة فطره المأمور باخراجها قبل صلاة العيد (قوله وندب كونه على الخ) أي وكونه على تمر مندوب ثان وكبره وترامندوب ثالث وقوله على غير الخ أي ان لم يجد رطباً (قوله وندب تأخير الخ) أي ليكون أول أكله من كسب أضحيتة فهذه هي العلة وأخرى الساب على وتيرة وان لم يضح (قوله أي في خروجه) أي ولو قبل الشمس فيمن بعد داره ويستحب في الافراد في التكبير بحالة المشي للمصلي وأما التكبير جماعة وهم جالسون في المصلي فهذه المأذون التي استحسن قال ابن ابي ائرق الناس بالخير وان رقتين بحصر أبي عمر والقاسمي وأبي بكر من ممد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير كبرت الاخرى فستلأعن ذلك وقال ابن الحسن (قوله ويستمر على التكبير الخ) واختلف في ابتداء وقت التكبير في المصلي فقبل بعد صلاة الصبح وقبل عند طلوع الشمس أو من الافار (قوله للشروع في الصلاة) هذا هو المشهور وقبل لحي الامام للمصلي وان لم يدخل الصلاة بالفعل (قوله وندب ايقاعها الخ) أي لأجل المباعدة بين الرجال والنساء لان المساحد وان كبرت يقع الازدحام فيها وفي أبوابها بين الرجال والنساء دخولاً وخروجاً فتوقع الفتنة في محل العبادة (قوله لا في المسجد) أي ولو لمسجد المدينة المنورة وبيت المقدس ولا يعتفر المسجد الاضرورة (قوله الاثنية) أي ما كان أفضل في صلاة العيد مع ان مسجد المدينة أفضل منه عندنا لما في التي تقع فيه من يصلي العيد وهي المنظر والطواف المعذوران في

يقوم بتكبيره وأجيب بأنه في العيد خاصة لا يقوم به لان تكبير العيد يقوم مقامه والاولة أظهر فلذا اقتصر عليه والشيخ ذكر التأويلين (ورفع يديه في الاولى) أي تكبيرة الاحرام فقط وندب احياء ليلته أي العيد الصادق بالاثنتين بالعبادة من صلاة وذكر وتكبير وتسييح واستغفار ويحصل بالثلاث الاخير من الليل والاولة احياء كله (و) ندب (غسل) يدخل وقته بالسدس الاخير (و) ندب كونه (بعد) صلاة (الصبح) ندب (تطيب وتزين) بالثياب الجديدة اظهارا لنعمة وشكره (وان لعبير مصل) كالصبيان والنساء في بؤتهن (و) ندب (مشي في ذهابه) بالفتح لا في رجوعه (ورجوع في طريق أخرى) غير التي ذهب فيها (و) ندب (فطر قبله) أي قبل ذهابه للمصلي (في) عيد (الفطر) ندب (كونه على تمر) وترا ان وجدته والاحسا حسوات من ماء كفطره هناك (و) ندب (بأخيره) أي الفطر (في) عيد (الفر) ندب (خروج)

أي ذهاب للصلاة (بعد) طلوع (شمس ان قربت داره) والا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الجماعة (و) ندب (تكبير فيه) أي في خروجه (و) ندب (جهرة) أي بالتكبير لاظهار الشهيرة ويدتمر على التكبير فيكرهون وهم جالسون في الصلاة (لشروع في الصلاة) ندب (ايقاعها) أي صلاة العيد (بالصلي) في الصحراء لا في المسجد (الاثنين) في مسجد حنيفة بل

(مهم) فلا يشترط له (ووقتها كالعيد) من محل النافلة للزوال (ونذبت صلاتها بالمسجد) لا القصراء (واسرارها) أي القراءة فيها مرة (و) نذبت (تطويل القراءة بنحو) سورة (البقرة) بعد الفاتحة (وموالياتها في القيامات) آل عمران والنساء والمائدة (والركوع) فيها (كالقراءة) في الطول نذبا فالركوع ١٦٢ الأول نحو البقرة والركوع الثاني نحو آل عمران يسبح في الركعات لأن

الركوع يعظم فيه الرب بلا دعاء كما هو الشأن في الصلاة (والسجود كالركوع) في الطول نذبا يسبح فيه ويدعو بما شاء وأما الجلوس بين السجدين فعلى العادة لا تطويل فيها اتفاقا (الاحسوف خروج الوقت) بالزوال (أو) خوف (ضرر الماء) بالركوع فلا يطول وينبغي حينئذ النظر لحال الوقت والمأمورين فقد يقتضي قراءة يس ونحوها أو طول المفصل أو وسطه أو قصاره وجاز اقتداء الجالس بالقائم لأنها نقل (و) نذبت (الجماعة فيها) أي صلاتها جماعة بخلاف خسوف القمر (و) نذبت (وعظ بعدها) مشتملا على الثناء على الله والصلاة والسلام على نبيه وآله عليه الصلاة والسلام ذلك (وتدرك الركعة) من الركعتين مع الإمام (بالركوع الثاني) فيكون هو الغرض وأما الأول في الركعتين سنة وقيل فرض والراجح أن الفاتحة فرض مطلقا وقبل الأولى سنة (وان انجبت) الشمس (قبل ركعة أتمها) المصلي (كالنوازل) ان انجبت

كالزائل كما قال ح في النخبة وحكي اللحى عن أشهب الصلاة واختاره بن اه من حاشية الأصل (قوله ووقتها كالعيد) حكي ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك أحدها أنها من محل النافلة للزوال كالعيد والاستسقاء والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر والأولى هي التي في المدونة فلو طلعت مكسوفة لم تصل حتى يأتي محل النافلة وكذا إذا كسفت بعد الزوال لم تصل على رواية المدونة التي مشى عليها المصنف وأما على رواية غيرها فإنه يصلي لها حالاً ولا يصلي لها بعد العصر على الرواية الثانية (قوله ونذبت صلاتها بالمسجد) أي مخافة أن تنجلي قبل الذهاب إلى المصلي وقال ابن حبيب إن شأؤا فعلوها في المصلي أو في المسجد قال خليل في توضيحه وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحسن فأما الفذلة أن يفعلها في بيته ولا أذان لها ولا إقامة لأنها من خواص الفرض ابن عمر ولا يقول الصلاة جماعة ابن ناجي نقل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة جماعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام بعث مناديا ينادي الصلاة جماعة اه خشي (قوله واسرارها) هذا هو المشهور وقيل حهر الثياب بسام الناس واستحسنه اللحى ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة وانما طالب فيها الأسرار على ما مشى عليه المصنف لأنها صلاة تغل نهارا به لا حطبة لها ومن المعلوم أن كل صلاة تغل نهارا لا حطبة لها فالقراءة فيها سرا (قوله بنحو سورة البقرة) أي البقرة ونحوها في طول وقيل إن المندوب خصوص البقرة (قوله آل عمران والنساء والمائدة) أي نصوص هذه السور مندوب وقيل مقاديرها (قوله كالقراءة الخ) أي بقرب منها فكل ركوع ونحو القراءة التي يليها وكل سجود ونحو الركوع الذي يليه واعلم أن تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع وقيل إنه مندوب كما قال الشارح وهو بعد الوهاب وقال سنده سنة ويترتب السجود على تركه واقصر عليه ح والشيخ زروق وحيث قرأ النساء عقب آل عمران فيسرع حتى تكون أقصر منها (قوله ونذبت الجماعة فيها الخ) بب المصنف التوضيح والذي تقدم له في فضل الجماعة أنها من تمام السنة كالعيدين والاستسقاء (قوله ونذبت وعظ بعدها) أي لا على طريقة الخطبة لأنه لا حطبة لها (قوله والراجح أن الفاتحة الخ) قال في المجموع حاصل ما أفاده شيخنا وغيره أن الواجب الركوع الثاني لأنه على الشأن بعد قراءة وقيل سجود الأول في أثناء القراءة وهي ساقطة عن المأموم وكذا قال الواجب القيام الثاني والأول سنة مع القول بان الفاتحة واجبة في الأول والثاني على المشهور وقيل سنة في الثاني وقيل لا تكرر مع أن الظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها اه (قوله أتمها المصلي كالنوازل) قال في المجموع ينبغي إذا انجبت بعد الركوع الأول أن يأتي بالثاني على ما سبق أنه الواجب (قوله ونذبت لخسوف الخ) أي المانع وأما المصلي ولا يخاطب بها إلا نهائيا وهو قائم (قوله جهرا كالنوازل) أي الليلية ووقتها الليل كله وفي ح أن الجزولي ذكر في صلاتها بعد العجر أي إذا عاب عند الفجر محسفا أو طلع محسفا قولين وأن التمساني اقتصر على الجواز وأن صاحب الذخيرة اقتصر على عدمه ووجه القول بعدم الجواز ما مر أنه لا يصلي نفل بعد طلوع الفجر إلا الورد لما ثم عنه والشفع والوتر وركعتا الفجر والأصل فعلها في البيوت وفعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو رادى

(فصل صلاة الاستسقاء) هو بالمطاب السقي اذ هو اسم تفعال من سقيت ويقال سقي وأسقي اغتات وقيل سقي ناوله الشرب بكسر الشين وسكون الراء الحظ من الماء قاله في المختار وأسقاء جعله مسقيا والاستفعال عا بالطلب الفعل كالأستفهام والاسترشاد لطلب الفهم والرشد وشرعا طلب السقي من

(بعدها) أي بعد تمام ركعة (قوله ان) قال مهنون كالنوازل بقيام وركوع وقطع بالانطويل وقال أصبغ أتمت على سنتها (بالانطويل ونذبت لسوق القمر ركعتان جهرا كالنوازل) بقيام وركوع فقط على العادة (و) نذبت (تكرارها) أي الصلاة (حتى يجلي) القمر (أو يعيب) في ليل (أو يطالع الفجر) فإن جعل واحد من هذه الثلاثة فلا صلاة ثم شرع في بيان السنة الخامسة وهي صلاة الاستسقاء فقال (فصل صلاة الاستسقاء)

أى طالب السقي من الله تعالى بمطر أو نيل لا مرعا يأتى (حكما) أى فى الحزم وهو السنة المؤكدة لأن العيد أو كذا كما تقدم (ووفقا) أى
 وفى الوقت من محل النافلة للزوال (وصفة) أى وفى الصفة من كونها ركعتين كالنوفل يقرأ فيهما مجهرًا ما تقدم فى العيد وبعددها
 خطبتان (كالعيد إلا التكبير) الذى فى العيد فليس فى الاستسقاء بل فيه الاستسقاء بديل التكبير فى الجملة كما يأتى وتسن صلاة
 الاستسقاء (زرع) أى لاجل زرع أى لاجل انباته أو لاجل حياته (أو) لاجل (شرب) لادعى أو غيره له طش واقع أو متوقع لتخلف
 مطر أو نيل أو قلتهما أو قلته جرى عين أو غورها أن كانوا يبلد أو ياديه حاضرين أو مسافرين (وان) كانوا (بسفينة) فى بحر ملح أو عذب
 (وكررت) الصلاة فى أيام لا يوم (ان تأخر) السقى بان لم يحصل أو حصل دون ما فيه الكفاية (يخرج الامام والناس) لها (ضحى) بعد
 محل النافلة (مشاة) للمصلى لارا كين لظهار الجحز والانسار (بيذلة) أى بشباب المهنة أى ما يمتن منها بالسمة للابسة (وفلة)
 أى خشوع وخضوع لانه الى الاجابة أقرب واستثنى من عموم الناس قوله ١٦٣ (الاشابة) ولو غير خمسة الفقة إلا أن

خشية الفقة يحرم عليها
 الخروج وتنع وغيرها يكره
 لها ولا تمنع وأما المتعالة
 فتخرج مع الناس (والا
 غيرهم) من الصبيان
 فلا يخرج لانه لا يعقل
 القربة فأولى البهاشم
 والمجانين (ولا يمنع دعى)
 من الخروج مع الناس
 (وانه رد) عن المسلمين بكان
 (لا يوم) مخافة ان يسبق
 القدر بالسقى فى يومه
 تنفث بذلك ضعفاء القلوب
 (وبدب خطبتان بعدها)
 أى الصلاة (كالعيد) أى
 كخطبته يحلس فى أول كل
 مهم ما ويتوكل على عصا
 لكن (بالارض) لا بالمبهر
 يعظهم فيها وينحدهم
 بيان أن سبب الجذب
 معاصي الله وبأمرهم
 بالتوبة والاباة والصدقة
 والبر والمعروف (و)
 ندب (ابدال التكبير) فى
 خطبة العيد (بالاستغفار)
 بلا حزم فى أول الأولى

الله لقط نزل بهم أو غيره بالصلاة الممهودة (قوله أى طالب السقى) أى والسبب والتقاء للطلب أى فالسنة
 الصلاة لا الطلب (قوله وهو السنة المؤكدة) أى العبدية والجماعة شرط فى سببها فى فائته مع الجماعة
 نذبت له الصلاة فقط كالعيد والكسوف ومقتضى النسيبىه الآتى أيضا أنها تسن فى حق من يلزمه
 الجمعة وتندب فى حق من لا يلزمه (قوله جهرًا بما تقدم فى العيد الخ) وهو قرأته بعد العاقبة بكسب مع
 والشمس والقراءة المذكورة والجهر بها مدوب لانها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فالقراءة
 فيها جهر الاجتماع الناس يسمعون ولا يرد الصلاة يوم عرفة لان الخطبة ليست للصلاة بل لتعظيم المناسك
 (قوله أى لاجل زرع الخ) أى نهى لأحد سببين وهما احتياج الزرع أو الحيوان للماء (قوله وكررت
 الصلاة) قال فى الأصل تبعًا لعب استقاما واعتضه روتبعه بن بان المدونة وغيرها الغماهر بالجواز
 وقال شيخ مشايخنا العدوى والظاهر النذب وقال شيخنا الامير براد بالجواز فى كلام المدونة وغيرها الاذن
 الصادق بالسنة والنذب (قوله يخرج الامام والناس لها الخ) أصل الخروج سنة وكونه ضحى ومشاة
 الخ من ادوب (قوله فأولى البهاشم والمجانين) أى فليس نحو وجههم بمشروع بل هو مكر وهو على المشهور
 خلاف ما ن قال نذب خروج من ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام لولا شيوخ ركع وأطفال رضع وهمائم
 رقع اصعب عليكم العذاب صاوا أحب بان المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم (قوله ولا
 يمنع دعى) أى من الخروج كما لا يؤمر به وسواء خرج من غير شئ يحكمه أو أخرج معه صليبه ولا يمنع من
 احرابه معه ولا من اظهاره حيث تكفى به عن الجماعة (قوله عدها أى الصلاة) بل يندب الخطبة على
 الصلاة استحبابا عادت بعد الصلاة (قوله ونذب ابدال التكبير الخ) أى فيبتدئ أو يتخللها بالاستغفار
 عوضا عن التكبير فى خطبة العبد (قوله فيحول رداءه) أى وأما البراس والعاءثر فاهل التحول الا ان
 كانت تلبس كالرداء والتحول المذكور خاص بالرجال دون النساء الحاضرات ولا يجوز ان لا يخطب
 الاكشف ولا يكره الامام ولا الرجال التحول (قوله وأمر الامام الناس مـ) هذا قول ابن حبيب قال
 ولو أمرهم الامام أن يصوموا ثلاثة أيام آخره اليوم الذى يبرزون فيه كان أحب الى اه وهو يقتضى
 امـ م يخرجون صائمين ولكن المعتقد امـ م يخرجون معطرين لاجل التقوى على الدعاء والصوم يكون
 قبل يوم الخروج وقال ابن حبيب فى الصدقة أيضا ويحض الامام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر
 من المعصية اه وفى بهرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الخزولى الاتفاق على
 ذلك (قوله ورد التبعات) أى لتوقف صحة التوبة على ذلك حيث كانت باقية باعياها فان عدت عنها
 فرد العوض واحب مستعمل لا تتوقف عليه صحة التوبة اه واعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعا وأما توبة

والثانية (ثم) بعد الفراغ من الخطبتين (يستقبل القبلة) بوجهه حال كونه (قائما فيحول) ندبا (رداءه) الذى على كنفه (يجعل ما على
 عاتقه الايسر) أى يأخذ بيده اليمنى ويجعله (على) عاتقه (الايسر) وبأخذ بيده اليسرى ما على عاتقه الايسر يجعله على الايسر (بلا
 تسكيس) للرداء ولا يجعل الحاشية السهلة التى على رجليه على الكتفه (ثم) اذا استقبل القبلة وظهره للناس (بمالع فى الدعاء) برفع
 الكرب والقسط وانزال العيث والرجة وعدم المؤاخنة بالدنوب ولا يدعوا لاحد من الناس (وحول المذكورة ط) أردبتهم دون النساء
 (كذلك) أى كحويل الامام المتقدم حال كونهم (حائسا) أى حائسين (وأما) أى الخ ضرور د كروا وانما (على دعائه) أى الامام
 بان يقولوا آمين حال كونهم (متهللين) أى متصريعين (ر) ندب لهم (صيام ثلاثة أيام قباها) أى الصلاة (و) ندب لهم (صدقة) على
 الفقراء بما تيسر (وأمر الامام) الناس (بهما) أى بالصوم والصدقة ندبا (كالتوبة) أى كما يأمرهم بالتوبة (ورد التبعات) بكسر التاء
 الموحدة أى المظالم لاهلها (و) ندب بان نزل عليهم مطر مثالا بقدر الكفاية (أقامتها) أى صلاة الاستسقاء

والتقوى (لا) نذب
(الصلاة) خلافا لخمى
القائل بنديها (وجاز تنفل)
في المصلي (قبلها وبعدها)
والله أعلم
فصل في بيان أحكام
غسل الميت والصلاة عليه
وما يتعلق به من مشون
تجهيزه وغير ذلك (غسل
الميت المسلم) ولو حكم ولا
يغسل كافر (المستقر الحياة)
أى الذى استقرت حياته
بعد ولادته ولو لحظة
بان استهل صارخا أو قامت
به أمارة الحياة فلا يغسل
السقط (غير شهيد المترك)
في قتال الحربين لأعلاه
كلمة الله وأما هو فلا يغسل
لمزيد شرفه (بمطلق)
متعلق بغسل ولا يجزئ
فيه الماء المضاف (كالجنبانية)
أو غسلا مثل غسل
الجنبانية الأجزاء كالأجزاء
والكمال كالكمال (والصلاة
عليه) عطف على غسل
الميت وأخبار قوله (فرضا
كفاية) إذا قام به البعض
من المسلمين سقط عن الباقي
وهما متلازمان وكل من
وجب غسله وجعت الصلاة
عليه وبالعكس ويقوم
مقام الغسل التيمم عند
التعذر كما يأتي (ككفنه)
يسكون الماء أى إدراجه
في الكفن بغتها (ودسه)
أى مواراته في القبر أو مافي
حكمه كما يأتي فانه مادضا
كفاية أجماعا (فان تعذر
الغسل يعم) وجوبا كفاثا
وسياق قريبا فصيحه (وقدم) في الغسل (الزوجان) على العصبية (بالقضاء) أى بحكم الحاكم عند المنازع أى
يقدم الحي منهما في غسل صاحبه ويقضى له بذلك

المؤمن العاصي فقبوله تطنا على التحقيق وقيل قطعا وعلى كل فاذا أذنب بعدها لا تعود ذنوبه الأولى
والذى عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكفر والمعصية عند طلوع الشمس من مغربها وعند
الغرفة وقيل ان توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة ويحمل ما ورد
من عدم قبول التوبة عندها على الكافرين المؤمنين كذا في بن اه من حاشية الأصل (قوله)
الطلب سعة) أى فهو مندوب خلاف من قال بالإباحة اذ ليس ثم عبادة مستوية الطرفين والمراد بالجواز في
المدونة الاذن الصادق بالنذب (قوله ونذب دعاء غير المحتاج الخ) محل نذب الدعاء فقط دون الصلاة مأم
يذهب لمحل المحتاج والأصا من جهة المحتاجين فيخطب معهم بالصلاة اتفاقا (قوله وجاز تنفل في المصلي
الخ) لا مفهوم للمصلي بل وفي المسجد بخلاف العيد فانه يكره قبلها وبعدها بالمصلي لا بالمسجد كما مر لان
المقصود من الاستسقاء الاقلاع عن الخطايا والاستكثار من فعل الخير
فصل في بيان أحكام غسل الميت والصلاة عليه الخ تقدم دخول صلاة الجنائز في رسم مطلق الصلاة
من قول ابن عرفة ذات احرام وسلام والموت كيفية وجودية تفنيد الحياة فلا يعزى الجسم عنه ما ولا
يحتمعان فيه وصريح كلام الاشعري أنه عرض لأن الكيفية عرض وفي بعض الأحاديث أنه معنى خلقه
الله في كنف ملك الموت وفي بعضها أن الله خلقه في صورة كبش لا يربشى يجدر يحسب الامات والروح
حسما لطيف متحل في البدن تذهب الحياة بذهاب اه خشي (فائدتان) الأولى تردد بعض أهل
شرعت الجنائز بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث أنها بالمدينة اه من الحاشية * الثانية قال في
حاشية المجموع ورايت بخط النفاوى شارح الرسالة لأحى ميت كرامة لولى ثم مات وحب له غسل
وتجهيزتان قلت هو ظاهر لان الجسم يتكرر بتكرار مقتضيه لكن ينبغي حمله على الحياة المتعارفة
لا مجرد نطق وهو في نعشه أو قبره مثلا اه (قوله غسل الميت) أى كالأوبعضا كما اذا سقطت عليه
صخرة لم يمكن ازالته عنه وظهر قدمه فيغسل و يلف ويصلى عليه ويؤارى عملا بهديث اذا أمرتكم بأمر
وأتوامنه مما استطيعتم هكذا يظهر ولا ينافى قولهم الآتى ولادون الحل لان ذلك انعدم باقعه وهما موجود
لم يتوصل اليه ولا يخرج على ما سبق في الجبيرة من العاء الصحيح اذا قل جدا كيدلو جود البديل هناك
أعنى التيمم اه من حاشية الأصل (قوله ولو حكم) وهو المحموسى الذى نوى به مالكة الاسلام كما يأتي
(قوله بطلق) أى ولو بزمزم بل هو أبرك والأدنى طاهر خلافا لابن شعبان والمعتمد الذى عليه مالك
وأشهب وسحنون ان يغسل الميت تعبد (قوله كالجنبانية الخ) أى الا ما يختص به الميت من تكرار غسل
وسد وغير ذلك مما يأتي ولا يتكرر الوضوء بتكرار الغسل على الارح فيغسل يديه أولا ثلاثا ثم يمسح بغيره
الذى في موضعه مرة مرة فينثل رأسه ثم يلقبه على شقه الايمر فيغسل الايمن ثم على شقه الايمن فيغسل
الايمر اه من الأصل (قوله فرضا كفاية) أما فرضية الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن حجر ز وابن
عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون ومقابله السنية حكاهما ابن أبى زيد وابن يونس وابن الجلاب
وشهره ابن بزيه وأما فرضية الصلاة فهو قول سحنون ابن ناجي وعليه الأكثر وشهره الفاكهاني والقول
بالسنية لم يعزه في التوضيح ولا ابن عرفة الا لا يصح ولذا لما كان الاشهر فيها الفرضية اقتصر عليه
المصنف (قوله سقط عن الباقي) قال في حاشية المجموع تغلق عن السيد وهل يتعين غسل الميت بالشرع
على قاعدة فرض الكفاية أم لا يجوز غسل كل شعص عضوا (قوله) الظاهر الثاني فصار كل جزء
كانه عبادة مستقلة كما قال المحلى في شرح جميع الجوامع انما لم يتعين طلب العلم الكفاية بالشرع لان كل
مسئلة منه بمنزلة عبادة مستقلة ولو غسله ملك أو صبي كفى وان لم يتوجه الخطاب له لان اقرار البالغين له
عزلة فاعلم بخلاف الصلاة اه (قوله وهما متلازمان) أى في الطلب كما أشار له الشارح بقوله فشكل
من طلب غسله الخ وليس المراد أنه متلازمان في الفعل وحوادثه ما لا يقدية عذر الغسل والتيمم
وتجب الصلاة عليه كما اذا كثرت الموتى حدافعه أو بدله مطلوب ابتداء ما كان ان تعذر سقط للتعذر ولا
تسقط الصلاة عليه وبهذا قرر الرماضى عند قول خليل وعدم ذلك لكثرة الموتى (قوله ويقضى له بذلك)

(ان صبح النكاح ولو) كانت فحمة (بالفوات) أي بسببه كالدخل أو هو مع الطول لان فسادا لعدم شرعا كالمعدوم حسا (واباحة الوطء برق) أي بسبب برق الانثى (تبيح الغسل لكل) من السيد لامتة والامة لسيدها وخيرحت المكاتبه والمبعضه لعدم اباحه وطئها وكذا المشتركة (بلاقضاء) أي للامة بالتقديم على عصبة سيدها وأما السيد فهو أولى بامتة من كل أحد (ثم الاقرب فالاقرب من أوليائه) أي عصبته على ما سياتي في الصلاة عليه (ثم) اذا لم يكن عصبة أو كافوا ولم يتولوا غسله (أجنبي) من العصبة ومن الاخ لام والخال والجد لام (ثم) بعد الاجنبي (امراة محرم) كام وبنت وأخت وعمة وخالة تغسله وهذا كله فيما اذا كان الميت ذكرا (ثم) ان لم توجد امراة محرم ولو بطهارة (عم) أي بامتة امراة غير محرم (لرافقه) لالكو عيه فقط كما قيل

١٦٥

المسقطه للغسل الموجهة للتيمم (كعدم الماء) حقيقة أو حكما بان احتج له فتييم (وتقطع الجسد) بالماء (أو تسليخه من صلبه) عليه فتييمو يجب غسله (وسقط الدلك) فقط (ان خيف منه) أي من الدلك (تسليخ) للجسد (ككثرة الموتى جدا) بحيث يتعذر الدلك فيسقط الدلك (وان لم يكن) لمرأة (زوج أو سيد) يغسلها أو كان وأسقط حقها (فاقرب امراة) لها تغسلها (فالاقرب) لها فتقدم البنت فالام فاخته شقيقة فلا بنت أخ كذلك فجدة فعمة شقيقة فلا بنت عم كذلك (ثم) بعد من ذكرت (أجنبية ثم) ان لم توجد أجنبية غسلها (محرم) على الترتيب السابق (ويستتر) وجوبا (جميع بدنها ولا يمسس جسد هان ذلك بل يخرقه كشفه) بلغها الا غسل على يده ويدلجها (ثم) اذا لم يوجد محرم (بامت) الميتة (لكوعها) لا لموقعها (ووجب) على العاسل

أي ان أراد الماشرة بنفسه (قوله ان صبح النكاح الخ) أي لان فسد ولو لم يضر بشئ مما يضر به الفاسد من دخول ونحوه ومحل كونه اذا فسد لا بقدم الحى منهما اذا وجد من يجوز زمنه الغسل فان عدم وصار الامر للتيمم كان غسل أحدهما للاختوم تحت قوب أحسن لان غير واحد من أهل العلم أجازة كذا نقل ح عن الأحمي اه من حاشية الاصل أي وموضوع المسئلة في نكاح يختلف في فساده * (تنبيه) * يقضى لاحد الزوجين وان رفيقا أذن سيدته في الغسل ولا يكفي اذنه في الزواج ويكره تغسيل الرجل امرأته ان تزوج أختها كما كره لها تغسله ان تزوجت غيره وحيث كان كرها فلا قضاء لهما ان طلباه (قوله وكذا المشتركة) أي والمعتقة لاجل وأمة القراض وأمة المديون بعد المحرم والمتزوجة والمولى منها أي المملوك على ترك وطئها ولو كانت المدة أقل من أربعة أشهر والمظاهر منها في النواذر كل أمة لا يحل للسيد وطئها لا يغسلها ولا تغسله قال في المجموع والظاهر والابلاء بمنعان منه في الامة لا الزوجة والفرق أن الغسل في الامة منوط باباحة الوطء وفي الزوجة بالزوجة كما ارتضاء ر ولا يضر منع حيض أو نفاس اه (قوله ثم الاقرب فالاقرب الخ) أي من عصبة المسلمين وأما الكفار فلا علاقة لهم به لقول خليل ولا يترك مسلم لولي الكافر لئلا لو غسله بمسيرة مسلم أحزأ كما في تغسيل الكتانية روجه المسلم ولو على أنه تعبدى وقوطم الكافر ليس من أهل التعبد مقيد بالتعبد الذي يتوقف على نيته فبقدم ابن نائبة الى آخر ما ذكر في النكاح ويقدم الاخ وابنه على الجد كالنكاح وما أحسن قول الأجهوري

بغسل وإبصاء ولا جنازة * نكاح أخا ابنا على الجسد قدم وعقل ووسطه بباب حضائنه * وسوء مع الأباء في الارث والدم

(قوله ولو بصهاره) امكن يقدم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على الصهاره عند الاجتماع (قوله فستر جميع بدنها) أي وجوبا ما عدا الاطراف ويندب كما هو مقتضى العقه ويستتر وحوها جميع بدنه وصفة الساتر على ما قال بعضهم ان يعاق الثوب من السقف بيد او بدنه لينع النظر الى آخر ما قال المصنف (قوله وقيل بل تستر العورة فقط) أي وهو المعتمد فان لم يوجد ساتر غصت بهرها ولا تترك غسله (قوله فهذه هي الغسلة الاولى) هذا يخالف قول محشي الاصل عند قول خليل والغسل سدر أي في الغسلة التي بعد الاولى اذ هي بالماء القراح للظهير والثانية بالماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور للتنظيف وقوله في المجموع ويندب للغسل سدر بعد الاولى لانها بالقراح وشلل السدر نحو اصابون وطيب في الاخرة وأفضله الكافور اه فاعمل ما قاله شارحنا هنا وفيما في طريقة ومقاله الشرحان طريقة أخرى وعلى كل حال فالغسل صحيح واما الاختلاف في الكيفية (قوله يعرك به جسده الخ) ونص ابن باجي في شرح الرسالة وقول الشيخ بماء وسدر مثله في المدونة وأخذ الأحمي منه حوازل غسله بالماء المصاف كقول ابن شعبان وأحيب بان المراد أنه لا يخلط الماء بالسدر بل يجل الميت بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندي صحيح وهو اختصار أشياخي والمدونة قابلة لذلك (قوله ويندب تجريدته) قال في المجموع

(ستر عورته من سرية لركبته) المذكور مع الذكر والانثى مع الانثى وأما الذي ذكر المحرم مع الانثى فستر جميع بدنها كما مر وكذا ان غسلت الانثى المحرم جلا من محارمها وقيل بل تستر العورة فقط (ويندب) ستر العورة (لاحد الزوجين) بغسل صاحبه (كامنة مع سيد) اذا غسل أحدهما الآخر يندب له ستر العورة ولا يجب وظاهر المصنف الوجوب وهو ضعيف (و) نذوب (سدر) وهو ورق النعق وأشاده لكيفية الوجه المندوب بقوله (سحق) السدر (ويضرب بماء قليل) في اياه حتى تبدوله رغوة ثم (يعرك به جسده) لازالة الوسخ ثم يفاض عليه الماء المطلق حتى يزول ففذه هي الغسلة الاولى فان لم يوجد سدر (مكسبون) أي صابون أو نحوه من اشنان أو عاسول يعرك به جسده ثم يقبض عليه الماء للتنظيف (و) نذوب (تجريدته) أي الميت من ثيابه بعد ستر عورته كما تقدم

(ووضعه على مرتفع) حين الغسل لانه أمكن الغسله (و) ندب (ايتاره) أي الغسل أي جعله وثلاثاً أو خمساً (سبع) ثم المداورة على الالتقاء (ولا يعاد) الغسل (كوضوئه) لا يعاد (لخروج نجاسة) بعده (وغسلت) النجاسة فقط ان خرجت بعد الوضوء والغسل (و) ندب (عصر بطنه) حال الغسل (برفق) لا يشد لخراج ما في بطنه من النجاسة (و) ندب حينئذ (كثرة صب الماء في) حال (غسل مخرجيه) لازالة النجاسة وتقليل العقوة لان الشأن في الاسوات كثرة ذلك (و) لا يفيض الغاسل بيده لغسل ذلك بل (يلف خرقة كتيقة بيده) حال غسل العورة من تحت السترة (وله الافضاء) للعورة (ان اضطر) له (و) ندب (توضئته أولاً) أي في أول الغسلات (بعد ازالة ما عليه) أي الميت (من أذى) نجاسة أو وسخ بالسدر أو الصابون فادأزاله شرع في توضئته كالجنابة فيغسل يديه الى كوعيه ثلاثاً ويضمضه بان يضع الماء في فيه عند امالة رأسه (و) ندب (تعهد اسنانه و) تعهد (أنفه) عند الاستنشاق بعد المضمضة (بخرقة نظيفة) كندبل (و) ندب ١٦٦ حيثئذ (امالة رأسه برفق) للتمكن من غسل الفم والأنف ولئلا يدخل الماء في جوفه

وتغسله صلى الله عليه وسلم في ثوبه عظيم وغسله العباس وعلى والفصل وأسامة وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم وأعينهم معصوبة ومات صحوه يوم الاثنين ودون ليلة الاربعاء فبايقال استمر ثلاثة أيام بلا دنس فيه جعل الليلة يوم تغليبا وتأخيرها للاحتتماع اه (قوله لخروج نجاسة) أي ولا يبالغ (قوله ان اضطره) وفي بن استحباب عدم المباشرة قال اللخمي وسنعه ابن حبيب وهو أحسن لان الحى اذا كان لا يستطيع ازالته بالعله أو غيرهما لا مباشرة غيره فانه لا يجوز ان يوكل من عس درجه لازالة ذلك ويجوز ان يصلى على حاله فهو في الموت أولى بذلك اذا لا يكون الميت في ازالة تلك النجاسة أعلى من الحى (قوله بخرقة نظيفة) أي غير المرقعة التي غسل بها مخرجه (قوله ثم يجعل الكافور في ماء) اعلم أن الندب يحصل بأى نوع من الطيب في ماء الغسله الأخيرة وأفضل الكافور لنعته سرعة التغير وامساكه للحسد ويؤخذ من هذا أن الأرض التي لا تبلى أفضل وعكس الشافعي وقال بأفضلية التي تملأ قال في المجموع وقد يقال ان قبل الدين مأثورون بالحفظ فتدبر (قوله وهذا معنى قول بعضهم) تقدم التنبيه على أن هذا مخالف لقول محشى الأصل والمجموع (قوله وندب اغتسال الغاسل) أي لا مرالنبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث أبي هريرة الذي في الموطأ من غسل ميتاً فليغتسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم ان الامر بها تعبدى لا عمل وجهه على مقتضاه من الوجوب وقال بعضهم انه معال وجهه على الندب ثم اختلفوا في العلة فمنهم من قال انما أمر بالغسل لاجل أن يبالغ في غسل الميت لانه اذا غسل الميت موطناً نفسه على الغسل لم يسأل بما يتطير عليه منه فكان سبباً لبعثه في غسله ومهم من قال ليس معنى أمره بالغسل أن يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة وإنما معناه أن يغسل ما يشره أو تطاير عليه منه لانه يحس بالموت والى هذا ذهب ابن شعبة بن زرع على كلا القواين لا يحتاج هذا الغسل لنية وليس كغسل الجنابة وإنما لم يؤمر بغسل ثيابه على الشافى للمشقة (قوله وندب بياض الكفن الخ) قال ح عن سنده ويندب أن يكون قطناً لانه أستر قال ح وفيه نظر لان من الكتان ما هو أستر من القطن والظاهر أن يقال لان النبي صلى الله عليه وسلم كمن فيه ولم يكن له أبيض بياضاً (قوله وان كان وثراً) أي محل كون الايتار أفضل من الشمع اذا كان غير واحد واذ اشاح الوارف لا يفيض الا الواحد كما في الخبرين وفي عب ثلاث فان أوصى برأى في ثلثة ان لم يكن أوصى بمسعى عنه (قوله وندب تقميصه الخ) قال في التوضيح والمشهور من المذهب أن الميت يقمص ويعمم أما استحباب التعميم فهو في المدونة وأما استحباب التقميص ففي التوضيح عن مالك (قوله وازرة) أي تحت القميص أو سراويل بدنها وهو أستر منها (قوله وهذه خمسة) أي الازرة والقفان والقميص والعمامة (قوله وندب خمار) معنى بذلك لعمير الرأس والعنق أي

(المضمضة) أي واستنشاق ثم يتعمم وضوءه مرة مرة ثم يجعله على شقيقه الايسر فيغسل الايمن ثم يديره على الايمن فيغسل الايسر بعد تثليث رأسه ثم يجعل الكافور في ماء فيجعله به للتبريد ولا يعيد الوضوء ولو خرجت منه نجاسة كما تقدم وهذه هي الغسلة الثالثة وهذا معنى قول بعضهم الاولى بسدر للتنظيف والثانية بطلاق للتطهير والثالثة بكافور للتبريد فان احتيج بعد ذلك للحامسة أو السابعة لكون جسده يحتاج لذلك من أجل دمايل أو جدرى أو نحو ذلك راد ما يحتاج اليه الحال (و) ندب (عدم حضور غيره ممن) للعاسل وكره حضور غيره (و) ندب (كافور في) العسلة (الأخيرة) كما تقدم (و) ندب (تنشيفه) أي الميت بخرقة طاهرة قبل ادراجه

في الكفن (و) ندب (عدم تأخير الكفن) أي ادراجه في الكفن (عن الغسل) لما في الامراع من الاهتمام تعطيتهما بأموره وثلاثاً يخرج نجاسة منه يحتاج لازالتها (و) ندب (اغتسال العاسل) لميت بعد مراعاة من غسله (و) ندب (بياض الكفن) من كتان أو قطن وهو أولى (وتحريمه) بالحليم أي تحريمه بالعود وحبوه (والزيادة على) الكفن (الواحد) فالاثنتان أفضل من الواحد وان كان وثراً (و) ندب (وتره) أي الكفن فالثلاثة أفضل من الاثنين ومن الاربعة (و) ندب (تقميصه) أي الباسه قبصاً (وتعميمه) بعمامة (و) ندب (عذبة فيها) تدردراع تجعل على وجهه (وازره) بوسطه أقلاماً من سترته ليركبته فان رادت على ذلك فاحسن (ونفاقتان) فهذه خمسة أفضل كمن الدكر (والسمع للمرأة) أي الانثى لا لذكر (بزيادة لفاقتين) على الازرة والقميص واللثة وتبين فتكون اللغات التي تدرج فيها أربعة (و) ندب (حمام) يلف على رأسها ووجهها (بدل العمامة) للرجل والمجموع للمرأة سبع (و) ندب (حنوط) من كافور

أوفيه كافورا وغيره يزر (داخل كل لغافة) من الكفن (و) يجعل (على قطن ياصق) القطن (عنافة) عنيه وأنته وفه وأذنيه ومخرجه (ومساجده) جبهته وكفيه وركبتيه وأصابع رجليه (ومراقه) رفقيه وأطيه وباطن ركبتيه ومخرجه وخلف أذنيه ويندب تخميطه (وان كان الميت (محرمًا) بحج أو عمرة لا تقطاع التكليف بالموت (و) ان امرأة (مععدة) عدة وفاة أو طلاق (و) لكان ان كان الغاسل لميت مطلقا محرما أو معتدا (تولاه) أي الخنوط أي تولى أمره للميت (غيرها) لانهم لا يجوز لهما مس الخنوط (و) ندب (تسكفيمه بشياب كجمعه) الشرعية لحصول البركة بشياب مشاهد الخير (وهو) أي الكفن (من مال الميت كقون القهر) من خنوط وسدر وماء وأجوة غاسل وحامل وقبر وغير ذلك تكون من ماله (يقدم على دين غير المرتن) لرهن في دينه من مال الميت فان كان ماله مرتنا عند مدين فالمرتن أحق بالرهن من الكفن ومؤون التجهيز فاذا لم يكن للميت مال أو مال المرتن (فعلى المنفق بقراءة) كتاب

لولده الصغير أو العاجز عن الكسب وكان لوالديه الفقيرين (أورق) كسيد رقيق (لا) على منفق بسبب (زوجة) فلا يجب على الزوج تسكفين زوجته ولا مؤن تجهيزها ولو كان غنيا وهي فقيرة على المذهب فان لم يكن له مال ولا منفق (فن بيت المال) فان لم يكن (فعلى المسلمين) فرض كفاية (والواجب) من الكفن للذكر (ستر العورة) ما بين السرة والركبة (والباقي) وهو ما يستر بقية البدن حتى الرأس والرجلين (سنة) على أحد المشهورين والثاني أن ستر جميع البدن واجب قال الشيخ في توضيحه وهو ظاهر كلامهم وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنها ولا واحد وما راد على الكفن الواجب أو السنة مندوب كما تقدم (و) ندب (مشي مشيع) للحفازة (و) ندب (تقدمه) عليها (وامراة) في المشي (نوقار) وسكينة

تغطيتهما به (قوله أوفيه كافورا) أي فالمراد بالخنوط بالطيب بأي نوع من مسك أو زبد أو شمسند أو عطر شاه أو عطر ليمون أو ماء ورد أو لا كمل أن يكون فيه كافور (قوله ومراقه) أي مارق من جسده (قوله ورفقيه) هي أعلى الفخذين مما يلي العانة (قوله لانه لا يجوز لهما) مفهومه لو تخيلا في عدم مسه فانه يجوز لهما توليته ولو كان هناك من يتولاه غيرهما وهو كذلك (قوله بشياب كجمعه) أي وقضى له به عند التنازع الآن يومى ناقل من ذلك كذا في الأصل (قوله غير المرتن) ومثله كل مال يتعلق حق الغير بعينه كالعبد الجاني وأم الولد وزكاة الحراث والماشية بل ولو كان الكفن مرهوبا فالمرتن أحق به * (نبيه) * ان سرق الكفن طلب كالأبتداء ثم ان وجد الاول فتركة كان ذهب منه الميت (قوله كسيد رقيق) ولومات السند وعنده وعند ما يكفن به أحدهما فقط كفن العبد لانه لا حق له في بيت المال ويكون السيد على بيت المال لكونه من فقراء المسلمين بقوله الخطاب * (مسئلة) * لومات الاب والابن القاصر وكان عند الاب كفن واحد قيل يقدم الاب وهو الاظهر وتبطل بخاصان ولومات الاب والام الفقيران وكان ولدهما لا يتقدرا الا على كفن واحد قيل بخاصان وقيل تقدم الام (قوله على المذهب) ومقابله قولان يلزمه مطلقا وان كانت فقيرة (قوله قال الشيخ في توضيحه) أي ويؤيده القصاص به عند التنازع (قوله لاهرولة) أي لانها تافى المشوع واستحببت الشافعية القرب من الميت حال تشييعه للاعتبار والمنفعة التأخر في صفوف الصلاة تواضع في الشفاعة (قوله وندب سترها الخ) أي في حال الحمل والدفن (قوله أولها النية) أي وحيث ثبنت تعاد على من لم تنوع عليه كائنين اعتقدوا واحدا الا أن يعين واحد منهم ما فتعاد على غيره وأما ان اعتقد الواحد عدة دفناته لا يضر لان الجماعة تتضمن الواحد * (نبيه) * لا يشترط وضعها على الاعناق في الاظهر (قوله أربع تكبيرات) أي لانه قد اجتمع زمن الفاروق عليها بعد أن كان بعضهم يرى التكبير أربعين وبعضهم خمسة وهكذا الى سبع والذي لا يباحي أن الاجماع انعتد بعد زمن الصحابة على أربع ماعدا ابن أبي ليلى فانه يقول انها حس ومثل ما لابن ماجي ما لا يورى على مسلم اه من حاشية الأصل (قوله كل تكبيرة بمنزلة ركعة) فاذا كبر على حنازة وطرات حنازة أخرى فلا يشركها معها بل يتمادي في صلاته على الاولى حتى يتمها ثم يتدنى الصلاة على الثانية قال أبو الحسن لانه لا يخلو اما أن يقطع الصلاة ويتدنى عليها جميعا وهذا لا يجوز لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أولا يقطع ويتمادي عليها ما الى ان يتم تكبيرة الاولى ويسلم وهذا يؤدي الى أن يكبر على الثانية أقل من أربع أو يتمادي الى ان يتم التكبير على الثانية فيكون قد كبر على الاولى أكثر من أربع فلهذا منع من ادخالها معها (قوله لم ينتظر) هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب انه ينتظر ويسلمون معه (قوله صحت) أي فيما يظهر مراعاة لقول أشهب وسواء كانت الزيادة عمدا أو سهوا أو تأويلا (قوله وان نقص) أي سهوا أو عمدا فسيأتي وحاصله أن الامام اذا سلم عن

لاهرولة (و) ندب (بأخير راكب) عنها (و) تأخر (امرأة) وان ماشية وتأخرها أيضا عن الرجال (و) ندب (سترها) أي المرأة الميتة (بقية) من حر بدأ وغيره يجعل على النعش ويلقى عليه ثوب أو رداء لمز يد الست * ثم شرع بتكليم على الصلاة على الحنازة وأركانها فقال (وأركان الصلاة) على الحنازة خمسة أولها (النية) بان يقصد الصلاة على هذا الميت أو على من حضر من أموات المسلمين ولا يشترط معرفة كونه ذكرا أو أنثى ولا يصح عدم استحضارها فرض كفاية ولا اعتقاد انها ذكرا فتمش أنها أنثى ولا عكسه اذا قصد هذه الميت (و) نائيا (أربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة (فان زاد) الامام خامسة عمدا أو سهوا (لم ينتظر) بل يسلمون قبله وصحت لهم رله أيضا اذا تكبر ليس كالكعبات من كل وجه فان انتظروا وسلموا معه وصحت (ون نقص) عن الأربع (سبع له فان رجع) وكبر الرابعة كبر وابعده وسلموا بسلامه (والا)

يرجع (كبروا) لانفسهم (وسلموا) ونقحت وقيل تبطل لبطلانها على الامام وانما خالفت صلاة الجنائز وغيرها لان بعض السلف كان يرى انها اكثر من اربع تكبيرات وبعضهم يرى انها اقل (و) ثالثها (دعاء) أى للميت (بينهن) أى التكبيرات (بما تيسر) ولواللهم اغفرله (ودعاء بعد) التكبيرة (الرابعة ان أحب) وان أحب لم يدع وسلم (يشي) بفتح الميم تشديد النون المكسورة أى يأتى بضمير التثنية أو بالاسم الطاهر مثنى ان كان الميت اثنين (و يجمع ان احتاج) للتثنية أو الجمع بان كانوا جماعة فيقول ان كانا اثنين اللهم اغفر لهما عبدك وابناء عبدك وابناء أميتك كما يشهدان الخ وان كانوا جماعة قال اللهم اغفر لهم وارجعهم (يغلب) يضم الياء التحية وتشديد اللام الخ وان شاء قال فى الاثنين اللهم اغفر لهم وارجعهم وقال فى الجماعة اللهم اغفر لهم وارجعهم (يغلب) يضم الياء التحية وتشديد اللام مكسورة (الما ذكر على المؤنث) ١٦٨ ان اجتمع ذكرور وانثى (وان والاه) أى التكبير بان لم يدع بعد كل تكبيرة (أو)

أقل من أربع فان ما موم لا يتبعه بل ان نقص ساء اسبح له فان رجع وكمل سلموا معه وان لم يرجع وتركهم كبروا لانفسهم وصحت صلاتهم مطلقا سواء أتبعه عن قرب وكل صلاته أم لا هذا هو المعتمد وان كان نقص عمدا وهو يراه مذهبنا لم يتبعوه وأما بتمام الاربع وصحت لهم وله وان كان لا يراه مذهبنا بطلت عليهم ولو أتوا برابعة تمعالبطلانها على الامام وحيث ان دعاء ان لم تدفن كما سأتى (قوله دعاءه) أى من امام ومأموم لان المطلوب كثرة ثبوتها وأوجب الشافعية الفاتحة بعد الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ومن الورع مراعاة الخلاف قال شيخنا فى مجموعهم والظاهر ان الاقتصار على الفاتحة لا يكفي عندنا ويعد ادراج الميت فى نسبتين اهنا الصراط نعم يظهر كفاية من سمع دعاء الامام فأمّن عليه لان المؤمن أحد الداعين كما قاله فى قد أجبت دعوتكم كما ان مومى كان يدعو وهو من كان يؤمن (قوله ان أحب) وقابله الحمى وجوابا للمشهور بخلافه ولذا قال المصنف ان أحب (قوله يشي الخ) أى يتبع فى دعائه الامام العربى فلو دعاه لم يحون فانه مرة بقصد والصلاة صحيحة (قوله لا يقول عليه) أى لان الذى ارتضاه روتنه فى الحاشية اذا دفت لا إعادة فى الاولى ولا فى الثانية كما هو قول ابن يونس (قوله تسليمه) أى لكل من الامام والمأموم فلا يرد المأموم على امامه ولا على من على يساره خلافا لابن حبيب القائل بنذب رده على الامام ان سمعه ولا بن عاتم من نذب رد المأموم على الامام وعلى من على اليسار (قوله قيام لها) أى على القول بانها فرض كفاية والا فلا يجب القيام (قوله لانه كالفوضى الخ) أى لان كل تكبيرة منزلة ركعة فى الجملة (قوله ولا يعتد بها الخ) هذا قول ابن القاسم وكان وجهه أنه كمن أدرك الامام فى التشهد فالتكبير عنده يفتوت بمجرد الشروع فى الدعاء ومقابلته ماقاله عب مقتضى سماع أشهب باعتداده به ابل الذى فى سماع أشهب أنه اذا جاء وقد فرغ الامام ومأمومه من التكبير وأشبهوا بالدعاء طانه يدخل معهم ولا يفتقر لانه لا تقوت كل تكبيرة الا بالثبوت بعدها اه بن من حاشية الاصل (قوله والى التكبير) أى لئلا يصير صلاة على غائب واستشكل هذا بان الصلاة على الغائب مكروهة كما يأتى والدعاء ركن كما تقدم فكيف ينترك الركن حشية الوقوع فى مكروه وأجيب بان الدعاء ركن ايمر المسبوق كما قالوا فى القيام لتكبيرة الاسحام فى الفرض العنى وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما اذا تركت فيدعو واذا لم تترك فبوالى التكبير ايده بن والذى ارتضاه فى الحاشية تبع اليرمادى أن المسبوق اذا سلم امامه فانه يوالى التكبير مطلقا (قوله عند التكبيرة الاولى فقط) أى وأما فى غير أولاه فخلاف الاولى هذا والمشهور (قوله ونذب ابتداء الدعاء) أى اثر كل تكبيرة على المعتمد وفى الطراز لا تكن الصلاة والتعميد فى كل تكبيرة بل فى الاولى ويدعو فى غيرهما وعزاه ابن يونس للنوادر (قوله وان عندك الخ) لم يكن فى مسودة الأرف اعظ أميتك واعلمها سقطه (قوله ونذب امراره) أى ولو صلى عليها ابلا (قوله وسط الميت) أى عند وسطه من غير ملاصقة

دعا (وسلم بعد ثلاث عمدا أعاد) الصلاة وكذا ان سلم بعد ثلاث سهوا واطال (ان لم تدفن) الجنائز فان دفت فلا إعادة فى الصورتين وقيل لا إعادة فى الاولى وان لم تدفن فقول الشيخ وان دفت فعلى الغير لا يقول عليه (و) رابعها (تسليمه) واحدة يحجر بها الامام بقدر التسليم (ونذب لغير الامام اسرارها و) خامسها (قيام لها لقادر) على القيام لاله محرمه وهذا مما زاد عليه (و) ان ساقى أحد بالتكبير مع الامام والمأموم بان شرعوا فى الدعاء (مسبوق) به وجوبا (للتكبير) أى الى ان يكبروا ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء لانه كالفوضى خلف الامام (فان كبر صحته ولا يعتد بها) عند الاكثر من الاشياخ (ودعا) مسنون بعد تكبيره الكائن بعد

سلام الامام (ان تركت) الجنائز (والا) بان رفعت (والى) التكبير بالدعاء وسلم (ونذب رفع اليدين) هذا والمكبرين بل (بالاوى) أى عند الثالثة كبره الاولى فقط (و) نذب (ابتداء الدعاء بحمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم) بان يقول الحمد لله الذى أمات وأحيا والحمد لله الذى يحيى الموتى ويموت كل شئ قد يراد به صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى المائتين الخ حيث ذهبوا واحدا من الدعاء ما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن عبدك وابن عبدك وابن عبدك لا شريك لك وأنت أعلم بعبادك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محمد فى أحسابهم ان كان مسنة أو جازىه سياتى الله بهم لانهم ما أجرو ولا تغنابهم بعد فان كانت امرأة قال اللهم انها أميتك وبها عبدك ربيت أميتك كانت تشهد الخ (ر) ادبر (سرا) أى الدعاء عزو (ب) وقوف امام وسط الميت

(الدكر وحذو منسكى غيره) من أنثى أو خثى جامع لا (رأس الميت عن يمينه) أى الامام (الافى الروضة) الشريرة فتجعل رأسه على يسار الامام تجاه رأس النبي صلى الله عليه وسلم والازم قلة الادب (والأولى بالصلاة) على الميت (وصى ربحى خيره) أوصى الميت بان يصلى عليه (فالخليفة) ازم يكن وصى (لا فرعه) أى نائبه فلاحق له فى الصلاة على غيره (الاذاولى الخطبة) من الخليفة فيكون كالخليفة أولى من العصبية (ثم الاقرب والاقرب من عصبته) فيقدم ابن قابنه قاب فجد فعم قابنه الخ وقدام السبقى على غيره (وأفضلهم عند التساوى ولو) كان الافضل (ولى امرأة) صلى عليها مع رجل (وصلت النساء) عند عدم الرجال (دفعه) أى فى آن واحد (أفذاذا) اذا تصح امامتهن و يلزم على ترتيبهن تكرار الصلاة (و) نذب (اللعن) وهو أن يحفر فى أسفل القبر حجة قلته من المعرب للشرق بقدر ما يوضع فيه الميت (فى الارض الصلبة) يضم الصاد المهملة أى المتماكة التى لاتنهال (والا) تكن الارض صلبة (فالشقى) بان يحفر وسط القبر بقدر الميت ويسد بالابن كما يأتى (و) نذب (وضعه على) شقى (أيمن مقبلا) بفتح القاف ١٦٩ والباء المشددة أى محجولا وجهه

للقبلة (و) ندب (قول
 واضعه) في قبره (بسم الله)
 أى وضعته (وعلى سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اللهم
 تقبله باحسن قبول
 وتدورك) الميت (ان
 خواف) بان جعل ظهره
 للقبلة أو نكس بان جعل
 رجلاه مكان رأسه بان يحول
 الى الحالة المطاوعة (ان لم
 يسو عليه التراب) والترك
 وشبهه في مطابق التمدارك
 قوله (كثر الغسل أو
 الصلاة) عليه فانه يتدارك
 ويخرج من القبر لما ولو
 سوى عليه التراب (ان لم
 يتغير) الميت (والا بان
 مضى زمن يظن به تغيره
 صلى على القبر مائتي) أى
 مائة طن بقاء الميت (به) أى
 فيه ولو بعد سنين وهذا
 ظاهر اذا غسل والا ففيه نظر
 (و) ندب (سده) أى الأحاد
 الشق (للمن) وهو الطوب
 النى فان لم يوجد (ولوح)
 من خشب (فقرمود) بفتح
 القاف وسكون الراء

بل يسن أن يكون بدهمافر جة قدر شبر وقيل قدر ذراع (قوله أوصى الميت) أي لرجاء خيره وأمالو أوصاه
لا غاظة أولمائه له داوة لم تزد وصيته بذلك (قوله أي نائبه) أي في الحكم فقط بدليل ما بعده (قوله
فيقدم ابن الخ) أي كما تقدم في النظم (قوله ولو ولي امرأة) مبالغة في محذوف والتقدير كاجتماع حناجر
فيقدم الأفضل ولو ولي امرأة (قوله ويلزم على ترتبين الخ) أي وهو مكره (قوله ونذب اللحد) انما فصل
لخبر اللحد لنا والشق لغيرنا (قوله للقبلة) أي لانها أشرف المحاسن أي وتحمل عقد كفته وتعليقه اليمنى على
جسده ويعدل رأسه بالتراب ورجلاه بروق ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا يتقلب فان لم يتمكن من
جعلها على شقه الايمن فعلى ظهره مستقبلا للقبلة بوجهه فان لم يمكن فعلى حسب الامكان (قوله وتدورك
الميت) أي استعصما (قوله وشبهه في مطلق التدارك) أي لان هذا التدارك واجب ان لم يخف
عليه التعبير تحقيقا لوظائف التشبيه مختلف (قوله والافيه نظير) وجه النظر المتألف لقوله فيما تقدم وها
متلازمان ويحاجب عما تقدم عن ر بان معنى التلازم في الطلب ابتداء فان تذر أحدهما وجب الآخر
في الحديث الشريف اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله وهو الطوب النية) أي كما فعل به عليه
الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر وظاهره سواء كان مصنوعا بالقالب أم لا (قوله الأجر) وبعد الأجر الحجر
(قوله وهو من سنهم) ولذا قال ابن عباس التابوت مكره عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل هو
من عادة الاعاجم وأهل الكتاب (قوله كشر مسما) انما استحب ذلك لعرف به وادريه على الشريف لا
بأس به وكراهة مالك لرفعه محمولة على رفعه بالماء لاروع ترابه عن الارض مسما وعلى هذا تأولها بعض
بأن قبره عليه الصلاة والسلام مسنم كما في الحارث وكذا قبر أبي بكر وعمر وهما ثبت من رواية تسطيحها
لانهزى أهل الكتاب وشعار الروافض اه خشي (قوله تعزیه أهله) أي لحبر من عزي مصابا كان
له مثل آخره قال الجوهري هي الحمل على الصبر وبعد الأجر والدعاء للميت والمصاب ابن حبيب في التعزية
ثواب كثير ابن القاسم فيه ثلاثة أشياء أحدها فهو بين المصيبة على المعزي وتسلية عنه ما وغضه على الترام
الصبر واحسنابه الأجر والرضا بالقدر والتسليم لامر الله تعالى الثاني الدعاء بان يعوضه الله تعالى عن
مصابه عز يل الثواب الثالث الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفار له ويحوزان يجلس الرجل للتعزية
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه حبر جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم
بموتة اسم مكان واسع كونها قبل الذنوب وبعد والاولى عند رجوع الولي الى بيته (قوله أي لاهل الميت)
أي لاشته تغالهم بميتهم رجوع الناس على طعام بيت الميت بدعوة مكرهه لم ينقل فيها شيء وليس ذلك موضع
ولا ثم وأما عقرا الماشم رذخها على التبرقن أمر الجاهلية مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا عقرا في الاسلام

٢٢ - صاوي - ل طوب يجعل على صورته وحوه الخجل (وقصص) لكن يقدم عليه الآخر بالمد وضم الميم
الطوب المحروق (والا) يوحده شيء من ذلك (وسن التراب) بيباب الجحدر ينبغي ان يلت بالياء ليتماسك (أولى) عبد العلماء (من)
دونه في (التابوت) أي السحابة تجعل كالصندوق يدون فيها النصاري أمواتهم وهم من سفهم (و) نذب (رفعه) أي القبر برمل وحصارة
أو نحو ذلك (كشبر مسفا) أي كد نام المعبر لا يستغيا (و) نذب لئلا اس (تعزية أهله) أي تسليتهم ورحلتهم على الصبر (و) نذب للجار
ونحوه (تميشة طعام لهم) أي لاهل الميت (الآن) يحتموه واعي محرو من نذب ولعظم وساحة ولا (و) نذب لاهله (التصبر) أي اظهرا الصبر
(والسليم للامناء) أي لتصاء لله مالكا الملك العالم الخبير (كنحسب المنخفض) تشبه في النذب وهو من اضافة المصدر لفاعله و (ظنه)
مفعوله أي يندب للمختص أن يحسن ظنه (الله بقوة ارجاءه) أي بسبب قوة رجائه في الله تعالى أي في اعناده من الكرم والرحمة
والمساحة لانه أكرم الاكرمين بهنوع السبات وفضل العثرات

قديم الرجاء على الخوف (و) يندب للحاضر عنده (تلقينه الشهادة بين بطاف) بان يقول عنده أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يقول له قل ولا يلح عليه لان الساعة ساعة ضيق وكرسور بما كان الاحاح عليه سنا في تغيره والعباد بالله تعالى أوفى زيادة الضيق عليه (ولا يكرر) التلقين عليه (ان نطق بما الا أن يتكلم ما جني) من الشهادتين فيلقن ليكون آخر كلامه من الدنيا التكميم (و) نذب (استقباله) للقبلة (عند شخوصه) يبصره (على شقة الايمن ثم) اذا تعمير على الشق الايمن فعلى (ظهره) رجلاه للقبلة (و) نذب (تجنب) أي تباعد (جنب وحاض) ١٧٠ وغنالم وآله هو) لان ملائكة الرحمة تنقر من ذلك (و) نذب (احضار طيب) كبحوز

عوداً وجاوى عند المحتضر لان الملائكة تحبه (و) نذب احضار (أحسن أهله) خلقتا وخلقاً (و) أحسن (أصحابه) من كان معهم ولا ينبغي احضار الوارث الا أن يكون ابناً وزوجة ونحوهما (و) نذب (دعاء) من الحاضرين لانفسهم والبيت لانه من أوقات الاجابة (و) نذب (عدم كى) بالقصر وهو الحنفى الذى لا يرفع فيه الصوت لان التصبر أجل (و) نذب (تغميضه) أى فعل عينيه (وشد عليه) بعبادة (اذا قضى) أى حرحت روحه بالفعل ولا يعرض قل ذلك كما يعمل الجهلة (و) نذب (رسمه) بعد موته (عن الارض) على طراحة أو سريراً لا تسرع له الهوام (وستره بشوب) وأسراع تجهيره) خوفاً من تعيره (الا كالعرق) ومن مات تحت عدم أو بقاء فانه يؤخر ولا يسرع بتجهيزه حتى تظهر امارات النهر وتحقق موته لاحتمال أن يكون حياً ثم ترد له روحه (و) نذب (زيارة القمور بلاحد) بيوم أو وقت أو ليل أو نهار

قال العلماء انفق الذبح على القبر كذا في الحاشية (قوله فيقدم الرعاء على الخوف) أى وأما الصحيح ففيه أقوال ثلاثة قبل مثل المختصر وهو لابن العربي وقيل يعتدل عنده حاب الخوف والرعاء يكون كحاجي الطائر متى ربح أحدهما سقط وقيل يطلب منه غلبة الخوف لجملة على كثرة العمل وهو فاهو والتحقيق عندنا (قوله تلقينه الشهادة بين) أى لحديث نقنوا موتاً كم لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ليكون ذلك آخر كلامه وليطرد به الشياطين الذين يحضرونه لدعوى التبديل والعباد بالله ولا يلقن الا بالغ وطاهر الرسالة مطلقاً والمدار على التمييز (قوله أى خر بحت روحه بالفعل) وعلامة ذلك أربع انقطاع نفسه واحداً ببصره وانفراج شفقه فلا يلقن ليقن وسقوط قدميه فلا يتصبان ومن علامة الشرى لاهل الخير الذين لا يلحقهم عذاب كما قيل وقيل علامة الايمان مطالعاً أن يصفر وجهه ويعرق جسمه وتذرف عيناه وعاونه علامات السوء والعباد بالله أن يحمى عيناه وتر بدشفتاه ويط كغطيط البكر وتر بد بالباء الموحدة بعد هاء ال مشددة لون العبرة (قوله اثلا تسرع له الهوام) أى انفارقة الحفظة له بخروج روحه (قوله وستره بشوب) أى زيادة على ما عليه حال الموت وقال بعضهم يعطى وجهه لانه ربما يتغير من المرض فيظن من لا معرفة له ما لا يجوز (وتنبيه) قال حلولو في قول خليل وتلين مفاصله برفق ورفعته عن الارض ووضع ثقبيل على بطنه ماذ كره من هسهه المندوب بان من نبيه عليها من الاصحاب وهى منصوصة للشافعية اه (قوله خوفاً من تعيره) وتأخير عهده الصلاة والسلام للامن من ذلك واستئذان من قاعدة الجهلة من الشيطان ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهير الميت عند موته الا ما استثنى ونكاح البكر اذا بلغت وتقديم الطعام للضيف اذا قدم وقضاء الدين اذا حل وزيد تعجيل الاوبة من السفر ورمى أيام الشريق واتخاذ الزكاة عند حلولها (قوله بلاحد) أى فى أصل النذب والاية فى التأكد فى الاوقات التى ورد الامر فيها بخصوصها كيوم الجمعة ورد عنه عليه الصلاة والسلام من زار والديه كل جمعة غفر له وكتب باراً وعن بعضهم ان الموفى يعلمون بزواره يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وعن بعضهم عشية الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت الى طلوع الشمس قال القرطبي ولذلك يستحب زيارة القمور ليلة الجمعة ويومها وبكرة السبت فيما ذكره العلماء اكن ذكر فى البيان قد جاء أن الارواح باقية القمور وانها تطلع برؤيتها وان أكثر اطلاعها يوم الخميس والجمعة وليلة السبت وفى القرطبي أنه عليه الصلاة والسلام قال من مر على المقابر قرأ قل هو الله أحد عشر مرة ثم وهب أجره لاهلها وان أعطى من الاخرة بعد الاموات اه من الحاشية ومما ورد أيضاً أن يقول العبد عند رؤية القمور اللهم رب الارواح المافية والاحساد المالة والشعور المتمزقة والجلود المنقطعة والعظام المحترقة التى خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة أنزل عليها روحاً منك وسلاماً منى (وتنبيه) ذكر فى المدخل فى زيارة النساء للقمور ثلاثة أقوال المنع والجواز بشرط التحفظ والثالث الفرق بين المثالة بمساح بل يتدب والشابة فيحرم ان خشيت الفتنة (قوله ويكره الاكل والشرب الخ) أى لحديث زور والقمور نذكركم الآخرة وفى رواية زور والقمور ولا تقولوا هجراً أى كلاماً لعوا أو باطلاً (قوله وان حارها الفطر الخ) أى ما لم ينافر الحالم والا فلا يجوز لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تعسيلة فالاقسام ثلاثة ابن ثمان فأدل يجوز لها تعسيلة والنظر لعورته وابن تسع لا تثنى عشرة وأكثر لا يجوز لها تعسيلة ويجوز لها

(والدعاء والاعمار) أى الاناط واظهار الحسوع (عندها) أى القمور ويكره الاكل والشرب والفحش وكثرة النظر الكلام وكذا قراءة القرآن بلا صواب المرتفعة واتخاذ ذلك عادة لهم كما تبع فى قرابة مصرور بما خرخوا عن قانون القراءة الى قانون الغناء والقطيع والخروف كما هو مشاهد وهو لا يجوز ثم شرع فى الكلام على الجائزات فقال (وحاز غسل امرأة) من اضافة المصدر ما عليه وهو معرفة قوله (ان ثمار) أى يجوز للمرأة أن تغسل صبياً ابن ثمان سنين وأولى من دونه لابن تسع وان جاز لها النظر لعورته (ر) جاز غسل (ر) رجل كرضيته) أى رضية وساقاربها كزيادة شهر على مدة الرضاع لا بنت ثلاث سنين

فلا يجوز للرجل تغسيلها (و) جاز (تسكين بلبوس) لميت أو غيره أي عند وجود غيره ولا تعين الملبوس (أو مزعفر أو مورس) أي مصبوغ بزعفران أو ورس لانهم من الطيب بخلاف المصبوغ بغيرها فمكره (و) جاز (جل غير أربعة) للتنعش من الرجال كان يحمله اثنان أو ثلاثة (و) جاز (بدء بأى ناحية) في جل السرير (بلا تعين) قال المصنف والمعنى بمبتدع أي لانهين ما لأصل له في الشرع (و) جاز (خروج متجالة) لجنائز مطلقا (كشابة ١٧١ لم يمش فستها) يجوز خروجها (في)

[illegible]

واحد (اصرورة) كصيق مكاب أو تمدرج أو تود كورا أو أانا اجاب (و) ادادو في وقت واحد (ولي الفبله الاصل)
فالا فصل وقدم الله كمر على الاثني والخم على العبد (وفي الصلاة) عليه (يلي الامام فعمل ر حل) فالافصل (فالطعل الحرف العبد) كبير
فصغير (فالصغى) هو كبير وصغير فبعد كبير وصغير (فالحموب) كذلك (فالخني) كذلك (فالخرة) كبيرة وصغيرة (فالامة) كذلك ثم
شرع في بيان المكرهات فقال (وكره حلق رأسه) ان كان ذكرا او الاحرم (وهلم طفره وضمم معه) في كفه (او فعل) به ذلك (و) كره
(قراءة) لشي من القرآن (عند الموت) به الله وعلى القبور) لانه ليس من عمل السلف وانما كان شأنهم الدعاء بالمغفرة والرحمة

والأتماط (الانصراف بترك) بالقرآن (بلاعادة) فانه يجوز (و) كرهه (انصراف عنها) أي الجنائز (بلاصلاة) عليها ولو باذن أهلها لما فيه من الطعن فيها (أو) انصراف (بعدها) أي بعد الصلاة (بلاذن) من أهلها (ان لم يطولوا) فان أذنوا بعد الصلاة أو طولوا أو لم يذنبوا جاز الانصراف (و) كرهه (صياح) حلقها بكاستغفر وأهلها) أي باستغفروا لها ونحوه (و) كرهه (ادخالها المسجد) ولو لغبر صلاة (و) كرهه (الصلاة عليها) أي في المسجد ولو كانت هي خارجة (و) كرهه (سكرارها) أي الصلاة على الميت (ان أدبت) أو لاجتماعه (والا) تؤد جماعة بان صلى عليها (أعيدت) ندبا ١٧٤ (جماعة) لا اذا انفكوا لصور أربع بكره الاعادة في ثلاث وتندب في واحدة

كاليدوار - حل (قوله فانه يجوز) أي ولذا استحب ابن حبيب وبعضهم يسن (قوله ولو باذن أهلها) أي ولو طولوا (قوله وكره صياح خلقها) أي لانه أس من فعل السلف (قوله ولو لغبر صلاة) أي لاحتمال فذره وللقول بحاسة الميت وان كان ضعيفا (قوله ولو كانت هي خارجة) أي لانه ذريعة لدخولها (قوله وتندب في واحدة) أي وهي ما اذا صليت وداو أعيدت جماعة وطاهره ولو تعدد الغذاء ولا (قوله أو على مطهر كبيرة) ومثله مظهر الصغيرة المصر عليها (قوله رحم) أي وأما لو كان حده الجسد فلا كراهة في الصلاة عليه وأومات به (قوله ونجس) يؤخذ منه أنه لا يشترط في صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلي (قوله لما فيه من المباحة والتفان) أي من مظنة التفان ومظنة المباحة والالوحص لا بالعمل حرم (قوله وكره فرشه الخ) مفهومه ان الستر لا يكره قال ابن حبيب ولا بأس أن يسترا الكفن بثوب ساج ونحوه وينزع عند الحاجة والساج طيب لسان أخضر والظاهر أن المراد هنا مطلق طيب لسان سواء كان أجرا أو أخضر ونحو ذلك وظاهره ولو حبراً (قوله لما فيه من التشاؤم) أي ولانه من فعل المصري وان كان فيه طيب وكراهة ثانية للسرف (قوله ولا يكره) أي بل هو مندوب لان وسيلة المطالب مطبوبة (قوله وكره قيام لها) قال الخريشي صادق بثلاث صور احداها لالحالس تمر به حنازة فيقوم لها الثانية أنه يكره لمن يتبعها أن يستمر قائما حتى توضع الثالثة أنه يكره لمن سبق للقبرة أن يقوم اذا رآها حتى توضع وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بنسجته غير صحيح وفعله على رضى الله عنه وقال قليل لا خينا قه امانا على قبره وأما القيام للحى فقد أطل القرافي فيه وحاصله أنه يحرم لمن يحبه ويحب به ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ويجوز لمن لا يحبه ولا يحب به ويستحب للعالم والصهر والوالدين ومن نزل به هم فيعزى أوسر ورعيها وللقادم من السفر وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة فيجب اه (قوله على الخاشي) بفتح النون على المشهور وقيل بكسرها وخفة الجيم وأخطأ من شدد هاءه ولقب لكل من ملك الخدشة واسمه أصحمة أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر اليه (قوله من خصوصياته) وأجيب بجواب آخر بان الأرض رفعت له وعلم يوم مرتته وأخبر به أصحابه وخرج بهم فامهم في الصلاة قبل أن يوارى فمكون صلاته عليه كصلاة الامام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها ولا تكون على عائب وليست من الخصوصيات (قوله وكره تطيين قبر الخ) أي ما لم يتوقف منع الرائحة عليه (قوله ونقشه) وبشتد النهي في القرآن وقد وقع التردد قديما في الوصية بوضعه في القبر بل يبطل أو يرفع عن الذكر كذا في المجموع (قوله غير مباحة) أي كالموقوف للدفن مثل قراءة مصر واختلاف هل يجوز اعداد قبر في الأرض الموقوفة حال الحياة في الخطاب ما يقتضي المنع قال في المجموع وسمعت شيخنا يقول ترب مصر كالمالك فيجوز اعدادها اه ومحل الخلاف اذ لم يكن تحوير زائد على الحاجة والافحرم باتفاق دون فيه صاحبه أم لا قال في الاصل ومن الصلال المجمع عليه أن كثيرا من الاغنياء يبنون بقراءة مصر أسيلة ومدارس وساحد وينشون الاموات ويجهلون محالها الا كنفة وهذه الحرافات ويرعون أنهم فعلوا الخيرات كلاما موهوا الا المهلكات اه ولكن ذكر في المجموع نقلا عن الشعراني أن السبيوطي أتى بعدد هدم مساجد الصالحين بالقراءة قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم لم يسد كل خوخة في المسجد

(و) كرهه (صلاة فاضل على يدعي) لم يكرهه بعد عته (أو) على (مظهر كبيرة) كشراب خمر أي يقعها عند بعض الناس من غير صلاة (أو) على (مقتول بمجد) كقتال أو زان محض رحم (و) كرهه (تسكين) ميت ولو أنشئ (بحرير ونحوه) ونجس وكأخضر ومعه صغر أي مصبوغ بخضرة أو صفرة إذا (أمكن غيره) والالم يكره ويستثنى من ذلك المورس والمزعة - ركبا تقدم (و) كرهه (ريادة رحل) أي ذكر ولو صبيا (على خمسة) من الاكفان (و) كرهه زيادة (امراة على سبعة) لانه من الاسراف (و) كرهه (اجتماع نساء لبيكي سرا) ومنع جهرا كاقول القميص مطلقا (و) كرهه (تكمير نعش) لميت صغير لما فيه من المباحة والمفاق (و) كرهه (فرشه) أي النعش (بحرير) أو خز (و) كرهه (اتباعه) أي الميت (بساو) كانت يجهز (أي مصاحبة له) ما فيه من التشاؤم بانه من أهل النار (و) كرهه (نداء

به) أي بسببه أي صياح (مسجد أو بابه) بان قال ولا قد مات ناسع والجنائز (الا الاعلام بصوت حفي) أي من غير صياح ولا يكره (و) كرهه (قيام غا) أي للحجارة اذ امر واهب اعلى جالس لانه أس من فعل السلف (و) كرهه (الصلاة على ميت عائب) ولو في البلد صلاته صلى الله عليه وسلم على الخاشي وقد مات في أرض الحنسة من خصوصياته بدال أنه لم يصحبه عمل (و) كرهه (تطيين قبر) أي تلمسه بالطين (أو تلمسه بالخير) ونقشه) بالجرة أو نصرة (وبناء عليه) أي على القبر نفسه (أو تحوير) عليه ولو بلاقبة أب كان (بارض مباحة) أما تلك لميت أو غيره ناذبه أو أرض موات (بلاماهاه) بما ذكر (والا) بان كان بارض غير مباحة أو فعل ذلك للمباحة بكونه كان كبيرا أو أميرا أو محبوا لك (حرم) لانه من الانجباب والذكر المنهي عنهم وكذا اذا كان البنا

أو مسطحا (والطريق
دونه) أو أوالحال فان زال
تسليمه أولم تكن هناك
طريق جاز المشى عليه
(و) كره (تعميل من
وقد) أي عدم (أكثر من
ثلاثة) كنهفه فأكثروا وجد
نصفه فاقل (و) كرهت
(صلاة عليه) لتلازمهما
فان وجد جله فأكثروا جبا كما
تقدم وشبهه في الكراهة قوله
(لم يستعمل صارحا) يكره
غسله والصلاة عليه (ولو
تحرك أو بال أو عطس
ان لم تحقق حياة) فان
تحققت وحيا كما تقدم (و)
كره (تجنبه وتسميته) أي
السقط (و) كره (دفنه بدار
وليس) دفنه فيها (عيما)
ترديه ادا بيعت (بخلاف)
دون (الكبير) فيها فانه
عيب ترديه (وغسل دمه)
أي السقط (ولف بخرقه
وروى) وحويا فيها وندبا
في الاول (وحرما) أي الغسل
والصلاة (لكافروا) صغيرا
ارتد) لان ردة الصغير
معتبرة فأولى غيره (أو) كان
الكافر الصغير عبدا (نوى
به مالكة الاسلام وهو)
أي والحال أنه (كتابي)
وهذا قيد لا بد منه تركه
المصنف فان كان مجوسا
ونوى به مالكة الاسلام فانه
يعسل ويصلى عليه لانه مسلم
حكما وقولنا مالكة أعم
من قوله ساييه (وان
اختلطوا) أي الكفار
بمسلمين ولم يبروا (غسلوا)
جميعا للضرورة وصلى عليهم (ومر بالمسلم) منهم (في) حال (الصلاة) عليهم (بالنية) بان ينوى بالصلاة على المسلم منهم (كشهيل
معتك) يحرم الغسل والصلاة عليه (لحياة ولو) كان شهيدا (بيلاد الاسلام أو لم يقاتل) كان يهييه بهم وهو نائم

الاخوخة أبي بكر قال الشيخ وهي فسحة في الجملة لكن سياقه بعد الوقوع والنزول اه (قوله وكره تغسل
من فقد الخ) شروع في شروط وجوب الغسل والصلاة بذكر أضدادها وهي أربعة الاول وجود كاه أو جله
الثاني أن يتقدم له استتار حياته الثالث أن يكون مس- لما ولو حكما الرابع أن لا يكون شهيدا معتك
فذكر محترزاتها على هذا الترتيب فتدبر (قوله ووحد نصفه فاقل) مثله وحوما دون الثلثين ولو زاد
على النصف كذا في المجموع ولا تحب الصلاة عليه الا اذا وجد الثلثان فأكثروا في الرأس فالعبرة بثاني
الحسد كان معهما رأس أم لا فان وجد أقل من الثلثين ولو معه الرأس كره تغسله والصلاة عليه هذا هو
التحرير (قوله لتلازمهما) أي في أصل الشرط فان شرطهما واحدة وهي الاربع المتقدمة متى
تخلف شرط منها انتفى الغسل والصلاة معا واذا وجد واحد وان لم يتعد واحد واجب والآخر
المستطاع وسقط المنعذر كما قدم لنا فيمن دون غير غسل ولا صلاة تعبر في القبر بانه لا يغسل ولا يمكن
تحب الصلاة عليه على القبر فتأمل ان قلت ان أصل الصلاة واجب والصلاة على مادون الحل مكروهة
لما فيها من الصلاة على عائب وكيف ترك واجب خوف الوقوع في مكروه وأجاب في التوضيح عما
حاصله أنه لا يخاطب بالصلاة على الميت الا بشرط الحضور وحضور حله كحضور كاه وحضور الأقل
عنزة لعدم اه (قوله فان وجد حله) أي وهو الثلثان كان معهما رأس أم لا (قوله كن لم يستعمل
الخ) شروع في محترز الشرط الثاني (قوله فان تحققت) أي بان رضع كبيرا أو وقعت منه أمور
لا يكون الامن حي (قوله ونديا في الاول) أي فغسل الدم مندوب كما استظهره في الحاشية بخلاف
المواراة واللف بالخرقة وكل واجب كما قال الشارح (قوله وحرما) شروع في محترز الشرط الثالث
(قوله اسكامر) اللام بمعنى على والمراد أنه كافر عند الموت سواء كان كفرا سابقا أو طرأ له الكفر عند
الموت والعياذ بالله (قوله ارتد) أي ومات على ذلك وهو ذا حيث كان مجبرا أو لا تعتبر بر ردة بالاجماع
(قوله أي والحال أنه كتابي) أي لان صغار الكتابيين لا يجبرون على الاسلام على الراجح وكبارهم
لا يجبرون عليه اتفاقا والمراد بالكبير من يعقل دينه لا البالغ فقط (قوله لانه مسلم حكما) أي لانه يجبر
على الاسلام وهل الذي يجبر على الاسلام يكون مسلما بمجرد ذلك المسلم له وهو لابن دينار وحدثني بنو
مالك اسلامه وهو لابن وهب أوحى بقدمه كره يريه بنو الاسلام وهو لابن حبيب أوحى بعقل
ويجب حين ائتماره نقله ابن رشد خامسها حتى يجب بعد احتلامه وظاهر كلام شارحنا من جميع القول
الثاني ولا فرق بين كون المجوسي كبيرا أو صغيرا (قوله غسلا واجمع الخ) أي ومؤنة غسلاهم وكفهم من
بيت المال ان كان المسلم منهم فقيرا لا مال له ولا يقال الكافر لا حق له في بيت المال لانه يقال غسل
المسلم وتكفينه ومواراته لا تتأى الآية هل ذلك في الكافر رما لا يتحقق الواجب الابه فهو واجب وأما
ان كان للمسلم مال فان مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلمين منهم وهذا اذا كان المختلط بالكفار مسلما
غير شهيد أما اذا اختلط الشهيد بالكفار فانه لا يغسل واحد منهم ويدفنون بمقبرة المسلمين تعليم الحق
المسلم بقى ما لو اختلط مسلم بعسل شهيد معركة فالظاهر أن يغسل الجميع ويكفونوا مع دفنهم بشياهم
احتياط في الجاهل بن وصلى عليهم وغير الشهيد بالنية (قوله كشهيل معتك) شروع في محترز
الشرط الرابع ثم ان كلامه يقتضي ان مقتول الحرب يغسل ويصلى عليه وهو قول ابن
لقامم ومقتضى موضع من المدونة وروى ابن وهب لا يغسل شهيد كافر حربي بعير معركة لانه لو
حكم من قتل به وهو نص المدونة في محل آخر وتبعه سحنون واصلح وابن يونس وابن رشد وذكر شيخ
المشايع العدوي أن ما قاله ابن وهب هو المعتمد وقد انفق سنة ١٠٥٢ اثني وحبس وألف ان أمري
نصارى بايدي مسلمين أعاروا بسكارية وقت صلاة الجمعة والمسلمون في صلاة افتتوا بجماعة من
المسلمين فأتى العلامة الاجهوري بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم اه من حاشية الاصل (قوله
لحاته) علامة لحرمة الغسل والصلاة عليه وقيل عليه ذلك أنه مفعول له وقيل كاه واعترض بان الانبياء
أحياء كانوا مفعول لهم مع أن غسلهم والصلاة عليهم مطلقان أجيب بان عدم الغسل والصلاة مزيه

جميعا للضرورة وصلى عليهم (ومر بالمسلم) منهم (في) حال (الصلاة) عليهم (بالنية) بان ينوى بالصلاة على المسلم منهم (كشهيل
معتك) يحرم الغسل والصلاة عليه (لحياة ولو) كان شهيدا (بيلاد الاسلام أو لم يقاتل) كان يهييه بهم وهو نائم

(أو قتله مسلم خطأ) بطنه كافرا أو قتل كافرا فأصابه وكذا إذا زجج عليه سيفه أو سهمه أو تروى من شاطئ فمات حال القتال (أو رفع) عطف على مافي حيز المباحة أي ولو رفع حيا (منفوذ المقاتل) فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه خلافا للمصنف (كالمعمور) فإنه لا يغسل اتفاقا إذا استمر في غمرة لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات (ودفن) وجوبا (بشيء المباحة) لا المحرمة كالحرير (ان سترته) جميعه (والا) تستره (زيد) عليه قدر ما يستر ١٧٤ ما لم يكن مستورا من وجهه أو رجل أو غيرهما فان وجد عريانا ستر جميع

والمزينة لا تقتضي الافضلية (قوله أو قتله مسلم) في الخطاب أن هذا يغسل ويصلى عليه ومثله من دأسته خليل واعتمده بن (قوله فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه) أي ولو كان في جميع المسائل جنبا قاله أشهب وأصبغ وابن المباحثون (قوله خلافا للمصنف) أي العلامة خليل وحاصل كلامه أنه إذا رفع حيا فإنه يغسل ولو منفوذ المقاتل ما لم يكن معمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كما نقله في التوضيح عن ابن بشير ولكن شارحنا اعتمد طريقة معنونة من أنه متى رفع منفوذ المقاتل أو معمورا فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو الذي اقتصر عليه ابن عبد البر فهاطريقتان واعتمد بن ماقاله خليل محتجا بتغسيل عمر رضي الله عنه بحضور الصحابة مع أنه رفع منفوذ المقاتل وفي هذا الاحتجاج نظرا لاهل النظر (قوله ودفن وجوبا) أي لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بثيابهم اللون لون الدم والريح ريح المسك (قوله لا المحرمة كالحرير) أي فالظاهر كراهة دفنهما (قوله من وجهه أو رجل) بيان لما (قوله) وأراد اخراجه منه الخ) حاصله أنه إذا دفن في ملك غيره بغير إذنه فقال ابن رشد لئلا يكسر حياجه مطلقا سواء طال الزمان أم لا وقال اللحى له اخراجه ان كان بالغور وأما مع الطول فلا وجبر على أخذ القيمة وقال ابن أبي زيد ان كان بالقرب فله اخراجه وان طال فله الانتفاع بظاهر الارض ولا يخرج منه أنظر بن كذا في حاشية الاصل وأما لو كان القبر في حرس على عموم الناس ودفن فيه شخص غير بانيه فليس للباني الاقيمة الحفر والتميان ولا يخرج منه الميت أصلا (قوله قبل نعيره) أي وأما بعد النعير فليس له الاقيمته من تركة الميت يبدأ بها (قوله أو دفن معه مال) وتشق بطنه أيضا ان ثبت انه ابتلع ما لا نصيب زكاة ولو بشاهدوين قال في المجموع الظاهر أنه لا يتأى هنيئنا استظهار لعدم تعلقها بالذمة ويلتزم بهادوى على ميت ليس فيه ما يمين استظهار فان لم يوجد في بطنه المال عز والمدي والشاهد ولا يشق بطن المرأة عن جنين ولو رجي حياته على المعتمد لان سلامته مشكوك في كركته فلا ينتهك حرمة له ولكن لا تدفن حتى يتحقق موته ولو تعيرت وأما جنين غير الآدمي فإنه يقر عنه إذا رجي حياته قولا واحدا وهناك قول ضعيف يقول بالبقري جنين الآدمي أيضا وعليه يشق عليه من خاضعها اليسرى ان كان الحمل أنثى ومن اليمنى ان كان الحمل ذكر أو انفقوا على أنه ان أمكن اخراجه بحيلة غير الشق وجب قال بعضهم أنه مما لا يستطاع لانه لا بد لاخراجه من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة الا لحرق العادة كذا في الحاشية (قوله لكن للدفن الخ) قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء موجودا فيه حتى ينفى فان نفى فحوز حيث دفن غيره فيه فان بقي شيء من عظامه فالحرمة باقية لجميعه قال بعضهم ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العارية لبناء قنطرة أو دار ولا حوض الزراعة لكن لو حثرت جعل كراؤها في مؤن دون الفقراء (قوله ورجى ميت البهائم الخ) ولا ينقل بحجر ونحوه لرحاء أن يأتي إلى البر فيدنه أحد (قوله ولطم الخ) لما في الحديث ليس مما من حلق وخرق ودلق وساق الأول حلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الحدود والرابع انصباح في البكاء فرفع القول قال زروق عن القوري ورواه معناه بالفارسية لا أرضي بأرب وأما ما يقع عليه النساء من العرويه عند جل حنازة صالح أو عند طرح فإنه من معننى رفع الصوت وأنه بدعة يجب النهي عنها (قوله لانه أوصى بحرام) ومثل وصيته عليه به ورضاه (قوله وقيل ينتفع الخ) وأيده بن بقوله ان القراءة صل للميت وأما عند القبر أحسن مزية وان العز بن عبد السلام رأى بعد الموت فقيل له ما تقول فيما كنت تسكر من وصل ما يهدي من قراءة القرآن للموتى فقال هيأت فقد وجدته الأمر

جسده (محقق) أي مع خف (وقلنسوة) هي ما يلف عليها العمامة (ومطقة قل) ثمنها) لان كثرة (وخاتم) مباح (قل نصه) أي قيمة نصه (لا) يدفن بالآلة خوب من (درع وسلاح) لانه من اضاءة المال بغير وجه شرعي (والقبر حبس على الميت لا يغسل) أي يحرم نشئه (مادام) الميت (به) أي فيه (الا ضرورة) شرعية كصبي في المسجد الجامع أو دفن آخر معه عند الضيق أو كان القبر في ملك غيره وأراد اخراجه منه أو كفن بمال الغير بلاذنه وأراد ربه أخذه قبل تغيره أو دفن معه مال من حلي أو غيره ومفهوم مادام أنه اذا لم أن الأرض أكتفه ولم يبق شيء من عظامه فإنه ينشئ لكن للدفن أو اتخاذ محلها مسجد أو للزرع والبناء (وأقله) أي القبر (ما منع راحته) أي الميت (وحرمه) من السباع ولا حدا كثره وندب عدم عمقه (وروى ميت البهائم) بعد غسله والصلاة عليه (به) أي فيه (ان لم يرج البر قبل نعيره) والاوجب تأخير البر (وحرم نياحة) على الميت من نساء أو رجال (ولطم) على وجه

وصدر (وشق حسب وقول قدح) فهو واحد بيتاه وأولاده (وتسليم وجهه أو ثوب) بطين أو نيلة (و) حرم (حلق) لسعر على رأس لما في ذلك من اظهار عدم الرضا بالقصة والصبر بحكم الله المالك لكل شيء (ولا يغسل) الميت (ببكاء) عليه من أهله اذا لم يوصى الميت (به) والاغسل لانه أوصى بحرام (و) الميت (بغصه صدقة) عليه من أكل أو شرب أو كسوة أو درهم أو دينار (ودعاء) له يتعوذ الله من غفر له الله ثم أرجوه بالاجماع لا بالأعمال البدنية كان تم به ثواب صلاة أو صوم أو قراءة قرآن كان فافهمه وقيل ينتفع بثواب

ذلك والله أعلم بحقيقة الحال * ولما انتهى الكلام على أحكام الصلاة انتقل يتكلم على أحكام الزكاة وهي لغة النمو والزيادة
وشرعا اخراج مال مخصوص من مال مخصوص ببلغ نصيبا المستحقه ان تم الملك وحول غير ١٧٥ معدن وحرث فقال (باب الزكاة)

التي هي أحد أركان الاسلام الخمسة (فرض عين على الحر) ذكرنا أو أنثى فلا تجب على الرقيق ولو بشائبة حرة لعدم تمام ملكه (المالك المصاب) فلا تجب على غير مالك كغاصب ومودع حال كون الغاصب (من) اجزاء أنواع ثلاثة من الاموال (النعم) بغتغ النون والعين المهمة أي الانعام الابل والبقر والغنم (والحرث) المحبوب وذوات الزبوت الاربع والتمر والزبيب وسياق فصيلها (والعين) الذهب والفضة فلا تجب في غير هذه الأنواع كخيل وحمر وبغال وعبيد ولا في فواكه كنبين ورمان ولا في معادن غير عين كالا تجب على مالك دون نصاب منها والمراد أنها تجب على الحر في المال المذكور ولو غير مكلف كصبي ومجنون والمحاطب بالاحراج وليه وليس التكليف من شروط وجوبها وقال أبو حنيفة رضي الله عنه انما تجب على المكلف كغيرها من أركان الاسلام فلا تجب على صبي ومجنون عنده وتجب عند غيره على الحر مطلقا في ماله والمحاطب بها فيه من باب خطاب الوضع أي متعلق بحمل المال المذكور اذا توفرت شروطه سببا في وجوب زكاة فشرط وجوبها أربعة

على خلاف ما كنت أظن (قوله ولما انتهى الكلام على أحكام الصلاة) قدمها لانها أعظم أركان الاسلام بعد الايمان بالله وأوصل بها الزكاة لانها مال يقع في كتاب الله الا هكذا (قوله النمو والزيادة) يقال زكا الزرع اذا غاب وطاب وحسن و يقال فلان زكا أي كثير الخير وسميت به وان كانت تنقص المال حسنا لنموه في نفسه عند الله كما في حديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كانا يضعها في كف الرحمن فيربها له كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله حتى تسكون كالجيل وأيضا تعود على المال بالبركة والتنمية باعتدال الارباح ولان صاحبها يربها كوابدائها قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (قوله اخراج مال الخ) تعريف لها بالمعنى المصدري وأما الاسم فيقال فيه مال مخصوص مخرج من مال مخصوص الخ والمال المخصوص المخرج هو الشاة من الاربعين مثلاً أو الفحل أو نصفه أو ربعه مثلاً (قوله من مال مخصوص) هو النعم والحرث والنقدان وعروض التجارة والمعادن (قوله ببلغ نصيبا) هو في اللغة الاصل وشرعا القدر الذي يبلعه المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصيبا اخذاله من النصب لانه كماله نصبت على وجوب الزكاة وقوله المستحقه متعلق باخراج والمستحقون هم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة (قوله ان تم الملك وحول الخ) اختلاف في الملك التام قبل سبب لو جوب الزكاة لا شرط لانه يلزم من عدمه عدم الوجوب وجوده وجود الوجوب بالنظر لذاته وقال ابن الحاجب انه شرط نظر الى الظاهر وهو انه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عدمه لتوقفه على شروط أخر كالحول والحرية وانقضاء المانع كالدين وأما الحول فهو شرط بالاخلاق اصدق تعريف الشرط عليه لانه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجود وجوبها ولا عدمه لتوقفه على وجوبها على ملك النصاب وفقده المانع كالدين (قوله غير معدن وحرث) أي وأما ما لا يتوقفان على الحول بل وجوب الزكاة في المعدن باندر وج أو بالتصفية وفي الحرث بالطيب وسياق

باب الزكاة

(قوله فلا تجب على الرقيق الخ) أي ولو لم يجز سببه انتزاع ماله كالمالك وبما أنها لا تجب على الرقيق في ماله لا تجب على السيد اخراجها عن الرقيق لان من ملك أن يملك لا يبعد ماله اللهم الا أن ينتزع المال منه فيمن يحوز انتزاعه ويملكه عنده حولا قال في المجموع وفي الشاذلي على الرسالة قال ابن عبيد السلام عندي أن مال العبد يركبه السيد والعبد لانه مملوك لا حدهما قطعاً كما به جعلها من فروض الكفاية ان قلت قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء يقتضي أن العبد لا يملك له كما يقول غيرنا وكيف نقول انه يملك له كما في غير تمام الجواب أن الصفة مخصصة على الاصل لا كاشفة وهو معنى ما قبل لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك ان كل عبد لا يملك اه (قوله كغاصب) من ذلك الظلمة المستغرقون للذم لا تجب عليهم زكاة حيث كان جميع ما يديهم من أموال الناس (قوله النعم) اما من التسعيم لكونها ينعم بها أو من اعطى نعم لان بها السرور كما يسر السائل بقول المجيب نعم والنعم اسم جمع لاسم جنس لانه لا واحد له من لفظه بل من معناه واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء خالسا (قوله والحرث) سمي حرثا لانه تمحرث الارض لاحلها عاليا (قوله فلا تجب في غير هذه الأنواع) أي ماله يمكن عروضا للتجارة فتركي زكاة ادارة أو احتكار كما يأتي (قوله ولو غير مكلف) أي لتمام الخطاب به وضعها كما سبق (قوله والمحاطب بالاحراج وليه) أي ولي من ذكر من صغير ومجنون فان حشى غرما رفع للمالك المالك ليحكم له بلزوم الزكاة طمأنا فلا يتنع المجنون والصبي بعد ذلك مذهب أبي حنيفة القائل بعدم وجوبها عليهم لان الحكم الاول رفع الخلاف (قوله من باب خطاب الرضع) وتعريفه عند الأصوليين جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو مجعلا أو داسدا (قوله في الأنواع الثلاثة) أي النعم والحرث والعين (قوله وملك النصاب) تقدم فيه خلاف دل هو سبب أو شرط (قوله بطيبه) والطيب

اذ انعامان في الأنواع الثلاثة وهي الحرية وملك النصاب وانما حاشان بعضهما أو لتمام الحول فانه خاص بالماشية وبالعين من غير المعدن والركاز واليه أشار بقوله (انتم الحول في غير الحرث والمعدن والركاز) وغيرهما هو الماشية والعين وما الطير فتجب فيه بطيبه

كما ساقى وتجب في المعدن باخراجه وفي الر كاز في بعض أحواله بوضع البدعيه كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى وثانيهما محي الساعي فانه خاص بالماشية واليه أشار بقوله (و) ان (وصل الساعي) الى عمل الماشية (ان كان) ثم ساع (في النعم) لافي غيرها فان لم يكن ساع فتجب بتمام الحول كما تجب بتمامه في العين وباطيب في الحرث ولو كان هناك ساع وساقى تفصيل مسئلة الساعي ان شاء الله تعالى (و) ان (تم النصاب) في النعم وهذا الشرط مستفاد ١٧٦ من قوله السابق المالك للنصاب فليس ذكره مقصودا لذاته وانما

أقربه ليرتب عليه قوله (وان ينتاج) كما لو كان عنده من الموق أو من البقرا أو من النعم دون النصاب فنثبت عند الحول أو عند محي الساعي ما يكمل النصاب فتجب فيها الزكاة (أو) كان ساع (أبدال من نوعها) كما لو كان عنده أربع من الابل فأبدلها بخمس منها ولو قبل الحول بيوم أو قبل أو عنده ثلاثون من النعم فأبدلها بأربعين منها فتجب فيها الزكاة لحول من يوم ملك الأصل بخلاف ما لو أبدلها بعير نوعها فانه يستقبل بها الحول (أو) كانت (عاملة) في حرث أو حمل فتجب فيها (أو) كانت (معلوفة) ولو في جميع العام فتجب فيها كما لو كانت سائمة (لا) ان كانت (متولدة منها) أي من النعم (ومن وحش) كما لو ضربت في قول الطاء اثنتان النعم أو عكسه مباشرة أو بواسطة ولا تجب فيها زكاة (وصات الفائدة منها) أي من النعم والمراد بالفائدة ههنا ما يورث من النعم ببسة أو صدقة أو غيرها (وان يشترى) لا خصوص ما يأتي من أيها

في كل شيء بحسبه (قوله وفي الر كاز في بعض أحواله) وهو ما اذا احتاج الى كسير عمل ونفقة والافقيه الخمس كما يأتي (قوله باخراجه) هو أحد قولين وقيل بالتصفية (قوله ان كان ثم ساع) أي وأمكن بلوغه (قوله فان لم يكن ساع) أي أو كان وتقدر بلوغه (قوله وان ينتاج) أي هذا اذا كان كمال النصاب بنفسه بل وان كان ينتاج بل وان صار كله متاجزا فلا فائدة الاظا يرى القائل ان المنتاج لا يركب ولا يلزم من وجوب الزكاة في المتاج الا خدمته بل يكفّر بها شراء ما يحزى ووجوب الزكاة في المتاج ولو كان من غير مصنف الأصل كما لو تحت الابل أو البقر غنما وتركي على حول الامهات زكاة نوعها ان كان فيها نصاب فاذا ماتت الامهات كلها زكاة في المتاج على حول الامهات حيث كان فيه نصاب وكذا اذا مات بعض الامهات وكان في الباقي منها مع المتاج نصاب زكاة في جميع حول الامهات (قوله أو كان بسبب ابدال الخ) حاصله ان من أبدل ماشية بنصاب من نوعها فانه يبنى على حول المبدلة كانت المبدلة نصابا أو دون نصاب كانت للتجارة أو للقبضة كان الابدال اختياريا أو اضطراريا فانه ثمان صور فتشمل الشارح بدون النصاب مفهومه أخرى (قوله بخلاف ما لو أبدلها الخ) حاصله ان من عنده ماشية وأبدلها بعير نوعها من المواشي كن أبدل بقرا بعنق فانه يستقبل مطلقا كانت المبدلة نصابا أو دون نصاب كانت للتجارة أو للقبضة كان البديل اختياريا أو اضطراريا فانه ثمان صور أيضا يستقبل فيها ما لم يقصد الفرار وكان المبدل نصابا كما يأتي بقي ما لو أبدلها بنصاب بعين فان كانت للتجارة يبنى على حول أصلها كانت المبدلة نصابا أو دون نصاب كان البديل اختياريا أو اضطراريا فانه أربع وأمان كانت للقبضة وكانت نصابا وكذلك أي يبنى على حول أصلها كان البديل اختياريا أو اضطراريا فانه ثمان صور رتان وأمان كان دون نصاب فانه يستقبل بالثمن مطلقا كان البديل اختياريا أو اضطراريا فانه ثمان صور رتان أيضا فحيلة الصور أربع وعشرون وكذلك ما لو أبدل نصاب بعين ماشية فانه يستقبل بالماشية مطلقا فانه اذا حمل ما قربه الشراح قول خال ويكبدل ماشية فخارة وان دون نصاب بعين أو نوعها وان لا يملك كنصاب قنية لا محال فها أو عينا ماشية قدم هذا المبحث المصنف هنا وقد أفدناك اياه والحمد لله (قوله أو عاملة) أي هذا اذا كانت مهملة بل وان كانت عاملة فتجب فيها الزكاة خلافا للشافعية (قوله أو كانت معلوفة) أي خلافا للشافعية أيضا والتقديم بالساعة في الحديث لانه الغالب على مواشي العرب وهو لبيان الواقع لا مفهومه (قوله أو بواسطة) كذا في الحرثي وعمد والمخ قال بن وفيه نظير بل طاهر النقيل خلافه وذلك لان المواق قصر ذلك على المتولدة منها ومن الوحش مباشرة وأما اذا كان ذلك المتاج بواسطة أو أكثر فالزكاة واحدة فيه من غير خلاف واسد تظهر ذلك البدر القراني كذا في حاشية الأصل (قوله وضمت الفائدة منها الخ) أي سواء كانت نصابا أو أقل وحاصلها ان من كاله ماشية وكانت نصابا استغاد ماشية أخرى من نوعها شراء أو بديه أو هبة نصابا أو لا وان الثانية تضم للاولى وتركي على حولها سواء حصل استغادة الثانية قبل كمال حول الاولى بقل أو كثير فان كانت الاولى أقل من نصاب ولا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بها من يوم حول الثانية (قوله بخلاف الفائدة في العين) والفرق أن زكاة الماشية موكولة للساعي فلا تضم الثانية للنصاب الاول لادى ذلك لخروجه مربي وديه مسقة واضحة بخلاف البقرا فها موكولة لاربابها وأما اذا كانت الماشية الاولى دون النصاب

ما تجدد لاعت مال أو عن رل مقتني (له) أي للنصاب من كان عنده نصاب من النعم خمس من الابل وثلاثين من البقرا أو بعين من النعم فأكثر فاستغاد منه أو صدقة أو استغاد في وقف أو شرا فقدر نصاب آخر أو ما يكمل نصابا آخر فانه يضم للاول الذي كان عنده ويركب معه فيكون عليه شاتان بعد ان كان عليه واحدة مثلا وتبعان بعد ان كان عليه تبضع أو حقة مثلا (وان) مذكها (قبل الحول بيوم) الاولى أكثر ولا يستقبل بالفائدة بل كوره حول لا بخلاف الفائدة في العين فانه يستقبل بها كما يأتي (لا) تضم الفائدة من النعم (الابل) بن نصاب سواء كانت هي نصابا أم لا ويستقبل بها حول ولا تضم الاولى لها والحول من

وقت تمام النصاب بالفايدة فإذا استغاد بعد تمام النصاب شيئا ضم له كما تقدم والكلام في غير النتائج والابدال بهما من نوعها انذ فيها ما يضمن
 ما تجدد منها ولو لغير النصاب كما تقدم * ولما تقدم أن الزكاة تجب في الأنواع الثلاثة أجمالا شرع في بيان تفصيل ذلك فقال (أما الأبل ففي
 كل خمس) منها (ضائفة) أي شاة من الصان خلاف المعز وتاؤه للوحدة لا للتأنيث فيشمل الذكرا والأنثى (إن لم يكن حل غنم المدا المعز)
 والأفلا واجب الإخراج من المعز فان تطوع بإخراج الصان أجزاء لانه الأصل والأصل في الخمسة شاة وفي العشرة شاتان وفي الخمسة عشر
 ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه (لأربع وعشرين) ثم يتغير الواحد كما قال (وفي خمس وعشرين) من الأبل (بنت مخاض) ولا
 يكي ابن مخاض ولا ابن لبون إلا إذا عدت بنت المخاض يكي ابن
 اللبون أن كان عنده والا كلفه

الساعي بنت مخاض وهي
 ما (أوفت سنة) ودخلت
 في الثانية إلى خمس
 وثلاثين (وفي ست وثلاثين
 بنت لبون أوفت سنتين)
 ودخلت في الثالثة إلى
 خمس وأربعين (وفي ست
 وأربعين حقة) بكسر الحاء
 (أوفت ثلاثا) من السنين
 إلى ستين (وفي إحدى
 وستين جذعة أوفت أربعين)
 إلى خمس وسبعين (وفي
 ست وسبعين بنتا لبون)
 إلى تسعين (وفي إحدى
 وتسعين حقتان) إلى مائة
 وعشرين (وفي مائة وأحدى
 وعشرين إلى تسع وعشرين)
 أما (حققتان أو ثلاث بنات
 لبون الخبار) في ذلك
 (الساعي) لألرب المال عند
 وجود الأمرين أو فقدهما
 (وتعين) عليه (ما وجد)
 عند رب المال من الحقتين
 أو ثلاث بنات اللبون
 (ثم) أزدادت على المائة
 وأربعة والعشرين (في كل
 عشر يتغير الواحد في) يجب
 (في كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمس حقة)
 في مائة وثلاثين حقة

وقد استقبل ولا مشقة كذا في الأصل (قوله أما الأبل الخ) قد مرها لها أشرف النعم ولذا سميت جمالا
 للتحمل بها قال تعالى ولا لكم فيها حمال حين تربحون وحين تسرحون (قوله فيشمل الذكرا والأنثى) أي لان
 الشاة مأخوذة عن الأبل كالأخوذة عن الغنم سنا وصفاً وسبباً أي أنه يؤخذ عنها الذكرا والأنثى وهو
 مذهب ابن القاسم وأشهب واشترط ابن القصار الأناشي في الموضعين كذا في حاشية الأصل (قوله أجزاء)
 أي ويحبر الساعي على قوله (قوله في الخمسة شاة) ولو أخرج عنها غيرها أحرأولو كان سنة أقل من عام
 وهو ما ارتصاه الأجهوري وأما لو أخرج البعير عن الشاتين فأكثر ولا يحزئ قولاً واحداً ولو زادت قيمته
 عليها (قوله إذا عدت) أي بان لم توجد عنده بنت مخاض سليمة ولو وجدت لم يخرجها ولو كانت
 من كرائم الأموال ولا بدقل لا بدل مع إمكان الأصل كذا ظاهر المصنف (قوله يكي ابن اللبون)
 وتحزئ بنت اللبون بالاولى وهل يحبر الساعي في قبولها أو لا يحبر بل يحبر على قبولها قولان اقتصر في
 التوضيح على جبره وهو المذهب وليس لنا في الأبل ما يؤخذ به الذكرا عن الأنثى إلا ابن اللبون عن بنت
 المخاض وحيداً لا يحزئ ابن المخاض عن بنت المخاض وابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا كذا في
 حاشية الأصل وسميت بنت مخاض لان الحمل مخض في نظر أمها لان الأبل تحمل سنة وتربي سنة (قوله
 بنت لبون) أي ولا يحزئ غيرها حق ولو لم توجد أرو حدث حيلة وأما أحدها الحقة عن بنت اللبون فحزئ
 وانفرد بين ابن اللبون يحزئ عن بنت المخاض والحق لا يحزئ عن بنت اللبون أن ابن اللبون يمنع
 من صغار السباع ويرد الماء ويرعى السحر وقال هذه الفصيلة فصيلة الأنثى التي في بنت المخاض
 والحق ليس فيه ما يريده بنت اللبون وليس فيه ما يعادل فصيلة الأنثى التي فيها وسميت بنت لبون لان
 أمها ولدت عليها وصار لها ابن حديد (قوله حقة) أي ولا يحزئ غيرها حقة لانه استحققت
 الحمل عليها أو طردق الحمل (قوله جذعة) سميت بذلك لانه أجدعت أسنانها أي بدلتها (قوله الخبار في
 ذلك للساعي) اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد أن يس ما تقدم من التقادير ويب أن في الأحدى
 وتسعين إلى مائة وعشرين حقتان قل ثم زاد في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة ففهم مالك
 أن الزيادة زائدة على عشرة وهو الصحيح وهو ابن اقام مطلقاً زيادة واحدة حصلت بواحدة وفي مائة
 وثمانين حقة وببنات لبون باثني وأما في مائة وأحدى وعشرين إلى تسع الحلاف يده ما فعند مالك يحبر
 الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون وهو ما ينبغي عليه المذهب وعند ابن القاسم يتعين ثلاث بنات
 لبون (قوله وتعين ما وجد) فإذا زادت على المائتين عشرة ففيها حقة وأربع بنات لبون فإذا زادت عشرة
 ففيها حقتان وثلاث بنات لبون فإذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات وببنات لبون فإذا زادت عشرة ففيها
 أربع حقات وبنت لبون فإذا زادت عشرة ففيها خمس حقات فإذا زادت عشرة ففيها حقتان وأربع بنات
 لبون وهكذا على ضابط المؤاف ولا ينتقض بشئ (قوله وأما البقر الخ) ما حوز من المقر وهو الشق لانه
 شق الأرض بحوافره وهو اسم خمس وأحدى بقرة وأربعة بقرة تقع على مائة كروا مائة لا بد من الوحدة
 للأنثى (قوله يبيع) سمي بذلك لان قريبه يذبحان أدبه أو لأنه يبيع أمه (قوله ذو سنة) أي تامة

٢٣ - صاوي - ل
 وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث
 حقات وبنت لبون وفي مائتين أما أربع حقات أو خمس بنات لبون الخبار للساعي وتعين ما وجد (وأما البقر في كل ثلثين يبيع) ما
 أوفى سنتين (دخل في الثالثة وفي) كل (أربعين) بقرة (سنة) أي كانت ثلاثاً (دخلت في) السنة (الرابعة) إلى تسع وخمسين وفي
 الستين يبيعان وفي السبعين مائة متروكة وفي الثمانين مائتان وفي التسعين ثلاثة أضعاف وفي مائة سنة وتبعان وفي مائة وعشرين مائتان
 وربع وفي مائة وعشرين من حبر الساعي في أحد ثلاث بنات أو أربع أضعاف (وأما النعم في أربعين) سها (جذعة أو جذع ذو سنة)

يدخل في الثانية إلى مائة وعشرين (وفي مائة واحد عشر من شتان) جذعتان أو جذعتان إلى مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من
 لشيء كذلك إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين (وفي أربع مائة أربع) من الشيء (ثم لكل مائة شاة) جذع أو جذعة (وضم) في الابل (بخت)
 وهي ابل خراسان ذات سنامين (لعراب) بكسر العين إذا اجتمع من الصنفين خمسة ففيها شاة وكذا (و) ضم (جاموس لقر) ذات
 من كل خمسة عشر وجب في الثلاثين تسع (و) ضم (ضأن معز وخير الساعي ان وجدت) ذات (واحدة) في صنفين (وتساويا) خمسة
 عشر من الجواميس ومثلها من البقر وكعشر من الصان ومثلها من المعز في أخذها من أي صنف شاء (والا) يتساويا كعشر من
 البقر وعشرة من الجواميس ١٧٨ وكثلاثين من الصان وعشرة من المعز أو كس ذلك (في الأكثر) يأخذها لان الحكم

كما قال ابن حبيب وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ثمانية وقيل ستة والمقدم الاول ولذا اقتصر عليه
 المصنف (قوله شتان) ثلثة شاة والناحية للوحدة للتأنيث بدليل قوله فيما تقدم جذع أو جذعة
 فتصدق بالذكر والانثى (قوله ثم لكل مائة الخ) أي بعد الاربع مائة فلا يغير الواحد بعدها
 الا بزيادة المائة (قوله بخت) هي ابل ضخمة مائنة لقصير لها سنامان أحدهما خاف الآخر وانما
 ضمت البخت للعراب لانهما صنفان منفردان تحت نوع الابل وكذا الضأن والمعز منفردان تحت
 نوع الغنم وكذا الجاموس صنف من البقر (قوله وخير الساعي) دليل للضم كأنه قال وإذا ضم أحد
 الصنفين للآخر فإن وجبت واحدة في الصنفين وتساويا خير الساعي في أخذها من أي صنف شاء
 إذا وجد السن الواحد في الصنفين أو قدم منهما أو تعين المنفرد كما نقله الخطاب عن الباقي (قوله لان
 الحكم للغالب) قال ابن عسجد السلام وهذا معناه كانت الكثرة ظاهرة وأما ان كانت كالشاة
 والشاتين فالظاهر أنهما كتساويين كذا في الحاشية (قوله وهو الا تعد) أي لا تحذف كان بدون أحد
 الحزبين من غير تعويض ما قيل (قوله في الأكثر يؤخذان) هذا هو المذهب ان الغنم ومقابله
 ما يحذفون من أن الحكم للذكر أكثر مطلقا ولو كان الاقل نصا أو غير وقص (قوله والا أحد الجميع من
 لاكثر) وما قيل في هذه الناحية يقال في الرابعة كما إذا وحب أربع من الغنم إذا كان أربع مائة
 منها ثلثمائة ضأنا ومائة بعضه ضأن وبعضها معز أخرج ثلاثة من الضأن واعتبرت الرابعة على
 واحدة وفي التساوي خير الساعي والافق الأكثر ومن ذلك قول خليل وفي أربعين جاموسا وعشرين
 بقرة منهم ما وذلك لان في الثلاثين من الجاموس تبعات بقية عشرة تنضم للعشرين من البقر فيخرج
 الجميع الثاني منها لانها الأكثر ولا يخالف هذا ما مر من أنه يؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصا
 وغير وقص لان ذلك حيث لم تقدر النصب وما هنا بعد تقريدها وهي اداة قدرت نظرا لكل ما يجب
 فيه شيء واحد بان مراده فيؤخذ من الأكثر والاخير كما مر في المائة الرابعة من الغنم والمراد بتقرير
 النصب أن يستقر النصاب في عدم مضبوط كذا يؤخذ من الاصل (قوله ومن أبدل ما به الر كاه الخ)
 حاصله أن من كان عنده نصاب من الماشية سواء كان للتجارة أو للقيمة ثم أبدله بعد الحول أو
 قبله بقرب كنهه بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت الأخرى نصا أو أدل من نصاب أو
 أبدلها بعرض أو قد فرارا من الزكاة ويعلم ذلك من اقراره أو من قرائن الاحوال فان ذلك الابدال
 لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البدل وان كانت
 زكاته أكثر لان البدل لم يجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه (قوله كثر الخيطين) اعترض بأنه لم
 يذكروا في ما سبأ في قرب الخيطين ففيه محالة على محمول وأجيب بأنه اتكل على شهرته في المذهب وقد
 صرح في الاصل به في شرح الشرط الخامس للمطاء الماشية بقوله ما لم يقرب جدا كشهرا لم يعلم
 أن قرب الخيطين الشهر ورد بالمعاقبة قول ابن الكاتب انه لا يؤخذ بزكاتها الا اذا كان الابدال بعد

لغالب (وان وجب) في
 الصنفين (انقتان فتمما)
 يأخذها أي يأخذ من كل
 صنف واحدة (ان تساويا)
 كثلاثين من البقر وثلاثين
 من الجواميس وكثلاثين
 وستين من الضأن ومثلها من
 المعز وكسنة وأربعين من
 البخت ومثلها من العراب
 في كل حنة (أو) ليتساويا
 (و) كان (الان نصا)
 ويجوز رفع نصاب على ان
 الجملة اسمية والواو الحال
 وهو الا تعد (غير وقص)
 نعمت لنصاب والواو نص ما
 الفرصتين من كل الانعام
 مثال ذلك مائة وعشرون
 ضأنا وأربعون معزا فالادل
 وهو الاربعون نصاب وغير
 وقص لانه هو الذي أو
 الثانية فتؤخذ منه واحدة
 ومن الاكثر واحدة أي
 فلا تؤخذ الثانية من الاقل
 الا بشرطين كونه نصا
 أي لو انفردوا بجهت فيه
 الر كاه وغير وقص لا يجابه
 الثانية فان عدم الشرطان
 أو أحدهما فالثانية تؤخذ
 من الاكثر كالاولى والى

ذلك أشار بقوله (والا) يكن الاقل نصا ولو غير وقص كانه وعشرين ضأنا وثلاثين معزا أو كان نصا بالاشاء وقص
 أي لم يوجب الثانية كانه واحد وعشرين ضأنا وأربعين معزا (في الأكثر) يؤخذان (و) ان وجب في الصنفين (ثلاث وتساويا)
 كانه واحد ضأنا ومثلها معزا (فهمما) أي في كل صنف يأخذ واحدة (وخير في الثالثة) في أخذها من أي صنف شاء (ان تساويا) لا
 يتساويا (فكذلك) أي فالحكم السابق في الاثنين فان كان الاقل نصا بخير وقص أخذت منه واحدة وأخذ الباقي من الأكثر
 والاخذ الجميع من الأكثر (ومن أبدل) ما به الر كاه أو بعضه (أو ذبح ماشيته فرارا) من الزكاة ويعلم فراره باقراره أو بقرائن الاحوال
 وسواء أبدلها بنوعها كن يبدل خمسة من الابل بأربعة أو بغير نوعها كان يبدل الابل بعن أو بعكسه أو بعروض أو بعين بان يبيعها بدينارين
 وأدراهم (أخذت) الزكاة (منه) اذا كان الابدال بعد تمام الحول بل (ولو) كان (قبل الحول ان قرب) الحول كقرب الخيطين

لأن بعد ما تقرر عندنا أن الحبل لا ينفك في العبادات ولا في المعاملات كما يأتي أن شاء الله تعالى في بيوع الأجل ولا يكون فارا إذا كان مال كالتصايب ومن الحبل الباطل أن يهب ماله أو يعينه لولده أو يعينه قريبا الحول الباقي عليه الحول ولا زكاة عليه ثم يعتصره أو ينتزع منه ليكون في زعمه ابتداء ملكه وقد يقع للزوج مع زوجته ثم يقول لها ردني إلى ما وهبته لك بقصد إفساد الزكاة عنه فتؤخذ منه ويحب عليه آخرها فلا مفهوم للإبدال ولا للماشية (و بنى) المزكى على الحول الأصلي (في) ماشية (راجعة) إليه بمعديةها (يعيب أو فاسد) لمشتريها منه (أفساد) لبيع فيزكيها الحول لها وكأنهم لم يخرج عن ملكه (لا) أن رجعت إليه بسبب (أقالة) لأن الأقالة ابتداء ببيع ثم انتقل يتكلم على حكم خلط الموائى من مال كين بأكثر ١٧٩ فقال (وخلطاء الماشية) المتخدة

الدوع (كذلك واحد) أي حكمهما أو حكمهم حكم المالك الواحد (في) الركاه) كثلثة لكل واحد أربعون من الغنم عليهم شاة واحدة على كل ثلثها الخلطة أثرت التخفيف ولو كانوا متفرقين لكان على كل شاة وكائنين لكل واحد منهما ست وثلاثون من الأبل وعلينهما حدة على كل نصفها فلو كانوا متفرقين لكان على كل بنت لبون وأوجبت الخلطة التغير في السن وقد توجب التثقيب كائنين لكل منهما مائة من الغنم وشاة وعلينهما ثلاث شياه ولولا الخلطة لكان على كل منهما شاة واحدة الخلطة أوجبت اثنا عشر وغنابا يكونون كالمالك الواحد بشرط ثلاثة أفاد أولها بقوله (أن نوبت) الخلطة أي نواها كل واحد منهما أو منهما ونائبها بقوله (وكل) منهما أو منهما (تجب عليه) أن كاهبان يلدون حراما

مرور الحول وقبل محي الساعي أما إذا وقع الإبدال قبل مرور الحول ولو بقرب ولا يكره هاربا (قوله) (لأن بعد) أي لأن كل الإبدال قبل الحول بأكثر من شهر فانه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت القرش على هروبه هذا ظاهره وهو الصواب خلافا لما في عب كذا قرر شيخ المشايخ العدوي (قوله) لما تقرر) عليه لا يؤخذ بالبدلة كما قال انما أخذ بها ولو كان قبل الحول أو قرب الحول للثمة لما تقررا (قوله) ولا يكون فارا (الخ) علم هذا من قوله ومن أبدل ماله الزكاة (قوله) وبني المزكى (الخ) أي وسواء باعها بعين أو بنوعها أو بغيرها حاصله أن من باع ماشية بعد أن مكنت عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعرض أو عين أو نوعها أو بغيرها كان فارا من الزكاة أم لا فكنت عند المشتري مدة ثم ردت على نائيه بعيب أو داس للمشتري أو داس للبيع فانه يبنى على حوطه عنده ولا يلجى الأيام التي مكنته عنده المشتري فإذا مال كها في رمضان و باعها في المحرم و رجعت له في شعبان وحب عليه زكاتها في رمضان ومحل زكاتها في رجوعها بالبيع العامد ما لم نقت عند المشتري به وتأت البيع العامد ولا يستقبل بها (قوله) لأن رجعت إليه (الخ) أي فستقبل ولا يبنى ومثاله الرجعة منه أو صدقة (قوله) على حكم خلط الموائى) أي وأما الخلط في غيرها فالعرفه ملك كل على حدة ولا تعرفه في الخلط (قوله) المتخدة النوع) قال بعض هذا قيد لا بد منه في كون الخيط بين زكاته المالك الواحد (قوله) أن نوبت الخلطة) قال في الأصل وفي الحقيقة الشرط عدم نسبة التعرار (قوله) حيث تدرت الشروط) أي شروط الزكاة الأربعة المتقدمة (قوله) من مراح) أي لا بد أن يكون مملوكا كما هو ما ذنا أو منفعة أو أحدهما ملك نصف ذاته والآخرة نصف مفعلة وكذا يقال فيما عده (قوله) بفتح الميم) هكذا فرق الشارح بين الموضوعين وقال في المجموع تصمم به وفتح وقال الخريش المراح هم لم يقبل به نفعها بديل هو حيث تجمع الغنم للغانة وتبيل حيث تجمع للرواح للمبيت فمثل المؤلف أطع على نعل آخر (قوله) للمبيت) أي أول السروح (قوله) أو متعدد) أي وكذا يقال في المراح والحاصل أنه إذا كان كل من المبيت أو المراح متعدد فلا يصح بشرط الخاصة لذلك وتعدد الراعي لا يضر ولو لم يحتج إليه على المعتد لا لالباحي حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعي واحتراض ابن عروة كلام الباجي بأنه خلاف ظاهر المقل عن ابن القاسم من ألا كفاءات لها وفي تعدد الراعي كثرة الغنم أو ثلث أو من حاشيته الأصل (قوله) بادهما) قال اجتمعت مراح غير أن أربابا واشترك دعائهما في الرعي والمداونة لم يصح عند الراعي من إلا كثر لأن أرباب الماشية لم يجتمع به ولا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله) وغفل) كذلك) أي يكون مشتركا أو مختصا أحدهما أو يصرب في الجميع أو لكل ماشية غفل يصرب في الجميع (قوله) بنسبة عدد الخ) أي ولو انفردت كل واحدة من الأبل لأحدهما وللاخر خمس فليعدها شاة على صاحب التسعة تسعة أسباع وعلى صاحب الخمسة خمسة أسباع فالأخوذ منه ير جمع على صاحبه عا عليه (قوله) ينزاحان القيمة لأحد الساعي من تصايب لهما مائتا ولا كل عشرة و

ملك تصايبا ثم حوله فان كان أحدهما يحب عليه فقط وحبت عليه وحده حيث تدرت الشروط فهذا الشرط قد تضمن أربعة شروط وثالثها بقوله (واحد) أي الخليلطان أو اجتماعهما (كذلك) لذات (أو منفعة) باجارة أو أمانة أو أمانة عموم الناس كهر أو مراح بارض موات (في) أكثر) متعلق باجتماعه أي واجتماعه ما ذكر في أكثر من الأمور الخمسة الآتي يابها وأولى اجتماعهما في جميعه ويها بقره (من مراح) بفتح الميم المحل الذي تقبل به أو لذي تجتمع فيه آخر النهار ثم يساق منه للمبيت وأما باعهم وهو المبيت وسياقي (وما) بأن تشرب من ماء واحد مملوك لهما أو لأحدهما ولا يمنع لآخر ومباح (ومدت) كذلك (و راع) متحد أو متعد راعي الجميع (بادهما وغفل) كذلك يضرب في الجميع فلهما إذا كانت من صنف واحد (-) إذا أمد الساعي من أحدهما أو أحدهما ما عليهم أو عليهم (رجع المأخوذه على صاحبه) الذي لم يؤخذ منه (بنسبة عدد المال) منهم أو منهم (بالقيمة) أي قيمة المأخوذه

معتبرة (وقت الاخذ) لا وقت الرجوع ولا الحكم كالمالك كان لاحد من الاربعون من الغنم والاربعون فان اخذ الشاة من ذي الاربعين رجوع على صاحبه بشئ قيمتها يوم اخذها وان اخذها من ذي الثمانين رجوع بثلاث القيمة على ذي الاربعين ولو كان لكل اربعون قال الرجوع بالنصف (وتعين) على الساعي (أخذ الوسط) من الواجب فلا يأخذ من خيار الاموال ولا من شرارها (ولو انفرد الخبر) عند المزكى كالمالك كان عنه ست وثلاثون من الخفاف او من الخاض او ذات اللبن فلا يأخذ عنها الا بنت لمون سليمة ولا يأخذ من الاعلى الا ان يتطوع المزكى به (او) انفرد (الشرار) ١٨٠ عنده نقوله (الا ان يتطوع المزكى) أي اعطاء الخيار راجع للارول

من الغنم لا يملك غنمها ولا حدها نصاب وزاد لا حاطة كالمالك لو احدث مائة والثاني احدث وعشرون لا يملك غنمها واخذ الساعي شاتين وامالو كان عنه دأشر يكس أقل من النصاب واخذ الساعي من احدثها ماضية على صاحبها كالعصب (مسئلة) قال في المجموع خليف الخليف خليف وذو خمسة عشر غير اخالط ببعضها صاحب خمسة ويبيعها صاحب عشرة على الكل بنت محاض اه (قوله ومحيي الساعي) أي وصوله لارباب المواشي وقوله شرط وجوب أي وجوب موسع كدخول وقت الصلاة فانه شرط في وجوبها وجوب ما موسع لانه لا يطرأ سقط كحيز ونفاس وانما وجوبه وكذلك هناك يطرأ مسقط بعد المحي عواله بمحصل موت وبها مثلان العبرة بما بقي بعده فاذا مات من المواشي أو ضاع مهابثي غير تغريط بعد الحول وبعد بلوغه وقبل احدثه ولو عدها لا يحسب على رما كحسقات الدابة بعد دخول وقتها وليس العدو الا احدثها السرط في الوجوب خلاف ما توجهه الشيخ سالم السنهوري ادلو توقف الوجوب على العدو والاخذ لانه قبل الوارث ادا مات مورثه بعد مجيئه وقبل مده واخذها وايس كذلك وايضا الوجوب هو المقتضى لا العدو والاخذ هو سابق عليه ما ولانه لو دخل الاحدث شرط في الوجوب لازم انها لا تجب الا بعد الاخذ لانه يكون الاخذ واقعا قبل الوجوب وأما الزيادة والنقص ومبحث آخر يأتي (تبيينه) يندرج في الركاة ان يكون خروجه في أول الصيف لاجتماع المواشي اذ ذاك على المياه وذلك أيام طلوع الثريا بالفجر واختلاف في تولية الامام لذلك الجانب فيقبل بوجوبه وقيل بعدم وجوبه وعلى كل اذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم من الماشية سوف صدقة اليه بل بوباتها ويخرج الساعي لها كل عام ولو في عام حدث لار الصبق على العمراء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به خلا لا شهب القائل انه لا يخرج نسبة الجدين وعليه فهل تسقط الركاة عن اربابها في ذلك العام أولا سقط ويحاسب بها اربابها في العام الثاني قولان وعلى المتقدم من خروجه عام الحدفية بل من ارباب المواشي ولو العماء (قوله مع ان تقديم زكاة العبيد الخ) أي ومثله الماشية التي لا ساعي لها كما يأتي في قوله كقديمه اشهر في عن وماشية (قوله وايس الامرهما كذلك) ولا يقال ان زكاة الحرب كالعبيد فقتضاهما انهما تجزئ قبل الحول بكثرة لان قول ان الاجزاء في العبيد رخصة بمقتصر فيها على ما ورد (قوله على منع الشرية) مفهومه لو كان حائرا في صرفها انه لا يكون مجيئه شرط وهو كذلك ولذلك لا يجوز اعطائه فان اكره الناس عاينها اجزأت (قوله فان تخلف اجزأت) قال اخرشي اذا كان السعة موحودين وشأهم الخروج فنداهوا في بعض الاعوام لشغل فخرج رجل زكاة ماشيته اجزأت وجملا كلام المؤلف على ما اذا تخلف لعدولانه محل الخلاف على ما قاله الجرجاني واما ان تخلف لانه زكاة فخرجهم فخرجهم وكانهم ولا خلاف في هذا الوجه اه (قوله عرو والحول) أي انه فارق اذا ان كان ولم يكن بلوغه ولو لم يبلغ وان الركاة لا تجب عرو والحول (قوله كما تقدم اول الباب) أي في قوله وضمت العائدة منها وان بشرائه (قوله ولا يندأ الخ) أشار بهذا القول مالك في انه لو من له ماشية تجب فيها الركاة فمات بعد حوله وقبل مجيئ الساعي وأوصى من كانها فهي من الثلغ بمبتدأة وعلى الورثة ان يصرفوه للمساكين حتى تحل لهم الصدقة وايس للساعي

وقوله (او يرى الساعي احدث المعينة اخط) لافقراء راجع للثاني والمراد يرى المعينة المستوية للسن الواجب شرعا فلا يصح اخذ بنت لبون عن حقة وانما يأخذ ما وجب شرعا من بنت لبون او حقة لكانها معينة لعور ونحوه وهي أكثر لها أو أكثر لها (رجعي الساعي ان كان) ثم ساع (شرط وجوب) في الزكاة لا تجب قبل مجيئه كما تقدم صدر الباب وانما أعاده هنا ليرتب فوائده عليه واذا كان شرط وجوب (ولا تجزئ) ان اخرجهما قبله أي قبل مجيئه لانه فعل مالم يجب عليه كالبالة قبل دخول وقتها ويكون المحي شرط صحة أيضا وان لم تجز مع ان تقديم زكاة العبيد على الحول بكثرة مجزئ لان التقديم في زكاة العبيد رخصة لا احتياج الفقهاء اليها اذا لم يمع عدم المانع وايس الامرهما كذلك لان الاخراج قبل مجيئ الساعي فيه ابطال لاسر

الامام الذي عييه بلجي الركاة على منع الشرية رجع لعدم الاجزاء (مالم يتخلف) الساعي عن المحي ولا من قبضها الامور فان تخلف اجزأت فان لم يكن ساع لوجوب عرو والحول (ويستقبل انوارث) ان مات ومهابثي محي الساعي ولو عده تمام الحول لانه ملكه ما قبل الوجوب على ان رد مالم يكن عنه نصاب ولا ضم ما ربه له وزكى الجميع كما تقدم اول الباب (ولا تبدا) الوصية بالركاة على ما يخرج قبل الوصاية من اثنت كذا الا سير وصادق المريض (ان اوصى) رب ماشية قبل مجيئ الساعي (مها) أي بالركاة ومات قبل مجيئه بل تكون في مرتبة الوصاية بالمال يقدم عليه الا سير وماله كما يأتي ان شا الله تعالى ولا تجب الركاة فيما ذبحه أو باعه قبل مجيئه مادام بقصد انحرار (وتجب فيما ذبحه أو باعه بعده) أي به مجيئ الساعي

(بغير) قصد (فرار) فان قصد الفرار أخذت منه مطلقا (و) تجب (من رأس المال ان مات) ربه بعد مضي الساعي أي يأخذها الساعي من رأس المال لو حو بها فيه بخلاف لو مات قبله فيسقط الوارث كما تقدم وان لم يكن ساع أخرجه الوارث من رأس المال ان مات المورث بعد الطول (لا ان مات) الناشئة بعد مضي الساعي (أو ضاعت بلا تقريط) ١٨١ من ربه فلا تجب لعدم اختياره

في ذلك بخلاف الذبيح والبيع كما تقدم ولما رغب من الكلام على زكاة الماشية انقلبت بتكلم على زكاة الحارث فقال (وفي خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو وسكون المهملة ستون صاعا (فاكثر) اذ لا رخص في الحب (من الحب) بيان خمسة أوسق ودخل فيه أربعة عشر صنفا القطن في السبعة والقمح والسات والشعير والعلس والذرة والدخن والارز (وذوات الزيت الاربع) وهي الزيتون والسهم والقرطم وحب الفجل (الاجر) ما لا يضاف الى ثمنه في الزكاة عشرون (فقط) لا في ثمن وثمانين صاعا وسائر المواكح ولا في زركتان وسبعين ولا في حوز ولوز ولا غير ذلك (وان) زرعت هذه العشرون (بارض خراجية) كارض مصر والشام التي تحت غيرة وخراجها لا يسقط عنها الزكاة كما ان العلف لا يسقط زكاة الماشية وغير الخراجية هي ارض الصلح التي اهدى أهلها وأرض امارات (نصف عشر الحب) مقدما مؤخر خيره وفي خمسة أوسق وحازان يكون فاعلا

قبضها الا لم تحب على الميت وكلمه مات قبل حو لها ادخل في الساعي بعد عام معني اه (قوله بغير قصد فرار) هذه العبارة كيكه وان كان المعني صحيحا (قوله أي يأخذها الساعي من رأس المال) أي قبل قسمة التركة بل تقدم على مؤن التغير (قوله كما تقدم) وتقدم تقيد بما اذا لم يكن عنده نصاب يضمه له والا فلا يستعمل (قوله فان لم يكن ساع) أي أولهم ساع وتختلف تلك السمة لغيره (قوله بخلاف الذبيح والبيع) أي لان كلاهما اختياري (قوله في نفسه) قد علم مما تقدم أنه ان أمكن وصول الساعي وتختلف لغيره لم تحب الزكاة بمرور الحول لكن ان أخرجهما أخوات وليس للساعي المطالبة به ان تخلف لغيره عذر وادعى صاحبها لاخراج أو تخلف لعذر وأثبت صاحبها اخراجها بالبيعة فان اعترف بعدم اخراجها عمل الساعي في الماضي على ما وجدته بدنة العام الاول فيعتبر بقصدها بما أحسنه كالحارث على الراجح لكن يهمل الحارث ان يقصص على ماله ولو حارثا ثانيا كما قال ابن عرفة راد على ابن عبد السلام نعم اقامت يمينه عملها العام الاخذ فعلى ما وجدته كراي عب وفي بن اعتبار بدنة العام الاول حتى في عام الاطلاع (قوله في نفسه) يؤخذ من الخراج عن طاعة الامام زكاة الاعوام الماضية وقت القدرة عليهم الا ان يدعوا دفعها في صدقوا لم يكن حروهم على الامام لمنعها فلا يصدقون في دفعها الا ببيعة (قوله وفي خمسة أوسق) أي بشرط ان تكون في ملك واحد فلا يخرج من الزرع المشترك ستة عشر وسقا على أربعة فلا زكاة عليهم لعدم كمال النصاب لكل (قوله ستون صاعا) كل صاع أربعة أمداد كل مدر طل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكيالاه ورد الوزن والكيل ككيل المدينة لان مكة محل التجارة الموزونة والمدينة محل الزرع والمانين فيعتنون بالكيل وكل درهم خسون وخساعة من وسط الشبر قال في المجموع في وزن القدر معلوم من الشعير ويكال ثم الضابط بمقدار الكيل ولا يقال الوزن يختلف باختلاف الحب وتقرىب النصاب بكل مصر أربعة أمداد ووسقة وذلك لان كل ربيع مصري ثلاثة أضع فالاربعة أمداد ووسقة ثلثة مائة صاع وذلك قدر خمسة أوسق لان الجملة ألف مائة مائتان هذا ككيلها وزنها ألف وست مائة رطل (قوله القطن في السبعة) أي وهي الخمس كبر الميم وفهها وان عمل والواو ميا والمدمس بفتح المهدلسين والترمس بوزن يندق والجلمان يصم الخيم وسكون اللام واليسيلة بالياء المشناة وبنوتها من الحن العوام كداني الخاشية (قوله الفجل الاجر) صفة الفجل لا للحب بوحده في بلاد ارب (قوله لا في تير الخ) أي لا تحب في غيرها هذه العشر من وان كان بعضها ربويا (قوله ولا غير ذلك) أي كحب الفجل الابيض والعصفور والتوابل وهي الغنفل والكزبرة والانيسون والشمار والكفون والخسة السوداء وغير ذلك من هذه الحيات الطعام وان كانت ربوية (قوله بارض خراجية) رد المصنف بالمباينة على الخمسة القائلين لازكاة في زرع الارض الخراجية (قوله كما ان العلف لا يسقط الخ) أي خلافا لساوية (قوله التي أسلم أهلها) أي بهير قتال (قوله وارض الموت) أي كارض الجبال والبراري مثل لا وتمر يقوا ما سلم عن الاحتصاص (قوله نصف عشر الحب) هذا بالنسبة لساوية الخفاف من الحب سواء تراك حتى حفر بالعمل أم لا (قوله ونصف عشر زيت الخ) أي ان بلغ حبه نصابا ففي باع حبه نصابا أخرج نصف عشر زيتته وان قل الزيت (قوله الا بد من الا - راجع من زيتته) أي سواء تسمه أو كاه أو باعه ولا يجزئ اخراج حب أو من الثمن أو القيمة وهذا اذا أمكن معرفة قدر الزيت ولو بالتقري أو بخمار سوق أو باجماره والا أخرج من قيمته ان أسكه أو ادهن أو من ثمنه ان باعه والا أخرج نصف عشر قيمته أي والاي يبيع أكله أو ادهن أو تسمه في بخره نصف عشر القيمة ولو أخرج زيتا فانه لا يجزئ ويومله

ان عمل محذور أي يجب نصف الخ ومراعاة الحب هاما يندمل الشمر والزبيب (ر) نصف عشر زيتته من ذوات الزيتون الاربع (وجاز) لاخراج (من حب غير الزيتون) وهو السهم والقرطم وحب الفجل وأما الزيتون فلا بد من اخراجه من زيتته ان كان له زيت فان لم يكن له زيت كزيت من مصر فهو داخل في قوله (و) نصف عشر (ثمن ما) أي زيتونه (لا زيتته) ان باعه والا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيحه وقوله وثمان عطف على الحب (و) نصف عشر ثمن (مالا يجف من عنب ورطب) كعنب مصر

(لا) يضم شيء منها (العاس) حب طويل يشبه البر باليمن لأنه جنس منفرد في نفسه (وذرة) عطف على عاس أي لا يضم شيء منها الذرة (و) لا (دخن و) لا (أرز وهي) في نفسه (أحناس) أي كل واحد منها حنس على ١٨٣ حدة (لا تضم) أي لا يضم واحد

منها الآخر بل يعتبر كل واحد على حدة (و) ذوات الزيت الأربع وهي (الزيتون والسمن وبز الفحل) الآخر يضم الفاه ووحدة قطر الغرب (والقراطم أحناس لا يضم بعضها لبعض) (والزبيب) بأصنافه (حنس) كذلك تضم أصنافه ولا يضم بعضها (والتمر) بأصنافه (حنس) كذلك (واعتم) (أرز) (والعاس) في الزكاة (نقش) الذي يخرج به (كالشعر) لا يحرد عنه فإذا كان فيما ذكر نصاب نقشه كما وان كان بعد التسمية منه أقل (والو حوب) أي وحب الزكاة كائن ومحقق (أراك الحب) أي طيبه وبلوغه حاد إلا كل منه واستغنائه عن السقي كما هو مشاهد لا بالنس ولا بالصاد ولا بالتصفية (وطيب التمر) بالملانة وفتح الميم وهو الرهو في بلخ النخل وظهر الحلاوة في الغنم وإذا كان وحب عاذكر (فيحسب) من الخمسة أوسق فأكثر (سأ كاه) أو رهه (أو صدق) (أو استأخره) لصاد أو غيره منه (بعده) أي بعد الأفران أو الطيب تنازعه كل من العوامل قبله (ب) بحسب (أكل دابة حال درسها) أي حال دورتها بالنورج وأماما

متفاضلة خلافا لعمد الصائغ (قوله أحناس) أي في الزكاة والمبيع (قوله بل يعتبر كل واحد على حدة) أي فان كل فيه النصاب زكي والأولا (قوله والزبيب بأصنافه حنس) أي في باب الزكاة والمبيع (قوله حنس كذلك) تشبيه تام (قوله نقشه) أي وله أن يخرج عن الارزقة مشورا أو غير نقشه ورخلافان قال بتعين الثاني (قوله تضم) أي يضم متعدي الجنس في الحبوب ولو زرع بلدان حيث زرع أحدهما قبل وجوب زكاة الآخر بقي من الأول إلى واحد في الثاني ما يكل به النصاب مع الثاني وان زرع ثالث بعد حصاد أول وقبل حصاد ثانيا زرع ذلك الثاني قبل حصاد الأول ضم الوسط للطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب مثل أن يكون فيه ثلاثة أوسق وفي كل منهما وسقان ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصل الثالث يترك الجميع زكاة واحدة ولا يضم الأول لثالث إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحدا الطرفين فقط نصاب كماله كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فانه يضم له ما يكله نصابا ولا زكاة في الآخر وقال ابن عرفة ان كل مع الأول زكي الثالث معهم بدون العكس لانه إذا كمل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالجول للثاني وهو خلط الثالث وإذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني للثالث فالجول للثالث ولا خلط للأول به وخرج ما لا ينعرفه اه من الاصل (قوله بأفراك الحب الخ) أي كما صرح به في الامهات ونص اللحن في الزكاة فحب عند مالك بالطيب أي بلوغه حاد لا كل فإذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل به وأفراك الزرع واستغنى عن الماء وأسود الزيتون أو قارب الاسوداد اه فقد اقتصر في الزرع على الأفراك وذ كراحة المبيع في غيره كذا في من ثم بعد أن ذكر كلاما طويلا قال فيحصل أن المشهور يتعلق الو حوب بالأفراك كما للخليل وابن المحاسب وابن شماس والمدونة وما لا ينعرفه من أن الو حوب بالنس ضعيف اه من حاشية الاصل والحق أن النس غير الأفراك كما هو معلوم بالمشاهدة (قوله واستغنائه عن السقي) أي ولا يلزم من ذلك انه إذا قطع لا ينقص بل المشاهدة انه إذا قطع في هذه الحالة قبل ينقصه يضم وينقص (قوله لا بالنس الخ) أي ولا يرد عليه قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده لان المراد وآخر حرا حقه يوم حصاده ووقت الانحراج متأخر عن وقت الو حوب (قوله أو تصدق) أي على انفق قراء ما لم يقصد به الزكاة أو تصدق بجميعه ولا يحسب عليه زكاة (قوله لا يحسب أكل دابة) أي لمثقة التخرز منه فنزل منزلة الآفات السماوية وحيدته ولا يجب عليه تكبمه لانه يضمها وفي حاشية الاحكام على الرسالة انه يعني عن نجاسة الدواب حال درسها لا بعد غسل الحب من بولها الحس اه من حاشية الاصل (قوله زرع) قال البرزلي لاز كاه فيما يطيبه لاهل الشرطة وخدمة السلطان وهو منزلة الجائحة (قوله الا اذا حصل له الخ) أي لكونه حصل قبل أو حوب وهو غابر كى على ملك الوارث فان ورث نصابا زكاة وان ورث أقل فلا زكاة عليه الا أن يكون له زرع يضمه له ويتم عدد الحق كونه زكاة الزرع التي مات مالكه قبل الو حوب على ملك الوارث بما إذا لم تستعرق ذمة الميت الديون والألو حب أن يترك على ملك الميت لانه باق على ملكه ولا ميراث فيه لتقدمه لدين (قوله ولا زكاة على الاخ للام) أي ما لم يكن عنده ما يكل به النصاب من زرع آخر كما تقدم (قوله تضم) تضم الزكاة على بائع ارزق بعد الأفران والطيب وصدق المشترى في احبارة بالقدح حيث كان مأمونا والاحتماطان أعند المائع فعلى المستتر زكاة فانه ان بقي المبيع عنده أو ألقه هو ثم يرد على البائع محصيا من الثمن ويعتق عليه من أجرة حصاد وتصفية فان تلف بسماوى دلا زكاة أصلا وان ألقه أحنى لم يبع بزكاة المستترى وان بيع بها البائع ان أبصر هو مثله من أوصى شيء من الزرع بعد وحب الزكاة فيه أو قبله ومات بعده قال زكاة على النوصى كانت كميل أو بحر لمسا كبر أربعين وأمان مات تسلسل الو حوب فعلى النوصى أيضا كانت كميل ساكن أو أعين واب كانت هجرة لمعين زكاة كما للمعين ان كانت نصابا أو نوصى نصابا لمسا كبر كبر كبر

أ كاه حال ربطها فيحسب (ولا زكاة على وارث) ورث الزرع (قوله) أي قبل الطيب (الا اذا حصل له) أي للوارث (نصاب) من ذلك الزرع فلا نصاب من سواها (قوله) وسق نذر زكاة على الاخ للام لان ما به من سواها (قوله) على النصاب الزكاة

(ولا زكاة) (على من) أي عند أو كفر أو ذوق (عق أو أسلم بعده) أي بعد الطيب لأنه حال الطيب لم يكن تحت طيبا بالزكاة بخلاف لو
عق أو أسلم قبله فعليه الزكاة (وتخص التمر والعنب فقط) التحريض التحريض أي يجب تحريض هذين الجنسين فقط دون غيرها أي
يجب على الإمام أن يعين عارفا لآداب الخواطر يحرص عليهم فإن لم يوجد فعلى رب الخائط أن ياتي بعارف يحرص مافي حائطه من التمر
والعنب وسواء كان شأنهما ألبس ١٨٤ أم لا كرتب وعنب مصر لئلا ينط ما يجب فيه الزكاة منهما (بعده) أي الطيب

على ذمتهم ان كانت نصا يلا ترجع على الورقة بما أخذ من الزكاة اه من الاصل (قوله أو أسلم بعده)
ان قلت لا يظهر هذا على التحقيق من ان الكهارة مخاطبون بفروع الشرعية فتقتضاه الوجوب سواء أسلم
بعد أو قبل لان الوجوب حاصل على كل حال وأجيب بان الموعر شهور منى على ضعيف ولذا قال بعد لانه
حال الطيب لم يكن تحت طيبا بالزكاة (قوله وتخص التمر والعنب فقط) اعترض المحصر بأن الشرع
الاخضر اذا أدرك وأكل أو بيع زمن المسعة والقول الاخضر والتحريض أيضا بناء على أن الوجوب
بالأدراك وأجيب بجوابين الاول أن المحصر منصب على الشرط الثاني أن الشرع والعول والمحصر
لا تحريض فيها لانه وان كان بقدر حفاة وبحسب ما كل منه تحري بالان هذا الأمر موكول لربه
والتحريض أن يعين الإمام عارفا لآداب الخواطر يحرص عليهم الى آخره ما قال الشارح (قوله من التمر)
فيه مجاز الاول لانه حين التحريض لم يكن تمرا (قوله لا يفيد المداخل) أجيب عنه بأنه أطلق الملتزم وهو
الاختلاف وأراد لازمه وهو الاحتياج لانه يلزم من اختلاف الحاجة وجود أصل الاحتياج وفي الحقيقة
هذه العلة شرط ثان لا بد منه ولذلك ساقها في المجموع مساق الشرط (قوله لا يتحوز) أي من اطلاق
الخاص وارادة العام (قوله أو حذف) أي أو عنه وفيه اكفاء وقوله شجرة الخ منصوص على الحال
بناؤه على نفسه لا مثل بابا بانه لا لصواب أقرب من الصم) فان جمع أكثر من نخلة فان اتحدت في
الغلاف جاز ولو اختلفت الاصناف والاهل في الماهوم تفصيل (قوله وكفى محرض واحد) أي لانه حاكم
فيحوز أن يكون واحدا وكان عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله بن رواحة وحده خارجا
الى خيبر (قوله فالاعرف منهم يعتبر قوله) أي سواء كان رأى الاقل أو الاكثر والوضع أنه وقع
التحريض منهم في زمن واحد وأما اذا وقع التحريض في أزمان فيؤخذ بقول الاول فقوله الاعرف
مفهومه لو استتروا في المعرفة لا يكرن الحكم كذلك بل يؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم
فان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وأربعة الرمية وهكذا (قوله وهو مراد لا امام الخ) قال فيها ومن
حرص عليه أربعة أو سق ووجد خمسة فأحب الى أن يرى كفاية اصابة الحراس اليوم فقول الامام أحب
الى أن يرى كفاية بعض الاشياخ على الوجوب كالحاكم محكم يظهر أنه خطأ صراح وهذا اجل الاكثر
وحله بعض على الاستحباب كابن رشد وعياض انعم الله عليه بقوله اصابة الحراس ولو كان على الوجوب لم يلتفت
الى اصابة الحراس ولا الى خطئهم وهذا الموضع أحد مواضع المدونة جمل فيها أحب على الوجوب
ومها ولا يتوضأ بشئ من أبوال الال والبيانها ولا بالعسل الممر وج ولا بالنميد والتيمم أحب الى من ذلك
ومها قولها في العبد يظهر أحب الى أن يصوم ومها قولها في السلم الثاني ادا ما ع الوكيل بعير العين
أحب الى أن يضمن وفي السلم الثالث في النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله أحب الى
أن لا يشتريه وسلم حتى يقمصه من النصراني ومها قولها في استبراء الامه الرائعة يعيب عليها غاصب
أحب الى أن لا يشتريها وفي الحج الثالث أحب الى أن يصوم مكان كسر المديونة وفي الصلاة وانصلى
بقرقرة ونحوها أو بشئ مما يسفل أحمله الاعادة أبدا وفي الحجر ولا يتولى الحجر الا القاضى قبل
وصاحب الشرطة قال القاضى أحب الى وفي السرقة أحب الى أن لا تقطع الآماء والا حداد لا هم آباء
ولا الندية تعاط عليهم اه خرشي (قوله من الصنف الوسط) أي لقول المدونة واذا كان في الخائط
أحناس من التمر أخذ من أوسطها اه وقيس على التمر العنب (قوله ان لم يكن الا صنف الخ) أي
فالصنف والصنفان مرة أصناف الحب يؤخذ من كل صنف قسطه أو يخرج الاعلى أو المساوى عن

لا قبله وهذا أخصر من
قوله اذا حل بيعهما وأشار
لهما وجوب التحريض
فيه مادون غيرها بقوله
(للاحتياج لهما) أي لان
الشأن الاحتياج لهما
بالاكل والبيع والاهداء
والصدق دور غيرها فلو
ترك بالتحريض حصل
الغبن على الفقراء اذا
تسكاد تنسبط الزكاة الا
به وقوله رحمه الله لا خلاف
حاجة اهلها لا يفيد المراد
ولا يفهم منه العلية (شجرة
شجرة) هذا أعم من قوله
رحمه الله شجرة لانه لا
يشمل العنب الابن جوزا
حذف للعاطف وانما طوف
أي يحرض كل شجرة من
الهل أو العنب على حدتها
لانه للصواب أقرب من
الضم (وكفى) محرض
(واحد) ان كان عددا
عارفا (وان) تعدد المحرمون
و (اختلفوا فلا عرف)
منهم يعتبر قوله (وان اصابته)
بعد التحريض (حائجة)
من أكل طيرا أو حيش أو برد
أو نحو ذلك (اعتبر) في
السقوط ويركى ما بقى ان
وجبت قيمة زكاة والا فلا
(فان زادت) المرة (على قول
عارف) بالتحريض (وجب
الاجراج عنه) أي عن

ذلك الرائد وهو مراد الامام بالاحب عدلا أكثر رجحه لانه على ظاهره وأما غير العارفي فلا يعتبر قوله يخرج عن
الرائد وجوبا غافقا (وأخذ) الواجب (عن أصنافهما) أي التمر والعنب (من) الصنف (الوسط) لانه الاعلى والادنى ولان كل
نوع من شدة الان يتطوع المزكى بدفع الاعلى وان أخرج من كل مساهمة أجزأ لان أخرج من الادنى عن الاعلى فان لم يكن الا صنف أو
صنفان يعين الاجراج منه أو مما وذا (بخلاف غيرهم) أي التمر والعنب من ثواب الجوب (في كل) من أصنافها يؤخذ (بحسبه)

أي بقدره قل أو أكثر ولا يجزئ الاخذ من الوسط فان أخرج الاعلى أو المساوى أو جزأ أو الأقل * ولما انتهى الكلام على زكاة الماشية والحرف شرع في الكلام على زكاة العين فقال (وفي مائتي درهم) شرعي فأكثروا وهي بدراهم صر لكبرها مائة وخمسة وثلاثون ونصف وثن درهم (أو عشرين دينارا شرعية فأكثروا) اذ لا وقص في العين كالخرف (أو مجتمع منهما) أي من الدراهم والدينار كمائة درهم وعشرة دنانير حال كون ما ذكر منهما (غير حلي حائر) اذ لا زكاة في الحلي الجائر ١٨٥ كما يأتي فشمك كلامه المسكوك وغيره

كالسبائك والتبر والاواني والحلي الحرام كالخياصة للذكور وعدد الخيل وغير ذلك (ربيع العشر) اذا حال حولها على الحر المسلم ولو صغيرا أو محنونا كما تقدم أول الباب في العشرين دينارا نصف دينار وفي المائتي درهم خمسة دراهم ولا زكاة في النحاس والرصاص وغيرهما من المعادن ولو سكت كالفلوس الحدود والرحوب في الدنانير والدراهم ظاهري في الخااصة ولوردية المعادن وفي الكاملة الوزن بل (ولو) كانت (معشوشة) أي مخلوطة بنحو نحاس (أو) كانت (ناقصة) في الوزن بقصا لا يحطها عن الزواج كالكاملة كمقص خمسة أوجنتين ولذا قال (ان راجت) المعشوشة أو الناقصة (كالكاملة) أي رواجها كواج الكاملة (والا) ترج كالكاملة بان لم ترج أصلا أو تروج رواجها لا كالكاملة بان انحطت عن الكاملة في المعاملات (حسب الخالص) على تقدير التصفية في المعشوشة واعتبر السجل في الناقصة بزيادة دينار أو أكثر حتى بلغت زكيت والأفلافا

غيره (قوله درهم شرعي) قد تقدم أن قدره خمسون وخمسة من الشعير الوسط (قوله أو عشرين دينارا) قدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من وسط الشعير (قوله اذ لا وقص في العين) أي خلافا لابي حنيفة حيث قال لا شيء في الزائد على النصاب حتى يبلغ أربعة دنانير في الذهب أو أربعين درهما في الفضة (قوله كالخرف) أي بخلاف الماشية والعرق أن الماشية لما كانت تحتاج الى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الخرف وكلفته يسيرة (فائدة) لازم كذا على الانبياء لان ما بأيديهم ودائع لله وهذا على مذهبنا كما قال بعضهم وهو خلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الرسالة كذا في الحاشية (قوله اذ لا زكاة في الحلي الجائر الخ) أي الاما يستثنى المصنف (قوله ولو صغيرا أو محنونا) أي لان الخطاب بها خطاب وضع كما تقدم والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لا بمذهب الطفل ولا بمذهب أبيه فان كان مذهب به يرى سقوطها عن الطفل سقطت كالحنفي والاوجب عليه اخراجها من غير رفع لما لم يكن في البلد حنفي لا يخفى عليه أمر الصبي والارفع الوصي الامر للمالك لا لحل رفع الخلاف كما تقدم وانظر اذا كان مذهب الوصي لو حوب ولم يخرج حها حتى بلغ الصبي ومذهب سقطها وانظر الجرح عنه فهل تؤخذ من الاعوام الماضية من المال أو تؤخذ من الوصي أو تسقط وانظر عكسه وهو ما اذا كان مذهب الوصي عدم وجوبها أو بلغ الصبي وقدم من يقول بوجوبها هل تؤخذ من المال أو تسقط كذا قال الاجهوري قال بن وكل من المظن من قصور العمل اعتبر مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرج حها وصيه قبله فان قلده من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وان قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الاعوام الماضية اه من حاشية الاصل في تنبيهه بمقتضى قول الوصي في اخراجها حيث وجبت عليه بلامين ان لم يتم والا فبمين كذا في الحاشية (قوله ولا زكاة في النحاس الخ) أي ما لم يكن معدة للتجارة والافتزك زكاة العروض كما يأتي (قوله كقص حبه أو حميمين) أي من كل دينار من النصاب سواء كان التعامل مع اعددا أو وزنا بشرط رواجها واج الكاملة بان كانت السلعة التي تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينارا الما قص لا اتحاد مصرفهما في الحقيقة المدارة على الزواج كالكاملة قل نقص الوزن أو أكثر كذا قال ابن الحاجب وارتصاه ر وان كان شارحنا قد ايد الحصة والخمسين تعال بهرام والتماي وظاهره أنه لو كثر النقص اعتبر ولو راحت كالكاملة قال في حاشية الاصل وهو ان صواب اذ هو قول مالك وابن القاسم وسحنون اه (قوله الا بزيادة واحد) مراده به كمال النصاب ولو فرض ان كل دينار يفتق ثلاث حبات من وزن الدينار الشرعي الذي هو اثنتان وسبعون حبة تكون النصاب واحدا وعشرين دينارا الانسح حبات وتكون العشرين تسعة عشر لا يكون المكمل واحدا كما لا فائدة فلما المراد بالواحد ما كمال النصاب (قوله ونتركه) أي المعصوبة من رها) أي وأما الما صاب ولا زكاة عليه قبله الخطاب مما اذا لم يكن عنده وناه عما يعوضه به والاركة وعلى هذا يحمل قول الشيخ أحمد الرقاني (فائدة) قال بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حبل الكعبة والمساحد من مبادئ وعلائق وصفائح أبواب وصدره عند الحق قاذلا وهو الصواب عند من وقال ابن سبويه ان يركه الامام كالعين الموقوفة للعرض كذا في الحاشية لكن قال في حاشية الاصل سمي في المذخر نذر ذلك لا لرم والوصية به تكون باطلة وحملة فهو على ملاك رهاقه والذي يركه الاخرية الكعبة ولا نظار المساجد ولا الامام تأمل انتهى (قوله والضائعة) أي موضع لا يحاط به أو يحاط به جزافا فمحمد بن الموارس أنها ان دونت بمصر أي في موضع لا يحاط به تركه امام واحد وان دفنت في الدلت والوضع الذي يحاط به

٢٤ - مساوي - ل

كانت العترة من لقصه العمارت ورج رواج سبع عشر ثم نجب الزكاة الا بزيادة واحد عليها وهكذا (وتركي) الدين (المعصوبة) من رها قبل مرور الحول عليها أو بعد وقبل التمكن من اخراج زكاتها (والضائعة) بان سقطت من رها أو دفنت في محل ثم ضل عنها قبل مرور الحول أو بعد ذلك التمكن (موقوفها) من العاصب أو وجودها بعد الشيع (اهام) مضي ولو مكنت عند العاصب أو ضائعة أعواما كثيرة لا يتركها كي مادامت عند العاصب أو ضائعة اذا بقيت تركت امام واحد (بخلاف المودعة)

فيه حتى ربح تمام نصاب فحوله المحرم فان تم بعد الحول بكثير أو قليل زكاة حيثئذ وان تم في اثنا عشر صبر لتمام حوله وزكاة الا اذا زكاة بعد الحول بعدة انتقل حوله ليوم الزكاة كن ملك دون نصاب في المحرم فرب عليه المحرم باقصا وتم النصاب في رجب زكاة حيثئذ وصار حوله في المستعمل رجما وقد كثر الثاني مشبهه بالاول وقال (كاملة ما) أي شيء من حيوان أو غيره (أكثرى) بعين (للتجارة) أي لاجلها فحولها حول أصلها وهي العين التي أكثرى بها ذلك الشيء من ملك نصابا أو دونه في المحرم فأكثرى به دارا أو بعيرا أو غير ذلك للتجارة لا للسكنى ولا للركوب ثم أكرها غيره في رجب مثلاً باربعين دينارا فانها تركى في المحرم لان حولها يوم ملك أصلها أو زكاة واحترز بما أكثرى للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو أكثرى للقتية كالسكنى أو الركب فأكراه لا مرحدث فانه يستعمل بها حولا بعد قبضها الا بها من الفوائد وبالغ على أن حول الربح حول أصله بقوله (ولو) كان الربح (ربح دين) في ذمته (لا عوض له) أي لذلك الدين (عنده) وإن حوله حول أصله وهو الدين مثاله من تسلف عشرين دينارا مثلاً فاشترى بها سلعة للتجارة أو اشترى سلعة بعشرين في ذمته ١٨٧ في المحرم ثم باعها بعد مدة قليلة

أو كثيرة بخمسين فالربح ثلاثون تركى حول أصلها وهو المحرم وأما العشرون التي هي الاصل فلا تركى لانها في نظير الدين الا أن يكون عنده عوض يقابلها على ما سيأتي بيانه ومثل ربح الدين غلة أكثرى يدين للتجارة كن أكثرى دارا سنة مثلاً يدين في ذمته لا حول معلوم كعشرة ثم أكرها بشئ لاثنين فالغلة عشرون تركى الحول أصلها أي من يوم أكثرى ولا يركى العشرة لانها في نظير الدين الا اذا كان عنده عوضها وانما التي يشمل ذلك يجعل الربح شاه للعلة ادهى ربح في الحقيقة وذكر الثالث بقوله (واستعمل) حولا (بفائدة وهي) قسما الاولى (ما) تحدثت عن غير مال كعطية من هبة وصدقة واستحقاق وقف أو وظيفة (وارث وارث) لحنانية (ودية)

وان عرضا للقتية اشتراه * ويمد والتحرير لله السماء
 فحول حوله من يوم بيع * له فاحفظ وقت من الزمان
 والمعتد في الرابع أنه من يوم قبض من العرض كما في البنائي (قوله وحوله المحرم) أي بمصم حول أصله على المشهور لان يوم الشراء ولا من يوم الربح ولا يستقبل به خلافا لما يقول بذلك كله (قوله عن غلة مشتري للتجارة) أي اشترى للتجارة في ذات المبيع فاعطاه فالغلة فائدة كما قال الشارح وسيأتي (قوله و باع على أن حول الربح الخ) قال في الحاشية حاصل ما في ذلك أن المشهور ركبا عند ابن رشد أن الربح يصم لاصله سواء نقد الثمن أو بعضه أو لم ينقد شيئا وكان عنده ما يجعله في مقابلة الدين وعلى المشهور واحتلف اذا لم يكن عنده شيء انتهى وفي المبالغة رد على أشهب القائل بأصالة ما بالربح حيثئذ (قوله على ما سيأتي بيانه) أي في قوله الا أن يكون له من العرض ما يبي به ان حال حوله عنده الى آخر ما يأتي (قوله وانما ينضم ذلك) أي قوله ولو ربح بين والحاصل أن الذي يصم لاصله أربعة أقسام من ما اشترى للتجارة ويبيع لها وغلة ما أكثرى للتجارة وأكثرى بالمعمل لها وفي كل كان الثمن من عنده أو في ذمته لكن اذا كان من عنده تركى الجميع لحول أصله وان كان في ذمته تركى الربح فقط ولا يركى رأس المال الا اذا كان عنده ما يجعل فيه (مسئلة) من كان يبيده أقل من نصاب من العين قد حال عليه الحول عنده ثم اشترى بعضه سلعة للتجارة وأنفق البعض الباقي بعد الشراء فانه اذا باع السلعة عاينته به النصاب اذا مضم لما أنفقه تجب عليه الزكاة مثاله من كان عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة للتجارة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بخمسة عشر فانه يركى عن عشرين من الخمسة المبيعة لحولها الحول عليها مع الخمسة التي هي أصل الربح ولو أنفق الخمسة قبل شراء السلعة فلا زكاة الا اذا باعها بنصاب وهذه المسئلة هي معنى قول حليل واتفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء (قوله بعائدة) مراده بها ما ليس بربح تجر وغلة تجر (قوله ونعم دائرة ماقصة) اعلم أن أقسام الفوائد أربع اما كالمال أو ماقصة ثان أو الاولى كاملة والثانية ماقصة أو عكسه فالكامل لا يضم والقص الذي بعده كامل يضم اليه والماقص بعد الكمال لا يضم اسمقه بالكامل والماقص يضم للماضي بعده كما يضم للکامل بعده وهذا التفصيل مخصوص بعائدة العين كما هو معلوم وأما الماشية فقد تقدم أن ما حصه ل من فائدتها بعد النصاب الاول يضم له (قوله ووجوب الزكاة فيها) أي استحقاقها للزكاة سواء ركبت بالفعل أم لا (قوله بل يركى كلاً في حوله الخ) استشكله في التوضيح عما حاصله أنه اذا زكاة الاولى عند حولها فاما ما لم يطرق زكاتها

لنفس أو طرف (وصداق) قرضه من روحها (وسترع من رقيق) والثانية أشار لها بقوله (أو) تحدثت (عن) مال (غير مزكى كمن) شيء (مقنى) عنده (من عرض) كشياب وحيوان وأما حدة وخصاس (وعقار) وهو الارض وما اتصل بها من بناء أو شجر (وفاكهة) كخوخ ورمان وتين (وماشية) مقتاة كما هو الموضوع وسواء (ملك) ما ذكر (بشراء أو غيره) كهبة وارث يستقبل بثمن ما ذكر حولا بعد قبضه (ولو أحره) أي أحر قبضه من مستتر به (مرارا) من الزكاة خلافاً لما قال ابن أستره من أن زكاة لكل عام مضي (وتضم) فائدة (ماقصه) عن النصاب (لما) أي لعائدة ملك (ببدها) ولو تعددت حتى يتم النصاب فيه تراد دخول من استبعاد عشرة من المحرم ومثاله في رجب بعدد الحول رجب ويركى العشرين في رجب المستعمل ولو استعاد خمسة في المحرم ومثاله في ربيع ومثاله في رجب ومثاله في رمضان فبدأ الحول رمضان فيستعمل بها حولا منه وعلى هذا القياس (الأر) نقص (الاولى عن النصاب بعد حولها) أي بعد مرور الحول عليها (كاملة) وجوب الزكاة بها فالا نضم لما بعد حاليه ربح حولها كما لا يضم ما بعد حاليه بل يركى كلاً في حوله

على ماسمائي من احتكار أو إرادة إذا كان القابض له رب الدين بل (ولو) كان القابض له (موهوباً له) من رب الدين (أو أحوال) ربه به من له عليه دين على الدين فإن ربه المحيل يزكيه من غيره بمجرد قبول الحوالة ولا يتوقف على قبضه من المحال عليه ولذا عسرنا بالقول المعطوف على كان المحذوفة مدلولاً والمعنى وقبضه عينا ولو أحوال به فإن الحوالة تعد قبضاً بخلاف ما لو وهب فلا بد من زكاته على ربه الواهب من قبض الموهوب له بالفعل على خلاف ما يوجهه قول الشيخ ولو بهمة ١٨٩ أو أحواله تقولنا ولو أحوال في قوة ولو أحواله

أي ولو كان القبض أحواله في ربه كيه المحيل وأما المحال عليه فيزكيه أيضاً من غيره بعد قبضه وأما المحال عليه فيزكيه أيضاً من غيره بشرط أن يكون عنده ولو من العروض ما يفي بدينه الشرط الرابع أن يقبض نصاباً كاملاً ولو في مرات كان يقبض منه عشرة ثم عشرة فيزكيه عند قبض ما به التمام أو يقبض بعض نصاب وعنددهما يكمل النصاب وإليه أشار بقوله (وكل) المقبوض (نصاباً) بنفسه ولو على مرارة بل (وان) كل (بفائدة) عنده (تم حوطاً) كما لو قبض عشرة وعندده عشرة حال عليها الحول فيزكي العشرين (أو كل) المقبوض نصاباً (بمعدن) لأن المعدن لا يشترط فيه الحول على ماسمائي (و) لو اقتضى من دينه دون نصاب تم اقتضى ما يتم به النصاب في مرة أو مرات كان (حول المتم) بفتح التاء اسم مفعول وهو ما قبض أولاً (من) وقت (التمام) فإذا قبض خمسة وعشرين في كل مرة أو مرات (ثم زكي المقبوض) بعد ذلك

والحاصل أن غير المدير ما يزكي الدين لسنة من أصله إذا قبضه عينا أو ما إذا قبضه عرضاً فلا يزكيه حتى يبيعه وحوله الذي يزكيه عنده من يوم قبض العرض لا من حول أصله كالعين فإذا باع ذلك العرض زكاه لسنة من يوم قبضه هذا إذا كان غير مدير كما هو الموضع وأما إن كان مدير أقوم به كل عام وإن لم يقبضه حيث نض له ولو درهما كما يأتي (قوله على ماسمائي الخ) الأولى الاقتصار على ما قبله لأن ما يأتي موضع آخر (قوله ولو كان القابض له موهوباً الخ) أشار بـ «لو» لدفع قول أشهب لا زكاته في الموهوب لغير من عليه الدين (قوله أو أحوال ربه) حاصله إن كلاماً من الهبة والحوالة قبض حكماً للدين لأنه لا بد في زكاة الدين الموهوب لغير الدين من قبض الموهوب له بخلاف الحوالة فإن الزكاة تجب على المحيل بمجرد حصولها وإن لم يقبضه المحال على المذهب خلافاً لابن لمباية والفرق بين الحوالة والهبة أن الهبة وإن كانت تلزم بالقبول قد يطرأ عليها ما يبطلها من فلس أو موت فلا تتم إلا بالقبض بخلاف الحوالة فمعهوم قولنا العبر المدين أن هبة الدين للدين تسقط الزكاة على الواهب لعدم القبض الحسي والحكمي وإن الحقيقة هو إبراء ومحل كون الواهب يزكي الدين الموهوب لغير الدين إن لم يشترط زكاته على الموهوب له أو يدعي أنه أراد الزكاة منه والأول لا زكاة عليه (قوله وأما المحال فيزكيه الخ) أي لسنة من أصله (قوله وأما المحال عليه الخ) تحصل من هذا أن هذا الدين يزكيه ثلاثة المحيل بمجرد الحوالة والمحال بعد قبضه والمحال عليه لكن الأول والثالث يزكيانه من غيره والثاني يزكيه منه (قوله عند قبض ما به التمام) ولو لم يستمر المقبوض الأول بل تلف قبل التمام وهو معنى قول خليل وتلف المتم كما إذا قبض من دينه عشرة وتلفت منه بانفاق أو ضياع ثم قبض منه عشرة فإنه يزكي عن العشرين ولا يضر تلف العشرة الأولى لأنه جمعها ملك وحول خلافاً لابن المواز حيث قال إذا تلف المتم من غيره سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلفت بسببه فالزكاة اتفاقاً (قوله حال عليها الحول) يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصير نصاباً فإنه لا يزكي ما اقتضاه إلا إذا بقيت وما اقتضاه لتمام الحول لها ولو قبض عشرة فأنفقها بعد حوطها وقبل حول الفائدة أو أسقطها أو أنفق بعد حوطها ثم اقتضى من دينه قبل حوله ما يكمل النصاب فلا زكاة كذا في الماشية * وأعلم أنه لا يشترط تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون الفائدة متقدمة أو متأخرة لكن إن تأخرت بشرط بقاء الاقتضاء لتمام حوطها وإن تقدمت فالشرط مهمل حول عليها سواء بقيت للاقتضاء الذي حال حوله أو تلفت قبله (قوله أو كل المقبوض نصاباً بمعدن) أي على ما لا زكي وهو قول القاضي عياض واختار الصقلي عدم ضم المعدن للمقبوض (وتنبه) من اقتضى من دينه الذي حال حوله ديماً في المحرم مثلاً فآخر في رجب مثلاً فاشترى بكل سلعة بأعها بعشرين ففيه تسع صور لأن الشراء إما أن يكون بهما معاً أو الدينار الأول قبل الثاني أو الثاني قبل الأول وفي كل إما أن يبيع الساعتين معاً أو أحدهما قبل الأخرى وحب عليه زكاة الأربعين إن اشتراها معاً سواء معاً معاً أو أحدهما قبل الأخرى لكن إذا باعها معاً معاً زكي الأربعين دفعة واحدة وإن باع واحدة زكاهما الآن وأصل الثانية يزكي الآن إحدى وعشرين فإذا باع الأخرى زكي تسعة عشر وما بقي من الصور يزكي إحدى وعشرين لا غير كما اعتمد في الأصل تبعاً للرماضي (وتنبه) إذا تعددت أوقات الاقتصاء أو تعدد المتقدم منها والمتأخر ونسي المتوسط فإنه يضم للمتقدم ويجعل حوله منه عكس الفوائد التي علم أولها وآخرها فإن الجهول المتوسط يضم للتأخر وذلك إن اقتصاءت تركيها معاً وهي بالتقديم أنسب والفوائد بالاستقبال أنسب (قوله على زكاة العروض) أعقها بالسلام على زكاة

ذلك (ولو قل) كدرهم حال قبضه ويكون كل اقتضاء بعد التمام على حوله لا يضم لما قبله ولا بعده ولو قبض النصاب بعد تمامه لاستقرار حوله بالتمام ثم انتقل يتكامل على زكاة العروض ومرادهم زكاة العين التي هي عوض العروض لا تركي أي لا تتعلق بها زكاة من حيث ذاتها فقال (وإنما يزكي عرض تجارة) لا قنية فلا زكاة فيه إلا إذا باعه بعين أو ماشية فيستقبل بثمنه حوله من قبضه كما تقدم في الفائدة وقوله عرض أي عرض يشمل قيمة عرض المدير وعن عوض المحل كرحب بأعها بشرط خمسة أشار إلى أنها بقوتها

(ان كان لاز كاه في عينه) كالتيا بوالرفيق وامام في عينه ز كاه كمن صاب ماشية او حلى او حوت فلا يقوم على مدير ولا يزكى ثمنه محنة بل يستقبل بثمنه من يوم قبضه الا اذا قر بالحل وباعه فرار من الز كاه فيؤخذ بز كاه المبدل كما تقدم وثانيها بقوله (وملك) العرض (بشراء) الا ان ورثه او وهب له او اخذ في خلع او اخذته صد اقل ونحو ذلك من الفوائد وقولنا بشراء أحسن من قوله بمعاوضة لانه يشمل الصد اقل والخلع فيحتاج الى تقييده بقولنا ما ليه لاحراجهم ما وشمل هذا الشرط والذي قبله الحب المسترى للتجارة فانه لا ر كاه في عينه وعلم بذلك أن المراد بالعرض ما يشمل المثليات ولثالثها بقوله (بنية تاجر) أي ان ملك بشراء مع نية تاجر مجردة حال الشراء (أو مع نية غلته) بأن ينوي عند شرائه للتجارة ١٩٠ أن يكره الى أن يحد ربحا (أو مع نية) (قنية) بأن ينوي عند الشراء ركوبه

الدين لمشاركته في الحكم لان أحد قسميها وهو المحتكر يقاس به (قوله بل يستقبل بثمنه من يوم قبضه) كلامه يوجب أنه كالموئد وليس كذلك بل مقتضى الفقه أنه يركب الثمن من حول تركيبة الاعيان كما في عب بقلع ابن الحاحب (قوله فيؤخذ بز كاه المبدل كما تقدم) أي في قوله ومن أبدل أو ذبح ماشية فرارا أخذت منه (قوله فانه لاز كاه في عينه) أي لان الحرف لا تجب ز كاهه الا على من كان وقت الو حوب في ملكه والحب المسترى لا يكون الا بعد الو حوب وقوله وعلم بذلك أي بشموله للحب (قوله مجردة حال الشراء) سيأتي محترز في قوله لا بلانية أو نية قنية (قوله أو مع نية غلته) وانما وجبت الر كاه حيثئذ لان مصاحبة نية الغلة لنية التجارة أحف من مصاحبة القنية للتجارة فادام تؤثر مصاحبة الاقوى أولى مصاحبة الاضعف (قوله أو مع نية قنية) أي على المختار عند اللحمى والمرجع عن ابن بونس وفاقا لاشهب ور وايته خلافا لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح يرجعان للتحريم مع القنية كما في التوضيح قال ابن غازي وأما التحريم مع الغلة فهذا الحكم فيه أبس (قوله أو غلة فقط) أي ولا ز كاه على ما رجح اليه مالك خلافا لاختيار اللحمى ان فيه الى كاه قائلا لافرق بين التماس الربح من رقاب أو منافع (قوله أو حيا) أصله أو نيتيها وحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانه فصل الضمير وحيد فهو في محل جر بطريق النيابة لا الاصل لانها است من ضمائر الجرا لان ضمير الجرا لا يكون الا متصلا (قوله أي ملك بشراء) طريقة لابن حارث وطريق اللحمى الاطلاق كما في حاشية الاصل (قوله أو قنية) هذا هو الصواب الذي ارتضاه المؤلف في تقريره كما ارتضاه ح ور خلافا لمن يقول ان الذي أصله عرض قنية يستقبل به (قوله بخلاف ما لو كان الخ) الحاصل أن الصور أربع ما أصله عين أو عرض تحرير كى انفاقا وما أصله عرض قنية ملك بمعاوضة المشهور ز كاه عوضه لحول من أصله وما أصله عرض ملك بغيره معاوضة مالية بان ملك بغير معاوضة أصلا أو بمعاوضة غير مالية وفيه طريقتان الاولى للحمي تحكي قوانين مشهورهما الاستقبال والثانية لابن حارث يستقبل انفاقا (قوله أو أقل) أي بهذه الشروط عامة في المحتكر والمدير واما يختلفان من جهة أن المحتكر لا بد أن تكون العين التي باعها نصابا سواء بقي ماباع به أم لا بخلاف المدير فان الشرط يبيع به بشئ من العين ولو قل ولو لم يبيع المحتكر نصابا لا ر كاه عليه مالم يتقصده المبيع بالعروض فرار من الز كاه فانه يؤخذ بها كما نقله الخطاب عن الر حراجي لانه من التحميل (قوله ولو درهما) وهم الاجهوري من ذكرهم الدرهم في المدونة وغيره انه تحديدا لقل ما يركب في التقويم والذي قاله أبو الحسن شارح المدونة أن ذكر الدرهم مثال للقليل لا تحديد وانه مهمل مانص له شئ وان دل لزمته الر كاه وهو الصواب اه بن نقله في حاشية الاصل (قوله بالسعر الواقع) أي ولو كان فيه حسر (قوله كارباب الخوانيت الخ) ابن عاشر الظاهر أن ر باب الصبائح كالحاكة والباعين مدير ون وقد نص في المدونة على أن أصحاب الاسفار الذين يجهزون الامتعة الى البلدان مدير ون (قوله ر كاه في عينه) انما نص على ز كاه العين مع أنه لا خصوصية للمدير بز كاهها الا حصل أن يستوفى الكلام على أموال المدير (قوله وديته) أي السكائن من التجارة المعاملة للماء واحتر ز بذلك عن

أو سكتناه أو جعل عليه الى أن يحد فيه ربحا فيبيعه (لا) أن ملكه (بلانية) أصلا (أو نية قنية) فقط (أو) نية (غلة) فقط (أو حيا) أي بنية القنية والغلة معا فلا ز كاه ولرابعه بقوله (وكان ثمنه) الذي اشتري به ذلك العرض (عبا أو عرضا كذلك) أي ملك بشراء سواء كان عرض تجارة أو قنية كن عند عرض مقتنى اشتراه بعين ثم باعه بعرض نوى به التجارة يركب ثمنه اذا باعه لحوله من وقت شرائه بخلاف ما لو كان عنده عرض ملك بلا عوض كهيئة وميراث فيستقبل بالثمن ونظامه به بقوله (ويبيع منه) أي من العرض وأولى يبيعه كله (يعين) نصابا كثر في المحتكر أو أقل (ولو درهما في المدير) فان توفرت هذه الشروط زكى (كالدين) أي كز كاه الدين المتقدمة أي لسنة من أصله ان قبض ثمنه عينا نصابا ككثر كل بنفسه ولو قبضه في

عرات أو مع فائده تم حولها أو مدرو هذا (ان رصد) ربه (به) أي بالعرض المذكور (الاسواق) أي ارتفاع الثمن دين وهو المسمى بالمحتكر وقوله كالدين خاص بالمحتكر والشروط الخمسة المتقدمة عامة فيه وفي المدير فكانه قال ان توفرت الشروط ز كاه كز كاه الدين ان كان محنة كز كاهه برصد الاسواق (والا) يرصد الاسواق بان كان مديرا وهو الذي يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويختلف ماباعه بغيره كارباب الخوانيت والاطوايين بالبيع (ز كاه في عينه) التي عنده (وديته) أي عنده (الحد) الذي أصله عرض (الحال) أي الذي حل أحله أو كان حالا أصالة (المرجو) خلاصه ونوويه يقبضه بان عمل وما تقدم في ز كاه الدين من أنه انما يزكى بعد قبضه مع بقية الشروط في غير المدير أو في المدير اذا كان أم له نوصيا كما تقدمت الاشارة اليه وكما سيأتي قريبا ان شاء الله

(والا) يكن نقد احوال بان كان عرضه أو مؤجلا من حوائج ما قال في راجع لقوله النقد احوال فقط بدليل ما به هذه ثم ادنا بالعرض ما يشمل طعام السلم (قومه) على نفسه قيمة عدل (كل عام) وزكى القيمة لان الموضوع أنه من جوفه وفي المدير في قوة المقبوض (كساعه) أي المدير أي كما يقوم كل عام ساعه التي للتجارة (ولو بارت) منين اذ بوارها بصم الماء أي كسادها لا ينقلها لا احتكار ولا قنية وأما البوار يفتح الماء فعناء الهلاك (لان لم يرجه) بان كان على معدوم أو ظالم لا تأخذ الاحكام فلا يقومه فان قبضه زكاة لعام واحد كالعين الضائعة والمعصية (أو كان) أي ولان كان دينه الذي له على الدين ١٩١ (قرضا) أي كان أصله سلفا ولو مرجوا فلا

يقوم على نفسه ليزكبه لعدم التما فيه فهو خارج عن حكم التجارة (فان قبضة زكاة لعام) واحد وان أقام عند الدين منين الا أن يؤخره فسرار من الزكاة فلكل عام مضى (وحوله) أي المدير الذي يقوم فيه ساعه زكاة عام عينه ودينه احوال المرجو (حول أصله) أي المال الذي اشترى به السلع فيكون ابتداء الحول من يوم ملك الأصل أو زكاة ولو تأخرت الادارة عنه كما لو ملك نصيبا أو زكاة في المحرم ثم أداره في رجب أي شرع في التجارة على وجه الادارة في رجب فحوله المحرم وقيل حوله وسه بين حول الأصل ووقت الادارة كرجع الثاني (ولا تقوم الاوى) التي توضع فيها سلع التجارة كالزلع والآلات كالنوال والمشار والقادوم والمحراث (وبهجة العمل) من حمل وحب وغبرها لبقاء عينا فاشبهت القنية (وان اجتمع) لشخص (احتكار) في عرض (ادارة) في آخر (وتساويا) أو احتكارا أكثر (وأدار

دين القرض فانه لا يركبه كل عام بل لسنة بعد قبضه كما يأتي (قوله ما يشمل طعام السلم) كذا قال أبو بكر ابن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس (قوله وزكى القيمة) أي لانها هي التي تحسب عليه لو قام غرماء ذلك المدين (قوله كساعه) اعلم ان الذي يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه الحول عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه في الثاني حكم من عليه دين وبذره مال وأما ان لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه الحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شيء بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يجعل في مقابلته نص عليه ابن رشد في المقدمات انتهى بن كذا في حاشية الاصل (قوله لا ينقلها) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بار من سوا وينقل للاحتكار (قوله بعناء الهلاك) كذا في المصباح والذي في المصباح والقاسم وس أنه بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معا كذا في حاشية الاصل (قوله فحوله المحرم) هو للماجي ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس وقوله وقيل حوله وسط هو للجمعي وهو خلاف المعول عليه وقد علمت أن محل الخلاف عند اختلاف وقت الملك والادارة أما اذا لم ينقلها فحوله الذي يقوم فيه ويركى الشهر الذي ملك فيه الأصل اتفاقا (قوله وبهجة العمل) كالابل التي تحمل مال التجارة وبقر الحثرت ما لم تجب الزكاة في عين تلك المواشي واختلاف في الكافر المدير اذا أسلم ونض له بعد أسلامه ولو درهم فقيل يقوم الحول من أسلامه وقيل بسنة قبل بالثمن ان بلغ نصيبا حول من ثمه وأما المحتكر اذا أسلم فيستقبل بالثمن حول من قبضه اتفاقا كذا في الاصل (وتنبه) ينقل المدير للاحتكار والقنية مجرد النية وكذلك المحتكر ينقل للقنية لا العكس وهو انتقال المحتكر والمفتني للادارة ولا تكفي فيهما النية بل لابد من التعاطي لان النية سبب ضعيف لنقل للأصل ولا تنقل عنه والأصل في العروض القنية والاحتكار قريب منها (قوله فكل على حكمه) وانما لم يغلب الاحتكار فيما اذا احتكر الاكثر مراعاة لحق الفقراء ولذلك اذا غلبت الادارة غلبت (قوله الحاضر بلادرب المال) أي ولو كان علم حاله في غيبته كذا في الاصل (قوله يركبه) به كل عام الخ) هو أحد أقوال الثلاثة وهي طريقة لابن يونس قال في التوضيح وهو ظاهر المذهب والثاني وهو المعتمد أنه لا يركب الا بعد المفاصلة ويركى حينئذ للسنتين الماضية على حكم ما يأتي في العائيب وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة ولرواية ابن أبي زيد وابن القاسم وسحنون والثالث أنه لا يركب الا بعد المفاصلة وليكن لسنة واحدة كالدين حكاه ابن شيرازي و ابن شاس أنظر التوضيح انتهى بن كذا في حاشية الاصل وذكري المجموع ما يفيد اعتماد القول الوسط أيضا وعلى كل حال يخرج رب المال زكاته من غيره أو منه ويحسبه على نفسه ولم يجمع لئلا يزداد في مال القراض بتوفيره وهو مجموع كالمقص اما البسارة جزء الزكاة فتسامح به النفوس أولانه لازم شرعا وكأنه مدخول عليه أنظر الحثرتي وغيره كذا في المجموع (قوله ان أدارا العامل الخ) تقدم أن المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه أن ينض له ولو درهم فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديرا يركب المصنوع لاحدهما واذا أدارا العامل فقط فلا بد أن ينض له شيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام أم لا قاله الشيخ أحمد الرقاني وقال اللقاني يشترط المصنوع فيمن له الحكم كذا في الحاشية (قوله ولا يركبه العامل الخ) أي لاحتمال دين ربه أو موته وان

في الاقل (وبكل) من العرضين (على حكمه) في الزكاة (والا) بان أدارا أكثر ساعه واحتكر الاقل (فالجميع للادارة) وبطل حكم الاحتكار (واقراض) الذي عند العامل (الحاضر) بلادرب المال (يركبه ربه) لا العامل زكاة ادارة (كل عام) ما فيه (من غيره) لامن مال القراض لئلا ينقص على العامل والرجح محله وهو ضرر على العامل الآن يرضى بذلك (ان أدارا العامل) سواء كان ربه مديرا أو محتكرا أو لا وذكر مفهوم الحاضر بقوله (وصبر) ربه بلازكاه (ان عاب) المال عن بلادر به غيبة لا يعلم فيها حاله ولو نسي ولا يركبه العامل أيضا الا ان يأمر ربه بما تجزيه ويحسبها العامل على ربه من رأس المال حتى يحصر المال (في زكاة عن سنة الحضور ما) وجد

(فيها) سواء زاد قبلها أو نقص أو ساوى فإن كان المال في سنة ثلثه شور مساويا لما مضى فأنزه ظاهر (و) ان كان فيما قبلها أزيد (سقط ما زاد قبلها) فلا زكاة فيه لأنه لم يصل له ولم يتنفع به وصار حكمه حكم ماله كان في كل سنة مساويا لسنة الحضور فيستدنى في الإخراج بسنة الحضور ثم بما قبلها وهكذا ١٩٢ وبراى تنقيص الأخذ بالنصاب (وان نقص) ما قبلها عنها (فلكل) من السنين

وقع وزكاه به قبل علمه بحاله فالظاهر الأجزاء ثم ان تبين زيادة المال على ما أخرج أخرج عنها وان تبين نقصه عما أخرج رجوع بها على الفقير ان كانت باقية بيده وبين له أنها زكاة والافلا رجوع له خلاف الاستظهار عب من عدم رجوعه مطلقا ولو كان باقيا بيده لأنه مفترط بأخراجه قبل علم قدره (قوله سقط ما زاد قبلها) ولو زكاة العامل عن ربه لم يرجع بزكاة تلك الزيادة (قوله فيستدنى في الإخراج بسنة الحضور) اعترضه الرماضى بأن الذى قاله ابن رشد وغيره أنه يسد بأبى الأولى فالأولى فإذا كان المال في أول سنة أربع مائة دينار وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالثة وهى سنة الحضور مائتين وخمسين فإنه يزكى عن الأولى في المثال المذكور عن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثامنة والثالثة ما نقصته الزكاة فيما قبلها قلت الظاهر كما قال بعض الشراح ان المال واحد سواء بدأ بالأولى أو بسنة الحضور ومثل هذا يقال في بقية الصور انتهى بن كذا في حاشية الأصل (قوله وبراى) أى في غير سنة الحضور وكما براى تنقيص الأخذ بالنصاب براى أيضا تنقيصه لجزء الزكاة فالأول كمن عنده أحد وعشرون دينارا فغاب بها العامل خمس سنين وحدث بعد الحضور ركاهى فيبدأ بأبى العام الأول فما بعده وبراى تنقيص الأخذ بالنصاب وحيد فلا يزكى عن الثالثة الباقية والثانى أن يكون المال في العام الأول أربع مائة وفي الثانى ثلثمائة وفي عام الحضور مائتين وخمسين فإذا زكى عنها لعام الحضور أخرج ستة دنانير وربعا وزكى عن العام الذى قبله عن مائتين وخمسين الاستدور بها التى أخرجها زكاة وعن العام الأول عن مائتين وثمانية وثلاثين الأربعا ونحوه والشرقا بن ولا يقال ان اعتبار تنقيص الأخذ بالنصاب أو لجزء الزكاة مقيد بما إذا لم يكن له ما يجعل في مقابلته من الزكاة والأو بر كى عن الجميع كل عام كما هو المذهب ولا ننقل لاي جري ذلك هنا لأن هذا لم يقع فيه تقرير فلم يتعلق بالقيمة بل بالمال فيعتبر بقصه مطلقا فله محشى الأصل (قوله قضى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهر فيما إذا تقدم الأزيد على الانقص كما في مثال الشارح وأما ان تقدم الانقص على الأزيد كما لو كان في سنة الحضور أربع مائة وفي التى قبلها خمس مائة وفي التى قبلها مائتين فإنه يزكى أربع مائة لسنة الفصل ولما قبلها ويركى عن مائتين للعام الأول (قوله فكالدس) أفاد به هذا التشبيه فائدتين الأولى أنه لا يركبه قبل رجوعه له به ولو ناض بيد العامل والثانية أنه لا يركبه بعد قبضه لسنة واحدة ولو أقام أعواما كما أفاده الشارح وهذا اذا لم يكن رب المال مديرا وكان مائده أكثر مما بيد العامل والا كان تابعا للآخر أكثر بسط حكم الاحتكار وحيد فيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويركى ان علم به كما يؤخذ من الأصل وحاشيته (قوله وعجلت زكاة ما شئت) أى فتخرج من عيها ولا ينتظر بها المعاملة ولا علم ربه بها بحالها لتعلق الزكاة بعينها (قوله وحسبت على ربه الخ) فلو كان رأس المال أربعين دينارا اشترى بها العامل أربعين شاة أخذ الساعى منها بعدد ما دخل شاة فلو كانت الشاة تساوى دينار ثم باع الباقي بسنتين ديناراً فالرجح على المشهور واحد وعشرون دينارا ورأس المال تسعة وثلاثون لحساب الشاة على رب المال وعلى مقابلة الربح عشرون ويحسب رأس المال ويبقى المال على حاله الأول (قوله ولا يجبر بالربح الخ) أى على المشهور كما تقدم بخلاف الحساسة فلهما تجبر به (قوله وفي كلام الشيخ نظر) أى لحكايته التأويلين مع تصريح المدونة بكونها على رب المال خاصة كما قال الشارح وأما نفقته من مال القراض ويجبر بالربح كما يؤخذ من المدونة أيضا (قوله ويركى العامل) أى لا رب المال خلافا لغيره حيث قال ما خص العامل من الربح يزكى به رب المال (قوله لعام واحد) أى سواء كان العامل ورب المال مديرا أو محتكرا من أو مختلفين فلا يزكى إلا لعام واحد بعد فرض حصته ولو أقام مال القراض بيده أعواما وقيل ان كان العامل مديرا زكاة كل عام بعد الانفصال واقتهر عليه ابن عرفة وزوجه بعضهم

الماضية (ما فيها) كما إذا كان في الأولى مائة وفي الثانية مائة وخمسون وفي الثالثة مائتان (وان زاد) المال فيما قبلها تارة (ونقص) تارة أخرى كما لو كان فيها مائتان وفيما قبلها مائة وفيما قبلها ثلثمائة (قضى بالنقص على ما قبله) فيركى في سنة الحضور عن مائتين وعن كل ما قبلها مائة لأن الزائد لم يصل له ولم يتنفع به ولا يقضى بالنقص على ما بعده وذكر مفهوم ان أراد العامل بقوله (وان احتكر العامل) سواء احتكر به أم لا (فكالدس) يركبه لعام واحد بعد قبضه بانفصاله من العامل ولو أقام عند العامل أعواما وهذا كله في العروض المشتركة بمال وأما الماشية وحكمها ما أفاده بقوله (وعجلت زكاة ما شئت) أى القراض اذا بلغت نصابا حال حوله (مطلقا) حضرت أو غابت احتكرها العامل أو أدار ومثل الماشية أحرث وأخذت منها ان غابت (وحسبت على ربه) من رأس المال فلا تجبر بالربح كالحساسة فان حضرت فهل كذا أو يؤخذ من ربه (كزكاة فطر رقيقه) أى القراض فانها على ربه قول واحد قال بها وزكاة الفطر عن

عبد القراض على رب المال خاصة وفي كلام الشيخ نظر ثم شرع يتكلم على زكاة ربح العامل وقال من مال القراض فقال (ويركى العامل ربه) بعد الانفصال (وان أقل) عن النصاب ولو لم يكن عنده ما يضمنه إليه (لعام) واحد بشرط خمسة ذكره بقوله

(ان أقام) القراض (بيده حولاً فاكثراً) من يوم التحول أقل من حول (وكانا) معا (حريين مسلمين بلادين) عليهما (وحصة ربه برجه) (نصاب) فاكثروا والوال للخال لأقل وان نابه هو نصاب بل يستعمل حيث يشاءه

١٩٣

نصاب (و) لكن (عنده) أي ربه (ما يكمله) فيزكي العامل وان أقل لأن زكاته تابعة لزكاته ربه (ولا يسقط الدين) ولو عيناً (زكاة حوت وماشية ومعدن) لتعلق الزكاة بعينها (بخلاف العين) الذهب والفضة (فيسقطها) الدين (ولو) كان الدين (مؤجلاً أو) كان (مهرًا) عليه لامرأته مقدماً أو مؤجراً (أو) كان (نفقة كزوجة) أو أب أو ابن (تجديت) عليه (أو) كان (دين زكاة) أسكرت عليه (لا) دين (كفارة) إيمان أو غيره كظهار وصوم (و) لادين (هدى) وجب عليه في حج أو عمرة فلا يسقط أن زكاة العين (الآن يكون له) أي لرب العين المدين (من العروض ما) أي شيء (يفي به) أي يدينه فانه يجعله في نظير الدين الذي عليه ويركي ما عنده من العين ولا تسقط عنه الزكاة بشرط أن أشار لا ولم يبق قوله (ان حال حوله) أي العرض (عنده) ولثاني بقوله (وبيع) ذلك العرض أي وكان مما يباع (على المفلس) كشيء ونحاس وماشية ولوداية ركوب أو ثياب حمة أو كتب وقه لا ثوب حسده أو دار سكناه إلا أن يكون فيها فضل عن

وقال انه مذهب المدونة كما في حاشية الاصل (قوله ان أقام القراض بيده حولاً) هذا الشرط مبنى على أنه شريك لرب المال لأجير والا لا كتنفي بحول صاحب المال (قوله حريين مسلمين بلادين) اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على أن العامل أحير أمالو نظراً لكونه شريكاً ولا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتزكية العامل لأن المتظوره ذات المال واشتراطها في العامل بناء على أنه شريك اذ لو قلنا انه أجير لا كتنفي بخصوصه في رب المال قال في المجموع وبالجملة فقد اضطررنا في النظر لذلك والفقهاء مسلم (قوله وحصة ربه) المراد بالحصة رأس المال (قوله لأقل وان نابه هو نصاب) بناء على أن العامل أجير فان كان رأس المال عشرة دنانير ودفعها له بها للعامل على أن يكون له بها جزء من مائة جزء من الربيع فربيع المال مائة فان ربه لا يركي لأن مجموع رأس المال وحصته من الربيع أحد عشر وكذلك العامل لا يركي بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولاً من وقت قبضه (قوله ولا يكن عنده) هكذا في نقل ابن يونس ونصه قال ابن الموار قال أشهب حين عنده أحد عشر ديناراً فربيع فيها حصة وله مال حال حوله ان ضمه الى هذا صار ربه الزكاة بر بدو قد حال على أصل هذا المال حول فليركي العامل حصته لأن المال وحيت فيه الزكاة انتهى كذا في حاشية الاصل نقلاً عن البناني هو تنبيهه قال خليل وفي كونه شريكاً أو أجيراً خلاف قال شراحه تظهر ثمرته الخلاف في المني على القولين فبعضهم شهر ما يبتى على كونه شريكاً وبعضهم ما يبتى على كونه أجيراً وكل مسلم كما علمت مما تقدم (قوله ومعدن) مثله الركا اذا وحيت فيها الزكاة فلا يسقطها الدين ولا مامعه من فقد واسر بل وكذلك اذا وحيت فيه الخمس (قوله بخلاف العين) أي فتسقط بسبب دين على أربابها سواء كان الدين عيناً اقترضها أو اشتراها في الدمة أو كان عرضاً أو طعاماً كدين السلم ويدخل في العين قيمة عروض التجارة وتسقط زكاتها بالدين والفقد والاسر (قوله أو كان مهرًا عليه) هذا قول مالك وأبن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الامهور والنساء اذ ليس شأنهن القيام به الا في موت أو مرق ولم يكن في القوة كغيره كذا في الحاشية (قوله أو كان نفقة كزوجة) أي فاما مسقطه الزكاة مطلقاً حكم بها كما أم لا لقوتها يكونها في مقابلة الاستمتاع (قوله أو ابن) أي ان حكمها أي قصي بما تجمدهمها في الماضي ما حكم غير ما لم يكن يرى ذلك وصورتها انه تجمدهم عليه فبما قصي شيء من النفقة فطلب الولد أياه به وامتنع فرفع لما حكم يرى ذلك فحكم بها فان تجمدهم عليه ولم يحكم بها كما فكم فقال ابن القاسم لا تسقط وقال أشهب تسقط واطلاق شارحنا يؤيد قول أشهب وأما ان تجمدهم نفقة الولد أياه أو أماً على الابن ولا تسقط زكاته الا بشرطين حكم الحاكم بها وتسقطه فان لم يحكم بها كما أو حكم بها ولم تسلف الوالد بل تحصيل في الاتفاق بسؤال أو غيره لم تسقط عن الابن كذا في الاصل وانما شد في نفقة الوالد حيث جعلت مسقطه لزكاة العين مجرد الحكم بها أو مجرد تجمدها على قول أشهب دون نفقة الا لو بين لان مساحمة الوالد الدين للولد أكثر من مساحمة الولد له لان حب الوالد لولده موروث من آدم ولم يكن يعرف حب الولد لوالده (قوله لادين كفارة الخ) والفرق بينهما وبين دين الزكاة أن دين الزكاة تنوحيه المطالبة به من الامام العدل وبأخذها كرها بخلاف الكفارة والهدى فانه لا يتوجه فيه ما ذلك وتعقب هذا الفرق أبو عبد الله بن هذاب من أصحاب ابن عرفة قائل لا فرق بين دين الزكاة والهدى والكفارة في مطالبة الامام بها ونقل ذلك عن الاحمدي والمازري فتحصل أن في دين الكفارة والهدى طريقين طريق نفقة ابن عتاب تقول كالأزكاة وطريق نفقة المصنف و خليل وشراحه أمساكاً بالزكاة (قوله ان حال حوله) أي معنى له حول والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم وما يما يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول وهو عند المدين والا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زماناً واشتراط مرور الحول على ما يجعل في الدين من العرض قول ابن القاسم وقال أشهب عدم اشتراط بل تجعل قيمته في مقابلة الدين وان لم يمر عليه

٢٥ - صاوي - ل

ضرورته فان كان عنده من العرض ما يفي ببعض ما عليه نظر له باقي فان كان فيه الزكاة زكاة كما لو كان عنده أربعون ديناراً وعليه مائة دينار من الزكاة (والقيمة) لذلك العرض تسعير (وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة أي الحول (أو) يكون له

لاتناله الاسكام (ولا) ان
كان له (آبق) ولا يجعل
في نظير الدين الذي عليه
(وإرجى) فحصيله اعدم
جواز بيعه بحال (فلو وهب
الدين له) أى لم هو عليه
بان ابراه زبه منه ولم يجعل
حوله من يوم الهبة فلا زكاة
في العين التي عنده لان
الهبة انشاء الملك النصاب
الذي بيده فلا تحب الزكاة
فيه الا اذا استقبل حولا
من يوم الهبة (أو) وهب له
(ما) أى شئ من العرض
أو غيره أى وهب له انسان
ما أى شئ (يجعل فيه) أى
في نظير الدين (ولم يجعل
حوله) أى حول الشئ
الموهوب عند رب العين
(فلا زكاة) في العين التي
عنده حتى يحول الحول
لما تقدم في الذي قبله وهذا
تصريح مفهوم قوله ان
حال حوله ثم شرع في
الكلام على زكاة المعدن
وقال (ويرى كي معدن
العين) الذهب والفضة
(فقط) لا معدن نحاس
أو رصاص أو زئبق
أو غيرها (وحكمه) أى
المعدن (مطلقا) سواء كان
معدن عين أو غيره (للامام)
أى السلطان أو نائبه
يقطعه ان شاء من المساميين
أو يجعله في بيت المال
لما نفقه لان نفسه (ولو)
وجد (بارض) شخص
(معي) ولا يختص به رب
الأرض (لا أرض الصالح)

حول عنده قال ر و نوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هل هو مسمى ملك العين التي
بيده من الآن وحيثما فلاز كاه عليه فيها فقد الحول وهو قول ابن القاسم أو كاشف أنه كان مالها
وحيثما فز كي وهو قول أشهب وأنت خير بان هذا البناء بوجوب شرط الحول عند ابن القاسم
في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معسر ومعدن وغيرها مع أنهم لم يشترطوا مع ور الحول الا في
العرض ولم يشترطوه في المعسر والمعدن وغيرها كما في المواق انظر من كذا في حاشية الاصل (قوله
دين مرجو ولو مؤجلا) لكن ان كان حلالا بحسب عدده وان كان مؤجلا بحسب قيمته (قوله ولا ان
كان له آبق) ومثله البعير الشارد (قوله بأن ابراه زبه منه) تصويير هبة الدين ان هو عليه اشارة الى أنه
يسمى ابراء لان الهبة الحقيقية تكون اغير من عليه الدين (قوله انشاء الملك النصاب) أى من الآن (قوله
أو وهب له الخ) ومن ذلك قول خليل أو مرأكم مؤخر نفسه بسنتين دينار ثلاث سنين حول فلاز كاه قال
سارحه لان عشرين السنة الاولى لم يحقق ملكه لها الا الآن فلم يملكها حولا كاملا فاذا مر الحول
الثاني ز كي عشرين واذا مر الثالث ز كي أربعين الامانة قصته الزكاة واذا مر الرابع ز كي الجميع
فموضوع المسئلة أنه أجوف نفسه ثلاث سنين بسنتين دينار او قبضتها وحكمز كاهها علمت (قوله فائدتان)
الاولى من كان له مائة محرمية ومائة رجبية وعليه مائة دينار وجب عليه زكاة المحرمية عند حولها
وتسقط عنه زكاة الرجبية لان عليه ثلثها الثانية من وقف عينها للسلف ياخذها المحتاج ويرد مثلها
يجب على الواقف ز كاهها لانها على ملكه وقد كل عام ولو ما انضمها مالها الا أن تسلف تنز كي لعام
واحد بعد قبضتها من المدين كر كاه الدين ولو كشت عنده أعواما وكذلك من وقف حبالا بر رع كل
عام في أرض مملوكة أو مستأجرة أو حوائط ليفرق ثمرها بين يد الحلب والتمران كان فيه نصاب ولو
بالضم لحب الواقف وثمره وكذلك وقف الانعام لتفرقة لهما أو صوفها أو الحمل عليها أو لتفريق نسائها فان
الجميع تركى على ملك الواقف ان كان فيها نصاب ولو بالانضمام لماله ولا فرق بين كون الموقوف
عليهم معينين أو غيرهم ويقوم مقام الواقف باطر الوقف في جميع ما تقدم الا أنه يز كيه على حدتها ان
باعت نصابا ولا تنأى انضم لماله لانه ليس مالها (قوله ويرى كي معدن العين) تشترط فيه ما تشترط في
الزكاة من حرية المالك له واسلامه لا مرور الحول وهذا هو الذي قدمه أول الباء تبعها لخليل وابن
الحاحب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان اشركا وبه كاه واحد قال الجزولى وهذا هو المشهور
نقله الخطاط كذا في حاشية الاصل (قوله أو غيرها) أى كاه قصدير والعقيق والياقوت والزمرد والريسخ
والمعرة والكبريت فلاز كاه في شئ من هذه المعادن الا ان صارت عروض تحارة فنز كي ز كاهها (قوله
يقطعه ان شاء من المساميين) أى يعطيه لمن يعمل فيه بنفسه مدة من الزمان أو مدة حياة المقطع بفتح الطاء
وسواء كان في نظير شئ بأحد الامام من المقطع أو محابا واذا أقطعه لشخص في مقابلة شئ كان ذلك الشئ
بيت المال ولا يأخذ الامام منه الا بقدر حاجته قال الباجي واذا أقطعه لاحد فانه يقطعه استغناء لا تمليك
ولا يجوز لمن أقطعه له الامام أن يبيعه ابن القاسم ولا يورث عن أقطعه له لان مال الملك لا يورث اه
من كذا في حاشية الاصل وقد علمت حكم ما اذا أقطعه لشخص معين ويجب على ذلك المعين ز كاهه ان
خرج منه نصاب حيث كان عينيا أو مادا أمر بقطعه لبيت مال المسلمين فلاز كاهه لانه ليس بمملوك
لعين حتى يرى كي (قوله بارض شخص معين) أى هذا اذا كان بارض غيره لموكة كالفيا في أو ما فجلى عنه
أهله ولو مسلمين أو مملوكا غير معين بارض العمومة بل ولو بارض معين مسلما أو كافرا ويعتبر اقطاعه في
الأراضي الاربع الى حيازة على المشهور فان مات الامام قبلها بطلت العطية كذا في الاصل ورد
المصنف بلو على من قال ان المدين الذي يوحى في المملوكة لمعين يكون لمالكها مطلقا وعلى من قال ان
كل المدين عينيا للامام وان كان غير عين فلما لك الأرض المعين والمعتمد أمها للامام لان المعادن قد
يجدها شرار الناس فلزم يكن حكمه للامام لا أدى الى التفتين والمخرج (قوله رجع الامر للامام) أى على
مذهب المدونة وهو الراجح خلافا لسنن القائل انها تبقى لهم ولا ترجع للامام (قوله بنية العرق) يعنى
ان العرق الواحد من المعدن ذهبا كان أو نفضا أو كان بفضة ذهب أو بفضة فضة يضم بعضها لبعض اذا

اذا جرحه بغيره (قوله رجع الامر للامام) (قوله رجع) في الزكاة (بنيمة العرق) كان

أو بتصفية قولان وعلى الثاني لو انفق شيئاً قبل تصفيته أو ضاع شيء أو تلف لم يحسب وعلى الاول يحسب (لا) يضم (عرق لاخر) بل ان اخرج ما فيه الزكاة من كل على انفراد زكاة والا فلا وعلى عدم الصم معدن لاخر (وتخمس ندره العين) بفتح النون وسكون الدال المهملة القطعة من الذهب أو العضة الخالصة أي التي لا تحتاج تحليص أي يخرج منها الخمس ولو دون نصاب (كالركاز) يخمس أي يخرج منه الخمس (مطلقاً) عيه أرغيره قل أو كثر (ولو كرحام) وأعمدة ومساكن وعرض (أو وجده عبد أو كاهن) والاطلاق راجع لكل من ندره العين والركاز والمبايع بقوله ولو كرحام خاصة بالر كاز وقوله أو وحده عام ويما واستثنى من سماعه قوله (الاكبر ذقة أو) كبير (عمل) بنفسه أو عبده (في تحصيله) أي ما ذكر من الندره والر كاز ولو عشفة سفر على الارح (والركاة) حدث فزبح العشر دون الخمس (وهو) أي الر كاز (دون) بكسر الميم أي مدفون (حاهلي) أي غير مسلم (وهو) كره حرقه أي الجاهلي لأنه مما يحل المروءة (والطلب فيه) علة لما قبله وانهم كانوا يذهبون لاسوال مع أصواتهم (و) ان وقع (خمس)

كان متصلًا فاذا خرج نصيباً كى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئاً قليلاً ولو تلف الخارج أولاً (قوله بل وان تراخي العمل) أي فالمدار على اتصال العرق ولو حصل في العمل انقطاع (قوله قولان) الاول للباحي واستظهره بعضهم كما قال في الحاشية (قوله وعلى الثاني لو انفق الخ) شروع في بيان ثمة الخلاف (قوله لا يضم عرق لاخر) أي ولو اتصل العمل طاهره عدم ضم أحد العرقين للآخر ولو من معدن واحد ولو وحده الثاني قبل فرغ الاول وفي الخطاب ما بعد أنه يضم حيث بدأ العرق الثاني قبل انقطاع الاول سواء ترك العمل فيه حتى تم الاول أو انتقل للثاني قبل تمام الاول وهذا هو المعتمد حيث كان المعدن واحداً كما قررره شيخ المشايخ العدوي (قوله) ان وحده فائدة حال حوله وحصل عنده من المعدن ما يكمل به النصاب فهل يضمه لها ونحو الركاة وهو للقاضي عبد الوهاب ولا يضم قياساً على عدم ضم المعدنين وهو لا يجوز والمعمد الاول (مسئلة) يجوز دفع معدن العين لمن يعمل فيه بأجرة معلومة غير نقد بأحداهما من العامل في نظر بر أخذ العامل ما يخرج من المعدن بشرط كون العمل مضبوطاً بمن أو عمل خاص كحفر قاسية أو قامة منين ولا يجوز ان تكون نقد لأنه يؤدي الى التفاضل في الفقدين أو الى السرف المؤخر وجه الجواز اذا كانت غير نقد أنه هبة للثواب وهي تجزئ مع الجهة وأما معدن غير النقد فيجوز دفعه بأجرة ولو نقد أو يكون في نظير اسقاطه حقه لا في مقابلة ما يخرج منه وأما لو استأجره على أن ما يخرج لر به والأجرة يدفعها له به لا عامل فيجوز ولو بأجرة نقد (مسئلة) أخرى لو تعدد المستر كون في المعدن فانه يترمل كل على حدة فن بلغت حصته نصيباً كى والا فلا واحتلف هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه بجزء قل أو كثر لان المعدن لم يجزئها جازت المعاملة عليه بجزء كالمساقاة والقراض وهذا قول مالك وألا يجوز لأنه غرر ولا يكره لارض عما يخرج منها وهذا قول أصحاب رجع كل منهما (قوله وتخمس ندره العين) أي عبد ابن القاسم وعبد ابن نافع في الر كاة ربع العشر لان الخمس مختص بالركاز وهي عنده ليست منه بل من المعدن لان الر كاة عنده مختص بدون الجاهلي وأما عبد ابن القاسم والركاز ما وجد من ذهب أو فضة في باطن الارض مخلصاً سواء دون فيها أو كثر مخلقا (قوله القطعة من الذهب) كذا في سمرها عياض وغيره وفسرها أبو عمر ان التراب الكبير الذهب السهل التسمية وهذا ليس مخالفاً لما قبله لان ما قبل من المعدن لا يحتاج لكبير عمل وهو الندره وفيه الخمس وعلى هذا يدل كلامه كما فانه ر (قوله الخالصة) أي التي توحد في الارض من أصل حلقها لا بوضع واضع لها (قوله كالركاز) اعلم ان مصرف الخمس في الندره والركاز غير مصرف الزكاة أما الخمس الر كاة فقد قال اللحى ليس بمصرف الر كاة وأما هو كخمس العياض فمصرفه مصالح المسلمين ويحل للأغنياء وغيره. ثم نقله الموافق ثم قال وأما مصرف خمس الندره من المعدن ولم أجده ومقتضى رواية ابن القاسم أنه كالمعم والركاز أي مصرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالاصناف الثمانية اه بناني كذا في حاشية الاصل (قوله ولو كرحام) أي خذ لا للماروى عن مالك من أنه لا يخمس في العروض (قوله والاطلاق راجع الخ) أي في قوله سطة أعيناً أي غير قل أو كثر هذا طاهره ولو كن هذا ينافيه تعسبه وهو وعيره من سراح حليل المدة بانها القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة والصواب رجوع الاطلاق للركاز فقط وأجاب المؤلف في تقريره بان الاطلاق في الندره بانفسه للقله والكثرة فقط (قوله عام فيهما) أي كان الارلى أو وحدها (قوله والركاة) أي على تناول اللحى تأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في المعاني ونقل عن ابن عاشر ان المراد الر كاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الر كاز (قوله أو غير مسلم ودمي) أي فالمراد دون غير مسلم ومفهومه دون مفهوماً موافقة لان في المدونة ما وجد على وجه الارض من ما يحل أو يساحل الحر من نصاب وذهب والفضة ولو احده محسباً واقتصر على لدن لانه ما عدا هذا اذا تحقق أنه مال جاهل بل وان شئت في ذلك بان لا يكون عليه علامة أصلاً أو علامة وطمست لان المال المدفون من معانهم وأما ما عليه علامة الاعلام أو الذي فاقدة كما سياتى (قوله وكره حرقه) أي كره لان تراجمهم فخرس وحواف أن يصادف قبره صالح وأما نفس قبر المسلم لغير ضرورة مما تقدم فخرام وحكم ما وجد حكم الملقطه

لأنه ركاز (وباقية) أي الركا (لأن الركا) بأحياء أو وارث منه لا لأجله ولا لمالكها بشراء أو هبة بل للبائع الأصلي أو الوهاب فان عا
والانقطة وقيل لمالكها في الحال مطلقا وأما باقي التدرج فكالمعدن فخرج به باذن الامام (والا) تمكن الأرض بموكة (فلا يوجد ودفر
مسلم أو ذى لقطه) كما يوجد من مالهما ١٩٦ على ظهر الأرض يعرف سنة اذالم يعلم به أو وارثه فان قامت القرائن على

(قوله لقطه) أي على حكمها وفي بن عن المدونة أن مال الذي ينظر فيه الامام وليس لقطه (قوله بالعاء)
أي المفتوحة (قوله ولا يجوز زملكه ابتداء) أي ما لم تقم القرائن على توالي الأعصار عليه والافهوعين ما نظره فيه
هو نعمة في الخطاب وكبير التثاني الخلاف فيمن ترك شيئا فآخذه غيره هل هو له حتى لو رماه إلا خذ في
كالباب فانيضا منه وليس له إلا جرة تحليصه أو نفقته على الدابة أولا خذ مطلقا وان تركه به معرضا
عنه فامرأة أو الدابة في محل محدد فانظره كذا في المجموع

فوصل في بيان مصرفها (قوله ومصرفها) المصروف اسم مكان لا مصرف درلان الاصناف اسم محل
الركاة فذلك قال أي محل مصرفها وفي كلامه لطيفة وهي الإشارة إلى أن اللام الواقعة في قوله تعالى إنما
الصدقات للفقراء الخ لبيان المصروف عند المالكية لا للاستحقاق والمالك والامكان يشترط تميم
الاصناف (قوله لا يملك قوت عامه) الأولى أن يقول هو من يملك شيئا لا يكفيه عامه والاف كلامه يقتضي أن
الفقر أعظم من المسكين وليس كذلك بل بينهما تباين حيث ذكر مع بعضهم وهو معنى قول بعضهم إذا
اجتمعوا فترقبوا خلاف ما لو اقتصر على أحدهما كما في قوله تعالى فاطعام سبعين مسكينا فالمراد به ما يشمل
الفقر وهو معنى قول بعضهم وإذا افترقا اجتماعا مل (قوله وهو أحوج الخ) أي هم كلامه أن الفقير
والمسكين صنفان متعاربان كما علمت خلافا من قال انهما صنف واحد وتظهر غمرة الخلاف فيما إذا أرمي
بشيء للفقراء دون المساكين أو بالعكس وهي صحيحة على الأول دون الثاني وإذا ادعى شخص الفقر أو
المسكنة ليأخذ من الركاة فانه يصدق بلايين الأربعة بان يكون ظاهره يحالف ما يدعيه فانه لا يصدق
الابدية وهل يكفي الشاهد واليهين أولاد من شاهدين كما ذكره في دعوى المدين العدم ودعوى الولد
العدم لأجل نفقة والديه وعلى أنه لا بد من شاهدين هل يحلف معهما كما في المسائلين المذكورين أولا
يحلف كما في مسألة دعوى الولد العدم لأجل أن ينفق عليه ولده كذا في الحاشية (ونبيه) من لزمت
نفقته عليها أو كان له مرتب في بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهر كلامهم ولو كان ذلك المولى لم يصر
النفقة بالمحل وهو كذلك لأنه قادر على أخذها منه بالحكم وأما من له منفق يتفق عليه تطوعا فله أخذها
كما ذكره ح لان المنفق المذكور يقطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريبا أو أجنبيا
والحاصل أن من كانت نفقته لازمة لمولى لا يعطى اتفاقا وان تطوع بماله ففيها أربعة أقوال قيل
يجوز له أخذها وتحزير ربهام مطلقا وهو الذي في ح وهو المتمد وقيل لا تحزير مطلقا وهو لابن حبيب
وقيل لا تحزير ان كان المنفق قريبا وتحزير ان كان أجنبيا وهو ما نقله الساجي وقيل انها تحزير مطلقة
لكن مع الحرمة وهو ما نقله ابن أبي زيد (وفائدة) نقل ح عن البرزلي عن بعض شيوخه أن من كان
عنده قيمة يجوز له أن يشورها من الركاة بقدر ما يصلحها من ضروريات المسكاح والامر الذي يراه
القاضي حسنا في حق المحذور اه بن نقله محشي الأصل (قوله وحاشي) اعترض بأن السماع عليهم أن
يأتوا أرباب المشابة وهم على المياه ولا يبعدون في قرية ويعشون لأربابها اذ لا يلزمهم السير لقرية أخرى
وحديثه ولا حاجة للحاشي وأجيب بأن مراد الشارح كما قال غيره أنه هو الذي يجمع أرباب الأموال من
مواضعهم في قريتهم إلى الساعي بعد انتيانها اليها فيحصل أن العامل عليها يصدق بالساجي والجاسي
والهريق والكانب والحاشي لأراع وحارس لان انسان عديم احتياج الركاة لهما لكونها تفرق عابدا عند
أسدها بخلاف من ذكر داسان الركاة احتياجا اليهم فادعت الضرورة لأراع أو لحارس أو لواشي
المجموعة وأجرتهم من بيت المال مثل حارس العطرة (قوله لانه يأخذ منها بوصف العمل) ولذلك اذا كان
فقيرا يأخذ بوصف الفقر أيضا كما قال الخليل وأخذ الفقير بوصفه وكذا يقال في كل من جمع بين وصفين

توالي الأعصار عليه بحيث
يعلم أن ربه لا يمكن معرفته
ولا معرفة وارثه في هذا
الا وان فهل ينوي تملكه
أو يكون محسبه بيت مال
المسلمين لقولهم كل مال جهات
أربابه فله بيت المال وهو
الظاهر بل المتعين (وما
لفظه) بالعاء والظاء المجهمة
أي طرحه (البحر) مما لم
يتقدم ملك أحد عليه
(كعبر) وأول مؤمر جان
وسمك (فلا يوجد) الذي
وضع يده عليه أولا (بلا
تحميس) لأن أصله الإباحة
فالوراء جماعة فتداعوا
عليه فجاء آخر فوضع يده
عليه فهو له دون المتداعين
(فان تقدم عليه) أي على
ما لفظه البحر (ملك)
لاحد (فان كان) من تقدم
له ملك (حريبا كذلك)
أي وهو لو أحده لكانه
يخمس لانه من الركا
فالتشبيه ليس بتمام دليل
ما بعده ومراده بالحري
المتحقق حريته والافا
بده يعني عنه أي قوله
(و) ان كان من تقدم ملكه
(جاهليا) أي غير مسلم
وذى (ولو شئت) في جاهليته
وغيرها (فركا) يخمس
والباقي لو أحده (والا) بان
علم أنه مسلم أو ذى (لقطة)

يعرف ولا يجوز زملكه ابتداء خلافا لغيرهم فوصل في بيان مصرفها وهو من شروط صحتها كالاسلام (ومصرفها) فأكبر
أي محل مصرفها أي من تصرف أي من تعطي له (فقير لا يملك قوت عامه) هو نوم ملك نصا (ب) يجوز الأعتاؤه وان وجدت عليه (ومسكين لا يملك
شيئا) وهو أحوج من الفقير (رعاهل عليها) أي على الركاة (كساع وجاب) وهو الذي يحجب الركاة (ومفرق) وهو القائم وكاتب وحاشي
وهو الذي يحشر أن يجمع أرباب المال (أو) كان العامل (غنيا) لانه يأخذ منها بوصف العمل لا بوصف الفقر

(ان كان كل من الفقير وما بعده (حراما غير هاشمي) فلا يجوز له ان يعبد او كافر او هاشمي اي من بني هاشم من جهة مناف لان آل البيت تحرم عليهم الزكاة لانها اوساخ والناس ولهم في بيت المال ما يكفهم واما ١٩٧ بنو المطالب اخر هاشم فليسوا عندنا

من آل البيت فبعضهم منها قال بعضهم اذا حرموا حقهم من بيت المال وصاروا فقراء جاز ان يعطوا وعطاهم منها كما هو الآن ويشترط في العامل ما ذكر وان يكون عدلا عالما باحكامها فلا يستعمل عليها عبد ولا كافر ولا هاشمي ولا فاسق ولا جاحل باحكامها (ومؤلف) عليه قال تعالى والمؤلفة قلوبهم وهو (كافر) يعطى منها (ليسلم) اي لاجل ان يسلم وقبل هو مسلم قريب عهد بالاسلام يعطى منها لئلا يتمكن من الاسلام (و رقيق مؤمن) لا كافر (يعتق منها) بان يشتري منها رقيق فيعتق او يكون عنده عبد او امة يقومه قيمة عدل ويعتقه عن زكاته وهذا معنى قوله تعالى وفي الرقاب ويشترط في الرقيق ان يكون خالصا (لا عقده فيه) كما كتابه ومدير ومعتق لاجل وام ولد والا فلا يجوز (و ولاؤه) ادعتق منها (للمسلمين) لا لزكي فاذا مات ولا وارث له ترك مالا فهو في بيت المال (وعارم) اي مدين ليس عنده ما يوفي دينه (كذلك) اي حرم غير هاشمي يعطى منها الوفاء دينه (ولو مات) فيوفي دينه منها اذا (تدين لاقى فساد) كشر بخرقته (ولا لاخذها) اي لاجل

فاكثر (قوله ان كان كل من الفقير وما بعده الخ) اي ما عدا المؤلفة قلوبهم كما هو معلوم . واعلم ان الحرية والاسلام وعدم كونه هاشميا شرط في صحة اخذ الزكاة واما اشتراط كون العامل عدلا عالما باحكامها الا تبين في الشرح فهو شرط لصحة كونه عاملا فلا ولو كان هاشميا او عبدا وكان عدلا عالما باحكامها نفذت توليته وادب لا يعطى منها بل يعطى اجرة مثله من بيت المال (قوله فليسوا عندنا من آل البيت) اي على الراجح (قوله قال بعضهم اذا حرموا حقهم الخ) قال في الحاشية تنبيه محل عدم اعطاء بني هاشم اذا اعطوا واما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوه واضربهم الف قرأعطا ومنها واعطاهم افضل من اعطاء غيرهم قاله في الخصائص وظاهره وان لم يصلوا الى اباحة كل الميتة وقيد الباجي اعطاهم بوصولهم لها ولعله الظاهر والمتعين كذا في عب ادول قد ضعف اليقين في هذه الاعصار المتاخرة فاعطاهم الزكاة لهم اسهل من تعاطيهم خدمة الذي والقاجر والكافر . واما صدقة التطوع فهي للآل جائزة على المعتقد (فائدة) الهاشمي من هاشم عليه ولادة كاولاد العباس وحزة وابي طالب وابي لهب واولاد فاطمة وتحرم على الجميع الزكاة ويجوز لهم لبس الشرف ومن كانت امه منهم فقط ليس بآل فتجوز له الزكاة ويجوز له لبس الشرف على ما اعتد به الاجه ورى في شرحه لانه نسبة لهم على كل حال ففي الحديث ابن ابي القوم منهم وورد ايضا المال ابو ورد ايضا تحجير والنطفة كما كان العرق دساس فلذلك جاز له لبس الشرف ليحترم ثم ان لبس الشرف هذا حادث في زمن السلطان الاشرف وكان قبل ذلك لا يعرف الشرف من غير ما حدث لهم ذلك السلطان ابتمير واهن غيرهم وصار شعارهم فلبس من غير نسبة حرام (قوله ليس) هذا القول لابن حبيب ومقابله لابن عرفة قال خليل وحكمه باق اي لم ينسخ لان المقصود من دفعها اليه ترغيبه في الاسلام لاجل انقاذ هجرته من النار لا لاعتائه لنا حتى يسقط بقسوا الاسلام وقيل انه منسوخ بناء على ان العلة اعانهم لنا وقد استغنينا عنهم بعزة الاسلام والخلاف مفرع على القول الذي مشى عليه المصنف من ان المؤاف كافر يعطى ترغيبا له في الاسلام اما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فحكمه باق اتفاقا (قوله ورقيق) اي ذكر او انثى وقوله مؤمن قال عب ولو هاشميا وارضاءه شيخ المشايخ العدوي لان تخلص الهاشمي من الرق اولى ولانه لم يصل له من تلك الاوساخ شي ويتصور ذلك فيما اذا تزوج هاشمي امة مسلمة لو كة لشخص اعدم وجود طول للحرائر وخشي على نفسه العنت واولاده ارقاء لسيد الامة واشراف وبؤاف منها الهاشمي ايضا لان تخلصه من الكفر اهم لان الكفر قد حط قدره فلا يصبر احده الاوساخ وعلى هذا يكون كل من المؤاف والرقيق مستثنى من قول المصنف غير هاشمي ولا يشترط في اعتق الرقيق منها سلامته من العيوب بخلاف الاصبغ (قوله بان يشتري منها رقيق فيعتق الخ) بشرط ان لا يعتق بنفس المالك على رب المال كلابون والاولاد والحوالي القريبة الاخوة والاحوات وان اشترى من زكاته من يعتق عليه فلا يجوز له الا ان يدفعها للامام فيشتري بها والرب المال او ولده ويعتقه فيجزي حيث لا تواطؤ (قوله وولاؤه اذا اعتق منها المسلمين) وسواء صرح المعتقد بذلك او سكوت بل ولو شرطه لنفسه واما لو قال انت حر عني ولاؤك للمسلمين فلا تجزئه عن الزكاة والعتق لازم والولاؤه لان الولاء ان اعتق (قوله وغارم) اشترط فيه الشارح ايضا ان يكون غير هاشمي لانها اوساخ الناس ولا يقال الذين يصنع القدر اكثر من اخذ الزكاة لان قول قد قد ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وعليه الدين فدللتها اعظم من مذلة الدين وفي هذا التعليق شي ولذلك ساقى في الشارح انه يعطى اذا لم يكن بيت مال يوفي منه دينه (قوله ليس عنده ما يوفي الخ) مما يباع على الفلاس (قوله ولو مات) رد بلو على من قال لا يقضى دين الميت من الزكاة لو جوب وفاته من بيت المال ويشترط في هذا الدين ان يكون شأبه ان يجبس فيه فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر ويخرج دين الكفار الزكاة لان الدين الذي يجبس فيه ما كان لادبي واما الكفارات والركعات فهي لله (قوله

ان ياخذ منها ومعناه ان من عنده كفايته وتدين للتوسع في الانفاق على ان ياخذ منها فلا يعطى واما فقير تدين للانفاق على نفسه وعائلته بقصد ان يعطى . ونحوه فلا ضرر في ذلك

(الأن يتوب) من ثدين العساد أو لاخذ من ابان يظهر توبته ويقي عليه ما ثدائه في فساد فيعطى منها لا يجرد دعواه التوبة (ومجاهد كذلك) أي حرم سلم غير هاشمي (وآله) بان يشتري منها سلاح أو خيل لينغازي عليها والنفقة عليها من بيت المال و يعطى المجاهد منه ويدخل فيه الجاسوس والمرباط (ولو) كان (غنيا) لان أحذه بوصف الجهاد وهذا معنى قوله تعالى وفي سبيل الله (وابن سبيل) وهو الغريب (كذلك) أي حرم سلم غير هاشمي وهو (محتاج لما يوصله) لوطنه اذا سافر من بلده (في غير معصية) والالم يعطى (الأن يحمد) الغريب (مسلم) لما يوصل (وهو) ١٩٨ أي والحال انه (غني ببلده) فلا يعطى حيث لا يعطى في ثلاث صور والفقير

الا أن يتوب) رجعه السارح للامر بن معاوه والذي قاله في الحاشية خلافا لمهرام حيث رجعه لخصوص العساد محتجا بان التدان لا حذها ليس محرما فلا يحتاج التوبة ورد عليه بان من تدان وعنده كفايته كان سفيها والسفاهة حرام محتاج التوبة (قوله ومجاهد كذلك) أي ملبس به أو بالرباط (قوله أي حرم سلم الخ) فان تحلف وصف من هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئا (قوله ويدخل فيه الجاسوس) أي ولو كان كافرا لكان ان كان مسلما فلا بد من كونه حرا غير هاشمي وأما ان كان كافرا فلا بد من كونه حرا ولا يشترط فيه كونه غير هاشمي لخصه الكفر (قوله ولو كان غنيا) ردوا على ما نقل عن عيسى بن دينار من أن المجاهد العني لا يأخذ منها فانه ضعيف (قوله في غير معصية) أي بان كان غير عاص أصلا أو كان عاصيا في السفر فيعطى في هاتين الحالتين بخلاف ما لو كان عاصيا بالسفر ولا يعطى ولو خشى عليه الموت لان نجاة في يد نفسه بالتوبة وتقل أبو على المسناوي عن التيممة لا يعطى ابن السبيل مهال خرج في معصية وان خشى عليه الموت فطر في تلك المعصية فان كان يريد قتل نفسه أو متهل حرمة لم يعط الا ان تاب ولا يعطى منها ما يسد عينه على الرجوع الا ان يكون قد تاب أو يخاف عليه الموت في بقاءه فقد وصلت بين سببه لقتل وهتلك الحريم فلا يعطى الا ان تاب وبين رجوعه ببلده فيعطى ان تاب أو حيف عليه الموت وهو ظاهر (قوله فالجاري على ما تقدم) فحصل ان اشتراط عدم كونه هاشميا في تلك الاصناف انما هو لشرفه فان أدى منه منها الى الصر به قدم ويافي الشرط اذ كابل اخذ الصردين (قوله لغير جهاد في سبيل الله) أي وأماله فيجوز كما قال ابن عبد الحكم بشئ منها المركب للغزو و يعطى منها كراء النواصي و يفي منها حصن على المسلمين ولم ينقل اللحمي غيره واستظهره في التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح كذا في المساني نقلا في حاشية الاصل قال الحرثي ومثل السور والمركب الفقير والقاضي والامام اكن قال في الحاشية محل كون الفقير الذي يدرس العلم أو يفتي لا يأخذ منها اذا كان يعطى من بيت المال ولا يعطى منها ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية فان لم تكن فيه قابلية لم يعط الا ان تكون كتبه على قدر فهمه ولكن قال اللحمي وابن رشد اذا سمعوا حقهم من بيت المال جاز لهم أخذ ان كان مطلقا سواء كانوا فقراء أو أغنياء بالاولى من الاصناف المذكورة في الآية اه (قوله لاتعميم الاصناف ولا يندب) أي لان اللام في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والآية لبيان المصروف للمالك وأوجب الساعفي تعميم الاصناف اذ اوحدوا ولا يجب تعميم افرادهم اجماعا لعدم الامكان واستحب أصابع مذهب الشافعي قال ثلثة لا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح ولما فيه من سد الخلة والعزو ووفاء الدين وغير ذلك ولما يوجب من دعاء الجميع ومصادفة ولي فهم كدائي الحرثي (قوله كفي) أي ولو كان لا أخذها العامل اذا كانت قدر عمله أو أخذ الرائد بوصف الفقير (قوله رتب الاستمابة) أي وقد تحب على من تحقق وقوع الرباة منه ومثله الجاهل باحكامها ومصرفها ومن آدابها دفعها باليمين ودعاء الجاني والامام لدفعها أو حمه داود (قوله فالمشهور الاجزاء) خلافا لمن يقول بعدمه لانه من باب اخراج القيمة عرضا وقوله مع الكراهة كذا في التوضيح والخطاب عن البواذر (قوله بصرف الوقت) الباء للابسة متعلقة باعطاء أي ملبس بذلك الاعطاء بصرف الوقت (قوله المستكول بمصره الخ) أي فن وحب عليه دينار من أربعين مكره وأراد أن

مطلقا واعي الذي لم يجد مسلما وعلمه في صورة ومهموم محتاج أن غيره لا يعطى وهو ظاهر وأما الهاشمي فيه وفي الذي قبله فلهي الامام أو نائبه أن يعطيه من بيت المال ما يوصله فان عدم بيت المال كما هو الآن فالجاري على ما تقدم في الغريب يعطى المدين أو الغريب الهاشمي منها لوفاء الدين أو لما يوصله ببلده فهذه الاصناف الثمانية هي المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ ولا تحري لغيرهم كسور وسفن لغير جهاد في سبيل الله وشراء كتب علم ودار لاسكن أو صيغة لتوقف على الفقراء (ونددب ايثارا لمصطر) أي المحتاج على غيره بان يخص بالاعطاء أو يراد له فيه على غيره على حسب ما يقتضيه الحال اذ المقصود سد الخلة (لاتعميم الاصناف) ولا يندب بل متى أعطى لاي شخص موصوف بكونه من أحد الاصناف الثمانية كفي (و) ندب (الاستمابة) فيها لانها بعددس الربا وحب المحمدة (و) جازدها أي

المركاه (تقدر على الكسب) اذا كان فقيرا ليرتلك التكسب اختيارا (و) جاز (كفاية سنة) أي اعطاء فقير أو مستكين ما يكفيه سنة (ولو) كان (أكثر منه) أي من صنف لا أكثر من كفاية سنة ولا أقل منه (و) جاز (ورق) أي اعطائه (عن ذهب وعكسه) بلا أثر لوية لاحد عن الآخر وقيل بالولوية الورق عن الذهب لانه أيسر في الانفاق وأما اخراج الفلاس عن أحد القدين فأنه من الاجزاء مع الكراهة معتمدا اخراج أحد من الآخر (بصرف الوقت) أي وقت الاخراج لا وقت الوجوب المستكول بمصره بمصره ولا تعبر فيه بالصياغة فن عند علي أخرجه بصرف زنته

لا قيمة صياغته (ووجب نيتها) عند الدفع ويكفي عند عزلها ولا يجب اعلام الفقير بل يذكر كما قال اللغاني لساقيه من كسر قلب الفقير
(و) وجب (تفرقتها فورا بموضع الوجوب) وهو في الحرث والمأشبة الموضع الذي حبيت منه وفي النقد ومنه قيمة عرض التجارة موضع
المالك حيث كان مالم يسافر ويوكل من يخرج عنه ببلد المال فوضع المال (أو قربه) أي قرب موضع الوجوب وهو مادون مسافة
القصر لانه في حكم موضع الوجوب فيجوز دفعها لمن يقربه ولو وجد مستحق ١٩٩ في موضعه أعدم ولا يجوز نقلها من على

مسافة القصر (الاعدام)
من موضع الحوب أو قربه
(فأكثرها) تنقل (له) أي
للإعدام وجوبا وأقلها في
موضع. فان أداها من
موضع. فقط أجزاء
(وأجزاء) نقلها (لثلاثهم)
في العدم وأنهم إذا ألجأوا
فرقتها كلها موضع الوجوب
عند المماثلة في العدم (لا)
أن نقلها كلا أو بعضها
(لديهم) أي لمن هو دون
أهل الموضع (في العدم) فلا
تجزي (كانا قدم معا)
أو ركعة واحدة العشر أو
صلاة قبل وجوبه بأفراك
الحب وطيب الثمر لم يجزه
عنه ركعة إذا رحت إذ
هركن صلا قبل دخول
وقت (أو) ركعي (دينا) حال
حواله (أو عرضا محتملا)
لو (أو) (قبل الفرض) أي
فمن الدين عليه هو عليه
وتعريض ثم عرض الاحتكام
لم شرو والمراد الدين الدين
الذي لا يركع كل عام وهو
دين الحج كركعة طائفة
لديهم من فرض أو على معسر
وأما دين البيرن بيع وهو
حال مرحوبه ركعي كركعة
كل عام (أو وقت) الركعة
(أو مسحت) لها كعبدا أو
سائر أركانها أو غيرها

يخرج عنه مسكوكا من غير نوعه أو من نوعه فالامر ظاهر وإن أراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكة
و حسب عليه مراعاة مسكوكة الديار زيادة على صرفه غير مسكوك لان الاربعين المسكوكة يجب فيها واحد
مسكوك وكذا ان أراد أن يخرج عنها دينار غير مسكوك من الترمشلا و حسب عليه مراعاة المسكوك
في ريدها على وزن الدينار وسواء ساوى الصرف الشرعي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص
أو زاد وما ذكر من اخراج قيمة المسكوك اذا اخرج من نوعه غير مسكوك هو مال ابن الخاحب وابن
بشير وابن عبد السلام لان الفقهاء شركاء وان لم تعتبر المسكوك في النصاب كما سبق وفي ر و بن
اعتراضه بأنه ربما يقل به القاسي القائل باعتبار المسكوك (قوله لاقية صياغته) فمن كان عنده
ذهب مصوغ وزنه أربعون دينارا وصد صياغته يساوي حشرين فإنه يخرج عن الاربعين ويلحق الرائد
وهذا اذا اخرج عنه من نوعه كذهب عن ذهب وأما لو اخرج ورقا من ذهب مصوغ فهل هو
كالنوع الواحد تلحق الصياغة وهو الراجح وقيل لا تلحق وهو ضعيف فلذلك المصنف أطلق في الغاء
الصياغة (قوله و حسب نيتها) وان لم يمسو ولو جهلا أو نسيها لم تحزه والنية الواحدة ما عن نفسه أو
عن محجورته بان ينوي أداء ما وجب في ماله أو مال محجوره قال سنده والنية الحكيم كقيمة قادا
عند دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ ان هذا المخرج كالسكن لو سئل لاحاب أجزاء (قوله
ويكنى عند عزلها) كما سند فاذا نواها عند العزل وسرقها من يستحقها أحزات (قوله موضع المالك)
وقيل موضع المال (قوله وأكثرها نقل له) أي احرة من التي عفان لم يوحدها بيعت واشترى مثلها أو فرق
الثلث بحسب المصلحة وهذا اذا كان المقل عن مسافة القصر وأما لدون مسافة القصر فما جرة فيها كما
قررره شيخ المشايخ العدوي (قوله و حوبا) تبسح الشارح عب وأورد عليه أنه سبق ان اينارا اضطر
مندوب فقط (قوله اجزأت) وكذلك لو نقلها كلها قام التحزب مع الحرمة (قوله ولا تحزب) في بن
اعترضه المواق بان المذهب الاحزاب نقله ابن رشد والكا في انظره كتاب المجموع (قوله فير كي كما تقدم)
أي ان نضله ولو درهما أو امانر كي فصل المصنوع ولا يحجز على مقصود كلامهم (قوله أو عني
ولا تحزب) أي الا الا امام يدها باحتياده فتبين أن الآحاد غير مستحق فتحزب حيث تعذر ردّها
والوصي ومقدم القاضي كذلك فحصل أن ردّها اذا دفعها العير مستحقها لا تحزبه مطلقا والا امام
وقدم القاضي والوصي تحزبه ان تعذر ردّها هذا والممول عليه (قوله أو دفع عرضا) أي حيث أطاع
ذلك والا فان أكره أحزأت اتفاقا وحاصل ما في المتن والشارح كما في الاصل أنه اذا اخرج العير عن
الحزب والمماشي به يحزب مع الكراهة وأما اسراج العرض عهها أو عن العير ولا يحزب كاحراج الحزب
أو الماشية عن العير أو الحزب عن الماشية أو عكسه فهذه تدع الحزب من الماشية قال ابوعل السناوي
هذا التفصيل للاجهوري لم أره لاحد قال في حاشية الاصل بل الموجود في المذهب طريقتان عدم
احزاب القيمة مطلقا واحزابها مطلقا عدم الاحزاب لابن الخاحب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح
بأنه خلاف ما في المدونة وسنده لان عبد السلام والمأجي من أن الماشية ورعيه الاجزاء مع الكراهة قد
زبد ما في حاشية الاصل وفي تقرير المؤلف ما يوافقه وما تقدم أو يلب أو كاه من عدم اجزاء القيمة
بدل الشيء الواحد في الموشى وغيرهما مني على إحدى الطريقتين هذا المذهب (قوله ولا تحزب)
من القطاني عن آخر) أي من غيرهما أو كاه المخرج دون (قوله لا أكثر) أي على المذهب

فحزني (أو) دعت (من الزينة نفقة أو دوع عرضا) عنها يمتد لم يحزته (أو) دوع (حنفا) مما يهركا (عن غيره) مما يهركا قلم
فحزته كان دوع ماشية عن حوت أو عكسه ومراده بالخاس ما شمل الصفة فلا يحزني غرس زيت أو عكسه وبه شئ من القاتل عن
آخر ولا ريت دى زيت عن آخر ولا شمعير عن قح أو سلت أو ذرة أو أرز (أو) عني ذهب أو فضة يخرجهما (من سوب ومائية) باقية (فتحزني
بكره) أي مع كراهة وهذا شامل لركاة المطر (كتة دوعها) أي لركاة قبل رحوها (ككسور) لا ككسور والكاف في قوله بك كنه
زائدة الأولى حذفها (في عس) وهو امر عن تجارة المدير (ومائية) لا مائية فاقية أي مائية كركاة مائية لا مائية أصلا ولا مائية أصلا

الحديث أو لعدم مستحق أو لغية المال (سقطت) الزكاة فان أمكن الأداء ولم يؤد ضمن وأما ما تلف قبل الوجوب فيعتبر الباقي وشبهه في السقوط قوله (كأنه لم يزل بعد) (الوجوب) ليس يدفعها لمستحقها (فضاعت بلا تغريط) منه (لان ضاع أصلها) بعد الوجوب وبقيت هي فلا تسقط ووجب عليه إخراجها فوط أم لا ولان عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت فيضمن أو يعتبر الباقي ولان عزلها بعده وفوط بان أمكن الأداء لم يؤد أو وضعها في غير حرزها فيضمن (وزكي مسافر) في البلاد التي هو بها (مامعه) من المال وان دون مضاف (وما غاب) عنه (ان لم يكن) هناك (مخرج) عنه بتوكيل لان العبرة بالمالك فان كان هناك مخرج زكي مامعه فقط (ولا ضرورة) عليه من نحو اتفاق فيما يخرج منه عن الغائب والا أخر حتى يصل لبلده والمراد بالضرورة الحاجة (وأخذت) الزكاة من يجب عليه حيث امتنع من أدائها (كرها) بضم الكاف وفقطها (وان يتناول) وتجزئ نية الامام أو من يقوم مقامه عن نيته بغير لاف لومرق مستحق

رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل يغتفر الشهران ونحوهما وقيل يوم أو يومان وقيل ثلاثة أيام وقيل خمسة وقيل عشرة وهذا التقديم الجزئي مع الكراهة سواء كان لا ربا بها أو لو كسب يوصلها له (قوله لان ضاع أصلها) أي دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم ضاع المال الذي هو أصلها وبقيت هي كما قال الشارح (قوله وفوط) حاصله أنه اذا حل الحول وأخرت فقرتها عن الحول مع تمكنه من التفريق فتلفت سواء تلف أصلها أم لافاته يضمن الزكاة لتفريطه (قوله أو وضعها في غير حرزها) أي اذا لم يجد فقراء يأخذونها ووضعها في غير حرزها فيضمن ان ضاعت وأما الوجوب مستحقها وأخرها عنهم فانه يضمن ان ضاعت ولو في حرزها ومن ذلك الذين يكتزون الاموال السنين العديدة ثم تأتيا حادثة وان زكاة السنين الماضية متعلقة بجمعهم لا يخصون منها الا بادائها (قوله وزكي مسافر) معهومه أن الحاضر يزكي ما حضر وما غاب من غير ما خير مطلقا ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فانه لا يزكيها الا بالشرطين (قوله وما غاب عنه) هذا شامل لما شئ به اذا لم يكن لها ساع وأما ان كان لها ساع فانها تزكي في محالها ولا يشملها كلامه وما ذكره المصنف من أن المسافر يزكي ما غاب عنه بالشرطين ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له أحد قولي مالك وقال أيضا انه يؤخر زكاته اعتبارا بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار موضع المال أو المالك ما لو مات شخص ولا وارث له الا ببيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والذي في أحوبة ابن رشد أن ماله لمن مات ببلده (قوله ولا ضرورة عليه) وينبغي الضرورة وجود مسلم بهله لبلده (قوله والاخر) أي والا فان اضطرار اخراجه عن الحاضر معه والغائب حتى يرجع لبلده (قوله وأخذت الزكاة) أي ان كان له مال ظاهر فان كان ليس له مال ظاهر وكان معروفا بالمالك فانه يجب حتى يظهر ماله فان ظهر بعض المال واتهم في اخفاء غيره فقال مالك يصدق ولا يخلف انه ما أخفى وان اتهم وأخطأ من يخلف الناس (قوله وان يقتل) أي ولا يقصد قتله فان انفق أنه قتل أحد اقل به وان قتل أحد كان هدرًا ويؤدب الممتنع من أدائها بعد أخذها منه كرها ان لم يقاتل حالة الأخذ والا كفي في الادب (قوله وتجزئ نية الامام) أي ويجب دفعها له ان كان عدلا في صرفها وأخذها وان كان جائرا في غيرها ان كانت ماشية أو حرا بل وان كانت عبثا فان طلبها العدل وادعى إخراجها لم يصدق وتقدم أنها لا تدفع للجائر في صرفها بل الواجب جردها والحر وبها فان أخذها كرها أجزأت (قوله بخلاف لومرق مستحق الخ) يؤخذ منه أن الفقراء ليس لهم المقاتلة عليها الا باذن السلطان أو نائبه لتوقف الزكاة على نيته أو نية المالك ولو جاز لهم المقاتلة عليها بغیر اذن السلطان أو نائبه لادى للفساد في الارض بقتله ان غرعه ببحرية قد دفعت له الزكاة فظهر رقة فجناية في رقبته ان لم تؤخذ معه على الاربع فيخير سيده بين فدائه واسلامه فيباع فيها واختلاف في جوار دفعها للمدين عديم ثم أخذها منه في دينه حيث لم يتواطأ على ذلك قولان على حد سواء وان دعت اغريب بمحتاج لما يوصله أو اغاز ثم ترك كل السفرة لمادفعت الزكاة لاجله فزعت منها الا بوصف الفسق كالعريم اذا استعنى بان ظهر لفا قدرته على وفاء الدين من غيرها فيجب نزعها على ما اختاره للحمى

واجبة بغروب آخر رمضان) على قول (أو بفجر) أول (شوال) على قول آخر (على الحرام المسلم التقاؤ) عليها وثقة (وإن بنسبها
 لأبي القضاء) لانه قادر حكما بخلاف من لم يرجه (عن نفسه وعن كل مسلم يعمونه) ٣٠١ أى تليزه مؤنته (بقراءة) كوالديه

الفقيرين وأولاده الكور
للملوك غنادر بن علي
الكسب والامان
للدخول بالزوج أو الدعاء
اليه (أزوجة) أي
كونها زوجة له أو لايه
الفقير وكذا المزم لخادم
القريب المذكور أو
الزوجة ان كان رقيقا
لاباحرة ويمكن ادخاله في
قولنا (أورق) أي أو
سبب رق كعبيده وعبيد
أبيه أو أمه أو ولده حيث
كان خادما وهم أهل
للاخدا م (ولو) كان
الرقيق (مكتساو) الرقيق
(المشرك) بين اثنين أو
أكثر يجب على كل (بقدر
المالك) دية من نصف أو
ثلث أو سدس أو غير ذلك
(كالمبعض) يجب
الاخراج على ذلك بعضه
بقدر ما يملك فيه (ولا شيء
على المبعوض) في بعضه
الحرم من ولده ولد أو زوج
أو اشترى عبدا قبل الغروب
من آخر يوم من رمضان ثم
مات قبل الفجر وجبت
على الاب أو الزوج أو سيد
العبد على القدر الاول
دون الثاني ولو حصل شيء
بما ذكره من المروء
وطاع عليه الفجر وجبت
على من ذكره القدر
الثاني دون الاول ووجبت
قبل الفجر لم يجب على كل
من القولين وقس على ذلك

الاعلام بدخول الوقت عليه اه (قوله راحية) أي وحوثا بابتداء السنة ففي الموطن من ابن عمر مرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة العطر في رمضان على المسلمين وحمل الفرض على التقدير بعيد
خلاف ما زعم ذلك وقال انها سنة لا سيما وقد خرج الترمذي بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا
ينادي في حجاج مكة ألا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم الى آخر الحديث ولا يقال ان فرضها في
السنة الثانية من الهجرة ومكة حيثئذ دار حرب فكيف يأتى فيها الفداء ما ذكر لانه يقال بعث المنادي
بمحمل أنه سنة فقهها وهي سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أنه سنة حج أبو بكر بالناس وهي سنة تسع
ويحتمل أنه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر وليس بلازم أن يكون بعث المنادي عقب الفرض ورواية
وحجاج مكة هي الصواب خلافا لما شئى عليه في الاصل من ابدال مكة بالمدينة وانما قلنا بالسنة لان آيات
الزكاة العامة سابقة عليها علم أنها غير مرادة بها أو غير مرجحة في وجوبها (قوله يعروب آخر رمضان
على قول الخ) الاول لابن القاسم في المدونة وشهره ابن الحجاج وغيره والثاني لرواية ابن القاسم
والاخوين عن مالك وشهره الابهرى ومحمد بن رشد وابن العربي قال بعضهم الاول معنى على أن الفطر
الذي أضيفت اليه في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان الفطر الجائر
وهو ما يدخل وقته بغروب شمس آخر رمضان والثاني معنى على أن المراد الفطر الواجب الذي يدخل
وقته بطولوع الفجر واعترضه شيخنا شايخنا العدوي بأن عدم نية الصوم واجب فيهما وتناول الفطر جائز
فيهما وحيثئذ فلا وجه لدلائل في ثلاثة أقوال آخر الاول أن وقته بطولوع الشمس ولا يعتمد على هذا
القول أيضا كالذين قبله الثاني أن وقته من غروب ليلة العيد عندنا الى غروب يومها الثالث من
غروب ليلة العيد عندنا الى زوال يومها ذكره في التوضيح اه بن كذا في حاشية الاصل (قوله وان
بتساقف) وقيل لا تصح بالتساقف بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد فلم أهل الاتساق بالدين (قوله أو الدعاء
اليه) أي حيث كانت لزوجة مطيعة ولم يكن بها ما يقع يوجب الخيار (قوله حيث كان خادما) يحترره
عما اذا قصد به الرمح أو اشترى للعمر (قوله وهم أهل للاخدام) فهو كان أهلا للاخدام بأكثر من واحد
الى أربع أو خمس فقبل يلزمه زكاة فطر الجميع وقيل لا يلزمه الا زكاة فطر واحد فقط ونص ابن عرفة
وفي وجوبها عن أكثر من خادم الى أربع أو خمس ان اقتضاء شرفها ثلثها عن حادسي فقط (قوله يجب
على كل بقدر المالك) هذا هو الراجح ومقابلته أهمل عدد رؤس المالكين ولهذا المسئلة نظائر في هذا الخلاف
وضابطها كل ما يجب بحقوق مشتركة على الواجب بقدر الحقوق أو على عدد الرؤس قولان لكن الراجح
مهمه مختلف فالراجح الثاني وهو اعتبار عدد الرؤس في أحرة انقسام وكس المراحض والسواقي وحارس
أعدال المتاع وبيوت الطعام والجري والبساتين وكانت الوسعة وكذا صدقات الكلاب لا يظفر به لكثرة
الكلاب وإنما ينظر في اشتراك الصيد لرؤس الصائدين والراجح القول الاول وهو اعتبار المالك في
مستأناده والسفعة واهة الوالدين أي فانه تزرع على الاولاد بقدر اليسار لا على الرؤس ولا بقدر
الميراث وكذا زكاة فطرهما اه من حاشية الاصل (وتبينه) ان هذا المخدم ان كان مرجعه بعد الخدمة
السيدة فزكاة عليه وان كان مرجعه لغيره فزكاة على المخدم بالفتح وان كان مرجعه لشخص آخر
فزكاة على ذلك الشخص الذي مرجعه له (قوله ولا شيء على العبد في بعضه الحر) وكذلك عبيد العبد
لا يلزم السيد الا على ولا سيدهم زكاة فطرهم في من أرباب العبد لا يخرج عن روجه خلافا لعب وأما
الموقوف فعلى ملك الواقف (قوله ثم من ولدته ولد) شروع منه في بيان ثمرة الخلاف المتقدم لكن
الوجوب لا يعتمد على كل من القواين (قوله ولو مات قبل العجز لم يجب على كل الخ) أي والماضوع أن هذا
الشيء حصل بعد العروب (قوله مل اليد من المتوسطين) أي لا مقوضين ولا مبسوطتين وذلك قدح
وثالث فعلى هذا الربع المصري يحزى عن ثلاثة (قوله من أغاب فوت أهل الخ) أي البلد من غير نظر

(٢٦ - صاوى - ل) من طاعت أو عتق أو باع ومن لم يشدر عليها إلا بعد فحش وان لم تقب عليه لأنه كان عاجزا عنها وقت الوجوب وإن ثبت أن زال فقره أو عتق يومها كما يأتي (وى) أي زكاة العطر (صاع) أربعة أمداد عبدة المدحفة ملء اليدين المتوسطتين (فضل عن قوته وقوت عياله يومه) أي يوم عيد العطر وقدمه له وقت الوجوب (من أعاب قوت أهل المنزل من)

أصناف تسعة (فتح أو شعبة أو سلت أو ذرة أو ذخن أو أوز أو زبيب أو أقط) وهو يابس اللين المخرج زبدته وقوله (نقط) إشارة لرد قول ابن حبيب بزيادة العلس على التسعة المذكوكة فعلى قوله تكون الأصناف عشرة فبعضها من الإخراج مما غلب الاقتيات منه من هذه الأصناف التسعة فلا يخرج من الإخراج ٢٠٤ من غيرها ولا منها إن اقتيت غيره منها إلا أن يخرج الأحسن كما لو غلب

اقتيات الشعبة غير ما خرج قححا (الآن يقتات غيرها) أي غير هذه الأصناف كعلس وليم وفول وعلس وحمص ونحوها (فنه) يخرج فان غلب شيء تعين الإخراج منه وإن ساوى غيره غير (وندب إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة) أي صلاة العيد (و) ندب إخراجها (من قسوته الأحسن) من قوت أهل البلد (و) ندب إخراجها (من زال فقره أو زال رقه) بأن عتق (يومها) ندب (عدم زيادة على الصاع) بل تكره الزيادة لأن الشارع إذا حدد شيئا كان ما زاد عليه بدعة فتارة تقتضي الفساد كما في الصلاة وتارة تكون مكروهة كما هنا وكما في زيادة التسمية على ثلاث وثلاثين ومحل الكراهة أن تحققت الزيادة والابتداء بين أن يزيد ما يزيد به الشك (و) حار دفع صاع واحد (لمساكين) يقتسمونه (و) جاز دفع (أصع) متعددة (لواحد) من الفقراء (و) حار (إخراجها قبل يومين) لأكثر (ولا تسقط) زكاة الفطر عن غنى بها وقت الوجوب (تضي رمها) بغروب شمس يوم العيد بل هي باقية في ذمته أبدا حتى يخرجها (وإنما تدفع لحر) فلا يخرج من لحد (مسلم) ولا يخرج من كافر (فقير) لا يملك قوت عامه (غيرها شامي) احتياط فلا يخرج من شامي لشرفه وتزده عن أوصاخ الناس (فإن لم يقدر) الحر المسلم (الاعلى البعض) أي بعض الصاع أو بعض ما وجب عليه أن وجب عليه أكثر (أحرجه) وحو ما كان وجب عليه أصع ولا يجحد إلا البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه والاطهر تقديم الوالد على الولد (وإن من نجح عليه) (إن أخره لم يوجب) لتفويت وقت الإداء وهو اليوم كله ولما أهيى الكلام على الزكاة فتعقل بتكلم على الصوم

لقوت المخرج والمظورة غالب قوتهم في رمضان على ما يظهر من الخطاب ترجيحها في العام كله ولا في يوم الوجوب كذا في البناني واستظهر في المجموع اعتماد الغلبة عند الإخراج (قوله من أصناف تسعة) وجعلها بعضهم ماعدا الأقط بقوله
 فتح شعير وزبيب سلت * ترمع الارز وذخن ذرة
 (قوله فلا يخرج من غيرها) أي إذا لم يكن ذلك الغير عينا والافلاطهر الأجزاء لانه يسهل بالعين سد خلته في ذلك اليوم اهـ نقر بر مؤلفه (قوله الآن يقتات غيرها) أي في زمن الرخاء والشدّة لافي زمن الشدة فقط كما قال أبو الحسن وابن رشد والذي يظهر من عبارات أهل المذهب أن غير التسعة إذا كان غالب لا يخرج منه وإنما يخرج منه إذا كان عيشهم من غير التسعة كما في المدونة فعنى قول المصنف الآن يقتات غيره أي الآن يتفرد بالاعتقات فيخرج منه (قوله فنه يخرج) أي ولو وجد شيء من التسعة وكان غير مقتات لهم فلا عبرة به كما قاله الرامضي قال في الأصل والصواب أنه يخرج صاعا بالكيل من العلس والقطاف وبالوزن من نحو اللحم قال محشي به ورد بقوله والصواب على من قال أنه يخرج من اللحم واللبن مقدار سبع الأصاع فإذا كان الصاع من المنطة بغيره أي أنسابا وبهشبه أعطى من اللحم أو من اللبن مقدار العشاء والعشاء وفي المجموع هل يقدر نحو اللحم بحرم المد أو شيعه وصوب كما في الخطاب أو بوزنه خلاف اهـ (قوله أي صلاة العيد) أي فالندوب إخراجها قبل العيد وللمصلي سكن أن أداه قبل الصلاة وبعد العيد للمصلي فقد كفي في المستحب وكذا يندب غلبة القمح وغيره إلا العلت فيحب غر بلته أن زاد غلته على الثلث وقبل بل يندب ولو كان الثلث أو ما قارب به يسيرا وهو الاظهر كذا في الأصل (قوله وجاز دفع أصع متعددة الخ) قال أبو الحسن ويحوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمساكين واحد هذا مذهب ابن القاسم وقال أبو مصعب لا يخرج من أن يعطى مسكينا واحدا أكثر من صاع ورأها كالكفاية وروى مطرف يستحب أن ولي تفرقة وطهرته أن يعطى لكل مسكين ما أخرج عن كل إنسان من أهله من غير إيجاب اهـ بن (قوله وجاز إخراجها قبل الخ) ولو أخرجها في تلك الحالة وضاعت فقال اللحم لا يخرج من رخصته التونسي واختار الأحرار (قوله لا أكثر) أي خلافا للحالاب حيث جوز إخراجها قبل بثلاثة أيام وعند الشافعي يخرج من أول رمضان وحيث أخرجها قبل باليوم واليومين فتحزني بانفاق أن بقيت يده الفقير إلى ليلة العيد وعلى المعتمد أن لم تنق سواء قولى تفرقتها بنفسه أو وكل من يتول تفرقتها (قوله بل هي باقية في ذمته أبدا) أي ولو مضى لها سنين وقوله حتى يخرجها أي عنه وعن تسليمه ركاة وطهره وأما لو مضى زمنها وهو معسر فانه يسقط ندب الإخراج معصى يومها (قوله فقير) المراد فقير الزكاة الأعم منه ومن المسكين وقبل إتمام دفعه لعدم قوت يومه والمعتد الأول (قوله أحرجه وجوبا) أي لقوله في الحديث الشريف إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله والاطهر تقديم الوالد على الولد) في هذا الاستظهار نظر لامتاتابعة للنفقة ولذلك قال الأصميلي في شرحه على خليل فرع إذا تعدد من يلزمه نفقته ولم يجد إلا صاعا أو بعضه فهل يخرج عنه عن الجميع أو يقدم بعضا على بعض كما في النفقة فنفقة الزوجية مقدمة على الأبوين واختلاف في الابن والوالدين في تقديم نفقة الابن على الأبوين أو هما سواء قولان والظاهر أنها تابعة للنفقة قاله الخطاب (قوله يندب للمسافر أن يخرج عن نفسه) إذا كان عادة أهله يخرجون عنه والواجب عليه الإخراج وحيث اكتفى بإخراج أهله عنه أجزاء كان عادتهم ذلك أو أوصاهم وتكون العادة والوصية بمنزلة السيرة والالم تحرم لفدها وكذا يجوز إخراجهم والعبرة في القسمين بقوت المخرج عنه فان لم يعلم

حتى يخرجها (وإنما تدفع لحر) فلا يخرج من لحد (مسلم) ولا يخرج من كافر (فقير) لا يملك قوت عامه (غيرها شامي) احتياط فلا يخرج من شامي لشرفه وتزده عن أوصاخ الناس (فإن لم يقدر) الحر المسلم (الاعلى البعض) أي بعض الصاع أو بعض ما وجب عليه أن وجب عليه أكثر (أحرجه) وحو ما كان وجب عليه أصع ولا يجحد إلا البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه والاطهر تقديم الوالد على الولد (وإن من نجح عليه) (إن أخره لم يوجب) لتفويت وقت الإداء وهو اليوم كله ولما أهيى الكلام على الزكاة فتعقل بتكلم على الصوم

وأحكامه فقال (باب يجب صوم رمضان على المكاف أي البالغ العاقل ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا) (القادر) على صومه لا على عاجز عن صومه حقيقة أو حكما كرضع لها قدرة عليه وإن خافت على الرضيع فلا كما ٢٠٣ أو شدة ضرر (الحاضر) لا على

احتياط لأحاج الأعلى فإدالم يوجد عندهم القوة الأعلى تعين عليه أن يخرج عن نفسه ويجوز أيضا أن يخرج من قوته الأدون من قوت أهل البلد عن نفسه وعن يعوله إذا اقتاتة لفقر لا لشح ولا لخصم نفس أو لعادة فلا يكره والله أعلم

(باب يجب صوم رمضان على المكاف)

الصوم لغة الإمساك والكف عن الشيء ومنه قوله تعالى إلى نذرت للرحمن صوما أي صمتا واما كما عن الكلام وشرا الإمساك عن شهوة البطن والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزائه النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيمساء من الحيض والنفاس وأيام الأعباد قاله في الذخيرة اه خشي وسمى رمضان لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها ويذهبها وهو من خصائص هذه الأمة والتشبيه في الآية في أصل الصوم كما هو مقرر (قوله كرضع) أدخلت المكاف الحامل (قوله لا على مسافر) أي سفر مباحا (قوله لا على حائض وبغسل) أي لا يصح ولا يجب كما يأتي بل الصوم في حقهما حرام (قوله البلوغ) والصبي لا يجب عليه بل يكرهه وليس كالصلاة يؤمر به عند سمع ويبصر عليه عند عشر (قوله ويصح مع العدا المجنون الخ) والصحة لا تنافي الكراهة كما في صوم الصبي أو الحرمة كما في صوم المريض أو أضر به (قوله وأما الاسلام بشرط صحة) أي ومثله الزمان القابل للصوم (قوله وسبأني أن البنية ركن) ومثله الإمساك عن شهوة البطن والفرج ولكن جعلهما الأجهوري في نظمه من شروط الصحة حيث قال شرائط لاداء الصوم نيته • اسلاما وزمانا للاداء فلا

كالكف عن مفطر شرط الوضوء له • اطاققة وبلوغ دكدا نقلا

أما اللقاء وعقل فهو بشرطهما • دخول شهر صيام مثل ذاحملا

(قوله ويتحقق) أي في الخارج سواء حكم بشوئته كما أم لا ومثله كمال ما فعله وهو رجب وكذا ما قبل رجب وهذا ان غم بان كانت السماء ليلة ثلاثين غيمية وأما إذا كانت مستقيمة فلا يثبت ثبوته على الا كمال ثلاثين بل تارة يثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال (قوله أو برؤية عدلين) هذا اذا انفرد بالرؤية في غيم ولو بصحفي بلد صغير أو كبير كما هو قول ماث وأصحابه بل ولو ادعى الرؤية في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرها (قوله كما يأتي) أي من وجوب الرفع على العدل والمرحو (قوله لا غيمها) حاصله أن تكديبهما مشروط بامر من عدم رؤيته لغيرهما ليلة إحدى وثلاثين ويكون السماء صحوا في تلك الليلة ولوراء غيرهما ليلة إحدى وثلاثين أولم يره أحد وكات السماء غيميا لم يكذبا ومثله العدلين في كونهما يكذبان بأشراط المد كوزين ما زاد عليهما ولم يطلع المستقيضة وأما المستقيضة فلا تأتي بهم ذلك لأفاده خبرهم انقطع قال أشياخنا والظاهر أنه ان مرض عدم الرؤية بعد الثلاثين من أخبارهم دل على أن الاستعاضة لم تتحقق فيهم وحيث أنكذبون وحيث كذب العدلان وما في حكمهما فالنية الخاصة في أول الشهر صحيحة لا يذروا خلاف الأئمة لأن الشافعي لا يقول بتكذيب العدلين ويعتمد في الفطر على رؤيتهما أولا وظاهر كلام المصنف أنهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما كما حكم حيث كان ما كيا أما لو كان الخا كهم هاتاهما لا يرى تكديبهما فإنه يجب عليه الفطر اعتمادا على رؤيتهما الأولى بناء على قول ابن رشد لا آتي (قوله مستقيضة) أي منقشرة (قوله وهي التي يستحيل الخ) اعلم أن المستقيضة وقع فيها خلاف فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح أنه المحصل خبره العلم أو الظن وإن لم يطلعوا عدد التواتر والذي لابن عبد الحكم أن الخبر المستقيض هو المحصل للعلم المستدوره من لا يمكن توطؤهم على باطل بلوغهم عدد التواتر واقتصر على هذا ابن عرفة والابن المواق وكذا شارحنا فقول الشارح يستحيل عادة توطؤهم أي لم يبلغهم عدد التواتر وهذا هو الحق ولا وجبر العدلين بفيد الظن (قوله كانوا أهل أم لا) هذا هو المعنى والحاصل أن رؤيته الواحد كافية في محصل

مسافر سفر قصر (الخالي من حيض ونفاس) لا على حائض وبغسل فشرط وجوبه خمسة البلوغ والعقل والقدرة والحضور والحال من الحيض والنفاس ويصح مع العدا المجنون والحائض والنفاس فيكون العقل والحال من ما شرطي صحة أيضا كما سيأتي وأما الاسلام بشرط صحة فقط وسبأني أن النية ركن ودخل المكروه في العاجز (بكمال شعبان) أي يجب ويتحقق بكمال ثلاثين يوما (أو برؤية عدلين) وأولى أكثره يجب على كل من أحبراهما الصوم وإن لم يرفع الحاكم ويجب عليهما الرفع إذا لم يره غيرهما كما يأتي (فان) ثبت برؤيتهما (لم ير) الهلال أي هلال شوال (بعد ثلاثين) يوما لغيرهما حال كون السماء (صحوا) لا غيم هاليلة الاحدى والثلاثين (كذبا) في شهادتهما برؤية رمضان فيجب تديب الصوم وقولنا لغيرهما احتراز عما إذا شهدا برؤية شوال فإنه لا يقبل منهما لاثامهما على ترويح شهادتهما الأولى (أو) برؤية (جماعة مستقيضة) وإن لم يكونوا عدولا وهي التي يستحيل عادة توطؤهم على الكذب أي وكل واحد يدعيه إلا أنه يدعي السماع من غيره كما يقع لكثير

من العوام ولا يشترط فيهم العدالة ولا الد كورة والحرية (أو) برؤية (عدل) بالنسبة (لأن لا اعتناء لهم به) أي بالهلال كما كانوا أهل أم لا

(ولا يحكم به) أي برؤية العدل أي لا يجوز إلحاقكم أن يحكم بشيئ من الحلال برؤية عدل فقط عندنا ولا يلزم الصوم أن يحكم به إلا أن لا اعتناء لهم بشأن إهلاك (فإن حكم به مخالف) لما يرى ذلك (لزم) الصوم وعم (على الظاهر) من أحد الترددين (وعم) الصوم سائر البلاد والاقطار ولو بعدت (أن نقل عن المستفيضة أو) عن (العدلين بهما) أي بالمستفيضة أو لعدلين فالصواب أن ينقل استفاضة عدلين عن مثلها أو عن عدلين ونقل ٢٠٤

ظاهر كلام بعضهم وهو الذي تقتضيه القواعد الشرعية إذ كل من بلغه حكم عن عدلين أو عن ناقل عنهما بشرطه وجب العمل به وقيل لا بد من العموم في النقل عن الحكم بهما أو ما نقل العدل الواحد فلا يكفي قيل مطلقا والراجح أنه أن نقل عن حكم الحاكم بشيئة بالعدلين أو بالمستفيضة كفي وعم وإليه أشار بقوله (أو) هل (بعدل) واحد أي عن حكم الحاكم لا عن العدلين ولا المستفيضة (على الأرجح) ويجب (على العدل) وأولى العدلين إذا رأى الهلال وعلى (المردو) انقبول (الرفع للاحكام) أي بتبليغه أنه رأى ولو علم المرء حوجته نفسه لعله أن ينهم إليه من يثبت به عنده فيحكم بالثبوت وقد يكون الحاكم ممن يرى الثبوت بعدل (فإن أفطر) أي العدل أو المرحو الذي رآه وكذا كل من رآه فافطر (فالقضاء والكفارة) ولو تأول على الأرجح (لا) يثبت الإهلاك (يقول مجرم) أي مؤقت يعرف

لا اعتناء فيه بأمر الإهلاك ولو امرأة أو عبدا لكن بشرط أن يكون ممن تشق النفس بخبره وتساكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كذا في الحاشية (قوله على الظاهر الخ) حاصلا أنه أن المخالف إذا حكم بشيئة شهر رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المالك الصوم بهذا الحكم لأنه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد ودوالعبادات وهذا قول ابن راشد والقاضي أولا يلزم المالك الصوم لأنه افتاء لا حكم لأن حكم الحاكم لا يدخل العبادات وحكمه فيها بعد افتاء وليس لاحكام أن يحكم بصحة صلاة أو بطلانها أو بما يدخل حكمه حرق العبادات من معاملات وغيرها وهذا قول القرافي وهو الأرجح عند الأصوليين وللمعاصر اللغوي قول ثالث وهو أن حكم الحاكم يدخل العبادات تبعا للاستقلال فعلى هذا إذا حكم الحاكم بشيئة الشهر لم يملك الصوم لأن حكمه بحوق الصوم قاله شيخنا الشيخ شاذي * وأعلم أنه إذا قيل يلزم الصوم للمالك وصام الناس ثلاثين يوما لم يراهلال وحكم الشافعي بالفطر والذي يظهر أنه لا يجوز للمالك لأن الخروج من العبادات أصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري كذا في حاشية الأصل ولا يناقض ما تقدم في قولنا ما لو كان الحاكم بها شافعي لا يرى تسكينها فإنه يجب عليه الفطر لقوة المخالفة هنا (قوله فالصور أربع) أي التي يثبت بها الصوم اتفاقا وسما في التفصيل في نقل العدل الواحد (قوله بشرطه) أي وهو أن ينقل عن كل عدل عدلان (قوله والراجح أنه أن نقل الخ) الحاصل أن الأقسام ثلاثة نقل عن حاكم أو عن المستفيضة أو عن العدلين فالنقد شرط في الأخيرين دون الأول والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل لحكمه أو لجرد الثبوت عنده (قوله ويجب على العدل الخ) أي وأما الفاسق فيستحب له الرفع ليعتد باب الشهادة الغيرة (قوله والقضاء والكفارة ولو تأول الخ) أي بناء على أنه تأويل بعيد وأما لو أفطر من لا اعتناء لهم بأمر الإهلاك مع ثبوت روية المنقرضة فعليهم الكفارة اتفاقا ولو تأولوا أن العدل في حقهم كالعدلين (قوله يعرف سير القهر) أي بحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة أم لا وظاهره أنه لا يثبت بقول المحم ولو وقع في القاب صدقه وهو كذلك خلافا للشافعية وذلك لأنهم أمورون بتكذيبه لأنه ليس من الطرق الشرعية في تبينها الخ الأول لا يوافق شاهد شهد بالرؤية أول الشهر ولم يثبت به الصوم لا خروجه برؤية شؤل آخره على الأرجح شهادة كل لأعية الثاني من لا تكفه روية الهلال ولا غيرها كاسير ومسحون كمال الشهر والى قبل رمضان وصام رمضان أيضا كما لا وجه إذا لم تلتبس عليه الشهور وأما أن التثبت عليه فلم يعرف رمضان من غيره فادفن شهرا أنه رمضان صامه وان تساوت عنده الاحتمالات فخير شهر أو صامه فان فعل ما طلب منه فله أحوال أربعة الأول مصادفته فيجزئه على المعتمد من التردد في حليل الثاني تبين أن ما صامه بعده فيجزئه أيضا فان كان شوا لا قصي يوما بدلا عن العبد حدث كانا كالمسلمين أو ناقصين وان كان الكامل رمضان قصي يومين وان كان شوا لا نقصا وان تبين أن ما صامه الحجة فإنه لا يعتد بالعبد وأيام التشريق الثالث تبين أن ما صامه قبله كشعبان فلا يجزئه قول واحد الرابع بقاؤه على شكه فلا يجزئه على ما قال خليل وقال ابن الماجشون وأشهب ومسحون يجزئه لأن مرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى يكشف خلافه ويرجح ابن يونس فتدبر (قوله فالوجه) حاصلا أن يوم الشل صبيحة الثلاثين إذا كانت السماء صحو أو غيما وتحدث فيها بالرؤية من لا يثبت به كعدو امرأة ولذلك قال في المجموع وان غيمت ليلة ثلاثين ولم ير

سير القسرا في حق نفسه ولا غيره لأن الشارع أضاف الصوم والعطر والحج برؤية الهلال لا برؤية حوده ان فرض صحة قوله وقد علم من قولنا فان أظفر الخ أنه يجب على من اعتد برؤية رمضان الصوم وإطهاره (ولا يجوز فطر) أي إظهار فطر شخص (منه ريشو) أي برؤية أنه لا يقيم به أي ذلك كذا بإفطر وأما به العطر فتح عليه (الاعية) للفطر في الظاهر كسفر وحيض لأنه أن يعتذر بأنه غيما أو فطره تلك (وار غيمت) السماء ليلة ثلاثين بعق الغيب المجعومة وإياها المشددة مني للفاعل (ولم ير) الهلال (فصبيحة) أي الشيم (يوم شل) وأما لو كانت السماء صبيحة لم يكن يوم شل لأنه إذا لم تثبت برؤية كان من شعبان يوما واعتد من

يقوله صلى الله عليه وسلم فان عم عليكم فاقدروا له أي كماله أو عده ما قبله ثلاثين يوما فانه يدل على أن صبيحة النجم من شعبان قالوا جوده أن تكون صبيحة يوم الشك مات كالم فيه برؤية الهلال من لا تنبل شهادته (وكره صيامه للاختياط) أي على أنه كان من رمضان أو كان من غيره (ولا يجزئه) صومه عن رمضان ان ثبت أنه منه وقيل يحرم صومه لذلك (وصيم) أي حاز صومه (عادة) أي لأجل العادة التي اعتادها بان كانت عادته مرد الصوم تطوعا أو كان عادته صوم يوم خميس فصاف يوم الشك (وتطوعا) بلا اعتياد (وقضاء) من رمضان قبله (وكفارة) عن يمين أو غيره (ولنذر صادف) كالمونذر يومنا عينا أو يوم قدوم بدفصادف يوم الشك (فان تمين) بعد صومه لما ذكر (انه من رمضان لم يجزه) عن رمضان الحاضر ولا غيره من القضاء وما عده (وقضاء) أي رمضان ٢٠٥ الحاضر والقضاء والكفارة (الا

الاخير) أي النذر المصادف (رمضان) يقضيه (وقط) دون النذر لتعين وقته (وقد فات) (ونذبا مساك) أي يوم الشك أي الكف فيه عن المفطر (ليتحقق) الحال (فان ثبت) رمضان (وجب) الامساك لحرمة الشهر ولو لم يكن أمساك أولا (وكفر) أي يجب عليه الكفارة مع القضاء (ان انتهك) حرمة ما انظر عالمنا لحرمة ووجوب الامساك ومفهوم انتهك أنه اذا تناول المفطر متأولا فلا كفارة عليه (و) نذبا (امساك) بقية اليوم لمن أسلم فيه (و) نذبا (فساؤه) ولم يجب ترغيبه في الاسلام (مخلاف من زال عذره بالبيع) أي الذي يبيع (له) المفطر مع العلم برمضان كعبي بلع) بعد الفجر (ومريض صبح ومسا فر قدم) هارا وحائض أو نفساء طهرت بانهارا وتجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع ولا يندب له الامساك بقية اليوم وحيثما (فيطأ)

وصبيحته يوم الشك لاحتمال وجود الهلال وان الشهر تسعة وعشرون وان كمالا مورين با كمال العدد وقال الشافعي الشك أن يسمع على السنة من لا يقل شهادة رؤية الهلال ولم يثبت ورد بان كلامهم لعمرو وان استقر به ابن عمدا السلام والانصاف أن في كل منهما شكاه (قوله ولا يجزئه صومه عن رمضان) أي لعدم حزم النية (قوله وقيل يحرم صومه لذلك) أي أحذا من ظاهر الحديث من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم وأوجب باب المقصود الرحا التحريم (قوله وتطوعا) أي على المشهور خلافا لابن مسامة القائل بكراهة صومه تطوعا ويؤخذ من قوله تطوعا حوازا للتطوع بالصوم في النصف الثاني من شعبان خلافا للشافعية القائمين بالكراهة واستدلوا بالحديث لا تقدم موارد صوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فله صومه أي فيستمر فيه على ما كان وأجاب القاضي عياض بان النهي في الحديث محمول على التقديم بقصد تعظيم الشهر (قوله ولنذر صادف) أي وأما لو نذر صومه تعيينا بان نذر صوم يوم الشك من حيث هو يوم شك فانه لا يصومه لأنه بدو عصية انظر ح وقال شيخ المشايخ العذوي الحق أنه يلزمه صومه ألا ترى أنه يحرم صومه تطوعا وان لم يكن عادته (قوله ليتحقق الحال) أي لا تركية شادين كالموشه اثنان برؤية الهلال واحتياج الامر الى تركيتهما فانه لا يستحب الامساك لأجل التركية اذا كان في الانتظار طول وأمان كان ذلك قريبا فاستحب الامساك متعين بل هو أكدم من الامساك في الشك (قوله ولا كفارة عليه) أي لانه من التأويل القريب (قوله ويرد على مفهومه المجنون) وأجيب بحواج من كل من المكروه والمجنون بان فعلهما قبل روال العذر لا يتصف بالاحقة ولا غيرهما فلا يدخلان في منطوق ولا مفهوم (قوله كف لسان وحوارج) أي يتأكدا كثر من المفطروما ينسب لابن عطية كافي المجموع

لا نجعل رمضان شهر فكاكة * كيسة قضى بالقضيج دنونة
واعلم بأنك ان تهوز بأخوه * وتصومه حتى تكون تصونه

(قوله ونذبا تعجيل فطر) أي ونذبا أن يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وفي حديث اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ذهب الطما وأبنت العسر وق وثبت الاجر ان شاء الله وفي رواية يقول قبل وضع الاقمة في القم يا عظيم ثلاثا أنت اغفر لي لا اله غيرك اغفر لي الذنوب العظمى فانه لا يغفر الذنوب الا العظيم (قوله قبل الصلاة) أي المغرب كما قال مالك لان تعلق القلب به يشغل عن الصلاة لحديث اذا حضر العشاء وأدمنت الصلاة فادبوا بالعشاء ويحمل هذا على الاصل الخفيف الذي لا يخرج الصلاة عن وقتها (قوله متسرات ونرا) أي وما في معناه من حلويات فالسكر وما في معناه تقدم على الماء القراح وقوله حسوات جمع حسرة كمدية ومديات وانفتح في الجمع لعة والحسرة ملء النعم من الماء (قوله السجود) هو بالنظم الفعلي وبالفتح ما يؤثر كل آخره لعل والمراد هنا الاول لقربه بالفطر ولانه الموصوف بالتأخير ويدخل وقته بالنصف الاخير وكلماته آخر كل أصل فقد ورد أن

الواحد منهم (امراة) له من راحة أو أمانة (كذلك) أي إلى العذر هنا بالبيع كما العطر مع العلم برمضان ان قدمت معه من السفر أو طهرت من حيض أو نفاس أو بلغت هارا أو أفاقت من جنون أو حزن أو تزويج قوله مع العلم برمضان عن المأوى ومن أفطر يوم الشك فانه يجب عليه ما الامساك بعد ذلك والاعذار ان كان يرد المكروه فانه يعلم برمضان ريبا عليه الامساك بعذر والاكراه ويجوز بان المراد بالبيع اختيارا ولا اختصار للسكره ويرد على مفهومه المجنون فانه لا يعلم عذره كالمديون في الامساك انما أفتاب (و) نذبا من شعبان (تعميل القضاء) نذبا (تتابعه) أي انقصاء (ككلى صوم لا يجب تباعه) ككفارة اليه والتمتع وصيام حزانة فينبغي له تقابله (و) نذبا للمصائم (كف لسان وحوارج) عظم عام على خاص (عن رسول) من الأقوال والأفعال التي لا تتم فيها (و) نذبا (تعجيل فطر) قبل الصلاة عند تحقق العذر وبإدراكه بكونه على رطب أو فطر أو لا حله أو استمنه (و) نذبا للمصائم (السجود)

للتفوي به على الصوم (و) نذوب (تأخير) لاخر الليل (و) نذوب (صوم بسفر) قال تعالى وان تصوموا خير لكم ولا يحج
(وان علم الدخول) لوطنه (بعد الفجر) وتقدم انه لا يندب الامساك بعد دخوله أي ان بيت الفطر (و) نذوب (صوم) يو
(عرفة غير حاج) وكره حاج أي لان ٢٠٦ الفطر يقويه على الوقوف بها (و) نذوب صوم (الثمانية) الايا

الذي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى على الفجر قد رما بقراء القارئ خمسين آية (قوله ونذوب صوم
سفر) أي يندب للمسافر ان يصوم في سفره المبع له الفطر وسنأتي شروطه ويكره له الفطر للآية
الذكرية وأما قصر الصلاة وأصل من اتى بها وذلك لبراءة الذمة بالفطر وعدم براءتها بالفطر فان
قلت ما ذكره المصنف من نذوب الصوم في السفر وظاهر الآية يمارضه قوله عليه الصلاة والسلام ليس من
البر الصيام في السفر أحرأ حيب بحمل الحديث على صوم النفل أو الفرض اذا شق وروى الحديث بال
وأم على لغة غير (قوله ونذوب صوم يوم عرفة الخ) لما ورد أنه يكره سنتين والمراد بنذوب الصوم تأكده والا
فالصوم مطلقا مندوب (قوله ونذوب صوم الثمانية الايام قبله) واحتلف في صيام كل يوم منها قليل يعدل
شهر أو شهرين أو سنة (قوله عاشوراء) هو عاشوراء المحرم وتاسوعاء تاسعه وهما بالمدة وقدم عاشوراء مع أن
تاسوعاء مقدم عليه في الوجود لانه أصل من تاسوعاء ويندب في عاشوراء التوسعة على الأهل والأقارب
بل يندب فيه اثنتا عشرة خصله جمعها بعضهم ما عدا عبادة المريض في قوله

صم صل صل زرع الماء ثم اغتسل * رأس اليتيم امسح تصدق واكتحل
وسم على العيال قلم ظفرا * وسورة الاخلاص قل ألتا فصل

(قوله وصوم رجب) أي فيما كد صومه أيسا وان كانت أحاديثه ضعيفة لانه يعمل بها في فضائل الاعمال
(قوله ونذوب صوم ثلاثة من الايام من كل شهر) والحكمة في ذلك ان السنة بعشر أمثالها لذلك كان
مالك يصوم أول يوم منه وحادي عشره وحادي عشره (قوله الثلاثة البيض) سميت بذلك لبياض الليالي
بانقمر (قوله كسنة من شوال) قال في المجموع اذا طهرها مقتدى به لثلاثة مقدوح بها أو اعتقد
سغيتها رمضان كالنفل المعدي للصلاة وانما سر حديثها أن رمضان بعشرة أشهر والسنة بشهرين
فكانه صام العام وتخصيص شوال قيل ترخيص للتمرن على الصوم حتى انها بعده أفضل لانها أشق ولا
ذلك انها في عشر ذي الحجة أفضل فليتأمل اهـ (قوله لا ادرى الخ) اعلم ان الكراهة مقيدة بخمسة
أمر وتؤخذ من عبارة الشارح المجموع فان اتى قيد منها ولا كراهة وعلى هذا يحمل الحديث وهي
أربوا لها في نفسها وبالعيد مظهرها مقتدى به معتقدا سنيتها رمضان كالرواتب البعيدة (قوله
ومصع عليك) اسم يعم كل ما عليك أي يصنع جمعه عليك وبائعه عليك وقد عليك يعاكب بضم اللام عليك
به تيج العبي أي مصعه ولا كره (قوله وكره نذر صوم يوم مكرر) أي ومثله الأسبوع كقوله لله على صوم
أسبوع من أول كل شهر (تنبيه) من جملة المكروه كما قال بعضهم صوم يوم المولد المحمدي الخافاه
بالاعباد وكذا صوم الضيف بعير اذن رب المنزل ومن جملة المكروه أيضا مدواة الانسان نهارا ولا شيء عليه ان لم
يتلع منه شيئا وان ابتلع منه شيئا علة قصي وان تعمد كمر أيضا لا خوف ضرر في تأخير الدواء لليل
لخوف مرضه أو زيادته أو شدة بآلم ولا يكره بل يجب ان حاف هلا كأوشد يدادي ومن المكروه غزل
الكتان للنساء ما لم تصطر المرأ لذلك والادلا كراهة وهذا اذا كان له طعام يتحال كالأدي يعطن في
الميلات وأما ما يطعن في البحر فيجوز مطلقا كما في ح وغيره ومن ذلك حصاد الررع اذا كان يؤدي
للفطر ما لم يصطر الحصاد لذلك وأما رب الزرع فله الاشتغال به ولو أدى الى الفطر لان رب المال مضطر
لحفظه كما في المراسي عن الرزلي اهـ بن من حاشية الأصل (قوله وكرهه مقدمة جماع) أي لا ي شحص
شاب أو شيخ رجل أو امرأة (قوله وهذا ان علمت السلامة) ظاهره كراهة ألف كره والنظر اذا علمت
السلامة ولو كان غير مستدامين امكن قال أبو علي المسناوى اذا علمت السلامة لا كراهة الا اذا استدام
فيهما ثم ان محل كراهه ما ذكر اذا كان له صلافة لان كان بدون قصد كقبلة وداع أو رجعة والا فلا كراهة
ثم ان طاهر المصنف كراهه المقدمات المذكورة وانه لا شيء عليه ولو حصل انعط وهو رواية أشهر عن

(قبله) أي عرفة (و)
صوم (عاشوراء وتاسوعاء
والثمانية قبله) أي تاسوعاء
(وبقية المحرم و) صوم
(رجب وشعبان و) نذوب
صوم (الاثنين والخميس و)
نذوب صوم يوم (النصف
من شعبان) لمن أراد
الاقتصار والنص على
الايام المذكورة مع دخولها
في شهرها لبيان عظم
شأنها وانها أفضل من
البقية بيوم عرفة أو فصل
مما قبله وعاشوراء أفضل
من تاسوعاء وهما أفضل
مما قبلهما وهي أفضل
من البقية (و) نذوب صوم
(ثلاثة من الايام من كل
شهر وكره تعيين) الثلاثة
(البيض) الثالث عشر
وتاليه من ايام الحديد
(كسنة من شوال ان
وصلها) بالعيد (سطرها)
لها لان بدورها أو أحرها
أوصاها في نفسه خفية
ولا يكره لانتفاء هذه اعتقاد
الوجوب (و) كره للصائم
(ذوق) شيء له طعام (كما ح)
وعسل وحل لينظر حاله ول
اصانعه مخافة أن يسقى
لحلقه شيء منه (ومصع
عليك) أي ما عليك أي يصنع
كأبان وقرة لطفل فان
سبغه فيه شيء لحلقه
فأفقه (ز) كره (نذر)
صوم (يوم مكرر)

مالك

كسكى حبس وأمل نذر صوم لانه لو ان النفس اذا لم يهاق متكرر

وإنما نذوبه على نفل ونذوب يكون لغير الطاعة أقرب (ر) كره له لمقدمة جماع ولو فكري أو نظرا) لانه رجا أن لا يطر بالمدى أو المني

وذكره في رتبته (السلامة) ذلك

كذلك راعين حرم التطوع
فيه (و) كرهه (تطيب نهارا
(و) كرهه (شبهه) أى
الطيب ولو مذكرا نهارا
(وركه) أى الصوم أمران
أولهما (النية) اعلم أنهم
عرفوا الصوم بأنه الكف
عن شهوتي البطن والفرج
من طواع الفجر وغروب
الشمس بنية فالتية ركن
والام مال عماد ذكر ركن
ثان والشيخ رحمه الله تسمع
فجعل كلا منهما شرط صحة
والشرط ما كان خارج
المأهبة والركن ما كان
جزأ منها إذا كانا شرطين
كما خارجين عن المأهبة مع
أنهما نفسهما التية ركن
(وشرطها) أى شرط
صحتها (الليلة) أى إيقاعها
فيه من الغروب إلى آخر
حرمة منه (أو) إيقاعها
(دع) طوع (الفجر) ولا
يغير ما حدث بعده هاتين
أقل أو شرب أو جامع أو غيره
بمخلاف رفعها ليل أو
نهار وحبذ في الاستبراء
والحنون إن استمر الليل جرفاء
ومعنى عارضا ليس القبول
أو قول قبيح أو بدل عمل
ما به أتى ومعه مذهب أهل الأه
ل فنون بأركان ال غروب
للصوم أنه قبل أن يسأل
القول صحيح بل هو الذي
لم يفسد بل هو الذي قد فسده
فيقبله بخلاف ذلك فلا
(ركعتين) واحدة (أو)
أى صوم (يجب اتباعه)
كذلك راعين حرم التطوع

في سنة أو مرتين (أو كيش) وتغاس وجنون مما يو جب عدم تحته فلا تسكني النية قبل لا بد من اعادة ولو حصل المانع بعد الغروب
 وزال قبل الفجر (ونذبت كل ليلة) فيما تسكني فيه النية الواحدة (و) الركن الثاني (كف من طلوع الفجر للغروب عن جماع مطيق)
 من اضافة المصداق لقوله أي الكف عن ادخال حششته أو قدرها من مقطوعها في فرج شخص مطيق للجماع (وان) كان المطيق
 له (ميتا أو بهيمة) واحترز بذلك عما لو ادخل ذكره بين الاليتين أو الفخذين أو في فرج صغير لا يطيق ولا يبطل الصوم اذ لم يخرج منه
 مني أو مني (و) كف (عن اخراج مني أو مني) بمقدامات جماع ولو نظرا أو تفكرا أو احترازا خارجا عن حرج أحد هما بنفسه أو
 لدة غير معتادة فلا يبطله (أو) عن اخراج (في) فلا يضطر روحه بنفسه اذ لم يرد منه شيئا والا فالقضاء (و) كف (عن وصول مائع)
 من شراب أو دهن أو نحوهما (لحاق) وان لم يصل للمعدة ولو وصل سهوا أو غلبة فانه مفسد للصوم ولذا عبر بوصول لا بايصال واحترز بالمائع
 عن غيره كخضار ودرهم فوصوله ٢٠٨ لا يحاق لا يفسد بل للمعدة (وان) كان وصول المائع للحاق (من غير فهم كعب) وأنف

أو المسافر إذا استمر صائما فإنه لا يحتاج لتحديد نية ومن أفسد صومه عامدا فاستظهر ح تحديدا للنية
 أيضا كمن بيت العطر ولو قسبنا لانا أن أظفر ناسيا وهو ميت للصوم فلا ينقطع تتابعه ومثله من أظفر
 مكرها عند الاحتمى وعند ابن يونس حكم من أظفر لمرض كذا في الحاشية (قوله لا بد من اعادة) أي
 وتسكني النية الواحدة في جميع ما بقي (قوله ونذبت كل ليلة) أي مراعاة القول بوجوب التبييت ومن
 الورع مراعاة الخلاف (قوله عن جماع مطيق) أي سواء كان الفرج قبل أو دبرا أو سواء كان المغيب فيه
 مستيقظا أو نائما (قوله فلا يبطله) ومثله لو حصل لدة معتادة من غير خروج شيء (قوله والا فالقضاء) أي
 ولا كفارة ان كان ازدرده غلبة أو نسيانا هذا في الغرض وأما في النفل فلا شيء عليه مع العلة والنسيان
 (قوله عن وصول مائع) فان وصل المائع للمعدة من منفذ عال أو سادل فسد الصوم ووجب القضاء وهذا
 في غير ما بين الاسنان من أثر طعام الليل وأما هو فلا يضطر ولو ابتلعه عمدا وان لم يصل للمعدة فلا شيء فيه
 ما لم يصل للحاق من العالي كما يؤخذ من الشارح (قوله ولذا عبر بوصول) أي لان لفظة وصول لا تستلزم
 القصد بخلاف ايصال (قوله كعب وأنف وأذن) أي ومسام رأس كما يؤخذ من عبارته وأشعر كلامه أن
 ما يصل من غير هذه المنافذ لا شيء فيه (قوله أو دهن رأسه ليل) أي وأما من دهن رأسه نهارا أو وجد طعمه
 في حلقه أو وضع حناء في رأسه نهارا فاستطعمها في حلقه فالعروف من المذهب ووجب القضاء بخلاف
 من حل رحله بمحطل فو حد طعمه في حلقه أو قبض بيده على ثاع فوجد البرودة في حلقه فلا شيء عليه
 وقالت الشافعية الواصل من العبر لا يفطر فيحوز الكحل عندهم نهارا ومثله الرأس فهو زالا دهن
 نهارا (قوله أو قبل) أي برج امرأة وفيه نظر بل هو كالأحليل كاسيأتي (قوله ولو غير المم) أي كالأذن
 والعين والأنف والرأس (قوله ولا من أحليل) ومثل الأحليل الثقب الصبيقة في المدة (قوله ولكن
 نقل الخطاب الخ) والطريقة الأولى للبساطي وكثير من اشرار وهي الاظهر (قوله أو بخار قدر) أي
 متى وصل دخان المحور أو بخار القدر للحلق وجب القضاء لان كلامهما جسم يتكيف به ويحصل وجوب
 القضاء في ذلك اذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صائغا أو غيره وأما لو وصل بغير اختياره ولا
 قضاء صائغا أو غيره على المعتمد (قوله الذي يشرب) ومثله الشوق فهو فطر (قوله بخلاف دخان
 الخطاب) ولا قضاء في وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه وأما رائحة كالمسك والعنبر والزبد فلا تفطر ولو
 استنشقه لانه لا جسم لها انما يكره فقط كما تقدم (قوله ولو وصل لطرف اللسان) قال عبيد ولا شيء
 على الصائم في ابتلاع ريقه الا بعد اجتماعه فعليه القضاء وهذا قول سحنون وقال ابن حبيب بسقط
 مطابقا وهو الراجح كذا في الحاشية (قوله غالب من مضمة) هذا في الغرض وأما وصول أثر المضمة أو

وأذن فن اكتحل نهارا أو
 استنشق شيء فوصل أثره
 للمائع أو سد عليه القضاء
 فان لم يصل شيء من ذلك
 للحلق فلا شيء عليه كما لو
 اكتحل ليل أو وضع شيئا
 في أذنه أو أنفه أو دهن
 رأسه ليل فمط شيء من
 ذلك لحلقه نهارا فلا شيء عليه
 (أو) وصول مائع (لمعدة)
 وهي الكرشة التي فوق
 السرة للصدر منزلة
 الموصلة للطير اذا وصل
 المائع لها بحقمة (من) عند
 متسع (كدبر) أو قبل لا
 أحليل أي ثقب ذكر (كاهها)
 أي المدة أي كوصول شيء
 لها (بعبره) أي من غير
 المائع (من دم) فانه يفطر
 بخلاف وصوله للحلق فقط
 أو من منفذ أسفل المعدة فلا
 يصح ولو فتائل عابها دهن
 وحاصل المسئلة أن وصول
 الماء للحلق من معدة أعلى
 ولو غير المم يفطر كوصوله
 للمعدة من منفذ أسفل ان اتسع

كالدبر وقبل المرأة لان لم يصل لها ولا من أحليل وأما غير مائع فلا يعذر الا اذا وصل للمعدة من المم ولكن نقل
 الخطاب وغيره عن التابع أن ما وصل للحلق مفطر مطلقا من مائع أو غيره وهو ظاهر كلام الشيخ ومن حكم المائع المحور ونحوه فان
 وصوله للحلق مفطر والله أشار بقوله (أو) كف عن وصول (بخور) تتكيف به النفس كبحور عود أو مصطكا أو حوى أو نحوها
 (أو بخار قدر) طعام في وصل للحلق أفسد الصوم ووجب القضاء ومن ذلك الدخان الذي يشرب أي بمص ونحوه صبيقة بخلاف دخان
 الخطاب ونحوه ونحوه بالطريق (أو) عن وصول (في) أو فاس (أمكن طرحه) بخروجه من الحلق إلى الفم فان لم يكن طرحه فان لم
 يجاوز الحلق فلا شيء فيه وأما اللطم الممكن طرحه فالمعتمد ان ابتلعه لا يصح ولو وصل لطرف اللسان وأولى المصاق خلافا لما مشي
 عليه الشيخ وغيره وصل شيء عمدا كالحاق أو معدة على ما بعد فطر (ولو) يصل (غلبة أو سهوا في الجميع) المائع وما بعده (أو) عن
 وصول (غالبه من مضمة) لوضعه أو غيره (أو سرك) فأولى غير ان غالب وعلم أن في قولنا ~~كف~~ عن وصول الخ مسانحة لان الكف

السواك

عن النبي ﷺ في الفصد والوصول ولو غلبه أو سهو أو قلة في نفي عهده أو تركه أو مجازاة أو طهره حقيقة الصوم الأسس من طهر الفجر الخ عن شهوتي البطن والفرج والامساك هو الكف عما ذكره من بينه وما ذكره والمراد عدم الوصول ويرد عليه أنه لا تكليف إلا بفعل وعدم ليس بفعل (ومعته) أي والشروط صحة الصوم فرضاً أو نقلاً بصورة بثلاثة أشياء (بقاء من حيض ونفاس ووجوب صوم رمضان عليها أو غيره ككفارة أو صوم اعتكاف أو نذر في أيام معينة (أن طهرت) بقصة أو خوف (قبل الفجر وأن بلصقه) أي الفجر والباء للابسة وهذا أبلغ من قوله وأن بلحظة (و) يحجب الصوم (مع القضاء) أيضاً (أن شككت) هل طهرها قبل الفجر أو بعده فتتوى الصوم لاحتمال كونه قبله وتقصي لاحتمال كونه بعده (ونفسه) أي وصحته ٢٠٩ يتوقعه في غير عيد فلا يصح فيه

(ويعقل) لا يصح من محنوز ولا من منغمى عليه (فإن جن أو أغشى عليه مع الفجر والقضاء) لعدم صحة صومه لأن عقله وقت النبوة بخلاف ما لو كان منغمياً أو منغمى عليه قبله وأفاق وقت الفجر فلا قضاء لسلاوته وقتها (كمعه) أي كما لزمه القضاء إن جن أو أغشى عليه بعد الفجر (حل يوم) وأولى كله (لا) إن أغشى عليه بعد الفجر (نصفه) فاقل فلا قضاء عليه وهو ما فرغ من بيان الصوم وشروطه ذكر ما يترتب على الإفطار وهي حصة قضاء والامساك والكفارة والأطعام وقطع التتابع وقال إذا علمت حقيقة الصوم (فإن حصل) للصائم (عذر) اقتضى فطره بالفعل كرض أو اقتضى عدم صحته كحيض (أو اختل ركن) من ركنيه عمداً أو سهواً أو علمه (كروى النبوة) بهاراً أو لئلا يأن نوى عدم صوم العدو واستمر رافعاً لها حتى طلع الفجر (أو)

السؤال للحاق في صوم النفل غلبة فلا يفصده (قوله ويرد عليه) أي على تفسير الكف بما ذكره وهذا البحث يقوى مذهب الشافعي من أن من أكل أو شرب ناسياً لا شيء عليه والحوادث أن حصر التكليف في الفعل من حيث الائم وأما الصحة أو الفساد فهي من خطاب الوضع فيتعلق بالساهي والنائم والمسكر (قوله فتتوى الصوم الخ) قال في المجموع والظاهر أنه لا كفارة عليها لم تمسك وهذا بخلاف الصلاة فإما لا تؤثر بفعل ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا وإن شككت بعد الفجر هل طهرت قبله أو بعده فلا تحجب عليها العشاء واستشكل ذلك بأن الحيض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه موجود في كل منهما لم وجوب الاداء في الصوم دون الصلاة والمراد بشككه في الفجر مطلق التردد (قوله فلا يصح فيه) أي لما تقدم أن من شرط صحة الصوم قبول الزمن للعادة والعيد لا يصح صومه ومثله ثانی السحر وثالثه لأن فيه عراضاً عن ضيافة الله وسبأني أنهم لا يستثنيان لمن عليه نكاح في حج (قوله والقضاء) هذا إذا جن يوماً واحداً ولو سنين كثيرة سواء كان الجنون طارئاً بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهذا قول مالك وابن القاسم في المدونة خلافاً لابن حبيب والمديني قالوا إن كثرت كالعشرة فلا قضاء ومذهب أبي حنيفة والشافعي لا قضاء على الجنون لما أن الجنون مرض وقد قال تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله نصفه) فاقل فلا قضاء عليه) حاصله أنه متى أغشى عليه كل اليوم من الفجر للغروب أو أغشى عليه حله - واسلم أوله أم لا أو أغشى عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فيها فاقضاه في هذه الحس فاذا أغشى عليه قبل الفجر ولو بالحظة واستمر بعده أو لو بالحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فإن أغشى عليه نصف اليوم أو أقله وسلم أوله فلا قضاء فيه ما فالصوم سبب بحجب القضاء في خمس وعده في اثنين وما قيل في الاعشاء يقال في الجنون ومثلهما السكر كان بحلال أو حرام كما استظهره العلامة الميرزا في شرح الرسالة وتبعه بن حلاما للحارثي وعب حيث تمع الا حهورى في التفرقة بين الحلال والحرام فجعل الحرام كالاعشاء والحلال كالنوم كذا في حاشية الاصل (قوله ولمافرغ من بيان الصوم) أي من جهة حتميته وما يثبت به (قوله ما يترتب على الإفطار) أي في مجموع صورته من هذه الخمسة لا تحصل دونه واحدة كما مبني بيانه (قوله وعي خمسة) بل ستة والسادس المأدب (قوله الفصاء والامساك) أي وكل ما واجب أو مستحب من أطعم المح (قوله والكفارة) أي الكبرى ولا تكون الا واجبة (قوله والأطعام) وهو الكفارة الصغرى ويكون مندوماً واجباً (قوله اقتضى فطره) أي حوا فطره وإن كان الصوم صحيحاً بدليل ما بعده (قوله أو اقتضى عدم صحته) أي ويكون الصوم حراماً (قوله أو اختل ركن) أي يحصل من مفسد كل عليه فيه ثم أم لا فإن السهو والعلمة والصب في حلق النائم وطرو الشك بعد الاكل لا يتم فيه وهو مفسد للصوم وهو وجب للقضاء أمر حديد ولم يتعلق بالماسي ومن ذكره تكاف حالة الفساد وهذا مما يريده حوا ما المتقدم عن اشكال الشارح فتأمل (قوله أربعة) أي أو أكرها أو حجب الكفارة أم لا (قوله أو حراماً كمثل)

٢٧ - صاوى - ل - احتل (نصب) نى (ميت في - اتي) ستم (نائم أو) احتل (بمعناه) أي المائم من إضافة المصدر لفعله (أو نكاحه) من إضافته لما عليه أي أو احتل بتأثيره بفطره من أن يس أو غيره حجب كونه (شاكاً) بلوغ (الفجر أو) في (العروب أو بطر وه) تسديد الوأوالا - كسورة أي الضل بأن أكل أو شرب بمقتضى ما قبل أو عروب الشمس ثم طرأ له الشك هل حصل ذلك بعد الفجر أو قبله أو بعد العروب أو قبله فطره والتل محل ركن الامساك كذا في فقه الصوم لا يمتنع أن يكون وضاً أو نقلاً فإن كان فرضاً (القضاء) لا يتم بمحصل العذر أو احتلال الركن في الفرض (مثلاً) أو طهرها أو سهواً أو غلبة جواراً كسافر أو حراماً كمثل أو حوا بها كمن طاف على نية الحلال كان المرضي به غير أن غيره كالكرات وصوم متتابع وغير ذلك (المعنى) كماله نذر صوم يوم معين أو أيام معينة أو نذر عيب أو فطره (ارض) لم يقدر منه على صومه يذره منه على نفسه ولا كالأرض فطره يذره يذره أو تأخر

والجامل والمأول فلا كفارة عليهم كما يأتي (بجماع) أي ادخال حشفتيه في فرج مطبق ولو شيمه وإن لم يبرل ونجس على المرأة أن يافقه (واخراج مني) مباشرة أو غيرهما (وإن بادامة فكري ونظر) أن كان عاقبة الانزال من استدامتها ولو في بعض الأحيان الأبر يكون عاقبة عدم الانزال من استدامتها (و يخالف عاقبة) فيبطل بعد استدامتها فلا كفارة على ما اختاره ابن عبد السلام وقيل عليه الكفارة مطلقا ومفهوم ادامته لو أسنى محرره كرا ونظروا كفارة علمه وهو كذلك (أو) أفطر بسبب (رفع نية) لصومه

سما أوليلا ويستمرناويا
عدمه حتى طاع الحجر
فالكفارة لانية ابطال
الصوم والصلاة في الانتفاء
معتبرة بخلاف رفضهما
بعد الفراغ منهما وبخلاف
رفض الحج والعمرة مطلقا
(أو) أفطر بسبب (ايصال
مفطر) من مانع أو غير
(أهله من فم فقط) راجع
للجميع أو مفطر لا غيره
كمنعهم من فم فقط لا لخلق
وإن وجب القضاء في
المانع وقيل بوجوب الكفارة
أيضا من فم فقط لا من
غيره كأنه أفطر لا هامة
بالإتيان الذي هو أخص
من العمد ثم ذكر محرم
الانتهاك بقوله (لا) أن
أفطر (بسيان) لكونه
صائ (أو جهل) لمصان
بأن ظن أنه شعبان أو منه
يوم الشان أو جهل حرمه
الفطر بمصان لغرب
عهد بالاسلام وأما جهل
وحوب الكفارة مع علمه
بحرمه الفطر فلا يبعده (أو
غلبة) بأن صدقه الماء مثلا
أو أكره على تناول المقطر
ولا كفارة لعدم الانتهاك
واستثنى من الغلبة مسئلتين
بقوله (إذا تعمد قيا)
أي إخراجها فابتاعه أو شيئا

(قوله والجاهل) حاصله أن أقسام الجاهل ثلاثة جاهل حرمه الوطء مثلا وجاهل رمضان وجاهل وجوب
الكفارة مع علمه بحرمه الفطر فالاولان لا كفارة عليهما والآخر يلزمه الكفارة فتحصل أن شروط
الكفارة لا تكفي خمسة كما في الأصل أولها العمد ولا كفارة على ناس الثاني الاختيار فلا كفارة على منكره
أرمن أفطر غلبة الثالث الانتهاك ولا كفارة على متاول وتأويل قريبا الرابع أن يكون عالما بالحرمه
بجاهلها كحديث عهد بالاسلام ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع فلا كفارة عليه خامسها أن يكون في
رمضان فقط لا في فوائده ولا في كفارة أو غيرها اهـ ويزاد في الكل والشرب أن يكون بالقم فقط وأن يصل
للمعدة ولا كفارة على ناذر الدهر أن أفطر في غير رمضان على المعتمد وقيل إن ناذر الدهر يكفر عن فطره
عمد أو عليه فقيل كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه الظاهر تعين غير الصوم بأن ترتب على ناذر الدهر كفارة
لرمضان وعجز عن غير الصوم رفع لانية النذر كالتضاء لانهم من توابع رمضان قال في المجموع
والظاهر أن ناذر الخمس والاثني عشر لا إذا أفطر عامدا يفي بذلك فقط ولا كفارة عليه وإن أجرى فيه
ح الخلاف السابق (قوله وقيل عليه الكفارة مطلقا) اعلم أن في مقدمات الجماع المذكورة إذا أنزل
ثلاثة أقوال حكاه في التوضيح وابن عرفة عن البيان الاول لما لك في المدونة وهو القضاء والكفارة مطلقا
والثاني لأشبه القضاء فقط إلا أن يتابع والثالث لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة إلا أن يبرل
من فطر أو ذكر غير مستدامين وقد تقدمت تلك العبارة فاذا علمت ذلك فشاركنا غير موافق لطريقة
من الثلاثة وانما هي طريقة للحمى (قوله وهو كذلك) أي على المعتمد (قوله رفع نية لصومه هارا) بأن
قال في الهار وهو صائم رفعت نية صومي أو رفعت نيتي وأما من عزم على الاكل أو الشرب ثم ترك ما عزم
عليه فلا شيء عليه لأن هذا ليس روعا لانية وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فغطش
وقربت له سفرته ففطر وأهوى بيده لبشر فقيل له لا ماء عليك فكف فقال أحب له القضاء وصوب
للحمى سقطه وقال انه غالب الرواية عن مالك وكذلك في المجموع ومعنى رفع النية الفطر بالنية لانية
الفطر فلا يصير الم فطر بالعمل كما في ر ومعنى ما في غيره ما يصير الرض المطلق أما المقيد بما كل
شيء لم يوجد فلا ومنه من قوى الحدث أثناء الوضوء ولم يحدث ليس رافضا وانظر لو بوى أن يا كل في الصلاة
مثلا لم يعمل وأما قول من ظن العروب خطأ اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وظاهر أنه لا يراد به
الروض وإنما المعنى على رزقك أفطر على حدث أي أمر الله فان الرزق لا يتفق به بعد (قوله بخلاف رفضهما
بعد الفراغ منهما) أي فلا يصير على المعتمد من قولين مرجحين (قوله وبخلاف رفض الحج والعمرة) أي ولا
يصير لأهما عمل مالي وبدني فرفضهما حرج في الدين وقال ته لي ما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله
الذي هو أخص من العمد) أي لأن العمد هو حود في الوصل من الأنف والأذن والعين وليس هنا انتهاك
واعترض بأن الانتهاك عدم المبالاة بالحرمه وهو متأت من الأنف والأذن والعين ولذا علل بعضهم
بقوله لأن هذا لا ينتشوف اليه النفوس وأصل الكفارة أنما شرعت لزجر النفس عما تشوف اليه (قوله
ولو غلبة فيلزم الكفارة) ما قبل المالة العمد فالتكثير في صورتين العمد والغلبة لأن ابتلاءه بأسيا
(قوله استيا كاجوزاء) أي ووصل للحوف شيء من ذلك بعد تعمد الاستياك ما واصل العقه أنه أن تعمد
الاستياك بهما هارا كعمر في صورتين وهما إذا ابتلعهما عمدا أو غلبة لانتسياكها واستياك بها هارا انتسياكها
ووصل شيء منها للحوف فلا يكفر إلا إذا ابتلعهما عمدا لا غلبة أو انتسياكها بالقضاء فقط ومثله إذا تعمد

منه ولو غلبة فيلزم الكفارة (أو) إذا تعمد (استيا كاجوزاء هارا) وابتلعهما ولو غلبة فالكفارة بخلاف ما لو ابتلعهما انتسياكاً فاقضاء
فقط والجوزاء قشر يتخذ من أصول شجر الحوز يستعمله بعض نساء أهل المغرب (ولا) أن أفطر (بتأويل قريب) ولا كفارة والتأويل
محل اللفظ على خلاف ظاهره أو وجب وقربه ما ظهر موجهه وبعده ما خفي موجهه أي دليله والمراد به هنا الظن أي ظن ابتلاءه الفطر
وقربه ما استند إلى أمر محقق موجود وبعده ما استند إلى أمر موهوم غير محقق ومثل للقرين بقوله (كن أفطرا ناسيا أو مكرها) فظن
أنه لا يجب عليه الاستياك لنفسه أو غيره فافطر وقوله (على الظاهر) راجع للمكره لا كفارة

لأن ظنه استبدل في فطره أو لا تأمينا أو مكرها (أو) كمن (قدم) من سفره (قبل الفجر) فظن إباحة فطره صبيحة ذلك اليوم فافطر (أو سافر دون) مسافة (القصر) فظن إباحة الفطر فافطر (أو رأى شوالا نهرا) يوم الثلاثاء من رمضان فظن أن يومه فافطر (أو) أصابه جنابة ليلا فاصبح جنبا لم يغتسل ٢١٢ (أبعد الفجر) فظن إباحة الفطر فافطر (أو احتجم) نهرا فظن إباحة الفطر

فافطر (أو ثبت رمضان) يوم السبت (نهرا) وظن عدم وجوب الإمساك فافطر فلا كفارة فقوله (فظنوا الإباحة) أي إباحة الفطر (فافطروا) راجع للجميع فان علموا بحرمه أو شكوا فيها فالكفارة (بجلاف) التأويل (المعبد) وفيه الكفارة (كراه) للال رمضان (لم يقبل) عند الحاكم فردته هادئة وظن إباحة الفطر فافطر (أو) أفطر (لحي أو لبض) ظن أنها تقع له في ذلك اليوم فمحل الفطر قبل الحصول فالكفارة (ولو حصل أو) أفطر (لغيمه) بكسر الغين صدرت منه في حق غيره فظن الفطر (أو) أفطر (وزم على سفر) في ذلك اليوم (ولم يسافر) فيه فالكفارة (والا) بأن سافر فيه (فقر يب) فلا كفارة وسيأتي تفصيل مسألة السفر إن شاء الله تعالى (وعى) أي الكفارة لثلاثة أنواع على التحجير بما (اطعام ستين مسكينا) المراد به ما يشمل الفقير (لكل مد) عنه صلى الله عليه وسلم لا أكثر ولا أقل ويقدم أن المد للدين المتوسطين وهو الأقل (أو صيام شهرين متتابعين) باللال أن

الاستيلاء هذا حصل كلامه في الأصل تسعا لعب قال من وفيه فطر لأن الكفارة لم يذكروها التوضيح الآن ابن لبابة وهو قيد بها بالاستعمال نهرا لئلا يلا والاعطاء فقط وكذا نقله ابن غاري والموافق عن ابن الحاجب كذا في حاشية الأصل ولذلك شارحا قديما بالمراد وقد استظهر في المجموع ما يوافق الأصل فتأمل (قوله لأن ظنه استبدل في فطره أو لا تأمينا أو مكرها) أي فالنسيان أو الأكرام شبهة لما في الحديث الشريف رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد استندلوا به محقق وقد صرف اللفظ عن ظاهره لأن أصل معنى اللفظ رفع أثم الجراءة وحوالها كل والشرب خلاف ظاهره (قوله أو كمن قدم من سفره) أي فقد استندل إلى أمره وجوده وقوله تعالى ومن كان من رمضان أو على سفر فعدة من أيام أخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر وهذا هو مستند من سافر يوم القصر أيضا ومعلوم أن كلاً صرف اللفظ عن ظاهره (قوله أو رأى شوالا نهرا) وشبهته قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (قوله فاصبح جنبا) وشبهته ما ورد من النهي عن ذلك ومذهب ابن عباس وأبي هريرة فساد الصوم بذلك (قوله أو احتجم نهرا الخ) مستند الحديث أفطر الحاجم والمحتم (قوله وظن عدم وجوب الإمساك) وشبهته عدم العلم بالرؤية ليلا وفوات محل النية وهو أقوى شبهة من أفطر نسيانا (قوله وظنوا الإباحة) أي هؤلاء الثمانية والعديد ليس محاصر بل يقاس عليه كل ذي شبهة قوية ومن ذلك فطر من لم يكذب العدلين بعد ثلاثين فإن النسيان يقول به ومن تسحر بلصق الحجر وظن بطلان الصوم فافطر (قوله أو شكوا فيها) إنما كانت الكفارة مع السئل لصعف الشبهة (قوله كراه) إنما كان تأويله بعيد المخالفة نص الآية والحديث وهما قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ولزم الكفارة لمذهب ابن عباس وهو المشهور (قوله فالكفارة ولو حصل) هذا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيما أوراه من التأويل القريب (قوله أو أفطر لغيمه) وإنما لم تكن الآية والحديث الوارد في ذلك من الشبهة القوية فيكون تأويله لا فطر يسأل المدخل إلا كل في الآية والفطر في الحديث على المعنى الحقيقي (قوله فقريب) أي لاستناده لظاهر الآية والحديث كما تقدم (قوله أما اطعام ستين مسكينا) مراده التماسا سواء أكله أو باعه (قوله المراد به ما يشمل الفقير) أي لما تقدم لئلا من أهم ما إذا تفرقا جتمعا (قوله لكل مد) أي ولا يجزئ غدا وعشاء خلافا للشبه وتعددت بتعدد الأيام لا في اليوم الواحد ولو حصل الموجب الثاني بعد الإخراج أو كان الموجب الثاني من غير جنس الأول (قوله وهو الإفصل) أي ولو لا حقيقة خلافها لما أفتى به يحيى بن يحيى أمير الأندلس عبد الرحمن من تكفيره بالصوم بحضرة العلماء فقبل له في ذلك وقال لئلا يتساهل وعودتا تأمينا وإنما كان الاطعام أفضل لأنه أكثر نفعاً عنه ليدفعه لأفراد كثيرة والظاهر أن العتق أفضل من الصوم لأن نفعه متعدد للغير (قوله فان أفطر في يوم عدا) أي لا عليه أو نسيانا فلا يبطل ما صامه بل يبنى (قوله كالظهار) أحال عليه وإن لم يتقدم له ذكر لشهرته في المذهب (قوله والتحجيرين) أي في الأنواع الثلاثة فأوفى كلام المصنف للتحجير وقد جمع بعضهم أنواع الكفارات بقوله

ظهارا وقتا لرتبوا وتمتعاً كما خبروا في الصوم والصبي والادى

وفي حلف بالله حبر ورتين فدونك سبعا ان حفظت فمذا

(قوله الآن ياذن له سبعا في الاطعام) أي فيجزيه بخلاف العتق ولا يجزيه ولو أذن له سبعا (قوله مادي النوعين) المراد كفر عنه باقلهما قيمة فإذا كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه ما عتق وإن كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه ما لا طعام وقال عبد الحق بمقتضى ما في ذمته من أبي الصوم قال في التوضيح

ابتدأها من شهر رجب ابتداء شهر رمضان الذي بعده باللال كاملا أو ناقصا وكل الأول من الثالث ثلاثين يوما فان هذا أفطر في يوم عدا بل جميع ما صامه استأنفه (أو عتق رقبة) ذكر أو أنثى ليس فيه شائبة حربه (مؤمنة) ولا تحزى كفارة (سأله من العيب) كالظهار فلا تجزئ عوراء ولا بكاء ولا شلاء ولا محو ذلك والتحجير بين في الحر الرشيد وأما العبد فإنه يكفر بالصوم إلا أن ياذن له سبعا في الاطعام وأما الفقير فإنه لم يقدر كفر عنه ولديه ياذن في النوعين (وكفر) انسياد (عن أمته ان وطئها)

ولو اطاعته (و) كذا الرجل (من غيرها) أي غير أشبه كذا وجه أو امرأة فيهما (أنا) كرها لنفسه (أو) كرها
 لغیره فعليه أن يطاوعت لأن كرهت (زيادة) عنهما كرهتا لنفسه كرهتهما (نفسهم) إذا لم يرد عمل بل من اليباجة (و) بلا عتق
 في الأمة) الموطوءة فلا يصح منها العتق حتى ينوب عوافيه فيتعدن لاطعهم فيها أو جارا العتق عن الحرية كالأطعام ثم شرع في بيان
 ما لا قضاء فيه من أقديتهم وفيه القضاء فقال (ولا قضاء بخروج حق غلظة) ٢١٣ إذا لم يرد منه شيئا ولو كثر بخلاف

خروجه باختباره فبعضه
 كما تقدم (أو غالب ذاب)
 عطف على خروج (أو)
 غالب (غبار طريق أو)
 غالب (كدقيق) فهو حبس
 لصانعه (أو) عمار (كبل
 لصانعه) من طحان وناخل
 ومغربل وحامل بخلاف
 غير الصانع فعليه القضاء
 ومن الصانع من يتولى
 أمور نفسه من هذه
 الأشياء أو من حفر أرض
 لحاجة كغيره أو نقل تراب
 لعرض (أو) في (حقنة من
 الحليل) أي ثقب الذكركر
 ولو عايناه لا يصل عادة
 للمعدة (أو) في (دهن
 جائه) وهي الجرح في
 البطن أو الجرب أو أصل
 للحوث يوضع عليه الدهن
 للدواء ولا يصل للجل
 الأكل والشرب والامات
 من ساعته (أو) في (نزع
 أو كول) أو شروب (أو)
 نزع (فرج طلع الفجر)
 أي ممد أطوعه فلا قضاء
 به على أن نزع الذكركر لا يعد
 وطأ ولا كان واطئانها
 (فانظن) هذا النازع
 (الاماحة) أي اباحة
 الفطر (فاطر) أي أصبح
 مفطرا (فتأويل قريب)
 لأنه استعمل فيه لامر محقق فلا

وهذا أبين وهو يعلم أنه لا يجبره على الصوم (قوله ولو أطاعته) أي لأن طوعها كراهه وهذا ما لم يطلبه
 ولو حكما بان ترين له فتلزمها وتصوم ما لم يأذن لها في الاطعام (قوله ان أكرهها لنفسه) والا كراه
 يكون مخوف مؤلم كضرب فاعلى كراه الطلاق فقد ذكر أن الا كراه في العمدات يكون
 بما ذكره في حاشية الأصل نقل عن بن ومحل بكفره عنها ان كانت بالغة مسلمة عاقلة والأفلا
 (قوله فعليه أن يطاوعت لأن كرهت) لعامل صوابه فعليه أن يطاوع لأن أكره أي وكراهة المرأة على
 الشخص الذي أكرهت له أن يطاوع هو ما لجماع لأن أكره أيضا كراهة المرأة على المكره طأولا كراهه
 على من أكره الرجل فظرا لا تشاره ولا على المكره بالفتح نظرا لا كراه وفي بن عن ابن عروة
 لا كراهة على مكره على كل أو شرب أو امرأة على وطء فانطردا في المجموع (قوله ادلا يصح منها
 العتق) أي لأن الرقيق لا يجبر غيره (وتنبه) أن أكره العبدز وحتة فحماية وليس لها حيث أن
 بكفر بالصوم وأخذها وأيضاً انما بكهريانية عن العبد في الكفارة وهو لا يكفر عنها بالصوم فإن أكره
 الرجل زوجته على مقدمات الجماع حتى أنزلت في بكهريه عنها قولان (قوله بخروج في) وأولى
 القاس (قوله فيقضى كما تقدم) أي ولا كفارة عليه ما لم يرد منه شيئا عند الرغلة (قوله لصانعه) راحم
 لما بعد الكاف واعتذر للصانع للصورة وهو المعتقد وقال بعضهم لا يعتذر وأما غير الصانع فلا يعتذر
 اتفاقا تعرض له (قوله من الحليل) أي وأما من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمائع
 هكذا قال شراح خليل واعترضه أبو على المسناوى بأن فرج المرأة ليس متصلا بالحوث ولا يصل منه
 شيء إليه وفي المدونة كره مالك الحقة للصائم أن احتقن في فرج شيء يصل إلى حووه والقضاء ولا يكفر
 وفي ح عن الهياه أرا الحمل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة اه من نقله محض الأصل فإذا
 علمت ذلك وقول شارحنا أي ثقب الذكركر لا يفهم له بل مثله فرج المرأة (قوله بناء على أن نزع الذكركر الخ)
 ونص ابن ساس ولو طلع الفجر وهو جامع فعليه القضاء ان استدام أن نزع أي في حال الطلوع وفي
 اثبات القضاء وبغية خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سنده ان البرع هل يعد جماعا أم لا (قوله
 فيشمل ما استوى طرفاه) أي لأن ما يأتي متنوع إلى مستوي الطرفين ومنه ذوب وسكر وخلاف الأولى
 وسيظهر دلوقرف عليه (قوله خلافا لما قال يكره الخ) وهو الشاذي وأحمد مستدلان بحديث الحويف وم
 الصائم عبدالله أطيب من ريح المسك والحوث بالمصم ما يحدث من خلوا المعدة من الرائحة الكريهة في
 أهم شأن ذلك يكون بعد الرواى فإذا استاك زال ذلك المستطاب عبدالله فإذا كان مكره وهو محتفأ أنه
 كناية عن مدح الصوم وألم يبق حقيقة الحويف كما يقال ولان كبر الرمد أي كريم وارلم يو حذر ماد
 وهذا كما قال في المجموع خير مما قيل ان السواك لا يزيل الحويف فانه من المعدة فانه قد يقال وان لم يزل
 يضعفه والمقصود تقوية رائحته ليسكن في الصحيح ما يقوى مذهب السافعي وأحمد من أن موسى عليه
 الصلاة والسلام صام ثلاثين يوما وجد خلوا فاستاك منه فامر بالعشر كفارة لذلك قال تعالى واعدنا
 موسى ثلاثين ليلة وأقمنا بها بعشر قالوا بسبب العشرا لاسيالك وأجاب في المجموع بقوله ولعله لمعنى يخصه
 أو أن العبرة في شريعته بموم أحاديث السواك فانها بمنزلة على التفسير بخلاف الشرائع السابقة
 (قوله ومضمضة لعطش) أي فهو جائز مستوي الطرفين أو مطلقا لو ان توفى زوال العطش عليه
 وأما المضمضة لغير موم وجه فمكره (قوله معنى خلاف الأولى) أي إذا قصد بها من غير عدد (قوله

كفارة عليه ثم شرع في بيان أمور تجوز للصائم وأراد بالحوث ما لم يرد من ساعته (أو) كرها
 مكره وقال (وحاز) للصائم (سواك كل النهار) خلافا لما قال يكره بعد الرواى والمواد المستند عند مقتضى الشرع كالأضوء
 (ومضمضة لعطش) أو ح (واصباح بجبابة) معنى خلاف الأولى (و) حاز (فطر سفر قصر) بمعنى يكره (أي أصبح) مراده بالمباح ما قبل
 الممنوع كالسفر أقطع طريق أو لسره ونحو ذلك من سحر المعصية ومحل الجواز (ان يتيه) أي الفطر (وبه) أي في السفر أي في أثناء
 المسافة في غير اليوم الأول منه بل (وان بأول يوم) أي وان كان تيسر الفطر في أول يوم من سفره بان وصل لمحل بد أقصر الصلاة قبل

الفجر كان يعدى الساتين المسكونة قبله ليشتوي الفطر حيث قد قوله (ان شرع) في سفره (قبل الفجر) قصر بجمع مع ما علم التزامها بقوله
 زيادة في الايضاح لانه اذا ثبت الفطر في السفر لم أنه شرع في سفره الذي اوله محل قصر الصلاة قبل الفجر فعلم أن لجواز الفطر بمرضاة
 أربعة شروط أن يكون السفر مقر قصر وأن يكون مباحا وأن يشرع فيه قبل الفجر إذا كان أول يوم وان يبيت العطر فان تومت هذه
 الشروط جاز الفطر (والا) بان انحرط شرط منها (بلا) يجوز ويقي الكلام بعد ذلك في الكفارة وعدمها إذا أفطر فيه فبين أن عليه الكفارة
 في ثلاث مسائل بقوله (وذكر ان يذبحه) أي العطر (محضر) بان فواه قبل الشروع فيه (ولم يشرع) في السفر (قبل الفجر) بل بعده
 وأولى اذ لم يسافر أصلا ولا يذبحه تأويل لانه حاضر ببيت العطر فان سافر قبل الفجر بان عدى الساتين المسكونة قبله وظاهر أنه لا كفارة
 عليه المسئلة الثانية قوله (أو) ببيت (الصوم بسفر) بان نوى الصوم وطاع عليه العطر وهو ناول به سواء في أول يوم أو غيره ثم أفطر فانه يلزمه
 الكفارة ولا يذبحه تأويل أيضا لانه لما جازله الفطر فاحتار الصوم ثم أفطر كان منتهكاً لا لغيره بالدين وهاتان المسئلتان مفهوم قوله
 ان يذبحه فيه وأشار للمسئلة الثالثة مشبها ١١٤ لها بما قبلها ليرجع الفصل لما بعد الكافي بقوله (محضر) أي كما لو ببيت الصوم محضر كما

هو الواجب عليه ولم يسافر
 قبل الفجر وعزمه السفر
 بعده (وأفطر قبل الشروع)
 فيه (بلا تأويل) ويلزمه
 الكفارة لانها كالكفارة
 عند عدم التأويل (والا)
 بان تأويل أي ظن اباحة الفطر
 فأفطر أو أفطر بعد الشروع
 (بلا) كفارة عليه اقرب
 تأويله لاستداده إلى السفر
 حيث سافر وهذه أيضا
 من مفهوم أن يذبحه فيه
 لان معناه ان يبيت العطر
 في السفر ومفهومه بيت
 الفطر في الحضر وهي الأولى
 أو بيت الصوم في السفر
 وهي الثانية أو بيت الصوم
 في الحضر وهي الثالثة
 قال الكفارة في الأولى
 مطلقا وفي الثانية ان لم
 يتأويل وبقى مفهوم أبي حنيفة
 ومعه الكفارة مطلقا للظهور
 الاتهام فيه ولذا تركه وأما
 مفهوم سفر قصر فقد تقدم
 في ذكر التأويل القريب

أربعة شروط) منها ما يعم يوم السفر وما بعده وهو قوله بسفر قصر أبيع وقوله ان يذبحه فيه ومنها
 ما يخص يوم السفر دون ما بعده وهو قوله ان شرع فيه قبل الفجر ويؤخذ من تلك الشروط أنه يجوز
 للصائم المسافر العطر ولو أقام يومين أو ثلاثة لم يجرى عليه ما لم يتوَقَّع أنه أيام قصر الصلاة كما صرح به في
 النوادر وقوله ابن عرفة (قوله في ثلاث مسائل) أي اجبالا وتحت كل صور (قوله وأولى اذ لم يسافر أصلا)
 يشير إلى ان في هذه المسئلة أربع صور وهي سافر بعد الفجر أو لم يسافر أصلا أو تأويل أم لا (قوله أو بيت
 الصوم بسفر) في تلك المسئلة أربع صور وهي كافي في أول اليوم أو غيره تأويل أم لا (قوله ومفهومه) وله
 ان يذبحه أي مفهوم قول المصنف ان يبيت أي العطر فيه أي في السفر وسواء في الشارح توضيح تلك
 المعاهيم (قوله وأشار للمسئلة الثالثة) منطوقها الذي فيه الكفارة صورة واحدة ومفهومها الذي
 لا كفارة فيه ثلاث صور (قوله أو أفطر بعد الشروع) أي ولو لم يتأويل بقوله اقرب تأويله تعليل لفطره
 متأولا قبل الشروع كما صرح به في الأصل (قوله حيث سافر) مفهومه لو أفطر عارفا على السفر قبل
 الشروع ولم يسافر يومه لزمه الكفارة ولا يذبحه تأويل (قوله مطلقا) تقدم تحت الاطلاق ثمان صور
 في كل أربع (قوله وفي الثالثة ان لم يتأويل) وهي صورة واحدة وهي فطره قبل الشروع بلا تأويل
 ومفهومه هاتان الثلاث قد علمتها (قوله وبقى مفهوم أبي حنيفة) انما اشترطت الاباحة لانه رخصة تختص بالسفر
 ونسبته قال في المجموع وكلام الاحقر في فضائل رمضان فيبدأ بالسفر بعد الفجر في رمضان
 مكروه وفي الخطاب فيمن سافر لأجل الفطر هل يمنع معاملة له بنقضه مقصوده كمن تحيل في الزكاة أو
 ارتد لا سقط شيء وقدر شيخنا أن السفر لتلك مكروه أو حرام ويجوز العطر فتأمل اهـ (قوله وحازو طر
 عرض) أي ويجوز للصائم الفطر بسبب المرض قاله المصنف وماد كره المصنف من الحوازي هو
 المشهور (قوله زيادته أي المرض أو حاديه) ومثلهما الجهد والمشيقة بخلاف جهدها الصحيح
 ومشقته فلا يبيع العطر (قوله ويجوز ان خاف عليه مرضا الخ) ومثلهما الجهد والمشيقة كما قال للحمي
 وحكي ابن الحاجب الامام عليه (قوله ذالجمل مرض) أي ولذلك كانت الحامل لا اطعم عليها
 بخلاف المرضع لانه ليس مرضا حاديا لها (قوله ثم الاب) اهـ هذا هو الراجح وقيل على الام حيث يجب
 عليها الرضاع بان كانت غير علية القدر وغير مطلقه طلاقا بانه والا فلا يجب عليها اتفاقا (قوله ان
 أمكن القضاء معان الخ) حاصله أنه يلزم المفطر اطعام المدعى كل يوم لمساكن إذا كان يمسك قضاء

والله أعلم (و) جازو طر (عرض) فهو معطوف على بسفر (احاف) بالصوم (ريادة) أي المرض (أو) حاف
 (عقادية) وهو في تأخر البراءة أولى ان حاف حدوث مرض آخر (و) حاف (الفطر) ان حاف (الصوم) (هلا) كأشدد ضرر (كتمطيل
 حاسة من حواسه) (كحامل أو مرضع لم يكتمها) أي المرضع (استشجار) لعدم مال أو مرضعة أو عدم قبوله غيرها (ولان غيره) وهو الرضاع
 مجازا (خافنا) بالصوم (على ولديهما) ويجوز ان خافنا عليه مرضا أو زيادته ويجب ان خافنا لا كأشدد ضرر وأما حوافه ما على أنفسهما
 فهو داخل في عموم قوله ومرض المرضع في حكمه فان أمكها استشجار أو غيره وحب صومها (والاجرة) أي أجرة
 الرضاع (في مال الولد) ان كان له مال (ثم الاب) ان لم يكن له مال (و) حاف (اطعام) عليه الصلاة والسلام لمفطر في قضاء رمضان
 لمثله أي إلى أن يدخل عليه رمضان الثاني ولاية كبر متكررا لا مثال (عن كل يوم) أي اطعام مدته من غالب قوت البلد عن كل يوم مد
 (لمساكن) ان أمكن القضاء معان (بأن يذبحه) من رمضان (لا) يجب على المفطر في قضاء رمضان اطعام (ان اتصل عذره)
 من مرض أو سفر أو جنون أو حوصص أو غيرها (بأن يذبحه) أي الأيام التي (عليه) إلى تمام شهرين فان عليه خمسة أيام مثلا وحصل له

هذه قبل رمضان الثاني بخمسة أيام فلا طعام عليه وان كان طول عامه خالي من الاغذار وان سقطت العذرة في يومين فقط ويجب عليه
اطعام ثلاثة امداد لانها أيام التفريط دون أيام العذر فقله عذره أهم من قوله مرضه وقولنا بقدر الخ قبـد زائد على كلامه لدفع توهم
اتصال العذر من رمضان لرمضان أو في جميع شعبان (مع القضاء) متعلق باطعام أو عذوف أي يطعم مع القضاء ندباً أي يتسبب
اطعام المداي أخرجه مع كل يوم يقضيه من العام الثاني (أو بعده) أي بعد تمام كل يوم أو بعد تمام جميع أيام القضاء يخرج جميع
الامداد قبل اطم بعد الوجوب بدخول رمضان وقبل الشروع في القضاء أحراً أو خالف ٢١٥ المدوب (و) وحسب الاطعام

عن كل يوم مد (لرضع) أي
على مرضع (أفطرت)
خوفاً على ولدها بخلاف
الحامل تخاف على جملها
(و) وجب (راسع النحر)
أي صومه (لناذره) ان لم
يعينه بان نذر صوم كل خمس
فصادف رابع النحر أو
نذر السنة فيجب صومه بل
(وان عينه) كعلي صوم
رابع النحر (وكره) تعينه
بالنذر (كصومه) تطوعاً
يكروه ولا يحرم (وحرم صوم
سابقه) أي اليوم الثاني
والثالث بعد يوم العيد ولو
بدرهما (لا يمكنه تمتع) أي
الامتتع ونحوه كفارن
وكل من لزمه هدي نقص
في حج: (لم يجده دياً)
فيحوز له صومه ما به في ثم
السبعة اذار جمع (وان
نوى) صائمه (برمضان) أي
فيه (وان بسفره) أي
ان كان مسافراً فيه (غيره)
مفعول نوى أي نوى بصيامه
غير برمضان الحاضر
كتطوع ونذر وصوم تمتع
وقضاء رمضان السابق
(أو نواه وغيره) أي بصومه
رمضان الحاضر وغيره
(لم يحزه عن واحد منهما)

ما عليه في شعبان وذلك بان صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه وهو صحيح مقيم حال من الاغذار ولم يقض
حتى دخل عليه رمضان وانظر لو كان عليه ثلاثون يوماً ثم صام من أول شعبان طائناً كماله واذا هو تسعة
وعشرون يوماً هل عليه اطعام يوم أولاً والظاهر الثاني لانه لم يصرط في القضاء كذا في حاشية الاصل ثم
ان المعتبر في التفريط وعدمه شعبان الاول فان حمل فيه عذر ثم تراخي في شعبان الثاني لا يلزمه اطعام
قاله الشيخ أحمد الزرقاني وليس من العذر الخهل بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثاني وقيل انه
هذر والخلاف حارفي النسيان والسفر وفي المجموع وليس السفر والنسيان عذراً هنا بل الاكراه (قوله)
أحرأ الخ) أي كما قال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لا يفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع في
القضاء بحمل النهي على الكراهة ومفهوم قوله بعد الوجوب أنه لو أطم قبل الوجوب فلا يحزى
(قوله بان نذر صوم كل خمس) أي أو نذر الحجة (قوله بل وان عينه) أي بالمباينة لدفع توهم عدم لروحه
لان نذره بعينه تقصد للمكروه وانما يلزم به ما ندب بخلاف ما لو دخل في جملة الايام ولا يتوهم تقصد
المكروه (قوله يكروه ولا يحرم) ولذلك لزم الناذرة طرقات العباد فانها مندوبة والكراهة لذات
الوقت وقولهم المكروه لا يلزم بالنذر اذا كانت كراهته من كل الجهات (قوله ولم يجده دياً) ومثله
القضية على ما عراه ابن عرفة للمدونة ومشى عليه خليل فيما يأتي من قوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى
(قوله لم يحزه عن واحد منهما) حاصل المسئلة أن الصور ست عشرة وهي أن ينوي برمضان الحاضر
تطوعاً أو نذراً أو كفارة أو قضاء الخارج فهذه أربعة تصرف في الحصر والسفر بشمان كلها لا تحزى الا
اذا نوى برمضان الحاضر قضاء الخارج وقال ابن القاسم بالاجزاء وصحح أبو نوى برمضان الحاضر مع
الخارج أو هو ونذراً أو هو وكفارة أو هو وتطوعاً فهذه أربع تصرف في الحصر والسفر بشمان أيضاً
رجح فيها الاجزاء عن الحاضر كما في عب وغيره لانه صاحب الوقت وفي باقي مسائل الحاضر الذي لم يحز
فيها رمضان الحاضر فعليه الكفارة لم يتأول (قوله افساده بجماع) أي نذر كرم التطوع والنذر
ويجب عليها القضاء لا مهمته رية فكانها أفطرت بعد احراما (قوله لا بأكل أو شرب) أي لا راحة حاجه
اليها الموجب لتفطيرها من جهة الوطء فلا وحده لا فساد عليه بالاكل والشرب بقى لو أرادت تعجيل
قضاء رمضان هل له منها كالتطوع والنذر قال شيخ مشايخنا العدوي ليس له المتع قال في المجموع
وقد يقال له منعها بالاولى من فرض اتسع وقته (قوله غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره حتى الكفائر
التي لم تكن متعلقة بالعماد وهو كذلك بفضل الله لا تنقيد خلافاً لمن حصها بالصغائر فانه يخص بعض للعام
من غير دليل (قوله خاتمة) من أفطر متعمداً في قضاء رمضان فانه يؤدب ومثله من أفطر متعمداً في
كل واجب ولو كان وطئه بما يوجب الحد كراه الحد وقيل يجمع بينهما والاول أوجه واحتلف هل يلزمه
قضاء القضاء فيقضي يومين يوماً عن الاصل ويوماً عن القضاء أولاً يلزمه الا الاصل وهو الارجح وأما
ان أفطر سهواً أو لم يذر فلا يقضى اتعافاً واحتلف هل يؤدب المفطر عدا في النفل اغير وجه أو لا يؤدب
للخلاف فيه وهو الذي حزم به في المجموع تبعاً للينائي ورك المصنف هنا مسائل النذر اسكالا على ما أتى
في ما به وذكروها هنا لحمل استطراد والله اعلم

أي لا عن رمضان الحاضر ولا عن غيره (وليس لامراً يحتاج لها) أي لجماعها (زوجها) أو سيدها (تطوع) بصوم أو حج أو عمرة (أو
نذر) أي من ذلك (ولا اذن) من زوجها أو سيدها (وله) أي الزوج اذا تطرعت بلا اذن (افساده بجماع) لا بأكل أو شرب (لان
أذن) لها فليس له ذلك (ومن قام رمضان) أي أحبا اليها به صلاة التراويح وغيرها وبالذكر والاستغفار وزلاوة القرآن (اياماً) أي
تصديقاً بما وعده الله به على ذلك من الاجر (واحتساباً) أي محاسباً وما وعد خيراً أحرمه الله تعالى لا غيره بخلافه صلى الله عليه لم يشرك به غيره
(غفر له ما تقدم من ذنبه) أي غير حقوق العباد وأما هي فتوقف على ابراء الذمة ولو عجز ما أو غرم ما في ذمته من الاموال المثل في المثل والقيمة
في المقوم أو إردده بعينه ان كان اقيماً وهذا القضا حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب في الاعتكاف (الاعتكاف ثلاثة) من نوافل الخير (مرغبية) شرعا (وهو) في الاصل قاطع الزوم شئ وشرعا (لزم) مسلم عمن) من اضافة المصدر فاعله فلا يصح من كافر ولا غير عمن (مسجدا) مفعول المصدر فلا يصح في غيره من بيت أو خلوة (مباحا) للناس فلا يصح في مسجد الموت ٢١٦ المحجورة (صوم) أي صوم كان فرضا أو نفلًا رمضان أو غيره (كافا) حال من

باب في الاعتكاف

لما انتهى الكلام على ما أراده من فروع الصوم وكان من حكمة مشروعيته تصفية مرآة العقل والتشبه باللائكة الكرام في وقته أتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبههم في استغراق الاوقات في العبادات وحسن النفس عن الشهوات وكف اللسان عما لا ينبغي ويقال عكف بعكف بالضم والكسر عكفا وعكفا فاقبل على الشئ موافقا واعتكف رانكف بمعنى واحد وقيل اعتكف على الخير وانعكف على الشر اه خرشي (قوله نادلة) صادق بالندب والسبية وهو ما قولان (قوله مطلق الزوم) أي الحبر أو شر ومنه قوله تعالى فاقوا على قوم يكفون على أصنافهم (قوله عمن) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الخواب ولا ينشغل بسن بل يختلف باختلاف الناس ويخاطب الأمير غير البالغ بالصوم تبعاً للاعتكاف لانه من شروط صحته وتقدم كراهة الصوم له استقلالاً (قوله فلا يصح في مسجد البيوت) أي ولولولساء ولا في الكعبة ولا في مقام ولي حيث كان محجورا أو مالوكا غير محجور وجعل مسجدا كقمام الحسين والسادج والسيد المدوي فيصح اعتكاف فيه ولا يصح في رحيمته ولا في الطرق المتصلة به اذ لا يقال لواحد منهما مسجد ولا يصح في بيت القناديل والسقاية والسطح (قوله وهذا إشارة الى أقله) أي الذي يلزم بانسدر المطلق كقوله بذرت الاعتكاف أو اعتكافا (قوله أنه لا حد لا كثره) أي من جهة الصحة بدليل ما بعده (قوله وأحبه عشرة أيام) أي ومنتهى المندوب شهر قال في المجموع وهذا زبدية خلاف كثير وكراهة الأقل عن العشرة والرائد عن الشهر (قوله للعمادة) أي لاجل العمادة فيه بأي نوع منها (قوله وسياق بيان أوصافها) أي وهراشتغاله بذكر نحو لا اله الا الله واستغفار وتلاوة القرآن والصلاة التي هي مجمع الذكر والقرآن (قوله خرج للجمعة وحوبا) أي ما لم يكن بجهد أن الخروج منه مطلق كحديث عهدنا لاسلام به عذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه كما في الحرشي وقبده أيضا اذ ابدرا ونوى أياما تأخذه فيها الجمعة كما قال الشارح وأما لو نذر أياما لا تأخذه فيها الجمعة فصر فيها بعد أن شرع ثم خرج ثم رجع يتم وصادف الجمعة قال ولا خلاف أن هذا يخرجها ولا يبطل اعتكافه ولكن قال في الترضيع هذا التفصيل لابن الماحشوز وهو خلاف المشهور وثله لابن عرفة وحاصل ما في المسئلة أن من اعتكف في غير الجامع وهو ممن تلزمه الجمعة ووحمت عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه أن يخرج لها وقت وجوب السجى لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه أقول ثلاثة المسائل مطلقا وهو المشهور وعنده مطلقا وهو رواية ابن القيم عن مالك والتفصيل الذي تقدم ذكره في حاشية الاصل نقل عن ابن ومفهوم قوله خرج أنه ان ارتكب المعصية ولم يخرج لم يبطل على الطاهر اذ لم يرتكب كبيرة وإنما ارتكب صغيرة لا يترك الجمعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاثا متوالية فاذا حصل الترك في ثلاث جرى على الخلاف في السكائر هل تطل الاعتكاف أم لا (قوله كرض أحد أبويه) أي مسلمين أو كافرين وقوله دنس خرج الاجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف لعمادتهم فان لم يخرج جرى في اعتكافه التأويلان في المسئلة لان ما كذا اثر لان العتوق من جنتهم ارحيت وجب الخروج لعمادة أحد أبويه فاحرى عبادتهما معا (قوله وان لم يكن الشئ حيا لم يجب) بل لا يجوز له الخروج خلاف الجزولي القائل بوجوب خروجه بما نازهما كما يجب خروجه لعمادتهما ما وقيد ما قاله المصنف بما اذا لم يتوقف التحجير على خروجه والا وجب انما قاطع بطل اعتكافه (قوله والواو في كلامه للرجال) أي بالنسبة للرجال لا بالنسبة لغيرهم الخروج مظنة العتوق للحي فلا يواشقه لاجتماعه لا لادراكه لحرية فريضان بطاعته لربه على أي حال لروال المخطوط

مسلم) عن الجامع ومقدماته ليلة ونهاره والافسد (يوما يلبسه) أي ليلة اليوم وفي السابقة عليه كلمة الخميس ويوم وهذا إشارة الى أقله (فاكثر) فيه إشارة الى أنه لا حد لا كثره وأحبه عشرة أيام وقوله يوم اطرف للزوم (العبادة) متعلق بالزوم وسما في بيان أفضليها (بذبة) الباء للابسة أو عمن مع متعلقة لزوم اذ هو عبادة وكل عبادة تفتقر لنية (ومن فرضه الجمعة) وهو الذكر الخراج المقيم (و) نذر أو أراد اعتكافا (تجب) الجمعة (هـ) أي فيه أي في زمنه كسبعة أيام فاكثر أو أدل والجمعة في اثباته كثلاثة أيام أو لها الخميس (فالجامع) متعين في حقه (والا) يعتكف في الجامع بل اعتكف في مسجد غيره (خرج) للجمعة وجوبا (وبطل) اعتكافه بمجرد خروجه برحليه معا (ويقتضيه) وجوبا وشئ في وجوب الخروج والبطلان والقضاء قوله (كرض أحد أبويه) دنية فانه يجب عليه أن يخرج امره بعد أدته (أو جنازته) أي أحد أبويه (والآخر)

منهما (حي) فانه يجب عليه أن يخرج لها احدا لحي منهم ما كان لم يكن الثاني حيا لم يجب عليه الخروج والواو في كلامه للرجال (وكثر وجه) عطف على كرض الا ان التشبيه فيه في البطلان والقضاء فقط دون وجوب الخروج أي ان يخرج المذنب من المسجد (غير ضرورية) بطل لا اعتكافه

المصدر للمعول فانه مبطل
للاعتكاف بخلاف السهو
والا كراه ولا يكون ذلك
الانهارا (أو) نعمة شرب
(مسكر ليلا) فأولى نهارا وهو
داخل فيما قبله (و) بطل
(بوطء وقبلة شهوة) ليلا
(وليس) كذلك (وان)
وقع ماد كـ (لحائض)
معتكفة وخرجت من
المسجد بعد رها فوقع منها
ذلك (سهوا) عن كونها
معتكفة فيبطل اعتكافها
وتبديده فأولى من غيرها أو
منها عمدا (ولم) المعتكف
(يوم ليلة) المنذورة (ان
نذرا ليلة) فقط وان نذرا ليلة
الحبس لزمه ليلة وصبيحتها
ومن نذرا اعتكاف ليلة
لزمه ليلة مع صبيحتها أي
لله كانت لأن أقله يوم وليلة
ولا يتحقق الصوم الذي هو
من أركانه إلا باليوم وأولى
إذا نذر يوما (لا) ان نذر
(بعض يوم) فلا يلزمه شيء
إذا لم يصام بعض يوم (و)
لزم (تتابعه) أي الاعتكاف
(في) نذر (مطلقه) أي
الذي لم يقيده بتتابع ولا
عدمه فان قيد بشيء عمل به
وهذا في المنذور (و) أما
غيره فيلزمه (ما نواه) قل
أو كثر (بدخوله) معتكفه
(و) لزم (دخوله) قبل
الغروب أو معه) ليتحقق
له كمال الليلة (و) لزم
(حروجه) من معتكفه
(بعضه) أي بعد الغروب
ليتحقق له كمال النهار

النفسانية (قوله بخلاف شروجه اضرووراته) أي من غير زيا على قدر الضرورة والابطال (قوله
مسكر) مثله كل مغيب كالخيشة حيث غابت عقله وفهمه لعدم أن لم يعتمد المسكر ولا يكون كذلك
بل يجري على تفصيل الجنون والاضغاث المتقدمة في الصوم (قوله) يختلف في فعله الكسائر غير
المسكر كالتغيب والنميمة والقذف والسرقة والعقوق فبطل اعتكافه بذلك وقيل لا يبطل (قوله
وبطل بوطء) أي فان وطئ عمدا أو سهوا بطل اعتكافه واستأنفه من أوله ويقصد على الموطوء ولو نائمًا
والوطء المذكو مفسد وان لم يغير مطيعة لأن أدباه أن يكون كلس الشهوة بخلاف الاحتلام ومحل اشتراط
الشهوة في اللبس في غير القملة في الفم وأما في ولا يشترط بالجملة فاللس هنا يجري على الوضع (قوله
وان وقع ماد كـ لحائض) حاصله أن المعتكفة إذا حاضت وخرحت وعادها حصة الاعتكاف فحصل منها
ماد كـ راسية لاعتكافها فانه يبطل وتستأنفه من أوله ومثل الحائض غيرها من بقية أرباب الأعذار
المساعة من الصوم كالعيد أو من الصوم والمسجد فلو قال المصنف وان من كحائض كان أولى (قوله وأولى
إذا نذر يوما) فن نذر يوم لزمه ليلة زيادة على اليوم الذي نذره واللييلة التي لزمه هي ليلة اليوم الذي نذره
لا الليلة التي بعده كما هو ظاهر ما لابن يونس وغيره وحيتث لزمه في هذه الصورة دخوله المعتكف قبل
الغروب أو معه وكذا في مسألة المصنف (قوله فلا يلزمه شيء) أي عندنا بخلاف الشاذعية ومحل عدم اللزوم
مالم ينو الجوار والالزمه ما نذره وعلم ان ما ذكره من عدم لزوم شيء هو محل اتفاق بين ابن القاسم
وسحنون واختلاف فيمن نذر طاعة ناقصة غير اعتكاف كصلاة ركعة وصوم بعض يوم فعند ابن القاسم
النذر صحيح ويلزمه اكماله وعند سحنون لا يلزمه شيء والفرق بين الاعتكاف وغيره ضعف أمر الاعتكاف
بخلاف الصوم والصلاة فانهما من دعائم الاسلام (قوله ولزم تتابعه الخ) أي فان نذرا اعتكاف عشرة أيام
من غير تقييد بتابعة ولا تفرق فانه يلزمه تتابعها لأن طريقة الاعتكاف وشأنه التتابع (قوله بدخوله
معتكفه) أي لان النقل يلزمه اكماله بالشروع فيه وان لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه (قوله ولم دخوله
قبل الغروب) قال ابن المذاهب ومن دخل قبل الغروب اعتد بيومه و بعد الفجر لا يعتد به وفيما بينهما
قولان المشهور والاعتداد وقال سحنون لا يعتد به ودخل بعضهم قول من على النذر والقولان بالاعتداد
على النقل ولكن المعتد بالاعتداد مطلقا فلا أو نذرا * وعلم أن مبنى القولين الخلاف في أقل ما يتحقق
به الاعتكاف فعلى القول بأنه يوم وليلة إذا دخل قبل الفجر أو معه لا يجزى مالم يعم له ليلة في المستقبل
سواء كان منو يا أو منذورا وعلى القول بأن أقله يوم فقط إذا دخل قبل الفجر أو معه أحز ذلك اليوم ولو
كان نذرا (قوله إذا اتصل اعتكافه بها) أشعر كلامه أنه لو كان اعتكافه في العشر الأول أو الأوسط لم
يندب له مميت الليلة التي تلي ذلك وهو كذلك (قوله بآخر المسجد) أي عهزة المقابل لصدره (قوله وفيه
ليلة القدر) أي عالسا على أحد القولين هل هي دائرة بالعام وهو ما صححه في المقدمات حيث قال وإلى هذا
ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وهو أولى الأقاويل أوفي رخصان وهو الذي شهره بن غلاب وعلى
كل فالغالب كونه في العشر الاخر من رمضان والعمل فيها خير من ألف شهر سواء علم النائم لها بانها
ليلة القدر أو لا ولها علامات ذكرها العلماء منها طلوع الشمس صريحة يومها يبصاء لاشماع لها وليلتها
سكون السماء صحو الاغيم فيها والوقت لا حار ولا بارد قال شيخنا الموافق ومن أطلعه الله عليه ابرى كل شيء
ساجدا لله يسمع منه الذكر بلسان المال ويشاهد أمورا لا تحيط بها العسارة ومذهب لمن رأى أن يكتبها
ولا يحدث بها لان الاطلاع عليها من السر المكنوم ومن ناح بالنسب ضيعه * رنجي الدين بن العربي قاعدة
لادراكها حاصلها أنه ان كان مبدأ الشهر الجمعة كانت ليلة تسع وعشرين وان كان السبت كانت ليلة
احدى وعشرين وان كان الاحد كانت ليلة سبع وعشرين وان كان الاثنين كانت ليلة تاسع وعشرين وان
كان الثلاثاء كانت ليلة خمس وعشرين وان كان الاربعاء كانت ليلة سابع وعشرين وان كان الخميس كانت
ليلة تسع وعشرين فاحفظ تلك القاعدة وسميت بذلك لما لقيت بالبركات والحديث فيها الان جميع مكررات
الدائم تقدر في أي تظهر للاشككة أولهظم قدرها وقيل غير ذلك (قوله) المراد من قوله صلى الله

التي هي خير من ألف شهر (و) نذوب كونه (بالعشر الاواخر منه) لأن ليلة القدر فيه أرحم (و) نذوب (أعداده ثوبا آخر) غير الذي هو عليه أثلا يصيب ما عليه نجاسة أو وسخ أو قمل فيلبس ما عده (و) نذوب (اشتغاله) حال اعتكافه (بذكر) نحو لا اله الا الله ومنه الاستغفار (وتلاوة) لقرآن (وصلاة) وهي مجمع الدكر والخبر (وكروا كلمة بغناء المسجد أو رحمة) التي زيدت لتوسيعه فان كل خارج ذلك بطل اعتكافه والمطلوب ان ٢١٨ يأكل فيه على حدة (و) كره لقادر على الكفاية (اعتكافه غير مكفي) بفتح الميم

عليه وسلم التمسوها في التاسعة أو السابعة أو الخامسة من العشر الاواخر من رمضان ما بقي من العشر لا ماضى فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والحادية عشرة ليلة خمس وعشرين ان كان الشهر ناقصا والا فالتاسعة ليلة اثنين وعشرين والسابعة ليلة أربع وعشرين والخامسة ليلة ست وعشرين وتأمل وقيل العدم من أول العشر فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وعلى كل حال فيحتمل في العشر كما قالوا الاحتمال كمال الشهر ونقصانه (قوله التي هي خير من ألف شهر) أي كما نطق به الآية الكريمة وسببها أنه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني اسرائيل حمل السلاح على عاتقه في سبيل الله تعالى ألف شهر وهي ثلاثة وعشرون سنة وأربعة أشهر فتعجب لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبشده يد او تمنى أن يكون ذلك في أمته فقال يا رب جعلت أمتي أقصر الامم أعمارا وأقلا أعمالا فأعطاها الله ليلة القدر فقال ليلة القدر خير من ألف شهر أي التي فيها الاسرائيلي السلاح في سبيل الله تعالى لك ولا تمتك من بعدك إلى يوم القيامة في كل رمضان (قوله ونذوب اشتغاله) أي فالأصل في عبادته أنه لا يخرج عن هذه الأنواع لأن اشتغاله بغيرها مكر وهو ان كان علما كما يأتي لان المقصود ما يسرع به ضم النفس (قوله أصله مرموى) اجتمعت الواو والياء وسقطت احدهما بالساكون فقلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلت الصمة كسرة ومكفي يقال فيه هكذا (قوله ان اعتكف غير مكفي) أي منكر الكراهة (قوله دخوله بمنزلة أهله الخ) أشار السارح إلى أن الكراهة مقيدة بكون المنزل فيه أهله مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه ولا يرد على هذا التعليل جواز محي عز وحمته إليه في المسجد لان المسجد مانع من الجماع ومقدماته ولا بد أن يكون المنزل قريبا ولو كان بعيدا وذهب إليه بطل اعتكافه وان لم يكن بالمنزل أهله ولا كراهة أو بان دخل في أسفل البيت وأهله بأعلاه (قوله وكروا اشتغاله بعلم الخ) أي غير عيني والالم بكره وكراهة الاشتغال بالعلم الغير العيني مذهب ابن القاسم ورواية عن مالك من أن الاعتكاف يختص بأعمال البر بذكر الله وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب من أنه يباح للعتكف جميع أعمال البر فيجوز له مدرسة العلم وكتابته (قوله وليس المقصود من الاعتكاف الخ) فيه رد على ابن وهب (قوله الذي به) أي بالصفاء ولهذا المعنى اعتنت الصوفية بالحلوة المشهورة بشروطها فان فيها تشديدا أكثر من الاعتكاف ولذلك لا يحسمها الا من سبق لهم العناية (قوله الفكر القلي) بل هو أعظم الذكر لقول أبي الحسن الشاذلي درة من عمل القلوب خير من مثاقيل الحبال من عمل الابدان وقال العارفون ان تفجير يقا به الحكم من القلب لا يكون الا بالفكر ولذلك كانت عبادة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة العكر عند أهل التحقيق (قوله والصلاة والسلام على النبي) أي لان فيه ما ذكرنا زيادة وهو اقيام ببعض حقوق رسول الله ولذلك قالوا هي شئخ له (قوله لان كان بلسقه) أي ولا كراهة بل هو حائر لا بأس به وفيه الثواب (قوله وصلاة حمارة) أي ولو كان المصلي عليه جارا أو صالحا ما لم تتعين عليه (قوله واقامته للصلاة) أي وان لم يترتب وأما امامته فلا بأس بها بل مستحبة ولو مرتب لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ويصلي اماما خلافا لخليل لما في المكر وهات (قوله وجازلته على من يقرب به) المراد سؤاله عن حاله كقوله كيف حالك وكيف أصبحت مثلام من غير ان يقال عن محاسنه وأما قوله السلام عليكم فهو داخل في الذكر كذا في الاصل (قوله وجازلته) أي في ليل أو نهار وهذا هو المشهور خلافا لجلدس

وكون الكاف اسم مفعول كرمي أصله مرموى لانه ذريعة لنزوجه الى شراء ما يحتاج اليه فينبذ ان يعتكف محصلا ما يحتاج اليه من مأكل ومشرب وليس فان اعتكف غير مكفي جازله الخروج لشراء ما يحتاج اليه ولا يتجاوز أقرب مكان أمكن منه ذلك والافسد اعتكافه (و) كره له اذا خرج لقضاء حاجة (دخوله بمنزلة به أهله) أي زوجته أو سريته لئلا يطرأ عليه منهما ما يفسد اعتكافه (و) كره (اشتغاله) أي المعتكف (يعلم) ولو شرعيا تعليميا أو تعلميا لان المقصود من الاعتكاف صفاء القلب بمراقبة الرب وهو انما يحصل غالبا بالذكر وعدم الاشتغال بالناس (وكتابة وان) كان المكتوب (مصحفا) لما فيه من نوع اشتغال عن ملاحظه الرب تعالى وليس المقصود من الاعتكاف كثرة الثواب بل صفاء مرآة القلب الذي به سعادة الدارين ومحل كراهة ما ذكر من الاشتغال بالعلم والكتابة (ان كثر) لان قل وعطف عاما على خاص بقوله (و)

كره اشتغاله بكل (فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة) وأما فعل هذه الثلاثة فيدوب كما تقدم ومن الذكر الفكر القلي في القائل ما كوت السموات والارض ودقائق الحكيم والاستغفار والصلاة والسلام على النبي المختار ومثل لفعل غير الثلاثة بقوله (كعبادة مريض) بالمسجد ان انتقل له فيه لان كان مصقه (وصلاة حمارة ولو لا صفت) المعتكف بان وصفت بقربه وانتهى زحامها اليه (وصعوده لاذن بار أو سطح المسجد) لاعتكافه أو محبته (واقامته) للصلاة والسلام على الغير ان بعد (وجازلته على من يقرب به) جاز (تطيمه) بأنواع لطيف وان كره للصائم غير المعتكف لان المعتكف كفى معه ما منع عنه مما يفسد اعتكافه وهو المسجد غير لان الصائم

(و) جازله (ان ينكح) بفتح الياء أى يعقد لنفسه (و) ان (ينكح) بضمها أى تزوج من له عليها ولاية اذالم ينتقل من مجلسه ولم يطل الزمان والا كره (و) جاز (أخذها اذا خرج) من المسجد (لكن غسل) لجنابة أو جعة أو عيد (ظفرا أو شاربا أو عانة) وكره حلق الرأس (و) جاز اذا خرج لغسل ثوبه من نجاسة (انتظار غسل ثوبه وتجفيفه) اذالم يكن له غيره والا كره (ومطلق الجوار) مبتدأ (اعتكاف خبره) يعنى ان من نذر جوارا بمسجد مباح أو نواه وأطاق بان لم يقيد بليل ولا نهار ولا فطر كان قال لله على محاورة هذا المسجد أو نوى الجوار به فهو اعتكاف بافظ جوار فيجوز فيه جميع أحكامه المتقدمة من صحة وبطلان وحواز ونذر وكراهة ويلزمه في النذر بوليته كما لو قال لله على اعتكاف وادالم ينذر ويلزمه بالدخول ما ذكره وأما اذا قيد بشئ فان قيد بيوم وليته فاكثروا ولم يقيد بفطر فظاهر أنه اعتكاف ويلزمه ما نذر وبالدخول ما نواه (فان قيد بنهار) فقط كهذا النهار أو نهار الخميس (أو ليل) فقط (لزم ما نذره لا ما نواه) قل الخروج متى شاء (ولا صوم) عليه فيهما (كان قيد ما فطر) ولا يلزمه ما نواه ٢١٩ بالدخول ولا الصوم (فله الخروج) من المسجد (ان نوى شيئا من اليوم أو الايام) متى شاء ولو أول يوم) فيما اذا نوى أياما أو أول ساعة من اليوم فيما اذا نوى يوما أو بعضه بخلاف ما لو نذر فيلزمه ما نذره ولا صوم لا التزامه الفطر واعلم أن في الجوار المقيد بزمن ولو قل كيوم أو بعضه ولو ساعة لطيفة أو بطر ورضا كثيرا من دخل مسجد الأمر ما نوى الجوار به أن الله على ذلك مادام ما كتبه به * ولما كانت مسطحات الاعتكاف قسما من الاول ما يبطل ما فعل منه ويوجب استشفافه وقد تقدم في قوله والاخرج وبطل الخ والثامن ما يخص زمنه ولا يبطل ما تقدم منه ذالم يأت بموافق للاعتكاف وهو ثلاثة أقسام ما يمنع الصوم فقط وما يمنع المكت بالمسجد فقط وما يمنعهما معا أشار لاولها بقوله

القاتل بكرهته للصائم ولو معتكفا (قوله والا كره) أى حيث حصل انتقال أو طول وكان في المسجد وأما لو خرج من المسجد لم يطل اعتكافه (قوله لكن غسل الجنابة الخ) بل ولو لم يمسح به ومثله لو خرج لصلاة أخرى غير الغسل (قوله وكره حلق الرأس) أى سواء كان في المسجد أو خارجه خلافا لما في الحرثى من أنه اذا خرج لكتفيل الجمعة جازله حلق الرأس ولا يخرج لملقه استعلا لا لكون واقفه في المجموع على ذلك ومحل كراهة حلقه خارج المسجد على القول بما لم يتصر بذلك والا فلا (قوله اذالم يكن له غيره) أى ولم يجد من يستعين به بالجوار مقيد بقيدين (قوله بمسجد مباح) أى وأما لو نذر جوارا بغير مسجد أو مسجد غير مباح كما سجد العموت المحجورة ولا يلزمه شئ (قوله فان قيد بهار الخ) الحاصل أن الجوارا ما مطلق أو مقيد بليل أو نهار فان كان مطلقا لم ينو فيه فطر الزم ما نذر اذ انذره وبالدخول اذا نواه وان قيد به بالفطر لا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نواه وأما المقيد بليل أو نهار فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول كما قيد بالفطر (قوله كان قيد ما فطر) أى لفظا أو نية (قوله ولا أول يوم) أى وهو الاخرج من تأويلي ذكره ما حليل (قوله فصلا كثيرا) أى ولذلك يلزم بالنذر (قوله مادام ما كتبه) لما ورد أن الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه يقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وورد أيضا أنه في صلاة مادام في المسجد ينتظر الصلاة وورد أيضا أنه في ضمان الله حتى يعود لمنزله وكفاما قوله تعالى أما بعمره ساجد الله الآية (قوله ولا يخرج يوم الاضحى الخ) أى فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الرحاح والمواق وقيل انه يجوز الخروج ومثله يوم الاضحى تأليه لانهما من محل الخلاف والحاصل أنهم ذكروا في جواز الخروج للعذر المانع من الصوم فقط وعدم حوازه قولين فروى في المجموعة يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن ماجي وغيرهما وقال في التوضيح والخروج مذهب المدونة وكذا عزمه اللحى أيضا لظاهر المدونة كما نقله ح وأما ما قرر الاحقرى من وجوب البقاء في المسجد فهو الذي شهده ابن الحاجب وصوبه اللحى كما في ح انظر بن كذا في حاشية الاصل ومعه شئ عليه الاحقرى الذي هو المعتمد لا يما فيه قول المصنف الآتي الالبلة العيد ويومه لانه كلام على عدم بطلانه بعد دخوله وجسه الواجب لعذر مانع له من الصوم والمسجد فلا ينافي وجوب بقاءه هنا لا خلافا للموضوع (قوله والابطال اعتكافه من أصله) أى ويبتدئه في جميع الصور (قوله وبني وجوبا فوراً بزواله) قد أجل المصنف في هذا المقام وحاصل ايضاحه أن تقول العذر ما اعماه أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض ولا اعتكاف اما نذر من رمضان أو من غيره أو نذر غير مبرم

(ولا يخرج) المعتكف أى لا يجوز له الخروج من المسجد (لما منع من الصوم فقط) دون المسجد (كأنه مريض خفيف) يستطبع المكث معه في المسجد دون الصوم كمن نذر شهرا من الحج أو نواه عند دخوله فلا يخرج يوم الاضحى والابطال اعتكافه من أصله وكذا المرض الخفيف نقله ابن عرفة عن عبد الوهاب وقال في التوضيح والخروج أى حواره مذهب المدونة وأشار للثاني والثالث بقوله (بخلاف المانع من المسجد) سواء منع الصوم أيضا (كالحيض) والنفاس أولا كمن سئل ولما سألته جرح أو دخل يخشى معه تلوث المسجد (فيخرج) منه وجوبا (وعليه حرمة) أى الاعتكاف والاول لا حال ولا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع ومفاد مائة وتطير مسكر والابطال اعتكافه من أصله (وبني) وجوبا (فوراً بزواله) أى بمجرد زوال عذره المانع من المسجد كالحيض والجنون والمرض الشديد والسلس بان يرجع للمسجد لقضاء ما حصل فيه المانع وتكمل ما نذره ولو انقضت زمنه اذا كان من العشرة الاخيرة من رمضان فيقضيه ما فات أيام النذر وبأى أدركه منه ولو بعد العيد أو ما غير المعين وبأى ما بقي عليه وأما ما نواه بدخوله نطوعا فان بقي منه شئ أتى به والا فلا ولا قضاء لما فات بالنذر (فان أخره) أى الرجوع له مسجد ولو لسبب أو أكرام

وتطوع معين بالملاحظة أو غيره فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في مثله وفي كل أمان يطرأ العذر قبل الاعتكاف أو مقارناته أو بعد الدخول فيه فصار خمسة وسبعين فإن كانت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها سواء طرأت قبل الاعتكاف أو قارنت أو بعد الدخول فهذه ثلاثون وإن كان نذرا معيناً من غير رمضان فإن طرأت خمسة الأعداء قبل الشروع في الاعتكاف أو مقارنته لا يجب القضاء وإن طرأت بعد الدخول فالقضاء متصلاً لا فصوره خمسة عشر خمسة يقضى بها عشرة لا قضاء وإن كان تطوعاً معيناً أو غير معين فلا قضاء سواء طرأت خمسة الأعداء قبل الشروع أو بعده أو مقارنته له فصوره ثلاثون بالجملة خمسة وسبعون صورته وبقي حكم ما إذا أفطر بأسياً والحكم أنه يقضى سواء كان الاعتكاف نذراً معيناً من رمضان أو من غيره أو كان نذراً غير معين أو كان تطوعاً معيناً أو غير معين فصوره خمس فجملة الصور ثمانون (قوله بطل اعتكافه واستأنفه) أي في جميع الصور التي يؤمر فيها بالبناء المعلومة مما تقدم (قوله لعدم صحة صومه لأحد) جواب عما يقال ما الفرق بين العيد وغيره من الأعداء مع أن الجميع يتعذر عنه الصوم وحاصل الجواب أن اليوم الذي طهرت فيه الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيد فإنه لا يصح صومه لأحد (قوله ولو شرط المعتكف الخ) حاصله أن المعتكف إذا شرط أي عزم في نفسه سواء كان عزمه قبل دخول المعتكف أو بعده على أنه إن حصل له موجب للقضاء لا يقضى أو أنه يجامع زوجته وهو معتكف أو أنه لا يصوم لم يفده شرطه أي بشرطه باطل واعتكافه صحيح ويجب عليه العمل على مقتضى ما أمر الشارع على المشهور وقيل لا يلزم الاعتكاف أصلاً وقيل إن كان الشرط قبل الدخول في الاعتكاف بطل اعتكافه وإن كان بعد الدخول بطل الشرط (تنبيه) أن اجتماع على امرأة عبادات متضادة الامكنة كمدة وإحرام واعتكاف فإن سبق الاعتكاف العدة كما لو طافت أومات عنها وهي معتكفة أو عكسه أتمت السابق فتستمر في معتكفها في الأول وفي منزل عدتها في الثاني حتى تنهاهما ثم جمل الاعتكاف إن كان مضموماً أو ما بقي من المعين إن بقي من زمنه شيء وأما إن تعارض إحرام وعدة فتتم الإحرام تقدم أو تأخر ويطل مبيتها في العدة فهذه أربع وبقية صور تناطروا اعتكاف على إحرام وعكسه ونتم السابق منهما إلا أن تنقضي في الثانية فوات الحج فتقدمه إن كانا فرضين أو نعليين أو الإحرام فرضاً والاعتكاف نفلاً فإن كان الاعتكاف فرضاً والإحرام نفلاً أتمت الاعتكاف وهاتان صورتان لا يختصان المرأة (حاشية) قال في المجموع ولا يكتفب اعتكاف الذكر ولا بعض مطلقه ولو كثيراً في زمن نفسه وليس يندفع غير ذلك إلا أن يأذن في نذر معين في نذر أو غيره ولو تطوعاً فدخل فإن نذر بغير إذن فمعه فله أن عتق وقياسه إذا تأتمت المرأة عليها حيث منعت ما لم يفت زمن المعين اهـ والتفصيل الذي قيل في الاعتكاف يقال في الصوم والإحرام

باب في بيان الحج والعمرة

لما أسمى الكلام على دعائم الإسلام الثلاثة وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحقها شرع في الكلام على الدعامة الرابعة وهي الحج بفتح الحاء وهو القياس والكسراً كثر معاً وكذا اللغتان في الحجة وقيل الحج بالفتح المصدر والكسر الاسم وقيل الاسم هما الجوهرى الحج القصد ورجل محجوج أي مقصود وهذا الأصل ثم تعورى في استعماله في القصد إلى مكة المشرفة لا في قول بحج البيت أجمعها فالحاج وربما أظهر والتضعيف في ضرورة الشعر قال الرازي * بكل شيخ عامراً وحاجج * وإنما أضيف الحج والعمرة لله في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولم تصف بعبادة لاله مما يكثر الرياء بهما جداً وبذلك على ذلك الاستقراء حتى إن كثيراً من الحجاج لا يكاد يسمع حديثاً في شيء إلا ذكر ما يوفق له من حجة فلما كان طاعة الربا قيل فيها لله اعتناء بالاحلاس اهـ حرشي ومعنى الحج اصطلاحاً شيئاً للصنف ومعنى العسرة لغة لزاد وأعطى لاصناف (قوله فرض الحج) أي مره في العمر وقوله وسدت العبرة أي مرة في العمر أي مرة في التصريح بذلك وما راد على المرة في كل مندوب

(بطل) اعتكافه واستأنفه
(إلا) إذا أخره (إيلة العيد
ويومه) فلا يبطل لعدم
صحة صومه لأحد بخلاف
حائض طهرت أو مريض
صح لصحة الصوم من
غيرهما في غير العيد (أو)
التأخر (لخوف من كاص)
وسبع في طريقه (و) لو
شرط المعتكف لنفسه
سقوط القضاء عنه على
فرض حصول عذر
أو بطل (لا ينفعه اشتراط
سقوط القضاء) وشرطه
لغو ويجب عليه القضاء
إن حصل موجب والله أعلم
(باب) في بيان حقيقة
الحج والعمرة وأركانها
وواجباتها وسننها
ومبطلاتها ومهماتها
الاحكام المتعلقة بذلك
(فرض الحج) عينا (وسنت
العمرة) كذلك (فورا) إذا
قويت الشروط الآتية

على أرحح القواين والشافي يجب وتسق على التراخي الى ظن القواف (على الحر) فلا يجب حج ولا تسن عمرة على رؤيت ولو بشاة حرة
(الكاف) لا على صبي أو مجنون (المستطيع) أي القادر على الوصول لا على غيره من مكروه فقير وخائف من كاس وسأني بفصيله (مرة)
في العمر فشرط وجوبه أربعة الحرية والبوغ والعقل والاستطاعة وسيأتي أن الاسلام شرط صحة (هو) أي الملح أي حقيقة
(حضور جزء) أي حره كان (بغيره) أي فيه والتعبير محصور أعظم من التوقف ٢٢١ لشمول المار والجالس والمضطجع

كما سيأتي بيانه (ساعة)
زمانية ولو كالجلسة بين
السجدتين لا فلكية (من)
ساعات (ليلة) يوم (النحر)
وطواف بالبيت العتيق
(سبع) أي سبع مرات
(وسعى بين الصفا والمروة)
كذلك أي سبع مرات
(باحرام) أي حال كون
الحضور وما عطف عليه
ملتصا بأحرام أي نية
فاركناه أربعة كما يأتي ويأتي
أن شاء الله تعالى يمانها
وبيان ما يتعلق بكل ركن
منها (وهي) أي اله رة أي
حقيقة (طواف وسعى
كذلك) راجع لهما أي
طواف بالبيت سبعاً وسعى
بين الصفا والمروة سبعاً
(باحرام) أركانها ثلاثة كما
سيأتي مع يمانها وبيان
ما يتعلق بكل ركن منها
فالعمره لا وقوف فيها بعرفة
(وهي) أي الحج والعمره
(باسلام) ولا يصح واحد
منها من كافر ويصح
من الصبي والمجنون (فيحرم
الولي) أي ولي الصبي أو
المجنون أب أو غيره ندبا
إذا كان معه (عن
كصبي) أي عن رضيع
ونحوه من فطيم لم يبلغ
التبوير فزيادتها الكاف

ويذهب للحاج أن يقصد إقامة الموسم لمقع الحج فرص كفاية والعمره سنة كفاية وهي أكدم من التوقف
هي فرض كالحج وبه قال الشافعي وقيل فرض على غير أهل مكة وهل فرض قبل الحجرة أو بعدها سنة
خمس أو ست وصححه الشافعي أو ثمان أو تسع وصححه في الأكمال أقوال ونزل قوله تعالى ولله على الناس حج
البيت سنة سبع وقيل سنة عشر فتكون مؤكدة على أكثر الأقوال وحج عليه الصلاة والسلام حجة
واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة واعتدرا بعمرته التي صدره فيها المشركون عن البيت من
الحديبية وعمرته في العام المقبل حين صلحوه وعمرته حين قسم غنائم حنين من الجعرانة وكل في ذي القعدة
وقيل أن عمرة الجعرانة كانت للبلتين بقيتا من شوال وعمرته مع حجه (قوله على أرحح القواين) وهو
رواه العراقيين والقول بالتراخي ندرك القواف رواية المار به والغالب تقديمهم بعد المصيرين كان
القاسم لكن هنا رجحت رواية العراقيين ومحمل الخلاف في غير المعسدة وأما هو فاتفق على فورته
القضاء فيه قال في المجموع فلاح عن ح وانظر هل يجري الخلاف في العمره أم من تعرض له اهـ ولكن
صريح شارحها أنها مثله وهو مفاد الجلاب وابن شاس (قوله الى طن القواف) أي الى وقت يخاف فيه
فواته بالتأخير اليه ويختلف باختلاف الناس والازمان (قوله لا على صبي أو مجنون) أي فلا يجب
عليهما كالرفيق وان كان يصح من الجميع والعمره بكونه حرام كفاؤقت الاحرام كما يأتي فن لم يكن حراً أو
سكافا وقت لم يقع فرضا ولا يسقط عنه الفرض اذا عتق أو بلغ أو أفاق بعد ذلك إلا بحجة أخرى (قوله لا على
غيره) أي لا على غير القادر فان تكافه سقط الفرض (قوله فشرط وجوبه أربعة) لكن اثلاثة
الاول كما أنها شروط في الوجوب مشروط في وقوعه ورضا والرابع شرط في الوجوب فقط ولذلك لو
تكافه غير المستطيع سقط الفرض كما تقدم وسيأتي ابصار ذلك في الشارح (قوله وسيأتي أن الاسلام
شرط صحة) أي فشرط الصحة واحد الذي هو الاسلام (قوله من ساعات ليلة يوم النحر) ويحتمل أنها في أي
جزء من الليل وأما الوقوف فيها فواجب بحبر بالدم كما يأتي (قوله بالبيت العتيق) سمي بذلك لأن الله
أعتقه من بد الجبابرة فلا يصول عليه جبار الا ويهلكه الله أو لا يكونه قديما لقوله تعالى ان أول بيت وضع
للناس الآية (قوله مع يمانها) أي الاركان أي النصير يح بها قوله وبيان ما يتعلق بكل ركن أي من جهة
شروطه (قوله لا وقوف فيها بعرفة) ولذلك كان وقتها السنة كلها ما لم يكن متلبا بالحج كما يأتي (قوله أو
غيره ندبا) أي لا وجوب بالان غير المكلف يحو زادخاله الحرم بغير احرام وغير الال يشمل الوصي
ومقدم القاضى والام والعاصب وان لم يكن لهم بطرفي المال كما نقله الابي في شرح مسلم كذا في حاشية
الاصول ومعنى احرامه عنه نية ادخاله في الاحرام مح أو عمرة سواء كان الولي متلبا بالاحرام عن نفسه
أم لا (قوله وعن مجنون مطلق) وهو من لا ترجى افاقته أصلا (قوله قرب الحرم) أي ان لم ينش
عليه ما ضره والاعمال عليه ولا يجرد بها (قوله كما قيل) قاله ابن عبد السلام ووافق البساطي وهو غير
صواب قاله الباني (قوله لقرب التعميم) كلامه بقتضى أن المراد بالحرم حقيقة ولكنه في الاصل
فسر الحرم بمكة نفسها فقط وفي المجموع صرح بان المراد بالحرم مكة وكذا في الحاشية (قوله) كل
ما ترتب على الصبي بالاحرام من هدى وقديته وجنأ عصيده وانه مطلقا حتى عليه الصبيعة أم لا فلا
ضرورة في ادخاله في الاحرام كزيادة نفقة السفر وجنأ عصيده صاده في الحرم ان كان غير محرم ان لم
يحج ضياعه بعد سفره معه وان حاف ضياعه من زيادة النفقة في السفر وجنأ عصيده الحرم في مال الصبي

ليشمله (و) عن مجنون (مطلق) بفتح الواو وحذف عن لا يسهم الخطاب ولا يحسب رد الجواب (ر) إذا حرم الولي غيره (حذا) أي
جرد بها عن المحظوظ حوا (قرب الحرم) بناه كل من يحرم وحدا و يحرم من بيت امن الميقات ونحو التحريم بالاحرام كما
قبل فالذهب من جهة رابع يؤخر ما ذكره كقرب التعميم أي من جهة عاقبة ولازم تعميم ما تقدمت (وهو نظرن) أي مجنون (ترجي
افاقته) وجوباً ولا يبعد عليه احرام وليه ما يحج عليه القواف (كان خفي) أي (العموان) بل هو من غير يوم النحر ويصرف ذلك
بعاقبه أو بأخبار طبيب عارف (فكما لمطبق) يحرم عنه وليه ندبا فان أفاق في زمن يذك فيه الحج أحرم لنفسه ولا دم عليه في تعدي

الميثاق العشرة (التي هي) عليه (فلا يصح احرام) من أحد (عنه ولو خيف الفوات) لأنه مظنة عدم الطول بخلاف الجنون (وأحرم) مسمى (مميز بأذنه) أي الولي (كعبد) أي رقيق (وامرأة) ذات زوج فلا تحرم الاباذن زوجها (والا) بان احرم المميز بغير اذن وليه أو الرقيق بغير اذن سيده أو الزوجة بغير اذن زوجها (فله) أي لمن ذكر (التحليل) لمن ذكر بالنية والحلاق أو التقصير اذا لم تحرم الزوجة بحجة الاسلام (ولا قضاء) على المميز اذا بلغ (بخلاف العبد) اذا عتق (والمرأة) اذا نابت فعليه ما القضاء اذا حلالا وعليها ما حجة الاسلام أيضا (وأمره) الولي (مقدوره) أي ما يقدر عليه الصبي من أقوال الحج وأفعاله فيلقنه التلبية ان قبلها (والا) يقدر بان عجز عن قول أو فعل أو عن الجميع كغير المميز ٢٢٢ والمطلق (باب) الولي (عنه) أي عن العاجز (ان قبلها) أي قبل المخور عنه

كاصل النفقة المساوي لمعقة الحضرة في مال الصبي مطلقا (قوله لا معنى عليه الخ) ثم ان أفاق هو في زمن يدرك الوقوف فيه احرم وأدركه ولادم عليه في تعدى الميثاق لعذره كالجور الذي ترجى افاقته وان لم يفتق من اغنيائه الابد الوقوف فقد فاته الحج في ذلك العام ولا عبرة باحرام أصحابه عنه ووقوفهم به في عرفة ولادم عليه لذلك الفوات لانه لم يدخل في الاحرام (قوله الاباذن زوجها الخ) فان أذن لمن ذكر وأراد المصنع قبل الشروع في الاحرام في السائل ليس له المصنع ولا في الحسن له المصنع قبل الاحرام لابعده وهو المعتمد كذا في الحاشية ومثل المميز في كونه لا يحرم الاباذن وليه السفية المولى عليه وان كان الحج واحدا عليه كذا في حاشية الأصل (قوله وله أي لمن ذكر التحليل) أي ان رآه مصلحة وأن رأى المصلحة في ابقائه أبقاه على حاله وان استوت خبير والظاهر ان التحليل واجب عند تعين المصلحة فيه وفي ضده يحرم اذا علمت ذلك تعلم ان اللام في قوله وله التحليل للاختصاص ومثل الصبي المحرم بغير اذن وليه السفية المانع اذا احرم بغير حجة الاسلام فله تحليله ولا يلزمه القضاء اذا حلاله (قوله بالنية) أي بان ينوي اخراجه من حرمان الحج وتصديره حلالا ثم يحلق له رأسه ولا يكفي في احلاله رفضه نية الحج بل لا بد مما ذكر (قوله فعليه ما القضاء) والفرق بينهما وبين الصغير والسفيه انه لما كان الجرح على الصغير والسفيه لحق أنفسهما سقط القضاء وأما العبد والمرأة فالحق السيد والزوج فلم يسقط القضاء لعنفه (قوله وعليها حجة الاسلام أيضا) أي ويقدمان القضاء على حجة الاسلام فان قدم حجة الاسلام صحت (قوله وأمره) أي الولي مقدوره مرتبة بقوله وأحرم صبي غير باذنه (قوله فتسقط حيث عجز) أي ولادم (قوله وأحضرهم) أي وحوالي الواجب ونديا في المنسوب (قوله أو مجنونان أو نوى عنه وليه) أي مطلقا (قوله لم يقع فرضا) أي وانما يقع نفلا ولو نوى به الفرض بخلاف الجمعة بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تنجب عليهما لكن لو صلاهما وقعت ميم فرضا والعبرة بكونه وقت الاحرام حراما في نفس الامر وان لم يعلم في ظهره حرمة أو تكليفه وقت الاحرام سقط عنه الفرض ان لم يكن نوى النعيلة (قوله ولا يرتفع احرامه الخ) أي لو رفض بذلك الاحرام الحاصل قبل العتق أو قبل البلوغ وأحرم نية الفرض كل احرامه الثاني بعبارة العدم (قوله ان كانا عاديا) ولا يجب بنحو طيار ان قد رعى ذلك لكن ان وقع أجزأ وتردد روق في الوجوب ذلك ومقتضى شارحنا عدم الوجوب (قوله والا فالمشقة لا بد منها الخ) والمشقة المسقطه تختلف باختلاف الناس والازمنة والامكنة وفي حاشية التنبيه على من أطلق في سقوط الحج عن أهل المغرب بل النظر بحسب الحال والزمان في أهل المغرب وغيرهم ومن عدم الاستطاعة سلطان بخشي من سفره العدو أو اختلال الرعية أو ضرر أعظم ما يلحقه بعزله مثلا لا مجرد العذل فيما يظهر كذا في الاشياخ (قوله من محارب وعاصب) يحترز بذلك عن أحد الدال على الطريق أجرة من المسافرين فانه جائز وليس فيه تعصبل الصالح ويكون على عدد رؤس المسافرين دون أمتعتهم اذ من معه دواب ولو كثرت كالمتردي في فناءهما به والظاهر اعتبار عدد رؤس التابعين والمتبوعين فقط واذا جرى عرف بشئ عمل به لانه كالشرط كذا في حاشية الأصل بقلا عن عب (قوله ولو بلا زاد) رد بلوغه على سجنون ومن وافقه من

النيابة ولا يكون الا فعلا (كرمي) لجمار (ودبح) طدى أو سدية وشى في طواف وسعى (لا) ان لم يقبل النيابة من قول أو فعل (كتلبية وركوع) أي صلاة وغسل وسقط حيث عجز (وأحضرهم) أي أحضر الولي الرضيع والمطلق والصبي المميز (المشاهد) المطلوب حضورهما شرعا وهي عرفة ومزدلفة والمسعر الحرام ومضى (وانما يقع) الحج (فرضا اذا كان) المحرم به (وقت الاحرام حراما كائنا) أي بالغا عاقلا (ولم ينو) الحرمان كلف بحجه (وهلا) الواو للحال أي حال كونه غير ناو بحجه فعلا بان نوى به الفرض أو أطلق في فتنصرف للفرض فان كان وقت الاحرام به رقيقا أو صبيا أو مجنونان أو نوى عنه وليه أو سراً مكلفا ونوى به الفحل لم يقع فرضا ولو عتق الرقيق أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون اثر ذلك ولا يرتفع احرامه ولا يردى عليه آخر حجة الاسلام

باقية عليه (والاستطاعة) التي هي أحد شروط الوجوب أمران الاول (امكان الوصول) لمكة امكانا عاديا قال بمشي أو ركوب برأيه (بلا مشقة واحدة) أي عزيمة خارجة عن العادة والا فالمشقة لا بد منها اذا السفر قطعة من العذاب (و) الثاني (أمن على نفسه) من محارب وعاصب لا سارق (له بال) نفسه لما أحوذ منه فقد يكون الدينار له بان بالنسبة لشخص ولا باله بالنسبة حر (لا ردى) المال لما أحوذ بان كان لا يصير صاحبه فلا يسقط الحج بحرف احده عدايا رشد وهو الممول عليه (الا ان يسكت عظم) أي يبرح لا يخرج ثانيا بعد الاول فان خيف منه ذلك سقط وجوبه بتفاهل ابن رشد وغيره وان قل المجموع فاذا أمن على نفسه وجب الحج (ولو بلا زاد) بلا (راحلة) يركبها (التي صنعته قومه)

وقدر على المشي) يعني أن الاستطاعة لا تتوقف على زاد ولا مركوب بل يقوم مقام الزاد الصنعة الكافية في السيطرة وحلاقة ونخاطة
 وخدمة بأجرة ويقوم مقام الراحة القدرة على المشي اجتماعاً أو انفراداً (ولو) ٢٢٣ كان القادر على المشي (أعني) يهتدي

نفسه أو بقائده ولو بأجرة قدر
 عليها (أو) قدر على الوصول
 (عما) أي بمن شئ (يبيع على
 المفلس) من ماشية وعقار
 وثياب وكتب علم يحتاج
 لها فيجب عليه الحج (أو
 افتقاره) أي ولو مع افتقاره
 أي صبر ورثة وغيره بعد حجه
 (و) مع (ترك ولده) ومن
 تلزمه نفقته (للصدقة)
 من الناس (ان لم يخش)
 عليهم (ضياءاً) ولو لم يبلغ
 حد الهلاك بأن كان الشان
 عدم الصدقة عليهم أو
 عدم من يحفظهم (أو)
 قدر على الوصول (سؤال)
 من الناس لكن بشرطين
 أفادها بقوله (أن كان
 عاقبة) السؤال (وظن
 الاعطاء) والأول لا يجب
 عليه (واعبر) في الاستطاعة
 زيادة على إمكان الوصول
 (مأبرده) من المال أو
 ما يقوم مقامه إلى وطنه
 أو أقرب مكان يعيش به
 ذالم تمكنه الإقامة بمكة والأول
 (وزيد) على الأمن على
 النفس أو المال (في) حق
 (المرأة زوج) يسافر معها
 (أو محرم) بنسب أو رضاع
 (أو رفقة أمينة) ولو رجالاً
 فقط أو نساء فقط وكان
 الحج عليهم فريضاً أو لا بد
 من الزوج أو المحرم والأسقط
 بل يفتقر عالياً (لا تصح
 بياه) من أحد (عن)
 شخص (مستطيع في) حج
 (مرض) بأجرة أو لا لأجرة
 فيه فاحدة لأنه عمل يدي

قال باشتراط مصاحبة الزاد والراحلة ولو كان له صنعة أو قدرة على المشي (قوله وقدر على المشي)
 ظاهره ولو كان المشي غير معتاده واشتراط القاضى عدم الوهاب والباجى لاعتقاده لأن كان غير معتاده
 ويرى به فلا يجب عليه الحج وما قيل فيه يقال في الصنعة (قوله يهتدي بنفسه) أي وكان معه من
 المال ما يوصله (قوله قدر عليها) أي وجب لها ولا تجحف به ومحل الوجوب على الأعني إذا هتدى أو
 وجد قائداً إذا كان رجلاً لا امرأة فإنه يسقط عنها ولو قدرت على المشي مع قائديل بكره لها ذلك كذا في
 حاشية الأصل (قوله يبيع على المفلس) أي ولو غنم ولد زنا قال ح غنم ولد الزنا لا شبيهة به وإن ولد الزنا
 على أبيه (قوله أو افتقاره الحج) حاصله أنه يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أولاده إلا مقدار
 ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤل أمره وأمر أولاده الله في المستقبل فإن ذلك هو كقول الله وهو هذا مبني على
 فورية الحج وأما على التراخي فلا إشكال في تبدل نفقة الأولاد والأبوين والزوجة وأعلم أنه لا يلزم
 الشخص التكسب وجمع المال لأجل أن يحصل ما يحج به ولا أن يجمع ما فضل عن كسبه مثلاً كل يوم
 حتى يصير مستطيعاً بل أنه يتصدق به والمعتبر الاستطاعة الحالية كذا في الحاشية (قوله ان كان
 عاقبة السؤال) أي في الحضر وأما في غير مسائل في الحضر وقادر على سؤال كفايته في السفر فلا يجب
 وفي إباحته أو كراهته روايتا ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله وزيد على الأمن) حاصله أن
 الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن إمكان الوصول من غير مشقة عظمت مع الأمن على
 النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة أن تجرد محرماً من محارمها يسافر معها أو زوجها بقوله عليه
 السلام لا يحمل المرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليس له إلا وجهها محرم وأطلق في المحرم فيم
 الذي من النسب والصهر والرضاع وقوله لا امرأة نكرة في سياق النفي فيم المتجالة والشابة ولا يشترط
 أن تكون هي والمحرم مترافقين ولو كان أحدهما في أول المركب والثاني في آخره بحيث إذا احتاجت
 إليه أمكن الوصول من غير مشقة كفي على الظاهر كذا في الحاشية ولا يشترط في المحرم البلوغ بل المدار
 على التمييز ووجود الكفاية وهل عد المرأة محرم مطلقاً نظر الكونه لا يترو حها فتسافر معه ورجحه
 ابن القطان أولاً مطلقاً وهو الذي ينبغي المصير إليه ورجحه ابن الفرات أو أن كان غداً فمحرم تسافر
 معه والأول وعزاه ابن القطان لمالك وابن عبد الحكم وابن القصار ويقوم مقام المحرم الرفقة المأمونة
 في سفر العرض فقط كما يؤخذ من الشارح (وتتميهان) الأول يراد في المرأة أنها لا يلزمها المشي
 البعيد ويختلف البعد بأحوال النساء ولا ترك صغير السفن لأنه لا أعها المبالغة في السفر عند كالموم
 وقضاء الحاجة وحيث وجدت الاستطاعة بشرطها فالحج كالأمران غلبت السلامة لأن سائر
 العظم وقيل لا يجب بالبحر لقوله تعالى يا أولئك رجالا وعد على كل ضامر ولم يذكر البحر فردان الانتهاء
 لمكة لا يكون إلا بالبحر بعد البحر أو محمل الوجوب بالبحر أيضاً لأن يصير ركن صلاة كدوخة وأما
 عدم ماء الوضوء فسحق جواز السفر مع التيمم لا بد من ماء الشرب حيث تصر بهم قلته وفي الحرشي
 وغيره لا يجب أن لم صلاة بالنجاسة قال في المجموع وقد يناقش بالخلاف فيها الثاني لا يجب الحج
 باستطاعته بالدين ولو من ولده إذا لم يرج الوفاء أو عطية من هبة أو صدقة أن لا يكون معتاداً لذلك ويصح
 بالمال الحرام مع العصيان (قوله الحج ولو تطوعاً أو فاضل من العز والآن يتعين الحج العذر أو
 بتعين الإمام أو بكثرة الخوف فإنه يقدم على الحج ولو فريضاً أو فاضل في سفر الحج الركوب والافضل
 أن يكون على القتب رجل صغير للسنة والبعد عن الكبر (قوله عن شخص مستطيع الحج) لا مفهوم
 لقوله مستطيع في فرض بل الاستمابة قاسدة مطلقاً سواء كان المحجوج عنه مستطيعاً أو لا في فرض أو
 نفل ان كان كما سيأتي اعتماداً في الشارح (قوله كالصلاة والصوم) أي ولذلك قال في التوضيح
 فائدة من العبادة ما لا يقبل النيابة بإجماع كالأيمان بالله ومنها ما يقبلها إجماعاً كالصلاة والصدقة واتفق
 ورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمدينة ذهب أهل الأئمة لأن النيابة أه (قوله وضيقه

لا يقبل النيابة كالصلاة والصوم والعرض باق على المستتيب (والا) ترك في مرض بل في مرض أو في عجرة (كراهت) النيابة وصحت
 الإجارة فيما ذكره المستتيب إجماعاً والنفقة وحمل الهاتين يعني عن الخير عداً هو الذي أمة يده المنع في له رضيع وفي المختار وضيقه

العضة عليهم وقال العتق في المذهب أن النيابة عن الحي لا تجوز ولا تصح مطلقا إلا عن ميت أو صبي به فتصح مع الكراهة وشبهه في الكراهة قوله (كبدء مستطيع) أي كما يكره للمستطيع الذي عليه حجة تعرض أن يبدأ (به) أي بالحج (عن غيره) قبل أن يحج عن نفسه ببناء على أنه واجب على التراخي والامتنع وعلى ما تقدم من اعتماد بعضهم يحمل على ما إذا حج عن ميت أو صبي به والالم يصح (و) ككراهة (أجارة نفسه) أي الإنسان ذكر ٢٢٤ أو أنثى (في عمل لله) تعالى حج أو غيره كفرارة وإمامة وتعليم علم الاتعليم كتاب الله تعالى

بعضهم) المراد به و قائلا المعتقد منع النيابة عن الحي مطلقا صحيحا أو مريضا كانت النيابة في فرض أو في نفل كانت بأجرة أولا (قوله على ما تقدم من اعتماد بعضهم) الذي هو و كما تقدم (قوله والا لم يصح) أي مطلقا كانت النيابة في فرض أو غيره حيث كانت عن حي (قوله وكراهة اجارة نفسه الخ) أي لقول مالك لأن يؤاجر الرجل نفسه في عمل اللبث وقطع الخطب وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عماله باجرة (قوله وتعليم علم) قال الشيخ في تقريره يستثنى منه علم الحساب فإنه لا كراهة في تعليمه باجرة لأنه صنعة يجوز أخذ الاجرة عليه (قوله الانعالم كتاب الله تعالى) أي ومثله الاذان وان مع الصلاة كذا في المجموع وظاهره وان لم تكن الاجرة من وقف ولا من بيت مال وفي الحديث ان أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى وذ كرا لاشياخ الفرق بين العلم والقرآن أن العلم لو جازت الاجارة عليه لادى لضيق الشرعية مع أن معرفة أحكام الدين مرض عين على كل مكلف وليس في القرآن فرض عين سوى الفاتحة ولذلك خص أخذ الاجرة فيه دون العلم (قوله ونفذت ان أجر نفسه الخ) أي وان كان مكرها واما انت قلت الوصية به في الملح وغيره مراعاة لمن يقول بجواز النيابة وهنا كلام طويل في خايل وسراجه تركه المصنف ايكالا على معرفته من باب الاجارة والوصايا ولا يكون اجارة الملح مكرهة في بعض المسائل وفاسدة في بعضها لم يثن بتفصيصها وقد أجاب بذلك هو رضى الله عنه (قوله وأركانه أي الملح الخ) اعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزئ عنه دم ولا غيره وهي الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة وهذه الاركان ثلاثة أقسام قسم بفوت الملح بتركه ولا يؤمر بشئ وهو الاحرام وقسم بفوت بفواته ويؤمر بالاحمال بعمره وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يفوت بفواته ولا يتحمل من الاحرام ولو وصل لاقصى المشرق أو المغرب رجوع لمكة ليفعله وهو طواف الاواضة والسعي والثلاثة غير السعي متفق على ركبتها أو اما السعي فقليل لعدم ركنيته وان كان ضعيفا وبه قال أبو حنيفة وزاد ابن الماجشون في الاركان الوقوف بالمشعر الحرام ورمى العقبية والمشهور أنهم ما غير ركنين بل الاول مستحب والثاني واجب يحبر بالدم وحكي ان عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم والحق أنه واجب يحبر بالدم واختلاف في اثني خارج المذهب وهما الدور بالوردلقة والحلاق والمذهب عندنا أنهم ما واجبان يحبران بالدم فهذه تسعة بين مجموع علمه ومختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للانسان اذا أتى هذه الاشياء أن ينوي الركنية يخرج من الخلاف وليكثر التواب أشاره السبكي اه بن بقوله محشى الاصل (قوله والارجح أنه يعتقد حرداها) أي ويلزمه دم في ترك التلبية والتجرد حين التمتع على ما سأتى تفصيلة (قوله ووقته المأذون فيه) أي الذي يجوز فيه من غير كراهة بدال ما يأتي (قوله من أحرم قبل وجزه بلحظة) أي فالمراد أن الزمن الذي ذكره ظرف متسع فيها الاحرام الى أن يبقى على حري يوم المحرمة فله يدرك بها الاحرام ٢ فيصير مضيقا (قوله وانعقد) أي على المشهور لأنه وقت كمال لخلاف الصلاة فاما انعقد قبل وقته الا أنه وقت للصحبة والوجوب (قوله كمكانه) أي وان كان يفتقدان معا (قوله لا المحرم بمحج) أي ومثله محرم بعمره ولا ينعقد عمره على ح ولا على عمره ولا يلزمه شئ في ذلك ولو قال لا المحرم ذلك لكان أولى (قوله والالم يعتد بفعله) أي ان فعل المحرم بها قبل العرو شيئا من طواف أو سعي ومنه الدخول للحرم بسد ما فيه عديد جميع ما فعله فان تحلل منها الطواف والسعي قبل غروب الراح ووطئ أسد عمرته فيتمها وجوباً أو يقصها أو يهدي ويقتدى بها كالحلق (تراجم القرآن) شمل كلامه المراد الذي لم يتحل من عمرته في أشهر الملح والمتمتع الذي

(ونفذت) ان أحرق نفسه أى
محت ومحل الكراهة اذالم
تساكن الاحرة من وقف أو
من بيت المال والادلا
كراهة (وأركانها) أى المح
(أربعة) أوها (الاحرام)
وهونية مع قول أو فعل
متعلقين به كالنسيئة والتحرر
فلا ينعقد بمجرد النية
والأرجح انه ينعقد بمجرد
(ووقته) المأذون فيه شرعا
(للحج) اظهار فى محل
الاضمار لزيادة الايضاح
أى ابتداء وقته له (شوال)
من أول ليلة عيد العطر
ويستد (أفجر يوم النحر)
بإخراج الناقة فمن أحرم
قبل فحرمه باحظة وهو
بعرفة فقد أدرك الحج
وبقى عليه الاقاضة والسعي
بعدها لان الركن عندما
الوقوف بعرفة لم لا وقد
حصل (وكره) الاحرام له
(قبله) أى قبل شوال
وانه قد (مكناه) أى كما
يكراه الاحرام قبل مكانه الآن
بمكانه (و) وقت الاحرام
(للممرة بدا) أى فى أى
وقت من الامام (الاحرام
بمح) فلا يصح احرامه به مرة
الا اذا فرغ من جميع أعماله
من طواف وسعي ورمى
الجمرات اذ لم يتحل
ويقلد ربه بها من اليوم

الرابع بعد الر إلى ان تحل في قواه (ومع ذلك اغ من رمي) اليوم (الرابع) انما يدل ان لم تحل أربعة دره
 اذا تحل منها اذا كان قدم طوا. وسعيه (وكبره) الاحرام بها (معه) أي بعد رميه اليوم الرابع (للعروب) منه (ان أحرم) بها بعده
 وقبل (العروب) صح احرامه (إرأى) حوار ما وانه (إرأى) أي العروب واللام يهتد به على المذهب وأعادها بعده والافه
 ناق على احرامه ايتم شرح بيان المقادير كانه لا احرام قبله (رمكاه) أي الاحرام (له) أي لا صح غير القرآن أحدا ما أي يختلف
 في قوله يدرك به الاحرام صراية الوقوف اه من خط الشيخ عايش

بأختلاف الحاجين فهو بالنسبة (لن بمكة) سواء كان من أهلها أم لا ولو أقام بها أقامة لا تقطع حكم السفر (مكة) أي الأولى له أن يحرم من مكة في أي مكان منها ومثله من منزله في الحرم خارجها (وندب) إحرامه (بالمسجد) الحرم أي فيه موضع صلاته وبلى وهو جالس وليس عليه القيام من صلاه ولا أن يتقدم جهة البيت (و) ندب (خروج) الآفاق المقيم بها (ذى النفوس) أي الذي معه نفس أي سعة زمن يمكن الخروج فيه لميقاته وأدراك الحج (لميقاته) يحرم منه فإن لم يخرج فلا شيء عليه (و) مكانه (لها) أي للعمرة لمن بمكة (واللقران) أي الاحرام بالعمرة والحج مع الحل ليجمع في احرامه لها بين الحل والحرم اذهب ٢٢٥ شرط في كل احرام (وصح الاحرام) لها وللقران (بالحرم) وان لم يجز ابتداء (وخرج) وحسب بالحل للجمع في احرامه بين الحل والحرم (والا) يخرج للحل وقد طاف لها وسعى (أعاد طوافه) وسعيه (للسادها) بعده أي بعد الحرج للحل ولا ودية عليه اذ لم يكن حلق قبل خروجه (واقضى ان حلق قبله) أي الحرج لان حلقه وقع حال احرامه لعدم الاعتداد بالطواف والسعي قبل الحرج فان لم يكن قدم الطواف والسعي قبل خروجه طاف وسعى للعمرة بعده ولا شيء عليه كما تقدم فقبوله والا أعاد الحج ظاهر في العمرة فقط وأما القارن فلا يعيد بعد خروجه لان طواف الاضحية والسعي بعد الوقوف بدرجة في طواف وسعي العمرة (و) مكانه (لغيره) أي لغير من بمكة من أهل الآفاق (لها) أي للحج والعمرة (ذو الخليفة) تصغير خلفة بالنسبة (لدى) ومن وراءه من يأتي على المدينة (والجحفة) (للمصري) كاهل المغرب

تدخل من عمرته في أشهر الحج وأحرم بحج مقردا (قوله ومثله من منزله في الحرم خارجها) أي كاهل مني ومزدلفة (قوله وليس عليه القيام من صلاه) أي ثم يلي بعد ذلك (قوله وندب خروج الآفاق) أي كمصري مجاور بمكة فيندب له أن أراد الاحرام بالحج ومعه سعة من الزمن اذا وصل لميقاته الجحفة ورجع يدرك الوقوف ويشترط الأمن أيضا والا فلا يندب له بل ربما كان رجوعه لميقاته حراما (قوله فلا شيء عليه) أي لان مخالفة المنسوب لا توجب شيئا كما باقي (قوله ومكانه لها) والجعرانة أولى ثم التنعيم وهذا بالنسبة للعمرة وأما القارن فلا يطلب له مكان معين من الحل بل الحل فيه مستو (قوله واقضى ان حلق قبله) فان وطئ بعد الحلق فسدت وزنه اتمامها وتقدم نظيره (قوله وأما القارن فلا يعيد الحج) أي على تقدير أن لو طاف وسعى وان كان لغوا كما قررهم مؤلفه وقوله بعد خروجه أي للحل قبل خروجه اعرفه فان لم يخرج للحل بعد الاحرام وقبل الخروج اعرفه فلا شيء عليه لانه حصل الجمع بين الحل والحرم بخروجه اعرفه غاية ما هنالك خالف الواجب وقال في المجموع تقلا عن شب لا دم عليه (قوله ذو الخليفة) وقد جمع بعضهم تلك المواقيت التي تتعلق بالآفاق في قوله

عرق العسراق بلم اليمن * وبذي الخليفة يحرم المدني والشام جحفة ان مررت بها * ولا هل نجد قرن فاستنبن وذو الخليفة أبعد المواقيت من مكة على عشر أو تسع مراحل منها ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال وبها يثر يسميها العوام يثر على زعم أنه قال ما الحسن قال الحارثي وهذه النسبة غير معروفة وكان صلى الله عليه وسلم يحرم من مسجدها (قوله من يأتي على المدينة) أي كاهل الشام الآن فانهم يرون بها ذهابا وإيابا (قوله والجحفة للمصري) هي تضم الجيم واسكان الحاء المهملة وبالفاء قرية خربة بين مكة والمدينة أصلها اللجود على خمس مراحل من مكة وثمان من المدينة قال بعض سميت بذلك لان السبل أحفها وسب خرابها نقل حتى المدينة اليها دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الحديث ومن حكم الجحفة رابع الذي يحرمون منه الآن على الراعي (قوله والشام) أي ان أتوا عليها (قوله وبلم اليمن) هي بفتح المثناة التحتية واللام الأولى والثانية وبداء ميم ساكنة وآخرة ميم و يقال همزة بدل الماء وبراءين بدل اللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة قال في الحاشية ان أربدها الجبل فنصرفة وان أربدها البقعة فغير منصرفة بخلاف قرن فانه على تقدير ارادة البقعة يجوز صرفه لاجل سكوت وسطه (قوله وقرن الحج) ويقال قرن المارل وهي تلقاء مكة على مرحلتين قالوا وهي أقرب المواقيت لمكة (قوله وذات عرق) هي قرية خربة على مرحلتين من مكة يقال ان بساء فاحول الى جهة مكة فتجري القرية القديمة وعن الشافعي من علامتها المقابر القديمة (قوله وكان خارج الحرم) أي كقديد وعسفان ومر الظهران المسمى الآربوادي فاطمة قال في الحاشية فان سافر قبل الاحرام من مسكنه دوسا الى وراء الميقات ثم رجع بر بدا الاحرام فيكمصري بذي الخليفة فله ان يؤخر اهله ويحرم منه ولكن الفصل احرامه من الذي مر عليه (قوله ولو كان المحاذي بحر) قيده سبدا لعلرم وهو بحر السويس اما هذا وهو بحر اليمن والحمد لله ولا يحرم حتى يخرج البرلان الربيع ترد فيه كثيرا ورجح مخالف بحر السويس ولا

والسودان والروم والشام (ويعلم لليمن والحدود قرن) يسكن الرعاء المهمة (لتحد وذات عرق) يسكن الرعاء المهمة (للمراي وخراسان ونحوهما) كفارس والمشرق ومن وراءهم أي لاهل ما ذكر (و) مكانه (مسكن) من أي جهة بالنسبة لساكن (دونها) أي دون تلك المواقيت فان كان المسكن بينهما وبين مكة وكان خارج الحرم أو في الحرم وأورد فان قرن أو اعتمر خرج منه الى الحل كما تقدم من أن كل احرام لا يذوقه من الجمع بين الحل والحرم والمفرد يقف بعرفة وهي من الحل (و) مكانه (أيضا) (حيث حاذي) أي قابل المار (واحد منها) أي من هذه المواقيت كرابيع فاهما فهاذي الجحفة على المعتمد (أو مريه) وان لم يكن من أهله (ولو) كان المحاذي (بحر)

٢٩ - صاوي - ل ع والسودان والروم والشام (ويعلم لليمن والحدود قرن) يسكن الرعاء المهمة (لتحد وذات عرق) يسكن الرعاء المهمة (للمراي وخراسان ونحوهما) كفارس والمشرق ومن وراءهم أي لاهل ما ذكر (و) مكانه (مسكن) من أي جهة بالنسبة لساكن (دونها) أي دون تلك المواقيت فان كان المسكن بينهما وبين مكة وكان خارج الحرم أو في الحرم وأورد فان قرن أو اعتمر خرج منه الى الحل كما تقدم من أن كل احرام لا يذوقه من الجمع بين الحل والحرم والمفرد يقف بعرفة وهي من الحل (و) مكانه (أيضا) (حيث حاذي) أي قابل المار (واحد منها) أي من هذه المواقيت كرابيع فاهما فهاذي الجحفة على المعتمد (أو مريه) وان لم يكن من أهله (ولو) كان المحاذي (بحر)

كأنه من جهة مصر يتجه السويس فانه يحاذي الجحفة قبل وقوله جده فيحرم في البحر حين المهاداة (الا كصري) من كل من ميقاته الجحفة (عمر) ابتداء (بالخليفة) ميقات أهل المدينة (فيئدب) له الاحرام (منها) ولا يجب لانه يمر على ميقاته الجحفة بخلاف غيره ولذا لو اراد المصري أن يمر من طريق أخرى غير طريق الجحفة لوجب عليه الاحرام من ذي الخليفة كغيره (وان) كان المصري الذي مر بالخليفة (حائضا) أو نفسا وطنت الظهر قبل الوصول للجحفة فيئدب لها الاحرام من الخليفة ولا تؤثر الجحفة وان أدى ذلك الى احرامها بالصلاة لان اقامتها اياها قبل الجحفة أفضل من تأخيرها لاجل الصلاة (ومن مر) بميقات من هذه المواقيت أو حاذاه حال كونه (غير قاصد مكة) أي دخولا بان قصد مكانا دونها أو في جهة أخرى ولو كان ممن مخاطب بالحج أو العمرة (أو) قاصدا مكة وكان (غير مخاطب به) أي بالاحرام كعمد وصبي (أو قصدتها) عطف على مرهوف في غير المار (مترددا) أي مقدرا التردد لدخولها كالمتردين لها ليسع القواكه والمخاطب ونحوها (أو عادتها) أي مكة بعد خروجه منها (من) مكان (قريب) دون مسافة القصر (فلا احرام عليه) أي فلا يجب عليه احرام في الاربع صور (والا) بان قصد دخول مكة انسل أو نجارة أو غيرها وكان ممن مخاطب بالاحرام وحوا ولم يكن من المتردين لنحو بيع العواكه ٢٢٦ أو عادتها من بعد فوق مسافة القصر (رحب) عليه الاحرام وضابط ذلك

مشقة فيه اذ اردت الرياح لان السير فيه مع الساحل فيمكنه اذا خرجت عليه الرياح النزول الى البر فلذا تعين احرامه من المكان الذي يحاذي فيه الميقات قال محشي الاصل وقد يقال انه وان أمكنه النزول الى البر لا يكن فيه مصرعة بمفارقة رحله فلذا قيل انه لا يلزمه ان يحرم من المكان الذي حاذي فيه الميقات بل له ان يؤثر احرامه حتى يصل للبر وتأمله أم لا سيما في هذا الزمان الذي اذا خرج فيه الى البر لا يأمن على نفسه ولا على مال (قوله الا كصري الخ) قال الخرنزي لما أوجب الجهر وراحرام من مر بغير ميقاته منه عمر ما لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يزل يمشي من غير أهل من استثنى أهل المذهب من ميقاته الجحفة يمر بذي الخليفة فلا يجب احرامه منها المروءة على ميقاته (قوله أي مقدرا التردد) إشارة الى أن مترددا حال متوينا على حد قوله تعالى فادخلوها خالدين (قوله كالمتردين ط الخ) كانوا مخاطبين بالحج أم لا (قوله من مكان قريب) أي لم يمكث فيه كثيرا بل ما ياتي وسواء كان مخاطبا أم لا (قوله في الاربع صور) أي اجمالا والادهي سبع تفصلا لان قوله ومن مر غير قاصد مكة فتحته صورتان وهما مخاطب أم لا وقوله أو غير مخاطب به صورة واحدة وقوله أو قصد دها مترددا صورتان مخاطب أم لا وقوله أو عادتها من قريب صورتان أيضا مخاطب أم لا (قوله كالعبد) تشبيه في عدم الوحوب وجيع التي لا يجب فيها الاحرام لادم عليه وهي ما تجاوزت الميقات حلالا ولو أحرم به بذلك وان كان ضرورة مستطاعة على الراح (قوله فان أحرم فالدم) أي ولو أفسده ولو حوب اتماه (قوله فالدم واجب عليه) أي ويحرم من مكانه (قوله وأصل النسل العمداء) أي مطلقا محال وغيره ثم صار حقيقة عريضة في الحج والعمرة (قوله ولا يفتقر الى ضمنية قول الخ) أي افتقاراته توقف الصحة عليه ولا ينشأ فيهما واجبان غير شرط على المعتمد (قوله من غير ملاحظة حج الخ) أي بان يقول أحرمت لله فقط (قوله ولا يكن لا بد من البيان بعد) وحيد لا يفتقر الى بيان بعد التعمين (قوله أي تعينه الخ) أي ان وقع الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج وان كان قبلها صرفه ندبا للعمرة وكره الحج فان طاف صرفه للاداء سواء كان في أشهر الحج أم لا قال في الذخيرة ولو أحرم مطلقا ولم يبين حتى طاف فالصواب أن يجعله حجا ويكون هذا طواف القدوم لان طواف القدوم ليس ركنا في الحج والطواف ركن في العمرة

ان كل مكلف حرا اراد دخول مكة فلا يدخلها الا باحرام باحد النسكين وحوا ولا يجوز له تعدد الميقات بلا احرام الا أن يكون من المتردين أو يعود لها بعد خروجه منها من مكان قريب لم يمكث فيه كثيرا فلا يجب عليه كالعبد وغير المكلف كصبي ومجنون (و) متى تعدد الميقات بلا احرام (رجعه) أي للميقات وحوا بالبحر منه (وان دخل مكة مالم يحرم) بعد تعدد الميقات فان أحرم لم يلزمه الرجوع وعليه الدم لتعدده الميقات حلالا ولا يسهط عنه رجوعه له بعد الاحرام كما يأتي قريبا (ولادم) عليه اذا رجع للميقات فأحرم منه اذ لم يحرم بعد تعدده فقله ولادم

مرتبط بالمنطوق أي ورجع المتعدد للميقات بلا احرام مدة كونه لم يحرم ولادم عليه فان أحرم ولادم ولا يفتقر رجوعه (الا عذر) يستثنى من قوله ورجع أي ويجب الرجوع الا لعذر (كخوف دوات) لحجه لورجوع أو ذوات رفقته أو خاف على نفس أو مال أو عدم قدرة على الرجوع ولا يجب عليه الرجوع وادالم يجب (بالدم) واجب عليه لتعدده الميقات حلالا (كراجع) له (بعد احرامه) عليه الدم ولا يفتقر الرجوع منه نال الى اذالم يرجع فتعدد الميقات حلالا اذالم يرجع له قبل احرامه يلزمه الدم في جميع الحالات ولو سد حجه أو كان عدم الرجوع لعذر (الا أن يقوته) الحج طلوع فجر يوم النحر قبل وصوله عرفة (وتحليل) منه (بعمرة) بان نوى التحليل منه بفعل عمرة وطواف وسعي وحلق بنيتها لادم عليه لتعدده الميقات بالعمرة وبقى على احرامه لاقبال لم يسقط عنه (وهو) أي الاحرام (نية أحد النسكين) أي الحج والعمرة وأصل النسل العمداء (أو حيا) أي ندمهما معا وان نوى الحج فقد رد وان نوى العمرة فقد تهر وان نواه ففارقن على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ولا يفتقر الى ضمنية قول أو فعل كتلبية وتحرد على الارح (أو أهم) عطف على مقدر أي عين نيته في أحدهما أو فيهما أو أبهم في احرامه أي نيته بان لم يعين شيئا فان نوى النسل لله تعالى من غير ملاحظة حج أو عمرة أو حيا فبمقتضى ولا يكن لا بد من البيان بعد (رئدب) ان أبهم (صرفه) أي تعينه (الخ) فذكرن مفردا

(والقياس) صرفه (لقران) لانه أحوط لاشتماله على النسيك كالنسي (وان نسي) ما عينه أهوج أو غمرة أو هيا (فقران) فيهدى له (ونوى الحج) أي جدد نيته وجو بالانه ان كان نوا أو لا نهذا تأكده وان كان نوى العمرة فقد أرفح عليه ان يكون قاربان كان نوى القران لم يصرفه بحدوده الحج على كل حال هو قارن أي عدل عمله ويهدى له (وبرئ) فقط (لامن العمرة لاحتمال أن يكون نوى أو لا الحج والثانية تأكيد كيد (ولا يصرفه) أي انما نوى شي من (مخالفة لفظه) لانه كان نوى ٢٢٧ الحج فلفظ بالعمرة اذا عبرة بالقصد

وقد وقع قبل تعميمها اه بقله محشى الامـ (قوله والقياس صرفه للقران الحج) أي الا أنه غير معمول عليه لمخالفة لفظه (قوله ونوى الحج الحج) قال في حاشية الاصل الذي يدل عليه كلامهم أن من نسي ما أحرم به لزمه عمل القران سواء نوى الحج أي أحدث نيته أم لا وبراءة من الحج اعلم ان يكون اذا أحدث نيته فان لم ينو لم تبرأ ذمته من عهدة الحج ولا من العمرة ادليس بمحققا عنده حج ولا عمرة ومحل نيته الحج اذا حصل شك في وقت يصح فيه الارتفاع كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع وأما لو حصل بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج فلا يصح إرداءه على العمرة حيث يدل لزمه عمرة ويستمر على ما هو عليه فاذا فرغ من السعي أحرم بالحج وكان متمعا ان كانت العمرة في أشهر الحج اه ولا يخفى رأسه حتى يتم أفعال الحج لاحتمال أن المنسي حج و يلزمه دم لتأخير الحلق لاحتمال أن المنوى ابتداء عمرة تأمل (قوله مخالفة لفظه) أي ولو عمد ادليس كالصلاة ولادم هذه المخالفة على قول مالك المرجوع عنه والمرجوع اليه ان عليه الدم ووافق ابن القاسم ان كان قال حليل في منسكه الاول أفيس (قوله كالصلاة) تشبيه في الاولوية و ليس بنام لان تعمد المخالفة في الصلاة لم يطل لها بخلاف الحج كما تقدم (قوله ولا يصرفه) أي ولو حصل في أثناء أفعال الحج أو العمرة فاذا روض أحرمه في أثناءه فعل أن يأتي باقي أفعاله المطبوعة كالسعي والطواف ثم أتى بها يصحجه بخلاف روض الطواف والسعي اذا وقع في أثناء ما يبرئ من كل ويكون كالنار له فيطالب بغيره وأصل الأحرام لم يبرئ ونص عبد الحق فاذا روض أحرمه ثم عاد للوضاع التي يخاطبها أو معالها لم يحصل روضه حكم وأما ان كان في حين الأفعال التي تجب عليه نوى الروض وعملها بغير نية كالطواف ونحوه فإنه يعد كالنار لذلك كذا في بن اه من حاشية الاصل (نفسه) في حوازا حرام الشخص كاحرام زيد وعدمه قولان فعلى الاول لو تمسك أن زيد لم يحرّم لزمه هو الاحرام ويكون مطلقا بخبر في صرفه ما شاء وكذا لو مات زيد أو لم يعلم ما أحرمه أو وحده محرما بالاطلاق على ما استظهره كذا في الاصل (قوله ووجب بالاحرام تجرد ذكر) ذكر هذه المسئلة رداعلى القائل بان التجرد عما تتوقف صحة الاحرام عليه من أسباب غير شرط كالتلبية على المعتمد (قوله بكاء أم لا) لكن محل تعاقب الخطاب بتجرد الصغير ان كان مطبقا لذلك والا فلا يؤثر واه بتجريدته وتقدم الكلام على ذلك في قوله ويحرم الولي عن كرضيع ووطى وحردا قرب الحرم (قوله واعلم ان الواجب الحج) هذا اصطلاح لانه مقصود بباب الحج وأما في غيره فالواجب والعرض شيء واحد ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله ووجب على المحرم المكاتب) أي بخلاف الصبي ولا يطالب بها وليه ان عجز عنها وظاهره أنه ان قدر عليها الصبي لا يجب على وليه أمره بها ولا يكون في تركه ادم مع أن الاصيل قال عدمه قول خليل وأمره مقدوره أي وجو بالانه كاركان المافلة متوقف صحة العبادة عليه وعلى هذا الترتيب الصبي التلبية مع القدرة يكون عليه الدم ولا يظهر تقييده بالمكلف مكان الاول أن معهما كما عزم في التجرد (قوله أو فصل بينه بفصل طويل) أي وأما اتصالها بالاحرام حقيقة فسنه لاشئ في تركها وعليه يحمل عطف خليل على السبب (قوله متصل به) واختلف هل هذا الاتصال من تمام السنة فاذا اغسل عدوة وأحراما لا يطهر لم يحزه وهو الموافق لكلام المدونة وقال البساطي الاتصال سنة مستقلة ولو تركه أنى سنة الغسل وفاته سنة الاتصال (قوله أعاده) أي على قول المدونة ويستثنى من طلب الاتصال من كان بالمدينة ويريد الاحرام من ذي الخليفة فإنه يسد به العمل بالمدينة ويأتي لابن الشيبان فاذا وصل إلى الخليفة تجرد وأحرم وهو معنى قول خليل ولو دخل بالمدينة للخليفة (قوله

لا اللفظ (والاولى تركه) أي اللفظ بان يقتصر على ما في القلب (كالصلاة) لا يصرفه مخالفة اللفظ لما نواه والاولى تركه (ولا يصرفه) أي روض أحد السكين بل هو باق على احرامه وان رفضه أي الغاء بخلاف رفض الصلاة أو الصوم فيمطل كما تقدم فيهما ثم شرع في بيان واجبات الاحرام وسننه ومعدوانه فقال (ووجب) بالاحرام (تجرد ذكر من محيط) بضم الميم وسواء كان الذكر مكافأ أم لا والخطاب يتعلق بولي الصغير والمجنون وسواء كان المحيط مخاطبة كالقصاص والسراويل أم لا كنسج أو صباغة أو بنفسه كالحلج بل لا شق ومعهوم ذكر أن الاثني لا يجب عليها التجرد وهو كذلك الا في نحو أساور وسننات المسئلة ففصله ان شاء الله تعالى في وصل محرمات الاحرام واعلم أن الواجب في باب الحج غير المرض اذا فرض هما هو الركن وهو ما لا تحصل حقيقة الحج أو العمرة الا به والواجب ما يحرم تركه اختيارا لغير ضرورة ولا بعد النسك

بتركه وينحرم بالدم (و) وجب على المحرم المكلف ذكر أو أثنى (التلبية و) وجب (وصلاته) أي بالاحرام فمن تركها رأسا أو وصل بينا ويديه بفصل طويل عليه دم وبقي من الواجبات كشف الرأس للذكر (وسن) للاحرام (غسل متل) به متقدم عليه كالجمعة فان تأخر احرامه كثيرا أعاده ولا يصرفه فصل بشد رحاله واصلاح حاله (و) سن (انس اراره) بوسطه (وردا) عى كتفيه (ونعاس) في رجليه كمال التذكور وغالب أهل الحجاز أي ان السنة بمجموع هذه الثلاثة لا ينفى أب

التجرد من المحيط واجب فلو التحف برداء أو كساء اجزا أو خالف السنة (و) سن (ركعتان) بعد الغسل وقبل الاحرام (وأجزأ) عنهما (القرض) وحصل به السنة وفاته الا فضل ولادم في ترك السنن بخلاف الواجب فاذا اغتسل وايس ما ذكره وصلى (يحرم الراكب) قدبا (اذا استوى) على ظهر دابته ٢٢٨ (و) يحرم (الماشي اذا مشى) أى شرع فيه (وذهب) للحرم (ازالة شعته) قبل

وسن ركعتان) أى تاكثر وليس المراد ظاهره من أن السنة ركعتان فقط بل بيان لاقبل ما تحصل به السنة ثم محل سنتهم ما كان وقت حواز والابتداء لظهور الاحرام ما لم يكن مراعاة أو الا احرام وتر كهما كما ان المعذور مثل الخائف والتقصاء يتر كهما (قوله وحصل به السنة) الحاصل أن السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلاة وفرضها لكان كانت تعلقا على سنة ومتدوب وان فعله بعد فرض فقد أتى بسنة فقط وانظر هل اراد بالفرض خصوص العيني أو هو حنافة وهو مذور والنوازل كالقرض الاصلى أم لا وبقي من سنن الاحرام الاسعار والتقليد لله روى ان كان معه ويكره ان يركع (قوله وصلى) أى وأشهر وقيل ان كان معه ما يسعرا أو بقلد (قوله اذا استوى على ظهر دابته) أى ولا يتوقف على مشيها واحرام الراكب اذا استوى والماشي اذا مشى على جهة الاولوية فلو احرم الراكب قبل أن يستوى على دابته والماشي قبل مشيه كراهة (قوله ويرجل شعر رأسه الخ) هذا خلاف ما قاله الحرثي والمجموع فان الحرثي قال في حل قول خليل وازالة شعته أى ما عدا الرأس فان الفضل بقاء شعته في الخ الخ ابن بشير وبلده بصمغ أو عاسول لينصق بعينه بعض ويقل دوابه اه قال في الخاشية قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمس رأسه بالغسل كما في أى داود وقال في القاموس الغسل بمهملتين صمغ العرط ما لضم شجر الأعضاء (قوله وهى لبيك) معناه اجابة بعد اجابة أى أحببتك الآن كما أحببتك حين اذن ابراهيم به في الساس وكما أحببتك أولا حين خاطبت الارواح بأست ربكم كذا قيل والاحسن ما قاله في المجموع ومعنى لبيك اجابة لك بعد اجابة في جميع أمرك وكل خطابا لك (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستشاف وبفتحها على التعليل والكسر أحود عند الجمهور وقال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن جعل معناه لبيك لهذا السبب (تبيينه) كان عمر يزيد لبيك ذا النعماء والفعل الحسن لبيك لبيك مره مامتك ومرغوبا اليك وزاد ابنه لبيك لبيك وسعدك والخير بيدك لبيك والرجاء اليك وهذه التلبية تكرر في غير الاحرام لقول النبي - ذب كره مالك أن يلي بها من لا يريد الخج وراه سحافة عقل وأما اجابة الصحابة لاني بالتلبية فهى من حصائمه كذا في التوضيح قال بن وهو غير مسلم والظاهر كما قال ابن هر ون ان الذي كرهه الامام انما هو استعمال تلبية الحج في غيره كاتخاذها أو ردا كبقية الاذكار لما فيه من استعمال العمادة في غير ما وضعت له وأما مجرد قول الرجل لمن ياداه لبيك فلا بأس به بل هو أحسن أذكار في الشفاعة عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحد من أصحابه ولا أهل ملته الا قال لبيك وبه رد قول ابن أبي حرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم اه من حاشيه الاصل (قوله وعند ملاقة رفاق) أى فتكون شعارهم تغنى عن التلبية ولذلك قالوا يكره السلام على الملبى (قوله ونند توط في الخ) ويقال مثل ذلك في سكر العبد وكل مندوب مرغوب فيه من الاذكار لان خير الامور وأوساطها (قوله فان تركت التلبية أولا) ومثل البرك والطول في الدم ما لو تركها رأسا كما قدم ومفهوم الظرف أنه اذا ترك كها في أمثاله لاشئ عليه كما في التوضيح وصرح به عبد الحق والتونسي صاحب اللعين وابن عطاء الله قالوا أقلها مرة وان قالها سم ترك فلا دم عليه قال ح وشهر ابن عرفة وحبوب الدم ونصه فان لبى حين أحرم وترك وفي لزوم الدم نالها لم يعوضها بتكبير وتهيل وقال ابن العربي وان ابتدأها ولم يعد لها عليه دم في أقوى القواين فتحصل أن في المسئلة أقوالا ثلاثة (قوله فيعاودها بعد فراغه من السعي) أى استحبها كما قيل وفي المجموع وعاودها وحو با بعد سعي فان لم يعاودها أصلا دم على المعول عليه اه وتقدم أن هذا قول ابن العربي (قوله أى مسجد عرفة) بالقاء لانه كائن فيها ويقال أيضا عرفة بالنون مكان غير عرفة وأضيف المسجد لما تجاوزته لئلا نحاظها القلى بالصدق (قوله تعابه التلبية مقيدة الخ) أى ففى وحدان القيد ان تمت التلبية ولا يعاودها أصلا هذا هو الذي رجع

الغسل بان يقص أطفاره وشارب به ويحلق عاتقه وينتف شعرا بطه ويرحل شعر رأسه أو يحلقه ان كان من أهل الحلاق لستر يبع بذلك من ضررها وهو محرم (و) نذب (الاقتصار على تلبية الرسول عليه الصلاة والسلام) وهى لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (و) نذب تجديدها (لتعير حال) كقيام وقعود وصعود وهبوط ورحيل وخط ويقظة من نوم أو غفلة (وحلف صلاة) ولو بادلة (و) عند (ملاقاة رفاق) أى رفقة (و) نذب (توسط في الصوت) فلا يسرها ولا يرفع صوته حدا حتى يعقره (و) نذب (توسط فيها) أى فى ذكرها ولا يترك حتى تهوته اشيرة ولا يوالى حتى يلغظه الصبح (فان تركت) التلبية (أوله) أى الاحرام (وطال) الزمن طولا كثيرا كان يحرم أول النهار وبابى وسطه (قدم) لما تقدم ان وصاها بانعريف واحب وقوله (للاطواف) عابه لقوله وتجديدها الى آخره أى يندب تجديدها واعادتها الى أن يدخل المسجد الحرام ويشرع في طواف القدوم

فيتركها (حتى) أى الى أن (يطاوى) تقدم (و) يسعى) بعده وقيل يتركها يد حوله مكة حتى يطوف ويسعى (فيعاودها) بعد فراغه من السعي مادام مكة (وان بالمسجد) الحرام أى فيه ويستمر على ذلك (لروح) أى وصول (مصلى) أى مسجد (عرفة) بعد الزوال من يومه) أى يوم عرفة نهاية التلبية مقيدة بتعديد الوصول بالمسجد عرفة وكونه بعد الزوال من يوم عرفة

فان وصل قبل الزوال اي الى الزوال وان زالت الشمس قبل الوصول اي الى الوصول فعلم انه ان وصل عرفة قبل يومها كما يفعل غالب الناس الآن فانه يستمر على التلبية حتى يصلي الظهر والعصر جمع تقديم يومها فاذا صلاهما قطعها وتوجه للوقوف مع الناس منصرفا مبتدئا بالدعاء وجلالته من الله راحيا من الله القبول ولا يلبى كما يفعله غالب الناس الآن هذا فيما أحرم بالحج من غير أهل مكة ولم يفته الحج وأما المعتمرون من أحرم من مكة أو فاته الحج فأشار لهم بقوله (وتحرم مكة) أي والمحرّم منها لكونه من أهلها أو مقيما بها ولا يكون إلا بحج مفردا لما تقدم من أنه ان كان قارنا أو معتمرا أحرم من الحل (يلبي بالمسجد كانه) أي في المكان الذي أحرم منه وظاهر أنه يؤخر سعيه بعد الاقضية اذا قدم عليه ويستمر راي الى رواح مصلى عرفة بعد الزوال كما تقدم (ومعتمرا الميقات) من أهل الآفاق (وفات الحج) أي المعتمر الذي فاته الحج بان أحرم أو لا يحج ففاته بحصر أو مرض فحل منه

٢٢٩

ولا يتم ادى للبيوت فعلم ان المحرم من الميقات بالحج ولو قارنا يلبى للبيوت أو للطواف على ما تقدم والمعتمر منه للحرم (و) المعتمر (من) دون الميقات (كالجعرانة) والتنعيم يلبى للبيوت (تقرب المسافة) والتلبية في العمرة أقل منها في الحج (والايراد) بالحج (أصل) من القران والتمتع لانه لا يجب فيه هدى ولان النبي صلى الله عليه وسلم حج مفردا على الأصح (القران) يلى الايراد في الفصل وفسره بصورتين أشار لاولى بقوله (بان يحرم ههما) أي العمرة والحج معا بان ينوي القران أو العمرة والحج بنية واحدة (وقدمها) أي العمرة في النية والملاحظة وحبوا ان رتب وندما في اللفظ ان تلفظ الثانية أن ينوي العمرة ثم يبدؤه فيردف الحج عليها ولا يصح ارداد عمرة على حج لقوته ولا يقبل غيره والها

البه مالكا والمرجوع عنه أنه يستمر يلبى الى أن يصلي للحل الوقوف ولا يقطع اذا وصل مصلى عرفة قال في الحاشية لو أحرم من مصلى عرفة فانه يلبى الى أن يرمى جرة العقيقة اذا كان أحرامه بعد الزوال فان أحرم منها قبله فانه يلبى للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها اه فاذا علمت ذلك فتكون الفيود ثلاثة (قوله ان وصل عرفة قبل يومها) أي وخالف المشروع من كونه يخرج يوم الثامن الى متى قد رما يدرك بها الظهر ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبت بها حتى يصلي الصبح ثم يرتحل يومها العرفة فان هذا متروك الآن (قوله ولا يلبى الحج) أي فيمنى عن التلبية حيث كان مالكا وأما من كان مذهبه يرى ذلك ولا يتعرض له (قوله هـ ذافين أحرم بالحج) أي مفردا أو قارنا (قوله ولا يتم ادى للبيوت) أي خلافا لابن الحاجب والمراد بالحرم الحرام العام لا خصوص المسجد خلافا لما نزع ذلك كما هو تقرير مؤلفه وسياقه هنا (قوله أقل منها في الحج) أي لانه يتركها في العمرة عند الحرم تارة وعند رؤية البيوت تارة ولا يعاودها بخلافها في الحج الذي لم يفته فانه يستمر للطواف ويعاودها عقب السعي (قوله والافراد بالحج أفضل الحج) قال في المجموع وعنده ابن تركي في الامور التي في تركها هادم وهو ظاهر اه وظاهر كلام الشارح افضليته ولو كان معه سعة من الوقت خلافا لما رواه أشهب عن مالك في المجموعة أن من قدم مكة مرافقا لافراد أفضل في حقه وأما من قدم بيته وبين الحج طول زمان بالتمتع أولى له وخلافا لما قاله اللحى من أن التمتع أفضل من الافراد والقران ولما قاله أشهب وأبو حنيفة من أن القران أفضل من الافراد لان عبادتين أفضل من عبادة (قوله فالقران يلى الافراد) أي وان كان القران يسقط به طلب المسكين لانه قد يكون في المفصول ما لا يكون في الفاضل (قوله ولا يقبل غيره) أي من حج أو عمرة ولا يرتدف عليه حج آخر ولا عمرة كما قال خليل واعامة عليه كاللاني في حجتين أو عمرتين (قوله أو بطواؤها قبل تمامه) أي عند ان القاسم خـ لا فلا شهب القائل اذا شرع في الطواف فأت الاردا (قوله لم يصح) أي عند ابن القاسم ولا ينعقد أحرامه بالحج ولا قضاء عليه فيه قاله سند وهو ما على عمرته ولا يحج حتى يقضيه فان أحرم بالحج بعد تمامها وقبل قضاءها صح حجه ولو سدت في أشهر الحج ثم حج من عامه فتمتع وحجه تام وعليه قضاء عمرته كذا في الاجهوزي اه من حاشية الاصل (قوله والسعي يجب أن يكون بعد طواف وأحب) أي وجوبا غير شرط كما يأتي من أن شرط صحته تقدم طواف وكون الطواف واحدا واجب غير شرط (قوله فيؤخره بعد الاقضية) أي وحبوا بان قدمه أجزا ويؤمر باعادة بعد طواف ينوي فرضيته مادام مكة فان تباعد عن الزمدم وسبأ في ذلك (قوله فيكون العمل لهما واحدا) خلافا لابي حنيفة في إيجابه على القارن طوافين وسعيين بل لا يلزم المحرم القارن أن يستحضر عند اتبانه بالافعال المشتركة في الحج والعمرة أنها لهما بل لول يستشعر العمرة أحزا (قوله لا بعده ولا يصح) أي ويكون لاغيا وأما بعد السعي وقبل الحلاق فخ مؤتلف بعد عمرة تمت وان كان لا يحوز القيدوم على

أشار بقوله (أو يردفه) أي الحج (عليها) أي العمرة بأن ينويه بعد الاحرام بها قبل الشروع في طوافها أو (بطوافها) قبل تمامه وحمل صحة اردادها (ان صحت) العمرة لوقت الاردا فان سدت بجماع أو ازال قبل الاردا لم يصح ووجب اتمامها فاسدة ثم يقضيها وعليه دم (وكله) أي الطواف الذي أردف الحج على العمرة فيه وصلى ركعتيه وحبوا (و) (لا يسعي) لهذه العمرة (حينئذ) أي حين اردادها عليها بطوافها لانه صار غير واجب لا بدراج العمرة في الحج والطواف الفرض لهما ولا اقضية ولا قدم عليه لانه مرة المقسم مكة حيث جددتية الحج فيها والسعي يحسب أن يكون بعد طواف واجب وحيد ثم يؤخره بعد الاقضية واندرجت العمرة في الحج في الـ ورتين فيكون العمل لهما واحدا (وكره) الاردا (بعده) أي الطواف وصح قبل الركوع بل (ولو ركع) أي فيه (لا بعده) ولا يصح له ان غالب أركانها اذ لم يبق عليه منها الا السعي

(فالتمتع) يلى القرآن فى الفصل وقسرة بقوله (بأن يحل منها) أى من العمرة (فى أشهره) أى الحج وهو ذا صادق بما إذا كان أحرم بها فى أشهر الحج أو قبلها وأنها فى أول يوم من الركن الأخير منها كمن أحرم بها فى رمضان وتتم سعيها بعد الغروب من ليلة شوال (ثم يحج من عامه) الذى اعتمر فيه (وان) كان حجه ملتبسا (بقران) حقيقة التمتع حج يعتمر فى أشهر الحج من ذلك العام وعليه هدى لتمتع به لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج وما

٢٣٠

ذلك لاستلزام تأخير حاق العمرة للהל من الحج ويلزمه هدى للتأخير ولو حلق بعد إحرامه بالحج وقبل فراقه من أفعاله لزمه فدية وهدى والحاصل أن الواجب أصالة ترك الاحرام بالحج حتى يحلق للعمرة وان خالف ذلك الواجب وأحرم به قبل حلقها وبعد سعيها صح ولزمه تأخير الحلق للفراغ من الحج وأهدى لترك ذلك الواجب فان قدم الحلق قبل الفراغ لزمه فدية لازالة لاذى وهو محرم وهدى لعدم تجهيل الحلق قبل الاحرام (قوله فالتمتع بلى القران) هو بذلك لانه تمتع بأسقاط أحد السفرين وقبل لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب ولا يرد على هذا التعليل لو أحرم بالحج وأحل منه ثم أحرم بعمرة لان عملة التسمية لا تقتضى التسمية ولا يرد على الاول لو أحل من عمرته قبل أشهر الحج وجلس حتى أحرم بالحج لان العبرة بأسقاط أحد السفرين فى أشهر الحج كذا فى الحاشية والتمتع وان كان بلى القران فى الفضل أفضل من الاطلاق لان أوجه الاحرام أربعة افراد وقران و تمتع واطلاق وهى على هذا الترتيب فى الافضلية (قوله وان كان حجه ملتبسا بقران) أى ويكون متمتعاً قراناً ويلزمه هدى لانه تمتع بقرانه (قوله وقبس القران عليه) أى وأوجبه عليه الدم بجماع أن القران والتمتع أسقط عن نفسه أحد السفرين (قوله وشرط دمهما الخ) ظاهره أنها ليست بشروط فى التسمية بل فى لزوم الدم وهو أحد قواين وقيل أنها شروط فى التسمية والدم معا وتظهر ضرورة الخلاف لو حلف أنه متمتع أو قران ولم يستوف الشروط (قوله مكان معروف) أى بين الطريق التى يهبط منها الى مقبرة مكة المسماة بالمعلا والطريق الأخرى التى هى جهة الذهاب وتسمى عند أهل مكة بين المحزونين وسياى وصفها فى الشارح وأما التى فى القران فبصم الطاء وكسرها وقرئ هما فى السبع كذا فى الحاشية وإست هى التى فى كلام المصنف لان التى فى القران فى موضع مكالمه موسى بطور سبأ ولا خصوصية لادى طوى بذلك بل المراد كل مكان فى حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاوزها (قوله أى وقت الاحرام هـ ما) المراد وقت الاحرام بالعمرة وهو ما لو قدم آفاق محرم بعمرة فى أشهر الحج ونيت السكى مكة أو بما فى حكمها ثم حج من عامه وجب عليه هدى التمتع (قوله وتندب الهدى لادى أهلب) أى هدى التمتع أو القران (قوله على الراح) أى وهو قول التوسى (قوله قبل دخول شوال ثم حج) ومثل ذلك من أحل من عمرته فى أشهر الحج وفاته الحج فى عامه بعد أن أحرم به ولم يحج الا من قابل أو فحل منه بعمل عمرة وأهل هذا المثال أقعد من مثال الشارح لان مثاله لم يوجد فيه تمتع أصلاً (قوله وكذا اذا فات القران الحج) أى وأما لو بقي القران على إحرامه القابل لم يسقط عنه الدم كذا فى حاشية الاصل (قوله ولو كان بلده أو مثله بالحجاز) تسع التثانى فى رجوع المأغة لكل من بلده ومثله ومثله لهرام واعترضه ح بأن صواب المبالغة فى الرجوع لمثل البلد لا بها محل الخلاف وأما اذار حج لبلده فلا دم اتفاقاً كانت بالحجاز أو غيره فان المردود عليه الذى هو ابن المواز قال اذا عاد لمثل بلده فى المحار لا يسقط الدم ولا يسقط الا بعوده لبلده أو مثله وخرج عن أرض المحاز مال الكلية كذا فى حاشية الاصل ومحل اشتراط رجوعه لبلده أو مثله ان لم تكن بلده بعيدة جداً كما فى روى وكفى رجوعه له ومصر كما قرره مؤلفه (قوله نيهان) الاول زيد شرط أيضاً على أحد الترددين فى خليل وهو كونهما عن شخص واحد ولو كانا عن اثنين كان اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه أو اعتمر عن زيد وحج عن بكر ولا دم وقيل يجب عليه الدم فلا يشترط كونهما عن واحد قال فى الاصل وهو الراح الثانى يجب دم التمتع باحرام الحج وجوباً موسعاً بحيث لو طرأ له مسقط كوت الشخص سقط وبعث برى حجرة العقبة فمخذه من رأس ماله لومات بعد حاجته رماها أو مات وقت رميها (قوله

(عدم إقامة) للتمتع أو القران (بمكة أو ذى طوى) مثل الطاء الملهمة مكان معروف بقرب مكة (وقت فعلهما) أى وقت الاحرام بهما قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واهم الإشارة عائذ على الهدى وغير المقيم بمكة أو ذى طوى يلزمه الهدى (وان) كان أصله من مكة و (انقطع غيرها) كما ان من انقطع بمكة أى أقام بها بنية الدوام بها وأصله من غيرها لادم عليه بخلاف من نية الانتقال أو لانية له (وتندب) الهدى (لدى أهلب) أهل بمكة وأهل غيرها ولو كانت إقامته بها أكثر من غيرها على الأرجح (و) شرط دمهما (حج من عامه) فيهما فن أحل من عمرته قبل دخول شوال ثم حج فلا يسب بتمتع ولا دم عليه وكذا اذا فات القران الحج فلا دم عليه لقرانه (و) شرط (للمتتع) زيادة على الشرطين المتدسين (عدم هوده) أى رجوعه بعد أن حل من عمرته فى أشهر الحج (بلده أو مثله) فى البلد (ولو) كان بلده أو مثله (بالحجاز) كالأردن مثلاً أو كان من أهل المدينة أو

ميقات من المواقيت المتقدمة كرايع واعتمر فى أشهر الحج ثم رجع لبلده بعد أن حل من عمرته ثم رجع لمكة وحج الثانى من عامه لادى عليه (و) شرط للتمتع أيضاً (فصل بعض ركنها) أى ان يفعل ولو بعين ركن من العمرة (فى وقته) أى الحج بدخول غروب الشمس من آخر رمضان فادى سعيه بها قبل الغروب وأحرم بالحج بعده لم يكن متمتعاً وان غربت قبل تمامه كان متمتعاً به الى ركن

(الثاني) من أركان الحج (السعي بين الصفا والمروة) أشواطاً (سبعاً مائة) أي الصفا (البذرة مرة والعود) اليه من المروة مرة (أخرى) فيبدأ بالصفا ويختم بالمروة فان ابتداء من المروة لم يحسب به (وصحته بتقديم طواف صبح) أي شرط صحته أن يتقدمه طواف صبح (مطلقاً) سواء كان تفلأ أو واجباً كالقدوم أو ركناً كالإفاضة فإن سعى من غير تقديم طواف صبح عليه لم يعتد به (ووجب) السعي (بعد) طواف (واجب) كالقدوم والإفاضة (و) وجب (تقديمه على الوقوف) معرفة بأن يوقفه عقب طواف القدوم (ان وجب) عليه (طواف القدوم) والاخره عقب طواف الإفاضة كما سبق قول وأما يجب طواف القدوم بشروط ثلاثة أشار لها بقوله (ان أحرم) بالحج مفرداً أو قارناً (من الحل) إذا كان داره خارج الحرم أو كان مقيماً بمكة وخرج للحل لقراءته أو لم يقاها فيجب عليه القدوم (ولم يراهم) بكسر الهاء أي لم يقار بالوقت بحيث يخشى فوات الحج ان اشتغل بالقدوم وبفتحها أي لم يراجه الوقت فان ٢٣١ زاحه وخشى فوات الحج لو اشتغل به سقط القدوم بل يجب تركه

الثاني من أركان الحج السعي ذكره الجمهوري أنه أفضل من الوقوف لغربه من البيت وتبعيته للطواف الأفضل من الوقوف لتعلقه بالبيت المقصود بالحج وحديث الحج عرفة إنما هو فوات الحج بقواته وليكن يبعد ما قاله الجمهوري ما سبق من الخلاف في ركنية السعي وأنه لم يتقرر بالتطوع بتكراره بخلاف الطواف كذا في المجموع (قوله البدء) مبتدأ خبره قوله منه وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر أي البدء كائن منه حال كون ذلك البدء مرة والصفا مذ كر لان ألفه ثالثة كالف في وألف التانيث لا تكون ثالثة (قوله والعود إليه) العود مبتدأ واليه خبر ومرة حال من متعلق الخبر كما تقدم نظيره وأخرى صفة لمرة (قوله فيبدأ بالصفا) أي كما بدأ الله تعالى به في كتابه العزيز بروفي الحديث ابتدأ بما بدأ الله تعالى به وقبل اعائشة كما في البخاري قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما فيفد عدم وجوبه فقالت لو كان كذلك لقل ان لا يطوف وإنما ذلك لتعجزهم عن ما لما كان محل الأصنام في الجاهلية وفي الحقيقة ليس في الآية تصريح بالوجوب وإنما الوجوب مأخوذ من السنة (قوله وصحته بتقديم طواف) ولا يشترط اتصاله به بل يغتفر الفصل اليسير كما يغتفر الفصل اليسير بين أشواطه (قوله والاخره عقب طواف الإفاضة) أي والواجب عليه طواف القدوم أخره وجوباً عقب طواف الإفاضة كما سبق قول (قوله حتى لا يمكنهم الاتيان بالقدوم) أي مع ادراك الوقوف (قوله وطال الزمن) مفهومه لو كان الزمن قريباً بعد الإفاضة فإنه باق بالسعي ولا يعيد الإفاضة لان الفصل اليسير معتفر (قوله لانه لم يترك ركناً) أي لكونه أقي ناصل الركن وهو السعي بعد طواف غير واجب وإنما فوت على نفسه واحماً يحرم بالدم حيث بعد عن مكة وما دام ما لا يجبره الدم بل يلزمه الاتيان به بعد طواف الإفاضة (قوله وتندب غسلها) أي وهو في نفسه مندوب وكونه بهذا المكان مندوب ثان (قوله نهاراً) فان قدمها باللبات بذى طوى (قوله وتندب دخوله من كداء) أي الزحمة (قوله اسم الطريق) ويعرف الآن بباب المغلاة والدحول من هذه الطريق مندوب وان لم يأت من جهة المدينة خلافاً لحليل فان العلة أذان إبراهيم بالحج فيه وهي عامة كذا في المجموع (قوله المعروف الآن بباب السلام) وفي الحقيقة باب السلام المعروف الآن موصل اليه فانه الآن قوصرة بوسط صحن الحرم بمرمها الداخل من باب السلام القاصد للمكة ولودخل شخص من أي باب وتوصل للمكة من تلك القوصرة فقد أتى بالمندوب (قوله من كدابههم الكاف الخ) أبدى بعضهم الحكمة في الدخول من المعتوج والخروج من المضموم وهي الإشارة إلى أنه يدخل طالما انفتح وملتصاً أعطاباً فادخول بصم ما حازه ويكنم أمره ولا يشيع سره (قوله فان نوى بطوافه نفلاً) أي بان اعتقد عدم وجوبه كما يقع لبعض الجهلة وأما ان لم ينو وجوبه وهو يعتقد لزومه فلا إعادة عليه والحاصل أنه متى نوى الوجوب أو لم ينو شيئاً ولكن اعتقد وجوبه ولا إعادة وأما ان لم

سقط القدوم بل يجب تركه
لادراك الحج وشمل
المراهق الحائض والنفساء
والمغمى عليه والمجنون اذا
استمر عن ذرهم حتى
لا يمكنهم الاتيان بالقدوم
(ولم يردف) الحج على
العمرة (بحرم والا) بان
اختل شرط من الثلاثة
بالقدوم عليه (و) يجب عليه
بأخبر سعيه (بعد الإفاضة)
لمقع بعد طواف واجب
(فان قدمه) على طواف
الإفاضة بعد نفل (أعاده)
وجوباً بعده (وأعادله)
الإفاضة ان لم يسع بعدها
وطال الزمن (مادام بمكة)
فان تباعد عن ادم يلزمه
وان لم يصل إليه ولا يجب
عليه الرجوع له لانه لم يترك
ركناً (وتندب لداحل مكة)
نزوله طوى (بطوافه متسعة)
بكتفه حال قرب مكة
في وسطها أثر (و) تندب
(غسلها) أي فيها (لغير
حائض) ونفساء لانه لا طواف
وهي لا يمكنها الطواف

وهي حائض أو نفساء (و) تندب (دخوله) مكة (سهاراً) تندب دخوله (من كداء) بفتح الكاف آخره حمزة معدوداً اسم الطريق بين جبلين
فيما صعدوا به بط مناهل المقبرة التي بها أم المؤمنين السيدة خديجة رضي الله عنها (و) تندب (دخول المسجد من باب بني شيبه)
المعروف الآن بباب السلام (و) تندب (خروجه) بعد ادخاله مكة (من كداء) بضم الكاف معصراً اسم الطريق يمر من مناهل
الشيخ محمود وادخل المسجد (فيبدأ بالقدوم) أي بطوافه (ونوى وجوبه) ليتقوا حماراً فان نوى (بطوافه) نفلاً أعاده (بنية الوجوب
وفي التعبير بالإعادة تسامح لانه لم يأت بالواجب من أصله كمن عليه صلاة واجبة وصلّى نفلاً لواجب باق في دمه (وأعاد السعي) الذي
سعه بعد النفل ليتقوا بعد واجب (ما لم يخف فوتاً) لجهان اشتغل بالإعادة (والا) بان خاف فوات ترك الإعادة لطوافه وسعيه (و) (أعاده)
أي السعي (بعد الإفاضة وعليه دم) افوات القدوم فان لم يأت به بعدها أعادله الإفاضة وأعاده بعد ما دام بمكة فان تباعد عن مكة كما تقدم
فحين ليس عليه قدوم إذا قدم سعيه

(ووجب للطواف مطلقاً) واجباً ونفلاً (ركعتان) بهذا الفراغ منه (يقرا فيهما) ندباً (بالكافرون) بهذا الفتح في الركعة الأولى (فلا خلاص) في الثانية (وندباً) أي ايقاعهما (بالمقام) أي مقام إبراهيم (و) ندب (دعاء) بعد تمام طوافه وقبل ركعته (بالملتزم) حاله البيت بين الحجر الأسود وباب البيت يضع صدره عليه ويفرش ذراعيه عليه ويدعو بما شاء ويسمى الخطيم أيضاً (و) ندب (كثير شرب ماء زمزم) لانه بركة (بنيّة حسنة) ٢٣٢ فقد ورد ماء زمزم لما شرب له أي من علم أو عمل أو عافية أو سعة رزق ونحو ذلك

ينوشياً وكان من يعتق عدم لزومه أو اعتقد الوجب ونوى به التلبية فيلزمه اعادته (قوله) ووجب للطواف مطلقاً أي على أحد القولين والآخر أنهم ما تابعان للطواف (قوله) يقرا فيهما ندباً بالكافرون الخ الكافرون مجرور بالحكاية وانما خص هاتان السورتان لاشتغالهما على التوحيد في مقام التوحيد (قوله) بالمقام أي خلفه بحيث يكون المقام بينه وبين الكعبة ويلزم من ذلك فعلهما في المسجد لأن المقام وسطه فلو صلاهما خارج المسجد أحزاً وأعادهما مادام على وضوء (قوله) ويسمى الخطيم أيضاً أي لانه يحطم الذنوب وما دعى فيه على ظالم الا وحطم وقبل الملتزم اسم المكان الكائن بين الكعبة وزمزم فعلى هذا يكفي الدعاء في أي بقعة منه (قوله) ماء زمزم لما شرب له أي فيحصل ما قصده بالنية الحسنة لنفسه أو لغيره (قوله) وندب تنقله أي وخاصيته باقية خلافاً لمن يزعم زوال خاصيته (قوله) كالصلاة) فان شئت في الاثناء ثم بان الطهر لم يعد (قوله) في حق الذكر والائتي) قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة اذا كانت نادية الاطراف وتعيدها سحبا مادامت بمكة أو حيث يمكنها الاعادة وقيل لا اعادة عليها (قوله) وجعل البيت عن يساره) المراد عن يساره وهو ماش مستقيماً جهة أمامه فلو جعله عن يساره لكانه رجس القهقري من الاسود الى اليماني لم يجزه قال الخطاط حكمه جعل البيت عن يساره ليكون قلبه الى جهة البيت ووجهه الى وجه البيت اذ باب البيت هو وجهه فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لعارض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا يليق بالادب الاعراض عن وجوه الامثال (قوله) بفتح الدال المهملة الخ) أي كما ضبطه النوروي وقال ابن درجون بكسر الدال المهملة (قوله) فيفسد طوافهم أي لدخول بعض البدن في هواء البيت وما ذكره هو الذي عليه الاكثر من المسالكية والشافعية وذهب بعضهم الى أنه ليس من البيت قال الخطاط وبالجملة فقد كثرت الاضطرابات في الشاذروان ويجب على الشخص الاحتراز منه في طوافه استئداء فان طاف وبعض بدنه في هوائه أعاد مادام بمكة فان لم يذ كر ذلك حتى بعد عن مكة فينبغي أنه لا يلزمه الرجوع مراعاة لمن يقول انه ليس من البيت كذا في حاشية الاصل ولكن يلزمه هدي كما قررته المؤلف (قوله) وخروج كل البدن أيضاً عن الحجر) أي لقول مالك في المدونة ولا يعتد بالطواف داخل الحجر خلافاً لما شئ عليه خليل من تخصيصه بستة أذرع منه فانه خلاف نص المدونة كما علمت (قوله) لان أصله من الميت) أي ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها صلى في الحجر ان أردت دخول البيت فامضاه وقطعة من البيت وامكن قومك استهصره حين نموا الكعبة فاخرجوه من البيت (قوله) ولا يجزئ أقل) أي وأما لو زاد فقال الباجي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فانه يقطع ويركع ركعتين للاسبوع الكامل ويأبى ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العامد في ذلك أنظر الخطاط وبه ذات علم مافي عب والخبرني من بطان الطواف بزيادة مثله سهواً أو عطلاً الرادة عما كالمصلاة من أنه مخالف للصحيح وقياسهما له على الصلاة مردود بجود الفارق لان الصلاة لا يخرج منها الا بسلام بخلاف الطواف فالزيادة بعد تمامه لغو وكذا في حاشية الاصل ولذلك اقتصر شارحنا على عدم الاجزاء في الأقل وسكت عن الزيادة (قوله) ولا يجزئ خارجه) أي ولا فوق سطحه وأما بالسقائف المدينة وهي محل القباب المعقودة الآن ووراء زمزم وفضة الشراب فيحوز للزججة لا يكسر ويرد فبعد مادام بمكة والافدم كذا في المجموع فلو طاف في السقائف لرجة ثم رأت الزججة في الاثناء حب كماله في المحل المعتاد كان الباقي قلباً لا أو كثيراً

(و) ندب (نقله) الى بلده وأهله للتبرك به (وشرط صحة الطواف) فضاء أو نفلاً (الطهارتان) طهارة الحدث وطهارة الخبث كالصلاة (وستر العورة) كالصلاة في حق الله كره والائتي (وجعل البيت عن يساره) حال طوافه لا عن يمينه ولا اتجاه وجهه أو ظهره وخروج كل البدن أي بدن الطائف (عن الشاذروان) بفتح الدال المهملة واسكان الراء المهملة بناء لطيف من حجر أصفر يميل الى البياض ملصق بجائط الكعبة محدودين طوله أقل من ذراع ووقه حلق من نحاس أصفر دائر بالبيت يربط بها الستار الكعبة يلعب بها بعض جهلة العوام كأنهم يهدونها فيفسد طوافهم (و) خروج كل البدن أيضاً عن (الحجر) يكسر الحياء ويكون الجيم أي حجر اسمعيل لان أصله من البيت وهو الآن محوط ببناء من حجر أصفر يميل الى البياض على شكل القوس تحت ميزاب الرجة من الركن العراقي الذي يلي باب الكعبة الى الركن الشمالي طوله نحو ذراعين

ليس مما تصح اياه الكعبة بل له باب من عند العراقي وباب من عند الشامي يدخل الداخل من هذا ويخرج من الآخر والمطاف خارج الحجر مبط برخام نفيس من كل جهة وإذا كان خروج كل البدن شرط صحة (في نصب المقبل) للحجر الاسود (قامته) بان يعتدل بعد التقبل قائماً ثم يطوف لانه لو طاف مطأطأ كان بعض بدنه في البيت فلا يصح طوافه (و) شرط صحة الطواف (كونه سبعة أشواط) من الحجر للحجر ولا يجزئ أقل وكونه (داخل المسجد) ولا يجزئ خارجه وكونه متوالياً (ولا كغيره وصل والا)

فان فصل كثير الحاجه اول غيرها (ابتداء) من اوله وبطل ما فعله (وقطع) طوافه وجوبه ولو ركنا (لأقامة) صلاة (فرضة) لرايب اذ لم يكن صلاها أو صلاها منفردا وهي مما تعدد والمراد بالراتب امام مقام ابراهيم وهو المعروف الآن بمقام الشافعي وأما غيره فلا يقطع له لانه بمنزلة غير الراتب كذا قيل (و) اذا أقيمت عليه أثناء شوط (ندب) له (كمال الشوط) الذي هو وقته بان ينتهي للحجر لا يني على طوافه المتقدم من أول الشوط فان لم يكمله ابتدأ في موضع خروجه قال ابن حبيب ويندب له أن يستدعي ذلك الشوط (و) بني على ما فعله من طوافه بعد سلامه وقبل تنقله فعلم أن الفصل بصلاة الفريضة لا يبطل بخلاف النافلة والحنافة وكذا لا يبطله الفصل لعذر كرفاف ولذا شبهه في البناء قوله (كان رافع) فانه يني بعد غسل الدم بالشر وط التي تقدمت ٢٣٣ في الصلاة من كونه لا يتعدى موضعا

أربعا لا بعد منه وأن لا بعد المكان في نفسه وأن لا يطأ نجاسة (و) بني (على الأقل ان شئت) هل طاف ثلاثة اشواط أو أربع أم لا اذ لم يكن مستندا كبحاولا يني على الأكثر (و) وجب للطواف (ابتداءه من الحجر) الاسود (و) وجب له (شيئ) لقادر عليه (كالمشي) أي كما يحب المشي للسعي على القادر (والا) يمشي بان ركب أو حمل (ندم) يلزمه (ان لم يعده) وقد خرج من مكة فان أعاده ماشيا بعد رجوعه له من بلده فلا دم عليه وان لم يخرج من مكة فهو مطلوب بأعادته ماشيا ولو طال الزمن ولا يحزبه الدم والدمي كالطواف فيما ذكر ومفهوم لقادر أن العاجز لادم عليه ولا إعادة وما مشي عليه الشيخ من ان المشي سنة فيه مساحية (وسن) للطواف (تقيل حجر بلا صوت) ندبا (أوله) أي في أوله قبل الشروع فيه اذ لم تكن زجة (وللزجة) منس (بدا) ان قدر (ثم عود) ان لم يقدر باليد (ووضعا) أي

فلو كمله في محل السقائف فهل يطالب بأعادة ما فعله بعد زوال الزجة أو يؤمر بأعادة الطواف كله قال في الحاشية والظاهر الاول واعلم أنه كن في الصدر الاول سقائف في المسجد الحرام بدلتها بعض السلاطين من بني عثمان بقماب معقودة وأما السقائف الموحودة الآن خلف القباب فالطواف بها باطل لخروجها عن المسجد (قوله بان فصل كثيرا) أي ولو كان الفصل لصلاة حنافة بل صلاة الحنافة مبطل للطواف ولو قل الفصل لانها فعل آحر غير ما هو عليه ولا يجوز القطع لما اتفقا قال في الاصل ما لم يتعين فان تعينت وجب القطع ان خشى تغيرها أو الألف لا يقطع واذ اطلما بالقطع بالظاهر أنه يني كالفرضة كذا قالوا رضى الله عنهم اه وأما لو قطع لثقة نسيها فان لم يخرج من المسجد يني ولا ابتداء (قوله كذا قيل) تقدم في الجماعة الخلاف فيه فانظره (قوله بخلاف النافلة الخ) أي فانه يبطل الفصل بها ولو يسيرا لانها عبادة أخرى وتقدم التفصيل في الحنافة (قوله كان رافع فانه يني) أي بخلاف ما لو علم بنحو أو سقطت عليه نجاسة فانه لا يني بل يبطل وينتديه خلافا لما في شيء عليه خليل وأما ان لم يعلم بالنحو الا بعد الفراغ فلا إعادة عليه وأما بعد ركعتيه ان كان الامر قد مضى ولم تنتقض وضوءه طال أو انتهض وضوءه فلا شيء عليه لخروج الوقت بالفراغ منها (قوله وني على الأقل الخ) أي ويعمل باخرا عيره ولو واحد (قوله ووجب للطواف ابتداءه الخ) فان ابتداءه من غيره ولم يعده لم يدم (قوله فيه مساحية) أي لحكمه بالدم في تركه والدم لا يكون الا ترك واجب وهو ذاهو مشهور مذموم وأما ما ذهب اليه من ان المشي في الطواف والسعي بواجب (قوله وسن للطواف تقيل الخ) ظاهره أنه سنة في كل طواف سواء كان واحدا أو تطوعا وهو الذي سببه ابن عرفة للثلاثين وظاهرا طلاق خليل وابن شاس وابن الحاجب ولكن نسب البني للمدونة تخصيص السنة بالطواف الواجب (قوله بلا صوت) وفي الصوت قولان ما كراهته والاباحة وهو الارح وكراهته مالك السجود وتريح الوجه عليه (قوله وكبرندا مع كل) أي خلافا لظاهر خليل من أنه اعلم بكبراد ان عذر اللبس باليسد والعود نهمه من المدونة واعترض به على كلام ابن الحاجب من التكبير في كل مرتبة والصواب ما لابن الحاجب الذي شئ عليه شارحنا (قوله كبر فقط اذا حازه) أي حاة قبالة ولا يشير به بل يقتصر على التكبير كما قال السارح ولا فرق في هذه المراتب بين الشوط الاول وغيره (قوله ويضعها على فيه) أي من غير تقميل وأما تقميل الحجر واستلام اليمين في باقي الاشواط فمذنب كما يأتي وأما الشامي والعراقي فمكره استلامهما في سائر الاشواط (قوله وسن رمل ذكر) أي وأما النساء فلا رمل عليهن والظاهر كراهته كما في الحاشية والطائف من الرجال عنهم (قوله ان أحرم بجم الخ) أي لان سنة الرسل انما هي في طواف العمرة وطواف القدوم وهذا الرمل مما رآه من بني حكمة وان سببه رفع التهمة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حين قدموا مكة مرة وكان كفار مكة يظنون دهم الضعيف بسبب حتى المديسة فكانوا يقولون قد أوهنتهم حتى يثرب فامروا بالزل في ابتداء الاشواط لمنع تهمة الضعف (قوله ولا حد محدود في ذلك)

٣٠ - صاوي - ل - البدأ والعود (على فيه) مد اللبس باحد هما بلا صوت (وكبر) ندبا (مع كل) من التقميل ووضع اليد أو العود على العم (والا) قد رعل واحد من الثلاثة (كبر فقط) اذ احاراه واستمر في طوافه (و) سن (استلام) لو كن (اليماني) أول شوط بان يضع يده اليمنى على وجهه ويضعها على فيه (و) سن (رمل ذكر) ولوعير الخ وهو أشمل من قوله رجل فليس مراده خب رهي الدال على قوله ولو مر بها وصيحا جلا أي يرمي الحامل لها بما هو الرسل الاسراع في المشي دون الحسب (في) الاشواط (الثلاثة الارل) فقط ومحل استلام الرمل فيها (ان أحرم) بجم أو عمرة أو بهدا (من المقات) بان كان آتيا أو من أهلها والاندب كما سيأتي (الا لزدحام بالطائفة) ولا يكاف ما فوقها (و) سن للطائف (الدعاء) عما يحب من طلب عافية وتوفيق وسعة رزق (بلاحد) محدود في ذلك بل بما يفتح عليه والاولى انه يدعو بما ورد في الكتاب والسنة فهو ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة خيرا ونفخ في الصور اننا لله انزلت وبيدك

التي أرسلت فاعلمت ما أخرت واه البعاري ثم شرع في من السعي وهي أربعة فقال (و) سن (السعي) بين الصفا والمروة
(تقبل الحجر) الأسود قبل الخروج له و (بعد) صلاة (الركعتين) للطواف (و) سن (رقى رجل) أي صعوده (عليهما) أي على الصفا
والمروة (كأمرأة) يسن لها الصعود (ان خلا) الموضع من الرجال والوقوف أسفلهما (و) سن (اسراع بين) العمودين (الاخضرين)
الملاصقين لجدار المسجد (فوق الرمل) ودون الجري وذلك في ذهابه من الصفا إلى المروة وكذا في عودته إلى الصفا أيضا (و) سن (الدعاء
بهما) أي عليهما سواء رقى أم لا ٢٣٤ انتصب قائما أم جالس (وندب له) أي للسعي (شروط الصلاة) من طهارة وستر

عودة وندب وقوف عليهما
والجلوس مكروه أو خلاف
الأولى (و) ندب (للاطواف)
رمل (في الثلاثة الأولى
لمحرم) بحج أو عمرة (من)
دون المواقيت (كالتميم)
والجعرانة (أو بالافاضة)
أي في طوافها (لمن لم يطف)
القدم) لعذر أو نسيان
(و) ندب (تقبل الحجر)
الأسود (واستلام) الركن
(اليمنى في غير) الشوط
(الأول) وتقدم أنهما في
الأول سنة وشبهه في الندب
قوله (كالخروج) من مكة
(لنبي يوم التروية) وهو
اليوم الثامن من ذي الحجة
(بعد الزوال) قبل صلاة
الظهر (بقدر ما) أي زمن
(يدرك بها) أي بيني
(الظهر) فيه قبل دخول
وقت العصر قصر السنة
(وبياتها) أي معنى ليلة
التاسع فانه مندوب (وسير)
لعرفة بعد الطلوع) للشمس
فاته مندوب (ونزوله
بنمرة) واد دون عرفة
بصفة هامة هاها العلماء
المعروفان وهذا اذا وصلها
قبل الزوال في منزلها حتى
ترول الشمس فاذا رالت
صلى الظهر والعصر قصر

أي والتقدير آراء مالك من البدع (قوله بعد صلاة الركعتين) وندب أن يمر بمنزلة فيشرب منها
ثم يقبل الحجر كما قال المصنف ثم يخرج للسعي من باب الصفا فادبا (قوله وسن رقى رجل الخ) اعلم أن السنة
تحصل بطلاق الرقي ولو على سلم واحد والرقى على الأعلى مندوب كما في المدونة والمراد الرقي على كل منهما
في كل مرة فالجميع سنة واحدة فمن رقى مرة أو مرتين فقط فقد أتى ببعض السنة كذا في بن اه من
حاشية الأصل (قوله والوقوف أسفلهما) أي ولا يجوز لها مزاجاة الرجال (قوله العمودين الاخضرين)
أو لحما في ركن المسجد تحت منارة باب على على يسار الذهاب إلى المروة والثاني بعده قبل الترابط العباس
وهناك عمودان آخران على عين الذهاب إلى المروة في مقابلتهما (قوله وكذا في عودته إلى الصفا) أي كما
ارتضاه بن وأيده بالنقول خلافا لظاهر كلام سنده والمواق من أن الاسراع خاص بالذهاب للمروة ولا
يكون في حال العود للصفا (قوله وسن الدعاء بهما) أي بلا حد كما تقدم في الطواف بل السنة الدعاء لمن
يسعى مطلقا في حال رقيه وسعيه ولا يتقيده بالرقى كما قد يتوهم من غالب العبارات كما ذكره الفقراوى في
شرح الرسالة اه من حاشية الأصل (قوله من طهارة) أي حدث أو نحت فان انتقض وضوءه أو
بد كرحل أو أصابه حقن استحب له أن يتوضأ ويبنى فان أتم سعيه كذلك أجزأه فاستخف مالك اشتغاله
بالوضوء ولم يره مخالفا لما لا إله الا الله الواجبة في السعي ليسارته (قوله وندب وقوف عليهما) وعن ابن فرحون ان
الوقوف سنة (قوله وندب للطواف رمل) تقدم ان من أحرم بحج أو عمرة أو رها من المواقيت يسن في حقه
الرمل في طواف القدوم أو العمرة وذكر هنا المواضع التي يندب فيها الرمل وما عدا ذلك فالرمل فيه
(قوله كالخروج من مكة لاني) أي وفي اليوم السابع يندب للإمام خطبة بعد ظهره بمكة يخبر الناس فيها
بالمسائل التي تعمل من وقتها إلى الخطبة التي بعرفة (قوله بقدر ما يدرك بها الظهر) أي ولو وافق يوم
الجمعة أي لا سادريين وأما الملة من الدين بربدون الحج كانوا من أهل مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة
الجمعة بمكة قبل الذهاب (قوله وبياتها بها) أي فيصلي بها حينئذ الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصبح
التاسع وهذه السنة متروكة الآن (قوله صلى الظهر والعصر) أي بعد الخطبتين الآيتين (قوله جمع
تقديم) أي ماذان واقامة لكل من الصلاتين بعين نقل بينهما ومن فاته الجمع مع الإمام جمع وحده في
أي مكان بعرفة (قوله ثم ينقروا) هكذا نسخة المؤلف من غير نون ولعلها سقت فلم (قوله المحضور بعرفة)
ولا بد من مباشرة الأرض أو ما اتصل بها كالسجود ولا يكفي أن يقف في الهواء (قوله وهذا شرطان في
المأروفت) أي الذي لم يحصل منه استقرار وطمانينة وأما من استقر واطمأن في أي جزء منها فلا يشترط
فيه العلم ولا النية (قوله أو معي عليه) هو في حجره ولا يتأتى فيه العلم ولا النية ولا بد من الطمانينة
وأولى من الاعشاء السوم أي وحصل ذلك السوم أو الاعشاء قبل الزوال واستمر حتى نزل من عرفة
وأما وحصل بعد الزوال فالأجزاء متفاق قال بعض وانظر لو شرب مسكرا حتى غاب وفات الوقوف قال
الحري والظاهر ان لم يكن له فيه اختيار فهو كالغني عليه والمجنون وان كان له اختيار فلا يجوز به (قوله
ان أخطوا) أي وتبين ذلك بعد الوقوف بالفعل لان من قبل الوقوف فلا يجوز لهم هذا هو الصواب كما
يفيده نقل الشيخ أحمد الزرقاني كذا في الحاشية (قوله بخلاف التعمد الخ) ومثل ذلك ما لو أخطوا في العدد

بجمع تقديم مع الإمام بمسجد ما ثم ينقروا إلى عرفة للوقوف بجبل الرحمة للغروب على ما سيأتي من الركن
(الثالث) من أركان الحج (المحضور بعرفة ليلة النحر) على أي حالة كانت (ولو بالسرور) ها (ان علمه) أي علم أنه عرفة (ونواه) أي
قوى المحضور الركن وهذا شرطان في المأروفت (أو معي عليه) و يكفي المحضور (في أي جزء) منه وهو جبل متسع حدها المحضور وأعم
من الوقوف فالوقوف ليس بشرط وقوله ليلة النحر هو شرط عند ما لا يكفي الوقوف نهارا بل هو واجب ينحصر بالدم كما سيأتي قريبا (وأجزأ)
الوقوف (بعاشر) أي يوم العاشر ليلة الحادي عشر من ذي الحجة (ان أخطوا) أي أهل الموقف بان لم ير واللال لعذر من غير أو غيره فاعوا
جمعة ذي القعدة ثلاثين يوما رقى في السبع في اربعة ايام منهم فأتى به يوم العاشر بنقصان ذي القعدة ويجزئهم بخلاف التعمد بخلاف

خطتهم بشان أو حادي عشر أو خطا بعضهم فلا يجزئ (ووجب) في الوقوف الركن (طمانينة) أي استقرار بقدر الجلوس بين
السجدين قائما أو جالسا أو كبا فإذا نقر واقبل الغروب كما هو الغالب في هذه الأزمنة وجب عليهم قبل الخروج من عرفة استقرار
بعد الغروب والقدم أن لم يتداركه (كالوقوف نهارا بعد الزوال) فإنه واجب ينجر بالدم ولا يكفي قبل الزوال وذهب بعض الأئمة كالشافعي
إلى أن الركن الوقوف أمانها أوليا (وسن خطبتان) كالجمعة (بعد الزوال) بمسجد عرفة ويقال مسجد مرة أيضا لأن مقصوده
الغربية التي بها المحراب في عرفة وباقيها في عرفة وهو مسجد عظيم الشأن متين البنيان أكثر الحاج الآل لا يعرفه ولا يهتدى إليه حتى
طلبة العلم سوى أهل مكة وعالم أهل الروم فلم يعتنوا بأقامة الشعائر (يعلمهم) الخطيب (بهما) أي الخطبتين بعد الحمد والشهادتين
(ما عليهم من المناسك) قبل الأذان للظهور بأن يذكر لهم أن يحضروا بين الصلاتين جمع تقديم وأن يقصر وهما السنة الأهل عرفة
فيتمون وبعد الفراغ منهم ما ينقرون إلى جبل الرحمة واقفين أو راكبين بطهارة مستقلين البيت وهو جهة العرب بالنسبة لمن بعرفة
داعين متضرعين للغروب ثم يدفعون بدع الإمام بسكينة ووقار فاذا وصلتم لمردلفه فابعثوا بين المغرب والعشاء

٢٣٥

جمع تأخير تقصرون
العشاء الأهل مزدلفة
فيتمون وتلتقطون منها
الحجرات ثم يبيتون بها
وتصلون بها الصبح ثم
ينفرون إلى المشعر الحرام
فتقعون به إلى قرب طلوع
الشمس ثم تسيرون إلى
رمي جرة العقبة وتسرعون
بمطرحهم فاذا رميت
الحجارة فاحلقوا أو قصروا
واذبحوا أو افحروا هداياكم
وقد حل لكم معاد النساء
والصيد ثم امسوا من
بؤسكم (إلى طواف
الأفاضة) وقد حل لكم
كل شيء حتى النساء والصيد
(ثم أدر) بالبناء للفعول
(وأقيم) أي ثم يؤذن المؤذن
أصلاة الظهر ويقوم الصلاة
(بعد الفراغ) من خطبته
(وهو) أي الإمام (جالس
على المنبر) سن (جمع

بأن علموا اليوم الأول من الشهر ثم بسوه ووقفوا في العاشرة فانه لا يجزئهم وأما من رأى الهلال وردت
شهادته فانه يلزمه الوقوف في وقته كالصوم (قوله استقرار بعد الغروب) أي بقدر ما بين السجدين
(قوله أن لم يتداركه) أي بأن طلع عليه الفجر ولم يحصل منه طمانينة بعرفة لا (قوله وذهب بعض
الأئمة كالشافعي الخ) أي فن وقف نهارا فقط كفي عند الشافعي ومن وقف ليلة فقط كفي عند مالك
والشافعي ولزمه دم عند مالك لفوات النهار (قوله بعد الزوال) فلو خطب قبله وصلى بعده أو صلى بغير
خطبة أجزاء جماعا (قوله ويقال مسجد مرة أيضا) ويقال مسجد عرفة بالمون أيضا كما تقدم (قوله
وان يقصر وهما السنة) أي إن السنة جاءت بالقصر في تلك الأماكن وان لم تكن المسافة أربعة برد
فلذلك يسن لأهل مكة القصر في عرفة ومعنى مزدلفة وكذلك جميع أهل تلك الأماكن يقصرون في
غير وطهم كما سيأتي يصرح بذلك (قوله الأهل عرفة فيتمون) ويقال مثل ذلك في بني ومزدلفة (قوله
وتلتقطون منها الحجرات) يعني حصيات جرة العقبة لا كل الحجرات فان باقيها تلتقط من منى كما يأتي
(قوله ثم يبيتون بها) أي ندبا لأن هذه الكيفية التي بها يعصها واجب وبعضها سنة وبعضها مندوب
وسياأتي ابصاح ذلك مفصلا (قوله وقد حل لكم كل شيء حتى النساء الخ) أي وهو التحلل الأكبر وما قبله
تحلل أصغر كما يأتي (قوله باذان ثان) أي كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل باذان
واحد وبه قال ابن القاسم وابن الماحشون وابن المراز (قوله جمع في رحله) فان تركه فلا شيء عليه وقيل
عليه دم حكا في الجمع واستبعده القرافي (قوله وهناك قسمة الخ) قيل هي محل التقاء آدم مع حواء بعد
هبوطهما من الجنة ولذلك سمي عرفات لتعارفهما في تلك البقعة (قوله وتذب ركوبه به) أي لو فوه عليه
السلام كذلك وليكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل الهي في قوله عليه الصلاة
والسلام لا تتخذوا ظهور الدواب كرامى على ما إذا حصل مشقة أو هو مستثنى من النهي (قوله إلا التعبد
أي من القيام وشبهه التعبد للعبادة أو من ركوبها أو من ادامة الوضوء (قوله دعاء بما أحب) أي بأي
دعاء كان ويندب ابتداءه بالحمد والصلاة على النبي ثم أقصده دعوات القرآن وما جرى مجراه من الدعوات
النبوية والدعوات الماثورة عن السلف وأهل العرفان (قوله جمع العشاء من مزدلفة) سميت بذلك
لأنها من الأزدلاف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات تقرأوا بالمضي إليها قاله النووي

الظهيرين) جميع تقديم حتى لأهل عرفة (و) سن (قصرها) الأهل عرفة ماذان ثان واقامه للعصر من غير تغفل بينهما ومن فاته الجمع
مع الإمام جمع في رحله وهذه الشعائر والخطبة على الوجه الذي مر مقامه بفضل الله في هذه الأزمنة كما شاهدنا ذلك بقممها أهل مكة وعالم
الاعاجم من الأروام والبرابرة وأما غيرهم فلا ولو حج سرا كثر حتى أمير الحج المصري أو الشامي وكثير من العوام لا يعلمون أن بعرفة
مسجد من أصله وذلك أن شأن الحج الرول بقرب جبل الرحمة شرقي عرفة ومسجدها في جهتها الغربية وبينهما مسافة وفيها أشجار وكلا
فقل أن يقبها الغافل لرؤية المسجد الأهم يتمون الصلاة لكون الإمام خفيا وأمر الحرميين بسوط بأمر السلطان وهو حنفي (وندب وقوف)
بعد صلاة الظهرين (بجبل الرحمة) مكان معلوم شرقي عرفة عند المحررات العظام وهما كفة يسميها العوام قبة أبيس آدم (متوضئا) لأنه
من أعظم المشاهد وليس الوضوء بواجب للشقة (و) ندب الوقوف (مع الناس) لأن في جمعهم مزيدا للرحمة والقبول (و) ندب (ركوبه به)
أي بالوقوف أي في حالة وقوفه (قيام) على قدميه (الالتعب) فيحلس (و) ندب (دعاء) مما أحب من خير الدنيا والآخرة
(وتضرع) أي خشوع وابتغال إلى الله تعالى لأنه أقرب للإجابة (للعروب) ويدفعون إلى مزدلفة (وسن جمع العشاء من مزدلفة)
بأن تؤخر ما بين ما بعد مغيب الشفق فتصلي مع العشاء فيها وهذا ان وقف مع الناس ودفع معهم والافسياني حكمه (و) سن

(تصير) للعشاء لجميع الحاج (الأهلها) فتيهونها (كثي وعرفة) أي كاهلها في محلها أو يمتدون ويقصر غيرهم (وإن قدمنا) أي المغرب والعشاء (عنها) أي عن المزدلفة (أعادها بها) أي بالمزدلفة ندبا (الالمعدود) أي المتأخر عن الناس لعذر به أو بدابة (فبعد الشفق) يصليهما معا (في أي محل) كان هو فيه وهذا (إن وقف مع الإمام) والناس بعرفة (والأ) بأن ترد بوقوفه عنهم (فكل) من الفرضين يصليه (أوقته) المغرب بعد الغروب والعشاء بعد الشفق فصرا (ووجب نزوله بها) أي بالمزدلفة بقدر حظ الرجال وصلاة العشاءين وتناول شيء من أكل أو شرب إن لم ينزل قدم (ونذب بيته) بها (وارتحاله) منها (بعد صلاة الصبح) فيها (نغاس) قبل أن تتعارف الوحوه (و) نذب (وقوفه بالمسعى الحرام) محل يلي مزدلفة جهة منى (مستقبلا) للبيت جهة المغرب لأن هذه الأما كن كلها شرقية مكة بن جبال شواهي يققون به (لادعاء) بالمعزة وغيرها (والثناء) على الله تعالى (للاسفار) نذب (أمرع) دون الحري بهر ول الماشي وبحرك الركب دابته (بدطن محسر) بضم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة مسددة وادين ٢٣٦ المسعى الحرام ومنى بقدر رمية الحجر بالمقلاع من قوى (و) نذب (رميه العقبة) أي جرتها (حين وصوله) لها على أي حالة

(قوله) بنم في محله ويقصر غيرهم) أي وأما الجمع بعرفة ومزدلفة فهو سنة للجمع مع (قوله) بقدر حظ الرجال (خ) أي فالمدار على مضي قدر ما ذكره وإن لم يفعل شيئا من ذلك (قوله) وقوفه بالمسعى الحرام) تمنع في السبب خيلا والمعتد أن الوقوف بالمسعى سنة كما قال ابن رشد وشهره القلشاني بل قال ابن الماجشون إن الوقوف به فريضة كما تقدم (قوله) محل يلي مزدلفة) أي وهو المسعى الذي على يسار الداهب لمنى الذي بين جبل المزدلفة والجبل المسمى بقزح وانما سمي مسعى لما فيه من الشعائر أي الطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي الذي يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار لأنه من الحرم (قوله) للاسفار) أي فقط وبكره الوقوف لاطلوع (قوله) بدطن محسر) قيل سمي بذلك لحسار أصحاب القيل فيه والحق أن قصة القيل لم تكن بوادي محسر بل كانت خارج الحرم كما أفاده أشياخنا فإذا كان كذلك فانظر ما حكاه الأمرع (قوله) حين وصوله لها) هذا هو مصب الدب وأما رميها في حد ذاتة فواجب ومحل نذب رميها حين الوصول إذا وصل لها بعد طلوع الشمس فإن وصل قبل الطلوع امتطرت طلوع الفجر وحبوا ويستحب له أن يؤخر حتى تطلع الشمس لأن وقت رميها يدخل بطلوع الفجر ويمتد إلى الغروب كما يأتي (قوله) يلتقطها من المزدلفة) أي كما هو المدون ولولا التقطها من منى كما (قوله) غير نساء) هذا في حق الرجال ونساء في حق النساء غير رجال وصيد (قوله) ونذب تأخير الخ) أعلم أنهم أجروا على مطلوبية الأمور الأربعة التي تفعل في يوم النحر وهي أرمي ثم النحر ثم الحاق ثم الأفاضة على هذا وجه الأنا بن الجهم من أئمة السنية في الفارن وقال لا يحاق حتى يطوف لاحظ عمل العمرة والعمرة بتأخيرها الحاق عن الطواف ومطلوبية الحاق ولو في حق من لا شعرك له أصلا فيجزي الموصى على رأسه لأنه عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للشرة عند عدمه كالتمسح في الوضوء ومن برأسه وجع لا يقدر على الحلق أهدي قال بعضهم فان صح وحب عليه الحلق والحاق يجزئ ولو بالنورة خذ لا فالاشهب القائل بعدم الإجزاء (قوله) والتقصير شعر الرأس) أي أن لم يكن له شعره ولا تعين الحلق ونص المدونة ومن ضمها وعقص أو لم يدعه عليه الحلاق ومثله في الموطأ والله ابن الحاجب تبعه لابن شاس بعدم إمكان التقصير ورده في التوضيح بأنه يمكن أن يغسله ثم يقصر وانما عمل علماء أوثان تعين الحلق في حق هؤلاء السنة كذا في حاشية الأصل (قوله) على الوجه المتقدم) أي من الشروط والآداب (قوله) أن حلق) أي وكان تدريج جرة العقبة قبل الأفاضة أوقات وقته وقوله فالدم أي هديا في الوطء وحزاف في

وصوله) لها على أي حالة يسبح حصيات يلتقطها من المزدلفة (وإن راكبا) ولا يصير للنزول (و) نذب (مشبه) أي الرامي (في غيرها) أي غير جرة العقبة يوم النحر ويشمل العقبة في غير يوم النحر (وحل بها) أي بالعمرة أي برمي جرتها كل شيء يحرم على المحرم (غير نساء وصيد وكره) (الطيب) حتى يطوف الأفاضة وهذا هو الحال الأصغر (و) نذب (بكره) بأن يقول الله أكبر (مع رمي) (كل حصاة) من العقبة أو غيرها من باقي الأيام (و) نذب (تتابعها) أي الحصيات بالرمي فلا يفصل بينها عمل من كلام أو غيره (و) نذب (أقطها) بنفسه أو غيره من أي محل إلا العقبة فمن المزدلفة ويكره أن يكسر حجرا كبيرا كرمي بمارمي

به (و) نذب (ذبح) لهدى (و) حلق قبل الروال) إن أتمكن وذا محط النذب والافكل منهما واجب (و) نذب (بأحيرة) أي الحلق (عن الذبح والتقصير) لشعر الرأس (حجر) لأنه كره عن الحلق (وهو) أي التقصير (للأرة) أي ستمها ولا يجوز لها الحلق أن كانت كبيرة لأنه ملة في حقها (أخذ) المرأة أي تقص (من جميع شعرها نحو) أي قدر (لأمة) من الأصبع (و) يأخذ (الرجل) أن قصر (من قرب أصابعه) أي الشعر (وأجزاء الأذن من الأطراف) لجميع الشعر نحو الأذن وأظفار (لا) يجزئ (حلق البعض) من شعر الرأس المذكور ولا تقصير البعض للأنثى وهو محذور عند غيره كالتمسح في الوضوء فإذا رمي العقبة ونحس وحلق أو قصر قبل من منى لمكة لطواف الأفاضة ولا تسن له صلاة العبد منى ولا بالمسجد الحرام لأن الحاج لا يعيد عليه وما يقع الآن من صلاة العبد بالمسجد الحرام من غير نية العبد منى ولا بالمسجد الحرام لأن الحاج لا يعيد عليه وما يقع الآن من صلاة العبد بالوجه المتقدم (وحل به ما بقى) من نساء وصيد وطيب وهذا هو العمل الأكبر فيحوز له وطء حليلته بمنى أيام التشريق (إن حلق) أو قصر قبل الأفاضة أو غيرها (وقدم سعيه) عقب القدوم فإن لم يقدمه عقبه أركان لا قدوم عليه فلا يجزئ ما بقى إلا بالسعي فإن وطئ أو اصطاد قبله

فالدوم وسبب أني أنه إذا لم يحاق فالدم في الوطء لا الصيد (و وقته) أي طواف الأفاضة (من طلوع فجر يوم النحر) فلا يصح قبله (كالعقبة) أي رمي جرته فلا يصح قبله (و) وجب تقديم الرمي للعقبة (على الحاق) لأنه إذا لم يرمها لم يحصل له تحلل فلا يجوز له حلق ولا غيره من محرمات الاحرام (و) وجب تقديم الرمي أيضا على طواف (الأفاضة) أن قدم واحدا منهما عليه قدم كما يأتي بخلاف تقديم النحر والحاق على الأفاضة أو الرمي على النحر فليس بواجب بل مندوب فالأصل أن الذي يفعل يوم النحر أربعة الرمي فالنحر والحاق فالأفاضة فتقديم الرمي على الحاق وعلى الأفاضة واجب بخير بالدم وتقدم الرمي على النحر وتقدم الرمي على الحاق وتقدم الرمي على الأفاضة فتقدم الرمي أو أفاض قبل النحر وقبل الحاق أو قبلها معا أو قدم الحاق على النحر فلا شيء عليه في الخمسة وهو محل الحديث ما سئل عن شيء قدم أو أخر يوم النحر إلا قال أفعّل ولا حرج (وندب فعله) أي طواف الأفاضة (في ثوبى احرامه) ليكون جميع أركان الحج ههما (و) ندب فعله (عقب حلقه) بلا تأخير إلا بقدر قضاء حاجته (فان وطئ بعده) أي بعد طواف الأفاضة (وقبل الحاق قدم) لما تقدم أنه لا يحل له ما بقي إلا إذا حلق وسعى قبل الأفاضة أو بعدها (بخلاف الصيد) قبل الحاق فلا دم عليه لحقته بالنسبة للوطء وهذا إن كان سعى والأفعلية الدم في الصيد أيضا كما تقدم لأن السعي ركن (كان قدم الأفاضة أو الحاق على الرمي) تشبيهه في وجوب

٢٣٧

دم أي هدى وفي تقديم الحاق على الرمي دم أي ودية لأنه من إزالة الأذى أو الترفه قبل التحليل فان قدسهما معا على الرمي وهدى ودية (وأعاد الأفاضة) مادام بمكة تدارك الواجب وسقط عنه الدم إن أعاده قبل المحرم (لا) دم عليه (إن حالف) عمدا أو سهوا (في غير) أي غير الصورتين المتقدمتين كان قدم النحر على الرمي أو الحاق على الدخ أو الأفاضة عليهما كما تقدم (وكتأخيرهما الحاق) ولو سهوا (لملأه) ولو قربت قدم (أو) تأخير الحاق (نلأه) أيام الرمي الثلاثة بعد يوم النحر ولم إلا أن هذا حكاه في التوضيح بقيل بعد أن ذكر الدم في تأخير

الصيد وقولنا وكان قدرى جرته العقبة أو غاب وقتها احتراز عما إذا أفاض قبل ذلك فإنه إذا وطئ عليه هدى (قوله ولا يجوز له حلق) فالو حلق لزمه فدية كما يأتي ولا يجوز له ذلك الحلق (قوله وهو محل الحديث) أي هذه الصور الخمس يحصل عليها قوله صلى الله عليه وسلم أفعّل ولا حرج ولا يجعل الحديث شاملا لتقديم الحاق أو الأفاضة على الرمي لأنه لا يصح نفي الحرج عنهما (قوله في ثوبى احرامه) أي وهما الأزار والرداء (قوله بخلاف الصيد) أي وأولى الطيب واما كان أمرهما خفيفا بالنسبة للوطء لأن الوطء من مفسدات الحج في بعض أحواله (قوله والأفعلية الدم في الصيد أيضا) مراده حراء وأما الطيب في تلك الحالة فلا شيء فيه (قوله لا دم عليه إن خالف الخ) أي لكونه لم يترك واجبا كما تقدم (قوله وكتأخير الحاق ولو سهوا بالملأه) نص المدونة والحقاق يوم النحر أحب إلى وأدعى وان حاق بمكة أيام التشريق أو بعدها أو حلق في الحل في أيام منى فلا شيء عليه وان أحرق الحلق حتى رجع إلى بلده جاءه أو باسيا حلق أو قصر وأهدى كما في البناني نقله محشي الأصل (قوله ولو قربت) أي كما هو سباق المدونة خلاف ما قبله بالبعد (قوله أفعّل الركن في غير أشهر الحج) أي التي هي شوال وذو القعدة وذو الحجة (قوله واستتاب العاجز) حاصل الفقه أن العاجز عن الرمي يؤمر بالاستتابة فإذا استتاب سقط عنه الأثم والدم لازم له على كل حال لكن إن كان تأخير النائب عن وقت الاداء لغيره مذكرا كان الدم عليه وإن كان لم يذكره كان على العاجز (قوله رمي عن صعيد) حاصله أن الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمي عنهما من أيهما كما أنه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب فان لم يرم عنهما إلى أن دخل وقت القضاء فالدم واجب عليه وان رمي عنهما في وقت الاداء فلا دم أصلا بخلاف رمي النائب عن العاجز فان فيه الدم ولو رمي عنه في وقت الاداء إلا أن يصح العاجز ويرمي عن نفسه وقت الاداء وأما الصغير الذي يحسن الرمي فانه يرمي عن نفسه فان لم يرم حتى فات وقت الاداء لمسه الدم (قوله وأعاد الرمي بنفسه) وفائدة الإعادة نفي الدم عن من يخرج وقته فان لم يعد أثم واستمر الدم باقيا (قوله أو ليلتين أو نعل) أي والتعجيل حائز مستوى الطرفين لا مستحب ولا خلاف الأولى كذا في الحاشية

لبلأه عن المدونة وذكر عن التوسى أو بعد طول ثم قال وقيل إن أخره بعد أيام النحر فظاهر أنه ضعيف (أو تأخير) طواف (الأفاضة للمحرم) قدم لفعل الركن في غير أشهر الحج وكذا تأخير السعي له (أو) تأخير (رمي حصاة فأكثر) من الجمار (الليل) لخروج وقت الاداء وهو النهار الواجب فيه الرمي ودخول وقت القضاء وهو الليل فأولى إذا أحرق يوم بعده وعليه دم واحد في تأخير حصاة فأكثر (وفات) الرمي لحمة العقبة أو غيرهما من جمار الشافى والثالث والرابع (بالغروب من) اليوم (الرابع فصاء كل) بربع على ما قبله أي فعلم من قوله أو رمي حصاة الخ أن قضاء كل من العقبة وغيرها أن أحرقه لغد أو غيره ينتهي (اليه) أي إلى غروب الرابع (والليل) عقب كل يوم (قضاء) لما داته بالنهار يحسبه الدم (وجعل) بالبناء للمعول (مطلق) للرمي على دابة أو غيره ما كان لا قدرة له على المشي مرض أو غيره (ورمي) بنفسه وجوبا ولا يستتبع ولا يرمي المصاة في كب غيره ليرمي عنه فان فعل لم يجزه (واستتاب العاجز) عن الرمي من يرمي عنه ولا يستتبع عنه الدم يرمي النائب وفائدة تمامه سقوط الأثم ورمي عن صعيد لا يحسن الرمي أرصحنون وليه فان أخر وقت القضاء فالدم على الولي وإذا استتاب العاجز (فيتمري الرمي) أي وقت رمي بآثمه عنه (وكبر) لكل حصاة وأعاد الرمي بنفسه إن صح قبل الغوات بالغروب من الرابع (ثم) بعد أفاضته من يوم النحر (رجع) وحوبا (للبيت يعني) أي فيها وندب النحر ولو يوم جمعه ولا يصح إلى الجمعة بمكة (فوق العقبة) لادونها ولا يجوز العقبة صخرة عظيمة هي أول منى بالنسبة للآتي من مكة يليها بناء لطيف يرمي عليه الحصيات

هو المشي بجمر العقبة وهي آخر رمي بالنسبة للآلئ من مزدلفة ومضى بطحا مشقة ينزل بها الحاج في الأيام المعدودات فقوله فوق العقبة أي في البطحاء التي مدها العقبة احتراز عن البيات دونها بما يلي مكة (ثلاثا) من الليالي أن لم يتعجل (أوليتين) أن تعجل قبل الغروب (من) اليوم (الثاني) من أيام ٢٣٨ الرمي (وان ترك جل ليلة) وهو ما زاد على النصف من الغروب للفجر (قدم) يلزمه

لكن في حق غير الامام وأما هو فيكره له التجهيل (قوله وان ترك جل ليلة) المراد ان غير المتجهل يلزمه الدم ترك جل ليلة من الليالي الثلاث والمتجهل تركه من الليلتين وليس المراد جل ليلة من أي ليلة من الثلاث للمتجهل وغيره اذا المتجهل لا يلزمه بيات الثالثة والحاصل أن مقتضى لو جوب بيات الثالثة وعدم وجوبه قصد التجهيل وعدمه فان قصد التجهيل فلا يلزمه بيات ولا دم وان لم يقصده لزمه البيات والدم ان ترك الليلة كلها أو جلها (قوله ولو غربت الشمس) أشار بهذا إلى أن شرط جواز التعجيل أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فان لم يجاوزها الا بعد الغروب لزمه المبيت ببنى ورمي الثالث كما قال الشارح لكن في حاشية الأصل نقلا عن كبير الخرشى ما ذكره من شرط التعجيل ان كان المتعجل من أهل مكة وأما ان كان من غيرها فلا يشترط خروجه من مبي قبل الغروب من اليوم الثاني وانما يشترط بية الخروج قبل الغروب من الثاني ثم ان من تعجل وأدركته الصلاة في أثناء الطريق هل يتم أولام أرفيه نصا والاقسام أحوط وأما من أدركته الصلاة من الحاج وهو في غير محل النسك كالرعاة اذ ارموا العقبة وتوجهوا للرمي فالظاهر من كلامهم أن حكمهم حكم الحاج اه (تتميمه) رخص مالك حوازي الراعي الا بل فقط بعد رمي العقبة يوم النحر أن ينصرف إلى رعيه ويترك المبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر ويأتي اليوم الثالث من أيام النحر فيرمي فيه لليومين اليوم الثاني الذي فاته وهو في رعيه والثالث الذي حضر فيه ثم ان شاء تعجل وان شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي وكذا رخص اصحاب السقاية في ترك المبيت خاصة فلا بد أن يأتي نهار الرمي ثم ينصرف لان إذا السقاية ينزع الماء من زمزم لئلا يفرغه في الحياض كذا في الأصل (قوله فجميعها احدى وعشرين) هكذا مسودة الشارح بالياء وأعمال المناسب عشرون بالواو وجملة الحصيات سبعون لغیر المتعجل وتسبع وأربعون للمتجهل (قوله يبدأ) أي وهذا الترتيب واجب بشرط فهو من شروط الصحة أيضا كما يأتي (قوله ووقت أداء الرمي الخ) أي لجميع الحجارة جرة العقبة يوم النحر فان وقتها يدحل من طلوع الفجر إلى الغروب والافضل أن تكون بعد الشمس كما يأتي (قوله أن يكون بحجر) أي كون الرمي به من جنس ما يسمى بحجر سواء كان زلطا أو رحاما أو صوانا أو غير ذلك (قوله ولا يشترط طهارته) أي بل يندب (قوله وهو رمي الحصى بالسبابتين) بيان لعناء العوى وكانت العرب ترمي بها في الصغر على وجه اللعب فعملها بين السبابة والانهام من اليسرى ثم تقذفها بسبابة اليمين أو تجعلها بين سبابتها وليست هذه الهيئة مطلوبة في الرمي وإنما المطلوب أخذها بسبابتها وإهامها من اليد اليمنى ورميها (قوله وكرة كبير) أي لا يؤذى الناس (قوله أي وصحته برمي) اعترض بأن الشيء لا يكون شرطا لنفسه وأجيب بأن الرمي المشروط فيه المراد منه الاتصال بالحجارة والرمي الذي اعترضه بشرط الصحة في الاندفاع فالمعنى حينئذ شرط صحة الاتصال بالحجارة الاندفاع فلا يجزئ وضع الحصى بيده على الجرة ولا طرحها عليه من غير اندفاع وهذا الجواب يؤخذ من الشارح ولا بد أن يكون الرمي بيده مباشرة لا بقوس أو رحله أو غير ذلك ولا بد أن تكون كل واحدة فانفرادها بالرمي السبعة دفعة واحدة حسبت واحدة (قوله وهي البناء وما حوله) وقيل ان الحجرة اسم للكان الذي حول البناء فقط محل اجتماع الحصى وعليه فلا يجزئ ما وقع في البناء ولكن التحقيق الاجزاء كما قال الشارح (قوله فان وصلت أجزاء) هكذا في التوضيح عن سند (قوله بان يبدأ بالاولى) أي وهي الكبرى وقوله ثم بالوسطى أي التي في السوق ورميان من أعلى من جهة منى كما في التثاني وقوله ثم بالعقبة أي يختمها ورميها من أسفل من بطن الوادي قال في المجموع بان تأخر يوم آخر في ح تقديم القضاء ولو ضاق كيسه بالفوائت وطاره انحدالدم قال لأن يصيب اليوم الآخر السهم ورمي فياسا على الاحتصاص بالآخر مرة عند الصبي

(ولو غربت الشمس من الثاني (وهو ببنى زممه) المبيت بها (ورمي) اليوم (الثالث) واذا رجع للمبيت ببنى تعجل أولم يتعجل (فبرمي كل يوم) بعد يوم النحر الحجرات (الثلاث) الاولى والوسطى وجرة العقبة (سبع حصيات) فجميعها احدى وعشرين حصاة في كل يوم غير يوم النحر فليس فيه الاجرة العقبة طلوع الشمس سبع حصيات فقط (يبدأ بالتي تلي مسجد منى) وهي الاولى ويثنى بالوسطى (ويختم بالعقبة) أي يرمي جرتها ووقت أداء الرمي (من الزوال للغروب) وتقدم أن الليل قضاء فان قدمه على الزوال لم يعتد به ثم شرع في بيان شروط صحة الرمي بقوله (وصحته) أي وشرط صحة الرمي مطلقا ان يكون (بحجر) فلا يصح بطين ولا جعدن ولا يشترط طهارته وأن يكون الحصى (كحصى الخذف) يصح قراءته بالمعجمتين وبالحاء المهملة والدال المعجمة وهو رمي الحصى بالسبابتين بأن تكون الحصاة قدرا لقوله أو النواة (ولا يجزئ صغير جدا) كالحصاة (وكره كبير) وأجرا (ورمي) عطف على حجر أي وصحته

الاجهوري
برمي أي دفع باليد ولا يجزئ الوضع أو الطرح (على الجرة) وهي المسماة وما حوله من موضع الحصى وهو أولى فار وقعت الحصاة شق من البناء أجزاء على التحقيق (لان جاوزتها) ووقعت خلفها بعد (أو وقعت دونها) أي دون الجرة التي هي محل الرمي (ولم تصل) الحصاة إليها وان وصلت أجزاء (و) صحته (بتنمين) أي الحجرات بأن يتدنى بالاولى

التي تلي مستجدتي ثم بالوسطى ثم بالعقبة (لا ان نكس) بان قدم العقبة أو الوسطى (أو ترك بعضها) منها حصة أو أكثر من الجميع أو من بعضهم (ولو سهوا) لم يجزه (فلورمي كلا) من الجمرات (بخمسة) من الحصيات اعتد بالخمس (الاول) من الجرة الاولى وكلها بحصتين وأعاد الثانية والثالثة من أصلها للترتيب (وان لم يدر موضع حصة) تركها ممن تحقيقا أو شكاً هي من الاولى أو من غيرها (اعتد بست من) الجرة (الاولى) بناء على اليقين (وأعاد ما بعدها) من الثانية والثالثة وجوباً للترتيب ولا هي ان ذكر في يومه ولو نكس أعاد المنكس فلورمي الاولى ابتداءً فالعقبة فالوسطى أعاد العقبة لان رميها كان باطلا لعدم الترتيب ولادم ان تذكر في يومه وتقدم ان الرمي لا يفوت الا بغروب الرابع (ونذب رمي) جرة (العقبة اول يوم) وهو يوم

٢٣٩

الاجهوري اذا ضاق عن كل القضاء أتى ببعضه لحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم اه (قوله اعتد بالخمس الاول) أي سواء هل ذلك عدد أو نسباً والاصل أن الترتيب بين الجمار الثلاث شرط صحة كما قال الشارح وأما تتابع الرميات أو الجمرات فنذوب فقط فلذلك اعتد بالخمس الاول لعدم وجوب تتابع الرميات وبطل ما بعده لا بشرط الترتيب بين الجمرات (قوله وان لم يدر موضع حصة الخ) حاصله أنه اذا رمي الجمار الثلاث ثم تيقن أنه ترك حصة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها أو شك في ترك حصة ولم يدر من أيها فانه يعتد بست من الجرة الاولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصة ثم رمي الثانية والثالثة بسبع وسبع ولا دم عليه ان كل الاولى وفعل الثانية والثالثة في يومه فان رمي الجمار الثلاث في يومين وحصل الشك في ترك حصة ولم يدر من أي الجمار وهل هي من اليوم الاول أو الثاني فانه يعتد بست من الاولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويعد ما بعدها ويلزمه دم لتأخير رمي اليوم الاول لوقت القضاء ولا يفهم قوله موضع حصة بل مثله موضع حصتين مثلاً وهكذا كلما زاد الشك اعتد بغير المشكوك فيه وهذا أيضا مني على نذب تتابع الرميات والجمرات (قوله لغيره نذر) أي وأما اذا كان لمرض أو نسيان ولا كراهة في فعله بعد الزوال (قوله فحط النذب التعجيل الخ) أي ولا ينافي أن كونه بعد الزوال شرط صحة فيه (قوله ونذب تيسره) أي وقوفه جهة يسارها فتكون هي عن يمينه لانه يلزم من كونه جهة يسارها أن تكون هي جهة يمينه (قوله كما في النفل) في عبارة ابن المواز برمي الوسطى وينصرف منها الى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها مما يلي يسارها (قوله لأنه يحاذيها الخ) أي بل تكون خلفه كالجرة الاولى غير أنه في يسارها (قوله اضيق محلها) أي فلما أمرت الناس بالوقوف لحصل مز يد الصرر (قوله ونذب نزل غير المتعجل) أي ان لم يكن رجوعه يوم جمعة والا فلا نذب التحصيب وحل نذب صلاة الظهر به اذا وصله قبل ضيق وقتها أما الوضائف وقتها عليه فانه يصلي الظهر حيث أدركه ولا يؤخرها للتحصيب وهذا التحصيب مفقود في حق الراجع من مني بشرطه سواء كان آفاقياً أو مكياً ويقصر المكى الصلاة فيه لانه من تمام المناسك وأولى الآذاني (قوله اسم السطحاء خارج مكة) أي محاذية للبقرة (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أي شكر الله وذلك لان التحصيب هو الموضع الذي تحالفت فيه قريش على أنهم لا يبايعون بني هاشم ولا يبايعونهم ولا يبايعون منهم ولا يعطونهم الا أن يسلموا لهم النبي صلى الله عليه وسلم وكنوا بذلك صهيعة ووضعوها في جوف الكعبة فحببهم الله في ذلك وبلغ رسول الله كل المقاصد فمضى في غيرهم (قوله ونذب طواف الوداع) أي لغير المتروك بها كفة ونحوها وحاصل المسئلة أن الخارج من مكة اذا قصد التردد لها لا واداع عليه مطالعاً وصل الميقات أم لا وان قصد مدسكماً أو الإقامة طويلاً لا واداع مطلقاً وان خرج لا فتصاعد من أو زيارته أهل بطرفان خرج لغيره والمواقيت طلب بالوداع وان خرج لدونها كالتنعيم والوداع عليه هذا محصل كلام الخطاب (قوله وبأدى طواف الوداع الخ) أي لا يلهى من مقصود الداع ان يكون آخر هذه

وكره تأخير الزوال لغيره
عذر ومحط النذب قوله
طالع الخ (و) نذب رمي
(غيرها) من باقي الايام (اثر
الزوال قبل) صلاة
(الظهر) متوضاً وتقدم
أن دخول الزوال والشرط
صحة للرمي في الايام الثلاثة
محط النذب التعجيل قبل
صلاة الظهر (و) نذب
(وقوفه) أي مكته ولو جالساً
(اثر) الجمرتين (الاوليين)
أي الاولى والوسطى
(للدعاء) والثناء على الله
حال كونه (مستقلاً) للبيت
(قدر) ظرف للوقوف أي
يقف زماناً قدر (اسراع)
قراءة سورة (البقرة)
نذب (تيسره في) الجرة
(الثانية) أي الوسطى بان
يقف على يسارها كما في
النفل (متقدماً عليها)
جهة البيت لأنه يحاذيها
جهة يسارها (و) نذب
حال وقوفه للدعاء بقدر
رمي الاولى (جعل الاولى
خلفه) وأما جرة العقبة
فغيرها وينصرف ولا يقف
اضيق محلها واذا استقبها

للرمي كانت مكة جهة يساره ومنى جهة يمينه (و) نذب (نزول غير المتعجل) بعد رمي جمار اليوم الثالث (بالتحصيب) اسم السطحاء خارج مكة (ليصل به) أي فيه (أربع صلوات) الظهر والعصر والمغرب والعشاء كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأما المتعجل فلا يندب له ذلك (و) نذب (طواف الوداع خارج) أي اكل من خرج من مكة من أهل مكة أو غيرهم من الحاج أو غيرهم (للكميقات) من المواقيت أو لما حاذاه أو لما طائف وأولى لا بعد من ذلك وسواء خرج الحاجة أم لا أراد الدرداء أم لا (ان خرج) (للكلجمرانة) والتنعيم هما دون المواقيت ولا واداع عليه (الا) أن يكون الخارج لما دون المواقيت خرج (لتوطر) به في نذب الوداع (وتأدى) طواف الوداع (بالأفاضة) طواف (العمرة) وحصل له ثوابه ان فواهيهما كنعحية المسجد تؤدي بالقرض ويحصل ثوابها ان فواهيه (و) بطل الوداع أي بطل الاكتفاء به لا الثواب (باقامة) أي كفة (بعض يوم) له بال فيعيد (لا) يبطل باقامته (يشغل) أي سبب يغفل

أي أقسمه (أن لم ينف) بالرجوع (فوات رفته) ولا لصا أو سارقا أو فحشا وذلك والالم يرجع (و) نذب (زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) وهي من أعظم القربات (و) نذب (الاكتفاء من الطواف) بالبيت ليلا ونهارا ما استطاع (و) إذا أراد الحسرو وج من المسجد الحرام بعد الوداع أو غيره (لا يرجع القهقري) بأن يرجع بظهره ووجهه للبيت أي كره لأنه من فعل الأعاجم لامن السنة ولفاء سرغ من بيان أركان الحج شرع في بيان أركان العمرة فقال (وأركان العمرة ثلاثة) باسقاط الوقوف بعرفة (احرام) من المراقبة أو من الحل (وطواف) بالبيت سبعا (وسق) بين الصفا والمروة سبعا (على ما) أي على الوجه الذي (مر) بيانه في الحج سواء بسواء فإن أحرم من الحرم وحب عليه الخروج للحل لما تقدم من أن كل إحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم ولا يصح طوافه وسبعه إلا بعد خروجه للحل (ثم) بعد سبعه (بالحلق) رأسه وحوما على ما مر أيضا فقد حذره من الأخير لدلالة الأول عليه (وكره) لا يكاف (تكرارها) أي العمرة (بالعام) الواحد وإنما يطلب كثرة الطواف وأول العام المحرم فإن استمر آخر يوم من ذي الحجة وأول يوم من المحرم لم يكره

من البيت الطواف ولا يكون السعي بعده طولا حيث لم يقم بعده إقامة تقطع حكم التوديع (وتتبعه) بحبس الكرى والولى من زوج أو محرم لا جمل حيز أو نفاس منع المرأة من طواف الأفاضة حتى يزول المانع وتطوف بشرط أمن الطريق حال الرجوع بعد طوافها فإن لم يؤمن كما في هذه الأزمدة فسخ الكراه اتفاقا ولا يحبس من ذكر معها ومكنت مكة وحدها إذا أكلها والاربع مئة لمددا وهي على إحرامها ثم تعود في القابل للأفاضة والاسهل في تلك المسئلة تقلد أبي حنيفة وأحمد في صحة طوافها بالحيز والنفاس كذا في المجموع (قوله وهي من أعظم القربات) قال العلامة السهوي في كتابه المؤانف في زيارة الرسول صلى الله عليه وسلم ومن خصائصها أي المدينة المنورة وجوب زيارتها كما في حديث الطبراني وحق على كل مسلم زيارتها قال رحلة اليها ما موردها واحدة أي متأ كدة على المسلم المستطيع له سبيلا وعن ابن عمر مرفوعا من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي وأخرج ابن الجوزي من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي ولان عدى والطبراني من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني وعن أنس مرفوعا من زارني ميتا فكأنه زارني حيا ومن زار قبري وجبت له شفاعتي يوم القيامة وما من أحد من امتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا من زارني في مماتي كمن زارني في حياتي ومن زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيدا أوفال شفعاء اه قال بعضهم السلام عليه عند قبره عليه الصلاة والسلام أفضل من الصلاة عليه عند ذلك من أخبار الكثرة الواردة في ذلك منها ما من أحد يسلم على عند قبري إلا رد الله على روحه حتى أردد عليه السلام ومعنى قوله في الحديث الأرد الله على روحه أي من حضرة الشهود إلى رد جواب المسلم ولان شعار اللقاء التحية وبذل لذلك قول العلماء أن الزثر يبدأ بالسلام ويختتم بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والأفضل في الزيارة القرب من القبر الشريف بحيث يكون النبي يسمع قوله على حسب العادة ويلزم في تلك الحضرة الأدب الظاهري والباطني ليظهر بالأماني ومما يتأ كدة عند دخول المدينة المشرفة العسل والتطيب وتحديد التوبة وحين يدخل المسجد الشريف يأتي الروضة فيصلي بها ركعتين تحية المسجد ثم يأتي قدام القبر الشريف ويقول السلام عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا سيدي يا أشرف رسل الله السلام عليك يا إمام المتقين السلام عليك يا رجة للعالمين أشهد أنك رسول الله بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونجحت الأمة وكشفت الغمة وجليت الظلمة ونطقت بالحكمة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابك أجمعين ثم يتوسل به في جميع مطلوباته ثم ينتقل قبالة قبر أبي بكر ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صديق رسول الله أشهد أنك حاضرت في الله حق جهاده خالك الله عن أمة محمد خيرا رضي الله عنك وأرضاك وجعل الجنة مقبلك ومثواك ورضي الله عن كل الصحابة أجمعين ثم يتوسل به إلى رسول الله ثم ينتقل قبالة قبر عمر ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر الفاروق أشهد أنك جاددت في الله حق جهاده خالك الله عن أمة محمد خيرا رضي الله عنك وأرضاك وجعل الجنة مقبلك ومثواك ورضي الله عن كل الصحابة أجمعين ثم يتوسل به إلى رسول الله ثم يخرج إلى البقيع فيسلم على أهل مكة كما يتوسل بهم إلى رسول الله ولتحفظ تلك الآداب فإن من فعلها مع الشوق و فراغ القلب من الأغيار باع كل ما يلقى إن شاء الله تعالى (قوله ونذب الاكتفاء من الطواف) أي لانه عبادة مفقودة في غيره (قوله وكره لا يكاف تكرارها) أي وما ورد عن السلف من تكرارها فلم يأخذ به مالك ولا مفهوم المكلف بل الصبي المير متعلق به الكراهة أيضا (قوله) لو طاف حائل شخص وقصد بطوافه نفسه رعن محمول لم يحز عن واحد من مالان الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين وأجزأ السعي عنه ما خلفه أمر السعي إذا لا يشترط فيه طهارة وليس كالصلاة وكذلك يحزى الطواف والسعي عن محمول له حيث لم يدخل نفسه معهم كان المحمول معذورا أم لا لكن على غير المعذور الدم ان لم يعد كذا في الأصل

(فصل في بيان محرمات الاحرام) لما فرغ المؤلف من الكلام على أركان الحج والعمرة وما انضاف إلى

على الذكروا لا تشي (يحرم على الانثى) حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة ويتعلق الخطاب بوليها (بالاحرام) أي بسبب تلبسها بالاحرام بجم
 أو عورة (ليس محظ) بضم اللام (يكف) لا بد من رجل كقفاز وكبس قد دخل في كفها (أو أصبع) من أصابع يدها (الاحكام) فيعتقر
 لها دون الرجل كما يأتي بخلاف ما لو أدخلت يدها في كفها أو تناعها بالاشي عليها (و) حرم عليها (ستر وجهها) أو بعضه ولو بضمير أو مسدود
 وهذا معنى قولهم احرام المرأة في وجهها وكنتها فقط وحرمة ستر وجهها (الاعتقنة) أي تعلق قلب الرجل بها فلا يحرم بل يجب عليها
 ستره ان ظنت الفتنة بها (بلا غرق) لساتر بآخرة ونحوها (و) بلا (ربط) له برأسها كالبرقع تربط أطرافه بعقد بل المطلوب سده على
 رأسها ووجهها أو تجعله كاللثام وتأتي طرفيه على رأسها بلا غرز ولا ربط والا ٢٤١ بأن است محطاً بكنها أو بأصبع غير

خاتم أو سترت وجهها بلا
 عذر أو عذر ولكن غرزة
 بنحو وبرة أو ربطته
 (فقدية) لزمها (و) يحرم
 (على الذكروا) ولو غير
 مكلف ويتعلق الخطاب
 بوليها (محيط) بضم الميم
 وبالمهملة (أي عضو) من
 أعضائه كيد ورجل
 وأصبع مطلقاً ورأس
 وأولى جميع البس إذا
 كان محيطاً بسبع أو حياطة
 أو صاغية ونحو ذلك بل
 (وان) كان محيطاً (يعقد
 أو زور) كان يعقد طرفي
 أزاره أو يجعل له أزاراً أو
 يربطه بحزام (أو خلال)
 يهود ونحوه (كخاتم) وان
 بأصبع رجل وحزام
 يحمل أذنيه (وقماء) يفتح
 الخاف بمسود أو قد يقصر
 هو الغر حية من جوخ
 أو عبره (وان لم يدخل يده
 بكنهه) بل ألقاه على كتفيه
 مخرج يديه من تحتها
 وهذا أن جعل أعلاه على
 كفيه على العادة وأما
 لرسكسه بأن جعل ذيله
 على كتفيه أو يديه وسطه

كل ركن من مندوب ومسنون تكلم على محظورات الاحرام وأحرها لا طارئة على المساهية بعد كمالها
 وهي على قسمين مفسد وغير مفسد وتعلقها ما أفعال الرجل والمرأة فبدأ بعير المفسد وبالمرأة كما صنع
 خليل عكس صنيع ابن الخاحب فيهما قبل ولعله إنما بدأ بالمرأة وان كان الأولى البداهة بالرجل كما ورد
 بذلك القرآن في أي كنيسة والسنة لقله الكلام على ما يختص بها (قوله على الذكروا لا تشي) أي والخنثى
 ويحتمل فيه (قوله حرة أو أمة الخ) قال عيب ومثلها الخنثى واعترض بأن مقتضى الاحتياط الخاف
 الخنثى بالرجل لا بالمرأة لان كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس الان يقال احتمال الانثى
 يقتضي الاحتياط في ستر العورة وحيث هذا الاحتياط ستره كالمرأة ويلزمه الفدية لاحتمال ذكورتها (قوله
 أي بسبب تلبسها) أشار بذلك إلى أن الماء السميعة ويصح جعله للظرفية وكل مهم ما يفيد أن مبدأ الحرمة
 مجرد الاحرام أما فائدة السميعة ذلك وظاهر وأما فائدة الظرفية ذلك فلان المعنى حرم في حال الاحرام
 مفيد أن مبدأها من الاحرام (قوله أو بعضه) أي على الارح من التأويلين ووجه الرجل كالمرأة
 (قوله بل يجب الخ) حاصل المتمدانها في أرادت الستر عن أعين الرجال جازها ذلك مطالعاتها أو
 طنت الفتنة بها أم لا نعم إذا علمت أو طنت الفتنة بها وحب كما قال الشارح قال عيب وانظر إذا خشي
 الفتنة من وجه الذكروا هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة أم لا قال البني رلا وجه هذا التنظير ماد كروا
 في ستر العورة عن ابن القطن وغيره أن الأمر لا يلزم ستر وجهه وان كان يحرم النظر إليه بقصد
 اللذة والذم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام وفي الاحرام أولى كما هو ظاهر (قوله وفدية لزمها)
 أي ان فعلت شيئا من ذلك وحصل طول وأما ان لم يحصل طول بان أزالته باقرب ولا فدية لان
 شرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد (قوله أو صاغية) أي كلاس أو ر والخاتم (قوله وان بأصبع
 رجل) أي هذا اذا كان الخاتم بأصبع يده وان كان بأصبع رجل كسر الزاوي لا يعتد في حق
 الرجل على كل حال بخلافه في حق المرأة فيحوز لها الخاتم والاساور كما لم مما تقدم (قوله وأما لو كبس
 الخ) طاهره أنه لا تشي عليه ولو أدخل رجل يده في كفيه وأيس كذلك بل فيه الفدية حيثئذ (قوله
 بأي شيء بعد ساترا) أي أريد الساتر عنه كان قوله وان بكطن ثيابه لا وان أريد الساتر عرفاً كان ساتراً
 ودخل تحت الثياب الدقيق أو الجبير يجعله على وجهه ورأسه لأن ذلك حسم فتغيبه من الخروا برد
 (قوله لا تغد نعل) ولو لم يفقهه ولو كان احتياج إلى اللبس المغيي لصرورة افتتحت ذلك كستره برجله
 نقطعه ما أسهل من ذلك من وأيسهم فانه لزمه ما لا يسهل من القاسم عن مالك قال في الحاشية
 وفدية قال وحوادثه على حيثئذ كعبه ووثق من إضافة العلوي النعل عدم المطر إلى قوله مال
 ناشترى وكثرته أي أن يكون العلف في حذائه (قوله أكثر من الثلب) ظاهره أن الثالث من حذر
 ليس يبررى بن عن أي الخدين أن الثالث كثير (قوله انقطع أسفل من كعب) قال الحرثي والظاهر
 أن من انقطع لو تشي أسهل الكعب (قوله ثوب أو عير) ظاهره أن ثوباً طاهره لأن طاهره لا يرد

٣١ - صارت - لي
 كالمزول لا تشي إليه كما لو أتت ساعن كتنقيه أو لم يقطع بريدة مرقنة
 أو ذات واة بين لا يربط ولا غير ولا تشي عايف في كفه (و) حرم على الذكروا ستر وجهه ورأسه (باب تشي) وسد ساترا (وان بكطبي)
 كعبين ومصح في الوجه والاسر بخلافه ان غيرهما من ساترا لا بد من كل ما يستر من ساترا عيرها العايف يحرم بنوع
 خاص وهو المحيط بآب من حرمة المحيط أمر من الأول متبعب بقيد سترها (باب تشي) الواحد فيقال (الأنف وشعره) مما ليس في الرجل
 كالجوف أو ذورب فأن محيط ولا يحرم على الذكروا ستره (فتدعى إلى أريغاه حاسا) فان زادت عن قيمته أي أكثر من الثالث وهذا
 إشارة إلى أن الأول فان لم يرد على أو زحوا على الحلق فاحشاً جازاً ليس بالثوب ولا تشي وأشار إلى أن تشي قوله (انقطع أسفل من كعب)
 كما ورد في الحديث قوله تعالى لا تشي عايف في كفه أو غيره أو كان من أصله من تشي قال الأوزاعي (باب تشي) يثوب أو غيره

(ر) جاز (فصد) الحاجة (ان لم يغصبه) بكسر الصاد من باب ضرب (والا) بان عصبه بعصاية ولو اضرورة (افندي) وان لم يحرم للضرورة
(كعصب سرحه) أودمله (أورأسه) فقيه الفدية ٢٤٣ ولو للضرورة وان جاز للضرورة (أو

اصق خرقه) على ثيئها
ذكر (كبرت) أي ان
كانت كبيرة (كدرهم)
بعل فاعلى لان صغرت
(أولعها) أي الخرقه (على
ذكر) لذى أو بول فيه
الفدية بخلاف وضعها عليه
عند السوء بلاف (أو
فطنة) وضعها (بأذنه) ولو
أصغر من درهم لانها تقع
الاذن نزلت منزلة الكبيرة
(أو قرطاس) وضعه
(بصدغه) وان لضرورة
فيه الفدية ثم سرح في بيان
بعض مكروهات ولا
مدية فيها فقال (وكره شدقه)
نقطة) أي رط ثيئ فيه
بفئة (بصدأ ونقذ) وتقدم
حواره بوسطه على الجلد
(و) كره (كب) أي وضع
(وجهه على وسادة) ونحوها
لا وضع حده عليها (و)
كره (شم طيب) مذكر
وهو ما حفي اثره (كريمجان)
رياحين وورد وسائر انواع
الرياحين لا مجرد مسه ولا
يكروه ولا مكس كان فيه
ذلك ولا استصحابه (و) كره
(مكس) كان به طيب
مؤن كسكس وعطر
وزعمه (ر) كره
(استصحابه) أي المؤن في
خرجه أو صدوقه (ر)
كره (شده بالاحس) له
والاحرم كما يأتي في اقسام كل
أربعة علمت أحكامها (و)
كره (هجامه) بلاعذر ان

بشدة فكهروه (قوله وجاز فصد الحاجة) أي وأغيرها مكروه كما تقدم (قوله وان لم يحرم للضرورة) أي
لأنه لا يلزم من الفدية الحرمة كما هنا كما أنه لا يلزم من الحرمة الفدية كن تقلد بسيف غير ضرورة فانه
يحرم عليه ولا فدية عليه على المعتمد ما لم يكن علاقته عريضة أو مدقة والا فتدلى (قوله كعصب
سرحه) ظاهره لزوم الفدية بالعصب مطلقا كانت الخرقه التي عصب بها صغيرة أو كبيرة وهو ظاهر
المدونة خلافا لابن الموزان حيث فرق بين الصغيرة والكبيرة وجعل الفدية في الثانية دون الاولى
(قوله أو اصق خرقه) قال ابن عاشر هذا خاص بجراح الوجه والرأس فاصق الخرقه على الجرح في
غيرهما لا شيء فيه والعرق أن الوجه والرأس هما الاذان يجب كشفهما دون غيرها من بقية الجسد انظر
من فيعيد الشارح بذلك (قوله كبرت الخ) أما لصق الخرقه الصغيرة فلا شيء فيه وقوله كدرهم يعني
بموضع واحد أو مالو تعددت الصغيرة مواضع بحيث لو جمعت كانت درهما وظاهر التوضيح وابن
الحاجب أنه لا شيء عليه وهو المعول عليه كذا في حاشية الاصل (قوله لذى أو بول) أي للتحفظ من
اصابتها وقوله ففيه الفدية ظاهره كانت الخرقه كبيرة أو صغيرة (قوله أو قرطاس وضعه بصدغه)
يعني أن المحرم اذا جعل على صدغه قرطاسا للضرورة كمداع أو غيرهما فانه يغتدى وان كان لا يتم مع
الضرورة وظاهره لزوم الفدية في لصق القرطاس للصدغ كبيرا كان أو صغيرا وهو كقطعة الاذن
بخلاف الخرقه التي ياصق على الجرح فان الحكم فيها مقيد بالكسيرة والعرق أن الشخص لما كان
ينتفع بالقرطاس الصغير أشبه الكبير بخلاف الخرقه فان لا ينتفع بالصغيرة عادة (قوله وكره شدقه)
أي لم يوسع مالك الا في شد النقطة في الوسط تحت المثر روحل الكراهة في الشدة على العصب والاحذ
ما لم يكن ذلك عادة لقوم والا فلا كراهة له من حاشية الاصل (قوله وكره كب الخ) يعني انه يكره
للشخص المحرم وكذا غيره أن ينام على وجهه وانست الكراهة خاصة بالمحرم كما ذكره شراح حليل افول
الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشياطين (قوله وهو ما حفي اثره) أي تعلقه بالناس
له من ثوب أو جسد (قوله كرمجان الخ) أي ومثله ما يعمد من ماله يست من فيل المؤن بل يكره فقط
كاصلها كما نص على ذلك في الطراز قال ح وهو الحار على القواعد وقال ابن مردود في الفدية لان
اثره يقر في البدن واعتمده ر معترض على الخطاب وهو عير طاهران كلام المدونة صريح في كراهته
وقط وجيشد ولا فدية فيه وبذلك تعلم أن اعتراض ر على ح غير صواب اه من حاشية
الاصل (قوله وكره شمه بلا مس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن الفصار وعزا الباجي للذهب المتع
والمعتمد الاول (قوله فاقسام كل أربعة علمت أحكامها) حاصله أن الذ كره يكره في صورة وهي الشم
ويجوز في ثلاث وهي المس والاستصحاب والمكس كما في ذلك واكن عول بن على كراهة مسه
أيضا والمؤن محرم في صورة وهي المس ويكره في التلابل البقية قال في حاشية الاصل ويتبين أن كره
بغير الحمام وأما في فاستعمالها حوام قال في التوضيح والمذ كره فثمان قسم يكره ولا فدية فيه كالريحان
وقسم محرم وفيه الفدية وهو الحمام اه بن والمراد باستعمال الحمام الذي يوجب الفدية انظر لاهها كما
يأتي وأما الحمام المعروف فهو كسائر الرياحين بلا شك (قوله كره حجمة بلا عذر الخ) تهسيل
الشارح أحسن مما قال ح ونصه أن الحمامة بلا عذر كره مطلقا حتى قتل الدواب أم لا زال بسبب
شعر أم لا هذا هو المشهور وأما عذر فهو زملطما وهو ذ الحكة المتعدا وأما الفدية فتجب ان أزل شعره
أو قتل فلا كثيرا وأما القليل ففيه الاطعام وسواء احتجم في ذلك لعذر أم لا اه ولذلك عول بن على
ما قاله سارحنا واعتراض على الخطاب (قوله عير عذر) أي كراهة والموضوع بالاصريع غير ضروري
(قوله وكره عير رأس) أي ان لم يتحقق في الدواب والا فلا كراهة من فصل المذكور أعظم شيئا من
طعام كما هو نص المدونة واحتلف في الاطعام المذ كور وهو الي بهت بهم أنه واجب رحيل كراهة عير
الرأس على التحريم واستظهره ر لعدم ذكر الاطعام في غير ذلك من المكروهات كالحمامة ونحوه

لم يبين (أي يرب) (شعر) والاحرم غير عذر وان تدلى مطلقا بأنه
أنه زام لا (و) كره (شم ريحان) في ما عير عذر بل الدواب

(بغير غسل طلب) وجوبا أو تديا أو استئنا (و) كره (تجفئة) أى الرأس (بقوة) خوف قتل الدواب لا يتجفئ فيجوز (و) كره (نظر
بمرآة) أى فيها مخافة أن يرى شعنا فيزيله ويحطف على قوله يحرم على الأنثى الخ قوله (وحرم عليهما) أى على الأنثى والذكر بالا حرام (دهن
شعر) لرأس أو لحية (أو) دهن (جسد بغير علة) والاجاز لان الضرورات تبیح المحظورات (وان) كان الادهان (بغير مطيب) أى بدهن
غير مطيب فأولى بالمطيب (واقضى فى) ادهانه بالدهن (المطيب مطلقا) ولو علة أو بيطن كف أو رجل (و) أفندى (فى) دهنه لشيء من
جسده أو شعره بدهن (غيره) أى غير المطيب (لبعرة علة) أى ضرورة ولو بيطن كف أو رجل (لا لها) أى للعلة فلا فدية عليه (ان كان
الادهان للعلة (ببطن كف أو) بطن ٢٤٤ (رجل والا) يكن بيطم ما بان ادهن بغير المطيب فيما عدا ما طن كره وقدمه

(وقولان) وجوب الفدية وعلمه والحاصل أن غير المطيب غير ضرورية فيه الفدية حتى في باطن المكف والقدم وللضرورة فلا فدية أن كان بمطها اتفاقا وإن كان بحسبه ومنه ظهرهما فقولان (و) حرم عليه ما (أبانه) أي إزالة (ظفر) من يد أو رجل (غير عذر أو) أبانه (شعر) من سائر جسده بمحلق أو قص أو تنف (أو) أبانه (وسخ) من سائر يديه (ألا) ما تحت الظفاره (أو) (ألا) (غسل يديه عز يله) أي الوسخ كالاشمال ولا يحرم عليه ما (أو) (ألا) (تساقط شعر) من لحية أو رأس أو غيرهما (لوضوء) أو غسل (أو) (ألا) حل (ركوب) لدابة فلا شيء عليه (و) حرم عليهما (مس طيب) مؤنث كورس أو دهن مطيب بأي عضو من أعضائه (وإن ذهب ريحه) أي الطيب فذهب ريحه لا يسقط حرمة مسه وإن سقطت الفدية (أو) كان (في طعام أو) في (كل) أو مسه (لم يمتلئ

الرأس بشده رجلاها سبده على كراهة التنزيه وحل الاطعام مستحبه او هو المتمد (قوله اعبر غسل طاب)
 اى وأما غسل ولا كراهة ولا شيء فيه ولو قتل ذل الان قتل القمل وبه كذا سقط الشعر والجمع مغمفر
 (قوله مخافة ان يرى شعنا الخ) اى والمطلوب ابقاء الشئ مادام محرم (قوله دع عن شعر لرأس الخ) فان
 كانت الرأس صاعداً فحرم ايصاده لدخولها في الجسد بعد ذلك ولذلك لم يباح عليها كما فعل خليل (قوله
 واقتدى في ادهانه الخ) حاصله ان الصور ثمان تؤخذ - كماها من الثمن والسارح بايضاح لا بد تقول
 الادهان اما لعله اولغيرها وفي كل اما عطية او غيره وفي كل اما الجسد او بباطن الكف والقدم (قوله
 وحرم عليها ابانة الخ) فان فعل فسد اى أن فيه حفنة ان لم يكن لا ماطة الاذى والاففدية ان كان الظفر
 واحدا وان زاد عليه ففدية مطاؤها هذا في ظفر نفسه واما تقليم ظفر غيره فسيأتي (قوله أو ابانة شعرا الخ)
 يمكن ان كان يسيرا بان لم يزد على الشرة فعبه حفنة وان كان كثيرا بان زاد عليها ففدية (قوله أو ابانة وسح
 الخ) يعنى أنه يحرم على المحرم رجلا أو امرأة ازالة الوسخ لان المقصود ان يكون شعنا فان ازاله لزمه فدية
 الا ما كان تحت الاظافر فلا تحرم ازالته بل يؤمر بها ولا فدية فيه وظاهر كلامهم مع ازالة الوسخ وفيه
 الفدية ولو كان به روائح كريهة كالتى به داء الصنمان في ابطينه وانظر في ذلك (قوله غسل يديه بمزيلة)
 اى ان لم يكن مطيبا ولا حرم غسل اليدين به وفيه الفدية (قوله لوضوءه أو غسل) اى ولو لم يذوب بل وان
 كما ما حبي كالبرد نعم لا يغتفر في المباح قتل القمل بل ان قتل فيه قلا اخرج ما فيه (قوله كورس)
 دخل تحت الكاف الزعفران والمسك والعطر والعود باعتبار دخانه الذى يخرج منه حين وضعه على
 النار (قوله لا يسقط حرمته) اى لان الحرمة ثبت له في حال وجود ريحه والاصل استصحابها (قوله
 وان سقطت الفدية) اما سقطت في تلك الحالة لانها تكون فيما يترفع به وعند ذهاب الريح لا ربه (قوله
 وكان في طعام) اى وفيه الحرمة والفدية ومثل الطعام الشراب ان لم يمتدح كيا باني (قوله أو في كل
 اى وفيه الفدية من غير حرمة ان كان ضرورة والا فعبه الحرمة أيضا (قوله أو مسه ولم يعلق به) اى وفيه
 الحرمة والفدية (قوله الا اذا طبعخ طعام الخ) هذا التفصيل للبساطى واعتمده ح والمذهب خلافه
 قال في التوضيح ابن بشير المذهب في الفدية في المطبوخ مطاؤها لانه انما يطلق في المذونة والموطأ والمختصر
 الخواز في المطبوخ وابقاه الابهرى على ظاهره واعتمده ر و بن وعصمته نافع شراح المختصر
 (قوله أو كان الطيب بقاؤره) اى وكذا حل قارة المسك اذا كانت غير شقوقه على ما قال ابن
 عبد السلام واستبعد ابن عرفة قائلا ان القارة نفس الطيب (قوله لانه من الاستحباب) اى لا كروه
 كما تقدم (قوله أو أصابه الطيب من القاء ربيع الخ) اى وأما الطيب الباقي في ثوبه أو بدنه مما قبل
 احرامه فلا فدية عليه فيه ولا يلزم نزعها ن كان يسيرا ان كان كثيرا فعليه الفدية وان لم يترأخ
 في نزعها (قوله ولا يجب للمعرورة) اى لاسا ما موردون بالقرب من الكوفة وهي لا تحل من الطيب
 مانبا ولذلك نهى مالك عن تخليقها أيام الحج ويقام العطارون قد افياها من المسحوق (قوله ولا
 لزم من وجوب نزعها الخ) قال في الاصل على أن بعض المحققين قال النص في نزعها لكون الكوفة

(به) به صبح اللام (الا اذا) طبخ بطعام و (امانة الطبخ) أى استهلاكه بنهاية عيونه ولم يبق سوى
 ريجه أولونه كره غفران و ورس دلا حرمه ولا فدية ولو صبح ندم (أو كان) الطبيب (بقادره) سدا محكما ولا شيء فيه ان حاله لاه
 من الاستصحاب المسمى (أو أصابه) الطبيب (من القاء بجم أو غيره) عليه لاشئ عليه ولو كثيرا أن يتراخى في نزع (ووجب نزع) ولو
 بالقاء الذوب الذي هو فيه أرسل بذنه فمصابون (مصابا) من أو كثر (فان تراخى) في نزع (بالفدية أو أصابه من حلق) بفتح الحاء
 المجهمة أى طبيب (الكعبة) الذى اتى عليه الرزحيرى نزع يسيره ولا يجب للفتر ورة ووجب نزع كسبه فان تراخى في نزعها فالفدية والذنب
 يفند بالقل عند الفدية ولا يلزم نزع ووجب نزع ووجب الفدية

(وفي) قلم (الظفر الواحد) لا لاماطة الا الذي بل قلمه ترثها أو عبثا حفته من طعام الا اذا انكسر فأزال سنة ما به الالم فلا شيء فيه (و) في ازالة (الشعرة والشعرات عشرة) لغير اماطة الا الذي حفته (و) في قتل (القملة والقملات كذلك) أي الى العشرة (و) في (طرحها) أي القملات بالارض بلا قتل (لا لاماطة الا الذي) راجع للظفر وما بعده كما قدرناه في ما قبله (حفته) من طعام يعطيه الفقير وهذا مبتدأ خبره الحار والمحرور قبله أي قوله وفي الظفر الخ (والا) بأن تلم أكثر من ظفره مطلقا أو تلم واحدا فقط لا لاماطة الا الذي أو أزال أكثر من عشر شعرات مطلقا أو قتل أو طرح أكثر من عشر قملات مطلقا لا لاماطة الا الذي أولا (فدية) تلزمه (لا طرح كعقوبة برغوت) من كل ما يعيش بالارض كدود وغل وهوض وقراض فلا شيء فيه اذ لم يقتله الا ازالة القراد والحلم عن غيره وفيه الحفنة ولو كثر وهو قول ابن القاسم (كذلك حوله حمام) لا شيء فيه ولو طال مكثه فيه حتى عرق خلا للحمي (الا أن ينقي) ٢٤٥

بذلك ونحوه فالفدية * ثم بين ضابط ما فيه الفدية فقال (والفدية) وأنواعها ثلاثة على التحجير كما يأتي بينها جل وعلا بقوله من صيام أو صدقة أو نسك كائنة ومنحصرة (فيما) أي في كل شيء (ترثه) أي يتنعم (به أو) في (يزال به) عن النفس (اذي) أي ضرورة (مما حرم) على المحرم (لغير ضرورة كماء وكحل) فيهرمان على المحرم الا لضرورة وقد يترفع بكل منهما أو يرال به ما ضرر (و) كجميع (مما) ذكره من أول الفصل الى هنا من سائر المرأة وجهها وكفها مع ضبط الخ (الافى) تقليد (سيف أو) مس (طبيب) مؤنث (ذهب ربحه) ولا فدية فيهما (وان حرم) كل منهما الغير ضرورة فان لم يذهب ربحه ففيه الفدية كما تقدم ثم الاصل تعدد الفدية بتعدد موجبها الا في اربعة مواضع

التحجير في نزع يسيره وأما الكسب فيؤثر به عه استقبانا اه (قوله وفي قلم الظفر الواحد) حاصله أن لا يطرح ثلاثة أحوال قلم المنكسر لا شيء فيه اتحد أو تعدد فاه لا لاماطة الا الذي حفته ان اتحد والافدية قلمه لا لاماطة الا الذي فدية مطقة أو الموضوع طفر نفسه وأما لو قلم ظفر غيره فلا شيء على المحرم في قلم ظفر الخ لال ان قلم طفر محرم مثله فان كان برضا المفعول به فالفدية عليه وان كان مكرها فليس على المكره بالكسر (قوله راجع للظفر وما بعده) قال في حاشية الاصل فيه نظربل ليس في القملة والقملات الاحفنة مطلقا سواء كان القتل اغي اماطة الا الذي أو لاماطة قال في التوضيح لا يعلم قول في المذهب بوجوب الفدية في قملة أو قملات اه بن و مراده بالقملات ما لم يبلغ الاثني عشر فلا ينافي وحب الفدية في الاثني عشر فما فوق مطلقا و مراد شارحنا بالرائد عن العشرة بان كان اثني عشر فأكثر رما ذكره الشارح في الشعر فمسلم لا نزاع فيه (قوله الا ازالة القراد والحلم الخ) قبله البساطي عا اذ لم يمتدح والافدية ان كثر على أحد القولين والمعتمد الحفنة مطلقا كما هو ظاهر الشارح (قوله خلا للحمي) أي فانه قال متى دخل الحمام وحل فيه حتى عرق وجبت الفدية ولا كن مذهب المدونة انما تعيب على داخله اذ ادلك وأزال الوسخ (قوله على التحجير) أي كما تقدم في نظم الاجهوري في قوله * كما خبروا في الصوم والصيد والاذي * فوافق الآية الكريمة التحجير (قوله كائنة ومنحصرة) أي من حصر السبب في السبب (قوله وقد يترفع بكل منهما) أي كفعا له مالم لا يترفع وقوله أو يرال به ما ضرر أي كالتلوي بكل (قوله الا في اربعة مواضع) أي فان العدية فيها تعدد ان تعدد موجبها (قوله بلا تراخ) أي والمراد بانقور حقيقته وهذا ما يفيد ظاهر المدونة وأقره ابن عروة خلافا لما اقتضاه كلام ابن الحاجب واقتصر عليه التثاني من أن اليرم فور وان التراخي يوم وليه لا أقل (قوله فكفارة واحدة) أي ولو اختلف الموجب كاللبس مع الطيب والتداوي لغرو ح م لا وفيه التكرار تصديق بثلاث صور أن ينوي فعل كل ما أوجب الفدية ففعل الجميع أو بعصا منه أو يسوى فعل كل ما احتاج اليه منها أو ينوي متعددا معينا فدية واحدة كما قال الشارح (قوله مانعة أعم) أي الا أن يكون للحاص الذي أحره زيادة دفع على العام كما اذا طال السراويل طولا له بال يحصل به انتفاع أو رفع ح أو برد وتعدد (قوله أو غلالة) والمراد بها الصديري الملبوس قال الشاعر

لا تجتمعوا من بلى غلالته * قد ذرأ ذرارة على القمر

(قوله وهذا ما لم يخرج الأول الخ) هذا التقييد راجع لما ذكرنا في تراخي ما بين الفدين كما قيد به في الاصل وفيه في المحسوس أيضا ولا يظهر بالذمة التقديم الا على الاخص فان الاخص لا شيء فيه مطلقا فالماضي للمنفذ في نفسه معناه (قوله كما تقدم من كلام الشيخ) أي متبادر من كلام

أن لا يطرحه (واحد) أي (أن تعدد موجبها) بكسر الجيم أي مبدأ (يعور) كان يمس الطيب ولبس ثوبه ويقلم أطفاره ويحلق رأسه في وقت واحد بلا تراخ زمانا بعده واحد ذلك جميع ومن ذلك ما يفعله من لا قدره على ادامة التحرد فينوي الحج أو العمرة ثم يلبس قميصا وجماعة وسراويله في وقت تراخي تعددت وأشارنا ما سبق بقوله (أو) تراخي ما بين الموجبات ولكن (نوى) عند فعل الأول (التي كثر) كن ينوي فعل كل ما احتاج له من موجبات الكفارة او متعدها فبما فعل الكل أو البعض وكفارة واحدة ولما انتهت بقوله (أو) لم ينو الكفارة كذا (ق م) أي الفحل (مانعة أعم كشوب) بدنه في اللباس (على سراويل) أو غلالة أو حزام فتعد بخلاف العس وهذا (ما لم يخرج الأول) كفارته (قبل) يعني (الثاني) والاخرج الثاني أيضا وشارنا راجع بقوله (أوطن) الذي ارتكب موجبات متعددة (الاباحة) أي أي طن انه ما حله فعله فله ان لا يكون لامطاة كما يمتد من كلام الشيخ بل (يظن) أي بسبب ظن (خروج منه) أي من الاسرام كن طاف للافاضة أو للعمرة بلا وضوء معتددا به متوضي فاما فرغ من حجه أو عمرته بالسعي

فقد عرفت في اعتقاده فعمله وجبات الكفارة ثم تبين له فسادها وأنه باق على إصراره فعليه تكفارة واحدة وكذا من رفض حجته أو غيرها أو فسد بها أو طوع فظن أن حوجه منه وأنه لا يجب عليه ما تمام المنسأ أو المرفوض فارتكب موجبات متعددة قلنس عليه الا كفارة فقط وأما محرم جاهل ظن أباحه أشياء تحرم بالأحرام ففعلها إلا في ذوقه عليه لكل فدية ولا ينفعه جهله وكذا من علم الحرمة وظن أن الموجبات تتداخل وان ليس عليه الا فدية فقط لموجبات متعددة لم ينفعه ظنه (وشروطها) أي الكفارة أي شرط وجوبها (في اللبس) لثوب أو خف أو غيرها بل لسه مائة هي مظنة للانتفاع به (لا أن نزعه

الشيخ خليل أن ظن الإباحة مانع في جميع المسائل وليس كذلك بل مفروض فيها مثل ما سارحنا (قوله) فعل موجبات الكفارة أي الفدية أي فعل أموراً متعددة كل منها يوجب الفدية بنفسه كلبس محيط ودهن عظيم وتقليم أظفار وحلق شعر كثير لكن اعترض تمثيله بطواف الأفاضة فإنه في فساد الأفاضة يرجع دلالة فعل كل ما يفعله الحلال إلا النساء والصيد فإذا فعل غيرها ولا فدية عليه اتحد أو تعدد وأجيب بمحمل كلام الشارح على ما إذا خالف الواجب وطاف بالأفاضة قبل الرمي وكان طوافه بعير وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحلله فعل أموراً كل منها يوجب الفدية (قوله) فارتكب موجبات الخ أي ظاناً بالإباحة فعلم أو معتقداً ذلك وأما السئل في الإباحة فلا ينفي التعدد ويأتى له السئل في غير مسألة طواف الأفاضة بغير وضوء وأما هو فلا يأتى له سئل في الإباحة بل يعتقداً أو يظنها (قوله) الانتفاع أي باعتبار العادة العامة لا باعتبار عادة بعض الأشخاص كذاني الحاشية (قوله) والراجع أنه لا فدية الخ أي من قولين حكاهما خليل وفي ح عن سبعة بعد ذكره القولين من رواية ابن القاسم عن مالك قال فرأى مرة حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة إلى الترفه وهو لا يحصل إلا بالطول قال ح وهذا هو التوجيه الظاهر لما ذكره في التوضيح من أن الصلاة هل تعد طولاً أولاً وتبعه التثاني والمواقف غيرها أذلبت الصلاة بطول لما ذكره من أن الطول كالיום كافي ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما وبهذا نعلم أن القولين جاريان سواء طول في الصلاة أم لا خلافاً لما ذكره شارحنا تبعاً لمعنا والحرشي أنظر بن (قوله) وهي أي الفدية الخ أي الواجبة لبقاء التفث وطالب الرفاهية (قوله) فاعلى الحماوة لا) هذا هو الذي ارتصاه أبو الحسن في مناسكه كما في ح (قوله) وقيل الشاة أفضل الخ) هذا الذي حرم به الحرشي غيره (قوله) ويشترط فيها من السن الخ أي ويشترط أيضاً ذبحها بنية الفدية فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة أو مذبوحة بعير بنية الفدية (قوله) فالجمل ثلاثة أصع أي وكل صاع أربعة أعداد وأجرأ غداء وعشاء لكل مسكين حيث يقع الغداء والعشاء المدينان كان المدينان أفضل ومثل الغداء والعشاء العدا آء والعشا آن (قوله) في أي وقت شاء أي في جواز الصوم أو الأطعام أو الدج في أي مكان أو زمان شاء فلا تختص بز أن كايام منى ولا يمكن كسكة أو منى بخلاف الهدى فإنه يختص بمهما ويحل ذلك الآن بقوى بالاصح بكسر اللام أي المذبوح الهدى باب بقاءه أو يسعه في ما يقاد أو يشعر بل قال بعضهم زاد مقدار مجرد الفدية كافي وإن لم يحصل تقليد ولا اشتعار فيحتص عني أن وقف به بعروه ولا فدية والجمع فيه بين الحل والحرم وترد به بأن لا ينتقل للصوم أو الأطعام إلا بعد العز عن الذبح وأصلية لا كثر لجم كذا في الأصل (قوله) ولو علم الصلاة الذي استظهره الأجهوري كراهه المقدمات إذا عرفت السلامة كالصوم لم يكن يعيد بما إذا قلت (قوله) مطلقاً أي حيث أوجب الغسل وجز جاع الصبي أو البائع في غير مطيعة أو في هوى المريج أو مع لب خوفة كتيقة على الذكر والحنان أنه يبرئ فلا أساس ينشئ من ذلك وقوله الأصل بالعا أم لا تمتع فيه عب وعب غير صواب بل لا يفسده إلا لجماع الموجب للغسل كما علمت (قوله) كاستدعاء منى تشبيهه في قوله وأسد أي كما يفسد الخبج بالجماع بنفسه باستدعاء منى الخ كان الاستدعاء بماء كور عدا أو جهلا أو فسيماناً للأحرام (قوله) لا حررها عامه أنه إذا استدعاء بالمكر أو النظر فحصل ولم يدم الاستدعاء أهدي ولا

بقر (ولا فدية عليه لعدم الانتفاع والراجع أنه لا فدية على من لبسه في صلاة ولو رباعية إذا لم يطول فيها ولا فدية وأما غير اللبس كالطيب حاله فدية بمجرد لانه لا يقع الانتفاع به (وهي) أي الفدية ثلاثة أنواع الأول (شاة) من ضأن أو معز (فاعلى) الجمل وفضلاً من بقروا بل كالهديا وقيل الشاة أفضل فالبقر فالأبل كالضحايا ويشترط فيها من السن وغيره ما يشترط في الهدى والضحية والثاني ذكره بقوله (أو أطعام ستة مساكين) من غالب قوت المحل الذي أخرجهما فيه (لكل) أي لكل مسكين (مدين) بده صلى الله عليه وسلم فالجمل ثلاثة أصع وذكر المالك بقوله (أو صيام ثلاثة أيام) مطلقاً (ولو أيام منى) أي في أي يوم الحرة تأميه وقيل يجمع فيها (ولا يختص) الفدية بأنواعها الثلاثة (يمكن) أو زمان فيجوز تأخيرها لبلده أو غير أي وقت شاء بخلاف الهدى فإن محلها منى أو مكة على ما بآتي أن شاء الله تعالى (و) حرم

عليه ما (الجمع) والآنزال (مقدمة ما)

وساد ولوعلم السلامة من منى ومعى (وأفسد) الجماع المصح والعبرة (مطلقاً) أنزل ثم لعلها أو ما سبب أو مكرها في آدمي أو غيره بالعالم لا (كاستدعاء منى) كما يأتي أي أن أنزال منى مفسد مطلقاً (وان) استدعاء (ينظر أو مكر) مستدعيين لا يجزئهم بخلاف أنزال بغيرها فلا تشترط فيه الإهداء ومحل إفساد الجماع أي الأنزال

(ان وقع) ما ذكر بعد احرامه (قبل يوم النحر) الصادق ذلك يوم عرفة ولباسها الى طلوع فجر يوم النحر (أو) وقع (فيه) أي في يوم النحر (قبل رمي) جدار (عقمة و) طواف (اقاضه أو) وقع الجماع أو الانزال في احرامه بالعمرة (قبل تمام سعي العمرة والا) بأن وقع ما ذكر بعد يوم النحر قطعهما أو بعد أحدهما في يوم النحر أو بعد تمام سعي العمرة وقيل الخلق (فهدي) يلزمه ولا فساد (كانزال) مجرد نظر أو (مجرد) (فكر) من غير استدامة فهدي يلزمه ولا فساد (وامذاته) بلا انزال (وقلة بفهم) وان لم يذفأ هدي بخلاف مجرد قبلة بجحد أو غيره فلا شيء عليه لانها من قبيل الملامسة (ووجب) بخلاف بين الأئمة الأربعة رضي الله عنهم (اتمام المفسد) من حج أو عمرة فيستمر على أفعاله كالصبيح حتى يتم وعليه القضاء

الحج بعمرة لبدرك الحج من عامه وهذا (ان لم يفته الوقوف) بعرفة اما لوقوع الفساد بعده في عرفة أو مزدلفة أو هدي قبل الرمي والطواف وأما لوقوعه قبله ولا مانع يمنع من الوقوف فان منعه منه مانع من محن أو مرض أو صدق فاته الوقوف وحب عليه فحاله منه بفعل عمرة كما أشار به بقوله (والا) بأن فاته الوقوف (تحال) من الفساد (بعمرة) ولا يجوز له المقاء على احرامه للعام القابل لما فيه من التماسي على فاسد مع إمكان التماس منه وفوطم من فاته الحج ينسب له التحال بعمرة ويجوز له المقاء القابل في غير من وسد حجه (فان لم يتم) أي للمسد بحج أو انزال سواء ظن اباحة قطعه لفساده أم لا (وهو بان على احرامه) أبدا ما عاش (نمان أحر) أي جدد احرامه من حصول الفساد

فساد وأما ان استدعاء غيره كقبلة وحسن وملازمة ففساد وان لم يدم الاستدعاء كما بان (قوله ان وقع ما ذكر بعد احرامه) أي سواء فعل شيئا من أفعال الحج أولا بل لو وقع مقرونا بالاحرام يكون فاسدا ويلزمه اتمامه أول الساب (قوله وقيل الخلق فهدي يلزمه) أي ويجب عليه هدي عمرة يأتي بها بعد أيام منى ان وقع الوطء قبل ركعتي طواف وهو صادق بصورتين وقوعه قبل الطواف أو بعده وقبل الركعتين وأما أمر بعمرة ليأتي بطواف لا ثم فيه ولذا لو وقع الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جرة العقبة فهدي فقط لسلامة طوافه كذا في الأصل (قوله فهدي يلزمه ولا فساد) أي ولو قصد بهما اللذة (قوله وامذاته بلا انزال) أي فليس في المذي إلا الهدي سواء خرج ابتداء أو مع استدامة ولو بقبلة أو مباشرة ولا فساد بوجه في المذي لا فرق بين كونه محرما بحج أو عمرة كما قال الشيخ سالم ويشهد له عموم كلام المأجي الذي نقله ح خلافا لقول بهرام أن ما يوجب الهدي في الحج لا يوجب في العمرة شيئا لان أمرها اخف من حيث انها ليست فرضا قال في الحاشية وينبغي التعويل على الاول وان كان طاهر النقل خلافه (قوله وقلة بفهم) أي ان لم تكن لوداع أو رجعة والافلاشي فيها (قوله فلا شيء عليه) أي ما لم يعد أو أكثر كما في المجموع (قوله بخلاف بين الأئمة الأربعة) أي خلافا لداود الطاهري (قوله اما لوقوع الفساد) بكسر الهمزة تنويع في عدم فوات الوقوف (قوله ولا يقع قصاؤه الا في ثالث عام) أي انه اذا لم يتمه ظنا منه أنه خرج منه بفساده ثم أحرم بالقضاء في سنة أخرى وقتلنا انذاك على الاول ولا يكون ما أحرم به قضاء بل ما فعله في السنة الثانية تقيمه له ولا يتأني له القضاء الا في سنة ثالثة كما قال الشارح ان كان الفاسد حجة أرفى مرة ثالثة ان كان عمرة * واعلم أن حجة القضاء بنسب عن حجة الاسلام اذا كان المسد حجة الاسلام كما قال الشيخ سالم وذكر الاحموري أن من أفسد حجة الاسلام يجب عليه اتمامها وقصاؤها ويجب عليه حجة الاسلام بذلك بخلاف الحج العائت الذي تحال منه بفعل عمرة فقضاؤه كاف عن حجة الاسلام قال في الحاشية واعتمد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله وسواء كان المفسد فرضا أو تطوعا) تعميم في وجوب الاتمام والقضاء (قوله ووجب فور ريقه الخ) أي بعد اتمام المفسدان كان أدرك الوقوف عام الفساد أو بعد التحال من الفساد ان لم يدرك الوقوف عامه (قوله ووجب قضاء القضاء) أي على المشهور وهو قول ابن القاسم ان من أحرم قضاء عمرا أفسده ثم أفسد القضاء أيضا فانه يلزمه أن يحج حجتين أحدهما عن الأصل والآخرى عن القضاء الذي أفسده لانه أفسد حجه أولا وثانيا بخلاف قضاء القضاء في الصوم طائسه وورائه لا يجب قال خايل في توضيحه الفرق بين الحج والصوم أن الحج كلفته شديدة فسد عليه بقضاء القضاء سنة ثانية لانه يتهاون فيه وأما من أفسد قضاء صلاة فليس عليه الا صلاة واحدة قولة واحدة وهل له تقديم القضاء الثاني على الاول أم لا كذا في الحاشية (قوله وعلمه هديان) أي بكل فاسده هدي ولكن يجب

لظنه بطلان ما كان فيه واستأنف غيره (فلمر) أي فاحرامه المجدد عدم ومرتبان على احرامه الاول حتى يتمه فاسدا ولو أحرم في ثاني عام يظن أنه قضاء عن الاول ويكون فعله في القابل اتماما للفساد ولا يقع قصاؤه الا في ثالث عام (و) وحب (قصاؤه) أي ما لم يذفأ به فاسده فان كان عمرة ففي أي وقت وان كان حجا ففي العام القابل وسواء كان المفسد فرضا أو تطوعا (و) وحب (فدوره) أي انقضاه حتى على قول من قال يجوز الترخي في الحج (و) وحب (قضاء القضاء) اذا فسد أيضا ولو تسلسل فأتى بحجته أحدهما فاقضاه عن الاولى والثانية قضاء عن الثانية وعليه هديان (و) وحب (هدي له) أي لفساده (و) وحب (تأخير القضاء) ولانه لو فسد عام فساد (أحر الزمان) في عام القضاء واتخذ هدي الفساد (وان تمكره ربحه) من الجلب الخ أو الاستدعاء (ففساد)

تأخير كل القضاء وأجزأ أن تقدم عام الفساد كما قال المصنف (قوله ولا يكون تعدد الجمع الخ) أي بخلاف الصيد والفدية في غير مسائل اتحادها فبقيت كذلك بتعدد موحده (تنبية) يجب عليه ثلاثة هدايا إن أفسد أحرامه قارباً ثم فاته وأولى إن فاته ثم أفسده وعلى كل قضاء قارباً هدى للفساد وهدى للقوات وهدى للقران القصاء ويسقط هدى القران الفساد لأنه لم يتم (مسئلة) يجب عليه احتجاج بكرهته وإن طلقها وتزوجت غيره ويجبر الزوج الثاني على الأذن لها ووجب عليها أن تنح أن أعدهم ورجعت عليه أن أسير بالآقل من كراه المثل ومما أكثرت به أن أكثرت أو بالآقل مما أنفقته على نفسها ومن نفقة مثلهما في السفر على غير وجه السرف إن لم تكن وفي الفدية بالآقل من النسل وكيل الطعام أو غنمه وفي الهدي بالآقل من قيمته أو ثمة إن اشترته وإن صامت لم ترجع شيء ويجب عليه مفارقة من أفسد معها من حين أحرامه بالقضاء لتحلله خوفاً من عودته لمثل ما مضى ولا يراعى في القضاء زمن أحرامه بالفساد بل من أحرم في المفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذي الحجة بخلاف الميقات المسكن أن شرع فانه يراعى فمن أحرم بالفساد من الحجة مثلاً تعين أحرامه بالقضاء منها بخلاف ما إذا لم يشرع بأن أحرم في العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الإحرام في القصاء إلا منها فان تعدد الميقات المشروع الذي أحرم منه أولاً فقدم ولو تعدد بوجبه جاز كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قابل وأحرم بالقضاء منها وأما لو تعدد في عام الفساد فلا يتعداه في عام القصاء اهـ من الأصل (قوله وعكسه) مثله في التوضيح عن المواد والعقوبة - لا فالأبن الحاجب القائل بعدم الأجزاء (قوله ووافقاً عن منع) أي بأن يقع الأوساد في الملح الذي أحرم به - إن فرغت العمرة فذا قصاه - فرددناه بحزبه في الحقيقة أحرأ أفراد عن أفراد وعليه هـ بيان هدى للمنتع بمحله هدى للفساد يؤخره عام القصاء (قوله لا قران الخ) قد علم مما ذكره ست صوراً ثمان محرمة وأربع غير محرمة وأصل الصور رتبع أسقط المصنف منها ثلاثة وهي قضاء الشيء بماله لظهوره (تنبية) لا يترتب قصاء التطوع عن واجب بخلاف قضاء الواجب فيحزى عنه ووافقاً لا شيخ سالم وخلافاً للتأنيذ الاحموري كما أفاده بعض المحققين كذا في المجموع وتقدم ذلك (قوله وحرم به الخ) الباعث للسبب وفي قوله وبالحرمة الظرفية (قائده) الحرمة من جهة المدينة أربع أميال أو خمسة سبواها من الكعبة منها - قلة تنعيم ومن جهة العراق ثمانية من المقطع بفتح الميم مخففة فأرضها مشغلاً كان في الطريق ومن جهة هـ هـ هـ هـ هـ وينتهي لمعرفة ومن جهة الجعارة تسعة أيام وينتهي إلى مرضع يسمى شعب آل عبد الله بن خالد ومن جهة جدة بهم الجيم لآخر الحديبية عشرة ومن جهة اليمن إلى مكان يسمى أضة على وزر نوان وعلمته وقوف - ميل الحبل دونه إذا حرك لجهته ولا يدخله أملاء عن - ل اهـ من المجموع (قوله تعرض لـ وان برى) أي والحال أنه متوشش الأصل فلا يجوز أصطحابه ولا النسب في أصطحابه وخرج به لك الأوز والدجاج ولم يقل وحزئه كما قال - ليل لأنه أسع عن ذكروا - كل لأنه أس فرض - لافاً لتعرض له تعرض لك كل وإن فرضه ففصلاً فاماميته فبان كانه محرم أو حلال في حرم وكان بلاذ كانه - فإني وأما أن لا يكون - متفق بأن ذكاه حلال في الحل فلا يحرم التعرض له بغيره إلا كمالاً (قوله ويباح البحري) أي لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وللعاده ما أناكم بالسحارة (تنبية) يدخل في المرى الضميمة الخ أي فيحرم التعرض لما ذكر (قوله لا المكاب الانسي) أي لأنه واجب كالحج وأما بالمكن ليس ما يحرم التعرض له لا على المحرم ولا في الحرم لأن قتله جائز بل ينسب على الميت - هـ هـ هـ هـ هـ وحتى الأصل (قوله أرل يؤكل) فيه رد على الشاذي القائل بما يحرم التعرض للأكرار (قوله فيرسا وحبوا) جعله أشرح جواباً للسؤال - قدس (قوله ولو أحرم منه) أي على المعتمة - لرف بي بيت والعض أن القاص حامل له وينقل باستقاله والمات من تحمل عنه وغيره صاحب له (قوله - فرع على قوله فوسله الخ) أي لأنه

(قمران وحرم به) أى
بالاحرام جميع أو حجرة وان
لم يكن بالحرم (و) حرم
(بالحرم) وان لم يكن
محرمًا (تعرض الحيوان
برى) بفتح الباء نسبة
للبرضد البصر ويباح
البصرى ويدخل في
البرى الضفدع والسحفاة
البربان والجـراد وطير
المناء لا الكاب الانسى
(و) تعرض (لبيضة)
نمادام وحشيا بل (وان
تأنس) كالغزال والطيور
التي تألف البهوت
والمناس (أولم يؤكل)
كالحنزير والقرود على
القول بحرمته وان كان
مملوكا لا حد ويقوم على
تقدير جواز بيعه (وزال
به) أى بالاحرام أو بالحرم
(ملكه عنه) أى عن
الحيوان البرى ان كان
ملكه قبل احرامه واذا
كان كذلك (فبره)
وحوبا ومحل زوال ملكه
عنه ووجوب ارساله
(ان كان معه) حين
الاحرام أو دخوله الحرم
أى مع احباله فى قصص
أو بـدغلامه ونحو ذلك
(لا) ان كان حين الاحرام
(ببيت) ولا يـرولـه ملكه
عنه ولا يـرـه (ولو أحرم
منه) أى من بيته وقوله
(ولا يـرـه) ملكه
مفرع على قوله فـرسله الخ

وعلی قوله وحرم به ویا الحرم تعرض الخ ای انه اذا حرم
تعرض المحرم للبری لا یسوزا مادام محرم

١ ان يستجده ملك يري بشراة أو صدقة أو هبة أو اقاله واذا ارسله حيث كان معه فليدعه انسان ولو قبل لحوقه بالوحش واخذه لم يكن لربه عليه كلام ولا يجوز له قبوله منه بهمة أو غير هاتم استثنى من سرمة التعرض للبرى قوله (الا الفأرة) بالهمزة وتاؤه للموحدة لا التانيث ويالحق بها ابن عرس وكل ما يقرض الثياب من الدواب (و) لا (الحية والعقرب) ويالحق بها الزنورأى ذكر الحل ولا فرق بين صغيرها وكبيرها (و) الا (الحسأه) بكسر ففتح لوزن عنبة (والغراب) ولا يحرم التعرض لما ذكر (كعادي سمع) من أسد وثب

وغر وفهد وهو المراد
 بالكاب العقور في حوز
 التعرض له (ان كسر) بكسر
 الميم بحيث بلغ حد الابتداء
 لان صـ عـ ر (وطير) غير
 حده أو غراب (خيف منه)
 على نفس أومال ولا يندفع
 (الا بقتله) فيحوز قتله
 (ويزغ) يحوز قتله (الحل
 بحرم) لا يحرم به أو بعيره
 (ولا شيء في المبراد) بتبديلين
 (ان عم) أي كثر (واجتهد)
 المحرم في التحفظ من قتله
 فأصاب منه شيئاً لا عن
 قصد (والا) باب لم يعم أو عم
 ولم يجتهد في التحفظ منه
 (فقيده طعماً بالاجتهاد)
 بما يقوله أهل المعرفة هذا
 (ان كثر) بان زاد على عشرة
 (و-) قتل (الواحدة لعشرة
 حقة) من الطعام ملء
 اليد الواحدة (كنقر يد
 العير) فيه حقة بيد
 واحدة (وفي) قل (الدود
 والذمل ونحرهما) كالذباب
 والذر (قصه) من طعام
 من غير تقصص مل به قليله
 وكثيره (والخزء) واجب
 (بقتله) أي الحيوان البري
 (مطلقاً) قتله عمداً أو خطأ
 أو ناسياً بما كونه محرماً أو
 بالدم أو لجماعة تبيع أكل
 بيته أو لجماع المحكم أو كونه

بلرم من الامر بارساله ومن حرمة التعرض عدم حوازي تحدد الملك (قوله أن يستحدث ملك بربى بشرى) أى
 وأما دخوله في ملكه جبرا كالمراث والمردود بسبب فانه يدخل في قوله فيرسله ان كان معه وحل اذا حدد
 ملكه شراء يكون شراؤه صحيحا حيث اشتراه من حلال ويؤثر بارساله ويد من ثمنه للبائع وهو الاظهر
 بالورده لصاحبه لزمه حزاؤه أو فاسدا ولا يلزمه رده للبائع ولا جزاء عليه قولان (قوله به) لا يجوز له ان
 يقبله وتديعة من الغير فان قبله رده لصاحبه ان كان حاضرا والا أودعه عند غيره ان أسكن والا أرسله
 وضمن قيمته هذا اذا قبل التديعة وهو محرم وأما ان كان مودعا عنده وهو حلال وطرا له الاحرام فانه يلزمه
 رده له ان وحده فان لم يجد أودعه عند حلال ان لم يجده بقي بيده ولا يرسله لانه قبله في وقت يجوز له
 فان أرسله ضمن قيمته اه من الاصل (قوله الا الفارة الخ) أى فانه يجوز قتل هذه الاشياء في الحرم
 والمحرّم ان قتل بقصد دفع الاذية أما لو قتل بقصد الدك فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر أن عليه الجزاء
 كذا في الحرثي قال في الحاشية نقل عن بعضهم وهو يبي فانه اذا لم يحرم أكله فهو صيد تؤثريه الكاة
 ويظهر جلد ها والمحرّم ممنوع من ذكاة الصيد ومن قتله اه واستثناهما المصنف تبعاً للحديث الوارد
 فيها (قوله بالهمز) أى وقد تسهل (قوله والغراب) ولا فرق بين الانقاع وغيره لقول ابن عبد السلام هل
 لعظ الغراب عام يعنى في الحديث فالانقاع فرد لا يخصص أو مطلق فالانقاع مبين له والاول أقرب وعليه
 غالب أهل المذهب اه والابقع هو الذى فيه بياض وسواد (قوله وهو المراد بالكل العقور) أى
 لقوله عليه الصلوة والسلام في عتبة بن أبي لهب اللهم ساطط عليه كما من كلابك فمد عليه السبع فقتله
 (قوله ان كبر) شرط في كل عاد (قوله لان صعر) أى ويكره قتله ولا جزاء على المشهور (قوله فيحوز
 قتله) أى اذا كان لدفع شره لا بقصد ذكاته فلا يجوز وفيه الجزاء (قوله لا يحرمه) أى فلا يجوز له قتله أى يحرم
 كما صرح به الحزولى في شرح الرد المحتسب وكروه فعلى الاول اذ قتلها أطعم وحويا كسائر الهوام وعلى
 الثانى أطعم استحبانا (قوله فقيمه طعامها الخ) قال الراعى ارشاد الصيام لحكم عليه بصوم يوم كذا في ر
 اه بن (قوله قبضة) بصاد مخممه وهى دون الخفنة كما أفاده رد كذا فى الحاشية (قوله والجزاء واجب
 بقتله) جملة مستأنفة استأنفها بما يحاها السؤال وقد رتق قدره وان تعرض للحيوان الذى ما ذليله
 وحاصل الجواب انه تارة قتله رتارة لا قتله فان قتله فالجزاء بقتله (قوله وللهل الخ) أى خلافا
 لان عبد الحكم حيث قال لاشئ عليه في غير العدد ولا ذماتك ر اه ولا يلزم من لزوم الجزاء في غير
 انعمد لزوم الاثم فانه لا اثم عليه في الجفيل والاسنان والمخاعة ويتكرّر الجزاء بتكرّر وتسل الصيد وان
 أرسل سبه أو يازه يقتل صبيودا كثيرة لزمه جزاء الجميع على المعتقد خلافه لان عبد الحكم كما علمت
 (قوله بسبب مرورهم) هذا قول ابن التاسم وهو المعتقد خلافه لا شهيد وعبد الملك لا شهيد يقول يؤكل
 ولا جزاء عليه مطلقا وعبد الملك يوافق أشهب على الاكل وعدم الجزاء بشرط العمد والمراد بالبعيد ان
 يكون بين الرمي والحرم مسافة لا يقطعها السهم عالمات متخفف الغالب وطهها (قوله فان لم يتعين الحرم
 طريقا) أى لان للكتاب مالا اختيار باعدولة الحرم من نفسه بخلاف السهم في الرامي على كل حال
 الملك حصل القدر مختصا بان كان هو ذاك التميمي بالخيل وابن شابر وابن الحاحب أيضا (قوله أو قتله
 بسبب ارساله الخ) اعلم انه اختلف في الاصطلاح قرب الحرم فقال مالك انه سماح اذا سلم من قتله في الحرم

(۳۲ - صاوی - ل)

[illegible]

وأخرج منه (وقته خارجة) فالجزاء ولا يؤكل في الجميع فلو قتله خارج الحرم ثم ادخله فيه فلا جزاء وكل وأما لو أرسله عليه ببيعة من الحرم بحيث يظن أخذه خارجة فادخله فيه وقتله فيه أو بعد أن أخرجه فلا جزاء ولكنه ميتة لا يؤكل كل (أو) بسبب إرساله الكلب ونحوه (على كسبه) مما يجوز قتله فاخذ ما لا يجوز قتله كحمار وحش فالجزاء وكذا أن أرسله على سمع في ظنه فاذا هو حمار وحش مثلاً (أو) قتله بسبب (نصب شرك) بفتحين (له) أي للسمع ونحوه أي نصبه للسمع فوقع فيه ما لا يجوز صيده فالجزاء (وبتعميره) عطف على بقتله أي والجزاء بقتله وبتعميره (للتلف) كمنفرد به ووجهه وتعطله (ولم يتحقق سلامته) فإن تحققت أي غلبت على الظن سلامته ولو على نقص فلا جزاء ٢٥٠ (و) الحزاء (بقتل غلام) لصيد (أمر) أي أمره سيده (بإفلاته فظن) الغلام

(القتل) أي ظن أنه أمره بقتله فقتله والجزاء على الصيد ولو لم يتسبب في اصطيداده على أرحح التأويلين وأما العبد فإن كان محرماً أو بالحرم فعليه جزاء أيضاً والأفلاق أمره السيد بالقتل فقتله فعليه جزاء أن كانا محررين وواحدان كان المحرم أحدهما (و) الجزاء (سببه) أي بسبب الإلحاق (كحفر بئر) أي للصيد فوقع فيها مهلكاً أو نصب شرك له بالاولى مما تقدم أنه نصب شركاً أو حفر بئراً لسمع فوقع فيه صيده ولو اقتصر على ما تقدم لهم منه هذا بالاولى وقد يقال هذا أعم لأن المراد السبب بأي وجه يدل ما بعده (أو طرده فسقط) فإت (أو فزعه) مصدر محروور بالكاف المقصورة كالذي قبله (منه) أي من المحرم فسقط الصيد (فإت) فإله ابن القاسم وقال أشهب لاجزاء في هذا وإن كان لا يؤكل واستظهر وهو

وقال في التوضيح المشهور أنه من حي عنه إماماً أو كراهة بحسب مهم قوله صلى الله عليه وسلم كالرائع يرتع حول الحمي نوشل أن يقع فيه قال ح والظاهر الكراهة (قوله) فالجزاء ولا يؤكل في الجميع (راجع) لجميع ما تقدم من قوله ولو قتله برمي بحجر إلى هنا وما قاله شارحنا طر بفتح القاسم (قوله) فوقع فيه ما لا يجوز صيده أي ففيه الجزاء على القول المشهور وقال سحنون لاجزاء فيه وقال أشهب إن كان المحل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشرك وداه أي أخرج حزاء والأفلاشي عليه كذا في الحاشية (قوله) وبتعميره أي تعريض ما يحرم صيده (قوله) كمنفرد به أي الذي لا يقدر معه على الطيران والأفلاق حزاء كما أنه لو منفرد به الذي لا يقدر على الطيران إلا به وأمسكه عنده حتى ثبت بدله وأطلقه فلا جزاء (قوله) ولو على نقص) مما لفت في المفهوم أي ولا جزاء عليه حيث غلب على الظن سلامته ولو بقص خلافاً للمحمد القائل بزمه ما بين القيمة أي وهو أرش النقص كما لو كانت قيمته سليماً ثلاثة أمداد ومعيها مدين فبزمه وهو ما بين القيمة على هذا القول (قوله) أي أمره سيده أي بالاقول أو بالاشارة (قوله) وظن الغلام القتل) مفهومة لوشل في أمره بالقتل ثم قتله كان الجزاء على العبد وحده كما يفيد كلام الأحمي كذا في الحاشية (قوله) على أرحح التأويلين) هو شكل راكن القصة مسلم (قوله) فعليه جزاء أيضاً أي ولا ينفعه خطؤه وحيث ثلث فاما أن يصوم العبد عن نفسه وأما أن يطعم عنه سيده إن شاء وإن شاء أمر به من ماله وكذا يقال في الهدى فاما أن يري عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال سنده (قوله) بسببه عطف على قوله بقتله أي والجزاء بقتله مباشرة أو تسببه هذا إذا كان السبب مقصوداً بل وإر كان اتفاقاً (قوله) وقد يقال هذا أعم أي فلا يعترض عليه لأنه أزيد ثلثة (قوله) واستظهر أي لأن ابن يونس رحمه الله خلافاً لما يوهه خليل من أنه لابن عبد السلام كما في المواق (قوله) حفر بئر الكماء أي سواء كان الحفر في محل يجوز له فيه أم لا كالطريق فليس ما هما كالديات ولعل الفرق أن الصيد ليس شأبه لوم طريق من (قوله) فلا جزاء على الدال) أي سواء كان المدلول حلالاً أو محرماً وحاصلاً أنه إذا دل محرم محرماً أو حلالاً على صيد في المحل أرفي الحرم وقتله فلا جزاء على ذلك المحرم الدال هذه أربع صور وكذا إذا دل محرم على صيد في المحل أو في الحرم أو دل حلالاً على صيد في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك الدال فهذه ثلاث صور فالجمله سبع الجزاء فيها على المدلول (قوله) فلا جزاء ويؤكل كل نظر المحل) أي على المشهور وهو مذهب المدونة (قوله) عند اللحى) وهو أحد أقوال الثلاثة الأولى للتونسي يلزم الجزاء ولا يؤكل كل والثاني قول أصح بعدم الجزاء ولا يؤكل والثالث قول أشهب الذي اختاره اللحى (قوله) أو بسبب تعدد شركائه أي بحيث كانوا حلالاً في الحرم أو محررين ولو بعيره وأما لو اشترك حل ليس بالحرم مع محرم في قتل الصيد كان الجزاء على المحرم فقط قال الأجهوري ومعهوم الشراكا أنه لو تعلق جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاء على قاتله فقط كما هو ظاهر كلامهم (قوله) ولو أخرج الحزاء لشل الخ) حاصلاً أنه

إذا خلاصه (لا) حزاء بسبب (حفر بئر الكماء) أي لاخراج ما رنحوه وتردى فيه صيديات (أو دابة) من محرم على صيد محرم فلا جزاء على الدال (أو رمي) من حلال (له) أي للصيد وهو (على فرع) أي غصن في المحل (أصله) أي أصل ذلك الفرع (بالحرم) فلا جزاء ويؤكل كل نظر المحل ولذا كان الفرع في الحرم وأصله في المحل لكان عليه الجزاء بالانزع (أو) رمي من حلال (بمحل) أي فيه فاصابه به (فقتله) أي الصيد بعد الإصابتة ودخل الحرم (ومات فيه) فلا جزاء ويؤكل كل نظر الوقت لا الصا فلا وقت الموت ولو لم ينفذ فقتله في المحل عند اللحى (أو رمي) الجزاء (ببعضه) أي الصيد ولو لم يمت به واحدة (أو) بسبب (تعدد الشركاء فيه) أي في قتله على كل واحد منهم جزاء (ولو أخرج) أي شل الخ (أو لشل)

في موت صيد جرحه أو ضر به (فتمين مائة) أي بعد الإخراج (لم يحزه) وعليه جزاء آخر لأنه يمين أنه كان أخرجه قبل وجوبه بخلاف ما لو تمين مائة قبل الإخراج أو لم يمين شيئا (وأيس الدجاج والأوز بصيد) ويجوز للمحرم ومن في الحرم ذبحها أو كلها (بخلاف الحمام) ولو الذي يتخذ في البيوت للفراخ فإنه صيد لأنه من أصل ما يطير ٢٥١ في الغلاء لا يجوز للمحرم ذبحه فان ذبحه

أو أمر بذبحه فبينة (وما صاده محرم) أو من في الحرم بسهمه أو بكماله أو بغير ذلك (أو صيده) أي صاده حلال لا جـ له فبات بسبب اصطاده (أو ذبحه) المحرم حال إحراره وان اصطاده حلال لنفسه أو بعد أن صاده هو أو صيده له (أو أمر بذبحه أو صيده) فبات بالاصطيد أو ذبحه حلال لغيره به (أو ذبحه) المحرم (عليه) حلالا فصاده فبات بذلك (ببينة) لا يحل لأحد تغاوله وجالده خمس كسائر أحرائه (كبيصة) من سائر الطيور سوى الأوز والدجاج ميتة إذا كسره أو سواه محرم أو أمر حلالا بذلك لا يجوز لأحد أكله وتشريحه خمس كسائر أحرائه (وجاز) للمحرم (أكل ما) أي صيد (صاده) حل لحل (أكله أو غيره) بخلاف ما صاده للمحرم كما تقدم وشبهه في حوز الأكل قوله (كادحاه) أي الصيد (الحرم وذبحه به أن كان) ناصئا (من ما كنبه) أي الحرم أي أنه يجوز أن كان الحرم أن يخرجوا للحل فيصطادوا به ويذبحوه والصيد الحرم وذبحوه به وهو يجوز أكله لكل

إذا رمى صيدا فشد في مائة فخرج جزاءه فان استمر على شكه أو غلب على ظنه أن مائة قبل الإخراج لم يلزمه الإخراج ثانيا وان غلب على ظنه أن مائة بعد الإخراج وأول التحقق لزومه إخراج الجزاء ثانيا (قوله وأيس الدجاج والأوز بصيد) أي إذا كان بليديا وأما الأوز المسمى بالعرافي فهو صيد (قوله ولو الذي يتخذ في البيوت للفراخ) أي لا للطيران وهو المسمى بالحمام المتى (وتنبه) لو أمسك المحرم صيدا وهو عازم على إرساله وقتله محرم آخر أو حلال في الحرم فلا جرم على الممسك بل على القابل وأما وقتله حلال الحل فجزأؤه على المحرم الذي أمسكه وغرم الحل له الأقل من قيمة الصيد مطاعا ما وجزئه أن لم يصم فان صام ولا رجوع له على الحلال بشيئا وأما لو أمسكه المحرم وهو عازم على قتله وقتله محرم آخر أو في الحرم فهو ما شرى كان على كل منهما جزاء كامل وأما وقتله حلالا في الحل فجزأؤه على المحرم الذي أمسكه ويغرم له الحلال كما تقدم لأن المباشرة تقدم على المتبعب (قوله أي صاده حلالا حله) كان المحرم الذي صيد لا جـ له معينا أو غير معين بأمره أو بغير أمره سواء أربى بيعه له أو أهداه أو هبته (قوله أو ذبحه المحرم حال إحراره) أي سواء أكل المحرم منه شيئا أم لا وشبهه ما لو ذبح صيدا محرم ولو لا أنه حلال فهو ميتة ولا يؤكل حلالا ما في عب وواقعه في المجموع من أنه إذا كان بغير إذن المحرم يجوز أكله فإنه غير صواب كما ذكره صاحب المجموع في حاشية عب (قوله أو ذبحه حلالا لغيره به) أي رالحال أو ذلك الحلال لم يصده والا كان مكررا مع ما تقدم (قوله أو ذبح المحرم) أي بالقول أو بالإشارة كما تقدم (قوله فبينة) خبر عن قوله وما صاده محرم الخ وقرنه بالقاء لما في المتن من معنى الشرط (قوله لا يحل لأحد تناوله) أي فلا يجوز أكله حلالا ولا محرم حالة الاختيار (قوله كبيصة) أي لأن البيض بمنزلة الجنين أي حنبلي الصيد لكونه شأنا ولما كان الجنين ناشئا عن البيض نزل منزلته (قوله وتشريحه خمس) أي لأنهم لما نزلوا البيض بمنزلة الجنين حكموا عليه بحكم الميتة وسار حكم تشريحه الدجاجة بمنزلة البيض المذرا وما خرج بعد الموت وإذا علمت السبب في نجاسة البيض تعلم أن بحث سند خلافي المذهب حيث قال أما منع المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لأن البيض لا يمتزج بغيره كذا حتى يكون بغيره بل المحرم ميتة ولا ير دفعه المحرم وفيه في حق العير على فعل المحرم وهو إذا شوى ببصا أو كسر لم يحرم على المسلم بخلاف الصيد فإنه يقتل كذا مشروعة والمحرم ليس من أهلها انتهى (قوله صاده حل) أي في الحل وأما ما صاده محرم في الحل أو حل في الحرم ولا يجوز لأحد أكله (قوله فان ذبحه به فبينة) أي وفيه الجزاء وكذا أن أبقاه عنده حتى خرج من الحرم وذبحه بعد خروجه منه فيلزمه جزأؤه سواء كان حين دخوله الحرم بالصيد محرما أو حلالا أما المحرم فواضح وأما الحلال فلا به لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم كذا قيل وفيه أن هذا التعليل يجري في الحلال المقيم كما مع أن صيدهم جائز وقد يقال يخفف أسكاه للضرورة (قوله لمحرم وغيره) أي آفاقيا أو من أهل مكة وقوله قطع أوقاع ما ينبت بنفسه أي ولو كان قطعه لا طعام الدواب على المعتمد ولا فرق بين الإخصر واليابس والمراد أن جنسه ميت بنفسه من غير علاج وحرمته ولو استقرت نظر الحنابلة لذلك لو كان جنسه ميتا بغير قطع ولو لم يمت بنفسه كحش وحنطة ونحو ذلك (قوله كشجر الطرفاء) أي وكذا شجر الغيلان (قوله ميتة معروف) كالحلقة طيب الرائحة واحدة أو خردو جمعها ذخروا ذخروا وقال المصنف إلا الذخروا السمانح أي ماوراء في الحديث استنماء الذخروا والملاحقات بسنة السمانح والنس أي قطع ورق الشجر المحن وانعصا والسواك وقطع الشجر للسناك والسواك المعنى بوضعه وقطعه لأصلاح الخواطر واللسان والمحن المذكور

أحد بخلاف غيرهم إذا اصطادوا بالحل صيدا أو ذبحوا به الحرم ويجب عليه إرساله فان ذبحه به ميتة (وحرم) على المكلف (به) أي بالحرم لمحرم وغيره (قطع) أو قطع (ما ينبت) من الأرض (بنفسه) كشجر الطرفاء والسلم والبقل البري (الذخروا) كسائر الحمره وفتح الحاء المعجمة نبت معروف (والسناك) بالسواك والعصا وما قصد السكى بوضعه (أو ذبحه) لأصلاح الخواطر (أي ما قطع لأصلاحه) فان جائز

(ولا جزاء) فيما حرم قطعة (كصيد الحرم المدينية) المنورة فإنه يحرم التعرض له ولا جزاء فيه إن قتله ويحرم أكله (وهو ما بين الحرار) الاربع جمع حرة كسر الميم حارة أرض ذات حجارة سود وخضرة كأنها أشعة النار (و) قطع (شجرها) فإنه يحرم على مائة قدم في شجر حرم مكة والحرم بالنسبة له (يريد من كل جهة) من جهاتها من طرف آخر البيوت التي كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم وسورها الآن هو طرفها في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم قطع ما ثبت بنفسه في البيوت الخارجية عنه وذات المدينة خارجة عن ذلك فلا يحرم قطع الشجر الذي بها (والجزاء) أي جزاء الصيد (أحد ثلاثة أنواع على التخيير كالفدية) فإما ثلاثة أنواع على

هو العصا المعوجة من الطرف بكسر الميم وسكون الحاء رفقة الحميم وزان مة - ودوال جمع محاحن بان يصعه على الرص من ويحركه أيقع الورق وأما خط العصا على الشجر أيقع ورقه وهو حرام كذا في الحاشية (قوله ولا جزاء وما حرم قطعه) أي لا الجزاء لا يكون إلا في صيد الحرم أو المحرم (قوله كصيد الحرم المدينية) التشبيه في تحريم قطع شجر حرم مكة وعدم الجزاء فيه (قوله ولا جزاء فيه إن قتله) ولا يلزم من عدم الجزاء عدم الحرمة فيه بل المدينة أشد لان صيدها كاليمين العهد والذى لا كفاره له كذا قيل لكن قال ابن رشد اعلم أن أهل العلم اختلفوا فيما إذا صاد صيد في حرم المدينة فمنهم من أوجب فيه الجزاء كحرم مكة سواء وبذلك قال ابن باع واليه ذهب عبد الوهاب وذهب مالك إلى أن الله يدفعها أخف من الصيد في حرم مكة فلم يرع على من صاد في حرمها إلا الاستغفار والرحمة من الإمام وقيل له هل يؤكل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وإنى لا كرهه وهو راجع في ذلك فقال لا أدري انتهى فعلم منه أن عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك وأنه أخف من صيد حرم مكة فقوله شارحنا ويحرم أكله سمع فيه الخري وهو خلاف قول مالك كما علمت (قوله وهو ما بين الحرار الاربع) فيه شيء مما ذكرنا والجواب أنه لما كان كل حرة طرفا اعتبرت بكل طرف حرة (قوله على ما تقدم في شجر حرم مكة) أي سواء بسواء وما يسهل فيهما (قوله والحرم بالنسبة له) أي لقطع الشجر وأما بالنسبة للصيد فالمدنية داخله وكما يحرم صيد خارجها يحرم صيد داخلها (قوله يريد من كل جهة) أظهر من قول خالب يريد في يريد فذلك اعترضوه بأن البريد في البريد واحد ويكون الحرم من كل جهة ربع يريد لا يريد أو أجاو عنه بأن في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أم والمعنى يريد صاحب البريد حتى تستوفي جميع جهاتها (قوله ولا بد من الحكم) ظاهره لا بد من لفظ الحكم في كل من الثلاثة الهدى والأطعام والصوم خلافا لابن عرفة من عدم اشتراطه في الصوم قال في الحاشية وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا من كرى القرابة أم (قوله فلا يكفي حكم كائنا الخ) أي ولا يصح لأن العدالة تستلزم تلك الشروط وأما ما اشترط فيهما العدالة لقول الله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم (قوله أي عالمين بالحكم في الصيد) أي فلا يشترط أن يكونا عالمين بجميع أبواب الفقه (قوله في التدر والصوره) أي أن كان مماثل الانعام فيهما وقوله أو ألقه رأى أن نعذر بما نلله الصورة (قوله ولا يحزى صغيرا ولا معيبا) هكذا نسجها المؤلف بالنصب وهما منصوبان على الحال من داخل يحزى تعديره ولا يحزى هو أي الممثل من انعم حال كونه صغيرا أو معيبا (قوله مني) أي الشروط الثلاثة لا يفي وقوله أو مكة أي أن لم توجد الشروط الثلاثة (قوله أو بالقيمة والاخراج يوم القاب) حاصله أنه إذا أخرج الجزاء عديا أخصص بالحرم وإن أراد الصيام صام حيث شاء وإن أراد أن يخرج طعاما فلا بد من اعتدال القيمة في محل التلف وإن كان التوهم بعيره فلا بد من دفع ذلك الطعام لغيره أو ذلك المحل (قوله لا يوم تقويم الحكيم) أي لانه قد يمتأخر وتختلف القيمة وقوله ولا يوم التعدي أي لانه قد يتقدم على يوم التلف (قوله ولا يوم بدراهم ويستترى بها طعاما) ولعله من ذلك أحرا أو قوم بدراهم أو عرض وأخرج ذلك أنه لا يحزى ويرجع به أن كان

التخيير بخلاف الهدى (يحكم به) على من ألق الصيد أو نسب في ألافه (ذوا عدل) ولا بد من الحكم ولا يكفي الفتوى ولا بد من اثنين ولا يكفي واحد ولا بد من كونهما غيرهما ولا يكفي أن يكون الصائد أحدهما ولا بد فيهما من العدالة فلا يكفي حكم كافر ولا رقيق ولا فاسق ولا مركب ما يخل بالبروء ولا بد من كونهما (فقهاء) أي عاقلين بالحكم في الصيد لان كل من ولي أمر فلا بد أن يكون عالما بأولى هذه ولا يكفي جاهل بذلك النوع الاول أفاده بقوله (مثله) أي مثل الصيد الذي قتله (من الدم) الأبل والبقر والغنم أي مثله في القدر والصورة أو القدر ولو في الجملة كما يأتي بيانه (يحزى أضحية) أي لا بد أن يكون مما يحزى في الأضحية سواء سلامة لا يحزى صغيرا ولا معيبا وإن كان الصيد صغيرا أو معيبا (و) إذا اختار المثل من الدم (محله) الذي يبيع أو يجر فيه (منى أو مكة)

ولا يحزى في غيرها (لا بد من أي صار

حكمه حكم الهدى إلا في بيانه قال الله تعالى صد يا نوح الكعبة وأشار لقنوع لتهنى بقوله (أو قيمته) أي الصيد (طعاما) بأن يقوم بطعام من غالب طعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه ويعتبر القيمة والاخراج (يوم القاب محله) أي محل التلف لا يوم تقويم الحكيم ولا يوم التعدي ولا تعتبر قيمته محل آخر غير محل التلف ولا يقوم بدراهم ويستترى بها طعاما يعطى (لكل مكين) من ذلك الطعام (بد) بفتح الميم على الله عليه وسلم

ياقيا

ولا يحزى أكثر من مد ولا أقل وحمل اعتبار القيمة والاخراج بحمل التلف (ان وجد) التلف (به) أى فى محل التلف (مسكيناً) وجهه
 (له) أى للصيد (قيمة) فيه (والا) بان لم توجد به مساكين يطعمهم أو لم يكن للصيد قيمة (فأقرب مكان) له يعتبر ما ذكر فيه وان كان
 بعيداً فى نفسه (ولا يحزى) تقويم أو طعم (بغيره) أى بغير محل التلف ان أمكن أو أقرب مكان إليه ان لم يكن فيه وأشار للنوع الثالث
 بقوله (أو عدل ذلك) الطعام (صياماً) لكل مدصوم يوم (فى أى مكان) شاء مكة أو غيرها (و) فى أى (زمان) شاء

ولا يتقيد بكونه فى الحج
 أو بعد رجوعه (و) لو
 وجب عليه بعض مد (كل
 لكسره) وجوباً فى الصوم
 اذ لا يتصور صوم بعض يوم
 ونسباً فى الطعام (فنى)
 تلف (النعامة بدنة) للقاربه
 فى القدر والمصورة فى الجملة
 (و) فى (الفيل) بدنة
 خراسانية (بسنامين) وفى
 حمار الوحش وبقرة بقرة
 وفى الضبع والثعلب شاة
 كحمار مكة والحرم ويمايه
 أى الحرم وبه شاة (بلا حكم)
 بل المدار على انها تحزى
 ضحية لحرم وجهها عن
 الاحتياط لما بين الاصل
 والجزء من البعد فى
 التفاوت وشدهدوا فيها
 لانهما للناس كثيران
 تسارع الناس اقتناهما
 (و) الحمام واليماى (فى
 الحبل وجميع الطير)
 غيرها كالعصافير والكركي
 والاوز والعراقى والهدودلو
 بالحرم (قيمة طعاما)
 كل شئ بحسبه (كصب
 وأرب وربع) فيها
 قيمتها طعاما ان لم يكن لها
 مثل من النعم (أو عدلها)
 أى عدل قيمتها من الطعام
 (صياماً) لكل مدصوم
 يوم وكل المنكسر وهو
 ما يحزى ذلك بين اخراج

باقيا وبين انه جزء (قوله ولا يحزى أكثر من مد ولا أقل) فلو أعطى أكثر من مد له نزع الرائدان
 بين واحد باقيا وفى الناقص كله فلو وجب عليه عشرة أمداً ففرقها على العشرين كل عشرة
 ونزع من عشرة بالقرعة ان كان باقيا وبين (قوله يعتبر ما ذكر فيه) أى فتعتبر قيمته فى المحل الذى يقربه
 (قوله ولا يحزى تقويم الخ) أى اعتبار القيمة ولا الاطعام بغيره هذا هو المراد وهذا لا ينافى جواز التقويم
 بغيره مع اعتبار القيمة فيه (قوله كل لكسره الخ) اذا قبل ما قيمة هذا الظبي فة ل خمسة أمداً ونصف
 فان أراد الصوم الحرمه كان ستة أيام وان أراد الاطعام الرماه خمسة أمداً ونصف فونذب له كمال المد
 السادس (قوله فى تلف النعماء بدنة) أى حيث أراد اخراج المثل المحزى فيه وفى الاطعام والصيام
 فالجزئى فى النعماء بدنه وكذا يقال فيما بعده (قوله والبدنة) بفتح المون تذ كرو وثوث النعام اسم
 جنس مثل حمام وانما فى قوله فى النعماء للسببية مسبب على قوله مثله من الدم والحاصل ان
 المدان كان له مثل ما رأى كان مقرراً عن الضحية أم لا فانه يحزى بغيره بين المثل والاطعام والصيام ومالا
 مثل له لم يعرفه فقيمة طعاماً أو عدله صياماً على التحجير هذا حاصل ما قرره البدر القرافى والشيخ سالم
 ونعمهما شارحنا وقال الاجهوزى الذى يقرب من الضحية مثل من الانعام مثله فان لم يوجد
 عدله طعاماً وان لم يوجد صياماً لكل مد يوم قال ر وما قاله الاجهوزى خطأ فاحش خرج به عن أقوال
 المالكية كلها والصواب ما قاله شيخه البدر (قوله وفى الفيل بدنة الخ) ابن الحاجب ولا نص فى الفيل
 وقال ابن مسير بدنة خراسانية ذات سنخمين وقال القرويين القيمة طعاماً وقيل وزنه طعاماً العلو عظمه
 وكيفية وزنه أن يحمل فى سفينة وينظر الى حيث تنزل فى الماء ثم يخرج منها وتلاً بالطعام حتى تنزل
 فى الماء ذلك القدر (قوله وفى الضبع والثعلب شاة) يتعين حمل كلام المصنف على ما اذا قتلها من غير
 خوف من غيرها أما اذا لم نج منها الا بقية لها فلا جزاء عليه أصلاً كما صرح به القاضى فى التلقين ونقل فى
 التوضيح عن الداجى انه المشهور من المذهب ومن دلت عليه سماع الطبرانى وغيره فقتلها انتهى بن
 (قوله كحمار مكة والحرم الخ) فان لم يجد الساة صام عشرة أيام من غير حكم أيضاً كما يأتى راعى ان حمام
 الحرم القاطن به اذا خرج الحبل وصار حلالاً من الحبل فلا شئ عليه ويحوز راضطامه وان كان له أفراخ
 فى الحرم ابن ناجى وان كان له أفراخ فالصواب تحريم حبه لانه تغذيه فراحه حتى يوقا له ح (قوله
 قيمته طعاماً كل شئ بحسبه الخ) الحاصل ان الصيد ما طير أو غيره والحمار ما حمام الحرم ويمايه واما
 غيرهما فان كان الصاب مد حمام الحرم ويمايه من فيه شاة تحزى ضحية فان عجز عنها صام عشرة أيام وان
 كان الطير غير ما ذكر غير بين القيمة طعاماً أو عدله صياماً وان كان الصيد غير طير فاما ان يكون له مثل
 يحزى ضحية فلا فان كان لا خير بين المثل والاطعام والصيام كل فيه شئ يقرر أم لا وان كان
 ليس له مثل يحزى ضحية حيز بين الاطعام والصيام يوم فقط هذا حاصل المعنى من المذهب (قوله
 فلا بد من مائة يحزى ضحية) فانه امة الصعبة مرة أو لمعية أو البريضة اذا قتلها ما تحرم واختار مثلها
 من الانعام بحكم اليه بدنة كبيرة عليه صبحه كذا يقال فى غيرهما فان اختار قيمتها طعاماً فانها
 تحرم على الوجه امة ثم أبصر بطلان طرقتى ما يوصف الصعير والعيب والمرض بخلاف
 وتومت لمرادهم من الحائز التى هى حلالا (قوله والذ حيز بحكم المدلول العارفين الخ) الحاصل

القيمة طعاماً ولو لم يدرى ما حرم يتعين فيه ما انشأ من الصيد ما حرم (والصعير وارضى والانثى) من الصيد
 (كغيرها) من الكبير والنجس والله كثر الحرام على ما تقدم فاد اختار المثل فلا بد من مثل يحزى ضحية ولا يكتفى فى المعيب معيب والصغير
 صغير وان كانت القيمة فى خلاف بالية والله كثر دولته لا تتبع حكم المدلول العارفين وان ورد شئ من الشارع فى ذلك الصيد (وله) أى
 بالمدكوم عليه بشئ

(الأنفال) إلى غيره (بعد الحكم ولو التزمه) فله أن يشغل بعد الحكم عليه بالمثل إلى اختيار الطعام أو الصيام وغضه وقيل إن التزم شيئا ليس له الانتقال عنه (ونقض) الحكم وجوبا (إن ظهر الخطأ) فيه ظهورا ينافي (وندب كونهما) أي العدلين (بمجلس) واحد لمزيد التثبت والضبط (وفي الجنبين) كما إذا فعل شيئا بصيد حامل قاتل جنينا (و) في (البيض) إذا كسره أو شواه المحرم أي في كل فرد من أفراد (عشرة الألف) فإذا كان جزء الألف عشرة أمداد في جنبها أو يعضتها (ولو تحرك) الجنبين بعد سقوطه ولم يستهل (و) فيه (ديتها) أي دية أمه كاملا ٢٥٤ (إذا استهل) صار خافا ماتت الأم أيضا فديتان ولما كانت دعاء الملح أو العمرة

ثلاثة الفدية وحراء الصيد والهدى وتقدم الكلام على الأولين أشار لثالث بقوله (وغير الفدية) غير (جواز الصيد هدى) مرتب (وهو) أي الهدى (ما وجب لمتع) قال تعالى من تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى (أو لقران) بالقياس على التمتع (أو) وجب (ترك واجب) في الحج أو العمرة بترك التلبية أو طواف القدوم أو الوقوف بعرفة بنهار أو النزول بالمردلة أو رمي جرة العقبة أو غيرها أو المبيت بمنى أيام النحر أو الحاقق (أو) ما وجب (الحج) مفسد أو غير معسدي ما تقدم (أو) وجب (أخوه) كدى وقبلة بضم أو وجب لغيره فساكن أو أطلق أو ما كان تطوعا (وندب) فيه ما كان كثيرا للحج (أبل) فبقرة فضان معز وبقرة من كرم على الأثني والأمين على غيره (و) ندب (وقوفه به المساعر) أي غرفة والمشعر الحرام وفي (ووجب) الهدى أي نحره (بني) بشرط

أن الصيدان كان لم يرد فيه شيء عن النبي ولا عن السلف كالدب والقرد والحزير فان الحكمين يحتسبان في الواجب فيه وإن كان فيه شيء من غير ربح عن الشارع كالنعامة والفقير فانه ورد في الأول بدنه ذات سنام وفي الثاني بدنه ذات سنامي فالاحتساب في أحوال ذلك المقرر من سمن وسن وهزال يان يان أن هذه النعامة المتعولة بدنه سمينه أو هريضة مثلال يكون النعامة كذلك (قوله الانتقال إلى غيره) أي فله أن يختار غير ما حكم عليه به ولا بد أنهما لا يحكمان عليه إلا بعد أن يجبراه بين الأمور الثلاثة فإن اختار واحدا منها وحكما عليه به فله أن يختار غيره ويحكم به عليه كما إذا انتقل من المثل للطعام أو الصوم وأما لو انتقل من الطعام للصوم فلا يحتاج لحكم لأن صومه عوض عن الطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله ولو التزمه) أي على المعتد من القوانين ومحلها إذا علم ما حكم به فالتزمه لأن التزمه من غير معرفة به فلا يلزمه قول واحد أو أنه لزام يكون باللفظ بأن يقول التزم ذلك لا بالجزم القلبي وحده (قوله ظهورا ينافي) أي وأما لو كان الخطأ غير معروف فله لا ينعض كما لو حكم في السبع بعناب أو بعة أشهر فلا ينعض حكمهما لأن بعض الأئمة يرى ذلك وحكم الخاكهم لا ينعض إذا وقع مختلف فيه لكن المعتد أنه متى سبب الخطأ في الحكم فانه ينعض سواء كان واضحا أو غير واضح خلافا للشارح ادلا بد في جزاء الصيد من كونه بمنزلة ضحية كما يؤخذ من كذا في الحاشية (وتنبه) أن اختلاف الحكمين في قدر ما حكم به عليه أو نوعه ابتدئ الحكم منهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غيره صاحبه (قوله لمزيد التثبت والضبط) أي لأن كلا يطالع على حكم صاحبه ورأيه (قوله إذا كسره أو شواه المحرم) ومثله من في الحرم وهذا في غير البيض المذلل لأنه لا يتولد منه فرخ ولا يصير نقطة دم والظاهر الرخوع فيما إذا احتلظ بياضه وصفاره لاهل المعرفة فإن قالوا يتولد منه فرخ كان فيه عشر الدية والافلا (قوله في جنبها أو يعضتها) أي لأن المراد بديتها قيمتها طعاما أو عدله صيدا ما دام في جزئه طعام والخاصل أنه يخبر في الجنين والبيض بين عشري قيمة أمه من الطعام وبين عدل ذلك من الصيام إلا يعض حرام مكذبا والحرم وجنبها فقه عشري قيمة الشاة طعاما فإن تعذر ما يؤكل كذا في حقه بن وعمل لزومه للجنين إذا لم يستهل ما لم تمت أمه معه ولا فيندرج في دية أمه (قوله إذا استهل) الاستهلال هنا كناية عن تحقق الحياة (قوله هدى مرتب) خبر عن قوله وغير الفدية مرتب به فنه (قوله بالقياس على التمتع) أي وكذلك ما بعده من ترك واجب أو حرام أو تحريمه لأن النص لم يرد إلا في التمتع (قوله أو أطلق أو ما كان تطوعا) أي فكله مرتب لا يشغل له يوم الأعداء لغيره عن الأفعام (قوله أبل فبقر) أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هدايا الأبل بحرف في حجة الوداع مائة بئر ماء لا بأس به في نحره على سبعين ولاثني وبونخذ من هذا الحديث أن مباشرة النحر بيده أو صل الألف ضرورة ويستغيب المسلم لأن الكافر لا يدخل له في القرب تكس الضحايا فالأفصل فيها أن لا يصلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين (قوله وندب وقوفه به المساعر) هذا نهيها نحر أو نذبح معنى وأما ما ينحر أو يذبح فله والشرط فيه أن يجمع بين الحل والحرم ويكفي وقوفه به في أي موضع من الحل وفي أي وقت كإتيان (قوله كهو) الأولى اسقاطه كما هو ظاهر (قوله

ثلاثة أشار لها بقوله (أن سمى) الهدى (بجح) أي في إعرامه به وإن كان موحدا بغيره أو حرم غير الذي عرفه أركا تطوعا (و) هو (أو نائبه بعرفه كهو) أي كوقوفه هو به في كونه جزءا من الأبل ولو صرح بذلك إكراه أحد من أن يقول ووقف به أو نائبه به بغيره جزءا من الأبل أو نائبه به من وقوف التجارب جزءا من الأبل للبيع ولا يكتفى اشتراؤه منهم بغيره ثم إذا اشتراه منهم بها أو لم يوقف به ليلابها كفي لأنهم نائبون حينئذ عنه (أيام النحر) وهذا إشارة لشرط الثالث أي وكما في

أيامه (والا) بان انتفت هذه الشر وط أو بعضها بان لم يقف به بعرفة أو لم يسق في حجج بان سبق في عرفة أو خرجت أيام النحر (فمكة) هي محله لا يجوز في غيرهما علم أن محله إمامي بالشروط الثلاثة وإمامية لا غير عند فقهاء وظاهر كلام الشيخ نذب النحر في عنده وجود الشرط الثلاثة وهو ضعيف والمعتمد هو جوب كما ذكرناه ثم ذكر شروط صحة الهدى بقوله (وصحته) أي بشرط صحته (بالجمع) فيه (بن حل وحرم) فلا يجوز ما اشتراه في أيام النحر وذهب بها كما يقع لكثير من العوام بخلاف ما اشتراه من عرفة لأنها من الحل فان اشتراه في الحرم فلا بد أن يخرج به للحل عرفة أو غيرها سواء خرج به هو أو نائبه ٢٥٥ محرما لم كان الهدى واحدا أو

نطوعا (ونحرمه نهارا) بعد طلوع النحر (ولو قبل) نحر (الإمام و) قبل طلوع (الشمس) ولا يجوز ما نحر لا (و) المسوق (في العمرة) كان لمقص فيها أو في حج أو تطوعا (بعد) تمام (سعيها) فلا يجوز قبله وظاهر أن محله مكة لعدم الوقوف به بعرفة (ثم حاق) أو قصر وحل من عمرته فان قدم الحاق على النحر فلا ضرر (ونذب) النحر (بالمروة) ومكة كلها محل للنحر (وسنه وعيمه كالاضحية) الآتي بيانا فلا يجوز من العنم ما لا يوفي سنة ولا معيب كاعور (والمعتر) في السن والعيب (وقت تعينه) للهدى بالتقيد فيما قلناه أو التميز عن غيره بكونه هديا في غيره كالنحر ولا يجوز مقاد معيب أولم يبلغ السن ولو صح أو بلغ السن فمحل نحره بخلاف المكس بان قلده أو عينه سليم إن تعيب قبل ذبحه ويجزى لا فرق بين تطوع و واجب (ومن تقلد دال

مكة) أي لا ما يلزم من منازل الناس (قوله والمعتمد هو جوب) وهو ما رجع به عاض في الأكمال لكن غير شرط لأنه ان نحره مكة مع استيفاء الشروط صحيح مع مخالفة الواجب وهو مذهب المدونة والأفضل فيما ذبح عن أن يكون عند الحرة الأولى ولو ذبح في أي موضع منها كفي وحالف الأفضل (قوله ولا يجوز ما اشتراه في) أي بخلاف الفدية فتجزئ ما لم تجعل هديا فلا بد فيها من شرط وطه كما يأتي (قوله عرفة أو غيرها) لكن ان كان غير عرفة ولا ذبح الأعمكة (قوله ولا يجوز ما نحر لا) أي بخلاف الفدية ان لم تجعل هديا (قوله ولا يجوز قبله) أي لانهم نزوا سعيها منزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا نحر إلا بعده (قوله فلا ضرر) أي لان تقديم النحر على الحاق مندوب كما تقدم (قوله ونذب النحر بالمروة الخ) أي أقوله عليه الصلاة والسلام فيها هذا المحر وكل وحاج سكة أي طرقها محرفان نحر خارجا عن بيوتها إلا أنه من لواحقها فالمشهور عدم الأجزاء كما هو قول ابن القاسم (قوله ولا يجوز مقاد معيب) مفرع على قوله والمعتمد الخ (قوله ولو صح أو بلغ السن قبل نحره) أي ما لم يكن هدي تطوع أو مندوب راعينا فيجزئ ان صح أو بلغ السن قبل ذبحه قال في الأصل ثم يجب إعادته مقاد معيبا لوجوبه بالتقليد ودان لم يجزئه (قوله بخلاف العكس) أي فحل أجزائه اذا كان تعينه من غير تعينه ولا تفریطه فان كان بتعنيه أو تفریطه ضمن كافي ح عن الطراز ومحله أيضا اذا لم يمنع التعيب بلوغ المحل ولو منع كعطب أو سرقه لم يجزئه الهدى الواجب والنذر المضمون كما يأتي كذا في بن تيمية محشى الأصل (قوله نبيه) ارش الهدى المرحوع به على نائبه يعيب قديم يمنع الأجزاء أم لا المطالع عليه بعد التقيد ولا شعاعا لم يمتين لردده وثمة المرحوع به لا سقته فاقه يجعل كل منهما في هدى ان بلغ ذلك ش هدى والاتصاف به وجوب بان كان هدى تطوع أو مندوب راعينه اذا لم يسه بدلهما لعدم مشمول ذمته به وأما الهدى الواجب الأصل إلى أو المنذور غير المعين فلا يتصدق بالارش والتمن ان لم يبلغ ثمن هدى بل يستعين به في هدى آخر ان كان العيب يمنع الأجزاء لو حو البديل عليه لا شغل ذمته به فان لم يمنع الأجزاء تصدق به ان لم يباع هديا كالتطوع والمدرا المعين كذا في الأصل (قوله أي شق ابل بسنامها) هذا ظاهر ان كان لها سنام فان كانت لا سنام لها وظاهر أنها لا تسعر وهو رواية محمد والذى في المدونة أن الأبل تسن اشعارها مطلقا ولو لم يكن لها سنام فان كان لها سنام تسن اشعارها في واحدة فقط وأما البقرة فتقلد ولا تسعر إلا أن يكون لها أسنمة فتشعر كما هو قول المدونة وعز ابن عرفة لها أن المقر لا تسعر مطلقا ونعقسه الرماهي وعلى القول باشعارها حيث كان لها سنام هل تحل أم لا قولان (قوله وفيه من الأيمن) في ابن عرفة وفي أوليائه أي الاشعار في الشق الأيمن أو الأيسر والتمن ان أسنمة في الأيسر راعها سواء أسنمت (قوله نذب) يندب بتقديم التقليد على الأشعار خوفا من بقائها لو أشعرت أولا وعلها امكان واحد أولى وفائدة التمسك بالأشعار إلام السامكين ان هداهدى فبحتمعون له وقبله لا يصح بيعه يعلم أنه هدى فبند (قوله أي الأبل) أي وأما البقر وأعم ولا يوضع عليها الحلال ما عا في العنم وفي المقر ان لم يكن لها سنام (قوله أيام ثلاثة أيام) ر نذب في التتابع كما يندب

وهو (أي جعل ولادة أي جعل من نبات الأرض بعينه الإشارة إلى أنها هدى) (و) سن (اشعار) أي شق (ابل بسنامها) أي فيه سكين (من) الشق (الأيسر) نذب وقيل هاسا واء من جهة نزق، للتوضيح أن اثنين حتى يسيل الدم يعلم أنها هدى (وبدلت سنة) عند اشعارها بان يقول سم الله (و) نذب (بعلان) أي تعليقها (بمات الأرض) أي بجعل من نبات الأرض كخنفه من صوف أو وبر خشية تعلقه بشئ من شجر أو غيره فيؤذي (و) نذب (قوله) أي الأمل أي وضع سلال عليها بكره الميم جمع جعل بضمها (و) نذب (قوله) أي الأمل أي وضع سلال عليها بكره الميم من لونه اهله في التمسك أرغبره هديا (أي أيام ثلاثة أيام) في اسح

وذلك (من حين احرامه) به الى يوم النحر (و) لو فات صومه قبل أيام مني (صام أيام مني) الثلاثة بعد يوم النحر اذا يصح صومه فان صام بعضها قبل يوم النحر كلها بعده أيام مني (و) هذا (ان تقدم الموجب) للهدى (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدى ميقان وترك تلبية ومضى وقبله بغير (والا) يتقدم الموجب بان تأخر عن الوقوف كترك نزول عرفة أو رمي أو دلق أو جماع بعد رمي العتبة وقبل الأفاضة يوم النحر أو قبلها ما بعده ٢٥٦ (صامها متى شاء كهدى العمرة) اذا لم يحده صام الثلاثة مع السبعة متى شاء لعدم

وقوف فيها (و) صيام (سبعة اذار جمع من مني) فقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم أي من مني بعد أيامها سواء مكة وغيرها وقيل معناه اذار رجعتم الى أهلكم فاهل مكة يصومونها فيها وغيرهم ببلادهم ويندب تأخيرها الا تافى حتى يرجع لاهله للخروج من الخلاف (ولا تجزئ) السبعة (ان قدمها عليه) أي على الوقوف بعرفة (كمصوم) أي كما لا تجزئ صوم عن الهدى اذا (أيسر قبله) أي قبل الشروع فيه (ولو) كان أيسره (يسلف) وحدث من يسلفه أيام (لما له) (ببلده) فان لم يجد مسافرا أو وحدا ولا مال له ببلده صام (ونذرت الرجوع للهدي) ان أيسر قبل (كمال) صوم اليوم (الثالث) وان وجب انما منه ان شرع فيه وكلامه صادق بما اذا أيسر قبل انشروع في الثالث أو الثاني أو بعده وكذلك أيسر قبل اكمال الاول كما هو مريح المدونة ثم شرع في بيان ما يجمع الاكل منه وما يجوز من دماء الحج أو العمرة الثلاثة الهدى والفدية وحزاء الصيد فقال (ولا يؤكل) أي يحرم

في السبعة الباقية أيضا (قوله وذلك من مني احرامه) أي أول وقتها من حين احرامه بالحج ولا يجزئ قبل احرامه (قوله ولو فات صومه) أي ويكره تأخيرها الا أيام مني فتقدمها عليها مستحب لا واجب كما هو ظاهر المدونة وبه صرح ابن عرفة فادع لعب تعالى لا جهوري والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ويحرم تأخيرها بلا عذر ضعيف كداني بن نفع له محشي الأصل (قوله وهذا ان تقدم الموجب) أي يتقدم الموجب بشرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من احرامه الى يوم النحر والثاني كونه اذا فات صام أيام مني (قوله صامها متى شاء) أي بعد أيام مني الثلاثة ولو صامها أيام مني لم يجزئ كذا في الحاشية (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح الى أن سبعة بالحجر عطف على ثلاثة وهذا هو الصواب أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج على الرجاء المقدم وسبعة اذار جمع من مني وان لم يصلمها بالرجوع (قوله للخروج من الخلاف) أي الواقع في تفسير قوله تعالى وسبعة اذار رجعتم فاذا أخرها ببلده أتى بجمع عليه (قوله ولا تجزئ السبعة ان قدمها عليه) أي ولا تجزئ أيضا فتقدمها على رجوعه من مني واختلف هل يجزئ من باب ثلاثة أيام أو لا وهو المعتبر قال مالك لو نسي الثلاثة حتى صام السبعة فان وجد هديا فاحب الي أن يهدي والاصام اه فهم التونسي من كلام مالك أنه لا يجزئ منها شيء وهو المعتبر ككلامه مات وقال ابن يونس بكتفي منها بثلاثة وأما وصام العشرة قبل رجوعه فانه يجزئ منها بثلاثة كما يفهم من كلام التوضيح والفرق بين السبعة أن الثلاثة حزة العشرة فتدرج فيها وقسمتها السبعة فلا تدرج فيها كذا في الحاشية (قوله لما له بلده) اللام بمعنى مع متعلق بوجود أي وان وجد مسافرا مع مال وقراه لانه اما صفة لما له أي مال كاش بلده أو متعلق بخروج أي ويصبر ليا حظه بلده (قوله قبل كمال صوم اليوم الثالث) أي وأما بعد كمال الثالث فلا يطالب بالرجوع لانها قسمة السبعة في العشرة فكانت كالف وقوله لا يطالب بالرجوع لا ينافي أنه لو رجع لصح ولذا قال ابن رشد ولو ورد الهدى بعد صوم ليله لم يجب عليه إلا أن يشاء اه واعلم أن الاتصال الثلاثة بعضها ببعض واتصال السبعة بعضها ببعض راضل السبعة بالثلاثة مستحب كذا في الحاشية (قوله الهدى) أي الصادق عما سبق به من الاحرام تطوعا أو نذرا (قوله من نذر مساكين) أي من هدي من ذور المساكين به ينه سوا عمن المساكين ويسام لا وراه كان التعيين باللفظ والنية أو النية فقط (قوله بشرطه) أي الثلاثة التي تقدمت في قوله ان ساق يحج ووقف به هو أو ما به بعرفة كهدى أيام النحر وقوله أو ما ذكر أي عند فقه بعض الشروط (قوله بان عطف قبل الحل فنحره) أما عدم الاكل منه اذا لم يسل الحل وسكونه غير مضمون فيهم على اللزوم وأما بعد الحل ولانه قد عينه للمساكين فلا يجوز مشاركتهم منه ومن أجل كونهم غير مضمون اذا ضل أسرى قبل الحل لا يلزم ربه بدله (قوله كهدى تطوع نواه لهم) أي سوا عطف مع النية أو لا عيت المساكين أولا (قوله ونذية الترفه الخ) أي فهو نذية ثلاث يحرم الاكل منها مطلقا كما علمت أما حرمة الاكل من نذر المساكين فقد علمت وجهه وأما حرمة الاكل من هدي التلويح التي جعل للمساكين باللفظ أو النية فلا لحاقه بنذر المساكين وأما الفدية التي لم تجعل هديا بخرمة الاكل منها مطلقا لانها عوض عن الترفه فالجمع بين الاكل منها والترفه جرح به في الترفه والعوض راجح ترفه قوله اذا لم يصبها الهدى عما اذا نوى بها الهدى ولا يأكل منها بعد الحل ويا كل منها اذا عطف قبل كما هي أن ذلك للمنف

(قوله)

على رب الهدى ان يأكل (من نذر مساكين عين) لهم ولا تحوز زكاة مشاركتهم فيه (ولو لم يقع الحن) في بشرطه أو كونه مانع عطف قبل الحل فنحره (كهدى تطوع نواه لهم) أي للمساكين لم يجزئ له أكله من ذوقه أو رآه أو لم يذوقه الهدى لم يأكل منها مطلقا أي

فبدأ بالاول فقال (من فاته الوقوف بعرفة) ليس له النحر بعد ان أحرم بحج مفردا أو قارنا العذر منه منه كان يقوته الوقوف (بمرض) أي بسببه (ونحوه) كعدومعه أو حبس ولو بحق أو خطأ عتد (فقد فاته الحج) لان الحج عرفة (وسقط عنه عمل ما بقى) بعده (من المناسك) كالنزول بمزدلفة والوقوف بالمشعر الحرام والرمي والمبيت بمني (ونذب) له (أن يتحلل) من احرامه بذلك الحج (بعمره) وفسر التحلل بالعمره بقوله (بأن يطوف ويسعى ويحلق بنيه) أي العمره من غير تجديد احرام غير الاول بل ينوي التحلل من احرامه الاول بما ذكر (ثم قضاء قابلا وأهدى) وحو باللفوات ولا يحز به ٢٥٨ للفتوات هديه السابق الذي ساقه في حجة الفتوات (وخرج) المتحلل بعمره

محصور وهو ثلاثة أقسام كما هو سباق الشارح (قوله وبدا بالاول فقال الخ) حاصله أن من ته الوقوف بعرفة بعد احرامه بالحج بسبب من الاسباب التي ذكرها المصنف والشارح والحال أنه متمكن من المدة فاته يؤمر بالتحلل بفعل عمره ويكره له البقاء على الاحرام لقابل ان قارب مكة أو دخلها وأما ان لم يقارب مكة كاله البقاء على احرامه لقابل حتى يتم حجه ولا كراهة ومحل جواز التحلل ما لم يستمر على احرامه حتى يدخل وقت الحج في العام القابل والا فالواجب عليه اتمامه فان خالف وتحلل بالعمره فالاقوال الثلاثة الآتية في المصنف (قوله مفردا) مراده ما قابل القارن فيشمل المتمتع (قوله لان الحج عرفة) اشارة لحديث هذا الفظه ولا يقتضي انه أعظم أركان الحج بل أعظم أركانه الطواف كما تقدم وانما أسند الحج له لانه يقوت بغوات وقته والمزينة لا تقتضي الافضلية كما هو مقرر (قوله وسقط عنه عمل ما بقى) أي ولا يؤمر بها ولا دم عليه في تركها (قوله ونذب له أن يتحلل الخ) محل ندب تحلله بفعل عمره ما لم يفته الوقوف وهو مكان بعيد عن مكة حد او الا فله التحلل بالنية كالمحذور عن المبيت والوقوف معا بعد وسيأتي ذلك في الشارح (قوله الذي ساقه في حجة الفتوات) أي ساقه تطوعا أو لنقص حصل منه فيها وسواء بعثه الى مكة أو بقاء حتى أحذه معه لانه بالنقل والاشعار وجب اغبر الفتوات فلا يحزى عن الفتوات بل عليه هدى آخره (قوله ان أحرم أولا الخ) أي وأما وأحرم بحجة أولا من الحل فلا يحتاج للخروج ثانيا الى الحل كما هو معلوم (قوله ولا يكره عن طواف العمرة الخ) قال الخرشي لعزل هذا مبني على القول بان احرامه لا ينقلب بعمره من أوله بل من وقت نية فعل العمرة وقد ذكر ح الخلاف في هذا وقال قال في العتبية عن ابن القاسم ان أتى عرفة بعد الفجر فليرجع الى مكة ويطوف ويسعى ويحلق وينوي بها عمره وهل ينقلب بعمره من أصل الاحرام أو من وقت نية فعل العمرة يختلف فيه اه (قوله أو دخلها) مفهوم بالاولى من قوله ان قارب فلا حاجة لذكره ويحاجب بأنه دفع توم حرمه البقاء عند الدخول (وتنبه) من فاته الوقوف وتمكن من البيت وقام يتحلل بفعل عمره وكان هدى فلا يخلو ما أن يخاف عليه العطب اذا أبقاه عنده حتى يصل الى مكة أولا فان لم يخف عليه حرمه هدى حتى يأتي مكة وهذا في المريض ومن في حكمه كالحبس بحق وأما الممنوع ظلما فمضى قدر على ارساله أرسله كان يخاف عليه العطب أم لا فان لم يجد من يرسله معه ذهبه في أي محل (قوله بل الواجب عليه حينئذ اتمامه) أي حيث تمكن من اتمامه قارب مكة أم لا (قوله فتمتع) أي باعتبار العمرة التي وقع بها الاحلال (قوله وأرسله يصي تحلله) أي بناء على أن الدوام ليس كالاتداء لان العمرة التي آل اليها الامر في التحلل ليست كانشاء عمره ابتداءية مستقلة على الحج والا كانت لاغية لما سبق من قوله وانما عمره عليه ولذا قيل ان تحلله بفعل العمرة يمضي (قوله وثانيها لا يمضي) أي بناء على أن الدوام كالانقضاء أي على أن العمرة التي آل اليها الامر كانشاء عمره مستقلة وقد تقدم أن انشاء العمرة على الحج اعو وهذه الاقوال الثلاثة لابن القاسم في المدونة ولم يختلف قوله فيها الاثنا الا في هذه المسئلة وأما مالك فقد اختلف قوله فيها اثنا في مواضع متعددة (قوله وهو صده عن المبيت فقط) ظاهره انه لم يمنع من غيره وفي الحقيقة لا مفهوم لقوله فقط بل المراد انه

(الحل) ليجمع في احرامه التحلل منه بالعمره بين الحل والحرم (ان أحرم أولا) قبل الفتوات لحجه (بحرم أو أورد) حجه على احرامه بالعمره (فيه) أي في الحرم (ولا يكره) عن طواف العمرة وسعيها المطالبين للتحلل (قدومه) أي طواف قدومه (وسعيه بعده) الواقعان أولا قبل الفتوات (وله) أي لمن فاته الوقوف بعرفة (المقاء على احرامه) متحذرا محتسبا للطيب والصيد والنساء (لقابل حتى يتم حجه) ويهدى ولا قضاء عليه لانه تم بوقوفه في القابل مع عمل ما بعد الوقوف من المناسك ومحل جواز المقاء على الاحرام لعام قابل اذا لم يدخل مكة أو يقاربها (وكره) له البقاء ان قارب مكة أو دخلها بل يتأكد في حقه التحلل بفعل عمره لما في البقاء على الاحرام من مزيد المستقة والخطر مع امكان الخلوص منه (ولا تحلل) أي لا يجوز له أن يتحلل بعمره (ان) استمر على احرامه حتى (دخل وقته) أي الحج في

العام القابل بدخول شوال بل الواجب عليه حينئذ اتمامه (فان) خالف و (تحلل) أدرك بعمره بعد دخول وقته (فثانها) أي الاقوال (يمضي) تحلله (فان حج) أي أحرم بحج بعد تحلله بالعمره (فتمتع) لانه حج بعد عمرته في عام واحد فله هدى التمتع وأولها يصي تحلله وليس متمتع لانه في الحقيقة انتقل من حج الى حج اذ عمرته كلا عمره لانه لم ينوها أولا وثانيها لا يهدى ويحلق على احرامه الاول وثانها من التحلل احولان ايتائه لدخول وقته كانشائه فيه و ذكر القاسم الثاني وهو صده عن البيت فقط بقوله (وأن يقف) بعمرته (وهدى)

عن البيت) بعد وأمرض أو حبس ولو بحق (فقد أدرك الحج ولا يحج إلا بالافاضة ولو بعد سنين) وذكر الثالث وهو ما إذا حصر عن البيت وعرفة معا بقوله (وان حصر عنهما بعد) صدق عنهما معا ٢٥٩

بإله التحلل متى شاء) وهو الافضل (بالنية ولو دخل مكة) أو قاربها وليس عليه التحلل بفعل عمرة وله المقام على إحرامه حتى يتمكن من البيت فيحل بعمره أو لاقابل حتى يقف ويقيم حجه ومثل من صد عنهما معا إذا ذكر من صد عن الوقوف فقط يمكن بعد عن مكة أي فله التحلل بالنية كما صرحوا به (ونحو) عند تحلله بالنية (هـ) أي الذي كان معه (وحاق) أو قصر بشرطين أشار للاول بقوله (ان لم يعلم بالمانع) حين ارادة إحرامه والثاني بقوله (وأيس) وقت حصوله (من زواله قبل دواته) أي علم أن زواله لا يزول قبل الوقوف فيتحلل قبل الوقوف لكن المذهب عند الشافعي أنه لا يتحلل إلا بحج أو سار إلى عرفة من مكان لم يدرك أو وقف أو زال المانع فان علم أو طرأ أو شئ أنه يرول فإنه لا يتحلل حتى يعوت فان فات فيفعل عمرة كما لو أحرم عالم بالمانع أو حبس حتى أو منع لم يرض أو خطأ عدد (ولادم) على المحذور عما ذكر عند ابن القاسم وقوله أشهب عليه دم أقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من

أدرك الوقوف وحصر عن البيت سواء حصر عما بعد الوقوف أو عما لم لا ولذلك قال خليل وان وقف وحصر عن البيت فحجه تم ولا يحل إلا بالافاضة وعليه للمري ومذهبنا حتى (قوله ولا يحل إلا بالافاضة) هذا إذا كان قدم السعي عند القدوم ثم حصر بعد ذلك وأما إذا لم يكن قدم السعي ولا يحل إلا بالافاضة والسعي (قوله أو حبس لا يحق الخ) اعتبار كون الحبس ظاهرا بالنسبة لحال الشخص في نفسه لان الاحلال والاحرام من الاحكام التي بين العبد وربّه كما استظهره ابن عبد السلام وقيل في التوضيح وظاهر الطراز يوافقه كذا في بن نقله محشي الاصل وذكر في الحاشية أن الرّيح إذا تعذر على أصحاب السفن لا يكون كحصار العدو بل هو مثل المرض لانهم يقتدرون على الخروج فيمشون اه وقد يقال كلامه في الحاشية ظاهر ان أمكن ذلك مع الأمن على النفس والمال ومفهوم قوله ظلمنا انه لو كان حبسه بحق لا يباح له التحلل بالنية بل يدفع ما عليه ويتم نسكه وأما من يحبس في تغريب الزنا فهو كالمرضى لا يتحلل إلا بعمره حيث فات الحج (قوله فله التحلل متى شاء) أي مما هو محرم به وقوله بالنية هو المشهور خلافان قال لا يتحلل إلا بنحر الهدى والحاق بل الحاق سنه وليس الهدى بواجب حلالا لاشبه وما ذكره الشارح من أفضلية التحلل عن المقام على إحرامه مطلقا قارب مكة أو لا دخلها أولا هو الصواب كما يأتي وأما قول الحرشي فله المقام لاقابل ان كان على بعد ويكره له ان قارب مكة أو دخلها فعبر صواب لان ما قاله الحرشي انما هو في الذي لا يتحلل إلا بفعل عمرة أمكنه من البيت وقد تقدم الكلام على ذلك (قوله وليس عليه التحلل بفعل عمرة) أي لان الفرض أنه ممنوع من البيت وعرفه معافلا يكلف بما لا قدره له عليه غاية ما غناك بخير كما قال الشارح (قوله ان لم يعلم بالمانع) ومثله ما لو علم وطن أنه لا يمنع فمعه فله أن يتحلل بالنية أيضا كما وقع له صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فانه أحرم بالعمرة وهو عالم بالعدوظا فانه لا يمنعه فلما سعه فحل بالنية فقول المصنف ان لم يعلم في مفهومه تفصيل (قوله ان لم يكن المنة عند الاشباح) أي والموضوع أنه وقت إحرامه كان يدرك الوقوف ان لم يكن مانع وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج وجد مانع أم لا فليس له التحلل لانه داخل على المقام على إحرامه (قوله فان فات فيفعل عمرة) أي بعد زوال المانع على البيت (قوله كما لو أحرم عالم بالمانع) تشبيهه في كونه لا يتحلل إلا بفعل عمرة (قوله لقوله تعالى فان أحصرتم الخ) وأجيب أن الهدى في الآية لم يكن لاحل الحصر وإنما ساقه بعضهم تطوعا أمر بذكره فلا دليل فيه على الو حوب (قوله ولا تسقط عنه التحلل المذكور) أي ولو كان الحصر من عدو أو من حبس ظلمنا بخلاف حجة التطوع فيقتضيها إذا كان مريض أو خطأ عدد أو حبس بحق وأما لو كان عدوا وقتنه أو حبس ظلمنا ولا يطالب بالقضاء (قوله فانه يتحلل بالنية متى شاء) أي كما وقع لرسول الله وأصحابه في الحديبية (قوله لا يلزم المحصور طريق عنوف على نفسه أو ماله بخلاف المأمونة فيلزمه ساو كها وان بعدت مالم تعظم مشقتها واختلف الاشباح على يجوز دفع المال لتحلية الطريق ان كان المدفع له كما رأنا لا استظهره ابن عرفة حوز لدفع لان دلة الرجوع صدقه أشد من إعطائه وأما ان كان المانع مسلما فيجوز لدفعه به بانفاق ويحب ان قل ولا يمكنه وهذا ما لم يكن قتاله والجار قتاله مطلقا مسلما أو كافرا بانفاق حيث كان بهير الحرم وان كان بالحرم فقولان ان لم يبدأ بالقتال والادول قطعه والله أعلم

باب في بيان الاضحية وأحكامها

لما انتهى الكلام على الربع الاول اتفقنا يتكلم على الربع الثاني في الاضحية بضم الحزة وكسر هاء مع تشديد الاء فيهما أو يقال ضحية كما سمعنا في ولعائنا ثلاث وسبعين ذكرا للبحر يوم الاضحية ووقت الضحية

الهدى (وعليه) أي على المعلن به عمل عمرة أو بالية (حجة الفريضة) ولا تسقط عنه بالتحلل المذكور (كما أحصر عن البيت) بما ذكرنا بشرطين أن لا يعلم بالمانع وأن لا يتسكن من البيت الاضحية (في العمرة) فانه يتحلل بالنية متى شاء وحل ونحوه ان كان ولادم عليه وعليه سنة العمرة

باب في بيان الاضحية وأحكامها

وذكرها عقب الخ المناسبة ذكر الهدى فيه وهي به شبه (سن) وتا كدعينا (لحر) لارقيق واب (شائبة) (غير حاج) (الحاج لان سنة الهدى (و) غير (فقر) فلا تسن على فقير لا يملك قوت عامه (ولو) كان الحر المذكور (بقيما) ذكرا أو أنثى والمخاطب بفعله اعنه وايه من ماله (ضحية) نائب فاعل سن (من) ثنى (غم) ضامن أو معز (أو بقر أو ابل) لاغ- يروشم البقر الجواميس والابل تحت (دخول في) السنة (الثانية) راجع للغم لكن يشترط في المعز أن يدخل فيها حولاً بلينا كالشهر بخلاف الضأن فيكفي مح- رد دخول فلوله يوم عرفة أجزاً أضحية في العام القابل ٢٦٠ (و) في السنة (الرابعة) راجع للقر (و) في السنة (السادسة) في الابل

(قوله وذكرها عقب الخ) حواس عن سؤال وارد على المصنف لما إذا خالفت أصلاً فإنه قدم الزكاة على الأضحية فأجاب بما ذكر (قوله سن وتا كدعينا) أي على المشهور وقيل إنها واجبة (قوله عينا) أي على كل واحد بمعية من استوفى الشروط الآتية وتحصل تلك السنة بفعله من ماله أو بفعله الغير بانه ان تركه مع غيره بالشروط الآتية أو نوى عنه استقلالاً كما يأتي لأن فعل الغير بتبابة منزل منزلة فعله هو لقبولها السبابة (قوله لارقيق) أي لان ماله غير تام وهو فقير حكماً ولو يده المال (قوله الحاج) أي ولا يطالب بضحية كان معنى أو غيره ما غير الحاج المستوفى للشروط تسن في حقه كان معنى أو غيره ما خلا فاما يومه خليل وغير الحاج يشمل المعز ورومن فاته المح وتخل منه قبل يوم النحر (قوله ولا تسن على فقير الخ) هو معنى قول خليل لا تجحف قال شراحه أي لا تجحف بمال المضحي بأن لا يحتاج للمساهمة في ضرورياته في عامه فان احتاج به وفقير (قوله والمخاطب بفعله اعنه وايه) أي ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في زكاة ماله (قوله ضحية) أي ذبحها اذ لا تكليف الابداع على وسنية تلك الضحية عن نفس الحر المذكور وعن أئويه الفقيرين وولده الصغير حتى يبلغ الذكرو ويدخل بالانثى زوجها الا عن زوجة لانها غير تبابة لا فقه بخلاف زكاة فطرهما فتجب عليه لتمامها كذا في الاصل قال محشيه واعلم أنه مخاطب بما فقير قدر عليها في أيامها وكذا مخاطب بما عن ولد يوم النحر أو في أيام التشريق لا عن في البطن وكذا مخاطب بما من أسلم في يوم النحر أو بعده في أيام التشريق لمقاء وقت الخطاب بالنسبة بخلاف زكاة الفطر فله اللحمي أه (قوله من ثنى غم الخ) حار ومحرور متعلق بمحذوف صفة أضحية (قوله دخل في السنة الثانية) المراد بالسنة العربية وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون يوماً لا القبطية وهي ثلثة وخمسة وأستة وستون يوماً كما يبيده السارح في قوله ولولده يوم عرفة أحزاً ضحية في العام القابل لانه لو كان المراد بالسنة القبطية لكانت السنة ناقصة حيث ثلثاني عشر أو أحد عشر يوماً كما هو معلوم من علم الفلك (قوله وفي السنة الرابعة) أي ولا يشترط أن يكون الدخول بهن في جميع المواشي الا في المعز (قوله أي امام صلاة العبد) هذا القول هو الراجح (قوله وقيل المراد به الخليفة) أي وهو السلطان وقوله أونائبه أي كالباشا في بلاد اندلس ما سلطان قال في الاصل ومحل القولين ما لم يخرج امام الطاعة أضحيته للمصلي والاعتبره وقولاً واحداً (قوله فلا تجزى ان سبقة) حاشية أن الصور تسع وهي التي تقدمت في الاحرام والسلام المجزى منها صورتان هما وهناك وحديث لم تجزى تلك الصور كانت شاة لحم يمنعها ما شاء غير المبيع (قوله فتجزي اذ ذره) مفهومه أن التجزى لا يحل الا امام مع الابرا لا ينفذ لتفريطه بسبب تركه من العلم (قوله انتظر قدره) فان انتظر قدر ذبحه وذبح فعل المأمور به (قوله وان توانى له الخ) أي كقتال عدو ومثاله من العذر طاب الامام الاضحية بشرائه ونحوه أولاً أنظر في ذلك (قوله والشروط الانتظار بقدر ذبحه) أي شرط الصحة لا فرق بين التواني اذ ذره أو لغيره ولا تنسب اليه في الانتظار اقرب الروايات في العذر (قوله ومن لا امام له بلسه) أي ولا على كثر من كان كان الامام حارحاً عن كفره فالتجزي انما يكون للامام الخارج عن كفره وأما لو كان الامام في داخل كفره فانه كالمأمور الذي لا يكتفي التجزى حيث أمر الامام أضحيته (قوله والا فصل من

ويدخل وتمام الذي لا تجزى قوله (من ذبح الامام) أي امام صلاة العبد وقيل المراد به الخليفة أونائبه (اعلم صلاته والخطبة) ولا تجزى به هو ان قدمها على الخطبة فيدخل وقتها بالنسبة له بقراغه من بعد الصلاة وبالنسبة لغيره بقراغه من ذبحه بعد ما ذكر (لآخر) اليوم (الثالث) من أيام الحرج عبر وب الشمس منه ولا تقصى بعده بخلاف زكاة الفطر فنقص لانها واجبة ثم فرغ على قوله من ذبح الامام الخ قوله (ولا تجزى ان سبقة) أي سبق ذبح الامام ولو أتم بعده وكذا ان ساواه في الانتداء ولو حتم بعده بخلاف لو ابتداء بعده وحتم بعده أو معه لا قبله قياساً على سلام الامام في الصلاة (الا اذا لم يبرزها) الامام الى المصل (وتجزي) ذبحه وذبح قتيبين ان سبقة فتجزي لعذره بمذلل وسعه (فان توانى) الامام أي تراخى عن الذبح (لا عذر انظر قدره) أي قدر ذبحه وكذا

اذا علم ان لا يصحى وظاهره أنه اذا لم ينتظر قدره لم يحز (و) ان توانى (له) أي كل لعذر (فلقرب الروايات) بحيث يبقى للزوال بقدر الذبح فلا يفوت الوقت الا فصل اكن الانتظار اقرب الروايات ليس بشرط بل هو واجب والشروط الانتظار بقدر ذبحه (و) ان لا امام له بلسه أو كان من أدلى السابيه (تجزي) بذبحه (أقرب امام) له من الملائكة وصلاته وخطبته وذبحه ولا شيء عليه ان يميز سبقة (والا فصل) في المضحيا (الذي أن فاته ذبحه) فالابل لا بل الا في الاضحية بخلاف هذا الا ان المعز فيها كثره (و) الا فصل من

ويجوز صمم) فلا تجزى البجاء وهي فاقدة الصوت ولا البخرار وهي مثة رائحة الغسم ولا الصماء وهي التي لا سمع لها (وصمم وعجف
 وبتر) فلا تجزى الصماء بالماء وهي صغيرة الاذنين جدا ولا عجاها وهي التي لا تخ في عظامها الخراها ولا بترار هي التي لا ذنب لها (وكسر
 قرن يدي) أي لم يبرأ فان برئ أجزأت (و ليس ضرع) حتى لا ينزل منها لبن فان أرضعت ولو بالبعض أجزأت (وذهب ثلث ذنب)
 فما كثر لا أقل فيجزئ (و بين مرض وجرب وبشم) أي تخمة (وجنون) هي فاقدة التمييز (وعرج) فالخفيف في الجميع لا يضر (وفقد
 أكثر من سن لغيرا ثعرا أو كبر) فقد السن الواحد لا يضر مطلقا وكذا الاكثر لا ثعرا أو كبر وأما لغيرها بصر أو مرض ومصر (وأكثر
 من ثلث أذن كشفا) أي الاذن أكثر من الثلث بخلاف فقد أو شق الثلث ولا يضر في الاذن بخلاف الذنب كما تقدم فالسنة لامة من جميع
 ما ذكر شرط صحة (و ندب سلامة من كل عيب لا يمنع) الاجزاء (كمرض خفيف وكسر قرن لا يدي) بل برئ

(و) ندب (غير خرقاء
 وشرقاء) (غير مقابلة
 ومدبرة) الخرقاء هي التي
 في أذنها خرق مستدير
 والشرقاء مشقوقة الاذن
 أقل من الثلث والمتابلة
 ما قطع من أذنها من جهة
 وجهها وترك معلقا
 والمدبرة ما قطع من أذنها
 من جهة خلفها وترك
 معلقا (و) ندب (سمها)
 أي كونها سمية
 (واسمها) أي كونها
 سمية في نوعها (و) ندب
 (ابرازها المصلي) لانحرها
 فيه وبأ كد على الامام
 ذلك ليعلم الناس ذنبه
 وكرهه دون غيره عدم
 ابرازها (و) ندب للمصحي
 ولو امرأة (دبحها بيده
 وكرهه) له (نيابة لغيره
 ضرورة وأجزأت)
 النيابة عن دبحها (وان
 قوى) النائب ذبحها (عن
 نفسه) وشبه في الاجزاء
 قوله (كذبح كثير)
 للمصحي كصديقه وعبد

أي لم يبرأ) تفسير مراد بالادماء أي فلبس المراد بالادماء حقيقة بل عدم برئه وان لم يكن هناك دم (قوله
 وجنون) أي ان كان دائما لان لم يدم فلا يضر كما في التوضيح (قوله بخلاف الذنب) والفرق بينهما
 ان قطع الذنب يشوهها زيادة على قطع الاذن لانه عصب ولحم بخلاف الاذن فهي جلد (قوله شرط
 صحة) أي الذي هو الشرط الرابع (قوله وبأ كد على الامام ذلك) أي ان كان البلد كبيرا (قوله وكرهه
 دون غيره الخ) أي عدم ابرازها في البلد الكبير يكره لا امام دون غيره من أحاد الناس وان كان ابتداء
 يندب للجميع ابرازها لهم لاجل اظهار السعي (قوله وأجزأت النيابة عن دبحها الخ) أي ان كان
 النائب مسلما كما تقدم وقوله وان قوى النائب ذبحها الخ أي ولو متعمدا بخلاف الهدي كما تقدم (قوله
 كعاط) أي من باب أولى المتعمد (قوله ولا تجزى عن واحد منهما) ثم ان أخذ المال قيمته من
 ذبحها غلط اذ قال ابن القاسم ليس للذابح في اللحم الا كل أو اصة دقة لان ذبحه على وجه الضحية وان
 أخذ المال اللحم فقال ابن رشد دية تصرف فيه كيف شاء لانه لم يذبحه على وجه الضحية به قال في الحاشية
 ومحمل كونها لا تجزى عن واحد اذا ذكها الغير غاطا ما لم يكن دبحها ناذرا لها والا أجزأت عن نذره سواء
 كانت معينة أو مصمومة اه بقي ما اذا ذبح أضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استئابة وفيها غصيل فان
 كان دبحها نذرا وكانت معينة أجزأت وسقط النذر وان كانت مصمومة فالنذر باق في ذمته وان كان
 دبحها لم يحصل منه نذر فلا تجزى عن واحد كما تقدم بالاولى من العاط ولكن ذكر ابن حجر عن ابن
 حبيب عن أصم عن ابراهيم عن الذابح ويضمن قيمته لها والغرف على هذا بين العامد والغاط أن
 العامد داخل على ضمانها فكأنه ما قبل الذابح بالاستيلاء عليها فتدبر (قوله لانه لم يصح عمله أهل
 المدينة) جواب عن سؤال قائل كيف كره ذلك والمبني قاله اجاب بما ذكر (قوله شرب لبنها) أي ولو
 نواه حين الذبح وقوله لانه نواه الله أي والانسان لا يذبح في قربته (قوله جزصودها) أي لما فيه من
 نقص جمالها ومحمل كراهة جزا الصوف ان لم يكن الرمان متسعا بحيث يثبت مثله أو قريب منه قبل
 الذبح ولم يمسوا الحويض أحد ذهابا ولا كراهة (قوله وكره اطعام كاهر منها) ظاهره ولو لم يرسل له في بيته
 وأكل في عياله وهو الذي قاله ابن حبيب ومحمل ابن رشد جعل محل الكراهة ان أرسل له في بيته وأما في
 عياله فلا كراهة واسم يظهر في الأصل كلام ابن حبيب فذلك اقتصر عليه هنا (قوله وكره فعلها عن
 ميت) أي ان لم يكن عينها قبل موته والا فليس ذنب لوارثها ذكها وكذا بكره التغالي في ثمنها زيادة
 على عادة أهل البلد لان ذلك مظنة المباهاة وتكره أيضا العترة بكثرة شاة كانت تذبح في
 الحامية لرحب وكانت أول الاسلام ثم نسخ ذلك بالصحية (قوله أو تعييت حال الذبح الخ) أي ودبحها

بأنه

(اعتاده) أي الذبح له (لا) دبح (أجدي لم يعتده) ولا تجزى عن

المضحي وعليه بدلا (كعاط) عتده أي أنه ذابحها (عن واحد منهما وفي) اجزاء ذبح (أجنبي اعتاده) الذبح ولو مرة
 عن غيره فذبح في هذه المرة بنية ذبحه على عادة (قولان) بالاجزاء عدمه وأما قريب لم يمتد فالاظهر من التردد عدم الاجزاء
 (و) كره (قوله) أي المضحي (عنه التسمية) للذبح (لأنهم) مذوا نيك) لانه لم يصب وعمل أهل المدينة (و) كره للمصحي (شرب لبنها) لانه
 نواه الله (و) كره (جزصودها قبل الذبح و) كره (بيعه) أي الصوف ان جزه (و) كره (اطعام كاهر منها) كره (فعلها عن ميت) لانه
 ليس من فعل الناس (ومنه بيع شيء منها) من حله أو صيرت أو عظم أو لحم ود على الجزاء شيئا من لحمها في بطر جزارة فلما ان أجزأت
 ضحية بل (وان) لم تجز كاد (سبق الامام) بذبحها (أو تعييت حال الذبح) قبل قيامه (أو قبله أو ذبح المعيب جهلا) بالعيب أو يكونه يمنع
 الاجزاء لانها خرجت من ذمته (و) منع البديل

طما أو شيء منها (بغلة) أي الذبيح بشئ مما يجانس للبدل منه والا كان يتعاود تقديم (الالتصدق) عليه (وموهوب) له فيجوز له ما يبيع ما تصدق أو وهب طما ولو علم رها بذلك (و) إذا وقع بيع من رها أو ابدال (فسخ) ان كان المبيع قائما يفت (فان فاق) المبيع باكل ونحوه (وحب التصديق بالعوض) ان كان قائما (مطلقا) سواء كان البائع هو المصحى أو غيره باذنه أولا (فان فاق) العوض أيضا بصرف في لوازمه أو غيرها أو بضايعة أو تلقه (فيمثله) يتصدق وحبوا (الا أن يتولاه) أي المبيع (غيره) أي غير المصحى كوكيله أو صديقه أو قريبه (بلاذن) منه في بيعه (وصرفه) أنغير (فيما لا يلزمه) من نفقة عيال أو وفاء دين ونحو ذلك بأن صرفه في توسعة ونحوها فلا يلزمه التصديق عليه حينئذ ومفهومة أنه لو صرفه غيره فيما يلزمه له حب التصديق عليه

فيما يلزمه أولا وهو ما قبل الاستثناء (كأن عيب لا يمنع الإجزاء) ولم يطلع عليه إلا بعد ذبحها فالارش المأخوذ من المانع في نظيره يجب التصديق به ولا يملكه لأنه في معنى البيع فان كان العيب يمنع الإجزاء كالعيب ربح التصديق بارشه لان عليه بدلا لعدم إجزاءها و (أما نتعين) ضحية يترتب عليها أحكامها (بالذبح) لا بالانذار ولا بالنية ولا بالتأخير طما فان حصل طما عيب بعد ما ذكر لم تجز ضحية ولم تنعني للذبح فله أن يصنع بها ما شاء بخلاف ما إذا لم تتعيب فيجب ذبحها بنذر أو قيل تتعين بالانذار فان تعمدت بعده تعين ذبحها ضحية

بالفعل والافلا بقاها حية جازله في المبيع وغيره لا بها لا تتعين الا بالذبح (قوله بعده) أي الذبح أي وأما قبله فليس الا بادل بمذبح ما لم تكن من ذرة بعينها (قوله سواء كان البائع هو المصحى أو غيره الخ) تفسير للاطلاق فتمت ثلاث صور (قوله فان فاق العوض) أي كفافات المبيع (قوله فيمثله يتصدق) أي ان كان مثليا والافقية منه ان كان مقوما (قوله فلا يلزمه التصديق عليه حينئذ) حاصل المسئلة عند فوات العوض أن العوض رست يتصدق عليه بمثل العوض ان كان مثليا أو قيمته ان كان مقوما في خيس وهي ما إذا تولى المصحى أو غيره باذنه سواء صرف فيما يلزم المصحى أم لا أو تولاه الغير بغير اذنه وصرفه فيما يلزم المصحى وأما لو تولاه الغير بغير اذنه وصرفه فيما لا يلزم المصحى فلا شئ على المصحى (قوله لا بالنذر) أي لقول المتقدم لا تنجب الاضحية الا بالذبح وهو المذهب اه وهذا في الوجوب الذي يلغى طر والعيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن عبد السلام وأفاده المشرح فان نذرهما ثم أصابها عيب قبل الذبح فانها لا تجزئ كما قال ابن عبد السلام لان تعين المكف والتزامه لا يرفع ما طلب منه الشارع فعليه يوم الاضحية من ذبيح شاة سليمة من العيوب بخلاف طر والعيب في الهدى بعد التقليد فانه يجب ذبحه وان كان معيبا هذاه والمراد وليس المراد عدم وجوب الضحية بالنذر مطا مقابل نذرها بوجوب ذبحها أو يمنع بيعها وبطلانها (قوله فله أن يصنع بها ما شاء) أي ولا يجب عليه عوض حيث كانت معينة غاية ما هناك يطالب بسنة الضحية ان كان غنيا (قوله وقيل تتعين بالنذر) أي يكون نذرهما كتعيين الهدى بالتقليد بوجوب ذبحها الاضحية بدونها ومساويها هذا اذا كان الابدال اختياريا با بل وان كان اضطرارا با كاختلاط طما مع غيرها لكان يكره له ترك الافضل لصاحبه الا بقرعة ولا يكره لكن ينسحب له ذبح أخرى أفضل منها ويكره له ذبحها فان أخذ الدون بلا قرعة وذبحه ففيه كراهتان ويجوز أيضا أخذ عوض الضحية ان اختلطت بعد الذبح عند ابن عبد السلام قال لان هذا لا يقصد به المعاوضة ولانها شركة ضرورية فاشبهت شركة أو رثة في لحم أضحية مورثهم فانه يجوز لورثة قسمها على حسب الموارث ولو ذبحت لكن بعد الذبح بالقرعة لا بها غير حق بالتراضي لانها يبيع ويجوز بيعها في دين على الميت ما لم تذبح

فوفصل في العقيقة وأحكامها (قوله من طلوع الفجر) حمل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستجاب وهو من الضحوة للزوال ومكروها وهو بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس ومنفوعا وهو لال فلا تجزئ اذا ذبحت فيه (قوله وتسقط بعروبه) أي ولو كان الابن موسرا فيه وقيل لا تقوت بقوات الاسدوع الاول بل تفعل يوم الاسدوع الثاني فان لم تفعل في الاسدوع الثالث ولا تفعل بعده وعند الساعة لا تسقط أصلا فان لم يفعلها أبوه طوبى لبها هو بعد البلوغ (قوله عقيقة واحدة) خلافا لمن قال يعق عن الانثى بواحدة وعن الذكر باثنتين فلو ولد توأمان في بطن واحد عقى عن كل واحد منهما واحدة (قوله ونسب حاق رأسه الخ) أي رلذا قال الاحموري

فوفصل في العقيقة وأحكامها (قوله من طلوع الفجر) حمل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستجاب وهو من الضحوة للزوال ومكروها وهو بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس ومنفوعا وهو لال فلا تجزئ اذا ذبحت فيه (قوله وتسقط بعروبه) أي ولو كان الابن موسرا فيه وقيل لا تقوت بقوات الاسدوع الاول بل تفعل يوم الاسدوع الثاني فان لم تفعل في الاسدوع الثالث ولا تفعل بعده وعند الساعة لا تسقط أصلا فان لم يفعلها أبوه طوبى لبها هو بعد البلوغ (قوله عقيقة واحدة) خلافا لمن قال يعق عن الانثى بواحدة وعن الذكر باثنتين فلو ولد توأمان في بطن واحد عقى عن كل واحد منهما واحدة (قوله ونسب حاق رأسه الخ) أي رلذا قال الاحموري

تذبح (في سابع الولادة هارا) من طلوع الفجر ولا تجزئ ليل (وأما يومها) أي الولادة (ان ولدته) بـ الفجر ولا بعد من السبعة فان ولد قبله أو بعده حسب منها (وتسقط بعروبه) أي الذبيح كما تسقط الاضحية بعروب اليوم الثالث (وتعددت) العقيقة (بتعدده) أي المولود لكل مولود (و) نذبت ذبحها بعد (بالوع) (الشمس و) نذبت (حاق رأسه) يومها (و) نذبت (التصديق بقرعة شجرة) أي المولود (أرضه) (أسمينه) أي المولود (يومها) أي العقيقة وخير الاسماء ما عدا أو حنيفة فان لم يعق منه شيء في أي يوم شاء (وكرهه) (في يومه) أي في السابع لا بد من ذلك اليهود (و) كرهه (لطامه) (لأنه

الجاهلية (و) كونه (غناها وليمه) بأن يجمع عليها الناس كولاية العرس بل يتصدق منها ويطعم منها الجار في بيته ويهدي منها ويرا كل
منها منحية (وجاز كسر عظامها) خلافا لما كان عليه الجاهلية (و) جاز (نظيخه) أي المولود (يخفق) أي طيب بدلا عن الدم الذي كانت
تفعله الجاهلية (والختان) للذكر (سنة مؤكدة) وقال الشافعي وأصحاب (والخفاف في الاتي مندوب كدم النثر) لقوله صلى الله عليه
وسلم من تخفض الأنث أخفضي ٢٦٤ ولأنهم كي أي لا تجوز في قطع اللحم المائتة بين الشفرين فوق الفرج فإنه

يضعف يريق الوجه ولذا
البيع والله أعلم * وما
تقدم ذكر الهدايا
والضحايا والعقيقة وكان
يتوصل لحل أكلها بالزكاة
شرع في بيانها فقال
باب في بيان حقيقة
الزكاة وأنواعها وشروطها
ومن فصيح منه ومن
لا تصح منه وما يتعلق
بذلك (الزكاة) مبتدأ
وقوله أنواع خبره اعترض
بينها بيان حقيقتها بقوله
(وهي السبب الموصول لحل
أكل الحيوان) البري
إذا البري لا يحتاج لها كما
يأتي (اختيارا) أي في
حال الاختيار ضد
الاضطرار (أنواع) أربعة
الأول (ذبح) في البقر
والغنم والطيور والوحوش
المقدورة عليها ما عدا
الزرافة (وهو) أي الذبح
أي حقيقته (قطع ممبر)
من إضافة المصدر لفاعله
مخرج غير المبرأ من غير
أوجنون أو أعماء أو مسكر
فلا يصح ذبحه لعدم القصد
الذي هو شرط في صحتها
(مسلم أو) كافر (كتاني)
خرج الكافر غير الكتاني
كالجوسي والمشرط والدهري
والمرتد ولا تصح ذكائهم
وشمل الكتاني النصراني

في سابع المولود تبدأ به * عقيقة وحلق رأس أول
ووزنه نقدان صدق به * وسمه وانعت من فعله
انعتنه فصدق والاسم * في أي يوم شاء المسمى
وكل ذا في سابع والخم في * زمان الأمر بالصلاة فاعرف

(قوله من تخفض الأنث) أي وهي أم عطية فإنه قال لها أخفضي ولأنهم كي فإنه أمرى للوجه وأحظى
عند الزوج أي لا يتأخى وأمرى أي أشرب للونه وأحظى أي ألد عند الجماع لأن الجمادة تشتد مع
الد كرمه كما لها فتقوى الشهوة لذلك قال الحرشي ويستحب أن يسقى إلى جوف المولود الحلاوة كما فعل
عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن طلحة (تتمه) أن بلغ الشخص قبل الختان وخاف على نفسه من
الختان فهل يتركه أولا فإلا أن أطهرها الترك لأن بعض الواجبات يسقط بخوف الهلاك قال السفة
أخرى ولا يجوز زللها أن يكشف عورته لغيره لاحتاحل الختان بل إن لم يمكنه الفعل بنفسه سقطت السنة
وسقطها عن الأنثى أولى بذلك لأن ولد محتونا فيل يرمي موسى فإن بقي ما يقطع قطع وقيل قد كفي المؤنة
واستظهر كذا في الحاشية

باب في بيان حقيقة الذكاة وأنواعها

هي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة إذا ذبحت ذبحها والنار إذا أتمت أبقادها ورجل ذكي تام الفهم
وشرعها وحقيقتها التي قالها المصنف (قوله وأنواعها) سبأ أي أها الأربعة (قوله وشروطها) أي السبعة
التي سبذ كرها المصنف من قوله ميمر إلى قوله بنية (قوله ومن تصح منه) وهو من استوفى الشروط
وقوله ومن لا تصح منه أي وهو من اختل منه الشروط أو بعضها (قوله الذكاة مبتدأ) أراد بها الجنس
فلذلك أخبر عن سابقه أنواع (قوله وهي السبب) أي الشرعي لا العادي ولا العقلي لأنه أمر تعبدية
الشارع وإن لم تعقل له معنى (قوله البري) أي وإن لم يكن له نفس سائلة كالجراد فإنه يفتقر في حل
أكلها كما يأتي (قوله أي في حال الاختيار) أشار به إلى أن اختياره منصوب على الحال من الأكل
يحترزه عن حالة الاضطرار فلا يتوقف الحل على ذلك السبب (قوله في البقر) مراده ما يشمله
الجاموس فالأصل فيها الذبح ويجوز فيها التحريك ولو وحشية وأما الغنم والطيور والوحوش
غير المقدورة على الذبح (قوله المقدور عليها) يحترز عن غير المقدور عليها في ذكائها (قوله وهو
أحد الأنواع الأربعة) (قوله ما عدا الزرافة) أي والنمل فانه لا يحران كالأبل (قوله الذي هو شرط
في صحتها) أي وهو قصده الذكاة الشرعية وإن لم يذبحها ذكائها (قوله مسلم أو كافر
كتاني) هو معنى قول خليل إذا كح كاحل به شرابه وعبارته أنه في أوضاع من عبارة خليل (قوله
بالشروط الآتية) أي وهي قوله أذبح ما يحرك له ذكائه الخ وظاهر كذا أنه أنها تصح من الكتاني
بالشروط الآتية وإن كان أصله مجوسا أو يهوديا أو يديا بدل وغيره السامرية فردة من اليهود
ولا الصابئين وإن كان أصلهم نصارى لكن لعظم مخالفتهم للنصارى المحقرات المجوس كذا قال أهل
الذهب (قوله كياتي) راجع لقطع بعض الحلقوم والمعاصرة (قوله واني أحرأوه منه لم يؤكل)
أي باتفاق (قوله ولا يشترط قطع المسمى) بوزن أمير (قوله واشترطه الشافعي) يجب
على المالكي أن يذبح الذبيحة التي لم يقطع فيها المسمى لشافعي الديان وكذا لو ضربه عليه

واليهودي فتصح منه الشروط الآتية (جميع الحلقوم) وهو القصعة التي يحرق فيها النسي
يقع الفاء فلا يكي بعضه ولا المعاصرة كما يأتي (و) جميع (الودجين) وهو عرقان في صفحتي الحق يتدلى علىهما كثر عروق الذئب ويطالان
بالدماغ فهو من المقاتل فلو قطع أحدهما أو أبقى الآخر أو بعضه لم تؤكل ولا يشترط تطهير المسمى باليهود وغيره أجزأه الحلقوم
فصل بالدم ورأس الذبيحة فيجوز فيه الطعام الذي هو شرطه الشافعي (من الدم) لا يؤكل

فلا يجوز قطع من القفا لانه يقطع به النخاع المتصل بالرقبة وسلسلة الظهر قبل الوصول الى الحلقوم والودجين فتكون ميتة وأما لو ابتدأ من صفحة العنق ومال بالسكين الى الصفحة الثانية فتؤكل اذ لم ينحها ابتداء اذ لم تساعد السكين على قطع الحلقوم والودجين فقلها وأدخلها تحت الوداج والحلقوم وقطعها فقال سحنون وغيره لم تؤكل كما يقع كثير في ذبح الطيور من الجهلة (بحدود) متعلق بقطع وسواء كان المحدد من حديد أو من غيره كزجاج وحجر له حدود وبوص احتراز من الذبح بحجر ونحوه أو الحش أو القطع باليد فلا يكفي (بالرفع) للآلة (قبل التمام) أي تمام الذبح (بنية) الباء للمصاحمة أي قطع مصاحب لنية وقصد لاحترازها احترازاً عما لو قصد مجرد موتها أو قصد ضررها فاصاب محل الذبح أو كان القاطع محل غير مزيل لا تؤكل فان رفع يده قبل التمام وطال عرفاً ثم عاد وغم الذبح لم تؤكل ان كان أنفذ بعض مقاتلها بان قطع ودحا أو بعض الودجين (ولا يصير سير فصل) ٢٦٥ أي كما لو رفع يده لعدم حدة السكين

وأخذ ذغيرها أو سنها ولم يطل الفصل (ولو رفعها اختياراً) والحاصل أنه ان طال الفصل ضرر مطلقاً رفع اختياراً أو اضطراراً وان لم يطل لم يضر مطلقاً والطول معتبر بالعرف وهذا اذا أذه بعض مقاتلها والاول لا يضره طلقاً في الأربع صور لأن الأمانة حينئذ كامة مستقلة لكن تحتاج الى نية وتسمية ان طال لان لم يطل وقطع الحلقوم ليس من المقاتل واذا علمت أنه لا بد من قطع جميع الحلقوم (فلا يجوز قطع معصمة) وهي ما انفازت الجوزة وبها الجهة البدن لان القطع حينئذ صار فوق الحلقوم فالشرط أن يبقى الحوزة أو بعضها كدائرة حلقه الخاتم جهة الرأس حتى يصدق عليه أنه قطع الحلقوم وقطع الحلقوم شرط عند الشافعية أيضاً فالعصمة لا تجزى عندهم أيضاً لافالما في بعض الشراح انها تؤكل عند

(قوله ولا يجوز قطع من القفا) أي سواء كان القطع في ضد أو وطلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام وظن أنه أصاب وجه الذبح ثم تبين له خلاف ذلك لم تؤكل (قوله لانه يقطع به النخاع) هو مخ أي يض في دقار العنق والظهر (قوله فاذا لم تساعد السكين) لا مفهوم له بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم تؤكل كل على المعتمد لمخالفة سنة الذبح (قوله أو من غيره) أي ما عدا السن والعظم وسيأتي فيهما الخلاف (قوله وقصد لاحترازها) ظاهره أنه نفسه بنية وقصد نزع في ذلك الحشرى وهو خلاف المعتمد بل المعتمد أن منها ما قصد التذكية الشرعية ولا يشترط أن ينوي تحليها بذلك لانه حاصل وان لم ينو ذلك للمحترزات بقيد المعتمد وسيأتي بصرح بذلك المعتمد (قوله والطول معتبر بالعرف) أي ولا يحيد بثلاثمائة باع كما قال بعضهم أحدان فتوى ابن قدامح في نوراضحه الجزار وجرحه فقام هاربا والجزار وراءه ثم أضجعه فأبوا وكمل ذبحه فادعى ابن قدامح باكله وكانت مسافة الهروب ثلاثمائة باع لانه قال في الأصل هذا التحديد لا يوافق عقل ولا نقل على ان فتوى ابن قدامح لا دلالة فيها على التحديد مسافة القرب لاحتمال أن الذبيحة تم تكن منفوذة المقاتل وسيأتي أنها تؤثر كل مطلقاً عاد عن قرب أو بعد تأمل (قوله والاول لا يضر مطلقاً في الأربع صور) ظاهر الشارح أن الصور ثمان أربع في منفوذة المقاتل وأربع في غيره وهو صحيح ولك أن تجعلها ستة عشر بان تقول اذا عاد عن قرب أكلت مطلقاً أنه ذك المقاتل أم لا رفع اختياراً أو اضطراراً كان العائد الاول أو غيره فهذه ثمانية وأما ان عاد عن بعد فار لم تمفد المقاتل أكلت مطلقاً رفع اختياراً أو اضطراراً كان العائد الاول أو غيره فهذه أربع وان نفذت لم تؤكل مطلقاً رفع اختياراً أو اضطراراً كان العائد الاول أو غيره فهذه أربع فتؤكل في اثني عشر ولا تؤكل في أربع (قوله لكن تحتاج الى نية وتسمية ان طال) هذا اذا كان العائد للذبح هو الاول وأما لو عاد للذبح غير الاول فلا بد من نية وتسمية مطلقاً طال أم لا (قوله أن يبقى الحوزة) ظاهره أنه يتأني انحيازها كلها لجهة الرأس وهو خلاف المشاهد ولذلك قال في المجموع ولا يتأني انحيازها كلها للرأس وقد يقال كلام شارحنافي انحياز ما ظهر منه أو هو متأتان يجعل القطع من أسفل العنق (قوله كدائرة حلقه الخاتم) أي ولو دقت (قوله فانه لا يكفي على الاصح) أي وهو من ذهب سحنون والرسالة والقول بالاحراز لان القاسم في العتبية (قوله والاول لا يكفي قطعاً) أي باتفاق ابن القاسم وسحنون (قوله لا بل وزرافة) أي وقيل كما تقدم (قوله أي للمير المسلم) أي والكتابي شروطه (قوله فوق الترقوة) وجهه اتراف قال الجلال في تفسيره عظام الحاق (قوله ولا يسترط فيه قطع الخ) أي ولا يؤثر بذلك (قوله بان يحمله قربة لغير الله) أي

٣٤ - صاوي - ل

الشافعية وصار الماس يقلدونه ان نزلت بهم

هذه المازلة وهو نقل خطأ لأصل له نعم عند الحنفية تؤكل لعدم اشتراط قطع الحلقوم عندهم (ولا) محزى (نصف الحلقوم) أي قطعه (على الاصح) من الخلاف ومن ذلك ما لو بقي قدر نصف الدائرة من الجوزة لجهة الرأس بان كان المنحاز لجهة الرأس مثل القوس فانه لا يكفي على الاصح والموضوع أنه قطع جميع الودجين والاول لا يكفي قطعاً (و) النوع الثاني (في) (نحر) لا بل وزرافة ويجوز بكره في بقر كما يأتي (و) هو أي النحر (طعن) أي للمير المسلم سنن (بأمة) بفتح اللام وهي النقرة التي فوق الترقوة وتحت الرقبة بلالرفع قبل ان تمام ولا يضر سير فصل ولو رفع اختياراً كما تقدم في الذبح ولا يسترط فيه قطع الحلقوم والودجين (وشرط) ذبح (السكنا في) أي في ذبح ما يحل له بشرعنا) من غنم وبقر وغيرهما (وان لا يجل به) بان يحمله قربة (أو بالله) بان يذكر عليه اسم غير الله فان أشل به غير الله

بأن قال باسم المسيح أو العذراء لم يؤكل وأولى أو قال باسم الصنم (ولو استعمل الميتة) أي أكلها (فالشروط) في جوازها كل ذبيحته (أن لا يغيب) حال ذبيحتها قبل لا بد من حضور مسلم عارف بالزكاة الشرعية خوفاً من كونه قتلها أو فسخها أو سمي عليها غير الله (لا تسميته) فلا تشترط بخلاف المسلم فتشترط كما يأتي فعلم أن ما حرم عليه بشرعنا لم يؤكل أن ذبحه أو تحرم وهو كل ذي ظفر إذا ذبحه يهودى أو نصراني أو كافر بذي الأظفار جلدته بين أصابعه كالوز والابل بخلاف الدجاج ونحوه (وكره) لنا (ما حرم عليه بشرعه) إذا ذبحه من أخبرنا بأنه يحرم عليه في شرعه الدجاج مثلاً ٢٦٦ (و) كره لنا (شراء ذبحه) بالكره أي مذبحه أي ما ذبحه لنفسه مما يباح له

أكله عندنا (و) كره (حرارة) أي جعله جزاء في الأسواق أو في بيت من بيوت المسلمين لعدم نصحه لهم (كبيع) لطعام أو غيره (واحارة) لدابة أو سفينة أو حائوت أو بيت (الكعبد) مما يعظم به شأنه ويكره لأنه من قبيل إغاثتهم على الضلال وإشهار أديانهم (و) كره لنا (شحم يهودى) أي أكله (من بقر وغنم ذبحها لنفسه) أي الشحم الخالص لا المختلط بالعظم ولا ما جلدته ظهورها ولا ما جلته الحشايا أو الأمعاء فإن الله تعالى استثنى ذلك فهي كاللحم فيجوز أكلها ويكره شرائها كاللحم (و) كره (ذبح) بالكره أي مذبوح (لعيسى) عليه السلام أي لأجله (أو) لأجل (الصليب) أي للتقرب به لهما كما يقترب المسلم بذبح لنبي أو ولي لقصد الثواب وإن لم يسم الله وأما بضر تسمية عيسى أو الصليب كما تقدم وقيل ولو ذكر في هذا اسم الصليب فلا يصح وأما

وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصنم تركوا ذبحه ذاكراً كره أكله كما يأتي والخاص أن ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لأهلهم بأن ذبحوه لأهلهم قرباناً فلا يحل لشاة أكله لأنه ليس من طعام أهل الكتاب وأما ما ذبحوه لأنفسهم بقصد أكلهم ولو في أعيادهم وأوراحهم فيؤكل مع الكراهة أن تبركوا فيه باسم عيسى أو الصنم كما تبركوا بأحاديث كراهة كراهة الأولياء وسبأني أصحاب ذلك في الشرح وقال في المجموع ما ذبحوه لعيسى وصليبه وصنم أن ذكره وأعليه اسم الله أكل ولو قد مواعيره لأنه يعلم ولا يعلم عليه والافان قصداً إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل كل عنزة الذبح لولي وإن قصدوا التقرب والتبرك بالالهوية أو تحليها بذلك حرم أكلها اه (قوله بأن قال باسم المسيح أو العذراء لم يؤكل) أي حيث لم يجمع معه ذكر الله والأكل كما علمت من عبارة المجموع (قوله أن لا يغيب حال ذبيحتها) فإن غاب عننا لم تؤكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب قال ابن رشد القياس أنه إذا كان يستحل أكل الميتة لم تؤكل ذبيحته ولو لم يغيب عليها إلا الذكاة لا بد منها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوي الذكاة وإن ادعى أنه نواه فكيف أنه يصدق وقيل ابن باحى وابن عرفة اه (قوله كالوز والابل) أي وكذا حمار الوحش والنعام وكل ما كان ليس بشقوق الخلف ولا مفتوح الأصابع قال البيضاوى كل ذي ظفر أي كل ذي مخالب وحافر ويسمى الحافر طفره راجعاً إلى ذلك دخلت حفر الوحش اه من حاشية الأصل (قوله الدجاج مثلاً) أي وكذا طريفة وهي أن توجد الشاة بعد الذبح فاسدة الزنة فاهم يقولون بخرمتها عندهم (قوله لأنه من قبيل إغاثتهم على الضلال) أي ومحل الكراهة أن لم يقصد المسلم الأعانة والأشهار والأحرم بل ربما كفر وأعياد بانه (قوله فإن الله تعالى استثنى ذلك) أي حيث قال الأماجلت ظهورها والآية (قوله وقيل ولو ذكرا) فإنه بن (قوله وفاسق) أي سواء كان فسقه بالمجاعة كترك الصلاة أو بالاعتقاد كبدعي لم يكفر بسدعته (قوله بخلاف المرأة والصبي) ما ذكره من حوازي كاهن ما قال ح هو المشهور مذهب المدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع أشهب فهما قولان ومثل المرأة الأعلاف فلا تتركه ذكاته كما حرم به ح وقيل تركه (قوله والواحد الكراهة) اعلم أن الخلاف المدكور جار في ذبح الكتابي ما عدا ما عدا المسلم بتمامه أو شركته بدنه وبين الكتابي الذابح وما ذبح الكتابي لكتابي آخر حكمه أنه إن ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وإن ذبح ما يحل لكل منهما اتفق على صحة ذبحه وجازاً كل المسلم منه وإن ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فالطاهر اعتبار حال الذابح (قوله جرح مسلم الخ) أي أدمائه ولو باذن وإحال أنه مات من ذلك الجرح أو أنفذت مقاتله وإن لم يحصل أدمائه لم يؤكل ولو شق الجلد وسواء كان المسلم الجرح ذكراً أو أنثى بالعماء وغيره ويعتبر كونه مسلماً أم غيراً حال إرسال السهم أو الحيوان وحال الإصابة ولو تخلف واحد منهما بعد الإرسال وقيل الإصابة فانه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجناية معصوم من حين الرمي للإصابة ويحتمل أن يقال ما كرهنا لأن ما هنا أحق ألا ترى الخلاف هنا في اشتراط الإسلام فإن أشهب وابن وهب لا يشترطان الإسلام كذا في حاشية الأصل (قوله غير مقدور عليه الأبعد) أي عجز عن تحصيله

المصر آخر أوجه قربة لذات غير الله لأنه الذي أهل به

في

لعير الله (و) كره (ذكاة خشى وخشى) ومحبوب (وفاسق) لنفور النفس من أفعالهم غالباً بخلاف المرأة والصبي والكتابي أن ذبح لنفسه ما يحل له بشرعنا وبشرعه وأما ذبحه باسمه وكاه على ذبحه ففي جوازها كاه وعدمه قولان والراجح الكراهة (و) النوع الثالث من أنواع الذكاة (عقر وهو جرح مسلم مهيئ) لا غيره كسكران ومجنون وصبي حيرانا (وحشيه غير مقدور عليه الأبعد) خرج المقذور عليه بسهرلة ولا يؤكل بالقر قال فيهما من ترعى صيده فأنجيه حتى صار لا يقدر على الفرار ثم رماه

أخوفته لم يؤكل اه أي لانه صار أسيراً مقدوراً عليه (لا كافر أو لوكنايا) فلا يؤكل صيده ولو سمي الله عليه لان الصيد رخصة والكافر ليس من أهلها وهذا محترم مسلم وذ كرمحترز وحشياً بقوله (ولا أنسيا) من بقر أو بيل أو أوز أو دجاج (شرد) فلم يقدر عليه فلا يؤكل بالعقر (أو تردى) أي سقط (بحفرة) فلم يقدر على ذبحه أو فخره فلا يؤكل بالعقر (بمحدد) متعلق بجرح وسواء كان المحدد سلاحاً أو غيره كحجره سن فهو أعم من قوله سلاح محدد واحترزه عن العصا والحجر الذي لاحظه والمثدق أي البرام الذي يرمى بالقوس فلا يؤكل الصيد بشئ من ذلك إذا مات منه أو أنفذ مقتله وأما صيده

السلاح كما أقي به بعض
الفصلا واعتمده بعضهم
(أو حيوان) عطف على
محدد أي جرحه بمحدد أو
حيوان (علم) بالفعل كيفية
الاصطياد والمعنى هو الذي
إذا أرسل أطاع وإذا زجر
انزعج ولو كان من جنس
مالا يقبل التعليم عادة
كالسمر (من طير) كياز
(أو غيره) ككباب (فمات)
أو أنفذ مقتله (قبل ادراكه)
حيافيه أكله بشروط
أربعة إذا جعله مأمومة قبل
ادراكه من الموضوع كما
هو ظاهر سياقه والاكات
خسة أذلو أدرك حيافيه
منفوذ مقتله لم يؤكل إلا
بالذبح أشار للاول بقوله
(اب أرسله) الصائد المسلم
(من يده) بنية وتسمية
(أو) من (يد علامه)
وكيفية الآمر وتسميته
نظر إلى أن يد علامه كيد
واحتراز بذلك مما لو كان
الجرح سائفاً فذهب للصيد
بعمسه أو باغراء غيره فلا
يؤكل إلا بدكاه وأشار
للشأن بقوله (ولم يشتغل)
الجرح حال إرساله (بعمره)
أي الصيد (فله) أي قبل
اصطياده فان اشتغل بشئ

في كل الاحوال الا في حال العسر والمشقة ولو كان ذلك الوحش المهور عنه تأنس ثم توحش (قوله
لانه صار أسيراً الخ) أي وحيثما فيضمن هذا الذي رماه قيمته للاول مجروحاً (قوله والكافر ليس من
أهلها) أي وسياق الآية وهي قوله تعالى وما علمهم من الخوارح خطاب للمؤمنين فانه قال بعد ذلك وطعام
الدين أو توالى الكتاب حل لكم كذا يؤخذ من المجموع (قوله ولا أنسيا الخ) حاصله أن جميع الحيوانات
المتأنسة إذا شردت وتوحشت فام الاتاكل بالعقر عملاً بالأصل وهذا هو المشهور ومقابلته ما لابن حبيب
أن توحش غير البقر لم يؤكل بالعقر وإن توحش البقر جازاً كله بالعقر لان البقر لها أصل في التوحش
ترجع إليه أي لشبهها ببقر الوحش (قوله أو أوز أو دجاج) أي وأما الحمام البقي فقد تقدم في آخر
باب الملح أن الحمام كله صيد وحيثما إذا توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فام الا يؤكل بالعقر ولو توحشت
عملاً بالأصل فيها وقد تقدم في المواضع عن ابن حبيب اه بن (قوله) لم يقدر على ذبحه أو فخره فلا يؤكل
الخ) ما ذكره من عدم كل المتردى بالعقر هو المشهور وقال ابن حبيب يؤكل المتردى المهور وعن
ذ كانه مطلقاً بقرا أو غيره بالعقر صيانة للأموال (قوله واعتمده بعضهم) حاصله أن الصيد يندق
الرصاص لم يوحده فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث المارود في وسط المائة الثامنة واختلاف
فيه المتأخرون فمنهم من قال بالمانع قياساً على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز كإبي عبد الله القر وى
وابن غازي وسيدى عبد الرحمن القاسم لمانع من انه رالدم والاجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة
لأجله ثم إن محل الاحتراز عن العصا وبندق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حياً غير منه ودانقتل والاذكى
وأكل قولاً واحداً ما إذا أخذ من نفوذ المقابل فلا يؤكل عندنا ولو أدرك حيواناً كى وعند الحنفية
ما أدرك حيواناً من نفوذ جميع المقاتل وذكى يؤكل ولا خلاف بيننا وبينهم في عدم أكل مامات يندق
الطين وفي أكل الذي لم ينفذ مقتله حيث أدرك حيواناً كى وأما الخلاف فيما أدرك حيواناً من نفوذ المقتل
وذكى فعندهم يؤكل وعندنا لا (قوله وإذا زجر انزعج) قال في حاشية الأصل هذا الشرط غير معتبر
في الباز لانه لا ينزعج بل رجح بعضهم عدم اعتبار الانزعاج في جميع الحيوانات لان الجراح لا يرجح
بعدها لانه واعلم أن عصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلماً كما لا يكون معلماً بطاعته مرة بل
المرجع في ذلك للعرف (قوله الصائد المسلم) أي المميز (قوله من يده) المراد باليد حقيقةً ومثلها
إرساله من خزائمه أو من تحت قدمه لا الفقدرة عليه أو الملك فقط ثم ما مشى عليه المصنف من اشتراط
الارسال من يده ونحوها فان كان مفقوداً أرسله لم يؤكل هو قول مالك الذي رجح اليه وكان يقول ألا
يؤكل ولو أرسله من غير يده وما في حكمه أو به أخذ ابن القاسم والقولان في المدونة واحترازه غير واحد
كاللحمى ما أخذ به ابن القاسم وأبده بن (قوله أو من يد علامه) ولا يشترط أن يكون العلامة مسلماً
حيثما لان النوى والمسمى هو صيده فالارسال منه حكماً (قوله أو باغراء غيره الخ) قد علمت أن هذا
خلاف قول ابن القاسم الذي كان مالك يقول أولاه (قوله فان اشتغل بشئ) لا فرق بين كسر
التشغف وقلبه ورأى اللحمى أن قليل التشغف لا يبصر (قوله فانه يؤكل) أي حيث ظهر
أنه من أنواع المباح التي تؤكل ماله عقران خرماته مساح وتردد هل هو نعم من الانس أو جوار

كالحيفة أو صيداً حرثاً أطلق فقتل الصيد لم يؤكل وذ كرا الثالث بقوله (وأدماه) أي بشرط أكله بصيد الجراح أن يدميه الجراح بنابه
أو ظفريه في عضو (وار بادن) ولو دمه فمات الصيد لم يؤكل ولو شق دمه حيث لم يزل منه دم وأشار للرابع بقوله (وعلمه) الصائد حين
إرسال الجراح عليه (من المباح) كالعزال وجوار الوحش وبقره (والمعلم نوعه منه) أي من المباح أن اعتدائه من المباح وتردد هل هو
جوار وحش أو بقره أو ظي فانه يؤكل (وان تعده صيده) أي الجراح

(أن) أرسله على جماعة من الوحش (نوى الجميع والابن والجميع) بأن نوى واحد أو اثنين (فما نواه) يؤكل يقتل الجارح له حيث أدماء (أن صاده) الجارح أى ساد المنوى (أولا) قتل غيره فان ساد غير المنوى قبل المنوى لم يؤكل واحد منهم - ما الا يذ كاة المتشابه له ابتداء بغير المنوى في المنوى وبعدم النية في غيره (لا يحمل أكاه) (أن تردد) بأن شئت أو ظن أو توهم (في حرمة) كحزير فاداه وحلال لعدم الجزم بالنية (أو) تردد (في المبيع) لا كاه (أن شاركه) أى الجارح (غيره) في قتله (ككلب كافر) أرسله به الكافر على الصيد فشارك كلب المسلم في قتله فلم يعلم هل الذى قتله كلب المسلم أو الكافر وكذا الورى المسلم سهمه ورعى الكافر سهمه فأصاها ومات من ذلك فلا يؤكل للتردد في المبيع (أو) كلب (غير معلم) الحرة عطف على كلب كافر أى أو شارك كلب المسلم المعلم كلب

٢٦٨

غير معلم في قتله فلا يؤكل

وحش مثلاً لم يؤكل لان الاول لا يباح بالعمى ولو ظهر له بعد ذم مقتله أنه جارح وحش (قوله ان أرسله على جماعة من الوحش) أى معينة والقول باكل الجميع ان تعدد مصيده هو قول ابن القاسم وقال ابن المواز لا يؤكل الا الاول فذلك رد ما بالغى عليه (قوله فما نواه يؤكل) قال الاجهوى فإلم يكن له بية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شئ وقال حـد الاجهوى يؤكل جميع ما جاء به في هذه أيضاً حيث كانت الصيد وم معينة حين ارسال فلونوى واحد ابغينه لم يؤكل الا هو ان عرف وان نوى واحدا لا بعينه لم يؤكل الا الاول ولو شئت في أوليته لم يؤكل شئ كذا يؤخذ من حاشية الاصل تبعاً لـ (قوله فان صاد غير المنوى) أى تحقيقاً أو ظناً أو شكاً (قوله في المنوى) فى معنى عن (قوله وبعدم النية في غيره) أى الذى اشتغل به عن المنوى (قوله بأن شئت الخ) نسيب للتردد وليس المراد بالتردد استواء الطرفين بل ما طرقه الاحتمال ولذلك سمره بالشك والظن والوهم (قوله فاذا هو وحلال) أى كعزال (قوله ككلب كافر) المراد كلب أرسله كافر كان به أم لا فلا مفهوم لقوله به وكذا يقال فى كلب المسلم لان الاضافة تأتى لادنى ملائسة (قوله كلب) بالنصب مع قول اشارك وقوله المذموم بالفتح ذمت له وقوله كلب غير معلم فاعل (قوله وشأنه أن يسبق العلام) مفهومه لو كان العلام هو الذى يسبق أو الاستواء وتخالف مجيء العلام حتى مات فانه يؤكل لعدم تفريطه (قوله فادركه حياً) أى غير منقوض المقاتل فى هذه والتي قبلها وأما منقوض المقاتل وبؤكل ولا يضره التفريط فى حمل الآلة مع العلام أو وضعها فى الخرج لانها لو كانت الآلة معه حيث شئت لم يجب ذكاته (قوله فوجده بالغد ميتاً) ليس بقيد بل المراد أنه خفى عليه مدة من الليل فيما طول بحيث ياتى بالحيات ولا يدري هل مات من الجارح أو شئ من الهوام التى تظهر فى الليل ومفهوم الميت أنه لو رماه نهاراً وغاب عليه ثم وجده ميتاً فانه يؤكل حيث لم يترأخ فى اتباعه ولو غاب عليه يوماً كاملاً والفرق بين الليل والنهار أن الليل بكثرة الهوام دون النهار فاداعاب ليس لاحتمال مشاركة الهوام (قوله اذ شرط حل أكاه الرؤية) أى رؤية الصيد وقت ارسال أو كون المكان محصوراً ولم يوجد واحد منهم - ما (قوله ودون نصف الخ) الصواب أن دون هنا المكان المجازى وأنه يجوز فيه الرفع والنصب فان روع كان ميتاً أو ان نصب كان صلياً لموصول مقدر ومفهوم الظرف أنه لو قطع الجارح الصيد نصفين من وسطه أكل لان قتله كذلك فيه انفاذ مقتله كذا قالوا ومنه يعلم أنه ليس الاكل من النصف من حيث أنه نصف بل من حيث أنه لا يخفى عن انفاذ مقتله فإلما دار على انفاذ المقتل فلو أن الجارح أو السهم ثلثان سدا فهل يؤكلان أو لا حير أو يطرحان لانص وقد يقال الذى نفذه المقتل يؤكل والا فلا ثم ان هذا قيد بماله نفس سائلة أما الجراد مثلاً اذا قطع جناحه فمات أكل الجميع لان هذا ذكاته كما يأتى (قوله كالرأس) أى وحده أو مع غيره ونصف الرأس كذلك (قوله بخلاف ما أدرك منقوضه مقتل) أى فتندب ذكاته فقط حيث وجد حياً (قوله تنبيه) يقضى بالصيد للسائق له بوضع

غير معلم في قتله فلا يؤكل للشك في المبيع وكذا لو رماه المسلم المبروء سقط في ماء ومات فلا يؤكل للشك في المبيع هل مات من السهم فيؤكل أو من الماء فلا يؤكل أو رماه بسهم مسموم لاحتمال موته من السم الغير المبيع لان السهم المبيع (أو تراخي) الصائد (في اتباعه) أى الصيد ثم وجده ميتاً ولا يؤكل لاحتمال أنه لو وجد في طلمه لأدرك ذكاته قبل موته (الان يتحقق انه ولو وجد (لا يباحه) حياً) أو جعل الآلة) أى آلة الذبح كالسكين (مع غيره) كعلامه وشأنه أن يسبق العلام مسبقه وأدرك الصيد حياً وما جاء حامل الآلة الا وقد مات الصيد ولا يؤكل لتفريطه (أو) وضع الآلة (مخرجه) ونحوه مما يستدعى طولاً في احراقها فادركه حياً فإخرج الآلة من الخرج الا ومات فلا يؤكل لتفريط بوضعها بالخرج دون مسكها بيده

يده

أوجعها في حراره (أو بات) الصيد عن الصائد فوجده بالغد ميتاً لم يؤكل لاحتمال موته شئ آخر

كالهوام (أرصدته) الجارح ومات بلا جرح (أو عضه) فمات (بلا جرح) فلا يؤكل لما علمت أن شرط أكاه أدماء ولو باذن (أو اضطرب) الجارح لرؤيته صيداً (فارسه) الصائد (بلا رؤية) منه له فصاد صيداً لم يؤكل الا ذكاته لاحتمال أن يكون اصطاد غير ما اضطرب عليه ولذا نوى المضطرب عليه وغيره لا كل على أحد التأويلين والثاني لا يؤكل مطلقاً اذ شرط حل أكاه الرؤية وهو لم ير (ودون نصف) كيداً أو زجل أو جناح (أبين) أى انفصل من الصيد أى أبانه الجارح أو السهم ولو حكماً كما لو تعلق بيسير جراد (ميتة) لا يؤكل وأكل ما سواه (الا أن يجعل به) أى بذل الدون أى أبانه (انفاذ مقتله كالرأس) وليس بميتة فيؤكل كالباقى (ومنى أدرك) الصيد (حياتاً غير منقوضه مقتل) يؤكل الا يذ كاة بخلاف ما أدرك منقوضه مقتل

يده عليه أو حوزة له في داره أو كسر رحله وإن رآه غيره قبله لأن كل من سبق لمباح فهو له وإن تدافع
جماعة عليه فبينهم ولو دفع أحدهم الآخر وقع عليه إذ ليس وضع يده عليه والحالة هذه من المبادرة بخلاف
المسابقة بل التدافع ولو حاز غير المتدافعين حال التدافع وأخذته اختص به وإن شرد الصيد بغير اختيار
صاحبه ولو من مشترقا صطاده آخر فهو له ولو لم يلتحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الأول ولم يتوحدش
عند شروده والالكان لصاحبه الذي شرد من يده وللصائد له أجرة تحصيله فقط واشترك طاردا للصيد
مع ذى شبكة أو فنج بحسب فعله ما حيث توقف وقوعه على الطارد والشبكة وإن لم يقصد الطارد الشبكة
وعجز عنه فوقع فيها دلر بها وإن كان محققا أخذ به دونها فله دون ربحها كن طرد صيد الدار فأدخله فيها
فانه يختص به ولا شيء لرب الدار أمكنه أخذه بدونها أم لا إذ ليست معدة للصيد إلا أن يطرده لغير الدار
فدخل في الدار وهو عاجز عنه فللدار سواء كانت مسكونة أو خالية وإن كان محققا أخذ بغيرها وهو
له أه بالمدنى من الأصل (قوله وضمن الصيد الخ) أى تعلق الضمان به بالشرط الآتى وهو فدا هو
المشهور من المذهب بساء على أن الترك فعل وقيل لا ضمان عليه بناء على أن الترك ليس بفعل وعلى
نفي الضمان فيما كره به وليس بعينه وعلى المشهور لا يأكله به وهو ميتة ولا ينتفى الضمان عن المار
ولو أكله به غفلة عن كونه ميتة أو عمدا أو ضيافة لانه غير متناول وهذا بخلاف مالوا كل إنسان ماله
المعصوب منه ضيافة فانه لا يضمنه الغاصب كما استظهره الأجهورى واستظهر بعض مشايخ الشيخ
أحمد الزرقانى في عدم ضمان المار إذا أكله به واعتمدا الأول اللقائى كذا في حاشية الأصل (قوله أمكنته
ذكته) أنت الفاعل وجعل الفاعل الذكاة وضيم المار مقهورا لا لما تقر أنه إذا دارا لم يربى الاستناد
للمعنى ولذا فلا سند للمعنى أولى فيقال أمكنى السفر دون أمكنت السفر كما ذكره الأشموني (تنبيهه)
غير الراعى أن ذكرى غير الصيد فلا يصدق أنه خاف موته بل يتركه ولا يضمن الابينة أو قرينة فيصدق
وبأنى تصديق الراعى في الأجرة كذا في المجموع (قوله بوحود آله) فان لم يجد معه إلا السن أو الظفر
وأمكنه بذلك وترك ضمن اتفاقا ولو على القول بعدم جوار التركة بينهما (قوله ولو كتابيا) أى فالكتابى
كالمسلم في وحب ذكاة ما ذكر لا بهاذ كذا لا يحقر ولا يأتى الخلاف المتقدم في ذبح الكتابى للمسلم لأن
هذان من باب حفظ مال العير وهو واجب عليه بضمه منه بتفويته على ربه (قوله أو صيدا) أى لأن
الضمان من خطاب الوضع لأن الشارع جعل الترك سببا في الضمان ويتناول البائع وغيره (قوله
مستهلك) أى من وقع هلاكه ولو كان انتارك للتخليص صيدا لا الضمان من باب خطاب الوضع كما
علمت وأعلم أنه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال بل قدر عليه ولو بدفع مال من عنده ويرجع
به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع المال ولو لم يأذنه ربه في الدفع وهو من أفراد قول خليل
الآتى والاحسن في المهدى من نص أخذه بالعداء وقد علم أن من دفع غرامة عن إنسان بغير إذنه كان
للدافع الرجوع بما دفعه عنه إن هوى بتلك الغرامة مال المدفع عنه أو نفسه كذا يؤخذ من الحاشية
(قوله ويغرم في النفس الدية) أى إذا ترك تخليص النفس حتى قتلت فانه يصحون الدية في ماله إن كان
الترك عمدا بغير تأويل وعلى عاقلة إن كان متأولا ولا يقتل به ولو ترك التخليص عمدا على مذهب
المدونة وسجى عباس عن مالك أنه يقتل به في العمدة وفي التوضيح عن اللخمي أنه خرج ذلك على
الخلاف فيمن تعدد شهادة الروى حتى قتلها المشهود عليه قال وقد قيل يقتل الشاهد ومذهب الدونة
لاقتل عليه (تنبيهه) يضمن أيضا من أمسك وثيقة أو قطعها حيث كان شاهدا لا ينسب إليها
ولزم على أمسا كهذا الحق وهذا إذا لم يكن لها سجل ينسب إخراج نظيرها منه والا فيضمن
ما يخرجها به من السجل فقط وأما من قتل شاهدا حتى عمدا أو خطأ أو ضاع الحق ففي ضمانه لذلك
الحق تردد إذا لم يقصد بقتلها ضياع الحق والأضمة قطعا قال في الأصل والاطهر من التردد ضمان
المال ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن عجز (قوله وانظر تفصيل المسئلة الخ) من تفصيل
تلك المسئلة ما قدمناه لك في أمماء الخل ومنه ترك مواصلة بحيث أودع الجرح وترك زائد طعام وشراب

(وضمن) الصيد له أى
ضمن قيمته مجر وحاشته
(مار) عليه حيا (أمكنته
ذكته وترك) ذكاته حتى
مات وامكانها بالعداء
عليه بوحود آله وهو عن
تصح ذكاته بأن كان عبدا
ولو كتابيا أو صيدا نفوته
على ربه وشبه في الضمان
قوله (ترك تخليص)
شئ (مستهلك من نفس
أومال) قدر على تخليصه
بيده أو جاهه أو ماله ويغرم
في النفس الدية وفي المال
القيمة أو المثل وأولى
في الضمان لو تسبب في
الاتلاف كمال سارق أو
ظالم وحافر حفرة وواضع
مزالق أو قوع آدمى أو غيره
وانظر تفصيل المسئلة في
كلام الشيخ وشراحه (و)
النوع الرابع من أنواع
الذكاة (ما يموت به) أى
كل عمل يموت به ماله من له
نفس مائتة (نحو الجراد)

والدود ونحاش الأرض إذا جعل ذلك الفعل موقفاً بل (ولم يعجل) موقفاً (كقطع جناح) أو رجل (أو القاء بقاء) حرقاً أو قطع رأس ولا بد من نية وتسمية كما قال (ووجب) وجوب شرط في كل نوع من أنواع الذكاة (نيتها) أي قصدها ولو لم يستحضر رجل الاكل فمن لم يكن عند نية كالمجنون لم تؤكل ذبيحته وكذا من قصده ذلك الفعل ازهاقاً وجهاً وموتاً دون الذكاة أو لم يقصد شيئاً كمن ضرب الحيوان لدفع شره مثلاً بسيف فقطع حلقومه وأوداه (و) وجب عند الذكاة (ذكرا سم الله) بأي صيغة من تسمية أرتليل أو تسبيح أو تكبير أو تكبير (المسلم) لا كتابي فلا يجب عند ذبحه ذكراً لله بل الشرط أن لا يذكر اسم غيره مما يتقدألوهيته (ان ذكر) المسلم عند الذبح لأن نسي فتؤكل ذبيحته (وقدر) لأن عجز كالخرس فلا تجب عليه وهذه القيود في ذكرا سم الله خاصة وأما النية فواجبة مطلقاً ولو من كافر بدون قيد ذكراً أو قدرة (والأفضل) في ذكرا الله أن يقول الذابح (باسم الله والله أكبر وهما) أي النية وذكر اسم الله (في الصيد) يكونان (حال الإرسال) للكلب ونحوه أو السهم لآل الأصابة ثم شرع في بيان ما يذبح من الحيوان وما ينحر فقال (و) وجب (نحر الأبل وزرافة) وهي حيوان ٢٧٠ طوبى العنق كالابل يداها أطول من رجلها فإذا ذبحت لم تؤكل

لمضطر حتى مات المجروح أو المضطر فيض من دية خطأ أن تأول والاقتص منه كما يأتي في الجراح وقال الأحمى عليه الدية في ماله ومنها من طاب منه عمداً وخشب ليس يندبه كجراح ما تمنع حتى وقع الجدار في حرم من ما بين قيمته ما تلاومها وما يقصى لمن وجبت عليه المواساة بالثمن أي على المواساة ان وجد مع المضطر ونحوه والام يلزمه ولو كان غنياً ببلده أو يدر بعد ذلك ولاية معلق بذمته شيء والمراد بالثمن ما يشمل الأجرة في العمد والخشب هذا حاصل ما في الأصل وشرحه وهو أنه المسئلة بغير فاصلة هاذ كرت هنا استطراد المناسبة قوله وضمن ماله أي غير دود ونحوه العمد كره من كل ما تنفق في الطعام كدود المش وسوس ونحو الفول فان هذا لا يفتقر له ذكاة وسب يأتي بأصاحبه في باب المباح (قوله بل) ولولم يعجل موقفاً أي شأنه ذلك واما أن لا بد من تعجيل الموت به وإنما كان ذكاة ماله لنفسه سائلة بما يموت به لما في الحديث الشريف أحلت لنا ميتتان السمك والجراد فمراده بحل الميتة بالنسبة للجراد عدم ضبط ذكاته كغيره مما له نفس سائلة وان كان ظاهر الحديث استواءه مع السمك (قوله ووجب) وجوب شرط أي مطلقاً كما يأتي (قوله لا أن نسي) أي وجبت ذبيحته قوله تعالى ولأنأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بما إذا تركت عمداً مع القدرة على الأسيان أو عجزاً أو الجاهل بالحكم كالعمد كما هو ظاهر المدونة وقال ابن رشد ليست التسمية بشرط في صحة الذكاة ومعنى قوله تعالى ولأنأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد ذكاتها لأنها فاسدة ومعنى قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه كلوا مما قصدت ذكاته وكفى عز وجل عن التذكية بذكرا سم الله والآية لا تدل على وجوب التسمية في الذكاة ولذلك قال غيرنا بسنيتها (قوله حال الإرسال للكلب) من ذلك طلق بتدقيق الرصاص والعبرة بحال رفع الزناد (قوله فيحوز حيتاً ذبيحة الأبل) أي في محل الذبح وهو الودجان والحلقة ومثلهما في محل النحر وهو اللبنة (قوله الألبقر) ومنه الجاموس وبقر الوحش إذا قدر عليه ومثل البقر في حوز الأمرين ويدب الذبيحة ما أشبهه من حمار الوحش والغنم والنمل والنمل والوحشية (قوله كزجاج مسنون) أي محدد (قوله فان الله يحب الرزق في الأمر) أي وأقوله صلى الله عليه وسلم إذا نلتهم فأحسنوا الفتاة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة (قوله ذكره) سلخ لجلدها أو قطع أي وكذا حرق بالنار (قوله قبل الموت) أي لما في ذلك من التعذيب وقد ورد

(و) وجب (ذبح غيرها) من الأنعام والوحوش والطيور فان محرت لم تؤكل (الا ضرورية كعدم آلة) صالحة للذبح وكوقوع في حفرة بحيث لا يمكن ما يجب (فيحوز العكس) في الأمرين فيحوز حيتاً ذبيحة الأبل ونحو غيرها واستثنى من قوله وذبح غيرها قوله (الألبقر) فالأفضل فيها الذبح ويحوز نحرها وشبهه في الأفضلية قوله (كالديد) فانه أفضل من غيره في الذبح والنحر كزجاج مسنون وحجر كذلك وقصب وعظم كذلك (وسنه) بفتح السين المهملة وتسديد الهمزة أي كمن الحديد عند الذبح فانه أفضل أي مندوب لنفسه هبل على الحيوان (وقيام ابل) فانه

أفضل من تبريكها حال النحر كما كونه (مقيدة أو معقولة) الرجل (اليسرى) المستقبلة يقف الباجر بجانب الرجل اليمنى الغير المعقولة ما سكاشفها الأعلى بيده اليسرى ويضعها في لسانه بيده اليمنى مسماً ذكاة صفة النحر (وضجع ذبح) بكسر الميم أي مذبح (رفق) أفضل من رميه بقوة فان الله يحب الرفق في الأمر كله (وتوجيه) أي المذبح أو المذبح (للقبلة) لأنها أفضل الجهات (وأصاح المحل) أي محل الذبح من صوف أو شعر أو ريش فانه أفضل لما فيه من الرفق والسهولة (وكره ذبح بدو حفرة) كما يقع للجزارين بالذباح السلطانية لما فيه من روية الذبايح بعصاها وهو من تعذيبها لأن لها قير أو أشعاراً ولما فيه من عدم الاستقبال لا كثرها (و) كره (سلخ) لجلدها (أو قطع) لعصومها (قبل الموت) أي قبل تمام حرجها وبعد تمام الذبح أو النحر وأما قبل تمام الميتة كما يقع كثير البعض الفقراء في طريق المذبح يقع الحمل فيشرع نسان في نحره ياتي آخره ويقطع منه قطعة لحم قبل تمام النحر لا يؤكل ما قطع (و) كره (تعمد إبانة الرأس) ابتداءً من نحره أنه يقطع الحلقوم والودجين ويستمر حتى يبين الرأس من الجهة وتؤكل كل أن أباها وهو المذبح عليه

وتؤولت أيضا على أنه ان قصدها ابتداء لم تؤكل وانفقوا على أنه اذا لم يقصد ذلك ابتداء وانما قصده بعد قطع الحاقوم والودجيين أولم يقصد أصلا وانما غلبته السكين حتى قطعت الرأس فانها تؤكل * ثم شرع في بيان ما يعمل فيه الدابة كما عايناهم بخلافه ولا يعمل فيه فقال (واكل المذكي وان أيس) قبل تذكيته (من حياته) الا بانفاذ مقتله بل (باضاء مرض) أي بسبب ذلك (أو) بسبب (انتفاخ) لها (بشرب) كبرسيم (أو) بسبب (دق عنق) أو سقوط من شاطئ أو غير ذلك مما يأتي قريبا اذا لم ينفذ بذلك مقتله كما سيصرح به بعده (بقوة حركة) الباء للمعية أي ان محل أكل ما أيس من حياته بالدابة أن يصحبها قوة حركة عقب الذبيح كمد رجل وضماها لا مجرد مد أو ضم أو ارتعاش أو فتح عين أو ضمها فلا يكفي وقيل ان مد الرجل فقط أو ضمها فقط كاف في حملها للدلالة ذلك على حياتها حال الذبيح (أو شخب دم) منها وان لم تتحرك ولا يكفي مجرد سيلانه بخلاف غير الميؤس من حياتها وهي الصحيحة ويكفي فيها مجرد سيلانه

كما أشار به بقوله (كسيلة) أي الدم ولو بلا شخب (في صحيحة) لم يضمن المرض ولم يصحبها شيء مما سرفانه يكفي في حياها بمجرد السيلان ثم قيد جواز أكل المذكي الميؤس من حياته بقوله (أن لم ينفذ) قبل الذبيح (مقتلها) وان نفذ لم يعمل فيها الذكاة وكانت ميتة كما سيصرح به ونفذ المقتل واحد من خمسة أمور بهما بقوله (بقطع نخاع) مثلث النون المخ الذي في فقار الظهر وأوالع عنق متى قطع لا يعيش وأما كسر الصلب بدون قطع النخاع فليس بمقتل (أو) قطع (ودج) وأولى الاثنين وأما شقه بلا قطع ففيه قولان وعلى أنه ليس بمقتل لعدم فيه الذكاة (وشر دماغ) وهو ما تحويه الجمجمة وأما شرح الرأس أو حرق خريطة الدماغ بلا انتشار فليس بمقتل

المنهي عن ذلك ويستحب أن ترك حتى تبرأ الا السمل فيجوز تقطيعه والقائه في النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان لا يحتاج لذكاة صار ما وقع فيه من الالتقاء وما معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد تمام ذكاته اه من حاشية الاصل وقد يقال على تعذيب الحيوان موجودة فلا أقل من الكراهة تأمل (قوله وتؤولت أيضا) حاصله اذا تعمد ابانة الرأس وأبانه فهل تؤكل تلك الذبيحة مع الكراهة لذلك الفعل أو لا تؤكل أصل القولان في المدونة وأولهما لابن القاسم وانما حكم بكراهة ذلك الفعل لان ابانة الرأس بعد تمام الذكاة عبارة عن قطع عضو بعد انتهاء الذبيح وقيل الموت فهذا مكرره والقول الثاني لما لك واختلاف الاشياخ من بين القولين خلاف أو وفاق يحمل بعضهم القولين على الخلاف والمعتمد كلام ابن القاسم وحمله بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك فحمله على ما اذا لم يتعمد الابانة ابتداء بل تعمد هاب الذكاة وأما لو تعمد هاب ابتداء فلا تؤكل كما يقول مالك وقول المصنف وتعمد ابانة الرأس هو قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقول الشارح وتؤولت أيضا هذا إشارة الى القول بالوفاق (قوله وان أيس قبل تذكيته من حياته) دخل فيما قبل المماثلة محقق الحياة ومروها ومشكوكها ورد بالمماثلة قول مختصر الوفاق لا تصح ذكاة الميؤس من حياته (قوله بقوة حركة) سواء كان التحرك من الاعلى أو الاسفل سال الدم أولا كان مع الذبيح أو بعده كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا يكفي) سواء كان معه سيلان دم أولا (قوله وقيل ان مد الرجل الخ) مقابل للمشهور وان كان هو الاظهر (قوله أو شخب دم) أي خروجه بقوة (قوله ولا يكفي مجرد سيلانه) أي سيلانه المجرد عن الشخب وعن التحرك القوي (قوله فانه يكفي في حياها بمجرد السيلان) أي وان لم تتحرك أصلا والحاصل أن كلام من التحرك القوي وشخب الدم يكفي في الصحة والمريضة ولو كان ميؤسا من حياتها والحال أنها غير منفذة المقابل وأما سيلان الدم والتحريك الغير القوي فلا يكفي اجتماعا وانفرادا الا في غير الميؤس منها ولا يكفي في الميؤس منها (قوله الذي في فقار الظهر) بفتح الميم جمع فقرة (قوله وثقب) أي خرق مصران خلافا لما في المواق من أن ثقب المصران وشقه ليس بمقتل لانه قد يلبث ثم وانما المقتل فيه قطعه وانتشاره ومصران بضم الميم جمع مصبر كزغيف وزغفان وجمع مصران كسلطان وسلطين وجمعه باعتبار طياته فانه اعمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعبر بالافرد (قوله اما بخنق الخ) صرح بالاسباب التي في الآية تتركها ولتبيين معانيها ولما كان انفاذا للمقاتل ليس محصورا في الاسباب التي في الآية قال وغير ذلك (قوله معناه عند الشافعي الا ما ذكره وهو الخ) أي فيكون الاستثناء

(أو) نثر (خشوة) بضم الخاء المهملة وكسر هاء وسكون الميم وهي ما حوته البطن من قلب وكبد وطحال وكاوة واسعاء أي ازالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عاده رده لموضعه (وثقب) أي خرق (مصران) وأولى قطعه وأما ثقب الكرش فليس بمقتل فالهيممة المنتفخة اذا ذكيت فوحدت مشقوبة الكرش تؤكل على المعتمد ونفذ المقتل اما (بخنق) أي بسببه (أو) بسبب (وقد) أي ضرب بحجر أو غيره (أو) بسبب (ترد) أي سقوط (من) دى (علو أو) بسبب (نطح) لحما من غير ما (أو) بسبب (أكل سبيع) لبعضها (أو شرب ذلك) من كل ما ينفذ مقتله (والا) بان نفذ مقتله منها فانه ارا ح لغيره ان لم ينفذ الخ كما تقدمت الاشارة اليه (لم تعدل) أي لم تعد (بمصاد ذكاة) لانها صارت ميتة حكما وقال الشافعية يعمل فيها الذكاة كغيرها فالعبرة في حياها كغيرها وبها ومن حية تنفذ مقتله الأول وحاصل ما يتعلق بذلك أن قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله والميتة الى قوله الا ما ذكره وهو بالذكاة منها وهي حية مطلقا

وقال مالك ما لم يتقدم مقتلها الا انها حيث تدينه حكما فلا تعمل فيها ذكاة (كسعر الاكل) لا تعمل أى لا تفيد فيه ذكاة وهو ميتة نجس بحسب ما
 اجزائه ما عدا الشعر وزغب الریش لانه لا تحمل فيه الحياة ويبيته بقوله (من خنزير) اجماعا (وجرا أهلية وان بعد توحش) منها بان
 تقرت ولحققت بالوحش نظرا لاصلها وأما الحمار الوحشية أصالة فتعمل فيها الذكاة لانها صيد (ونقل وفرس) لا تعمل فيه ذكاة (وذكاة
 الجنين) الحى فى بطن أمه فبات بعد ٢٧٢ ذكاة أمه هى (ذكاة أمه) فيؤكل سببها وتحمله الطهارة شرطى أضافها

بقوله (ان تم خلقه) أى
 استوى ولو كان ناقص
 بدأ ورجل خالقة (ونبت
 شعره) أى شعر جسده
 ولولم يتكامل ولا يكنى شعر
 رأسه أو عينيه وكذا البص
 يكون طاهرا ويؤكل أن
 أخرج بعد ذكاة أمه
 بخلاف لو ماتت بلا ذكاة
 (وان خرج) الجنين بعد
 ذبح أمه (حيا) حياة
 مستقرة (لم يؤكل الا
 بذكاة الا أن يادر) بفتح
 الدال المهملة أى الا أن
 يسارع اليه بالذكاة
 (فيغوث) بالموت فانه
 يؤكل لا علم بان حياته
 حيث ذكاه حياة وكانه
 خرج ميتا بذكاة أمه
 (وذكى) الجنين (المزلق)
 أى المسقط فلا يؤكل الا
 بذكاة (ان تحققت حياته)
 بعد اسقاطه وقبل ذبحه
 (وتم) خلقه (بشعره)
 لجسده (والا) ان لم تتحقق
 حياته أو تحققت ولو كان لم
 يتم خلقه أو لم ينبت شعره
 (لم تعمل) الذكاة (بها)
 فيكون ميتة نجسا والله
 أعلم ولما كانت الذكاة
 سببا فى اباحة أكل
 الحيوان البرى فاسب أن
 يذكر سائر المباحات بعده

فى الآية متصلا (قوله وقال مالك ما لم يتقدم مقتلها) وعلمه يجوز أن يكون متصلا أى الاما كانت ذكاةكم
 عاملة فيه منها حيث لم يتقدم مقتله وان يكون منقطعا والمعنى ان كان ما ذكيت من غير هاد لا يحرم عليكم
 اذا كان ذلك الغير ليس منقوذا للمقابل (قوله وزغب الریش) يفرض ذلك فى طير تخرج من محرم الاكل
 (قوله ونقل وفرس الخ) أى ما لم يكن وحشية والاعمال فيها اتفاقا وعدم عمل الذكاة فى البغال والخيول
 على المشهور من المذهب وأما على القول بالكراهة فى البغال والخيول والاباحية فى الخيل فتعمل فيها
 الذكاة (قوله فيؤكل سببها) واختلف فى المسببة وعائنه على ثلاثة أقوال قيل لا تؤكل مطلقا وقيل
 تؤكل مطلقا وقيل تبسح للولدان اكل أكلت والا فلا (قوله ونبت شعره) عطف لازم على لازم لانه يلزم
 عادة من تمام خلقه نبات شعره أو مسبب على سبب (قوله بعد ذكاة أمه) أى وان لم يتكامل فليس كالجنين
 (قوله بخلاف ما لو ماتت بلا ذكاة) أى فلا يؤكل بيضاها وان كان متكاملا (قوله حياة مستقرة) أى محقة
 أو مشكوكا فيها والمحصل أن الجنين اذا خرج حيا بعد ذكاة أمه اما أن يكون حياته مرجو باقواها أو
 مشكوكا فى بقائها أو مبرؤسا من بقائها فى الاولين تجب ذكاته ولا يؤكل اذا مات بدونها وفى الثالث يندب
 ذكاته كما قال ابن رشد فقول المصنف الآن ينادى بفوت حاص بالميتوس منه فتعجيل موته دليل على
 ذلك (قوله ان تحققت حياته) أى أو طمت لا المشكوك فيها فهى كالعدم فلا يؤكل ولو ذكى (قوله
 اختلف فى جوار الذبح بالظفر والسن وعدمه على أربعة أقوال الاول يجوز مطلقا اتصالا أو انفصالا الثانى
 يجوز ان انفصالا الثالث يجوز بالظفر مطلقا لا بالسن مطلقا ولا يجوز به يكره كما هو المقول الرابع
 يمنع به ما مطلقا فلا يؤكل كل ما ذبح بها على هذا القول ومحل تلك الأقوال ان وجدت آلة غير الحديد فان
 وجد الحديد تعين وان لم يوجد غيرهما جاز بهما جازما كذا قيل اه من الاصل (قوله خاتمة) يحرم اصطيد
 ما كول من طير أو غيره بنية حبسه أو الفرحة عليه وأما بنية القنينة أو الذكاة فلا بأس بذلك وكراهة للهو
 وجار لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة وتندب لتوسعة معتادة أو سدخلة غير واجبة ووجب لسدخلة
 واجبة فتعزى به الاحكام الخمسة وأما صيد نحو الخنزير اذا كان بنية قتله فجائز وأما بنية حبسه أو الفرحة
 عليه فلا يجوز فعلم أنه لا يجوز اصطيد القرد أو الدب لاجل التفرج عليه والتشبع به لا مكان التمتع به غيره
 ويحرم التفرج عليه نعم يجوز صيده لانه كية على القول بجواز ذكاه اه من الاصل وفى ح اغتمار
 اللعب البسير الحديث أبى عمير كذا فى المجموع

باب المباح

ذكر فى هذا الباب المباح من الاطعمة والاشربة والماكر وهما والمحرّم وبدا بالاول بقوله المباح أكل أو
 شر بالخ شربه (قوله ولا يلزم من الطهارة الاباحية الخ) ولذلك كان بينهما عموم وخصوص وجهى يجتمعان
 فى الحسنة مثلا وينفرد الطاهر فى السم والجراذ الميته وينفرد المباح فى النجس عند الضرورة (قوله
 والمحذر) أى ما غيب العقل ولم يكن من الممانعات كالدواب والحشيشة (قوله وقد يباح النجس) أى
 كميته ماله نفس سائلة بالنسبة للأصطر والخمر للعصاة (قوله بجميع أنواعه) أى الا لو طوطا كيا أبى (قوله
 حلاله) الحلاله لغة القرفة التى ينسج الحساسات ابن عبد السلام الفقهاء يستعملونها فى كل حيوان

باب المباح

قال
 حال الاختيار أكل أو شربا (ما عملت فيه الذكاة) أى كل ما ذكى مما تعمل فيه الذكاة وتقدم ذكر الطاهر أول الكتاب لمناسبة ذكر الطهارة
 ولا يلزم من الطهارة الاباحية ولا انه كس فان الحرام وفحوه يته طاهرة ولا يباح أكله الا بذكاة كما تقدم وكذا السم والمحذر وكل طاهر غير
 مباح وقد يباح النجس للضرورة كيا أبى ثم يبيّن فصل فيما لا يتناول (من نهم) بضم واو (وغيره) بجميع أنواعه (ولو) كى كل من
 ذلهم أو الماكر (جلالة) أى تسمى لاجل انجاسات

يستعمل

(و) لو (ذات الحجاب) بكسر الميم كالماز والعقاب والرخم وهو اللطائر والسبع كالظفر للانسان (ووحش) عطف على نعم أي بجميع أنواعه (كحمار) وبقر وحمشيين وزرافة (وغزال) وأرنب (وبزوع) دويبة قدر بنت عرس وأكبر من القارة (وفأر) بالهمزة معروفة (ووبر) بفتح الواو وسكون الباء وقد تفتح فوق اليربوع ودون السنور (وقنفذ) بضم القاف والفاء بينهما مانون ساكنة وآخره ذال مهملة أكبر من الفأر كاه شوك الرأس وبطنه ويديه ورجليه (وحية أمن سمها) والالام تمنح (وحراد) ثم استثنى من الطير والوحش قوله (الامفترس) من الوحش (و) الا (الوطواط) من الطير فليس آمن المباح بل من المكره كما سينص عليه (وخشاش) ٢٧٣

أرض) عطف على نعم فالذكاة تعمل فيه بما يموت به قياسا على الجراد بجميع عذم النفس السائلة في كل فيكون مباح الاكل وهو بثلاث الخاء المجهمة والكسر أو صخ (كقرب وخنفساء) بالمد (وحنذب) بضم الجسيم (ونبات وردان) قريبة من الجنذب في الخافقة (ودود) وسوس (فان مات) الدود ونحوه (بطعام) لبن أو غيره (وبزعه) أي عن الطعام (أخرج) منه وجوبا ولا يؤكل مع الطعام لعدم ذكاته ولا بطرح الطعام لطهارته لان مبيته طاهرة (وان لم يمت) في الطعام (حازا كاه) مع الطعام (ليكن) بينهما أي الذكاة بان ينوي مع ذكاته مع ذكاته (وان لم يمت) الدود ونحوه عن الطعام بان اختلط به وتجرى (طرح) الطعام لعدم اباحة بخالد الدود الميت به وان كان طاهرا فيبقى ليكأ أو هرا أو دابة (الا اذا كان) الدود ونحوه الغير

يستعمل النجاسة (قوله ولو ذات الحجاب) أي على المشهور ومقابل ما روى عن مالك لا يؤكل كل ذي حجاب وظاهر قوله لا يؤكل المنع قاله في الاكمال (قوله ووحش) أي الامفترس كما يأتي (قوله كحمار) وأدخلت الكاف البغل والفرس والوحشيين (قوله وفأر) أي ما لم يصل للنجاسة تحقيقا أو ظنا والا كره أكله فان شئت في وصوله لم يكره ولكن فضله نجسة (قوله ودون السنور) السنور وهو الهر والاني سنورة والوبر دابة من دواب الحمار كالانثري طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياة لا ذنب لها توحد في الميوت وجهها وبر بضم الواو والباء ووبر بكسر الواو وفتح الباء وطحلاء اللون هولون بين البياض والغبرة اه (قوله والفاء) أي وتفتح أيضا ويقال للأنثى قنفذة ويقال للذكر كرشيم (قوله أمن سمها) أي بانسبة استعمالها في حوزا كلها باسمها المنفعة ذلك لرضه وانما يؤمن سمها المن يؤذيه السم بذكاته على الصفة التي ذكرها أهل الطب بالمارستان بان تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها بان يترك قدر أربعة قراريط من ذنبها ورأسها ولا بد أن تطرح على ظهرها وأما لو طرحت على بطنها وقطع من القفا لا يجزى لان شرط الذكاة أن تكون من المقدم فليست بطاهرة حيث ذكأت وان آمن سمها والسم مثل السنين والفتح أفصح وجمعه سموم (قوله وخشاش أرض) أضيف لها لانه ينحش أي يدخل فيها ولا يخرج منها الا يخرج ويبادر برجوعه اليها (قوله جازا كاه) أي ان قبلته طبعته والا فلا يجوز حيث ترتب عليه ضرر لانه قد يعرض للطاهر المباح ما يمنع أكله كالمرض اذا كان يصير به نوع من الطعام لا يجوز له أكله (قوله مع ذكاته) أي وحواله مع الذكاة والقدره (قوله أي مع فاكهة) طاهره أنه اذا انفرد عنها لا يجوز أكله الا بذكاة كبره مما لا نفس له سائلة وانظر في ذلك (قوله وان ميتا) رد على أي حنيفة واعلم أن ميتة انبهر طاهرة ولو تعيرت بميتة الا أن يتحقق ضررها فيحرم أكلها لذلك لالنجاستها وكذا المذكي ذكاة شرعية طاهرة ولو تعير بميتة يؤكل ما لم يخف الضرر كذا في الحاشية نقلا عن الاجهوري وسواء حذ ذلك الميت رأسا أو في الماء أو طافيا أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلعه ميتا أو حيا ومات في بطنه ويعسل ويؤكل وسواء صاده مسلم أو محمدي (قوله أو كلما أو خنزيرا) وكذلك الآدمي خلافا للثاني القائل بمتنع كل الآدمي وكراهية أكل الكلب والخنزير وقيل بتحريمهما (قوله أو ساجدة) وهي المسماة بالترس (قوله كمنات لا يعبر عقلاخ) ويدخل في ذلك القهوة والدخان ولذلك قال في المجموع ونحوه القهوة لذاتها وفي الدخان خلاف فالورع تركه خصوصا الآن فقد كاد درء الماسدان يحرمه وان قال بسيدى على الاجهوري في رسالته غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان مانعه لا يسع عاقلا أن يقول انه حرام لذاته الا اذا كان جاهلا بكلام أهل المذهب أو مكابرا معاندا اه ويعرض لكل (كم ما يرتب عليه) كما رأيت في فتوى مشايخ العصر اه كلام المجموع (قوله ولين لمباح) أي وأما لن الآدمي فطاهر مباح مطلقا خرج في الحياة أو بعد الموت على المعتمد ولين مكره الا كل مكره وان خرج في الحياة أو بعد الذكاة وقد تقدم ذلك في باب

المتبر (أول) من الطعام بان كان الميت ودون فيحوزا كاه معه ليسارته كذا قيل (وأكل دود) أي وجاز أكل ما يتولد في (الفاكهة) والحبوب والتبر من الدود والسوس (معها) أي مع الفاكهة ونحوها (مطلقا) قل أو كثر مات فيها أو لا ميرأولا (والسحري) بالرفع عطوف على ما عملت فيه الذكاة أي والمباح السحري مطلقا (وان ميتا أو كاه أو خنزيرا) أو تساحا أو ساجدة ولا يفتقر الذكاة (و) المباح (ما طهر من طعام وشراب) ومثل للطعام الطاهر بقوله (كمنات) لا يغبر عقلا ولا يضرب جسم فيشمل الحبوب والنقول وغيرها ويخرج السبكران ونحوه أحدهما أي في الآية الثانية (ولين) لمباح خرج حال الحياة أو بعد الذكاة والافحس يدخل في الجبس الآتي

(وبيض) كذلك ومثل للشراب بقوله (وعصير) لعنب (وقناع) بضم القاء وثلثا القاف شراب يتخذ من القمع والتمر ومن ذلك
 للشراب المسمى بالمريسة (وسوييا) شراب يتخذ من الارز أو القمع يضاف اليه عسل أو سكر (الأمأفسد العقل) مما ذكرناه محرم
 تناوله كما يأتي وما أفسد العقل من الاثر به يسمى مسكرا وهو نجس ويحذر شربه قل أو أكثر وأما ما أفسد العقل من النبات (كشيشة
 وأفيون) وسكران وداتورة أو من المركبات كعض المعاجين فيسمى مفسدا ومحذر أو مرقدا وهو طاهر لا يحسد مستعمله بل يؤدب ولا
 يحرم القليل منه الذي لا أثره (أو) الأمأفسد (البدن كذوات السموم) فيحرم (و) المباح (ماء الرمي) أي حفظ الحياة (من) كل
 (محرم) ميتة أو غيرها (للضرورة) وهي حفظ النفوس من الهلاك أو شدة الضرر إذا صر ورات نبيح المحظورات (الآدمي) فلا يجوز
 أكله للضرورة لأن ميتته سم ولا تريل ٢٧٤ الضرورة وكذا الخمر لا يجوز تناوله لضرورة عطش لأنه مما يزيد ويدل

الطاهر (قوله وبيض كذلك) أي يجري فيه تفصيل اللبس وتقدم أنه طاهر ولو لم يكن من حشرات (قوله
 من القمع والتمر) وقيل ما جعل فيه زبيب ونحوه (قوله يسمى مسكرا) أي وإن لم يكن متحذا من ماء
 العنب المسمى بالخمر بل الحكم واحد في الأحكام الثلاثة التي قالها الشارح وهي نجاسته والحسد فيه
 وحرمة تعاطي قليله وكثيره خلافاً لفصل بين ماء العنب وغيره (قوله فيسمى مفسداً) أي
 كالشيشة فإنها تغيب العقل دون الحواس لامع نشأة وطرب وقوله ومرقداً أي كالأفيون وما بعده
 فإنه يغيب العقل والحواس معا وأما المسكر فهو ما يغيب العقل دون الحواس مع نشأة وطرب وتقدم لك
 الفرق بين الثلاثة في باب الطاهر (قوله ولا يحرم القليل منه) بل يكره (قوله أي حفظ الحياة) فالمراد
 بالرمي الحياة وسد ما حفظها وإن لم يكن ليس المراد ما يتأد منه من خصوص حفظ الحياة بل يجوز له الشبع كما
 سيصرح به (قوله الآدمي) أي فلا يجوز تناوله سواء كان حياً أو ميتاً ولو مات المضطر وهذا هو المنصوص
 لأهل المذهب وبعضهم صحح أكله للمضطر إذا كان ميتاً بناءً على أن العلة شرعية لا على أن العلة صبر ورتبه
 سمالاته حيث لا يزيل الضرورة كما قال الشارح (قوله تعين لفصة) أي حيث خشى من الهلاك
 ويصدق المأمون ويعمل بالقرائن (قوله على الأصح) ونص الموطأ ومن أحسن ما سمعت في الرجل
 يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتروى منها فإن وحده عن غنى طردها اه (قوله
 عارضة للمحرم) أي خاصة به حال الأحرام بخلاف الميتة فخرمها دائماً (قوله كالخيل) أي فإن مشهور
 مذهب الشافعي حل أكلها فعلى مذهبه تعمل فيها الذكاة فيقدمها على النعال والخير وفي مذهبه ما قول
 بالاماحة أو ما تقدم لنا قول عن مالك بكراهة أكل البعال والخير فتقدم أن كانت حية وتذكى على
 الميتة (قوله كقطع ليد) أي كالسرفه من تمر الجرين وغنم المراح وكل ما كان في حرز صاحبه (قوله
 وكذا خوف الضرر المبرح) أي إذا لم يكن في سرقته قطع أن فلت المضطر إذا نذرت اضطراره لا يجوز
 قطعه ولا ضرره به وإن كان معه ميتة فكيف يخاف القطع أحيب بان القطع قد يكون بالتغلب والظلم
 وتقدم طعام الغير بشرطه على الميتة مندوب وأما عند الأئمة فميتة ما وجدته * وأعلم أن اشتراط
 عدم خوف القطع إنما هو إذا وجد الميتة أو الخنزير أو لحم المحرم والأكل ولو خاف القطع كما في
 الاجهوى رى لأن حفظ النفوس مقدم على خوف القطع والضرر بوحيث أكل الطعام بالوجه المذكور
 ولا ضمان عليه إذا لم يكن معه ثمن لأنه لم يتعلق بذمته كما تقدم (قوله وقابل المضطر حوازا) بل إذا
 خشى الهلاك ولم يجد غيره قاتل وحو بالان حفظ النفوس واجب (قوله وقيل بالحرمية في الجميع)
 روى الدينون عن مالك تحريم كل ما بعد من هذه الأشياء كالأسد والتمر والثلج والكاب

عليه قوله (و) المباح
 (خبر تعين لفصة) أي
 لازاتها إلا أن لم يتعين ولا
 لغبر غصة (وحاز) للمضطر
 (الشبع) من الميتة ونحوها
 على الأصح (كأنزود)
 أي كما يجوز له الترويض منها
 (إلى أن يستغنى) عما كان
 استغنى عنها وجب طردها
 (و) إذا وحده من المحرم
 ميتة وخنزير أو صيد أصاده
 محرم (قدم الميتة على
 خنزير أو صيد محرم) حتى
 بدليل ما بعده وأولى
 الاصطلاح (لا) يقدم (على
 لحم) أي لحم الصيد إذا
 وحده مقتولا أو مذبوحا بل
 يقدم لحم الصيد على الميتة
 أي إن المضطر إذا وحده
 ميتة وصيد المحرم حيا تقدم
 الميتة على ذبح الصيد وإن
 وحده مذبوحا قدمه على
 الميتة لأن حرمة عارضة
 للمحرم وسرعة الميتة أصلية
 (و) قدم (الصيد) للمحرم
 (على الخنزير) لأن حرمة
 ذاتية وحرمة صيد المحرم

عرضية (و) قدم (مختلف فيه) بين العلماء (على متفق
 عليه) كالخيل تقدم على الخمر والنعال (و) قدم (طعام الغير) أي غير المضطر (على ما ذكر) من الميتة ولحم الخنزير ولحم ما اختلف فيه ولو
 يغصب (الاحوف كقطع) ليد وكذا خوف الضرر المبرح أولى القتل فإن حاف ذلك قدم الميتة أو لحم الخنزير (وقاتل) المضطر جوازاً
 (عليه) أي على أخذه من صاحبه ليس (بعد الانذار) بأن يعلم أنه مضطر وإن لم يعطه قاتله فإن قتل صاحبه فهو سائر لوجوب بذله
 للمضطر وإن قتل المضطر فالقصاص ثم شرع به تكام على المكروه من الطعام والشراب بقوله (والذكر وهو الوطواط) بفتح الواو
 وهو الخفاش جناحه من لحم (و) الحيوان (المقتل من كسيع وذئب وضبع وثعلب وفهد) بكسر الهمزة (وعمر وعس وفردودب) بضم
 الدال المهملة (وهروان) كان (وحشياً) وانفق من ما انفق من الآدمي أو غيره وأما العادي فمحرم من الآدمي (وكاب) أسى وقيل بالحرمية
 في الجميع وروى بقوله تعالى ولا تأكلوا مما أجد فيه أَوْحَى إلى محر ما لم يرد في الميتة ما يتقوى

التحريم (و) كره (شراب خلططين) أي شرب شراب مختلط بين كزيب وتمر أو تين أو شمش أو نحو ذلك وسواء خلطها عند الالتئام أو عند الشرب ومنه ما تقدم من السوييا والفقاع والمريسة ومنه ما يعمل للمرضى وما يعمل في القاهرة في رمضان يسمونه بالمشاف لكن لا مطلقا بل (إن أمكن الاسكار) بأن طال زمن التئام كاليوم والليلة فاعلى لأن قرب الزمن قباح ولا أن دخله الاسكار ولو طنا فحرام فحس (و) كره (نبذ) أي من الفواكه ولو مفردا كزيب فقط (بداء) ٢٧٥ وهو القرع (وختم) وهي الاواني

المطلبة بالزجاج الأخضر أو الأصفر وغيرهما من كل ما دهن بزجاج مسنون (ومقبر) أي مطلى بالقار أي الزيت (ومقبر) أي منقور وهو ما نقر من الاواني من حذوع الحل وأما كره النذ في هذه الاربعة لأن شأنها تحجيل الاسكار لما نبذ فيها بخلاف غيرها من الاواني (والمحرم) من الاطعمة والاشربة (ما أفسد العقل) من مائع كحمر أو جامد كخشبة وأفيون ونقدم الكلام عليها لأن حفظ العقل واجب (أو) أفسد (البدن) كالسهيات (والحس) كدم وبول وغائط وميتة حيوان له نفس سائلة الأماض طار السه كما تقدم (وختم) (وحمار) أي أصالة بل (ولو) كان (وحشيا) (دجن) أي تأنس ولا ينظر حيث لا يصلح له فان توحش به ذلك أكل وصارت فضائله طاهرة (وبغل وفرس وميتة) ما ليس له نفس سائلة (كخراد) وحشاش أرض وان كانت ميتة طاهرة لا يباح إلا بكاه كما تقدم والله أعلم (باب) في حقيقة اليمين وأحكامه (اليمين)

وما لا يعدو يكره أكله ولكن المشهور الأول الذي مشى عليه شارحنا وقد علمت أن في الكلب الانسي قولين بالخمرية والكراهية وصحح ابن عبد البر التحريم قال ح ولم أر في المذهب من نقل باحداً كل الكلاب (قوله أي شرب شراب مختلط بين) إنما قد رد ذلك لأنه لا تكاف إلا بعمل (قوله وسواء خلطاً عند الالتئام أو عند الشرب) ومفهوم الالتئام أن التحليل لا كراهية في جمعها فيه على المشهور وكما نص عليه ابن رشد وغيره (قوله والمريسة) أي الموضة (قوله بل إن أمكن الاسكار) هذا يقتضي أن علم الهسي احتمال الاسكار بمخالطة الآخر وقال ابن رشد ظاهر الموطأ أن النهي عن هذا تعمدى لا لعلة وعليه فيكره شراب الخليطين سواء أمكن اسكاره أم لا ولكن استظهر في الحاشية القول الأول ولذلك مشى عليه شارحنا وإن استصوب بن الثاني (وتنبه) إذا طرح الشيء في نسيته نفسه كطرح العسل في نبيذ نفسه والتمرق في نبيذ نفسه كان شربه جائزا كما أن الله لم يخلط بالعسل كالك (قوله وكرهه لما شئ الخ) مما خص هذه الاربعة لتورود النهي عن النبيذ فيها في الحديث الصحيح الوارد في البخاري وغيره (قوله انسي أصالة) أي فيحرم أكله ولو توحش استصحب بالاصالة (قوله ولا ينظر حيث لا يصلح) أي حيث تأنس الوحشي فيحرم أكله واعتد بالعارض احتياطاً للتحريم (قوله وبغل وفرس) أي انسيين ولو توحشهما قيل في الحمار يقال فيه (تمة) يحرم أكل ابن عرس لعمى آكله كما قال الشيخ عبد الرحمن ويحرم الطين والتراب للصرد وقيل يكرهان ويحرم الو زغ للسم ولا يجوز أكل مباح ولده محرم كشاة من أنان ولا عكسه كاتان من شاة وأما نسل ذلك المباح الذي ولده المحرم فيؤكل حيث كان مباحا بعده كما أفاده المجموع والحاشية

باب في حقيقة اليمين وأحكامه

لما كانت اليمين تشتمل على رتبة وحدث أخرى ناسب أن يذكرها عقب باب المساح والمحرم وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثرة وقائعها وتشعب فروعها واليمين والخلف والابلاء والقسم ألفاظ مترادفة وهي مؤنثة في الحديث من اقتطع مال مسلم يمينه كاذبه أدخله الله النار وقيل له ولو شيئا قليلا قال ولو قصصا من أراك وتحصم على أيمان وعلى أيمان وهي في اللغة مأخوذة من اليمين الذي هو العصو لا هم كانوا إذا تحالفوا وضع أحد يمينه في يمين صاحبه فسمى الخلف يميناً لذلك وقيل اليمين القوة ويسمى العنصر يميناً لوفور قوته على اليسار لما كان الخلف يقوى الحبر على الوجود والعنصر يميناً على هذا التفسير تكون الالتزامات كالطلاق والعنق وغيرها داخلية في اليمين وعلى هذا مشى المصنف فأدخلها وصدر بها من لانها على الأول والمراد بحقيقة اليمين تعريفه والمراد بأحكامها ما يترتب عليها من كفارة وغيرها وتذكر المصنف الضمائر العائدة على اليمين باعتبار معناه وهو الخلف والألف هي مؤنثة كما علمت في الحديث (قوله في العرف) أي وأما في اللغة فقد تقدم (قوله وهو قسمان) بل ثلاثة لأن الأول متنوع إلى قسمين وهذا هو رأي ابن عرفة وأما غيره فيجعل الترام الطاعة من قبيل المدروان لم يكن قاصداً التقرب كما سيأتي في النذر ويسمى حيلة بذرا الحاج (قوله بخوان دخات الدار) مثال لقصد الامتناع وقوله أو ان لم أدخلها مثال للحض وفيه لف ونشر مرتب (قوله يمين بر) أي لانه على بر حتى يصل المحلوف عليه وقوله والثاني عين حدث أي لانه ان لم يعمل يكون حائثاً وسيأتي ذلك (قوله قسم بالله) أي باسم دال على ذاته العلية كان لفظ الجلالة أو غيره وقوله أو بصفة من صفاته أي الغير العلية وسيأتي ذلك (قوله ولا يعتبر تعليقه) أي لأن من شروط صحة الالتزامات الاسلام ولو قلنا ان الكافر مخاطب بفروع اشريعة

في العرف الخلف وهو قسمان الأول تعليق طاعته أو طلاق على وجه قصد الاستناع من فعل المعاق عليه أو الخض على فعله فخوان دخلت الدار وان لم أدخلها فطالق والاول يمين بر والثاني عين حدث الذي قسم بالله أو بصفة من صفاته وأما القسم الاول بقوله (تعليق مسلم) لا بكافر ولو كتباً فلا يعتبر تعليقه ولا يلزمه ان حدث شيء ولو لم يعد التعليق (مكف) لا غيره كصبي ومجنون ومكره

فلا يلزمه شيء بتعليقه (قربة) مفعول تعليق المضاعف لفاعله أي ان يعلق المسلم المكلف قربة كصلاة أو صوم أو مشي لمكة أو عتق عبد (أو) تعليق (حل عصمة) كطلاق حقيقة كان دخلت الدار فعبدى حراً وهي طالق بل (ولو) كان التعليق (حكماً) نحو عليه الطلاق لا يدخلها فإنه في قوة أن دخلها فهي طالق ونحو عليه الطلاق لا دخلن فإنه في قوة قوله أن لم أدخل فهي طالق فالأولى صيغة بر والنافية صيغة حنت بالقوة لا بالتصريح (على) حصول (أمر) كدخول دار أو لبس ثوب نحو أن دخلت أو لبست (أو) على (نفيه) نحو أن لم أدخل أو أن لم ألبس هذا الثوب فهي طالق وهذه صيغة حنت لأنه لا يبرأ إلا بالدخول أو اللبس ومقابها صيغة بر لأنه على بر حتى يفعل المحلوف عليه وهذا إذا كان المحلوف عليه أي المعلق عليه غير معصية كدخول الدار بل (ولو) كان المعلق عليه (معصية) كشرع نحو أن شربت الخمر فهي طالق أو فعبد حراً شرباً وقع عليه الطلاق وعتق عليه العبد فعلم أن المعتق وهو المحلوف به لا بد أن يكون قربة أو حل عصمة وإن المعلق عليه وهو المحلوف عليه أثباتاً أو نفيّاً أعم من أن يكون جائزاً أو محرماً شرعاً أو واجباً شرعاً أو عادة أو عقلاً أو مستحيلاً وسيأتي إن شاء الله حكم ما إذا علق على الواجب أو المستحيل عند قوله والاحتنت بفوات ما علق عليه ولو لم يمنع شرعي الخ وإنهم قوله قربة الخ ٢٧٦ أنه لو علق حائراً غير حل العصمة أو علق معصية على أمر لا يلزمه

(قوله ولا يلزمه شيء بتعليقه) الضمير عائدة على غير المكلف الشامل للصبي والمجنون والممكروه وفي لزوم لمن ذكر ولو باع الصبي أو أفاق المجنون أو زال الأكره قبل حصول المعلق عليه نظير ما قاله في الكافر لأن شرط صحة التعليق التكليف كالأسلام (قوله فعبدى حراً) مثال لتعليق القربة وقوله فهي طالق مثال لتعليق حل العصمة (قوله بالقوة لا بالتصريح) راجع لصيغة البر والحنث (قوله وهذه صيغة حنت) أي الجملة التي اشتملت على مثال النفي والمثالان صريحان في الحنث (قوله ومقابها صيغة بر) أي المثالان اللذان منل بهما الحصول أمر وهو ما صريحان في البر أيضاً (قوله لأنه على بر) أي على البراءة الأصلية (قوله لا بد أن يكون قربة) أي كتعليق الصلاة والصيام والمشى لمكة إلى آخر ما تقدم (قوله اثباتاً) أي وهو صيغة البر وقوله أو نفيّاً أي الذي هو صيغة الحنث وقوله جائزاً أي كالدخول واللبس في صبيعتي البر والحنث وقوله أو محرماً شرعاً أي كشرع الخمر (قوله أو إلى بلاد كذا) مثال للجائر والموضوع أن المشي للبلاد الذي سماها ليس بقربة بخلاف لو علق الوصف لمكة فإنه قربة (قوله أنها ليست بمعينة) أي وأما التزام المتعبد فهو تحصيل حاصل وحقيقة الإيمان هو تحقيق ما لم يجب فالواجب الشرعي والعقلى والعادى لا يتأتى تحصيله تحصيله له (قوله فهذا ليس بيمين) أي بانفاق ابن عروة وغيره (قوله أي حصوله) أي ثبوت ما نسب لذلك الأمر من نسبة الوجود أو العدم سواء كان ذلك الأمر جائزاً أو محرماً شرعاً أو واجباً شرعاً أو عادة أو عقلاً أو مستحيلاً وتتميل الشارح بقوله لقد قام الخ فرض مثال والمثال لا يخصص (قوله وإنما مراده تحقيق قيامه) أي تقويته وتأكيد ذلك يقولون أن اليمين من جملة المؤكدات (قوله ثم شرع في ذكر أمثلة ما قدمه) أي على سبيل اللف والنثر المرتب (قوله ويجوز ضم التاء الخ) فالصم للمتكلم والفتح للمخاطب والكسر للمخاطبة فلا فرق بين التعليق على فعله أو فعل الغير ذكر أو أنثى (قوله وهذا في صيغة الحنث) اسم الإشارة عائدة على قوله أو نحو أن لم أعمل الخ (قوله لأنه قد تعلّق به الحنث) أي لقيام سبب الحنث به ولذلك يؤمر بالتخلص منه بفعل المحلوف عليه (قوله في القسمين) أي البر والحنث

شيء نحو أن دخلت الدار وعلى أو يلزمه المشي في السوق أو إلى بلاد كذا أو شرب الخمر لم يلزمه شيء بل يحرم عليه المعصية كشرع الخمر وأشهر قوله قربة أنها ليست بمعينة والأفهي لازمة أصالة كصلاة الظهر بخلاف غيرها من تطوع أو فرض كغاية كصلاة الجنائزة فيلزمه أن فعل المحلوف عليه (قصد) المعلق بتعليقه المذكور (الامتناع منه) أي من فعل المعلق عليه في صيغة البر فهو أن دخلت الدار يلزمه في الطلاق قصده به الامتناع من دخولها (أو الحنث) أي الحض (عليه) أي على الأمر المنفي في صيغة الحنث فهو أن لم أدخلها فهي طالق قصده بذلك الدخول والحنث عليه فإدخاله يوجب له الطلاق وقصده هو فعل ماض والمعنى تعليقه على وجه قصد الامتناع في البر وطلب الفعل في الحنث خرج به النذر نحو أن شفى الله مريضاً فعلى صدقه كذا هو ذاك ليس بيمين لعدم قصد امتناع من شيء ولا طلب لفعله (أو) قصد (تحقيقه) أي تحقيق ذلك الأمر أي حصوله نحو عليه الطلاق أو عتق عبده لقد قام زيد أو أنه لم يقم فليس هنا قصد امتناع من شيء ولا حنث على فعله وإنما مراده تحقيق قيامه في الأول وتحقيقه في الثاني ثم شرع في ذكر أمثلة ما قدمه بقوله (كان فعلت) كذا وعلى صوم شهر أو فانت يا عبدى حراً أو فانت طالق وهذا في صيغة البر لأنه على بر حتى يقع المحلوف عليه ويجوز ضم التاء من فعلت وفعلها وكسرها كما هو ظاهر (أو) فهو (أن لم أعمل) أنا أو أن لم أعمل يا هند أو أن لم يفعل يا زيد (كذا) كلنس ثوب (فعل صوم كذا) كشرع والصوم قربة (أو فانت) يا عبدى (ح) وتحرير الرقبة من القرب (أو فانت) يا زوجتي (طالق) والطلاق حل عصمة النكاح وهذا في صيغة الحنث لأنه قد تعلّق به الحنث ولا يبرأ إلا بفعل مدخول النفي والتعليق في القسمين مبرح وأما المثال التعليق المحكمي بقوله (وكفلي) المنهي إلى مكة أو على صدقة بدنيار أو على الطلاق

(قوله) طالق قصده بذلك الدخول والحنث عليه فإدخاله يوجب له الطلاق وقصده هو فعل ماض والمعنى تعليقه على وجه قصد الامتناع في البر وطلب الفعل في الحنث خرج به النذر نحو أن شفى الله مريضاً فعلى صدقه كذا هو ذاك ليس بيمين لعدم قصد امتناع من شيء ولا طلب لفعله (أو) قصد (تحقيقه) أي تحقيق ذلك الأمر أي حصوله نحو عليه الطلاق أو عتق عبده لقد قام زيد أو أنه لم يقم فليس هنا قصد امتناع من شيء ولا حنث على فعله وإنما مراده تحقيق قيامه في الأول وتحقيقه في الثاني ثم شرع في ذكر أمثلة ما قدمه بقوله (كان فعلت) كذا وعلى صوم شهر أو فانت يا عبدى حراً أو فانت طالق وهذا في صيغة البر لأنه على بر حتى يقع المحلوف عليه ويجوز ضم التاء من فعلت وفعلها وكسرها كما هو ظاهر (أو) فهو (أن لم أعمل) أنا أو أن لم أعمل يا هند أو أن لم يفعل يا زيد (كذا) كلنس ثوب (فعل صوم كذا) كشرع والصوم قربة (أو فانت) يا عبدى (ح) وتحرير الرقبة من القرب (أو فانت) يا زوجتي (طالق) والطلاق حل عصمة النكاح وهذا في صيغة الحنث لأنه قد تعلّق به الحنث ولا يبرأ إلا بفعل مدخول النفي والتعليق في القسمين مبرح وأما المثال التعليق المحكمي بقوله (وكفلي) المنهي إلى مكة أو على صدقة بدنيار أو على الطلاق

لادخا لالدار أولتدخلها أنت (أو يلزمني المشي إلى مكة أو) يلزمني (النصيحة بدينار أو) يلزمني (الطلاق لافان) كذا أي
لادخا لالدار مثلا (أو لتفعلن) يا زيد كذا فان ذلك تعليق ضمني في قوله لم أفعل كذا أو أن لم تفعل فعله ما ذكرنا ويلزمني ما ذكرنا فيلزمه
أن لم يفعل فهو في قوة صيغة الخنث المفصود منها فعل الشيء وسكت عن التعليق الضمني لصيغة البر المقصود منها عدم فعل الشيء للعلم
به من المقايسة وللإشارة إليه بما يأتي في التعليل ومثاله أن يقول يلزمني أو على الطلاق مثلا لا أفعل كذا أو لا تفعل كذا بادخال حرف
النفي على الفعل فانه في قوة أن فعلته أو أن فعلته والطلاق يلزمني وهو على برحق يقع المحلوف عليه وأشار للضمني المقصود منه تحقيق
الحصول بقوله (أو) على الطلاق أو يلزمني الطلاق وعنى عسدي (لقد قام زيد أو لم يقم) أو لزيد في الدار

أوليس فيها أحد فالاول
المشت في قوة قوله أن لم
يكن قام زيدا وإن لم يكن
في الدار فهي طالق أو
فعل عسدي حو وهو صيغة
خنث قصد بها تحقيق القيام
والكون في الدار والثاني
المنفي في المثالين في قوة
قوله أن كان زيدا قام أو في
الدار أحد فهي طالق
أو فعدي حو وهو صيغة
خنث قصد بها تحقيق
عدم القيام أو عدم كون
أحد في الدار وقوله (فانه
في قوة) قوله (أن لم أفعل
أو) في قوة قوله (أن فعلت)
تعليل لبيان أنه تعليق
ضمني وهو ما بالغ عليه
بقوله آنفا ولو حكما لكن
قوله أن لم أفعل راجع لما
ذكره بقوله وكعسدي أو
يلزم في قوله لا فعلن
أو لتفعلن وفي كلامه هذا
حذف تقديره أو أن لم
تفعل يا زيد بقوله أن لم
أفعل ناظر بقوله لا فعلن
والمقدر ناظر بقوله
لتفعلن وهذا صيغة
خنث وقوله أو أن فعلت
تعليل لما سكت عنه من

(قوله لادخا لالدار) أي في حلقه على فعل نفسه وقوله أولتدخلها بنون التوكيد اما حطاب لم ذكر
أو مؤنث في حلقه على فعل غيره وقد رال شارح هنا هذين المثالين إشارة إلى أن قول المصنف الآتي
لا فعلن أو لتفعلن مقدر هنا أيضا (قوله وللإشارة إليه بما يأتي في التعليل) أي في قوله فانه في قوة أن لم
أفعل أو أن فعلت فان قوله أو أن فعلت تعليل لما سكت عنه من التعليق الضمني في البر كما سيأتي التنبية
عليه في الشارح (قوله ومثاله أن يقول يلزمني أو على الطلاق) كل من يلزمني وعلى تنازع فيه الطلاق
وهذا مثال لحل العصمة وأشار لمثال الترام القربة في البر بقوله مثلا (قوله فانه في قوة أن فعلته أو فعلته
الخ) أي ما تقدم من قوله يلزمني أو على في قوة التصريح بما قاله الشارح ومثال تعليق القربة بالصحة
في البر أن تقول يلزمني أو على عسدي مثلا لا أفعل كذا أو لا تفعل كذا بادخال حرف النفي على الفعل
إلى آخر ما قاله الشارح فانه في قوة أن فعلته أو فعلته فالتعليق يلزمني (قوله فالاول) أي فالمثال
الاول من كلام الشارح والمتمن المبت كل منهما وهو قول المتن لقدم قام زيد وقول الشارح ولزيد في
الدار وقوله والثاني المنفي أي المثال المنفي من كلام الشارح والمتمن وهو قوله في المتن أو لم يقم أو ليس فيها
أحد فتأمل وقول الشارح وهو صيغة خنث الخ الواقع بعدم مثالي النبي سبق فلم يلحقه صيغة بروس بما يأتي
يصرح بأنه صيغة برقي فوله وأن لم يقم في قوة صيغة البر (قوله وفي كلامه هنا هذين) أي في التعليل
(قوله وتقدم لك بيانه) أي في شرح قوله لقد قام زيد الخ (قوله بجميع صورته) وهي ستة عشر تؤخذ
من الشرح حاصلها أن تقول المعلق إما أن يكون الترام قربة أو حل عصمة وفي كل إما أن يكون
صريحاً أو ضمناً وفي كل إما أن يكون المعلق عليه قصداً امتناعاً أو حدث عليه فانه ثمانية وثلاثون ما إذا قصد
تحقق المعلق عليه وتحت ثمانية أيضاً وهي أن يقول المعلق إما الترام قربة أو حل عصمة وفي كل إما
أن يكون صريحاً أو ضمناً وفي كل إما أن يكون المعلق عليه قصداً تحقيقاً أو متنبياً وهذا على
سبيل الإجمال وأما إذا التفت إلى المعلق عليه من حيث أنه جائز أو ممتنع شرعاً أو واجب شرعاً أو عادة أو
عقلاً أو مستحيل عادة أو عقلاً فكثر الصور حد افتدبر (قوله لم يذكره الشيخ) أي لم يتعرض الشيخ
خليل لتعريفه وضابطه كما تعرض مصنفنا والافق قد نص على أحكامه في أثناء هذا الباب والنذر
والطلاق ولم يترك منها شيئاً فجزى الله الجميع خيراً وانه عنابهم (قوله لا تنفيديه كفارة ولا انشاء) أما
عدم كونه انشاء فلا كونه تعليقاً والتعليق غير الانشاء وأما عدم الكفارة فلا لأنه ليس مما يكفر بل إما
لروم المعلق أو عدمه فتدبر (قوله ولا يصرد كرها في الحدود) وإنما المسموع ذكرنا والتي لا نسئ (قوله
على أمر) كلامه صادق بالواجب العقلي والعادي ولكن قوله وهي التي تكفر يخرج الواجب العقلي
والعادي فيدخل الممكن عادة ولو كان واجباً أو ممتنعاً شرعاً نحو والله لادخا لالدار أو لا أدخلها أو
لا أصلي الصبح أو لا أصليها أو لا آمر من الجمر أو لا آمر بها أو الممكن عقلاً ولو امتنع عادة نحو لا آمر من البحر
أو لا أصعدن السماء ويثبت في هذا مجرد اليقين لا لا يتصور وهذا العزم على الصدق عدم قدرته على الفعل

التعليق الضمني في البر كما أشرنا لذلك في الشرح وأما قوله لقد قام زيد الخ فلم يذكر تعليله هنا وتقدم لك بيانه وهو أن تقدم قام في قوة صيغة
خنث وإن لم يقم في قوة صيغة بروس وهذا القسم الاول من اليمين بجميع صورته لم يذكره الشيخ وإنما اقتصر على القسم الثاني وهو أن يمين
بالله تعالى فقال اليمين تحقيقاً لم يجب الخ وأعلم أن هذا القسم الاول لا تنفيديه كفارة ولا انشاء بخلاف الثاني كما يأتي ثم نزع في
بيان الثاني بقوله (أو قسم) بفتح القاف والسين المهملة وارفه التسوية أي التقسيم ولا يصرد كرها في الحدود أي أو حلف (على أمر
كذلك) أي إثباتاً أو نفياً بقصد الامتناع من الشيء المحلوف عليه أو اثباتاً على فعله أو تحقيقاً وقوع شيء أو عدمه

ودخل الممتنع عقلا لا يجوز بين الضدين ولاقتان ريذا الميت بمعنى ازهاق روحه ويحتمل في هذا
أيضا مجرد اليمين لما مر فالمتنع عقلا أو عادة انما يأتي فيه صيغة الحنث كما مثلنا وأما صيغة البر نحو
لا أشرب البحر ولا أجمع بين الضدين فهو على بردا ثم اضرب وره أنه لا يمكن الفعل ونخرج الواجب
العادي والعقلي كطالع الشمس من المشرق ونحيز الجرم وأنه لو قال والله ان الجرم مهبز فهو صادق وان
قال ليس بمهبز فهي غموس وانما خرج هذان القسمان لان الكلام في التي تكفر كذا في الاصل
وسيمر ح بذلك المصنف (قوله نحو والله لا ضرب بن زيدا) لم يأت بالامثلة على الترتيب كما هو ظاهر وكان
الاولى أن يقول اثباتا بقصد الحث على الفعل أو نفيًا بقصد الامتناع من الشيء أو تحقيق وقوع شيء أو
عدمه نحو والله لا ضرب بن أولتضرب بن زيدا أولا اضربه أولا تضربه أنت ونحو والله لقد قام زيد ولم يقم
(قوله كل اسم من أسمائه) أي لان اسم في كلامه مفرد مضاف يعم وأراد بالاسم ما دل على الذات العلمية
سواء دل عليها وحدها كالجلالة أو مع صفة كالحق والقادر والرازق ومن ذلك قول الناس والاسم
الاعظم واسم الله لأن ينوي بالاول غيره وأما قولهم الله ورسوله فليس بينهما لأنهم يقصدون به شمه
الشفاة ولا بد من الهاء والمد قبلها طبيعيا وفي اشتراط العربية خلاف كذا في المبح (قوله أي القائمة بذاته)
أي كالعلم والقدرة والارادة وباقي صفات المعاني (قوله أو السلبية) أي كالقدم والبقاء والوحدانية وباقي
صفات السلب كما استظهره في الحاشية قال في المجموع وطاهره ولو بمخالفة له لحوادث لا مخالفة
لحوادث له على الظاهر وان تلازما ويشمل أيضا المعنوية وهي كونه قادرا ومريدا إلى آخرها
والنفسية كما يأتي في الامثلة بخلاف الاسم الدال عليها كالوجود يدخل الصفة الجامعة بجلال الله
وعظمته كما يأتي قال في الحاشية وذكر بعض شيوخنا أنه لو قال والعلم الشريف ويريد علم الشريعة
فليس بيمين ومن ذلك قولهم صوم العام يلزمي بخلاف ان كلفه فعل صوم العام فانه التزام وهو عين اه
(قوله لا الفعلية) أي على مذهب الاشاعرة وأما مذهب المتأثر بديه فيعتقد بها اليمين أيضا لانها قديمة
عندهم ويسمونها بالتسكويين (قوله اذا حنث) أي فيما اذا كانت الصيغة صيغة بر وقوله أو قصد الحنث
أي فيما اذا كانت صيغة حنث (قوله اذا لم يكن غموسا ولا لغوا) أي وأما الغموس والغفول فليس الكلام
فيهما بل يأتي حكمهما (قوله كما لله وتالله) وأولى الاثبات بالواو وقال الحرشي ومثله الاسم المجرد من
حرف القسم قال في الحاشية كذا في التلقين والجواهر لم يكن لم منه هل هو مجرد أو منصوب أو
مرفوع أما الجرد والنصب بنزع الحافض وظاهران وأما الرفع فاحسن كما قال بعض الشيوخ ولعل الحكم
فيه كالحكم في الذي قبله فاداف الحالف آله لا فعلان نصبا أو جرا انما فعلت اليمين وقال التونسي ان نوى
حرف القسم ونصبه بحذفه كما لله لا فعلان فيمين وان كان خبرا فلا لأن ينوي اليمين اه (قوله مقام
حرف القسم) المراد بحرف القسم التي قامت مقامه هو الواو لانها الاصل في حروف القسم (قوله وكذا الباء
الموحدة الخ) فقلتم في غير الله بالاسم لا استعمال القسم (قوله وأعين الله) قال الاشعري وأما عين
المخصوص بالقسم ألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لانه عندهم جمع عين وعند
سبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة فلما حذفت نونه فقبل ايم الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم
يحذفوا ما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها العاظم في
هذين البيتين بقوله

هر آيم آيم واقتح وا كسر أو أم قل * أو قل أم من بالتثنية قد شـ كلا

وأعين آيم به والله كلا أضف * اليه في قسم تستوف ما عقلا

واعلم ان آيم الله قسم مطلقا سواء ذكر معه حرف القسم وهو الواو أو لا بخلاف حق الله وما
أشبهه فلا يكون يمينًا الا اذا ذكر معه حرف القسم لان آيم الله تعريف في اليمين بخلاف حق الله
قاله بعضهم وان كان استظهر بن انه لا فرق بين حق الله وآيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها
فتكون مقدرة (قوله أي بركته) أراد بالبركة المعنى القديم المقتضى اتعظيم الموصوف
كما وصفه تعالى التبوينة أو السلبية فان أراد المعنى الحادث كنهو الرزق واتساعه لم يكن
يمينًا وانظر اذ لم يرد واحد منهما وفي كلام الابي ما يفيد ان عقاد اليمين جملة على المعنى

نحو والله لا ضرب بن زيدا
أولا اضربه أو تضربه
أولا تضربه أنت ونحو
والله لقد قام زيد أو لم يقم
(بذكر اسم الله) متعلق
بقسم وشمل الاسم كل اسم
من أسمائه تعالى (أو)
بذكر (صفته) أي كل
صفة من صفاته الذاتية أي
القائمة بذاته أو السلبية
لا الفعلية التي هي تعالى
القدرة بالمقدورات
كالخلق والرزق والاحياء
والاماتة (وهي التي تكفر)
اذا حنث أو قصد الحنث
اذالم يكن غموسا ولا لغوا
(كما لله وتالله) لا أصل
كذا أولا فعلته (وهالله)
باقامة هاء التثنية مقام
حرف القسم والاصل في
حروف القسم الواو لدخولها
على جميع المقسم به
بخلاف التاء المثناة من
فوق فانها خاصة بالله وقد
تدخل على الرحمن قليلا
وكذا الباء الموحدة
دخولها على غير الله قليل
ونحو (والرحمن وآيم
الله) أي بركته وقد حذف
نونه فيقال وآيم الله (ورب
الكعبة) أو البيت أو
العلمين أو نحو ذلك
(والحائقي) والعزير
والرازق

من كل ما يدل على صفة فعل فارلى ما يدل على صفة ذات كالقادر (وصفه) أي الله ومن جوده العظمة والالوهية فان قصده الخالق به الحق الذي على العباد من التكليف والعبادة فليس يمين شرعا (ووجوده) صفة نفسية (وعظمته وجلاله) وكبريائه ويرجعان للعظمة الراجعة للالوهية وأما الحال فرجعه للتقدس عن النقائص من صفات الخلق (وقدمه وبقائه ووحدايته) صفات سلبية (وعلمه وقدرته) من صفات المعاني فكذا بقيتها (والقرآن والمصحف) لانه كلامه القديم وهو صفة معني مالم يرد بالمصحف النقوش والورق (وسورة البقرة) مثلا (وآية الكرسي) مثلا (والتوراة والانجيل والزابور) لان السكك يرجع لكلامه الذي هو صفة ذاته (وكلمة الله) لا أفضل كذا (وأمانته وعهده وميثاقه وعلى عهد الله) لا أعلن (الأب يريد) بشئ ٢٧٩ من بعد المكاف (المخلاق) كالعزة

التي في الملوك ونحوهم المشار اليها بقوله سبحانه ربك رب العزة والامانة التكليف أي المكاف بها كالأيمان والصلاة وكذا العهد والميثاق ومعناها واحد بان يريد الذي واثقنا الله به من التكليف بالمعنى المذكور فلا ينعقد بها حيث قدم من خلاف مالم أطلق فانما يرجع لكلامه القديم كالإيجاب والتعظيم (وكالحلف) ما فعلت كذا أو لا فعلن (وأقسم وأشهد) بضم الهمزة فيهما (ان نوى بالله) وأولى ان تلاحظه في الثلاثة (وأعزم ان قال) أي لفظ (بالله) بان قال أعزم بالله لا أعلن كذا فيمين لان لم يقل بالله فليس يمين ولو نوى بالله لان معناه أقصد وأدع فاذ قال بالله افتضى أن المعنى انسى (لا) يكون اليمين (بنحو الاحياء والامانة) من كل صفة فعل كما تقدم لانها أمور اعتبارية تتحدد بتحدد المقدور ولذا قال الشاعر

القديم (قوله من كل ما يدل على صفة فعل) أي من كل اسم دال على صفة الفعل بخلاف صفة الفعل فلا ينعقد بها اليمين (قوله والالوهية) أي استحقاقه لها أي كونه الله ما عبودا بحق قال في الحاشية ثم لا يخفى أن الاستحقاق وصف اعتباري أزلي لأن مرجعه للصفات الجامعة فهو كلال الله وعظمته (قوله فان قصده الخ) وأما ان لم يقصد شيئا فيحمل على المعنى القديم وينعقد به اليمين (قوله فكذا بقيتها) أي بغير صفات المعاني ومثلها المعنوية وكذلك باقي السلبية كما علم مما تقدم (قوله مالم يرد بالمصحف النقوش الخ) أي بان أراد المعنى القديم أو لم يرد شيئا أو اعلم ان تعقد به اليمين لان كلامه القديم والحادث يسمى قرآنا وكلام الله على التحقيق فلذلك يحمل على المعنى القديم عند الإطلاق (قوله وآية الكرسي) أي بل أي كلمة من القرآن مثله (قوله والتوراة والانجيل الخ) أي مالم يقصد المعنى الحادث كما تقدم (قوله كالعزة التي في الملوك) أي الهيبة والمنعة والقوة التي خلقها الله في السلاطين والخمارة أو يراد بالعزة حبة عظيمة محيطة بالعرش أو يحمل قاف فلا ينعقد بشئ من ذلك يمين (قوله التكليف) أي المشار لما يقوله تعالى انا عرضنا الامانة الآية فانهم فسروا الامانة بالتكليف الشرعية فان أرادوا الامانات نحو الايجاب والتعظيم فانما يرجع لكلامه القديم فينعقد بها اليمين وان أراد بنفس أفعال العباد أو الشهادة كما هو أحد التفاسير فلا ينعقد بها اليمين (قوله بالمعنى المذكور) أي وهو المكاف بها الذي هو أفعال العباد الاختيارية (قوله ان نوى بالله) المراد بالنية التقدير والملاحظة وأما الملاحظة فلا يمين عليه (قوله لان معناه أقصد وأدع) تعليل للفرق بين قوله أعزم وما قبله وحاصله أن أعزم لما كان معناه أقصد وأدع كان غير موضوع للقسم فاحتاج الى التصريح بلفظ الجلالة بخلاف ما قبله فانه لما كان موضوعا للقسم كانت الملاحظة كافية (قوله ولذا قال الشاعر الخ) أي من أجل تجدد هاتين الالوهيتين حادثتان لان كل متحدد حادث خال لا للماتر يديه فانهم يقولون صفة الفعل واحدة وهي قديمة بسمونها التكوينية كما تقدم فهو معنى قائم بذاته تعالى وسبحان من لا يعلم قدره غيره ولا يباع الواصعون صفته (قوله ليست بصفة من صفاته) أي بل هي من صفات العبد (قوله بخلاف عزمت بالله الخ) الفرق بينه وبين عزمت عليك بالله التصريح بعليك وعدمه فالإتيان بعلمك صبره غير يمين ومثله في عدم اليمين قول الشخص بعلم الله فليس يمين وان كان كاذبا بلزمه اثم الكذب قال في المجموع وقول العامة من أشهد الله ما لا كفر لا صفة له الا أن يقصد أنه يخفى عليه الواقع وأولى في عدم لزوم اليمين الله راع أو حفيظ ومعاذ الله وحاشي الله وأما ترك التمثيل بها المصنف ارضوحها وان ذكرها خليل (قوله وكذا أقسمت عليك بالله) تشبيه في اعتقاد اليمين به وأما ان اعتقدت به اليمين مع وجودها على عيبك للتصريح بفعل القسم (قوله تولان) المعتمد من الكراهة (قوله وان لم يقصد به حرام قطعا) وطائفة ولو قصد به السحرية (قوله ومنع الحلف الخ) امانته عن الحلف بغير الله لعموم الاحاديث التي وردت في النهي

صفات الاعمال حادث (ولا بأعاهد الخ) ما فعلت كذا أو لا فعلن فليس يمين على الاصح لان معاقدته تعالى ليست بصفة من صفاته (أو لك على عهد أو عظيم عهدا) لا أعلن فليس يمين (أو عزمت عليك بالله) لتعلم كذا فليس يمين بخلاف عزمت بالله أو أعزم بالله لا أعلن فيمين كما تقدم وكذا أقسمت عليك بالله (ولا بنحو النبي والكعبة) من كل ما عظمه الله تعالى لا ينعقد به يمين ولو حو به الحلف بذلك وكراهته قولان (وان قصد) محله (بكالعزى) من كل ما عظمه دون الله (المتعظيم) من حيث انه معبود (بكسر) رارنا عن دين الاسلام فحرم عليه أحكام المرتد وان لم يقصد به فحرام قطعا بلارده (ومنع) الحلف (بنحو رأس السلطان أو) رأس (دولان) كابي رعي وشيخ العرب رتبة من ذكر (كهو يهودي أو نصراني أو على خير دين الاسلام أو مرتدا ففعل كذا) يمين

ولا يرتدان فعله (وليست غفراؤه) مطلقا فله اولم يفعل لانه ارتكب ذنبا (واليمين بالله) او بعد من صفاته على ما تقدم قسمان (منعقدة) وهي ما فيها الكفارة (وغيرها) أي غير منعقدة (وهي مالا كفارة فيها وهي) أي غير المنعقدة قسمان أيضا الاول (الغموس) سميت غموسا لانها تغمس صاحبها في النار أي سبب لغمسه فيها ولذا الاتقيدها فيها الكفارة بل الواجب فيها التوبة وفسرها بقوله (بان حلف) بالله على شيء (مع شك) منه في المحلوف عليه (أو) مع (ظن) فيه وأولى ان تعتمد الكذب ومحل عدم الكفارة فيها (ان تعلقت بماض) نحو والله ما فعلت كذا أو لم يفعل زيد كذا أو لم يقع كذا مع شك أو ظنه في ذلك أو تضمنه الكذب فان تعلقت بمستقبل ولم يحصل المحلوف عليه كفرت نحو والله لا تفعل كذا أو لا قضيتك حقت في غد ونحو ذلك وهو جازم بعدم ذلك أو متردد على كل حال يجب عليه الوفاء بذلك فان لم يوف بما حلف عليه لمانع أو غير مانع قال الكفارة وان حرم عليه الحلف مع جزمه أو تردده في ذلك وكذا ان تعلقت بالحال نحو والله ان زيدا المنطلي أو مريض ٢٨٠ أو مذكورا في هذا الوقت وهو متردد في ذلك أو جازم بعدم ذلك (و) الثاني

عن ذلك قال في المجموع فان توقف عليه الحلف فتحدث للناس أفضلية بحسب ما يحسدون من الفجور (قوله ولا يرتدان فعله) وكذا ان غريم هذا القول يهودية ليتزوجه فلا يعدم مرتدا أو أمان قصدا لا خمار بذلك عن نفسه فردة ولو هزلا وأما لو قال ان فعل كذا يكون داخلا على أهله زانيا فن كنيات الطلاق واسستظهر الثلاث كذا في المجموع (قوله وليست غفراؤه) أي يتوب الى الله (قوله واليمين بالله الخ) أي من حيث هي تعلقت بممكن أو غير بدليل قوله منعقدة وغيرها (قوله بل الواجب فيها التوبة) أي ولو كفرت كما اذا تعلقت بغير ماض (قوله أو مع ظن) أي غير قوي والا كان من لغو اليمين (قوله كفرت) أي وعلى كل حال تسمى غموسا والحاصل ان الغموس تطلق على ما قال المصنف سواء وجبت فيها الكفارة أم لا كما أن اللغو يطلق على ما قال المصنف سواء وجبت فيها الكفارة أم لا (قوله وهو جازم الخ) أي عند الحلف وأما لو كان جازما بالتيان أو القضاء عند الحلف ثم طرأ خلاف الوعد فلا يقال له غموس بل من اللغو كما يأتي من الغموس الحلف على حصول أمر في المستقبل محتمل الحصول وعدمه الآن يصحبه غلبة ظن فيكون من اللغو (قوله يجب عليه الوفاء بذلك) أي وتنتفي عنه الكفارة فقط (قوله وان حرم عليه الخ) أي فائتم الجراءة بما عليه على كل حال (قوله ان تعلقت بالحال) أي ان لم يتبين مطابقة حلفه للواقع والافلا كفارة ولا يمكن اتم الجسرة لا يزيله الا التوبة أو عفو الله (قوله لما سر) أي من أنه لا كفارة فيها ان تعلقت بغير مستقبل وعدم الاثم لا يفي الكريمة (قوله بلا ماض) متعلق بتكون وهي بمعنى توحيدها هي تامة وقوله كذا خير مقدم وانفوم بتدأ مؤخر ونسجه المواقف بنصب لغو على أنه مفعول لكفر محذوف وفاقبه كلمة والاسهل الاول ويمسستقبل متعلق بمحذوف نعت للغو وقوله لا غير لا نافية للجنس وغير اسمها مني على انضم لحذف المضاف اليه ونية معناه ويصح نصب غير على تقدير نية اللغو على حد ما قبل في قبل وبعد الخبر محذوف على كل حال وقوله فامثلا لالاف بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله في غير اليمين بالله) أي ومثلها النذر المبهم وكل ما فيه كفارة عين ومحل عدم افادته في غير ذلك عالم بيقيني به بان يقول في ظني أو اعتقادي والانه حتى في الطلاق (قوله ولزمه ما حلف به) أي ما لم يقيد كما تقدم (قوله ولا ينفع في غير اليمين بالله) أي وغير النذر المبهم وما فيه كفارة عين وافادة المشيئة في اليمين بالله وما الحق به حاصلة ولو كان اليمين غموسا وفائدة رفع الاثم كذا في حاشية الاصل وتسمية المشيئة امتثاء حقيقة عروفة وان كان مجارا في الاصل لان المشيئة شرط لاستثناء (قوله أي حل اليمين)

(الغمو) وفسره بقوله (بان حلف على ما) أي على شيء (يعتقده) أي يعتقد حصوله أو عدم حصوله (فظهر خلافه) فلا كفارة فيها بالعدرة قال تعالى لا يتواخذه لكم الله يا الله وفي ايمانكم ومحل عدم الكفارة فيها (ان) تعلقت بغير مستقبل (بان تعلقت بماض نحو والله ما ز يد فعل كذا أو لقد فعل كذا أو لقد حصل ما حلف عليه فتبين خلافه أو بحال نحو والله المنطلي فان تعلقت بمستقبل نحو والله لا تفعل كذا في غد مع الجزم بقوله فلم يفعل كفرت (فلا) أي فعل مما ذكرنا أنه لا (كفارة في ماضية) أي في عين متعلقة بماض (مطلقا) غموسا أو لغوا أو غيرهما لانها اما صادقة وظاهر أنها لا كفارة فيها اراما غموس ولا كفارة لها الا الغموس في جهنم أو

التوبة أو عفو الله وأما لغو ولا كفارة فيها لما سر (عكس) اليمين (المستقبلية) واختلف أي المتعلقة مستقبل فانما كسر مطلقا اذا حدث غموسا أو لغوا أو بني التفصيل في المتعلقة بحال فان كانت غموسا كفرت والافلا وقد نظم ذلك العلامة الاجهوري في بيت مفرد بقوله كفر غموسا بالماض سكرن كذا لغوا بمنعيل لا غير فامثلا (ولا يفيد) أي اللغو (في غير اليمين بالله) وهو التعليق المتقدم ذكره من حلف بطلاق أو عتق أو مشيئة كذا لقد فعل زيد كذا أو ان هذا الذي اعلان معتقدا ذلك فتبين خلافه لم ينه اعتقاده ولم يما- لف به (كالا استثناء بان شاء الله) فانه لا يبعد ولا ينفع في غير اليمين بالله فن قال ان كلمت زيدا فمدى حرا وفارأني طالق أو فعلى المتى لمك أو صدقة بيدنا ان شاء الله فكمك لزمه ما ذكر ولا يفيد الاستثناء بان شاء الله (أو) بقوله (لان يشاء) الله (أو) الآن (يريد) الله (أو) الآن (يقضي) الله وبقوله في اليمين بالله اذا تعلقت بمستقبل نحو والله لا أفعل كذا أو لا فعلت ومضى الافادة أنه لا كفارة عليه بشرط أربعة ذكرها بقوله (ان قصده) أي إلى شيئة على حل اليمين بلغة مما

ذكر لا أن جرى على لسانه فلا قصده ولا أن قصده التبرك فلا يفيد (وانه) الاستثناء المستثنى منه فان انقص لم بقده ولم يمت
الكفارة (العارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو ثأوب أو انقطاع نفس لا تذكر ورد سلام ونحوها فلا يفيد (ونطق) به
وان سرا (بجر كة لسان) لان أخرا على قلبه بلا نطق فلا يفيد (وأشار للشرط الرابع بقوله) (وحلف) أي وكان حلفه الذي ذكر فيه
الاستثناء (في غير توثق بحق) فان كان في توثق بحق كما لو شرط عليه في عقد نكاح أو بيع أو دين شرط كان لا يضر به في عشرة أولا
يخرجها من بلدتها أو على أن يأتي بالثمن أو الدين في وقت كذا وطلب منه يمين على ذلك فحلف واستثنى لم يفده لان اليمين على نية
المحلف لا الحالف (مخلافه) أي الاستثناء (بالا ونحوها) أي إحدى أخواتها وهي غير ٢٨١ وسوى وسواء وليس ولا يكون

وما عدا وحاشا (ففي) في
الجميع) أي جميع الأيمان
كانت بالله أو بغيره من
طلاق أو غيره نحو والله
لا أكل سمنا إلا في الشتاء
وان أكله ههنا طوائف أو
أحرار الأمانة وان كانت
زيدا فعلى المشي إلى مكة
الآن يكافئ ابتداء أو
فعيدي أحرار ما عدا زيدا
أولا يصدق بكذا على
فقراء بني ولان غير زيد
بالشرط المتقدم من
القصود وما بعده وشبهه في
مطلق الافادة قوله
(كعزل) أي اخراج (الزوجة)
في نيته (أولا) قبل تمام
النطق باليمين حتى
لا يحتاج إلى استثناء (في)
يمينه بقوله (الحلال أو كل
حلال على حرام) ان فعلت
كذا وفعله (فلا شيء) عليه
(فيها) أي في الزوجة لانه
أخرجها عن يمينه في
قصده ابتداء وما قصده لا
غيرها (كغيرها) أي
الزوجة لاشي عليه فيه
وهو حلال لانه من حرم
ما أحله الله في غير الزوجة

وانختلف هل معنى حلفا لليمين جعلها كالعدم أو رفع الكفارة وعليه ابن القاسم ونحوه خلاف لو حلف
أنه لم يحلف وكان حلف واستثنى فيحذف على الثاني ما لم يقصد لم يحلف يميناً أحلف فيها فلا شيء عليه
اتفاقاً أو يقصد لم أتلف بصيغة يمين أصلاً فيحذف باتفاق بل يكون نحو (قوله وان سرا) أي فلا يشترط
سماع نفسه (قوله لان اليمين على نية المحلف) أي ولو لم يستخلفه وهذا أقرب الأقوال خلافاً لما مشي عليه
خليل من اشتراط الاستخلاف وهذا الاستثناء ينفع بشرطه ولو بتدبير غيره كما يقع كثيراً يقول
شخص لا حالف فلان شاء الله فيوصل النطق به ساقب ورائحه من المحلف عليه من غير فصل
فينفع ذلك (قوله وما عدا وحاشا) أي وما في معنى تلك الأدوات من شرط أو صفة أو غاية (قوله أي
جميع الأيمان) أي وجميع تعلقات اليمين بالله مستقبل أو ماضية كانت اليمين بنقطة أو نحوها كن
حلف أن يشر بالحرث استثنى بقوله إلا كثره فلا شيء عليه (قوله غير زيد) مثله سوى وسواء وليس
ولا يكون وما عدا وحاشا ومثال الشرط أن يقول الشخص في حلفه لا أكل كذا زيدا ان لم يأتي مثلاً ومثال
الصفة لا أكله وهو راكب لان المراد بالصفة ما يشمل الحال ومثال الغاية لا أكله حتى يأتي الوقت
انفلا في مثلاً (قوله حتى لا يحتاج إلى استثناء) أي إلى النطق به بل تكفيه النية ولو عند القاضي كما يأتي
(قوله ولا شيء عليه) أي لان اللفظ العام أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فانه اخراج لما دخل
في اليمين أو لا فهو عام مخصوص * والعرق بين العام الذي أريد به الخصوص والعام المخصوص
كما قال ابن السمي أن الأول عموم لم يكن مراداً ما ولا ولا حكم بل هو كل استعمال في بعض أفراده
ولهذا كان مجازاً قطعاً بصورة المحاشاة من ذلك والثاني عموم مراداً ما ولا ولا حكماً فربما التحصيل
بأدوات الاستثناء تقوم من قولك قام القوم الا زيدا متناول لكل وردن أفراده حتى زيد
والحكم بالقيام متعلق بما عدا زيدا متأمل (قوله كغيرها) أي ولو أمة ما لم يقصد بدلتها تحريم عتقها
(قوله المحاشاة) ظاهر كلام المصنف أن المحاشاة خاصة بمسألة الحلال على حرام وبه قال واستدل
لذلك باطلا فهم في أن النية المخصوصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال على حرام تقبل المحاشاة
ولو في المرافعة (قوله ويصدق في دعواه الخ) وهل يحلف على ما ادعاه من العزل أولاً يحلف
ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان (قوله وهي ماد حيل فيه حرف النفي) أي ولم ينتقض والا
كانت حاشا (قوله حتى يحذف) وحشاه فيها بالفعل بخلاف صيغة الحذف فحشاه فيها بالترك
(قوله أو والله ان لم أفعل كذا الخ) ظاهره أن شرطية بدليل ذكر الجواب لها وليس
بمعين بل يجوز أن تكون ان نافية ولا يذكر لها جواب وهو الأولى لمعده عن التكلف نحو والله
ان لم أكل كذا زيدا أو عنها حيث فلا كلمه لان ان نافية ولم نافية ونفي النفي اثبات فساوت الصيغة
التي قبلها والفعل في الصيغة متقبل لان الكفارة اعمان متعلق بالمستقلات والانشاء يصرف

٣٦ - صاوي - ل

للمحرم عليه كما يأتي واحترز بقوله أولاً
عما لو طرأت نية عزها بعد النطق فلا يفده الا الاستثناء بالنطق بشرطه المتقدمه (وهي) أي مسألة عزل الزوجة ابتداء (المحاشاة)
أي المسماة بمسألة المحاشاة عند الفقهاء المحاشاة الزوجة فيها أولاً وابقاع اليمين على ما سواها ويصدق في دعواه حتى في القضاء
(والمنعقدة) مبتدأ خبره قوله فيها الكفارة أي ان اليمين المنعقدة مطاقاً سواء اعتقدت (على م) وهي ماد حيل فيها حرف النفي (كلا
فعلت) بمعنى لا أفعل لان الكفارة لا تتعلق بماض (أو) والله (لا أفعل) كذا (أو) والله (ان فعلت) كذا أي ما أفعله فان نافية بمعنى ما وسحبت
بين برلان الحالف بها على البراءة الامامية حتى يحذف (أو) اعتقدت على (حذف) ولها صيغتان مثله ما بقوله (كلا فمان) كذا (أو)
والله (ان لم أفعل) كذا فمان

كذلك فلو لم أدخل دارك ما كنت لك خيرا وسميت بسين تحت لأن الخائف منها على حيث حتى يقول المحلوف عليه (فيها الكفارة) بالحنث وشبه في المنعقدة أمور ثلاثة يجب فيها الكفارة بقوله (كالنذر الميم) أي الذي لم يسم له محررا (كعل نذر) أوله على نذر (أو ان فعلت كذا) أو ان شفي الله مريضى فعلى نذرا وفلله على نذرا فامثله أربعة فيه كفارة يمين وسبب أن ماسمى له محررا فهو على نذر دينار لزمه ماسماه (واليمين) أي وكاليمين أي في التزامه ونذره كفارة (والكفارة) أي في التزامها ونذرها كفارة ومثل لكل من ماسمى بقوله (كان فعلت كذا فعلى) أو فلله على ٢٨٣ (يمين) ثم فعله فليزمه كفارة يمين (أو) ان فعلت كذا فعلى أو فلله على (كفارة) ثم فعله

فعلية كفارة يمين وهذا تعليق فيهما ومثل لما لا تعليق فيه بقوله (أو) يقول (لله على) يمين فليزمه كفارة أو فلله على كفارة فليزمه كفارة أو قال على يمين أو على كفارة بقصد الانشاء لا الاخبار وحذف لفظ لله فيه لزمه كفارة يمين فامثلة كل منهما أربعة كالنذر الميم (وهي) أي الكفارة أربعة أنواع الثلاثة الأولى على التحجير والرابع على الترتيب أي لا يحزى الأعداء عدم الأول النوع الأول (اطعام) أي تمليك (عشرة مساكين) والمراد به ما يشمل الفقير (أحرار) فلا تصح لرفيق (مسلمين) فلا تصح لكافر ويشترط أن لا يكون الفقير في نفقته ولا يشترط أن يكون غير هاشمي بل تصح للهاشمي (من أوسط طعام الأهل) أي غايبه لامن الأدنى ولا الأعلى وان انفرد هو واحد منهما فان أخرج الأدنى لم يحزه وان أخرج الأعلى أجزأ (لكل) أي لكل واحد من العشرة (مد) عد النبي صلى الله عليه وسلم لأقل

الماضي للاستقبال (قوله فلو لم أدخل دارك ما كنت لك خيرا) هذا المثال فاسد دلالة فيه على بر (قوله فيها الكفارة بالحنث) وهو بالفعل في صيغة العزم على العطف في صيغة الحنث ان لم يضرب ايمينه أجزأ فان أحل نحو لا فعلن كذا في هذا الشهر أو ان لم أفعله في هذا الشهر فهو على بر حتى يعفى الأحل ولا مانع من الفعل أو عنك ما منع شرعى أو عادي لا عقلي كما سيأتي (قوله فامثله أربعة) أي وهي اما ملق أو لاقى كل اما أن يقول لله أولا واذا نظرت لكون المعلى عليه فعله أو فعل غيره تكون ستة وهذه الصور بعينها تجرى في اليمين والكفارة كما يؤخذ من الشارح (قوله واليمين الخ) محمل لزوم الكفارة في الزام اليمين مالم يكن العرف في اليمين الطلاق والارم طائفة رجعية كما في بن عن الوائس رضى وغيره قال في حاشية الأصل والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق فان كان عرفهم البتات لزمه الثلاث ان كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حل على الرحى وعرف مصر اذا قال يمين سبعة كان طلاقا لوجع الايمان كقوله على أيمان تعددت الكفارة وفي المواقيت نقل عن ابن المواز وقول باجماعها كنكر صيغة اليمين بالله وعلى الأول فان أراد بقوله على أيمان يمين واحد لم يقبل لان الجمع نص وان اراد اثنتين فتردد ما تارأى في الجمع اهـ (قوله لا الاخبار) أي ولا شئ عليه في غير مسائل التعليق وأما مسائل التعليق فلا يقبل فيها دعوى الاخبار (قوله الثلاثة الأولى على التحجير الخ) أي كما أفاده الاحجوري في نظمه بقوله * وفي حلف بالله خير ورتين * الخ أي خير ابتداء في الثلاثة الأولى ورتب انتهاء أي في الرابع الذي هو الصيام فلا يكفي الابداء العجز عن الثلاثة الأولى (قوله أي تمليك عشرة مساكين) أي ولا يشترط كونهم من محل الحنث وقد نظر في ذلك الاحجوري (قوله أن لا يكون الفقير في نفقته) أي من تلزم المخرج نفقته فلا يجوز أن يدفع الرحل منها لزوجته أو ولده أو ابويه الفقراء ويجوز أن تدفع الزوجة منها لزوجها وأولادها الفقراء (قوله بل تصح للهاشمي) أي لانها لا تعد أوساخا بخلاف الزكاة فانها أوساخ الاموال والامدان هكذا قيل (قوله من أوسط طعام الأهل الخ) فليحزى في زكاة الفطر يحزى هنا (قوله فان أخرج الأدنى لم يحزه) ظاهره ان كان اقتباسة فقر مع أنه يحزى في زكاة الفطر اذا اقتباسة فقر وانظر الفرق بينهما (قوله من العشرة مدا) ظاهره اعتماد المد في أي نوع من أنواع المخرجان وهي طريقة لبعضهم والطريقة الثانية ان المد انما يعتد به اذا أخرج من البر وأما من غيره فيخرج وسط الشيع منه ونقل ابن عرفة عن الأحمي أن هذه الطريقة هي المذهب بقى لوانتهب العشرة مساكين العشرة الامدادية قال ان علم ما أخذ كل وظاهره والافلا تسيرا الدمة (قوله بغير المدينة) أي وأما أهل المدينة ولا تندب لهم الزيادة قيل لقلة الاقوات فيها وقيل لقماعة أهلها بغير المدينة شامل مكة على ما سطره شيخ مشايخنا العدوى لانهم لا يملعون المدينة في القنع والقلة (قوله والأول هو المذهب) أي لانه قول مالك والقاتل بالثلاث أشهب وبالمصنف ابن وهب (قوله ويمكن حمل كلام الشيخ عليه) أي على القول الأول وهو الاحتياط في الزيادة وليس المقصود حكاية قول

كما يأتي (ونذهب لغير المدينة) المنورة (زيادة) على المد لكل مسكين (بالاحتياط) أي لا يجزئ في الزيادة بخلاف ما قيل في ثلث مدوقيل بنصفه والأول هو المذهب ويمكن حمل كلام الشيخ عليه بحمل أو على التحجير والكلام كما به عن عدم التحديد كانه قال في زيادة ثلثه أو نصفه لا تجزئ بل عليك بمصدق بالأقل والاكثر (أو) لكل (رطلان خيرا) من الأوسط ماله عددي وهو أصح من رطل مصر يسير (وزن) أن يكونا (مادام) من تمر أو زبيب أو لحم أو غير ذلك (وأجزأ) عن اخراج العشرة الامداد (شيعهم) أي العشرة مساكين (مرتين كعداء وعشاء) في يوم أو أكثر كعداءين أو عشاءين أو مفرقتين

أشهب

مساوين في الاكل أو متفاوتين والمراد الشبع الوسط في كل مرة (ولو) كانوا (أطفالا استغنوا) بالطعام (عن الابن) فلا يكفي اشباعهم مرتين بل لابد من المدكامل أو من الرطابين وهذه المبالغة راجعة لما قبل وأجر أفسكان الأولى تقديمها عليه وأشار للنوع الثاني بقوله (أو كسوتهم) أي العشرة مساكين (للرجل ثوب) يسترجع بدنه الى كعبه أو قريب منه لا زار وعمامة (ولم أره درع سابغ وخمار ولو) كساهم (من غير وسط) كسوة (أهله) أي أهل محله فانه كاف لان المراد منها الاستر لا الزينة ويعطى الصغير كسوة كبر ولا يكفي ما يستتره خاصة على المعتمد وأشار للنوع الثالث بقوله (أو عتق رقبة مؤمنة سليمة) من العيوب (كالظهار) ولا يجزئ مقطوع يدا أو رجل أو أصبع أو أعمى أو مجنون أو أبكم أو أصم الى آخر ما سيأتي هناك وأشار للنوع الرابع الذي لا يجزئ الا عند الهز عن الثلاثة التي على التحجير ولما أتى فيه بشم المقتضية للترتيب بقوله (ثم) اذا عجزت الاجراج عن الانواع الثلاثة بان لم يكن عنده ما يباع على الفلوس لزمه (صيام ثلاثة أيام ونذبت تتابعها) وحازت فريقتها ومن وجد طعاما قبل تمامها ٢٨٣ رجع للطعام ومن وجد مساقا مع القدرة على الوفاء فليس

بعاجز (ولا يجزئ) فيها (تأنيق من نوعين) كطعام خمسة وكسوة خمسة وأما من صنف نوع فيجزئ خمسة أمداد خمسة مساكين ورطلين لكل من الخمسة الباقية أو يشبعهم مرتين (ولا) يجزئ (باقصة) عن المد لكسكين وان كانت كاملة في نفسها (كعشرين) مسكينا (لكل) منهم (نصف) من الامداد (ولا) يجزئ (تكرار) من امداد الطعام أو من الكسوة (لمساكين خمسة لكل) منهم (مدان) أو كسوتان ولو في أزمان متباعدة وقال ابو حنيفة يجزئ له في هذا اليوم غير نفسه أمس أي باعتبار وصفه بالفقر (الا أن يكمل) في التأنيق من نوعين واحدا منهما لا غيا لا آخر وفي الباقصة عشرة

أشهب ولا ابن وهب (قوله مساوين في الاكل الخ) واشترط التوازي بقاربهم في الاكل لا تساويهم فيه خلافا لما في عب (قوله ولا يكفي اشباعهم مرتين) أي لقول ابن حبيب ولا يجزئ ان يغدي الصغار ويعشيم وفي التوضيح عن المدونة يعطى الرضيع في الكفارة اذا كان قد أكل الطعام بقدر ما يعطى الكبير اه والقول الثاني مقابل المدونة حكاه بعض المتأخرين يعطى ما يكفيه خاصة ان استغنى عن الطعام واعترضه ابن عرفة وأبكره (قوله ولو كساهم من غير وسط الخ) أي ولان الآية لم تضيف الوسط الا للطعام فتدبر (قوله لان المراد منها الاستر) أي ولو عتق الا جدا (قوله على المعتمد) أي فذلك عزاء في التوضيح لما لك في العتبية وهو قول ابن القاسم ومحمد ومقابل المعتمد يعطى ثوبا بقدره وقوله ابن المواز عن أشهب (قوله وقت الاجراج) أي فاعبرة بالهز وقت لا وقت اليدين ولا وقت الحنث (قوله وجازت فريقتها) أي أجزأت فريقتها مع الكراهة وهذا لا ينافي وجوب الفورية في أصل الكفارة من حيث هي وهذه الانواع الاربعة في حق الحر وأما العبد فكفارة بالصيام ما لم يأذن له سيده في الاطعام أو الكسوة ولا يجزئه العتق بوجه (قوله ومن وجد طعاما) أي أو كسوة أو عتقا وظاهره وجوب الرجوع ولو كان الاستغناء في آخر يوم منها (قوله كطعام خمسة الخ) أي ولا يجزئ من حيث التأنيق وان صح التكميل على أحدهما كما يأتي ومحل هذا كما اذا كانت كفارة واحدة وأما لو كان عليه ثلاث كفارات مثلا فطعم عشرة وكسوة عشرة وعتق رقبة وقصد كل نوع منها عن واحدة فيجزئ سواء عين لكل عين كفارة أو لم يعين والمصر التشريل بان يجعل العتق والاطعام والكسوة عن كل فرد من الثلاثة (قوله وأما من صنف نوع فيجزئ) أي في الطعام خاصة لان غير الطعام لا ينافي فيه أصناف (قوله ولا يجزئ تكرار) أي عند الاثمة الثلاثة غير أبي حنيفة (قوله لانه في هذا اليوم غير نفسه أمس) أي لان المقصود منها عند هذه الحالة لا محالة في سد عشر خلوات ولو في واحد فتدأ بالمطلوب (قوله ان بقي هذا الزائد الخ) اشتراط البقاء في النزع وأما في التكميل فلا يشترط بقاء المدفوع أولا واشترط البيان في النزع لانه اذا لم يبين كان منبرعا (قوله بل اما ان يعتق رقبة أخرى) أي ولا يجزئه تكميل العتق الاول لان شرطها أن تكون كاملة من أول الامر فالجبري يفسد كونها كفارة وان كان العتق لازما لقشوف الشارع للحرية (قوله وله نزع الاطعام مثلا) أي ان كان ملقما من العتق والاطعام أو يقال له نزع الكسوة ان كان ملقما من العتق والكسوة (قوله ونجزي قبله الخ) أي سواء كان

من العشرين لا غيا لما أخذته العشرة الباقية وفي التكرار خمسة باعطاء خمسة أخرى تارك للخمسة الاولى ما زاد (وله نزع ما زاد) بعد التكميل في المسائل الثلاثة بان يأخذ من الخمسة الاخرى مائة في التأنيق ومن العشرة الباقية مائة في النقص ومن الخمسة الاولى المد الزائد بشرطين أحدهما بقوله (ان في) هذا رائد بيد الفقير (وبين) له حين الاعطاء أنه كفارة عين فاب لم يبق ان تصرف الفقير به باكل أو غيره أو كان باختياره لم يبر له أنه كفارة وليس له نزع منه وقوله (بالقربة) خاص بمسئلة النقص اذا نزع من عشرة ليس بالاولى من الاخرى وأما مسألة التكرار فحل البرع بها متعين ومسئلة التأنيق الامر فيها وكول لا حثية اذ اذا اختار تكميل الاطعام كان له نزع الكسوة وأما العتق لولفقه به فلا رد فيه بحال بل اما أن يعتق رقبة أخرى وله نزع الاطعام مثلا بالشروط أو يكمل الاطعام ولا رد في العتق (وتجب) الكفارة على الخائف أي تتعين عليه (بالحنث) وهو في صيغة البر يفعل ما حلف على تركه وفي الحنث بالترك (ونجزي قبله) أي الحنث اذا قصده (الا أن يكره عليه) أي على الحنث

(في صيغة البر) نحو والله لا أفعل كذا أولاً فله في هذا الشهر مثلاً فأكراه على الفعل فلا كفارة عليه لأنه مغلوب عليه ما لم يفعله طائعا بعد الإكراه بخلاف الحنث نحو والله لا أفعلن كذا فممنوع من فعله كراهاً فإنه يحنث وعليه الكفارة لأن يمينه وقعت على حنث فأولى أن ترك طائعا (وتكررت) الكفارة على الخالف (ان قصد) في صيغة البر (تكرار الحنث) كلما فعل نحو والله لا أكلم زيداً وقصد أنه كلما كلمه فعله يمين (أو كرر اليمين) نحو والله لا أكلم زيداً والله لا أكلمه أو قال والله لا أكلم والله لا أدخل (ونوى كفارات) أي نوى لكل يمين كفارة فتكرر لا أن ينو (أو اقتضاه) أي التكرار (العرف) بأن كان تكرار الحنث يستفاد من حال العادة والعرف لا من مجرد اللفظ (كلما شرب لك ماء) فإن العرف يقتضي أنه كلما شرب له ماء حنث ومثله لا أكلم لك خيراً ولا أقربك سلاماً ولا أجلس معك في مجلس وهو ظاهر (و) نحو والله لا (أترك الوتر) فإنه يحنث كما تركه لأن العرف يقتضي لوم نفسه والتشديد عليها ٢٨٤

فكلما تركه لزمه كفارة (أو) حلف لا يفعل كذا (و) حلف لا يحنث ثم حنث كان قال والله لا أكلم زيداً والله لا أحنث فكلما فعله كفارتان كفارة ليمينه الأصل وكفارة للحنث فيه (أو اشتمل لفظه على جمع) للكفارة أو اليمين نحو أن كلمته فعل كفارات أو فعلي أيمان وكذا إذا قال لله على أيمان أو كفارات فإذا كلمه لزمه أقل الجمع وكذا في غير التعليق وأقل الجمع ثلاثة ما لم ينو أكثر ولو سمى شيئاً لزمه نحو لله على أو أن كلمت زيداً فعلى عشر كفارات لزمه العشرة في الأول أو أن كلمه في الثاني (أو) اشتمل (أداته) أي دلت وضعا على جمع (نحو) كلما أو مهما) كما لو قال كلما كلمته فعل يمين أو كفارة أو مهما دخلت الدار فعلى عشر أو كفارة فتكرر الكفارة بتكرار الفعل (لا مني ما) فليست من

حلقه باليمين أو بالنذر المبهم أو بالكفارة كانت الصيغة صيغة بر أو حنث قال الخرشى وهذا في غير يمين الحنث المؤجل أما هو فلا يكفر حتى يمضي الاجل كما في المدونة واعتراض بان الحنث المقيد بأجل قبل ضيق الاجل يكون صاحبه على بر فاذا ضاق تعين للحنث وحيد فهو متروك بين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه التكفير قبل الحنث ولذا حاول أبو الحسن في شرح التهذيب أن قال هذا مشهور رصني على ضعيف من عدم التكفير قبل الحنث كما في البدر القرافي والظاهر أن يقال قول المدونة لا يكفر حتى يمضي الاجل أي على وجه الاحتمال كالمعقودة على بر لأن الاحتمال فيها عند مالك أنه لا يكفر إلا بعد الحنث وأن آخر أقبله بخلاف المعقودة على الحنث فإنه يحنث بر إن شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل كذا في حاشية الأصل إذا علمت ذلك فما قاله محشي الأصل يوافق إطلاق شارحنا (قوله في صيغة البر) أي المطلق وأما لو كان البر مقيداً كان يقول والله لا كلمت زيداً في هذا اليوم فبره لا يتوقف على الإكراه بل يحصل حتى نفوت الزمن كذا في الحاشية (قوله ولا كفارة عليه) أي بقيود سنة تؤخذ من الأصل أن لا يعلم أنه يكره على الفعل وأن لا يأمر غيره بأكراهه وأن لا يكون الإكراه شرعياً وأن لا يفعل ثانياً طوعاً بعد ذوال الإكراه وأن لا يكون الخالف على شخص بأنه لا يفعل كذا هو المكروه على فعله وأن لا تكون يمينه لأفعله طائعا ولا مكرهاً ولا حنث (قوله ان قصد في صيغة البر تكرار الحنث) أي بتكرار الفعل (قوله فان العرف يقتضي الخ) أي إذا كان حلفه بسبب من أوفى من المحلوف على طعمه أو شرابه مثلاً (قوله وكذا إذا قال لله على إيمان الخ) أي في جواب التعليق أيضاً بدليل ما بعده فصور التعليق أربع وتجري تلك الصور أيضاً في قوله وكذا في غير التعليق (قوله ليست من صيغ التكرار) أي بل من صيغ التعليق إلا أن ينوي التكرار فتعد على حسب ما نوى (قوله فلا تقتضي التكرار قطعاً) أي بل هي وما بعده أدوات تعليق لا غير اتفاق (قوله فلا تكرار الكفارة عليه) أي ولو قصد بتكرار اليمين التأسيس لتداخل الأسباب عند اتحاد الموجب بخلاف الإطلاق في تعدد تكرار الإكراه لم يقصد التأكيد احتياطاً في الفروج (قوله وكل هذا في اليمين بالله) أي ومثله النذر المبهم والكفارة وأما العتق والطلاق فيستكرران لم يقصد التأكيدهما الطلاق والملاحتياط في الفروج كما علمت وأما العتق فلتشوف السارع للحرية (قوله وان علق قرينة) أي على وجه التشديد والامتناع من الفعل لأنه الذي يقال له يمين وأما التعليق على وجه المحبة كقوله ان شفي الله مريضاً فعلى كذا فلا يقال له يمين بل نذر وليس كلاماً منافية (قوله لم باسماء أو نواه) أي فالعبرة بالتسمية أن لا يكون له نية تقتضي التعدد وان كان له نية تقتضي التعدد عمل بها وان كان اللفظ يقتضي الاتحاد (قوله لزمه بيت من يملك) أي

صبيغ التكرار على الصحيح فإذا قال متى ما كلمته فعلى يمين أو كفارة ولا يلزمه كفارة إلا في المرة الأولى وأما متى بدون ما ولا تقتضي التكرار قطعاً كان وإذا (ولا) أن قال (والله ثم والله) لا أفعل كذا ففعله ولا تكرار الكفارة عليه بل عليه كفارة واحدة إلا إذا قصد تكرارها (أو) قال (والقرآن والمصحف والكتاب) لا أفعل كذا (أو) قال (والفرقان والنوراة والآنجيل) لا أفعل كذا (أو) قال (والعلم والقدرة والارادة) لا أفعل كذا ففعله فليس عليه إلا كفارة واحدة (إذا لم ينو كفارات) في الجميع والالزمه ما نواه وكل هذا في اليمين بالله كما علمت (وان علق قرينة) كان قال ان دخلت الدار فعلى عتق عبد وصوم عام وصدة فدينار أو نوى ذلك (أو) علق (طلاقاً) كما لو قال ان دخلت فعلى طلاق ولانة ولانة أو جميع زوجاتي أو بالثلاث أو طلقن أو نوى شيئاً من ذلك (لم باسماء أو نواه) قوله (أيمان المسلمين) نازمني ان فعلت كذا ففعله يلزمه (بت من يملك) عصمت (وعتقه)

أى عتق من يملك رقبتة من الرقيق (وصدقة بثلاث ماله) من عرض أو عين أو عقالين عتقه إلا أن ينقص ثلث ما بقى (ومشى بجمع) لا عمرة
(وصوم عام وكفارة) ليمين وهذا (ان اعتيد حلف بما ذكر) ٢٨٥ من البت وما عطف عليه لان

الايان تجري على عرف
الناس وعادتهم (والا)
فجر عاده بالخلف بجمع
ما ذكر بل ببعضه
(فالاعتاد) بين الناس
من الايمان هو الذى
يلزم الخلف والاعتاد بين
أهل مصر الآن أن يحلفوا
بأنه وبالطلاق وأما العتق
والمشى لمكة وصوم العام
والصدقة بالمال فلا يكاد
يحلف بها أحد منهم
وحينئذ لا يلزم في ايمان
المسلمين تلزم في كفارة يمين
وبت من في عصمته فقط
(وتحريم الخلال في غير
الزوجة لغو) لا يقتضى
شيئا فمن قال كل حلال
على حرام أو للحرم أو
الجمع على حرام ان فعلت
كذا فله فلا شيء عليه إلا
في الروضة اذا قال ان
فعله فزوجى على حرام
أو فعلى الحرام فبلى لم يبت
المدخول بها وطاعة في
غيرها ما ينو كثر ولو
قال كل على حرام فان حانى
الزوجة لم يلزمه شيء كما
تقدم والالزمه فيها ما ذكر
ثم شرع في بيان ما يخص
اليمين أو يقيد بها وهو
أربعة النية والبساط
والعرف القولى والمقصود
الشرعى وبالأول فقال
(وخصص نية الخالف)
لفظه العام فيعمل عتقه
التخصيص والعام لفظ
يستغرق الصالح له بلا حصر

واحدة أو متعددة (قوله أى عتق من يملك رقبتة) ظاهره أنه لم يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق
وبه قال ابن زرقون وقيل له ابن عرفة وقال الباجي ان لم يكن له رقيق حين اليمين لم يلزمه عتق رقبة ورجحه
صاحب التوضيح هكذا قال بن (قوله إلا أن ينقص) أى بأن يصير ماله وقت الحلف ناقصا عن
وقت الخلف فاللزم له التصديق بثلاث ما بقى وظاهره ولو كان الله قد فعل اختيارى من صاحبه وهو
كذلك (قوله لا عمرة) أى لانه يلزمه من كل نوع من الايمان أتمها ولذلك جعل عليه الحج ماشيا بدون
العمرة وحكى عن بعض الشيوخ أنه يلزمه المشى في حج أو عمرة وذكر شيخ مشايخنا العدوى أنه اذا لم
يقدر على المشى حين اليمين لاشئ عليه (قوله وهذا ان اعتيد حلف بما ذكر) قال في المجموع وفي ابن
باجي على الرسالة ان الطرطوشى قال في الايمان بثلاث كفارات وكذا ابن العربى والسهمى والابهرى
وابن عبد البر لا يلزم الا الاستغفار وعنه كفارة يمين وألغاه الشافعية فلو نوى طلاقا فحلف عندهم أصل
المذهب الغاءه ومما ينبغي تجنبه قوله لم يلزمى ما يلزمى وعلى ما على لانه صالح لان المعنى يلزمى جميع
ما صح الزامه لى وينبغي أن يقال الآن عدم اليمين من العوام لانه شاع عندهم على ما على من اللباس
مثلا ويلزمى ما يلزمى كالصلاة اه (وتنبه) مثل ما قال المصنف في اليمين ما عدا صوم العام قول
الخالف على أشده ما أخذ أحد على أحد أو أشق أو أعظم ومثله أيضا من حلف ولم يدبر بما حلف أو كان
بعثى أو طلاق أو صدقة أو مشى فيلزمه أن يطلق نسائه البتة وان يعتق عبيده وأن يتصدق بثلاث ماله
وان يمشى الى بيت الله الحرام في حج وأن يكفر كفارة يمين كذا في الحاشية (قوله وحينئذ لا يلزم الخ) أى
حين اذ كان عرف مصر هكذا فيقول يلزم ذلك لاهل مصر وكل من وافقهم في ذلك العرف وهذا ما لم
يقصد الخالف الامور التي ترتب على ايمان المسلمين في أصل المذهب والافيلزمه ما قصد فان النية تقدم
على العرف كما باتى وانما الخلل على العرف عند عدمها تدبر (قوله في غير الزوجة) دخل في الغير
الامة ما لم يقصد بتحريرها عتقها والالم يكن لغوا هذا مذهبنا خلافا لابي حنيفة القائل ان من حرم الخلال
يلزمه كفارة يمين (قوله اذا قال ان فعلته الخ) في الكلام حذف والاصل كما اذا قال فتدبر (قوله فيلزمه
بت المدخول بها) هذا هو مشهور المذهب وقيل يلزمه واحدة بائنة كغير المدخول بها (قوله ولو قال كل
على حرام) بالتنوين مع حذف المضاف اليه معناه لو قال كل حلال على حرام محاشي للزوجة فهو
استدراك على تحريم الزوجة في تلك الصيغة (قوله ثم شرع في بيان ما يخص اليمين الخ) لما أنهى
الكلام على حسد اليمين وصيغها والموجب للكفارة منها وأنواع الكفارة وتكرارها وانها اذا أتبع ذلك
بالكلام على مقتضيات الحلف والبر (قوله وهو أربعة) بل خمسة والخامس العرف الفعلى على ما لابن
عبد السلام خلافا للقرافى في عدم اعتباره وسيأتى التنبه على ذلك وأما المقصود اللغوى فلا يعد من
الخصصات بل أصل الجمل يكون عليه ان لم يكن مخصص من المخصصات الخمسة المذكورة (قوله
وخصص نية الخالف الخ) أى ان كان بها تخصيص أو تقييد أو بيان وقد نفى التعميم كان محال لا آكل
لأن طعاما وينوى قطع كل ما جاء من قبله لانه ليست دائماً من المخصصات فتأمل (قوله يستغرق
الصالح له) أى يتناول جميع الافراد الصالح له ذلك اللفظ دفعة وبهذا يخرج المطلق لانه لا يتناول
ما يصلح له دفعة بل على سبيل البدل وعموم العام شمولى وعموم المطلق بدلى وصلاحيه اللفظ لتلك الافراد
من جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة العام على امراده دلالة كلية على جزئيات معناه
لادلة كل على أجزائه معناه (قوله بلا حصر) أى حال كون الافراد الصالح له ذلك اللفظ غير محصورة
(قوله وقد يكون في المكان الخ) كلامه يقتضى أن عموم الزمان والمكان لا حوالا ليس من مدلول
اللفظ وايس كذلك بل قولهم في تعريف العام لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر تعريف للعام من

والتخصيص قصره على بعض أفراده والتعميم يكون في مدلول اللفظ وقد يكون في المكان
والزمان والاحوال كما يظهر من الامثلة (وقيدت) المطلق والمطلق ما دل على الماهية

بلائي كاسم الجنس وهو في العتي كالعام وتقيده كالنخصيص فيعمل بمقتضى التقييد (وينت) الجمل والجمل مالم تنضح دلالة وبيانه
 أخرجه الى حيز الانضاح يعني أنه اذا قال نويت به كذا عمل بيته فاذا حلف لا ألبس الجون بفتح الجيم يطلق على الأبيض والأسود
 وقال أردت الأبيض كان له ألبس الأسود ثم لا يخلو الحال اما أن تكون النية مساوية لظاهر اللفظ أي تحتل ارادة ظاهر اللفظ
 وتحتل ارادتها على السواء بلا ترجيح لاحدهما على الآخر واما أن تكون ارادة ظاهر اللفظ أقرب في الاستعمال من ارادة النية
 المخالفة لظاهره واما أن تكون ارادة النية بعيدة عن ظاهر اللفظ شأنه عدم القصد (فان ساوت) نيته (ظاهرا فظه) بان احتتمل
 ارادتها وعدم ارادتها على السواء بلا ترجيح لظاهر لفظه على ما (صدق مطلقا في) اليمين (بالله وغيرها) من التعاليق (في الفتوى
 والقضاء) وهو تفسير الاطلاق ٢٨٦ (كحلفه لزوجه ان تزوج حياتها) أي في حياتها (فهى) أي التي

حيث هو كان مدلوله زمانا أو مكانا أو حالا أو غير ذلك فتدبر (قوله بلا قيد) أي من غير تقييد لصدقها
 في فرد منهم أو معين فلذلك قال الشارح كاسم الجنس بخلاف المنكرة فانه مادل على المساهية بقيد الوحدة
 الشائعة أي بقيد وجودها في فرد منهم واعلم أن اللفظ في المطلق والمنكرة واحد ويفرق بينهما
 بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على المساهية بلا قيد فهو المطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد
 الوحدة الشائعة سمي منكرة كما قاله ابن السكيت اه من حاشية الاصل (قوله وهو في المعنى كالعام) أي
 من حيث الشمول لكن شموله بدلي أي يتناول افرادها كلها على سبيل البدلية لا دفعة بخلاف العام كما
 علمت (قوله مالم تنضح دلالة) أي لم يتعين السامع مدلوله (قوله فاذا حلف لا ألبس الجون الخ) هذا
 مثال للمحمل ومثله في الاصل بقوله زينب طالق وله زوجتان اسم كل زينب وقال أردت بنت
 فلان وكل صحيح (قوله ثم لا يخلو الحال) دخوله على كلام المصنف الآتي بعد (قوله مساوية لظاهر اللفظ)
 أي شأنه ان يقصد من اللفظ وليس المراد ان اللفظ موضوع لذلك المنوي بعينه والالم يكن تخصيص ولا
 تقييد ولا بيان (قوله بلا ترجيح لاحدهما الخ) أي بالنظر للعرف بأن يكون احتمال لفظ الحالف
 ما نواه واغريه مساويا بين عرفا (قوله فان ساوت نيته الخ) أي عرفا كما علمت (قوله وهو تفسير الاطلاق)
 أي ما ذكر من قوله بالله الى هنا (قوله ان تزوج حياتها) هذا مثال للعام الذي يخصص بالنية لان قوله
 حياتها مفرد مضاف يعم كل وقت من أوقات حياتها الشامل ذلك الوقت كونها معه في عصمته وغيرها
 فان أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصر للعام على بعض افرادها وهو تخصيص له (قوله ومن
 ذلك ما لو حلف الخ) لكن التمثيل فيه لتقييد المطلق لان لفظ لحم يصدق بأي نوع على سبيل البدل
 وقصره على غير لحم الطير تقييده فتدبر (قوله وسمن ضأن الخ) حاصله أنه اذا حلف لا يأكل سمنا وقال
 أردت سمن الضأن كانت تلك النية مخصصة ليمينه ولا يحتث بأكل غيره سواء لاحظ اخراج غير الضأن
 أولا بأن ينوي باحدا من الضأن أولا يلاحظه لانه لا معنى لنية الضأن الا اخراج غيره وهذا
 ما قاله ابن يونس وما قيل في مثال السمن يقال في مثال اللحم وقال القراني ان نية سمن الضأن
 لا تكون مخصصة لقوله لا يأكل سمنا الا اذا نوى اخراج غيره أولا بأن نوى باحدا من سمن
 الضأن وأما لو نوى عدم أكل سمن الضأن فقط في لا يأكل سمنا من غيرية اخراج غيره أولا فانه
 يحتث بجميع أنواع السمن لان ذكر فرد العام بحكمه لا يخصصه لعدم منافقته ولكن مالا بن
 يونس قول الجمهور وهو الراجح كما في روين وهو مقتضى شارحنا (قوله وكشهر الخ) هو
 مثال أيضا للقريب من المساواة وكذلك قوله وكنوكيه فمقبل منه في جميع الايمان حتى عند
 القاضي الا في الطلاق والعتق المعين (قوله وقال نويت لأ كاهه الخ) راجع لقوله لا أكله

يتزوجها (طالق أو عده
 نواكل عبدك) أي
 مملوك له حر (أو فعليه
 المشي الى مكة فتزوج
 بعد طلاقها وقال نويت
 حياتها في عصمتي) وهي
 الآن ليست في عصمتي
 ومن ذلك ما لو حلف بما
 ذكر أو بالله لا يأكل لحما
 فكل لحم طير وقال أردت
 لحم غير الطير فيصدق
 مطلقا مساواة ارادة نيته
 لظاهر لفظه (وان لم نساو)
 ظاهر اللفظ بأن كان
 ظاهر لفظه العام أو
 المطلق أرجح (فان
 قربت) في نفسها للمساواة
 وان كانت ضعيفة بالنية
 لظاهر لفظه (قبيل)
 الحالف أي قبلت دعواه
 النية مطلقا في اليمين
 بالله وغيره (الافى) أمرين
 (الطلاق والعتق المعين)
 كعبدى زيد (في القضاء)
 أي فيه اذا رفع للقاضي
 وأقيمت عليه البينة أو
 أقر فلا يقبل ويتعين
 الحكم عليه بوقوع الطلاق

والعتق لذلك العبد (كلحم بقر) أي كنيته أي دعوى نيته بيمينه لحم بقر
 (وسمن ضأن في) حلفه (لا يأكل سمنا) فكل لحم الضأن وسمن العقر اذا رفع للقاضي فقال نويت لا يأكل لحم بقر
 وأنا قد أكل لحم ضأن أو نويت لا يأكل سمنا وأنا قد أكل سمنا في الفتوى مطلقا في الطلاق والعتق وفي
 غيرها لانها قريبة من المساواة (وكشهر) أي وكسبة شهر (أو) نية (في السجدة) بيمينه (بجو) نية (لا أكله) أولا أدخل داره ثم فعل
 الخلف عليه وقال نويت لا أكله في شهر أو في المجد (وكنوكيه في) حلفه (لا يبيعه أو) لا (يهربه) فمأخذه الوكيل أو ضربه وقال نويت
 أن لا يبيعه بنفسى أولا أضربه بنفسى فيقبل في الفتوى لقرب هذه النية وان لم تساو ولا يقبل في القضاء في طلاق ولا عتق معين (وان
 بعدت) النية عن المساواة

(لم يقبل مطلقا) لافي الفتوى ولا الفداء في طلاق أو عتق أو غيرها (كإرادة) زوجة أو أمة (ميتة في) حلقه ان دخلت دار زيد مثلا
 فزوجته (طالق أو) أمته (حرة) فلما دخل قال نويت زوجتي أو أمتي الميتة فلا يقبل منه ذلك لبعده نيته عن المساواة بعد ما بينا اظهر
 أن الطلاق أو الحرية لا تصدق بهما الميت (أو) إرادة (كذب في) حلقه أنها (حرام) فلما وقع المحلوف عليه قال أردت أن كذبهم أحرام لاهي
 نفسها فلا يصدق مطلقا (وانما تعتبر) النية في التخصيص أو التقييد أي يعتبر تخصيصها أو تقييدها (إذا لم يستحلف) الخالف (في حق)
 عليه لغره (والا) بان استحلف في حق (فالعبارة بنية الخلف) سواء كان ماليا كدين وسرقه أم لا فمن حلقه المدعى أنه ليس له عليه دين أو
 لقد وفاه أو أنه سارق أو ما غصب فخلف وقال نويت من يبيع أو من قرض أو من (٢٨٧) عرض والذي على بخلاف ذلك لم يقبله

ولزمه اليمين بالله أو بغيره
 أو حلف ما سرق وت قال
 نويت من الصبي من ذوق
 وسرقتي كانت من الخزانة
 أو نحو ذلك لم يقبله وكذا لو
 شرطت عليه الزوجة عند
 العقد أن لا يخرجها من
 بلدها أو لا يتزوج عليها
 وحلفته على أنه ان تزوج
 عليها أو أخرجها فالتى
 يتزوجها طالق أو
 فأمرها بيمينها فخلف ثم
 فعل المحلوف عليه وادعى
 نية شيء لم يقبله لأن اليمين
 بنية الخلف لانه اعتناض
 هذه اليمين من حقه
 فصارت العبارة بنيتها
 دون الخالف (ثم) إذا
 عدت النية الصريحة
 اعتبر (بساط يمينه) في
 التخصيص والتقييد
 (و) البساط (هو)
 السبب (الحامل عليها)
 أي على اليمين اذ هو مظنتها
 فليس فيه انتفاء النية بل
 هو متضمن لها وضابطه
 صحة تقييدها بيمينه بقوله
 مادام هذا الشيء أي الحامل
 على اليمين موجودا

وأما قوله لا أدخل داره فلم يتم مثاله ولو تمه لقال أو دخل الدار بعد شهر وقال نويت لا أدخل مدة
 شهر فتدبر (وتنبية) نكتة تعدد أمثال الجمع بين العام والمطلق والمجمل فإن قوله كالحكم بقروسم من
 ضأن مثال للمطلق وقوله لا كلمه مثال للعام وقوله وكنوكيله الخ مثال للمجمل فتأمل (قوله لم يقبل
 مطلقا) الاقرينة تصدق دعواه في إرادة الميتة ونحوها وليس هذا من باب العمل بالنية فقط بل بها
 وبالقريئة (قوله فلا يصدق مطلقا) أي الاقرينة كما تقدم وظاهر تقييدهم بالقريئة أنه يعمل
 عليها ولو في الطلاق والعتق المعين عند القاضي (قوله فالعبارة بنية الخلف) أي فلا ينفع تخصيصه
 حينئذ ولو لم يستحلفه ذلك العير بل حلف متبرعا وهذا أقرب الأقوال كما في الحج فلا مفهوم لقول شارحنا
 بان استحلف والحاصل أنهم ما طر يفتان الأولى التي فالحاشا شارحنا عدم قبول نيته إذا استحلفه صاحب
 الحق والثانية لا تقبل نيته متى حلف وان طاعها وهي التي اعتمدها في الجمع مع وحاشية الأصل والحاشية
 (قوله لانه اعتناض هذه اليمين من حقه) أي كان هذه اليمين عوض عن حقه وبفهم منه أنه إذا لم يكن له
 عليه حق وحلفه فالعبارة بنية الخالف قال الخريشي وهو كذلك في اليمين بالله اتفاقا وفي غيرها على أحد
 أقوال ستة (قوله النية الصريحة) تقييده بالصريحة إشارة إلى أن البساط نية حكمية وهو كذلك
 ولذلك قال في الحاشية هو نية حكمية (قوله في التخصيص) لا مفهوم له بل مثله التعميم كما إذا حلف لا يأكل
 لفلان طعاما وكان السبب الحامل له دفع المن فيحدث بكل ما انتفع به منه كما يأتي (قوله هو السبب الحامل
 عليها) هذا تعريف له باعتبار الغالب والافق هو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقريئة السياق وقد لا يكون سيما
 كما في بعض الأمثلة الآتية كذا في حاشية السيد * واعلم أن البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله
 أو بطلاق أو بعتق كما قال بعضهم

يجري البساط في جميع الخلف * وهو المثير لليمين فاعرف
 أن لم يكن نوى وزال السبب * وليس ذا الخالف ينتسب

فقوله في النظم وهو المثير لليمين أي السبب الحامل عليها وقوله ان لم يكن نوى أي وأما لو نوى شيئا فالعبارة
 بنيتها وقوله وزال السبب أما ان لم يرل فلا ينفعه وقوله وليس ذا الخالف ينتسب أي انه يشترط في نفع
 البساط أن لا يكون للخالف مدخل في السبب الحامل على اليمين كما لو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي
 فخلف أنه لا يدخل على من تنازع معه دارا مثلا ثم زال النزاع واصطاح الخالف والمحلوف عليه فانه يحدث
 بدخوله لان الخالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير رافع كما أنه لا ينفع فيما يجزى بالفعل كما لو تشاجرت
 زوجته مع أخيه مثلا فطلقها ثم مات أحده ولا يرتفع الطلاق لان رفع الواقع محال كذا ذكره السيد الميلى
 ومثل ذلك ما لو دخل على زوجته مثلا فوجد لها أفسدت شيئا في اعتقاده فحزط لافها فتبين له بعد ذلك أنه
 لم يفسد فليس هنا بساط وليفس (قوله ل هو متضمن لها) أي لانه نية حكمية مخفوفة بالقراش ولذلك قال

(كلا) أي كحاله لا (أشترى لحما أو لا يبيع في السوق لزجة) أي لاجل وجود درجة (أو) وجود (طالم) حمله على الخلف لصحة تقييده بيمينه بقوله
 مادامت هذه الدرجة أو الظالم موجودا وكما لو كان خادما المسجد أو الحمام يؤذى انسانا كما مدخله فقال ذلك الانسان والله لا أدخل هذا المسجد
 أو هذا الحمام فانه يصح أن يقيده بقوله مادام هذا الخادم موجودا فان زال هذا الخادم جازله الدخول ولا حنت وكما لو كان في طريق من
 الطرق ظالم يؤذى المارين بها فقال شحص والله لا أمر في هذه الطريق أي مادام هذا الظالم فيها وكذا لو كان فاسق فكان فقال زوجته ان
 دخلت هذا المكان فانت طالق فاذا زال الفاسق منه ودخلت لم يحدث لانه في قوة قوله مادام هذا الفاسق موجودا في ذلك المكان بخلاف
 ما لو سئل انسان فحلفت لا أكلمه أو تشاجرت مع جاره فخلف لا يدخل بيته ونحو ذلك

القول أى اللفظ فى عرفهم
قالوا العرف الخاص
كما لو كان عرفهم استعمال
الدابة فى الجمار والملوك
فى الأبيض والثوب فيما
يسلك فى العنق فحلف
حالف أن لا يشترى دابة
ولا ملوكا ولا ثوبا ولا نية
له فلا يحنث بشرأف فرس ولا
زنجى ولا عمامة (فشرعى)
أى فاذالم توجد نية ولا
بساط ولا عرف قولى
فالعرف الشرعى ان كان
الحالف من أهل الشرع
فمن حلف لا يصلى فى هذا
الوقت أو لا يصوم أو لا يتوضأ
أو لا يتطهر أو لا يقيم حنث
بالشرعى من ذلك دون
اللفوى (والا) يوجد من
الامور الاربعة (حنث)
فى صبغة الحنث وهى
لا فعلن أو ان لم أنعمل
(بفوات ما حلف عليه)
أى بتعذر فعله نحو والله
لا دخان الدار ولا طان
الزوجة ولا لسن الثوب
ونحو ان لم أفعل ما ذكر
فعلى كذا فتعذر فعل
المحلف عليه (ولو لم مانع
شرعى كحبس) ان حلف
لبطام الليلة (أو) مانع
(عادى كسرقة) اثوب
حلف لبأسنه أو حيوان
حلف لا يحنثه أو طعام
حلف ليا كانه والموضوع
أنه لانية ولا بساط (لا)
يحنث بمانع (عقلى كوت)
لحيوان (فى) حلفه
(لا يحنثه) وحرث ثوب فى

بعضهم هو أقوى من النية الصريحة (قوله فليس فيه بساط) أى لما علمت من شرح النظم (تنبيه)
ذكر فى المجموع من أمثلة البساط من حلف ايشترى دار فلان فلم يرض بشئ منها فاقوى القولين عدم
الحنث كفى ح وكذا لا يحنث فاعطى دون ثمن المثل اه ومن ذلك من جمع الطبيب بقول الحسم المقر
داه فحلف لا يا كل لحما ولا يحنث بلحم الضأن ومن ذلك لو قيل له أنت ترى كى الشهود لاجل شئ تأخذه
منهم فحلف بالطلاق أنه لا يركى ولا نية له فلا يحنث باخراج كلمة ماله ومن ذلك ما اذا حلف أن زوجته
لا تعتق أمته او كانت أعتقته قبل ذلك فلا يحنث لانه لو علم لم يحلف كفى البدر ومنهم من حلف أنه ينطق
مثل ما تنطق به زوجته فقالت أنت طالق فلا يحلف كفى ولا شئ عليه ومنهم من حلف زوجه أمهرا أنها
لا تسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت بعده أميرا آخر واسكنها به لم يحنث لان بساط يمينها انخطاط
درجتها بعد موته وقد زال ذلك ومنها لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يا كل بضماء واحد فى حجر زوجته
شياء مستورا فقالت لا أرى بكه حتى تحلف بالطلاق لئلا كان منه فحلف فانه لا شئ عليه اذا كان الذى فى
حجرها يرضاه ولا يلزمه الا كل منه اه من حاشية الاصل والعالم بالقواعد يعيى (قوله فعرى قولى)
احترز به عن الفعل فانه قد اختلف فيه فقال القرافى لا يعتبر تخصيصه وقال ابن عبد السلام باعتباره
كما اذا حلف لا يا كل خبز او كان ببلد الحالف لا يا كلون الا خبر الشبهة ففى كل الشبهة عدم عرف فعل
فلا يحنث با كل خبر القمع على ما لابن عبد السلام فيكون مقدمات على العرف القولى (قوله فشرعى)
أى فيقدم على المتصدق اللغوى على الراجح كفى نقل المواق عن سحنون خذ لا تحليل حيث قدم اللغوى
عليه (قوله دون اللغوى) أى فلا يحنث بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا بغسل اليدين الى
الركوعين مثلا (قوله من الامور الاربعة) أى أو الخمسة على اعتبار الفعلى ولم يذكروا اللغوى لانه أصل
وضوح اللفظ فليس فيه تخصيص ولا تعميم فالحمل عليه أصل عند الاطلاق عن التخصيصات وعدم
القرائن كما تقدم (قوله ولو لم مانع شرعى) أى هذا اذا كان الفوات اعبر مانع بان تركه اختيارا بل ولو لم مانع
شرعى الخ ورد بل فى الشرعى على ابن القاسم فى مسئلة الخيض وعلى سحنون فى مسئلة من حلف ليطان
أمنه فباعها الحما كم عليه لقلسه وفى العادى على مانقل عن أشهب من عدم الحنث (قوله والموضوع أنه
لانية ولا بساط) أى ولا تقييد بان أطلق فى يمينه ولم يقيد بامكان الفعل ولا بعده وأولى لو قال لا فعلنه
قدرت على الفعل أولا أما ان قيد بامكان الفعل فلا حنث بفواته فى المانع الشرعى والعادى ايضا (قوله)
لا يحنث بمانع عقلى من جملة أمثله ما اذا حلف ضيف على رب منزل أنه لا يذبح له فتبين أنه ذبح له
أو حلف الرجل ليقضن زوجه بذكره مثلا فوجد عذرتها سقطت فلا حنث لان روع الواقع وتخصيل
الحاصل محال عقلا كذا فى حاشية الاصل (قوله فان أسكه الفعل الخ) الحاصل أن المحلوف عليه اذا فات
بمانع عقلى اما أن يكون الحالف غير وقت العمل أولا فان كان وقت وفات المحلوف عليه فى ذلك الوقت لم يحنث
وظاهر كلامهم ولو فرط وان كان لم يؤقت فلا حنث ان حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تقرب فان فرط مع
التأخير حنث وقد نظم الاحمورى هذا المبحث بقوله

اذا فات محلوف عليه لمانع * فان كان شرعيا فحنثه مطلقا
كم عقلى أو عادى ان يتأخرا * وفرط حتى فات دام لك البقا
وان أنت أو قد كان منه تدار * فحنثه بالعادى لا غير مطلقا
وان كان كل قد تقدم منهما * فلا حنث فى حال فحذه محققا

قال فى الحاشية وحاصل ما فى المقام أربعة وعشرون صورة وذلك أدلّ قول يحنث بالمانع الشرعى تقدم
أو تأخر أقت أم لا فرط أم لا هذه ثمانية ولا حنث بالمانع العقلى اذا تقدم أقت أم لا فرط أم لا هذه أربع
وأما اذا تأخر فلا حنث فى ثلاث وهى ما اذا أقت فرط أم لا أو لم يؤقت ولم يفرط فاذا لم يؤقت وفرط فيحنث
وأما المانع العادى فلا حنث بالمقتدم فرط أم لا أقت أم لا هذه أربع ويحنث بالمأخر أقت أم لا فرط أم لا

الوطء أو اللبس في الأمثلة
المتقدمة وتحب الكفارة
في اليمين بالله ولا ينفعه
فعله بعد ويلزمه المعلق
عليه من طلاق ونحوه ولا
ينفعه العمل بعد العزم على
الترك وهذا في الحنث
المطلق وأما المقيد بزمن
فحولا لدخول الدار في هذا
الشهر وأوان لم أدخلها في
شهر كذا فهي طالق فلا
يجنث بالعزم على الضد
(و) حنث في صيغة السبر
فحولا لأفعل كذا (بالنسيان)
أي بفعله ناسيا لحلفه
(والخطأ) كما لو فعله معتقدا
أنه غير المحلوف عليه فيحنث
وهذا (إن أطلق) في يمينه
ولم يقيده بعد ولا بد كإرفان
قيدمان قال لا أفعله مالم
أنس أو عاصدا مختارا أو
ممتد كرا ولا حنث بالنسيان
أو الخطأ أو تقدم أنه لا حنث
في الإكراه في السبر (و)
حنث في البر (بالبعض)
أي بفعل بعض المحلوف
على تركه فمن حلف لا أكل
الزعفران أو هذا الطعام
فأكل بعضه ولو لومة حنث
وأما صيغة المنة فحولا
والله لا كان هذا الطعام أو
الزعفران أو أن لم آكله فهي
طالق ولا يبر بفعل البعض
وهو معنى قوله (عكس البر)
أي لا يبر بالبعض أي في
صيغة الحنث (و) حنث
(بالسوق أو اللعن) أي
بشرهما (في) حلفه
(لا آكل) طمانان لأن شرهما

ولا يحنث مافي هذا التقسيم من التسامح ألا ترى أنه إذا كان المانع متقدما على اليمين فلا يتأني تقريره
أه (قوله حنث) ظاهره أقتام لا وهو وجبه ولكن تقدم عن الحاشية أنه مخصوص بما إذا لم يكن
مؤقتا (قوله وحنث بالعزم على الضد) ظاهره تحنث الحنث بذلك وهو طريقة ابن المواز وابن شاس وابن
الحاجب والقرافي وقال غيرهم غاية مافي المدونة أن الخالف بصيغة الحنث المطلق له تحنث نفسه بالعزم
على الضد ويكفر ولا يتحنث الحنث الابنوات المحلوف عليه وله أن يرجع لحلفه ويبطل العزم كما إذا قال
إن لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وإبطال عزمه ولا يلزمه شيء مما
حلف به واحتار ر هذه الطريقة نفعه شيء الأصل ولكن بن رد قول ر كما ذكره المؤلف في
تقريره (قوله ولا ينفعه بعد) أي خلافا لما اختاره ر كما علمت (قوله فلا يحنث بالعزم على الضد)
أي وإنما يحنث بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل (قوله بالنسيان) أي على المعتمد خلافا لابن العربي
والسيوري وجع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وقال الشافعي (قوله والخطأ) كما لو فعله
الخطأ حاسا له أنه إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقدا أنه غير هافانه يحنث عند الإطلاق ومن
أمثلة الخطأ ما إذا حلف أنه لا يتناول من دهرهم فتناول منه ثوبا تبين أن فيه دهرهم فانه يحنث وقيل
بعدم الحنث وقيل بالحنث إن كان يظن أن فيه دهرهم قياسا على السرقة والافلا حنث وأما العلط اللساني
فالمصواب عدم الحنث به كحلفه لا أد كره ولا ناسق لسانه به وما وقع في كلامهم من الحنث بالعلط فالمراد به
العلط الجنائي الذي هو الخطأ كذا في بن (قوله فلا حنث بالنسيان والخطأ) أي اتفاقا وأما لو قال لا
أفعله عدا ولا نسيانا فانه يحنث اتفاقا فإذا حلف أنه لا يأكل في عدا كل فيه نسيانا فانه يحنث على المعتمد
ولو حلف بالطلاق ليصوم من عدا فاصبح صائما ثم أكل ناسيا فلا حنث عليه كما في سماع عيسى لانه حلف
على الصوم وتزوج جد والذي فعله نسيانا هو ألا كل وهو إذا أكل غير مبطل أصومه لأن الأكل في
التطوع لا يبطله وهذا الصوم كتطوع بحسب الأصل فلم يطل صومه لم يحنث أه من حاشية
الأصل (قوله فأكل بعضه ولو لومة حنث) قال في الأصل ولو قيد بالكل أه أي ما قال لا أكل كل
الزعفران وهذا هو المشهور وقال عيسى به واستشكل هدا بانه يخالف لما يقرر من أن إفادة كل للكلية
محالة مالم تقع في حيز النفي واللام تستغرق عابا بل يكرن المقصود في الهيئة الاجتماعية الصادقة
بالبعض كقوله

ما كل مائة متى المرء يدركه * تحرى الرياح مما لا تنهى السفن

وما ههنا من هذا القبيل ومن غير الغالب استغراقها كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
فتأمله الآن يقال روي في هذا القول المشهور والوجه القليل حيث لا نية ولا ساط لان الحنث يقع
بأدنى وجه فتأمل أه ومن أمثلة الحنث بالبعض من حلف أن لا يلبس هذا الثوب فإنه يحنث
بأدنى طوقه في عنقه ومن حلف لا يصلي حنث بالإحرام ومن حلف لا يفوم حنث بالاصباح
بار ياروا أفسد بعد ذلك فيمابل في ح ان حلف لا يركب حنث بوضوح حلفه في الركاب ولو لم يستقر
على الدابة حيث استقل عن الأرض وان علق يمينه على وضع مافي البطن ووضعته وأخذوا بقي واحد
حنث بوضع الأول وأوحاف لا يطرأ حنث معيب الحشفة وقيل بالانزال ولا يحنث ببعض الحشفة
لعمول الشارع في أحكام الوطء على معيب الحشفة ولو حلف أن لا يدخل الدار لم يحنث بأدخال رأسه
بخلاف رجله والاطهر أن يعتد بعاهة النظر البدر أه من حاشية الأصل (قوله أي في صيغة
الحنث) أي إذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شيء ذي أجراء فلا يبر بفعل البعض
ود كرشيد خ مشايخنا العدوي أن من حلف عليه ألا كل ما كان في أحرار الكل فلا يبر الخالي
الأبنا كل المحلوف عليه ثلاث لقم فأكثر وإن لم يكن المحلوف عليه في آخر الأكل فلا يبر إلا بسمع
مثله (قوله أي شرهما) أي لا يبر بشارب الماء أو ما عزم من فلا يحنث إذا هو ليس بشارب ماء فإجاب كان
ماء زمزم طمانا شرعا والعرف متقدم كما تقدم ومحل حنثه شره اللعن والموثق أن قصدا لئلا يفتن

(و) حنث (بلحم حوت أو لحم طير أو) أكل (شحم في لحم) أي في حلفه لا أكل لحما (و) حنث (بوجود أكثر) مما حلف عليه (في) حلفه (ليس في غيره) أي غير هذا القدر المحلوف عليه (لسائل) سأله أن يسأله أو يقتضيه حقه أو يهبه كذا فحنث ليس في العشرة لا غير ذامعه أكثر وانما يحنث (فيما لا يعوقه) من الإيمان كالطلاق والعنق وأما ما فيه لغو وهي اليمين بالله فلا حنث ركعتي قدم (لا) بوجود (أقل) مما حلف عليه فلا حنث لظهور أن المراد ليس معنى ما يزبد على ما حلفت عليه ولو كان معنى أن يزبد لا عظمته بل ما سألت في قصوده باليمين في الأكل لا أكثر لا الأقل ٢٩٠ (و) حنث (بدوام ركوبه أو) دوام (لنسه في) حلفه (لا أركب) هذه الدابة

على نفسه بأن لا يدخل في بطنه طعاما أذهب من الطعام فان قصدا لا كل دون الشرب فلا حنث وهو معنى قول الشارح والموضوع أنه لا يمين ولا يمين ولا يمين (قوله وحنث بلحم حوت الخ) أي لصديق اللحم على هذه الأشياء قال تعالى لنا كما ومنه لحما طيرا وقال تعالى ولحم طير مما يشتمون وشمول اللحم للشحم ظاهر وما ذكره من الحنث بلحم الحوت وما بعده في حلفه لا أكل لحما عرف مضي وأما عرف زماننا خصوصاً بمصر فلا يحنث عما ذكرناه لا يمين في الحنث بل اللحم والعرف القولي تقدم على المقصد الشرعي كما هو معلوم (قوله في حلفه لا أركب الخ) أي وأما لو حلف لا أركب أو أسن بر بدوام الركوب واللبس في المدة التي يظن الركوب واللبس فيها فإذا كان مسافرا مسافة يومين وقال والله لا أركب الدابة والحال أنه راكب لها فلا يسير إلا إذا ركبها باقي المسافة ولا يضر نزوله في مقتضى بيات النزول وكذا يقال في حلفه لا لبس (قوله أي بركوب دابة عبده) بظاهره ولو كان العبد مسكنا أو به قال جماعة نظرا للحقوق المنة بها كحقها ابتداء عبده وقيل البدر رافق لا يحنث بدابة كاتبه فهو ما قولان ومنه هو عبده أنه لا يحنث بدابة ولده ولو كان له اعتصامها ورجع بعضهم الحنث بدابة ولده حيث كان له اعتصامها التحق المنة بها فمائل لكن قال في الحاشية أن هذا التعليل موقوف في دابة لولد أو لم يكن للاب اعتصامها (قوله والمعنى أنه لا يبر) أي لأن الصبي يعتصم به حنث فهو مأمور بالفعل لا بالتارك ولا يحسب بالصبر في الخاصة من جميعها حيث لم يحصل بها إيلام كالمفردة والاحسب قال في الحاشية وينبغي تقييده بما إذا لم يكن كل واحد منفردا عن الآخر فجماعه محمل مسكنه ويحصل بكل إيلام منفرد أو قريب منه فانه يحسب بذلك فلا يضر به العدد المحلوف عليه كما أنه سوط بسوط له رأسان خسين ضربة وأنه يجزئ بذلك اه (قوله وحنث بفرار الغريم) لا يقال الفرار كراهه وهذه الصيغة صيغة بر لا نأنا بقول لا نسلم أن الفرار كراهه سلمنا أنه كراهه فلا نسلم أن الصيغة صيغة بر بل صيغة حنث لأن المعنى لا نمنعك أنظر التوضيح اه بن من حاشية الاعسل (قوله أرا أن الغريم أحاله) أي ومنه محذور قبول الحوالة بحنث ولو لم يحصل مفارقة من الغريم لانها مفارقة المرافقة وأوقف الحق محصورة الغريم وما ذكره المصنف من الحنث بالحوالة خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بها ومنه يوم أن الإيمان مبنية على العرف (قوله قد دخل عليه ميتا) أي قبل الدفن وأما لو دخل عليه بتادون فيه فلا حنث (قوله في بيت - مر) العرف الآن يقتضي عدم الحنث فيه إذا يقال للعر في العرف بيت إذا كان الخائف من أهل البادية (قوله ولو استمر الخائف جالسا الخ) أي خلا والمائة له ابن تونس حيث قال قال بعض أصحابنا وسمي على قول من القاسم أنه لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه وإن جلس وتراجع حنث ويصير كاتبه داه حوله هو عليه اه (قوله والاحنث) أي باتفاق وإن لم يحصل جلوس (قوله بتكفينه الخ) أي خلا فاما استظهره المدرك في من عدم الحنث بأدراجه في الكفن وأولى من الإدراج في الحنث شراء الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لأنه نفع في الجملة (قوله لأن ذلك من تعلقات الحياة) أي فيشمل باقي شؤون التحيز فيحنث بها على ما اختار من خلافا لعب حيث قل لا يحنث بشؤون التحيز (قوله أن وصل) أي وكان الوصول بأمر الخائف وأما لو دفعه الخائف دخل عليه (في بيت شعرا أو)

(و) لا (ألبس) هذا الثوب لأن الدوام كالابتداء (و) حنث (بدابة) أي بركوب دابة (عنده) أي عبده بد مثلا (في) حلفه على ركوب (دابته) أي زيد لان مال العبد ليس يده والموضوع كما تقدم عدم البينة والمساواة (و) حنث (بجمع الأسواط) العشرة لا (في) حلفه (لا ضربته كذا) أي عشرة أسواط وضربه بالعشرة ضربة واحدة والمعنى أنه لا يبر واليمين بأدبة عليه لا بالضرب بها مجموعا لا يؤله كالمفارقة (و) حنث (بفرار الغريم) منه (في) حلفه الغريم (لا فارقته) أيها الغريم (أو لا فارقته حتى تقضي حقي) وفر منه (ولو لم يفرط) بأن انفلت منه كراهه عليه (أو) أن الغريم (أحاله) أي أحال الخالف على مدين له فرضي الخائف بالحوالة وترك سبيله فيحنث لأن المعنى الآن تقضي بنفسك الاثمة أو بساط (و) حنث (بدخوله عليه) أي على من حلف أن لا يدخل عليه ميتا قد دخل عليه ميتا (أو) دخل عليه (في بيت شعرا أو)

دخل عليه في (سجن بحق) كان سجن ليس أو فهو ولا أن كراهه الله عى كذا كراهه بخلاف ما لو سجن ظاهرا ولا يحنث لأنها كراهه ولا حنث في الاكراه كما تقدم (في) حلفه في الجميع (لا يدخل عليه ميتا) يحنث (بدخول محلوف عليه) على الخائف ولو استمر الخائف جالسا (ان لم يتو) الخائف بقوله لا يدخل عليه ميتا (لجملة) أي الاثمة اعرفه في مكان والاحنث (و) حنث (بما أتى) أي ادراجه في الكفن أو بتكفينه (في) حلفه (لا يمسح دياره) من تعلقات الحياة (و) حنث (بما كتب) أي كتبه (ان وصل)

للمخوف عليه سواء كان عازما حين كتابته أو أملاؤه أو الأمل بكتابته أم لا لأن لم يصل ولو كان عازما عليه حين الكتابة بخلاف الطلاق يقع بمجرد الكتابة عازما عليه لأن الطلاق يستقل به الزوج لا مشافهة بخلاف الكلام (أو) بإرسال (رسول) بكلام إن بلغ (في) حلفه (لا كلمة) وقبالت نيته (أن ادعى) الخالف (المشافهة) بأن قال أنا نويت أن لا أكلمه مشافهة ووصول الكتاب وإبلاغ الرسول ليس فيها مشافهة فتقبل نيته مطلقا في الفتوى والقضاء (الافى) وصول (الكتاب في الطلاق) والعق (المعنى) فيما إذا حلف أن كلمته

٢٩١

فهو طالق أو فدية مدي ولا يجوز إرساله كتابا ووصفه فادعى المشافهة لم يقبل عند الحاكم لمحق العبد والزوجة ولشرف الشارع الحرة في الأول والاحتياط في العروج في الثاني (و) حنث في حلفه لا كلمة (بالإشارة) له (وبكلام لم يسمه) المخوف عليه (لنوم أو صم) أو نحو ذلك من كل مانع لو فرض عدمه لسمعه عادة بخلاف ما لو كلمه من بعد لا يمكن سماعه منه عادة ولا يحنث (و) حنث (سلام عليه معتقدا أنه غيره أو) كان المخوف عليه (في جماعه) سلم عليهم فانه يحنث (الأن بحاشيه) أي يخرج به بقلبه منهم ثم قبل زفاته بالسلام ثم يقصد بسلامه عليهم من سواء ولا يحنث (لا) أن سلم عليه (بسلامة) ولو كان على يساره (أو) وصول (كتاب المخوف عليه) له (أي الخالف) (ولو قرأه) الخالف فلا يحنث على الأصح (و) حنث (بفتح) عليه (في قراءة بان وقف في القراءة أو غيره فارشده

للرسول ثم بعد ذلك نراه عن إيصاله للمخوف عليه فعصاه وأوصله ولا يحنث الخالف لا بإيصاله ولا بقراءته على المخوف عليه (قوله يستقل به الزوج الخ) أي فلا يتوقف على حضور الزوج ولا على مشافهتها بخلاف الكلام فيتوقف على حضور المخاطب ومشافهته (قوله إن بلغ) أي وأما مجرد وصول الرسول من غير تسليم فلا يوجب الحنث (قوله الافي وصول الكتاب الخ) والفرق بين الكتاب والرسول أن الكتابة يقال لها كلام الخالف لعمدة بخلاف كلام الرسول فإنه ليس بكلام للخالف لا لغة ولا عرفا ولذلك قبلت نيته فيه حتى في الطلاق والعق (المعنى) فتدبر (قوله بالإشارة الخ) أي سواء كان سمعا أو أصما أو أخرس أو بامنا لكن الذي في ح أن الراجح عدم الحنث بهما مطلقا وهو قول ابن القاسم ونص ابن عرفة وفي حاشيته بالإشارة إليه ثالثها التي يفهم بها عنه الأول لابن رشد عن أصمخ مع ابن الماجشون والثاني لسماع عيسى ابن القاسم وابن رشد مع طاهر الأثر والثلث لابن عبدوس عن ابن القاسم ابن من حاشيته الأصل (قوله لم يسمه) أي فن باب أولى لسمه (قوله وحنث بسلام عليه) أي في غير صلاة كما يأتي وقوله معتقدا أنه غيره أي جازما أنه غيره فتمين أنه هو لا يقال هذا من اللغو ولا يحنث فيما يجري فيه للعول لا تنافي قول اللغة الخالف على ما يعتقده فيظهر فيه والاعتقاد هذا ليس متعلقا بالمخوف عليه حتى يكون لغوا بل بعينه بل هذا من باب الخطأ أو تقدم الحنث به (قوله إلا أن بحاشيه) حاصل الفقه أنه إذا أخرج من الجماعة قبل السلام لا حنث عليه سواء كان الإخراج بالنية أو باللفظ فان حدثت المحاشاة بعد السلام أو في أثناءه فلا ينفعه إلا الإخراج باللفظ لا بالنية مكذبا قيل والمعتمد أن الإخراج بالنية حال السلام ينفع (قوله لأن سلم عليه به سلامه الخ) أي لأنه ليس كلاما عرفيا بخلاف السلام خارج الصلاة وإن كان كل مطلوبا (قوله ولا يحنث على الأصح) أي على ما صوره ابن الموار وأختاره اللخمي من قول ابن القاسم وهما الحنث وعدمه (قوله بفتح عليه الخ) طاهره سواء كان في غير صلاة أو فيها وظاهره ولو كان الفتح واجبا بان كان المخوف عليه اماما وفتح عليه في الفاتحة أن قلت إذا لم يحنث بسلام الرد في الصلاة مع أنه مطلوب استماعا أولى أن لا يحنث بالفتح على إمامه إذا وجب (أحيب) بأن الفتح في معنى المكالمة اذ هو في معنى قل كذا أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة وما ذكره من الحنث بالفتح مطلقا والمعتد خالفا قال أنه يحنث بالفتح في السريرة ولا يحنث بالفتح عليه العاتجة والفقه مسلم والافقدي قال أن الفتح في الصلاة ليس كلاما عرفيا كما قالوا في سلامها (قوله في القراءة أو غيره) هكذا نسج المؤلف والمناسب في الفاتحة أو غيرها (قوله في حلفه على زوجته الخ) صورتها حلف على زوجته بالطلاق أو غيره أم لا يخرج الاباذنه وأذن لها وخر حنث بعد اذنه لكن قبل علمها بالاذن فانه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الأذن أو لا يلقى لو أذن لها وعلمت بالأذن ثم رجع في اذنه فخرجت بذهب ابن القاسم يحنث وقال أشهب لا يحنث (قوله حنث بالهبة والصدقة الخ) حاصل المسئلة أن الصور ستة وهي ما إذا حلف لأعاره فوهب أو صدق وبالعكس وهذه أربعة أو حلف لا يهب فتصدق وبالعكس فهاتان صورتان وظاهر شارحنا أنه يحنث في الجميع ما لم يكن له نية فتقبل حتى عند القاضي في الطلاق والعق (المعنى) وهو خلاف ما مشى عليه في الأصل وفي المجموع من التمهيل وحاصله أنه إذا حلف لأعاره فتصدق أو وهب أو حلف لا يهب

للمصواب لأنه في قوة بل كذا (و) حنث (مخروجه) (بإعلامها باذنه) لها في الخروج (في) حلفه على زوجته (لا يخرج إلى الأذى) ولا ينفعه دعوى أنه قد أذن لها في الخروج وإن لم تعلم به لأن حلفه إنما لا يخرج إلا بسبب أذى وخروجها لم يكن سبب اذنه (و) حنث (بالهبة والصدقة) على مخوف عليه (في) حلفه (لأعاره) شيئا (وبالعكس) كان حلف لا وهبه شيئا أو لا يصدق عليه فأعاره لا المعنى لا ينفعه بشيء وفهم منه أنه إن حلف لا يصدق عليه فوهبه أو عكسه الحنث بالاولى (ونوى) أي قبلت نيته في ذلك أن ادعى نية حتى في طلاق وعق (المعنى) لدى الحاكم بإساره نيته لظاهر لفظه كما تقدم

(و) حنث (بالبقاء) في الدار (ولو لا) ولا يبرئه الا الارتمال باثر حلفه (أو ببقاء شيء) من متاعه فيها (الا) مالا يال له عسرها (كسما) ووثقه
 وخرقة من كل مالا تلتفت النفس له (في) حلفه (لا سكنت) هذه الدار الا أن يخاف من ظالم أو صريح أو سمع إذا ارتحل بالليل ولا يضره
 التعزيل في يوم أو يومين أو أكثر ٢٩٢
 لا كثرة متاعه وائس من العذر وحوادث لا يناسبه أو كثير الأجرة بل ينتقل

ولو في بيت شهري ثم إذا
 خرج لا يعود والاحنث
 بمجرد العود بخلاف
 لا تنقل (لا) يحنث
 (بمخزن) فيها بعد الانتقال
 لأنه لا يعد سكناً في العرف
 بخلاف ما لو أبقى فيها
 شيئاً مخزناً وادعى الانتقال
 (ولا) يحنث بالبقاء فيها
 (في) حلفه (لا تنقل)
 من هذه الدار ويمنع من
 وطء زوجته أن كان يمينه
 بالطلاق ومن يبيع العبد
 أن كان يمينه بالعتق حتى
 ينتقل بالعبد لغيره
 حنث (الا أن يقيد بمن)
 كالاتنقل في هذا الشهر
 (فبضمه) يحنث إذا
 لم ينتقل فيه وجار له العود
 بعد الانتقال لكن بعد
 مدة أدله نصف شهر
 ونذبه كماله والالم يبرك
 لا يبرأ إذا أبقى فيها ماله مال
 لا كسما (و) حنث
 الخائف (استحقاق بعض
 الدين) الذي وفاه غيره
 المحلوق له وأولى استحقاق
 الكل (أو طهور عييه)
 أي الدين (بعد) نفي
 (الاجل) الذي حلف
 ليقضه فيه أي ظهوره
 بعد الاجل أبه عيا
 قدما بوجوب الرد ولم يرض
 به واحدة (و) حنث (مسته)

متصدق فانه ينوي عند المقتي مطلقا وعند القاضي في غير الطلاق والعتق المعين وأما لو حلف
 لا يتصدق أو لا يهب فاعار أو حلف لا يتصدق فهو بنية مطلقا عند المقتي والقاضي حتى في الطلاق
 والعتق المعين (قوله ولا يبرئه الا الارتمال باثر حلفه الخ) هذا هو مذهب المدونة ومقابل قول أشهب
 لا يحنث حتى يكمل يوم أو ليلة وقول أصح لا يحنث حتى يز يدعي ما وفي الاظهر يرى أن هذا في على
 مراعاة الالفاظ ومن راعى العرف والعادة أمهله حتى يصح فينتقل لما ينتقل اليه مثله (قوله أو بقاء
 شيء) معطوف على قوله بالبقاء مسلط عليه محنث (قوله الا أن يخاف من ظالم الخ) أي ولا يحنث ببقائه
 لأجل ذلك لأنه مكره على البقاء ويمينه صيغة بر ولا حنث فيها بالاكراه كما مر (قوله بخلاف لا تنقل)
 أي في حوزة العود في الدار بعد الانتقال بشرطه الآتي ومثل لا تنقل لا يقبض أولا أقت على المعتمد
 وقيل مثل لا سكنت كذا في بن دعي المعتمد يجوز له الرجوع بعد نصف شهر إذا حلف لا يقبض
 في هذه الدار أو لا أقت فيها (قوله بخلاف ما لو أبقى شيئا الخ) أي له باليحملة على الرجوع (قوله ويمنع
 من وطء زوجته) فإن لم ينتقل ورافعة الزوجة ضرب له أجل الإيلاء من يوم الرجع (قوله فبضمه
 يحنث) أي ولا يمنع من وطء زوجته قبل ذلك الا إذا ضاق الاجل (قوله لا كن بعد مدة الخ) أي ما لم يعين
 مدة أقل أو أكثر فاعتبر في تنبيه من حلف لا ساكنه في هذه الدار مثلاً كفي في بره أن ينتقل عن
 الحالة التي كان عليها بحيث يزول عنهم ما هم المساكنة عرفا ولو بضرب جدار بينهما ولا يشترط أن يكون
 وثيقا بل كفي ولو جريد أو حنث بالزيارة بعد ذلك أن قصد التنحي وأما أن كان الحامل له أمور الاعمال ولا
 يحنث الا أن يكثر الزيارة أو يبيت بغير عذر بقي ما لو حلف على عدم المساكنة وكانا بحارة أو بحاريتين أو في
 قرية أو مدينة والحكم أنهما إذا كانا بحارة فلا بد من الانتقال منها سواء كانت يمينه لاساكنة أو في هذه الحارة
 وإن كانت يمينه لاساكنة ببلده أو في هذه البلاد ولم يزل الانتقال لبلد لا يلزم أهلها السعي لجمعة الاخرى بأن
 ينتقل لبلد على كفر سخ وإن حلف لاساكنة والحال أنهم بحاريتن لزمه الانتقال لبلد أخرى على كفر سخ إن
 صغر البلد التي هما إن كانت البلد كبيرة ولا يلزمه الانتقال ويلزمه انبعاثه عنه وعدم سكناه معه
 فإن سكن معه حنث كذا قيل والذي في ح عن ابن عمر السلام انتقاله لقرية أخرى ولم يفصل بين
 كبيرة وصغيرة ومن حلف لاسافر فلا يراد المسافة القصيرة حلا على المقصد الشرعي دون اللعوى ولزمه مكث
 في منتهى سفره خارجا عن مسافة القصيرة نصف شهر ولا يرجع لما كان دون المسافة قبله ويندبه كمال
 الشهر (قوله باستحقاق بعض الدين الخ) أي وقام رب الدين به كما صرح به في المدونة والاستحقاق مثل
 طهور العيب إذا لم يقم به صاحبه لم يحنث الخائف وظاهره أنه يحنث باستحقاق البعض ولو كان البعض
 الباقي يفي بالدين لأنه ماضى في حقه الا بالكل ولما ذهب البعض انتقض الرضا وظاهره أيضا الحنث
 بالاستحقاق ولو أحاز المستحق أخذ رب الحق ذلك الشيء المنصبي به الدين الذي استحققه واختار انبعاثه
 الدافع (قوله أي ظهوره بعد الاجل الخ) فلم يحد كرا الحنث في مسألة الاستحقاق مقيد بقيد أن يقوم
 رب الدين به وأن يكون قيامه بعد الاجل وفي مسألة طهور العيب مقيد بقيد أن يكون القيدان وكون
 العيب موحدا للرد فان لم يكن موحدا للرد أو لم يقم رب الدين به لم يحد كرا الحنث وأما حنث أو استوفى

حقه
 أي الدين (له) أي ثار الدين الحانف فقل (أو دوح قريب) مثلا (هـ) أي
 عن الخائف بلاذنه (وإن) دوح القريب مثلا (من ماله) أي ماله الخائف بالبر (أو شهادة بيمينه) للخائف (بالصراحة) بعد أن حلف في حنث
 وذلك كذا (ن) حلفه لرب الدين (مستحقة) كذا (لا حل كذا) أي كذا حتى كذا كذا ومصابا ولما دوح ماله به فيه استحقاق الدين من
 يده كذا أو بصا أو ظهر به عيب يوجب الرد أو قبل أن يقضيه له وعبر به بالدين الخائف وقبل فيه حنث ولا ينفعه اقباضه له
 بعد القبول أو وفاء عنه قريب له أو صديق أو أجنبي أو شهدت له بینه بالقضاء

ولا بد من القضاء ثم يأخذ من شاء ثم ان علم الخائف في مسئلة دفع القريب عنه قبل مضي الاجل ورضي بدفعه غتة بولان علمه ورضاه منزل منزلة دفعه (و) حنث (بعدم قضاء الدين في غدي) حلفه (لا قضيتك) حنث (غدا يوم الجمعة) الحال انه (ليس يوم الجمعة) وانما اعتقد الخائف انه يوم الجمعة غلطاً يتعلق

٢٩٣

(وله) أي للمخالف (ليلة) (يوم) من الشهرية مضي فيه دينه فان آخر عن اليوم بغروب الشمس حنث (في حلفه) لا قضيتك حنث (في رأس الشهر) الغلاني (أو عند رأسه أو إذا استهل أو عند انسلخه أو إذا انسلخ أو لا استهاله) يجبره باللام على الارجح وجعله الشيخ مثل المجزئ الى (و) لو حلف له ليقضيه حقه (الى رمضان أو الى استهاله) يجبره بالي (فشعبان) فقط وليس له ليلة ويوم من رمضان فان غربت الشمس من آخر يوم من شعبان حنث (و) حنث (بجعل الثوب) الحلف عليه (قباء) بالمد وهو الثوب المفرج (أو عمامة أو ترربة أو) ارتدى به (على كتفه في) حلفه (لا ألبسه) أي الثوب لان الجميع يسمى لبساً عرفاً (و) حنث (بذخوله من باب غير) عن حالته الاولى بتوسيع أو عا مع بقائه في مكانه الاولى (في) حلفه (لا أدخل منه) أي من هذا الباب (ان لم يكره ضيقه) أي اذا لم يكن الحامل له على

حقه قبل مضي الاجل لم يحنث المخالف (قوله ولا بد من القضاء الخ) ولم يبره ولو امكننا على البساط والا فمقتضاه لا حنث حينئذ وحنث قلتم بدفعه ثم أخذ من أبي الخوف له من الاخذ وقال لا حق لي لم يجبر على قضيه ويقع الحنث كذا قيل ولا يكن استظهار الاجهوري جـ بره على القبول ان أبي منه لاجل ان بر المخالف وهو وجه (وتنبه) من حلف ليقضيه ولا ناحقه الى أحل كذا فجن أو أمر أو حنث ولم يمكنه الدفع ودفع الحاكم عنه قبل مضي الاحل من ماله أو مال الحاكم فيبروان لم يدفع الحاكم عنه قبل مضي الاحل بل بعده فقولان بالحنث وعدمه (مسئلة) من حلف ليقضيه ولا ناحقه الى أجل كذا لا يبربيع فاسد متفق على فساد قاصده بشئ منه من حقه حيث فات المبيع قبل الاجل ولم يف القيمة بالدين فان وقت القيمة بالثمن حينئذ أو كمل له عليها قبل الاجل برون كذا ان فات بعده وقت القيمة على المختار كما لو كان مختلفاً في فساد مضميه بالثمن (قوله بعدم قضاء الخ) أي وأما ان قضاء قبله فلا حنث لان قصده عدم المطل الا أن يقصده بالتأخير الى غدا المطل فيحنث بالتعجيل وهذا بخلاف حلفه على أكله الطعام كمن حلف ليا كان الطعام الغلاني غداً أو أكله قبله فيحنث لان الطعام قد يقصده به اليوم (مسئلة) من كان عليه دين ودفع في نظيره عرضاً بولو بغين كما لو دفع عرضاً يساوي عشرة في مائة (مسئلة أخرى) لو غاب من له الدين برالمخالف الذي عليه الدين بدفع لو كبل التقاضي أو التفويض فان لم يكن وكيل للتقاضي أو التفويض فالحاكم فان لم يكن حاكم وكبل ضيعة وقيل هو مع الحاكم في رتبة فان لم يكن أحد مما ذكر في جملة المساهمين يشهدهم على احضار الحق وعدده وزنه وصفته وأنه اجتهد في الطلب فلم يجد منه ثم ترك المال عند عدل منهم أو يبقيه عند نفسه حتى يأتي ربه ولا يبر بلا اشهاد والدفع لاحد هذه الاربعة على هذا الترتيب مانع من الحنث وبراءة ذمته من الدين انما تكون اذا دفعه لو كبل التقاضي أو التفويض أو الحاكم لم يتحقق جوره كما يؤخذ من الاصل (قوله ليلة ويوم) أي والليلة مقدمة لان ليلة كل يوم مقدمة عليه (قوله من الشهر) أي المسمى في اليمين كرمضان فحاصله أنه اذا قال لا قضيتك حنث في رأس رمضان أو عند رأسه أو اذا استهل أو عند انسلخه أو اذا انسلخ أو لا استهاله ولا يحنث الادافاته ليلة ويوم من رمضان ولم يفتض الحق بخلاف ما لو أتى بالي فيحنث بمجرد فراغ شعبان وكل هذا ما لم تكن له نية أو بساط كما تقدم (قوله أو عند انسلخه الخ) المراد بالانسلخ الانكشاف والظهور فلذلك كان معنى الاستهلال لان الانسلخ يفهم تارة بالظهور والانكشاف كما هنا ومنه قولهم سلحت الجلد أي كشفته وأظهرت باطنه وتارة بالازالة ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا لم يسل قوله بعد ذلك فاذا هم مطمئنون ولو كان معناه الانكشاف لقال فاذا هم مبصرون كما نص عليه أهل المعاني اذا علمت ذلك ولو نوى المخالف المعنى الثاني أو غلب العرف به فالعبرة بفراغ الشهر الذي سماه لا يبرم وليلة من أوله فتأمل (قوله وحنث بجعل الثوب الخ) أي ما لم يكن كراهه لضيقه فجعله قباء أو عمامة أو حنث بذلك وهذا اذا كان المخوف عليه مثل قبض وأما ان كان مما لا يلبس بوجهه مثل شقة فادحلف لا يلبسها ثم قطعها أو لبسها فانه يحنث ولا يقبل منه أنه كراهها لضيقها (قوله لان الجميع يسمى لبساً عرفاً) أي بخلاف ما اذا وضعه على فرجه أو كتفه مثلاً من غير ان يلبسها ولا ادارة فانه لا يحنث (قوله كراهه ضيقه) أي أو نحوه كرويه على من لا يجب الاطلاع عليه (وتنبه) من حلف لا يدخل على فلان بيته حنث بقيامه على ظهره ولو كان البت بالكره لان البيت ينسب اليه وأما من حلف لا يدخل على فلان بيته فلا يبرم بانه متعلته على ظهره كما في حاشية

اليمين كراهه ضيقه ولا يحنث اذا وسع (و) حنث (بأكله من) طعام (مدفوع لولده) الصغير (أو عبد في) حلفه (لا أكل له) أي الغلاني (طعاماً ان كانت نفقة الولد عليه) أي على أبيه المخالف وكل المدفوع له يسبر فان لم تكن نفقة عليه فلا يحنث وكذا اذا كان المدفوع للولد كنيهاً

اذ ليس لايه رد المال الكثير ومحدث في العبد مطلقا (و) حدث (و) قوله لها (اذ هي اثر) حلفه (لا كالمثل حتى تفعل) كذا الان
قوله لها اذ هي كلام منه لما قبل الفعل (و) حدث (بالاقالة في) حلف البائع حين طلب منه المشتري ان يحيط عنه شيئا من الثمن (لا ترك
من حقه شيئا) فقال له المشتري انا في من هذه السلعة فأقاله فيحدث البائع (ان لم تف) السلعة بانثمن الذي وقع به المبيع لانه لم يأخذ جميع
حقه ومفهوما انها ان كانت في ٢٩٤

(عالم) بخروجها بغير اذنه
وأولى ان لم يعلم (في) حلفه
(لا خرجت الاباد في) لان
مجرد علمه لا يعد ادما فان
أذن لها في الخروج فالعبرة
بعلمها فان علمت بالاذن
لم يحدث ولا حدث كما تقدم
(و) حدث (بالزيادة) منها
(على ما أذن لها فيه) بان
قال لها أذنت لك في الخروج
فبنت أذنك فزادت على
ذلك اذ لم أذن لها الا في
شيء خاص لافي الزيادة
عليه وسواء علم بالزيادة
أم لم يعلم وقيل لا يحدث
مطلقا لان الاذن قد حصل
ولا دخل للزيادة في الحدث
ولا في عدمه (بجلاف)
حلفه (لا ياذن لها الا في كذا
فان) لها (فيه فزادت)
عليه (بلاعلم) منه ولا يحدث
فان علم بزيادتها حال الزيادة
حدث لان علمه بها حالها
اذن منه بها وهو لم ياذن
لها الا في شيء خاص (و)
حدث بائع (بالبيع
للوكيل) أي لو كيل المحلوف
عليه (في) حلفه (لأنه
منه) أي من زيد (أوله)
سلعة أو الشيء الذي في فوكل
زيد وكيل المشتري له فباعه
الحالف منه يحدث (وان
قال) البائع (أما حدث)
ان لا يبيع في يد أخا

السيد لان الحدث يقع أدنى سبب والبريحة طاميه (قوله اذ ليس لايه رد) أي لانه لا مصلحة في رده
بخلاف اليسير فان له ان يقول نفقه ولدي على ولا حاجة له بهذا الشيء (قوله ويحدث في العبد مطلقا) أي
لان تملك العبد في حكم تملك السيد ونفقة العبد على السيد على كل حال وهذا بخلاف الوالدين اللذين
تجب نفقتهما على الولد الخالف ولا يحدث بالا كل ما دفع له ما سوا ما كان قلبه لا أو كثر بالانه ليس له رده
لان الوالدين ليس محجورا عليه بالمولد فادفع ما يملكه الجارية في اعطاء اليك الولد الفقير فحسرى
في اعطاء اليسير للوالدين الفقيرين ومثل الوالدين ولد الولد في عدم الحدث لعدم وجوب نفقته عليه (قوله
وحدث بقوله لها اذ هي الخ) هذا هو المشهور ومقابل له لابن كسانه أنه لا يحدث ومثل ما ذكره المصنف ما اذا
حلف لا كمتيني حتى تقولي أحبك فقالت له عفا الله عنك ابي أحبك فحدث بقوله عفا الله عنك لانه كلام
صدر منها قبل قولها أحبك وأما لو قال شخص في يمينه لا كلمتك حتى تبدأ في فقال له المحلوف عاياه لا أبالي بل
ولا يعد بداعة للاحتياط في جانب البر (قوله وحدث بالاقالة) أي بناء على أن الاقالة يبيع وأما على أنها حل
للبيع فلا حدث مطلقا لو كانت القيمة حين الاقالة أقل من الثمن الذي حصل به المبيع لان بساط يمينه ان
ثبت في حق فلا ترك منه شيئا وحيث انفصل المبيع فلا حق للمشتري عند المشتري (قوله ولا حدث) وكذلك لو التزم
له النقص (قوله كما تقدم) وأما كرهه البرتب عليها قوله وحدث بالزيادة الخ (قوله وقيل لا يحدث مطلقا)
أي علم بالزيادة أو لم يعلم بها أو علم أن محض الخلاف اذا خرجت ابتداء لما اذن لها فيه وأما لو ذهبت بغير ما أذن لها
فيه ابتداء تم ذهبت لما أذن لها فيه بعد ذلك فانه يحدث اتفاقا سواء علم بالزيادة أم لا (قوله اذن منه) أي احتياطا
في جانب الحدث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يخرج الاباد في فخرجت بحضوره ولم ياذن لها ولا يعلمه
وحضوره اذ لا الاحتياط في جانب البر فاحتيط في كل عاياه (قوله بالبيع للوكيل) أي حيث
علم أنه وكيل للمحلوف عليه وار لم يكن من ناحيته أو كان من ناحيته ولم يعلم أنه وكيله (قوله فتبين) أي
بالبيينة احترازهما لو قال الوكيل اشتريت لنفسى ثم بعد الشراء قال اشتريته لعلان المحلوف عليه فينبغي
ان لا يحدث الخالف بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه كذا في الحرشي وعب ومثله ما اذا
حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل حماما ملا فقلت له بعد ذلك دخلته ولم يثبت بالبينة ولا تصدق
ولا يحدث (قوله لكن مذهب المدونة الخ) وهو الموافق لقولها أيضا في البيع الفاسد وان قال البائع
ان لم يأت بالثمن الى أجل كذا ولا يبيع بيني وبينك كان المبيع ماضيا والشرط باطل (خاتمة) من
يحلف لا كلمة سمن أو شهورا أو أيا ما جعل على أقل الجمع وهو ثلاثة أو ما أو أيا بال فالابد جلالا على
الاستعراق احتياط او من قال لا هجرته حل على الهجر اشري وهو ثلاثة أيام على الراجح وقيل على العرف
وهو شهر ولومه في الحبس سنة عرف أو بكر وهل مثله الرما محل نظر وفي القرن مائة سنة على المشهور
وفي عصر ودهر سنة وان عرف فالابد ومن حلف لا تروجن ولا يبر الا بعدد صحيح أو فاسد فبالدخول
على من تشبه نساءه فان قصركي دز وجته فلا بد أن تشبهها ومن حلف لا أكفل مالا حدث بضمان
الوجه الا أن يستترط عدم الغرم وكذا يحدث بالوجه من حلف على ضمان الطالب ويحدث بضمان المال
في حلفه على أي وجه من أوجه الكفالة ويحدث بصمائه لو كيل المحلوف عليه ان علم الوكالة أو كان
كصديقه وهل يشترط علم الحالف بمكان صدقة قولان ومن حلف ليك من وأحبر شخص امره به حدث

بقوله

ان تشتري له فتوقع في الحدث (فقال)
له الوكيل لابل (هو من يمينه) أو الله (للوكيل) ولاية نفقه فقلت (لزم المبيع) ولا كلام للحال الملهم (لا أن يقول) الحالف للوكيل
(ان اشتريت له) أي لزيد (ولا يبيع بيننا) فلا يلزم المبيع ولا يحدث ان تبني أنه لله وكل قاله التونسي والنعيمي لكن مذهب المدونة ورد به ابن
ناجي عليه ما أنه يلزم ويحدث

(فصل في بيان النذر وأحكامه) (النذر التزام مسلم) لا كافر (مكاف) لا صغير ومجتنون وسكره (قربة) مقصود ابها التقرب بلا تعليق ثم
 لله على عتق عبد أو صوم يوم أو شهر بل (ولو بالتعلق) ٢٩٥ على معصية (أو غضبان) فأولى على

غير معصية وغير غضبان
 والفرق بينه وبين اليمين
 ذات التعليق أن النذر
 يقصده التقرب واليمين
 يقصده الامتناع من
 المعاق عليه أو الحث على
 فعله أو تفهيق وقوعه على
 ما تقدم بخلاف النذر ولذا
 يصح في اليمين أن تقدم
 قسم بالله فتقول في البر
 والله لا أدخل الدار وإن
 دخلتها لزمني كذا
 والمقصود الامتناع من
 دخولها وتقول في الحنث
 والله لا أدخل الدار وإن
 لم أدخل لزمني كذا
 والمقصود طلب الدخول
 ونقول في بيان تحقق
 الشيء والله لقد قام زيد
 وإن لم يكن قام يلزمي كذا
 بخلاف قولك إن شئ
 الله مريض يعل كذا فإنه
 لا يصح لتقدم بين ال
 على وجه التبرك أو تأكيد
 الكلام وتأمل ومثل لما
 قبل المبالغة وهو ما لا تعليق
 فيه بقوله (كأنه على)
 ضحية أو صوم يوم (أو على
 ضحية) أو صوم يوم محذوف
 لله والقصد الانشاء لا
 الاخبار ومثل لما بعد
 لو وهو التعليق بقوله
 (أو إن محذوف) فعلى صوم
 شهر أو شهر كذا وحصل
 المعاق عليه طاعة
 (أو) إن (شئ الله مريض)

بقوله لمخبر ما ظننت غيري عرفه أو ما ظننته قاله لغيري ومن حلف بالطلاق لبطلان زوجته الآية فوطئها حائضا
 أو صائمة أو محرمة فهل بذلك جلاله على مدلوله اللعوي أو لا يبرح لاله على مدلوله الشرعي والمعدوم شرعا
 كما معدوم حسا قولان ومن حلف على زوجته لئلا تكن قطعة لحم فخطفتها هرة عند مناولتها إياها وابتلعها
 فشق حوقها عاحلا وأخرجت قبل أن يتحلل في جوفها منها شيء وأكلها المرأة فهل يبر بذلك أو لا قولان ومثل
 خطف الهرة لوتركتها المرأة حتى فسدت ثم أكلتها اه خليل وشراحه

(فصل في بيان النذر وأحكامه) النذر يجمع على نذرو وعلى نذر بضم نين يقال نذرت أن نذر بفتح
 الدال في الماضي وكسرها أو ضمه في المضارع ومعناه لغة الالتزام واصطلاحا هو ما ذكره المصنف بقوله
 التزام مسلم الخ وأركان ثلاثة الشخص المتمزم وأفعاده بقوله التزام مسلم مكاف والشيء المتمزم وأفعاده بقوله قربة
 والصيغة وأفعاده بقوله كلفه على أو على ضحية الخ (قوله لا كافر) أي فلا يلزمه الوفاء به ولو أسلم بعد ذلك
 يندب بعد الإسلام (قوله لا صغير) وإن كان يندب الوفاء بعد البلوغ وشمل المكاف الرقيق فيلزمه الوفاء بما
 نذره مالا أو غيره إن عتق وحاصل ما لابن عرفة في الرقيق أنه إذا نذر ما يتعلق بجسده من صلاة أو صوم فإن لم
 يضر بالسيد لم ينعنه من تعجيله وإن أضر به فله المنع ويبقى في ذمته وإن نذر مالا كان للسيد منه الوفاء به
 مادام رقيقا فإن عتق وجب عليه الوفاء بما نذر فإن رده السيد وأطلقه لم يلزمه كافي كتاب العتق من المدونة
 خلافا لما في كتاب الاعتكاف منها اه من حاشية لاصل وشمل المكاف أيضا السفينة فيلزمه غير المال
 وأما المال فلاولى إبطاله لأن رد فعل السيد فيه رد إبطال كلسيد في عبده وشمل أيضا الزوجة والمريض
 فيجب عليهم ما الوفاء بما نذراه إذا كان غير مال أو مالا ولم يزد على الثلث فإن زاد كان للزوج رد الجميع وللوارث
 رد ما زاد واختلف في رد الزوج فقيل رد إبطال وقل رد إيقاف وأما رد الوارث فهو رد إيقاف كالفريم ورد
 القاضي منزلة من باب عنه وجمع بعضهم هذا المعنى في بيتين فقال

أبطل صنيع العبد والسفيه * برد مـ رلاه ومن يليه
 وأوقفن فعل الفريم واحتلف * في الزوج والقاضي كبديل عرف

وسمائي بيان ذلك في آخر الكتاب مفصلا إن شاء الله تعالى (قوله بل ولو بالتعلق على معصية) أي
 فالمدار على أن المعاق قربة كان المعاق عليه قربة أم لا (قوله أو غضبان) ومنه نذر الحاج وهو أن
 يقصد مع نفسه من شيء ومعاقبتها نحو لله على كذا إن كملت زيدا أو ذما من أقسام اليمين عند ابن عرفة
 وعلى كل حال يلزمه ما التزمه بالحلف أعطى خلافا للث وجماعة القائلين إن فيه وفي الحاج كفارة عين
 وقد أقر ابن القاسم ولده عبد الصمد به هذا القول وكان حلف بالشيء إلى مكة وحنث وقال له إنى أفتنت
 بقول الأبيث فإن عدت لم أفتن لا بقول مالك (قوله والفرق بينه الخ) هذا الفرق الذي قاله السارح
 يؤيد أن نذر الحاج والغضب من اليمين وقد تقدم له عدمه من أقسام اليمين فبإغتته عليه هنا وحاله في
 النذر تكاف وتنقض لاختياره أولا طريقة ابن عرفة وهنا طريقة غيره فتدبر وسمائي له الاستدراك
 على ذلك (قوله كلفه على ضحية) أتى بكاف التمثيل إشارة إلى عدم انحصار الضحية بل يلزم كل أعطى
 فيه التزام مندوب ومثل بقوله ضحية رداعلى من يقول إن الضحية لا تجب بالنذر قال من الحق أن الضحية
 تجب بالنذر في الشاة المعينة وغيرهالكن معنى وجودها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فيها بعد لا أن
 الوجوب باعتبار العيب الطارئ بعد النذر لأنه لا يجمع إلا حرافها وقولهم أنهم لا تجب بالنذر ما في وجوب
 تعيين يؤدي إلى إلغاء العيب الطارئ انتهى وقد تقدم ذلك في باب الضحية سننا (قوله أو صوم يوم) ومثله
 من نذر صوم بعض يوم قال في الشامل إن من نذر صوم بعض يوم لزمه يوم قال في المجموع وكافه لعلم كل

فعلى صوم شهر ما لم يق عليه فعل الله (أو) إن (جاء زيد) فعلى صوم شهر ما لم يق عليه فعل العبد المرغوب فيه (أو) إن (قتله) فعلى صوم
 شهر أو شهر كذا (فصل) المعاق عليه يلزمه المعاق والمعلق عليه في عدم معصية يرغب في حصولها فإن كان مقصوده الامتناع منه فيمين
 لا يلزم كما علمت وما صدر من

الاعتقان جعله الشيخ من النذر وجعله غيره من اليقين وهو الاظهر (ونذب) النذر (المطلق) وهو ما لم يتعلق على شيء ولم يكرر لانه من فعل الخير وسواء قال الله على أو على كذا تلفظ بتدريعهما أولا (وكره المكرر) كندرسوم كل نجس لما فيه من الثقل على النفس فيكون الى غير الطاعة أقرب (و) كره (المعلق) ٢٩٦ على غير معصية) نحو ان شفى الله مريضاً أو قدم زيد من سفره فعلى صدقة

كذلك لانه كالجحازاة والمعاضة لا القربة المحضة وظاهره ولو كان المعلق عليه طاعة نحو ان شفى الله على كذا وهو ظاهر التعليق أيضاً لانه في قوله ان أتدري الله على الحج لا جازينده بكذا ولا شذني كراهة ذلك ولا هبة بمخالفة المخالف (والا) بان علق القربة على معصية (حرم) ووجب تركها (فان فعلها أثم وزم ماسماها) من القربة في المعلق وغيره نحو ان شفى الله مريضاً فعلى صدقة مائة دينار أو عشر من بدنة أو نصف مالي (ولو) كان المسمى (معينا) كخاتمي الفلاني وعبدي فلان وهدنة الفرس (أتى على جميع ماله كصوم أو صلاة) نذر فعلهما (بشعر) من شعور الاسلام كما كندريه فانه يلزمه الذهاب اليه والاولى نذر الرباط بخلاف غير الشغل فلا يلزمه الذهاب اليه لما ذكر بل بفعله في محله (و) ان نذر شأ لم قدر عليه (سقط ما عجز عنه) وأى بمقدوره (الابدنة) وهي الواحدة من الابل ذكرها أو أنشئ فتأوها للوحش لانه لا يثبت اذا نذرها وعجز عنها (بقبرة)

أحد بان الصوم انما يصح يوماً كان هذا متلاعب فشد عليه قالوا ولو نذر ركعة لزمه ركعتان أو صدقة فاقبل ما يتصدق به وسبق في الاعتكاف وزم يوم ان نذر ليلة لا بعض يوم واطعام مسكين واطلاق فان عليه شرعاً ما أو بدله اهـ (قوله ونذب النذر المطلق) أى نذب القدر عليه (قوله لانه من فعل الخير) فيه إشارة لقوله تعالى وافعلوا الخير اعدكم بعلج رن وهو تعليل لقوله ونذب المطلق (قوله وكره المعلق) أى على ما للباجي وابن شاس وقال ابن رشد بالاباحة وفي ح عن ابن عرفة ظاهر الروايات عدم احزاء المعلق على شيء بعد حصول بعضه وقبل تمامه فليس كاليقين يحصل الختم فيها للبعض كما اذا قال ان رزقت ثلاثة دنانير فعلى صوم ثلاثة أيام فزرقت دينارين وصام الثلاثة وفي سماع ابن أبي زيد لابن القاسم الاجزاء ان في يسير جذا ويقوم من سماع ابن القاسم في كتاب الصدقة للزوم بحسب ما حصل قالوا لثلاثة اهـ من المجموع (في تنبيهه) يلزم الماذر ما التزمه ولا ينفع فيه انشاء ولا تعليق كما قال ح ل ولو قال الا أن يمدولي أو أرى خيراً منه مالم يرجع قوله الا أن يمدولي للمعلق عليه فقط كما يأتي في الطلاق لا للمعلق ولا لهما أو أطلق ولو قال أنت طالق ان شئت بضم التاء نفقه لان التعليق معه وفي اطلاق كثير بخلاف المذرو قاس القاضي اسمعيل النذر عليه وهو خلاف المشهور وأما لعلق على مشيئة فلان فالعبرة بمشيئة المعلق عليه في النذر والطلاق (قوله لانه كالجحازاة الخ) أى فلم يجعله حال الصلوة كالله الكريم وأما لو نذر شيئاً على نعمة حصلت بالفعل كما اذا شفى الله مريضه بالفعل فنذر صوم شهر فلا بأس بذلك لانه من شكر النعمة التي حصلت وشكر النعمة ما مور به والمذموم التعليق على أمر متروك (قوله ولا عبرة بمخالفة المخالف) أى الذي هو ابن رشد (قوله وزم ماسماها الخ) كلام مستأنف راجع لجميع ما قدم (قوله أتى على جميع ماله) أى على المشهور خلافه لما روى عن مالك من أنه اذا سمي معيناً أتى على جميع ماله لا يلزمه الا ثلث ماله ولما حكاه اللحنى عن سحنون من أنه لا يلزمه الا ما لا يحجب به (قوله أو صلاة) أى يمكن معها الرباط (قوله فانه يلزمه الذهاب اليه) أى وان كان الماذر قاطناً بمكة أو المدينة ويأتى ولو راكباً ولا يلزمه المشي (قوله بخلاف غير الشغل) أى وغير المساجد الثلاثة الا فالمساجد الثلاثة يلزم لها كل ما نذر من صوم أو صلاة أو اعتكاف والحاصل أنه اذا نذر الرباط أو الصوم بشغل لزمه وكذا اذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة وان نذر صلاة فقط ثم يعود من غير رباط فلا يلزمه ان ياتى بل يصلى عرضه ولذلك نذر بالتغور راحة كقوله لا يلزمه لان الاعتكاف ينافي الرباط بخلاف المساجد الثلاثة فيلزمه الا بيان لها سواء نذر صوماً أو صلاة أو اعتكافاً كما يأتي (قوله لزمه سبع شياه) فان عجز عن انهم فلا يلزمه شئ لا صيام ولا غيره بل يمس به لوجود الاصل أو بدله أو بدل بدله ولو قدر على دون السبعة من انهم فلا يلزمه ما خراج شئ من ذلك وقال بعضهم يلزمه ثم يكمل متى أيسر قال الحرشي وهو ظاهر لانه نذر عليه أن يأتى بها كلها في وقت واحد وهو قول المصنف بدنة لو نذر بقرة ثم عجز عنها هل يلزمه سبع شياه كما هو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لان البقرة التي تقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضاً عن البدنة بحال ما اذا وقع النذر على البقرة كذا في الحاشية (قوله الموجد من غير النذر) أى من عين وعددين حال رقيمة مؤحل من حرين وقيمة عرض وكتابة مكاتب (قوله الا أن ينقص الموجد) أى ولو كان النقص باهوان أو بلف بتفريطه (قوله مالي الخ) لم يكلم المصنف على حوازل القدر على ذلك وفيه خلاف وقيل يجوز وهو رواية محمد وقيل لا يجوز لقول العتيبة من تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكفره رتبة صدقة واعترض

أبى يلزمه بدلها (ثم) ان عجز عن البقرة لزمه (سبع شياه) بدل البقرة كل شاة تحرق ضحية (و) لزمه (ثلث ماله) انما هو بدنة (حين النذر) أو اليه لا يازاد بعده (الا أن ينقص) الموجد حين النذر (مالي) يلزمه ثلثه (مالي) أى يتولى في نذر أو يبيع أو يكله إلى أربعة (سبيل الله) أو لالة تراء أو المساكين أو لالة العلم (و) سبيل الله (هو الجهاد) يذرى منه بلا ولا

ويعطى منه للجاهدين (والرباط) في الشغل فلا يعطى منه لغيره رابط ومجاهد من الفقراء (و) لو حمل اليهم (أنفق عليه) أي على الثلث
 المحمول للجاهدين والمرابطين (من غيره) من ماله الخاص لا منه (بمخلاف ثلثه) أي بخلاف قوله ثلث مالي أو ربعه أو نصفه في سبيل
 الله (فنه) أحرة حمله (وإن قال) في نذر أو عين مالي أو كل مالي (زيد) أو جماعة مخصوصة تكدرمة مسجد (فجميع) أي جميع ماله يلزمه
 حين اليمين فإن نقص فالباقي (و) (لزم) مشي لمسجد مكة) أن نذره أو حنت في يمينه هذا إذا نذر المشي له الحج أو عمرة بل (ولو) نذره
 (لصلاة) فيه فرضا أو نفلا (كمسكة) تشبيهه في لزوم المشي أي أن من نذر المشي إلى مكة أو حلف به فحنت (أو) إلى

(البيت) أو نذر (أو) حلف
 بالمشي إلى (جزئه) أي
 البيت أي المتصل به
 كالركن والحجر والحطيم
 والشاذر وإن فاته يلزمه
 المشي (كغيره) أي كما يلزمه
 المشي إذا سمي غير جزئه
 كزمن وقصة الشراب
 والمقام والصفا والمروة
 (أن نوى نسكا) حجاً أو عمرة
 فإن لم ينو لم يلزمه شيء وإذا
 لزمه المشي في جميع ما تقدم
 مشي (من حيث نوى)
 المشي منه من بركة الحج أو
 العمرة أو غير ذلك (والا)
 ينوب محلاً مخصوصاً (من)
 المكان (المعتاد) للمشى
 الخالفين بالمشي (والا)
 يكن مكاناً معتاداً للخالفين
 (فن حيث حلف أو نذر
 وأجزأ) المشي (من مثله
 في المسافة وحاز) له (ركوب
 بمنزل) أي محل النزول
 كان به ماء أو لا (و) ركوب
 (لحاجة) ولو في غير المنزل
 كان برجع شيء نسيه
 أو احتاج إليه (كمحرم) أي
 كما يحوز له ركوب في
 الطريق لبحر (اعتيد)
 ركوبه (للاخالفين) أو اضطر
 إليه) أي إلى ركوبه
 ويستجر ما شيا (اتمام)

ابن عرفة القول الثاني وقال ابن عمر المشهور أن ذلك جائز وإن لم يبق لنفسه شيئاً (قوله فلا يعطى منه
 لغيره رابط) أي من كل من فقدت منه شروط الجهاد كقعد وأعمى وامراً وصبي وأقطع كما يؤخذ
 من الحاشية (قوله فنه أحرة حمله) أي من ذلك الثلث أجرة حمله التي توصله للجاهدين والمرابطين
 (قوله أي جميع ماله يلزمه) أي ويترك له ما يترك للفلاس (تنبه) قال في الأصل وكرر نذر
 الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك أخرج الثلث لكل يمين فيخرج الثلث لليمين الأول ثم ثلث
 الباقي وهكذا أن أخرج الثلث الأول لليمين الأول بعد لزمه وقبل إنشاء الثانية وشمل اللزوم والنذر
 أو اليمين ومعلوم أن النذر يلزم بالله فلا يلزم باليمين بالحنث فيها إلا أن لم يخرج الأول حتى أنشأ الثاني نذراً
 أو يميناً فتحت اليمين صورتان ما إذا أنشأ الثانية قبل الحنث في الأولى أو بعدها فقولان في الصور
 الثلاث بالتكرار وعدمه بأن يكفي ثلث واحد لجميع الأيمان اهـ وقال في الأصل أيضاً ولزم بعث
 برس وسلاح نذره أو حلف به أو حنت لمحمل الجهاد أن أمكن وصوله فإن لم يمكن بيع وعوض بثمنه
 مثله من خيل وسلاح فإن جعل في سبيل الله ماله ليس بفرس ولا سلاح كقوله عبد ذي أو ثوبى في سبيل الله
 بيع ودفع ثمنه لمن يغرو به (قوله بل ولو نذره لصلاة) ردبالمالعة على القاضي اسمعيل القائل
 أن من نذر المشي إلى المسجد الحرام للصلاة لا للنسك لم يلزمه شيء ويركب إن شاء وقدمت عليه ابن يونس
 وإن كان اعتماد الأشياخ كلام المصنف (قوله والحجر) أي الأسود وأما الحجر بسكون الجيم فقبل
 كالأجزاء المنقصة لا يلزمه المشي إلا أن نوى سكاو قبل كالأصل (قوله فانه لزمه المشي الخ) أي ولو
 كان الشاذر قاطباً لم يلزمه أن يخرج إلى الحل ويأتي بعمرة ماشياً في رجوعه وإن أحرم من الحرم
 خرج للحل ولو راكباً ومشياً منه (قوله أن نوى نسكاً الخ) قصد في العير (قوله فن المكان المعتاد للمشى
 الخالفين) أي سواء اعتيد لعيرهم أم لا وأما المعتاد لعيرهم فقط فلا يمتشي منه (قوله من مثله في
 المسافة) أي لافي الصعوبة والسهولة (قوله ركوب بمنزل) أي يركب في حوائجه ثم إذا قضى حاجته
 يرجع لمكان نزوله وبتنهي المشي منه (قوله اعتيد ركوبه للاحالفين) أي سواء اعتيد لعيرهم معهم
 أم لا وأما الاعتيد لعير الخالفين ولا يركبه وسلك طريق قري اعتيدت للاحالفين سواء اعتيدت لعيرهم
 أم لا قال في الحاشية وانظر إذا مشى في القرى التي لم تعتد هل يأتي بالمشي مرة أخرى أو ينظر فيما
 بينهما من التفاوت فيكون عبارة ماركب وبفصل فبه تفصيله والأول هو الظاهر اهـ (قوله
 لتمام طواف الأفاضة الخ) أي فحينئذ يركب في رجوعه من مكة إلى نى وفي رمي الجمار التي بعد
 يوم النحر وهذا إن قدم الأفاضة وأما إن أخرها عن أيام الرمي فإنه يمشي في رمي الجمار ليكون المشي
 ينتهي بطواف الأفاضة وهو لم يحصل (قوله ولم الرجوع الخ) أي بشروط خمسة تؤخذ من
 المصنف الأول أفاده بقوله أن ركب كثيراً بحسب المسافة أو المناسك الثاني أن لا يبعد جدياً بأن
 كانت المسافة متوسطة أو قريبة جداً وأفاده بقوله لسد والمصري ولو بعد حداً كثيراً بقي
 فعله هـ هـ دي فقط كما يأتي الثالث أن لا يكون العام معنا والأول يلزمه هـ دي فقط الرابع أن يظن
 القدرة حين خروجه أول عام الخامس أن لا يطرأ عليه العجز حين يؤمر بالرجوع والافعال هـ دي

بعينه (و) (لوم) (الرجوع) في عام تابل من ركبة في عام المشي (أن ركب كثيراً بحسب المسافة) طوله لا قصر أو صعوبة وسهولة
 (أو) ركب (المناسك) من حروجه من مكة لعرفة ورجوعه من المني ومكة لطواف الأفاضة لأن الركوب فيها وإن كان قليلاً في نفسه إلا
 أنه كثيراً المعنى لأن المناسك هي المقصودة بالذات (سجد والمصري) متعلق بتوابع الرجوع أي يلزم الرجوع للمصري ونحوه من أهل الآفاق
 إذا نذر المشي وركب كثيراً أو ركب إلى مكة وأرسل من سواها

نعمه وسياى حكم القليل أو البعيد جدًا وإذا ألزمه الرجوع (فيمشى ما ركب) فيه (أن علمه والا) بعامه (فالجميع) أى فيجب مشى جميع المسافة (في مثل ما عين أولا) أى في العام الأول الذى بعض المشى فيه فان كان عين مشيه في حج أو عمرة أو قرآن باللفظ أو النية لزمه أن يرجع في مثل ما عينه (والا) يعين أوليا (فله المخالفة) في عام الرجوع ويمشى في عمرة ولو كان مشيه الأول في حج وعكسه ومحل لزوم الرجوع أن ركب كثيرا (أن ظن القدرة) على مشى جميع الطريق (حين خروجه) أول عام ولو في عامين (والا) يظن القدرة حين خروجه على مشى الجميع بأن علم بعجز نفسه أو ظنه أو شك فيه (شئ مقدوره فقط) ولو ميلا وركب معجوزه وأهدى وأما من ظن العجز حين يمينه أو شك فيه أو نوى أن لا يمشى إلا مقدوره فانه يخرج أول عام ويمشى ما استطاع ويركب ما لا يستطيع ولا رجوع عليه ولا هدى (لأن قل) الركوب ٢٩٨ ولا رجوع عليه وهذا مفهوماً أن ركب كثيراً على الهدى فقط (أو بعد)

فقط فتأمل (قوله وسياى حكم القليل الخ) أى وهو لزوم هدى فقط (قوله في مثل ما عين أولا) أى والموضوع أن العام غير معين كما علمت من الشروط والأدلة يلزمه رجوع بل عليه هدى في تبعض المشى (قوله أن ظن القدرة الخ) أى وأولى لو حزم بذلك فها تان صورتان يصريان في خمسة حال اليمين أو النذر وهى ما إذا اعتقد القدرة أو ظنها أو شكها أو توهمها أو حزم بعدها (قوله ولو في عامين) أى لاثلاثة فأكثروا رجوعاً وتعين الهدى وأما إذا رجع بمشى أما كن ركوبه ولا بد من ظن القدرة على مشيه أما كن ركوبه في عام واحد كذا في الحاشية (قوله بأن علم بعجز نفسه أو ظنه أو شك) أى فهذه ثلاث صور تضرب في حالتين وهى ما إذا علم القدرة حين اليمين أو ظنها فهذه ست من ضرب ثلاثة في اثنين يمشى مقدوره فقط إلى آخر ما قاله الشارح (قوله وأما من ظن العجز حين يمينه الخ) أى وأولى لو اعتقده فهذه ثلاثة مضروبة في ثلاثة أحوال الخرج وهى ظن العجز أو اعتقاده أو الشك فيه فهذه تسع شئ أول عام مقدوره ولا رجوع ولا هدى وحملته صور المسئلة خمس وعشرون من ضرب خمسة الخروج في خمسة الخلف العشرة الأولى يرجع فيها المشى ما ركب ويهدى والستة التى بعدها لا رجوع عليه وأما يلزمه هدى والتسع الماقية لا رجوع ولا هدى (قوله أو بعد الخلف حدا) بقى الكلام في المتوسط بين مصرى وأفرى والحكم أنه ان قارب المصرى يعطى حكمه وان قارب الأفرى يعطى حكمه (قوله كان لم يقدر على المشى) أى عند ارادة العود بنبيه من مشى الطريق كلها ولا يكن فرقها بغير بقا غير معتاد ولو بلا عذر فيجزئه ويهدى ولا يؤمر بالعود كما ذكره ابن عبد السلام نقل عن الموازية واختلف فيمن يمشى عقبه ويركب أخرى هل في عام عوده يؤمر بمشى الجميع نظراً لما حصل له من الراحة بالركوب المعادل للمشى فكان لم يمش أصلاً أو يمضى أما كن ركوبه فقط وهو الاوجه قوله ان محلهما إذا عرف أن ركوبه والا مشى الجميع اتفاقاً كذا في الأصل (قوله وان لم يظن القدرة على الجميع الخ) أى في الصور الست (قوله أنه فاسداً) أى ولو راكباً لان اتمامه ليس من النذر في شئ وأما هو لا تمام الخ (قوله ومشى وجوباً في قضائه من الميقات الخ) أى ان كان أحرم منه عام الفساد أو مالو كان أحرم في الفساد قبل الميقات الشرعى شئ في قضائه من المكان الذى أحرم منه لفساد الفساد على ما بعد الأحرام وان كان يؤمر بتأخير الأحرام عام القضاء للميقات الشرعى كما قبل واستظهر بعضهم أن كلام من الأحرام والمشى يؤخر في عام القضاء للميقات لان المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً والأحرام قبل الميقات منى عنه (قوله أى لم يمين حجا ولا عمرة) مفهوماً لوعين الحج في سره ماشياً وانه فانه يركب في قضائه الا فى المسائل فانه يمشى والمراد بالمسائل ما زاد على السبى الواقع بعد طواف القدوم كما يؤخذ من الحاشية (قوله تحلل منه بعمرة)

الخالف (جدا كافر يقى) فلا رجوع ان ركب كثيراً وعليه الهدى وهذا قسم قوله انه حرم مصرى (كان لم يقدر) على المشى أصلاً ولا رجوع عليه (و) لم (هدى في الجميع) أى جميع من ذكر من يجب عليه الرجوع ومن لا يجب عليه وسكال مصرى ان ركب كثيراً وجب عليه الرجوع ليمشى ما ركبته ان ظن القدرة ووجب عليه هدى وان لم يظن القدرة على الجميع مشى مقدوره وركب معجوزه وعليه هدى وان ركب قليلاً فلا رجوع عليه ولزمه هدى كالبعيد جداً ومن لا قدرة له على المشى أصلاً (الافيهن ركب المناسك أو) ركب (الافاضة) أى في حال نزوله من طى لطواف الافاضة (فقدوب) في حقه الهدى ولا يجب عليه وان كان الذى ركب المناسك يجب عليه الرجوع والذى ركب الافاضة لا يجب عليه

رجوع وشبه في الحديث قوله

(كناخيره) أى كما يندب تأخير الهدى (لرجوعه) أى أن من ركب كثيراً وجب عليه الرجوع ايمشى ما ركب يندب له تأخير الهدى لعام رجوعه لجمع بين الجابر المسكى والمالى فان قدمه في العام الأول أحراماً (ولا يقبده) في سقوط الهدى عنه (مشى الجميع) أى جميع المسافة في عام الرجوع (فان أفسد) من وجب عليه المشى ما أحرم به ابتداءً من حج أو عمرة بوطء أو زوال (أتم) فاسداً كما تقدم (ومشى) وجوباً (في قضائه من الميقات) الشرعى كالحقيقة فقط ولا يمضى جميع المسافة ولا يركب من الميقات ران مشى فيه في عام الفساد (وان فاته) الحج الذى أحرم به وقت كان نذر مشياً مطلقاً رحت به أى لم يمين حجا ولا عمرة ولا يركب به مشيه في حج وفاته (تحلل) منه (بعمرة) وقبى كحليل (ركب) المناسك (في فاته)

أى جازله ذلك لان نذره قد انقضى وهذا القضاء للقوات (وعلى الصرورة) وجوبا وهو من عليه حجة الاسلام (ان أطلق) في نذره المشى
 أو في يمينه وحنث بان لم يقدّم مشيه بحج ولا عمرة (جعله) أى جعل مشيه (في عمرة) لينقضى بها نذره (ثم يحج من عامه) حجة الاسلام
 لينقضى فرضه ويكون متمتعاً بحل من عمرته في أشهر الحج ومفهوم ان أطلق انه ان قيد فان قيد بعمرة مشى فيها وحج حجة الاسلام
 من عامه كما أطلق وان قيد بحج صرّ فيه وحج للصهر رة في قابل فان نوى به نذره وحج حجة الاسلام معاً جزأ عن نذره فقط وقيل لم يحز
 عن واحد منهما وهما التأويلان في كلامه وأما المطلق اذا نواه معاً جزأ عن نذره فقط اتفاقاً (ووجب) على النادر أو الحادث في يمينه
 (تعجيل الاحرام) بالحج أو بالعمرة من الوقت الذى قيد به أو المكان الذى قيد به (في) قوله (أباحرم) بصيغة اسم الفاعل (أو أحرم) بصيغة
 المضارع (ان قيد) لفظاً أو نية (بوقت) كرجب (أو مكان) كبركة الحج ولا يجوز له الصبر للميقات الزمانى أو المكانى وحاصل القول في
 ذلك أن من نذر المشى الى مكة أو حنث في يمينه أو قال فعلى الاحرام بحج أو عمرة فهذا لا يحرم الا في الميقات الزمانى والمكانى وأما من قال
 لله على أن أحرم بحج أو عمرة أو ان قلت زيدا فاني محرم

شهر رجب أو من بركة الحج
 لمسه تعجيل الاحرام
 في رجب في الاول ومن بركة
 الحج في الثاني ومنهما ان
 قيد بهما معاً ومفهوم قيد
 الخ أنه لو أطلق لم يقيد
 بزمان ولا مكان فان كان
 المنذور أو الذى حنث فيه
 عمرة كما لو قال ان كنت ربدا
 فباحرم بعمرة أو فباحرم
 بعمرة وسكاه أو قال لله
 على أن أحرم أو انى محرم
 ولم يقيد بزمان ولا مكان
 فيجب عليه التعجيل من
 وقت النذر والحث في
 أى مكان كان بشرط أن
 يجد رقة يسير معهم في
 ذلك الوقت والأخر حتى
 يجد رقة واليه أشار بقوله
 (كالعمرة) يجب تعجيل
 الاحرام بهما من وقت الحنث
 أو النذر في مكانه (ان أطلق
 ووجد رقة) وان كان
 المنذور أو الذى حنث فيه

أى وعشى لتمام سعيها بالحل من نذر المشى بذلك لانه لما فاتته الحج وجعله في عمرة مكانه جعله فيها ابتداء
 وقد أدى ما عليه بذلك (قوله أى جازله ذلك) اختلف هل يلزمه المعنى في المناسك أو لا قولان لابن
 القاسم ومالك (قوله وعلى الصرورة وجوبا) أى بناء على أن الحج واجب على الفور وكلام أبى الحسن
 والجلاب يفيد الاستحباب وهو معنى على القول بالتراخي ومفهوم الصرورة أن غيره مخير ان شاء جعل
 مشيه الذى يؤدى به النذر في عمرة وان شاء جعله في حج (قوله أحراماً عن نذره فقط اتفاقاً) انما اتفق على
 الاحزاء في المطلق واختلاف في المقيد مع أن التشرىك موجود حال الاطلاق لقوة النذر بالتقييد وشبهه
 الفرض الاصلى فالذلك قيل فيه بعدم الاحزاء لعدم تخصيصه بالنية (قوله من الوقت الذى قيد به الخ)
 أى يجب عليه أن ينشئ الاحرام سواء وجد رقة يسير معهم أم لا ولا يؤخر للميقات ولا لوجود رقة لان
 القيد قرينة على الفورية (قوله أو حنث في يمينه) أى بالمشى (قوله أو قال فعلى الاحرام الخ) أى في
 صيغة نذر أو يمين (قوله لا يحرم الا في الميقات الخ) أى ويكره له التعجيل قبل ذلك (قوله لزمه تعجيل
 الاحرام الخ) أى لان المصارع واسم الفاعل يحتل لان الحال والاستقبال في محل الحال احتياطاً
 (قوله لم يقيد بزمان ولا مكان) أى والموضوع أنه أتى بلفظ المصارع واسم الفاعل (قوله فى أى
 مكان) أى لان العمرة العام كله وقت لها ولا يتوقف احرامه الا على الرقة الذين يسير معهم (قوله والا
 أخر) أى لان بساط يمينه ذلك ودين الله يسر (قوله ثم يحرم من مكانه تعجلاً) أى ان كان يمكنه السفر
 بان قدر عليه ووجد الرقة هكذا ينبغي لانه لا يكلف الله نفساً الا وسعها (قوله وأخره أى الاحرام الخ)
 أى فالاقسام ثلاثة قد علمت من الشارح (قوله وكذا المباح والمكر ومعلى قول الاكثر) أى لان فيه
 تعبيراً بالمعالم الشريعة (قوله وقبل يكره) وبقي قول ثالث وهو تمنعته للمندور حرمه وكراهة واحدة
 (قوله ولا يلزم المنذر بمالى الخ) أى حيث أراد صرفه في بنائها أو لانيته وليس عليه كفارة يمين خلافاً لما
 روى عن مالك من لزوم كفارة يمين وانما كان المنذر باطلاً لانه لا قرينة فيه لانها لا تنقضى فتبني كما في
 المدونة وأما ان أراد صرفه في كسوتها أو طيبها لزمه ثلث ماله للحجة بصرفه فيها ان احتاجت
 فان لم تحتج تصدق به على الفقراء حيث شاء وأما لو قال كل ما كسسته في الكعبة أو في مدينتي الله

حجاً فلا يجعل الاحرام به من وقته بل يؤخر لاشهره ثم يحرم من مكانه تعجلاً ان كان يصل في عامه كالمصري والادنى الوقت الذى اذا خرج منه
 وصل في عامه مكة والى ذلك أشار بقوله (لا بالحج) فلا يعجزه وقت النذر أو الحنث ان أطلق واذا لم يعجزه (فلا شهره) أى الحج التى مبدؤها
 شوال فليعجزه أو طافى مكانه (ان كان يصل) لمكة من عامه كالمصري (والا) يصل بان كان بعيداً (فالوقت) أى فيحرم من الوقت (الذى)
 اذا خرج فيه (يصل فيه) لمكة من عامه (وأخره) أى الاحرام (فى) نذر (المشى) أو الحنث به (للميقات) المكانى والزمانى كما تقدم صدر الحاصل
 ثم شرع في بيان ما لا يلزم من المنذر بقوله (ولا يلزم) المنذر (عماح) فحواله على لا كان هذا الرعيف أولي طأب زوحته (أو مكرهه) نحو قوله
 على أن كل من يدا الاصلين ركعتين بعد فرض العصر أو الصبح أو لا قرآن في السرية بالجر أو العكس لانه انما يلزم به ما نذر ونذر الاحرام
 حرام قطعاً وكذا المباح والمكره على قول الاكثر وعمل يكره وعلى كل حال هو غير لازم والاقدام على الحرم حرام (ولا) يلزم المنذر (بمالي في
 الكعبة أو بابها) أو ركنها (أو) نذر (مدى) بلفظه أو يذنه بلفظها (لغير مكة) كالمدينة وقبره عليه الصلاة والسلام فلا يلزمه شئ ولا يذنه بغيرها
 لان سوق الهدى لغير مكة

من البذلح والاضلال لما فيه من تغيير معالم الشر بعة المظاهرة وتلويح حيوانا غير تسمية هدى ولا بدنة لنبي أو ولي فلا يعشيه ولا يهتبه
بوضعه وتلويح جنس ما لا يهدي كالإبراهيم والتهاب فان قصده الفقراء الملازمين بذلك المحل لم يهتبه والانتصديق به في أي مكان شاء
(أو) نذر (مال فلان) فلا يلزم (الأن ينوي أن ما كنهه) فان نوى ذلك لزمه إذا ملكه لانه تعليق (كعلي نحر فلان) لم يلزم به شيء (إن لم
يلفظ بالهدى أو ينوه أو يذكر) حال قوله لله على نحر فلان (مقام إبراهيم) أي قصته مع ولده فان لفظ بالهدى كعلي هدى فلان أو ابني
أو نوى الهدى أو ذكركم مقام إبراهيم ٣٠٠

أول الفقراء لم يلزمه شيء للمسقة الحاصلة بقشديده على نفسه وهو كمن عم في الطلاق وهذا إذا لم يقيد بزمان
أو مكان وأما إذا قيد بان قال ان فعلت كذا وكل ما أكتسبه أو استقيمه في مدة كذا أو في بلد كذا في
كسوة الكعبة مثلا أو صدقة على الفقراء أو في سبيل الله وفعل المحلوف عليه بقولان قبل لا يلزمه شيء
وهو لابن القاسم وأصبيح وحكي ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه يلزمه إخراج جميع
ما يكتسبه أو يستقيمه في تلك المدة أو تلك البلد وهو الراجح لقول ابن رشد هو القياس ولقول ابن عرفة
أنه الصواب هذا كما إذا كانت الصيغة يمينان كانت نذرا بان قال لله على التصديق بكل ما أكتسبه
أو استقيمه وان لم يقيد بزمن أو بلد لزمه ذلك جميع ما يكتسبه بعد وهذا ما لم يبين المدفوع له وأما ما عينه
كأنه على التصديق على فلان بكل ما أكتسبه أو أن فعلت فكل ما أكتسبه لفلان لزمه جميع ما يكتسبه
عن زمانا أو مكانا أولا كانت الصيغة نذرا أو يميننا اه من حاشية الاصل (قوله من البذلح والاضلال)
هذا هو المشهور ومذهب المدونة لقولها سوق الهدايا بالعبير كضلال ومقابلها لما في الموازية وبه
قال أشهب حوا ذلك لان اطعام المساكين بأي باد طاعة ومن نذر أن يطبع الله ظي طعمه (قوله فلا يعشيه
وليذبحه بموضعه) وأما نحو والتع لاولياء فلا يلزم إلا أن يقصده الاستصباح لمن يعبد الله بها ولا يلزم نذر
كسوة القصور وهو من البدع وضاع المال فيما لا يعني خصوصها لطح الفضة على الابواب قال في الاصل
ولا يضر قصد زيارة ولي واستصباح شيء من الحيوان معه ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء
المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر اه (قوله أي قصته مع ولده) هكذا قبل وقيل المراد بمقام إبراهيم
مقام الصلاة وهو عند الحجر الذي وقف عليه في نداء الميت وكلام المدونة يشهد لما قاله السارح (قوله
هدى يلزمه) ما قاله المصنف محله فيما إذا كان المذوق فخره وأمالو كان رقيقا كان كان ملكه فعليه
هدى وعبد العير داخل في مال العير فيما تقدم والفرق بين الحر والعبد أن الحر لا يملك فلا عوض له
بخلاف العن فيخرج عوضه (قوله ولما الخ) انما ألغى لار السنة انما وردت بالمشي (قوله ولما
مطلق المشي) أي لان المشي بانفراد لا طاعة فيه هذا هو المشهور وأما أشهب المشي لكمة
(قوله غير الثلاثة) أي لغير الثلاثة رجال الا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام
والمسجد الأقصى (قوله أي المسجدين) أي لا البلدين وأما تسمية البلدين أو تسمية الصلاة في البلدين
دون المسجدين فلا تلزم (قوله والمدينة أفضل) لما رواه الدارقطني والطبراني من حديث رافع بن
خديج المدينة خير من مكة ولما ورد في دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم كما أخرجتني من أحب البلاد
إلى فاسكني في أحب البلاد إليك وقوله صلى الله عليه وسلم رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان
فيما سواها من البلدان ووجه المدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان اه من الجامع الصغير
وقال السافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة ومحل الخلاف
المذكور في غير البقعة التي ضمت أعضاء الصلطين صلى الله عليه وسلم وأما هي فهي أفضل
من جميع بقاع الارض والسما حتى الكعبة والعرش والكرسي واللوح والقلم والبيت

كان يقول لله على المشي
إلى مكة حافيا أو حيا
(بل يمشي) إليها (متعلا
ونذب) له (هدى وانما)
بالفتح فعل لازم بقدي
بالهمز أي بطل قوله لله
على المسير أو الذهاب أو
الركوب بالهكة (إن لم
يقصد) بذلك (نسكا) حجا
أو عمرة (و) يلزم من نواه
و (ركب) حوازا (و) لعا
(مطلق المشي) أن لم يقيد
بمكة ولا بالبيت ونحوها
لفظا ولانمة كقوله لله
على شيء أو أن كلمت زيدا
فعل مشي (كعلي شيء
لمسجد) سواء غير الثلاثة
كالأهر فانه يلغى ولا
يلزمه مشي لصلاة أو
اعتكاف (الا القريب
جدا) بان يكون على
ثلاثة أميال فدون
(وقولان) يلزم الاتيان
إليه لصلاة أو اعتكاف
وعدم لروحه (أول المدينة)
فيلغى نذر المشي أو الاتيان
إليها (أو) المشي أو
الاتيان إلى (أيلة) بهج
الهمزة وسكون النحبة
ويقال ألباء بالمد وقد
يقصر بيت المقدس فليغى
(إن لم يوصل صلاة أو صوما) أو

اعتكافا (مسجديهما أو بسميها)
أي المسجدين كعلي المشي إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فان نوى ذلك أو سمى المسجدين بالذهب والذهب (فركب)
ولا يلزمه المشي لانه مخصوص بمسجد مكة (الأن يكون بالفضل) من المساجد الثلاثة أو مكنتها ونذر الاتيان لفصول ولا يلزمه
(والمدينة أفضل) من مكة ومسجدها أفضل من المسجد الحرام عند علماء المدينة (فكرت) تلها في الفعل وإنشئة واعلى أن بيت المقدس
مفضل بالمسجة لهما

المعمور ويلها السكينة والسكينة أقصا من بقية المدينة اتفاقا وأما المسححان يقطع النظر عن السكينة والقبر الشريف مسجدا المدينة وما زيد في مسجده الشريف حكمه عند الجمهور بخلاف الفروي كذا في الحاشية (قائمة) عدم المجاورة بمكة أفضل قال مالك القول أي الرجوع أفضل من الجوار وأما المدينة فالمجاورة بها من أعظم القرب فذلك اختار مالك التوطن بها حتى لقي الله تعالى

باب في الجهاد وأحكامه

لما أنهى الكلام على النذر وكان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد كما يأتي في قوله وتعين بتعيين الإمام وبفتح العدا وأعقبه بالكلام عليه وهو لغة التعب والمشقة واصطلاحا قال ابن عرفة قتال مسلم كافر غير ذي عهد لأعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه اه واعترض قوله في التعريف لأعلاء كلمة الله تعالى بأنه يقتضي أن من قال للعزيمة أو لا طهار للشجاعة مثلا لا يعد مجاهدا ولا يستحق العزيمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناوؤها حيث علم من نفسه ذلك قال في الحاشية هذا بعيد والظاهر بل المتعين أنه يسهم له لأنهم لم يعدوا من شروط من يسهم له كونه مقاتلا لأعلاء كلمة الله (وأحب) بأن هذا بالنسبة للجهاد الكامل وإنما قال ابن عرفة لأعلاء كلمة الله إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يكون الجهاد إلا الله لا شيء آخر فلا ينافي أنه يسهم له فتدبر اه بتصرف واعلم أن الجهاد قبل الهجرة كان حراما ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقا اه من شرح البحارى كذا في الحاشية وأول آية نزلت في الجهاد قول الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظالموا وإن الله على نصرهم لقدير (قوله لأعلاء كلمة الله) بيان لأعلى المقاصد كما علمت (قوله كل سنة) أي بأن يوجه الإمام كل سنة طائفة ويخرج بنفسه معها أو يخرج بدله ممن يثق به (قوله فلا يجوز تركه سنة) طاهره مع الأمن والخوف وهو ما نقله الجزولي عن ابن رشد والقاضي عبد الوهاب وذلك لما فيه من أعلاء كلمة الله وإزالة الكفرة ونقل عن ابن عبد البر أنه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الأمن والقول الأول أقوى وهو ظاهر المصنف كما علمت وكون في أهم حجه إذا كان العدو في جهات متعددة فإن استوت الجهات في الضرر خير بالإمام في الجهة التي يرسل إليها أن لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والأوجب في الجميع (قوله كأقامة الموسم) وتحصل أقامته بمجرد حصول الشعيرة وإن لم يلاحظوا فرض الكفاية نعم ثواب الفرض يتوقف على نيته (قوله فرض كفاية) أي ولو مع والجاثر في أحكامه ظالم في رعيته إلا أن يكون غادرا ينعقض العهود ولا يجب معه على الأصح كذا في الأصل (قوله على المكلف الخ) يشمل الكافر فيجب عليه الجهاد بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وثمرة وجوبه عليهم مع أنها لا تعرض لهم ولا نستعين بهم أم هم يذبون على تركه عذاب الزنا أعلى عذاب الكفر كما يذبون على ترك الصلاة والزكاة (قوله ولا هيئة ومنطق) أي خلافا لما قال بوجوب تعلم المنطق لتوقف العقائد عليه ورد ذلك العزالي بأنه ليس عند المتكلم من عقائد الدين إلا العقيدة التي يشارك فيها العوام وإنما يتميز عنهم بصفة الجهادية والعقائد التي فرضها الله علينا لا تتوقف على منطق كما هو شاهد والدليل التفصيلي لا ينحصر في التراكم المنطقية لأنها اصطلاح حدث كما هو الحق (قوله وهي الأخبار بالحكم الشرعي لأعلى وجه الأوامر) لا شأن أن هذا من جملة الأوامر يعلم الشرع فهو من عطف الخاص على العام كالتقضاء (قوله والإمامة العظمى) سبأ بقية شروطها في باب القضاء (قوله وأهل الذمة) أي لأن الله حرم علينا أموالهم ودماءهم ما داموا تحت ذمتنا (قوله والنهي عن المنكر) أي شرط معرفة الأمر والنهي وأن لا يؤدي إلى ارتكاب ما هو أعظم منه مفسدة وأن يظن الأفادة والأولان شرطان للجواز ومحرم عند فقدهما والثالث شرط الوجوب بسقط عدمه من الأفادة وشرط في النهي عن المنكر أيضا أن يكون مجاهدا أو محتلا ما فيه ومتركه يرى تحريمه لأن كان يرى حله أو يقاتل من يقول بالحل (قوله فحسبنا)

الموسم) بعرفة والبيت وبقية المشاهد كل سنة (فرض كفاية) إذا قام به البعض سقط عن الباقي (على المكلف) متعلق بفرض (الحرم) دون الرقيق (الذكر) لا الأنثى (القادر) لا العاجز عن ذلك بفساد قدرة أو مال (كأقيام بعلم الشريعة) فانه فرض كفاية أي غير ما يتعين على المكلف منها وهي فن الكلام والفقه والتفسير والحديث لأن في القيام بها أصول الدين والمبادئ بالقيام بها قراءتها وحفظها وتدوينها وتبويبها وتحقيقها وبلحى بذلك ما نتوقف عليه من نحو ومعان وبيان لأعروض وبديع ولا هيئة ومنطق (والفتوى) وهي الأخبار بالحكم الشرعي لأعلى وجه الأوامر فرض كفاية (والقضاء) وهو الأخبار بالحكم الشرعي على وجه الأوامر فرض كفاية (والإمامة) العظمى أي الخلافة من عالم عدل فطن ذي هيبة قرشي فرض كفاية ولا يعزل أن زال وصفه مالم يزل نفسه بخلاف من ولي أمر من الأمور وخالف فيه فانه يستحق العزل (ودفع الضرر عن المسلمين) وأهل الذمة فرض كفاية (والامر

بأنعرو) وهو ما طمحه الشارع طمحا جازما كالصلاة فرض كفاية (والنهي عن المنكر) وهو ما نهى عنه الشارع جزما فرض كفاية

(والشهادة) فحملوا وأداء فرض كفاية (والخرف) بكسر الحاء وفتح الراء المهملة جمع حرفه وهي الصنعة (المهمة) التي بها اصلاح الناس كالقبانة والخبازة والنجارة لا كتصريف الثياب والطرز والنقش (وتجهيز ميت) من غسل وكفن ومواراة فرض كفاية (والصلاة عليه) فرض كفاية (وفلن الاسير) من الحربين ان لم يكن له مال يملك منه فرض كفاية ولو أتي على جميع أموال المسلمين وسيأتي رد السلام وتشجيت العاطس آخر ٣٠٢ الكتاب ان شاء الله تعالى (وتعين) الجهاد (بتعيين الامام) لشخص ولو عددا

أى ان احتسب لذلك (قوله واداء) أى ان كثر المتحملون وهل تتعين بالطلب حيث تذا وهو ظاهر قول مالك وآية ولا بأبى الشهداء اذا مادعوا (قوله كالقبانة) بالياء التحتية وهي الحدادة كما هو نسخة المؤلف (قوله ان لم يكن له مال) ظاهره أن ماله مقدم على مال المسلمين وهي طريقة لبعضهم والطريقة المشهورة أنه يفسد أولاً بالنبي ثم مال المسلمين وهو كواحد منهم ثم ماله وسيأتي تفصيل ذلك في آخر المساب (قوله ولو أتي على جميع أموال المسلمين) أى ولاية تسع شئ في ذمة ومحل بذل جميع أموال المسلمين في ذلك ان لم يحصل لهم ضرر بذلك والا لتركب أخف الضررين (قوله ولو عبدوا امرأة) ومثل المرأة والعبد الصبي المطبق فيتعين على من ذكر بتعيين الامام ويخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد ورب الدين ان كان مدينا والمراد بتعيينه على الصبي جبره عليه كما يجب بر على ماله مصلحه لا عقابه على تركه (قوله على من يقرهم) محل ذلك ان لم يخشوا على نساءهم ويوتهم من عدو ويهجمهم والافلا يتعين عليهم (قوله امرأة أو رقيقا) أى أو غيرهما ممن لم يسلمهم في الجهاد الكفاية (قوله وتعين أيضا بالنذر) أى كما تقدم التنبيه عليه (قوله) للوالدين منع الولد من السفر فرض الكفاية ولو علموا ولا يخرج له الا باذنهم ما حيث كان في بلده من يقيده والاخرج له باذنهم ان كان فيه أهلية النظر وله ما المنع في فرض الكفاية ولو كانا كافرين في غير الجهاد وأما الجهاد وليس للكافرين المنع منه لانه مظنة قصد توهين الاسلام الا لقرينة يفيد الشفقة ونحوها وليس لمن عليه دين محل في سفره وهو قادر على أدائه ان يسافر لجهاد أو غيره الا أن يأذن رب الدين (قوله ولو بلغتهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم) هذا هو المشهور وقيل لا يدعوا للاسلام أولا الا اذا لم يبلغهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما لم يبادروا للقتال) أى ومثل ذلك اذا قل جيش المسلمين ومن ذلك كانت اغارة سراياه عليه الصلاة والسلام (قوله قوتلوا) أى شرع في قتالهم وقوله وقتلوا أى جازقتلهم ان قدر عليهم (قوله الا اذا قاتل قتال الرجال) اعلم أن للمرأة والصبي ثمانية احوال لانها إما أن يقتل أو لا في كل اما بسلاح أو غيره وفي كل اما ان يؤسر أو لا فان قتلا أحدا جازقتلها سواء قاتل بسلاح أو لا أو أسرا أو لا وان لم يقتل أحدا فان قاتل بسلاح جازقتلها ما أيسر أمرا أولا وان قاتل بسلاح ولا يقتل بعد الاسراء فاقولا في حال المقاتلة على الراجح فتدبر (قوله المنعزل عن الناس) يحترز به عن رهبان الكنائس المحاطين لهم فانهم يقتلون واقتصار المصنف على استثناء ذلك السبعة يفيد قتل الاجراء والخراطين وأرباب الصنائع منهم وهو قول سحنون وقال ابن القاسم لا يقتلون بل يؤسر ون قال بن والطاهر أن الخلاف اعطى في حال وأن المدار على المصاحبة بنظر الامام (قوله ولا دية عليه ولا قيمة الخ) أى لا فرق بين الراهب وغيره كما في روماني الخرشبي من أن الراهب والراهبة يلزم ديتهم الا هما حران فهو خلاف النقل كما في الحاشية (قوله ترك لهم الكفاية) هذا فيه من لا يقتل ولا يؤسر سواء كان لا يحوز أسره كالراهب والراهبة أو يحوز أسره ولكن ترك من غير أسره كالباقي وما ذكره من أنه ترك لهم الكفاية فقط لا كل ما لهم هو الاشهر عند ابن الخاحب وهو ظاهر المدونة وقيل يترك لهم أموالهم

وامرأة (و) تعين أيضا (بفتح الباء) العدو ومحلة قوم (و) تعين (على من يقرهم) ان يحجزوا عن دفع العدو بانفسهم (وان) كان من فتح أو من يقره (امرأة أو رقيقا) وتعين أيضا بالنذر (ودعوا) أولا وجوبا (للاسلام) ولو بلغتهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يبادروا للقتال (والا) قوتلوا بلا دعوة فان أجابوا للاسلام وأسلموا تركوا محل أمن وان امتنعوا عنه (فالجزية) تطلب منهم فان أجابوا تركوا وضربت عليهم (بمحل أمن) أى مأمون بحيث تنالهم أكامنا فيه اما بالرحيل الى بلادها واما أن يكون محالهم فقد راعى فيه ولا فحشى فيه غائلتهم (والا) بان لم يحجبوا للاسلام أو الجزية أو أجابوا ولكن كان أهل الذي هم فيه غير مأمون ولم يرتحلوا الى بلادنا (قوتلوا وقتلوا) المرأة والصبي (ولا يحوز قتلها) لانها من الأموال (الا اذا قاتل قتال الرجال) بالسلاح ونحوه لا برمي حجر ونحوه (أو قتلا) أحدا من الجيش في حوز قتلها (و)

الا (المن) أى العاجز (والاعشى والمعموه) أى ضعيف العقل وأولى المجنون (و) الشيخ (القانى) أى الهرم كلها

(و) الا (الراهب المنعزل) عن الناس (بلا رأى) أى تدبير للحروب فلا يحوز قتل واحد منهم فان كان لواحد منهم تدبير ورأى لا جرم بينه جازقتله فقوله بلا رأى راجع للزمن وما بعده (و) اذا لم يحز قتلهم فان تعدى أحدهم قتلهم (استعمر قتلهم) لانه ارتكب ذنبا ولا دية عليه ولا قيمة ولا كفارة (و) اذا لم يحز قتل واحد منهم (ترك لهم الكفاية) أى ما يكفيهم (ولو من أموال المسلمين) وقدم ما لهم على مال غيرهم فان كان عددهم زائدة على كفايتهم

تجاز أخذها وتخصس (وان خيروا) في المنعم لانهم وان لم يحرقوا قتلهم يجوز اسرهم الا الراعي والراعية لا يجوز قتلها ما ولا اسرها بشرط العزلة وعدم الرأى (فقيدهم) على قتلهم بعد الحوز يحكمها الامام في الغنيمة (والراعي والراعية) المنعزلان بلارأى (حوان) لا يجوز قتلها ما ولا اسرها وان كان لادية ولا قيمة على قاتلها (بألة) متعلق بقوله قوتلوا والمراد بالآلة جميع أنواع السلاح وما الحق به كقتلها ومضيق (وقطع ماء) عنهم أو عليهم لفرقوا (وبنار) ليعرقوا لكن (ان لم يمكن غيرها) والالم يقتلواها (ولم يكن فيهم مسلم) والالم يقتلواهم بخافة حق المسلم (الا) ان يكونوا (بالحصن مع ذرية ونساء فغيرهما) أي فيقاتلون بغير التفرق بالماء والتخريب بالنار نظر الحق العامين لمسلم في الدار والى النساء من حق (فان ترسووا بهم) أي بالذرية والنساء (تركوا) بلاقتل الحق العامين (الا لشدة خوف) على المسلمين فيقاتلون مطاعا بكل شيء وعلى كل حال (و) ان ترسووا

٣٠٣

أي غير الترس المسلم بالرمي ولا يجوز رمي الترس ولو خفعا على بعض المغازين (الاحوف على أكثر المسلمين) فتسقط حرمة الترس ويرمى على الجميع (وحرم فرار) من العدو (ان بلغ المسلمون النصف) من عدد الكفار فلا يفر واحد من اثنين ولا عشرة من عشرين لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم الآية (ولم يبلغوا) أي المسلمون (اثنى عشر ألفا) وان بلغوها حرم الفرار ولو كثرا الكفار جدا (الا) شخصا (متحررا لقتال) أي أظهر من نفسه الهزيمة لمتبعه الكافر فيرجع عليه فيقتله فاللام في اقتال للعله (أو) شخصا (متحررا لقتال) أي لطائفة من المسلمين لمتقوى بهم وهذا (ان حاف) المتحير من العدو وخوفنا وقرب المحار اليه (وحرم المثلة) أي التمثيل بالكافر قطع

كلها وهو ضعيف (قوله حازاخذها) أي على ما شهرا بن الحاجب (قوله وان كان لادية ولا قيمة الخ) أي خلافا للحرشي (قوله والالم يقتلواها) أي ما لم يخف منهم والاتعنت المقاتلة بها (قوله مخافة حق المسلم) أي ولو خفنا منهم كما لا بن الحاجب قال في التوضيح وهو المذهب خلافا للحمي اهـ ولكن ينبغي تقييده بما اذا لم يعظم الضرر فتركب أذى الصررين كما يؤخذ من الشارح فيما يأتي (قوله وان ترسووا بهم) قوتلوا أي وأولى ان ترسووا باموال المسلمين (قوله ويرمى على الجميع) طاهره أنه يجوز حينئذ رمي الترس ولو كان المسلمون المنترسون أكثر من المجاهدين وهو كذلك كما في الحاشية (قوله وحرم فرار) أي في الجهاد مطلقا سواء كان كفائيا أو عينييا لان الكفائي يتعين بالشروع فيه (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أي ما لم يتفرد الكفار بالمدد والادلا يحرم الفرار (قوله فان بلغوها حرم الفرار) أي ما لم تختلف كلهم أو يتفرد الكفار بالمدد فان لم يتفرد الكفار بالمدد ولم تختلف المسلمون وفر واحد من هذا العدد كان فراره من الكبار يغفر له بالتوبة أو عفو الله وأما لو فر بعد نقص العدد واحد فلا حرمة عليه (قوله متحررا لقتال) محل جواز التحير لم يكن المتحير الامير وأما هو فلا يجوز له ذلك فان شجاعة الامير في الثبات وشجاعة الجنود في الوثبات (قوله أي التمثيل بالكافر) أي بعدالة قدر عليه حيا أو ميتا ولا مفهوم لقوله بعدموته (قوله والاجاز) أي التمثيل مـ بعد القدرة عليهم (قوله أوجهاها الى وال) أي ولو كان في بلد القتال وأما محلها في البلد نفسه من غير ان تنقل الى وال بخائر بخلاف المغاة فانه لا يجوز قتال بعضهم الظاهر أن محل حومة محل الرأس لبلدان ما لم يكن في ذلك مصلحة شرعية كاطمان قلوب المجاهدين والجزم بعين المقتول مثلا والاحار فقد جعل للبي صلى الله عليه وسلم رأس كعب بن الاشرف من خير لادينة (قوله الا في حبش آمن) الاستثناء راجع لما بعد الكاف فقط والعرق ان المرأة تنه عن نفسها عند فواتها والمحرف قد يسقط ولا يشعر به (قوله خيانه أسير) أي يحرم عليه الملبسة فيما آمن عليه خاصة وسواء كان الائتمان مصرح به أم لا أو قال له أمناك على مالنا أو على كذا أو كان غير مصرح به كما اذا أعطى الاسير شيئا يصنع (قوله ائتمن طائعا) ان قلت الفرض انه أسير فكيف يتأتى منه طوع أجيب بأنه يمكن ذلك فيمن أسر ابتداء فلما وصل لبلادهم أحبوه وأطلقوه وعاملوه معاملة الحبيب المؤتمن (قوله جاز له ذلك ان آمن على نفسه) فان تنازع الاسير ومن أمنه فقتل الاسير كمت مكرها وقال الكافر طائعا فالقول قول الاسير قاله الاحوري (قوله لان جاء تائب فقتل القوم) وتفرق الجيش) أي فلا يؤدب بخلاف مجيئه بعد تفرق الجيش فانه يؤدب لقول ابن رشد ومن تاب بعد القسم وانفراق الجيش أدب عند جميعهم قياسا على الشاهد يرجع بعد الحكم لان انفراق الجيش كنفوذ الحكم بل هو أشد لدرجة على العزم للحكموم عليه وعجزه عن ذلك في الجيش اهـ

أنفه أو أذنه أو نحو ذلك بعد موته ما لم يقع منهم تمثيل بالمسلمين والاحاز (و) حرم (جل رأس) من كافر (لما) أخرجه التي وقع بها القتال (أو) حياها الى (وال) أي أمير حبش (و) حرم (سمر مصحف لارضهم) ولو في حبش آمن خوف اهانتة بسقوطه واستيلاء أيديهم عليه (كأرأة) يحرم السفر بها لارضهم (الاف حبش آمن و) حرم (خيانه أسير) عندهم (ائتمن طائعا) أي ائتمنوه في حال طوعه (ولو) ائتمن طائعا (على نفسه) بان قالوا له أمناك على مالنا أو على أنفسنا أو على من نرضى من طائفة أو لا يجوز له الهرب ولا أخذ شيء من مالهم ولا قتل أحد منهم فان لم يؤمنوه أو أنه كره احاز له ذلك ان آمن على نفسه وعلى من معه حتى ان شاء فرجار وطؤها ان خرج بها من بلادهم (و) حرم (القتل) بالصم أخذ شيء من الغنيمة قبل حوزها ولو قتل (رادب) بالاجتهاد (ان ظهر عليه) لان جاء تائب قبل ان يقتل النعم ويقتل الجيش ويرد ما أخذ من نفسه وان تعذر بقاء الجيش ردها له لانه لم يبق في يده ولا يجوز

تملكه (وحدان) بحريسة أوجارية من جوارى السبي رجلا أو جلدًا (أو سارق) لنصاب من الغنمة بقطع يده (أن حيزا المغنم) ولم
يجعلوا كونه من الغنائم الذين لهم حق في الغنمة شبهة تدرك عنه الحدود كبر بعضهم أن الراحح أن الزاني لا يحد وأن السارق لا يحد إلا
إذا سرق فوق منابه نصابا (وإذا أخذ محتاج) من إضافة المصدر لفاعله أي يجوز لأحد محتاج منهم أن يأخذ من الغنمة لأعلى وجه الغلول
(نعلا) يتعل به (وخزما) يشد به ظهره (وطعاما) يأكله (ونحوها) كعلف لدابته وأبرة ومخيط وخيط وتصعة ودلو (وإن نعما) يذبحه
لأكله أو يحمل عليه متاعا ويرد جلد الغنمة إذا لم يحتاج إليه (كنوب) يجوز أخذها احتاج للنسب أو ليعطى به (وسلاح) يقاتل به
أن احتاج (ودابة) يركبها أو يقاتل عليها ٣٠٤

بن من حاشية الأصل (قوله وحدان بحريسة) أي في بلادهم وقوله أوجارية الخ أي بعد حيازة المغنم
فصار يحد للزنا طلاقا قبل حيازة المغنم أو بعدها (قوله أن حيزا المغنم) قيد في الثاني فقط وأما السرقة
قبل الحيازة فلا حد فيها إلا مال الحرى يجوز أن تأتوا به بأي وجه كان (قوله أن الزاني لا يحد) أي الزاني
بأسه السبي حيث كان من الغنائم نظر التشبه وأما الزاني بالحريسة في حداته اتفاق حيث زنى بها في محل
يعجز عن تملكها فيه (قوله بذاخراج خمسة الخ) الذي في التوضيح أنه يتصدق بجمعه ولا ينال المواز
يتصدق منه حتى يبقى اليسير فإذا صار الباقي يسيرا حار ذلك لا أخذاً كله كماله كان الباقي يسيرا من أول
الامر فالأقوال ثلاثة أرجحها ما قاله شارحنا (قوله وجار المبادلة فيه الخ) هذا هو الصواب كما عبر به ابن
الحاجب خلافا لظاهر خليل من كراهتها ابتداء ومضيها بعد الوقوع وعليه ههنا شئ القناني (قوله ولو
تفاضل في ربوي) قال في الحاشية والظاهر حوز اجتماع ربها الفصل والنساء ههنا لا لها ليست معاوضة
حقيقة ثم إن جواز التفاضل بين العزاة إنما هو فيما استغنى عنه واحتيج لغيره وأما أن لم يكن عند كل
واحد إلا ما يحتاج إليه فلا يجوز فيه الربا بل يمنع وبهذا قيد الحوز أبو الحسن في شرح المدونة (قوله
وذي حيوان الخ) قال في التوضيح إذا عجز المسلمون عن حمل مال الكفار أو عن حمل بعض متاعهم
فأنهم يتعاونون لئلا ينقطع به العدو وسواء الحيوان وغيره على المشهور والمعروف وعلى المشهور فاختلاف ماذا
يتلف به الحيوان فقال المصنف يوزن تعريفا أو تذييعا أو يحوز عليها وقال المصنف يحوز عليها وكرهوا أن
تعرب أو يذبح وبه نداء تعلم أن المصنف درج على قول المصنفين وأن الواو في كلامه بمعنى أو إذا لا يشترط
اجتماع الذبح والعريضة مما بل أحدهما كاف وحيث تلف الحيوان بالموت وكان يظن رجوعهم إليه
قبل فساده وينتفعون به وجب التحريق لأن القصد عدم انتفاعهم به كالاتمة التي عجز عن حملها
(قوله فالصور أربع) حاصلها أنه يجوز في صورتين ويندب في صورة ويحرم أو يكره في صورة أما
الجواز ففيها إذا أنكت ورجيت وعكسه وهو ما إذا لم تنك ولم ترج والنسب فيما إذا أنكت ولم ترج
عند ابن رشد وقال غيره فيها الوجوب واعتمده والحكمة أو الكراهة فيما إذا لم تنك ورجيت (قوله
اتلاف المحل فيه صور أربع) أن قصدا تلافيا لها أخذ عساه كان جائزا انتفاقات أو كثر وإن لم يقصد
أخذ عساه فإن قلت كرها فافان كثر فرواقتان بالجوارى الكراهة (قوله وجازو طء أسير الخ)
أي لأن سبيهم لا يهدم فكذا حنا ولا يطل ملكتنا وأراد بالخوازم عدم الحرمة والانهوم كره خوفا من
مقاومة يده بأرض الحرب (قوله وجار لا محتاج عليهم بقرآن) أي كما أرسل النبي صلى الله
عليه وسلم فإنه كان يخاطبهم بالآية التي ذكرها التاريخ ومثل القرآن الأحاديث (قوله على كثير)
مراده أكثر من مثليه لأن إقامته على مثليه واجب والقرار منه كبيرة والجواز المذكور
شرطين أحدهما قصد نصر دين الله بأن لا يكون قصده طهارش جماعة ولا طمعا في غنمة ثانيهما

للحاجة (أن قصد الرد)
طما بعد قضاء حاجته
لأن قصد التملك فلا
يجوز (ورد) وجوبا
(ما فضل) عن حاجته
من كل ما أحذمه مما قبل
الكاف وما بعدها (أن
كثر) بأن ساوى درهما
قاعلي لأن كلتا هما
(فإن تعذر) رده (تصدق
به) كله عن الجيش وجوبا
بعد استخراج خمسة ولا
يجوز تملكه (و) جاز
(المبادلة فيه) أي فيما
أخذ المحتاج منهم قبل
القسم (وإن بطعام ربوي)
فإن أخذ لحما أو شعيرا أو
قمحا أو نحو ذلك لم يأخذ
فاسد معنى عنه أو عن بعضه
أن يبدله ممن أخذ حاجته
غيره بذلك العبر ولو
تفاضل في ربوي متحد
الجنس لأنه ليس بمملوك
حقيقة وإنما أخذ الحاجة
ويرد ما وصل ولد لا يجوز
مبادلة بعد القسم إلا إذا
خلاف عن الربا والمواضع
الشرعية (و) جار
(التحرر بب) لذي يارهم بالخدم

والأتلاف (والحرق وقطع المحل) من عطف الخاص على العام لأنهما من التحريم بخصيصهما
بالدكراتوهم منعهما (وذي حيوان) لهم (وعرفته واتلاف أمتعه) من عرص أو طعام (عجز عن حملها) أو هو الانتفاع بها (أن أنكى)
ذلك أي أعان العدو (أو لم ترج) للمسلمين فأن أنكى ولم ترج ندب التحريم عند ابن رشد وعند غيره وهو الراجح في هذه الصورة وإن رجيت
للمسلمين ولم تنك تحرم التحريم بوجوب البقاء وقال ابن رشد الأفضل الآية عا لصور أربع (و) حاز (وطء أسير) في أيديهم (حليته) من
زوجة أو أمة ومحلها (أن علم) الأسير (سلامتها) من وطء الحرى (و) جاز (الاحتجاج عليهم بقرآن) بحقوقه تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا
إلى كلمة سواء الآية (و) جار (نعت ك) اب) البهم (ففيه كآلية) والآيتين من القرآن أن أمن الاستمات والسب والالتم بجز (و) حار (أقدام
الرجل) المسلم (على كثير) من الكفار لئلا يفسد دين الله حيث علم بأثره من (و) حاز (نبتال

من سبب موت لا غير) أي لسبب موت آخر كان يقتل من غير سبب لالسقوط في بئر أو بحر (ووجب) الانتقال (أن رجي) (حياته أو طوطها) ولومع ضيق (و) جاز (للامام) أو نائبه (الامان) للكافرين أن يعطيه الامان على أنفسهم وأموالهم (مصلحة) اقتضته تعود على المسلمين لا غير مصلحة (مطلنا) اقليم أو غيره خاص أو عام (كفره) أي الامام يجوز له الامان مصلحة (ان كان) غير الامام (سميرا) ولا يصح امان غير المير كسي أو محنون أو سكران (طائعا لا مكرها) ولا يصح تأمينه (مسلم) ولا يضي تأمين كافر ذي لأن كفره يحمله على سوء الظن بالمسلمين (ولو) كان المؤمن المير المسلم

٣٠٥

ان يعلم أو يعلم على ظنه نكايته لهم والام يجوز ان مات يكون عاصيا وان كان شهيدا ظاهرا (قوله من سبب موت) اتعا بهر بالسبب لان الموت لا تعد فيه والتعدد انما هو في اسبابه قال بعضهم ومن لم يمت بالسيف مات بغيره * تعددت الاسباب والموت واحد

فيحوز له الانتقال بطرح نفسه في المحر مثل اهر وامن النار وهو المشهور ومقابلته في كتاب محمد من عدم الجواز ومرض المسئلة استواء الامرين بان علم انه ان استمر في النار مات حالا وان رجي نفسه في المحرمات حالا (قوله ووجب الانتقال ان رجي) مراده بالرجاء ما يشمل الشك (قوله الامان للكافرين) عرف ابن عرفة الامان بقوله رفع استباحة دم الحر في ورقة وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما فقوله رفع دم من اسبب للامان لانه اسم ممدور وقوله استباحة الخ احترزه من رفع استباحة دم غيره كالهو عن القاتل وقوله ورقه أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احترزه عن الصالح والمهادنة والاستئمان كذا في الحاشية (قوله اقليم) أي عدد دا غير محصور وان لم يكن أحد الاقاليم السبعة الا في بيانها (قوله ان كان غير الامام ميرا) حاصله ان من كانت فيه تسعة شروط وهي الاسلام والعقل والبلاوغ والحرية والد كورة والطوع ولم يكن خارجا على الامام وامن دون اقليم وكان تأمينه قبل الفتح اذا أعطى امانا كان الامان اتفاقا وأما الصبي المير والمرأة والرقبة والخارج على الامام اذا امن واحد منهم دون اقليم قبل الفتح ففيه خلاف فقيل يجوز ويضي وقيل لا يجوز ابتداء ويخبر فيه الامام ان وقع ان شاء أمصاه وان شاء رده وأما الكافر وغير المير ولا يصح اتفاقا (قوله أو خارجا على الامام) طاهره أنه من موضوع الخلاف وقيل ان كان مسلما عاتلا بالعا حرا ذكر او امن دون اقليم قبل الفتح يجوز ويضي باتفاق ومشي عليه في الاصل (قوله أحد اقاليم الدنيا) وهي سبعة الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك مع باجوج وماجوج والصين وأما المغرب والشام والعراق فمن مصر بدليل اتحاد الدية والميقات واليمن والحبشة من الحجاز وكل اقليم من هذه الاقاليم سعمائة فرسخ في مثاهم من غير أن يحسب من ذلك جبل ولا واد والبحر الاعظم محيط بذلك ومحيط به حبل قاف (قوله وان وقع من غير الامام بعد الفتح) وهذا قول ابن القاسم وابن المواز ورد المصنف بالمبالغة على ما قاله سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويحوزا غيره لعدم صحته امانه بالسبب لغير مؤمنه فمحل الخلاف في سقوط القتل بالناس بعد الفتح انما هو بالنسبة لغير المؤمن وأما هو ولا يجوز له القتل اتفاقا كذا في التوضيح (قوله وأما غير القتل من حزية الخ) طاهره ولو من الامام (قوله من أسر) أي استرقاق ويكون غنيمة (قوله أو من) أن بان يترك سبيله ويحسبه من الخمس (قوله أو فداء) أي من الخمس أيضا سواء كان بالاسارى الذين عندهم أو عتال يأخذ منهم (قوله أو ضرب خربة) أي عليهم ويحسب المضر وبعليهم من الخمس أيضا وهذه الوجوه الاربعة بالنسبة للرجال المقاتلة وأما النساء والذراري وليس فيهم الا الاسترقاق أو الفداء (قوله بلفظ دال عليه) أي عربي أو غيره (قوله مفهومة) أي يفهم الحرى منها الامان وان قصد المسلم بها ضده ويثبت الامان

الامام) فانه يجوز ويضي وقيل الصبي وما بعده لا يجوز امانه ولا كمن ان وقع مضي ان أمصاه الامام وان شاعده (وامن) غير الامام (دون اقليم) بان امن عددا محصورا وكان امان غير الامام (فصل الفتح) أي اسقياء الجيش على المدينة والظفر بها (والا) بان امن غير الامام اقليما أي عددا غير محصور ولو لم يكن أحد اقاليم الدنيا أو امن عددا محصورا بعد فتح البلد (نظر الامام) في ذلك فان كان صوابا أبقاه والارده (و) اذا وقع الامان من الامام أو من غيره بشروطه (وحب) على المسلمين جميعا (الوفاء به) فلا يجوز أسرهم ولا أخذ شيء من مالهم الا بوجه شرعي ولا أذيتهم بغير وجه شرعي (وسقط به) أي بالامان (القتل وان) رفع (من غير) الامام بعد الفتح) فأولى ان وقع من الامام أو من غيره قبل الفتح وأما غير القتل من حزية أو استرقاق أو فداء ولا يسقطان وقع الامان بعد الفتح ولا

٣٩ - صاوي - ل ي سقط الامان بعده لا القتل خاصة اذا قال (ويظن) الامام (في غيره) أي غير القتل من أسر أو من أو فداء أو ضرب خربة ثم الامان من الامام أو غيره يكون (بلفظ) دال عليه نحو امانك (أو اشارة مفهومة) برأس أو يد (ولو ظنه) أي الامان (حربي) والخال اب المسلم لم يؤمنه وانما خاطب غيره أو خاطبه بكلام لم يفهمه (فتن) أنه امنه (فداء) اليانعة ممددا على ظنه (أو نهي) الامام الناس عنه) أي عن الامان (فعموا) رأينوا واحدا أو طائفة (أو نسوا) ان الامام نهي عنه فامسوا (أو جهلوا) نهيته أي لم يعلموا به فامسوا (أو) آمنه نهي (طن) الحرى (اسلامه) وجاء اليانعة بعد اعل ذلك (أمصى) الايمان في المسائل الخمس أي أمصاه الامام ان شاء

(أورد) الحربى (لأمنه) ولا يجوز قتله ولا أسر ولا سلب ماله (كان) أى كجاءه لئلا يمتنه ان (أخذ) حال كونه (مقبلا) اليها (بارضهم فقال
جئت لأطلب الأمان) منهم (أو) أخذ (بارضنا وقال ظننت أسكم لا تتعرضون لتاجر) ومعه تجارة (أو) أخذ (بينهما) أى بين أرضنا وأرضهم
وقال ماذا كرفيد لئلا يمتنه (الأقربنة) ٣٠٦ كذب) فلا رد ويرى الامام فيه ما يراه فى الاسرى كما اذا لم يدع شيئا من

من غير الامام بيينة لا بقول المؤمن كنت أمته بخلاف الامام فقول مقبول (قوله أو رد الحربى لأمنه)
أول التحجير أى ان الامام مخير بين امضاءه أو رده الى المحل الذى كان فيه قبل التأمين سواء كان يأمن فيه
أو يخاف فيه فلا يترضى له فى حال مكنته عندنا ولو طالت اقامته ولا فى حال توجهه الى المحل الذى كان فيه
(قوله أو أخذ بينهما) ماذا كره المصنف من أنه يرد فى هذه الامنة أحد قولين وقيل انه يخبر فيه الامام ويرى
فيه رأيه ومحل الخلاف اذا أخذ بمحذور مجيئه والاخير فيه الامام باتفاق كما فى التوضيح (قوله
الأقربنة كذب) أى كوجود آفة الحرب معه (تنبية) ان رد المؤمن ببيع قبل وصوله لأمنه
فهو على أمانه السابق حتى يصل الى مأمنه فاذا أقام بليس للامام الزامه الذهاب لانه على الأمان ومثل
الرد بالبيع رجوعه قبل الوصول ولو اختار على ظاهر كلام ابن يونس وأما ان يرجع بعد بلوغه مأمنه
ببيع أو غيره فقبل الامام مخير ان شاء أنزله وان شاء رده وقبل هو وحل وقيل ان رد غلبة فالامام
مخير وان رد اختيارا فهو حل (قوله وان مات المؤمن عندنا الخ) اعلم أن الاحوال أربعة لان
الحربى المؤمن أما ان يموت عندنا وأما ان يموت فى باده ويكون له مال عندنا فهو ودية وأما ان يموت
وأما ان يقتل فى المعركة فأشار المصنف الى الحالة الاولى بقوله وان مات عندنا فماله لوارثه الخ ولم
يستوف الاحوال الأربعة بل بين حكم الحالة الاولى فقط ونحن ننبهنا فنقول أما الحالة الثانية وهى
ما اذا مات فى باده وكان له عندنا نحو ودية فأشارت لوارثه وأما الحالة الثالثة وهى أسره وقتله فماله
لن أسر وقتله حيث حارب فاسم قتل وأما الحالة الرابعة وهى ما اذا قتل فى معركة بينه وبين المسلمين
من غير أسرفى ماله قولان قيل يرسل لوارثه وقيل فى ومحلها اذا دخل على التحجير أو كانت العادة ذلك
ولم تطل اقامته فان طالت اقامته وقتل فى معركة بينه وبين المسلمين كان ماله ولو ودية فبأقوال واحد
(قوله فلا ينزع منهم ان دخلوا به عندنا بامان) أى ولا يتعرض لهم فيه غاية ما فيه يكره لغير مالكه اشتراؤه
منهم لان فيه تسلط لهم على أموال المسلمين وشراؤه بافوتها على المالك وأما لو قدم الحربى عندنا قهرا
كالدولة العرساوية فاذا ذهبوا أمتعة المسلمين وأرادوا بيعها فلا يجوز الشراء منها وهى باقية على ملك
أربابها فلهم أخذها ممن اشتراها بقصد التملك مجانا وأما ان اشتراها بقصد الفداء لربها فالأحسن أخذها
بالفداء لان بلاد الاسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر مادامت شعائر الاسلام قائمة بها كذا
فى حاشية الاصل وبهذا نعلم أن ما ذهب اليه الفرنساوية من أموال المسلمين لا يملكه الموهوب له ولا يفوت
على مالكه بالهبة بخلاف من دخل بلادا بامان ويده شئ من أموال المسلمين أخذها منهم وهو بدار
الحرب فانه يملكه الموهوب له اما لان الأمان يحقق ملكه أولانه بالهدد صار له حمة ليست له فى دار
الحرب بخلاف ما ناعوه أو وهبوه فى ديارهم فان لربهم أخذ ما لثمن فى البيع ومجانا فى الهبة
(قوله الا الحرام المسلم) أى ذكرنا أو أنشئ (قوله وما مشى عليه الشيخ الخ) هو أحد
قولين لابن القاسم والقول الآخر انه ينزع منهم الاثاث دون الذكور فالاقوال ثلاثة قد علمتها
(قوله ولا يملكها الخ) أى عدم الشبهة حيث شد ومثل الحرام المسلم الدين الذى فى ذمته والوديعة
وما استأجره من مال ككفره (تنبية) يدخل فى قوله غير الحرام المسلم أم الولد والمدير والمعتق
لاحل والمكاتب لانه يجب فداء أم الولد بدفع القيمة لشبهها بالحره وابتعت ذمة سيدها ان أعسر
و يملك من المدير والمعتق لاجل ما يملكه السيد منهم فان مات السيد عتق المدير والمعتق من ثلث
ماله وان حل به بعهده ورق بآتيه لمن أسلم عليه ولا خيارا لوارث فى المدير اذا مات سيده ورق بعهده بل

ذلك فى المسائل الثلاثة
(وان مات) المؤمن (عندنا)
فماله لوارثه ان كان معه
وارثه عندنا دخل على
التجهيز أم لا (والا يكن)
معه وارثه (أرسل) المال
(له) أى لوارثه بارضهم
(ان دخل) عندنا (على
التجهيز) لقضاء مصالحه
من تجارة أو غيرها لا على
الاقامة عندنا (ولم تطل
اقامته) عندنا (والا) بان
دخل على الاقامة أرى على
التجهيز ولا يمكن طالت
اقامته عندنا (دفع) محله
بيت مال المسلمين (وانترع
منه) أى من المستأمن
(ماسرق) أى ماسرقه منا
معاهد زمن عهده سواء
كان هو أو غيره (ثم عيد) أى
رجع (به) اليها وبقطع
ان كان هو السارق ولو
شرط عند الأمان انه
لا يقطع ان يسرق ولا يوفى له
بشرطه بخلاف ما غاروا
عليه وسلبوه من امان
الأموال أو سرقوه فى غير
زمن عهدهم فلا ينزع منهم
ان دخلوا به عندنا بامان
الا الحرام المسلم فانه يبرع على
المعتد بالقيمة وما مشى
عليه الشيخ من عدم
النزع ضعيف ولذا قيل
(و) انترع من المعاهد

(الاحرار المسلمون) الذين قدمهم بعد اسرهم أو سرقتهم بالقيمة على فرض كونهم أرقاء
وأما ما سرقه زمن عهده فيبرع منه بالقيمة قول واحد (وملك) حرى دخل عندنا بامان أولا (بإسلامه) جميع ما يملكه من أموالها وغيرها
كفدى وماله (غيرها) أى غير الحرام المسلم وما مرته مما أيام عهده ولا يملكها (ووقع فى الأرض غير الموات) من أرض الزراعة
والدور

يجوز الاستيلاء عليها ولا يحتاج وقفها الصيغة من الامام ولا تطيب أنفس المجاهدين بشئ من المال ولا يؤخذ للدور كراء بخلاف أرض
الزراعة وفائدة وقف الدور أنها لا تباع ولا تصرف فيها تصرف الملاك وهذا مادامت باقية بانيته التي فتحت عليها فان تهدمت وجدد
فيها بناء جاز بيعها وهبتها والاخذ بالشفعة كما هو الآن بمصر وبكة وغيرها وأما الموات فلا كلام لاحد عليها ومن احياها اشيا فهو له ملكا
(ك) أرض (مصر والشام والعراق) من كل ما فتحت عنوة (وخس غيرها) أي غير الأرض من سائر الاموال قال تعالى واعلموا انما
غنمتم من شئ فان الله خمسة الآية (فحراجها) أي الأرض (والخمس) المذكور (والجربة وعشر) تجارة (أهل

٣٠٧

الدمية) وكذا عشر الحربين

ذادخلوا عند بابان (وما)
أي وكل مال (جهات
أربابه) ومال الميراث اذا
قتل لردته (وتركت بيتا لا
وارث له) وما أخذه الامام
في نظير معدن أو أقطاع
كل ذلك محله بيت مال
المسلمين يصرف (لآله
عليه الصلاة والسلام) بقدر
كفاية سنة أو ما يقتضيه
الحال وينقلون عن غيرهم
لمنعهم من الزكاة وهم
بنو هاشم فقط عندنا وعند
غيرنا بنو هاشم والمطلب
(ولمصلحة المسلمين من
جهاد) يشتري خيل وسلاح
ويعطى للعسكر ما ينفقونه
في سفرهم أو رباطهم ونحو
ذلك (و) من (فضاء دين
مهم وتجهيز بيت) لآمال
له (واعانة محتاج من أهل
العلم) وهم أولى من غيرهم
لا سيما المقطعين لقراءته
وتدوينه وللأفتاء والقضاء
ونحو ذلك (وغيرهم) من
كل محتاج رقيم وأرمل
وترويح أعزب واعانة حاج
(و) من (مساجد وقضاطر
ونحوها) كحصن وسور

الحق فيه لمن أسلم عليه لان السيد لم يكن له انتراعه من أسلم فكدا وارثه بخلاف العبد الجاني والمعتق
لاجل يصير حرا بفرار الاجل والمكاتب يعتق اذا أدى ما عليه له وان عجز رقه ولا شئ لسيدده والولاء في
الجميع لمن عقد الحربية (قوله) مجرد الاستيلاء (الخ) قال ر لم أر من قال انها تصير وقفاء مجرد الاستيلاء
عليها اذ كلام الأئمة فيما يفهمه الامام فيها هل يقسمها كغيرها أو يتركها لنواثب المسلمين وحينئذ
ففي وقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصالح عليه وهو الحبس وأقره بن وقديقال هذا المعنى هو المراد
من قولهم تصير وقفاء مجرد الاستيلاء فانها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتعديس الا ذلك وهذا الوقف
لا يحتاج لصيغة كما قال الشارح كذا يؤخذ من حاشية الاصل (قوله) ولا يؤخذ للدور كراء) أي بل هي
كالمساجد يقضى فيها السابق ونقل عن بعض الاشياخ انه ينبغي أن يؤخذ للدور كراء ويكون في المصالح
كحراج أرض الزراعة (قوله) فلا كلام لاحد عليها) أي ولو السلطان (قوله) فحراجها) أي أرض العنوة
ومثلها حراج أرض الصلح ولا تورث أرض العنوة لانها لا تملك قال في الاصل ولو مات أحد الفلاحين وله
ورثة وقد جرت العادة باب الله كور تختص بالأرض دون الابات كما في بعض قرى الصمدية فانه يجب
اجراؤهم على عادتهم على ما يظهر لان هذه العادة والعرف صارت كالآذن من السلطان في ذلك ومقتضى
ما تقدم أنه يجوز للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع أيديهم عليها ويعطيها لمن يشاء وقد يظهر أنه
لا يجوز له لما فيه من فتح باب يؤدي الى الهرج والعساد ولان موثرهم نوع اسفحاق وأبصار العادة تنزل
منزلة حكم السلاطين المتقدمين لان كل من بيده شئ فهو وارثه أولا ولأدله الذي كور دون الابات رعاية
الحق المصلحة نعم اذا مات ولم يكن له وارث فالامر للآثر وماله ثم من فتاوى معززة لبعض أئمتنا كالشيخ
الحرشي والشيخ عبد الباقي والشيخ محي الشاوي وغيرهم من أن أرض الزراعة تورث هي فتوى باطلة
لما فاتها ما تقدم وعالمهم قد شرح هذا المختصر ولم يذكر الارث ولا بالاشارة فالظاهر أن هذه الفتاوى
مكذوبة عليهم ولا يلتزم اليها اه بحرقه (قوله) والجزية) أي عنوة أو صلحية (قوله) كل ذلك) أي
جميع العشرة التسعة التي ذكرها المصنف والشارح والعاشر حراج أرض الصلح ولا نصم لها الزكاة
بل تصرف للاصناف الثمانية ولو قولها السلطان (قوله) وعند غيرنا) أي الشافعي فقط وأما عند أبي
حنيفة فمهم فرق خمسة آل على وآل حمقر وآل الحرث وآل العباس وآل عقيل وهؤلاء أقل
أفراد من بني هاشم (قوله) بالمعروف) أي وارثه متعرق جميعه كما قال عبد الوهاب واختلاف هل
يبدأ الامام بنفسه وعياله وبه قال عبد الوهاب أو لا يبدأ بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم
(قوله) أو غيرها) أي من باقي العشرة (قوله) الاحوج فالاحوج) أي يقتل الامام ممن فيهم المال
لغيرهم الا كثيرا كان ذلك العبر أحوج منه (قوله) غير النساء) أي والصبيان فهذه الوجوه الخمسة
للرجال المقاتلين وأما النساء والذراري فليس فيهم الا الاسترقاق أو العتداء (قوله) وبموجب غير
الاسترقاق من الخمس) أي فيكون على بيت المال بخلاف الاسترقاق فانه يقسم أخماسا للمجاهدين

وسفن وعقل جراح وعمارة نعور (والنظر) في ذلك كله (للامام) بالمصلحة والمعروف (وله) أي للامام (النفقة منه) أي من بيت
المال (على) نفسه و (عياله بالمعروف) لا بالاسراف (وبدا) وحو بابا لاعطاء (من) أي بالمستحقين من آل البيت وغيرهم الذين جبي
(فيهم المال) الحراج أو الجزية أو الخمس أو غيرها فيعطون كفاية سنة ان أمكن ثم ينقل الباقي لغيرهم الاحوج فالاحوج (ونظر)
الامام أي له النظر بالمصلحة (في الاسرى) غير النساء باحد أو خمسة (من) أي عتق (أو فداء) عيال مهم (أو) ضرب (جزية أو قتل أو
استرقاق) وبموجب غير الاسترقاق من الخمس

(ونقل) الامام (من الخمس) أي له ذلك (المصلحة) ككون المنفل شجاعا أو ذات تدبير ورأى في الحرب قرب أو خصومة لم تكن في غيره زيادة على ما يستحقه من الغنيمة (ولا يجوز) للامام (قبل انقضاء القتال) أن يقول (من قتل قتيلا له سلبه) بفتح اللام لا بصرف قيمته لقتال الدنيا والدنيا بعد القدرة عليهم (و) ان وقع ذلك منه (مضى) وعمل بمقتضاه (ان لم يطله قبل حوز المائمه) بأن لم يطله أصلا أو بطله بعد الحوز فان أبطله قبل حوز بطل واعتبر أبطله فيما بعد الا بطل لا فيما قبله (و) اذا قلنا بفضيه أو قاله بعد انقضاء القتال فيكون (مسلم فقط) (لا دمي) (سلب) وهو ما يسلب من الحربى المقتول (اعتيد) من ثياب وفرس يركبها ومنطقة وسلاح ودرع وسرج ويلام لاسوار وصايب وعين ودابة ٣٠٨ غير مركوبة ولا مسكولة لركوب بل جنيب يقادامه للافتحار لانه من غير

المعتاد و يكون له المعتاد (وان لم يسلم مع) مناداة الامام من قتل قتيلا له سلبه (أو تعدد) مقتوله فله سلب الجميع (ان لم يعين) الامام (قاتلا والا) بان عين قاتلا كان قال ان قتلت يا فلان قتيلا ذلك سلبه فقتل قتيلا (فالاول) منهم له سلبه دون من بعده (ولم يكن) السلب (لكامراة) عطف على اعتيد فان كان لامراة أو صبي أو شيخ فان أو لراهب منع زل لم يكره سلبهم لانه لا يجوز قتلهم كما تقدم (الا ان قاتلت) مقاتله الرجال بالسلاح أو قتلت انسانا فيكون لقاتلها سلبها لجواز قتلها حيث تذا من ذكر معها الداخل تحت الكاف (كالامام) له سلب اعتيد ولم يكن لكامراة لان المنة يدخل في عموم كلامه (ان لم يقتل) من قتل قتيلا (منكم) والا فلا سلب له لانه خص غيره (ولم يخص نفسه) بان قال ان

و بيت المال (قوله ونقل الامام الخ) اعلم ان النقل ما يعطيه الامام من جس الغنيمة لمستحقها المصلحة وهو حزني وكلى فالاول ما يعطيه بالفعل كان يقول حذيان لان هذا الدينار أو البعير مثلا والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا له سلبه (قوله ولا يجوز للامام) أن يكرهه أو يحرم وطاهر صنيع هب اعتماد الكراهة وهو الاوجه لان القتال لاجل الغنيمة ليس حراما بل خلاف الاكل كما قدم النبي عليه (قوله من قتل قتيلا له سلبه) أي ما يسلب من المعتول والمراد من الفعل الماضي المستقبل لان ذلك قبل انقضاء القتال فعني من قتل قتيلا من يقتل قتيلا في المستقبل وأما قوله الامام بعد انقضاء القتال فلا يجوز فيه بل هو ماضى اللفظ والمعنى لان المعنى من كان قتل منكم قتيلا (قوله لا فيما قبله) أي فن كان قتل قتيلا قبل ابطال الامام استحق سلبه (قوله لا دمي) أي ما لم ينفذه الامام والا فيمضى وان كان لا يجوز زانية داء لانه حكم مختلف فيه (قوله اعتيد) أي وجوده مع المعتول ويثبت كونه قتيلا بعد ان ان شرط الامام البينة والادقولان (قوله فالاول منهم) أي ان علم والا وصف كل منهما كما لو قتلها معا وقيل له الاقل في الفرع الاول والاكثر في الثاني والتمهة بين قوله ان قتلت يا فلان قتيلا وبين من قتل قتيلا مشكل ان في كليهما النكرة في سياق الشرط وهي تعم وأحيب بأنه اذا عين الامام الفاعل لم يكن داخلا على اتساع العطاء فيقتصر على ما يتحقق به العطاء وهو يتحقق في شخص واحد بخلاف ما اذا قال من قتل قتيلا وان العموم بقوى العموم كذا قرر شيخ مشايخنا العدوي (قوله لا أنى) أي ولا يسهم لها ولو قاتلت الا اذا عين الجهاد عليها فخرج العدو والاسهم لها كما قال الجرجاني ومثلهما الصبي والامد (قوله حاضر للقتال) أي ولو لم يقاتل بالفعل (قوله ان قاتلا بالفعل) وقيل يكفي في الاسهام لهما سهود القتال وقيل بعدم الاسهام للاجبر مطلقا ولو قاتل في الاجبر ثلاثة أقوال وفي الناحية قولان حيث كان خروجهما بقصد التجارة والخدمة وأما لو كان خروجهما للفرز وطم طرات التجارة والخدمة فانه يسهم لهما كما قال الشارح قولوا واحدا (قوله أو اخر جامع الجيش بنيتيه) ظاهره كانت نية العز وتباعدة أو متبوعة والذي في التوضيح اعتماد توقف الاسهام على كونها غير تباعدة (قوله لا يسهم لهم ولو قاتلوا) الضمير راجع للجماعة الذين شملهم لعط الصد والمبالغة راجعة لغير ضد الحاضر اذ لا يعمور القتال مع الغيبة و رد بالمبالغة على من قال بالاسهام لهم حينئذ فالخلاف موجود حتى في الذي اذا قاتل كما في التوضيح وابن عرفة (قوله لا يسهم لهم لطلب الاضداد لا يرضخ لهم والرضخ مال موكول تقديره للامام محله الخمس كالنقل (قوله كيت قبل اللناء) أي القتال ولا يسهم له ولا يرضخ له (قوله وأعرج) قال في الاصل الا أن يقاتل أي راكبا أو راخلا فيسهم له على المعتمد كما في المواق خلافا لما يفيد كلام التتائي من أنه لا يسهم للاعرج مطاوعا ولو قاتل قال في حاشية الاصل وينبغي جريان القيد في الاعرج أيضا (قوله الا أن تتعلق الحاجة بالجيش) أي أو بامر به كتحاقه لا حل تمر يض ابن

قتلت أنا قتيلا فلي سلبه ولا سلب له لانه حابي نفسه (وقسم الاربعة

الاربع الاخماس) المأقية على الجيش (لذكر) لا أنى (مسلم) لا دمي (حو) لا رفيق (عائيل) لا مجنون (حاضر) للقتال لا غائب الا أن يكون غيابه لعلقه بامر الجيش كما في (كتاخر راجع) يقسم لهما (ان قاتلا) بالاعرج (أو اخرها) مع الجيش (بنيتيه) أي القتال والا فلا يسهم لهما (وصي) يسهم له (ان أطافه) أي القتال (وأجبر) أي احاره الامم (وقاتل) بالاعرج والا فلا يسهم له (طاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام) لا يسهم له مطاعا (لا ضدم) من أنى ودمي ورفيقي الخ ولا يسهم لهم ولو قاتلوا (كيت قبل اللقاء) من آدمي أو فرس لا يسهم له (وأعرج وأشل وأطاع) لا يسهم لهم (الاتدبير) ورأى منهم في الحرب فيسهم لهم (ومتحاف) عن الجيش (لحاجة) لا يسهم له (الا ان تتعلق) الحاجة (بالجيش) من كزاد ومارميد ونحو ذلك (بجلاف ضال) عن الجيش فيسهم له

(وان) ضل (بارئنا) خلافا لما مشى عليه الشيخ (ومريض شهد) القتال وان لم يقاتل بالفعل فان منعه مرضه من حضور القتال لم يسهم له (كفرس رهص) يسهم له والردص مرض بداطن قدم الفرس لانه بصفحة الصبح (و) يسهم (للفرس سهمان) ولراكب به بشر وطه المتقدمة سهم واحد (وان لم يسهم راكبه) له قد شرطه (كعد) وذى (وان كان) القتال (بسقية) لان المقصود من الخيل ارباب العدو ولانه لو قدر ان خروج من السقية لقول عليه (أو) كان الفرس (برذوبا) وهو العظيم الخلق الغليظ الاعضاء (وهجينا) وهو ما كان أبوه عربى وأمه نهطية أى رديئة وعكس الهجين وهو ما أمه عربية

٣٠٩

ويسمى مقرفا بالقاء اسم فاعل من أقرف (وصغيرا) يقدر بها) أى بالثلاثة (على الكر) على العدو (والفر) منه (و) الغازى (المستند للجيش) واحدا أو أكثر بان كان فى حال انفراده عنه سائر تحت ظله وأمانه ولا استقلال له بنفسه (كالجيش) فيما غنمه فى انفراده عنه فيقسم بينه وبين بقية الجيش كما أن ما غنمه الجيش يدخل فيه المستند له اذا كان المستند بمن يقسم له فان كان عبدا أو ذميا اختص به الجيش إلا أن يكون له قوة تكافئ قوة الجيش أو تزيد فيقسم ما غنمه بينه وبين الجيش نصيبين ثم يخمس الجيش نصيبه منه (والا) يستند المنعزل للجيش بان كان مستقلا بنفسه (فله ما غنمه) ولا دخل للجيش فيه (وخمس مسلم ولو عبدا) على الأصح عند الشيخ (لاذى) فلا يخمس واختص بجميع ما غنمه (والشان) الذى عليه عمل السلف (القسم ببلدهم)

الامير مثلا لقضية عثمان حين أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع لتجهيز زوجته بنت المصطفى صلى الله عليه وسلم فى غزو بدر وأسهم له (قوله وان ضل بارضا) ومثله من ردة الريح ببلد الاسلام قال مالك فى المدونة ومن ردتهم الريح ببلد الاسلام فانه يسهم لهم مع أصحابهم الذين وصوا لو ارغتموا وقال ابن القاسم فيما لو ضل رجل من العسكر فلم يرجع حتى غنموا له سهمه لقول مالك فى الدين ردتهم الريح اه (قوله ومريض شهد القتال) أى ولم يمنع مرضه كما هو الباق سواء كان المريض حصل بعد الاشراف على الغنمة أو حصل له فى ابتداء القتال ولم يزل كذلك حتى هزم العدو وفى الاولى يسهم له اتفاقا وفى الثانية على الراجح (قوله كفرس رهص) أى ومثله الفرس المريض اذ رجي برؤيه يسهم له على قول مالك خلافا لاشهب وابن باع ولو لم يشهد القتال ومحل الخلاف اذا منعه المرض من القتال عليه وان كان يبرجى برؤيه وأما اذا كان يكتفه القتال عليه أو قال عليه بالعمل فانه يسهم له بخلاف (قوله وهجينا) أى من الخيل لا الابل اذ لا يسهم لها ولو قتل عليها بالفعل (وسهمان) الاول اذا كان الفرس محسوبا فلهما للقتال عليه لا للجيش ولا فى مصالحه كعلاف ونحوه والمغصوب سهماه للقتال عليه أيضا والمغصوب منه أجرة مثله ان لم يكن المغصوب منه من آحاد المجاهدين لم يكن له غيره والا فسهما لربه * الثانى لا يسهم للفرس الاعرج وهو الهزيل الذى لا ينفع به ولا الكبير الذى لا ينتفع به ولا البغل والفرس المشترك بين اثنين وأكثر سهماه للقاتل عليه وحده وعليه أجرة حصصه الشريك كثر أو قلت (قوله فيقسم ما غنمه بينه الخ) أى ولو كان المستند طائفة قليلة (قوله ولو عبدا) رد به على قول من قال ان المسلم لا يخمس ما أخذ من الحربيين الا اذا كان حرا ومحل تخميس المسلم ان لم يكن أخذه على وجه التلصص والادلا تخميس عليه كما بأتى (قوله القسم ببلدهم) ويكره أخيره ببلد الاسلام وهذا اذا كان الغانمون جيشا أو أموا من كرا العدو وفان خادوا كرا العدو عليهم أو كانوا سرية أنشروا القسم حتى يعودوا لمحل الامن وللجيش (قوله والابيع له) أى لاجل ربه فاللزم للتعليل لا صلبة ببيع لان الشئ لا يباع لما الكد ولو جعلت الامم معنى على مكان أرى لفائدة لزوم البيع حيث حصل فليس لربه نقصه به وذلك (قوله سواء كان حاضرا أو غائبا) تمنع الشارح فى هذا التعميم عمى التابع للساطى قال بن وفيه نظرا ذال نقل أن العاقب الذى يحمل له لا يمن عليه لان جماله له انما هو مرض الجيش بخلاف الحاضر فانه يحلف له اذعة الجيش له اه (قوله ولو قسم ما عرف ربه الخ) أى سواء كان حاضرا حين القسم كما فرضه ابن بشر أو غائبا كما فرضه ابن يونس (قوله لا يعضى قسمه) أى لا تناو يل على الاحسن كما قال خليل قال الحرشى واذا قسم الامام متعين ما سكه على المجاهدين لم يعض قسمه جه لا أو عبدا ولر به أحذه بالاثمن الا أن يكون الامام قسم ذلك المتاع متأولا بأن يأخذ بقوله بعض العلماء ان الكافر يملك مال المسلم ويمضى على صاحبه وايس له أحذه الا بالاثمن لانه حكم على المختلف فيه الناس فلا ينتقض على ما قال ابن عبد السلام اه قال فى الحاشية ومقابله أنه يعضى مطلقا فلا يأخذ به الا بالاثمن وهو قول سحنون قال لانه حكم وادى اختلافا بين الناس وقيل لا يعضى مطلقا

لانه أسر للعقب وأهبط للكافرين (وأخذ) شخص (معي) أى مع مروف بعينه حاضر (وان كان دميما عرف له) فى الغنمة كفرس أو قوب أو غير ذلك (قوله) أى قبل القسم (مجانا) لا فى نظير ثمن (وجعل له) اذا كان غائبا (ان كان) جملة (أحسن) له والابيع له وحل له اه (وخلف) المعين الذى عرف له متاعه سواء كان حاضرا أو غائبا (أنه) باق (على ملكه) لم يخرج عنه بنافل شرعى فان حلف أخذه والا كان من الغنمة (ولو) قسم ما عرف ربه قبل القسم (لا يعضى قسمه) لم يخرجه عنه بنافل شرعى (بعبده) أى بعد القسم أخذ ربه من وقع يده (بقيته) ان قسمت الاعيان (أو غنمه) الذى اشتراه به ان بيع وقسمت الإثمان

(و) أخذه (بالأول) من الأثمان (أن تعدد) البيع (فإن جهل) ربه وان علم أنه مسلم كمنصف وكتاب فقه أو حديث (قسم) ولا يوثق حتى يعلم ربه ولا يتصدق به (وعلى الأخذ) شيء من المغنم في سهمه (أن علم ربه ترك تصرف) فيه ببيع أو هبة أو وطاء إن كان جارية (أخيرة) أي ليخير ربه بين أن يأخذه بثمنه أو قيمته أو بتركه وهذا فيما علم بعد القسم وأما ما علم به قبله فلا يعضى ويأخذه ربه مجاناً كما تقدم (فإن تصرف) ببيع أو هبة أو وطاء أو كتابة أو عتق لاجل وأولى بعتق ناجز (مضى) وليس له أن يأخذه (كالمشتري من حربي) بدار الحرب وقدم به المشتري وعرف ربه فعليه ترك التصرف حتى يخير ربه بذلك فإن تصرف بكاستيلاد مضى وكذا أن

٣١٠

الاستيلاد ونحوه في المأخوذ من الغنيمة (أن لم يأخذه على أن يرد له) أي لربه إن أخذ ما بالتملكه أولاً نية له فإن أخذه على أن يرد له به فلا يعضى تصرفه فيه ولو لم يرد عتقه وأخذه على الرجوع وقيل بالمضى أيضاً (ولم أؤذى أخذ ما هو به) الحربيون مسلم أؤذى (بدارهم) فقدم به وعرفه ربه (مجاناً) لا عوض معمول لأخذ أي يأخذه من الموهوب له مجاناً (وما عاوضوا عليه) بأن بذلوه لنابدارهم في نظير شيء يأخذه ربه المسلم أو الذي (بالعوض) أي بمنزلة الذي أخذه موقوماً أو مثلياً (أن لم يبيع) أي لم يبعه أخذه منهم في المسئلتين (والا) بأن باعه (لمضى) البيع وليس له كلام في أخذه (و) لكن (لربه الأثمان) الذي يبيع به فيما إذا وهبوه مجاناً (أو الربح) في مسألة المعاوضة فإذا اشتراه منهم بمائة وباعه بمائتين أخذ

ويأخذه ربه بلا شيء وهو قول ابن القاسم وابن حبيب اهـ فلذلك احتار شارحنا هذا الأخير (قوله) وأخذه بالأول الخ) والفرق على هذا بين وبين الشفيع يأخذ بما شاء من الأثمان أنه هنا إذا امتنع من أخذه بالثمن الأول فقد سلم صحة ملك أخذه من الغنيمة فسقط حقه والشفيع إذا سلم للأول صاراً شر يكتن وكل شيء يباع حظه فليس يملكه عليه الشفعة فلذلك يأخذ بما شاء (قوله قسم) أي بين المجاهدين لتعلق حقه به وهذا هو المشهور ومقابلته مال ابن الموز والقاضي عبد الوهاب من أنه يوقف كذا في الحاشية فقوله ولا يوقف ربه على ابن الموز والقاضي عبد الوهاب (تنبية) محمل قسمة ما لم يتعين صاحبه إذا كان غير اقطة وأما الاقطة توجد مكتوباً عليها فإنها لا تقسم بل يوقف اتفاقاً ثم إن عرف ربه حاتم له أن كان خيراً ولو وجد في الغنيمة معتق لاجل ومدير ومكاتب عرف أنهم مسلم غير معين يبعث خدمة المعتق لاجل وخدمة المدير وكتابة المكاتب ثم إن جاء السيد فله العدا بالثمن وله الترك فيصير حق المشتري في الخدمة وفي الكتابة فإن عجز المكاتب رقه وإن أدى عتق وولاه سيده إن علم والا فولاؤه للمسلمين وأما لو وجد أم ولد مسلم جهل ربه أو لا تباع هي ولا خدامها إذ ليس لسيد هاتها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة وهو لعوفين جزعتها ولا يد من ثبوت العتق لاجل وما بعده بالنية وكيفيتها مع عدم معرفة السيد أن يقول أشهد أقوم بسموهم أن سيده أعتقه لاجل مثلاً ولم نسألهم عن أمم سيده أو سموه ونسبناه اهـ من الأصل (قوله وهذا فيما علم بعد القسم) أي علم أنه ملك شخص معين بعد القسم سواء كان حين القسم لم يعلم أمه سبعة مسلم أؤذى أو كان يعلم أنها سبعة واحد منهم مالكن لم يعلم عينه إلا بعد القسم (قوله بخلاف المأخوذ من الغنيمة الخ) والفرق بين المسئلتين ما ذكره عبد الحق عن بعض القرويين أن ما وقع في المغنم قد أخذ من العدو وعلى وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده له والمشتري من دار الحرب إنما دفعه الحربي الذي كان في يده طوعاً ولو شاء ما دفعه فهو أقوى في إمضاء ما فعل به (قوله بدارهم) أي وكذا بدار ما قبل تأميمهم وأما ما باعوه أو وهبوه بدار ما بعد تأميمهم فقد تقدم أنه يفوت على ربه (قوله موقوماً أو مثلياً) الذي في التوضيح وح أن الواجب بمنزلة العرض في محله ولو كان موقوماً كمن استأجر عرضاً ولا يلزمه إلا مثله في موضع السلف نعم من عجز عن المثل في محله اعتبر بقيمة في العوض ولو كان مثلياً (قوله في المسئلتين) أي مسألة الطهية والمعاوضة (قوله أخذه منهم بقيمة) والفرق بينهما وبين ما عرف من الغنيمة قبل القسم أن المال في مسألة الغنيمة حاصل غير مقصود بخلاف ما هنا (قوله الأرجح الثاني) أي من قولين عند ابن عبد السلام قياساً على ما أدى من دار الحرب ولأنه لو أخذ ربه به من وداه بغير شيء مع كثرة الأصوص لسهل الباب مع كثرة حاجة الناس إليه ابن ماجي وبه كان يفتي شيخنا السبكي (قوله لئلا يملكه) هذا القيد لابن هرون قال في التوضيح ولا يجوز دفع الأجرة للعادي إن كان دفع العدا من عنده لأنه سلف وأما إن كان الدافع للعدا غيره ففي جواز

ربه من البائع المسألة التي رجحها وما أخذه لصوص المسلمين من الحربيين فهو لهم حلال ولا يضمن على التحقيق ولر به المسلم أو الذي أن عرفه أخذه منهم بقيمة وأما ما أخذه لصوص من المسلمين أو من أهل الذمة فيجب رده على ربه ولو فداه إنسان منهم مال فهل يأخذه ربه من الغادي مجاناً ويقال له أتبع الأصل أو بما فداه به الأرجح الثاني والله أشار بقوله (وما أدى) بمالي (من كلص) من كل طالع لا قدرة على التخليص منه إلا بما يدفع له كعاصب وسارق ومكاس وجند أخذه ربه من الغادي (بالعداء) الذي بذله في تخليصه من الظالم بشرط أن أشار للأول بقوله (أن لم يأخذه) العادي من الظالم بالعداء (لئلا يملكه) والا أخذه ربه منه مجاناً وإلى الثاني بقوله (ولم يمكن خلاصه) أي تخليصه من الظالم (الابه) أي بالعداء فإن أمكن خلاصه مجاناً أخذه منه مجاناً وإن لم يمكن باقيل مما فداه أخذه

دفع الاجرة له نظير كذا في بن وانظر لوتنازع رب الشيء والمادى في نية التملك وعدمها هل القول
للفادى بيمينه لانه لا يعلم الامنه ان لم تكن له يمينه ولو تنازعا في قدر ما فدى به فهل القول للفادى ان اشبه
كما اذا تنازعا في أصل الفداء (قوله وعبد الحربى يسلم الخ) الحاصل أن عبد الحربى اذا فر الى ناقيل اسلام
سيده كان حرا لانه غنم نفسه سواء أسلم أو لم يسلم وسواء كان فراره قبل نزول الجيش في بلادهم أو بعده ولا
ولاء للسيد عليه ولا يرجع له ان أسلم وكذلك يكون حرا ان أسلم أو بقي حتى غنم قبل اسلام سيده وأما اذا فر
الى ناقيل اسلام سيده أو صاحب اسلامه فانه يحكم برقه لسيده اذا علمت ذلك فلا مفعوم لقول الشارح يسلم
وانما أتى به لاجل قوله أو بقي حتى غنم (قوله وهدم السبي الخ) بالمعجمة بمعنى قطع وبالمهملة بمعنى اسقط
وسواء سبيهما أو مترتبين (قوله الا أن نسبي وتسلم) أى قبل ان تحيض وقوله بعد اسلامه أى غير مسبي
بان جاء فاما سلمها أو دخل بلادنا بامان ثم أسلم وأما لو أسلم قبلها بعد سبيته ثم سببت وأسلمت بعده فيندم نكاحها
أيضا والحاصل أنهما اذا سبيهما معا أو مترتبين يندم نكاحهما سواء حصل اسلام من أحدهما بين سبيهما أو
حصل بعدهما فالاول كما لو سبي هو وأسلم ثم سببت هي بعد اسلامه وأسلمت أو بالعكس والثاني كما لو سبي
أولا وبقي على كفره ثم سببت وأسلم بعد ذلك أو بالعكس فيندم النكاح على كل حال (قوله الطرف متعلق
بالفعلين) أى لانه بعد تنازع فيه الإعلان فهما طالبان له من حيث اتبعني وان كان العامل أحدهما
(قوله وتبقى أمة مسلمة تحت حرم سلم) أى ولا يشترط في اقراره عليها ما اشترط في نكاح الامة من عدم
الطول وخوف العنت لان هذه الشروط في نكاح الامة في الابتداء والدوام ليس كالابتداء على المعتمد
وخاتمة الحربى الذى أسلم وفر الى ناقيل حتى غزا المسلمون بلده ولده في ان حملت به أمه قبل
اسلام أبيه وماله وزوجته التى أسرت بعد ذلك كذلك وأقر عليها ان أسلمت قبل حيضة كما تقدم وأما
اولاد الكتابية والمسلمة اذا سبها حربي وأولدهما ثم غنم المسلمون الكتابية والمسلمة وأولدهما فالصغار
اسرارهم الامة وأما الكبار ففرق ان كانوا من كتابية قايلا بام لا وهل كبار أولاد المسلمة كأولاد الكتابية
رق مطلقا وان قالوا نقولان وأما ولد الامة التى سبها الحربيون منافرة عندته فهو لما المكها صغارا وكبارا
من زوج أو غيره

وهو فصل في الجزية وبعض أحكامها لما انتهى الكلام على قتال الكفار انبعاثا عنه من خوة
وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لانه الامر الثاني المانع من القتال كما مر في قوله
ودعو الى الاسلام فالجزية والحزبية بكسر الجيم لغة مأخوذة من المجازاة لانها جزاء لما كغنا عنهم وتمكينهم
من سكنى دارنا وقيل من حزى بحزى اذ اقصى حال تعالى واتقوا يوما لا تحزى أى لا تقصى وجمعها الجزى
بكسر الجيم مثل الحية ولحقى وشرعت في السنة الثامنة وقبل التاسعة من الهجرة واصطلاحا ما أشار اليه
المصنف بقوله مال الخ (قوله أى يحجه له الامام) فلا يصح من غيره بغير اذنه الا انه ان وقع بمنع القتل
والامر وحينئذ يبرأ منه حتى يعقد هامة الامام أو نائبه (قوله ولو قرشيا) أى فتؤخذ الجزية
منه على الراح قال المازرى انه ظاهر المذهب ومقابل له ما لابن رشد لا تؤخذ منه اجزاء ما كانتهم من
رسول الله أولاد قرشيا أسلموا كلهم فان واحد منهم كافر فترد اذ كانت الردة لا تؤخذ منه بل يحزى
عليه أحكامها (قوله لاصبي ومجنون) فان بلغ الصبي أو عتق العبد أو افاق المجنون أخذت منهم
ولا ينفذ حول بعد الدلوغ أو العتق أو الافاقة ومحل أخذها منهم ان تقدم لضربها على كبارهم
الاحرار لانه كورا لعلاء حول فاكتر وتقدم له هو عندنا حول صديا أو مجنونا (قوله قادر على
الاداء) أى ولو بعضا فلا يؤخذ منه الا ما قدر عليه وهذا القيد لا يفتل الا عند الاخذ لا عند الضرب
فالاولى حذفه من هنا وسيأتى التنبيه عليه (قوله ونحوه) أى كشيخ فان أوزمن أو أعى والمراد
بالراهب الذى لا رأى له لانه هو الذى يترك والقتل ولا يبقى فالراهب لا تضرب عليه جزية مطلقا بل
اما ان يقتل ان كان له رأى معهم أو يبقى بغير جزية (قوله يصح سبأوه) بالمدى أى أمره (قوله

ربه بالاقبل (وعبد الحربى
يسلم) دون سيده (حرا
فرالينا أو بقى) بدار الحرب
(حتى غنم قبل اسلام سيده
والا) بان فرالينا بعد اسلام
سيده أو لم يفر وأسلم سيده
(فرقه) أى لسيده (وهدم
السبي) مناز وحين
حربيين (نكاحهم) وجاز
لن سبها أو وقعت في
سهمه أو اشتراها من المغني
وطوها (وعلى الاستبراء
بحيضة) لانها أمة (الا ان
تسبي وتسلم بعد) اسلامه
الطرف متعلق بالفعلين
أى انها اذا سببت بعد
اسلام زوجها وأسلمت لم
يندم نكاحها وتبقى أمة
مسلمة تحت حرم سلم
وهو فصل في الجزية
وبعض أحكامها (الجزية
مال يضربه) أى يحجبها
(الامام على كافر) كتابى
أو مشرك أو غيرهما
ولو قرشيا (ذكر حر) لاشئ
ولا رقيق (مكلف) لاصبي
ومجنون (قادر) على
الاداء لا فقير (مخالط)
لاهل دينه ولو منعزلا
بكيسة لا راهب منعزل
بدير ونحوه ولا تضرب
عليه (يصح سبأوه) خرج
المرتد والمعاهد من عهده
(لم يعتقه مسلم) بان لم يعتقه
أحد أبدا أو اعتقه كافر
فان اعتقه مسلم يلاذ
الاسلام لم تضرب عليه

لعدم صحة سببه فلا يعتد به بلاد الحرب ضربت عليه المصلحة سببه فالعبرة بصحة السبب فلو حذف قوله لم يعتد به الخ ماضر (لاستقراره) علة
لقوله يضربه أى لاجل أن يستقر (أمننا) على نفسه وماله (بغير الحجاز واليمن) من بلاد الاسلام وأما في جزيرة العرب من الحجاز واليمن
فلا يجوز لنا أن نؤمنه على السكنى فيها ٣١٢ لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمتنع دينان بجزيرة العرب (ولهم الاحتياز)

لعدم صحة سببه) هذا التعليل فيه نظر بل متى تنقض العهد وقائنا صبح سبب ماؤه فقول الشارح ولو حذف
قوله لم يعتد به الخ ماضر لا يسلم بل الحق مع اثنين والقييد لا بد منه كما أجمع عليه خليل وشراحه فليس كل
من يصح سببه أو يضرب عليه بل تنخرم القاعدة في عبد المملوك المعنوق ببلاد الاسلام فتأمل (قوله)
وأما في جزيرة العرب الخ) مأخوذة من الجزر وعموالقطع سميت به لانتقطاع الماء من وسطها
إلى أجنابها ببحر العزم من ناحية الغرب وبحر فارس من ناحية الشرق وبحر الهند من الجنوب قال الأصمعي
هي ما بين أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ومن حدة رما إلى هامان ساحل البحر إلى أطراف الشام
عرضاً (قوله وإقامة الأيام كالثلاثة) أى فليست الثلاثة قيداً بل المدار على الإقامة للمصالح والمنعوع
الإقامة لغير مصلحة وظاهره أن لهم المرور ولو أغير مصلحة وهو كذلك (قوله متعلق بضرره) يلزم على هذا
التقدير متعلق حرفي بمرمتحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان قوله على كافر متعلق بضرره أى بما فالمراسب
جعل الجار والمجرور خبراً مقدماً وأربعة دنانير الخ ممتداً مؤخرًا والجملة مستأنفة استثنائية بما يجب واجباً عن
سؤال مقدر كان قائلاً قال له أنت ذكرت المال فإما قدره فقال على العنوى كذا الخ وعلى الصالحى ما شرطه
والعنوى منسوب للعنوة بفتح العين وهو القهر واختلاف في المال المضروب قبل شرط وقيل ركن ومقتضى
المصنف الثاني لأنه أخبر عن الجزية بأهمال واعلم أن الامام أو أقره بغير مال أخطأ ويخبرون بين الجزية
والرد ما منهم فعدالة متوقف على المال على كل حال سواء قيل أنه ركن أو شرط (قوله أربعة دنانير
شرعية) أى وهى أكبر من دنانير مصر لان الدينار الشرعى احدى وعشرون حبة خروبة وسبع حبة
ونصف سبع حبة وأما الدينار المصرى فثمان عشرة حبة فتكون الاربعه دنانير الشرعية أربعة
دنانير مصرى وثلاثة دنانير وستمائة أسباع حبة خروبة وبلك الثمان عشرة خروبة بالآ لم نعهد الا فى البندق
والفندقى وأما المسمى بالمحبوب فهو ثلاث عشرة خروبة ونصف (قوله أو أربعون درهما) أى شرعية وهى
أقل من دراهم مصر لان الدرهم الشرعى أربع عشرة خروبة وثمانية أعشار خروبة ونصف عشر خروبة
والمصرى ست عشرة خروبة فزيادة الاربعين المصرى على الاربعين الشرعى ست خروبات (قوله من
السنين القمرية) أى لا الشمسية لئلا تضيق على المسلمين سنة فى كل ثلاث وثلاثين سنة (قوله لا تجوز
الزيادة على ذلك) أى لما رواه مالك عن باع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية
على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً وما ورد من زيادة عمر على ذلك القدر منعه مالك
بكثرة الظلم الآن سدا للذريعة (قوله والعقير يصرب عليه بوسعه) المناسب يؤخذ منه بوسعه وأما الضرب
فمضرب عليه كالملة كما فى الحاشية وغيره اقال فى المجموع ببعال الحاشية فتعرب كالملة فان عجز خفف عنه
عند الأخذ (قوله ولم يبين قدره معلوماً) أى بان وقع الصلح على الجزية مبهمه والحاصل أن الامام تارة
بصلح على الجزية مبهمه من غير أن يبين قدرها وفى هذه الحالة يلزمه قبول حزية العنوى اذا بذلها
وتارة يترضى معهم على قدر معين ويلزمهم ما تراضوا معه عليه وتارة لا يتراضون به على قدر معين ولا
على جريه مبهمه وفى هذه الحالة اختلف اباذلو الجزية العنوية هل يلزمه قبولها ولا يجوز له مقاتلتهم
حينئذ أولاً يلزمه القبول ويجوز له مقاتلتهم حتى يرضونه قولان الاول لابن رشد ورجحه بن والثانى
لابن حبيب ورجحه القرافى (قوله وسقطنا الخ) وفى سقوطها بالترهيب الباطرى وعدم سقوطها قولاً
ابن القاسم والاخوين قال ابن شامس فقلنا عن القاضي أى الوليد ومن اجتمعت عليه جزية سنين فان كان

فيها في سفرهم لتجارة
وتجوها (واقامة الايام)
كالثلاثة (المصالحهم) ان
ذخاؤها لمصلحة كبيع
طعام ونحوه (على العنوى)
متعلق بضرره أى يجعل
على العنوى وهو من
فتحت بلده قهراً (أربعة
دنانير) شرعية ان كان من
أهل الذهب (أو أربعون
درهماً) على كل واحد ان
كان من أهل الورق (كل
سنة) من السنين القمرية
(تؤخذ) منه (آخرها)
لاؤها (ولا يزداد) أى لا يجوز
الزيادة على ذلك (والعقير)
يضرب عليه (بوسعه) أى
يقدر طاقته ان كان له طاقة
والاستقطت عنه فان
أيسر بعد لم يحاسب بما
مضى لسقوطه عنه
(و) يضرب (على الصالحى)
ما شرط (عليه) بما رضى به
الامام) قل أو أكثر (وان
أطلق) الصالحى فى صاحبه
ولم يبين قدره معلوماً
(فكالعنوى) أربعة
دنانير على كل ذكر أو
أربعون درهماً (مع
الاهانة والصفار) أى
المذلة حين أخذها منهم
لقوله تعالى حتى يوطوا
الجزية عن يد وههم
صاغرون ولا تقبل من

نائب حتى يأتي من هي عليه بنفسه لمذوق المذلة بصفحه
على قفاه لعله أن يتخلص من ذلك بذخونه فى الاسلام (وسقطنا) أى الجزية المنوية والصاحبة (بالاسلام) وبالموت ولو متحمدة من
سنتين مصت بخلاف خراج الارض العنوية فلا يسقط بالاسلام بل هو على الرابع ولو مسلماً كما يأتى فيما بعده (والعنوى حر) أى من يضرب
الجزية عليه نفسه وما كان

وعلى قائله نصف دية المسلم وله هبة ماله والوصية به ولو بجميعة (وان مات أو أسلم فالارض) الموقوفة بالفتح (فقط) ذون ماله (للمسلمين) لا لوارثه يعطيهما السلطان لمن يشاء وخراجها في بيت المال (كأله) يكون فيا للمسلمين (ان) مات و (لم يكن له وارث) في دينهم والا فوارثه هذا حكم ارض العنوي (وارض الصلحي له ملكا) كأله (وإذا أسلم فان مات) كافرا (ورثوها) على حكم دينهم (وان لم يكن) له (وارث) عندهم (فلهم) ولا تعرض لهم فيها وهذا (ان أجملت حريتهم عليها) أي على الارض (وعلى الرقاب) كان يجعل الامام عليهم كل سنة ألف دينار من غير فصل على ما يخص كل شخص وما يخص كل فردان (كبقية ماله) يكون لوارثهم فان لم يكن وارث ترك لهم يفعلون فيه رأيهم ولا تعرض لهم فيه ولهم الوصية ولو بجميعة ماله (والا) تجمل عليهم ما عاين فرقت على الرقاب ككل رقعة كذا أجملت على الارض أو سكت عنها أو فصلت عليها أيضا ككل فردان كذا أو فرقت على الارض فقط سواء أجملت على الرقاب أو سكت فان مات منهم شخص ولا وارث له عندهم (فلا لمسلمين) أرضه وماله (وحيثئذ) أي حين حصل تفصيل ومات بلا وارث (فوصيتهم) انما تنفذ (في الثالث) فقط لان لنا في ماله حقا من حيث ان الباقي لنا بخلاف ما لو أجملت أو فرقت وله وارث فلا كلام لنا عنهم (وليس لعنوي احداث كنفسة) ببلد العنوة (ولارم منهم الا ان شرط) الاحداث

٣١٣

الامام (ورضى الامام) به والافهم ومفهوما لا يتأني منه شرط وهذا الذي أثبتناه هو قول مالك وابن القاسم في المدونة وأقره أبو الحسن فهو المعتمد خلافا لما ذكره بعض الشراح من أنه ليس له ذلك مطلقا شرط أولم يشترط على الراح فما مشى عليه الشيخ هو المعتمد ونص المدونة في باب الجعل والاجارة مالك وليس لاهل الدمة أن يحدوا ببلد الاسلام كمناس الآن يكون لهم أن أعطوه ابن القاسم ليس لهم أن يحدوا المناس في بلاد العنوة لانها في لا تورث عنهم وان أسلموا لم يكن لهم فيها شيء (ولا صلحي ذلك) أي الاحداث والتميم في أرضه مطلقا شرط أولا

ذلك لفراره بها أخذت منه لما مضى وان كان لعنوي لم تؤخذ منه ولا يبطا البها بعد غناه (وتنبه به) مما أسقطه مالك عنهم أيضا رزاق المسلم التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية وهي على من بالشام والخيبة في كل شهر على كل نفس مديان من الحنطة ثمانية مدي وهو كيرال يسع خمسة عشر صاعا ونصفا كما في بن نفلان النهاية وثلاثة أقساط زيت والقسط ثلاثة أربال وعلى من عصر كل شهر على كل واحد أرب حنطة قال مالك ولا أدري كم من الودك والعسل والكسوة وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا من التمر على كل واحد مع كسوة كان يكسوها عمر للناس قال مالك لا أدري ما في إضافة الجمتاز عليهم من المسلمين ثلاثين أياما وأما أسقطها مالك عنهم لظلم الحادث عليهم من ولاية الامور كما تقدم التنبيه عليه (قوله) وعلى قائله نصف دية المسلم (أي اذا كان المقتول ذكرا كنايةا) (قوله ولو بجميعة) أي ان كان له وارث في دينه والا فوصيته في الثلث بدليل ما يأتي (قوله للمسلمين) أي لانها صارت وقفا بمجرد الفتح وانما أقرت تحت يده لاجل أن يعمل فيها عانة على الجزية (قوله لا لوارثه) أي الا مصلحة تقتضي ذلك (قوله والا لوارثه) أي وسواء كان المال عينا أو عرضا لافرق بين المال الذي كتبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا تجمل عليهم ما عاين) تحتهم خمس صور مأخوذة من الشارح بجملة الصورست بالصورة التي قبل الا (قوله فلامسلمين أرضه وماله) أي في الصور الخمس (قوله بخلاف ما لو أجملت) أي على الارض والرقاب (قوله وله وارث) قيد في قوله أو فرقت (قوله ببلد العنوة) أي التي أقر بها ذلك العنوي سواء كان بهام مسلمون أم لا ومفهوم احداث أن القعدة تبقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولوا كل البحر كنيستهم فهل لهم أن ينفواها أو يفصل بين كونهم شرطوا ذلك أم لا وهو الظاهر كذا في الحاشية نقلا عن كبير الخريش (قوله خلافا لما ذكره بعض الشراح) أي وهو الباطل والحاصل أن العنوي لا يمكن من الاحداث في بلاد العنوة سواء كان أهلها كلهم كفارا أو سكن المسلمون معهم فيها الا باستئذان من الامام وقت ضرب الجزية وكرارم المنهم على المعتمد (قوله في غير ما اختطه المسلمون) أي أنشاء المسلمون استقلالاً فان القاهرة أنشاء المسلمون بعد الفتح بالزمن الطويل وما قيل في القاهرة يقال في غيرها من

٤٠ - صاوي - ل

(في غير ما اختطه المسلمون) كالقاهرة فليس لعنوي ولا صلحي احداث كنيسة فيها قطعا ولا تربع منهم فيما أحد ثومها بل يحب هدمها (الافسدة أعظم) من الاحداث فلا يمنع ارتكابها لاختف الضررين ومسلوك مصر اضعاف إيمانهم قد كنوهم من ذلك ولم يقدر عالم على الاسكار الا بقلبه أو بلسانه لا بيده وزاد امراء الزمان ان أعزروهم وعلى المسلمين رعبوهم وباتت المسلمين عندهم كعشار أهل الدمة وترى المسلمين كثيرا ما يقولون امت الامراء يضررون علينا الجزية كالفصاري واليهود ويتركونا بعد ذلك كما تركوهم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (ومنع) ذمي (ركوب خيل وبعالو) ركوب (سروج) أي عليها (وبراذع نفيسة) ولو على جبر (و) مشى في (جادة) أي وسط (طريق) بل مشى بجانبها (الا لملوها) مشى وسطها (والرم) فها عنده (ليس يميزه) عن المسلمين كزمار وطرطور ورونية وجماعة زرقاء (وعند لاطهار السكر) التذير اللائق به (و) عند لاطهار (معتقه) أي الذي كره به مما لا ضرر فيه على المسلمين (و) على (وسط) أي إطلاق (لسانه) بين المسلمين

(وأريقت الخمر وكسر الناقوس) ان أظهرهما (وانتقض عهدا) فيكون هو وماله فيا (بقتال امامة المسلمين) أي على وجه يقتضي الخروج عليهم (ومنع الجزية) لانهما آمن

٣١٤

في نظير دفعها (وتعذر على الاحكام) الشرعية باظهار عدم

المبالاة بها (وغصب حرة مسلمة) لا كافرة ولا رقيق أي على أن يرفى بها وزنى بالفعل والالم ينتقض عهده (وغرورها) أي الحرة المسلمة بأنه مسلم وتزوجها ووطئها (وتطاعه على عورات المسلمين) بأن يكون جاسوسا يطلع الحريين على عورات المسلمين بنفسه أو رسوله أو كتابه والمراد بالعورات المحلات الخالصة عن الحرس والرباط (وسب نبي بمالم يكفر به) أي بمالم كفرهم عليه من كفرهم لا بما كفره فهو عيسى ابن الله أو ناث ثلاثة أو محمد لم يرسل اليها وانما أرسل للعرب (كاس) أي كفه لئلا يس (نبي) أصلا (أو لم يرسل أو لم ينزل عليه قرآن أو بقوله) من عند نفسه (وتعين قتله في السب) بمالم يقر عليه (ان لم يسلم) وحكي بعضهم الاتفاق عليه وأما غصب الحرة المسلمة وعرورها فيخبر فيه الامام على المختار كما في منعه الجزية ومقاتلة أهل الاسلام (وان خرج لدار الحرب باضا) للعهد (وأخذ استرق) ورأى الامام فيه رأيه (ان لم يظلم) أي ان لم يكن خروجه لظلم لحقه والأردجزية وصدق ان ادعى الظلم (وأخذ من تجارهم) أي

المال الذي اختطها المسلمون (قوله وأريقت الخمر) ظاهره أنها لا تسكرا وإنما سكر في ابن عرفة أنها تسكر وهو الصواب وقد اقتصر عليه المواق والبرزلي وإنما أريقت الخمر دون غيرها من التحاسنات لان النفس تشتمها وظاهر المصنف ان كل مسلم له اراقتها ولا يختص ذلك بالحاكم وممثل اظهار الخمر والناقوس حالهما من بلد لاخرى فان لم يظهرهما أو تلفهما عليه مسلم ضمن له قيمتهما ماله يديه وكذا يكسر صليبه ان أظهرهما (قوله امامة المسلمين) أي غير مختص بواحد (قوله ومنع الجزية) يقيد كما قال البدر بمنعها تعذر اونه ذاللعهد لا بمجرد بخل فيحرم عليها ولا بعد ناقصا (قوله وغصب حرة) أي وأما زناها بها طائفة وانما يوجب تعزيره وحدته هي (قوله لا كافرة ولا رقيق) فلوزني بأمة مسلمة أو بجرة كافرة طوها أو كرها ولا يكون ذلك نقضا للعهد وانما يعزى (قوله وزنى وجهها ووطئها) أي وأما لوزنى وجهها مع علمها بكفره من غير غرورها فلا يكون نقضا للعهد ويعزى (قوله بأن يكون جاسوسا الخ) ففي المواق عن سحنون ان وجدنا في أرض المسلمين ذميا كاسبا لأهل الشرك بعورات المسلمين قتل ليكون نسكا لا غيره (قوله وسب نبي) أي مجمع على نبوته عندنا معشر المسلمين وان أنكرها اليهود كنسوة داود وسليمان وأما سبه المختلف فيه عندنا كالخضر ولاق مان فلا ينتقض به عهده وانما يعزى (قوله أي بمالم كفرهم عليه) من ذلك ما وقع من بعض نصارى مصر كما حكاه خليل بقوله مسكين محمد بنجر كم أنه في الجنة ماله لم ينفق نفسه حين أكلته السكالب وأرسل لملك الاستغناء فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله اكتب ويحرق بالغار فقال انه لتحقيق بذلك قال ابن القاسم فكنتها ونفذت الصحيفة بذلك ففعل به ذلك قال عياض ويجوز احرأ الساب بالنار حيا وميتا (قوله وتعين قتله في السب) أي ويجوز حرقه حيا وميتا كما تقدم (قوله فيخبر فيه الامام على المختار) وقيل يتعين قتله ان لم يسلم كالسب في تميم لا الامام المهدي عليه السلام ترك القتال بالمصلحة مدة باجتهاده وقد أنلناجوا زاربعة أشهر الا لمصلحة ولا يجوز شرط فاسد كابقاء مسلم عندهم أو اخلاء قرية من المسلمين لهم أو دفع مال من لا لهم أو رد مسامة الاخوف أعظم من ذلك والظاهر أن الخنثى ليس كالأنثى هالان الشأن عدم وطئه كما في المجموع فان عده معهم صاحب شرط ثم استعبر خيانتهم فبذروهم وأنذرهم وجب الوفاء بالشرط وان بردها ش ولو أسلموا ولا يلزم منه بقاء مسلم عندهم بل يجب عليهما فداؤه بعد ذلك ككل أسير ماني ثم مال المسلمين والأسير كواحد منهم ثم ان تعذر مال المسلمين فماله فان تعذر ووداه انسان من عنده رجع عليه ان لم يقصد صدقة وهل بجميع ما دفع وهو المعتمد كما في الحاشية أو بما لا يمكن ان لا يص بدونه وهو الو جيه خلاف ومحل رجوع الفادي على الوجه المذكور ان لم يكن المفدى محرما أو زوجا ان عرفه أو كان المحرم يعتق عليه وان لم يعرفه مالم أمر المحرم أو الزوج الفادي بالفاء أو ياترعه والافير جع به عليه ويفض الفداء على عده المفدين ان جهل الكفار قدر الاسارى من غنى وفقر وشرف ووضاعة فان علموا قدرهم على قدر ما يقدر به كل أخنث بحسب عادتهم ولو نمازع الأسير والفادي فالقول للاسير في انكار الفداء من أصله أو قدره ولو كان الأسير يريد الفادي ويجوز فداء أسارى المسلمين بأسارى الكفار الذين عندنا ولو كانوا شجعانا اذا لم يرضوا الا بذلك لان قتالهم لغايتهم قرب وخلاص الاسارى محقق وقيد به اللحمي بما اذا لم يخش منهم والاحرم ويجوز أيضا للحمرو والخزير على الاحسن وصفة ما يفعله في ذلك أن يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك للعدو ويحاسبهم بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية فان لم يكن جاز شراؤه للفرور ورة ولو فدى مسلم مسلما أو ذميا بخمر أو خنزير فلا رجوع له به عليه سواء كان من عنده أو اشتراه وفي جواز فداء الأسير المسلم بالحبيل وآلة الحرب قولان اذا لم يخش من الفداء بهما الظاهر على المسلمين والا منع اتفاقا (قوله وأخذ من تجارهم الخ) سبب ذلك قول مالك في الموطأ وأيس على أهل الذمة ولا على الجوس في تخليهم ولا

كفرهم

أهل الذمة (ولو) كانوا (أرقاء أو صبية عثر رثن) فمتع المائنة (مبايعوه) من البروض والأطعمة عند ابن القاسم

فأذا لم يبيعوا شيئا لم يؤخذ منهم شيء وقيل يؤخذ منهم عشر ما جلبوه كالحريتين فيؤخذ منهم ولو لم يبيعوه (عما) أي من عرض أو طعام (قدسوا به من أفاق) أي قطروا قليم (إلى) أفاق (آخر) كصرو والشام والروم والمغرب فإذا قدم من إقليم إلى إقليم آخر أخذ منه ما ذكر وما دام في إقليمه كالمصري ينتقل بتجارته من الاسكندرية إلى القاهرة مثلالا يؤخذ منهم شيء كما ينص عليه (و) أخذ منهم (عشر عرض) أو حيوان (أشتره) في غير إقليمهم (بعب أو عرض) قدموا بها من بلادهم لأن ما باعوه لانه قد أخذ منهم عشرة ولا يؤخذ مما اشتره وبالباقى شيء وبالغ على أخذ عشر الثمن منهم بقوله (ولو احتلفوا) أي ترددوا إلى غير إقليمهم (في السنة مرارا) لفعل عمر رضي الله عنه ولأن العلة الانتفاع وقال الحنفية لا يؤخذ

٣١٥

وقال الشافعية لا يؤخذ من الذي شيء كالمسلم وفرع على ما قدمه قوله (ولو اشترى) سلعا (بإقليم) غير إقليمهم (وباعوا) ما اشترى (بآخر) أي بإقليم آخر كان يشترى مصري سلعا في الشام ويبيعها بالروم (أخذ منهم) العشر (عند كل) من الأقاليم فأكثركن الذي اشترى فيه يؤخذ منهم فيه عشر الساع المشتراة والذي باعوا فيه يؤخذ منهم فيه عشر ثمن ما باعوه على ما تقدم (إلا) إذا باعوا أو اشترى (بإقليمهم) ولو باعوا في بلاد أخرى ولا يؤخذ منهم شيء ولو باعوا ما بين البلدين ثم استثنى من قوله أحد عشر من الخ قوله (إلا) إذا جلبوا (الطعام بالحرمين فقط) أي البيهما والمراد مكة والمدينة وما الحق بهما من البلاد ومراده بالطعام كل ما يقتات به أو يجري مجراه فيشمل

كرومهم ولا زرعهم ولا على مواشيهم صدقة لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداء على فقرائهم وضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم فهم وإن كانوا يملكونهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم إلا أن يصرروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها فيؤخذ منهم العشر فيما يديرون من التجارات وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرروا ببلادهم ويقابل عنهم عدوهم فمن خرج من بلاده منهم إلى غير هابتجره عليه العشر من التجار منهم من أهل مصر إلى الشام أو من أهل الشام إلى العراق أو من أهل العراق إلى المدينة أو إلى اليمن وما أشبه هذا من البلاد فعليه العشر ولا صدقة على أهل الكتاب ولا الجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زرعهم مضت بذلك السنة ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وإن اختلفوا في العام الواحد مرارا إلى بلاد المسلمين فعليه كمالا اختلفوا العشر لأن ذلك ليس مما صالحوا عليه ولا مما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا (قوله عبد ابن القاسم) أي وهو المشهور (قوله فإذا لم يبيعوا شيئا لم يؤخذ منهم شيء) أي خلاف لابن حبيب لأن الأخذ في نظير النفع لافي دخول الأرض لا لهم مكوامنها بالجزية (قوله من إقليم إلى إقليم آخر) مراده بالاقليم القطر وإن لم يكن أحد الأقاليم السبعة التي تقدم بيانها بدليل الأخذ من أحد سلعهم الشام وباعها مصر أو عكسها فالعبرة بما لا يسلطون إذ لا يجوز تعدد السلطان كما قاله الثقاتي وقيل يجوز عند باعدها لقطار (قوله وأخذ منهم عشر عرض أو حيوان الخ) انظر هذا مع قول العلامة العدوي في حاشية أبي الحسن الحاصل أنهم إن قدموا من أفاق إلى أفاق آخر بعرض وباعوه بعين أخذ منهم عشر الثمن وإن قدموا بعين واشترى به عرضاً أحد منهم عشر العرض على المشهور ولا عشر قيمته وإن قدموا بعرض واشترى به عرضاً آخر فعليه عشر قيمة ما اشترى والاعشر عبي ما قدموا به ولا يتكر رعايهم إلا أخذت مكر بيعهم وشرايهم ماداموا باقى واحداً فان باعوا باقى كالشام أو العراق واشترى بآخر كصرو أخذ منهم عشر في الأول وعشر في الثاني كما أنه يتكر الأخذ منهم إن قدموا به دهاهم ببلادهم ولو مراراً في سنة واحدة اه فان بين الكلامين مخالفة لا تخفى (قوله ثم استثنى من قوله الخ) إنما استثنى ذلك لما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من القمط من الحنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة (قوله لشدة حاجة أهلها) وقيل لعصلهما وفي ابن نجي طاهر كلام الشيخ يعني صاحب الرسالة أن قري مكة والمدينة ليست كهما وأحقها ابن الجلاب بهما اه وهو المعتمد (قوله تجرى في الحريتين) قال ابن عمر وهن الحرييون مثل ذلك أم لا فان نظراً إلى العلة فالعلة جارية في الجميع قال الشيخ العدوي في حاشية أبي الحسن والطاهر أنهم مثلهم (قوله وأما أهل الدمة) أي فهذا هو الفرق بين أهل الدمة والحريين (قوله قل أو أكثر) حاصله أنه قل

جميع الخبوس والريوت والأدهان وما ألحق بذلك كالحج وبصل وتابل (مصف عشر ثمنه) أي يؤخذ منهم وأما حقه عنهم في الطعام في البلدين لشدة حاجة أهلها له فيكثر جلبه اليها وهذه العلة كما تجرى في أهل الدمة تجرى في الحريين إذا دخلوا بها بامان (وأخذ من تجار الحريين المازلي) عندما (بأمان عشر ما قدموا به) لانجارة من عرض وطعام باعوا أو لم يبيعوا والتي له الأخذ منهم حاصل أول بطرد دخوله ولا يؤخذ منهم إذا انتقلوا إلى بلاد أخرى لان جميع بلاد الاسلام كالبلد الواحد بالنسبة إليهم وأما أهل الدمة فعلة الأخذ منهم الانتفاع وهم غير ممنوعين من بلاد الاسلام فكما سكر رغبةهم تمكر الأخذ منهم (الائتراط) فيؤخذ منهم ما وقع الاشتراط عليه قل أو أكثر ولو قدموا بعين للتجارة أخذ عشر قيمة ما اشترى بهما ولا يمكنون من بيعه غير الا إذا جلا إلى أهل الدمة

فيمكثون من بيعه لهم ويؤخذ منهم عشر من ما باعوه منه (ولا يفاد) الاخذ منهم (ان ردوا) من اذق (لا فاق آخر) لما قدمنا من ان جميع بلاد الاسلام كالبالد الواحد بالنسبة اليهم ماداموا فيها لم يتكروا الاخذ منهم حتى يذهبوا بالبلادهم ثم يرجعوا امان آخر ولو سكر رقي السفه مرارا وقال الشافعي وأبو حنيفة يؤخذ منهم مرة فقط في العام (والاجماع على حرمة الاخذ من المسلمين و) على (كفر مستحله) لانه من المعلوم من الدين بالضرورة ولا يرد علينا ان الحنفية يجوز والعشار اخذ ربع العشر كل عام من تحار المسلمين لانه قول كلامهم في ذلك محمول عندهم على الركة ولذلك قالوا يجوز ربع العشر لا أكثر في كل حول ما لم يدع التجارانه دونه افتقر أو مسكين وان لم يدع ذلك وأخذ العشار حصة رب المال من الزكاة وقولنا والاجماع الخ ظاهر في أخذ العشر أو أقل أو أكثر من المسلمين ظاهرا كما هو الواقع الآن والله أعلم

باب المسابقة في مفاعله من ٣١٦ السبق يسكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وفتحه الجعل الذي يجعل بين أهل

نزلهم يحوز أن يتفق معهم على أكثر من العشر وان باصعاف وان كان بعد النزول لم يؤخذ منهم الا العشر كما أفاده الشيخ العدوي في حاشية أبي الحسن (قوله في كنون سن بيعه لهم) أي على المشهور ومقابلته لا يمكن والخلاف مبنى على تكليفهم بفروع الشريعة أولا ذكروه في التوضيح (قوله وقال الشافعي وأبو حنيفة الخ) هذا في الخريجين ومثلهم أهل الذمة عند أبي حنيفة كما تقدم وأما عند الشافعي فهم كالمسلمين لا شيء عليهم كما تقدم (قوله وعلى كفر مستحله) أي وعليه تحمل جملة الاحاديث الواردة في الامر بقتل المكاس منها اذ رأيتهم كاسا فاقتلوه وما في معنى ذلك فتدبر (قوله حصة رب المال الخ) أي على قاعدة مذهبهم

باب المسابقة

لما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به شرع في الكلام على ما يتقوى به عليه وهو المسابقة (قوله من السبق) أي فهي لغة مشتقة من ذلك (قوله وفتحه الجعل) أي المال الذي يوضع ويهيأ للسائق ليأخذه (قوله والاصل فيها المنع) ولذلك قال الفراء والمسابقة مستثناة من ثلاث قواعد القمار بكسر القاف وتغذيب الحيوان بغير ما كاة وحصول العوض والمعوذ لشخص واحد اه (قوله جائزة يجعل) أي ومن باب أولى بغيره في تلك الامور (قوله في الخيل الخ) أي وأما غير الخيل والابل كالبغال والحمير فلا تحوز الجعل وأما غيره فتحوز كما يأتي (قوله ولا جهول) أي كالتى في الحسب أو الصنف ودون الحال أنه لا يعلم قدره أو جنسه فلو وقعت المسابقة بممنوع مما ذكرنا ظاهرا أنه لا شيء فيها لانه لا يتفقد الجاعل شيء حتى يقال عليه جعل المثل خلافا للبدل (قوله وان عين المدا) قدر الشارح ان لا يكونه معطوفا على صح وهو بالنساء للمعول ليشمل ما اذا كان التعيين مهم ما يتصرح به أو بعادة والمراد بالبدل المثل الذي يبدل منه من رماحة أو رمي بالسهم والمراد بالغاية المثل الذي ينتهى اليه ولا تشترط المساواة فيهما (قوله كهذا الفرس) أي لا بد من تعديده بالاشارة الحسية وما في معناها بان يقول أسابقك على فرسي هذه أو بغيرى هذا وأنت على فرسك هذه أو بغيرك هذا أو فرسك وفرسي وكأنا معهودين بينهما ولا يكتفى بالتعيين بالوصف كما سبقك على فرسك أو بغيره كذا وقد اذنا ما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة أعيان السباق اه ولا بد ان لا يقطع بسبق أحدهما إلا حروا لم يجز فنشترط جهل كل واحد من المتسابقين سبق فرسه (قوله وعين الراعى) أي انه لا بد من معرفة شخصه كز يدوعمر ولو وقع العقد على مسابقة شخصين من غير تعيين لم يجز (قوله كالاجارة) أي في غير المتسابقين فاندفع ما يقال ان فيه تشبيهه بشيء بغيره لان عقد المسابقة من الاجارة وأنه من تشبيه الجزئي بالكلية (قوله غير المتسابقين) هذه جائزة اتفاقا وأما الثانية وهي اخراج أحد المتسابقين وعلى المشهور (قوله ليأخذه السابق

السباق والاصل فيها المنع لما فيها من اللعب والقمار بكسر القاف وهي المعالبة والتحيل على كل أموال الناس بغير الحق والحصول العوض والمعوذ لشخص لان السابق هو الذى قد يأخذ الجعل ولا يمكن أجازها الشارع للتدريج على الجهاد ومع الصائل ولو كانت مجردا للهول لم تجز (جائزة يجعل) في أربعة أمور (في الخيل) من الجانبين (و) في (الابل) كذلك (و) يديهما خيل من جانب وابل من جانب (وفي السهم) لاصابة العرض أو بعد الرمية وبين شروط جوازها بالجعل بقوله (ان صح بيعه) أي يبيع الجعل بان كان ظاهرا معلوما متقعا به مقدورا على تسليمه لا يحبس ولا يجهول ولا جر ولا خنزير ولا يهوى عنه بكذا أضحية (و) ان (عين المبدأ) في المسابقة بالحيوان

أو بالسهم (والعاه) التى ينتهى اليها (والركب) أى ما يركب من خيل أو ابل كهذا الفرس وهذا البعير (و) عين (الراعى) فى الرعى كز يد أو هذا الرجل (و) عين (عدد الاصابة) بجمرة أو مرتين (و) عين (نوعها) أى الاصابة من خرق بخنجر أو زاي مع حمتين وهو ثقب الارض من غير ان يثبت السهم فيه وخسقى بخنجر مع حمة وسين مهجلة ساكنة وفاف وهو ثقبه وسكون السهم فيه وخرم بحاء مع حمة وسكون الرأ وهو اصابة طرف العرض فيحدث شه (ولزمت) المسابقة (بالعقد) كالأجارة فلا يس لاحدهما حالها الا برضاها معا (وأخرجه) عطف على صح أى ان صح بيعه وان أخرجه أى الجعل (متبرع) به غير المتسابقين (ليأخذه السابق أو أخرجه أحدهما) أى المتسابقين (فان سبقه) أى على انه ان سبقه (غيره) أخذه ذلك الغير (والا) يسبقه غيره (لمن حضر) ولا يرجع له به ولا يشترط التضرع بذلك عند العقد بل ان سدا صح العقد وجعل على ما ذكر بخلاف لو اشترط مخرجه انه ان سبق عاد اليه ففاسد (لا) تصح (ان يخرج) أى يخرج كل منهما جعلا (ليأخذه السابق)

منهم ثلاثة من القمار المحض وهو لم يبق سبق أو لم يسبق وبالغ على المنع بقوله (ولو) وقع ذلك (بالحال) أي مع ثالث لم يخرج شيئا (أو كان سبقة) لقوة فرسه على أنه ان سبق أخذ الجملين معا وان سبق أحدهما أخذهما معا وعلة المنع حوازي جوع الجمل لمخرجه وأولى في المنع ان قطع بعدم سبق المحال لأنه حديثه كالعديم وسمى محلا مع أنه لا تحليل به نظر المن يرى الجواز به وهو عند محال حقيقة (وان عرض للسهم عارض) في ذهابه عطل سيره (أو انكسر) السهم (أو) عرض (للفرس ضرب بوجهه) مثلا (فعاقه أو) عرض لصاحبه (نزع سوطه) من يده ونقل جرى الفرس أو البعير (لم يكن مسبوقا) لعذره عاذر (بمخلاف ضياعه) أي السوط فانه يكون بسببه مسبوقا لتفريطه (أو قطع الجام أو حزن الفرس) فانه بعد مسبوقا (وجازت) المسابقة (بغيره) أي بغير الجمل بان يكون محسوبا (مطلقا) في الامور الاربعة المتقدمة وغيرها كالجرى على الاقدام والسفن والخيول والبعال والرمي بالانجار والجريد ونحو ذلك مما يتدرب به على قتال العدو (ان صح القصد) بان وافق الشرع فان لم يصح بان كان لمجرد اللهو واللعب كما يفعل اهل الفسوق لم يخرج ولا سيما ان حصل بامرهم الايذاء بضرب وغيره (و) جاز (بعد الرمي افتتاحا) أي ذكر المماحرة بالانتساب الى أب أو قبيلة (و) جاز (رجز) أي دكرشي من الشعر للدلالة على الافتخار (وتسمية نفسه) كما هو لان أو ابودلان (وصباح) بصوت مرتفع (كالجرب) أي كما يحسو ذلك في حال الحرب بالاولى لانه المقيس عليه (والاحب) من ذلك كما (ذكر الله تعالى) من

منهما) أي لياخذ السابق الجمل الذي أخرجه غيره مع بقاء جملته (قوله لانه من القمار المحض) أي الخالص الذي لا رخصة فيه لخروجه عن حد الرخصة (قوله وهو لربه) أي وحمل كل لربه (قوله ولو وقع ذلك بحال) رد بلوغه من قال بالجواز مع المحال وهو ابن المسبب وقال به مالك مرة ووجهه أنهم مع المحال صاروا كائنين أخرج أحدهما دون الآخر (قوله بنظر المن يرى الجواز به) أي وهو ابن المسبب ومالك كما تقدم (قوله بمخلاف ضياعه) أي كما لو نسيه قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله لم يحز) أي يحرم وقيل يكره وقد حكى الزباني قولين بالكره والحرمة فيمن تطوع بالخروج شيء للتصارع أو المتسابقين على أرجلهم أو على جاريهم أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله وجازت الرمي افتتاحا) أي بالقول كما قال الشارح أو بالفعل كما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم رأى رجلا يحتمل في مشيته بين الصقوف فقال انها المشية بغيرها الله الا في مثل هذا المكان أو ما في معنى ذلك (قوله لانه المقيس عليه) أي لوروده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه يوم حنين حيث قال أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (قوله انتقل يتكلم على النكاح) أي لان النكاح من لوازم الجهد والمشقة التي هي معنى الجهاد لعدة لحران من الذنوب ذنونا لا يكفرها صلاوة ولا صوم ولا جهاد الا السعي على العيال أو كما قال وقد سقط المصنف هنا فصل الخصائص لان أكثر أحكامها قد انقضى بوفاته صلى الله عليه وسلم

باب في النكاح

(قوله وغير ذلك) أي كالزحمة والابلاء والعنة والرضاع والخصامة (قوله والاصل فيه النكاح) أي لقوله صلى الله عليه وسلم بنا كجواتنا في مكاربكم الام يوم القيامة واقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للسمر وأخص من للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء وغير ذلك من الاحاديث والآيات الواردة في ذلك (قوله لما فيه من التناسل الخ) بيان لحكمته (قوله وقد يجب ان خشى الخ) أي وان أدى الى الانفاق عليه امن حرام أو أدى الى عدم الانفاق عليه او الظاهر كما قال الحارثي وحبب اعلامها بذلك ولكن اعترض بأن الخائف من الرأى مكلف بترك الزنا لانه في طوقه كما أنه مكلف بترك الزنا وج الحرام ولا يفعل محرما لدفع محرم ولا يصح أن يقال اذا حاف الزنا وجب النكاح ولو أدى الى الانفاق من حرام وقد يقال اذا استعصم الامر بالقاعدة ارسكاب أحف الصررين ألا ترى أن المرأه اذا لم تحدد ما يسد درمها الا بالزنا فانه يجوز لها كما يأتي (قوله أو الى ترك واجب) أي كذا خير الصلابة عن أوقاتها لاشتعاله بتجسس نفاقها وحاصل ما في المقام أن الشخص امارا غلب في النكاح أولا والراغب اما أن يخشى العنت أولا فالراغب ان خشى العنت وجب عليه ولو مع انفاق عليها من حرام أو مع وجود مقتضى التحريم غير ذلك فان لم يخش نكاحه رجا النسل أم لا ولو قطعه عن عبادة غيره واجبة وغير الراغب ان حاف به قطعه عن عبادة غيره واجبة كره رجا النسل أم لا وان لم يخش رجا النسل نكاح فان لم يرح أي يجز واعلم أن كلا من قسم المندوب والمكروه متبعا لما اذا لم يكن موجب التحريم والمرأة مسارية للرجل في هذه الاقسام

ضياعه) أي السوط فانه يكون بسببه مسبوقا لتفريطه (أو قطع الجام أو حزن الفرس) فانه بعد مسبوقا (وجازت) المسابقة (بغيره) أي بغير الجمل بان يكون محسوبا (مطلقا) في الامور الاربعة المتقدمة وغيرها كالجرى على الاقدام والسفن والخيول والبعال والرمي بالانجار والجريد ونحو ذلك مما يتدرب به على قتال العدو (ان صح القصد) بان وافق الشرع فان لم يصح بان كان لمجرد اللهو واللعب كما يفعل اهل الفسوق لم يخرج ولا سيما ان حصل بامرهم الايذاء بضرب وغيره (و) جاز (بعد الرمي افتتاحا) أي ذكر المماحرة بالانتساب الى أب أو قبيلة (و) جاز (رجز) أي دكرشي من الشعر للدلالة على الافتخار (وتسمية نفسه) كما هو لان أو ابودلان (وصباح) بصوت مرتفع (كالجرب) أي كما يحسو ذلك في حال الحرب بالاولى لانه المقيس عليه (والاحب) من ذلك كما (ذكر الله تعالى) من

تسبيح وتكبير وتهليل ونحو يادائهم يا واحد قال الله تعالى وادكروا الله كثير العلمكم فلا حوج ولا عار من مسائل الجهاد وما يتعلق به انتقل يتكلم على النكاح وما يتعلق به وما

باب في النكاح وذكر مهمات مسائله وما يتعلق به من طلاق ونكاح ولعان ونفقة وغير ذلك وهو باب مهم ينبغي زيادة الاعتناء به والاصل فيه الدب لما فيه من التناسل وبقاء النوع الانساني وكف النفس عن الزنا الذي هو من الموبقات ولذا قال (ندب النكاح) وقد يجب ان يخشى على نفسه الزنا وقد يحرم ان لم يخش الزنا الذي الى حرام من نفقة أو اضرار أو الى ترك واجب (وهو) أي النكاح

في عرف الشرع (هو الحل تمتع) أي استمتاع وانتفاع وثلاث (بأنش) وطأ ومباشرة وتقبيل أو ضمًا وغير ذلك وقوله حل الخ عليه باقشة على العقد
 وخرج به سائر العقود ما عدا الحدود والشراء لامة وإن استولدها اذ ليس الاصل فيه حل التمتع بل الانتفاع العام وملك الذات فلا يدخل
 في الحدود وصف الانثى بقوله (غير محرم) ٣١٨ بنسب أو رضاع أو صهر فلا يصح على محرم (و) غير (مجوسية) اذ لا

يصح عقد على مجوسية
 ولو حرة (و) غير (امة
 كتابية) مملوكة لهم أم لا
 اذ لا يصح عقد على
 الامة المذكورة بخلاف
 الجيرة الكتابية والحد
 شامل لها فان قيل كان
 الاولى أن يقول باشي
 حاله من مانع شرعي
 فتخرج المحرم والمجوسية
 والامة الكتابية ويخرج
 ايضا الملاحنة والمستوتة
 والمعتدة من غيره ولحرمة
 محج أو عمرة فالجواب أنه
 قصد بما ذكره اخراج
 من قام بها مانع أصلي وأما
 الملاعنة وما عطف عليها
 فمانعون عرضي طارئ
 بعد الحل بخلاف المحرم
 وما بعدهما وسيدكر
 العرضي في الشروط
 (بصيغة) متعاقبة عقد
 وهو من تمام الحد وسيأتي
 بيانها وقوله (لقدار) على
 ما يتحصل به السكاح من
 صداق وبعدة (محتاج)
 له إما الكسرة شهوة أو
 لإصلاح منزله وإن لم يرج
 نسلا (أو راج نسلا) وإن
 لم يكن محتاجا متعلق بقوله
 فذهب السكاح وليس من
 الحد وإنما اعترض بدكر
 الحديث العالي والمعمول
 ثم فرغ على ذكر التعريف
 قوله (وكرهه) مفرد مضاف

الافى التسري (قوله في عرف الشرع عقد الخ) هذا هو الراجح من قولين حكاهما ابن عبد السلام
 حيث قال اختلف هل هو حقيقة في كل واحد من العقد والوطء أو في أحدهما وما هو محل الحقيقة قال
 والأقرب أنه حقيقة لغوية في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس الخ وفائدة الخلاف أن من زنى
 بأمرأة هل تحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة في الوطء أم لا تحرم على أنه مجاز في الوطء (ان قلت)
 مقتضى كونه حقيقة في العقد حل المستوتة بمجرد كونه موطأ لآية الكريمة والجواب أن الآية
 خصصت بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته أخ والاجماع موافق للحديث
 فتأمل (قوله اذ ليس الاصل فيه حل التمتع) أي بخصوصه بل الاصل فيه ملك الذات كما قال الشارح
 والتمتع من توابع ملك الذات بخلاف عقد السكاح فلا يملك من المرأة الا الانتفاع بالذات ولا المنفعة
 ولذلك كان له منها الانتفاع بنفسه فقط (قوله بنسب الخ) محرم النسب هو المذكر في قوله تعالى
 حرمت عليكم أمهاتكم الآية ومحرم الرضاع مثله لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
 النسب ومحرم الصهر أمهات الروحة وبناتها وزوجات الاصول وزوجات القروع وسيأتي بيان ذلك
 مفصلا لان شاء الله تعالى (قوله اذ لا يصح عقد على مجوسية الخ) ولذلك لو أسلم ونحوه مجوسية فإنه
 يفسخ نكاحها ولا يقر عليها بحال مادامت مجوسية كما يأتي (قوله اذ لا يصح عقد على الامة المذكورة)
 أي ولو خشى العنت ولم يجد للحرار طرطا ولا يقر عليها أن أسلم وهي تحتها خلافا لامة المسلمة فله نكاحها
 بالشرطين ويقر عليها أن أسلم وإن لم يوجد الشرطان (قوله فتخرج المحرم والمجوسية الخ) أي ويكون
 الحد جامعا مانعا (قوله فالجواب أنه قصد بما ذكره الخ) محصل الجواب أن الحد ما كان بالذاتيات
 لا بالعرضيات اذ لا يلتفت لها في الحدود وذلك لتفت للمانع الاصل في فقط لان الحدود لبيان الحقائق
 صحيحة وفاسدة لعارض فلذلك لا يعترف بها اخراج العرضيات بحيث كان التعريف جامع مانعا من حيث
 الذاتيات كفي ولا يلتفت لكونه غير مانع من حيث العرضيات كما هو معلوم (قوله فهو من تمام الحد)
 أي لأنها أحد الأركان فهي من جملة ذاتيات الماهية (قوله وسيأتي بيانها) أي في قوله والمصيبة هي
 اللفظ الدال عليه كالكحت وزوجت الخ (قوله لقادر) أي وأما غير القادر فلا يتدب له بل هو
 حرام أن لم يخف على نفسه العنت كما تقدم (قوله محتاج الخ) تقدم تفصيل ذلك في الحاصل (قوله ثم
 فرغ على ذكر التعريف) اعلم ان الأركان على التعريف لتضمنها لها فهو من باب ذكر الشيء
 بجملة مفصلة فيكون أوقع في النفس (قوله مفرد مضاف الخ) جواب عن سؤال وارد وهو أن الركن
 مبتدأ وهو شيء واحد وأجبر عنه متعدد فأجاب بما ذكر (قوله لان العقد لا يتحصل الخ) بيان لمصر
 الأركان في الثلاثة ولما هيبة العقد من حيث هي سواء كان عقدا نكاح أو بيع مثلا فلا تناف في السكاح
 الزوج وولي الزوجة وفي البيع المائع والمستنرى وقوله على حل شيء كناية عن المعقود عليه زوجة
 أو غيرها وقوله بما يدل عليه كناية عن الصيغة التي بها العقد وهي في كل شيء بحسبه (قوله
 يحصل منه ومن غيره) أي بالعقد لا يتحصل الا من اثنين كما تقدم أحدهما في النكاح وولي الزوجة
 والآحر الزوج أو وكيله (قوله والثاني) أي المعقود عليه فالزوج والروحة بمنزلة الثمن
 والثمن فكما أنه لا يحل الثمن للبائع والمنع للمستري الا بالمال قد لا يحل الرجل للمرأة والمرأة للرجل
 الآية (قوله بايجاب وقبول) الباء للتصوير أي مصورة بايجاب من أحدهما وقبول من الآخر
 على الوجه الآتي (قوله فلا يتوقف عليه العقد) أي فهو من العرضيات (قوله ولو لم

يتم جميع الأركان أي اذا علمت أنه عقد الخ فتكون أركانه ثلاثة لان العقد لا يحصل
 الا من اثنين على شيء بما يدل عليه الاول (ولي) يحصل منه ومن غيره كزوج أو وكيله العقد (و) الثاني (محل) زوج وزوجة (و)
 الثالث (صيغة) بايجاب وقبول وأما الصداق فلا يتوقف عليه العقد بدليل صحة نكاح التفويض بالاجماع وإن كان لا بد منه فيكون شرطاً في
 صحته وكذا المهر فلا بد منه من شرط صحة العقد (و) ركنه أي شروط صحة النكاح أن يكون (بصداق) ولو لم

يذكر حال العقد فلا بد من ذكره عند الدخول أو تقرر هذا قبل الدخول على ما سيأتي بيانه (و) محشاه أيضا (بشهادة) رجلين
(عبدان غير الولي) فلا يصح بلا شهادة أو شهادة رجل وامرأتين ولا بشهادة فاسقين ولا بعدلين أحدهما الولي (وان) حصلت الشهادة
بهما (بعد العقد) وقبل الدخول وبعضهم عدل من الأركان نظرا إلى التوقف عليهما وإن صح العقد في نفسه بدون ذكر صداق
وأحضر شاهدين وإليه يشير قول الرسالة ولا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدين عدلين والشيخ عمت بركاته جعل الصداق ركنا نظرا
إلى أنه من المعقود عليه كالثمن ولم يجعل الشهادة من الأركان أي بل هي شرط لقوله وفسخ إن دخل بلاه والامر في ذلك سهل إذ لكل
وجهة ولا خلاف في المعنى وقد علمت أن النكاح حقيقة في العقد واطلاقه على الوطء مجاز وقيل بالعكس وقيل حقيقة فلهما والاول أصح
وإذا كان الاثهاد شرط صحة (فيفسخ) النكاح أي يتعين فسخه بطلانه
٣١٩

(ان دخلا) أي الزوجان
(بلاه) أي بلا ائمه
(وحدا) معا حد الزنا جلدا
أورجا (ان وطئ) وأقربيه
أوثت بأربعة كائنا
ولا يعذران بجهل (الان
فشا) النكاح بنحو ما فلا
يحدان للشبهة وقال صلى
الله عليه وسلم ادروا الحدود
بالشبهات (ونشوه) أي
ظهوره (يكون بكدف)
أي بضرب الدف أي الطار
الذي يكون في الأعراس
وأدخلت الكاف الوليمة
والشاهدين الفاسقين
ولاحد (ولو علما) ان
الاثهاد واجب قبل
الدخول وحرمه الدخول
من غير ائمه ومثل الفشو
الشاهد الواحد غير الولي
فلا حد للشبهة وان لم يكن
هناك دشر ورد بل وقول
ابن القاسم الفسوخ العلم
لا يسقط الحد (ونذب
خطبة) بضم الخاء المعجمة
كلام مسجع ممدوع بالحد

يذكر حال العقد (الح) أي فالضرر اشتراط عدمه (قوله غير الولي) ليس المراد بالولي من مباشر العقد
بل من له ولاية النكاح ولو تولى العقد غيره بآفته ولا تصح شهادة المتولي أيضا لانها شهادة على فعل
النفس (قوله ولا بشهادة فاسقين) ومثلها مستورا الحال فان عدم العدول فيكفي مستورا الحال وقيل
يستكثر من الشهود وهو المطلوب في هذه الأزمعة (قوله نظرا إلى أنه من المعقود عليه) المناسب
نظر التوقف للصحة عليه لأن المعقود عليه المحل لا غير كما تقدم في التعريف ولو كان الصداق من جملة
المعقود عليه لما وجد العقد بدونه ولا حجة في قوله الآتي الصداق كالثمن لأن ذلك من جهة شروطه
(قوله اذ لكل وجهة) أي فمن نظر إلى الحقيقة جعل الأركان ثلاثة كما علمت ومن نظر إلى توقف الصحة
على الشيء عدل الصداق ركنا وناقشوه بان مقتضى هذا النظر عدل الشهود أيضا والفرق فيحكم (قوله ولا
خلاف في المعنى) أي بل في الاصطلاح والعمارة والفقه واحد (قوله وقد علمت أن النكاح) أي من
نصديقه في التعريف بقوله عقد (الح) (قوله والاول أصح) أي كما تقدم عن ابن عبد السلام وتقدم بيان ثمره
الخلاص (قوله أصح) أي أصح العقد لأن الاثهاد ليس شرطا في صحة العقد عندنا بل هو مندوب حالة
العقد كما يأتي (قوله بآفته) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي وهي بائنة لا بالجر صفة لطلقة لأن الحاكم بقول
طلقتها عليا ولا يقول طلاقه بائنة وإنما المعنى إذا قال الحاكم طلاقها عليا تصير تلك الطلقة بائنة وإنما
كان بطلاقه لأنه عقد صحيح (قوله لأنه جبري) أي ولذلك كان كل طلاق أو فقه الحاكم يكون بائنة إلا المولى
والمعسر بالنفقة وأصل الاتفاق هنا أن يكون رجعه لأنه يشترط في الرجعي تقديم وطء صحيح ولم يحصل ولذلك
كان الطلاق عن بائنه حاكم أم لا كما فرده شيخنا العدوي فالولي لشارحنا أن يعمل بما ذكر
متدبر (قوله وحدا معا) أي ولا يلحق به الولد لأنه زنا محض لانعدام شرط الصحة فالعدوم شرعا كالمعدوم
حسا (قوله الان فشا) جعل الشارح فاعل الفشو والنكاح وهو ما لابن عرفة وابن عبد السلام وجعله
عب الدخول والكل صحيح (قوله والشاهدين الفاسقين) ومن باب أولى مستورا الحال (قوله ومثل
الفشو الشاهد الواحد) أي كما قلناه واعتمده الاجهوري (قوله ورد بل وقول ابن القاسم) أي فهو وضعيف
لقوة الشبهة التي قدراً الحد (قوله بعد الشفاء والشهادتين) أي وبعد آية من القرآن مثل قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام
إن الله كان عليكم رقيبا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية ولا بد من تقديم البسملة على
الجميع لأنه من الأمور المهمة (قوله والمادى عند العقد الولي) أي وهو الأفضل ولو بدأ الزوج لكني ولا
يضر الفصل بين الإيجاب والقول بالخطبة قال في الحاشية والظاهر أن الفصل بينهما بالسكوت
قدرها كذلك وجملة الخطب أربع (قوله ونذب تعاليلها) قال الاجهوري ذكر بعض الأكار أن أقلاها

وشهادتين مشتمل على آية فيها أمر بآية أقوى وعلى ذكر المقصود (بخطبة) بكسرهما التماس النكاح أي عند التماس النكاح (و)
خطبة عند (عقد) لكن البادى عند الخطبة هو الزوج ويقول بعد الثناء والشهادتين أما بعد ما قد تصدق لا يصح أم البكم وصهارتك
والدخول في حرمك وما في معنى ذلك فيقول الولي بعد الثناء أما بعد وقد قبل مالك رضي الله عنهما أن يكون منة أو ما في معنى البادى عند العقد
الولي بأن يقول بعد ما ذكر ما بعد ما قد أسكتك بنتي أو مجبرتي ولأنه أو موكلني ولأنه على صداق قد ركبته كذا قول الزوج بعد الخطبة قد
قبلت نكاحي النفسي ويقول وكيفية قد قبلت نكاحي موكلني وما في معنى ذلك (و) نذب (تعاليلها) أي الخطبة في الخلقين إذا كثرة توجب
إليها

(و) نذوب (اعلانه) أي النكاح أي اظهاره بين الناس لبعدهم من الزنا (و) نذوب (تفويض الولي العقد لفاضل) رجاء بركته ويقول أنكحت فلانة بنت موكلتي مثلا (و) نذوب (تمنئة) للزوجين نحو مبارككم أن شاء الله ويوم مبارك ونحو ذلك (و) نذوب (دعاء طمحا) بالبركة والسعة وحسن العشرة وما في معنى ذلك (و) نذوب (الاشهاد عند العقد) للخروج من الخلاف إذ كثير من الأئمة لا يرى صحته إلا بالاشهاد حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا في نفسه وإن لم تحصل الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تقرر صحته ولا ترتب ثمرته من حل التمتع إلا بمصولة قبل البناء فحاز ٣٢٠ أن يعقد أقيما بينهم أمرا ثم يخبرانه عدلين كان يقول لا لما قد حصل

مننا العقد فلان على فلانة أو أن الولي يخبر عدلين والزوج يخبر عدلين غيرهما ولا يكفي أن يخبر أحدهما عدلا والثاني يخبر عدلا غيره لأنهما حينئذ بمنزلة الواحد (و) نذوب (ذكر الصداق) أي تسميته عند العقد لما فيه من اطمئنان النفس ودفع توهم الاختلاف في المستقبل (و) نذوب (سأوله) كاه بلا أجيل لبعصه (و) نذوب (نظر وجهها) أي الزوجية (وكفيها) خاصة (قبله) أي قبل العقد لم يعلم بذلك حقيقة أمرها (بعلم) منها أو من وليها ويكره استغفائها والنظر يكون بنفسه أو وكيله إن لم يكن على وجه التلذذ بها والامتنع كما منع ما زاد على الوجه والكفين لأنه عورة الله -م الآن يكون قد وكل امرأة فيحوز لها من حيث أمها امرأة ثم جعل النظر من المندوبات تبع فيه ابن القطن وعامة أهل المذهب على أنه حائز

أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد زوجت بكتي مثلا بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما مر من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبلت نكاحها لنفسى أو لموكلتي بالصداق المذكور (قوله ونذوب اعلانه) أي لقوله عليه الصلاة والسلام أفشوا النكاح واضربوا عليه بالدف وهو هذا بخلاف الخطبة فينبغي أخفاؤها (قوله ونذوب تفويض الولي العقد لفاضل) أي في نذوب الولي المرأة ومثله الزوج تفويض العقدان ترحي بركته وأما تفويض العقد لغير فاضل فهو خلاف الأولى (قوله ونذوب تمنئة) بالهمز أي للعروس الشامل لكل من الزوجين أي إدخال السرور عليهما عند العقد وعند البناء (قوله ونذوب الاشهاد عند العقد) حاصله أن أصل الاشهاد على النكاح واجب واحصاها عند العقد مندوب فإن حصل عند العقد فقد وجد الأمران الوجب والنذوب وإن نقض وقت العقد ووجد عند الدخول فقد حصل الواجب وفات المندوب وإن لم يوجد عند الدخول والعقد ولكن وجدت الشهود عند واحد منهما فالصحة قطعا وإياهم أولياء النكاح لعدم طلب الشهود وإن لم توجد شهود أصلا فالفساد قطعا كذا في الحاشية بتصرف (قوله ونذوب ذكر الصداق) أي والاشهاد عليه ومحل نذوبه إن كانت الصيغة أنكحت وزوجت لا وجهت فيجب ذكره كما يأتي (قوله ونذوب حلولة كله) أي وإن لم يقبض كله وبأجله كلاً أو بعضا خلاف الأولى حيث أجل بأجل معلوم والأفلا يجوز كما يأتي (قوله قبله) أي حين الخطبة (قوله ويكره استغفائها) أي لثلاية طرق أهل الفساد للنظر للنساء ويقولون نحن خطاب ومحل كراهة الاستغفال إن كان يعلم أنه لو سألهما في النظر تحييه إن كانت غير مجبرة أو أداها وليها يحية إن كانت مجبرة أو جعل الحال وأما إن علم عدم الإجابة حرم النظر إن خشي الفتنه وإلا كره وإن كان نظروا وجه الأجنبية وكنهها جاز لأن نظرهما في معرض النكاح مظنة قصد اللذة (قوله وعامة أهل المذهب على أنه جائز) قال بعضهم ويمكن حمل الجواز في كلام أهل المذهب على الإذن الصادق بالمندوب (تنبيه) مثل الرجل المرأة يندب لها نظر الوجه والكفين من الزوج وإنما أذن للحاطب في نظر الوجه واليدين لأن الوجه يدل على الجمال وعنده واليدين يدلان على صلابة البدن وطراوته (قوله ونذوب نكاح بكر) أي لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنتق أرحاما وأحسن أقبالا وأرضى باليسير من العمل وفي رواية عليكم بالابكار فانهن أنتق أرحاما وأعذب أفواها وأقل حبا وأرضى باليسير وجبا بمحبة مكسورة وبأعشدة من غير همز أي خدعا (قوله لكن قال بعض أهل العلم) هو زروق في شرح الرسالة (قوله كالمالك) أي التام المستقل به دون مانع بخلاف المعتقة لأجل والمعصية والمشتركة والمحرم والله كرم المملوك والحشي والمكاتب والمتروحة بالغير (قوله وأما الإيلاج فيه) أي وأما التمتع بظاهرة ولو بوضع اليد كره عليه وحائز كذا كره الرزلي قائلا وجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة يجميعه مساح ما عدا الإيلاج في باطنه واعتمده ح واللقاني خلافا للتمائي والساطي والاقهسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لأظهارها ولا باطنها (قوله وحرم خطبة الخ) حاصل هذا الحديث أن صورته تسع من ضرب ثلاثة في مثلها يحرم منها

لا مندوب فالأحق ذكره في الجائزات (و) نذوب (نكاح بكر) لأنها أقرب لحسن العشرة (وحل طمحا) أي أسكل منها بالعقد الصحيح النظر لسائر أجزاء المدين (حتى نظر الفرج) من صاحبه وحديث إذا جامع أحدكم زوجته أوجار يته ولا ينظر إلى فرجها لأن ذلك يورث العي حديث منكر لا أصل له وصريح بوضعه ابن حبان وغيره لكن قال بعض أهل العلم لا ينهي النظر للفرج لأنه يورث ضعف البصر طبا ويورث قلة الحياة في الراد (كالمالك) لا شيء يحل به حتى نظر الفرج من كل (و) حل بالنكاح والمالك لا شيء يمنع (غير) وطه (دبر) وأما الإيلاج فيه فممنوع (وجرم خطبة) بكسر الخاء أي التماس نكاح المرأة (الراكبة) هي إن كانت ثيبا رشيده أو وليها

ان كانت لغيرها (لغير فاسق) وهو الصالح أو المستور الحال وسواء كان الخاطب الثاني صالحاً أو فاسقاً أو عتياً أو فاسقاً أو عتياً لم يحرم ان كان الثاني صالحاً أو مجهولاً اذ لا حرمة للفاسق بل في تكاثرها تخليص لها من فسقها وظاهره سواء كان فاسقاً بجارحة أو عقيدة فان كان الثاني فاسقاً مثله حرم أيضاً وظاهره قدر صدقاً لم لا وهو أحد قولين ٣٢١ اذ العبرة بالركون والرضا بالخاطب

وقال بعضهم لا ينفى اعتبار
الركون من تعدد اصدق
(كالسوم بعده) أى بعد
الركون لستراول بحرم
أيضا لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه ولا يسوم
على سومه (وفسخ) عقد
الثانى (قبل الدخول)
بطلقة ثانية قيل وجوبها
أنه اذا رفعت الحادثة لها
وثبت عنده العقد بعد
الركون بينة أو اقرار
وحب عليه فسخه وقيل
استهبايا وعليه الاكثر فان
بى هالم يفسخ ولو لم يثأ (و)
حرم (مريخ خطبة) امرأة
(معتدة) عدة وفاة أو طلاق
من غيره لا من عدتها منه
فيحوزا ذالم يكن بتا (و)
حرم (مواعدتها) أى المعتدة
أى المواعدة من الجانبين
بأن عدتها بالتزويج بعد
العدة وهى تعدد وأما العدة
من أحدها دون الآخر
فمكروه كما يأنى (كوليها)
أى يحرم مريخ الخطبة له
ومواعدة وهى فى العدة
أى بان كان مخبرا ويكره
مواعدة غيره على المشهور
(كسبيرة) من وطء
مرا كها أو من غلط بشبهة
نكاح أو ملك أو من غصب
بل (وان من زنا) ولو منه
لان ماء الزانى فاسد ولولا
يلحق به الولد أى يحرم

سمع ويجوز اثبات هذا إما بأدلة المصنف والشارح ولك أن تجعلها ستة عشر بزيادة الذمى حيث كانت
الخطوبة من أهل الكتاب فيصير المضر وب أربعة في مثلها متى كان الخطيب الأول صالحاً أو مجهول
حال أو ذمياً يحرم مطلقاً كان الثاني صالحاً أو مجهول حال أو فاسقاً أو ذمياً وكذلك إن كان الأول فاسقاً
والثاني فاسقاً فالحرمة في ثلاثة عشر والجواز في ثلاثة اقلت ان الذمى أسوأ حالاً من الفاسق وكان
مقتضاه لا تحرم الخطبة عليه كالفاسق والخطوب أن الذمى له دين بقر عليه والفاسق لا يقر على فسقه
فكان هذا المعنى أسوأ حالاً منه (قوله ان كانت بخلافها) أي بان كانت بحجة أو سقيمة فإذ اردولى المجبرة
ومن في حكمها الخطيب لم تحرم خطبتها لغيره وكذا إذا ردت غير المجبرة خطبة الاول لم تحرم خطبة غيره
فعلم أنه لا يمتبرر كون المجبرة مع رد مجبرها ولا رد هامع ركونه ولا يعتبر ركون أمها أو وليها غير المجبرة مع
ردها ولا رد أمها أو وليها غير المجبرة مع رضاها واعلم أن رد المرأة أو وليها بعد الركون للخطيب لا يحرم مالم
يكن الرد لاجل خطبة الثاني فان تزوجت الخطيب الثاني وادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجمت عن
الركون للاول قبل خطبة الثاني وادعى الاول أن الركون سبب خطبة الثاني ولا قرينة لاحدهما
فالظاهر كما قال الأجهوري أنه يعمل بقولها أو بقول مجبرها لأن هذا لا يعلم إلا من جهة ما ولا بدعواه
توجب الفساد ودعواهما توجب الصحة والاصل في العقود الصحة (قوله وهو أحد قولين) أي وهو ظاهر
الموطأ (قوله وقال بعضهم الخ) أي وهو ابن نافع وفي المواق مقتضى نقل ابن عرفة أن كلام من القولين
مشهور (قوله ودرسخ عقد الثاني الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقاً في أول أو عدمه
مطلقاً والفسخ ان لم يكن بين لان بنى وشهر أبو عمران الفسخ قبل البناء لكن قيده بالاستحباب (قوله وفيه
استحباب الخ) فلهذا يغنيك عن الفسخ عند عدم مسامحة الاول له فان سامحه ولا فسخ ومحل الفسخ المذكور
مالم يحكم حاكم بصحة النكاح الثاني والام يفسخ كالخني فانه يرى أن النسي في الحديث للكرامة (قوله
وحرم صريح خطبة الخ) أي سواء كانت مسلمة أو كتابية حرة أو أمة (قوله أو طلاق) أي ولو كان رجعي
(قوله فيجوز) أي التصريح لها بالخطبة في العدة بل له تزويجها (قوله وهي تعد) أي ان كانت غير حرة
والا فالعبرة بوعدها كليا أتى (قوله لان ماء الراني فاسد ولذا لا يباح به الولد الخ) هذا التعليق يشمل
الغصب أيضا ولا يشمل المستبرأة من شبهة النكاح أو الملك أو شهرته فيقتضى حوازا لخطبة لصاحب
الماء من الاستبراء لان الماء غير فاسد لا يحرق المولود به وانظر في ذلك (قوله أي المتعددة بنوعيهما) أي
الموت والطلاق ولا يتأبد في الطلاق إلا ان كان بائنا وأما الرجعية فلا يتأبد تحريمها لاهازوجه لطلعهما
دامت في العدة وكان العاقد اذا وطئ رنى بزوجه العير ولا يحرم بالرنى حلال وهل يحسد الواطئ حينئذ
لان زان أولاً وكلامهم في باب الحديل على أنه يحسد كذا في الحاشية واختلف في الرجل يفسد المرأة على
زوجه حتى يطلقها منه ثم يتزوج بها بعد وفاء عدتها منه فقيل يتأبد تحريمها وقيل لا يتأبد وانما يفسخ
نكاحه فإذ عادت لزوجهها وطلقه أو ماتت عنها جاز لذلك المفسد نكاحها وهذا هو المشهور كذا في
من (قوله أو المستبرأة بنوعيهما) أي الخمسة وهي شبهة النكاح والملك وشبهته والزنا والغصب (قوله
بوطء نكاح الخ) حاصله ان الصور ثمانية وثلاثون صورة من ضرب ستة في مثلها لان الخمسة مائة في
عدة من نكاح أو استبراء من شبهة أو من ملك أو شهرته أو من زناً أو غصب والطارئ واحد من تلك الستة
يتأبد التحريم في ستة عشر صورة وهي ما إذا طارأ نكاح أو شهرته على الستة فهذه اثنتا عشرة صورة أو
طارأ ملك أو شهرته على نكاح أو شهرته فهذه أربع تضم لها أفادها كلها بقوله ويتأبد تحريمها بوطء إلى
قوله ان كانت العدة أو الاستبراء من غيره وأما طرؤ زناً أو غصب على الستة أو طرؤ ملك أو شهرته على ملك

صريح خطبتها ومواعيدها كوايهام ان عقد علي

المقدمة أو المستبرأة أو تاذمها بأبد تحر بها أي كما أشار له بقوله (وتأبد تحر بها) أي المقدمة بنوعها أو المستبرأة بأنواعها عليه (بوطه
نمكاح) أي سبب وطء من ذلك المقدم

لا مجرد أحدها (ولو) وقع الوطء المستند للنكاح (بعدها) أي بعد فراغ العدة والاستبراء (أو مقدمته) أي الوطء من قبله أو مباشرة حيث استندت لعقدان وقعت منه في العدة أو الاستبراء لا بعدها (أو وطء بشبهته) أي وتأيد تحريم المعتدة أو الاستبراء بوطء حصل غلطاً بشبهه النكاح بان اعتقدانها زواجاً (فيهما) أي إن حصل كل من مقدمته أو وطء الشبهة في زمن العدة أو الاستبراء بقوله فيهما راجع للمستثنين وضيمر الشبهة يعود على العدة والاستبراء (أو بوطء ملك) بان وطئ السيد أمته المعتدة من وفاة أو طلاق (أو شبهته) أي شبهة الملك بان وطئها أجنبي غلطاً ٣٢٢ يظن أمته (فيها) أي في عدتها من نكاح أو شبهته بخلاف وطء مال كها أو غيره

أو شبهته أو زناً أو غصب فهذه عشر ون لا يتأيد بها التحريم وهذه قد أفادها بقوله أو الزنا أو وطء ملك أو شبهته في استبراء (قوله لا مجرد أحدها) أي الذي هو العقد فقط أو الوطء فقط أما الأول فظاهر وأما الوطء ففيه تفصيل أما إذا كان وطء زناً أو غصب فلا يضر طرده على الجميع وكذلك وطء الملك أو شبهته إن طرأ على ملك أو شبهته أو زناً أو غصب وأما وطء شبهة النكاح فيضرب في الجميع ومثله وطء الملك وشبهته إن طرأ على النكاح وشبهته فقد علمت الأجل في كلام الشارح فتأمل (قوله يعود على العدة) أي ينوعها وقوله والاستبراء أي بانواعه (قوله أي في عدتها من نكاح أو شبهته) تسمية المحصورة من شبهة النكاح معتدة فيه تجوز (قوله إن من عقد على معتدة) أي من طلاق بائن من غيره أو وفاة وقوله أو مستبرأة صادق بانواع الاستبراء الخمسة فهذه ست صوراً خبر عنها بقوله تأيد تحريمها فهذه مسائل طر والنكاح على الستة وإن نظرت لقوله وإن عدتها كانت اثنتي عشرة (قوله وأما مقدمات الوطء الخ) أي فيكون تأييد التحريم في ست صور فقط بخلاف الوطء في اثنتي عشرة صورة بالمقدمات والست التي زادت بالتعميم خارجة عن أصل الست والثلاثين (قوله وأما الوطء فيمؤد الخ) تحته ست وقوله أو ملك أو شبهته أي طر وملك أو شبهته على نكاح أو شبهته فهذه أربعة تأيد فيها التحريم تضم لما قبلها بقول الشارح في العدة فقط أي من نكاح أو شبهته ولو حذف قوله فقط وصرح بهما ماضر فصار صوراً تأيداً لعدتها اثنا عشرين متأمل (قوله دون الاستبراء) أي من غير شبهة النكاح لما علمت أن شبهة النكاح ملحقه بالعدة (قوله ولو من طلاق ثلاث) أي ولا يؤثر بدالتحريم عليه وإن كان العقد عليها في تلك الحالة حراماً ويجدان كان قد تزوجها عالمياً بالتحريم ولا يلحق به الولدان كان ثانياً بالبيعة فإن تزوجها غير عالم بالتحريم كما إذا استد لقول ممت معتد صدقه ولا حد عليه ويلحق به الولدان كان يجب التفرقة بينهما متى اطلع عليه أو مالوا قريب بعد النكاح أنه كان قبله عالمياً بالتحريم ولم يثبت ذلك بالبيعة فانه يحدد لقراره ويلحق به الولدان عدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يحتمع فيها الخدم لحوق الولد (قوله أو الزنا المحض) مراده ما يشتمل العصب ويدخل فيه اثنتا عشرة صورة وهي طر وزنا أو غصب على نكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زناً أو غصب (قوله أو وطء ملك أو شبهته) تحته ثمان وهي أن يقال طر أو ملك أو شبهته على استبراء من ملك أو شبهته أو زناً أو غصب فان قوله في استبراء بيان لطر وعليه ومراده الاستبراء من خصوص الملك أو شبهته أو الزنا أو الغصب لأن شبهة النكاح فان حكمها حكم عدة النكاح كما تقدم فهذه هي العشر ون التي لا تأيد فيها أو يزاد عليها العقد المجرد ونحوه ست صور فحالة الصور أربع وخمسون تؤخذ من المصنف والشارح (قوله وهي معتدة من طلاق أو موت) ومثله شبهته كما قدم (قوله لم يقل به الحنفية ولا الشافعية) أي فلورفت المسئلة اشافني أو حنفي وحكمه عدم تأييد التحريم لرفع الخلاف كما هو معلوم (قوله وجاز التعريض) هو لفظ استعمل في معناه إيلوح به لغيره فهو حقيقة أبداه هذه اللفاظ ككلام مخلاف الكفاية فإما التعبير عن المازوم باسم اللزم كقولنا في وصف شخص بالكرم أنه كثير الزاد (قوله وهو ضد التعريض) جملة معترضة بين التعريض

يظن أمته وهي مستبرأة فلا يتأيد تحريمها عليه كما سيأتي فحصل أن من عقد على معتدة أو مستبرأة ووطئها إن بعدها تأيد تحريمها عليه فلا تحصل له أبد أو أمّا مقدمات الوطء فقط فتؤيد التحريم إن وقعت في العدة أو الاستبراء لا بعدهما فالألم يحصل عقداً فلا أثر لمقدمات الوطء مطاقاً بشبهة أولاً وأما الوطء فيؤيدان كان بشبهة نكاح في العدة والاستبراء أو الملك أو شبهته في العدة فقط دون الاستبراء وهذا (إن كانت العدة أو الاستبراء من غيره والا) بان كانت العدة منه ولو من طلاق ثلاث أو كان الاستبراء منه بسبب زنا أو غصب أو غلط (فلا) يتأيد تحريمها عليه وإن وطئها مستنداً للعقد أو شبهة (كأنه قد) مجرد عن وطء لا يؤثر تحريمها (أو الزنا) المحض وهو عالم يستند له عقد ولا شبهة لا يؤثر (أو وطء ملك أو شبهته في استبراء) بان وطئ السيد أمته المستبرأة

من زناً أو نائعهاله أو من غصب أو شبهة ملك أو وطئها أجنبي يظن أمته لم يتأيد التحريم بخلاف وطء مال كها أو غيره يظن أمته وهي معتدة من طلاق أو موت فيتأيد كما قدمناه وأعلم أن تأييد التحريم في المسائل المتقدمه لم يقل به الحنفية ولا الشافعية لأنه خلاف الأصل ولم يعم عليه دليل عندنا (وحاز التعريض) للمعتدة وهو المراد بقوله تعالى إلا أن تقولوا قولنا معروفاً كأن يقول لها إلى اليوم فيك راغب أو محب أو معجب أو إن شاء الله يكون خيراً وهو ضد التعريض وهو أن يظهر في كلامه ما يصلح للدلالة على بقصوده ويسمى تلويحاً لأنه ذكر الكلام في معناه وروح به إلى إرادة لارمه (و) جاز (الأهداء فيها) أي في العدة كالتعريض والغوا كمرغرها

وتفسيره

لا النفقة ولو تزوجت بغيره فلا رجوع له عليها بشئ وكذا الوأهدى أو أنفق لخطوبة غير مقعدة ثم رجعت عنه ولو كان الرجوع من جهتها لا يعرف أو شرط وقيل إن كان الرجوع من جهتها فله الرجوع عليها لأنه في نظير شئ لم يتم واستظهر (و) جاز (ذ كرا المساوى) أى العيوب فى أحد الزوجين ليحذر عن هـ فيه (وكرر عدة من أحدها) أى الزوجين لصاحبه فى العدة كان يقول لها أنا أتزوجك بعد العدة أو عكسه فيسكت المخاطب منهما وأما الموعدة من الجانبين فحرام كما تقدم وانما تظهر الكراهة إذا كان المتكلم يعلم أن المخاطب لا يجيبه بشئ ولا فلا وجه لها (و) كره (تزوج) امرأة (زانية) أى مشهورة بذلك ٣٢٣ ولو بقرائن الأحوال وان لم يثبت

عليها بالوجه الشرعى (و) كره تزوج امرأة (مصرح لها بالخطبة فيها) أى فى العدة أى يكره له تزوجها بعد العدة ان مصرح لها بالخطبة فيها (وبدب فراقها) أى من ذكر من الزانية والمصرح لها بالخطبة ان وقع الزوج بها ثم شرع يتكلم على الاركان وشروطها وما يتعاق بها وبدأ بالكلام على الصيغة لقوله الكلام عليها فيتمتع منها الغير هاتان (والصيغة) التى هى أحد الأركان الثلاثة أو الخمسة هى (اللفظ الدال عليه) أى على النكاح أى على حصوله وتحققه ايجابا وقبولا ومثلا للإيجاب المصرح بقوله (كأ كحت وزوجت) أى كقول الولي أب كحتك بنتي وسلاية أو موكتى ولأنه أزواجك بنتي أو موكتى ولأنه ولو لم يسم صداقا كما يأتى فى نكاح النفويض وأما لو قال وهبتك ولا بد من تسمية صداق والام ينقد النكاح والمضارع نحو وأزواجك ان قامت القرينة على الانشاء

وقفسيره (قوله لا النفقة) أى فلا يجوز إخراج النفقة عليها فى العدة بل يحرم (قوله واستظهر) أى استظهر هذا التفصيل الشرحى اللغوى (قوله وجاز ذ كرا المساوى) أى أنه يجوز أن يستشاره الزوج فى الزوج بقلان أن يذكر له ما يعلمه فيها من العيوب ليحذر منها ويجوز أن يستشاره المرأة فى الزوج بقلان أن يذكر لها ما يعلمه فيه من العيوب ليتحذر منه * وأعلم أن محل جواز ذ كرا المساوى للامتناع إذا كان هناك من يعرف حال المسؤل عنه غير ذلك المستشار والا وجب عليه البيان لأنه من باب النصيحة لأخيه المسلم وهذه طريقة الجزولى وهناك طريقة أخرى توجب عليه ذ كرا المساوى مطلقا كان هناك من يعرف تلك المساوى غيره أم لا (قوله وان لم يثبت عليها) أى هذا إذا ثبت عليها باليمين بل وان لم يثبت وأما من يتكلم فيها وليست مشهورة بذلك فلا كراهة فى زواجها قال بعضهم ومحل كراهة تزوج المرأة التى اشتهرت بالزنا إذا لم تحذأ ما إذا حدثت فلا كراهة فى زواجها بما على ان الحدود حواجر هكذا قيل وفى هذا التعليل نظر ولا يقال ان قوله تعالى والراية لا يمسكدها الاذان أو مشرك يفيد حرمة نكاحها لأنه يقال المراد لا يمسكدها فى حال زناها وأنه بيان للامتناع بها وأن الآية منسوخة (قوله أى من ذكر من الزانية الخ) أى وإذا فارق الزانية المبيحة فزوجه الغير لا صداق لها حيث تزوج بها غير عالم بذلك (قوله ولا بد من تسمية صداق) أى حقيقة بأن يقول وهبتك لك بصداق قدره كذا أو حكما كان يقول وهبتك لك بقوىضا (قوله والمضارع الخ) قال فى التوضيح ومصارعهما كما ضيهما واعترضه الناصر اللغوى قائلا فيه فطر إذا العود انما يتعلق بالماضى دون المضارع لأن الأصل فيه الوعد وفى الماضى لازم اه فمن أجل هذه المناقشة فى كلام التوضيح قيد شارحها المضارع قوله ان قامت القرينة الخ (قوله كالماضى) ومن باب أولى صيغة الامر لأنها موضوعة للانشاء (قوله ولا يصح الفصل اليسير) تقدم أنه الخطبة أو قدرها (قوله كالطلاق والعتيق الخ) أى قد وردت ثلاثة هزلن جد النكاح والطلاق والعتيق وفى رواية والرجعة بدل العتيق (وتدبهان) الأول اختلاف فى كل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كعبت أو ملكت أو أحللت أو أعطيت أو منحت وهل هى كوهبت بنعتد بها النكاح ان سمي صداقا حقيقة أو حكما وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب والماسحى وابن العربى أو لا ينعقد بها أو سمي صداقا وهو قول ابن رشد فى المقدمات ككل لفظ لا يقتضى البقاء ولا ينعقد به اتفاقا كالحبس والوقف والإجارة والعارية والعمرى فتحصل من كلامهم أن الأقسام أربعة الأول ينقد به النكاح مطلقا سواء سمي صداقا أم لا وهو أب كحت وزوجت والثانى ينقد ان سمي صداقا حقيقة أو حكما وهو وهبت فقط والثالث ما فيه الخلاف وهو كل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة والرابع ما لا ينقد به مطلقا اتفاقا وهو كل لفظ لا يقتضى البقاء مدة الحياة الثانى يلزم النكاح بمجرد الإيجاب والقبول وان لم يررض الآخر ولو قامت قرينة على قصد الهزل لأن النكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار إلا خيار المجلس وهو معمول به عندنا فى خصوص النكاح إذا اشترط (قوله الأول المالك) قدمه لقوة تهرره لأنه بزوج الامة مع وجود أبيها وله جبر الثيب والبكر والكبيرة والصغيرة والدكر والأنثى لأنهم مالم من أمواله وله أن يصالح ماله بأى وجه (قوله ولكن توكل فى العقد) أى على الامة بخلاف العبد وله العقد بنفسها

لا الوعد كالماضى وه مثل لا قبول بقوله (وكعبت) ورضيت من الزوج أو وكيله ولا يصح الفصل اليسير بين الإيجاب والقبول وصح تقديم القبول من الزوج كان يقول زوجنى ابتلى فيقول الولي زوجتك ياها فينقد ولا تنكح الإشارة ولا الكتابة إلا بصيغة خرس (ولزم) النكاح بمجرد الصيغة لأنه من العقود اللازمة بلا خيار (ولو بالهزل) ضد الجدل كالطلاق والعتيق والرجعة ثم شرع فى الكلام على الركن الثانى وهو الولي مقسماله الى مجبر وغيره فقال (والولي) قسمان مجبر وغيره (فالمجبر) أحيد ثلاثة الأول (المالك) لامة أو عبده جبره على النكاح (ولو) كان المالك (أنثى) فلها جبر أمها أو عبدها على النكاح

لشبهة والافله جبرها وأشار الثالثة بقوله (و) لا جبر (بمجنونة) بالغائبية لعدم تغييرها ولا كلام أولدها منه أن كان لها ولد رشيد (الآ من تبيق) من جنونها الحيوانا (فتنظر) اتفاقها لتأذن ولا تجبر ومحل جبر الالف في الثلاثة إذا لم يلزم على تزويجها ضرورة عادة كثر ويجهان من خصي أودى عاهة كجنون وبرص وحذام مما يرد الزوج به شرعا والافله لا جبر له * الثالث من الولي المجبر وصي الاب عند عدم الاب واليه أشار بقوله (فوصيه) أي الاب له الجبر فيما للاب فيه جبر ومحل (ان عين له) الاب (الزوج) بأن قال له زوجها من فلان فله جبرها عليه فقط دون غيره ان بذل مهر المثل بخلاف الاب له جبرها مطلقا (أو أمره) لاب (به) أي بالجبر ما قال اجبرها وما في معناه ولو ضمننا كما لو قال له زوجها قبل البلوغ وبعدة أو على أي حالة شئت (أو) أمره (بالسكاح) ولم يبعه بين له الزوج ولا الاجبار بأن قال له زوجها أو أنسكحها أو زوجها من أحببت أولن ترضاها له الجبر ومقابل له لا يعول عليه ثم شبه في الجبر قوله (كانت وصي عليها) أي على بنتي أو بنتي أو على بعضهما أو بهن فله الجبر (على الأرجح) عند بعضهم وقال بعضهم النقل يفيد رجحية عدم الجبر لقول أبي الحسن بخلاف وصي فقط أو وصي على بضع بنتي أو على تزويجهن ٣٢٥ فلا جبر والقياس أنه لا يزوجهما

الابعد البلوغ وقال غيره له الجبر (وهو) أي الوصي (في الشيب) البالغة اذا أمره الاب بتزويجها أو قال له أنت وصي على أنسكحها (كأن) مرتبته بعد الابن ولا جبر فان زوجهما مع وجود الابن جاز على الابن وان زوجهما الاخ برضاها جاز على الوصي لصحة عقد الابعد مع وجود الأقرب (ثم) بعد السيد والاب ووصيه في المكر والمغيرة والمجنونة (لا جبر) لاحد من الأولياء على أنثى صغيرة أو كبيرة وإذا لم يكن لاحد منهم جبر (فإنما تزوج بالغ) لا صغيرة (بأنها) ورضاها سواء كانت البالغة بكر أو ثيبا وصي أو أنثى المكر صماها وأنثى تعرب

وهو ظاهر المدونة وقال عبد الوهاب ان لم يتذكر رسمها الرأ والافلا يجبرها (قوله والافله جبرها) أي لانه زنا (قوله بالغائبية) أي وأما الصغيرة أو البكر فله جبرها على كل حال مجنونة أو عاتلة (قوله والافلا جبرها) أي لما في الحديث الشريف لا ضرر ولا ضرار (قوله بخلاف الاب له جبرها مطلقا) أي ولو على دون مهر المثل ما لم يكن ذاعاهة كما تقدم وما ذكره من أن الوصي لا يزوج لاجبها المثل فما كثر لا يعارضه ما يأتي في نكاح التفويض من أنه يجوز الرضا بدونه للوصي قبل لأن ما هنا قبل العقد وما يأتي بعده لصحة عدم الفراق (قوله كانت وصي عليها) حاصل المسئلة أن الاب اذا قال للوصي أنت وصي على بضع بنتي أو على نكاح بنتي أو وصي على بنتي تزوجهما من أحببت له الجبر على الأرجح وان لم يذكر شيئا من السكاح أو التزويج أو البضع فالأرجح عدم الجبر كما اذا قال أنت وصي على بنتي أو على بعض بنتي أو على بنتي فلابد وأما قوله أنت وصي فقط أو على مالي أو بضع تركتي أو قبض ديني فلا جبر باتفاقا ولو تزوج جبر في هذه الصورة فاستظهر الاجهورى الامضاء وتوقف به النفراوى وأما ان تزوج ولا جبر صح بالاختلاف هذا هو تحرير المسئلة فلم يحفظ وكلام الشارح في هذا المقام غير واضح (قوله جاز على الابن) أي وصي بعد الوقوع والافلا بن مقدم كما أن الوصي مقدم على الاخ بدليل ما بعده (قوله) استثنى العلماء من وجوب الفرار بين الاب والابن والقبول مسئلة نص عليها أصبغ وهي أن يقول الرجل في مرضه ان مت فقدرز وحت ابنتي فلانة من فلان فهذا يصح طال الامر أو لا قبل الزوج النكاح بقرب الموت أو بعد الطول كما هو مذهب المدونة وقيل يستحسن الصحة بما اذا قبل الزوج النكاح بقرب موت الاب لان العقد يجب أن يكون القبول بقربها لا سيما عقد النكاح فان العرو ج محتاط فيها وأما استنبط هذه المسئلة لانهما من وصايا المسلمين فيجب انفاذها حيث وقع منه ذلك في المرض فكان المرض مخوفا أم لا فتدبر (قوله وصي أو أنثى) ان اذن البكر صماها أي الاما استثنى من الانكار الستة فلا بد من اذنه بالقول (قوله كانت يتيمة) أي ولا سيد لها ولا وصي (قوله اذلو كان لها أب) أي أو سيد أو وصي (قوله والحق خلافة) أي كما قال شيخ مشايخنا العبدوى المعتمد في هذه المسئلة ما ارتضاه المتأخرون من أن المدار على خفة

عن تقسيمها ومصبب الحصر كلا الأمرين أي لا تزوج الاب بالغ ولا تزوج لادنهما في فقد أحد الأمرين فسد النكاح وفسخ أبدا على ما شهروه أبو الحسن في الصغيرة وشهر المتبطل فيها أنه يعسخ ما لم يطل ثم استثنى من مفهوم بالغ قوله (الا) صغيرة (بقيمة) والتصریح بتيمة من التصريح بما علم التراما لان غير المجبرة في كانت صغيرة كانت بقيمة اذلو كان لها أب لكار مجبرها فحط الاستثناء قوله (حيث عليها) اما ما سادها في الدين بان يتردد عليها أهل السوق أو ترددها عليهم أو يكون يجوارهم حتى تطمع بطعامهم وتيسل الى الهوى وأما لصياعها في الدنيا فقرها وقلة الاتفاق عليها أو لحوق ضياع مالها فقوله لما خيف علم اطراف في شمول المسئلة في خلاف قوله خيف فسادها (وبلغت عشرة) من السنين لانها صارت في سن من توطأ (وشوور القاضى) بكون الوأوالأولى وكسر الثانية من المشاورة ليثبت عنده ما ذكر وأنها حلية من زوج وعدة وغيرها من الموانع الشرعية ورضاها بالزوج وانه كعوضها في الدين والحرية والحال وان المهر مهر مثلها (وما أذن لولها) في العقد ولا بتولي العقد بنفسه مع وجود غيره من الأولياء وظاهره أن مشاوره لاضى شرط صحة وهو طاهر مانع له الشيخ عن ابن عبد السلام وأثبتته في مختصره وتبعناه فيه والحق خلافة اذ لم يذكره أحد غير ابن عبد السلام من الأئمة وعليه فاذا تزوجها ولها

بالمشروط المذكورة من غير مشاورة كان النكاح صحيحا قطعا نعم تستحسن المشاورة لثبوت الواجبات ورفع الغاربات والحق ان اذنتها صحتها كغيرها خلافاً لما قال لا بد ان تاذن بالقول (والا) بان لم يخف عليها فساد ولا ضيعة أو لم تبلغ عشرين ورجت (فسخ) نكاحها (الا اذا دخل) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول والمباوع ولا يفسخ وقصر الطول (بالسنتين) كالثلاثة بعد دخولها وبالعنف (أو) وشهر هذا المتين وقال أبو الحسن المشهور والفسخ

الفساد متى خيف عليها الفساد في مآلها أو في حالها زوجت بلغت عشرين أو لارضيت بالنكاح أم لا فيجبها وأولها على التزويج ووجب مشاورته القاضي في تزويجها فان زوجت من غير مشاورة صح النكاح ان دخل وان لم يطل وأما ان لم يخف عليها الفساد وزوجت صح ان دخل وطال أم لا اذا علمت ذلك فالمدار على خلوها من الموانع الشرعية وأما رضاها بالزوج وأنه كعوضها في الدين والخربة والحال وان المهر ومهر دنائها والجهاز الذي جهزت به مناسب فليس يلزم على التحقيق ارتكاب الاخف الضررين فالمدار على وجود قاض يشاوره عدمه أو لكونه ظالماً كفي جماعة المسلمين (قوله بالشروط المذكورة) قد علمت ان المدار على خوف الفساد والحل من الموانع الشرعية فقط (قوله أولم يبلغ عشرين) ظاهره انها اذا لم تبلغ عشرين وزوجت مع خوف الفساد يفسخ قبل الدخول والطول وليس كذلك بل هو صحيح ابتداء على المعتمد كما تقدم ارتكاب الاخف الضررين ولا يفسخ قبل الدخول والطول لا اذا زوجت من غير خوف فساد (قوله في المسئلة خلاف في التشهير) وروى عن ابن القاسم قول ثالث بعدم الفسخ أصلاً (قوله والاولى) عدم وجوده متعدداً (الراجح ان هذا التقديم واجب غير شرط وقيل مندوب وهو الذي درج عليه الشارح (قوله تقديم ابن) أي ولو من زنا كما اذا ثبت بنكاح صحيح ثم زنت وأنت بولده مقدمة على الأب وأما اذا ثبت بزنا وأنت منه بولده فان الأب يقدم عليه لانها في تلك الحالة بمنزلة الأب كما يفهم مما مر (قوله فأب) أي شرعي وأما أبو الزنا فلا عبرة به (قوله فإخ للأب) صادق بان يكون شقيقاً أو لأب فقط وخرج الاخ للاخ فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية عامة (قوله فابنه) ما ذكره من تقديم الاخ وابنه على الجد هنا هو المشهور ومقابلته ان الجد وان علم بتقديم علي الاخ وابنه (قوله كالولاء والصلاة على الجبارة) أي والغسل والايصال وان عقل كما قال الاجهوزي

بغسل وايصال ولا جسارة * نكاح أخا وابنا على الجد قدم وعقل ووسطه بباب حضنة * وسواء مع الآباء في الارث والدم

(قوله بخلاف الفرائض) أي الموارث فانه مقدم على ابن الاخ (قوله فجد أب) أي وهو كذا يقدم الاصل على فرع وفرعه على أصل أسلافه وقيل ان الجد وان علم بتقديم علي العم (قوله والاولى تقديم الشقيق) أي على الاصح عند ابن شير والمختار عند اللحن وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون ومقابلته ما رواه ابن زياد عن مالك أن الشقيق وغيره في مرتبة واحدة فيقرعان عند التنازع (قوله أفرع بينهم) وقيل يعقدون بها (قوله فعصبته) أي المتعصبون بأنفسهم وكذا يقال فيمن أعتق من أعتقها أو أعتق أباه لان الكل يصدق عليه انه مولى أعلى وترتيب عصبته كل المتعصبين بأنفسهم كترتيب عصبته (قوله لانها انما تستحق بالتعصيب) أي والعتيق ليس من عصبته (قوله فكذلك لها) حاصله ان البنت اذا ماتت أبوها أو غاب وكفها رجل أي قام بأمورها حتى بلغت عنده أو خيف عليها الفساد سواء كان مستحقاً لمخضانتها شرعاً أو كان أجنبياً فانه ينبت له الولاية عليها وزوجها باذنها ان لم يكن لها عصبته وذلك خاص بالديانة وهو ظاهر المدونة فلذا اقتصر عليه الشارح أو حتى في الشريعة خلاف فان زوجها أو لامته مات الزوج فهل تعود الولاية له أو لا نالها تعودان كان فاضلاً رابعها تعودان عادت المرأة لكمالته وأشهر اثنان المصنف بالوصف مذكر ان المرأة انكأه لا ولاية لها وهو المذهب وقيل لها ولاية ولو لم يكن لها ابنا فالتبشير العقد

أبد في المسئلة خلاف في التشهير كما أشربا لذلك في صدور العبارة ثم شرع في بيان الولي الغير المجبر ومن هو أحق بالتقديم عند وجوده متعدد من الاولياء فقال (والاولى) عند وجود متعدد من الاولياء (تقديم ابن) للمرأة في العفة الأب عليها برضاها (فابنه) على الأب ولو عفا الأب مع وجود الابن أو أبه جار على الابن ولا ضرر كما سيصنع عليه (فأب) للراه فمرتبة بعد الابن وابنه (أخ) للأب (فابنه) وان سئل (وجد) لأب فمرتبة بعد الاخ وابنه كالولاء والصلاة على الجبارة بخلاف الفرائض (م) لأب (فابنه) وجد أب (فعمه) أي عم الأب (فابنه) (والاولى) تقديم الشقيق من كل صنف على الذي للأب (والاولى) تقديم (الافصل) عند التنازع في الرتبة (وان تنازع عتساوون) في الرتبة والفضل كاحوة كلهم علماء (نظر الحاكم) فيمن يقدمه (ان كان) حاكم (والا) بكن (أفرع)

بينهم (مولى أعلى) وهو من أعتق المرأة أو ابني

مرتبة عصبته النسب (فصبة) (مولاه) وهو من أعتق معنيتها وان عدا (قولي أيها) كذلك (مولى جدها كذلك) وان علا وهو معنى قوله فمولاه ولا حتى للمولى الأسفل قال المصنف لانها تستحق بالتعصيب (فكذلك) لها عصبية أي قائم بترتيبها حتى ماتت عتساو

أولت عشر ابشر وطها (ان كانت) المكفولة (دينيسة) لا شريعة كما هو ظاهر المدونة والافوليم الحاكم (وكفل ما) أي زمنا (يشفق فيه) أي تحصل فيه الشفقة والحنان على إعادة ولا يجذب باربعة أعوام ولا بعشر على الاظهر ولا بد من ظهور الشفقة عليها من قبل الفعل والا فالحاكم هو الذي يتولى عقد نكاحها (فالحاكم) يلي من ذكر (قائمة مسلم) أي فان لم يوجد أحد من ذكر تولى عقد نكاحها أي رجل من عامة المسلمين ومن ذلك الحال والجدة من جهة الام والاخت لام فهم من أهل الولاية العامة باذنها ورضاها (وصح) النكاح (بالعامة) أي بالولاية العامة (في) امرأة (دينيسة مع وجود) ولي (خاص) كاب وابن عم (لم يجبر) لكونها باغايبا أو بكرالا أو طبعا ولا وصى لها ولا يفسخ بحال طال الزمن العقد ولا يدخل بها الزوج أولم يدخل لكونها الذنائة وعدم الالتفات اليها لا يلحقها بذلك معرة والدينيسة هي الحالية من الحال والمال والحسب والنسب فالخالية من النسب بنت الزنا أو الشبهة أو المعتوقة من الجوارى والحسب هو الاخلاق الكريمة كالعلم والحلم والتدبير والمكرم ونحوها من محاسن الاخلاق فالغنية ذات الحال ليست بدينيسة وان لم يكن لها حسب ولا نسب والنسب والنسبة وان كانت فقيرة أو قبيحة

بصفتين من هذه الصفات الأربع فشرعية بل وبصفة فقط على ما قاله بعضهم نعم الوقفة في قوم فقراء شأنهم أن يكونوا حذمة للناس ولا ديانة عندهم ولا صيانة فهم وان عرف نسبهم إلا أنهم لعدم ديانتهم وصيانتهم وكونهم مسحرين تحت أيدي الناس لا يلتفت إليهم والظاهر دناءتهم وبقى الكلام في الجواز هل لا يجوز لمطلق مسلم أن يتولى عقد نكاح الدينيسة مع وجود كاتبها ونص عليه بعض الشراح ورجع قول الشيخ ولم يجره هذه المسئلة أيضا أو يجوز قال بعضهم هو نص المدونة وابن عرفة وابن قنوج وغيرهم وجده

بل توكل كالمعتقة (قوله أو بلغت عشر ابشر وطها) قد علمت الشروط المتقدمة في القيمة وتحقيقها فلا حاجة لإعادة (قوله أي فان لم يوجد أحد ممن ذكر) أي لم يوجد لها عاصب ولا مولى أعلى ولا كافل ولا حاكم شرعي (قوله وصح النكاح الخ) أي وأما الجواز ابتداء فسيأتي أن فيه خلافا للحق الجواز لانه نص المدونة (قوله لم يجبر) أي وأما الوعد النكاح بالولاية العامة مع وجود المجر كان النكاح فاسدا ويفسخ أبدا ولو أجاز المجر (قوله وان لم يكن لها حسب ولا نسب) أي كالمعتوقة اليه صاء الجميلة (قوله والنسبة) أي ذات النسب العالي وهي التي انصفت بالحسب والنسب لاذات النسب فقط بدليل ما بعده (قوله بل وبصفة فقط الخ) الظاهر ان الصفة الواحدة لا تكفي بدليل استظهاره الآتي (قوله فهم وان عرف نسبهم) أي عرف أصولها وانما ليست من زنا ولا بجهولة النسب وليس المراد بالنسب علوه لان علو النسب يرجع لعنى الحسب (قوله والظاهر دناءتهم) وحيث كان انفراد النسب لا يكفي في الشرف فأولى انفراد غيره من الصفات (قوله كشرية الخ) حاصله أنه اذا عقد للشرية بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجر وطال الزمان بعد الدخول والطول الذي ذكره الشارح فانه يمسى اتفاقا وان كان لا يجوز ابتداء وأما ان طال بعد العقد وقبل الدخول فهل يتحتم الفسخ أولا يتحتم ويخير الولي بين الاجارة والرد على القول بتحتم الفسخ هل بطلاق وهو القياس أو بغيره خلاف وأما ان لم يحصل طول فيجب الرجوع بين الاجارة والرد اتفاقا حصل دخوله أم لا (قوله وطال الزمن) أي بعد العقد وقبل الدخول وظاهره أنه اذا حصل منه دخول بعد ذلك لا يقول أحد بتحتم الفسخ وليس كذلك بل القول بتحتم الفسخ جاريا اذا حصل طول بعد العقد وقبل الدخول ولو حصل دخول بعد ذلك كما يؤخذ من حاشية الاصل (قوله فالتخير في صورتين) أي اتفاقا وتحتم الفسخ على أحد العواين في صورة وجوب الامضاء في صورة (قوله وصح النكاح) أي مراعاة لا قول من ذهب القريب المتقدم أو ان الوجوب غير شرطي وقوله بابعد أي ولو كان الابعاد الحاكم مع وجود اخص الاولياء فاذا لم ترض المرأة بحضور أحد من أقاربها وزوجها الحاكم كان النكاح صحيحا وأما لو وكلت أختها غير الحاكم مع حضور أحد من أقاربها حريها قوله السابق

المذهب ثم شبه في الصحة قوله (كشرية) أي كما يصح نكاح شريفة بالولاية العامة مع وجود خاص غير مجبر (ان دخل) الزوج بها (وطال) طولا (كالمقدم) أي كاطول المتقدم في الصيغة التي لا أب لها اذا زوحت مع فقد الشروط أو بعضها وه وان يمضي زمن تله فيه الاولاد كثلث سنين (ولم يجبر) لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاح امرأة شريفة مع وجود خاص وقوله راجع ما بعد الكافي وأما الدينيسة فتقدم أن المذهب الجوارى لا يفسخ بحال فيها كما تقدم وكان الولي للشيخ رحمه الله كرهها (الا) بان دخل ولم يطل أولم يدخل طال أم لا (ولا اقرب) من الاولياء عند وجود اقرب وأبعد لانه بعد عقد عدم القريب (أو المالك) الاقرب غيبة بعدة على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) لا نكاح وله الامضاء في الثلاث صور من الفسخ والامضاء في الثلاث صور من الفسخ اذا لم يدخل وطال الزمن وهو أحد التأويلين في كلاسها وعليه فحاصل المسئلة أنه لا يفسخ قبل المضاء ان طالت مدة العقد فان قربت بينهما اثنان الولي الخاص في فسحه واسفائه فالتخير في صورتين (و) صح النكاح (بأبعد) من الاولياء كمن وابنه (مع) رجوع (أقرب لا يجبر) كإب وابن في شريعة وغيره لا يفسخ بحال (الا) بان كان الولي مجبرا كسيد وكاتب أو وصيه في بكر أو صغيرا أو مجنونا (فإن) يصح النكاح بالابعد مع وجوده في شهر بنة لا بنية

(وقد نسخ أبدا) متى اطلع عليه ولو بعد مائة سنة وتبقى الكلام في تولى الأبعد المتقدم وجود أقرب غير مجبر هل يجوز أولا قال المصنف
هنا ولم يجز وهو مبني على أن قوله وقدم ابن قابنه الخ معناه على سبيل الوجوب الغير الشرطي وقال بعضهم بل يجوز لأنه غاية أنه مكروه
أو خلاف الأولى ورجحوه وادعى درجنا عليه بقولنا والأولى تقديم ابن الخ واستثنى من قوله والأفلا يصح قوله (الأن يجيز) المجبر (عقد
من فوض) المجبر (له أموره) من الأولياء كإبن وأخ وحده وغيرهم وثبت التفويض له (بينة) لا بمجرد دعوى ولا باقرار من المجبر بعد
العقد (فيمنع) ذلك العقد ولا يفسخ (إن لم يعد) بأن قرب ما بين العقد من المقوض له والأجارة من المجبر (على الوجه) من التأويلين
لأن عقد المقوض مع وجود المجبر خلاف الأصل والطول مما يزيد ضعفه لا يضي معه ويمضي مع القرب والتأويل الثاني يضي مطلقا (فإن
فقد) المجبر (أو أسرف كسوته) ينقل ٣٢٨ الحق للولي الأقرب فالأقرب دون الحاكم أي فلا كلام للحاكم مع وجود

وصح بالعامية في دقة الخ ثم ان المراد بالأبعد المؤخر في المربة وبالأقرب المتقدم فيها ولو كانت جهتهم
متحدة فيشمل ترخيص الأخ للأب مع وجود الشقيق وليس المراد بالأقرب والمعد في خصوص الجهة
(قوله ونسخ أبدا) أي إلا أن يحكم بصحته حاكم كالمثني (قوله وغيرهم) أي ولذلك قال ابن حبيب يدخل
سائر الأولياء إذا قاموا هذا المقام قال الجبري وابن محرز وكذلك الأجنبي لأنه إذا كانت العلة تفويض
المجبر فلا فرق (قوله وثبت التفويض له بينة) أي تشهد على أن المجبر نص له على التفويض بأن قال له
لو فوضت لك جميع أموري أو أقميتك مقامي في جميع أموري أو تشهد أنهم يرونه ينصرف تصرف
الوكيل المفوض له (قوله وقد نسخ المصنف في هذا المتيطي) قال في الحاشية المشهور ما قاله المتيطي
وذلك لتنزيل الأمر والفقد منزلة الموت بخلاف بعيد الغيبة فإن حياته معلومة (قوله فيكون هو
المذهب) أي ولذلك صوبه بعض الموثقين قائلا أي فرق بين الفقد والأسر وبعد الغيبة (قوله من مصر)
أي على ما استظهره ابن رشد لأن ابن القاسم كان بها وبينهم ما ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدينة لأن
مالكا كان بها وبينهم أربعة أشهر (قوله ولم يرج قدومه) أي عن قرب (قوله فالحاكم هو الذي زوجها)
أي إذا كانت بالغاً وخيف عليها الفساد كما تقدم (قوله وتزوجت أيضا على الاستيطان) أي بالفعل ولا
يكفي مظنته فعليه من خروج لتجارة ونحوها ونيت العود فلا يزوج الحاكم أبنته ولو طال أقامته إلا إذا
خيف فسادها أو قصد بغيتها الأضرار بها فان تبين ذلك كتب له الحاكم أما أن يحضر زوجها أو وكل
زوجها والأزواجها عليها فان لم يجب بشئ زوجها الحاكم ولا يفسخ كما قال الجرجاني (قوله كغيبه الولي
الأقرب الخ) حاصله أن الولي الأقرب غير المجبر إذا غاب غيبة مسافة من بلاد المرأة ثلاثة أيام ونحوها
وأرادت الزواج فان الحاكم زوجها إلا الأبعد ولو زوجها الأبعد في هذه الحالة صح كما يدل عليه قوله وبأبعد
مع أقرب (قوله ولا تكلف النطق بذلك) أي عاذ كرم من الرضا بالزوج والمهر والولي وظاهره كانت
حاضرة أو غائبة (قوله ونبد اعلامها به) فان لم تعد لم بذلك وادعت الجهل ولا تقبل دعواها وتم السكاح
عند الأكثر وقال الأقل تقبل وهو مبني على وجوب اعلامها به وقال جديس ان عرفت بالبله
وقلة المعرفة فبطلت دعواها الجهل والأقل تقبل دعواها فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله ولا تزوج
ان منعت الخ) فان زوجت فسخ نكاحها أبدا ولو بعد النماء والطول ولو أحازته وهي أولى من المفتات
عليها (قوله لان ضحكك أو بككت الخ) أي ما لم تتم اقتران على أن ضحكك أو بككتها أو بككتها أو بككتها
والأفلا يكون رضا (قوله ولا تكتفي منها بالصمت) طاهره في جميع أحوالها وقال ابن حبيب يكفي

غيره من الأولياء وقد تبين
المصنف في هذا المتيطي
وحكى ابن رشد الاتفاق
على أنه كذا الغيبة البعيدة
بزوجها الحاكم دون غيره
فيكون هو المذهب (وإن
غاب) المجبر (غيبه بعيدة
كأفريقية من مصر) ولم
يرج قدومه (فالحاكم هو
الذي زوجها باذنها واذنها
صحاتها دون غيره من الأولياء
(وإن لم يستوطن) أي لم
تكن نيته الاستيطان بها
(على الأصح) وتزوجت
أيضا على الاستيطان وأما
كان الأمر لهما كم دون غيره
لأن الحاكم ولي الغائب
وهو مجبر لا كلام لغيره
معها فان كان مرجوا لقدم
كالتجارة ولا يزوجها حاكم
ولا غيره (كغيبه) الولي
(الأقرب) غير المجبر
(الثلاث) ففوق فزوجها
الحاكم دون الأبعد
الحاضر فان كان على أدل
من الثلاث كتب له أما
أن يحضر أو يوكل والأزواج

الحاكم لانه وكيل الغائب فان زوج الأبعد صح لانها غير مجبرة كما تقدم
(وإن غاب) المجبر غيبة قريبة (كعشر) أو عشرين يوما مع أمن الطريق وسلك كما (لم يزوج) المجبرة (حاكم أو غيره) لانه في حكم الحاضر
لا مكان اتصال الخبر اليه ولا كبير مشقة (ودخ) أبدا ان وقع (الأذا خيفت الطريق) بأن كان لا يمكن سلكها لعدم الأمن (وخيف
عليها) ضياع أو فساد (وكالبعيدة) بزوجها الحاكم دون غيره والأفصح (واذن الذكر) الغير المجبرة (صحتها) أي ان صحتها اذا سئل هل
ترضين بأن تزوجك من دلان على مهر قدره كذا على أن الذي يتولى العقد دلان رضائهما واذن في ذلك ولا تكلف النطق بذلك (رفد
اعلامها به) أي بأن سكوتها رضا واذن منها (ولا تزوج ان منعت) بأن قالت لا أتزوج أولا أرضى أو ما في معناه (أو عرفت) لان الفور دليل على
عدم الرضا (لان ضحكك أو بككت) وتزوج لان مكاء لا يثبت أنه عقد أو بالذي يتولى العقد (والثيب) ولو غيبته (تغرب) عما في ضميرها من
رضا أو منع ولا يكتفي منها بالصمت ويشارك في ذلك بكافة لا يكتفي منها بالصمت بل لا بد من الأذن بالهرل كالشيب أو تأويلها

صحت

لهن بالثيب فقال (كبر رشداً) أي رشدها أبوها بان أطلق المحرم عنها في التصرف المالي وهي بالغ فلا بد من اذنها بالقول وتقدم
أنه لا حبر لا يباع عليها وذكروا أنه لا بد من نطقها عند استئذانها (أو) بكر (عضلت) أي منعت أي منعها وأولها من النكاح فرفعت
أمرها للحاكم فزوجهما كما كان فلا بد من اذنها بالقول فان أمرها بالبعث قد أجاب وزوجهما لم يحتج لاذن لانه محبر (أو) بكره هملية
لأب لها ولا وصى (زوجت بعرض) وهي من قوم لا يزوجهن بالعروض أو يزوجهن بعرض معلوم فزوجهما ولا بد
من نطقها بان تقول رضيت به ولا تكفي الإشارة (أو) بكر ولو محبرة زوحت (برق) أي رقيق فلا بد من اذنها بالقول لان العبد ليس
بكف ولا حرة (أو) زوحت (بذى عيب) كحذام وبرص وحنون وخصاء ولا بد من نطقها بان تقول رضيت به مثلاً (أو) بكر غير
محبرة (اقتيت عليها) الافتيات التعدي أي تعدي عليها وأولها غير المحبر فرفع قد عليها بغير اذنها ثم انتهى إليها بالخبر فرضيت فيصح
النكاح ولا بد من رضاها بالقول فهذه ستة أبحاث وأما العتقة التي بلغت عشر أو خفيف عليها فالصحيح أنه يكفي صحتها ثم ذكر أن الافتيات
مطلقاً فيصح أن وقع بشرط بقوله (وصح الافتيات) على المرأة مطلقاً بكر أو ثيباً بل (ولو على الزوج) بشرط ستة أفاد الأول
بقوله (ان قرب الرضا) من العقد كان يكون العقد بالمسجد مثلاً ٣٢٩ وينتهي إليها الخبر من وقته واليوم بعد

لا يصح معه الرضا وقبل
اليوم ان قرب بوفيل
العقد ما فوق الثلاثة
والثاني بقوله وكان الرضا
(ما قول) فلا يكفي الصمت
كما تدم في البكر وكذا
غيرها بالأولى والثالث
بقوله (بالرد) للنكاح
(قوله) أي قبل الرضا من
اقتيت عليه منها فان رد
من اقتيت عليه ولا يصح
منه رضا بعد ذلك والرابع
بقوله (وبالمد) أي وأن
يكون من اقتيت عليها
بالمد حال الافتيات
والرضا فان كان بأخرى
لم يصح ولو قرنتا وانتهى
الخبر إليه من ساعته
والخامس بقوله (ولم يقر)
الولى (به) أي بالافتيات
(حال العقد) بان سكت
أو ادعى أنه مأذون فان
أقر به لم يصح وأفاد السادس

صحت الثيب في الاذن لولى حضرت أوعانت وهي كالمكر في ذلك وأما يختلفان في تعيين الزوج
والصداق في البكر يكفي الصمت والثيب لا بد من النطق (قوله وهي باع) أي لان الرشد لا يصح
الا بعد البلوغ كما مر (قوله زوحت بعرض) أي سواء كان كل الصداق أو بعضه (قوله بان تقول
رضيت به) أي بذلك المهر والعرض وأما الزوج فيكفي في الرضا صحتها كما في الحاشية (قوله زوحت
برق) أي أراد وليها أن يزوجه الرقيق فلا بد من رضاها به بالقول ولو كان عتقاً أيها والمزوج لها
أبوها لم يفي تزويجها به من زيادة المعرة (قوله لان العبد ليس بكف ولا حرة) ظاهره ولو أبىض (قوله
رفع قد عليها بغير اذنها) أي ولو رضيت به وقت الخطبة ولا بد على كل حال من استئذانها في العقد لان
الخطبة غير لازمة ولا تغني عن استئذانها في العقد وتعين الصداق (قوله وبالمد) أي ولو بعد طوقاها
لأنها كانت واحدة نزل بعد الطرفين منزلة القرب بخلاف المدين ولو تغار باذان شأهما بعد المسافة
كذا في الحاشية (قوله ووكلت مالكة لامة) أي ولو وحدها عاصب نسب وثأها الوصية (قوله لم
يوجد معها عاصب نسب) راجع لخصوص المعتقة (قوله أحنبيا منها في الثلاثة) أي بالنسبة للموكة
وبالنسبة للموكل عليها في غير المعتقة (قوله ولو أجنبيا) أي منها أو منه ومثل كونه مرمي المكاتب في
أمتة إذا طلب فضلا في مهرها بان كان يزيد على ما يجبر عتقاً أو يسحب وعلى صداق مثلها فله
تزويجها وبوكل حواصة موفيا للشرط وان كرهه سببه ذلك لأنه أحز بنفسه وماله مع عدم تذييره وأما
إذا لم يكن في تزويجها عيب فالأمر أسببه وتوكيله بدون اذنه باطل ولو جهل الأمر ولم يعلم هل طلب
بزواحيها فصلا أم لاجل على طلب العسل مالم يقين خلافه (قوله قبل الدخول وبعده) أي ولو ولدت
الأولاد لم يكن لا يتأطبه التحريم وفسخه بطلاق لأنه مخالف فيه (قوله فلا يصح أن يتولى عقد نكاحها
كافر) أي لقوله تعالى وان يحلل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله فيجوز لأبيها الكافر الخ)
أي لقوله تعالى والذين كفروا بغيرهم أولياء بعضهم والخاص أنه يجمع تولية الكافر للمسلمة وعكسه فلا
يكون المسلم وأما الكافرة الالامة كافرة فزوجهما لكافرة فقط أو معتوقته الكافرة أن أعتقها وهو
مسلم بملاذ الإسلام غير وجهها ولو لمسلم حيث كانت كتابية (قوله فالمحرم باحدها لا يصح الخ) فان عقد

٤٢ - صاوى - ل
بقوله (ولم يكن) الافتيات (عليها معا) فان كان عليها معا لم يصح ولا بد من
فسحه * ولما انتهى الكلام على الولي وتقسيمه الى محبر وغيره وغير المحبر الى خاص وعام وعلى ما يتعلق بذلك من الاحكام شرع في
بيان شرطه فقال (وشرطه) أي شرط صحة الولي الذي يتولى العقد لازمة ستة (الكورة) فلا يصح من أنثى ولو مالكة
(والحرية) لا يصح من عتق ولو بشائبة (ووكلت مالكة لامة) (وصيه) على أنثى (ومعتقة) لامة لم يوجد معها عاصب نسب من
يتولى العقد عنهن من الكورة المستوفية للشرط لما علمت أنه لا يصح من أنثى (وان) كان وكيل كل (أجنبيا) منها في الثلاثة مع
حضور وليها (كبد أو وصى) على نكاح أنثى فانه يوكل من يتولى عقدها ولو أجنبيا لما علمت أنه لا يصح من عتق (والا) بان لم يوكل كل
من ذكر من الأربع وتولى العقد بنفسه (فسخ أبدا) قبل الدخول وبعده (واللوغ) عطف على الله كورفه والشرط الثالث فلا
يصح العقد من صبي (والعتل) فلا يصح من مجنون وموتوه وسكران (والاسلام في) المرأة (المسلمة) فلا يصح أن يتولى عقد نكاحها
كافر ولو كان أباهما أو أمها الكافرة الكتابية يتر وجهها لم يجز ولا يباع الكافران بعتقها عليه (والخلو) أي حلو الولي (من الاحرام)
يجز أو عترة فالمحرم باحدها لا يصح عنه تولي عقد نكاح وبني شرط

سابع وهو عدم الاكراه فلا يصح من مكره الا ان عدم الاكراه لا يختص بولي عقد النكاح بل هو عام في جميع العقود الشرعية (لا العدالة) فلا تشترط في الولي اذ قد لا يخرج من الولاية فيتولى غير العدل عقد نكاح ابنته أو ابنة أخيه أو معتوقته اذ لم يوجد لها عاصب نسب (و) لا يشترط فيه (الرشد فبرج السفيه ذوال رأي) احترازاً من المعتوه (مجنونة) وغيرها باذنها (بأذن وليه) استحباباً لا شرطاً (والا) بان زوج ابنته مثلاً غير اذن وليه (نظر الولي) ندماً لما فيه المصلحة فان كان صواباً بقاءه والارده ان لم ينظر فهو ماض (بخلاف) السفيه (المعتوه) أي ضعيف العقل فلا يصح عقده و بنفس لانه ملحق بالمجنون والتحقيق أن السفيه لا يمنع الولاية والعته مانع منها فقوم ذوال رأي ليس في ذكره كبر فائدة لان المعتوه غير السفيه فتقيده بهذا الرأي لاخراج المعتوه لا حاجة له (و) يزوج (الكافر) فهو عطف على السفيه الا أن التفريق المستفاد من العطف راجع لقوله والاسلام في المسلمة أي ان الاسلام اذا كان شرطاً في تزويج المسلمة فقط فالكافر يزوج ابنته الكافرة (المسلم) كما اثر به سابقاً قولنا وأما الكافرة الكتابية تزويجها مسلم فيجوز (وان زوج مسلم) ابنته (الكافرة) ٣٣٠ مثلاً أي عقد عليها (الكافرة ترك) أي لا تتعرض لفسحه وقد ظلم

فسخ أبداً ومثله احرام أحدار وجبي (قوله لا يختص بولي عقد النكاح) أي ولا يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصاً به هكذا أجاب الشارح وفي هذا الجواب نظر لان ما عدا الخلو من الاحرام ليس خاصاً بالنكاح (قوله ذوال رأي) أي العقل والفظة (قوله لان المعتوه غير السفيه) أي وليس السفيه أعم كما توهم عبارتهم وعلى كلام شارحنا السفيه لا بد أن يكون ذار رأي والمعتوه مما ينله بغاية ما فيه أن السفيه لا يحسن التصرف في أمور دنياه (قوله أي لا تتعرض لفسحه الخ) أي كما قال ابن القاسم وأما لو عقد كتابية على مسلم فانه يفسخ أبداً (قوله وصح نوكيل زوج) أي ويجوز ابتداء واعا عبر بالصحة لاجل الاخراج فتوله لا توكيل ولي امرأة (قوله وشروطه) جميع تلك الشروط مما اراده على خليل ولا تؤخذ منه ولا من شراحه الا مفرقة فجزأه الله عن المسلمين خيراً (قوله تكون فيهما ما) سيأتي بصرح بالحاجة (قوله تخص الزوج) سيأتي انها اثنتان فراده بالجمع ما فوق الواحد أو المراد جنس الشروط (قوله تخص الزوجة) سيأتي انها أربعة (قوله ولا يصح نكاح مكره الخ) أي ان كان الاكراه غير شرعي وهو يكمن بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو صفع لذي مروءة أو خوف قتل ولده أو أخذ ماله من كل ما بعد اكراهاً في الطلاق وسيأتي بيان ذلك (قوله ويفسخ أبداً) أي ولو أحرق فلا بد من تحديد عقد واستبراء من الماء الفاسدان حصل دخول (قوله من الفسخ وغيره) أي كالصداق والميراث فسيأتي أنه يفسخ ما لم يصح المريض منهما ولا يرث ان مات أحدهما قبل الفسخ وللهرضة بالدخول أو الموت المسمى وعلى المريض ان مات قبل الفسخ الاقل من الثلث والمسمى وصداق المثل ولها بالدخول المسمى من الثلث مبداً (قوله فلا يصح نكاح المحرم) أي بالاجتماع و يفسخ أبداً وبعد ان ان علما ولا يباحق به الولد (قوله فلا يصح نكاح الحشي المشكل) لانه سيأتي في آخر الكتاب انه لا يكون زواجا ولا زوجة ولا أباً ولا أملاً ولا حدة (قوله ولا يصح من الزوج المحرم الخ) أي ويفسخ أبداً الا من دم سعيه وأفاض ونسي الركعتين وتزوج فان كان بالقرب ففسخ وان تماعدها كاتقوله ابن رشد وقال القرب أن يكون بحيث يمسك به أن يرجع فيبتدئ طوافة (قوله ووليها) أي الزوجة وكذا وليه أيضاً لكن الكلام في الاركان انتهى تقرير مؤلفه (قوله فلا يصح من كافر) أي ولو كان المعقود عليه كاترة لما سيأتي أن نكاحهم فاسدة وانما أقر واعا بعد

المسلم نفسه ولما قدم ان الولي اذا فقد الذكورة أو الحرية كالمالك والوصية والعبد الموصى على ان لا بد ان يوكل ذكراً حراً مستوفياً للشروط بين أنه يصح للزوج اذا وكل من يعقل له أن يوكل جميع من تقدم من ذكر وأنثى وحر ورفيق وبالغ وصبي ومسلم وكافر بقوله (وهو نوكيل زوج) من اضافة المصدر لقاعله وقوله (الجميع) مفعوله أي جميع من تقدم ذكره وهذه عبارة الشيخ بلعظها ليكنها جامعة وتشمل المحرم والمعتوه مع أنه لا يجوز للزوج نوكيلهما فاستثناهما بقوله (الا المحرم) بجمع أو عمة (و) الا (المعتوه) أي ضعيف العقل وأولى المجنون فلا يصح للزوج

نوكيلهما لمسايع الاحرام وعدم العقل (لا) يصح (نوكيل ولي امرأة) ان يتولى عقد نكاحها كتابية عنه (لامثله) في استيفاء الشروط المتقدمة * ثم شرع في بيان الركن الثالث وهو المحل وشروطه وأحكامه بقوله (والمحل) هو (الزوج والزوجة) معاولة شروط كونهم مسامعين شرط تخص الزوج وشروط تخص الزوجة أشار للاول بقوله (وشروطهما) أي الزوج والزوجة معا أي شرط صحة نكاحهما (عدم الاكراه) فلا يصح نكاح كره أو كرهة ويفسخ أبداً (و) عدم (المرض) فلا يصح نكاح مريض أو مريضة وسواء أقال الله تعالى ما يتعلق بذلك من الفسخ وغيره (و) عدم (المحرمة) من نسب أو رضاع أو صهر فلا يصح نكاح محرم (و) عدم (الاشكال) فلا يصح نكاح الحشي المشكل على أنه زوج أو زوجة (و) عدم (الاحرام) بجمع أو عمة فلا يصح من الزوج المحرم ولا من الزوجة لمحرمة وتقدم ان شرط الولي ان لا يكون محرماً أيضاً وحديث (وهو) أي الاحرام (مانع) للنكاح (من أحد الثلاثة) تزويج والزوج حذر وليها لان الشرط عدم فهم وضد الشرط مانع * ثم شرع في بيان المختص به الزوج من الشروط بقوله (وشروطه) أي الزوج (الاسلام) فلا يصح من كافر كتابي أو غيره (وحال) له (من أربع) من الزوجات

فلا يصح من ذي أربع نكاح (وشروطها) أي الزوجة (الخلو) لها (من زوج) فلا يصح عقد على مبروحة (و) خلو (من عدة غيره)
 فلا يصح عقد على معتدة من غير الزوج وأما عندة فيصح إذا لم تكن مبتوتة (و) أن تكون (غير محوسية) فلا يصح عقد على
 محوسية والمراد بها غير الكتابية (و) غير (أمة كتابية) فلا يصح عقد على أمة كتابية لما يلزم من استرقاق ولها السيد الكافر
 فأشروط أحد عشر خمسة منها عامة فيهما وبختص الزوج بشرطين ٣٣١ والزوجة بأربعة وبقي ثلاثة شروط أن

لا يتفق على كتمانها وأن لا
 تكون مبتوتة للزوج وأن
 لا يكون تحتها ما يحرم جمعها
 معها وسيأتي الكلام عليها
 وعلى ما يتعلق بغيرها من
 الشروط السابقة معصلا
 وذلك لأنه إذا اختل شرط
 فتارة يكون مجمعا على فساده
 وتارة يكون مختلفا فيه
 والمختلف فيه تارة يفسخ
 أدا وتارة يفسخ قبل
 الدخول فقط وتارة يفسخ
 قبله وبعده ما لم يطل وسيأتي
 بيان ذلك وما يتعلق به من
 الأحكام إن شاء الله تعالى
 (وعلى الولي) وجوبا
 (الاجابة الكف عريضته به)
 الزوجة العير المحبرة
 (والا) بان امتنع من كف
 رضيت الزوجة به (كان
 عاصلا) بمجرد الامتناع
 (فيأمره الحاكم) أن رفعت
 له بستر ويجهها (ثم) أن
 امتنع (زوج) الحاكم
 ولا ينفق الحق لمن بعد
 العاقل من الأولياء (الا)
 أن يكون امتناعه (لوجه)
 صحيح فلا يزوج الحاكم ولا
 يكون الولي عاصلا (ولا
 يعضل أب) لمجبرة أي لا
 يكون عاصلا (أو وصي) له
 بالأخبار (رد) للزوج واج
 (متكرر) لأن الأب المجبر
 وكذا وصيه أدري بأحوال

الاسلام تأليفهم وأما الانثى فلا يشترط في صحة نكاحها اسلامها بل متى كانت حرة كتابية صح نكاحها
 للمسلم (قوله ولا يصح من ذي أربع الخ) أي ولو كانت إحدى الأربع مطاوعة طلاقا رجعا ولا يصح عقد على
 غيرها حتى يبينها أو يخرج من العدة لقوله تعالى فاستكحوا مطاوعكم من النساء الآية (قوله ولا يصح
 عقد على متزوجة) أي في بعض مسائل سيأتي بيانها منها ذات الواهب والمنع طاز ووجهها في المفقود
 ونحوها وتقدم أنه لو عقد على متزوجة أو مطاوعة طلاقا رجعا يفسخ ولا يتأبد به التحريم (قوله فلا يصح
 عقد على معتدة من غير الزوج الخ) تقدمت أحكام ذلك مفصلة (قوله ولا يصح عقد على محوسية) أي
 حرة أو أمة (قوله ولا يصح عقد على أمة كتابية) أي وأما يجوز وطؤها بالملك لا غير (قوله لما يلزم الخ)
 ظاهر في الكافر وأما المسلم فلا يجهل أن يبيعه الكافر وهو معرض للاسترقاق ولده للكافر (قوله
 وبقي ثلاثة شروط الخ) الأول منها عام فيهما والثاني خاص بالزوجة والثالث خاص بالزوج فتكون
 جملة الشروط أربعة عشر ستة عامة وثلاثة خاصة بالزوج وخسة خاصة بالزوجة (قوله أن لا يتفق على
 كتمانها) أي لما سيأتي في قوله يفسخ نكاح السر لم يدخل وبطل الخ (قوله وأن لا يكون تحتها ما يحرم
 جمعها الخ) أي كالمراة وأختها أو عمتها المسماة أي من أن كل اثنين أو قدرت واحدة منهما ما ذكره الأخرى
 أنثى حرم وطؤها ما يحرم جمعها في عصمة (قوله مجمعا على فساده) أي كندكاح الخامسة والمحرم (قوله
 مختلفا فيه) أي كندكاح المحرم بحد أو عمة والمريض أن لم تحصل صحة (قوله يفسخ قبل الدخول فقط)
 وهو كل نكاح فسد صدقته (قوله ما لم يطل) أي وهو نكاح السر (قوله وسيأتي بيان ذلك) أي
 الشروط ومخترزاتها مع زيادة على ذلك (قوله رضيت به الخ) أي سواء طلبته للزوج به أو لم يطلبه به بان
 خطبها أو رضيت به لانه لو لم يحب لذلك مع كونها متوقعة على عقد كان ذلك ضررا لها ومفهوم غير المحبرة
 أن المجبرة لا يجب عليها الاجابة لكثرها لانه يحبرها ولو لم يعير كفء الا لما فيه ضرر كحصى ونحوه كلام
 المصنف ما لم تكن كتابية وتدعو المسلم ويمتنع ولها الكافر والادلتحباب لان المسلم غير كفء لها عندهم
 ولا يجبرون على تزويجها له قاله في الحاشية (قوله ثم ان امتنع زوج الحاكم الخ) حاصل الفقه أنه اذا
 امتنع الولي غير المجبر من تزويجها بالكفء الذي رضيت به فان الحاكم يسأله عن وجه امتناعه فان أبدى
 وجهها ورآه صوابا ردها اليه وان لم يبد وجهها صح ما أمر به بتر ويجهها فان امتنع من تزويجها زوجها الحاكم
 ولا ينفق الحق إلا بعد كفا نص عليه المتيطى وغيره وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال انما يبر وجهها الحاكم
 عند عدم الولي غير العاقل وأما عند وجوده فينفق الحق له لان عضل الأقرب صيرته منزلة العدم
 فينفق الحق للأب والجد وأما الحاكم ولا يظهر كونه وكيل له الا اذا لم يظهر منه امتناع كماله كان عائنا مثلا اذا
 علمت ذلك فما قاله شارحنا تابع فيه التوضيح واستصوب به بن واستصوب في الحاشية ما لابن عبد السلام (قوله
 حتى يتحقق العصل) أي ولو عمره (قوله عين لها) أي سواء كانت ثيبا أو بكر (قوله فلها الرد) أي والاجارة وسواء
 زوجها من نفسه أو من غيره وهذا قول مالك في المدونة وفيها لان العاصم ان زوجها من غيره لزمها ومن
 نفسه خبرت (قوله ولو بعد) طاهره أن المبالغة راحة للرد وليس كذلك بل هي راحة للاجازة التي
 طواها فقط لان الخلاق اعماها وفيها وظاهره ولو كان البعد جدا وقدر بالمبالغة على ابن حبيب
 القائل انه يتجهتم الرد في حالة البعد وأما مكانها الاجازة على المعتمد في حالة البعد لاها وكت

المجبرة منها ومن غيرها (حتى يتحقق) العصل فيأمره الحاكم حية شديتزا ويجهها فان أجاب والزوج الحاكم وقد قدم أنه لا بد من اذنها بالقول
 (وان وكلته) المراد على أن يزوجها (من أحب) الوكيل وأحب انسانا (عين) لها قبل العقد وجوبا من أحدها لاختلاف أعراس النساء
 في الرجال (والا) يعين لها وزوجها من أحب (فلها الرد) أي رد النكاح (ولو بعد) ما بين العقد واطلاعهما عليه (بمخلاف الزوج) وكل من
 يزوجها من أحب فزوجها

(فيلزمه) وليس له رد فان طلق لزمه نصف المهر (وله) أي الولي ولو بالولاية العامة اذا طلب أن يتزوج بمن له عليه الولاية (تزوجها من نفسه ان عين) لها انه الزوج (ورضيت) به واذنها صحتها ان كانت بكر او الا فلا بد من النطق (وقول الطرفين) الايجاب والقبول وهو بكسر اللام أي وله تولي الطرفين فلا يحتاج ٣٣٣ لولي غيره يتولى معه العقد خلافا لمن قال لا بد من ولي غيره معه وأشار

بمخلاف المفتات عليها فافهم المالم توكل اشترط قرب رضاها واجازتها (وتنبيه) تكلم المصنف على حكم ما اذا وكلته على أن يزوجه ممن أحب وسكت عن حكم ما اذا وكلته على أن يزوجه ممن أحبت فزوجها من غير تعيين من ماله قبل العقد والحكم أنها كالمفتات عليها فيصح النكاح ان قرب رضاها بالمدولم بقر به حال العقد الى آخر الشروط وانما كانت كالمفتات عليها لاستنادها لمحبتها له وهي خفية على الوكيل مع كونها لم تعينه (قوله فيلزمه وليس له رد) ظاهره ولو كانت غير لائقة به ولكن قال في الاصل اذا كانت ممن تليق به وانما لم يرد له لان الرجل اذا كره النكاح قد رد على حله لان الطلاق بيده بخلاف المرأة ولا عبرة ببيعها المالم انتهى قال في حاشية الاصل ومفهوم قوله ان كانت ممن تليق به أنه ان زوجته من لا تليق به والحال أنه لم يعينها قبل العقد فان النكاح لا يلزم (قوله ان عين لها الخ) أي لان الوكيل على شيء لا يسوغ له ان يفعله مع نفسه الا باذن خاص وليس بان وكل على بيع أو شراء أن يبيع أو يشتري لنفسه الا بتعيين فالنكاح أولى (قوله تزوجه من بكر) أي ولا يحتاج لقوله قبلت فبطلت فبطلت لنفسه بعد ذلك لان قوله تزوجه من متضمن للقبول كما قاله الشيخ سالم وبهرام في كبره (قوله ولا بد من شهادة عدلين الخ) أي بحضور ان العقد أو يشهد به بعده وقبل الدخول (وتنبيه) ان أنكرت المرأة العقد بعد التوكيل بان قالت لوليها لم يحصل منك عقد وقال بل عقدت صدق بلاعين ان ادعاه الزوج لانها مقره بالاذن وهو قائم مقامها فافهم يدعه الزوج صدقت ولها ان تزوجه غيره ان شاءت وان تنازع الاولياء المتساوون في تعيين الزوج بان يريد كل منهم تزوجه الغير ما يريد الآخر ولم تعين المرأة واحدا انظر الخاكم فيمن يزوجه له والذي يباشر العقد أحد الاولياء (قوله لولين) هذا فرض سنال ادلوأذنت لا كثر فالحكم كذلك وأما لو أذنت لولي واحد في أن يزوجه فافقه لها على اثنين فلا بد من فسخ نكاح الثاني ولو دخل بها غير عالم وكلام المؤلف شامل لما اذا أذنت لها معاً أو مرتبين ويحمل هذا التفصيل على أنه لما عين لها الثاني كانت باسبة للاول أو اتحد اسم الزوجين أو اعتقدت أن الثاني هو الاول واندفع ما يقال ما ذكره المصنف لا يتصور لان أشهر القولين انه لا بد أن يعين لها الزوج والا فلا خيار وان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل وتكون للاول مطلقا العلم بها الثاني وان لم يعين كل منهما الزوج ولها البقاء على من اختارت المعاق عليه سواء كان الاول أو الثاني من غير تفصيل فتدبر واعلم ان مسألة ذات لولين على ثلاثة أقسام وذلك لانه اما ان يعفدا لها بزمنين ويعلم السابق أو يحفل أو يزمن واحد في القسم الاول يكون للاول على التفصيل الذي ذكره المصنف ويفسخ نكاح الاثنين معاني القسم الثاني والثالث (قوله وهذا صادق بصورتين) أي لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بالطلاق) وقال القوري بطلاق قال في الحاشية ولا يخفى أن كلام القوري هو الظاهر وعليه ولا حاجة بدخوله عالم بالاول كافي المعيار انتهى (قوله نلذذ) المراد بالتلذذ ارحاء السستور وان لم يحصل قدمات كما هو ظاهر نصوصهم خلافا للشارح التابع للحرشي كذا في الحاشية (قوله أي الثاني الخ) أي ولو طلقها أو بلمه ما أوقعه من الطلاق ويفسخ نكاح الاول بطلاق لابن عبد الحكم بقول لا تفوت على الاول بحال (قوله في عدة وفاة لاول) بيان للواقع لا للاحتراز اذا لا تكرر العدة هنا الامن وفاة لان الطلاق الواقع من الاول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبله لا عدة عليها ولا يتصور دخول الاول بها وتكون للثاني فتأمل (قوله وترثه الخ) قال في المقتدمات لامعة لمرأته الموقود تزوج بعد ضرب الاحل وانقصاء العدة ويدخل

لتصوير التزوج لنفسه وتولي الطرفين بقوله (تزوجه من بكر) من لهنسرو لا بد من شهادة عدلين على ذلك ولما كان من تعلقات هذا المبحث مسألة ذات الوليين ذكرها بقوله (وان أذنت) غير المجبرة في تزويجها (لوليين) معاً أو مرتبين بان قالت لكل منهما وكل في أن تزوجه أو قالت لهما معاً وكلتكم في تزويجي (فعقد) لها بان عقد كل منهما على رجل مع الترتيب وعلم الاول منهما والثاني أخذ ما سأتى (للاول) من ماله بقضى له بها وان تاجر في الادن له دون الثاني في العقد لانه تبين أنه تزوج ذات زوج ومحل كونه للاول (ان لم يتلذذ بها الثاني) حال كونه (غير عالم) بعقد غيره عليها قبله وهذا صادق بصورتين أن لا يحصل من الثاني تلذذ أصلاً أو حصل منه تلذذها مع عامه بانه ثان تكون للاول فيها ويفسخ الثاني بطلاق (والا) بان تلذذ الثاني بوطء أو مقدماته بلا علم منه بانه ثان (فهو له) أي للثاني دون الاول ومحل كونها الثاني (ان لم يكن) عقده عليها

(في عدة وفاة الاول) بان عقده عليها بعد موته (ولم يتلذذ بها الاول قبله) أي قبل تلذذ الثاني فان تبين أنه عقده عليها في عدة الاول كانت للاول جزءاً فترد لمدتها امنه وترثه وتأخذ المداق وكذا ان ثبت تلذذ الاول بها قبل تلذذ الثاني كانت للاول بلار يب سرائعات أو كان حياً فتحصل أن شروط كونها الثاني ثلاثة ان يتلذذها غير عالم بانه ثان وان لا يكون عقد الثاني في عدة الاول وان لا يسبقه

الاول بالتلذذ بها وقولنا عقد عليها في عدة الاول قال ابن رشد وكذا ان عقد عليها في حياة الاول ودخل بها في عالم في عدته وهو معنى قوله ولو تقدم العقد على الاظهر وقال ابن المواز يعبر الثاني على نكاحها ثم ان حصل العقد في العدة وتلذذ الثاني بها فيها وحصل منه وطء ولو بعدها تأبى وتحرم بها عليه كما قدمه المصنف وان وقع العقد قبلها وتلذذ بها فيها فعلى ما استظهره ابن رشد يتأبى وتحرم بها دون ما قاله ابن المواز (وفسخ) نكاحهما معا (بلاطلاق ان عقد ابن زن) واحد تحقيقا وشكادخلا ٣٣٣ أو أحدهما أولا (كنكاح الثاني)

تشبيهه في الفسخ بلا طلاق أي كما يفسخ نكاح الثاني بلا طلاق (بمدينة) شهدت (على اقراره قبل دخوله) بها (أنه ثان) أي إذا شهدت بدينة على الثاني أنه قبل دخوله عليها أقر على نفسه أنه ثان فان نكاحه يفسخ بلا طلاق ويكون للأول كما تقدم لانه ثبت أنه تلذذ بها عالميا (لا) ان أقر (بعده) أي بعد الدخول أنه دخل بها عالميا بأنه ثان (في طلاق) أي يفسخ بطلاق (كجهل الرين) مع العلم بوقوعهما في زمنين و جهل المتقدم منهما أو يفسخ كل منهما بطلاق ان لم يدخلها أو دخلها معا ولم يعلم المتقدم منهما في الدخول أيضا فان دخل أحدهما فهي له كما لو دخلها وعلم المتقدم ولو أقام كل منهما بينة على أنه لاحق بها بالسبعية نكاحه للآخر نسا قاطا لتعارضهما ولو كانت أحدهما أعدل من الأخرى (وأعدانية) بينتين (متناقضتين ملغاة) هنا أي في النكاح (وان صدقتها هي) أي المرأة لتزول الزيادة من شاهد

بما زوجه اقيم ككشف انها تزوجت قبل وفاة المفقود ودخل بها في العدة بعد وفاته وقد جزموا بتأبى جرمها ولا فرق بين المسئلتين انتهى والخاصل أنه ان وقع العقد عليها بعد الوفاة فتأبى جرمها بانقضاء وان كان قبل وفاة الاول فتأبى جرمها عند ابن رشد فطر الوقوع الوطء في العدة لا عند ابن المواز لان العقد وقع على ذات زوج كما يأتي في الشارح (قوله كنكاح الثاني الخ) أي فاته بفسخ بطلاق وببحث فيه ما من المختلف فيه لان بعضهم يقول انها للثاني ولو لمع علمه بالاول فقضية ذلك أن يكون الفسخ بطلاق (قوله لان أقر الخ) حاصله أن الاقرار بعد الدخول وتحتمله صورتان الاولى أن يعترف بقول عقدت وأنا عالم الاول ثم دخلت الثانية أن يقول دخلت وأنا عالم بالاول وحكمهما واحد (قوله يفسخ بطلاق) أي لاحتمال كذبه في دعواه العلم بالاول و يلزمه المهر كاملا والخاصل أنه اذا ادعى كل من الزوج الثاني أو الزوجة أو الولي بعد المازذ أنه كان عالما عند العقد أو قبله بأنه ثان فانه يفسخ النكاح في المسائل الثلاث وتكون للأول ان ثبت ذلك العلم بالبينة وان لم يثبت فان كانت الدعوى من الزوجة أو الولي فلا أثر لها وان كانت من الزوج فيفسخ نكاح كل بطلاق أما الاول ولا احتمال كذب الثاني وأما الثاني فعمله لا يقراره (قوله مع العلم الخ) أي وأما مع اتحادهما فهو داخل في قوله ان عقد ابن زن فالفسخ للنكاح حين بطلاق (قوله ان لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو المأمول عليه كما في الشيخ عالم وشبه وح خلافه لعب من فسخ النكاحين مطلقا من غير تفصيل (قوله ولو كانت أحدهما أعدل من الأخرى) أي لان زيادة العدالة كغيرها من المرجحات لا ينفذها غير معتبرة هو وقوله وان صدقتها هي رد بالمبالغة قول أشهب من اعتبارها اذا صدقتها المرأة وأما ألعيت زيادة العدالة لقيامها مقام شاهد وهو ساقط في النكاح دون غيره فلذلك تسقط البينة ان تناقضهما أو عدم اعتبار المرجح وحيث تذهب في ما يأتي في الشهادات من اعتبار المرجحات بغير النكاح (تنبيه) اذا ماتت المرأة و جهل لاحق من الزوجين فلا أكثر من أهل العلم لا يرث وعلى كل من الصدق ما اراد على ارثه على فرض لو ورث وقيل يشتر كان في نصيب زوج واحد فعلى كل الصداق كاملا وأما ان مات الزوجان ولا يرث ولا صداق لها على واحد واعتدت عدة وفاة ان كان يفسخ بطلاق لا بغيره فتستبرئ الدخول حصل موت أم لا كذا في المجموع (قوله وفسخ نكاح السراخ) محال ذلك ما لم يكن من خوف طالم أو سحر والاولا حرم ولا يفسخ (قوله والمشهور الخ) الخاصل أن في نكاح السرطر يفتين طريقة السامح تقول استمكنتم غير الشهود ونكاح مرأيا أيضا كما لو ناصى الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك ورجحها البدر القرائي ورجحها طريقة ابن عرفة ورجحها المؤلف تبعاً للح ان نكاح السرما أو صى الشهود على كتمه أو صى غيرهم أيضا على كتمه أم لا ولا بد أن يكون الموصى الزوج انضم له أيضا غيره كالزوجة أو وليها أم لا (قوله حين العقد الخ) أي وأما لو وقع الايصاء بعده ولا يصير لان العقد وقع بوجه صحيح (قوله ان لم يدخل ويطل) أي ففي هاتين الحالتين يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه لان الشافعي وأبا حنيفة يريان جوازها وانه قال جماعة من أصحاب مالك (قوله لم يفسخ) أي على المشهور خلافا لابن الحارث حيث قال يفسخ بعد البقاء ولو طال (قوله كما في النية الخ) راجع للنفق فان البينة ومن معها الطول فيهما بولادة الاولاد كما تقدم

وعوضا في النكاح بخلاف غيره كالبيع والولاء (ومسح نكاح السر) أي الاستكمام قال ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور انه ما أمر الشهود حين العقود بكنمه اه (قوله ان لم يدخل الزوج) (ويط) صادق بما اذا لم يدخل طال أو لا و بما اذا حل ولم يطل ان طال بعده الدخول لم يفسخ والطول فيه (بالعرف) لا بولادة الاولاد كما في البينة وكما في الشر بغير وجه اولى عام مع وجود خاص لم يجبر والعرف ما شتهره بين الخاص والعام (وهو ما أو صى الزوج فيه الشهود بكنمه) وأولى ان توفي مع الولي والروحة بل نقل في التوضيح عن البايع ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البينة بذلك

فهو نكاح سر والايصا بالكنم عن جماعة أو عن رجل بل (وان) أوصى بكنمه (من امرأة أو ابناً) معينة كثلثة فأكثر وقال اللعني
 اليومان كلاً يام (وعوقما) أي الزوجان اذا توطأ على الكتم (والشهود) يعاقبان ما لم يجهل واحد منهم قال في التوضيح عن المدونة لا يعاقب
 الشاهدان ان جهلا وقال ابن عرفة روى عن ابن وهب يعاقب عامداً فعله منهم (ان دخلاً) فان ظهر عليه قبله فلا عقاب نص عليه أبو الحسن
 وغيره وعلم من هنا أن من شرط صحة النكاح عدم التواطؤ على كتمه * واعلم ان النكاح الفاسد بالنسبة لفسخه ثلاثة أقسام الأول ما يفسخ
 قبل الدخول وبعده ما يطل وذلك في ثلاث مسائل مسألة الصغيرة اليقظة اذا زوجت مع فقد شروطها ومسألة الشريعة وج بالولاية
 العامة مع وجود خاص غير مجبر ومسألة نكاح السراكن الطول فيها غير فيها وتقدم القسم الثاني ما يفسخ قبل الدخول لا بعده
 الثالث ما يفسخ ابداره هو الاصل * ولما مرغ من الكلام على القسم الاول شرع في بيان القسمين الاحيرين فقال (و) فسخ النكاح
 (قبله) أي قبل الدخول (فقط) لا بعده ان تزوجها (على) شرط (ان لا تأتيه) الزوجة أو أن لا يأتها هو

٣٣٤

(لا يراها) فقط (أو ابلاً)

فقط لانه مما يقضى مقتضى
 النكاح ولا فيه من الحل
 في الصداق ولذا كاستثنت
 بعده بصداق المثل لان
 الصداق يرد وينتص
 بالنسبة لهذا الشرط (أو)
 وقع النكاح (بختيار)
 يوماً أو أكثر (لا حدتها)
 أي الزوجين أو طهما بها
 (أو غير) أجنبي ليتروى
 في ذلك فيفسخ قبل
 الدخول وبه ثبت بعده
 المسمى ان كان والا بصداق
 المثل (لا خيار المجلس) ولا
 يفسخ بغير خيار المجلس
 عيه دون البيع (أو) وقع
 (على) شرط أنه (ان لم يأت
 بالصداق لكذا) أي لو قد
 كذا (ولا نكاح) يبيد
 فيفسخ قبل الدخول
 فقط (ان جاء به) في الوقت
 المسمى كورا أو قبله قال لم
 يأت به فيه فسخ أبداً
 (ووجه التذرع) فيفسخ

(قوله فهو نكاح سر) أي وعلى طريقة الساجي يفسخ النكاح ما لم يدخل ويطل حيث توفى الروحان
 والولى على الكتم وان لم يؤثر الشهود بالكتم (قوله من امرأة) ظاهر امرأة الزوج أو غيرها وهو
 ما حكا في التوضيح وفي كلام ابن عرفة تخصيصه بامرأة الزوج (قوله وقال اللعني الخ) المعول عليه الاول
 كإرواه ابن حبيب (قوله والشهود) الارجح فيه النص على انه مفعول معه لصعف العطف هنا لأن فيه
 العطف على ضمير رفع متصل من غير فاضل (قوله لا يعاقب الشاهدان ان جهلاً) أي ومثلهما الزوجان
 ومحل معاقبة الزوجين ان لم يذرا بالجهل ان كانا غير مجبرين أما ان كانا مجبرين فالذى يعاقب وليهما ان لم يذرا
 بالجهل (قوله نص عليه أبو الحسن وغيره) أي كما قال ابن ساجي ان المعاقمة انما تكون بعد الدخول وان لم
 يحصل سمح بان طال الزمن (قوله وعلم من هنا) أي فلذلك عده في الشروط فيما تقدم (قوله ولذا كان
 ثبت بعده) أي عند ابن القاسم خلافاً لما قال يفسخ ولو دخل (قوله بصداق المثل) أي لا بالمسمى وان
 كان داسد العقد وقولهم في القاعدة ان ما فسد له قد يلزم بالدخول المسمى محله ما لم يؤثر خلافاً في الصداق
 كما هنا والامضى بصداق المثل كالفاسد للصداق فقط (قوله الاحيار المجلس الخ) فانه هنا جائز اذا
 اشترط وان بحث فيه بعضهم بان اشترطه في البيع يفسده فاولى النكاح وأجيب بان النكاح مبني على
 المكارمة فتسومح فيه ما لم يتسامح في غيره في تنبيهه لا ارث في النكاح بخيار اذا حصل الموت قبل الدخول
 بخلاف المعتات عليها فانها ترثه وان كان لها الخيار لان الخيار لها من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما
 هنا ذكره الحراني في كبريه (قوله ان جاء به) أي وأما ان وهبته له وقبله فاستظهر في الحاشية أنه حكم ما اذا أتى
 به في التعصيل (قوله ينافض المقصود) أي ويلزم من ذلك أن العقد لا يقتضيه وانما كان المناقض
 المقصود فيه صداق المثل بالدخول لانه تارة يقتضي الزيادة في المهر وتارة يقتضي النقص ففيه خلل في المهر
 على كل حال واحترنا بشرط المناقض للمقصود عن المكره وهو ما لا يقتضيه العقد ولا يباينه كان لا يتسرى
 عليها أو لا يتزوج عليها أو لا يجزها من مكان كذا أو من بلادها ولا يفسخ قبل ولا بعد ولا يلزم الوفاء به وانما
 يستحب ما لم يكن الترمها لها في بين وانما كره ما يباينه من النكاح وعن الجائر وهو ما يقتضيه العقد كحسن
 العشرة واجراء النفقة فان وجوده وعدمه سواء (قوله كان وقع على شرط أن لا يقسم الخ) اعلم أنه لا يفسد
 العقد الا بالاشراط لهذه الاشياء في صلب العقد وأما ان حصل مما شئ به العقد وهي العصمة فلا ضرر
 في ذلك فاما أن تسقط حقها في القسمة وطناً أن تنفق عليه وله أن ينفق على أولادها من غيره وأبها ومكرام

الاخلاق

قال المصنف يثبت بعده صداق التل وسباني

أنه ما وقع من نكاح حتى يثبت ملاً بكراً على ان أزواجاً بنتي بكراً (ككل ما) أي نكاح (فسد لصداقه) أي لخلل فيه ككونه لا يملك شرعاً
 كحجر وخنزير لا يملكه لانه لا ينعى به أو غير مقرر على تسليمه أو محجولاً أو نحو ذلك فيفسخ قبل المناقضة فقط ويثبت بعده بهر المثل كما يأتي
 (أو) كل ما (وقع على شرط) المناقض من النكاح (كان) وقع على شرط أن (لا يقسم) بينهما وبين خمرتها في الميت (أو) على
 شرط أن (يؤثره أبها) خمرتها بأن يجعل امرتها حرة أو أقل أو أكثر تستقل بها عنها (أو) شرطت (أن نفقة) زوجها (لحجور) لصغيره أو
 لرفقة أي خمرتها خمرته ويحكمها بحجور عني أن نفقتها تكون (لي ولأبيه) أبيه أو سيده فانه شرط منافي لان الاصل ان نفقة المرأة وحده على
 زوجها فمفسد خلافاً من (أو عليها) أي شرط الزوج أن نفقته عليها فانه شرط منافي وكذا الوشرط ان ينفق على ولدها أو على أبيها أو
 من أن أمرها يباينه ما شئ أحببت فيفسخ قبل الدخول في الجميع

ويثبت بعده بصدائق المثل (والأغنى) الشرط المناقض ولا يعمل به وأشار القسم الثالث بقوله (و) فسخ (مطلقا) قبل الدخول وبعبارة وان طالق (في غير مامر) من القسمين كما لو اختلف شرط من شروط الولي أو الزوجين أو أحدهما أو اختلف ركن كالمزوجة المرأة نفسها بالولي أو لم تقع الصيغة بقول بل بكتابة أو إشارة أو بقول غير معتبر شرعا وأولى أن لم تقع أصلا كالمعاطاة أو لم يحصل شهود قبل الدخول أو وقع شهادة عدل وامرأتين أو بفاسقين و (كالنكاح لاجل) وهو نكاح المتعة عن الاحل أم لا ويعاقب فيه الزوجان ولا يحدان على المذهب وفسخ - لاطلاق والمصريين أن ذلك في العقد للمرأة أو ولها وأما الوأضمة الزوج في نفسه أن يتزوجها مادام في هذه البلدة أو مدة سنة ثم يمارقها فلا يصح ولو فهمت المرأة من حاله ذلك ولم يدخل في غير مامر النكاح في المرض وكان حكمه مخالفا لغيره استثناه بقوله (الا) النكاح (مرض) من الزوج أو الزوجة (ف) يفسخ قبل البناء بعده لكن (للصحة) فان صح المريض لم يفسخ ثم الفسخ تارة يكون بطلاق وتارة بغيره ويترب على كل أحكام أشار لذلك كله بقوله (وهو) أي الفسخ قبل الدخول أو بعده (طلاق) فان أعاد العقد بعده صححها كاتت معه بطلقتين وان أعاده صححها

أعاده في المحل أو غيره (ان اختلف فيه) بين أهل العلم بالصحة والفساد ولو خارج المذهب ولو في مذهب انقضت كغير الأئمة الأربعة ولو أجمع على عدم حرار القيد يوم عليه ابتداء كالشغار فإنه لا قائل بحوازه وانما قيل بصحته بعد الوقوع وما ذكره إشارة إلى قاعدة كلية وهي كل ما اختلف فيه ففسده بطلاق (كشغار) أي صريحه يفسخ أيا بطلان للاختلاف فيه (وانكاح) ولي فقد شرط ما تقدم (كأنه للمرأة) والمهر يتولى عده نكاح امرأة فاب يفسخ أيا بطلان بمرأته إلى قاعدة أخرى وهي أن كل مختلف فيه فانه يفسخ به الأصول

الاخلاق لا تضر (قوله وأغنى الشرط المناقض) أي لان كل شرط خالف كتاب الله وسنة رسوله فهو لاغ وباطل (قوله) كما لو اختلف شرط من شروط الولي الخ) هو ظاهر في غير اختلاف بعض شروط الزوجين فان اتفاق الزوجين مع الشهود على الكتم لا يفسخ النكاح فيه أبدا بل اذا لم يدخل وبطل وقديقالا انكحل في هذا على ما تقدم (قوله بل بكتابة أو إشارة) أي لغير الاخرس وأما هو في كفي (قوله أو بقول غير معتبر شرعا) أي بصيغة ليس فيها زوجة ولا أنكحت ولا وهمت مقر وثابصداق ولا ما يقتضي القاء مدة الحياة على أحد القوانين كما اذا وقع بلفظ العارية أو الحس مثلا (قوله عين الاجل أم لا) مثال تعيين الاجل كقوله زوجتي بنتك عشر سنين بكذا وعدم تعيينه كقوله زوجتي بنتك مدة اقامتي في هذه البلدة اذا سافرت فارقتا (قوله ويعاقب فيه الزوجان الخ) أي ويلحق به الزائد (قوله وينسخ بطلاق) أي لانه مجمع على منعه ولم يخالف فيه الا طائفة من المتبعة وفيه المسمى ان دخلا ان وساده له قد وقيل صدق المثل لان ذكر الاجل أثر خلا في الصداق واختار اللحى الاول (قوله وأما الوأضمة الخ) قال بعضهم وهي فائدة تنفع المتغرب واختاف فيه اذا أجله باحل لا يملعه عمرها كإثابة سنة فقبل يفسخ لانه في صلح العقد وقبل لا كملق الطلاق الاول لابن عرفة والثاني لابي الحسن (قوله ولو فهمت) أي على الراجح كما نفههم من اقتصار الاجهوري عليه وأما ان أضمره في نفسه ولم تفهمه المرأة ولا وليها فاجاز اتفاقا (قوله طلاق) أي بائن سواء أو نعه الحاكم أو الزوج لفظ فيه بالطلاق أولا (قوله استمر على ما هو عليه) أي بالصحة كاملة (قوله وفسخه بطلاق) أي لاسيما في أنه كالمصحيح ويعطى حكمه (قوله للاختلاف فيه) أي فإنه قبل بصحته بعد الوقوع (قوله كما بعد) اعترض التمثيل به بقول التوضيح لا أعلم من قال يجوز كون العقد ولما وقال أيضا في نقله عن أصح ولا ميراث في النكاح التي تولى العبد عقده وان وسح بطائفة أصح الاختلاف فيه اه وأما المرأة فقال أبو حنيفة بصحة عدها على نفسها وعلى كل حال توأمة العدة نكاح امرأة وعقد المرأة على نفسها أو امرأة غيرها يصح قبل البناء بعده ولو ولدت الاولاد (قوله لان العقد على الامهات الخ) أي ولو تفرقا على صحته (قوله الا نكاح المريض) أي فقط خلا فلا يصح فانه حل نكاح العمد والمرأة كذلك فانه ضعيف (قوله فلو عقد عليها غيره الخ) أي وأما عدها هو فتقدم أنه صحيح وتكون بعصمة كاملة فذلك كالمطالب الفسخ في المختلف فيه أعماه ولا حل عقد العبد وانقطاع

والعروغ كالمصحيح بقوله (والقهرم به) أي بالمختلف فيه (كالمصحيح) أي كالقهرم بالنكاح الصحيح فانه قد انقضت فيه يحرمها على أصوله ووصوله ويحرم عليه أصولها لان العقد على البنات يحرم الامهات لا أصولها لان العقد على البنات فادخل بالام حرمات البنات أيضا (وفيه) أي المختلف فيه (الارث) بين الزوجين اذا مات أحدهما قبل الصبح وهذا إشارة لقاعدة ثالثة بجمع الثلاثة قاعدة واحدة كل مختلف فيه فهو كالمصحيح في القهرم والارث وهو بطلان واهتني من موت الارث مسئلة المريض بقوله (الا نكاح المريض) فانه مختلف فيه ولا ارث فيه سواء مات المريض أو المصحيح لان عدها هو فتقدم أنه صحيح فلو دخل أولم يدخل (بمخلاف المتفق على وساده) ففسخه بطلاق دخل أولم يدخل ولا يحتاج الفسخ فيه لحكم لعدم انعقاده من أصله بخلاف النكاح فيه حيث امتنع الزوج من وساده بنفسه فانه يحتاج الفسخ فيه لحكم حاكم ولو عقد عليها غيره قبل حكم الحاكم الفسخ وقبله الزوج يفسخه لم يصح نكاحه لا بد عقد على ذات زوج

ولا ريب فيه لو مات أحد من قبل فسسخه لماعلمت أنه لم ينعقد بوجهه (كالحامسة) فإنه متفق على فساده ولا عبرة بخالفه الظاهرية بخروجهم
عن اجتماع أهل السنة النبوية وأولى أصوله وفصوله وأول فصل من كل أصل وأهم زوجته ومبتوتة قبل الزوج (والنحرية فيه) أي
في الجمع على فساده على أصول زوجته وفروعها وتحريم زوجته على أصوله وفصوله (بالتأنيذ) بها ما وطء أو مقلداته لا بمجرد العقد لانه
عدم ثم أشار إلى حكم صداق النكاح الفاسد بقوله (وما) أي وكل نكاح (فسسخ بعده) أي بعد الدخول ولو متفقاً عليه ولا يكون فساده إلا
لعقده فقط أو لعقده وصداقه معا ٣٣٦ (ففيه المسمى) من الصداق (أن كان) ثم مسمى معلوم (وحد) أي كان حلالاً (والا)

حكم لزوجية عنه (قوله ولا ريب فيه) من تنمة الكلام على المتفق على فساده (قوله ولا عبرة بخالفه)
الظاهرية) أي فانهم يجوزون للرجل تسعاً مستنداً في بظاهر قوله تعالى فادكحوا ما طاب لكم من النساء
الآية جاعلين الواو على بابها (قوله لخروجهم عن اجتماع أهل السنة) أي لأن أهل السنة أجمعوا على أن
الواو في الآية بمعنى أو (قوله وأولى أصوله وفصوله) أي ما لم تكن فصوله من ماء الزنا فليس يمتنع على
فساده بل بعض العلماء يقول بجواز (قوله سواء لمختلف في فساده الخ) كان فساده لعقده أو لصداقه
أو لمعاقدته ففسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل البناء في النكاح الصحيح (قوله رقيم لا شيء فيه)
ما مشى عليه المصنف نقلاً عن النجاشي والقول الثاني نقله الجلاب وصوب القاسبي الأول وابن الكاتب
الثاني وإنما اقتصر المصنف على الأول لقول المتبسط أنه قال به غير واحد من القرويين (قوله أو لا في
دعواه الخ) ومثل هاتين المسئلتين فرقة المتلاعنين قبل البناء لقوله لم كل نكاح فسخ قبل الدخول
فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهم وفرقة المتراضعين وفرقة المتلاعنين وإما لزومه نصف المسمى في المتلاعنين
للعلة التي ذكرها في المتراضعين ولذلك لو ثبت الرضا عن بنته أو قرارها أو ثبت الزنا لا يلزمه شيء لعدم التهمة
(قوله فانسكت) أي أو أقرت وكانت غير رشيدة (قوله بالاجتهاد) أي فانها تعطى شيئاً وحسب ما يراه
الحاكم أو جماعة المسلمين من غير تقيد برأي مالان القاسم واختلاف أهل اجتهاد جماعة المسلمين في قدره
فما يكون عند عدم الحاكم الشرعي أو يكفي ولو كان موحداً واختاره في الحاشية (قوله ولو لم يدر الخ)
قال ابن الموارز وأذا لم يدر الولي نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر ونجس عن ولايته جار
النكاح قال ابن رشد وينبغي أن ينتقل النظر إليه فيمضي أو يرد كذا في بن اه واللام للاختصاص
لالتحجير لا ينافي أنه ان وجد المصلحة في إبقائه فعين وان وحدها في رده فعين وان استوت خير (قوله ولا
عده عليه الخ) أي بخلاف ما لو مات قبل الفسخ وعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل (قوله وجزم به أبو الحسن)
ومثله في نقل المواق أن كانت صغيرة وهرة ظاهري الصغيرة لأن تسليطها له كالعدم وأما الكبيرة فكأنهم نظروا
إلى أنها غاسلة في نظير المهر ولم يتم فرجها للارشح (قوله فيه) وان زوج الولي الصغير بشروط وكانت
نازله ان وقعت منه مكاف كان زوج عليها أو تسرى فهي أو التي يتزوجها طالق وانتم الولي تلك الشروط
أو زوج الولد نفسه على تلك الشروط ثم باع وكره بعد بلوغه تلك الشروط وطلبتها المرأة فان النكاح يفسخ
بطلاق جبراً حيث لم ترض بأسقاط الشرط ولم يدخل بعد بلوغه عالمها بالاولا في تزويجه وكل هذا ما لم يدخل
مها قبل البلوغ والأسقط عنه ولو دخل عالمها لمكانت من نفسها من لا يلزمه الشروط واحتلف إذا وقع
الفسخ قبل الدخول هل يلزمه نصف الصداق ورجح أولاً يلزمه شيء قولان عمل بهما وان ادعت عليه أنه وقت
العقد والشرط كان كذا وادعى أنه كان صبيراً فالقول لها أو لا يلزمه الشرط وكذا
في الأصل (قوله ولا يدر الخ) اللام هنا للتحجير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الإحارة لأن

بأن لم يكن مسمى أو كان
واكنه كان حراماً لأنه كخبر
أو لوصفه كجهله أو عدم
المقدرة على تسليمه كآبق
(فصداق المثل ولا شيء)
من الصداق (بالفسخ قبله)
أي قبل الدخول سواء
المختلف في فساده والمتفق
عليه (الافى نكاح الدرهم)
والمراد به ما قبل من الصداق
الشرعي إذا امتنع الزوج
من انما يفسخ قبل
الدخول ففيه فقه على
أحد القولين وقيل لا شيء
فيه كـ بـ (أو) لا في
(دعواه) أي الزوج
(الرضاع) مع التي عقد
عليها ولم يدخل بها (فانسكت)
وفسخ لا قراره بالرضاع
فيلزمه نصف المسمى
لأنها ماله على أنه قصده
فرائها بلا شيء (وطلاقه)
أي الزوج (كالفسخ) فان
كان مختلفاً في فساده وقع
طلاقاً وان كان متفقاً على
فساده فهو محجور بفساق
ولا يحتاج لرفع محله
فان دخل فالعدة من يوم
الفسخ أو الطلاق ولها

المسمى ان كان والا فصداق المثل ولا شيء لها ان طلق فله الا نكاح لدرهمين
فنصفهما (ونعاض) المرأة (المتأنيذ بها) في النكاح الفاسد بلا وطء بل بقوله أو مباشرة بشيء في نظير المسمى بالاجتهاد ولا صداق لها في
الفسخ والطلاق سواء كان مختاراً أم لا أو متفقاً على فساده (ولو لم يدر الخ) تزوج بغير إذن ولها (فسخ عتده) إذا طلع عليه (فلا مهر) لها (ولا
عدة) عليها الزوطة ولو زال بكارتها الان وطء كالعدم قال ابن عبد السلام ينبغي أن يكون لها في البكرارس ما شاءها وحزم به أبو الحسن فلم
يقول بغيره وفسخه بطلاق لا يدره محجور غايته أنه غير لازم (ولا يدر نكاح غيره) المقن أو من فيه شائمة ككاتب إذا تزوج من غير
إذنه (بطلانه فقط) لا أكثر فان وقع أكثر لم يلزم انما الواحدة (وهي) طلقه (بأئمة) لما يأتي أن الرحي أي يكون في نكاح لازم حل
وطء وعقد ليس يلزم

قوله أمضاؤه ومحل تخييره بالرد والامضاء (ان لم يبعه او يعتقه) فان باعه أو أعتقه فلا كلام له لزوال ملكه عنه وليس لمشتريه فسخ
نكاحه وكذا ان وهبه (ولها) أي ازوجة العبدان رد سيدة نكاحه (ربيع دينار ادخل بها) والاولا شئ لها وترد الزائد ان قبضته حرة
كانت أو أمة (واتبع) العبد (بما بقى) بعد ربع الدينار في ذمته ترجع به عليه ان عتق (ان غر) زوجته حال التزويج بانه حولا ان لم
يغرها فلا تتبعه بشئ ومحل ابياءه ان غرها (مالم يطله) عنه قبل عتقه (سيد او حاكم) ان غاب سيدة فان اطله واحد منهما لم يكن لها عليه
طلب (ولو امتنع) السيد من اجازته نكاح عبده ابتداء حين مثل عنها ولم يقع منه ٣٣٧ رد ولا وسخ وانما قال لا اجيز (قوله)

الاجازة) بعد ذلك (ان
قرب) الامر كاليوم
واليومين لا أكثر فان لم
يحصل منه امتناع فله
الاجازة ولو طال الزمن (ولم
يرد) بامتناعه (الفسخ)
والا كان فسخا (أو) لم
(يشن) السيد (في ارادته)
بالامتناع هل قصده به
الفسخ أولا فان شئت حمل
على الفسخ ولا اجازة له
فيشكك بفتح الياء معنى
للتعامل (ولو لم يبعه) تزوج
بغير اذن وليه (رد نكاحه
كذلك) أي بطلقة فقط
بأنه كالعبد (ان لم يرشد)
أي يحصل له رشد فان رشد
ولا كلام لوليه (ولها) ان
فسخه وليه (ربيع دينار
ان دخل) السفية بها (ولا
يبيع) ان رشد (بالباقي
وتعين) الفسخ (ان مات)
أي بعد موته (فلا مهر)
لها (ولا ارث) والمراد أنه
يتعين الفسخ بحكم الشرع
فلا مهر ولا ارث وايس
المراد بتعين على الولي فسخه
اذ لا ولاية له بعد موته فلا
كلام له (وللكتاب والمأذون)
له في التجارة (تسروا) بلا
اذن) من سيدة بخلاف

السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده بخلاف ولي الصغير كما يأتي ومحل كون السيد مخيرا مالم يكن
المزوج أنشئ والاتعين الفسخ كما تقدم (قوله ولو امضاؤه) أي ولو طال الزمان بعد علمه (قوله فان
باعه) أي عالم بالتزويج أولا (قوله وايس لمشتريه الخ) أي بل يقال له ان كنت علمت بالتزويج قد سل
الشراء فهو عيب دخلت عليه والافلاك رد العبد لما ثبته ولك التمسك به وليس لك رد نكاحه ولو اختلف
ورثة المشتري في الرد وعدمه والحال ان مورثهم مات قبل علمه بتزويجه أو بعد ان علم وقبل ان ينظر في
ذلك فالقول لمن طلب الرد ومحل عدم رد السيد الاول لنكاحه ان باعه مالم يرد له بعيب التزويج والافلاك رد
نكاحه ان كان باعه غير عالم ومفهوم قولنا مالم يرد له بعيب التزويج أنه لو رد له بعيب آخر بأن لم يطلع
المشتري على عيب التزويج ويصح ورده بغيره كان للبائع رد نكاحه أيضا وان كان المشتري اطلع على عيب
التزويج ورضيه ورده بغيره فقولان أحدهما أن البائع يرجع على المشتري بأرضه لانه لما رضى به فكانه
حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لا خذه أرضه من المشتري والآخري ليس للبائع الرجوع على المشتري
بأرضه وله رد النكاح والقول الاول معنى على أن الربا عيب ابتداء يبيع والثاني على انه نقض للبيع من
أصله وهو المعتمد (قوله لان لم يغرها الخ) هذا هو المعتمد وقيل انها تقع بباقي المسمى مطلقا غرأولا
والقولان في المدونة (قوله لم يكن لها عليه طلب) أي لان الدين بغير اذن السيد عيب يجوز له اطلاله
والحاكم يقوم مقامه (قوله لا أكثر) أي فالثلاثة طول لا تصح الاجازة بعد هذا (قوله ولم يرد بامتناعه الفسخ
الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث الاولى رده ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية اجارته ابتداء من غير سبق
امتناع والثالثة اجارته بعد الامتناع اما ابتداء من غير سبق سؤال أو بعد سؤال من غير رد فيها وهذه
الثلاثة هي معنى قول المصنف هسا فلو امتنع فله الاجازة ان قرب والمسئلتان الاوليان هسا معنى قول
المصنف فيما قدم والسيد رد نكاح عبده الخ (قوله ولو لم يبعه) اللام للاختصاص لانه يتعين عليه فعل
المصلحة (قوله فلا كلام لوليه) أي ولا يتقل له اذارشدها كل لوليه بل يثبت النكاح ولا خيار له وقيل
يتقل له ما كان لوليه (قوله وتعين الفسخ ان مات) أي وأما ان مات فما زال النظر للولي على المشهور
من قول ابن القاسم اذ قد يكون ما يلزمه من الصداق أكثر مما له من الميراث وقابل المشهور
بقول ان نظرا للولي يفوت بالموت ويتوارثان فالتم كن للسفية ولي ففيه الخلاف لأن في الحجر هل
تصرفه محمول على الاجازة أو الرد خلاف بين مالك وابن القاسم (قوله وان بلا اذن) باع على ذلك
لأن لا يتوهم في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوف عجزه كالنزويج وفي المأذون لانه في ماله
كاو كميل (قوله ونفقة زوجة العبد الخ) أي وأما نفقة أولاده فعلى سيدة أو هم ان كانت رقيقة وان
كانت حرة فعلى بيت المال ان أمكن الوصول اليه والافعل على جماعة المسلمين والسيد كواحد منهم
(قوله والمكاتب كحر) أي لانه أحر زوجه وماله (قوله والمأذون الخ) حاصله أنه يوافق غير المأذون
في أن نفقة زوجته لا تكون في غلته وبخلافه في أن نفقة زوجته في المال الذي بيده وزوجه وقوله
ينفق عليهم ما ضمنه التثنية يعود على الروحة والسرية (قوله الا يعرف الخ) فان لم يكن عرف

غيرها لم يس له ذلك الا اذن سيدة (ونفقة زوجة العبد) غير
المكاتب والمأذون فيشمل المذبر والمعتق لاجل اذ تزوج باذن سيدة أو أمضى نكاحه تكون (من غير خراجه وكسبه) والخراج ما يقاطعه
سيدة عليه كان يقاطعه على درهم كل يوم أو على دينار كل شهر والكسب ما نشأ عن عمله فان جعل عليه خراجا نفق على زوجته مما فاض له
بعده وان لم يجعل عليه خراجا نفق عليها من همة أو صدقة أو ربح أو مما أدن له فبسه سيدة والمكاتب كحر والمأذون ينفق عليها من ماله
وزوجه الذي بيده لأن مال سيدة وزوجه والمبعض في يومه كالخروف في يوم سيدة كالتن (الا يعرف) بخلاف العبد ينفق من خراجه وكسبه
فيحصل به (كالمحر) ماله من غير خراجه وكسبه (الا يعرف)

ولا يصح منه) أي ما ذكر من المهر والنقعة (سيدة باذن التزويج) لعدة وان بأمر العقد ثم شرع في بيان من له بغيره لا كذا على
 النكاح بقوله (وجبر أب ووصي وحاكم) لا غيرهم ذكر (مختونا) مطبقا فان كان يفتق في بعض الأحيان انتظرت افاقته (وصغيرا
 لمصلحة) اقتضت تزويجهما بان خيف الزنا على المجنون أو الضرر فحفظه الزوجة ومصلحة المصبي تزويجه من غنية أو شريفة أو
 انفة عم أول من يحفظ ماله ولا جبر لهما كما لا عند عدم الأولين الا اذا بلغ عاقلان من فالكلام للحاكم (والصداق على الأب) اذا جبر ابنه
 المجنون أو الصغير (وان مات) الأب لانه لزم ذمته بجبره لم ما فلا يتقل عنه ويؤخذ من تركه وهذا (ان أعلمنا) بفتح الهمزة أي لم
 يكن لهما مال (حال العقد) ولو أسرا ٣٣٨ بعد ذلك (ولو شرط) الأب (خلافه) بأن قال ولا يلزمني صداق بل الصداق

على الصبي أو المجنون فلا
 يعمل بشرطه (والأب) بعدما
 حال العقد بان كانا
 موسرين به أو بغيره حاله
 وان أعلمنا بعده (فعليهما)
 ما أسرا به كذا أو بغيره
 على الأب كما أنه لا يلزم الوصي
 ولا الحاكم مطلقا (الأب
 لشرط) من ولي الزوجة
 على الأب أو على الوصي أو
 على الحاكم فيه عمل به
 وسكت عن السفه هل
 يجبره من ذكر قال المصنف
 وفي السفه خلاف لكنه
 صحح في التوضيح القول
 بعدم جبره ولا بد من رضاه
 (وان) عقد الأب لابن رشيد
 بآذنه ولم يبين كونه
 الصداق عليه أو على ابنه
 و (تطارحه) ابن رشيد
 وأب) تولى العقد بان قال
 الابن لا يسه أبت التزمت
 الصداق وما رضيت الا
 انه عليك وقال الأب بل ما
 قصدت الا انه على ابني فان
 كان قبل الدخول (فسخ
 ولا مهر) على واحد منهما
 (ان لم يلزمه أحدهما)
 والا لزم من التزمت ولا فسخ

ولم يجز من أين ينفق فرق بينهما إلا أن رضي بالمقام معه بلا نفقة أو يتطوع به امتطوع ولا يباع العبد
 في نفقة زوجته (قوله ولا يصح منه الخ) أي بل هما على العبد إلا أن يشترطهما على السيد فليس السيد
 كالأب فان الأب اذا جبر ولده على النكاح كان الصداق عليه ان كان الولد معده ما حين العقد بل كالوصي
 والحاكم فانهما وان جبرا لا يلزمهما صداق إلا بالشرط (قوله لا غيرهم) أي كاخ وعم وغيرهما من باقي
 الأولياء فلا يجبر أحد منهم صغيرا ولا مجنونا على المشهور فان حصل منهم حرق فليس يفسخ النكاح مطلقا
 ولو دخل وطال وقيل لم يدخل وبطل والاثبت (تنبيه) للوصي جبره لا كذا للصحة ولو لم يكن له جبر
 الاثنى كما اذا قال له أنت وصي على ولدي كذا وفي عب تبعا للحق تقييده بما اذا كان له جبر الاثنى
 قال بن وفيه نظر (قوله ذكر المجنونا) أي وأما الاثنى فلا يجبرها إلا الأب أو الوصي على تفصيل تقدم
 وأما الحاكم ولا يجبرها (قوله لمصلحة الخ) أي لا لغيرها ولا جبر ولا بد من ظهورها في الوصي والحاكم وأما
 الأب فمحمول عليه او قال بعضهم قيد المصلحة بما هو حيث يكون الصداق من مال الولد والا فلا يعتبر كما
 يدل عليه كلامهم (قوله الا اذا بلغ) الأولى الا اذا رشد (قوله لانه لزم ذمته) أي ولا يقال انها صدقة لم
 تقبض بل هي معاوضة والحاصل أن الأب اذا جبر ولده الصغير أو المجنون فالصداق عليه ان كانا
 معدين حين العقد ولو مات الأب ولو أسرا بعد العقد ولو شرط الأب أن الصداق عليه ما وأما ان كانا
 موسرين حين العقد فعليه ما ولو أعلمنا بعد العقد الا لشرط على الأب فيعمل به (قوله كما أنه لا يلزم الوصي
 ولا الحاكم الخ) حاصله أنه لا يلزم الحاكم والوصي صداق المجنون والصغير سواء كانا معدين أو موسرين
 لكن ان كانا معدين اتبعاه وكل هو زامالم يشترط على الوصي أو الحاكم والأعمال به (قوله لكنه صحح
 في التوضيح الخ) فعلى القول بالجبر يجزى في الصداق ما جرى في صداق الصغير والمجنون (قوله
 وتطارحه ابن رشيد الخ) مفهومه انه ان تطارحه سفهه وأب ذمته تفصيل وهو ان كان الولد مليا حين
 العقد لزمه الصداق والادسح لانه اذا كان يلزمه الصداق في حالة جبر الأب له على القول به فأولى في
 حالة عدم الجبر وان كان معده ما حالة العقد فقد قدم أن الصداق على الأب على القول بجبره وهل
 كذلك في حالة عدم الجبر أم لا قاله في الحاشية (قوله فسخ ولا مهر) أي ولا تتوجه بين أصلا على
 المعتمد وقيل الفسخ وعدم المهر مقيد كما قال ابن الموار بخلقهما معا فان نكلا معا لزمهما بالصداق
 بالسوية ويقضى للحالف على الساكن وبسداد في الحلف بالأب لانه المباشرة للعقد وقيل يفرع فيمن
 يبدأ (تنبيه) قال في المدونة من زوج ابنه المالك لا مرتقسه وهو حاضر صامت فلما
 فرغ الأب من النكاح قال الابن ما امرت ولا أرضى صدق معي به وان كان الابن عائسا وأبكر حين
 بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الأب والابن والاجنبى في هذا سواء اه (قوله ولزم الزوج
 صداق المثل) انما غرم صداق المثل مع أنه نكاح صحيح لان المسمى ألغى لاجل المطارحة وصار

المعتبر (و) ان تطارحاه (بعد الدخول) حلف الأب) انه ما قصد به الصداق الاعلى ابنه (وبرئ)
 ولزم الزوج صداق المثل) ولا عين عليه ان كان قدرا المسمى أو أكثر (وحلف ان كان) صداق المثل (أقل من المسمى) ليدفع عن نفسه
 غرم الزائد قاله اللخمي (ورجع لأب) زوج ولده وضمن له الصداق (و) رجوع لشخص (ذو قدر) بين الناس (زوج غيره) والتزم
 صداقه (و) رجوع لأب (ضامن لابنته صداقها) أي زوج ابنته لشخص بصداق والتزم لابنته الصداق (المنصف) ناهل رجوع في الثلاث
 أي رجوع لكل نصف الصداق (بالطلاق قبل الدخول) وليس للزوج المطلق فيه حق لان كلاما من الثلاثة انما التزمه على أنه صداق ولم
 يتم فيه رجوع له والنصف الثاني للزوجة (و) رجوع (جميعه) أي الصداق لمن ذكر (بالفساد) أي بالفسخ قبل الدخول اعساده بان دخل
 فلها المسمى (ولا رجوع لهم) أي للأب وذو القدر والضامن

لأبنته صداقها (على الزوج) ما استحقته الزوجة من النصف قبل الدخول أو البكل بعده لانهم انما التزموا به عليه ثم تبرعوا به
للزوج (الأن يصرح) الواحد منهم (بالجمالة) كعلى جمالة الصداق لان لفظ الجمالة يؤذن بمجرد التحمل دون التزامه في الذمة (مطلقا)
كان قبل العقد أو حاله أو بعده (أو يضمن) الواحد منهم (بعد العقد) فيرجع على الزوج لاقبله أو معه (الاقرينة أو عرف) فيعمل
بمقتضاها كاشروط ثم شرع يتكلم على الكفاءة المطلوبة في النكاح فقال (والكفاءة) وهي لغة المماثلة والمقاربة والمراد بها هنا المماثلة
في ثلاثة أمور على المذهب الحال والدين والحرية وزاد بعضهم النسب والحسب ٣٣٩ احتراز من المولى ونحوهم والمال

استحراز من الفقير والراجح
أن هذه الثلاثة لا تعتبر
فيها ولذا قال (الدين) أي
الدين أي كونه ذديانة
احتراز من أهل الفسوق
كالزنا والشرب وبين ونحوهم
(والحال) أي السلامة من
العيوب الموجبة للرد
لاعتنى بالحسب والنسب
بدليل ما يأتي بعده (كالحرية
على الأوجه) من القوانين
وهو قول المغيرة وسحنون
قال في التوضيح وهو
الصحيح ورجحه اللخمي
وغيره لخبر بريرة حين
عتقت فحبرها النبي صلى
الله عليه وسلم وبأنه لا خلاف
في العبد يتزوج الحرة
من غير علمها أن ذلك عيب
يوجب الرد والمتأمل له
قول ابن القاسم ان الحرية
لا تعتبر في الكفاءة لكنه
ظاهر كلامه وليس
بنص في ذلك حتى قال
بعضهم ان كلام ابن القاسم
لا يخالف قول المعبرفة كان
الاولى للشبيخ أن يقتصر
عليه ولا يذ كر التأويلين
فيه وقال بعضهم ذ كر
التأويلين لكون المقابل قول

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لا شيء دفع للزوجة غير ما تدعيه (قوله يرجع على الزوج)
حاصله أن الدافع إما أن يصرح بلفظ الجمالة أو الحمل أو الضمان وفي كل ما قبل العقد أو بعده أو فيه
فالتصريح بالجمالة يرجع به مطلقا والتصريح بالضمان ان كان قبل العقد أو فيه لم يرجع وان كان بعده
رجع وأما الحمل فيلزمه مطلقا ولا رجوع له ومثل الحمل ما إذا قال له أنا دفع صداقك أو أدفع الصداق
عند وقد نظم أبو علي المسناوي هذه المسئلة بقوله

انف رجوعا عند حمل مطلقا * جمالة بعكس ذافحقا
لفظ ضمان عند عقد لا رجوع * وبهذه جمالة لا نزاع
وكل ما التزم به عقد * فشرطه الحوز فافهم قصدي

اه من حاشية الاصل (تسمية) الاول ان لم يدفع الصداق الملتزم له فلها الامتناع من الدخول والوطء
بعده حتى تأخذ الحال اصاله أو بعده أو لزوج الترك بان يطلق ولا شيء عليه في نكاح التفويض
أو في نكاح التسمية حيث لا يرجع المتحمل به على الزوج وأما ما فيه رجوع عليه وهو ما إذا صرح
بالجمالة مطلقا أو كان بلفظ الضمان ووقع بعد العقد فانه ان طلق غرم له نصف الصداق وان دخل غرم
الجميع (الثاني) يبطل الضمان على وجه الحمل ان تحمل في مرضه المخوف عن وارث لانه وصية لو ارث
أو عطية له في المرض لان تحمل عن زوج ابنة غير وارث لانه وصية غير وارث فيجوز في الثالث فان
زاد عليه ولم يحزه الوارث حبر الزوج بس أو بدفعه من ماله أو ترك النكاح ولا شيء عليه اه من
الاصول (قوله والراجع أن هذه الثلاثة الخ) الحاصل أن الاوصاف التي اعتبرها ووافقا وخلافا ستة
أشار لها بعضهم بقوله نسب ودين وصناعة حرية * فقد العيوب وفي اليسار تردد اه

فان ساواها الرجل في تلك الستة فلا خلاف في كفايته والادلا واقتصر المصنف على ثلاثة منها وهي
المماثلة في الدين والحال والحرية ولا يشترط فيها المماثلة في غير ذلك على المعتمد في ساواها الرجل في
تلك الثلاثة كما كنوا (قوله لا يعتنى بالحسب الخ) الحسب ما يعده من معاخر الآماء كالكرم والعلم
(قوله لخبر بريرة) وهي جارية عائشة وكانت متروحة عفت وكان عسدا (قوله حين عتقت) أي
اعتقتها عائشة والحال أن زوجها باق على الرق (قوله وان رجوع فاسق) أي وذلك لان الحق لهما
في الكفاءة فاذا أسقطا حقهما من أزواجهما من فاسق كان النكاح صحيحا على المعتمد (قوله وقيل
ان تزويج الفاسق غير صحيح) حاصل ما في المسئلة أن ظاهرا نقله ح وغيره واستظهره بعضهم
منع تزويج الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليه امنه وأنه ليس له اول ولول الرضا به وهو ظاهر لان
محالطة الفاسق ممنوعة وهو حرج واجب شرعا فكيف بخالطة النكاح فاذا وقع تزويجها في العقد
ثلاثة أقوال لروم دسحه لفساده وهو ظاهر اللخمي وابن بشير الثاني أنه صحيح وشهره انما كها في
الثالث لا يصح ان كان لا يؤمن منه رده الامام وان رضيت به وظاهر ان غازي أن القول الاول
هو الراجح كذا في حاشية الاصل والذي قررره في الحاشية أن المعتمد القول بالصحة الذي شهره
القاهاني (قوله ليس العبد كفؤا ويفسخ النكاح) أي ان لم تزوج به راضية عالمة هي ووليها

ابن القاسم والادله مرجوح في العاية وقوا على الاوجه فيه مساححة لا يقتضي أن المقابل له وحده ولا وجه له وغاية ما يجاب
ان هذه صيغة قصد بها الترجيح لا التعاضل (ولها) أي للزوجة (وتلوي تر كها) أي الكفاءة والرضا بهما أو التزويج بفاسق أو
معيوب أو عيب فان لم يرضيا معا فالقول لمن امتنع منهما وعلى الخا كم منع من رضيه منهما وليس للاب حبر البكر على فاسق أو ذى
عيب فان تزوجها الفاسق أو ذى العيب أو العبد لها وللول الرد والفسخ وقيل ان رجوع الفاسق غير صحيح ويقع دسحه ورجعه
جماعة وقال المعبرفة ليس العبد كفؤا ويفسخ النكاح وإذا علمت ان الكفاءة مجموع الثلاثة الامور المذكورة فقط (فالولي) أي
العتيق ومجهول النسب (وغير الشريف) وهو الذي

في نفسه كالمسلماني أو في حرفته كالأبال والجار والحلاق (والأقل جامعا) أي قدرا كالأهل بالنسبة للعالم أو المأمور بالنسبة للأمر وقد
 العقب (كفه) للحرمة أصالة الشر بصفة ذات الجاه الغنية لعدم اشتراط النسب والحسب والمال كما تقدم (وليس للام كلام) مع الأب هذا
 مفرع على ما قبله ولو فرعه بالقاء كان أبين (في تزويج الأب ابنته الموسرة المرغوب فيها من فقير) لا مال له متعلق بقوله تزويج
 (الأصريين) كان يزوجه من ذي عيب أو فاسق أو عديم الكفاة فلا يس له جبرها فيكون لها حيث لا كلام بان ترفع للحاكم
 ليمنع من تزويجها منهم هذا قول ابن القاسم وروى أن لها كلاما مطلقا وهو مبني على أن الكفاة يعتبر فيها المال كالحال والدين ثم
 شرع في بيان من يحرم نكاحه أصالة ٣٤٠ فقال (وحرم) على الشخص إجماعا (الأصل) وهو كل من له عليه

ولادة وإن هلا (والفرع
 وإن) كان (من زنا) حرم
 (زوجهما) أي الأصل
 والفرع فيحرم عليهما
 زوجة أبك وزوجة
 جدك وإن علا وزوجة
 أبك وإن سفل ويحرم
 على المرأة زوج أمها
 أوجدتها وإن علت وزوج
 بنتها وإن سفلت (و) حرم
 (فصول أول أصل) وهم
 الأخوة والأخوات من
 جهة الأب أو الأم
 وأولادهم وإن سفلوا
 (وأول فصل) فقط (من
 كل أصل) من جهة الأب
 أو الأم كالعمام والعمات
 والأخوال والأخوات وعم
 الأب أو عمته وإن هلا
 وخال الأم أو خالتها وإن
 علت دون بنينهم فتحل بنت
 العم أو العممة وبنت الخال
 أو الخالة (و) حرم (أصول
 زوجته) أمها وأم أمها
 وإن علت وإن لم يحصل
 تلذذ بالزوجة لأن
 مجرد العقد على
 البنات يحرم الأمهات
 (وفصولها) أي أصول
 الزوجة كبناتها وبنت

والأولاد سفل (قوله للحرمة أصالة الخ) راجع لقوله فالمولى وغيره الشريف الخ على سبيل ألف والنشر
 المرتب تأمل (قوله من فقير) أي سواء كان ابن أخ له أو غيره كانت الأم مطلقة أو في العصمة وإن
 كان الواقع في الرواية ابن الأخ والأم مطلقة لأنه وصف طردى مخرج على سؤال سائل فلا مفهوم له
 ومثل الفقير من غيرهما عن أمها مسافة خمسة أيام فالحق أن الأم لا تكلم لها إلا في الضرر بالبين ككافي
 الحاشية وأصل هذا قول المدونة أنت امرأة مطلقة إلى مالك فقالت إن لي ابنة في حجرى موسرة مرغوبا
 فيها فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير أفتري لي في ذلك متكلما قال نعم أني لأرى لك متكلما اه
 روى قوله لأرى لك بالاثبات ويأني قال ابن القاسم بعدم ما تقدم وأنا أراه ماضيا أي فلا تكلم لها إلا
 للضررين واختلاف في جواب ابن القاسم هل هو وفاق أو خلاف فقيل وفاق بتقييد كلام الإمام بعدم
 الضرر على رواية النفي أو الضرر على رواية الإثبات فوافق ابن القاسم وقيل خلاف بحمل كلام
 الإمام على إطلاقه سواء كانت الرواية عنه بالإثبات أو النفي كان هناك ضرر أم لا وابن القاسم يقول
 بالتفصيل بين الضرر بالبين وعدمه اه من الأصل (قوله وإن كان من زنا) رد بالمبالغة على ابن
 الماجشون حيث قال لا تحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد عن العقد وما يشبهه من الشهوة على
 صاحب الماء لأنها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازله الخ لولا أنها واجبة إرثا على النكاح وذلك كله
 منتف عندنا ومثل من خلقت من ماء الرثي من شربت من لبن امرأة زنى بها إنسان فتحرم تلك البنت
 على ذلك الرافى الذي شربت من مائه وهذا ما رجع إليه مالك وهو الأصح (قوله وحرم زوجهما) أي
 وأما لو تزوج الرجل بأم زوجته أبيه وابنة زوجته أبيه من غير ما ذللتها أمها قبل التزوج بأبيه فتحل
 إجماعا وأما إذا ذللتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقت به فقبل محلها وقبل بحرمتها وقبل بكونها
 (قوله فيحرم عليك زوجه أبك) أي ولو من زنا وكذا يقال في زوجه الجد والابن (قوله لأن مجرد العقد)
 أي الصحيح ومثله المختلف فيه كان العقد لكبير أو صغير لأن عقد الصغير محرم للأصول بخلاف وطئه
 فإنه لا يحرم الفروع على الراجح ولو كان مراعا بمخلاف الصبي فإنه بالتلذذ بها يحرم فروعه كما يأتي
 وأما عقد الرقيق بغير إذن سيده إذا رده السيد ولا يحرم لأنه ارتفع من أصله بالرد وانظر هل مثله عقد
 الصبي والسفيه بغير إذن الولي لكونه غير لازم وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن
 الفاسد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة وهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد والسفيه
 فإنه متفق على حله وقيل أنه محرم لأنه عقد صحيح وإن كان غير لازم ولا يشترط في العقد المحرم كونه لازما
 كذا قرره شيخنا مشايخنا العدوي والذي صوبه بن هذا الأخير وقد كثر أنه نص في الهذيب على تحريم عقد
 الرقيق بغير إذن سيده فأنظره اه من حاشية الأصل (قوله مطلق التلذذ) أي وأما لو قصد ولم يتلذذ فلا
 ينشر الحرمة على الصحيح كما أن اللواط بائن الزوجة لا ينشر الحرمة عند الأئمة الثلاثة خلافا لابن حنبل

بنتها وهكذا (إن تلذذ بها) أي تزوجته
 التي هي الأم فلا يحرم البنات إلا بالدخول بالامهات لقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم المراد بنت الروحة من سائر
 اللاتي دخلن من قدامكم تكونوا حائما من فلا إجماع عليكم والمراد بالدخول مطاق التلذذ ولو عبر إجماع (وإن) كان التلذذ بالأم (بعد موتها
 ولو) تلذذ (بنظر غير وجهه وكهين) كشهرها ويدها وساقها وأما التلذذ بالعم أو بالعمامة فمحرم مطلقا وإنما الخلاف في المظر قال ابن
 شهر المظر لا وجه لغوانها فالأغربة المشهورة أنه يحرم (كالمالك) تشبيهه في جميع ما تقدم لكن المحرم فيه التلذذ لا مجرد المالك وقوله كالمالك
 أي كالتلذذ به فإنه يحرم أصورا وصوفا

(قوله)

التي هي الأم فلا يحرم البنات إلا بالدخول بالامهات لقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم المراد بنت الروحة من سائر
 اللاتي دخلن من قدامكم تكونوا حائما من فلا إجماع عليكم والمراد بالدخول مطاق التلذذ ولو عبر إجماع (وإن) كان التلذذ بالأم (بعد موتها
 ولو) تلذذ (بنظر غير وجهه وكهين) كشهرها ويدها وساقها وأما التلذذ بالعم أو بالعمامة فمحرم مطلقا وإنما الخلاف في المظر قال ابن
 شهر المظر لا وجه لغوانها فالأغربة المشهورة أنه يحرم (كالمالك) تشبيهه في جميع ما تقدم لكن المحرم فيه التلذذ لا مجرد المالك وقوله كالمالك
 أي كالتلذذ به فإنه يحرم أصورا وصوفا

وتحرم هي به على أصوله وفصوله لأن لم يثبذ في أو مثله الملك شبيهه ولا بد من بلوغه ولا يشترط بلوغه فتلذذ البالغ بالصغيرة محرم (ولا يحرم الزنا على الأرجح) من الخلاف فن زنى بامرأة جازان يتزوج بأصولها وفصولها وجازت هي لأصوله وفصوله ولو زنى ببنت امرأته لم تحرم عليه أمها وبالعكس والمقابل يقول أنه يحرم (ومنه) أي من الرابا الذي لا يحرم نكاح (مجمع على فساده لم يدرأ الحد) كنكاح معتدة وخامسة مع علمه بذلك فإن لم يعلم لم يحرم وأما المختلف في فساده فعقد محرم كما تقدم والحاصل أن المجمع على فساده أن درأ الحد محرم وطؤه والتلذذ فيه وإن لم يدرأ الحد فهو من الراي يجري به الخلاف والمشهور عدم نشره الحرمة (بخلاف) شبهة النكاح أو الملك مثل (من حاول) أي قصد أو أراد (بذلها لغيره) من زوجة أو أمة (فالتلذذ بها أو أمها) علط فانه يحرم الخلية على المعتمد (و) حرمت (خامسة) للحر والعبد وجزاء العبد الأربعة كالحر ولو جمع الخمسة في عقد واحد لكان عقدا فاسدا اتفاقا (و) حرم (جمع اثنين لو قدرت كل) منهما (ذكر احرم) على الأخرى كالختين والعمة وبنت أخيها والخالة مع بنت أختها فلا يجوز الجمع بينهما لأنك لو قدرت إحدى الاختين ذكر الحريم نكاحه أخته ولو قدرت

العكس ولو قدرت الخالة ذكرها لكان خالا ولو قدرت بنت الاخت ذكر الحريم عليه خالته فنخرج المرأة وبنت زوجها أو أمة والمرأة وأمتها فيجوز جمعها فأنك لو قدرت المالكة ذكرها حلال وطء أمتها (كوطئها) أي التئمت التئمت لو قدرت كل منهما ذكر احرم على الأخرى (بالمالك) فانه يحرم بخلاف جمعهما بالمالك بلا وطء ولا تلذذ بهما فلا يحرم وكذا لو وطئ أحدهما وترك الأخرى لا حدة مثلا لم يحرم (ومسح نكاح الثانية) من محرمتي الجمع (بلا طلاق) لأنه مجمع على فساده (ولامهر) لها إذا فسح قبل الدخول لفساده بلا طلاق أي ليس لها نصف المهر (أن صدقته) أي الزوج على أنها الثانية

(قوله وتحرم هي به على أصوله وفصوله الخ) ولو ورث جارية أبيه أو ابنه بعد موته ولم يعلم هل وطئها أم لا فقال ابن حبيب لا تحل وبه العمل واستحسنه المحقق في العلية وقال يندف التبعاد في الوحش ولا تحرم الاصابه وكذا ان باعها لابنه أو بالعكس ثم عاب البائع أو مات قبل أن يستل فلا تحل مطلقا وان كانت عليه فلو أخبر البائع من غيرها الآخر بعدم الاصابة صدق فان باعها لابن لاجنبي والاحنبي باعها للولد والحال أن الابن لاجنبي بعد ما صابتها والاجنبي أحبر الولد بذلك فهل يصدق أولا والظاهر أن هذا الاحنبي ان كان شأنه الصدق في إخباره صدق والا فلا كذا في الحاشية (قوله والمقابل يقول الخ) أي بخلاف اللواط بان امرأة فلا يحرمها باتفاق المذاهب الثلاثة كما تقدم (قوله والتلذذ ببنتها الخ) أي لا بابنها فالعاط فيه لا يحرم (قوله فتخرج المرأة وبنت زوجها الخ) رلك قال الاجهوري

و جمع امرأة وأم العمل * أو بنته أو رقة هاذ وحل

(قوله فانك لو قدرت المالكة ذكرها) أي وكذا لو قدرت امرأة الرجل لم يحرم وطء أم زوجها ولا بنته بنكاح ولا غيره لهما أم رجل أجنبي (قوله لمسحه بلا طلاق) الأولى حسنه لان كل ما فسح قبل الدخول لا شيء فيه الا ما استثنى سواء كان الفسخ بطلاق أولا (قوله والاتصافه الخ) حاصله أنها اذا لم تصدقه بان قالت أنا الأولى أو لا علم عندي فان اطالع على ذلك قبل الدخول فسح بطلاق ولا شيء لها من الصداق وحالف هو أمها ثانية لاجل اسقاط النصف الواجب لها بالطلاق قبل المسيس على تقدير أمها الأولى وان نكاحها صحيح فان نكل غرم لها النصف عجزه فذكوله ان قالت لا علم عندي لانها تشبه دعوى الاتهام وبعدد عيها ان قالت أنا الأولى فان نكلت فلا شيء لها وان اطالع على ذلك بعد الدخول فسح النكاح بطلاق أيضا وكان لها المهر كاملا بالمعناه ولا يجب عليها أو بقي على نكاح الأولى بدعواه من غير تحديد عقد (قوله وهو ظاهر أن الحد) أي بان كان جامع لا بالنكاح كحديث عهد بالاسلام به قد حل نكاح الام وابنتها أو كغير عالم بالقرابة من أمها (قوله لا جامع على فساده) أي وقد تقدم أن المجمع على فساده لا يوجب الميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ (قوله والموضوع أنه جمعها في عقد واحد) أي وأما لوجهها في عقدين ترسين ودخل واحدة فان كانت تلك التي دخل بها الأولى ثبت عليها بالاختلاف ان كانت الميت وفسخ نكاح الثانية وتأبى وان كان المدخول بها الام لاقرارها بانها لاحق لها وأولى ان شهدت عليها بقاها الثانية (والا) تصدقه بل ادعت أمها الأولى ولاينة (حالف) انها الثانية لسقوط المهر عنه فالقول قوله بيمين ويعسح حينئذ بطلاق لاحتمال أمها الأولى وان كل حلفت واستحقت فان دخل فلها المهر بالدخول صدقته أو لم تصدقه (وان جمعها بعقد) واحد (فسخ) بلا طلاق لا جامع على فساده (رتأبى) عليه (تحريم الام وبنتها ان دخل بهما) مع الاسناد التلذذ بهما بالنكاح وان أجمع على فساده وهو ظاهر أن درأ الحد فان لم يدرأ محرم أيضا أن قلنا ان الراي يحرم (ولا ارت) بينه وبينهما لا جامع على فساده (وان لم يدخل بواحدة) منهما (حاشا) لان عقده عدم (وان دخل) بواحدة دون الأخرى (حرمت الأخرى) التي لم يدخل بها أي تأبى تحريمها التلذذ بها أو ببنتها وأما التي دخل بها فتحل له بعد فسح الأول والموضوع أنه جمعها في عقد واحد (وحلفت الثانية من) كل محرمتي الجمع (كاحتمين) ان كان نكاحه احدا من نكاح أولئك وتلذذ بها وأراد وطء الثانية بنكاح أو ملك حلفت له (بيمينه الأولى) بجمع أو بيمين

أوبانقضاء عدة رجعي (أوزوال ملكها بشئ وان لاجل أو كتابة) لا تدبر لجوار وطئها (أو انكاح) أي عقد (لزم) ولا يكون إلا
 صحيحاً أي تزويجها بنكاح صحيح لازم ولو لم يخلو (أو أمر) لها لانه مظنة اليأس (أو باق يأس) لا يرجع منه عودها والا فلا
 وهذا في الموطوعة بالك فيحل له ٣٤٢ وطء من يحرم جمعه معها ملك أو نكاح وأما الزوجة فلا تحل أختها إلا

فكذلك على المشهور وقيل انهما يحرمان لان العقد على البنت ينشر الحرمه ولو كان فاسداً وان دخل
 بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقها وله تزويجها بعد الاستبراء وان كانت الام حرة
 أبداً أما الام فلان العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلان الدخول بالامهات يحرم البنات
 ولو كان العقد فاسداً كما هتأولاميراث وهذا كله ان تزنيها وعلمت السابقة وأما ان تزنيها ولم تعلم السابقة
 ومات قبل النماء بهما فالأرث بينهما ولو حودس به وجهل مستحقه ولكل منهما نصف صداقها المسمى لها
 لان الموت كملكه ولكل تدعيه والوارث بنا كرها فيقسم بينهما وما قيل في الام وابنتها يقال في كل محرمة
 الجمع ما عدا تأييد التحريم (وتنبه) من تزوج خجسافي عقد أو أربعا في عقد أو فردا الخامسة ولم تعلم
 الخامسة فالأرث بينهما أنجسا ولو لم يساهما من صداقها فاذا دخل بالجميع فلهن خمسة أصدقة أو باربع
 فلكل صداقها واتى لم يدخل بها انصف صداقها لانها تدعي انها ليست بخامسة والوارث يكذبها فيقسم
 بينهما وبثلاث فلكل صداقها والباقي صداق ونصف يكون لكل منهما ثلاثة أرباع صداقها بنسبة قسم
 صداق ونصف عليهما ما باثنتين فللباقى صداق ونصف لكل واحدة صداق الاسدساو بواحدة وللباقى
 ثلاثة أصدقة ونصف لكل واحدة صداق الاثنا وان لم يدخل بواحدة فاربعة أصدقة لكل واحدة منهن
 صداف الانجسا كذا في الاصل (قوله أوبانقضاء عدة رجعي) أي والقول قولها في عدم انقضاء عدتها
 لانها مؤتمنة على فرجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمين لاجل النعقة لانقضاء سنة فان ادعت
 بعد ما تحركت انظرها النساء فان صدقتها تر بصت لا تصي أمداً للحل والالم يلزمه تر بص وهو مل منع الرجل
 من نكاح كالأخت في مدة عدة تلك المطلقة الطلاق الرجعي يسمى عدة أو لا قولان وعلى الأول فهي
 إحدى المسائل التي يعتد فيها الرجل نايها من تحتها أربع زوجات فطاق واحدة وأراد أن يتزوج
 واحدة فلا بد من تر بصره حتى تخرج الأولى من العدة ان كان طلاقها رجعياً ثالثها اذا مات ربيبه وادعى
 ان زوجته حامل فيجب عليه أن يحتبز زوجته حتى تستبرأ بحيضة لينظر هل هي حامل فيرث حملها
 أو لا ولا يقال انه قد يحتبزها في غير هذا كالأستبراء من فاسد لان المراد التحنب لغير من في طرأ على البصع
 (قوله ولا تحل أختها) الأولى كاختها والمسمى فلا يحل من يحرم الجمع معها بأسرها أو أباؤها فان طلقها
 في حال أسرها طلاقاً بائناً حل من يحرم جمعه معها وأما من طلقها طلاقاً رجعياً لم يحل من يحرم جمعه معها
 الا على خمس سنين من أسرها الاحتمال حملها وتأخرها أقصى أمداً للحل وثلاث سنين من يوم طلاقها
 لاحتمال ربيتها وحيضها في كل سنة مرة هذا اذا كان يحتمل حملها منه والاحتمال على ثلاث سنين
 من طلاقها كذا يؤخذ من حاشية الاصل (قوله ولو داس فيه) انما بالغ على ذلك للرد على المخالف (قوله
 بوطء شبهة) أي لانه لو كان حياً من عدة نكاح لكان النكاح وحده محرماً والعدة من توابعه (قوله ولا
 مواضع الخ) أي ولا عدة ثلاث (قوله في مدة المواضع الخ) أي والعدة (قوله ولا شبهة لمن يعتصرها الخ)
 المراد بالهبة هنا هبة غير الثواب بدليل الاعتصار لان هبة الثواب بيع ولا اعتصار فيه (قوله كوله) أي
 سواء كان صغيراً أو كبيراً (قوله وله اقتراعه بالبيع) لا يقال ان شراء الولي مال محجوره لا يجوز وكيف يكون
 له تزويجها بالبيع وأجيب بان المتع شرعاً مال المحجور الذي لم يهبه له وأما ما ذهبه له فيكره له شراؤه ولا
 يكون ممنوعاً منع تحريم كذا في الحاشية (وتنبه) مما يحل كالاخت اخدام الموطوعة سنين كثيرة
 أربعة فكثر ومثل الكثير حياة المخدم وانما حل وطء كاختها بالاختدام لان من أخدم امرأة حرم عليه
 وطؤها قبل زمن الخدمة أو كثر الاله لا تحل كالأخت اذا كثر زمن الخدمة لان قبل فلا

اذابته أو علم عورتها (أو
 بيع) لمن تلذذ بها (ولو
 داس فيه) فتحل أختها
 لاحتمال أن لا يطامع
 المشتري على العيب الذي
 كتبه البائع أو يرضى به
 (لا يفسد) أي لا تحل
 الثانية ببيع من تلذذ
 بها بغير فاسد (لم يفت)
 أي قبل فواته بمحوالة
 سوقاً على فارات
 ولزم المشتري القسيمة أو
 الثمن حلت الثانية وكذا
 اذا زوجها بعد استبراءها
 فكاحاداً فاسداً ولم يفت
 بالدخول فان فات حلت
 (ولا) تحل الثانية بطرو
 (حيض أو نفاس) لمن
 تلذذ بها (و) لا (استبراء
 من غيره) بوطء شبهة أو
 فحسب أوزنا (و) لا (مواضع
 و) لا (خيار) ولو كان
 لغير ما نفعها لان ضمانتها في
 مدة المواضع والخيار من
 البائع (و) لا (اجرام) ببيع
 أو عمة (و) لا (شبهة لمن
 يعتصرها منه) مجاباً كوله
 قبل حصول نفوت وعده
 مل (وان) كان الاعتصار
 (بشراء) كقيمته الذي
 تحت حرمه فلا تحل
 الثانية (كصدقة عليه)
 أي على من يعتصرها
 منه فلا تحل بها الثانية
 وهذا ظاهر اذا لم تحتر

والصدقة للصغير أو لم يحزها الكبير وأما ان حيرت فقال
 للشيخ تبة لابن عبد السلام بخلاف صدقة عليه ان حيرت وقال ابن فرحون الظاهر أنه لا يكفي وله ان تزاعها بالبيع كافي بحق اليتيم
 انتهى فاطلاقاً في المتن تبة لابن فرحون (وان تلذذ فيها) بوطء أو مقدمة (وقف) عنهما ما وجوباً (ليحرم) واحدة منهما بوجه
 من الوجوه

السابقة (فان أنقضى) (الثانية استبرأها) بخصصة من مائه الفاسد قبل الأيقاف وان أنقضى الأولى فلا استبرأ إلا أن يطأها بعد وطء الثانية أو زمن الأيقاف (وان عقد) على امرأة (أو تلذذ) بوطء أو مقدماته (بذلك) أي بسبب ملكه لها (فاشترى) من يحرم جمعه معها بعد العقد أو التلذذ بالملك بالاولى (والاولى) التي عقد عليها أو تلذذ بها هي التي تحصل له دون المشتراة فان قرب المشتراة وقف ليحرم (و) حوت (المبتوتة) وهي المطلقة ثلاثا في مرات أو مرة كما لو قال لها أنت طالق بالثلاث أو نوى به الثلاث أو قال لها أنت طالق البتة أو نحو ذلك مما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى بالنسبة لأحر أو اثنتين للعبد (حتى تنكح) زوجا ٣٤٣ (غيره) لا بوطء ماله كها بعد بينها

(نكاحا صحيحا) لا بفساد كما يأتي (لازما) للزوجين ولو بعد الاحازة من سيد أو ولي لا غير لازم كنكاح محجور بغير إذن سنده أو وليه لا بوطء بعد الاذن وكنكاح ذي عيب الا بوطء بعد الرضا (ويجوز) الزوج أي يدخل فلا يحل مجرد العقد ولا بالتلذذ منه بدون وطء حال كونه (بالغا) لا صبي (حشفته) كها بعد صحة العقد ولو زوجه (بانتشار) أي مع انتصاب ذكره لا بدونه (في القمل) ولو بعد الإيلاج لا الدر ولا الفحذين ولا خارجه بين الشفرين (بلامانع) شرعي كحيض ونفاس واحرام وصوم واعتكاف (ولا نكراهية فيه) أي في الإيلاج من الزوجين بان أقرابه أو لم يعلم منهما أقرار ولا انكار فان انكارا أو أحدهما لم يحل (مع علم خلوها) بينهما (ولو بامراتين) لان لم تعد لم ولا يكفي مجرد تصادقهما عليها (و) مع علم (زوجة فقط) بالوطء احتراز من الفناء والمعمى عليها والمجنونة ولا يشترط

يوحى حل كاخته لانه كالأحرام (قوله فان أنقضى) (الثانية استبرأها) أي لفساد مائه الفاسد قبل التحريم وان لحق به الولد (قوله فان قرب المشتراة الخ) أي لانه صار بمنزلة وطء كالختين (قوله وهي المطلقة ثلاثا الخ) أي ولو علقه على فعلها فأحشته قصدا أو في نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا خلافا لاشهب في الاول ولابن القاسم في الثاني فالخاص ان لو قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار مثلا فأنت طالق ثلاثا فدخلت فاحشته فحشته فحرم عليه عند ابن القاسم وغيره ولا يحل له الا بعد زوج خلافا لاشهب القائل بعدم وقوع الطلاق معاملة لها بنقيض مقصودها قال أبو الحسن على المدونة وهذا القول شاذ والمشهور قول ابن القاسم وذكر ابن رشد في المقدمات مثله وقولنا أو في نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا أي كنكاح المحرم والشغار وانكاح العبد والمرأة فان هذه النكحة مختلفة في صحتها وفسادها ومنهنا فسادها فاذا طلق الزوج في هذه النكحة ثلاثا حرت عليه ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره خلافا لابن القاسم القائل انه يقع عليه الطلاق نظر الصحة فنكاح على مذهب الغير ولا يترز وجهه الا بعد زوج فلترز وجهه فاسد زوج لم يفسخ نكاحه نظرا لمذهبه من فساد النكاح وعدم لزوم الطلاق فيكون هذا النكاح الثاني صحيحا (قوله أو مرة) خلافا لمن يرعى أنه لو وقع الثلاث في مرة واحدة يكون رجعيًا وينسبه لاشهب قال أشياخنا في نسبه باطلة وأشهب يرى منها (قوله بالنسبة للحر) أي ولو كانت زوجته أمه وقوله أو اثنتين للعبد أي ولو كانت زوجته حرة (قوله حال كونه بالغًا) أي سواء كان حرا أو عبدا فاذا عقد عليها عبدا ولو لم يملك الزوج باذن سيده وكان بالغا وأولج فيها حشفته فقد حلت فلو كان ماله كالزوجة وهو ماله بعد الإيلاج انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة (قوله لا صبي الخ) وعدم الشافعية يكي الصبي ومن هنا المعلقة واحتياج القاضيين بعد شافعي ويطلق مالكى لمصلحة رفع الخلاف والأفتل في كافي بدونهما لكنها لا تناسب الاحتياط في الفروج كذا في المجموع وسمعت من أشياخنا قديما التشنيع على من يفعلها (قوله وصوم) أي سواء كان واجبا أو تطوعا كما هو ظاهر المدونة والموازية وقال ابن الماحشون الوطء في الحيض والأحرام والصيام يحلها وقبل ان يحل المنع في صوم رمضان والنذر المعين وأما الوطء فيهما عداهما كصيام التطوع والقضاء والنذر غير المعين فانه يحلها اتفاقا واحتارهم اللحمي كذا في التوضيح نقله البهائي قال في حاشيته الاصل ووجه ما قاله اللحمي أن الصيام يفسد بمجرد الملاقاة ببقية الوطء لا منع فيه بخلاف رمضان والنذر المعين فان للزمن المعين حرمة اه (قوله فان أنكر أو أحدهما الخ) أي سواء كان ذلك قبل الطلاق أو بعده ولو بعد طول مالم يحصل تصادق عليه قبل الانكار والإفلاحة بالانكار كما لا عبرة بتصادقهما بعد الانكار (قوله ولا يشترط علم الزوج) أي على المعتد (قوله فتحل بوطء ثان) أي وفي حلها بالوطء الاول الذي حصل به الثبوت بناء على أن الزرع ووطء وعدم حلها بذلك بناء على أنه ليس بوطء وهو الاحوط هنا تردد الاشياخ (قوله فلا يحلها) أي خلافا للاحنفية فانه يحلها عندهم وبشأن على ذلك ولو اشترط التحليل عليه في صلب العقد وقالت الشافعية لا يضر الا الشرط في صلب العقد ولو لم يضر عليه قبل العقد لا يضر (قوله ويفسخ إذا) أي ولها المسمى بالدخول وقيل مهر المثل نظرا الى أن العقد على وجه التحليل أثره في الهدى وهذا القول الثاني ضعيف وان كان موافقا للأقوال كما قال شيخ

علم الزوج كحنون (لا) تحل المبتوتة (بفساد) أي بسبب فساد (ان لم يثبت بعده) أي بعد الدخول فتحل (بوطء ثان) بعد الاول الذي حصل به الثبوت ومثل للفاسد الذي لا يثبت بالدخول بقوله (كمحلل) وهو من تزوجها بقصد تحليلها غيره اذ نوى مفارقتها بعد وطئها أولانية له بل (وان نوى الامساك) أي امساكها وعدم فراقها على تقدير (ان أعجبته) ولا يحلها وهو نكاح فاسد على كل حال ويفسخ أبدا

ولا يضر الانية الزوج المحال
(ونيتها) أي المرأة التحليل
للأول (كلاطلق) لها ولو اتفقا
على أنها تتزوج بزبد
لبيحها (أغو) لا أثر لها
فلا تصرف التحليل إذا لم
يقصد بها المحال (و) حرم
على المالك ذكر أو أنثى
(ملكه) أي تزويجه فلا
يتزوج الذكرا أمته ولا
الأنثى عبدا ولا لاجماع
على أن الزوجية والمالك
لا يجتمعان لتنافي الحقوق
إذا لزم لاحق لها في الوطء
ولا في القسمة بخلاف
الزوجة وأبست نفقتها
كالزوجة ولا الحسنة
كالزوجة (أو ملك فرعه) ولا
يصح نكاح ذكر أو أنثى
مملوك ولده المالك أو الأنثى
وان سفل (وفسخ) أبدا
ان وقع (وان طرأ) ملكه
أو ملك فرعه بعد التزويج
بشراء أو هبة أو صدقة أو
ارث كما لو اشترى الزوج
زوجته أو الزوجة زوجها
أو اشترى أو اشترى فرعه
كل (بلاطلاق) لأنه من
المجمع على فساده (وملك
أب) وان علا (أمة ولده)
الذكر أو الأنثى (تلاذذه)
أي الأب مملوك أو مقدمته
(بالقيمة) يوم التلاذذ ويتبع
بها في ذمته ان أعدم وتباع
عليه في عدمه ان لم يحم
(وحرمت عليهما) معا (ان
وطئها) معا وان وطئ الابن
قبل وطء أبيه أو بعده وكذا
التلاذذ دون وطء فان لم يلاذذ
بوالهين جوعت عليه فقط

مشايخنا المدوي (قوله بطلقة بائنة) أعلم أنه ان روجها بشرط التحليل أو بشرط لملكه أقر به قبل
العقد فالفسخ بغير طلاق وان أقر به بعده فالفسخ بطلاق كما في التوضيح وابن عرفة قال الباجي وعندى
أنه يدخله الخلاف في النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو مخرب بغير ظاهر كذا في بن وما قاله
الباجي هو الذي مشى عليه الشارح في تنبيهه في نقل دعوى المبتوتة الطارئة من ياد به يد يعسر عليها اثبات
دعواها التزوج للشفقة التي تلحقها بالاثبات بالبيعة كذا ضرة بالبلد المأمونة ان بعد ما يئنه وبين دعواها
التزوج بحيث يمكن موت الشهود وادراس العلم وفي قول قول غير المأمونة مع البعد قولان كذا في الأصل
(قوله وحرم على المالك) لما كان من موانع النكاح الرق وهو قسمان ما يمنع مطلقا وما يمنع من جهة شرع في
ذلك وبدأ بالأول (قوله لساني الحقوق) أي لا لها قطالة بمقوق الزوجية وهو يطأها بمقوق الرقية فيصير
عائلا ويعول وأما ما وراقتا مل (قوله لا يصح نكاح ذكر الخ) أي بقوة الشهادة التي للأصل في مال فرعه
وسواء كان الأصل حرا أو عبدا أو الخاضع المراد بالفرع ما يشمل ولد البنت وهو ما يفيد كلام الاجهوزي
والنكاح في وزروق وصوبه بن خلافا لخب من أن الحرمة قاصرة على غير ولد البنت لأنه ابن رجل آخر
كما قال الشاعر

بنو باني وأبائنا وبنائنا * بنوهم أبناء الرجال الأباعد

ونحوه لثاني كذا في حاشية الأصل (قوله أو الزوجة زوجها) أي ولو كان طرفا من ملكها الزوج بها بدفع
مال مملوكه فيعتقه عبدا ومثل دفع المال مال الرسل أو رغبته في أن يعتقه عنها ففعل ذاته بدفعه لدخوله
في ملكها بخلاف مال الرسل أو رغبته في عتقه من غير دفع مال ومن غير تعيين عن نفسها بأعتقه
ولو عنها فلا يفسخ ومنه في عدم الفسخ إذا اشترت أمته زوجها بغير إذن سيده فرد السيد ذلك أو تصد
سيد العبد والزوجة الحرة أو الأمة المملوكة لسيد الزوج ببيع زوجها لها الفسخ كما هو فلا يفسخ
معاملة بغير قبض القصد وذكر الوقت ذلك سيده فقط كما استظهره ابن عرفة وكذلك لو وهب السيد زوجة
مملوكة له بقصد أن ينزعها منه ولم يقبل الهبة لعبه فان الهبة لا تتم مع القصد المذكو ولا يفسخ النكاح
كذا في الأصل (قوله بلاطلاق) أي وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالمالك قبل الاستبراء أو لا بد من
الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف ما يأتي أسفله من نصير أم ولد بالجماع
السابق على الشراء أو لا تصير به أم ولد فقال ابن القاسم يصير به أم ولد لا حاجة إلى الاستبراء وقال أشهب
لا تصير به أم ولد وحيث لا حاجة للاستبراء (قوله وذلك أب الخ) حاصله أن الأب وان علا يملك جارية
ولده وان سفل مغيرة كاب أو كبير أو كرا أو أنثى حرا أو عبدا مجرد تلامذه بها بجماع أو سفدها
لشبهة الأب في مال الولد لكن لا محال بل القيمة يوم التلاذذ وان لم يحم هل وان كان الأب عبدا كانت
القيمة جارية في رقته ويخير سيده في أسلافه ولده في تلك القيمة أو ردها بدفع القيمة لولده من عنده
وإذا أسلمه سيده لولده عتق عليه ولا حسد على الأب في وطئه للشبهة في مال الولد وحيث ملكها الأب
تلاذذه فله وطؤها بغير استبراء من ماله العا بدان لم يكن أمه براءها قبل وطئه القاسد خوفا
من أن تكون حراما من أجنبي وأما لو استبراءها من ماله العا بدان لم يكن أمه براءها قبل وطئه القاسد خوفا
كله إذا لم يتلاذذ الابن بها قبل الأب والأب لا يجوز للأب وطؤها مطلقا استبراءها أولا لحرمها عليه كما
كما قال المصنف (قوله وساع عليه في عدمه ان لم يحم) أي والاد لا يجوز بيعها وبعثته أم ولد
وحيث جاز بيعها ان لم يحم لى فلا بد من أن يتم استبراءها فان باعها الأب في هذه الحالة وزاد الثمن على
القيمة كانت الزيادة للأب وان قص الثمن عنها كناية لقص عليه والحاصل أن الحار ية إذا لم يحم
ان كان الأب مملوكا يبيع أخذا القيمة منه وليس للولد أخذ ثمنه وان كان عبدا ما خير بين أخذها في القيمة
وبين اتباعه ما يباع عليه فيها فالزائد له والقص عليه ذاء والمثهور (قوله حرمت عليهما) أي
أي حيث طئها أو كان الابن العا لا يحم على الأب لا وطءا مطلقا ولا بجماع بخلاف عقد

(وعتقت) ناجزا (على من أولدها منهما) لان كل أم ولد حرم وطؤها بنحو عتقها (و) حرم (أمة غير أصله) أي يحرم على الذكر أن يتزوج بأمة غير مملوكة لا بآبائه ولا أمهاته بالشروط الآتية خشية رقة ولدها لما لك أمه ولد لو كانت أمة أبيه أو أمه أو جدته لم يحرم لتحلق ولده على الحرية وإنما يحرم على الذكور تزويج أمة غير أصله (ان كان حوايولده منها) وأما العبد فيحل له تزويج الأمة مطلقا كانت أسيده أو غيره خشية على نفسه العنت أم لا كانت مملوكة لا بيه أو أمه أم لا فالخطاب في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الخ للحرار ومفهوم يولده أن الحر الذي لا يولده كحصى ومحبوب وعقيم لا يحرم عليه نكاح الأمة لا تتفاء عنه استرقاق ولده وأما العبد فلما كان ناقصا بالرق ولا عار عليه في استرقاق ولده لان ذلك ليس بأكثر من رقة نفسه وجازله نكاح الأمة على كل حال والحر لحرمة ليس له ذلك مع الاستعناء عنه وقوله منها احترازا لما اذا كان لا يولده منها العقمها مثلا فيجوز وان كان يولده من غيرها (الاذا خشى) على نفسه (العنت) أي الزامها أو في غيرها (ولم يحد لحره ولو كتابية طولا)

٣٤٥

والشرط الثاني هو الاول في

قوله تعالى ومن لم يستطع

منكم طولا والاول هو

الثاني في الآية في قوله

تعالى ذلك لمن خشى العنت

منكم وقوله ولم يحد نفسه

لمن لم يستطع وقوله لحره

الخ تفسير للمحصنات وقوله

(وهي مسلمة) تفسير

للمؤمنات احترازا من

الكافرة فلا يجوز نكاحها

(وخبرت) زوجة (حرة)

لأمة (مع) زوج (حر) لا

عبد (ألفت) أي وجدت

الحررة مع زوجها الحر

زوجة (أمة) زوجها قبل

الحررة بوجه حائز ولم تعلم بها

الحررة حين العقد عليها (أو

علمت بواحدة) من الاماء

(فوجدت) معه (أكثر في

نفسها) متعلق بخبرت أي

تخبر في المسئلة في ان

تختار نفسها (بطلقة بائنة)

وان أوقعت أكره فليس

له ذلك ولم يلزمه الا واحدة

أو رضى بالقام معه فلا

فكاحه فانه ينشر الحسرة (قوله وعتقت ناجزا على من أولدها الخ) فان ولدت من كل عتقت على السابق منهما فان وطئها بظهر ولم توجد فاقة تعين الحق هما وعتقت عليهما كما لو ألحقته بهما (وتنبه به) بكرة للعبد تزوج ابنة سيده اذ هو ليس من مكارم الاخلاق بل ريمامات السيد فبذره فيفسخ النكاح كذا في الاصل (قوله بالشروط الآتية) أي وهي كونه حوايولده ولم يخش العنت ووجد لحره طولا (قوله لم يحرم) أي حيث كان أصله المالك لها حاله لو كان رقيقا لكان الولد رقيقا للسيد الا على (قوله الا اذا خشى) ظاهره ولو توهم لان الخشية تسمى صدق بالوهم ولكن قال في حاشية الاصل الظاهر ان المراد به الشك فافوقه وهو الظن والحزم لما يلزم على تزويج الأمة من رقية الولد ولا يقدم عليه بالامر الوهي (قوله ولم يحد لحره الخ) اعلم ان اصح قال الطول هو المال الذي يقدر على نكاح الاحرار به والفقرة عليهم منه وهو خلاف رواية محمد بن أبي محمد من ان القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام اصح ويقتضيه من شارحنا رواية محمد (قوله من عين أو عرض) أي أودين على مليء وكتابة وأجرة خدمة معتق لاجل ويستثنى من العرض دار السكنى فليست طولا ولو كان فيها فضل عن حاجته كما قاله الاجهوزي ودخل في العرض دابة الركوب وكتب الفقه المحتاج لها والفرق بينهما ما بين دار السكنى ان الحاجة لدار السكنى أشد من الحاجة للدابة والكتب (قوله تفسير للمحصنات) أي لان الاحصان يطلق على مهران فالمراد منه هما الحرية وقد يطلق بمعنى العفة كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ويطلق بمعنى الزوج بالشروط الذي هو الاحصان المشترط في رحم الزاني والزانية (قوله فلا يجوز نكاحها) أي لان الأمة الكافرة لا توطأ الا بالمالك (وتنبه به) لتزوج الأمة بشرطها ثم زال المبيع لم يفسخ نكاحه وكذا اذا طلقها ووجد مهر الحرة له رجعتا مع ذهاب المهر المشهور بناء على المعتمد من أن تلك الشروط في الابتداء فقط وقبل انهاء شروط في الابتداء والدوام وعليه اذا تزوج الأمة بشرطها ثم زال المبيع انفسح النكاح ولا تصح الرجعة (قوله لا عيب) أي فان الحررة معه لا خيار لها لان الأمة من نساء العبد (قوله فلها الخيار المذكور) في نفسها وان سمقتها الحررة خبرت في الأمة (قوله وللسيد ان يضع صداقها) أي ان لم يمنعه دينها المكيط بالصادق بان يكون أذن لها في تدانيه فتحصل أذنه الوضع شرط بين الاول لحق الله وهو أن لا ينقص عن ربع دينار والثاني أن لا يمنعه دينها الذي أذن لها في تدانيه (قوله وان قتلها السيد) أي قبل الدخول أو بعده فاذا زوج أمته ثم قتلها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها نفيها أم لا وبذلك كمل عليه الصداق بالقتل (قوله على أنه قتلها ذلك)

٤٤ - صاوي - ل

خيار لها بعد (كزوج أمة عليها) أي على

الحررة فهي عكس ما قبلها أو على أمة رضيت بها الحررة أو لا فلها الخيار المذكور (ولا تنوأ أمة) منزلا أي ليس لها ولا زوجها ارادها عن

سيدها بعزل لما فيه من ابطال حق سيدها من الخدمة أو عاها بالبل بامها زوجها ببيت سيدها القضاء وطاره (بالشرط أو عرف) والافقضي

بولا كلام لسيدها (وللسيد السفر) والمبيع لمن يسافر (عن لم يموا) وان طال السفر ويقال زوجها سافر معها ان شئت (الاشترط أو عرف)

كأن المواة ليس لسيدها سفر بها الا بشرط أو عرف فيجعل به (و) للسيد (أن يضع صداقها) عن الزوج قبل الدخول (الاربع دینار)

ولا يصح اسقاطه لانه حق لله لا تحل الفروج الابوه وأما بعد الدخول فلا اسقاط الجميع (و) له (أخذه) أي صداق أمته (لنفسه) ولو قبل

الدخول (وان قتلها) السيد ان لا يتهم على أنه قتلها ذلك (أو باعها) لشخص (كان بعيد) يشق على زوجها الوصول اليه فليس سيدها صداقها

(الا) ان يبيعها قبل الدخول (الظالم) لا يمكن أن يكون زوجها معه من الوصول لها فليس له أخذه

ولا يلزم الزوج صدق ورده السيدان أخذ (وسقط) المصدق عن زوج الأمة (ببيعه) أي زوجها (قبل البناء ولو) كان البيعة (من حاكم فلس) قام بسيدتها (ولزوجها) أي الأمة (العزل) عن مانع عن الفرج (ان أذنت هي وسيدتها) له في العزل أي رضايه وهذا (ان توقع جملها والا) يتوقع جملها الصغرها وأبائها أو عقمها (بالعبارة ما ذنها فقط) فان أذنت جاز والأقلا (كالحرية) العبارة ما ذنها فقط دون وليها (و) حرمت (الكافة) أي وطؤها حرة أو أمة بنكاح أو ملك (الأحرار الكناينة) فيحل نكاحها (بكره) عند الامام وحوزة ابن القاسم (وتأكد) الكراهة أن تزوجها (بدار الحرب) لأن لها قوة بهائم تنكر بدار الاسلام فربما يرتب ولده على دينها ولم تبال ما طالع أبيه على ذلك (و) (الا) (الأمة منهم) أي من أهل الكتاب فيحوز له وطؤها (بالمالك فقط) لا بنكاح فلا يجوز له وسلم ولو خشي على نفسه الرنا أو كان عبدا ٣٤٦ ولو كان مالكا مسلما (وقرر) زوجها الكافر أي قرر نكاحه (ان أسلم

أي لاجل أخذ صداقها لان الغالب ان قيمتها أكثر من صداقها (قوله وسقط الصداق الخ) حاصله أن السيد اذا باع الأمة المتزوجة زوجها قبل البناء فان الزوج يسقط عنه صداقها وان قبضه السيد رده بمعنى أن الزوج يحسبه من الثمن فلو باعها السلطان لزوجها قبل البناء لفلس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج الصداق وهو ظاهر المدونة واختاره شارحنا أولا يسقط عنه وهو ما في العتبية عن ابن القاسم (وتنبه) لو جمع حرة وأمة في عقد واحد والحال أنه فاقده شرط زواج الأمة بطل عقد الأمة فقط دون الحرية ولا يخالف قولهم الصفقة اذا جمعت حلالا وحراما بطلت كلها لانه في الحرام بكل حال والأمة يجوز نكاحها في بعض الاحوال ولذلك لو جمع بين الحرس في عقد أو المرأة ومحرمها فسد الجميع فتدبر (قوله ولزوجها أي الأمة العزل) أشعر كلامه بجواز عزل مالك الأمة عنها بغير إذنها وهو كذلك لانه لا حق لها في الوطء (ومسألة) لا يجوز اخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوما واذا نفخت فيه الروح حرم اجتماعا (قوله الأحرار الكناينة) أي سواء كانت يهودية أو نصرانية بل ولو انتقلت اليهودية للنصرانية وبالعكس وأما لو انتقلت اليهودية أو النصرانية للمجوسية أو الدهرية أو ما أشبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها وأما لو انتقلت المجوسية لليهودية أو النصرانية فاستظهر البساطي وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله وحوزة ابن القاسم) أي وهو ظاهر الآية الكريمة وانما حكم مالك بالكراهة في بلاد الاسلام لانها تتعدى بالخمر والخمر يتعدى ولدها به وزوجها قبلها وأيضا بهما وليس له منعها من ذلك التغذي ولو تضرر برائحته ولا من الذهاب للكنيسة وقد عوت وهي حامل فتدفن في مقبرة الكفار وهي حفرة من حفر النار (قوله والا) (الأمة منهم) أي المختصة بالكناينة من حيث انها على دينهم فان نساء غيرهم لا يجوز وطؤها بذلك ولا نكاح بخلاف أهل الكتاب فيحوز وطء حرائرهم بالنكاح وامانهم المالك (قوله ولو كان مالكا مسلما) أي لانهم معرضة للملك الكافر فيسترق ولدها لا كافر كما تقدم (قوله وقرر زوجها الكافر) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا (قوله بناء على أن الدوام الخ) أي على الراجح كما تقدم والحاصل أن المدار في الآية الكناينة على عتقها أو اسلامها وان عتقت وأسلمت صارت حرة مسلمة تحت مسلم وان عتقت فقط صارت حرة كناية تحت مسلم ولا ضرر فيه وان أسلمت من غير عتق صارت أمة مسلمة تحت حرم مسلم ولا ضرر فيه أيضا بناء على أن الدوام ليس كالابتداء (قوله كمجوسية الخ) حاصله أن المدار في المجوسية على اسلامها عتقت أم لا فان أسلمت وعتقت ما زادت الا كالا (قوله وما قرب منه) أي بان لا يباع شهرين (قوله واسلم في عدتها) يؤخذ منه أن هناك دخولا لانه ان لم يحصل دخول فلا يقر عليها الا اذا أسلمت (قوله حقيقة أو حكما بانها مسلمة) أي أخوها من حوزة وأما ان لم يخبر بها

عليها) أي على الحرية الكناينة فتكون حرة كناية تحت مسلم (و) (قرر) ان أسلم (على الأمة) الكناينة (ان عتقت) فتكون حرة كناية تحت مسلم أيضا (أو أسلمت) معه فتكون أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط وجود شروط الأمة المسلمة بناء على ان الدوام ليس كالابتداء (كمجوسية) أي كما يقرر نكاح من أسلم على مجوسية (أسلمت) بعده (ان) قرب (الأمة) من اسلامه (كالشهر) وما قرب منه في قول بعضهم وظاهره ولو وقفت وعرض عاين الاسلام فابته ثم أسلمت وهو واحد التأويلين ومقابل له أنه ان عرض عليها الاسلام فابته فرق بينهما ولا يقرر عليها بعد ذلك ان أسلمت كما لو بعد ما بين اسلامها هذا حكم ما اذا أسلم قبلها أو اذ حكم ما اذا أسلمت قبله أو أسلمت معها بقوله (أو أسلمت) قبله (واسلم في عدتها أو أسلم

بها) فيقرر عليها (والا) بان أسلمت بعده بعد أو أسلمت قبله وأسلم بعد تزوجها من العدة (بانت) أي انفصلت منه وفرق بينهما (بلاطلاق لفساد استحقاقهم) فان تزوجها بعد ذلك فهي بعصمة جديدة كاملة (كطلاقهم) فانه فاسد لا يقع فاداطلقتها ثلاثا وأما نكاحها واسلم (في عقد) عليها شاء (ان أبانها) عنه في حال كونه (بعد) أيقاع الطلاق (الثالث واسلم) بعد ذلك (بلا محال) وتكون معه بعصمة جديدة كما لو لم يتزوج بها أصلا لم أعلمت من عدم صححة طلاقهم وجري خلاف فيه اذا طلقها ثلاثا حال كونه ثم تراها اليانرا ضيقا كما لو لم يعلمت من عدم ذلك فان أسلم لم تحل له الا ان تنكح زوجا غيره أو محل الحكم لزوم الثلاث ان كان صحيحا في الاسلام باستيفاء الشروط والاركان أولا يلزمه بها كالثلاث واقفا يلزمه

الفرق مجملأولا يلزمه شيأ أصلا ولا يتعرض لهم تأويلات أربعة ذكرها الشيخ لكن اذا قلنا ان أنكحتم فاسدة كطلاقهم (فالحكم بالطلاق ان ترافعا اليها) حال كفرهما بحيث لا تحل له حتى تنكح

٣٤٧

اد كيف يحكم بصحة ما هو فاسد حتى تنرب ثمرة الصحة

بعد الاسلام وهل يصلح

العطار ما أفسد الدهر

ورضاهم بحكمنا لا يؤثر

شيأ وقوله تعالى فان

جاؤك فاحكم بينهم

أو اعرض عنهم محله

فيمالا تتوقف صحته على

الاسلام كالجنايات

والمعاملات (و) لو أسلم

كافر ونكحه نساء كثيرة

ومن يحرم جمعهن (اختار

أربعاً) أي له اختيار أربع

منهن (ان أسلم على أكثر)

من أربع (وان كن) أي

المختارات (أو آخر) في

العقد أو عقد على الجميع

في عقد واحد بني من

أولا وان شاء اختار أقل

من أربع أو لم يختتر شيأ

(و) اختار (احدى

كأختين) أو احدى

كأخوات من كل محرم في

الجمع (مطلقاً) من أحرة

أو متقدمة عقد عليهما

معاً ومتندين دخل معاً

أو أحدهما أو لم يدخل

مالطلاق راجع للمسئلتين

(و) اختار (أما أو بينهما)

وفارق الا خبرى ان

لم يمسهما أى لم يتلذذا واحدة

منهما ما تقدمت المختارة

في العقد أو أخت أو كما

في عقد واحد (والا) بان

مسهما معاً (حرمنا

من حوزة وأسلم فانه يقرعها ولا حاجة للعقد ولو تلفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر وفي ذلك ما حكاه في المجموع عن شب بقوله

وما واطئ بعد الطلاق تحيزه * بل ارجعة منه وذو الوطئ مسلم

وأضاف له في المجموع عند عدم الاحتياج الى محل مع البيسونة قوله

وزوجة شخص قد ابان ثلاثة * وليست عليه قل زوج تحرم

(قوله تأويلات أربعة) الاول منها ابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث لاقمسي والرابع لابن الكاتب واستظهره عياض ومحل هذا الخلاف اذا ترافعا النوا وقالوا الحكموا بيننا بحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام ولا فرق بين في وعلى الصواب أو بحكم الاسلام على اهل الكفر أو في اهل الكفر وأما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم وأما لو قالوا احكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ويمنع من مراجعتها الابد زوج وأما لو قالوا احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فانما نطردهم ولا يحكم بينهم كذا في الحاشية (قوله وهل يصلح العطار الخ) هذا مجزئ بيت من بحر الطويل واحزاه فعولان مفاعيلان أربع مرات وهو من جملة أبيات قائلها بعضهم

مجزئتم أن تكون فتية * وقد يدس الجنان واحد وب الظهر

نروح الى العطار تبي شباها * وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر

بنيت بها قبل المحاق بيلة * فكان محاقاً كما ذلك الشهر

وملغرى الا الحصاب بكفها * وجرة خديها وأقواها الصفر

(وتنبه) يمضى صدق الكفار العاصدان وقع العقد عليه أو على اسقاط المهر ان قبض العاصد وحصل دخولهما أو يقران اذا أسلما لان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها في زعمها وأما ان لم يحصل قبض ولا دخول قبل اسلامهما فكانت فريضة في غير الزوج بين أن يدع لها صدق المثل ويلزمها النكاح وبين أن لا يدفعه فتقع العرق بطلقة بائنة ولا شيء عليه ان لم ترض بما فرض وهل محل معنى صدقاتهم العاصد أو الاسقاط اذا استحلوه في دينهم فان لم يستحلوه لم يمس أو يمس مطلقاً وتأويل (قوله ولو أسلم كافر الخ) أى سواء كان قبل اسلامه كتابياً أو مجوسياً والخال أنه أسلم وهو بالغ عاقل وأما غيره فيختاره وليه فان لم يكن له ولي اختاره الحاكم سلطاناً أو قاضياً (قوله اختار أربعاً) أى ولو كان في حال اختياره مريضاً أو مجرماً ولو كانت المختارة أمة وهو واجد لاجرائها ولو لا الاختيار كرجعة (قوله أو آخر في العقد) أى حلالاً لا يبي حليفة القائل بتعيب اختيار الاوائل دون الاواخر ومحل الاختيار المذكور ان كن أسلمن معه أو كن كتابيات وأما المجوسيات الباقيات على كفرهن فلا يمتنى فيمن اختار بل هن عدم (قوله من كل محرم في الجمع) أى غير الام وبنتها كما سيأتى (قوله وحرمتم الاخرى أبداً) فان كانت الممسوسة البنت تعيب بقاؤها وحرمتم عليه الام باقاً وان كانت الممسوسة الام تعيب بقاؤها وحرمتم البنت على مذهب المدونة ومقابلته يقول من الام كلام من (وتنبه) لا يتزوج فرعها ولا أصله من فارقها حيث مسها لان مسها بمنزلة لعن الصبيح والعقد الصحيح محرماً على أصله وفرعه (قوله أو بطلاق) فان كان قبل الدخول كاباناً لان النكاح وان كان فاسداً بحسب الأصل لكن صححه اسلامه وان كان بعد الدخول عن مقتضاه من كونه رجعياً أرغبه (قوله أو طهار الخ) أى لان الظهار والايلاء لا يكونان الا في الزوجة واختلف في الايلاء هل هو

وان مس احداهما تعينت (للابقاء ان شاء) (وحرمتم الاخرى) ابداً (والاختيار) فيما ذكر يكون (بصر يلفظ) كاختارت فلانة وولانة (أو بطلاق) لان الطلاق انما يقع على زوجة فادطلق واحدة معينة كالاختيار ثلاثة من الدوا في وان طلق أربعاً لم يكن له اختيار شيء من البواني (أو طهار) فان قال فصلانه على كظهر أى كان له اختيار ثلاثة على ما قدم (أو ايلاء) لانه لا يكون الا في زوجة فافا قال والله لا

أطؤها أكثر من أربعة أشهر كان مختاراً لها (أو وطء) فإذا وطئ واحدة أو أكثر بعد أسلامه كانت الموطوءة مختارة فإن وطئ أكثر من أربع بالعبارة فالأول (لا يفسخ نكاحها) فلا يعد اختياراً (فيختار غيرها) أي فله اختيار غير من فسخ نكاحها فإذا كن عشرة فسخ نكاح ستة منهن كان له اختيار الأربعة الموافق والفرق بينه وبين الطلاق أن الطلاق لا يكون إلا في زوجة كما تقدم ولو بغا سدهم مختلف فيه وأما الفسخ فيكون في الفاسد المجمع عليه (ولا شيء) من الصداق (لغير مختارة لم يدخل بها) ولمن دخل بها جميع صداقها ليس اختيارها أم لا ومن طلقها قبل الدخول فله نصف الصداق لأن الطلاق اختيار ولو طلق العشرة قبل البناء كان لمن أربعة أنصاف أو صدقة بصدائق وكذا إذا فارقهن بلا اختيار أذني عصمته ٣٤٨ شرعاً أربعة نسوة يفض على العشرة لعدم التعيين وإذا قسم اثنين على عشرة باب كل

واحدة خمس صداقها (ومنع) النكاح (مرض مخوف) يتوقع منه الموت عادة (بأحدها) أي الزوجين وأولى بهما (وإن احتاج) المريض منهما إلى الزواج لانفاق أو غيره (أو أذن الوارث) للمريض منهما في التزويج وقيل إن احتاج المريض أو أذن له الوارث جاز وعلة المنع أن فيه ادخال وارث فإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده لم يصح المريض كما يأتي والأولى بقديمه هما المرتب عليه قوله (وللمريضة) المتروجة في مرضها (بالدخول) أيها (المسمى) إذا فسخ بعده لأنه من المختلف فيه ونسخ عقده ولم يؤثر حل في الصداق وبطل وسجحه بعد البناء موته أو موتها قبله فلها المسمى وتقدم أنه لا وارث بينهما وإن كان من المختلف فيه لأن علة فساده ادخال الوارث (وعلى المريض) المتروج في

اختيار مطلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ورجحه ابن عرفة وأما هوان أقت كوالله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر مثلاً أو قيد محل كلاً أطوك إلا في بلد كذا أو لا يعد اختياراً لأنه يكون في الأجنبية قال في حاشية الأصل والظاهر أن اللعان من الرجل فقط يعد اختياراً ومن المرأة لا يعد اختياراً وأما العام بما معاً ويكون فسخاً للنكاح فلا يكون اختياراً (قوله أو وطء) هذا مستفاد مما قبله بالأولى لأنه إذا كان ما يقطع العصمة يحصل به الاختيار فالوطء المترتب على وجودها وسواء نوى بذلك الوطء لا اختياراً أم لا لأنه إن نوى به الاختيار فظاهر وإن لم ينو ولم يصرفه لجانب الاختيار لتعيين صرفه لجانب الزنا وفي الحديث أدركوا الحدود بالشبهات (وتنبه) أن اختاراً بعافظاً هراً من أخوات فله اختيار واحدة منهن ويكمل الأربعة ممن بقي ما لم يتزوجن ويقتلن ذنبن الثاني غير عالم بأن من فارقها له اختيارها بظهور أن من اختارهن أخوات قياساً على ذات الوليين وإن لم يتلذذاً أصلاً أو تلذذاً عاماً ذكر ولا يفوت اختيارها فتأمل (قوله ولا شيء من الصداق لغير مختارة الخ) أي لأن نكاحه فسخ قبل البناء وما كان كذلك فلا شيء فيه (قوله وكذا إذا فارقهن) أي قبل البناء لأنه إذا فارقهن بعد البناء كان لكل صداقها كاملاً وأما مات قبل الدخول ولم يختار شيئاً منهن فلهن أربعة أنصاف تقسم بينهن فإذا كن عشرة فلكل واحدة خمسة أنصافاً بنسبة قسم أربعة على عشرة وإذا كن ستاً كان لكل واحدة ثلثاً أنصافاً ولأرث لمن أسلمت منهن ان مات مسالماً قبل أن يختار وتختلف أربع كتابيات حارون عن الإسلام لاحتمال أنه كان يختارهن فوق الشك في سب الارث ولأرث مع الشك ولو تخلف عن الإسلام دونهن فالأرث للمات لأن الغالب فيمن اعتاد الاربع فأكثر ان لا يقصر على أقل (قوله أو أذن الوارث) أي لاحتمال موت ذلك الوارث ويكون الوارث غيره فلذلك كان أذنه بمنزلة العدم (قوله وعلى المريض الخ) أي ولو كانت هي مريضة أيضاً والفرق بين مرضها فقط ومرضها حيث قلتم في الأول بلزوم المسمى من رأس المال موت أحدهما وقلم في الثاني بلزوم الأقل أن الزوج في الأول صحيح فقبضه معتبر بخلاف الثاني فلذلك كان في الثالث واختلاف هل تقدم بنية الصحة على بنية المرض أو العكس أو لا عدل منهما أقوال ثلاث ذكرها في المعيار كذا في حاشية الأصل (قوله قبل فسحه) أي سواء دخل أو لم يدخل وأما ان وسخ بعد الدخول ثم مات أو وصح كان لها المسمى بأخذ من ثلثه مبدأً أن مات ومن رأس ماله ان صح (قوله وعجل بالفسخ) أي وحويا ببناء على المشهور ومن سادته مطلقاً وإن احتاج أو أذن الوارث (قوله الآن يصح المريض الخ) أي أو يحكم حاكم يرى الصحة (قوله واختار للحمي الخ) هو ضعيف والمعول عليه الأول (قوله ثم شرع في بيان الصداق) لما فرغ من الكلام على أركان النكاح الثلاث الولي والمحل والصبيحة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو الصداق مأخوذاً من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع

مرضه المخوف ان مات من مرضه قبل درجه (الأقل من ثلثه) أي ثلث ماله (و) من (المسمى و) من (صداق والمثل) فإذا مات عن ثلاثين والمسمى أحد عشر وصداق مثلها خمسة عشر كان لها عشرة ولو كان المسمى أو صداق المثل ثمانية كان لها الثمانية ولو كان المسمى وصداق المثل عشرة لاسموى الجميع وكان لها عشرة فإن فسخ قبل الدخول لم يكن لها شيء كما تقدم (وعجل بالفسخ) متى اطلع عليه قبل البناء أو بعده (الآن يصح المريض منهما) فلا يفسخ وقد تقدم أيضاً (ومنع) المرض (نكاحه) أي المريض (المكتاتبة) نصرانية أو يهودية فهو أشبه من قوله النصرانية (و) مع نكاحه (الآن على الأصح) لجواز إسلام المكتاتبة وعقبة الأمة فيصيران من أهل الارث وفسخ قبل البناء وبعده مالم يصح واختار للحمي عدم المانع لسدور الإسلام والعقبة ثم شرع في بيان الصداق وشرطه وأحكامه وقال

(والصداق) بفتح الصاد وقد كسر ويسمى مهرًا أيضا وهو ما يجعل للزوجة في نظير الاستمتاع بها والاتفاق على إسقاطه مقدرا لا عقد ويشترط فيه شروط الثمن من كونه متمولا طاهرا مستعابا مقدورا على تسليمه معلوما كما سيأتي بيانه وإلى ذلك أشار بقوله (كالثمن) إلا أنه لما ثمة على المكارمة قد يعتق فيه ما لا يعتق في الثمن كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى (وأفله ربع دينار) ذهبيا شرعيا (أو ثلاثة دراهم) فضة (خالصة) من العش ولا يجوز بأقل من ذلك وأكثره لا حمله (أو مقوم بهما) أي أو عرض مقوم بربع دينار أو ثلاثة دراهم أي قيمته ذلك ثم بين ما يقوم به ما بقوله (من كل متمول) شرط من ٣٤٩ عرض أو حيوان أو عقار (طاهر)

لا نجس إذ لا يقع به تقويم شرعا (منفعة به) إذ غرضه كعبد أشرف على الموت لا يقع به تقويم وكذا لا يلو لان المراد ما ينفع به شرعا أي ما يحل الانتفاع به (مقدور على تسليمه) للزوجة (معلوم) قدره وصفا واجلا (لا) ان لم يكن متمولا (كقصاص) وجب للزوج عاها فتزوجها على تركه فيفسح قبل الدخول فان دخل ثبت به صداق المنزل ويرجع للدية وأدخلت الكاف الحرة وتزانيا لا بال له والسمرة كان يتزوجها ليكون سمسارا في بيع سلعة لها (و) لا مالا يملك شرعا (كحمر وخنزير) مع ما في الحمر من النجاسة ولا نجس كروث دواب (و) لا غير مقدور على تسليمه (كأنق) ولا بما فيه غرر كعبد فلان وخنسين (وثرمة) لم يبدل صلاحها على النبقية للطيب وأما على أخذها من هذا الوقت فيعتق وان كان لا يصح بيعه ولا محمول كشي أو ثوب لم

ومعنى كونه ركبا أنه لا يصح اشتراط إسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا يرد صحة تنكاح التفويض ولما كان الصداق من تمام الأركان قدمه على فصل الخيار مخالفا للشيخ خليل لان الخيار حكم بطرا بعبدا سابقا للأركان فرضي الله عن الجميع وعناهم (قوله بفتح الصاد) أي وهو الإفصاح (قوله قد يعتق فيه) أي لان الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع ألا ترى أنه يجوز التنكاح على الشورة أو على عدد من رقيق أو على أن يجهزها جهازا مثلها فالفقيه في الجملة (قوله ولا يجوز بأقل من ذلك) خلافا للشافعية القائلين بجزائه ولو خاتما من حديد واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد وقالت الحنفية أقله عشرة دراهم (قوله وأكثره لا حمله) أي لقوله تعالى وأنتم أحداه من قنطارا (قوله أي قيمته ذلك) أي فلا بد أن تكون قيمته مساوية أحدا الأمرين وان لم تساوا لآخر لا اختلاف صرف الوقت فالضرر النقص عنها معا كما يأتي (قوله كعبد أشرف على الموت) طاهره أنه لا يجوز بيعه في هذه الحالة ولا دفعه صداقا وان لم يأخذ في السباق وإن كان سيأتي أن المعتد جواز بيعه ودفعه صداقا ان لم يأخذ في السباق وقول خليل لا كحمر أشرف في محترقات شروط البيع يأتي أنه ضعيف (قوله وكذا لا يلو) أي فلا يصح دفعها صداقا ان لم يكن حوهرها يقطع النظر عن كونها لله وبساوى أقل الصداق والأجزاء (قوله ويرجع للدية) أي للزوج والعفو بمجرد التراضي على جعله صداقا (قوله ليكون سمسارا الخ) أي وأما لو جعلت له شيئا يساوي ربع دينار في نظير السمرة فاستحقه وله جعله صداقا (قوله فيعتق) أي وان لم توجد شروط البيع التي اشترطت في بيع الثمر قبل بدو صلاحه وهي ثلاثة أن نفع واضطره ولم يتم الوأعليه (قوله أو بينه ولم يبين الاجل) أي وأما لو بينه والاجل ولم يبين السكة وكانت السكة متعددة فأنها تعطى من السكة العالية يوم العقد فان تساوت أخذت من جميعها بالسوية كرج رقيق لم يذكرا جرولا أسود (قوله تختاره هي) أي أنه يجوز أن يقول لها تزوجك بعد اختياره فيه إذا كان لذلك الزوج عبدا مملوكا له وكانت مقيمة حاضرة أو غائبة ووصفت كما يجوز أن يقول للمشتري أي بعتك على التمتع بعد اختياره أنت بكذا بالشروط المذكورة (قوله لأنه لا بدري) أي ولا يقال يتعين أن يختار الأدنى لجزا أن يختار الأعلى لموهبته مثلا فإعفاء الغرر (ان قلت) أن الغرر موجود في كلنا الخالتين والغالب أن كل واحد يختار الأعلى لنفسه فهي تختار الأعلى وهو يختار الأدنى فالفرقة بينهما تنحكم ولكن الفقه مسلم (قوله كمالو وقع بشمرة الخ) أي وان لم توجد شروط البيع (قوله بفتح الشيء الخ) أي وأما بضاعتها فهي الجمال فإذا قال لها تزوجك بالشوارفة فنظر لها ان كانت حصرية أو بدوية ويقضى بشوارفها المشابهة بخلاف البيع فلا يجوز أن تكون الشورة ثمنا (قوله كعشرة من كابل) أي أنه يجوز على عدد من الأبل في الدمة غير موصوف وعلى عدد من البقر أو العنم أو الرقيق كذلك بخلاف الشجر فلا يجوز التنكاح على عدد منه ولو وصف كما هو ظاهر كلام ابن عبد السلام قال الأشياخ وأما الفرق بين الحيوان والشجر أن الشجر في الدمة يقتضى وصفها نصا أو عرفا وصفها يستدعى وصف مكانها فيؤدي إلى السلم في معين (قوله الوسط من الشورة والعدد) أي وسط ما يتما كع به الناس من الحيوانات ولا ينظر إلى كسب المالك وقيل وسط

يوصف أو دنائير ولم يبين قدرها أو يسه ولم يبين الأصل أو على عدد من عبده يختاره هو لاهي لاحتمال اختياره الأدنى أو الأعلى ومثل لما يجوز الصداق به بقوله (كعبد) من عبده المعلومين (تختاره هي) للدخول على أنها لا تختار إلا الأحسن فلا غرر (لا هو) فلا يجوز له لأنه لا بدري هل يختار الأحسن أو الأدنى (وجاز) الصداق بما فيه يسر غرر أو جهالة لما ثمة على المكارمة بخلاف البيع كمالو وقع بشمرة لم يبدل صلاحها على الجذو (شورة) بفتح الشين المعجمة متاع البيت (معروية) عندهم أي جهاز معلوم بينهم (و) جاز على (عدد) معلوم كعشرة (من كابل أو رقيق و) جاز على (صداق مثل) أي يتزوجها بصداق مثلها (ولها) ان وقع بما ذكر (الوسط) من الشورة والعدد

الصيف لان لم يعلم فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل (و) جاز تاجيه (الى اليسرة ان كان) الزوج (مليا) بان كان له سلع برصديها الاسواق اوله معلوم في وقف او وظيفة لان كان معدما و يفسخ قبل الدخول لزبد الجهالة (و) جاز (على هبة العبد) الذي يملكه (له ان و) جاز على (عتق) من يعتق هابها (كاتبها) واحيا (عنها) والولاء لها (او) عتقه (عن نفسه) اى الزوج وارلاءه لانه يقدر دخوله في ملكها ثم هبته او عتقه (و وحب) على الزوج (تسليمه) عاجلا لها اولواها (ان تبيع) كعبد او ثوب بعيدها ان طلبت الر و حه تعجيله ولو كان الزوج صعبا والزوجة غير طيقة و يبيع تأخير كعين يتأخر قصه في البيع و يفسدان دخلا على تاجيه الا ان يقرب الاجل (و حل) اى كان حالا (ولا) يسلم لها المعين اذ حال الصداق المصموم (فلهما منع) نفسه من الدخول (و) حتى يسلمها لها (و) لها منع نفسها من (الوطء بعده) اى بعد الدخول (و) لها المنع من (ان سفر معه) قبل الدخول (الى تسليم) اى ان يسلمها (ما حل) من الهرة الى

من الاسنان من كسب البلد ورجعه مجد الاجه ورى ثم وسط الاسنان يكون من الجيد والردى والمتوسط يراعى الوسط في ذلك فيكون لها وسط الوسط من الاسنان لا اعلى الوسط ولا ادناه ويعلم ذلك بالقيمة وتعتبر القيمة يوم العقد فاذا كان في البلد بيض وحش وسود يؤخذ من الاغلب ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة والرداء فان لم يكن اغلب اخذ من جيه هانا السوية ويعتبر السن والجودة والرداء ويؤخذ وسط الوسط والابل ان كانت نوعا في الموضع كبخت او عرب والامرطاهر وان كانت نوعين كبخت وعرب فيجوز فيهما ما جرى في الرقيق اذا كان من نوعين فيؤخذ الاغلب والا من كل ويعتبر الوسط في السن والجودة والرداء على ما تبين كذا في الحاشية (قوله وصداق المثل) الظاهر كما قال الاشباح ان المراد بالوسط بالنسبة له على حسب الرغبة في الاوصاف التي تعتبر في صداق المثل من الجمال والحسب (وتنبه) هل يشترط بيان صنف الرقيق تقريبا للفر وكبشي مثلا فان لم يذكر ففسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل وقيل بالوسط من ذلك الصنف اولا بشرط ذكر الصنف منه وتعطى من الوسط الاغلب ان كان فان لم يكن اغلب و ثم صنفان اعطيت من وسط كل صنف نصفه فان كانت الاصناف ثلاثة فثلثه وهكذا قولان على حد سواء واما غير الرقيق من ابل و بقرو غنم ففيه قولان المعتمد مهم ما عدم اشتراط ذكره والفرق بين الرقيق وغيره كثرة الاختلاف في اصناف الرقيق بخلاف غيره كذا في الحاشية وينبغي للمرأة ان لا يملك ان اطلق العمد ولم يبيع دكورا والا انا بخلاف غيره فلا يقضى لها بالاناث عند الاطلاق ولا عهدة في هذا الرقيق المحمول صداقا كما يأتي مع نظائره في باب الخيار هي من جملة المسائل التي لا عهدة فيها مع جريان العادة بها ما لم تشترط واما عهدة الاسلام وهي درك المبيع من عيب او استحقاق ولا بد منها (قوله فيفسخ قبل البناء) اى على المشهور ومقابلته جواز ذلك وان لم يكن وقت الدخول مع لوما لان الدخول بيد المراه وهو كالحال متى شاءت اخذته كما هو ظاهر كلام محمد (قوله الى اليسرة) اى بانفعل وقوله ان كان مليا اى بالقوة فان دفع ما يقال ان في كلامه تناقضا لان التاجيل ليسرة يقتضى انه غير ملي (وتنبه) اذا تزوجها بصداق واحله الى ان تطالبه المرأة منه فهل هو كمتأجيله ليسرة فيكون جائزا او بتأجيله بموت ووري فيكون ممنوعا قولان الاول لابن اقسام والثاني لابن الماجشون (قوله وجاز على هبة العبد الخ) ولو طلقها قبل البناء رجوع بنصف العبد وصار العبد مشركا بين الزوج والموهوب له وان فات في يد الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يقبض المرأة بشئ (قوله لانه يقدر دخوله الخ) اى لاجل صحة المسكاح وليس فيه دخول على اسقاطه وان قلت (ان تزوجها بعتق ابيها كيف يقدر ملكها له مع انه يعتق عليها اجيب بان تقدر ملكه فرضي لا يوجب العتق حتى يتعطل ملكها له (قوله و وحب على الزوج الخ) هذا اذا كان الصداق حاضرا في مجلس العقد وما في حكمه وسبأني حكم الفنايب (قوله كعين يتأخر قصه) اى ولا يجوز تأخير تسليم العين بعد العقد عليه لما يلحق ذلك من الضرر لانه لا يدري كيف يقدم لا مكان هلاكه قبل قبضه ومحل استماع التأخير اذا كان بشرط والا فلا كما في بن وفيه السارح (قوله ويفسدان دخلا الخ) هذا الكلام يقتضى ان التعجيل حتى لله وانه يفسد لعقد بالتأخير وهذا مما يتأني اذا وقع العقد بشرط التأخير واما ان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير اذ لا محذور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد وهو هذا ظاهر كلامهم قاله ر وحاصل فقه المسئلة ان الصداق اذا كان من العروس او الرقيق او الحيوان او الاصول فان كان عاثبا من بلد العقد صح المسكاح ان اجل قصه باجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالبا والافسد المسكاح وان كان حاضرا في البلد وجب تسليمه لها اول يوم العقد ولا يجوز تأخيرها ولو رضيت بذلك حيث شترط اما حبري صلح العقد قد وان لم يشترط كان تعجيله من حقها وان رضيت بالتأخير جاز اه حاشية الامسلى (قوله انها منع نفسها من الدخول الخ) اى لانها ناعمة والبائع له منع ساعته حتى يعض

او بعد التأجيل هذا كما ان لم يحصل وطء ولا تسكين منه (لا بعد الوطء)

أو التمكن منه فان سلمت نفسها له ولم يطل فليس لها منع بعد ذلك من وطء ولا سفور معه مومرا كان أو عسرا وانما هذا المطالبة به فقط ورفعها كما قد بين (الان استحق) الصداق من بعدها الوطء فلها المنع بعد الاستحقاق وقبل تمكينها بعده حتى يسلمها بدله ان غيرها بان علم أنه لا يملكه بل (ولولم يفر) لاعتقاده أنه يملكه بان ورثه أو اشتراه (ومن يادر) منسما بذلك ما عنده (أخبره الآخر) ان امتنع أو ما طل وهذا (ان يلع) الزوج (وامكن وطؤها) أي الزوجة ان لم يلع لم يجبره الزوجة واذالم يكن وطؤها لصغيرها لم يجبر الزوج بدفع ما حل من الصداق (وتعهل) أي واذا كانت مطبقة ودفع الزوج ما وجب عليه من الصداق وقتئذ يجبرها له فانها تعهل زمنا (قد مر ما يبيى مثلها) فاعل يبيى أي أي بقدر ما يحصل مثلها ٣٥١ (أمرها) من الجهاز وهو يختلف باختلاف الناس والزمن

(الاسمين منه) لينخلن عليها الليلة مثلا فانه يجاب ذلك وبقي معنى عليها بالدخول فيها وظاهره ولو كان يميننا بالله يمكن تكفيره (لا) تعهل (لحيض ونفاس) أي لا يقصى لها ما تأخير لا تقطاع دم حيض أو نفاس بل يقصى عليها بالدخول حال ناسها باحددها لجواز استمتاعه بها ما بين المرأة والركبة (وان) طالبت قبل الدخول أو بعده وقبل التمكين يحل الصداق المضمون (فادعى) الزوج (العسر) ولا مال له ظاهر ولا يمينه تشهد بعسره (أجل) لاثباته (أي العسر) ثلاثة أسابيع (قال ابن عرفة) ليس هذا التحديد لازم بل هو استحسن لا اتفاق فضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو موكل لاجتهاد الحاكم انتهى (فان أثبتته) أي العسر في أنثائها أو بعد تمامها وخاف (تلوم له) بعد اثباته (بالنظر) من

التمن (قوله أو التمكن منه) أي كافي التوضيح عن ابن عبد السلام والذي ارتضاه ابن عرفة انه لا يسقط منعها الا الوطء بالفعل كذا في حاشية الاصل (قوله وليس لها منع الخ) هذا والمعتمد (قوله) وقبل تمكينها بعده أي بعد الاستحقاق فان مكنته بعده فليس لها المنع (قوله بذلك ما عنده) أي بان دفع الزوج ما حل من الصداق وطالب الدخول فامتنعت وكانت مطبقة للوطء والزواج بالغ فانها تجبر على أن تمكنه من نفسها وكذا لو بادر بالتمكين من نفسها وهي مطبقة للوطء وأي الزوج أن يدخل عليها وامتنع من دفع الصداق حتى يدخل بها وهو بالغ فانه يجبرها وهذا كله اذا كان الصداق غير معين أمالو كان معين لا يشترط بلوغ ولا طاعة بل يجب تعجيله كما مر (قوله فانها تعهل زمنا الخ) أي وكذا تعهل هو بقدر ما يبيى مثله أمره ولا نفقة لها في مدة التهيئة وما يكتب في وثائق النكاح من نحو وطءهم ودرض لها في نظير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه لا عبرة به الا أن يحكم به من يراه (قوله الاسمين منه الخ) ولو حلف ليدخلن الليلة وحلفت هي على عدم الدخول حتى تبيى أمرها فبقي أن يحث الزوج لانها حلفت على حقها وان كان هو أيضا صاحب حق لكن حقها أصلى له تقرير العلامة العدوي (وتنبيه) نجاب الزوجة للامهال وأودع الزوج ما عليه سنة ان اشترطت عند العقد على الزوج لتغربة أو صغر يمكن معه الوطء وأمال اشترطت بعد العقد أو كان لا لتغربة أو صغر يمكن بطل الشرط كما اذا اشترط أكثر من سنة كذا في الاصل (قوله أجل لاثباته الخ) حاصله أم اذا طلعت بالمضمة من قبل الدخول وادعى العدم فان الحاكم يوجب له لاثبات عسره ثم يتلوم له له لم يحصل له يسار ثم يطلق عليه بشرط خمسة أن لا تصدقه في دعواه العدم وألا يقيم بينة على صدقه وأن لا يكون له مال ظاهر وأن لا يغلب على الظن عسره وان يجري النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فان صدقته في دعواه العدم أو أقام بينة به فانه يتلوم له من أول الامر بالنظر ولا يؤجل لاثبات عسره وكذا ان كان يغلب على الظن عسره كالبقال وأما ان كان له مال ظاهر أحذ منه حالا وار لم يجر النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها العسر لعدم النفقة مع عدم الصداق على الراجح (قوله ثلاثة أسابيع) ستة وستة وستة وثلاثة لان الاسواق تعد في غالب البلاد مرتين في كل ستة أيام در عما تجر بسوقين فربح بقدر المهر كذا في الاصل تبعاً للتوضيح والذي في المشيطي وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة كما في ح (قوله في ذمته) أي في ذمته اذا أيسر لتقرره في ذمته بمجرد العقد (قوله بخلاف العيب) أي اذا رد أحد الزوجين صاحبه بعيب من العيوب الآتية في الخيار فانه لا شيء لها على الزوج اذا كان الرد قبل البناء كما يأتي (قوله خمس حتى يثبت عسره) أي حيث لم يسأل الصبر بحميل ولو بالوجه لاسيما في المديان أنه يجبس لثبوت عسره ان جهل حاله ما لم يسأل الصبر بحميل بالوجه ويخرج المجعول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص فيجرى مثله هنا كما في الحاشية (قوله وتكمل الصداق الخ) اعلم بعقوله تسكمل ولم يقل وتقرر كما قال خليل اقتصارا على المشهور من انها مكمل بالعقد المصنف وقوله بوطء أي ولو حكما كدخول العنبر والمجبوب والمعرض

الحاكم (ولولم يرج) له مال (ثم) ان لم يات به (طلق عليه) اذالم ترض مقام منه وانتظاره (ووجب) ما به (ذمته) أي الصداق في ذمته لكونه قبل اذ لا طلاق بعد الدخول بعسر صداق (بخلاف العيب) بها أو به يفسخ قبل البناء فلا شيء فيسه ولو كان له مال ظاهر أخذ منه كالعين فان شهدت له بينة بعسره حال دعواه العسر تلوم له بالنظر من أول الامر فان كان طاهرا لم يمسح حتى يثبت عسره ولما كان للصداق ثلاثة أحوال تسقط تارة كافي الرد بالعيب قبل الملاء وكما في نكاح التقويض اذا طلق أو مات قبله ويتشطر تارة وسيا في ويتكمل تارة وذلك في ثلاث حالات أشار لها بقوله (وتكمل) الصداق المسمى أو صداق المثل (بوطء وان حرم) كالموطئها في زمن حيض أو اعتسكيا

أو إخراج (و) برب (أقامة سنة) بيت الزوج ولو لم يطأها ولا تلذذ بها (أن بلغ وأطاعت) الوطء والادلاء تنزيلا لأقامتها السنة عنده بشرطها. نزلة الوطء (و بموت أحدهما) أي الروحين قبل الدخول (أن سمى) صداقا بخلاف التفويض فلا شيء فيه بالموت قبل البناء (و) لو تنازعا في الوطء فادعى عدمه وخالفته (صدقت) يمين (في خلوة لا هتداء) لأنه قل أن يخالفها أحدهما الوطء (وان) كانت متلبسة (بمانع شرعي) كحيض ٢٥٢ وإحرام (أو) كانت (صغيرة أو أمة) فأولى الكبيرة والحرة فإن نكحت حالف

(قوله أو إحرام) ومثله الوطء في الدبر ولو بقيت على بكارتها حينئذ ولو زال البكارة باصبعه فإن طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارش البكارة وبعده لها الصداق فقط ويندرج ارش البكارة في الصداق كذا في سماع أصبغ عن ابن القاسم وهو المعتمد والذي في سماع عيسى أنه يلزمه بالتصاضة أيها باصبعه كل المهر وفي ح نقلا عن النوادر إذا افتض الرجل زوجته حتى ماتت رواه ابن القاسم عن مالك أن علم أنها ماتت منه فعليه ديته وهو كالمطامعة كبرت أو صغيرة وعليه في الصغيرة الأدب أن لم تكن بلغت حد ذلك وقال ابن الماجشون لاديه عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة ويؤدب في التي لا يوطأ مثلها إه من حاشية الأصل (قوله وبسبب إقامة سنة) ظاهره ولو كان الزوج عبدا وقال بعض أشباه الأجهوري ينبغي أن يعتبر في العمد إقامة نصف سنة ولا وجه له ادليس لحاشية بالحدود أصلا (قوله وموت أحدهما الخ) ظاهره كان الموت متيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله الجعفي في وثائقه عن مالك وهذا في النكاح الصحيح وفي الفاسد أعده لم يثر خلافا في الصداق وكان مختلفا فيه كنكاح المحرم بحج أو عمرة وشمل قوله موت أحدهما من قتلت نفسها كرهاي زوجها أو قتل السيد أمته المتروكة ولا يسقط الصداق عن زوجها ويبقى المظن في قتل المرأة زوجها هل تعامل بمقتضى مقصودها ولا يتكامل صداقها أو يتكامل واستظهر في الحاشية أنه لا يتكامل لها إتمامها أو لا يكون ذرية لقتل النساء أزواجهن (قوله فلا شيء فيه بالموت قبل البناء) أي وقبل الفرض وأما إذا مات واحد بعد الفرض فهو كمنكاح التسمية (قوله في خلوة لا هتداء) من الهدوء واسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر وأطمأن إليه وخلوة لا هتداء هي المعروفة عندهم بأرجاء المستور كان هناك أرجاء ستور وأوغلق باب أو غيره والحاصل أن الزوج إذا احتل بزوجته خلوة لا هتداء ثم طلقها وتنازعا في المسيس فقال الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فإني تصدق في ذلك يمين كانت بـ كرا أو ثوبا كان الزوج صادقا أولا وهذا إذا انفق على الخلوة أو ثبتت ولو بامرأتين كما قال الشارح وأما اختلافهما فيقال إن عرفته أن بكرهما صدق يمين فإن نكل غرم جميع الصداق كذا في الحاشية (قوله وان نكل غرم الجميع) أي لأن الخلوة بمنزلة شاهدوة كرهة بمنزلة شاهد آحر (قوله وحلف هو وغرم النصف) فإن نكل غرم جميع الصداق وليس له تخليفها إذا بلغت (قوله حلفت على طبق دعواها) ولو مات قبل البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تخلفه كما جزم به الحرشي (قوله فان كانا معازثرين الخ) أي وأما لو احتلها في بيت أو دلاء من الأرض وليس أحدهما زائرا فتصدق المرأة في دعواها الوطء لأن الرجل ينشط فيه (وتنبه) أن أقرب بالوطء فقط أحذبه أن كانت غير رشيدة فيلزمه جميع الصداق وهل كذلك الرشيدة فيؤاخذ به ولا عبرة بأكراهها أو لا يؤاخذ به في الرشيدة إلا أن أكذبت نفسها أو رجعت أقوله وهو باق على إقراره قولان (قوله شروط السدان) أي الخمسة وهي كونه طاهرا متفعا به مقدورا على تسليمه معلوما متمولا (قوله ان نقص الصداق عما ذكر) أعلم أن أدل الصداق على المتهور ربع دينار أو ثلاثة دراهم حالصته من الفضة أو ما يساوي أحدهما من العروض ولا حد لا كثره ومقابل المشهور ما نقل عن ابن وهب من إجازته بدرهم وقيل عنه أيضا أنه لا حد لأقله (قوله حالصته من غش) أي ولا تحزى المشوشة ولو راجت رواج الكاملة (قوله فسخ ان لم يتمه) أي

الزوج لرد دعواها ولزمه النصف ان طلق وان نكل غرم الجميع فان كانت صغيرة فلا يتوجه عليها يمين وحلف هو وغرم النصف فاذا بلغت حلفت على طبق دعواها وأخذت النصف الباقي فان نكحت فلا شيء لها منه وتثبت الخلوة ولو بامرأتين أو باتفاقهما عليها (و) ان زار أحدهما الآخر وتنازعا في الوطء صدق (الرأثر منهما) يمين فان زارته صدقت أنه وطئها ولا عبرة بانه كاره وان زارها صدق في نفيه ولا عبرة بدعواها الوطء لأنه جراءة عليها في بيته دون بيتها وليس المراد أن الرأثر يصدق مطلقا في النبي والأثنيات بل المراد ما علمت فان كانا معازثرين يمين صدق في نفيه كما يرشده التعامل ثم شرع في بيان حكم ما إذا فقدت شروط الصداق أو بعضهما من فسخ وعدمه وما يترتب على ذلك فقال (وفسد) النكاح (ان نقص) الصداق (عما ذكر) من ربع دينار شرعي أو ثلاثة دراهم شرعية حالصته من غش أو ما يوقم بأحدهما وان نقص عن قيمة الآخر

ولما كان الفساد يوجب فسخه قبل الدخول ولو آتاه ويوجب صداق المثل بعده كما هو قاعدة الفساد صدقته وأنه لا شيء عليه ان طلق قبل الدخول مع ان فيه نصف المسمى بين المراد وان اطلق الفاسد على مائة من عما ذكر فيه تسمع بقوله (وأتمه ان دخل) أي انه اذا غفل عنه حتى دخل لزمه إتمامه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قد جاز ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صدق المال على القاعدة (والا) يدخل بان عشر عليه قبل الدخول (فسخ ان لم يتمه) فان أتمه فلا

تعرض

فسخ وان ابي من اقامه فسخ (ولما نهضه) أي نصف ما ستمه فان سمي لها درهمين فلها درهم والحاصل أنه ان دخل لزها تمامه ولا سبيل لفسخه وان لم يدخل قيل له اما ان تتمه ربع دينار أو ثلاثة دراهم لصحة النكاح والافسخناه بطلاق ولما نصف المسمى (أو) وقع (بما لا يملك) شرعا (كحجر) وخنزير (و) انسان (ح) فيفسخ قبل الدخول متى عثر عليه ولا شيء فيه ويثبت بعده بصدائق المثل فلا سبيل لفسخه (أو) وقع العقد (بإسقاطه) أي الصداق أي على شرط إسقاطه فيكون فاسدا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدائق المثل (أو) وقع بغير متمول (كقصاص) ثبت له عليه أو على ولها مثلا فتر وجهها على أن يسقط لها حقها في القصاص ففاسد يفسخ قبله ويثبت بعده بصدائق المثل وله الرجوع للدية لانه أسقط على شيء لم يتم له شرعا وسقط القصاص (أو) تزوجه على ما لا قدرة له على تسليمه طافى الخال كاتى أو شارد أو (دار فلان) أو بعده مثلا ويفسخ قبل ويثبت بعده بصدائق المثل أي على أنه يشتري لها دار فلان ويجعلها صداقا اذ قد لا يدهمها (أو) بصدائق (بعضه) أحل (لاحل) ٣٥٣ مجهول) كوت أو فراق أو قدوم زيد ولا يعلم وقت قدومه ففاسد

يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده يالا كثر من المسمى الحلال وصدائق المثل ولا يلتفت للمسمى الحرام فيلغى وما أجل باجل مجهول حرام كما سيأتي في الشغار (أولم يقيس بالاحل) بزمن بان قبل الممحل كذا والمؤجل كذا ولم يبين الاحل ولم يكن عرف بالتأجيل والا كان ممحوا وجل عليه واذا لم يبين ولم يكن عرف ففسخ قبل البناء وثبت بعده بصدائق المثل وأما لو قال متى شئت أو الى ان تطلبه فالمنقول عن ابن القاسم أنه في كان مليا حاز كالى المصرة وأما لو ذكر الصداق ولم يذكر حلول ولا أجل فيجوز على الحلول والنكاح صحيح (أو) قيد بأجل بعيد جدا كما لو قيد (بخمسين

نفرص للفسخ وليس فاسدا بالفعل والاحتاج لتحديد عقد آخر كن زوج مخمرا أو خنزير (قوله كحجر وخنزير) أي ولو كانت الروحة التي تزوجه بها الخمر أو الخنزير كناية ولوقعت ذلك واستهلكته عند ابن القاسم وقال أشهب طافا والحالة هذه ربع دينار للحمى وهو أحسن لان حقها في الصداق سقط بقبضها الا ما استحلته وبقى حق الله كذا في الحاشية (قوله كقصاص) أدخلت الكاف ما أشبه بها هو غير متمول كنز ويجوز بأية على أن يجعل عتقها صداقا أو ما ورد من أنه عليه الصلوة والسلام تزوج صفيقة وجعل عتقها صداقا فهو من خصوصياته وأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة (قوله وله الرجوع للدية) أي لدية العمد وسواء نسخ النكاح قبل الدخول أو دخل وله العفو ومجانا وليس له الرجوع للقصاص بحال (قوله أو دار فلان) أي أو سمسرتها بان يتزوجها على أن يشتري لها دار فلان من مالها ويجعل سمسرتها فيها صداقا لها وأما منع النكاح بما ذكره كثرة الغرر لانه لا يدري هل يبيعها ربه أم لا وهل تباع في يوم أو أكثر ومحل العساة هي الدار زوجها بالسمة قبل البيع وأما بعده فصحيح لانه حق مالى ثبت له عليها حيث كان يساوى ربع دينار كما تقدم (قوله أو بصدائق بعصه أجل الخ) أي وبعضه الآخر حال أو أجل باحل معلوم ومحل الفساد في صورة المصنف مالم يحكم بصحته ما كم يرى ذلك كالحنفي والا كان صحيحا لان تأجيله عنده بالموت أو العرق معمول به (قوله بصدائق المثل) صوابه يالا كثر من المسمى الحلال وصدائق المثل (قوله متى شئت) بكسر التاء لا بصمها ولا يجوز (قوله فالمنقول عن ابن القاسم) أي وأما القول بعدم الجواز لابن الماحشون وأصح (قوله فيجوز على الحلول الخ) نحوه في المدونة خلافا لابي الحسن الصغير (قوله قال بعضهم الخ) مراده به بن وظاهر كلامهم أن التأجيل بخمسين مفسد ولو كان النقص بسيرا جدا أو طعن في السن حذفت أصل (قوله أو وقع الصداق عين) الأولى أو وقع النكاح بصدائق عين أي بالوصف أو برؤية سابقة على العقد وأولى اذا كان ذلك الغائب لم يروى بوصف (قوله القريب جدا) أي كاللحمة الايام فدون ومحل ما ذكر من الجواز في المتوسطه القريصة اذا كان الصداق معيناً برؤية سابقة أو بوصف والا كان فاسدا وأما العبد حذفت الفاد فيه مطلقا كما تقدم خلافا لما في الدرر عن الحيزي من تقييده بالوصف أو برؤية بغير بعدها (قوله في النكاح الفاسد) أي في هذه النكحة الفاسدة لأجل الصداق كالتكاح لأجل مجهول وما لا يبقو بالغير الشارد أو لأجل العقد وكان فيه صداق المثل كمنكاح المحال أو كان فيه المسمى

٤٥ - صاوى - ل - سنة) يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدائق المثل لانه مظنة للدخول على إسقاط الصداق قال بعضهم هذه العلة تفيد أن محل الفساد اذا حل كله أو عجل منه أقل من ربع دينار أو مالو عمل منه ربع دينار أو أكثر فصح فأنظره انتهى (أو) وقع الصداق (عين) عقارا أو غيره (بعيد) جدا (كراسان) مدينة بالعجم في أقصى المشرق (من الاندلس) بأقصى المغرب لان الشأن أن لا يدرك المعين على حاله وقت العقد ويكون من العبر (وجار) معين عايب على مسافة متوسطة (كصبر من المدينة) المنورة ومحل الجواز (ان لم يشترط الدخول) بالزوجة (قوله) أي قبل قبضه فان شرط الدخول قبل قبض المسمى ففسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل وهذا في غير العقار أو ما لا يقارن فلا يضر فيه الشرط المذكور ولان الشأن بقاؤه على هيئته وعلم منه ان المعين القريب جدا يحوز مظنة لشرط الدخول قبله أو لم يشترط (وضمته) الزوجة أي ضمننت الصداق في النكاح الفاسد (بالقبض ان فات) بيدها ما ينفوت به المبيع الفاسد فترد قيمته للزوج ورجوع عايب بصدائق المثل ان دخل فان لم يفت رده بعينه وان دخل في الفاسد لعقده

المسمى بالمسمى (أو) أي وفستد النكاح ان وقع صدائه (مستوب) أو مستروق (علماء) معاينة مع قبل البناء ويثبت بعد ذلك صدق
المثل (لا) ان علم نفسه (أحد) فقط فلا يفسخ وترجع بقيمة المقوم ومثل المثل (أو) وقع (باجتماعه مع بيع) في عقد واحد
كبيعك هذه السلعة وزوجتك بنتي بمائة أو دفع الزوج لها سلعة كدار صدق على أن يأخذ منها مائة أو دفعت للزوج دارا على أن
يدفع لها مائة في نظير الصدق والدار ومثل البيع القراض والقرض والشركة والمصرف والمساواة والجماعة لا يصح اجتماعها مع
النكاح في عقد واحد (أو وهيت) بالبناء للمفـمولو (نفسها) نائب فاعل يعني أن الولي إذا وهب بنته لرجل على أن يستمتع بها بلا
صدق أو أن المرأة قالت لرجل وهبتك نفسي وقال الولي أمضيت ذلك وشهدت الشهود على ذلك فإنه يكون فاسدا يفسخ قبل الدخول
(وثبت بعد البناء بالمثل) أي بصدق ٣٥٤ المثل للدخول على اسقاط المهر نقله في التوضيح عن ابن حبيب قال

وحصل الضمان قبل أن يدخل كما إذا قبضت الصدق قبل الدخول وذلك بيدها وأما لو كان فساد
لعقد وكان فيه المسمى ودخل كذا ضمانا للصدق بحد الصدق بحد البيع سواء قبضته أو كان بيد
الزوج كما يؤخذ من الاجهوري (قوله مسمى بالمسمى) أي سواء قبضته أم لا كما هو مقتضى الاجهوري
(قوله علماء) أي ما يعتبر علمهما إذا كانا رشدين والافالمعتبر علم وإيهما (قوله وترجع بقيمة المقوم
الخ) وإنما لم ترجع عليه بصدق المثل لدخولها على العرض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث
علم دونها ومن المعلوم أن قيمة المقوم ومثل المثل يقومان مقامه (قوله أو وقع باجتماعه مع بيع) المشهور
في هذه المسئلة أن النكاح فاسد إذا صدقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل فإذا ثبت النكاح
بالدخول ثبت مامعه من البيع وغيره وإن لم يحصل فيه مفوت ويرجع في البيع ومامعه لقيمة البيع
وبه يلغز فيقال إنما بيع فاسد يفسخ بالقيمة مع عدم مفوت في البيع كذا في الحاشية وهذا كله في
نكاح التسمية وأما في التفويض فيجوز اجتماعه مع البيع ونحوه وهو ما ارضاه من راداعلي ر
كذا في المجموع (قوله لا يصح اجتماعها الخ) أي لتنافر الأحكام بينهما لان النكاح مبني على
المكرامة والبيع ومامعه على المشاحة (قوله وقال الولي أمضيت ذلك) أي وأما لو وهبت نفسها من غير
إذن الولي فإنه يفسخ النكاح أبدا باتفاق بالاولى من زوجت نفسها بدون ولي عمر (قوله وتره) أي
قرب حكم الهبة كانت من الولي أو من الزوجة بآذنه وقوله أي للنكاح على اسقاط الصدق (قوله
أو مسمى لها عدا) أي وكلام المصنف محتمل للصورتين (قوله يتضمن رفع النكاح) إذا لم يحوز للمرأة أن
تزوج بعده لان أحكام الملك تنافي أحكام الزوجية (قوله وإن كان لا يثبت له) أي لكونه
يفسخ أبدا وإن لحق به الولد ويدرا الحد (قوله أو كان النكاح شغارا) الشعاري أصل اللغة رفع
الكلب رجلاه عند البول ثم استعمل لغة فيما يشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء
فاستعملوه في رفع المهر من العقد (قوله ووجهه) أي مسمى وجهها لانه شغارا من وجهه دون وجه
فن حيث انه يسمى لكل منهما صدقا فليس بشعار لعدم خلو العقد عن الصدق ومن حيث توقف
احدا على الآخر في شغارا لان التسمية فيهما كالتسمية وأما تسمية القسم الثاني فمرجحه
فواضح للجلوع الصدق وقدم المصنف وجه الشغار اعناء بالرد على من أجاره كالامام أحمد ومذهب
الحنفية صحة نكاح الشغار مطلقا (قوله ككل واحد مطلقا) أي متعاقبا على فساده أو مخالفا فيه
ماعددا المتراضعين والملاعنين والدرهين (قوله وإن في واحدة) أي فالمركب منهما المسمى لها تعطى
حكم وجهه يفسخ نكاحها قبل البناء لا شيء لها ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصدق المثل
والتي لم يسم لها تعطى حكم صريح يفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صدق المثل ولاحق

واعترضه الباجي وقال بل
يفسخ قبل الدخول
وبعده وهو زنا يحدان فيه
ويثبت عنه الولد اه أي
لاز تليد الدان مناف
للنكاح فكيف يثبت
بعده بصدق المثل
ويجانب بانه بمنزلة النكاح
على اسقاط الصدق
وقربه له فهو البينة على
الهبة فتأمل (أو تضمن
اثباته) أي العقد (روعه)
أي إبطاله (كرفع العبد)
الذي زوجه سيده بحرة
أو أمة (في صدقه) بأن
جعل له صدقا لها أو مسمى
لها بعد دخول الزوج
هو العبد المسمى فتثبت
النكاح يتضمن ملك
الصدق الذي هو الزوج
وملك الزوج يتضمن
رفع النكاح فيفسخ قبل
البناء ولا شيء فيه (و) ان
دخل (ملكته بالدخول)
لانه من الفساد لعقده
فيملك فيه المسمى بالدخول
وإن كان لا يثبت له (أو
كان) النكاح (شعارا)

فانه يكون فاسدا بانواع الثلاثة أشار للاول بقوله (كز وحني) نكاح مثلا (مائة على أن أز وجك) ابنتي (مائة)
مثلا فدار الفساد على توقف احدها على الاخرى تساوي المهران أم لا وأما لو وقع على سبيل الاتفاق من غير توقف لجاز (وهو) أي ما ذكر
من قوله ز وحني الخ (وجهه) أي وجه الشغار يفسخ قبل ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصدق المثل (وإن لم يسم) لو احدهما منهما
(صريحه) أي الشغار (وإن سمي لواحدة) دون الاخرى (مركب) منهما (ويفسخ المهر يسم وان في واحدة أبدا) قبل الدخول وبعده
(وفيه) أي الصريح وان في واحدة (بالدخول صدق المثل) ولا شيء فيه قوله ككل فاسد مطلقا (وثبت به) أي بالدخول (الوجه) أي
وجه الشغار وإن في واحدة و يفسخ فسادا (ولها فيه) أي في الوجه (به) أي بالدخول (و) لها في (مائة و) نبي حوام (كحمر أو مائة) مع
الاشارة لانه من وجهه (الوجه) أي في الوجه (به) أي بالدخول (و) لها في (مائة و) نبي حوام (كحمر أو مائة) مع

للمدخل بها (وصداق المثل ولو زاد) صداق المثل (على الجميع) أي المعلوم والمجهول كالأول كان صداق المثل مائتين وخمسين ولو كان مائتين
أخذت من المثل أكثر من المسمى الحلال وهو مائة ولو كان صداق المثل تسعين أخذت المسمى وهو المائة الحلال (و) لو كان في المهر ما هو
حال كمائة حالة وما هو مؤجل بأجل معلوم كمائة إلى سنة وما هو مؤجل بأجل مجهول كوقت أو فراق فالمجموع ثلثمائة (قدر) صداق المثل
(بالمؤجل المعلوم ان كان فيه) مؤجل معلوم كما مثلنا (والغنى المجهول) لأنه حرام ثم يقال ما صداق مثلها على ان فيه مائة حالة ومائة مؤجل
لسنة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى الحلال وصداق المثل وتأخذ المائتين مائة حالة ومائة مؤجل لسنة وان قيل مائة وخمسون
أخذت المسمى وهو المائتان كذلك لأنه لا أكثر وان

٣٥٥

ومائة مؤجل لسنة وان
لم يكن في الصداق مؤجل
معلوم اعتبر به الحال فقط
والغنى المجهول على كل حال
(ومضى) النكاح ان وقع
بمنفعة (كدار) بالإضافة
أي منفعة مثل دار أو عبد
أو دابة (أو تعليمها قرآنا)
كسورة منه (واحجها جوازا
بسخ) للنكاح على المشهور
قاله ابن الحاجب وقال في
الخواهر وهو قول أكثر
الاصحاب نقله المصنف في
التوضيح وعبارة ابن
الحاجب وفي كونه منافع
تخدمته مدة معينة أو
تعليمها قرآنا منه مالك
وكرهه ابن القاسم وأجازوه
أصبح وان وقع مسمى على
المشهور انتهى قال في
التوضيح قوله ان وقع مسمى
على المشهور يفريغ على
مانسبه لما لك من المنفع
وأما على الجواز والكراهة
فلا يختلف في الامضاء
وانما مضى على المشهور
للاختلاف فيه وما شمره

به الولد يدرا الحد (قوله ولو زاد صداق المثل الخ) رد به لوقول ابن القاسم القائل ان لها الاكثر من صداق
المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صداق المثل على جميع الحلال والحرام فان زاد صداق المثل على ما قلنا
لها الا الجميع تأخذه حالا (قوله قدر صداق المثل بالمؤجل المعلوم) استشكل هذا بان صداق المثل انما
ينظر فيه لا وصف المرأة من مال وجمال وحسب ونسب ولا ينظر لحلول ولا نأجيل وأجيب بان النظر
للحلول والنأجيل عند جهل الاوصاف المذكورة (قوله أي منفعة مثل دار الخ) أي كان يقول أتزوجك
بمنافع داري أو دابتي أو عبدى سنة ويجعل تلك المنافع صداقها وكان يجعل صداقها خدمته لها في الزرع
أو بناء دار أو سفر الحج مثلا (قوله أو تعليمها قرآنا الخ) أي ومثله تزويجها بقراءة شيء من القرآن لها كما
هو ظاهر كلام المجموع (قوله تفريغ على مانسبه لك الخ) أي لدفع لوجه الفساد لان الاصل في المنع
الفساد فافادك أنه ممنوع وليس بفساد (قوله وقيل الامضاء الخ) ضعيف ولذلك اعترض على خليل
وقالوا الاولى حذف قوله ويرجع بقيمة عمله وأما الجعل فتعال الخرشى لا خلاف في منعه كان يقول لها
أتزوجك واجعل مهرك اتيساني لك بعبدك الآبق فالجاءل الزوجة والمجهول له هو ذلك الزوج فهو
نكاح على خيار وهو يفسخ قبل البناء لا بعده (وتنبيه ان) الاول يكره التغالي في الصداق وتختلف
أحوال الناس فيه فرب امرأة يكون الصداق بالنسبة لها قليلا وان كان في نفسه كثيرا وبالعكس وكذا
الرجال فالمغالة منظر وفي الحال الزوجين وكذلك يكره الاحل في الصداق ولو يبعثه لئلا يترفع
الناس الى النكاح بعير صداق ويظهرون أن هناك صداقا ولخافة السلف الثاني لو أمر الزوج الوكيل
بان يروجه بألف فزوجه بألفين فان دخل فعليه ألف وغرم الوكيل الالف الثانية ان ثبت تعديده ولا
حلف الزوج ما أمره الا بألف ثم يحلف الوكيل أنه ما تعدى وضاعت الالف الثانية عليه ما ومن نكل غرم
وترد اليه من في دعوى التحقيق على القاعدة والمتمم يغرم بمجرد النكاح فان لم يدخل ورضى أحدهما بما
قال الآخر ازم والايض أحدهما فان قامت له بينة ما أمره الا بألف حلفت المرأة أنها ما رضيت به وان
قامت لها بينة انها ما رضيت بألف حلف انه ما رضى بألفين وان لم يتم لواحد منهما حلفه أو بدئ الزوج ثم
يفسخ بطلاق وان علمت الزوجة بتعدي الوكيل فقط وثبت النكاح بألف وبالعكس القان وان
علم كل بتعدي الوكيل وعلم بعلم الآخر وانتفى العلم عنهما معا دعاهن تعليم العلم على علمها وان علم كل
بالتعدي وعلم بعلمها فقط ولم تعلم هي بعلمه وألف وبالعكس القان فمجموع المصو رست لها في
صورتين ألف وفي أربع القان كذا في خليل وشراحه (قوله وجاز نكاح التفويض) أي يجوز الاقدام
عليه بلا خلاف في ذلك (قوله وان شاء طلق قبل الفرض) أي فلان زوج في نكاح التفويض بعد
العقد أحوال ان شاء فرض صداق المثل ويلزمه ذلك وان شاء فرض أقل منه ولها الخيار وان شاء طلق

المصنف قال في الجواهر هو قول أكثر الاصحاب انتهى وقيل الامضاء مبني على قول ابن القاسم بالكراهة وأما على المنع فيفسخ قبل
البناء ويثبت بعده صداق المثل ويرجع عليها بقيمة الاجرة لوقت فسخ الاجارة ولو بعد الدخول (وحاز نكاح التفويض) والاصحاب
نكاح القسمة ونكاح التفويض (عقد بدلا ذكر) أي تسمية (مهر ولا) دخول على (اسقاطه) فان دخل على اسقاطه فليس من
التفويض بل نكاح فاسد كما تقدم (ولا صرفه) أي الصداق (الحكم أحد فان صرف) أي الصداق (له) أي الحكم أحد (فتحكيم) أي
فهو نكاح تحكيم وهو جائز أيضا (ولزمها) أي الزوج في التفويض وكذا في التحكيم (ان فرض) الزوج (صداق المثل) وليس
لها الامتناع (ولا يلزمه) أي الزوج ان يفرض صداق المثل بل له ان يفرض أقل منه فان رضيت به والا قيل له اما ان تزويجها وان
يطلق وان شاء طلق قبل الفرض ولا شيء عليه

وكذا لا يلزمه ما فرضه المحكم ان كان غيره ولا يلزمه فرض صداق المثل ان كان هو المحكم ولها طلب الفرض قبل الدخول وكره تمكينها من نفسها قبل الفرض (و) لو وطئها قبل الفرض (استحقته) أي صداق المثل (بالوطء) ان كان بائنا وهي مطيعة ولو منع مانع شرعي وليس له أن يقول لا فرض الاقل من صداق المثل (لا بموت) قبل البناء وان ثبت به الارث (أو طلاق) قبله (الا أن يفرض) لها شيئا (وترضى) به ولو ربيع دينار فلها انصه ان طلق قبل البناء وجميعه ان مات أو ماتت فقوله الا الخ راجع للموت والطلاق فان لم ترض فلا شيء لها (و) لو فرض لها الاقل فمات أو طلق قبل البناء فادعت الرضائا أحده في الموت ونصفه في الطلاق ونازعها الوارث أو الزوج (لا تصدق فيه) أي في الرضا (بعدها) ٣٥٦ أي بعد الموت والطلاق بحرد دعواها (والرشيعة الرضائية) أي

بدون صداق المثل في نكاح التفويض والتسمية ولو بربيع دينار (والاب) في محبرة (والسيد) في أمته الرضائية (ولو بعد الدخول) راجع لهما (ولا وصي) الرضائية (قبله) أي قبل الدخول لا بعده لانه قد تقرر لها بالدخول فاسقاط بعضه بعينه ليس من النظر بخلاف الاب والسيد لقوة تصرفهما دون الوصي وظاهر قوله وللوصي قبله لو لم ترض وهو الصحيح وظاهر المدونة انه لا بد من رضاها به واعتمده أبو الحسن (فان فرض) الزوج في نكاح التفويض لها شيئا (في مرضه) قبل الدخول (فوصية لوارث) فتكون باطلة فان أجازها الوارث فمطية منه (و) لو فرض لها أريد من صداق مثلها وهو مريض (ردت) للوارث (زائد) مهر (المثل) ان وطئ (في مرضه ثم مات) لانه وصية لوارث الا ان يميزه الورثة واستحقت بالوطء مهر المثل (فان صح) من مرضه (ان لم) الزوج جميع (ما فرضه) ولواضع صداق المثل (ومهر المثل) هو (ما يرغب به مثله) أي الزوج (عينا) أي الزوجية (باعتبار دين) أي تدب من محاطة على أركان الدين والعفة والصيانة من حفظ نفسها ولها وماله (ومال وجمال وحسب) وهو ما يبعد من معانير الآباء من كرم وعلم وحلم ونجدة وصلاح وامارة ونحوها ولا بد من اعتبار السبب أيضا (و) (بلد) فانه يختلف باختلاف البلاد في وجبت هذه الاشياء اعظم مهرها ومتى فقدت أو بعضها قل مهرها قال لا يعرف لها أب ولا هي ذات مثل ولا جمال ولا ديانة ولا صيانة مهر مثلها ربيع دينار والنصفه بجميع صفات النكاح فمهر مثلها الا لو كانت متصفه ببعضها بحسبه وقوله مثله اشارة الى أن الزوج يعتد برحاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير اقربا أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج أجني مال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الاحوال

المد كورة

مهر المثل (فان صح) من مرضه (ان لم) الزوج جميع (ما فرضه) ولواضع صداق المثل (ومهر المثل) هو (ما يرغب به مثله) أي الزوج (عينا) أي الزوجية (باعتبار دين) أي تدب من محاطة على أركان الدين والعفة والصيانة من حفظ نفسها ولها وماله (ومال وجمال وحسب) وهو ما يبعد من معانير الآباء من كرم وعلم وحلم ونجدة وصلاح وامارة ونحوها ولا بد من اعتبار السبب أيضا (و) (بلد) فانه يختلف باختلاف البلاد في وجبت هذه الاشياء اعظم مهرها ومتى فقدت أو بعضها قل مهرها قال لا يعرف لها أب ولا هي ذات مثل ولا جمال ولا ديانة ولا صيانة مهر مثلها ربيع دينار والنصفه بجميع صفات النكاح فمهر مثلها الا لو كانت متصفه ببعضها بحسبه وقوله مثله اشارة الى أن الزوج يعتد برحاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير اقربا أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج أجني مال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الاحوال

وجودا وعدما وهذه الاوصاف تعتبر في النكاح الصحيح يوم العقد (واعتبرت) هذه الاوصاف (في) النكاح (القاسم يوم الوطء) لانه الذي يتقرر به صدق المثل في القاسم (كاشبه) أي كوطء الشبهة فانه يعتبر صدق المثل فيه باعتبار الاوصاف يوم الوطء (وانحد) صدق المثل في ووطء الشبهة مرارا (ان اتحدت الشبهة) ولو بالمرور وذلك (كأنها طاعة) مرارا وظهر في الاولى زوجته هندا وفي الثانية دعاء لها مهر واحد وأولى لوطئها في كل مرة انها هندا وكذا ان ظننا في المرة الاولى أمتة فلانة وفي الثانية أمتة الاخرى وأولى ان ظننا الاولى والموضوع ان الموطوءة غير عالة لنوم أو اغشاء أو جنون أو اظننا أنه زوجه أو سيدها وأما العالمة بأنه أجنبي فزانية لا مهر لها وتحد (والا) تتحد الشبهة بان تعددت كان بطا غير العالة بظننا زوجته ثم ووطئها بظننا أمتة (تعدد) المهر بتعدد الوطء والظنون (كأربابها) أي غير العالة يتعدد المهر عليه بتعدد الوطء لغيرها لعدم العلم وسماه زانية بالنسبة له لاهلها (أو الزنا) بالمكرهة) يتعدد لها المهر بتعدد الوطء على الواطئ ولو كان المكره لها غيره والحاصل أن العالمة المختارة لا مهر لها وعليها الحد لانه زانية بخلاف المكرهة وغير العالمة فلها المهر وعلم منه أربعة أقسام علمها معا وهو زنا من الطرفين ٣٥٧ عامها دونه وهو زنا منها لا شيء لها وتحد

جهلها معا وفيه المهر ويتعدد ان تعددت الشبهة لان اتحدت علمه دونها فهو زنا وعالمة المهر ويتعدد بتعدد الوطء والمراد بالوطء ايلاج الحشفة وان لم ينزل كما هو ظاهر ثم شرع بتكامل على تشطر الصدق وما ألحق به بالطلاق في النكاح الصحيح قبل الدخول فقال (وتشطر هو) أي الصدق في نكاح التسمية أو التفويض اذا فرض صدق المثل أو ما رضيت به قبل الدخول ومعنى تشطر تنصف (و) تشطر (مزيد) لها على الصدق وأبرز الضمير بقوله هو لاجل عطف مزيد على الضمير المتصل في تشطر قال في الالفة

المذكورة اذا كانت مسلمة حرة وأما الذميمة أو الامة فلا يعتبر اتصافها بالدين ولا بالنسب ككونها قريشية وانما يعتبر فيها المال والجمال والبلد (قوله تعتبر في النكاح الصحيح يوم العقد) مذكورة من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلقا ولو نفى بضا هو ظاهر المذهب كما في التوضيح وقبل يعتبر اتصافها بالاوصاف المذكورة في نكاح التفويض يوم البناء ان دخل ويوم الحكم ان لم يدخل اذ لو شاء اطلق قبل ذلك ونقل ذلك ابن عرفة عن عياض (قوله القاسم يوم الوطء) أي سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه (قوله ولو بالنوع) الباء للتسمية أي ان اتحدت الشبهة بسبب اتحد النوع أو الشخص وذلك لان الشبهة لا تكون متحدة الا اذا اتحد النوع أو الشخص فما كان بائنا زوج نوع وما كان بالملك نوع (قوله وهو زنا من الطرفين) أي حيث كانت مختارة والا لزمه المهر ولا حرمه عليها (قوله علمه دونه) هذا وما قبله يفهمان من قوله كأنها طاعة (قوله جهلها معا) هو منطوق قوله كأنها طاعة بغير عالة (قوله علمه دونها) مأخوذ من قوله كأنها طاعة لاربعة مأخوذة من كلامه منطوقا ومفهوما وأعلم أن اتحد الشبهة وتعدد علمها معا لم من قوله وقبل قوله فيه ما بغير عين (قوله ايلاج الحشفة الخ) أي خلافا لعب حيث قال والظاهر تعاليمهم أن المراد بالوطء ما فيه انزال فانه غير صواب كما في بن (قوله وتشطر هو الخ) أي بالطلاق قبل المضاء كما يأتي اقره تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ثم ان تشطر الصدق بالطلاق ظاهر على القول بانها غلام بال عقد كل الصدق وكذا على القول بانها غلام بال عقد شيئا لان التشطير اما من ملكها أو من ملكه وأما على القول بانها غلام بال عقد نصف التشطير في الطلاق مشكل لانه متشطر من حين العقد الا أن يقال المعنى تحتم تشطيره بعد ان كان مع رضائه كميته (قوله المتصل في تشطر) أي المستتر فيه لانه متصل وزيادة (قوله في العقد) أي في مجازيه وقوله أو قبله أي كوقت الخطبة (قوله وأما الهدية الخ) حاصل مذكوره أن الهدية متى كانت قبل العقد أو حبه فانه تشطر سواء اشترطت أولا كانت لها أو لغيرها وان كانت بعد العقد ولا يتأني اشترطها وان كانت لغيرها فلا تشطر وان كانت لها اختصت بها ولا تشطر على الراجح (قوله أخذ ما أي الهدية منه) حاصله أن المرأة اذا طلقت قبل

وان على ضمير رفع متصل * عطف فاقصل بالضمير المتصل

الى آخره (له) أي لاجل الصدق (بعد العقد) متعلق بمزيد أي ان ما زيد على الصدق بعد العقد على أنه من الصدق فانه يشطر كالصدق ومعنى زيادته على أنه من الصدق بان يقال له ما جعلته من الصدق ووقع عليه التراضي هو قليل بالنسبة للزوجة أو تقوم قربة على ذلك فبريداشيا عليه سواء كان من حنسه أو غير حنسه كان مؤحلا لأجله أم لا واداك كان المز يد بعد العقد يشطر فأولى المز يد في العقد أو قبله لانه لا يتوهم فيه أنه ليس بصدق وأشعر أعظم مز يدانه من الصدق لان المز يد على الشيء من ذلك الشيء بقوله له أي لأجل الصدق زيادة تأكيد في البيان فالمز يد بغير الهدية وأما الهدية من مخوفوا كه وحلوى وسكر وبن وخمار وعمامة فان وقعت حال العقد أو قبله تشطرت سواء كانت لها أو لغيرها أو لغيرها كما هو واضح من ذلك الختم الذي يرسله لها قبل العقد وبعد الخطبة وسواء اشترطت أم لم تشترط خلافا لظاهر كلام الشيخ وان وقعت بعد العقد فان كانت لغيرها اختص بها ذلك الغير ولا تشطر لانها صارت صله محضة وان كانت لها اختصت بها والى ذلك كله أشار بقوله (و) تشطر (هدية لها) أي لاروجة (أو لغيرها قبله) أي قبل العقد أو حال العقد ولو لم تشترط (ولها) أي وللزوجة اذا تشطر ما أهدى لغيرها ونحوه (أخذها) أي الهدية (منه) أي من الولي ونحوه أي لها أخذ

نصفها وللزوج أخذ نصفها الآخر وليس المراد أنها تأخذ الجميع ثم يرجع الزوج عليها بنصفه إذا لاهدا لم يكن منها (بخلاف ما أهدى له) أو للولي وشعره (بعده) أي بعد العقد فليس لها أخذه منه ويختص به المهدى له (بالطلاق) متعلق بقوله تشترط أي يشترط بطلاقها (قبل الوطء) ومثل الوطء إقامة سنة بيت زوجها فان طلقها قبل تمام السنة تشترط ويعد تمامها بقرركه عليه كما تقدم (لام أهدى) عطف على مزيد أي لا يشترط ما أهدى للزوج أو غيرها (بعد العقد) وقبل البناء على الراجح من القولين (وان) كان أهدى لها قائما بها (لم يفت) فاولى انقات (الآن) يكون السكاح فاسدا (يفسخ قبل البناء فيأخذ) الزوج (القائم منها) أي من الهدية لا ما فات لا بد فسخ بعد البناء ولا شيء له منها (أو) الآن (يجري بها) أي بالهدية بعد العقد وقبل البناء (العرف) فانه يشترط كالمهر بناء على أنه يقضى به عند التنارع نظر للعرف ويتكامل بالموت وقيل لا يقضى به فيكون كالمطوع به لا يشترط بالطلاق قبل البناء على الراجح والى هذا الخلاف أشار بقوله (وفي القضاء به) أي بما جرى به العرف من الهدية قبل المأهر وبعد العقد (قولان) قيل يقضى به عند التنارع نظر للعرف ٣٥٨ وقيل لا يقضى به (وضمانه) أي الصداق (ان هلك) بعد العقد كالمومات

البناء وتشترط ما أخذه وليها من الهدية حين العقد أو قبله فإما أن ترجع على وليها أو تأخذ منه النصف الذي بقي بعد التشطير وللزوج النصف الآخر يأخذ من الولي وليس للزوج مطالبتها بالنصف الذي أخذه الولي لأن الاعطاء للولي ليس منها وإنما هو من الزوج وحينئذ فبعضه به (قوله ويختص به المهدى له) أي لانه محض عطية من الزوج لعدم توقف السكاح عليه (قوله كما تقدم) أي من أنه يتكامل بالوطء أو بإقامة سنة بيت زوجها من غير وطء أو بالموت (قوله فيأخذ الزوج القائم منها) أي ولو كان متغيرا لانه معلوب على العراق (قوله فلا شيء له منها) أي لانه استوفى سلعها (مسئلة) ذكر ابن سلمون أنه يقضى على المرأة بكسوة الرجل عند الدخول إذا جرى بها عرف أو اشترطت ونقله صاحب الفائق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة

أو حرق أو سرق أو تاف من غير تقرير أحد من الزوجين وثبت هلاكه (بيينة) أو بإقراره عليه كان ما يغاب عليه أم لا كان بيد الزوج حصة أو الزوج أو غيرها (أو) لم تقم على هلاكه بيينة و (كان مما لا يغاب عليه) كالمواثيق والزرع والحيوان (منها) مما إذا طلق قبل البناء فلا رجوع لكل منهما على الآخر ويخلف من هو بيده أنه ما شرط ان اتهم (والا) بان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بيينة (ومن الذي بيده) ضمانه فيغرم المصنف لصاحبه (وتبين) للتشطير (ما اشترته) بالمهر (للجهاز) من فرش وغطاء ووسائد وأوان وغير ذلك مما يصاح ان يكون جهاز أمثالها وسواء اشترته من زوجها أو

وشرط كسوة من المخطور * للزوج في العقد على المشهور

وعلاوه بالجمع بين البيع والسكاح وقال ابن النياط في شرح التحفة ما لابن سلمون خلاف المشهور وليكن جرى به العمل اه بن نقله محشي الاصل (وتنبه) صرح القضاء على الزوج بالوليمة وهي طعام العرس بناء على انها واجبة وسيأتي نفيها وهو الراجح فلا يقضى بها ما لم تشترط أو يجري بها عرف كما أن أجر الماشطة والندف والسكر والحمام ونحو ذلك لا يقضى به الا لعرف أو شرط (قوله وسقط المزيدي الخ) أي لانه هبة لم تحرق فسقطت بوجوب الواهب أو فلسه (قوله ولا يسقط المزيدي بعد العقد) أي بل يتكامل بالموت كما يشترط بالطلاق وليس عطية محصنة (قوله لا يسقط بالموت) أي موت الزوج أو فلسه (قوله كان حالا مالا خ) هذا قول ابن زرب وشهره المتبطل وقال ابن فتحون انما يلزمها التجهيز بما قبضته قبل المأهر كان حالا أم ان كان مؤجلا وحل قبل البناء ولاحق الزوج في التجهيز به وأمر ما تأخذ أخذه في دونهم مثل ما قبض بعد البناء وحاصل الفقه أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها إذا قبضت المال من صداقها قبل بناء الزوج بها فانه يلزمها أن تتجهز به على العادة من حضرة أو بدو حتى لو كان العرف شراء خادم أو دار لزوجها ذلك ولا يلزمها أن تتجهز بازيد منه الا بشرط أو عرف ومثل حال الصداق إذا عجل لها المؤجل وكان نقدا وان كان لا يلزمها قبله لان ما يقع في مقابل العصمة ليس بمنزلة الثمن اذا كان نقدا وعجله المشتري أحبر البائع على

من غيره ولا يحجب اقسمة الدراهم أو ما ياتي من دفعها لها تمام ما اشترته

قوله

أو نقص وإذا طابت هي قسمة الأصل لا تحجب للابن ما اشترى ما لا يصلح للجهاز كعب ودور وفرس فان اشترته من غير زوجها فلا تبين قسمة والد كلام من أراد قسمة الأصل وان اشترته من زوجها تبين التشطير كالمهر وهذا معنى قوله (كغيره من زوجها) أي كما يتعين ما اشترته غير الجاهل اذا كان من زوجها وعبارة ابن الحاجب ويتعين ما اشترته من الزوج به من عبد أو دار أو غيره مما أو نقص أو تاف وكاله أصداقها اه وأصله للمدونة وإيقاها أكثرهم على ظاهرها وبأولها القاضي اسمعيل على ما إذا قصدت بشرائها ذكر من زوجها الرق والجحيف عليه فان لم يقصد ذلك ولا يتعين التشطير واليه أشار بقوله وهل سئلنا وعليه الاكثر أو ان قصدت التحنيف بأويلان (وسقط المزيدي بعد العقد) عن الزوج (كالموت) أي موت الزوج أو فلسه (قبل القبض) أي قبل قبض الزوجة له قبل البناء فان يني بها استحقته وأما موت الزوجة قبل ولا يسقط المزيدي بعد العقد وهو مذهبهم مزيدي بعد العقد أن المريد قبله لا يسقط بالموت قبل كمال المهر بل يتقرر به كماله (ولزمها) أي الزوجة (التجهيز بما قبضته) من المهر (قبل

البناء) كان حالاً أصالة أو حل بعد أجله فان لم يقبض شي قبل البناء من الحال أو حاصل لم يلزمها تجهيزاً وتصدق به إذا قبضته مثلاً أو لا
 لشروط أو عرف وقوله (على العادة) متعلق بالتجهيز أي يلزمها التجهيز على عادة أم لا لها في البلد ولا يلزمها تجهيزاً أكثر مما قبضته قبل
 البناء إلا شرط أو عرف وإذا دعاها القبط الحال قبل البناء لتجهيز به وامتنعت فبقي له عليها بذلك (ولا يقضى) مما قبضته قبل البناء (دينا)
 أي لا يجوز لها ذلك لما علمت أن عليها التجهيز به (ولا تنفق) على نفسها (منه إلا المحتاجة) فتتفق الشيء اليسير بالمعروف (و) لا الدين
 القليل (كالدينار) من مهر كثير فيحوز لها ذلك ثم إن طلقت قبل البناء حسب عليها ما أنفقت أو ما قبضت من ذلك من أصل ما يخصها من
 النصف (و) أو ادعى الأب أو غيره أن بعض الجهار له وخالفته الميت أو الزوج ٣٥٩ قبل دعوى الأب فقط لا الأم والجد

والخدة (في عارته لها) أن
 كانت دعواه (في السنة)
 من يوم البناء وكانت الميت
 بكراً أو ثيباً وهي في ولايته
 قياساً على التكرار لا في
 ثيب ليست في ولايته وكان
 مانق من الجهار بعينه
 ما دعاه من العار فيه يقي
 بجهازها المعتاد أو المشتري
 وإن زاد على الصداق
 فالشروط ثلاثة ومثل
 الأب وصيه فبقضى له به
 وإن خالفته ابنته لا بعدها
 أي السنة فلا تقبل دعواه
 (الأن يشهد) عند البناء
 أو بعده بقرب أن هذا
 الشيء عارية عند بنتي
 فيبقى له به ولو طال الزمن
 (وإن صدقته) ابنته الرشيدة
 في دعواه بعد السنة ولم
 يشهد (ففي ثلثها) وما زاد
 على الثلث فلا زوج ردة
 (و) لو جهز رجل ابنته
 بشئ زائد على صداقها
 ومات قبل البناء أو بعده
 (اختصت به) الميت (عن)
 بقية (الورثة أن أورد) الجهار
 (بها) التي دخلت فيه

قبوله ولا يجب لتأخيرها لأجله (قوله لم يلزمها تجهيزاً) مثل ذلك ما لو كان الصداق مما يكال أو يوزن
 أو حيواناً أو عروضاً أو عقاراً فإنه لا يلزم بيعه لتجهيز به كما قال اللخمي ورواه ابن سهل عن ابن زرب
 وقال المنيطي يجب بيعه والمعتد الأول وكل هذا ما لم يقصد الزوج تجهيزها به والاوجب البيع
 وفي جواز بيعها العقار المدفوع في صداقها قولان محلها حيث لم يحجر عرف بالبيع أو بعدمه والاعمل
 به وعلى القول بعدم بيعه بآتي الزوج بالغطاء والوطاء المناسبين (قوله قضى له عليها بذلك) حاصله أن
 الزوج إذا دعا زوجته لقبض ما انصف بالحصول من صداقها سواء كان حالاً في الأصل أو حل بعد مضي
 أحله لأجل أن تتجهز به وامتنعت من ذلك فإنه يقضى عليها بقبض ذلك على المشهور (مسئلة) لو طالب
 لوطالب أولياء المرأة الزوج ميراثهم من صداقها لموتها قبل الدخول وقد كان اشترط عليهم تجهيزها
 ما أكثر من صداقها أو جرى عرف بذلك فطالبهم بآراز جهازها لينظر قدر ميراثهم منه لم يلزمهم إبرازه عند
 المازري وقال اللخمي يلزمهم وعلى الأول لا يلزم الزوج جميع ما بقي من الصداق بل صداق مثلها على
 أنها تجهز بما يقبض قبل البناء جهاز مثلها ويحيط عنه ما زاد لأجل جهازها المشتري أو المعتاد (قوله
 قبل دعوى الأب الخ) حاصل فقه المسئلة أن المدعى عليها ما رشيدة أو غير رشيدة فإن كانت رشيدة
 فلا تقبل دعوى مدع عارته إلا في السنة ولا بعدها حيث خافت المدعى ولم تصدقه كان المدعى أباً أو غيره
 ما لم يعلم أن أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله يمين ولو كان أجنبياً أو يشهد على العارية وأما أن لم يخالف
 المدعى بل صدقته وأخذت باقرارها كانت الدعوى بعد السنة أو قبلها كان المدعى أباً أو غيره ولو أجنبياً
 وأما أن كانت غير رشيدة بأن كانت مولى عليها بكراً أو ثيباً سفيهة وهذه هي مسئلة المصنف فلا تقبل
 دعوى غير الأب عليها سواء صدقته أو خالفته ما لم يعلم أن أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله يمين
 وأخذه ولو بعد السنة وأما الأب فتقبل دعواه عليها في السنة إذا كان الباقي بعد المدعى به يوفي بالجهاز
 المشتري أو المعتاد فإن ادعى بعد السنة لا تقبل دعواه ما لم يعرف أن أصل المدعى به له أو يشهد على العارية
 (قوله لا الأم والجد الخ) أي وغيرهم سواء كانت دعواهم قبل تمام السنة أو بعدها ما لم يثبت باليمين أن أصل
 ذلك المبتاع المدعى أنه عارية لهم والاحلف مدعيه وأخذه ولو بعد السنة (قوله أن كانت دعواه في
 السنة الخ) شروع في قبول دعوى الأب (قوله فالشروط ثلاثة) أي وهي كون الدعوى في السنة وكونها
 في ولايته بكراً أو ثيباً سفيهة وأن يبقى بعد المدعى به ما يفي بجهازها المعتاد أو المشتري (قوله ففي ثلثها) أي
 فهو نصف ثلثها (قوله عن بقية الورثة) أي ورثة أبيها (قوله أو شهد لها الأب) أي بان ذلك الجهار الرائد
 على مهرها ملك لها (قوله وانتزىل الشهاد الخ) عطف على ما قبل (قوله وإن لم يشهد على أنه لها) أي
 لأن حمالة كلام لها تعني عن الشهاد (قوله فلا فهو له) أي خلافاً لمن زعم اعتبار المفهوم وحل القمض

(أو شهد لها الأب) بذلك قبل موته ولا يصح إقامته تحت يده بعد الشهاد ولن تر بل الشهاد به إلى الحياة (أو استأجر) الأب (لها) وضعه
 عند غيره (كأمها) أو عند هاهي فانها تختص به أن سماه لها وأقرت الورثة بالتسمية لها أو شهدت البينة بالتسمية وإن لم تشهد على أنه
 لها (وإن وهبت له) أي للزوج (الصداق) مفعول مقدم (بل قبضه) من الزوج (رشيدة) فاعل مؤخر وقيل العناء (أو) وهبت له (ما)
 أي مالا (يصداقها به) قبل العقد أو بعده قبل البناء (جبر) في المسئلتين (على دفع أقله) ربيع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لا يخلو
 النكاح من صداق أما في الأولى فظاهر وأما في الثانية فبأن دفع لها ما وهبته له ويريد عليه ربيع دينار وقوله قبل قبضه وكذا بعده
 فلا فهو له ولو قال بدله قبل البناء كان أتم وأظن أنه سبقتي الفلم فيه أردت كتابة البناء فبقيتني إلى كاية قبضه وما منعني من إصلاحها
 إلا كثر ما منعني

أو وهبت بعضه نظراً لما في فان كان ربيع ديناراً أكثر فخرج وان كان أقل جبر على اتمامه فلو طلق قبل البناء فلا شيء عليه في المسمى
وأخذت جميع ما وهبته في الثانية اذ لم يدفع لها أقل الصداق والانشطار (و جاز بعد البناء) أن تم به جميع الصداق الذي تقر به
النكاح لانها ملكته وتقرر بأوطء سواء قبضته منه أم لم تقبضه قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً (وان
وهبته) أي الصداق بعد البناء أو ما عدا ذلك قبله (أو أعطته) الرشيدة (مالاً) من عندها (لدوام العشرة) أي استمرارها معه
(أو حسنهما) أي لاجل حسن عشرته معها (وفسخ) النكاح افساده (أو طلق عن قرب رجعت) عليه بما وهبته من الصداق وبما
أعطته من مالها لم يدم تمام عرضها وقوله عن قرب مفهومه أنه لو تاعد الطلاق لم ترجع ذكر هذا التفصيل اللحى وابن رشد وهو
قيماً اذا استعنته من مهرها وأعطته ما لا على أن عسكها أو لا ينز وج أو لا يتسرى عليها أو نحو ذلك ففارق أو طلق وأما لو تسرى أو تزوج
عليها قلها الرجوع سواء كان ذلك بالقرب أو بالبعد (ورجعت) لزوجه على زوجها (بما أنفقت على) حيوان جعل صداقاً لها (كعبدة
أو) أنفقت على (عرة) صداقها لها ٣٦٠ (انفسخ) النكاح (قيله) أي البناء (و) رجعت (بنصفه) أي نصف ما أنفقت

(انطلق قبله) في النكاح
الصحيح (وان أعطته
سفيهة ما ينكحها به)
فتزوجها به (ثبت النكاح)
فلا سبيل الى فسخه
(وأعطاهما) من خالص
ماله جبراً عليه (مثله) أي
مثل ما أعطته ان كان
مثل مهرها فأكثراً فان كان
أقل من مهرها
أعطاهما من ماله قدر مهر
مثله ثم شرع في بيان من
يتولى قبض المهر وما يترتب
على ذلك فقال (وقضه)
أي المهر (جبر) أب أو
وصيه أو سيد (أولى
سفيهة) ان كان أوطاًكم
أو مقدمه من عاصب أو غيره
(وصداقاً ضياعه) بلا
تفريط (بيمين) وصهيته
على الزوجه فلا رجوع
لها على ولي ولا زوج فان
طلقها قبل البناء وهو ما

قبل البناء مثل القبض بعده في كونه لا يجبر على دفع أقله (قوله جبر على اتمامه) أي ان أراد الدخول
بدليل ما بعده (قوله وأخذت جميع ما وهبته في الثانية) أي لانها عطية معلقة على كونها صداقاً ولم يتم
فله الرجوع فيها ككل عطية معلقة على شيء لم يتم (قوله والانشطار) أي الذي دفعه من عنده (قوله
أو طلق عن قرب) أي ما كانت المفارقة قبل تمام سنتين وأما ما كانت بعد سنتين فأكثراً لا رجوع
(قوله فله الرجوع الخ) أي وقد صرح بذلك اللحى أيضاً وهو ظاهر كلام المتيطي وابن فتحون
(قوله ورجعت بنصفه) أي ان كان الاتفاق منها وأما لو كان الاتفاق من الزوج فسيرجع بنصف
ما أنفق عليها حيث طلق قبل الدخول (وتنبه) ان وهبت الرشيدة صداقها الاجنبي وقضته منها أو من
الزوج ثم طلق الزوج قبل البناء انعها بنصفه ولم ترجع الزوجه على الموهوب له بما غرمته للزوج اذا
لم تبين أن الموهوب صداق أو يعلم هو بذلك والارجعت عليه بما غرمته للزوج وأما النصف الذي
ملكته بالطلاق فلا ترجع به وهذا اذا كان الثلث يحمل جميع ما وهبته والابطال جميعه الا أن يجيزه
الزوج وان لم يقبضه الموهوب له وطافت قبل البناء أخبرت على امضاء الخبيرة الموهوب له كانت يوم الطهبة
أو الطلاق معسرة أو ميسرة ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها انظر الاسل (قوله أوطاًكم)
أي ان لم يكن للسفيهة ولي ولا مجبر ولا يقبض صداقها الا الحاكم فان شاء قبضه واشتري لها به جهازاً
وان شاء عيى لها من قبضته ويصرفه فيما يأمر به مما يجب لها وان لم يكن حاكم أو لم يكن الزوج
اليه أو خيف على الصداق منه حصر الزوج والولي والشهود فبشرون لها بصداقها جهازاً
و يدخلونه بيت البناء كما ذكره المتيطي وابن الحاج في نوادره عازي بذلك لما لا ينقله محشي الاصل عن
بن (قوله وصداقاً ضياعه بلا تفريط) أي كما هو قول مالك وابن القاسم (قوله واما ما يريهما) أي
بالسبيبة لدفع الصداق لها ولا يبا في ما تقدم من أنهما اذا ادعيا ناعه أو ضياعه صدقاً يمين ولذلك قال ابن
عرنة نقله عن ابن حبيب الزوج سأل الولي فيما صرف نفقه فيه من الجهاز وعلى الولي نفسه بذلك وحلفه
ان اتهمه (قوله بدو لها) أي في بيت المنة أو غيره (قوله وما يريهما قصه) عطف تفسير (قوله ولا يريهما
تجهيز) أي بعيره فتصديقها ما لا ظر لعدم لزوم التجهيز بدله وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه اذا

يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة رجوع عليها ان أبسرت يوم الدفع أو ليها أو لا رجوع له
ولو أبسرت بعد (وأنما يريهما) أي المجبر وولي السفيهة من مقبوض الصداق أحد أو ورثة لانه (شراء جهاز) يصالح لها (تشهد بينة
دفعه لها) أي للزوجه ومما يريه قضاها (أو احضاره بيت البناء) وتشهد البينة بحضوره فيه (أو توحه اليه) أي الى بيت البناء
وان لم تشهد بوصوله اليه فلا تصح حيث تدعى الزوج انه لم يصل فعلم أنه لا يبرئ من قبضه دفعه عيماً لا رجوع ولا محرد دعوى أنه دفع لها
الجهاز أو انه وصل ابيت البناء (والا) بكن مجبر ولا ولي سفيهة من حاكم أو مقدم عليها منه (المرأة) الرشيدة هي التي تقبضه لا من يتولى
عقدتها الا بتوكيل من يبا في قبضه فان ادعت ضياعه بلا تفريط محقق بينة ولا يريها تجبر (فان قصده غريم) أي غير المجبر وولي
السفيهة والمرأة الرشيدة (بالتوكيل) ممن له القبض يصالح ولا بينة من غير تفريط كانه ضاها له لتدعيه قبضه و (اتبعت) الزوجه
(أو) اتبعت (الزوج) لتدعيه بدفعه لغريم من قبضه فان دفعه لها القابض فلا شيء على الزوج وان دفعه لها الزوج رجوع به على القابض
نقرا ان لم عليه (وأجره الخ) أي حمل الجهاز من بيت الزوجية الى بيت الزوج وان دفعه لها الزوج رجوع به على القابض
(ولو لم من القابض) من مجبر أو امرأة (بعد الاقرار به) أي بالقبض في مجلس

العقد أو غيره (لم أقبضه) وانما قلت ذلك لتوثق بالنزوح وظني فيه الخبر (لم ينفقه) لان المكاف يؤخذ باقراره (وله تحليف الزوج) على أنه تدأقبضه للمجبر أو من معه ان كان الامر قريبا (في عشرة أيام) من يوم الاقرار بالقبض وأدخلت المكاف الخمسة الايام فان زاد الزمن على نصف شهر فليس له تحليفه (و جازع والمجبر) دون غيره من الاولياء (عن نصف الصداق) لدى ترتب المجبرته في ذمة الزوج (بعد الطلاق قبل البناء لا) يجوز العفو (قوله) أي قبل الطلاق قاله الامام وقال ابن القاسم (الامصالحة) تقتضي

٣٦١

العفو قبله فيحوز

فصل في خيار أحد الزوجين اذا وجد عيبا بصاحبه وبيان العيوب التي توجب الخيار في الود * (الخيار) * متبدأ (للزوجة) أي لاحدها متعلق به وخبره قوله يبرص الخ أي يثبت بسبب وجود عيب بصاحبه (اذا لم يسبق علم) بالعيب قبل العقد فان علم بالعيب قبل العقد فلا خيار له (ولم يبرص) بالعيب حال اطلاعه عليه فان رضى به صريحا أو ضمنا مان تلتذ بصاحبه بعد اطلاعه على العيب ولا خيار له (و) لو ادعى عليه العلم قبل العقد أو الرضا به بعده (حلف على نفقه) وان حلف أنه لم يعلم أو لم يبرص صدق بيمينه وثبت له الخيار وان نكل حلف المديعي على طبق دعواه وان تنفي الخيار وعلم أن من وجد بصاحبه عيبا لم يعلم به ولم يبرص فله الخيار ولو كان هو معيبا لكان أن كان معيبا نفه برما قام به وظاهر وان كان معيبا بمثل كدما وجدنا وقال اللحى ان كان من جنس واحد وان

طلق قبل البناء ولا تصدق فيما يغاب عليه ان لم تقم على هلا كمينه والا كان الضمان منهما (قوله) وله تحليف الزوج الخ) فان نكل الزوج ردت اليمين على الولي ان كانت دعوى تحقيق فان نكل الولي أيضا فلا رجوع له وان حلف أحده من الزوج وان كانت دعوى اتهام غرم الزوج مجرد النكول على القاعدة (قوله) و جازع والمجبر أي سواء كانت المجبرة بكر أو ثيبا صغرت كما يشير لذلك تعميم المصنف فهو أشمل من قول خليل عفو أي البكر وظاهر المصنف شمول الوصي المجبر وليس كذلك بل المراد منه خصوص الأب دون غيره ولو كان وصيا مجبرا وخص الأب بذلك لشدة شدة فلاتهمه ولو قال المصنف و جازع فواب مجبر لكان جائعا مانعا (قوله) عن نصف الصداق أي وأولى عن أدل منه (قوله) قبل البناء أي لا بعده ولا يجوز للولي أن يعفو عن شيء من الصداق ان ردت بل وان كانت سفهية أو صغيرة خلافا للحرشي وعب حيث قاله العفوان كانت سفهية أو صغيرة اذا لحق أنه لا عفو بعد الدخول سواء كانت رشيدة أو لا في سماع محمد بن خالد أن المصنف إذا دخل بها الزوج وافتضاها ثم طلقها قبل الدخول أنه لا يجوز العفو عن شيء من الصداق لان الأب ولا من غيرها قال ابن رشد وهو كما قال لانه اذا دخل بها الزوج وافتضاها فقد وجب لها جميع صداقها بالمسيس وليس للأب أن يضع حقا قد وجب لها الا في الموضع الذي أذن له فيه وهو قبل المسيس لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية اه من حاشية الاصل وقد يقال كلام الحرشي وعب يحمل على ما اذا كانت المصالحة في القوات ارتكابا لا خوف الضررين وسيأتي بيان ذلك في باب الخلع ان شاء الله تعالى

فصل في خيار أحد الزوجين لما استوفى الكلام على الأركان والشروط وكان حصول الخيار لاحد الزوجين في صاحبه عيبا يثبت بعد استيفاء الأركان والشروط ذكره هنا بعد تمام الكلام عليها وهذا حسن صنيعه رضي الله عنه (قوله) وبيان العيوب التي توجب الخيار أي بغير شرط أو نه (قوله صريحا) أي بان كان الرضا بالقول كرضيت وقوله بان بالذم بصاحبه فهو بغير الصمتي (قوله) حلف على فيه الخ) صورتهما أنه اذا أراد أحد الزوجين أن يرد صاحبه بالعيب الذي وجد به فقال المعبوب السلام أنت تعلمت ما لعيب قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به في العقد ورضيت به والحال أنه لا بد من ذلك المديعي عما ادعاه وأبكر المديعي عليه الرضا أو العلم وأراد المديعي عليه أن يحلفه على نفي العلم أو الرضا فانه يلزمه أن يحلف ويثبت له الخيار ومحل كلام المصنف اذا لم يكن العيب ظاهرا أو بدعي علمه به بعد البناء أو يطل الامر كشهر والافاقول قول المعيب بيمينه (قوله) وان نكل حلف المديعي الخ) هذا اذا كانت دعواه عيبا بدعي تحقيقي أما اذا كانت دعوى اتهام فانه يسقط خياره بمجرد النكول على القاعدة (قوله) فقال لا محتمى) ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه مخافة ان يبرهنه أن بهما حذوا به هو حذام أو برص كان لكل واحد منهما القيام وأما ان كانا من جنس واحد كحذام أو برص أو حنون صرع فانه انما دونها لانه يثبت الصداق لسالمه فوجددهما من يكون صداقها أقل ان كان المأخوذ من الحاشية استظهر أن لكل القيام مطلقا كان من جنس الآخر أم لا كما صرح به ارحاحي وح وظاهر اطلاق ابن عرفة لان المدرك الضرر واجتماع الرضا على المرض يوجب زيادة (قوله) وحاشية أن المعبوب

٤٦ - صاوي - ل

له القيام وبما لا يثبت له صدق السالمه فوجددهما يكون بعدا هذين ذلك اه وهو دقيق (برص) أي ثابت بسبب وجود برص ما عطف عليه وحاشية أن العيوب ثلاثة عشر ما يشهد بان في أمره الخية ونحو الحذام والبرص والذبيطة ومختص الرجل اربعة الحصاة والجذ والعمفة والاعتراض ومختص المرأة خمسة الرقي والتمون والعدل والافضاء واليجر فما كان مشتركا بينهما أطلته به مدله للزوج وما كان مختصا به اضاده استبره به وقوله في المأخوذ من الحاشية أن المعبوب له وله فقال الخيار للزوجين يبرص لا فرق بين أيهما وأدور الا إذا من الأب عن لانه

مقدمة الخدام وعلامة الاسود النقيش والتغليش أي يكون له قشر مدور يشبه الفلوس ويشبه قشر بعض السمك ولا فرق بين قليله وكثيره اتفاقا في المرأة وعلى أحد القولين في سير الرجل (وعذبة) بفتح العين أو كسرهما وسكون الدال المعجمة وفتح المثناة التحتية قطاع مهملة خروج الغائط عند الجماع ويقال للمرأة عذوبة وهي التي تحدث عند الجماع والرجل عذوب ومثل الغائط البول عند الجماع لافي الفرش ولا في الريح (وجذام) محقق ولو قل لا مشكوك فيه (وجنون) بطبع أرض مصر أو وسواس (وان) وقع (مرة في الشهر) لمغور النفس منه (ولها) أي للزوجة الخيار (بخصائه) قطع الذكور أو التئيم وأما قطع الاشين دون الذكور فلا رده الا اذا كان لا يني ومثل قطع الذكور قطع الحشفة على الارحح (وجبه) قطع الثلاثة واولى بالحقم مما قبله والقصد النص على أعيان المسائل الواردة (وعنته) بضم العين المهملة صعر الدكردا (واعراضه) عدم الانتشار (وله) أي للزوج الخيار (بقرنها) بفتح الراء المهملة مصدر بمعنى الروز وأما سكونها ٣٦٢ وهو شيء يزر في فرج المرأة يسحقه قرن الشاة يكون لجماعا لسا فمكن علاجه وتارة

(الخ) أي التي يرد بها غير شرط وأما التي يرد بها بالشرط فهي كثيرة وسيأتي بعضها (قوله وعلى أحد القوانين في سير الرجل) هذا كله في برص قديم قبل العقد وأما الحادث بعده فلا رده بالسير اتفاقا وفي الكثير خلاف وهذا مما حدث بالرجل وأما المرأة فمستترة به كما قال البدر القرافي وسيأتي (قوله بفتح العين) أي على أنه مصدر وقوله أو كسرهما أي على أنه اسم لذي العيب والمناسبات بعده من العيوب التي فتح ولذا قدمه (قوله عذوبة) بكسر العين وكذا عذوب (قوله لا مشكوك) أي بان كان غير بين (قوله وان وقع مرة) أي هذا اذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وان حصل في كل شهر مرة ويفيق فيما سواها وظاهره اذا كان ياتي بعد كل شهرين فلا رده وليس كذلك والظاهر أن هذا كناية عن القلة ومحل الرد بما ذكرنا اذا كان يحصل منه اضرار من ضرب أو افساد شيء أو ما الذي يطرح بالارض ويفيق من غير اضرار ولا رده كذا قال بعضهم ولا يكون ظاهرا شارحا للاطلاق (قوله ولا رده) أي ولا يضر عدم الفسل كالعقم (قوله صعر الدكردا) مثل الصغرى كونه موجعا للرد العلط المانع من الايلاج وأما الطول في أي شيء على ما يستطاع علاجه من جهة عاقبة ولا يرد الزوج بوجوده حتى متضخ الدكردة كما في البدر القرافي وح ونظر السيد الميدي في وجوه ختم متضخ الانثة (قوله يشبه الادره الخ) الادرة اسم لخنخ الخصية (ان قلت) ان عيوب الفرج اما تدرك بالوطء وهو يدل على الرضا فينتفي الخيار (أحيب) بان الدال على الرضا هو الوطء الحاصل بعد العلم ووجب الخيار لا الحاصل قبلها وبه (قوله وهو اختلاط مسلك البول) أي وأولى مسلك البول مع الغائط (قوله بل وان حدثت بالزوج بعد الدخول) أي كما قاله أبو القاسم الخزري في مسائله والحادث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد في التعصل المذكور وهو أن الخدام اذا كان محققا رده قبل أو كثر والبرص يرد به بشرط أن يكون فاحشا لا يسيرا (قوله والست العصمة بيدها) هذا روح الفرق بينهما وبينه (قوله والراحح ماد كراه) أي الذي هو كلام أي القاسم الخزري والقرافي (قوله وأحلال الخ) اعلم ان الادواء المشتركة والمختصة بالرجل ادر جي برؤها فانه يؤجل فيها الحرس سنة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة بالمرأة فاما تأجيل فيها ان رحي البراء بالاحتياط (قوله أي في هذه الادواء الثلاثة) قد علمت أنه لا مفرق لها بل باي المشترك كذلك حيث رحي براء الداء (فائدة) قال المؤلف في تقريره نقلا عن بعضهم اذا وقعت الحفا في ماء سبعة أيام وسقي رائق ما فيها للداء جذوم فان لم يبرأ فالدواء له

يكون عظما فلا يمكن علاجه (ورثها) بفتح الراء المهملة والتاء الفرقية وهو انسداد سلك الدكرد بحيث لا يمكن الجماع معه الا أنه ان انسدادها يمكن علاجه لا بعظم (وبحسب فرجها) أي بتوئته لانه منفرد جدا بخلاف تن الفم فلا رده (وعفاها) بفتح الهمزة والفاء علم يزر في قبلها يشبه الادرة ولا يخلو عن رشع وفيل رغو تحدد في الفرج عند الجماع (واقصائها) وهو اختلاط مسلك البول والدكرد ومحل الرد بهذه العيوب (ان كانت) أي وجدت أي كانت موجودة (حال العقد) ولم يعلم بها كما تقدم وأما ما حدث منها بعد العقد فان كان بالزوجة فلا رده للزوج به وهو مصيبة نزلت به وان

كان بالزوج ولم يرد به برص وخدام وجنون لسدة الانداء ما ردهم الصبر عليها والى ذلك أشار بقوله (ولها) أي للزوجة (فقط) دون الزوج (رد) الزوجها (بجذام بين) أي محقق ولو يسير الامشكوك (وبرص مضر) أي فاحش لا يسير (وجنون حدثت) هذه الادواء الثلاثة بعد العقد بل (وان) حدثت بالزوج (بعد الدخول) لعدم صبرها عاينها وابست العصمة بيدها بخلاف الزوج ليس له ردها ان حدثت بها بعد العقد وهي مصيبة نزلت به فاما ان يرضى وامان يطابق اذا العصمة بيده وقيل حدثت بالزوجة بعد العقد كحدثه بالزوج وله الخيار وقيل عن أي الحسن وذهب للحمي والتميطي الى الغاء ما حدث بعد الدخول وذهب الى الغاء الحادث طاقا والراحح ماذ كراهه قال ابن عرفة ما سألني بالمرأة بعد العقد طارئة بالزوج (لا) رد للزوجة (بكسبه) واعتراضه رخصائه ان حصل له بعد وطئها لومرة وهي مصيبة نزلت بها فان لم يحصل وطء فلها القسام بغيرها او سخطه كاحتمى من انه لا يستعجل بالامسح لم أراد الرضا في الادواء التي يرضى برؤها فقال (وأبجلا) أي الزوجان أي من قام به الداء من الزوجين أي في هذه الادواء الثلاثة بالجنون والخدام والبرص (سنة) كناية عن الداء

وخصها بالرق) للتداوى (ان رجى برؤها) والافلا فائدة في التأجيل (ولها) أى لزوجة (فيه) أى فى الاجل (النفقة) على زوجها دون أجرة الطبيب والدواء أى ان دخل به الا ان لم يدخل قال ابن رشد اذا لم يدخل المجنون ولا نفقة له وحتبه فى الاجل ومثله الابصر والمجذم (ولا خيار بغيرها) أى بغير العيوب المتقدمة من سواد وقرع وعى وعور وعرج وشال وقطع عضة وكثرة أكل ونحوها مما يعبد فى العرف عيما (الابشرط) فيه حمل به وله الرد (ولو بوصف الولي) لها (عند الخطبة) بكسر الخاء كان يقول هى سائمة العيىنين طويلة الشعر لا عيب بها فتوجد بخلافه فله الرد لان وصفه لها مثل مبرله الشرط وكذا وصف غيره كما هو بالضرورة وهو ساكت (لا يخاف الظن كالفرع) من قوم ذوى شعور (والثبوت) مع ظهها بكرة (والسواد من بض) لا رده (وتنوم) لا رده لان المراد بالجرنتين الفرع كما تقدم (الا ان يحده الحر) سهما أى يحده صاحبه (رقيقا) بان يتزوج الحرام رأيه حرة فيه حدها رقيقا او تروج الحرة رجلا فتحدده عبد افلا حرا خيارا فى رد صاحبه لان الرقيق ليس بكى للحر (وأجل المعترض) بفتح الراء من اتصف بالاعتراض أى عدم انتشار الذكر (الحرسمة) اذا كان لها خيار بان لم يسبق له

(و) أحل (العقد) المعترض
(نصفها) أي نصف سنة
على النصف من الحر
وهو قول مالك وبه الحكم
وتقل عنه أيضا أنه يؤجل
سنة كالحر وهو قول
جمهور الفقهاء قال اللحامي
وهو أبين لأن السنة
جعلت ليختبر في الفصول
الأربعة فقد ينفع الدواء
في فصل دون فصل وهذا
يسقوى فيه الحر والعبد
أهـ ومثله يجري في الأبرص
والأحذم والحمون من
يوم الحكم (لأن يوم الرقع
لأه قد يقع دم على يوم
الحكم (بعد الصحة) من
المرض (إن كان مريضا)
عرض غير الاعتراض
(ولها العفة) على زوجها
في السنة أو نصفها خلافا
لاستظهار الشيخ (وصديق)
الزوج (إن ادعى الوطاء

فيه) أى فى الاحل (بمعنى فان نكل) عن اليمين (حلفت) الروحة أنه لم يطأ وورق بينهما قبل تمام السنة ان شاعت (والا) تحلف بان
نكحت كما نكل (بقية) الى تمام الاحل (وان لم يدعه) أى الوطء بعد الاحل (طلقها) زوجها (ان طابت به) أى الطلاق أى أمره الحاكم
بطلاقها فان طلق فواضح (والا) يطلتها وامتنع (فهل يطلق الحاكم) بان يقول طلقها عليك أو هى طالق منى أو نحو ذلك وهو المشهور
فالاولى الاقتصار عليه (أو يأمرها) الحاكم (به) أى بايقاع الطلاق بان تقول طلقك نفسك منه أو نحو (ثم يحكم) به الحاكم وتمثل عن ابن
القاسم (قولان) قال بعضهم أى يشهد به قال ابن عات وليس المراد ما يبادى منه من الحكم بل المراد أن يقول لها الحاكم بعد تمام نظره
ثم يوجب طلقا لنفسه ان شئت وان شئت التربص عليه ان طلقك بعد ما تشهد على ذلك اه ذكر المحشى (وطأ) أى لروحة المتبرص
(الفراق بعد الرضا عنه) أى اقامتها معه مدة عيبتها كوطأ رضيت المذموم أو يساؤى بيني قال بعضهم واطأه ان هذا ليس
بشرط وان كان طاهر كلام ابن القاسم بل اوقالت رضيت المذموم اه أرادت القرآن فلهذا (بلا ضرب أجل) ثان لأنه لا ضرب
أولاه هذا كالمستثنى من قوطم أول الفصل ولم يرض (وطأ الصداق) كاملا (بعده) أى بعد الاجل لا مهم كمن من نفقهها واطأ
مقامها

وتلذذها فان طلق قبل السنة فله انصفه قال الخطاب اذا لم يطل مقامها معه فان طلقها الصداق واذا كان لها النصف تعاض المتلذذ بها (كطلاق المحبوب والعين اختيارا بعد الدخول) فيه الصداق كاملا ولو طلق عليها ما عيها ما نسباني (وأجلت الرقعة للدواء) حيث رجي زواله بالدواء (بالاجتهاد) بلا ٣٦٤ تحديدا بل بما يؤوله أهل المعرفة بالطلب (ولا تحبير) الزوجة (عليه)

فراقه فأجل لرحاء برئه وبعد انقضاء الاجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها بالمقام معه أجزأ لا تتروى كان لها الفراق من غير ضرب أجل ثان وان لم تقيد بل رضيت بالمقام معه ابدان ثم أرادت الفراق فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا أن يزبد الجذام وقال أشهب لها ذلك وان لم يرد وحكي في البيان قولنا لئلا ليس لها ذلك وان زاد قال بن وقول ابن القاسم هو الموافق لتعقيب الخيار فيما سبق بعدم الرضا (قوله وتلذذها) أي بالمقام (قوله فان طلق قبل السنة الخ) أي بغير اختياره وأما ان طلق باختياره فعليه الصداق كاملا بعد الدخول أولى من المحبوب والعين والخصي (قوله تعاض المتلذذها) أي زيادة على النصف بما يراه الحاكم أو جماعة المسلمين ان لم يكن حاكم (قوله ولو طلق عليه ما عيها ما نسباني) لم يأت له ذلك في هذا الشرح وانما ذكره في الاصل وحاصل فقه المسئلة أن المرأة اذا ردت زوجها بعد الدخول بسبب عيبه يجب لها المسمى اذا كان يتصور وطؤه كجمون ومجنوم وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالمجنون والعين والخصي مقطوع الدكر فانه لا مهر لها على من ذكر كما قال ابن عرفة فقد علمت أن العنبن والمحبوب والخصي مقطوع الدكر اذا طلقوا بعد الدخول باختيارهم عليهم الصداق كاملا وان ردوا عيها لثني عليهم (قوله وأجلت الرقعة الخ) لا مفهوم له بل جميع الادواء المختصة بالمرأة أن رجي برؤها كذلك (قوله بلا تحديد) هذا هو المشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله ان كان الرق خلفة) أي سواء كان يحصل بعد عيب في الاصابة أم لا وهذا ان طلبه الزوج وادعت وأما ان طلبته هي وأي الزوج والعرض أنه خلفة فانما تحجب لذلك ولا كلام للزوج اذا كان لا يحصل بعده عيب والا فلا بد من رضاه (قوله وجس على ثوب منكر الجلب الخ) أي وأما منكر الاعتراض بان ادعت على زوجها أنه معترض وأكرهها فانه لا يعلم بالجلس وحيث شذفت صدق في نفيه يمين لان اعطاه ويجس عليه لا يحصل من ذي المروآت ولا يلزم به لنحشه (قوله وحلف أبوها ان كانت سفيهة الخ) ان قلت كيف يحلف الاب ليستحق العير مع أن الشأن أن الانسان انما يحلف ليستحق هو أحيى بان الامر بالخلف لكونه مقصرا بعد عدم الاشهاد على أوليته سالمة حي العقد فالعير متعلق به والخلف لرد العير من نفسه لا لاستحقاق غيره (قوله ولا ينظرها النساء) أي كما هو قول ابن القاسم وان حبيب ونفله بعضهم عن مالك وكل أصحابه غير سحنون (قوله وان شهدت له امرأتان) أي أو امرأة واحدة وهذا كالمستثنى من تصديق المرأة في دأفرحها كما قيل محل تصديق المرأة ما لم يأت الرجل بامرأتي تشهدان له فانه يعمل بشهادتهما ولا تصدق المرأة بظاهره ولو حلفت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت كذا في الحاشية (قوله ولو وقع باعط الطلاق) هذا طاهر في ردها له بعينه وأما في ردها بعينها فحل كونه لا صداق لها ان ردها بغير طلاق فان ردها له فعليه نصف الصداق كذا في الحاشية فقل لا عن الاجهوري وكلام المصنف شامل لما اذا كان الرد بعين أو بغير شرط أو بعين لا بوجبه الا بشرط وحصل ذلك الشرط (قوله فله المسمى الخ) أي اذا كان يتصور وطؤه كجمون ومجنوم وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالمجنون والعين والخصي مقطوع الدكر فانه لا مهر عليه كما قاله ابن عرفة وتقديم ذلك (قوله رجع به) أي بالمسمى ان الرد بعين يرد به بغير شرط فان كان يرد به بالشرط رجع بما زاده المسمى عن صداق مثلها منصفة بذلك العيب كما ذكره في الاصل (قوله على الخ) أي تولى العقد وقوله لم يخف عليه ما لم يكن له من الخطا والاعذار رجع

أي على التداوي (ان كان) الرق (حلقة) أي من أصل الخلق لا ان كان يعمل كما يقع لبعض السودان حين الحفاض من الحمام الشفرين فقير (وجس على ثوب منكر الجلب ونحوه) كخصاء وعنة (بظاهر اليد) لانه أخف من باطنها ولا يجوز النظر اليه (وصدقا) أي الزوجان (في نفي داء الفرج) كالاغتراض والبرص والجذام القائم به ان ادعاه الآخر (بيمين) ولا يجوز نظر النساء لها كما لا يجوز نظر الرجال له (وصدقت في كارتها) (صدقت في حديثه) أي العيب (بعد العقد) اذا ادعته وادعى هو أنه قد تم وتخلف ان كانت رشيدة (وحلف أبوها ان كانت سفيهة أو صغيرة) قال ابن رشد والآخر كالأب بخلاف غيرهما من الاولياء ولا عين عليهم بل اليدين عليها أي السفيهة ويصيرها لوغ الصعيرة (ولا ينظرها النساء) اذا كان السيب بالمرج كالكارة خلافا لسحنون (وان شهدت له امرأتان قبلتا) ولا يكون نظرهما لفرحها حرجه نظر القول سحنون ربما فرغ من الكلام على

بيان العيوب وما يوجب الرضا وما لا يوجب رجع الكلام على ما يبرر على الرد قبل النساء بعده من الصداق وقال (ولا صداق في الرد قبل النساء) ولو وقع انقطاع الطلاق لان العيب اذا كان به فقد احتارت فراقه قبل استيفاء ما سألته وان كان بهاء عاردا لم يست (وان ردت) الزوج (بعده) أي النساء (عليه) (فله المسمى) (فله المسمى) (وان ردت) الزوج (بعده) (رجع به) الزوج (على ولي لم يخف) (مطاطا كالجوارح) (ولم يأت له باليمين) (ولا ثني عليها) (من الصداق الذي أخذته ولا رجوع)

للولى ولا لزوج عاها اذا كانت غائبة عن مجلس العقد (و) رجع الزوج (عليه) أى على الولي المذكور (أو عليها) فهو بالخيار
 (ان حضرت مجلس العقد) لتدليسهم ما بالكتمان (ثم) يرجع (الولى عليها ان أخذه) الزوج (منه) أى من الولي فقرار الغرم عليها
 وهذا في العيب الظاهر كالجنون والبرص وأما ما لا يظهر إلا بعد البناء أو ولو طء كالرتق فالولى القريب فيه كالبعيد كما يأتي (و) رجع
 (عليها فقط في) ولي (بعيد) شأنه أن يخفى عليه حالها (كأن عم) وحاكم (الأربع دينار) لتلاخيها والبضع عن مهر يشبه وطؤها
 الزنا (أو) ولي (قريب فيما) أى في عيب (لا يعلم قبل البناء كعقل) ورتق وبخر (فان علم) الولي (البعيد) بالعيب وكتمه (فكأن قريب)
 فرجع عليه بمجمعه ان كانت غائبة عن مجلس العقد وعليه أو عليها ان زوجها بحضورها كاتمين (وحلفه الزوج) أى حلف
 الزوج الولي البعيد (ان ادعى) عليه (عليه) بالعيب (فان سئل) الولي (حلف) الزوج (أنه غره ورجع عليه) ٣٦٥

والا يحلف (فلا شيء له)
 ولو حلف الولي بأنه لا علم
 عندى رجع الزوج
 عليها هذا ما قاله الأحمي
 وبه تعلم ما في كلام الشيخ
 من النظر ونص الأحمي
 في التصرة واختلف أيضا
 اذا كان الولي عيا أو ابن
 عم أو من العشرة أو
 السلطان فادعى الزوج
 أنه علم وغره وأنكر الولي
 فقال محمد بن حلف فان سئل
 حلف الزوج أنه علم وغره
 فان سئل الزوج فلا
 شيء على الولي ولا على
 الزوجة وقد سقطت
 تداخله على الزوجة
 بدعواه على الولي وقال ابن
 حبيب ان حلف الولي رجع
 على المرأة وهو أصوب اه
 (و) رجع الزوج (على
 عار) له بها تسليمه من
 العيوب (غير ولي) خاص
 ان تولى (ذلك العار) العقد
 بالولاية العامة أو بتوكيل
 من الخاص (ولم يخبر

الزوج عليه بجميع الصداق لانه لما كان مخالطا لها وعالم بما يعيوبها واحفأها على الزوج صار غارا
 له ومدا لسا عليه ولذلك كانت العرامة عليه وحده ان كانت الزوجة غائبة عن مجلس العقد (قوله فقرار
 الغرم عليها) أى في هذه الحالة (قوله فالولى القريب فيه كالبعيد) أى في عدم الرجوع عليه (قوله شأنه أن
 يخفى عليه حالها) أى لكونه لم يكن مخالطا لها (قوله كأن عم وحاكم) أى وكذا شديد القرابة ان كان غير
 مخالط لها في الحقيقة المدار على المخالطة وعدمها وينظر في ذلك للقرائن كما يأتي (قوله الأربع دينار)
 أى أو ما يقوم مقامه ويترك لها أربع دينار في الغرور بالعدة حيث قالت أبا حرجت من العدة
 وعقد عليها ودخل بها معتمدا على ذلك ثم طهر كذبها وأما لو كان العروور من الولي فانه يرجع عليه بكل
 الصداق كذا في الحاشية (قوله وبه تعلم ما في كلام الشيخ الخ) أى حيث قال فان سئل حلف أنه غره
 ورجع عليه فان سئل رجع على الزوجة على المختار اه (قوله وهو أصوب) أى فهو هذا أصب احتيار
 للأحمي وبعده هذا كله فهو رخصه والمذهب أن الولي البعيد اذا حلف أنه لم يغر الزوج لم يرجع الزوج
 على الزوجة لا قراره أن الولي غره ولا على الولي لحامه قال في الحاشية فالحاصل أنه متى حلف الولي أو سئل
 الزوج وانما يكون ذلك في دعوى التحقن لا غرم على أحد لا على الولي ولا على الزوجة وأما الرجوع
 في صورتين على الولي أحدهما أن يسئل والدعوى دعوى اتهام يغرم فيها مجرد النكول والثانية أن
 يحلف الزوج بعد نكول الولي في دعوى التحقن فيغرم الولي أيضا اه (قوله ان تولى ذلك العار العقد)
 أى وأما ان لم يتول العقد فلا يلزمه شيء لانه غرور قولي (قوله بجميع الصداق) متعلق بقوله رجع (قوله
 لتفريطه) علة لعدم رجوعه في المسئلتين (قوله ورجع على العار بالمسمى) أى بشرطين وهما ان تولى
 العقد ولم يخبر به غيره ولي كما سيأتي في الشارح (قوله ولا رجوع للزوج بشئ) أى لتفريطه (قوله الاقل
 من المسمى الخ) أى لان من حصة الزوج أن يقول اذا كان المسمى أقل قدر ضمت به على أنها حرة ورضاها
 به على أنها رق أولى وان كان صداق المثل أقل من حخته أن يقول لم أدفع المسمى الأعلى أنها حرة والفرق
 بين الحرة الغارة والامة العارة ان الامة العارة قد حدث فيها عيب يحد ضرره على السيد فيلزم الاقل
 من المسمى وصداق المثل بخلاف الحرة العارة فلذا لم يكن لها شيء الأربع دينار (قوله وصداق المثل)
 أى اذا أراد بقاؤها في عصمته لزمه صداق المثل كذا قال الشارح والذي في عب والمجموع أنه اذا أراد
 انقاءها في عصمته لزمه المسمى كاستحقاق ما ليس وحه الصفقة كما أضافه القرافي (قوله الا أن يعتق
 الولد على سيد أمه) أى فاذا غرت أمة كأيسه بالحرية فتروحها وأولدها ثم علم برقها قال الولد يعتق

بأنه غير ولي) ولم يعلم الزوج بذلك بجميع الصداق بان أحمره العار بأنه غير ولي لم يكن له عليه رجوع ولا على الزوجة أيضا وكذا ان علم
 الزوج بأنه غير ولي لتفريطه ولو غره غير الولي بأنها حرة وترجوها فادعى أمه فردد ذلك غرم للسيد المسمى بقيمة ولدهم لانه حر لعدم
 علمه برقها حين الوطء ورجع على العار بالمسمى الذي غره به لسيدها (لأبقيمة الولد) لان الغرور سبب في تلافى الصداق فقط وهو وان
 كان سببا للوطء الا أن الوطء قد لا يشأ عنه ولد فان أحمره العار بأنه غير ولي لم يتول العقد فلا رجوع للزوج بشئ (وولد) الزوج (المغرور
 بحريته الحر فقط) لا غير المغرور ولا معروف بعينه (حر) ما جماع الصحاة هو كلمة تشي من قاعدة كل ولد فهو نابع لأمه في الرق والحرية
 (وعليه) أى على المغرور (ان ردها) بالمعروف ثم أو من سيدها (الأقل من المسمى وصداق المثل) فانه لم يرد لها بل تمسك بها وصداق
 المثل (و) عليه أيضا (قيمة الولد مطلقا) ردها أو أمسكها كل العروور منها أو من سيدها أو من أحمي لانه حر كاتمين بخلاف البعيد المعروف
 فولده رق (دون ماله) أى الولد لا يكون لسيد أمه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) لا يوم الولادة (الا أن يعتق) الولد (على سيد أمه) بان يكون
 سيد أمه جدا أو أباً أو

أما المهر ورواياته فمقتضى عقد على سيد الام ولا ولاية عليه لتعلقه على الحرية (ولعدمه) بفتح السين أي وعند عدم الاب يسرا
موت أو فقد (تؤخذ) القيمة (من) نفس (الولد) أن أسرو ولا يرجع بها على أبيه كما لا يرجع أبوه بها عليه أن غرمها فإن أسرا أخذت
من أولها يسارا ولا يرجع على الآخر ٣٦٦ (و) لعدم الاب وقلنا تؤخذ من الولد وكان الولد متعدد (لا يؤخذ)

على سيد أمه ولا قيمة فيه ويلزم الزوج للامعة الأقل من المسمى وصداق المثل إلى آخر ما تقدم (قوله
لتعلقه على الحرية) أي فليس لسيد أمه فيه إنشاء عتق حتى يكون له ولاد (قوله الاقسطه) اعترض بان
التعير بقيمة أولى لأنه أظهر وأحب أنه لا عبرة بقسطه لا حل أن يشمل ما إذا دفع الاب بعضا من
قيمتهم وأعسر بالباقي فلا إشكال أن الباقي يسقط على كل بقدر قيمته (وتنبيه) إذا كانت الغارة أم ولد
يلزم الزوج قيمة ولدها على الغر رقيمة يوم الحكم على غرره لا احتمال موته قبل موت سيد أمه فيكون
رقيقا أو بعد موته فيكون حرا وكذلك ولد المدبرة يقوم على غرره لا احتمال موته قبل موت السيد فيكون
رقيقا أو بعده فيجعله أنثى حرا أو يحمل بدونه أولا يحمل منه شيئا يدرق ما لا يحمله فاحتمال الرق في ولد
المدبرة فأكثر منه في ولد أم الولد ولو قبل ولاد الامعة الغارة قبل الحكم بتقويته وأخذ الاب بدنه يلزم الأقل من
قيمتها وديته لسيد أمه فاقص أو هرب القاتل ولا شيء على الاب كموته قبل الحكم من غير منفعة تعود على
أبيه وكذا لو ضرب شخص بطن لاسية وهي حامل فالتة ميتا وأخذ الاب عشر دية حرة فإن لم يسد الام
الأقل من عشر دية الحرة ومن قيمة الام يوم انضرب وكذلك جرح الولد شخص قبل الحكم عليه بالقيمة
فيلزم أباه لسيد أمه الأقل مما نقصته قيمته مجروحاً عن قيمته سالما يوم الجرح ومما أخذ من الجاني
في نظير الجرح ثم يوم الحكم بدفع له قيمته ناقصا كذا يؤخذ من الأصل فتدبر (قوله ولا شيء عليه) أي
حيث حلف (قوله ولو طلقها الخ) طاهر ولو كان الطلاق على مال أخذ منه أو هو كذلك عند ابن القاسم
وأكثر الروايات على أن كل نكاح لا حد له حين انقضائه وفسخه إذا طاعها الزوج على مال أخذ منها
فالطلاق يلزمه ويحل له ما أخذ منها ولا عبرة بما ظهر به من العيب بعد الطلاق وظاهر كلامهم أنه لا فرق
بين ظهور العيب بالزوجه أو بالزوج فالملع ماض على كلتا الحالتين وقال عبد الملك إذا طهر العيب
بالزوج رد ما أحده لانه كانت مالكة أفراقة وقد اقتصر خليل على هذا القول في باب الخلع واعتدله
لوجه وروى وصوب بعضهم كما قال في الحاشية قول ابن القاسم وهو طاهر كلام المصنف هنا (قوله ونحوه)
أي كقصر ولد وأدوا الشل وعبر ذلك من كل عيب تكرهه المعوس غير الثلاثة عشر عيبا (قوله وأما
ما يوجب الخيار) أي بغير شرط (قوله ومنع أجزم الخ) المراد بالمنع الحيولة بينه وبين من الوطء والاستمتاع
من لانه لا ضرر ولا ضرار

هو يصل في خيار من نعتي الخ) (قوله إن كعتقها) أي في مرة أو مرات أعنتق السيد جميعها إن كانت
كالرقيق أو باقية إن كانت مبعوضة أو عتقت رداء كعتقها أو كانت مدبرة وعتقت من ثلث ماله أو أم ولد
عتقت من رأس ماله (قوله وهي تحت عبد) قال ابن رشد عتقته تخييرها بقص زوجها لا جبرها على النكاح
ولذا أقام الخيار لها إذا كمن عتقها وهي تحت الحر وعلى قول أهل العراق من أن عتقته جبرها
على النكاح لها الخيار إذا كمن عتقها تحت الحر أيضا (قوله لأن لم يكن له) أي كما إذا حصل لها
شأنه حر به كتدبير أو عتق لابل أو عتق بعض أو بالاد من سيد كما لو غاب الزوج فاستبرأها السيد من ماء
الزوج ورزق كالمحور ووطئ دولته فلا يحصل لها الخيار مجرد ذلك (قوله خبر لم يتدأخذوف الخ) قال
بن وفيه نظر إذ قطع النعت هنا عن التبعية لا يجوز نقولهم أن نعت المكرة لا يقطع الا اذا وصفت بعت آخر
وذلك مذهبنا وزعمهم أن في الحرائم ما غير صحيح نأبل اه إذا عتقت ذلك فالامسب للشارح أن يقتصر

(من) كل (ولد الاقسطه)
أي قيمته فقط ولا يؤخذ
على عن عدم ولا حاضر
عن غائب (وقبل قول
الزوج أنه غير بيدن)
إذا دعي عليه العلم وله
الرد قبل البناء ولا شيء
عليه وبعد ويغرم قيمة
الولد على مامر (ولو طلقها
أوماتا) بها أو أحدها
(فاطلع) بالبناء لا مفعول
(على موجب خيار) من
جذام أو برص أو غير ذلك
في أحدهم (مكأن عدم)
قالها الصداق كالمال في
الموت مطلقا في الطلاق
أن دخل ونصفه ان لم يدخل
والأثر ثابت بينهما
(ولولي كتم العمي ونحوه)
من كل عيب لا يوجب
الخيار الا بشرط أي اذا
لم يشترط الزوج السلامة
منه لان النكاح يفي
على المكرامة بخلاف
البيع يجب على الدائع
بيان كل ما يكره المشتري
وأما ما يوجب الخيار عليه
بينانه (و) يجب (عليه كتم
الخفي) بفتح الخاء المعجمة
أي الفواحش التي توجب
العار كالزنا والسرقعة
(ومنع أجزم وأبرص من
وطء أمه) لانه ضرر والزوجه
أولى لان تصرفه في الرقيق

أقوى من تصرفه في الزوجه
فصل في خيار من نعتي وهو في عتقه (نكر عتقه) (نعت عتق) (ولو نعتة) (فراقه) في حال بيد أمه حتى
تختار (بطلقة) وقوله (و) راجع للثلاثة أي كل عتقها الا لم يكن كل تحت عبد لا حر بطلقة لأكثر روايات أو أهممت كل قالت
طلقت نفسي أو احترت نفسي (بأنه) خبر لم يتدأخذوف أي وهي بآفة وبالجر على المعت والمعت في صفته اليغونه ولا

إيهام فيه فإن أوفعت طلاقتين فله رد الثانية على قول الأكثر (ولاشئ لها) من الصداق ان اختارت نفسها (قبل البناء وطابعته) أي
 البناء (المسمى) لانه تقررها بالوطء (الأن تعتق قبله) أي البناء ولم تعلم بعته (في طؤها غير عالمة فلا كثر منه) أي من المسمى (ومن
 صداق المثل وليس للسيد ابتزاعه) أي الصداق (الأن يشترطه) السيد لنفسه بعد أن قصضته من زوجها (أو يأخذها) السيد من الزوج
 (قبل العتق) فيكون للسيد في الصورتين استثنى

٣٦٧

من قوله إن كل عتقها الخ قوله

(الآن تسقطه) أى لا
أن تسقط خيارها بقولها
اخترت زوجى ونحوه أو
تقول أسقطت خيارى فلا
خيار لها بعد ذلك (أو يمكنه)
من نفسها (طائفة) وإن لم
يطأها بالفعل (بعد العلم)
بمباينة غيرها فلا خيار لها (وإن
جهلت الحكم) بأن لها الخيار
وبأن تمكنها طائفة . سقط
لخيارها (أو يمينها) أى
يطأها طلاقاً بائناً ولا خيار
لها لقواته بفوات محل
الطلاق (أو يعتق)
زوجها (قبل اختيارها)
ولا خيار لها لأنها صارت

على الثاني (قوله وله رد الثانية على قول الأكثر) أى أقول مالك لا تختار إلا واحدة ما دة وقاله أكثر الرواة ومقابلته قول المدونة وللأمة إذا عتقت أن تختار بنفسها بالبنات ومبناها اثنتان اذهباً عن العبد (قوله فلا أكثر منه الخ) أى لانه ان كان المسمى أكثر فمدرضى به على أنها أمة فرفضه به على أنها حرة أولى وان كان صداق مثلها أكثر دفعه طها وحو بالانه قيمة بصعها ومحل لروحه الاكثر فمما اذا كان نكاحه صحيحاً أو فاسد العقد فان كان فاسد الصداق وجب طها بالدخول مهر المثل اتفاقاً قاله ح (قوله الا أن تسقطه) أى ولو صغيرة أو سفينة اذا كان الاسقاط حسن نظر لها والالم يلزمها عند ان القاسم ونظر لها السلطان خلافاً لقول أشهب يلزمها الاسقاط مطلقاً ولو لم يكن حسن نظر (قوله أو تنكحه من نفسها) يدخل في ذلك ما اذا نكحت بالزوج لان تلك مذهبهم مع محاولة طها ليكون مسقطاً أخرى اذا نكحت به دون محاولة منه (قوله بعد العلم منها عتقها) فلو ادعى عليها العلم وخالفته كان القول قولها بلا عين (قوله ولو جهات الحكم الخ) هذا الاطلاق الذى شئى عليه المصنف شهرة ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وقال ابن القطان انما أسقط مالك خيارها حيث أشترى الحكم ولم يكن جهل الامية به وأما اذا أمكن جهلها فلا (قوله فلا خيار لها) أى ولو كان تأخيرها الاختيار طها فقولنا لا تأخير طها حيث لم يبدئها قبل ذلك واعلم أنه اذا انما قبل اختيارها بنفسها وكان ذلك قبل الدخول فلها انصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله ولا شئ لها قبل النكاح لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طلائها (قوله بفوات محل الطلاق) أى وهو العصة فاذا أباهها واختارت الطلاق بعده كان ذلك الطلاق لا محل له لرواى عمله بالينونة (قوله ولا يسقط اختيارها) محل ذلك ما لم تنص مدة بكنها أو تختار فيها لم تحت حتى جاء الحيض والادلا خيار لها (قوله ان أو فها زوجه الخ) فلو عتق في زمن الايقاف بطل خياره ورحمت زوجته وليس ذلك مثل عتقه في زمن تأخيرها لاجل حيض (قوله ان طلبته) أى بان قالت امه لوفى أنظر وأستشير فى ذلك واعلم أنه لا نفقة لها في مدة التأخير لان المنع جاء منها فتمنع بها ان احقارت العراق من عتق زوجته بعد عتقها ولم تعلم بعته حتى تروحت بشأن فانت بدخول ذلك الشئى اذا لم يعلم بعته فى الاول سواء دخل بها ذلك الاول أم لا كذا فى الاصل

(تنظر) أي تتروى (بـهـ والـ) توف بان غفل عنها أرواح زوجها أولم يعلم المحكم (عند مقت أمهما مرضه) أي بزوحها أي بالمقام معه إذا لم تكن طائعة (وأن مدسنة) الله أعلم (وصل) في بيان أحكام تنازع الأزواج (إن تنازعاً في امرٍ واحدة) بأن ادعاهما أحدهما وأبكرها الآخر (تنت ولو بمعية سماع) تشهد بالمال بزل جمع من التنازع يروى أن الأنازح إذا لاه أزوج بـ لا نقولا
يشت باقرارها بعد التنازع (والا) ما لم يثبت بمعية قطع أو سماع (ولا يثبت على المنكر) لأن جحيت ثم الاله كل دعوى لا يثبت إلا بعدلين
ولا يثبت بخودها على المنكر المدعي عليه

إل (ولو أقام المدعى شاهدا) يشهد له إذا قاندة في توجهه على المنكر لأنه لو نكل لم يقض بالشاهد والنكول (لكن يخالف معه) أى مع شاهده إذا مات المنكر (ويرت) لأن الدعوى آلت إلى مال (ولا صداق) لما لا فقه من أحكام الحياة (وأمرت) المرأة المنكرة (بانتظاره) أى الزوج المدعى (لبينة ادعى قريها) لا ضرر عليها فى انتظارها فلا تنزوح فإن أتى بها قضى له بها (ثم) إذا أمرت بالانتظار ولم يأت بها أو كانت البينة بعيدة (لم تسمع له بينة) بعد ذلك (أن عجزه) أى حكم بعجزه (الحاكم) لأن لم يحكم بذلك فتسمع (وليس إنكاره) للزوجية (طلاقا) فإذا أقامت عليه ٣٦٨ الدنة وحكم الحاكم بها فبازمه البقرة ويحل له وطؤها (الا أن يعويه) أى

الطلاق (به) أي بالانكار
فيكون طـ لاقا (ولو حكم
عليه بها) أي بالزوجة
حين أقامت المرأة عليه
البينة (جدد عقدا) اتحل
له (ان علم) من نفسه
(أنها غير زوجة) في الواقع
وان البينة زور (ولو
ادعاهما) أي المرأة (رجلان)
فقال كل منهما هي زوجتي
(أقام كل) منهما (بينة)
تشهد له وسواء صدقتما
أو كذبتما أو صدقت
أحدهما (فسخا) أي
فكاحهما بطلقة بائة
لاحتمال صدقهما مع
عدم علم السابق منهما
(كذات الوليين) إذا جهل
زمن العقدين ولا ينظر
لدخول أحدهما بها ولا
ينظر لاعدلية أحدهما ولا
لغيرها من المرحضات
إلا التار يخ فانه يعمل
بالسابقة في التار يخ ولو
أرخت أحداهما فقط طالمت
كعدم التار يخ بالمرأة على
الارحح (وان أقرها) أي
بالزوجة (طارئان) على
محلة (توارث الثبوت النكاح)
بأقرارهما وهما طارئان
(كابوي صميمين) أقر ابنه كاح

وادعى رجل سكاها وهو طارثان وعجز عن اثبات ذلك لزمها اليمين لانهما لو أقرت له بما ادعاه من السكاك
 كانا زوجين وقيل لا يمين عليها لانها لو نكحت عن اليمين لم يلزمها السكاك اه وعز الثاني ابن عمره المعروف
 المذهب والاول لسحنون كذا في بن وما قاله سحنون مبني على أن الطارثين يثبت نكاحهما باقرارهما
 بالزوجة مطلقا والمشهور تقييد ذلك بما اذا لم يتقدم نزاع في أصل الزوجة (قوله بل ولو أقام المدعي شاهدا)
 أي خلافا لقول ابن القاسم يخاف المنكر لو شهدا ذلك الشاهد (قوله ويرث) أي على ما قال ابن القاسم
 لان دعوى الزوجة بعد الموت ليس المقصود منها الا المال وكل دعوى مال تثبت بالشاهد واليمين وقال
 أشهب لا ميراث لان الميراث فرع الزوجة وهي لا تثبت بالشاهد واليمين (قوله لانه من أحكام الحياة)
 أي لانه في مقابلة التمتع في حالة الحياة ولم تثبت الزوجة حال الحياة (قوله لم تسمع له بينة الخ) حاصله أنه
 اذا نظروا الحما لم يأتوا بالبينه التي ادعى درهما ثم لم يأت بها تارة يعترف بالعجز وتارة يقول لي بينة وسأقي بها
 فان عجزه القاضي ثم أتى بها لم تقبل وهذا هو المشار اليه بقوله ثم لم تسمع له بينة الخ أي في حال كونه مدعيا
 صحة وان لم يعجزه في هذه الحالة وأتى بها قمت والمعتري بالعجز اذا عجزه وأتى بها قمت ولان بقبولها وعنده
 والراحح عدم القبول (قوله وليس اسكاره لازوجية طلاقا) وذلك لان اسكاره لا اعتقاده اها ليست زوجة
 وحيث أثبتت الزمة البناء والنقمة ولا يلزمه طلاق (قوله الا أن ينويه أي الطلاق الخ) أي والحال اها
 قد أتمت الزوجية وأما ان لم تثبت الزوجية فلا يكون طلاقا ولو قصده لانه طلاق في أحنية والحاصل أن
 انكاره انما يكون طلاقا اذا نوى ذلك وأثبتت الزوجية عليه فاذا وجد الامر ان لزمته طلاقه الا أن ينوي
 أكثر (قوله ولا يظن له تحول أحدهما بها) أي وحيث فلا يكون الداخل أولى ولا بد من الفسخ كذا قال
 عبد الحق خلافا لابن لمابة وابن غالب حيث قالان دخل بها أحدهما كانت له كذا الوليين اذا اختلف
 زمن عقدهما وعلم السابق (قوله فانه يعمل بالأساندة) أي لانه أسبق بالعقد عليهما (قوله كعدم التاريخ
 بالمره) وكذا ان لم يعلم السابق أو ارجعتهما معاني وقت واحد (قوله والا بكون طارثين الخ) حاصله
 أن الرجل والمرأة اذا كانا بالدين أو أحدهما بالدين ياراهم خطارثا وأقرارا ما هم ازوجان ثم مات أحدهما فهل
 يرثه الآخر ولا يرثه في ذلك خلاف فقال ابن المواز يتوارثان اذا أحدهما المكلف الرشيد باقراره بالمال وقال
 غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية لان الزوجية لا تثبت بتقار رغب الطارثين وطاهره ولو طال زمن
 الاقرار ومحل الخلاف اذا لم يكن هناك وارث ثابت النسب حائز لجميع المال والا لم يثبت التوارث اتفاقا
 (قوله وسواء كان الاقرار في الصحة أو في المرض) أي لا فرق بين الاقرار في الصحة أو في المرض وقد قال
 في الجواهر ومن احتضر فقال لي امرأة نكحت سهاها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها ولو قالت زوجي
 فلان نكحة وأتى بعدم موتها ورثها باقرارها بذلك ونقلت في الترضيع وخالف في ذلك الاحموري قال ومحل
 الخلاف اذا وقع الاقرار في الصحة والا فلا يرث اتفاقا لان الاقرار في المرض كأنشاء فيه وإنشاء فيه
 ولو بين الطارثين مانع من الميراث اه ورده بالانتقال المتقدم عن الجواهر (قوله وكان اخوة لانهما
 قبل النساء) أي بعد اتمامهما على ثبوت الزوجية والخصال أنه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل

والله اعلم بآفته يثبت به النوار (ولا) يكونا طارئين

ولا أبو صبيح بن كابل الدين أو أحدهما أو أقربا من زوجة أو أحد هما من غير نكاح وصدا كان الأمر في الصحة أو في المرض (و خلاف) في الثورات إذا مات أحد هما (و ان تنازعا في قدر الأمر) كان يقول الزوج عشرة تغفر له بل خمسة عشر (أو) في (صغته) بان قالت بديار بن عمدة وقال بل يردية وكل واحد منهما (قال) الماء النول الذي لا يشبهه بيمانه (بان) كل واحد من الأختين فثبت النكاح ولا يفسح (ولا) بسببه واحد منهما أو أختيهما (الرحمة) ان كناية شديدين والإمر في غير النكاح كقول أبي عبد الله في قوله

(وفسخ) النكاح بينهما ونكوهما كخالفهما (وبدأت) الزوجة بالخلف لأنها كالأماع (وقضى للحالف على التام كل وفسخ) ان
 اختلعا (في الجنس) قبل البناء كذهب وثوب وكعبد وفرس أو بعير (مطلقا) أشبهامعا أو أحدهما أو لم يشبهها (ان لم يرص أحدهما بقول
 الآخر) والافلاسخ (و) ان اختلعا (بعد البناء فالقول له) أي للزوج (بيمين) فان سئل حلفت وكان القول لها (في القدر أو الصفة وان لم
 يشبه) كما لو أشبه بالاولى (كالطلاق) أي كما أن القول للزوج بيمين ان اختلعا في القدر أو الصفة قبل البناء بعد الطلاق (والموت) أشبه
 أولم يشبه فلا يراعى الشبه وعدمه الا قبل البناء من غير طلاق وموت (فان سئل) الزوج في هذه المسائل (حلفت) الزوجة وكان القول لها
 فيما اذا تنازع بعد البناء أو بعد الطلاق (أو) تخلف (ورثتها) فما اذا ماتت لان الطلاق والموت والبناء بمنزلة فوات السلعة في البيع
 فالقول فيه بعد الفوات لا يترى ان أشبه وهذا القول للزوج مطلقا أشبه أم لا وأما قبل البناء يراعى قول من أشبه لانه بمنزلة قيام السلعة
 في البيع يراعى فيه قول من أشبه ويمدأ المانع باليمين والمرأة هنا كالسائغ هذا في الاختلاف في القدر والصفة وأما في الجنس فإشارته
 بقوله (ورد) الزوج (اصداق المثل) ان تنازع بعد البناء (في الجنس) والمراد به ما يشمل النوع كعبد وفرس أو بغيره المراد الجنس اللغوي
 وتقدم أنه ان كان التماز ع قبل البناء ولم يرص أحدهما بما ادعاه الآخر فلا بد من فسخه أي بعد خلفهما أو سكوتهما معا ولا شيء فيه للمرأة
 فان كان بعده فانه يرد اصادق المثل (مالم يرد على ما ادعته) المرأة فان زاد فليس لها الا ما ادعته اذ لا يعطى مدعى أكثر مما ادعى (أو ينقص
 عن دعواه) فان نقص صداق المثل عن دعواه كما لو قال اصادق فانه يرد

البقرة ان من أقر بشاة
 لا يقضى عليه ما قل مما
 أقربه ومضى قلنا هنا بالفسخ
 احتاج لحكم وكان بطلاق
 وقوله (وثبت النكاح ولا
 فسخ) راجع لقوله وبعد
 البناء الخ ولقوله فالقول
 ادعى الخ ولقوله وقضى
 للحالف وافهم قوله ان لم
 يرص فحصل أنه ان كان
 تنازع قبل البناء ولم يحصل
 طلاق ولا موت فالقول
 لمدعى الاشبه بيمينه ولا
 فسخ في القدر والصفة فان
 أشبهامعا أو لم يشبهامعا
 وفسخ ان لم يرص أحدهما

ما ياتي (قوله وفسخ النكاح بينهما) أي ويتوقف الفسخ على الحكم ويقع الفسخ طاهرا وباطنا كما
 بآتي (قوله مطلقا) أي كما هو عند اللحنى وابن رشد والمتطو وغيرهم كما سيأتي (قوله ان لم يرص
 أحدهما الخ) حاصل فقه المسئلة أهم اذا تنازع في جنس الصداق قبل البناء فسخ مطلقا أحدهما أو
 أحدهما أو سكلا أشبه أو لم يشبه أو أشبه أحدهما فان تنازع فيه بعد البناء رد الزوج اصادق المثل
 مالم يرد على دعواه أو ينقص عن دعواه وان تنازع في قدره أو في صفته فان كان قبل البناء صدق بيمين
 من انفرد بالشبه وان أشبه أو لم يشبه فان خلفا أو سكا ففسخ النكاح مالم يرص أحدهما بقول الآخر
 وان كان التنازع فيما بعد البناء صدق الزوج بيمين وقد حصل الشارح ذلك وأوضحه غاية الايضاح
 (قوله عند معناده) أي اذا كانت من قوم يمتنا كحوز على التعويض فقط أو هو العالب عندهم أو عليه
 وعلى التسمية سوية لصدق الاعتماد بذلك (قوله فان اعتادوا التسمية خاصة) أي أو لا عادة لهم
 شيء أو كانت هي العالبة فيحصل قول كل في ثلاث حالات (تنبه) لو ادعت امرأة على رجل أنه
 تزوجها مرتين بصداقين وأكدها الرجل وأقامت بكل بينة لزمه نفسهما وقد رطل لاق بينهما للجمع
 بين الميتين ولا فرق بين أن ينكر الرجل النكاح أو أن ينكر أحدهما وكلفت ببينة أن الطلاق
 بعد البناء لينكحل الصداق الاول وأما الثاني فينظر فيه لحالته الحاصلة وان كان قد دخل لزمه
 جميعه والافنصفه ان طلق (قوله من يعتق عليها) أي وهم الاصول والفصول والخواشي القرينة

٤٧ - صاوى - ل

يقول الآخر وان كان التماز ع قبله في الجنس حلفا وفسخ مطلقا
 ولا ينظر أشبه ولا عدمه مالم يرص أحدهما بقول الآخر وان حصل التماز ع بعد البناء أو قبله بعد طلاق أو موت فالقول للزوج بيمينه
 ولا فسخ في القدر والصفة وأما في الجنس فيرد اصادق المثل بعد خلفهما أو سكوتهما معا ولا سبيل للفسخ ولا يراعى شمه لهما ولا لأحدهما
 فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى له بما ادعى ولا فسخ أيضا وقد علمت أنه متى حصل بناء فانه فسخ مطلقا كان التماز ع في القدر أو الصفة
 أو الجنس أشبه أو لم يشبه أو أشبه أحدهما دون الآخر لأنه في القدر والصفة القول قول الزوج ان حلف والا حلفت وكان القول لها
 وفي الجنس يرد اصادق المثل ان حلفا أو سكا فاحلف أحدهما فالقول له وأنه لم يحصل بناء فانه يفسخ وذلك فيما اذا تخالفا أو تناكلا
 معا في اختلافهما في الجنس مطلقا أو في الصفة والقدر اذ لم يتفرد أحدهما بالشبه وصور المسئلة أربعة وعشرون لان التماز ع اما في القدر
 أو الصفة أو الجنس وفي كل اما أن يشبهامعا أو لم يحصل شبه أو يشبه الزوج فقط أو هي فقط وفي كل اما أن يبنى بها أولا وظاهر كلام
 الشيخ أنه لا فرق بين الاختلاف في الجنس وغيره وهو خلاف ما قرره في توضيحه ونبهه عن اللحنى وابن رشد والمتطو وغيرهم (ولو ادعى)
 الزوج أنه تزوجها (تقويما عند معناده) أي التفويض يمتن وادعت هي تسمية (فكذلك) أي بالقول بيمين ولو بعد الفوات بدخول
 أو موت أو طلاق فيلزمه أن يفرض لها صداق المثل بعد البناء ولا شيء عليه في الطلاق أو الموت قبل البناء فان اعتادوا التسمية خاصة
 فالقول لها بيمين وثبت النكاح (ولا كلام لمحجور) لصفه أوصداق من زوج أو زوجة في التماز ع المتكلم ذكره بل الكلام لوليه واليمين
 عليه (وان قال الزوج) لها (أصادقك ياك) أو غيره ممن يعتق عليها (فقلت) ل أصادقك (أي) وغيره ممن يعتق عليها أو سكا وكان
 التماز ع قبل الدخول بدليل أنه حصل الاتي بصورها مع اما أن يشبهامعا أو ينفكلا أو يشبه الزوج وهو الوجه

لما بقوله (حلفت) أي إبدأت باليمين بأنه أصدقها أمه إلا أباها ثم قيل له أحلف لرد دعواها (فإن حلف) كما حلفت بأنه ما أصدقها إلا أباها
 لأمرها (فسخ) النكاح بطلاق وهذا دليل على أن النزاع قبل البناء أذ بعد لا يتأني فسخ كما تقدم وهذا من الاختلاف في الصفة (وعتق
 الأب) لأقراره بحريته وولائها كما يأتي (كان نكلا) معاقبته بفسخ ويعتق الأب فقط (وإن نكل) بعد حلفها (عتقها) الأب لأقراره
 بحريته والام لحلفها ونكوله (وثبت) النكاح (بها) أي بالام فلو طلقها قبل البناء رجعت عليها بنصف قيمتها (ولو طلقها وان حلف
 فقط) دونها (ثبت) النكاح (به) أي بالأب والام رقيقة في الصور الأربع يعتق الأب وفي صورة واحدة تعتق الأم معه وهي صورة
 نكوله وحلفها وهي التي يثبت النكاح بها وترقى في الثلاثة والولاء طلق في الأربع صور اجتماعا وانفرادا فلو كان النزاع بعد البناء ثبت
 النكاح في الصور الأربع والقول للزوج بيمين فإن نكل حلفت وعتقها ما كان نكلت أيضا تعتق الأب لأنه ثبت به النكاح ولا رجوع
 لأحد مما على الآخر شيء (و) إن تنازعا (في قبض ماحل) من الصداق فقال الزوج دفعته لك وقالت لم تدفعه بل هو باق عندك
 (فقبل البناء) القول (قولها) إن كان التنازع (بعده) فالقول (قوله بيمين فيهما) أي في المسائلتين لكن باربعة

٣٧٠

(قوله وهذا من الاختلاف في الصفة) أي وأما أفرد ما يمينه على أنه تارة يعتق الأب وتارة يعتقان معا
 (قوله ولو طلقها) أي لأنه أقرب منه صداقها فيكمل العتق خصوصا وقد قيل إنها تملك بالعقد المكل ولا
 يرجع الزوج عليها شيء من قيمته (قوله اجتماعا وانفرادا) قال اجتماع عتقهما معا وهو صورة واحدة
 والانفراد عتق الأب فقط وهو في ثلاث (قوله في الصور الأربع) المناسب أن يقول في الصور الثلاث
 لأنه بعد البناء لا يتأني الثلاث صور حلفه جامعها بعد نكوله نكلها معا ولا يتأني حلفها معا مع القول الشارح
 والقول للزوج بيمين فتكون الصور سبعا أر بعاقيل الدخول وثلاثا بعده واعلم أن الأب إذا مات بعد
 عتقه لأقرار الزوج وترك مالا فإن الزوج يأخذ منه قيمته نظرا لأقرار الزوج لأنه مملوكه والباقي للزوجة
 نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كله بالولاء كما قيل انظر عب (قوله القول قولها) أي أنها لم تقبض أن
 كانت رشيدة والافواه هو الذي يحلف فان نكل ولها غرم لها الاضاعته بنكوله ماحل من الصداق (قوله
 أولا عرف لهم) أي كما إذا استوى الحال (قوله بل قولها) أي بيمين أيضا وهذا هو المعتمد وقال سحنون
 القول قوله (قوله وأما التنازع في مؤحل الصداق الخ) أي سواء كان التنازع قبل البناء أو بعده كما في بن
 (قوله وإن تنازعا في متاع البيت الخ) اعلم أن مثل الزوجين القريبان كرجل ساكن مع محرمه أو مع امرأة
 أجنبية وتنازع معها في متاع البيت ولا يبينه لهما فحكمهما حكم الزوجين كذا في الحاشية (قوله فله القول
 بيمين) أي إلا أن يكون في حوزها الخاص بها أو يكون فقيرا لا يشبهه بغيره فلا يقبل قوله ويكون القول للمرأة
 (قوله ولها الغزل) أي بيمينها إذا تنازعا فيه قبل الطلاق أو بعده ولا بد من لأحدهما وانما قصي لها لأنه من
 فعل النساء عابا وهذا ما لم يكن يشبهه أيضا ككونه من الخاكة والا كان له خاصة بيمينه لأنه من المشترك
 وتقدم أنه فيه يغاب جانب الرجل وكل هذا ما لم يكن في حوز أحدهما الخاص به (قوله كلفت هي بيان أن
 العزل لها) اعترض على المصنف بأن قوله كلفت هي بيان الخ مخالف لقوله قبل ولها الغزل لأنه إذا ما رادعت
 أن العزل الذي في البيت لها وقبل قولها وهما رادعت ذلك فلم يقبل قولها وأجاب بعضهم بحمل الأول على من
 صمغته العزل وهما على من صمغته التسريح فقط وأجيب أيضا بأن ما رادعت قول ابن القاسم وما هنا قول مالك

شروط في الثانية أواد
 الأول بقوله (إن لم يكن
 العرف تأخير) أي تأخير
 ماحل من الصداق بأن
 كان عرفهم تقديمه أولا
 عرف لهم فإن كان العرف
 تأخير فلا يكون القول
 قوله بل قولها والثاني بقوله
 (ولم يكن معها رهن) والا
 فالقول طلاله والثالث
 بقوله (ولم يكن) الصداق
 مكتوبا (بكتاب) أي وثيقة
 والا فالقول لها والرابع
 بقوله (وإدعى) بعد البناء
 (دفعه) لها (قبل البناء)
 فإن ادعى دفعه بعده فقوله
 وعليه البيان وأما التنازع
 في مؤحل الصداق فالقول
 لها كسائر الديون من أن
 من ادعى الدفع فلا يبرئها إلا
 البينة أو اعتراف من رب
 الدين (و) إن تنازعا في متاع

(قوله)

البيت) أي ما فيه (فلا المرأة المعتاد للنساء فقط) كالحلي والاحجرة وما يناسب

النساء من الملابس إن لم يكن في حوزها الخاص به والا فالقول له بيمين ولم يكن المرأة معروفة بالفقر والا فالقول له إلا ما يناسب جهازها
 (والا) يكن ما في الميت معتادا للنساء فقط بل للرجال فقط كالسيف ونحوه والفرس ونحوها والمصحف وكتب العلم وسائر التجارة أو معتادا
 لهما كالأواني (فله) القول (بيمين) لأن الشأن أن ما في الميت للرجال (ولها العزل) إذا تنازعا فيه (الا أن يثبت) الزوج (أن الكتان له
 فشر كان) هو بقيمة كتانه وهي بقيمة غزلها (وإن نسجت) المرأة شقة رادعاها الزوج (كلفت) هي (بيان أن العزل لها) واختصت
 بها قاله مالك (والا) تبين أن لها الغزل (لزمه) لها (الاحجرة) واختص بها وقال ابن القاسم التسريح لأن زوج بيان أن الكتان والغزل
 له فإن أقام اليمينه كانت شريكته فيها بقدر قيمة تسجها وهو بقيمة كتانه وغزله قال بعضهم وقول ابن القاسم هو المتأد من مسألة كون
 الغزل لها (وإن اشترى) الزوج (مادوا) أي شيئا شأنه أن يكون (لها) كالحلي (فادعته) المرأة وأنه اشتراها لها من مالها وادعى هو أنه اشتراه
 لنفسه من ماله (حلف وقضى له به) فإن نكل حلفت وقضى لها به (كأنه كس) وهو أنها اشترت شيئا يشبهه أن يكون للرجال كالسيف وادعت
 أمها الشترته من مالها وفان هو بل من مالي الشترته لي حلفت وقضى لها بعد أن

نكحت حلف وأخذته وقيل لا يمين عليها أي يقضي لها به من غير يمين (فصل في الوليمة وأحكامها) (الوليمة وهي طعام العرس) يضم العين المهملة (مندوبة) لأنها تدور عليها ولو قيل البناء سفر أو حضر فلا يقضي بها وقيل واجبة فيقضي بها (تكونها) أي كما ينبغي أن تكونها (بعد البناء) فهو مندوب ثان على المعتقد وقيل إنما تكون بعد البناء فإن قدمها لم يكن آتيا بالمندوب (تجب اجابة من عين لها) بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكاتب أو رسول ثقة يقول له رها أَدع

العلماء أو المدرسين
وهم محصورون لأن لم
يحصروا ولا أن قال له ادع
من لقيته فلا تجيب كما
لا تجيب دعوة لطعام ختان
أو قدوم من سفر أو لمشاء
دار أو صرفه صبي أو نكح
كتاب ونحو ذلك (وان)
كان المدعو (صائماً)
فيجب (لا أكل) وان
لمعطر فلا يجب (ان لم
يكن) في الجاهل (من
ينادي منه) لا مردني
كمن شأنه الخوض في
أعراض الناس أو من
يؤذيه (أو منكر كمرش
حرير) بحاس عابه هو أو
غيره محضرته (وأنه قد)
من ذهب أو قصة لا كل
أو شرب أو تخبير أو نحو
ذلك ولو كان المستعمل
غيره محضرته (وسماع
غائبة) ورقص نساء
(وآله هو) غير مدف
وزمارة وبق (وصور
حيوان) كاملة (لهائل)
لامنقوشة بحائط أو
فرش إذا كانت تدوم
كحشب وطين دل (وان
لم تدوم) كما لو كانت من
خوخة شربطية أو الخاصل
أن تصاور الحيوانات
تحرّم اجتماعان كانت
كاملة لهائل مما يطول

(قوله حلف الخ) محل حلفه إذا كان اشتراه من غيرها كما هو الموضوع لأمته والأدلاء وكذلك لو
شهدت له البينة أنه اشتراه لنفسه فلا يمين أيضاً وما قيل فيما اشتراه الرجل يقال فيما اشتريته المرأة
(فصل في الوليمة وأحكامها) الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين والناس فيها
ومنها أول الغلام إذا اجتمع عقله وخلقه (قوله وهي طعام العرس) أي خاصة ولا تقع على غيره إلا بقيد بان
تقول وليمة الختان مثلاً * وأعلم أن طعام الختان يقال له أَدع أو طعام القادم من سفر يقال له بَقِعة وطعام
النقاس يقال له خرص يضم الحاء وسكون الراء والطعام الذي يعمل به الجيران والأصحاب لأجل المودة يقال له
مأدبة بصم الدال وفتحها وطعام بقاء الدور يقال له وكبرة والطعام الذي يصنع في سابع الولادة يقال له
عقيقة والطعام الذي يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذافة ووجوب اجابة الدعوة والخصم ورائها هو
وليمة العرس وأما ما عداها فصوره مكرهه إلا العقيقة فمندوب كذا في الشامل والذي لا ينشئ في المقدمات
أن حضور الكل مباح الوليمة العرس فواجب والألوة عقيقة مندوب والمأدبة إذا فعلت لا بأس الجار
ومودته فندوبة أيضاً وأما إذا فعلت للفجار والحمد لله فمندوب رها مكرهه (قوله وقيل إنما تكون بعد البناء)
أي وقيل قبل البناء أو قبل وكلام مالك يحتمل أن يكون قوله من فاتته قبل البناء لأن الوليمة لا شهر
النكاح وأشهره قبل البناء أفضل كذا في بن قال المدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة أن غايته للأسابيع
بعد البناء فمن أخوه للأسابيع كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله ولو بكتاب) أي هذا إذا كانت الدعوة
مباشرة بأن خاطبه صاحب العرس بنفسه بل وان أرسل له كتاباً (قوله ونحو ذلك) أي من باقي السبعة
التي قدمنا لك (قوله وان كان المدعو صائماً) محل وجوب اجابة الصائم ما لم يمين له وقت الدعوة أنه صائم
وكان وقت الاجتماع والاصراف قبل الغروب والأدلاء تجب اجابته (قوله وان لمعطر ولا يجب) أي على
الراجع لرواية محمد أنه يجيب وان لم يأكل ولقول الرسالة وأنت في الأكل بالخيار وفي الترمذي عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال من دعي فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك وقال ابن رشد لا كل مستحب لقوله عليه
السلام فان كان مفطر فليأكل كل وان كان صائماً فليصل أي يدع نحل مالك الأمر على التندب للحديث
المتقدم لأن أعمال الحديثين أولى من طرح أحدهما (قوله وسماع غائبة) بمعنى بغية إذا كان غنائها يثير
شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان بالكلمة من ذوات الأوتار لأن سماع الغناء غايها يحرم إذا وحدها من هذه
الثلاثة والا كان مكرهاً وان كان من النساء لأم من الرجال فلا كراهة ما لم يكونوا تشبهين بالنساء والا
كان حراماً (قوله وصور حيوان) في عب نقلا عن ح أنه يستثنى من المحرم تصوير أربعة على هيئة
بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات على تربية
الاولاد اه وطاهر هذا أنه يجوز تصويرها واللعب بها للبنات وبيعها وشراؤها وان كانت كاملة
الخلفة فانظره مع قول الشارح فحرم اجتماعان كانت كاملة (قوله بخلاف ناقص عضو) مثله ما إذا كان
مخروق البطن وانما حرمت الصور لما ثبت أن المصورين يعذبون يوم القيامة ويقال لهم احيوا ما كنتم
تصورون (قوله والنظر إلى الحرام حرام) أي كشي على جبل وكالخط من الطارة واللعب بالسيف
للحظر والغمر في السلامة وفي بن عن ابن رشد أن المشهور أن عمل ذلك وحضوره جائز للرجال
والنساء وهو قول مالك وابن القمام غاية الأمر أنه يكرهه لذى الهيئة أن يحضر اللعب اه من حاشية
الاصل (قوله أو كثرة زحام) مثله ما إذا كان الداعي امرأة غير محرم أو كانت الوليمة لغير مسلم ولو كان

استمراره بخلاف ناقص عضو لا يعيش به لو كان حيواناً بخلاف ما لا طل له كنفش في ورق أو جدار وفيما لا يطول استمراره خلاف
والصحيح حرمة والنظر إلى الحرام حرام وأما تصوير غير الحيوان كالسفن والأشجار فلا حرمة فيه وليس من المكرهات الجدران بحجر إذا لم
يستعمله (أو كثرة زحام) فانها مسقطه لوجوب الدعوة (أو غلق باب دونه) إذا قدم (وان لمشاورة أو) لم يكن (عذر يبيح الجمعة) أي
التحاف عنها من كثرة مطر أو وحل أو خوف على مال أو مرض أو غير بض قريب

وهو ذلك (وخم ذهب غير مدعو) حرم (أكله) أن ذهب ويسمى الطغيلي (الاباذن) من رب الطعام فيجوز أكله (وكره نشر اللوز والسكر) ونحوهما في المجلس (للنبهة) لأنه ليس من فعل الناس وأما وضع ذلك لئلا كل على العادة فجائز (و) كره (الزماره والبق) المسمى عندنا بالنقير إذا لم يكن جذا حتى ٣٧٢ يلهي كل اللهو والاحرم كآلات الملاهي ذوات الاوتار والغناء

المشتمل على فحش القول أو الهذيان (لا لعربال) قال ابن عمر هو المسمى عندنا بالبندير ويسمى في عرف مصر بالطار أي فلا يكره إذا لم يكن فيه صرا صير والاحرم (والكبر) فلا يكره وهو الطبل الكبير المدور المعشى من الجهتين

وفصل في القسم بين الزوجات وما يلحق به (في) (انما يجب القسم) على الزوج البالغ العاقل ولو مجبونا أو مريضا مرضيا بقدرة عليه (للزوجات) لا للإماء ولا زوجة مع أمة (في الميت) لا في غيره كالوطء والمكسوة والمهقة (وان) كانت الزوجات (أماء) كهن أو بعضهن أو كتابيات كذلك (أو) وان (امتنع الوطء شرعا) أو عادة أو طمعا كحجرمة) بحج أو عجرة (أو مظاهر ممها) مثالا للمتنع شرعا والامتناع في الأول من جهتها والثاني من جهةه (ورقضاء) مثالا للمتنع عادة (وجذماء) مثالا للمتنع طمعا (لا) يجب القسم (في الوطء الا صرر) أي إلا أن يقصد بتركه ضرر أو فتنع ويجب عليه

ترك الضرر (ككفته عن وطء واحدة) مع قدرته عليه (للتوفيق لذه لا لغيره) والامتناع منقطع (وفات) القسم (بذوات زمنه) سواء فاته بعد زام لا بدله في نفس بل في

فاته ليلتها ليلة نكاحها

الداعي مسلمانا كان في البيت كلب عتورا أو كان في الطعام شبهة كطعام المكس أو خص بالدعوة الأغنياء أو كانت الطريق فيها نساء وافقات يتعرضن للدخول (قوله ونحو ذلك) أي من رقى أعمار الجمعة المشهورة (قوله الاباذن من رب الطعام) أي في الدخول والا كل وجواز الاكل حينئذ لا ينافي حرمة الذهب ابتداء ومحل حرمة مجيئه بغير إذن مالم يكن تابعا لذي قدر معروف بعد مجيئه وحده فالظاهر الجواز كما في الحاشية (قوله للنبهة) أي لأجل الانتباه فان صار أحدهم يأخذ ما بيد صاحبه فحرام (قوله ذوات الاوتار) أي الخيوط كالربابة والعود والقانون (قوله أي فلا يكره) أي لقوله عليه الصلاة والسلام أعلنوا النكاح واضربوا عليه الدف اه وأما غير النكاح كالختان والولادة فالمشهور عدم جواز ضرب به ومقابل المشهور جوازه في كل فرح للمسلمين (قوله وهو الطبل الكبير) وقيل طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة وهو المعروف بالذربكة وث تقرير لشيخ مشايخنا العدوي أن الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح فان كان فيه صرا صير ففيه خلاف (قوله) قال الامام عز الدين بن عبد السلام من كان عسده هوى من مباح كعشق زوجته وأمته فسماعه لا بأس به ومن قال لأحد في نفسه شيئا فاسماع في حقه ليس بحرم وقال السهروردي المنكر للسماع اما جاهل بالسنن والآثار واما مقترع بحرمه من أحوال الاخبار واما جامد الطبع لا ذوق له في صر على الانكار قال بعض العارفين السماع لما سمع له كما عزم من لما شرب له * واعلم أن العلماء اختلفوا في العود وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الاوتار والمشهور من المذاهب الاربعه أن الصرب به وسماعه حرام وذهبت طائفة الى جوازه ونقل سماعه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص وغيرهم وعن جملة من التابعين ومن الأئمة المجتهدين ثم اختلف الذين ذهبوا الى تحريمه فقليل كبيرة وقليل صغيرة والاصح الثاني وحكي المازري عن ابن عبد الحكم أنه قال اذا كان في عرس أو صنيع ولا ترد به شهادة وأما الرقص واختلف فيه الفقهاء وذهبت طائفة الى الكراهة وطائفة الى الاباحة وطائفة الى التفريق بين أرباب الاحوال وغيرهم فيجوز لأرباب الاحوال ويكره لغيرهم وهذا القول هو المرتضى وعليه أكثر الفقهاء المسوغين لسماع الغناء وهو مذهب السادة الصوفية قال الامام عز الدين بن عبد السلام من ارتكب أمرا فيه خلاف لا يعز رعايه لقوله عليه الصلاة والسلام ادرؤا الحدود بالشبهات وقال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة وقال الله تعالى وما جعل علمكم في الدين من حرج أي ضيق وفي هذا القدر كفاية فان أردت الريادة من ذلك فانظر حاشية شيخنا الامير على عب في هذا الموضع فان فيها العجب العجيب

(قوله وما يلحق به) أي وهي أحكام الشوز (قوله للروحان) هذا هو المحصور فيه فالمعنى لا يجب القسم لاحد في شيء الا للزوجات في الميتة على حد لا محبة في شيء الا في الله (قوله لا للإماء الخ) أي كما قال ابن شاس لا يجب القسم بين المستولدات وبين الاماء ولا بين من وبين المكروهات اه (قوله كالوطء الخ) أدخلت الكاف الميل القلي دل سياق أن الوطء يוכל فيه لطيفته مالم يتمتع لتوفير لذته لاخرى فيحرم ونفقة كل وكسوتهما على قدر حالها وله أن يوسع على من شاء من زيادة على ما يلحق به لما قال ابن عروة ابن رشد من ذهب مالك وأصحابه أنه ان قام لكل بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء من عباشاء (قوله والامتناع في الاول الخ) أي فذلك عدد المثل (قوله والامتناع منقطع) راجع لقوله الا صرر وضابط الامتناع المنقطع صحة حلوله لكن محل فكاكه قال

لكن

لكن

(ولهذا الظالم) بالنعدي اذا ثبت (وان لم يشكر) التبعدي منه على اوليس من الضر ومنعها من الحما والتمه وضربها ضربا غيـ
 مبرح على ترك الصلاة ونحوها بخلاف المبرح كما تقدم (وان) كانت (صغيرة وسفينة) ولا كلام لوليها في ذلك (وان أشكل) الامر فلم
 يعلم هل الضر منها أو منه بان ادعت الضر وتكررت شكواها ولم تثبت ذلك أو ادعى كل منهما الضر وتكررت منه الشكوى
 ولم يكن له بينة (سكنها) الحما كم أي أمر سكنها (بين) قوم (صالحين) ان لم تكن بينهما (ليظهر لهم الحال فيخير والحما كم بقى الضر
 ثم) ان استمر الاشكال والنزاع (بعث) الحما كم (حكيمين من أهلها) أي حكماء من أهلها (ان أمكن) فان لم يكن فاجنبيين
 (وندب كونهما جارين) لان الجار أدري بحال الجار (ويحتمل) أي الحكمين أي شرط محتمل (بالعدالة) فلا يصح حكم غير العدل
 سواء حكم بطلاق أو بقاء أو مال وغيره لعدلي صبي أو مجنون أو ناسق (والذكورة) فلا يصح حكم النساء (والرشد) فلا يصح حكم سفينة
 (والفقه بذلك) فلا يصح حكم جاهل بماولى فيه (و) يجب (عليهما الاصلاح) ما استطاعا

ان يريد الاصلاح فوق الله

ان يريد الاصلاح فوق الله
 بينهما (فان تعذر) الاصلاح
 (طلقا) أي حكما بالطلاق
 (ونفذ) حكمهما ظاهرا
 وباطنا (وان لم يرضيا)
 أي الزوجان بحكمهما
 (أو) لم يرض (الحاكم به
 ولو كانا) أي الحكمان
 مقاسين (من جهة) ما
 أي الزوجين فهو نافذ ولو
 لم يرض به الزوجان أو
 الحاكم فأولى اذا أقامهما
 الحاكم (بواحدة) متعلق
 بطلاقا (ولا يلزم) الزوج
 (ما زاد) على الواحدة (ان
 أوقعا أكثر) من واحدة
 (وطلقا) بما فيه المصلحة
 في طلقان (بلا خلع) أي
 بلا مال يأخذانه منها
 للزوج (ان أساء) الزوج
 أي ان كانت الاساءة منه
 (وبه) أي بالخلع (ان
 أساءت) أي كانت الاساءة
 منها (أو بأقضاء عليها) بلا
 طلاق بأن يأمرها بالصبر
 عليها وعدم معاملتها

والواصل أنه يعظه أولا اذا جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فان لم يفد ذلك ددده ما ضرب فان لم يفد ذلك
 ضربه ان جزم بالافادة أو ظنها (قوله ولا كلام لوليها) قال المؤلف في تقريره هذا ظاهري في السفينة فهو
 راجع لها دون الصغيرة قال كلام لوليها اه (قوله حكمين من أهلها) أي لان الاقارب أعرف
 ببواطن الاحوال وأطيب للاصلاح ونفوس الزوجين أسكن اليهما فبرزان ما في ضمائرهما من
 الحب والمغض واردة الفرقة أو الصحة (قوله فان لم يكن فاجنبيين) فان بعث أجنبيين سم الامكان ففي
 نقض حكمهما تردد والظاهر تنقضه لان ظاهر الآية أن كونهما من أهلها واجب شرط كما في التوضيح
 (قوله سواء حكم بطلاق) أي بغير مال وقوله أو مال أي في خلع (قوله فلا يصح حكم النساء) أي لان
 الحكم حاكم وامام مقتدي به ولا يصح الحكم من النساء ولا الاقتداء من لهن في العقل والدين
 (قوله فلا يصح حكم سفينة) اعلم أن السفينة اذا كان مولى عليه كان غير عدل وان كان أصاح أهل
 زمانه لان شرط العدل أن لا يكون مولى عليه وان كان مهمل فان اتصف بما اعتبر في العدل فعدل والا فلا
 فقول الشارح فلا يصح حكم سفينة أي حيث كان مولى عليه أو مهمل غير عدل (قوله والفقه بذلك)
 أي بغير الفقه لا يصح حكمه ما لم يشاور العلماء بما يحكم به فان حكم بما أشاروا عليه به كان حكمه نافذا
 (قوله ولو لم يرض به الزوجان أو الحاكم) أي أو كان الحكم الذي أوقعه مخالفا لمذهبه اذ لا يشترط
 موافقته له في المذهب (قوله ولا يلزم الزوج ما زاد) حاصله أنه لا يجوز لهما ابتداء ايقاع أكثر من
 واحدة فاذا أوقعاه فلا ينعقد منه الا واحدة لان الزائد خارج عن معنى الاصلاح (قوله وطلقاءا فيه
 المصلحة) ان قلت ان كلام المصنف يفيد أنه يجوز للحكمين الطلاق ابتداء وهو يعارض ما روي في
 باب القضاء من ان المحكم لا يجوز له أن يحكم في الطلاق ابتداء فان حكم مصى حكمه والجواب
 ان ما هنا الطلاق ليس مقصودا بالذات من التحكيم بل أمر حر اليه الحال وأما المقصود بالذات
 الاصلاح فلذا جاز لهما ابتداء الطلاق وما يأتى المقصود بالذات من التحكيم الطلاق فلذا لم يحز فيه
 القاضي الحكم فيه ابتداء (قوله انظر شرح الشبرخيتي) أي فانه قال عند قول خليل وان أساء فهل
 يتعين الطلاق بلا خلع أو لا ما أن يخالف العابد بطر وعليه الاكثرنا ويلا ان نرفي كلامهم رجوع قوله
 وعليه الاكثر الثاني فعلى المصنف تقديمه لاول التأويلين (قوله أي يفد حكمهما) بأن يقول حكمت
 بما حكمتما به وأما ان قال نفذت ما حكمتما به فلا يرفع الخلاف (قوله اقامة حكم واحد) أي ان كان
 قريبا منهما مستوى القرابة أو أجنبيا منهما كما يأتى (قوله على أحد القوانين) ظاهره ان

بالصبر الواقع منها ان اقضى النظر والمصلحة ذلك (وان أساءت) أي نذر كل منهما ما يضرب صاحبه (تعين) الطلاق (بلا خلع عند الأكثر)
 اذ لم يرض بالمقام معه (رجار) الطلاق (به) أي بالخلع (بالنظر عند غيرهم) أي غير الاكثر وهم الاقل فكذلك فله بغيرهم واعتراض على
 كلام الشيخ الذي مقتضاه عكس ذلك انظر شرح الشبرخيتي (وأما الحاكم) بعد حكمهما بما اقتضاه النظر (فأخبراه وبه) أي نفذ
 حكمهما وجوباً ولا يجوز له تعقبه ولا نقضه كما تقدم وان خالف مذهبه وفأدته جمع السكامة وعدم الاحتلاف (وللزوجين اقامة) حكم
 (واحد) برضيانه من غير رفع للحاكم (على الصفة) المتقدمة من كونه عدلا لا سيما كروا الماسد لا ينفقه حكمه ولو لم يرض به فأولى أن لهما
 اقامة حكمين بخلاف الحاكم اذ ارعاه اليه ولا بد من بعث حكمين اذا كان لكل من الزوجين قريب من أهل والآية الكريمة نفى ذلك لان
 قوله تعالى فابعثوا الخ بعد أن ذلك عند ارفع وأنهما ادارضا اقامتاً واحدة بلا رفع كقول (كالحاكم) له اقامة واحدة (والوليين) أي ولي الزوج
 وولي الزوجة حيث كان الزوجان محجوزين للحية القابلة الواحدة لا يرفع على أحد التوازي (ان

الحاكم (أجيبا) من الزوجين ومثله فيما يظهر إذا كان قريبا لهما معا قرابة مستوية **كتاب** عم لهما أو عم والقول الثاني لا يجوز للحاكم ولا للوليين إقامة الواحد مطلقا (ولهما) أي للزوجين (الافلاع عنهما) أي عن الحكمين وعدم الرضا بحكمهما أن أقاما حكمين أو الافلاع عن الواحد أن أقاما واحدا وحل جواز الافلاع (أن أقاماهما) من أنفسهما بارتفاع للحاكم (مالم) أي مدة كون الحكمين المقامين منهما لم (يستوعبا الكشف) عن حالهما (ويعزما على الحكم) والافلاس لهما الافلاع وظاهره ولو رضى بعد العزم على الحكم بالطلاق بالبقاء والصالح وقال ابن يونس يذبح إذا رضى بما بالبقاء لا يفرق بينهما ومفهوم أن أقاماهما أنهما لو كانا موجهين من احكامهم فليس لهما الافلاع ولو لم يستوعبا الكشف وهو ظاهر لعدم اختيارهما في أقامتهما (وان) حكما بالطلاق و (اختلعا) أي الحكمان (في المال) أي العوض فقال أحدهما بعوض وقال الآخر مجانا (فان التزمته) المرأة بظاهر (والا) تلتزمه (فلاطلاق) يلزم الزوج ويرجع الحال لما كان لان الزوج ٣٧٦ بدعي أن الطلاق معاق على شيء لم يتم لان مجموع الحكمين عزلة حاكم

الطلاق انما هو في إقامة الوليين أو الحاكم وأما إقامة الزوجين محكما لا خلاف في جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف أيضا كما في البدر القراني ولكن عدم الجواز بالنسبة للزوجين ضعيف رأى المصنف ضعفه فلم يلتفت له (قوله وقال ابن يونس الخ) قال في الحاشية ومما قد بعض الشراح اعتماده (قوله وأما لو اختلفا في قدره الخ) أي بان قال أحدهما طلعت بعشرة وقال الآخر ثمانية وقوله أو صفته أي بان قال أحدهما بقطع مدي وقال الآخر بيلادي وقوله أو نوعه أي بان قال أحدهما بقرس والآخر بغيره فالحكم كما قال الشارح

فصل في الكلام على الخلع وأركانه خمسة القابل والموجب والبعض والمعوض والصيغة فالقابل الملتزم للمعوض والموجب الزوج أو وليه والعوض الشيء المخلع به والمعوض يضع الزوجة والصيغة كانت كذا في الحاشية فالمراد من الخلع حقيقة المتصمة لتلك الأركان (قوله وما يتعلق به) أي وهي فروعه الآتية (قوله قال نه الى هن لباس لكم) تسمية كل لباسا لصاحبه فيه استعارة مصرحة بان شبه الساتر المعنوي بالساتر الحسي واستعارة م المشبه به وهو اللباس للمشبه وهو أحد الزوجين على طريق الاستعارة المصرحة والجامع بينهما أن كلا مانع للتبضع أو مجاز مرسل من اطلاق المروم وهو اللباس وإرادة اللزم وهو الساتر (قوله يجوز الخلع) أي جواز ما مستوى الطرفين على المشهور وقيل بكرهه وهو قول ابن القصار والخلاف فيه من حيث المعاوضة على العصمة وأما من حيث كونه طلاقا فهو مكروه بالنظر لاصله أو خلاف الأولى لقوله عليه الصلاة والسلام أبغض الحلال إلى الله الطلاق كما يأتي (قوله وهو الطلاق بعوض) يفهم من قوله بعوض أنه معاوضة ولا يحتاج لجوز كالعطاء بأحوال عاينها الزوج فمانت أو طست أحدهم تركتها أو اتبعته به (قوله بل وان كان من غيرها) ظاهره جوازه بعوض من غيرها ولو قصد ذلك الغير اسقاط بعقتهما عن الزوج في العدة وهو المشهور ومذهب المدونة وحديث فلا يرد العوض ويقع الطلاق باثباته نقطة نفقة العدة وقيل بمعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع الطلاق رجعا ولا تسقط نفقتها (وتنبه) قال في المدونة من قال لرجل طلاق امرأتك ولت ألف درهم ففعل لزم ألف ذلك الرجل (قوله بشرطه المتقدمة) أي وأركانه والمراد شروط السكاح وأركانه المتقدمة في أول الباب (قوله بشرط باذله) أي شرط صحته بدليل التنزيع (قوله فلا يصح من سفيه الخ) المناسب فلا يلزم لان الولي ينظر في فعل محجور به فان وجد فيه المصلحة أمصاه فمقتضى نظره

واحد ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعضه فقوله واختلعا في المال أي في أصله وأما الاختلعا في قدره أو صفته أو نوعه فينبغي الرجوع الى خلع المال وقد تم الخلع مالم يزدخ الخ المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما ذكره الاجهـ وري ولما فرغ من الكلام على الفكاك شرع يتكلم على الطلاق وبداء الخلع لتقدم ذكره في النشور ولأنه أحكاما تخصه وهي قليلة بالنسبة لأحكام غيره من الطلاق فقدماها ليتفرغ منها ذكر أحكام غيره فقال

فصل في الكلام على الخلع وما يتعلق به ومعناه لغة الإزالة والابانة من خلع الرجل ثوبه أو زله وأبانه والزوجان **كل** منهما لباس لصاحبه

قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فادقارقها

كانه تزهاضه ولما كان في نظير عوض باسمه أن يسمى هذا الاسم أكثر من غيره وحكمه الأصلي الجواز كما أفاده بقوله (يجوز الخلع وهو الطلاق بعوض) أي في نظير عوض قل أو أكثر ولو زاد على الصدق باضعا في أن كان العوض منها بل (وان) كان (من غيرها) من ولي أو غيره (أو بلفظه) أي الخلع وأول التنويع أي انه نوعان الأول وهو الغالب ما كان في نظير عوض والثاني ما وقع باللفظ الخلع ولو لم يكن في نظير شيء كان يؤول لها خلع أو أنت مخالعة (وهو) أي الخلع بنوعيه طلاق (بأن لا رجعة فيه) بل لا تحل له إلا بعدة جدي بشرطه المتقدمة (وان قال) الزوج حين دفع العوض أو حين تنفط الخلع طلق طلاقا رجعية (رجعية) فلا بقيـ وهو يقع باثنا ومن لوازم البينة سقوط النفقة والارث (وشروطه) أي العوض من زوجة أو غيرها (الرشد) فلا يصح من سفيه أو صغير أو ورق (والا) بان بذله غير رشيد (رد) الزوج (المال) لمذول (وبات) منه (مالم يأتى بكان تم) هذا المال فادق طالق (ان) (محدث براءة) (فطالق) فادق طالق

أولها حكم المتاع من الزوج لم يقع طلاق بخلاف ما إذا قاله لرشيده أو شيدا أو قاله بعد صدور الطلاق فلا ينفعه (وإن جاز) الخلع (من المجرى) أيا كان أوسيدا أو وصيا عن محبته بغير إذنهما ولو بجميع مهرها وذلك ظاهر قبل الدخول وكذا بعده في السيد مطلقا وفي الأب والوصي إذا كانت بحيث لو تأملت بطلاق أو موت كانت محبرة لصغرها وجنون وجعلنا المجرى شاملا للوصي تبعاً له من نص المدونة أنه لا يجوز خلع الوصي إلا برضاها لقوله فيها يجوز خلع الوصي عن المكره رضاها وعليه فقول الشيخ بخلاف الوصي أي فاته لا يجوز خلعها عنها بغير رضاها صحيح واعتراض الشراح عليه لا يسلم فتأمل (لا) يجوز الخلع (من غيره) أي المجرى من سائر الأولياء (الأبازن) منها له فيه (وفي كون السفينة) ذات الأب التيب المانع (كالمحبرة) يجوز للأب أن يخلع عنها من مالها بدون إذنهما أو ليست كالمحبرة فليس له ذلك (خلاف) وظاهر كلامه في التوضيح أن الأرحح أنه لا يجوز ٣٧٧

بسطن أمتهما أو بقرتها أو فحود ذلك فإن انفش الحبل لاشئ له وبانت كمالو كان الجنين في ملك غيره (وابق) فإن لم يظفر به ولا شئ له وبانت (وغير موصوف) من حيوان أو عرض وثمة لم يبد صلاحها (وله الوسط منه) أي من غير الموصوف لا الجيد ولا الدنيء من جنس ما خالعه به فاذا وقع على عبد أو بهير فله الوسط من ذلك (و) حاز الخلع (بنفقة حمل) أي نفقتها على نفسها مدة حملها (ان كان) حل أي على تقدير وجوده وأولى الحمل الظاهر (و) بالاتفاق على ولدها (منه) (أو ما تلده) من الحمل (مدة الرضاع) عامين (أو أكثر ولا تسقط به) أي بخلعها على نفقة ما تلده (من الحمل) (نفقة الحمل على الأصح) وهو قول ابن القلاء قال لها نفقة الحمل لأنهما حقان أسقطت أحدهما

فيه أنه صحيح غير لازم كما يؤخذ من المجموع ومن حاشية الأصل والحرشي قال في المجموع وإن خالع محجوراً عليها سفينة أو غيرها نظر الولي اه واختلاف في لزوم العوض للسفينة المهرمة والمعتد أنه لا يلزمها ولو أقامت أعواماً عند زوجها والحاصل أن الصغرة والسفينة وذات الرق إن أذن لها الولي والسيد لم العوض ولا يرد الزوج إذا قبضه وأما إن أعلن ذلك بدون إذن فالولي والسيد رده ولا تنفع إن عتقت وبانت من زوجها وهذا في ذات الرق التي ينتزع مالها أما غيرها كالمدة وأم الولد في مرض السيد إذا خالعا وقف المال فإن مات السيد مضى الخلع وإن صح فله إبطاله وورد المال وتبين من زوجها وأما المكاتبه إذا خالعت بالكثير فإردان أطلع عليه قبل أدائها ولا يجوز له الإذن في ذلك لأنه يؤدي لخرها وأما بالسفير فيوقف ما خالعت به فإن عجزت فله إبطاله وورد المال وبانت وإن أدت صح ولزم وأما المعتقة لأجل فخلعها صحيح لازم أن قرب الأجل لأن بعد في نظر فيه السيد وأما المهرمة فإن كان عاها الذي ملكته ببعضها الحر صحيح لازم فتأمل (قوله) أو قاله بعد صدور الطلاق أي الصغرة أو سفينة أو ذات رق فلا ينفعه ذلك على المعتد بخلاف البرزلي (قوله) فلا ينفعه هذا ظاهر بالنسبة لصدوره بعد الطلاق وأما لو قاله لرشيده فقد ينفعه كما إذا كان مصارها لها فافتدت منه إبطالها وأضمرت أنها تثبت الضرر وتعود عليه ولو عاق في تلك الحالة فلا يلزمه طلاق حينئذ وأما طلاق الحاكم عليه للضرر فحكم آخر (قوله) وظاهر كلامه في التوضيح الخ نص التوضيح في خلع الأب عن السفينة قولان الأول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين لا يجوز له ذلك إلا بإذنها وقال ابن أبي زمنين وابن سابة جرت الفتوى من الشيوخ بجواز ذلك ورأوها عملة المكر ما دامت في ولاية الأب على المشهور والحمى وهو الجاري على قوله مالك في المدونة ابن راشد والأول هو المعلوم به ابن عبد السلام وهو أصل المذهب اه وفي التوضيح أيضاً اختلف في خلع الوصي عنها برضاها في ذلك روايتان لابن القلاء والقاس المنع في الجميع اه من حاشية الأصل (قوله) كحنين) فإذا أعتق الزوج الجنين المخلع به شرعاً صار حراً بطن أمه (قوله) كمالو كان الجنين الخ) تشبيه في لزوم الطلاق ولا شئ له وظاهره كان عالماً أنه ملك للغير أولاً لكنه يجري على ما أتى (قوله) وغير موصوف) ويدخل فيه الأولاد (قوله) أي بنفقتها على نفسها) فيه إشارة إلى أن المراد بقولهم نفقة الحمل أي نفقة أم الحمل (قوله) وتؤخذ من تركتها في موتها) أي تؤخذ ما يفي برضاها في نفقة الحولين ولو استغرق جميع التركة فإن الدين يقدم على جميع الورثة (قوله) (العرف أو شرط) أي يقدم الشرط على العرف عند تعارضهما (قوله) وينقل الحق له) هذا مقيده بأن لا يحشي على المحضون ضرراً ما العرف قلبه بأمه أو لا يكون مكان الأب غير حاضرين والافتلا تسقط الحضانة باتفاقا ويقع الطلاق إذا خالعه على إسقاط الحضانة ومات الأب فهل تعود الحضانة للأم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لا إسقاط حقها وإنظر إذا ماتت الأم أو

٤٨ - صاوي - ل

عنه في نظير الخلع فيبقى الآخر وقال الإمام إذا خالعا بنفقة ما تلده استلزم ذلك سقوط نفقة الحمل وهو الذي مشى عليه الشيخ بقوله فلا نفقة للحمل ورجح الأول (كالمعكس) أي إذا خالعا على إسقاط نفقة الحمل فلا يسقط به نفقة الرضاع (أو) بالاتفاق (على الزوج) الخلع لها (أو) على (غيره) قريباً أو غيره من نفقة الرضاع بل (وان) كانت (مع) نفقة (الارضاع) لولدها منه مدة الرضاع أو أكثر (فإن ماتت) المرأة أو أقطع لبنها أو أدت أكثر من ولد في بطن (فعلينا) النفقة وتؤخذ من تركتها في موتها (وان أعسر) المرأة (أنفق الأب) على ولده المدة المستترضة (ورجح) عاها إذا أسرت (وان مات الولد أو غيره) من زوج أو غيره (رجع الوارث عليها) أي على المرأة (بنفقة) (المدة) المستترضة (العرف) أو شرط فيعمل به (و) جاز الخلع (باعتباط حوائجها) لولده وينقل الحق له ولو كان عملاً من يستحقه غيره قبله من المشهور

ولكن الذي يجري به العمل وبه الفتوى ان تقاطع ان يليها في الرقبة (و) حال الخلع (مع البيع) كان تدفع له ثمنه على ان يخالعهما
ويدفع لها عشرة (و) لو خالعه عمال لاجل مجهول (عجل المؤجل مع مجهول) فمأخذه منها حالا والخلع صحيح (وله) أي للزوج (رد) شيء
(ردى) وحده في المال الذي خالعه به لياخذ به منها سواء كان دراهم أو غيرها (الاشترط) بأن شرطت عليه عدم رد الردى فليس
له رده عملا بالشرط (وان استحق) ٣٧٨ من يلد للزوج (مقوم معين) خالعه به كنوب معين أو عبد معين (فقيمته) يرخص

بليست مانع هل تعود الحصانة لمن بعدها قيسا على من أسقط حقه في وقف لأجنبي ثم مات فمعدومان
بعده ممن رتبته الواف أو تستمر للاب وهو ظاهر كلام جمع نظرا إلى أنها ثبتت له بوجه جائز كذا في
الحاشية (قوله ولكن الذي حري به العمل الخ) هذا الاستدراك أصله للين وهذا الخلاف مبني على
خلاف آخر حاصله أن من ترك حقه في الحصانة إلى من هو في ثالث درجة مثلاً لاهل الثاني قيام أولاً بقيام
له لأن المسقط له قائم مقام المسقط وشمل قول المصنف وباسقاط حضانتها الولد الولد الحاصل ومن
سبح حصل فيلزمها خلعها على اسقاط حضانتها لجل بها كما قاله ح وإيس هذا من باب اسقاط الشيء
قبل وحو به لجريان سببه وهو الحمل (قوله على أن يخالفها ويدفع لها عشرة) أي فالعبد نصفه في
مقابلة العشرة وهو بيع ونصفه في مقابلة العصمة وهو خلع سواء كانت قيمة العبد تر يد على مادفعه
الزوج من الدراهم أو تساوى أو تنقص على الراح من وفوع الطلاق بائناً لانه طلاق قارنه عوض
في الجملة واستحسنه الأحمى وبه القضاء كما قال المتبني لأرجعيا كن طالق وأعطى خالفا لبعضهم
(قوله ولو خالعتة مال الخ) أي فالمال معلوم قدره والأجل مجهول كما إذا خالعتة على عشرة تدفعها له
يوم قدوم زيد وكان يوم قدومه مجهولاً فالخلع لازم ويلزمها أن تعجل له العشرة حالا وتؤد المدة
أي على تعجل قيمة ذلك المجهول وما مشى عليه السارح هو المدة اذ هو ظاهر المدونة لأن المال
في نفسه حلال وكونه لأجل مجهول حرام في حد الحرام ويعجل ووجه القول الثاني أنه كقيمة الساعة
في المبيع الماسد (قوله إلا أن تعلم الزوج الخ) حاصل المسئلة أن الصور رثمان وهو ما إذا علم ما عاله
ملك لا غير أو جهلا معاً أو علمت هي دونه أو علم هو دونها وفي كل أمان يكون ما استحق معيناً أو موصوفاً
ويأجني به المثل فان علم ما معاً أو علم دونها فلا شيء وأما كان المستحق معيناً أو موصوفاً وان جهلا
معاً رجع بالقيمة في المقوم والمثل في الموصوف والمثل في وان علمت دونه فان كان معيناً فلا خلع
وان كان موصوفاً رجع بمثله كذا يترى من بن وبه ذاته لم يافي كلام المصنف من الاجمال (قوله
وأريق الخمر) أي ولأنه كسر أو انبه لأنها تظهر بالحقاف (قوله وقتل الحرير) أي على ما في سماع ابن
القاسم وهو المعتمد وقيل انه يسرح (قوله ويرد العصب أو المسروق لربه) أي ولا يلزم الوحة شيء بدل
ذلك كله اذا كان الزوج عالماً بالحرمة علمت هي أم لا أم لو علمت هي بالحرمة دونه فلا يلزمه الخلع كما مر
وان جهلا معاً الحرمة في الخمر والخمر بر لا يلزمها شيء وتبين منه وأما المنصوب والمسروق فكما استحق
يرجع عليها بقيمة ان كان معيناً وعمله ان كان موصوفاً أو مثلياً (قوله وكذا خير هاديها عليه) ومثله
تعجيلها هاديها عليه لم يجب عليه قوله (قوله لان أخير الحال سلف) أي لان من أحرما عجل بعد مسلفاً
(قوله من بيع) يحترز عما اذا كان الطعام أو العرض من قرض فانه يجب عليها اقدها قبل الاجل كالعين
مطلقاً لان الأجل فيها من حق من هي عليه كما سيأى في الرويات ان شاء الله تعالى (قوله وقيل الخلاف
في كل من الصورتين) هذا هو المعتمد لما علمت من العبارة الأولى (قوله وبالجملة انه في ملك وان
القاسم) وذلك لان عدم الارتجاع الذي قبل المال لأجله ملزم للطلاق الباش فالطلاق الذي أنشأه الآن
بمقول المال غير الطلاق الذي حصل منه أولاً اذ الحاصل أولاً رحي وهذا الذي أنشأه بمقول المال باش
وعن ابن وهب أنها تبين بالأولى فتقلب الأولى بائناً وقال أشهب لا يلزمه بمقول المال شيء وله الرجعة

بها عليها (والا) بان خالعتة
 يمشي أومة قوم موصوف
 كثوب صفته كذا فاستحق
 من يده (فثله) يرجع به
 عليها (الا أن يعلم) الزوج
 حين الخلع بانها لا تملك ما
 خالعتة به وخالعها عليه
 (فلا شيء له) وبانت
 (كالحر) فانه يرد أي انه
 اذا خالعها بشيء حرام (من
 تكبر) وخنزير ونغصوب
 وسروق علم به لا شيء له
 عليها وبانت (وأريق)
 الخمر وقتل الخنزير ويرد
 المغصوب أو السروق لونه
 (وكتأخيرها ديناً عليه)
 في نظير خلعها وقد حل
 أجله فانه لا شيء له عليها
 لان تأخير الحال سلف
 وقد جرت طائفة ما وهو
 خلاص عصمتها منه
 وتأخذ منه الدين حالا
 (أو تعجل ما) أي دين لها
 عليه لاحت (لم يصب) عليها
 (قبوله) قبل أحله بأن
 كان طعماً أو عرضاً من
 يسم فبرداً لتعجيل ويبقى
 إلى أحله وبانت لما فيه
 من حظ الصمان عنه على
 أن زاده حل العصمة (أو)
 حالها على (خروجها
 من المسكن) الذي طلقها
 فيه فبردر حو عهاله لانه

حق لله لا يجوز اسقاطه (و نانت) راجع لجميع ما يقدم ولا شيء له عليها (كاعطائه) أي
الزوج وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي أعطته هي أو غيرها (ملا في عدة) الطلاق (الرحي على نفقها) أي الرجعة (قبل)
الزوج ذلك المال على ذلك فيتبع عليه طلاقاً أخرى بائنة اتفاقان كان على أن لا رجعة له عليها وعلى المشهور أن كان على أن لا يرجعها
وقال أشبه به رجعتهم وأورد المال ذكره ابن رشد وقبل الخلاف في كل من الصورتين وبالجملة اتفق مالك وابن القاسم على وقوع طلاق
أخرى بائنة (ويذكر بينهما أوتر و يحميا) ويترمه الطلاق بائناً أي أن من باع زوجته أو زوجها المصروف من ماله أو غيره فإنه يقع

عليه الطلاق باننا اذا كان جسد الاهزلا قاله المتبطل قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها ما رلا فلا شيء عليه ومثله في العتبية نقول
بعض الشراح ولو هازلا ضعیف (و) يقع الطلاق بثما (بكل طلاق حكم به) أي حكم به كما (الا) اذا حكم به (لا يلاء أو عسر بنفقة)
مرجعي فان أسرى العدة فله رجعتها كما أن المولى له رجعتها ووطؤها في العدة (لان طلق) زوجته (وأعطى) لها ما لا من عنده فليس
بمخلع بل هو رجعي على المعتبر قال في التوضيح لانه بمنزلة من طلق وأعطى زوجته المتعة (أو شرط) بالبناء للمنفعة فمحل في شمل
الشرط منه أو منها أو من غيرها أي ان من طلق زوجته رجعيًا وشرط عليه (في الرجعة) من غير اعطاء مال فانه يستمر على أنه رجعي
ولا تبين بذلك (وموجب) بكسر الجيم أي موقعه ومثبته (زوج) لا غيره الا أن يكون وكيلًا عنه (سكف) لا صبي ومجنون (ولو) كان
الزوج (سفيها) أو عذرا لان العصمة بيده وله أن يطلق غير عوض فيه أولى (أو ولي غيره) أي غير المكلف من صبي أو مجنون سواء
كان الولي أمًا لزوج أو سيدة أو وصيًا أو حاكمًا أو مقامًا من جهة ادا كان الخلع ٣٧٩ منه (انظر) أي مصلحة ولا يجوز

عند مالك وابن القاسم
أن يطلق الولي على ما بلا
عوض وتقل ابن عرفة
عن اللحى أنه يجوز
لمصلحة اذ قد يكون في بقاء
العصمة فساد لا مرظهر
أوحديث (لا بأس فيه) ولا
يخلع عنه بغير اذنه (و)
لا (سيد) عبد (بالغ) لان
الطلاق بيد الزوج
المكلف ولو سفيها أو عذرا
لا يبدل الاب والسيد قولي
غيره ما من الاولياء
كالوصي والحاكم (ونفذ
خلع المريض) مرضا مخوفا
وهو ما الشأن فيه أن
يكون سببا في الموت
لا نحو رمدا أو خفيف
صداع أو شارب قولة ونفذ
الى أنه لا يجوز ابتداء ما
فيه من احراج وارث
(ورثه) زوجته المخالعة
في مرضه ان مات منه ولو
خرجت من العدة
وتزوجت بعينه (دونها)
أي فلا يرثها هو ان مات

ويرد لها ما لها وكذا القولين ضعيف والمعتبر قول مالك وابن القاسم (ان قلت) هرطاه ان وقع القبول
باللفظ بان قال قبلت هذا المال على عدم الرجعة وأما القبول بغير اللفظ بان أخذ المال ويكت به ومشكل
اذ كيف يقع الطلاق بغير اللفظ وقد يحاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالمسكوت
منزلة منزلة اللفظ وسياق أمهات كفي المعاطاة ان قصدها ذلك (قوله اذا كان جارا) أي ولو كان جاهلا
بالحكم ولا يعذر بجهله ومثله يبعه لها وتروى بحه ماله ما عها انسان أو زوجا بحضور الزوج وهو
ساكت فأمهات تبين أيضا وأما ان أسكر ولا تبين كذا في الحاشية (قوله ضعيف) أي لقول بعض المحققين
اذا كان هازلا فلا شيء عليه انما قالوا الخلاف فيما اذا ما عها أو زوجها غير هازل وحيث قلتم بينه وبينها في
البيع والتروى سيج فينكل فاعل ذلك نكالا شديدا ولا يمكن من تروجها ولا من تزوج غيرها حتى
تعرف توبته مخافة أن يعود ثانيا (قوله وموجب الخ) أي طلاق الخلع وليس السعي راجعا للعوض
لان الزوج لا يوجب العوض وإنما الذي يوجبه ملزمه زوجة أو غيرها (قوله ولو كان الزوج
سفيها) رد بلو على ما حكاه ابن الحبيب وابن شاس من عدم صحة طلاق الخلع من السفيه (قوله اذا كان
الخلع منه) المضمير عائدة على الولي فهو قيد فيه (قوله ونقل ابن عرفة الخ) هذا هو الموعول عليه (قوله بالغ)
حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه بدليل تعليل الشارح (قوله وترثه زوجته) أي على المشهور
ومقابل ما روى عن مالك من عدم ارثها لان نفاء التهمة لا كونه طالبة للغراق (قوله أي ولا يرثها هو)
أي ولو ماتت يوم الخلع لان الطلاق بائن (قوله دون أن يرثها) أي في الطلاق البائن أو الرجعي اذا
انقضت عدتها منه (قوله ولو أحسنته فيه) أي فلا يرثها في الطلاق السائن أو الرجعي ان ماتت بعد انقضاء
العدة ولو كان تعليقه الطلاق في الصحة (قوله أو ولو أسلمت زوجته الكتابية الخ) أي المطلقة كل
منها في المرض أو المحشة له فيه ولو كان التعليق في الصحة (قوله أو ولو خرجت من العدة) مبالغة في
ارثها (قوله وورثت أزواجا كثيرة) من ذلك الاغراض المشهورة وورثت ثلاثة أزواج في يوم واحد
وطئها اثنان منهم في ذلك اليوم وتصور امرأة كانت في عصمة مريض فطلقها في المرض وموت العدة
قبل موته ثم تزوجت بأخر فحملت منه وفي يوم وضع حملها وطئها ومات قبل الوضع فوضعت ذلك اليوم
وعقد عليها شخص فيه ووطئها ومات في ذلك اليوم هو والمريض الاول (قوله وحدا اذا لم تشهد بينة)
أي كما لو أقر أنه طلقها منذ سنة أو شهر وأقام على ذلك يمينه فبطل على ما أرخت وأما لو شهدت البينة
على المريض بأنه طلق في زمان سابق على مرضه بحيث تمضي العدة كلها أو بعضها وهو ينكر ذلك

في مرضه قبله ولو كانت مريضة حال الخلع أيضا لانه هو الذي أسقط ما كان يستحقه (ككل مطلقه عرض موت) أي مخوف فانها
ترثه ان مات من ذلك المرض دون أن يرثها ولو كانت مريضة أيضا (ولو أحسنته فيه) أي في المرض نعمدا منها كما لو قال لها ان دخلت دار
فلان فانت طالق فدخلت فاصدة حبسه فترثه دونها (أو) ولو (أسلمت) زوجته الكتابية في مرض موته (أو عتقت) زوجته الامية (فيه)
أي في مرض موته فانها ترثه دونها (أو) ولو خرجت من العدة (وتزوجت غيره) ولو أزواجا (وورثت أزواجا) كثيرة كل منهم طلقها
بمرض موته (والاقرار به) أي بالطلاق (فيه) أي في مرض الموت أن أخبر في مرضه أنه كان طلقها سابقا (كاشائه) أي مرضه فترثه ولا
يرثها ان كان طلقها بائنا على دعواه أو رجعيًا وخرجت من العدة على دعواه والا وورثها أيضا ولا عبرة باسمه الطلاق لزم من صحته
(والعدة) بتدأ (من) وقت (الاقرار) بالطلاق لا من اليوم الذي أسند اليه الطلاق وهذا اذا لم تشهد بينة بمقتضى اقراره والاعمال بها
والعدة من يوم أرخت البينة ولا يرث اذا انقضت العدة على مقتضى تاريخها أو كان بائنا وانما ينقطع ارثها

لهذه بصفة من ذلك المرض (بينه) أي ظاهرة (ولا يجوز خلع) الزوجة (المرضية) مرضاً خوفاً أي يحرم عليها أن تخالع زوجها
وكذا يحرم عليه لأعانتها لها على الحرام ويتفقد الطلاق ولا توارث بينهما إن كان الزوج صحيحاً ولو ماتت في عدتها وحصل المتع (إن زاد)
الخلع (على ارثه منها) لو ماتت بان كان ارثه منها عشرة وخالعتة بخمسة عشر وأولى لو خالعتة بجميع ما لها فإن خالعتة بقدر ارثه فأقل
جاء ولا يتوارثان قاله ابن القاسم وقال مالك إن اختلعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجوز ولا يرثها وظاهر أن قول ابن
القاسم لا يخالفه كما قاله أكثر الأشياخ (ورد الرائد) على ارثه منها (واعتبر) الرائد على ارثه (يوم موتها) لا يوم الخلع وحينئذ فيوقف
جميع المال المخالعة به إلى يوم الموت فإن كان قدر ارثه فأقل استقل به الزوج وإن كان أكثر رد ما زاد على ارثه فإن صحت من مرضها
تم الخلع وأخذ جميع ما خالعتة به ولو أتى على جميع ما لها (ولا توارث) بينهما على كل حال (وان) وكل الزوج وكذا على خالعتها (نقص
وكيله عما سماه) له بان قال له وكتلت على أن تخالعه بعشرة فخالعها بخمسة (أو) نقص (عن خلع المثل إن أطلق) الزوج (له) أي
للوكيل بان لم يسم له شيئاً (أو) أطلق (لها) أي للزوجة بان قال لها إن أتيتمني بمال أو بماء خالعتك به فانت طالق (لم يلزمه) الخلع في
الصورتين الثلاث (الأن يتم) بالبلاء للمفعول أي لأن يتم الوكيل في الأولى ما سماه له وفي الثانية خلع المثل وتتم الزوجة في الثالثة
خلع المثل ولو زاد الوكيل على ما سماه له ٣٨٠ أو على خلع المثل فيما إذا أطلق له فاللزوم ظاهر بالأولى (وان)

وكذا شاء الطلاق في المرض لا يعتبر تاريخ البينة فترثه إن مات من ذلك المرض ولو طال وتزوجت
أزواجاً وابتداء العدة من يوم الشهادة وقيل من تاريخ البينة وهو المعتمد (قوله بصفة من ذلك المرض
الخ) أي ومات بعد انقضاء العدة أو كان الطلاق بائناً ولم تنقض العدة (قوله وظاهر أن قول ابن
القاسم لا يخالفه) أي لأن كلام مالك صريح في أنه خالعها بما أكثر من ارثه منها وهذا بعينه تقييد ابن
القاسم (قوله يوم موتها) أي على الراجح (قوله رد ما زاد على ارثه) أي كما قاله اللخمي خلافاً لابن رشد
القائل بأنه لا شيء له أصلاً حيث كن زائداً (قوله ولا توارث بينهما على كل حال) أي ماتت قبل الصحة أو
بعد ما نقصت العدة أم لا لان الطلاق بائن (قوله رد المال الخ) صورتهما ادعت امرأة بعد المخالعة بدفع
المال لزوجها أنها ما خالعتة إلا عن ضرر وأقامت بينة على الضرر فإن الزوج يرد لها ما خالعها به وبانت
منه هذا إذا كانت البينة شهدت بعمالة الضرر بل وإن قالت لم نزل نسمع أنه يضاررها (قوله أو يمين
مع شاهد الخ) محل كفاية اليمين مع الشاهد أو مع الرأتين إن كانت الشهادة بعمالة
الضرر كما قال الشارح لا بإسماع فلا بد من رجلين على المعتمد (قوله فلا يعمل بالتزامها لذلك) أي
ولو أشهد عليها بينة (قوله وبانت منه) أي ما لم يعلق طلاقها على تمام المال أو صحة البراءة
كما تقدم (قوله أي بشبوت كونها قبل الخلع مطلقه الخ) أي كما لو وقع عليه طلاق
بائن واستمر معاشراً لها من غير تجديد عقد (قوله وهو دقيق) أي لقول ابن رشد في نقله عن
أشهب إذا خالعهما لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع
شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث والمشرط أن يكون تابعاً للشرط وحيث كان تابعاً له
فيبطل لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحيث لا يرد ما أخذ تأمل (قوله وكل هذا
على مذهب ابن القاسم) أي وأما على ما ذهب إليه أشهب فلا يلزمه الاطلاق الخلع ويقضى له بالمال

(أو يمين مع شاهد أو) مع (أمرأتين) شهدتا برؤية الضرر منه ولو مرة هذا إذا لم تسقط قامها بينة الضرر بل
(وان أسقطت القيام بها) بان قال لها أنا خالعتك بشرط أن تسقطي حقتك من القيام بينة الضرر فوافقتة ولها أن تقيمها بعد الطلاق
وتأخذ منه المال الذي دفعته له على الأصح كما قال الشيخ لأن الضرر يحتملها على ذلك فلهذا لا يعمل بالتزامها لذلك وبانت منه (و) رد
المال الذي خالعه به أيضاً (بكونها بائناً) أي بشبوت كونها وقت الخلع كانت مطلقة طلاقاً بائناً إذا الخلع لم يصادف بحالة البينة منه
(لا) إن خالعه في حال كونها مطلقة طلاقاً (رحمياً) لم تنقض عدته ولا ترد المال وصح الخلع ولزمه طاعة أخرى بائنة لان الرجعية زوجة
مادامت في عدتها (كان قال) لها (ان خالعتك فانت طالق ثلاثاً) ثم خالعهما دفع الطلاق عليه ثلاثاً وردد لها ما أخذ منها لأن الخلع لم
يصادف بحال وقوع الثلاث عليه هذا قول ابن القاسم وهو المشهور ووجهه أن المعلق والمعلق عليه يقرعان في آن واحد وقديقال أن
المعلق لا يقع إلا بعد حصول المعلق عليه وهو الخلع وإذا حصل الخلع كانت غير زوجة فلم يقع المعلق عليه ولا يلزمه الاطلاق واحدة بائنة
فلا ترد منه المال وهذا هو قول أشهب وهو دقيق وإن كانت الفتوى بقول ابن القاسم فإن لم يقل ثلاثاً بل قال ان خالعتك فانت طالق وأطلق
لزمه طلاقان رزقاً للمال لأن ما نزل لم يرد المال ولزمه الثلاث وكل هذا على مذهب ابن القاسم (وكيف انعطاة) في الخلع عن النطق
بالطلاق (إن جرى بها) أي بانعطاة (عرق) كذا يجري عرقهم بأما

مضى دفعت له أسورها أو عقدها فأخذها وانصرفت كان ذلك خلعا ومثله قيام القرينة قال ابن القاسم إن قصد الصالح على أن يأخذ متاعه وسلم لها متاعها وهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق اه (وان علق) الخلع (بالقباض أو الاداء) نحو ان أقبضتني أو أديتني عشرة فأنت طالق أو فقد دخالتك (لم يحنث) الاقباض (بالمجلس) الذي علق به بل متى أعطته ما طلبه لزمه الخلع ما لم يطل الزمن بحيث يقضى العرف بان الزوج لم يقصد التمثيل اليه (القرينة) تقتضي أنه أراد الاقباض بالمجلس فيعمل بها (ولزم في) الخلع على (ألف) عين نوعها كالف دينار أو درهم أو شاة وفي البلد محمية ويريدية أو ضأن ومعرز (الغالب) في البلد فان لم يكن غالب أخذ من كل من المتساويين نصفه ومن الثلاثة المتساوية ثلث كل (و) لزم (البينة) أي الطلاق البائن اذا قال أنت طالق (بهذا) الثوب (الهروي) بفتح الراء نسبة الى هرة بلدة من خراسان وأشار ثوب حاضر فدفعته له (فاذا هو) ثوب (مروى) بسكون الراء نسبة لمرو بلدة من خراسان أيضا فتبين منه ويلزم الثوب المشار اليه لانه لما عينه بالاشارة كان المقصود ذاته سواء كان الثاني أدنى أو أجود (أو) قال أنت طالق (بما في يدك فاذا هو غير متمول) كتراب (أو) كانت يدها (فارغة) ٣٨١ فيلزمه الطلاق بانما عند ابن عبد السلام

واختاره الشيخ بقوله على الاحسن لانه أبانها مجوزا لذلك كالحج من فينفس الرجل وقال اللحى لا يلزمه طلاق (لان خالعه بعين لاشبهه طابعه) لعلها بانه ملك غيرها (ولم يعلم) الزوج بذلك لانه خالعهها بشئ لم يتم له وغيره من يلزمه به الخلع ويلزمها مثله وبعين طابعه شبهة بان اعتقدت أنه ملكها فاستحق منه لزم الطلاق ولزمها مثل المثل وقيمة غيره فلو لم يلزم الطلاق ولا شئ له كما تقدم (أو) خالعه (بدون خلع المثل في) قوله لها ان دفعت لي (ما أخالع به فأنت طالق) لم يقع عليه طلاق لان ما أخالع به منصرف خلع المثل فان دفعت له خلع المثل بانته والا فلا (وان)

في سائر الاحوال (قوله ان قصد الصالح) أي قطع النزاع بالمفارقة وقوله وهو خلع أي حيث دفعت له شيئا من عندها (قوله لم يحنث الاقباض الخ) أي ولا يشترط قبول الزوجة للتعليق عقب حصوله من الزوج والحاصل أنه ان وقع منها الاداء بعد المجلس وقبل الطول لزم الخلع مطلقا عند ابن عرفة وقيد ابن عبد السلام بتقديم القبول منها في المجلس والام يلزم (قوله لان خالعه بعين الخ) تقدم في هذا المقام صور ثمانية عند قول المصنف وان استحق مقوم معين الخ فلا حاجة للاعادة (قوله في المسائل الثلاث) أي وهي النزاع في أصل المال أو القدر أو الجنس (قوله وبانت على مقتضى دعواه في الاولى) أي فيؤاخذ باقراره من جهة السنونة احتياطا في الفروج ولا يرثها ان ماتت وان لم تنقض العدة وعليه النفقة على مقتضى دعواها وترثه ان لم تنقض العدة (قوله فان نسكت حلف الزوج) أي لانها دعوى تحقيق ترد فيها اليمين (قوله فقوله بيمين) وقيل بغير يمين ووجهه أن ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد ما وعلى الاول لو نسكت خمس حتى يحلف فان طال دين ولا يقال تحلف و يثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالنسكول مع الحلف وتبين منه على كل حال اذا اتفق على الخلع أو ادعاء الزوج فائدة كون القول قوله أنه اذا تزوجها تكون على تطليقتين اعتمادا على قوله طلقت واحدة الا أنه عند يدعونيتها لا يحل لها أن تعدل بتزويجها قبل زوج كما في سماع عيسى وأقره ابن رشد فان تزوجته قبل زوج ففرق بينهما وقال ابن رشد لو ادعت ذلك وهي في عصمته ثم أباهما فادعت أن تزوجته قبل زوج وقالت كنت كاذبة وأردت الراحة منه صدقت في ذلك ولم تمنع من ذلك ما لم تذكر ذلك بعد أن بانته منه اه وكذا يؤخذ من حاشية الاصل نقلا عن ابن

فوفصل في بيان أحكام الطلاق أي أحكام القدوم عليه فتارة يكون واجبا وتارة يكون حراما وتارة يكون مندوبا وتارة يكون مكروها فكما أن تلك الأحكام تعرض على النكاح تعرض على الطلاق الا أن الاصل في النكاح النذب وفي الطلاق خلاف الاولى أو الكراهة وسيفصل ذلك (قوله وأركانه) أي الاربعة الآتية في قوله وركنه أهل وقصد ومحل ولفظ (قوله وما يتعلق بذلك) أي من شروط وغيرها

اتفق على الطلاق و (تنازع في المال) فقال الزوج طلقتك على مال وقالت بل بلا عوض (أو) اتفقا عليه وتنازعا في (قدره) فقال بعشرة وقالت بل بخمسة (أو) في (جنسه) فقال بعبد وقالت بثوب (حلفت) على طبق دعواها ونفي دعوى الزوج وكان القول لها بيمين في المسائل الثلاث (وبانت) على مقتضى دعواه في الاولى (فان نسكت حلف) الزوج وكان القول له (والا) يحلف بان نسكت كما نسكت (فقولها) أي فالقول قولها (و) ان تنازعا (في عدد الطلاق) فقال طلقتها واحدة وقالت بل ثلاثا ولا يبنسه (فقوله بيمين) فله تزويجها قبل زوج ولو تزوجها بعد زوج كانت معه بطاعتين مما لا يقوله هذا هو الذي تقتضيه القواعد من العمل بالأصل اذا اصل عدم الطلاق وقد ادعت عليه خلاف الاصل عليها البيان (كدعواه) أي الزوج (موت) عبد مثلا (غائب) خالعه به قبل الخلع وادعت موته بعده (أو) ادعى حين ظهر به عيب أن (عيبه قبله) أي قبل الخلع وادعت أنه بعده فالقول له في المسائلتين والضمان منها لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه فعليه البيان (فان ثبت أنه) أي الموت أو العيب (بعده) أي بعد الخلع (فضمانه منه) أي من الزوج

فوفصل في بيان أحكام الطلاق وأركانه وما يتعلق بذلك وافتتحه بقوله صلى الله عليه وسلم (أبغض الحلال الى الله الطلاق)

وهو يقيد أن الطلاق وإن كان حلالا إلا أن الأولى قدم ارتكابه لما فيه من قطع الألفة إلا لعارض كما أفاده بقوله (وقد يندب) لعارض كما لو كانت بذمة اللسان يخاف من الوقوع في الحرام واستمرت عنده كأن يضرب بها ضربا يبرح أو يسبها ويسب والديه أو كانت قليلة الحياء تتبرج إلى الرجال وأكثر من يسب أم الزوج إذا كانت عند ابنها وغير ذلك (أو) قد (يجب) لعارض كما لو علم أن بقاءها بوقوعه في محرم من نفقة أو غيرها وقد يحرم كما لو علم أنه أن طلقها وقع في الحرام كالزنا ولا قدرة له على زواج غيرها والطلاق من حيث هو قسمة مان سني وبدعي (والسني) ما استوفى شروط طاحسة أشار لها بقوله (واحدة) لا أكثر (كاملة) لا بعض طلقة كنفقة (بظهر) لا في حيض أو نفاس (لم يس) أي لم يطأها (بها) أي في الطهر الذي طلق فيه (بلاعدة) أي من غير أن يوتعه عليها في عدتها من رجعي قبل هذا وفي شرط سادس وهو أن يوتعه على جلة المرأة

٣٨٢

(قوله وهو يقيد أن الطلاق الخ) اعلم أنه استشكل هذا الحديث بأن المباح ما استوى طرفاه وليس منه مغرض ولا أشد بمغوضية والحديث يقتضي ذلك لأن فعل التفحص ل بعض ما يضاف إليه واجب بأن المعنى أقرب الحلال للبغض الطلاق فالمباح لا يبغض بالفعل لكن قد يقرب له إذا خالف الأولى والطلاق من أشد أفراد خلاف الأولى وهذا ما أشار له الشارح بقوله وإن كان حلالا إلا أن الأولى عدم ارتكابه وأجيب بجواب آخر بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل ما ليس بمحرم فيصدق بالذكورة وخلاف الأولى بخلاف الأولى بمغوض والمكروه أشد بمغوضية وليس المراد بالبغض ما يقتضي التحريم بل المراد كونه ليس مرغوبا فيه لأن فيه اللوم ويكون سر التعبير بالانغصبة قصد التنفير وأنت خبير بأن الجواب الثاني في أن حكم الطلاق الأصلي الكراهة لا على أنه خلاف الأولى الذي مشى عليه الشارح فالظاهر الجواب الأول وأما حمله على سبب الطلاق من سوء العشرة ففيه أن هذا ليس من الحلال وأفعول التفحص يمل بعض ما يضاف إليه (قوله يخاف منها الوقوع في الحرام) أي يخاف على نفسه الوقوع في ذلك أو يخاف عليها بدليل قسيل الشارح فإن ضربه فيها العيب المبرح وسبها وسب والديه حرام عليه وتبرجها للرجال وسبها أم الزوج حرام عليها والمراد بالخوف الشك أو الظن لا العلم والواجب الطلاق كما في القسم الذي يليه (قوله من نفقة أو غيرها) أي كما إذا كان ينفق عليها من حرام رغبة في النفقة كالصرب المبرح أو السب المنهق وقوعه بالفعل محل وجوب طلاقها عند الاتفاق عليها من حرام ما لم يخش بقراءتها الرأ والواجب عليه طلاق ويقصد بهما أن يكون (قوله كما لو علم أنه أن طلقها الخ) ظاهره ولو لم عليه الانفاق عليها من حرام كما علمت بقي أنه لم يذ كر حكم لكراهة وهو إذا طلقها طلع عن عداوة مدوية كما كونها معينة له على طلب العلم المنسوب (قوله سي) أي أنت السنة في فعله سواء كان راجحا أو خلاف الأولى أو حراما لأراجع الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة وذلك كانت تعزيره الأحكام وإن كان سنيا (قوله فإن انتفت هذه الشروط) لا يثنأ في ذلك دفعه لأن البدعي يكون في الحيض وفي طهره سبها وبه محل اجتماعهما والمناسب أن يقتصر على قوله أو بعضها (قوله وظاهره ولو أوقع ثلاثا) ظاهره أيضا ولو أوقعها على جزء المرأة وليس كذلك بل هو حرام كالواقع في الحيض بدليل تأديبه عليه كما يأتي (قوله منع) أي إذا كان بعد الدخول وهي غير حامل بدليل ما يأتي (قوله إذا كان رجعيا) أي لا باثنا ولو طلقه واحدة كما إذا كانت في حلع (قوله الناح في هذه الحالة طلقها) أي طلاق المرأة التي طلقها زوجها في الحيض (قوله ضرب بالفعل) ينبغي أن يقيد بالضرب بظن الأفادة كما تقدم في ضربها عند

الشروط أو بعضها بأن أوقع أكثر من واحدة أو بعض طلقة أو في حيض أو نفاس أو في طهر مسها فيه أو أورد في أخرى في عدة رجعي (فبدعي) كما لو أوتعها على بعض المرأة والبدعي ما مكروه وأما حرام كإقال (وكره) البدعي (إن كان) وقوعه (بغير حيض ونفاس) وظاهره ولو أوقع ثلاثا وقال اللخمى إيقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في المتدمات وغير في المدونة بالكراهة لكن قال الرجعي مراده بالكراهة التحريم والاجماع على لزوم الثلاث إذا أوقعها في لفظ واحد نقله ابن عبد البر وغيره ونقل بعضهم عن بعض المبتدعة أنه يلزمه طلقة واحدة واشتبه ذلك عن ابن تيمية قال بعض أئمة الشافعية ابن تيمية ضاله مضل أي لا يخرق

النشور

الاجماع وسلك مسالك الابتداع وبعض العسفة بسبه إلى الامام

أشهب ويضل به الناس وقد كذبوا فترى على هذه الاما لماعامت من أن ابن عبد البر وهو الامام المحيط نقل الاجماع على لزوم الثلاث وإن بعضهم نقل لزوم واحدة عن بعض المبتدعة (والا) أن طلق في الحيض أو النفاس (مع وقوع وان طلمته) المرأة من زوجها في حيضها أو نفاسها (أرحامت) زوجها فيه (وأحبر) الزوج (على الرجعة) إذا كان رجعيا ويسمى الرجعي (لأحر العدة) فإن حرجت من العدة بات وقال أشهب يجبره لم يظهر من المصنف أنه لا يملك عليه الصلاة والسلام أباح في هذه الحالة طلاقها لا معنى لجباره في هذه الحالة إلا امر بارتجاعها حتى تله يجبره الحاكم (وإن لم تقم) المرأة (بجنتها) في الرجعة (فإن أبي) من الرجعة (هدد بالسجن ثم) إن أبي (سجن) بالفعل (ثم) إن أبي (هدد) بالضرب ثم (إن أبي) بالضرب بالفعل يفعل ذلك كله (بجلس) واحد

(فإن أبى) من الارتجاع (ارتجاع الحام) بأن يقول لزوجته أنك (وجاربه) أى بارتجاع الحام (أو طهر) والتوارث) وإن لم يثبوا الزوج لان ثمة الحام كم قائمة مقام نيته (والاحب) لمن راحع المطلق في الحيض طوعا أو كرها أو أراد مفارقتها (امساكها حتى تطهر) فيطأها (فتحيض فتطهر) بعده (ثم إن شاء طلق) قبل أن يمسه ليكون سنيا وانما طلب منه عدم طلاقها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان الارتجاع جعل للصالح وهو انما يتم بالطوع بعد الحيض فقدمه في ذلك الطهر فإذا حاضت منع الطلاق فإذا طهرت فله الطلاق قبل الوطء ومنع طلاق الحائض قبل تعدي أى غير معال بعلة والاصح أنه معال بتطويل العدة لان أولها يتدأ من الطهر بعد الحيض فأيام الحيض الذي طلق فيه أقول تحسب من العدة فليست هي فيها

النشور (قوله) إن أبى من الارتجاع ارتجاع الحام (فإن ارتجع الحام كم قبل فعل شيء من هذه الامور صح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والام يصح والظاهر وجوب الترتيب وأنه ان فعلها كلها من غير ترتيب ثم ارتجع مع ابقاء المطلق صحته الرجعة قطعا (قوله والاحب لمن راحع المطلق) الاستحباب منه على المجموع ولا ينافي وجوب الامساك في حالة الحيض (قوله وانما طلب منه عدم طلاقها الخ) أى فطلاقها في ذلك الطهر مكر وهو لا يجبر على الرجعة سواء قبل الطلاق أولا (قوله قبل تعدي) أى لمنع الحام وعدم الحواز وان رضيت وجبره وعلى الرجعة وان لم تقم كما قال خليل (قوله وصدقت المرأة الخ) حاصله أن المرأة اذا طلقها زوجها فقلت طلقني في حال حيضى وقال الزوج طلقها في حال طهرها وترافعا فانها تصدق بيمين ولا ينظرها النساء لانها مؤمنة على فرجها خلافا لما في طر ابن مات من أن النساء ينظرن لمحل الدم من فرجها ولا تكاف أيضا اذ حال خرقه في فرجها وينظر اليها النساء خلافا لابن يونس وكل هذا ما لم يترافعا وهي طاهرة والا فالقول قوله كما قال المصنف وانظر هل يمين أم لا (قوله وعمل الطلاق على المولى الخ) حاصله أن المولى اذا حل أحل الایلاء في زمن حيض امرأته ولم ينفى بان لم يرجع عن يمينه ويكفر عنه فالمشهور كما قال ابن القمام أنه يطأ على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلق في الحيض والطلاق رجعي واستشكل تعجيل الطلاق على المولى في الحيض بان الطلاق انما يكون عند طهرها الغيبة وطلما حال الحيض محتمل فان وقع لا يعتبر كما يدل عليه ما أبى وأحب بحمل هذا على ما اذا وقع منها طلب الغيبة قبل الحيض وتأخر الحكم الطلاق حتى حاضت (قوله بكتاب الله) أى لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الى سميع علم وقوله لسنة رسول الله أى لقضية عمدة الله بن عمر حين طلق امرأته وهي حائض وسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره وليراحعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسكها بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله تعالى بها النساء قال ابن عمر حاست على نطيفة (قوله ولا يعجل الفسخ في الحيض الخ) فان عمل فيه وقع ما ئنان أو ثمة الحام كم ولا رجعة له كذا قال ابن رشد وهو المعتمد وقال الاحمى يقع رجعيما ويجبر على الرجعة الا في العنبر فانه يائس فان أوقعه الزوج من غير حاكم رجعي اتفاقا ويجبر على الرجعة الا في العنبر فانه يائس لانه طلاق قبل الدخول (قوله للمولى أى أب أو سيد أو غيره ففسحه) أى فليس لهم فسخه في الحيض اذا كان ذلك بعد الدخول لا قبله فلهم الفسخ لان الطلاق في الحيض حينئذ حائز (قوله فلا يعجل فسخه في الحيض) هذا ظاهر في غير الصغير فتأمل (قوله وركه) أو لا استئصال (قوله أو ثمة) المراد به الحام كم والوكيل ومنه الروجة اذا جعله بيدها (قوله ان كان صغيرا) أى ومثله المجنون اذا كان لا يفتق (قوله أى قصد النطق) أى ولدك كان يلزم بالهزل على المشهور (قوله يمينه) يلزم طلاق العضان ولو اشتهد غصبه خلافا لعصمهم ودعوى أنه من قبل الا كراه باطل وكل هذا ما لم يعقبه بحيث لا يشعر

قوله (وجاز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع جاهها فلا تطويل فيها (و) حاز طلاق (غير المدخول بها فيه) أى في الحيض لعدم العدة من أصلها (وصدقت المرأة) ان ادعت أى الطلاق في الحيض ليحجر على رجعتها ولا ينظرها النساء (الا) ان يترافعا) للحاكم حال كونها (طاهرا) فالقول له فلا يجبر على الرجعة (وعمل فسخ الفاسد في) رمن (الحيض) ولا يؤخر حتى تطهر منه اذ التأخير على الفساد أقبح من الفسخ في الحيض (و) عمل (الطلاق على المولى) في الحيض اذا حل الاجل بكتاب الله (ثم أجبر على الرجعة) بعد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف المعسر بالنفقة) اذا حل أجل التلوم ولا يطأ على فيه في الحيض بل حتى تطهر (أو العيب) كجذام أو برص أو حنون يجده أحد

الزوجين في الآخر ولا يعجل الفسخ في الحيض بل حتى تطهر (أو ما) أى نكاح (للمولى) أى أب أو سيد أو غيره (فسحه) وعدم فسخه كان ترواج عبد بغير إذن سيده أو صغير أو سقيم بغير إذن وابه فلا يعجل فسخه في الحيض والله ان لا يدخل في الحيض اذا أراد ملاعتها فيه بل حتى تطهر ثم شرع يتكلم على أركانه وشروطه وما يتعلق بها فقال (وركه) أى الطلاق من حيث هو سبيا أو بدعياب عوض أم لا وهو مفرد مضاف في جميع الأركان فكانه قال وأركانه أربعة (أهل) والمراد به موقعة من زوج أو نائبه أو وليه ان كان صغيرا ولا يرد الفضولي لان موقعة في الحقيقة هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الاجازة لا الإيقاع (وقصد) أى قصد النطق باللفظ العبر يسح أو الكناية الظاهر بغيره لم يقصد حل العصمة وقصد حل النكاح

الكتابة الحقة واحترز به عن سبق اللسان في الأولين وعدم قصد حلها في الثالث (ومحل) أي عصمة ولو كانت تحققة أو تقديرية كما يأتي (ولفظ) صريح أو كناية ظاهرة أو خفية أي أو ما يقوم مقامه كالإشارة والكتابة لا مجرد نية ولا بفعل الاعرف والمراد بالركن ما تحقق به الماهية ولو لم يكن جزءا منها حقيقة وأشار لشرط صحته وهي ثلاثة الإسلام والبلوغ والعقل بقوله (وإنما يصح من مسلم) لاسن كافر (مكلف) ولو سبقه لامن صبي أو مجنون أو منغى عليه (ولو سكر) المكلف سكر (حراما) كما لو شرب خمر أو اختار أفيلا لم يملكه الطلاق ميزا ولم يميز لانه أدخله على نفسه وقيل إن مير والافهوك المجنون (كعتقه) فانه يلزمه ميرأولا (وجناباته) على نفس أو مال (بخلاف عقوده) من بيع أو شراء أو إجارة ٣٨٤ أو نكاح ولا تلزم ولا تصح (واقارره) بشئ في ذمته أو أنه فعل كذا فلا يلزمه (وطلاق الفضول) وهو من أوقع الطلاق عن غيره بغير إذنه (كبيعه) متوقف على الإجازة فان إجازة الزوج لم (والعدة من) يوم (الإجازة) لامن يوم إيقاع الفضولي (ولزم) الطلاق (ولو) وقع منه (هازلا) كالتعق والنكاح والرجعة) فانها تلزم بالهزل والمزاح وان لم يقصد إيقاعها (لان) سبق لسانه) بان قصد النطق بغير لفظ الطلاق فزل لسانه فنطاق به فلا يلزمه (في الفتوى) ويلزمه في القضاء (أو اقن أجمي) لفظ الطلاق (بلاهم) منه إعناء فلا يلزمه شئ مطلقا (أو هذى) بذال معجزة مفتوحة كرمي (لمرض) قام به فطاق من غير شعور حيث شهد العدو لبانه يهذى وأما لو شهدوا بحجة عقله لزمه الطلاق ولا يقبل قوله (أو أكرمه عليه) أي على الطلاق فلا يلزمه في فتوى ولا قضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

بما صدر منه فانه كالمجنون (قوله أو تقديرية كما يأتي) أي في قوله ومحل له ممالك من عصمة وان تعليقا (قوله ولفظ صريح) أي كما يأتي في قوله ولفظه الصريح الطلاق (قوله لا مجرد نية) أي عزم ليس معه لفظ ولا كلام نفسي (قوله ولا بفعل) أي كتنقل متاعها مثلا (قوله والمراد بالركن الخ) بهذا يدفع ما يقال ان الفاعل والمفعول ليس واحد منهما ركنان الفعل فكيف يجعل الاهل والمحل من أركان الطلاق الذي هو رفع حلية تمتع الزوج بزوجته (قوله لامن كافر) أي سواء كانت زوجته التي طلقها كافرة أو مسلمة فاذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وأسلم في عدتها كان أحق بها ما لم يبنها من حوزة كما تقدم وإذا أسلمت الكافرة وزوجها كافر ثم طلقها في العدة ولو لانا ثم أسلم فيها لم يعد طلاقا طلاقا وكان على نكاحها وان انتقضت عدتها لم يكن أخرجهما من حوزة كما تقدم فتحل بعقد جديد (قوله سكر حراما) أي بان استعمال عدا ما يغيب عقله سواء كان جازما حين الاستعمال بتغيب عقله بهذا الشئ أو شك في ذلك كان مما يسكر نفسه أو من غيره كمن حامض ولو كان ذلك المغيب مرقدا أو مخدرا فإرادته بالمسكر كل مغيب ورد المصنف إلى على من قال ان السكران بمحرام لا يقع عليه طلاق سواء لم يرام لا ومفهوم قوله حراما أن السكران بحلال كالمغنى عليه والمجنون (قوله وقيل إن مير) هذا قول ثالث (قوله كبيعه) الشبهة في توقف كل على إجازة المالك لا في أصل القدوم فانه اتفق على عدم حوازم القدوم الفضولي على الطلاق بخلاف البيع فقيل بالحرمة وقيل بالجواز وقيل بالاستحباب والمعتد بالحرمة والفرق بينه وبين الطلاق أن الناس شأهم يطلبون الأرباح في السلم بالبيع بخلاف النساء (قوله فانها تلزم بالهزل الخ) أي لما ورد في الخبر ثلاثة هزلن جد النكاح والطلاق والعتيق وفي رواية والرجعة بدل العتيق (قوله ويلزمه في القضاء) أي ان لم يثبت سبق لسانه بالبيعة والافلا يلزمه في فتوى ولا في قضاء (قوله مطلقا) أي لا في الفتوى ولا في القضاء لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذي هو ركن في الطلاق (قوله أو هذى) من الطغيان وهو الكلام الذي لا معنى له (قوله من غير شعور) أي من غير شعور أصلا وأما لو قال وقع مني شئ ولم أعقله لزمه الطلاق لان شعوره بوقوع شئ منه دليل على أنه عقله قاله ابن باجي وسلموه له قال في الأصل وفيه نظرا ذكيرا ما يتجبل للمريض خيالات يتكلم على مقتضاها بكلام خارج عن قانون العقل فاذا أفاق استشعر أصله وأخبر عن الخيالات الوهمية كالنائم أه (قوله لا يلزمه شئ) لا في الفتوى ولا في القضاء لو قال لمن أسلمها طالق يا طالق وقيل منه في طارق التعمات لسانه في العتوى دون القضاء أو قال يا حفصة فاجبت به عمرة فقال لها أنت طالق بطها حفصة فنطلق حفصة في الغتيا والقضاء وأما المجبسة فنطلق في القضاء دون الغتيا (قوله ولا يلزمه في فتوى الخ) محل ذلك ما لم يكن قاصدا بالطلاق حل العصمة باطما والواقع عليه (قوله ولو ترك التورية) المراد بها هنا الاتيان باللفظ فيه إيهام على السامع كان يقول هي طالق ويريد من وثاق أو و حمة بالطلاق (قوله وذلك في صيغة البر) أي لا يلزمه الطلاق على المعتمد بشرط ذكر المصنف منها

يلزمه (وطلاق الفضول) وهو من أوقع الطلاق عن غيره بغير إذنه (كبيعه) متوقف على الإجازة فان إجازة الزوج لم (والعدة من) يوم (الإجازة) لامن يوم إيقاع الفضولي (ولزم) الطلاق (ولو) وقع منه (هازلا) كالتعق والنكاح والرجعة) فانها تلزم بالهزل والمزاح وان لم يقصد إيقاعها (لان) سبق لسانه) بان قصد النطق بغير لفظ الطلاق فزل لسانه فنطاق به فلا يلزمه (في الفتوى) ويلزمه في القضاء (أو اقن أجمي) لفظ الطلاق (بلاهم) منه إعناء فلا يلزمه شئ مطلقا (أو هذى) بذال معجزة مفتوحة كرمي (لمرض) قام به فطاق من غير شعور حيث شهد العدو لبانه يهذى وأما لو شهدوا بحجة عقله لزمه الطلاق ولا يقبل قوله (أو أكرمه عليه) أي على الطلاق فلا يلزمه في فتوى ولا قضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

لا طلاق في إغلاق أي اكراه (ولو ترك التورية) مع معرفتها لم يلزمه شئ بل لو قيل له طلقها فقال هي طالق بالثلاث لم يلزمه شئ لأن المكره لا يملك نفسه حال الاكراه كالمجنون (أو) أكره (على فعل ما علق عليه) الطلاق فلا يثبت كحلقة بطلاق لا ادخل الدار فأكروه على دخولها أو حل كرها فادخلها وذلك في صيغة البر وأما صيغة الخنز نحو ان لم يدخل الدار فطالق فأكروه على عدم الدخول فانه يثبت كما يأتي (الأن يحل) حاء الخاف (أه سيكره) نا كره فانه يثبت (أو يكون) الاكراه (شرعيا) فانه يثبت به لان الاكراه الشرعي كالطوع (كتهويم من العبد في) حلة ما يطلاني أو غيره (لا يباعه) أي هذا العبد أي لإباع نصيبه من ذلك العبد فاعتق شئ يكرهه نصيبه منه

ثلاثة

أولني أو ملك وكالقاء مصحف بقدر (و) بخلاف (قذف المسلم) بالزنا (و) بخلاف (الزنا بطائفة خلية) من زوج أو سيد (فلا يجوز) الإقدام على شيء من ذلك (إلا) إذا كره (بالقتل) لا بغيره من قطع ونحوه والارتد (والصبر) على القتل وعدم ارتكاب شيء مما ذكر (أجل) عند الله تعالى وأحب إليه (لاقتل المسلم أو قطعه) بدأ أو رجلاً أو أصبعاً (أو الزنا كرهته) ولو خلية من زوج كذات زوج أو سيد ولو طائفة فلا يجوز الإقدام على شيء من ذلك ولو أكره بالقتل وأمالوا كرهه على فعل معصية لاحق فيها لمخلوق كشرب خمر وأكل ميتة فيكون بغير القتل أيضاً لاحق به بعضهم الزنا بطائفة لا زوج لها ولا سيد لأنها معصية لاحق لمخلوق فيها وقد يفرق بان الزنا أشد لما فيه من اختلاط الأنساب ولذا كان الحد ٣٨٦ فيه أعظم والقذف به لا يجوز إلا بالقتل (وان أجاز) المسكروه على شيء

هذه الأمور وهي السكر ومأمعه ولا يفتق فيها إلا كراهة الإبحاف من القتل فقط (قوله أولني أو ملك) أي مجمع على نموت أو ملكيته ومثلها ما للحوار العين أمام من لم يجمع على نبوته كالخضر ولقمان وذو القرنين أو على ملكيته كهاروت وماروت فلا كراهة فيما يكون ولو بغير القتل كذاني عب وبحت فيه في الحاشية فقال وفيه أن سب الصحابة لا يجوز إلا بالقتل فهم أولى والذي ينبغي أنه لا يجوز إلا ما ينة القتل ولذلك أطلق الشارح (قوله والارتد) أي والايخف من القتل بل فعله لخوف الضرب أو قتل الولد أو نهب المال فإنه يعد مرتداً ويحد في قذف المسلم وفي الزنا (قوله أجل عند الله) أي لأنه أفضل وأكثروا بالمرأة لا تجسد ما يسد رمقه إلا بمن يرفيها فيحوزها الزنا ولو كن صبرها أجل (قوله لاقتل المسلم الخ) أي لو قال لك ظالم إن لم تقتل فلانا أو تقطعه تقتل فلا يجوز ذلك ويجب عليه أن يرضى بقتل نفسه وإن قتل غيره أو قطعه من أجل الخوف على نفسه اقتصر منه (قوله أو الزنا كرهته الخ) حاصله أنه إذا قال لك ظالم إن لم ترن بغسلانة تقتل فلا يجوز الزنا بها ويجب عليه الرضا بقتل نفسه إذا كانت تلك المرأة مكروهة أو طائفة ذات زوج أو سيد أو مالو كانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد فيحوز بخوف القتل كما تقدم في الشارح (قوله والحق به بمصهم) المراد به محزون (قوله ولا تصح إجازته) أي لأنه غير منعقد وإزائه قد لبطل لأنه نكاح فيه خيار (قوله الركن الثالث والرابع) أي وهما المحل والصيغة (قوله خصهما بالذكور) أي على سبيل التراحمة (قوله وان تعليقاً) هذا قول مالك المرحوم ع اليه وفاقاً لابي حنيفة وحلاد السامعي وقول مالك المرحوم ع عنه (قوله ذات تعليق) يشير إلى أن يقال فيه ما قيل في زبدعدل بأن يقال فيه سماعاً على ما لم يسمع أو على حذف مضاف كما قال الشارح أو يؤول المصدر باسم المفعول (قوله لنية التعليق) من إضافة الصفة للموصوف والنية بمعنى المنوى والمعنى للتعليق المنوى أي المقيّد بالنية بذكره بعد نكاحها فتأمل (قوله أي قرينة الحال) تفسير للسباط (قوله عقبه الخ) هذا معلوم من صحة التعليق وانما ذكره لدفع توهم أنه يحتاج إلى حكم حاكم بل روم التعليق (قوله أي عقب العمل في الثاني الخ) المراد بالثاني النية والثالث السباط وبالأول الصريح وانظر قوله عقبه ع أن المعاق والمعلق عليه يقعان في وقت واحد إلا أن يقال المراد بالعقب المقارنة في الزمان الواحد ويرد بان الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فالاحسن أن يقال فوطم المعاق والمعلق عليه يقعان في زمن واحد أي قد يقعان فليس كلياً كذا في الحاشية واستشكل أيضاً قوله ومعه ما ملك بانهم عرفوا الملك باستحقاق التصرف في الشيء بكل وجهه حائز وهو يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزوج لا تصرف في الروح والجواب أن هذا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار فهو تصرف في الجملة (قوله وتكرر وقوع الطلاق الخ) اعترض بأن مقتضى العقل أن الصيغة

بما كره عليه (غير السكاح طائفاً) بعد زوال الإكراه (لزم) على الاحسن وأمالوا كرهه على السكاح ثم زال الإكراه فلا بد من فسحه ولا تصح إجازته ولما كان الركن الثالث والرابع يتعلق بهما أحكام كثيرة خصهما بالذكر بقوله (ومعه) أي الطلاق (مما ملك من عصمة) بيان لما في الواقعة على عصمة أي عصمة مما لو كره حقيقة أي حاصله بالفعل بل (وان تعليقاً) أي وان كان ملكها إذا تعليق أي مقدار حصوله بالتعليق وذلك التعليق إما أن يكون صريحاً كقوله لا حنيفة أي غير زوجة إن تروجت أو زوجها هي طالق متى تروجها وقع عليه الطلاق وإما غير صريح وهو قسمان أما (بنية أو بساط) الأول (كقوله لا حنيفة إن فعلت) كذا كان دخلت الدار فانت طالق (ونوى) إن فعلته (بعد

نكاحها) فتزوجها وفعلته لزمه الطلاق لنية التعليق والثاني ما أشار به بقوله (أقول عند خطبتها) وشدد الولي عليها في الشروط مثلاً (هي طالق) ولم يستحصر بنية أن تروجها فإن زوجها لزمه الطلاق لأن بساط اليمين أي قرينة الحال تدل على أن المراد أن تروجها (وتطلق) فتح الناء ومن اللام أي يقع عليه الطلاق (عقبه) أي عقب العمل في الثاني وعقب العقد في الثالث كالاول (وعليه النصف) أي نصف الصداق لكن في الثاني إن فعلت قبل الدخول والاول عليه جميع الصداق (وتكرر) وقوع الطلاق ولزوم نصف الصداق (ان) أي بصيغة تقتضي التكرار كان (قال كل من تروجت) بأن طالق (الابعد ثلاث) من المرات وهي الرابعة (فعل زوج) فإذا تروجها ثلاث مرات لزمه النصف في كل مرة فإن عقد عليها بعد ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لم يلزمه شيء لأن عقده حينئذ لم يصادف مجازاً فإن تروجت غير عاد الحنف ولزوم النصف إلى أن نتهى عن العصمة وهكذا الآن العصمة لما لم تكن مما لو كره بالذهلي وإنما حلف على عصمة من قبله وهي عادة لزمه

وتزوج عليها لم يثبت خلافاً لقول الشيخ فقيهاً وغيرها (بلا بئنت) المحلوف لها (بأن الغاية فتزوج) بأجنبية (ثم تزوجها) أي المحلوف لها المطلقة بمادون الغاية (طلقة الأجنبية) بمجرد العقد عليها (ولا حجة له في أنه لم يتزوج عليها) أي على المحلوف لها وإنما تزوجها على الأجنبية (وان ادعى نية) ولا يعمل بنية في فتوى ولا قضاء لأن اليمين على نية المحلوف لها ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وقيل هذا إن رجعته ولو جاء مستعماً قبلت نية وقد أشار لذلك بقوله تأويلان (ولو عاقى عسداً) الطلاق (الثلاث على فعل) منه أو من غيره كدخول دار (ففتق فحصل) الفعل المعلق عليه كالدخول (لومت) الثلاث لأن المعتبر حال النفود لا حال التعليق والالزمة اثنتان لأن العبد ليس له الاثنتان فإن دخلت قبل العتق لزمه اثنتان ولا تحمل له إلا بعد زوج ولو عتق بعد (و) (وعلى العبد) اثنتين (على الدخول مثلاً ففتق ثم دخلت لزمه الاثنتان) (بقيت) عليه (واحدة كما لو طلق) حال رقه ٣٨٩ (واحدة ففتق) بقيت عليه واحدة

لأنه كحرق طلق نصف طلاقه ثم شرع في بيان الركن الرابع وهو اللفظ بقوله (ولفظه الصريح) الذي تحمل به العصمة وأولم ينو حلها متى قصد اللفظ (الطلاق) كما لو قال الطلاق يلزمني أو على الطلاق أو أنت الطلاق ونحو ذلك (وطلاق) بالنسبة لأي يلزمني أو عليك أو أنت طلاق أو على طلاق وسواء نطق بالبدء أو كانت الخبر كعلي أم لا لأنه مقدر والمقدر كالثابت (وطلقت) بالفعل الماضي والتاء مضحومة (وتطلعت) بقصد اللام المفتوحة وكسر التاء أي أنت تطلعت (وطالقي) اسم فاعل (ومطلقة) مفتوح الطاء واللام مشددة اسم مفعول نحو أنت مطلقة (لامطـ) بوزن ومنطقة وانطلق) أي ليست هي من صريح ولا من كناية الظاهرة لا مستعملاً في

شيء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا وهي فسخة عظيمة يجوز التقايد فيها (قوله لم يثبت) أي باتفاق عندنا وعند الشافعي (قوله خلافاً لقول الشيخ الخ) حاصل ما لهم هنا أن المحلوف عليه امتنع على نعلق الحنفية في العصمة الأولى وغيرها كما يأتي في الأيلاء وأما المحلوف بها أي بطلاقها فانهى على نعلق اليمين بالعصمة الأولى فقط وأما المحلوف لها فهي محل النزاع والذي في كتاب الأيمان من المدونة أنها كالمحلوف بها في نعلق اليمين بها في العصمة الأولى وعليه ابن الحاجب واعتضده ابن عبد السلام قائلاً أنكروا ذلك ابن المواز وابن حبيب وغير واحد من المحققين وهذا الحكم إنما يكون في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها بالطلاق وقد عدول شارحنا على ما قاله ابن الحاجب (قوله ولا يعمل بنية) في فتوى ولا قضاء) ظاهره على هذا التأويل كانت اليمين حقاً لها ما إن اشترطت عليه في العقد أن لا يتزوج عليها أو تطوع لها بذلك اليمين لأنه صار حقاً لها وقيل لا يلزمه في التطوع ونقل بنية واستشكل هذا الفرع بأن محل عدم قبول النية عند القاضي أن كانت مخالفة لظاهر اللفظ وهي هنا موافقة لمخالفة ما كان ينبغي أن يقبل قوله ولو عاقى عسداً للرفع للقاضي وأجيب بأن عينه محمولة شرعاً على عدم الجمع وحينئذ فالنية مخالفة لمذلول اللفظ شرعاً (مسألة) لو عاقى حرق طلاق زوجته المملوكة لآبها الحر المسلم على موته بأن قال أنت طالقي يوم موت أي أو عند موته لم ينفذ هذا التعليق لان انتقال تركته إليه كلها أو بعضها إليه موته ولو كان عليه دين ومن جملتها الدينة يفسخ نكاحه فلم يجز الطلاق عند موت الأب محلاً يقع عليه وجار له وطؤها بالملك وإن كان الطلاق المعلق ثلاثاً كذا نكاحها بعد عدةها قبل روج كذا في الأصل (قوله وبقيت عليه واحدة) على معنى اللام (قوله ولفظه الصريح الخ) أي فهو من جنس في تلك الألفاظ الستة دون غيرها من الألفاظ خلافاً لما قاله ابن الدريج ما كان فيه الحروف الثلاثة الطاء واللام والقاف لشموله نحو منطقة وطلقة ومطرفة وأطلق في هذه الألفاظ من الكناية الحقة كما يأتي (قوله اسم مفعول) أي للعمل المضاعف وأما غيره فمقدم أنه من الكناية الحقة (قوله طلاق واحدة) وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة وعدم حلقه قولان الأول نقله الأحمى عن ابن القاسم والثاني رواه المدنيين عن مالك ومحل الخلاف إذا رجع للماضي وأما في الفتوى فلا عين اتفاقاً (قوله وصدق في دعوى نفيه) أي يمين في النقص وأما في الفتوى فلا يحتاج ليمين (قوله وكما به الظاهرة) ليس المراد بالكناية اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد به اللفظ المستعمل في غير ما وضع له (قوله والحبل) عبارة عن العصمة أي والعارب عبارة عن الكنف وهو في الأصل كنف الدابة أو ما انحدر عن أسهل سمن العير (قوله وواحدة مائة) محل ما قاله المتن والشارح أن كان عرف التحالف أن البائنة

العرف في غير الطلاق بل من الكنايات الخمسة أن قصد به الطلاق لزمه ولا (ولم) في صريحه طلاق (واحدة لانيه أكثر) يلزمه ما نواه (كاعتدى) أي كما لو قال لها اعتدى فإنه يلزمه طلاق واحدة لأن يئوى أكثر منه ما نواه واعتدى من الكناية الظاهرة ويلزم بها ما ذكر (وصدق في) دعوى (نتيه) أي نفي الطلاق من أصله في قوله اعتدى (أن دل بساط عليه) أي على نفيه كما لو كان الخطاب في مقام ذكر الاعتداء بشيء أو لعدو قال اعتدى وقال نوبت الاعتداء بكذا أو ألعدي صدق في ذلك (وكما به الظاهرة بنية وجعلك على عازبك ولم بهما) أي بأحدى هاتين الصيغتين (الثلاث مطلقاً) دخل بها أم لا لأن الميت المقطوع رقة طلع العصمة شامل للثلاث ولو لم يدخل والحبل عبارة عن العصمة وهو إذا رقى العصمة على كنفها لم يبق له فيها شيء مطلقاً (كان اشترت) زوجته (العصمة منه) أي من زوجها بأن قالت له بعني عصمتك بمائة فماها لها ما قامها تطلق ثلاثاً دخل أو لم يدخل (وواحدة مائة) بالجمع عطف على بنية أي ومن الكناية الظاهرة قوله لها أنت طالقي طلاقاً واحدة يائنة نظراً لقوله يائنة واليمين بنية بهذا الدخول

بغير عوض أتمت تكون ثلاثاً فالزوم بها الثلاث كما يأتي ولم ينظر واللفظ واحد إنما يكون واحدة صفة مرة فخذوا في مرة واحدة بدليل قوله بعد بآئنة وأما لأنه محتاط في الخروج ما لا يحتاج في غيرها فاعتبر لفظ بآئنة وألفي لفظ واحدة (أو نواها) أي الواحدة البائنة (بكذا دخل وأذهبي) وانطلق من سائر الكميات الخفية فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها واحدة فقط في غيرها ما لم ينو أكثر وأولى إذا نوى الواحدة البائنة بلفظ صريح الطلاق كان يقول لها أنت طالق ونوى الواحدة البائنة فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها دون غيرها ما لم ينو أكثر لأن نية البينة كغيرها والبينة بعد الدخول بغير عوض ولا لفظ خلع ثلاث وقبل الدخول واحدة إلا لنية أكثر ولذا قال (وهي) أي واحدة بآئنة لفظاً ونية بلفظ صريح أو كناية الحمية (ثلاث في المدخول بها) ويلزمه واحدة في غيرها ما لم ينو أكثر وأما نية الواحدة البائنة بلفظ الكمالية الظاهرة كحليت سبيلك فلا أثر له لأن العبارة حينئذ باللفظ وبدلولة الثلاث على تفصيلها المعلوم في سابق القول الشيخ مخلف سبيلك فيه نظر ثم شبه بالواحدة البائنة في لزوم الثلاث في المدخول بها قوله (كلمية والدم) يعني أن من قال لزوجته أنت على كلمية أو ألدنم (ولحم الخنزير) أو أوعني أو (ووهنتك) لاهلك (أو رددتك) لاهلك أو أعصمتك أو أعتقتك أو أعتقتك أو أعتقتك أي من الزوج (أو برية أو خالصة) أي في لا عصمة لك عليك (أو بآئنة أو أنا) بائن منك أو خلي أو برى أو خالص فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها (كغيرها) أي كغير المدخول بها (إن لم ينو أقل) فان نوى الأقل لزمه ما نواه وحلف أن أراد

نكاحها أنه ما أراد إلا الأقل لأن لم يرد فقولته كغيرها راجع لما بعد المكاف أي البينة وما بعدها (ولزم الثلاث مطلقاً) دخل أم لا (ما لم ينو أقل) من الثلاث (في) قوله لها (حليت سبيلك) فان نوى الأقل لزمه ما نواه (و) لزمه الثلاث (في المدخول بها) فقط (في) قوله (وجهي من وجهك) حرام (أو) وجهي (على وجهك حرام) فلا فرق بين من وعلى وشبه في ذلك قوله (كأنكاح بيني وبينك أو أملكك لي عليك) (أو ألسيل لي عليك) ويلزمه الثلاث في المدخول بها فقط (الا لعتاب) راجع لما بعد الكاف (والا) بأن كان لعتاب

معناها المقتضيه فان كان عريته م أن معناه الطاهرة التي لا حياء فيها أو قصد ذلك المعنى فالظاهر لا يلزمه الاطلاق واحدة ونسكون بعد الدخول رجعية (قوله بغير عوض) أي وبغير لفظ الخلع (قوله) فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها أي كما هو الظاهر خلافاً لعب حيث عجم في المدخول بها غير ما في لزوم الثلاث (قوله ويلزمه واحدة في غيرها) الفرق بين المدخول بها وبين غيرها أن غير المدخول بها تبين بالواحدة فان كان طلاقه خلعاً استوت المدخول بها وغيرها في قبول نية الواحدة (قوله لأن العبارة حينئذ باللفظ) أي ونية صرفه بمبانية لوضعه والحاصل أن صريح الطلاق والكمالية الظاهرة لا يصرفهما عن ظاهرهما إلى الاخف إلا البساط لالنية (قوله أو خالصة) ومثله استل على ذمة وأما عليه السحام فيلزمه نفسه واحدة إلا أن ينو أكثر وأما نحوه عليه الطلاق من ذمعه أو فرسه فلا شيء فيه لأن القصد من الحلف بذلك التبعاعد عن الحلف بالزوجة واعلم أن استل على ذمة أو أنت خالصة لأنص فيهما وقد اختلف استظهار الاشياخ في اللازم بينهما فاستظهر شيخ مشايخنا العدوي لزوم طلاقه بآئنة واستظهر شيخنا المؤلف لزوم الثلاث واستظهر به بعض المحققين أن خالصة وعين سغه وليست لي على ذمة في عرف مصر بنزلة فارقتك يلزم فيه طلاق واحدة إلا لنية أكثر في المدخول بها وغيرها وأما رجعية في المدخول بها كذا يؤخذ من حاشية الاصل (قوله ان لم ينو أقل) أي بأن نوى الثلاث أو لانية له ان قلت ان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلاق واحدة فما وجه كون ذلك فيه الثلاث فالجواب أن عدوله عن الصريح أو حب رغبة عنده في ذلك وسد عليه (قوله ولا فرق بين من وعلى) أي في لزوم الثلاث وفي تنويته في العدد في غير المدخول بها (قوله فان قصد ادخالها) هذا التفصيل في الصيغ التي قالها المصنف وأما لو قال على الحرام وحنث فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها ولا ينوي غيرها ويلزمه في غيرها أيضاً ولكنه ينوي في العدد والفرق بين على حرام (فلا شيء عليه) كما لو كانت تفعل أمه والالتواقي غرضه بلاذن منه وقال لها ذلك فالتعاقب

وما

قرينة وبساط دال على عدم ارادته الطلاق كما يأتي (كقوله باحرام) ولم ينو به الطلاق (أو) قال (الحلال حرام) بدون على (أو) قال الحلال (حرام على) أو على حرام (أو جمع ما أملك حرام ولم يرد ادخالها) أي الروحة في لفظ من هذه اللفاظ فلا شيء عليه فان قصد ادخالها وثلاث في المدخول بها وفي غيرها إلا لنية أول (و) رمة (واحدة مطلقاً) دخل أم لا (في) قوله (فارقتك) إلا لنية أكثر وهي رجعية في المدخول بها (وحالف على نفيه) أي الطلاق حيث ادعى عدم قصده (في) قوله (أنت سائبة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فان نكح) لزمه الطلاق (و) (نوى في عدده) وقبل قوله فيما دون الثلاث يمينه واستشكل به ويتبع في العدد مع كونه قد أسكر قصد الطلاق وهو إذا أسكر قصد الطلاق فلا تقبل بنية قال بعضهم هذا العرعوان ذكره في المدونة إلا أنه ذكره عن ابن شهاب وليس هو مالك بل هو مخالف لأصل مذهبه ولذا لم يذكره ابن الحاجب ولا ابن شماس ولا ابن عرفة وفي المصنف الدرك في ذكره اه أي فالجاري على أصل مذهب مالك أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها كغيره إذا نوى أقل وقد عمت أن الكمالية الظاهرة أقسام الأول ما يلزم فيه طلاق واحدة إلا لنية أكثر في المدخول بها وهو اعتدي وأما غير المدخول بها فلا عدة عليه فان قال لها اعتدي

فهو من الكناية الخفية في حق الثاني ما يلزم فيه الثلاث مطلقا وهو بته وجعلك على غاربك الثالث ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها
واحدة في غيرها ما ينوئ أكثر كواحدة بائنة نظر البائنة كما تقدم لفظا أو بنية لفظ الرابع ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها كغيرها
أن لم ينوئ أقل وهي ميتة وما عطف عليها الخامس ما يلزم فيه الثلاث مطلقا ما ينوئ أقل وهو خلية سبيلك السادس ما يلزم فيه الثلاث
في المدخول بها وينوئ في غيرها وهو وجهي من وجهك حرام إلى آخره السابع ما يلزم فيه واحدة البائنة أكثر وهو فارقتك وكل ذلك
ما لم يدل البساط والقرائن على عدم ارادة الطلاق وأن المخاطبة بلفظ مما ذكر ليست في معرض الطلاق بحال وإلى ذلك أشار بقوله
(وصدق في نفيه) أي الطلاق (أن دل بساط عليه) أي على النفي (في الجميع) أي جميع الكتابات الظاهرة (كالصريح) فإنه يصدق
في نفيه عند قيام القرائن كما لو أخذها الطلاق عند ولادتها فقال أنت طالق إعلاما أو استلاما وكانت مر بوطه وقالت له هي أو غيرها
أطافني فقال أنت طالق ونحو ذلك مما يقتضيه الحال وحاصل القول ٣٩١ في الكناية أنها قسمان ظاهرة وهي ما شأنها

أن تستعمل في الطلاق
وحمل العصمة وخفية
وهي ما شأنها أن تستعمل
في غيره والبساط في
الظاهرة على ما يؤخذ من
كلامهم في غير واحدة
بائنة أن اللفظ أن دل على
قطع العصمة بالمرّة لم فيه
الطلاق الثلاث في المدخول
بها أو غيرها ولا ينوئ وذلك
كتة وجعلك على غاربك
ومثلها قطعت العصمة
بينى وبينك وعصمتك
على كتفك أو على رأس
حمل ونحو ذلك وإن لم يدل
على ذلك بل دل على
البنونة والبنونة لغير
حلق ثلاث في المدخول بها
وصادقة بواحدة في غيرها
فإن كان ظاهرا فاعلم
ظهورا راجحة ثلاث في
المدخول بها حتما كغيرها
ما لم ينوئ أقل كحرام
وميتة وخليفة وبرية

ومامعها وبين على الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام ومامعه
فن قاس على الحرام على باقي الصريح فتعدا خطأ لجودا غارق وخالف المنصوص في كلامهم أفاده
الاجهوري قال بن وقد جرى العمل بقاس ونواحيها بلزوم طلاقة بائنة في على الحرام بالتعريف لافرق
بين مدخول بها وغيرها قال في حاشية الأصل والخاص بل أن كلام من هذين القولين يعني القول بلزوم
الثلاث والقول بلزوم طلاقة بائنة معتمد وحكي البدر القرائي أقوالا أخر أنه لعول يلزم به شيء وقيل أنه
طلاقة رجعية وقيل ينوئ فيه أن نوى به الطلاق لزومه وإن لم ينوئ لا يلزم به شيء وهو المفتي به عند الشافعية
(قوله فهو من الكناية الخفية في حقها) أي فلا يلزم فيها شيء إلا بالبائنة كاسقني الماء (قوله وهو بته
الح) لزوم الثلاث في بته وجعلك على غاربك لكونه من الكناية الظاهرة على حسب العرف القديم
وأما عرفنا الآن فهم من الكناية الخفية لأن ألفاظ الإيمان مبينة على العرف وكذلك باقي الألفاظ
ينظر فيها على حسب العرف ولذا قال في الحاشية فائدة قال القرائي في فروقه مامعناه أن نحوه هذه
الألفاظ من برية وخليفة وجعلك على غاربك وردت أعا كان لعرف سابق وأما الآن فلا يحل للمفتي
أن يفترى إلا أن عرف معناها ولا كانت من الكتابات الحية فلا تحدد أحد اليوم يطلق أمراته بخليفة
ولا برية والخاص بل أنه لا يحل للمفتي أن يفترى بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد اه (قوله وهي ميتة
وما عطف عليها) أي من قوله والدم ولحم الحزير وعرفنا الآن أنه من الألفاظ الثلاثة من الكناية
الخفية (قوله وينوئ في غيرها) أي فإن نوى ثلاثا لم يمتد أو أقل لم يمتد ما نواه فإن لم يكن له نسبة فصيل
يحمل على الثلاث وقيل على الواحدة وعلى الأول يكون القسم السادس متحد مع القسم الرابع فتأمل
وسمائي يوضح السارح ذلك في آخر عبارته (قوله ما يلزم فيه واحدة البائنة أكثر) أي لا فرق بين
المدخول بها وغيره ما عطف القسم الأول وهو اعتدى فإنه في غير المدخول بها كناية خفية لا يلزمه شيء
إلا بالبائنة (قوله والقرائن) وأعظم القرائن العرف (قوله كما لو أخذها الطلاق) مثال للبساط في
الصريح (قوله إعلاما) أي لغيره وقوله أو استلاما أي طالها العلم بنفسه (قوله وهي ما شأنها أن تستعمل)
أي عرفا (قوله وذلك كتة الخ) أي على حسب العرف الماضي (قوله وأما الكناية الخفية) أي وهي
ما شأنها أن تستعمل في غيره كما قدم (قوله عند الفقهاء) أي كما قال ابن عرفة وقال ابن الخاحب وابن

وهبتك لذلك وما ذكرتمها وإن كان اللفظ ظاهرا في البنونة ظهورا مساويا لثلاث مطلقا البائنة أقل تكلمت سبيلك وإن كان
مر جوحا لم يمتد الواحدة ما لم ينوئ أكثر كفارقتك وأما سائبة أولس بينى وبينك حرام ولا حلال فهذا من قبيل وجهي من وجهك حرام
وما أنقلب إليه من أهل حرام وهو ثلاث في المدخول بها وينوئ في غيرها فإن لم يكن له نسبة فهل يحمل على الثلاث لأنه الأصل في البنونة
فيكون من قبيل كالميتة وأنت حرام وماؤه فلا يحمل في غير المدخول بها على الأقل إلا إذا نواه وهو ظاهر ما لا يسع أو يحمل على الواحدة
إلا البائنة أكثر والأول أظهر والله أعلم بهذا كله في الكناية الظاهرة وأما الكناية الخفية فأشار لها بقوله (و) نوى (فيه) أي في أصل
الطلاق (وفي عدمه في) كل كناية خفية توهم قصد الطلاق نحو (أذني وأصبرني) واطلقتي (أو) أنا (أو) زوج أو قبيل له لأن امرأة
فقال لا أو) قال لها (أنت مرة أو عتقة أو الحق بملكك) فإن ادعى عدم الطلاق صدق وإن ادعى عدم واحدة أو أكثر صدق فإن ادعى أنه
نوى الطلاق ولم ينوئ عدد الرمة الثلاث في المدخول بها وغيرها (وعوقب) الآتي بهذه الألفاظ الموجبة للتأنيس على نفسه وعلى الناس
(وإن قصد بكامة) كاسقني (أوصون) ساذج (لزم) وهذا من الكناية الخفية عند الفقهاء وإن لم يستعمل في لازم معناه (لا) يلزم
(أن قصد اللفظ به) أي

الطلاق (فقدل لغزيرة غلطاً) كما لو أراد أن يقول أنت طالق فالتفت لسانه بقوله أنت كائنة قال مالك من أراد أن يقول أنت طالق فقال
كلى أو اشربي فلا يلزمه شيء أي لعدم وجود ركنه وهو اللفظ الدال عليه أو غيره مع نيته بل أراد إيقاعه بإفعله فوقع في غيره (أو أراد أن
ينطق بالثلاث فقال أنت طالق وسكت) عن التلفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الواحد لأنه لم يقصد الثلاث بقوله أنت طالق وإنما
أراد أن ينطق بالثلاث فيدله عدم الثلاث فسكت عن النطق به * ولما قدم أن من أركبه اللفظ أذاهنا أنه ليس المراد خصوص
اللفظ لا غير بل المراد اللفظ أو ما يقوم مقامه من إشارة أو كتابة أو فعل جرت به عادة أو كلام بنفسه على قول بقوله (وازم) الطلاق (بالإشارة
المهمة) بيد أو رأس ولو من غير الآخر لا يغير المهمة ولو فهمتها الزوج حصة لانها من الاعمال التي لا طلاق بها والمهمة هي التي يقطع
من رآها بقصد الطلاق ولو كانت ٢٩٢

شأنه ليس بكساية ولا صريح ومقتضى كلامه عدم لزوم الطلاق بهذه اللفاظ ولو نوى به الطلاق
والمعول عليه الأول فيلزم ادانوا بالصوت الساذج أو المزمار وأما صوت الضرب باليد ففي الفعل
الذي يحتاج للمرف أو القرائن كما في الحاشية (قوله أو أراد أن ينطق بالثلاث الخ) أي وأما لو أراد أن
ينجز واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فبطلت يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء وهو قول مالك وسحنون
وأما لو أراد أن يعلق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت ولم يأت بالشروط فلا شيء عليه كما في المواقف
عن المتطلي (قوله لزومه الطلاق) أي ولو لم يصل الخبر إليها (قوله فيلزمه بمجرد كتابة طالق) أي في صور
ست وهي ما إذا أخرجه عازماً أو مستشيراً أو لانيته وفي كل وصل أم لا والمتردد والمستشير شيء واحد
في الحكم فلا تعدد من أجلهما الصور (قوله إن أخرجه عازماً) مثل العزم في الإخراج عدم النية على
المعتمد (قوله إن أخرجه غير عازم) أي باب كان مستشيراً أو متريداً (قوله أقواها عدم اللزوم) أي
حيث كان كتبه مستشيراً أو متريداً وأخرجه كذلك (قوله وتخصيل القول في هذه المسئلة الخ) فحاصله
أن الصور فيها ثمانية عشر لأنه إما أن يكتبه عازماً أو مستشيراً أو لانيته وفي كل إما أن يخرج عازماً
أو مستشيراً أو لانيته هذه ثلاثة تصرف في ثلثها بقصد وفي كل إما أن يصل أم لا وهذه ثمانية عشر فإذا
كتبه عازماً الذي هو معنى قول السارح مجتمعت بصوره الست وهي إما أن يخرج عازماً أو مستشيراً
أو لانيته وفي كل إما أن يصل أم لا وإما لو كتبه مستشيراً أو لانيته له أخرجه عازماً أو مستشيراً أو لانيته له
فهذه ست مجتمعت بينها أن وصل أم لا وكذا أن يصل على المعتمد في صورة وهي ما إذا كتبه مستشيراً
وأخرجه كذلك كداني الحاشية (قوله على أن يستحجر) هو معنى الاستشارة والتردد (قوله وقد وجب
عليه الطلاق) أما أن كان مجتمعا على الطلاق طاهر وأما عدم النية ويأني البحث فيه (قوله على
أن يرده) هو معنى إخراج مستشيراً أو متريداً أو قدّم أن المعتمد في هذه لا حث أن يصل الذي هو قول
المدرّبة (قوله فلا اختلاف في أنه لا يقع الخ) أي لو كان عازماً وقت الكتابة (قوله انتهى) أي كلام
ابن رشد (قوله أو بأخرجه من يده عازماً) مثله عدم النية على المعتمد في هذه لا حث أن يصل الذي هو قول
(قوله إلا أن يحمل على العيب) هذا هو الذي يظهر من كلامهم ولذلك شدد على عدم النية
كالعزم على الطلاق فتدبر (قوله وعلم من قرله بأن يكتب الخ) أي كل شيء حيث عزم بقوله سواء
كان في الكتابة إذا جاءك كتابي فانت طالق أو أنت طالق وسواء أخرجه وصل إليها أو لم يخرج
وهذا علمت أن هذا التعميم خلاف ما قاله ابن رشد ولا لك قال ر أن كتب لها أن وصلت كذا أبي فانت
طالق توقف الطلاق على الوصول وإن كتب إذا وصل لك كتابي الخ في توفيق الوصول خلاف

الطلاق مع رسول أي الجرد
عن الوصول إليها في قال
للرسول أخبرها بأن طلقها
لزمه الطلاق (أو) بمجرد
(كتابتها) الطلاق
(عازماً) بطلاقها لا تردداً
فيه حتى يبدو له فيلزمه
بمجرد كتابة طالق (والا)
يمكن عازماً بالطلاق حال
الكتابة بل كان متريداً
أو مستشيراً (بإخراجها)
أي فيلزمه حيثئذ أن
أخرجه (عازماً) وأعطاه
من يوصله ولو لم يصل
(أو واصله) لها أو لولها
أن أخرجه غير عازم فإن
أخرجه غير عازم ولم يصل
فقولان أقواهما عدم
اللزوم قال ابن رشد
وتخصيل القول في هذه
المسئلة أن الرجل إذا كتب
طلاق امرأته لا ينجز لوم
ثلاثة أحوال أحدها أن
يكون كتبه مجتمعا على
الطلاق الثاني أن يكون
كتبه على أن يستحجر فيه
فإن رأى أن ينفذه نفذ

وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه والثالث أن لا يكون له نية فإما إذا كتبه مجتمعا على الطلاق أو لم يكن له فيه قصد وجب
عليه الطلاق وأما إذا كتبه على أن يستحجر فيه ويرى رأييه في أنه قد ودل له ما لم يخرج الكتاب من يده فإن أخرجه من يده على أن يرده
أن بدله وقيل إن خرج الكتاب من يده كالأشهاد وليس له أن يرده وعور رواية أشهب وقيل له أن يرده رقه في المدونة فإن كتب إليها
أن وصلت كتابي فانت طالق فلا اختلاف في أنه لا يقع عليه الطلاق إلا بوصول إليه أما إذا كان في يده طلقها فانت طلقها وأما إذا كان في يده
ووجهها أن كانت حائضاً أو قد حصل أن اللزوم ما في الكتابة عازماً أو مستشيراً من يده عازماً على الطلاق وأما إذا كان في يده طلقها فانت طلقها
الثالث أن لا يكون له نية نظر لأن المراد بالنية العزم واللبس ما عازم على الشيء من أجله لا عازم لا يراه طاعة مهم الأريحية في العمل أن
لهم وهو علم من قرله فإن كتب إليها أن وصلت إلى آخر ما في بعض النسخ (قوله لا يلزمه الطلاق) بكلامه (قوله) أي أرجح الأقوالين
قال في التوضيح الخ لاني إذا ما إذا أنتم اللفظ بقوله في كتابه الفقهية والشرعية والردم لا وهم

بأنك في الموازي وهو اختار عبد الحكم وهو الذي بنى به أهل المذهب القرافي وهو المشهور (أو لعل) كغيره يوافق ثوبان بن بقره
أو قطع حمل لا يلزم به طلاق ولو قصد به (الآن يكون) ذلك الفعل (عادتهم) في وقوعه فيلزم به (وسفه) زوج (قائل) زوجته (بأخي
أو يا أختي ونحوه) كحالتي وعمتي من المحارم أي نسب السقه ولغو الحديث (وان كره) أي الطلاق (يعطف) بواو أو فاء أو ثم (أو بغيره)
فحو أنت طالق طالق طالق بلا ذكر مبتدأ في الأخيرين أو بذكره (لم) ما كرر مرتين أو ثلاثا (في المدخول بها) نسقه أو فصل
بسكوت أو كلام إذا لم يكن خلع إلا بالرجعية زوجة يلحقها الطلاق مادامت في العدة (كغيرها) أي غير المدخول بها فإنه يلزمه بقدر
التكرار مرتين أو ثلاثا (كن) (ان نسقه) ولو حكما كفصل بعطاس أو سعال لأن فصله لا ينتها بالاول فلا يلحقه الثاني بعد الفصل
كالتكرار بعد الخلع (الانية تأكيد في غير العطف) فيصدق ٣٩٣ في المدخول بها وغيرها بخلاف العطف فلا

تنفعه نية التأكيده طلقا
لأن العطف ينافي التأكيده
(ولزم) طلاقة (واحدة في)
تعبيره بحزبه أو أكثره منطلق
أولا فهو (ربع) أو ثلث
(طلقة أو ثلثي) أو ثلث
أو سدس (طلقة) أو جزء
من أحد عشر جزءا من
طلقة (أو نصف طلاقة)
لأن النصفين طلاقة واحدة
(أو ثلث وربع طلاقة)
لأن الثلث والربع نصف
طلقة وسدس نصف طلاقة
فتكمل (أو ربع ونصف
طلقة) لأن الربع والنصف
طلقة الأربعة (و) لزم
(اثنان في ثلث طلاقة
وربع طلاقة أو ربع
طلقة ونصف طلاقة) ونحو
ذلك من كل ما أضيف فيه
الجزء المذكور صريحا إلى
طلقة بأن يكون كل كسر
موافق أو مخالف مضادا
لطلقة صريحا لأن كل
كسر أضيف لطلقة أخذ
غيره فاستقل بنفسه بخلاف
نصف وثلث طلاقة كما تقدم
(و) لزم اثنان في (الطالقي

وقوى القول بنسقه على الوصول لتضمن إذا معنى الشرط (قوله بأنك في الموازي) أي وأما القول باللزم
فهو بأنك في العتبية قال في البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن رشد هو الأشهر ابن عبد السلام والاول
أظهر لأنه انما يمكن في النية في التكليف المتعلقة بالقلب لا في ما بين الأديمين اهـ بن ومفهوم قوله إذا
أنشأ الطالقي بقلبه ان العزم على الطلاق لا شيء فيه وكذا من اعتقد أنها طلقت منه ثم تبين له عدمه ولا يلزمه
شيء (قوله الآن يكون ذلك الفعل عادتهم) تقدم له في الخلع أن تمام القرينة مثل العادة وانظر هل هو
مخصوص بالخلع أو يجري هنا (قوله من المحارم) لا مفهوم له بل لوقال لها يا سقي أو يا حبيبتني فإنه نسقه
أيضا كما قررره شيخنا العبدوي لكن قال في المجموع هو حفيف لأن السيدة تصدق بعد عتقه
والنكاح اذ ذاك جائز على ان العرف شاع بها في الود والعظيم وأما قول نساء مصر للزوج سيدي فلا بأس به
لحوال الوطء بأنك اهـ وانما نسب القائل ذلك لنفسه لا لغيره الوارد عنه صلى الله عليه وسلم في قوله لمن قال
لزوجته يا أختي أختك هي فذكره ذلك وأسكره وفي كراهته وسوته قرآن (قوله ان نسقه) المراد به النسق
الغوي وهو المتابعة لا الاصطلاح وهو متوسط أحد طرفي العطف النسقة بين التاسع والمتبوع (قوله
كالتكرار بعد الخلع) تشبيهه في غير المدخول بها (قوله فيصدق في المدخول بها الخ) أي ييسر في القضاء
وبغيره في الفتوى وتقبل نية التأكيده في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الاول والثاني بخلاف غير
المدخول بها فإنه انما ينفعه فيها التأكيده حيث لم يطل والالم يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء قاله الاجهوري
(قوله لأن العطف ينافي التوكيد) أي أقولهم ان العطف يقتضي العارية (قوله منطلق أولا) المنطق مالم
يعبر فيه بلفظ الجزئية كربع وخمس وغير المنطق ماء برفيه بافظ الجزئية كجزء من أحد عشر (قوله
لأن الثلث والربع نصف طلاقة وسدس نصف طلقة) أي لأن ثلثا أحد سدس من الربع يوضع على الثلث
يكمل النصف يبقى نصف سدس وهو سدس النصف لأن الربع سدس ونصفه والثلث سدسان (قوله
أحدهم) أي الذي هو افظ طلاقة وقوله فاستقل بنفسه أي حكم بكل الطلاقة فيه والجزء الآخر المعطوف
بعد طلاقة أخرى (قوله كما تقدم) أي من أنهم يحسبان طلاقة واحدة لعدم أحدهم الاول معه ومحل ذلك
مالم يزد مجموع الجزأين على طلاقة فان راد كما اذا قال نصف وثلث طلاقة بنية ثلث لزمه طلقتان لأن الاجزاء
المدكورة ترد على طلاقة وفي الجواهر لو قال ثلاثة أنصاف طلاقة أو أربعة أثلاث طلاقة وقعت اثنان لزيادة
الاجزاء على واحدة نقله ر (قوله علمنا أنه أراد بالطلاق الخ) أي أراد به الطلاق الثلاث لا الطلاق الشرعي
والا كان قول الانصاف ولو قال ذلك لزمه طلاقة واحدة (قوله وهذا في تحيض) هذا نحو ما لابن عروة عن
النوادر معترض على ابن عبد السلام حيث قال هذا في غير اليائسة والصغيرة وأما اليائسة والصغيرة يقول

٥٠ - صاوي - ل

ونصف طلقة يبقى طلاقة ونصف وكل عليه النصف (و) لزم اثنان في (واحدة) أي في قوله أنت طالق واحدة (في اثنان) لأن الواحد في
أشبه بأشبه وهذا (ان تصد الحساب) بأن كان من يعرف ذلك (ولا) يقصد الحساب (فلا) لأن ثمان من لم يعرف الحساب أن يثبت
واحدة مع اثنان (كأن طالق الطلاق الانصاف طلاقة) ويلزمه الثلاث لأنه انما استثنى نصف طلاقة علمنا أن أراد بالطلاق كل الطلاق (أو)
قال (كل واحدة) فاستطاع يلزمه الثلاث ويحز عليه من الآن ولا يفتقر لشره لأنه من المحتمل العائب وقوعه وقصد التاكيد وهذا
فيمن تحيض أو يفتقر سمها الحيض وأما الأيسة فلا يلزمه شيء

(أوقال كلاً) طلقك (أومتى ما طلقك أو) كلاً أومتى ما (وقع عليك طلاقاً فانت طالق ومطلقاً واحدة) فيلزمه الثلاث في الغرور
 الأربعة لأنه بايقاع الواحدة وقع المعاق فتمتع الثانية ووقعها تقع الثالثة لأن فاعل السبب فاعل المسبب (أو) قال (ان طلقك فانت
 طالق قبله ثلاثاً أو اثنتين وطالق) لزمه الثلاث في الفرعين وياخي قوله قبله لأنه بمنزلة من قال أنت طالق من الامس فان لم يطلق فلا شيء عليه
 (وأدب المجزئ) للطلاق (كطالق جزء كيد) ورجل وأصبح وأعلمه من زوجته ولزمه الطلاق (ولم) الطلاق (بنحو شعرك) مما بعد
 من محاسن المرأة كشعرك أو كلاً ٣٩٤ أو ريقك طالق (لا) يلزم بما لا يعد من المحاسن نحو (بصاق ودم)

الأحدها إذا حصلت ولا خلاف أنها لا تطلق عليه حتى ترى دم الحيض (قوله أوقال كلاً طلقك الخ)
 أما لو قال لها أنت طالق كلاً حليتي حرمتي نظراً قصده فان كان مراده كلاً حليتي لي بعدد زوج حرمتي تأبد
 تحريمها وان أراد كلاً حليتي لي بالرجعة في هذه العصمة بعد الطلاق الرحي حرمتي حلت له بعدد زوج
 فان لم يكن له قصد نظر لغيرهم فان لم يكن نظراً للسايط فان لم يكن له نية ولا ساطط حل على المعنى المقتضى
 للتأبد احتياطاً ومثل ذلك اذا قال لها أنت طالق كلاً حليتي حرمتي حليتي حلت له بعدد زوج لان ارادته
 ثلاثاً كلاً حليتي حرمتي فان أراد الزوج الثاني بعد هذه العصمة لا يحلها فانها تحل له بعدد زوج لان ارادته
 ذلك باطله شرعاً لان الله أحلها بعده وان أراد انها ان حلت له بعدد زوج وتزوج بها فهي حرام عليه تأبد
 تحريمها (قوله لان فاعل السبب) أي الذي هو الطلقة الأولى والمراد بالسبب الطلقة الثانية وإذا كان السبب
 فاعل المسبب لال الامر الى أن الطلقة الثانية فعله فجعل سبباً للثالثة بمقتضى أدلة التكرار (قوله و ياخي
 قوله قبله) هذا هو مشهور مذهبنا وقال ابن سريج من أئمة الشافعية اذا قال ان طلقك فانت طالق قبله
 ثلاثاً لا يلزمه شيء أصلاً ولا يلحقه به اطلاق للدور الحكمي فانه متى طلقها وقع الطلاق قبله ثلاثاً ومتى وقع
 قبله الطلاق ثلاثاً كان طلاقها الصادر منه لم يصادف محلاً لكن قال العز بن عبد السلام تقليد ابن سريج
 في هذه المسئلة ضلال مبين (قوله وأدب المجزئ) قال في الاصل وهو يقتضي تحريمه (قوله مما بعد من محاسن
 المرأة) أي وهو كل ما يمتدحه أو يمتدحها المرأة بسببه فالاول كالريق والثاني كالعقل لان بالعقل يصدر منها
 ما يوجب للرجل الاكمال عليها والالتزام بها بخلاف العلم (قوله نحو بصاق) الفرق بين الريق والبصاق
 ان الريق هو ماء الفم مادام فيه فان انفصل عنه فهو بصاق والاول يلتزمه بخلاف الثاني لا يلتزمه بخلاف
 ابن عبد الحكم فقال لا يلزم في كلامه شيء لان الله حرم رؤية أسنات المؤمنين ولم يحرم كلامهن على أحد
 وروى ان الطلاق ليس مرتبطاً بحل ولا حرمة فان وجه الاحتية لبس بحرام وطاقي به وفي الحاشية عن
 بعض المشايخ ان قال اسمك طالق لم يلزم لانه من المنفصل قال في المجموع وضعفه طاهر لان كل حكم ورد
 على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى فتأمل (قوله وأخواتها) وهي سوى وخلا وعدا
 وحاشا وغير (قوله ولو لفظ به سرا) محل الاستثناء بالسرا لم يكن الخلف في وثيقة حق والاول لا ينفعه
 الا الجهر لان اليمين على بية الخلف كما مر في اليمين (قوله ان اتصل بالمستثنى منه) المراد بالمستثنى منه
 المحلوف به ولو فصل بينهما ما بالحق لو ف عليه ضرر كما لو قال أنت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الاثنتين وقال
 بعضهم المراد ان اتصل بالحق لو ف به أو بالحق لو ف عليه نحو أنت طالق ثلاثاً الاثنتين ان دخلت الدار وأنت
 طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الاثنتين وهما قولان (قوله في طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الواحدة الخ)
 ما ذكره من لزوم الاثنتين هو مذهب خليل بناء على أن قوله الا ثلاثاً ملغى وقال ابن الحاجب انه
 لا يلزمه الا واحدة ووجهه أن الكلام بآخره وان المراد ان الثلاث التي أخرج منها الواحدة
 مستثناة من قوله هي طالق ثلاثاً فالمستثنى من الثلاث اثنتان يبق واحدة قال ابن عروة وهو الحق
 وعلى عكس القولين لو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين فعلى ما لم يصنف من الغناء الاستثناء
 الاول يلزمه واحدة وعلى ما لا من الحاجب وان عرفة يلزمه اثنتان (قوله ما زاد على الثلاث) أي

وسعال (وصح) في الطلاق
 (الاستثناء بالا وأخواتها
 ولو) لفظ به (سرا) فانه
 ينفعه ويصدق فيه نحو
 أنت طالق ثلاثاً الواحدة
 أو غير واحدة أو سوى
 واحدة فيلزمه اثنتان كما
 يأتي لكن صحته بشرط
 ثلاثة أشار لها بقوله (ان
 اتصل) بالمستثنى منه ولو
 سكالاً يصرف فصل بعطاس
 أو سعال فان انفصل
 اختياراً لم يصح (و) ان
 (فصل) الاستثناء أي
 الاخراج لان جرى على
 أسانه بلا قصد ولا يقيد
 (ولم يستغرق) المستثنى
 منه والالم يصح نحو طالق
 ثلاثاً الاثنتين ويلزمه
 الثلاث ومثال غير المستغرق
 (نحو) أنت طالق (ثلاثاً
 الاثنتين) فيلزمه واحدة
 واذا علمت أن المستغرق
 غير صحيح وأن غيره صحيح
 (ففي) طالق (ثلاثاً الاثنتين
 الواحدة) يلزمه اثنتان
 لان الغاء الاستثناء المستغرق
 وكان الثاني مخرجه من
 أصل الكلام (أو) قال
 أنت طالق (البينة) الا
 اثنتين الواحدة) يلزمه
 (اثنتان) لان البينة ثلاث

والاستثناء من الاثنتين نفي ومن النفي اثبات فخرج
 من البينة اثنتين ثم أخرج منهما واحدة فبقيت الواحدة الأولى (واعترض) في صحة الاستثناء (ما زاد على الثلاث) لفظاً وان كان لا حقيقة له شرها
 على أرجح القولين في قال أنت طالق أربعاً الا اثنتين لزمه اثنتان وان قال الاثلاث لزمه واحدة ومن قال جسا الاثلاث لزمه اثنتان كمن قال ستا
 الا أربعة وقيل لا يعتبر الرائد على الثلاث لانه مخرج من عاقد كالمعدوم جسا يلزمه في المثال الاول واحدة وفي الثاني ثلاثة لانه كانه استثنى ثلاثاً
 عن ثلاث فيلحق الاستثناء بالثلاث

في المثال الثالث والرابع * ثم شرع في بيان أحكام تعليق الطلاق على مقدر حصوله في المستقبل من حنث وعنده وتنجيز الحنث وعدمه وحاصله انه ان علقه على أمر مستقبلي محقق الوقوع أو غالب وقوعه أو مشكوك في حصوله في الحال ويمكن الاطلاع عليه بعد أو لا يمكن فانه ينجز عليه الطلاق في الحال وان علقه على ممتنع فلا حنث ٣٩٥ وان علقه بممكن الوقوع مع عدم حصوله وقت التعليق وليس بغالب الوقوع كدخول الدار فانه ينتظر وإلى تفصيل ذلك أشار بقوله (ونجيز) الطلاق أي وقع ولم (في الحال ان علق مستقبلي محقق) وقوعه (عقلا كان تحيز الحرم) في غدا فانت طالق (أو ان لم أجمع بين الضدين) فانت طالق اذا أجمع بين الضدين مستحيل عقلا والاوليين بوالثاني يمين حنث (أو) محقق أي واجب (عادة) وان أمكن عقلا وكان (يبلغه عمرها) أي الزوجين معا (عادة) بان كان أقل من مدة التعهيد وتختلف باختلاف الناس (كسنة) أي كقولها أنت طالق بعد (سنة) مثلاً بعد سنة أو حنث محقق عادة ويبلغه عمرها عادة فينجز عليه من الآن بخلاف بعد ثمانين سنة كما يأتي (أو) طالق (يوم موتى أو قبله بساعة) أي لحظة وأولى أكثر فينجز عليه الآن بخلاف بعد موتى أو موتى أو ان مات أو حتى ولا شيء عليه اذا طلاق بعد موت وأمان مات يريد أو بعد موته

في حق الحر ويقال في العبد ما زاد على اثنين هو تنبيه كقوله لو قال لزوجته أنت طالق واحدة وانتين الا انتين فان كل الاستثناء من الجميع المعطوف والمعطوف عليه واحدة لانه أخرج اثنتين من ثلاث والا يكن من الجميع بل من الاول أو من الثاني أو لانيه فيلزمه الثلاث في الصور الثلاث (قوله أحكام تعليق الطلاق) اختلف في حكم الطلاق المعلق فقال في المقدمات مكروه وقال للحمي ممنوع (قوله على مقدر) متعلق بتعليق وقوله في المستقبلي متعلق بحصوله وقوله من حنث وعنده وتنجيز الحنث وعدمه بيان للأحكام ومعنى مقدر الحصول مقر وض الحصول أي والعدم في الكلام كنفاء دليل تعليقه على الممتنع (قوله محقق الوقوع) أي لوجوبه عقلاً أو عادة أو شرعاً كما سيذكر أمثله (قوله أو غالب وقوعه) أي كالحض في غير البائنة (قوله أو مشكوك في حصوله) أي كقوله لحامل ان كان في بطنك علام أو ان لم يكن أو ان كان في هذه الاوزة فلبيان الخ (قوله أو لا يمكن) أي كشيئة الله أو الملائكة أو الجن (قوله وان علقه على ممتنع) أي عقلاً كان جعت بين الضدين أو عادة كان لمست السماء أو ان شاء هذا الحرك كما سيأتي (قوله فانه ينتظر) وسيأتي بذكره بقوله ولا حنث ان علقه بممكن غير غالب الخ (قوله أي وقع وزم في الحال) أي من غير توقف على حكم من القاضي الا في مسائل ثلاث مسألة ان لم أزن مثلاً ومسألة ان لم تنظر السماء ومسألة ما اذا علقه على محتمل واجب شرعاً كان صليت فالتحيز في هذه الثلاث يتوقف على حكم الحاكم وماعداها مما ذكره المصنف لا يتوقف على حكم (قوله وكان يبلغه عمرها) أي وأمان كان يشبه بلوغ أحدها إليه دون الآخر ولا ينجز لانه اذا كان كل من الزوجين يبالغ الاجل طاهر اصرار شبيهاً بنكاح المتعة من كل وجه وأمان كان يبلغه أحدهما فقط فلا يأتي الاجل الا والفرقة خاصة بالموت فلم يشبهه المتعة حيث لا يذوفا قال أبو الحسن هذا على أربعة أقسام اما ان يكون ذلك الاجل مما يبلغه عمرها وهذا يلزم أو يكون مما لا يبلغه عمرها أو يبلغه عمره أو عمرها فلهذا لا شيء عليه فيها اذا انطلق ميتة ولا يؤثر ميتة بطلاق ابن يونس وفي العتبية قال عيسى عن ابن القاسم من طلق امرأته الى مائة سنة أو الى ثمانين سنة فلا شيء عليه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها ولا يبلغه عمره أو لا يبلغه لم يلزمه اه بن من حاشية الاصل (قوله فينجز عليه الآن) أي لانه ربط الطلاق بمحقق وقوعه في المستقبل لوجوبه عادة اذ حصول الموت لكل أحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجيز الطلاق كان شبيهاً بنكاح المتعة (قوله اذا طلاق بعد موت) أي لانه لا يؤثر ميتة بطلاق ولا يطلق على ميتة (قوله وأمان مات زبد الخ) أي ولا فرق في التعليق على موت الا حنثي بين يوم وان واذا قبل وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وانما يفرق في التعليق على موت أحد الزوجين أو على موت سبب الرخصة اذا كان الزوج فينجز عليه في يوم وقيل ولا شيء عليه في ان واذا وبعد كذا في بن تعلقه بحشى الاصل (قوله لا صبر للانسان عنه) أي لان ما لا صبر على تركه كالحقق الوقوع مكانه علق الطلاق على محقق الوقوع فذلك ينجز عليه لان بقاءه لا تنجيز يشبه نكاح المتعة ومحل التنجيز المذكور ان أطلق في يمينه أو قبله بعبادة يصر فيها ترك القيام مثلاً وأمان عيى مدة لا يصر ترك القيام فيها كما اذا قال ان قت في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر ان لم يحصل منه قيام ولا شيء عليه وان حصل منه قيام وقع الطلاق فان كان الخالف على أن لا يقوم كسبها فلا شيء عليه فان زال الكساح بعد اليمين ينجز عليه (قوله كان صليت الخ) أي وتنجيزه عليه يتوقف على حكم كما تقدم وهي إحدى المسائل الثلاث (قوله بخلاف ما لوقاله لا يسه)

فينجز عليه (أو ان أسطرت) السماء فانت طالق اذا المطر أمر واجب عادة (وان لم أمس السماء) فانت طالق اذ عدم مسها لم يحق عادة والاوليين بوالثاني حنث (أو ان قت) أو قام زيد أو حاست أو أكلت أو جلس أو أكل زيد (من كل ما) أي فعل (لا صبر) للانسان (عنه) ينجز عليه في بين البر بخلاف الحنث فحوال لم أم أو ان لم أكل فيمتظر كما ينتظر في البرع لا للانسان الصبر عنه فحوال دخلت الدار (أو) محقق أي واجب (شرعاً كان صليت أو صلت رمضان) فانت طالق فينجز

عليه من الآن وسواء صلى الخمس أو صام رمضان أم لا لوجوبه عليه شرعا ومثله أن صلى زيد (أو) علقه (بغالب) وقوعه (كان حاضرا) أو حاضرا هندوقاله (أفرايسة) من الحيض وهي من شأنها الحيض أو صغيرة يتوقع منها الحيض ولو بعد عشر سنين فينجز عليه بخلاف ما لو قاله لآيسة فلا شيء عليه لأن الحيض في حقها من المتنع عادة (أو) علقه (بما لا يعلم حالا) أي في حال التعليق بأن كان مشكوكا في الحال وإن كان يعلم في المآكل (كقوله لحامل) محققة الحمل كافي المدونة (أن كان في بطنك تلام أو) أن (لم يكن) في بطنك غلام أي ذكر فانت طالق فينجز عليه ٣٩٦ ولا ينتظر ما في بطنك للشك حين اليقين ولا بقاء على فرج مشكوك (أو)

أي أما لكبر أو شأها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بعلقة فلا شيء في التعليق عليها فإذا تخلف الأمر وحاضت الشابة التي شأنها عدم الحيض وقع الطلاق ذكره ح ويبحث فيه بأنه إذا عاق الطلاق على أجل لا يباغعه عمرها معاودة فانه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه الفعل (قوله للشك حين اليقين) أن قلت ما الفرق بين هذه المسئلة ومثله أن دخلت الدار حيث حكم هذا بالتنحيز وهناك بعدمه مع أن كلا مشكوك فيه وأجيب بأن الطلاق في مسئلة أن دخلت محقق عدم وقوعه في الحال لأنه مشكوك فيه وإنما هو محتمل الوقوع في المستقبل والأصل عدم وقوعه وأما مسئلة أن كان في بطنك الخ فالطلاق مشكوك فيه في الحال هل لزوم أم لا فالبقاء معها باق على فرج مشكوك فيه (قوله أو قال أن كان فلان من أهل الجنة) قال ح ليس هذا من أمثلة ما يعلم حالا وإنما هو من أمثلة ما لا يعلم حالا ولا مالا كافي التوضيح فإذا علمت ذلك فالانصب لمصنفنا ذكره هناك فهو كشيء الله لأن المراد بعدم علمه في المآكل في الدنيا ثم محل الخنث بقوله فلان من أهل الجنة ما لم يرد العمل بعمل أهل الجنة ويكون هو كذلك والا فلا شيء عليه (قوله في طهر لم يمس فيه) أي بخلاف ما إذا كان مسها وأنزل وينجز عليه (قوله لأن مشيئة من ذكر الخ) أي ولأن مشيئة الله لا تنفع في غير اليقين بالله كما في باب اليقين وقد تبين المصنف خلافا للتابع لابن يونس في تمثيل ما لم يمكن الاطلاع عليه لاحالا ولا مالا بمشيئة الله واعترضه ابن رشد بأن التمثيل بهذا المالا لا يمكن الاطلاع عليه إنما يظهر على كلام القدرية من أن بعض الأمور على خلاف مشيئته تعالى فيحتمل أن اليقين لازمة وانها غير لازمة ما ن قلنا كل ما في الكون مشيئة تعالى فالصواب أن هذا من التعليق على أمر محقق أن أراد أن شاء الله طلاق فلان لا لأنه مجرد نطقه بالطلاق علم أنه شاء وإن أراد أن شاء في المستقبل فهو لاغ لأن الشرع حكم بالطلاق ولا يعلق مستقبل وأجاب بعضهم بأن جعل ذلك مثالا لما لا يمكن الاطلاع عليه مظهر فيه للمشيئة في ذاتها ولا ينافي أنها تعلم بتحقيق المشاء فتأمل كذا في حاشية الأصل وحصل الجواب أنه لا يمكن الاطلاع على ذات الله في الدنيا ولا على تعلق ارادته لأن قدر الله لا اطلاع لاحد عليه مادامت الدنيا (وتنبه) لو صرف مشيئة الله أو الملائكة أو الجن لمعلق عليه كقوله أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله وصرف المشيئة للدخول أي إن دخلت بمشيئة الله فينجز عليه إن وجد الدخول عند ابن القاسم وقال أنه سبب وابن الماجشون لا ينجز ولو حصل المعلق عليه وأما أن صرفها للمعلق وهو الطلاق أو طهما ولم يكن له نية فينجزان وحده الدخول اتفاقا بخلاف قوله أنت طالق إن دخلت الدار مثلا الآن بدولي أو الآن أرى خير أمسه أو الآن يغيب الله ما في خاطري ونوى صرفه للمعلق عليه فقط كالدخول ولا ينجز بل لا يلزمه شيء لأن المعنى أن دخلت الدار وبدلي جعله سببا لالطلاق فانت طالق وإذا لم يسد ذلك فلا في الحقيقة هو معلق على التعميم والتعميم لم يوحده حال التعليق فلم يلزمه شيء وأما لو صرفه لالطلاق أو لم ينوشه أو ينجز عليه لانه بعد ما ورع الراقع (قوله ومعايله ينجز كالخنث) وهو مالا بن رشد في المقدمات قائلا انه ينجز حالا ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء

قال لها (أن كان في هذه اللوزة قلبان) أو أن لم يكن فانت طالق فانه ينجز عليه للشك حال اليقين ونحو أن كانت هذه البطيخة حارة أو أن لم تكن (أو) قال (أن كان فلان من أهل الجنة) أو أن لم يكن من أهلها فانت طالق للشك في الحال فينجز عليه أي ما لم يكن مقطوعا بأنه من أهلها كاحد العشرة الكرام ونحوه ممن ورد النص فيهم بدخول الجنة (أو قال لعير ظاهرة الحمل أن كنت حاملا أو أن لم تكن) حاملا فانت طالق فينجز عليه للشك في الحمل وعدمه (وجاءت المرأة على البراءة) من الحمل إذا كانت حال يمينه (في طهر لم يمس فيه) وحديثه (فلا خنث) عليه (في يمين) وهو أن كنت حاملا فانت طالق (بخلاف) يمين (الخنث) وهو أن لم تكن في الخ يخنث (للم عدم حملها) (أو) علق (بما لا يمكن الاطلاع عليه) حالا وما لا كشيئة الله

أو الملائكة أو الجن (كان شاء) أي كقوله أنت طالق إن شاء (الله أو) إن شاءت (الملائكة أو) إن شاءت (الجن) أو الآن يشاء الله الخ فانه ينجز عليه لأن مشيئة من ذكر لا اطلاع ان شاءت أو لا أن يشاءت بدقته فمفسر مسيئة (أو) علق (محتمل) وقوعه أي يمكن (أيسر في وصفا كان لم تطر السماء في هذا الشهر) أو غدا أو في هذا اليوم باب قيد بمن يمكن فيه الوجود والعدم فانت طالق فانه ينجز عليه في يمين الخنث كذا كرنا (بخلاف) يمين (البركان أمارة) (فيه) أي في هذا الشهر مثلا فانت طالق (فيمنظر) فان أمارة في لاجل المذكور طاعت والا فلا (على الإنجيل) وهو نولي الا كثر ومقابل ينجز كالخنث (أو) علقه (بمحرم) بصيغة حيث (كان لم أزن) أو أثرب الخ فانت طالق فانه ينجز عليه

الطلاق لكن بحكم حاكم في هذا الفرع بدليل قوله (الا أن يستحق) فعل المحرم (قبل الشجر) فلا شيء عليه لا لخلاله عينه (ولا حنث) عليه (ان عاقه) أي الطلاق (بمنع) وقوله عاقه كالجاء بين الضدين أو عادة كل من السماء (كان جئت بين الضدين) فأنت طالق (أو ان لمست السماء) وطالق (أو ان شاء هذا المحرم) إذا مشيت إلى حجر فيمنع عادة أن تكون له مشيئة (أو) علقه (عما) أي بشيء (لا يشبه الملوغ اليه) عادة بان زاد أمه على مدة التعيم (كبعثتني سنة) أنت طالق (أو) قال (أذاعت) أما (أومت) أنت (أو ان) مت أومت (أو متي) مت أومت أنت وأنت طالق فلا شيء عليه إذا طلاق بعد موت بخلاف يوم موت أو قبله كما تقدم (أو قال) تخلية من الجمل تحقيق الصغر أو إياض أو في طهر لم يس فيه (ان ولدت) ولدا (أو ان جئت) فأنت طالق فلا شيء عليه لتحقق عدم جاهل أو قد علق الطلاق على وجوده (الا أن يطأها ولو مرة وهي ممكنة الجمل) بعد عينته بل (وان) وطئها (قبل عينته) ولم تحض بعده (فيجنز) الطلاق عليه للشك (ولا) حنث ان علقه (بمحتمل) وقوله (غير غالب) كدخول دار وأكل وشرب وركوب ولبس (وانتظر) حصول المخوف عليه فان حصل ازم الطلاق والا فلا ويحنث في بين الحنث فحوان لم أدخل الدار وطالق بالعزم على الضد إلى آخر ما تقدم في الإيمان وإذا قلنا لا حنث ويظهر فلا يخافو الحال من أن تكون عينته منبهة أي بين براوانية أي بين حنث وبين الحنث امام مؤجله بأجل أو مطلقة فان كانت بين براو حنث مقبلة بأجل لم يمنع منها ولا منع والى هذا أشار بقوله (ولا يمنع منها) أي من الزوجة (ان أثبت) في عينته بان كانت بين بر (كان دخلت أو ان قدم زيد أو ان

استرسل عليها حتى يدخل أو حتى يشاء زيد أو ان شاء الطلاق طلق وان شاء عدمه لم تطلق كما إذا لم يعلم مشيئته كما لو مات زيد قبل أن يشاء أو بعد أن شاء ولم يعلم ومثل ان شاء زيد الا أن يشاء (وان نفى) ان كانت عينته صيغة حنث فحوان لم أدخل الدار فأنت طالق وفي قوله عليه الطلاق لا بد من الدار فانه في قوله ان لم أدخلها هي طالق (ولم يؤجل) بأجل معين بل أطلق في عينته كما مثلاً (منع منها) أي من الزوجة فلا يجوز له الاستمتاع حتى يفعل المخوف عليه (وضرب له

ما حلف عليه وقيل يطلق عليه وقيل لا (قوله لكن بحكم حاكم) أي وهي إحدى المسائل الثلاث التي تقدم التنبيه عليها وحيث احتاج لحكم ولو أخبره وقت وقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتروحت ثم فعل المخوف عليه المحرم فان زوجته ترد اعصم الاول (قوله أو ان شاء هذا المحرم) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لجزله وبه قال سحنون وكثيرا عبد الوهاب رواية بين وزكر أن لروم الطلاق أصح (قوله فيجنز الطلاق عليه للشك) أي في لزوم اليمين له حين الحلف ان كان لو طء متقدما أو حين الوطء ان كان متأخرا وعدم لزومه له فالبقاء مع تلك اليمين بشاء على عهدة مشكوك في سوا ولبس له وطؤها خذ لا فالابن الماشقون حيث قال اذا قال لها ان جئت فأنت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة إلى أن تحمّل أو تحيض قياسا على ما اذا قال لأمته ان جئت فأنت حرة فان له وطأها في كل طهر مرة ويمسك إلى أن تحمّل أو تحيض وورق ابن يونس يمنع المسكاح لأجل وجواز العتق له (قوله وأكل وشرب) أي معينين أو خصهما بمن يمكن الصبر فيه عادة والافجوع عليه لانه مما لا يمكن الصبر عنه عادة ويجرى في الركوب واللبس ما جرى في الاكل والشرب (قوله مقيدة بأجل) أي معين بدليل ما أتى (قوله بل أطلق في عينته) أي أو أجل بأجل مجهول كما اذا قال لها ان لم أفعل الشيء الفلاني قبل قدوم زيد أو قبل أن تمطر السماء مثلا ولم يعلم وقت قدومه (قوله منع منها) بان تعدى وطئها لم يلزمها استبراء لان المنع ليس بحال في موجب الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطأ به حتى يستبرأ يريد فاسد السبب حالته الذي هو العدة لخلاله فيه ألا ترى لو طء المحرمة والمعتمكة الصائغة فانه لا استبراء فيه ويلحق به الولد (قوله ولا يمنع لان بره في وطئها) فان امتنع من وطئها كان لها أن ترفع أمرها للقاضي بضرب لها أجل

أجل الايلاء) من يوم الرقع (ادقاست) الروحة (عليه) بان طلبت حقها من الاستمتاع فان أجل بأجل فحوان لم أدخل في هذا الشهر أو شهر كذا فلا يمنع منها حتى يضيق الوقت بتدريج ما يسع الحلف عليه من آخر الاجل فيمنع حتى يفعل المخوف عليه أو يحنث ويحل منه اذا لم يؤجل أو أجل وضاع الوقت (الا) أن يكون بره في وطئها كما لو حلف (ان لم أحملها أو) ان (لم أطأها) فهي طالق ولا يمنع لان بره في وطئها وحلها في ان لم أحملها ان كان يتوقع حملها فان أبس منه ولو من جهة فجنز طلاقها وحل ضرب أجل الايلاء في صبيحة الحنث (ان حلف على فعل نفسه كان له فعل) كذا فهي طالق كما تقدم (والا) يحلف على فعل نفسه بل على فعل غيره فحوان لم يدخل زيد أو ان لم تدخل الدار طالق (بلوم له بالاحتماد) من الحاكم (عني ما يدل عليه الساط) أي القرائن الدالة على الركن الذي أراد به عينته ولا يضرب له أجل الايلاء (على الاربع) من القولي الذي يندكرهما الشيخ والثاني أنه لا فرق بين حلفه على فعل نفسه أو فعل غيره في ضرب أجل الايلاء فالخلاف عما هو في أصل الايلاء مع من وطئها فهدى كل من القرائن لص ابن القاسم في المدونة في كتابه العتق على المنع من الوطء مع التلوم بقول بعدم المنع ضعیف (وطلق عليه) بعد أجل التلوم ومثل لفعل الغير بقوله (كان لم يفعل) أراد لم يفعل زيد فأنت طالق (أو لو قال) الخلف (ان لم أحض) فأنت طالق (وليس) أوفت (وقته سفر) الحج كالخلف المصري بذلك في شهر رجب (ان لم يأت) من وطئها حتى

يأتي الأبان) أي وقت السفر المعتاد للحالف وهو المصيرى شوال فإن سافر الحجج والاحتث ومثله كل سفر له وقت معين لا يمكن السفر قبله عادة (على الأوجه) عند ابن عبد السلام قال لأن الأيمان إنما تحمل على المقاصد ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد فإن قيل يقول في هذا العام باتفاق على أنه لا يمنع منها إلا إذا جاء وقت الخروج (وان قال ان لم أطلق فانت طالق) فيجز عليه الطلاق وكثيرا ما يقع هذا من العوام بلغظ على الطلاق لا أطلق (أو) قال (ان لم أطلق رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو) أنت طالق (الآن نجز عليه) الطلاق في الحال (كانت طالق الآن ان كلمته في غد وكله فيه) أي في الغد فيجز عليه حال كلامه في الغد وبعد لفظ الآن اعموا كذلك يأتي لفظ الآن فيما قبله

لا يلاء عند مالك والليث لا عند ابن القمام وهو لا قرب وعليه ان تصرّف بترك الوطء طلق عليه بدون ضرب أجل (قوله والاحتث) أي ما لم يمنع مانع والحال أن العام غير معين وأما في المدين فينجز متى فات وقته لأن الاكراه في صيغة الحنث لا ينفع (قوله ومثله كل سفر له وقت معين) اعلم أن هذا الخلاف كما يجري فيما اذا كان للمعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيما اذا كان حالف على فعل شيء أو الخروج لبلد وكان لا يمكنه ذلك بأن قال على الطلاق لا سافر من مصر مثلا ولم يكن له السفر لفساد طريق أو غلو كراه أو قال عليه الطلاق لا شئت من زيد اللهاكم ولم يوجد حاكم يشتكي له وقد علمت ان المعتد أنه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمكن من الفعل بان تمكن من السفر أو تبسر الحاكم (قوله فانفقوا على أنه لا يمنع منها) أي ولا ينجز عليه لانه على برالى ذلك الاجل (قوله نجز عليه الطلاق في الحال) أي لان احدي البينوتين واقعة رأس الشهر على كل تنديد بما يبايعه ذلك علم أو بعتضى التعليق ولا يصح أن يؤخر لرأس الشهر لانه من قبيل المنعة وينجز عليه فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وهذا ينجز عليه لانه علقه على أجل يبلغ عمرهما هذا ظاهرا بالنسبة لقوله ان لم أطلق رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة ويجري مثل هذا التعليق في قوله ان لم أطلق رأس الشهر البتة فانت طالق الآن أي يحكم بتويع ما علقه باجزا ان بائنا فبائنا وان رجعيما فرجعيما ولو مضى زمنه حلالا بن عبد السلام القائل لا يقع عليه شيء في هذا الفرع الاخير وسيأتي ذلك في الشارح (قوله دين الخ) ومن قبيل ذلك من حلف بالطلاق أنه ما أخذ من يومه من الناظر أو دينه من المدين ناظر الناظر أو المدين ورقة بخط الحالف أنه قبض حقه من الناظر أو دينه من المدين فادعى الحالف أنه كتبه قبل أن يأخذ منه ولا حنث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل بيئته لا بعده لاسبقية الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف ولكن لا مطالبة له على الناظر ولا على المدين بقتضى خطه وتكذيبه لخطه انما ينفعه في عدم لزوم الطلاق (قوله فيقطع لحق الله الخ) فيه نظير بل حيث كذب نفسه لا قطع عليه ولا حنث في الزاوايا وخذ بحق الآدمي فقط كما سيأتي في الحدود وقال في الاصل واذا أقر طائعا ورجع عن اقراره قبل رجوعه عنه ولا يحذر كذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمحارب ولو رجع بلا شبهه في اقراره أي كما لو رجع لسببه كاخذت مالي المرهون أو المودوع خفية فسميته سرقة ويلزمه المال ان عين صاحبه فحوا أخذت دابة يز يد بخلاف سرقة أو سرقة دابة أي وقع مني ذلك انتهى (قوله الا ان يقر) مستثنى من عموم قوله دين أي محمل تصديقه عند المفتي والقاضي ما لم يقر بعد الحلف فيصدق عند المفتي لا عند القاضي (قوله وظاهر هذا) أي التقييد بالقضاء وانما قيد به الشارح وأشار له أحدنا من عبارة المدونة التي بعد (قوله بلا حبر عليه) أي كافي المدونة فان لم يطلق كان عاصيا بترك الواجب

لحق الآدمي (وانزنا) فيجد لحق الله قوله بفعل أي أمر فيشمل القول والدين (لا يقر) بفعله (بعد الحلف) بالطلاق انه ما فعله (فينجز) الطلاق عليه في القضاء وظاهر هذا أنه يقبل في العتوى قال في المدونة قال لم تشهد البتة على اقراره بعد اليمين وعلم هو أنه كاذب في اقراره بعد عيونه حل له المقام عليها بينه وبين الله انتهى وقوله فارم تشهد الخ أي بارم رفع اليمين وعلم يوم من نفسه الخ (وأمر) وحويا (بأنفراق) بكسر الهمزة أي انفارقتا (بلا حبر) عليه (في) تعاقبه على منيب لم علم صدقها فيه من عدمه نحو (ان كمت تحميني أو) ان كمت (بعضيني) بفتح القاء من بعض كعصر فأنت طالق (ان لم تجب بما يقتضي البر كالم قال لا أحبك أو لا أبعده ان أو سكنت فان أجابت بما يقتضي الحنث بان قالت اني أحبك أو أبعده ان أو سكنت فان أجابت بما يقتضي

وهذا أحد التاويلين والثاني أنه يؤمر به بلا جبر مطلقا ولو أجابت بما يقتضيه الحنث وزجج فكان الأول حذف هذا القيد (و) أمر
بالفراق بلا جبر (في قولها) له (بعلة) بعد أن قل لها ان كنت فعلت هذا الشيء أنت طالق (إذا لم يصدقها) في فعله فان صدقها أجبر
على فراقها (و) أمر المكاف بلا قضاء عليه (بتنفيذ ما شئت فيه من الإيمان ٣٩٩ ان حلف) أي وحنث وشك هل كان

أو اجب وعصمته باقية غير منحلة وبلي من ذلك ان الفراق المأمور به انما يوقعه بلفظ آخر ينشئه لانه
يقع باللفظ الاول كما زعمه بعضهم اذ لو وقع الفراق به لانحللت العصمة به ووجب القضاء عليه بتنفيذ
الفراق والغرض بخلافه كذا في بن نقله محشي الاصل وحيث كان يحتاج لانشاء صيغة فلا تحسب عليه
هذه طاعة ثانية بل طاعة واحدة لان المقصود منها تحقيق ما كان مشكوكا فيه كما في المجموع (قوله وهذا
أحد التاويلين) محالهما ان أجابت بما يقتضيه الحنث والحال أنه لم يصدقها فيها أجابت به والاجبر على
الطلاق بالقضاء اتفاقا كما يفيد نقل ح وغيره (قوله فكان الأول حذف هذا القيد) أي وهو قوله اذا
لم تجب بما يقتضيه الحنث أي والموضوع أنه لم يصدقها فيما يقتضيه الحنث وقد يجاب بأنه زاده لما في
مفهومه من التفصيل واذا كان في الماهوم تفصيل لا يعترض عليه فان قوله الآتي اذ لم يصدقها قيد في
مفهوم ذلك كما علمت من نقل ح وغيره (قوله أي يتحقق ذلك) أخذه هذا القيد من قوله أولا وان حلف
أي يتحقق الحلف (قوله فلا شيء عليه) أي وأما الظن فكالتحقيق وأما لو شك هل أعتق أولا فانه يلزمه
العتق انشوف الشارع للحرية وبغضه للطلاق ولم ينظر والاحتياط في الخروج وقد أتوا هنا على
القاعدة من الفاء الشك في المانع لان الطلاق مانع من حلية الوطء لان الاصل عدم وجوده بخلاف
الشك في الحدث لسهولة الامرين (قوله اذا حلف على فعل غيره) وأما لو شك في فعل نفسه الذي
حلف عليه كما لو حلف بالطلاق لا يكتم زيد أو شك هل كله أم لا فانه ينجز عليه الطلاق على طريقة
أي عمران وابن الحاجب وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير حبر ان كان شكه لسبب قائم به والا
ولا يؤمر به وعمران ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق (قوله ولم ينو معينة) طلاق
المجموع في هذه هو قول المصريين وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعق قال ابن رشد
والاول هو المشهور وأما المسئلة الثانية وهي ما اذا عيها ونسبها فتعال أبو الحسن يفتق فيها المصريون
والمدنيون على طلاق الجميع وكذلك في العتق اذا قال أحد عبدى حرونوى واحدا ثم نسيه فانه يفتق
على عتق الجميع (مسئلة) لو كان رجل اربع زوجات رأى إحداهن مشرفة من شباك فقال
لها ان لم أطلقك تصوابك طوالت ددت رأسها ولم يعرفها بعينها وأكرت كل واحدة منهن
ان تكون هي المشرفة يلزمه طلاق الاربع كما أدق به ابن عروسة والصواب ما أدق به تلي هذه الآية ان له
ان يمسك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لانه ان كانت التي أمسكها هي المشرفة فقد طلق صواباتها
وان كانت المشرفة إحدى الثلاث الا في طلقهن فلا حنث في التي تحتها كذا في ح أما لو قال المشرفة
طالق وجهات طلق الاربع قطعا كما في الدر القرافي (قوله) ان شك أطلق زوجته طاعة
واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل الا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثا ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها
طاعة أو اثنتين فلا تحل الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين وهذه الثالثة ثم ان
تزوجها وطلقها لا تحل الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققان
ثم ان طلقها ثالثة بعد زوج لم تحل الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا وقد
تحقق بعد ثلاث وكذلك العبر نهاية الآية بت طلقها كان يقول أنت طالق ثلاثا أو ان لم يكن
طلاقا عليك ثلاثا فقد أوفقت عليك تسكيلة الثلاث فيقطع الدور وتحل له بعد زوج وتسمى
هذه المسئلة الدولا بقله وران الشك فيها كما في خالي وشراحه (قوله قضى بالحنث على الاول) أي ما لم

حله بالطلاق أو بالعق
أو بالمشي الى مكة أمر بتنفيذ
المجموع من غير قضاء
وقوله ان حلف أي يتحقق
الحلف وشك في المحلوف به
(والا) يحلف أي يتحقق
ذلك بأن شك هل حلف
أم لا أو شك هل طلق أم لا
(ولا) شيء عليه لان الاصل
عدم الحلف وعدم الطلاق
(كشك) اذا حلف على
فعل غيره (هل حصل
المحلوف عليه) كما لو حلف
على زيد لا يدخل الدار
وان دخلها فليزمه الطلاق
ثم شك هل دخلها زيد أم لا
فلا شيء عليه (الا أن يستند)
الحالف (لا من) من الامور
فيه قوى حصول ما حلف
عليه ويؤثر بالطلاق وهل
يجز عليه أولا أو لا بلان وذلك
(كرويته شخصيا فعله)
أي المحلوف عليه كرويته
داخل الدار (فشك) في
الداخل (هل هو) زيد
(المحلوف عليه) أو غيره ولم
يكفه تحقق الداخل بعد
ذلك وهذا كله في سالم
الخطروا ما من استنفذ كجه
الشك ولا شيء عليه أي ذو
الوسوسة كما في النقل (ولو
شك هل طلق (واحدة)
من نسائه (أو أكثر
فالمجموع) بطلاق عليه
والاحتياط ونفي التحكم (كان

قال) لزوجاته (احدا كن) طالق ولم يسوم معينة أو عيها ونسبها فجميع (ولو حلف) مكلف بالطلاق أو غيره (على) شخص (غيره لم يعلن
كذا) فحوله دخل الدار أو انما كان من طعامنا (وحلف) الآخر بالطلاق مثلا (لابعائه) فحله لا دخلت أولا أو كانت لك طعاما (قضى) بالحنث
(على الاول) لحلفه على ما لا يملكه بخلاف الثاني (ولو) عاق الطلاق مثلا على شرطين ويسمى تعليق التعليق كالم (قال ان كلمت ان دخلت)
فأنت طالق أو حرة أو فعل المثل الى مكة (لم يحنث) (الماتى) (الابهما) معا

بالبعض وقال ابن رشد لم يختلف قول مالك ولا قول أحد من أصحابه فيما علمت أن من حلف أن لا يفعل فعلين ففعل أحدهما أو لا يفعل
فعلان ففعل بعضه أنه عانت من أجل أن ماله من ذلك قد حلف أن لا يفعله اذهب بعض المحلوف عليه انتهى لأن ما تقدم أملا لتعلق فيه
أصلا كاليمين بالله أو فيه تعليق واحد وهما فيه تعليق والتعلق لا يقع الا بتويع المعلق عليه والمعلق عليه ههنا مجموع الامرين معا
كانه قال ان حصل الامر ان فانت طالق وفي المسئلة نزاع طويل بين الفقهاء والخواة (ولأنه كنه) المسئلة أي لا يجوز لها ان تمكث من نفسها
(ان علمت يمينونها) منه (ولا يمينه) لها تقيدها عند حاكم أو جماعة المسلمين ليفرقوا بينهما (ولم تترين) أي محرم عليها الزينة (الا) اذا كانت
(مكرهة) بالقتل (وتخلصت منه) وجوبا ٤٠٠ (بما أمكن) من فداء أو هروب (وفي حواز

قتلها له عند محاورتها)
للوطء (ان كان لا يندفع)
عنها (الابه) أي بالقتل
فان أمكن دفعه بغيره فلا
يجوز قول واحد وعدم
جوازه (قولان)

(فصل) في ذكر تفويض
الزوج الطلاق لغيره من
زوجة أو غيرها والتفويض
كالخمس تحتها ثلاثة أنواع
التوكيل والتخيير والتاميل
فالتوكيل جعل انشاء
الطلاق لغيره باقيا منع
الزوج منه كما قال ابن
عرقة أي لان الموكل له
عزل وكيله متى شاء لان
الوكيل يفعل ما وكل فيه
نيابة عن موكله والتخيير
جعل انشاء الطلاق ثلاثا
صريحاً أو حكماً حقاً لغيره
مثال الحكمي اختارني
أو اختارني نفسي والتاميل
جعل انشاءه حقاً لغيره
راجحاً في الثلاث ومن
صديقه جعلت أمرك أو
طاعتك بيدك قال بعضهم
والفرق بين التخيير والتاميل
أمر عرق لا تدخل لغة منه

يحدث الثاني نفسه بالفعل طوعاً أو افلاحت على الاول وهذا ما يكره الثاني على الفعل والاول لا
حنت على واحد (قوله سواء فعل المتقدم في اللفظ أولاً) وجهه هذا التعميم أن الجواب يحتمل أن
يكون للثاني والثاني وجوابه جواب الاول ويحتمل أن يكون جواباً للاول والمجموع دليل جواب الثاني
وحينئذ فلا يحنت الا بالامر من احتياطاً فاعلمهما على الترتيب في التعليق أولاً وقال الشافعي لا يحنت الا
اذا فعلهما على عكس الترتيب في التعليق لان قوله فانت طالق جواب في المعنى عن الاول فيكون في
النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني ويكون في النية بعده فمحصله أنه جعل الطلاق
معلقاً على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقاً على الدخول فلا بد في الطلاق بالكلام من حصول
الدخول أولاً فتأمل (قوله وقال ابن رشد) أتى بكلام ابن رشد لدفع توهم أن ما تقدم فيه خلاف وأن ما
تقدم في اليمين على قول وهما على قول فاجاب بان ابن رشد حكى الاتفاق على الحنت لما تقدم كما قرره
مؤلفه (قوله نزاع طويل) وقد أشرنا لذلك في حكاية مذهب مالك والشافعي (قوله الا اذا كانت مكرهة
بالقتل) أي لانه من باب الاكراه على الرضا (قوله وفي حواز قتلها له الخ) وانقر الجواز ولو غير محصن لمحمد
وعدم الجواز لمحمدون وصوبه ابن عمر زقائلا لانه لا سبيل الى القتل لانه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجه وبعدة
صارحاً والحد ليس لها اقامته

فوصف في ذكر تفويض الزوج الطلاق لغيره (قوله جعل انشاء الطلاق لغيره) هذا احسن بعم
التمليك والتخيير وقوله باقيا منع الزوج منه فصل يخرجهما لان له العزل في التوكيل دونهما وخارجت
الرسالة بقوله جعل لان الزوج لم يجعل للرسول انشاء الطلاق بل الاعلام بشبوته كما يأتي (قوله
والتخيير جعل انشاء الطلاق الخ) هذا جنس ايضا يعنى التوكيل والتمليك ويخرج الرسالة كما
علمت وقوله صريحاً أو حكماً أخرج به التاميل وقوله حقاً لغيره أخرج التوكيل لان الزوج لم يجعل
انشاء الطلاق حقاً للوكيل بل جعله بيده نيابة عنه (قوله اختارني أو اختارني نفسي) مثل نفسي
أمرك (قوله والتمليك جعل انشاءه) جنس ايضا يعنى التوكيل والتخيير ويخرج الرسالة وقوله حقاً
لغيره أخرج به التوكيل وقوله راجحاً في الثلاث أخرج به التخيير (قوله جعلت أمرك الخ) ويدخل
فيه كل لفظ دل على جعل الطلاق بيد هادون تخيير كطالق نفسي أو ما كنتك أمرك أو وليتلك أمرك
والخاصل أن كل لفظ دل على أن الزوج فرض لها البقاء على العصمة أو الذهاب بها بالكلية فهو
تخيير وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيد هادون تخيير في أملى العصمة بدائس
المنكرة فيه كما يأتي فهو تاميل (قوله غير الخ) هذان كلام القراني استدل على ما قبل (قوله
ووجوب الرجوع الى الامة) أي ان لم يحدث عرف فولي والاعمال على العرف الحادث انفسهم

فقولهم في المشهور الا ترى ان لازم

البقاء على العصمة والذهاب لما كره المملكة دون الخيرة انما انشأ من العرف وعلى هذا يذهب كس المالك انه كس العرف وقال القراني ما نصابه
أن مال الكارح به الله بنى ذلك على عادة كانت في زمانه أو حمت نقل اللفظ عن محسن المعنى الى هذا المفهوم وما اراد من ضابطه أي في الطلاق
أي وليس من الكفائيات كما قاله الاثمة الثلاثة قال وهذا الذي يجهل وهو سوء التفرق من الله بمرئته لا يملك غير أنه يلزم عليه بطلان هذا الحكم
اليوم ووجوب الرجوع الى الامة ويكون كفايه بحصة كما قاله الاثمة الثلاثة لان العرف قد تغير حتى لم يهرأ أحد يستدل بهذا اللفظ الا في غاية
الندور والقاعدة أن اللفظ دق كان الحكم فيه من هذا الحكم كما كان بطلان ذلك الحكم بطلاناً لا ينافي له في حكم آخر راي ان الانواع
الثلاثة وأحكامها أشار بقوله (لأن رجوعاً من الطلاق لغيره) أي لغيره (أو لغيره) أي لغيره (أو لغيره) أي لغيره

العرف

على أنه مقول مطلق بتقدير المضاف أي تفويض توكيل (وتوكيلاً وتخييراً فان وكل) في انشاءه (لنحو وكلتكم) في طلاقك (أو جعلته) أي الطلاق لك توكيلاً (أو فوضته لك توكيلاً فله) أي الزوج (العزل) أي عزل وكيله من زوجته أو غيره ما قبل إيقاعه كالمكل موكل عزل وكيله قبل فعل ما وكل عليه (الاتعلق حقها) فليس له العزل كما لو شرط لها أنه إن تزوج عليها فقد فوض لها أمرها وأمر الدخلة عليها توكيلاً لأن الحق وهو رفع الضرر عنها قد تعلق لها ليس له عزلها عنه (لأن ملك أو خير) فليس له عزلها لأنه فيهما قد حمل لها ما كان يملكه مملوكاً لها بخلاف التوكيل فإنه جعلها نائمة عنه في إيقاعه (وحمل بينهما) أي الزوجين وحوالي التملك والتخيير كالتوكيل أن تعاقب به حق لها لا يقررها (ووقفت) المملكة أو المخيرة أو من تعلق لها حق أي أوقفها الحاكم أو من يقوم مقامه متى علم (حتى تحجب) بما يقتضي رداً أو أخذاً بما يأتي والالزام الاستمتاع به مشكوكه بخلاف الموكلة فلا يحال بينهما القدرة الزوج على عزلها ولو استمتع بها لكان ذلك منه عزلاً لها ومحل الحيلولة والايقاف وقت العلم أن لم يملك التحجير أو التملك على أمر كقدوم زيد فان علقه فلا حيلولة حتى يحصل المعلق عليه فان أجابت شئ عمل

٤٠١

أو من يقوم مقامه ولا يحملها وإن رضى الزوج بالامهال لحق الله تعالى لما يسهل من المقام على عصمة مشكوكه (وعمل بجوابها الصريح في اختيار الطلاق أو رده) كان تقول طلقت نفسي أو أبا طالق منك أو ماثن أو حرام أو اخترت نفسي أو لست لك بزوجة أو نحو ذلك من الكنايات الظاهرة وكان تقول في رد الطلاق اخترتك زوجاً ورددت لك ما ملكتني هذا إن ردت ما جعله لها من الطلاق بقول بل (ولو) كان (بفعل كنتم كينها) من نفسها (طائفة) لا مكرمة (عالمية) بالتمليك أو التحجير وإن لم يبطأ بالفعل لأن كانت غير عالمة بما جعله لها وأما جعل الحاكم

العرف القولي على اللغة ولو كان عرفهم أن خبرتك كمل كمل في كونه راجحاً في الثلاث لا صريحاً كان حكم الصيغتين واحداً في المناكرة وإن كان بالعكس عمل به فان كان كل من الصيغتين مهجوراً غير مفهوم المعنى بينهم كان من الكنايات الخفية وهو معنى قوله ويكون كناية محضة تتأمل (قوله على أنه مقول مطلق) ويصح نصبه على الحال من تفويض وأما قول الحرشي منسوب على التمييز لمحول عن المقول كعزست الأرض شجرة ففرقه أنه لم يفوض لها لتوكيل وإنما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيل (قوله كما لكل موكل عزل وكيله الخ) أي وإن لم يعلم لو كمل بذلك (قوله وحمل بينهما) أي ولا نفقة للزوجة زمن الحيلولة لأن المانع من قبالتها وإذا مات أحد هما زمن الحيلولة قبل الإجابة فامهالها (قوله إن تعلق به حق لها) أي كما إذا قال لها إن تزوجت علياً فامرك أو أمر الدخلة بيديك توكل لا تزوج فيمحل يدينه وبين المحلوف لها حتى تحجب (قوله أي أوقفها الحاكم) سواء لم يسم أحداً بل ولو سمى كما إذا قال لها أمرك بيديك إلى سنة مثلاً فلا بد من الايقاف والحيلولة متى علم والالزام البقاء على عصمة مشكوك فيها كما قال الشارح (قوله وعمل بجوابها الصريح الخ) حرامها الصريح الذي يقتضي الطلاق هو صريح الطلاق أو كناية الظاهرة ومن ذلك قولها اخترت نفسي فامهال طائفة هماً وأما وأجاب الكناية الحسية فانه يسقط ما يبدوها ولا يقبل منها أنها أرادت بذلك الطلاق كما نقله ح عن ابن نونس (قوله عالمة بالتمليك) فان ادعت عدم العلم فالتقول لها يمين ناز عمت بالتحجير أو التملك ونعتت الحلو بينهما ما بعد ذلك وادعى أنه أصاحها وأنكرت ذلك وقال بعض القول قوله يمين واستظهر الاجهوري أن القول قولها وظاهره خلوة بارة أو خلوة بقاء مع أنه سيأتي في الرجعة أن المعتمد لا بد من اقرارها بما في خلوة البارة وخلوة البناء فإذا انتفى اقرارها أو ثبت اقراراً أحدهما ولا يصح الرجعة وهذا مما يقوى كلام الاجهوري (قوله أو خلى يدينه وبينها طائفة مفرد) أي ولو كانت هي مكرمة لا يعتبر كراهتها (قوله المحر أو المملك) ما يكثر استعماله فاعل وقونه زوجته تنازعه كل من المحر والمملك (قوله منكرة مرة واحدة مخيرة) هذا التفصيل في التحجير والتمليك المطلقين بدليل قول المصنف لا في ولو قيد بشئ لم تقض الا بما قيد به (قوله من الطلاق) أي من عدده لأن أصله لأنه ليس له ذلك (قوله في غير خلع) أي اعطأ أو عرضاً كما تقدم (قوله إن زادنا الخ) هذا موضع المناكرة التي هي عدم

٥١ - صاوي - ل

بأن لم تعلم أن التملك مسقط لحقها ولا ينفعها ومثلها الاجنبي ولو ملك آخرها حفيداً فقال شأبك أو خلى يدينه وبينها طائفة مفرد (كمدى زينة) أي التحجير أو التملك كما لو قال لها خبرتك في هذا اليوم أو نصف هذا اليوم أو أكثر أو أقل فامهال زمن التحجير فلا كلام لها بعد وهذا إذا لم توقف والأما ما ان تحجب ولا تعهل وأما أن يسقطها الحاكم كما تقدم (فان) أجابت بحواش مجمل يحصل الطلاق والرد لما جعله لها بان (قالت قلت أوقبات أمري أو ما ملكني) فانه محتمل لقبول الطلاق وقبول رده دليل لها في الحصره إجماعاً أردت في هذا اللفظ وإن فسرت بشئ (قل تفسيرها مرد أو طلاق أو ابقاء) لما هي عليه من تملك أو تخيير في حال يدينه أو تزف في محجب بصريح والأسقطه الحاكم (وله) أي للزوج المحر أو المملك زوجته (مناكرة) روضة (مخيرة لم تدخل) وإنما كرهه الزوج بما أوقعه الزوجة من الطلاق فالمخيرة منه ما كرهها قبل لدخولها فان دخل لم يزم ما أوقعته من الثلاث وأما كبر مهال القصد من المحصر البدنية وهي لا تبين عدل المحزون في غير خلع الثلاث (و) به مناكرة (عالمية) دخل لا يخرج الماكرة في حيا (إن زادنا) أي المخيرة غير المدخول بها والمناكرة مطلقاً (على الواحدة) بارة أو فقتضت في الثلاث فله أن يقول كما يصح في خبره أنها بسبب مني أو غلبي

وأما أن أوقعت واحدة فقط فليس له منها كربة بحيث يقول لم أرد شيئا (و) أن (نوى ما دعي) أي نوى عند التفويض منا كربة من واحدة أو اثنتين فإن لم ينوشيا فلا منا كربة له عند الله لأن النية أمر خفي فإن نوى حال التفويض اثنتين فما كرفي الثالثة (و) أن (بادر) بالانكار عقب إيقاعها الزائد والأبطل حقه (و) أن (حلف) على دعواه بأن يقول ما أردت بتفويض واحدة (أن يدخل) بالملكه فإن لكل أزم ما أوقعت ولا ترد عليهم اليمين والمراد أنه أن يدخل حلف وقت المنا كربة أنه ما أراد إلا واحدة ليحكم له بالرجعة وتثبت أحكامها فإن لم يدخل فلا يمين عليه الآن بل عند إرادته تزوجها وهذا معنى قوله (والا) يدخل (فعند) إرادته (ارتجاعها) أي نكاحها لا قبله إذ من حجه أن يقول هب أني لا أتزوج ما دل على شيء أحلف (و) أن (لم يكرر) حال التفويض قوله (أمرها بملها) فإن كرهه فلا منا كربة له فيها زادت على الواحدة لأن التكرار يقتضي إرادة التكرار (الآن ينوي) بتكريره (التأ كيد) فله المنا كربة (كتكريرها هي) حيث ملكها قبل البناء فالتاقت نفسى وكررت

٤٠٤

رضا الزوج بالرائد الذي أوقعه وليس هذا شرطاً فلا يوجه كلامه هنا من جعل الشروط ستة فإنه في الأصل جعلها خمسة وجعل هذا موضوعاً وهو أظهره (قوله وأما أن أوقعت واحدة فقط الخ) أما الملكة فظاهر وأما المخيرة فعدم المنا كربة لبطان ما لها من التحجير إذا لم تقض بالثلاث قال ابن عبيد السلام وهو الظاهر لأن المخيرة التي لم تدخل بمنزلة الملكة قال ح لانها تبين بالواحدة وهو المقتضود (قوله وأن بادر) هذا هو الشرط الثاني على جعلها خمسة والثالث على جعلها ستة (قوله ما أردت بتفويض واحدة) أي مثلاً (قوله أن يدخل بالملكه) شرط في مقدر وليس معدوداً من الشروط الخمسة أو الستة أي ومحل تعجيل عيسته وقت المنا كربة أن يدخل بالمرأة ليحكم له الآن بالرجعة وتثبت أحكام الرجعة من نفقة وغيرها كما يفيد ذلك الشارح بقوله والمراد الخ (قوله الآن ينوي بتكريره التأ كيد) وهذه النية لا تعلم إلا منه (قوله وكذا بعد البناء ولو لم يكن نسقاً) أي لانه رحي فيلحق فيه الطلاق مادامت العدة ولو طال فطلاقها كطلاقه المتقدم في باب الطلاق (قوله وأن لم يشترط التفويض) هذا هو الشرط السادس على كلام المصنف واعلم أن الواقع في العقد سواء كان مشروطاً أو متبرعاً به حكمه واحد من جهة عدم المنا كربة فالأولى للمنف أن يقول ولم يكن ذلك في العقد قال في المدونة وأن تبرع به فله العقد فله أن سنا كرها فيما زاد على الواحدة قال أبو الحسن هذا يقتضي أن التبرع في أصل العقد كالمشروط ونص عليه ابن الحاجب انتهى (قوله مع استمرار ما حمله لها) أي وهو التحجير ولها أن تقضي ثانياً بالثلاث (قوله بطل التحجير من أصله) أي على المشهور بشرط ثلاثة أن كان تحجيرها بعد الدخول وأن لا يرضى الزوج بما قضت به وأن لا يتقدم لها ما يتم الثلاث فإن كان التحجير قبل الدخول وقضت بواحدة أزممت أو كاد بعده ورضى بما قضت أو تقدم لها ما يكمل الثلاث أزم ما قضت به (قوله على مخرج ما تقدم) أي حيث استوفى الشروط (قوله بطل التحجير في المدخول بها) أي لانه لا يقضي فيه إلا بالثلاث ولا منا كربة فيها بل يبطل التحجير من أصله إذا أوقعت أقل (قوله وله منا كربة ملكة) أي مطلقاً (قوله لأكثر) أي فالكاف استقصائية (قوله فبرسل إليه الخ) هذا في العائث قبل التفويض أما إذا عاب بعده فسقط حقه ولا يتقبل إليه المظن والفرق بينهما أنه إذا عاب بعد التفويض له كان طاماً ويسقط حقه بخلاف ما إذا كان عائثاً حال التفويض فإنه لا طم عندده ولم يسقط حقه ويفصل فيه بين قريب العيبة وبعيدها وهذه طريقة لابن الحاجب وابن شاس وأجوى ابن عبيد السلام العيبة

وكذا بعد البناء ولو لم يكن نسقاً (و) أن (لم يشترط) التفويض لها (في) حال (العقد) أي عقد نكاحها فإن اشترط فيه فلا منا كربة له فيما زاد على الواحدة (ولو قيد) الزوج في تحجيرها أو ملكها (شي) من العدد واحدة أو أكثر (لم يقض) الزوجة (الا) بما قيد به (وليس لها الزيادة ولا المقصود مما جعله لها (فإن زادت) على ما عينه لها (لزم ما قيد به) وله رد الزائد (وإن نقصت) عنه بأن جعل لها الثلاث أو اثنتين فقطت بواحدة (بطل ما قضت به فقط في التحجير) مع استمرار ما جعله لها بعدها (وصح في التملك) بأن قال لها ملكتك طائفتين فقطت بواحدة على الأصح (وإن أطلق) في التحجير أو التملك بأن قال لها اختاري بيني

أو اختاري نفسك أو قال ملكتك طلاقاً أو أمر نفسك (فقطت بدون الثلاث)

بعد

واحدة أو اثنتين (بطل التحجير) من أصله لأنها خرجت عما حبرها فيه بالكتابة لانه أراد أن تبين وأرادت هي أن تنفي في عصمته وهذا (في المدخول بها) وأزم في غيرها كالمملكة مطلقاً هذا إذا أفصحت بمادون الثلاث (ولو قالت طائفت نفسي أو اخترت الطلاق) ولم تفصح عن عدد (مثلاً) عما أرادت من العدد (فإن قالت أردت الثلاث أزممت) الثلاث (في التحجير عند دخولها) لأن الأصل في التحجير الثلاث (وإذا كرفي غيرها) أي غير المدخول بها (كالتمليك) مطلقاً المنا كربة فيه على مخرج ما تقدم (وإن قالت) أردت (واحدة بطل التحجير في المدخول بها) (وأزممت) الواحدة (في التملك) (في التحجير غير المدخول بها) وإن قالت لم أفصداً (جمل على الثلاث) في الجميع (على الأرجح) وله منا كربة ملكة أو غيره مدخول بها وهو مذهب ابن القاسم (وشرط التفويض) تو كلاً أو تحجيراً أو تملكاً (لغيرها) أي لغير الزوجة من ذكر أو أنثى ولو ذمها ليس من شرع طلاق (حضوره) بإبائه (أزقرب غيبته كأيومين) لا أكثر كما في المصنف (فبرسل إليه) أي أن يخبره ولما ليس به يومين

(والا) يكن حاضر ولا قريب الغيبة (انتقل) التغويض (لها) وجى فيه جميع ما تقدم (وعليه) أى المفوض له (المظهر) فى أمر
 الزوجة فلا يفعل الا ما فيه المصلحة والانظر لما حكم (وصار كى) أى كالروحة فى التحجير والتكيل والتوكيل فيجوز فيه جميع ما تقدم
 فيها من حيولة وابقاف وسناكرة وغير ذلك (وان فوض) الزوج (لاكثر من واحد) كان يفوض طلاقها لاثنتين فاكتر (لم تطلق)
 عليه (الا اجتماعهما) أى الاثنتين الداخلين تحت قوله لاكثر أى أو اجتماعهما ان زادوا على اثنتين لان اجتماعهن لوكيل الواحد
 كالوكيل فى البيع أو الشراء فان أذن له أحدهما فى وطئها رآى ما يبدىها جميعا وان مات أحدهما أو مات فليس للأخر كلام لان عدم
 المجموع بانه عدم بعض أجزائه (الآن يقول) لما عتبه معين أو متفرقين (جعلت لكل منك) أو فوضت لكل منك (طلاقها)
 فلكل الاستقلال ولو قال اعلمها بانى طلقها فالطلاق لازم وان لم يعلمها لم يسمى رسالة فى عرفهم ولو قال طلقها

٤٠٣

بعد التغويض على الغيبة قبله فى التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها واحتمار فى التوضيح فاذا علمت
 ذلك فى كلام المصنف والشارح اجمال (قوله والا يكن حاضر ولا قريب الغيبة) أى بان كان بعيد الغيبة
 (قوله انتقل التغويض لها) أى على الراح وقيل ينتقل ما جعل له للزوجة فى الغيبة القريبة والبعيدة
 معا (قوله وان فوض الزوج لاكثر من واحد) ظاهره كان التغويض تخيرا أو توكيلا (قوله فان
 أذن له أحدهما الخ) مفرع على قوله لم تطلق الا اجتماعهما (قوله مجتمعين أو متفرقين) اما صيغة تشبيه
 أو جمع (قوله فى عرفهم) بل وفى العرف العام لان حقيقة الرسول هو الأمور بالاعلام (قوله ولو قال
 طلقها) أى والموضوع أنه لا ياتى (قوله وعلى التوكيل يلزم تبليغ أحدها) أى احتياط لعدم
 النية كما ياتى (قوله وهى أقوال ثلاثة) الاولى المدونة والثانى لسمع عيسى والثالث لا يصح قال أبو الحسن
 ومذهب المدونة هو الصحيح للاحتياط فى الفروج (قوله والثانى يلزم الخ) أى من الأقوال الثلاثة المتقدمة
 (قوله اذ لم تدخل صورة الخ) أما الصورة الاولى وظاهر وأما الثانية وهى طلقها على مذهب المدونة
 الذى هو القول الاول (قوله وتسميته رسالة اصطلاح) أما الصورة الاولى والاصطلاح به ما وافق له
 والعرف العام وأما الثانية فجرد اصطلاح لغة فقط (قوله بمعنى انه يتوقف الخ) أى فيجمل على
 التوكيل الذى جعل لكل منهما الاستقلال به احتياط فى الفروج وتوطئ بين الرسالة والتكيل (قوله فان
 نوى به واحدا منها) أى الرسالة والتكيل أو التوكيل وقوله عن به أى عن مقتضاه

فوصل فى الرجعة لما انتهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه الى واقع من الزوج ومن
 مفوض اليه ذكر ما قد يكون بعد ثبوته وهو الرجعة وهو لغة المرة من الرجوع وشرعا ما قاله المصنف
 (قوله بين حقيقتها) أى تعريفها (قوله طلاقا غير بائن) فهم منه أن عودا بالباش للعصمة لا يسمى رجعة
 وهو كذلك بل يسمى مراعاة لتوقف ذلك على رضا الزوجين لان المفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين
 والمعتبر بتحقيق الطلاق فى نفس الامر لا فى اعتقاد المجتمع فمن ارتجع زوجه معتقدا أنه وقع عليه
 الطلاق لشكه هل طلق أم لا فان رجعته غير معتبه فادانته بعد الرجعة وقوع الطلاق ولا بد من
 رجعة غير التى وقعت منه لانها مستعدة لاعتداده انه ازمه الطلاق بالاشك وهو غير لازم له ولا يستستعدة
 للطلاق الذى بين أنه وقع منه كذا ينفى كفاى شبه انتهى من الحاشية (قوله بجمع الخ) تفصيل للباش
 وقوله للعصمة متعلق بعوده ولا يتجدد عقد حال من عود (قوله والاصل فيها الجواز) المناسب للمدب
 فان أحكام النكاح تعتبرها كما وجد البدر القرأى بخط بعض أقاربه استظهارا كفاى الاجهوى كذا
 فى المجموع (قوله والمكلف) خبر مقدم وارتجاعها مبتدأ مؤخر وما بينهما اعتراض قصد به المبالغة

احتمل الرسالة والتكيل
 والتوكيل فعلى الرسالة
 يلزم وان لم يلقها ما وعلى
 التكيل لم يلزم ولا يقع الا
 بهما وعلى التوكيل يلزم
 بتبليغ أحدها وله عزله
 وهى أقوال ثلاثة المشهور
 الاول أى أنه رسالة فيلزم
 مجرد الاخبار وقولها الا
 أن يقول الخ ايس هو المراد
 بقول الشيخ الخ الا أن يكونا
 رسولين لان مراده بالرسولين
 دوما اذا قال اعلمها
 بطلاقها أو قال طلقها
 والاول يلزم الطلاق
 بمجرد الاخبار وان لم
 يعلمها اتفاقا والثانى يلزم
 الطلاق بمجرد الاخبار
 على المشهور والاستثناء
 فى كلامه منقطع اذ لم
 تدخل صورة من هاتين
 الصورتين فى التكيل
 قبله وتسميته رسالة
 اصطلاح فالله تعالى على
 كلام الشيخ ان من ملك
 رجليه طلاق امرأته
 وليس لأحدهما القضاء

به بل لا بد من اجتماعهما الا أن يقول لهما اعلمها أو احبها بطلاقها فيلزم مجرد قوله لهما ذلك ولا يتوقف على اخبارها أو يقول
 طلقها ولا ينفى ذلك على قول ابن القاسم فى المدونة وقيل محله عند عدم النية على التوكيل معنى انه يتوقف على تبليغها أو من واحد
 منهما وله منعه وهو قوله فى غيرها وقيل محله التكيل ولا يقع الا بهما معا فان نوى به واحدا منهما عمل به والله أعلم (فوصل فى الرجعة)
 ولما كانت الرجعة من نواحي الطلاق ويتعلق بها أحكام من حقيقتها وما يتعلق بها من الأحكام عتبه بقوله (الرجعة) بفتح الراء
 وقد تكسر (عود الزوجة) أى أعادتها (الطليقة) طلاقا (غير بائن) بجمع أو بت أو بكونه قبل الدخول فان كان بائنا لا رجعة
 (للعصمة) أى لعصمة زوجها (بلا يتجدد عقد) بل بقوله أو بعمل أو نية كما ياتى والاصل فيها الجواز كما أشار به قوله (والمكلف) أى المبالغ
 العاقل (ولو) كان

كانت الزائرة صدق في دعواه الوطء فتصح الرجعة كخلو البتة وان كان هو الزائر فلا يصح ولا تصح رجعته (وتخت رجعته) أي المطلق بعد النكاح (ان قامت له بينة بعدها) أي بعد العدة (على اقراره) أي بالوطء في العدة أو بعد مائة وادعى أنه كان نوى به الرجعة فيصدق في ذلك وتصح رجعته (أو) قامت له البينة على معاينة (نصرته) أي الزوج (لها) في العدة بالدخول والنكاح والابتیان بمحاكمة المنزل (أو) شهدت على (مبيته عندها) أي الزوجة وادعى رجعتها (فيها) أي في العدة متعلق بكل من اقراره ونصرته ومبيته والحاصل انه ان ادعى بعدها مراجعتها في العدة وأقام بينة على أنه اقر في العدة بوطئها أو على أنه كان يتصرف لها بالتصرف الخاص أو أنه كان يبيت عندها في العدة ٤٠٦ فانه يصدق ويحكم له بصحة الرجعة (أو قال) أي وصحت رجعته ان قال لها الرجعة منك

(انشاء) لا اخبارا (فقلت) له قد (انقضت العدة) برويتي الخمسة الثالثة أي لم تصادف رجعتك محلا (فأقام بينة على ما) أي على قولها قبل ذلك (يكذبها) في قولها انقضت العدة بان أقام بينة تشهد أنها قالت قبل ذلك بنحو يومين أو عشرة أيام أنها لم تر الا خمسة فقط أو خمسة ولم يعض زمن يمكن فيه رؤيته الثالثة (أو) أنه لما راجعها (سكنت) زمنا (طويلا) كاليوم أو بعضه (ثم قالت كانت انقضت) العدة قبل المراجعة ولا يفيد ما وصحت الرجعة وبعد ذلك منها تدبا ومفهوم سكنت أهلها ما دلت لاداء ولم تصح الرجعة وهو كذلك أي اذا لم تقم بينة بما يكذبها كما تقدم (لا) تصح الرجعة (ان قال من يغيب) أي من أراد الغيبة أي السفر وكان خلق طلاقها على شيء كالأقوال ان دخلت الدار وأت طالق وخاف أن تدخلها

بين الخلوين هو المشهور ولذلك صرح به شارحنا (قوله ان قامت له بينة بعدها) حاصل فيه المسئلة أن الرجل بعد انقضاء العدة ادعى أنه راجع زوجته فيها وأقام بينة تشهد أنه اقر بالوطء أو القذف في العدة وادعى أنه نوى به الرجعة فانه يصدق في دعواه وتصح رجعته والموضوع أن الخلوية بها قبل الطلاق قد علمت ولو بامرأتين وحيث كان تصح الرجعة بأقامة البينة على اقراره بالوطء في العدة مع دعواه أنه نوى به الرجعة فلو دخل على مطلقة وبات عندها في العدة ثم مات بعد العدة ولم يدكر أنه ارتجعها فلا يثبت بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة فتدبر (قوله فأقام بينة) أي من الرجال لا من النساء لان شهادتهما على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية الدم التي يكفي فيها النساء (قوله ولا يكون لاجل) أي فكا لا يجوز التأجيل في النكاح كان يقول اعقدك على ابنتي الآن على أنها لا تحل لك الا في الغد لا يجوز التأجيل في الرجعة (قوله بعد العدة) لا مفهوما بل كذلك لو وطئها قبله تصح رجعته ان قارن الوطء بينته والا فلا والعرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كما اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق في مسئلة من أراد السفر أن الطلاق حق على الرجل يحكم به عليه والرجعة حق له والحق الذي عليه يلزم ما تراه والحق الذي له ليس له أخذه قبل أن يجوب ولو أشهد به فتأمل (وتنبيه) مثل قول من يغيب المذكو واختيار الامة المتزوجة بعد نفسها أو زوجها بقدر عتقها كان تقول ان عتقت وقد اخترت نفسي أو اخترت زوجي فانه لعور ولو أشهدت على ذلك ولها اختيار خلاصه ان عتقت بخلاف الزوجة التي شرط لها الزوج عند العقد أن أمرها يدها ان ترج عليها أو تهري أو آخر جهان بلدها أو بيت أبيها تقول قبل حصول ما ذكر ان فعله زوجي فقد فارقته فانه يلزمها وليس لها الانتقال الى غيره لان الزوج أقامها مقامه في قلبكم يا مائة كوهو يلزمها التزيم فحوال دخلت الدار فأت طالق فكذلك هي وهذا يفيد كما قال ابن عرفة لروم ما أرفعه من الطلاق لا ما أوقعه باختيار زوجها وقيل ان المسئلة مستويةتان في لروم ما أوقعته قبل حصول سبب خيارها وهو لان طارث عن أصبح مع رواية ابن باع وقيل مستويتان في عدم لروم ما أوقعته وهو للباجي والسكن المعتمد الاول وهذه المسئلة هي التي تحكي عن ابن الماجشون أنه سأل مالك الكافي عن العرق بين الحرة ذات الشرط والامة فقال له الفرق دار فدامة وكانت دارا ياب فيها لاحداث بالحمام معرضا له بقوله النجعة - بل فيما أله عنه وتو به حاله على ترك أعمال المظن في ذلك حتى أنه سأل عن امر غير مشكل له وحاصل الفرق بين المسئلة ان اختيار الامة قبل العتق وعمل الشيء قبل وجوبه لها بالشرع وأما ذات الشرط فاختيارها فعمل للشيء بعد وجوبه لها بالقلب ان فتأمل (قوله بلايين) وقيل بل يمين (قوله انقضاءها بالاقرار) أي فان شهدت لها النساء أنها تخيض لمثل هذا فانها تصدق ووجه تصديقها في كالشهر جواز أن يطلقها أول ليلة من الشهر وهي طاهر فبأنها الحيض وينقطع قبل

الفجر

في غيبته فيحدث فقال (ان حدثني) بدخول الدار في سفرى (وقد ارتجعها) ولا يعيده هذا

التعليق لان الرجعة تحتاج لنية بعد الطلاق (كان) قال ان (جاء المدة فدارت رجعتها) ولا يفيد ولا تصح رجعته لان الرجعة ضرب من النكاح فلا يكون لاجل ولا لها فحتاج لمقارنه نية ثم ان وطئها في العدة بعد انقضاء العدة على تعلقها بالمتقدم بصحت رجعته من حيث انه على قارنه نية لا بالتعليق المتقدم (وصدقت) المطلقة (في انقضاء العدة بلايين ما يمكن) الا انقضاء كئلايين يوما أي مدة الامكان ولو حالت عادتها أو خافها الزوج وشمل كلامه انقضاءها بالاقرار أو الوضع فلا تصح رجعتها او قد حلت للزوج (و) صدقت (في أنها رأت أول الدم) من الحيضة الثالثة (وانقطع) قبل استقراره المتيقن وهو يوم أو بضعة نهى في عتقها لم يخرج وقال ابن الحاجب لا يفيد هذا ذلك ولا تصدق بغيره لاجل الزوج وتبعه الشيخ قال

ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها أي خلافا لابن الحاجب ثم اختلفوا بعد أن قالوا إنه قد بقيها لئلا يراجعها بعد قوله قد انقطع
فعاودها الدم عن قرب قبل تمام طهر حتى لفتت عاداتها هل هذه الرجعة فاسدة لأنه قد تمين أنها حيضة ثالثة صحيحة وقعت فيها الرجعة
فتكون باطلة وهو الصحيح أو ليست بفاسدة بل صحيحة وعلى القول الصحيح حمل بعضهم كلام ابن الحاجب والشيخ أي فقو لها لا يفيد لها
قولها قد انقطع أي في صحة الرجعة أي أنها وإن صدقناها فراجعها فعاودها الدم حتى لفتت عاداتها إلا أنه لا يفيد في صحة الرجعة بل الرجعة
فاسدة (ولا يلتفت لتكذيبها نفسها) حيث قالت ٤٠٧ كذبت في قولي قد انقضت عدتي فلا

تحل إطلاقها إلا بعد جديد
ولا توارث بينهما (ولو
صدقا للنساء) في تكذيبها
نفسها بأن قلن نظرنها
حين قالت قد انقضت
العدة نزول الحيض أو
الوضع فلم يربها أثر حيض
ولا وضع ولا يلتفت لذلك
قد بان بقولها قد انقضت
حيث أمكن الانقضاض (و)
الزوجة (الرجعية) أي
المطلقة طلاقا رجعيا
(كالزوجة) التي في
العصمة في لزوم النفقة
والكسوة والسكنى ولحق
الطلاق والظهار (الافي
الاستمتاع والخلوة) بها
(والا كل معها) بلانية
مراعتها بذلك فلا يجوز
(ولو مات زوجها) المطلق
لها (بعد سنة) من يوم
طلاقها (وقالت لم تنقض)
وأما أرث (وهي غير مرضع
(و) غير (مرضة لم تصدق)
ولا أرث لها منه (الا إذا
كانت تظهره) أي تظهر
عدم انقضائها قبل موته
فتصدق وترث يمين أن
ظهر للناس إصعاف التهمة
حينئذ (والا) بأن كانت

الفجر ثم يأتيها ليلة السادس عشر وينقطع قبل الفجر أيضا ثم يأتيها آخر يوم من الشهر بعد الفجر
لأن العبرة بالطهر في الأيام ولك أن تلغز فتقول ما المرأة من دخول بها غيرة حاصل طمئت أول ليلة من
رمضان فحلت للزواج من أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة منه وقد تقدم التنبيه على هذا
الغزفي باب الحيض (قوله ثم اختلفوا الخ) ونص أبي الحسن عياض واختلفوا إذا راجعها عند انقطاع
هذا الدم وعدم تهاديه ثم رجع هذا الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لأنه قد استبان أنها حيضة ثالثة
صحيحة وقعت الرجعة فيها وبطل وهو الصحيح وقيل لا تمطل رجوع الدم عن قرب أو بعد اه ثم ذكر
أبو الحسن عن عبد الحق في النكاح أنه حكى القولين وقال بعدهما والقول الأول يعني التفصيل عندي
أصوب اه والقرب أن لا يكون بين الدمين طهر تام فتأمل (قوله ولا يلتفت لتكذيبها نفسها) والفرق
بين هذه المسئلة والتي قبلها حيث قلتم المذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة دون هذه انتهى في هذه
صرحت بتكذيب نفسها ولم تستدل بما تعذر به بخلاف التي قبلها (قوله بذلك) اسم الإشارة عائد على ما
ذكر من الأمور الثلاثة أي فإن نوى رجعتها أحدها هذه الأمور صحت (قوله بعد سنة الخ) حاصل المسئلة أنه
إذا طلقها طلاقا رجعيا ثم مات بعد سنة أو أكثر من يوم الطلاق فقالت لم أحض من يوم الطلاق إلى الآن
أصلا أو لم أحض الواحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة ولا يخلو حالها من أمرين تارة يظهر في حال حياة
مطلقها احتباس دمها للناس ويتكرر قولها للناس وفي هذه الحالة يقبل قولها بيمين وترث إصعاف التهمة
حينئذ وتارة لم يكن تظهره في حال حياة مطلقها ولا يقبل قولها ولا ترث لدعواها أمران إذا والتهمة حينئذ
قوية وما ذكره شارحنا من التفصيل بين من تظهره والتي لم تكن تظهره هو قول الموازية وقال في سماع
عيسى أنها تصدق بيمين مطلقا كانت تظهره أم لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد فيما إذا ادعت ذلك
بعد السنة أو بقرب أنسلها أو ما لو ادعت ذلك بعد أكثر من العام أو العامين لا ينبغي أمها تصدق
الآن تكون تظهر ذلك في حياته قولاً واحداً (قوله صدقت) أي غير يمين (قوله لأن شأن المرضع
والمرضة الخ) حاصله أنه إذا كانت المرأة مريضة أو مرضعة في كل المدة التي بين الموت والطلاق
فإنها تصدق في دعواها في هذه الحالة عدم انقضاء هذه العدة بغير يمين ولو كانت المدة أكثر من سنة
فإن كانت مريضة أو مرضعة في بعض تلك المدة وادعت عدم الانقضاء بعد الفطام أو بعد زوال
المرض ففي المواق عن ابن رشد أن حكم المرضع بعد الفطام كالتي لا ترضع من يوم الطلاق لأن
ارتفاع الحيض مع الرضاع ليس بريئة اتفاقا وحينئذ فتصدق بيمين بعد الفطام بسنة فأكثر إذا
كانت تظهره في حياته مطلقا ومثلها المريضة فإن كانت لا تظهره فلا تصدق ولو بيمين وأما
لو ادعت ذلك بعد الفطام في أدل من سنة وانها تصدق بيمين كذا في حاشية الأصل (قوله
وحلفت أنها الخ) الخلف مخصوص بغير المرضع والمريضة كما علمت (قوله عدم) أي لاتهمهم
على ذلك ولا فرق بين الولي المجبر وغيره (قوله لجبر خاطرها الخ) هذا يقتضي أن النكاح معال

مرضعا أو مريضة (صدقت) لأن شأن المرضع والمريضة عدم الحيض (وحلفت) أمها لم تنقض عدتها (فيما دون العام) كالاربعة الأشهر
فأكثر (إن اتهمت) والأفلايين عليها (ونذب) لمن راجعها (الشهاد) على الرجعة لدفع إيهام الرنا ولا يجب خلافه عنهم (وأصاب من
صدقت) نفسها من زوجها (له) أي لأجل الشهاد على مراجعتها وذلك دليل على كمال رشدها والمعتبر في الشهاد المدبوبة شهادة غير الولي
(وشهادة الولي) من سيد أو أب أو وصي (عدم) لا يفيد ولا يحصل بها المدب (و) بدب (المنعة) وهي ما يعطيه الزوج لئن طلقها زيادة على
الصداق لجبر خاطرها المكسر بالأم المراق (بقدر حاله) أي الزوج من قروغني بالمعروف على المومنين وروى عن المفسر والمذهب

وقيل بوجودها والقرآن أظهر في الوجوب من التنبؤ ولكن صرفه عنه صار في عند الإمام وتكون المتعة (بعد تمام) العدة الرجعية
 لأنها ما دامت في العدة ترجو المراجعة فلم ينكسرقاها بالفرق بخلاف ما إذا بان بالخرج منها ككل مائة (أو) تدفع إلى (ورثتها)
 إن ماتت قال بعضهم أي بعد العدة والأول ما قبل الاستحقاق ولا متعة لها إن ماتت أو ردها لعصمة قبل دفعها لها رجعية كانت أو
 بآئنة وشبهه في الحكمين أي الدفع لها ولو رثتها على جهة التنبؤ قوله (ككل مطلق في نكاح لازم) ويلزم من اللزوم الصحة والمراد للزوم
 ولو بعد الدخول والطلاق (لافسخ) ٤٠٨ مختار مطلق في كل طلاق لا فسخ ولا متعة فيه بعد البناء وأولى قبله

بما ذكر واعترض بأن المتعة قد تريد ما أسفعا على زوجها التداكر فاحسن عشرته وكرهيم محبته فالظاهر
 أنها غير معللة وقول ابن القاسم إن لم يمتنعها حتى ماتت ورثت عنها يدل على ذلك (قوله وقيل بوجودها)
 وفاقا للشايعي (قوله أظهر في الوجوب الخ) أي لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المتتر قدره متاعا
 بالمعروف حق على المحسنين وقال أيضا حق على المتقين والأصل في الأمر الوجوب خصوصاً مع اقترانه
 بحقاً قلنا صرفه عنه قوله على المحسنين والمتقين لأن الواجب لا يتقيد بهما والمراد بالحق الثابت المقابل
 للبطل فشمول المندوب بقريظة التقييد بالمحسنين والمتقين كما علمت وحيث لا يقضي بها ولا تخصص
 بها الغرماء إذ لا يقضي بمندوب ولا يخصص به الغرماء (قوله ولا متعة لها إن ماتت) أي في العدة أو
 بعدها كان الطلاق رجعياً أو بائناً لا يؤخذ من التركة إلا الحرق الواجبة (قوله ككل مطلق الخ)
 أي فتدفع لها إن كانت حية أو لو رثتها إن ماتت والمراد كل مطلق طلاقها زوجها أو حكم الشرع بطلاقها
 إلا ما استثنى فالمراد من قوله كل مطلق أي طلاقاً بائناً لم يتعد المشبه به (قوله في نكاح لازم)
 احترازه عن غير اللازم وهو شيأ الفاسد الذي لم يفسد بالندحول والصحيح الغير اللازم كمنكاح ذات
 العيب فإن ردت له عيبه أو ردها العيب فلا متعة كما يأتي (قوله فتتمتع كما ذكره ابن عرفة) أي والموضوع
 أن الفسخ بعد البناء أو قبله ولم تأخذ نصف الصداق لكونها صالحة أو ثبت الرضا بمبينة (قوله إلا
 المتعة الخ) يأتي بذلك مستغنيات المرتدة ولو عادت للإسلام والظاهر عدم المتعة أيضاً إذا ارتدت الزوج
 عاد للإسلام أم لا كذا في الحاشية (قوله والألفوض لها الخ) أي وأما لو كان الفوض لغيرها فلا
 المتعة (قوله لعيسه) مثله ما إذا ردها العيب إلا أنها عارة (قوله ناسب ذكرها عقب الرجعة) بحث فيه بأن
 ناسب الطلاق الرجعي عنها يقتضي تقدمه على الرجعة لأن السبب مقدم على السبب فالمتناسب أن
 يقول ناسب جمعه مع الرجعة وبصهم وجه جمعهما بقوله إن كلاماً من الأيلاء والطهار كل في الجاهلية طلاقاً
 بائناً واحتلف هل كان كذلك أم لا للإسلام أم لا وهو الصحيح بلذا جمعهما ما أو أتى بها عقب الطلاق ومن
 المعلوم أن الرجعة من توابع الطلاق
 فصل في الإيلاء وأحكامها هي لغة الامتناع ثم استعملت فيما كان الامتناع منه يميناً وشرعاً عرفه
 المصنف بقوله حلف الزوج الخ (قوله حلف الزوج) أي ما يميناً كانت كما يأتي (قوله لا الكافر) وقال
 الشافعي ينفق الإيلاء من الكافر أعده يوم قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم الآية فإن الموصول من صيغ
 الموموم وحوايه منع نفاء الموصول على عهده بدليل قاب وقا فان الله غفر ورحم فان الكافر ليس من أهل
 ذلك (قوله والمر يرض الذي له قدرة الخ) أي فانه منه المرض والإيلاء كما في عب وفيه نظراً من مذهب ابن
 عبد السلام أنه كالصحيح مطلقاً لأنه إن لم يكن وقاعه حالاً لا كما قلناه في التوضيح ومحل هذا ما لم
 يقيد بجهة مرضه والأبلا عليه سواء كان المرض ما عدا من الوطء أو لا وطال المرض إلا أن بعد الضرر
 فيطلق عليه حالاً لا أجل قصد العمر كذا في حاشية الأصل (قوله واستكران) أي بحرام وأما بعد لأن ولا
 إيلاء عليه لأنه كالمجنون (قوله ولا إيلاء في مرض) أي إذا حلف لا يطار زوجته ما دامت ترضع أو حتى تعطم

إذا كان فسخه (غير رضاع)
 وأما فسخه لرضاع فتمتع
 كما ذكره ابن عرفة واستثنى
 من كل مطلق قوله (إلا
 المتعة) فلا متعة لها لأن
 الطلاق جاء من جهتها فلا
 كسر عندها وهذا إذا كان
 الخلع بعوض منها أو من
 غير رضاها لا إن كان
 بلفظ الخلع بلا عوض أو
 بعوض من غيرها بالرضا
 عنها فتمتع (و) إلا (من
 طلق قبل البناء في) منكاح
 (لتمتعة) فلا متعة لها
 لا أخذها نصف الصداق
 مع بقائها معها بخلاف
 الفوض يرض فتمتع (و) إلا
 (المفوض لها) طلاقها
 تخيراً أو تلياً أو توكيلاً
 فلا متعة لها (و) إلا
 (المختارة) لنفسها (اعتقها)
 تحت عب ولا متعة لها
 (أو) المختارة لنفسها
 (لعيسه) يبرص أو حذام
 أو نحو ذلك فلا متعة لها ولما
 كانت الإيلاء قد يشاء عنها
 الطلاق الرجعي ناسب
 ذكرها عقب الرجعة وقال
 فصل في الإيلاء
 وأحكامها (الإيلاء) شرعاً
 أشار إليه بقوله تعالى للذين

يؤثرون من نسائهم ترضع أربعة أشهر لآية
 (حلف الزوج) لا السيد (المسلم) لا الكافر (المسكين) لا الصبي والمجنون (الممكن) طهراً خرج الموموم والخ يمين أي قطوع الذك
 والشيخ القاني فلا ينفق لهم إلا ودخل في الروح الله كور العمد والمرضى التي له قدرة على الوقاع السكران (عما) منه يرضع أي
 حلفه بكل ما (يدفعه) على ترك طهر وحنه) الحرة أو الإيلاء عليه طهراً يرضع أربعة أشهر من عهده أو بالعتق أو بغيره كذا في التوضيح
 قسمة زهر الرضع (الإيلاء) يرضع الحائض تركه وحنه من الإيلاء

(أكثر من أربعة أشهر) للحرج (أو) أكثر من (شهرين للعد) ولو بشائبة ولا ينتقل لأجل الحرجان متى في الأجل (تصريحاً) بالأكثر (أو احتمالاً) له ولا أقل (قيد) بشئ في يمينه نحو لا أطوك في هذه الدار ٤٠٩ أوحى نسألني (أو أطلق) كوالله لا يطؤها (وإن تعليقاً) كما يكون

ولدها أو مدة الرضاع ولا إيلاء عليه عند مالك وقال أصح يكون. وإيا قال اللحى وقول أصح أوفق بالقياس لكن المعتمد قول مالك وهو مقيد بما إذا قصده بالخلف على ترك الوطء أصلاً لا للاح الولد أول يقصد شيئاً والاقول اتعاقاً (قوله أكثر من أربعة أشهر) وأما الخلف على ترك الوطء أربعة أشهر فقط ولا يكون مولياً وروى عبد الملك أنه مول بذلك وهو مذهب أبي حنيفة ومشا الخلف الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن الله غفور رحيم هل القيمة مطلوبة خارج الأربعة الأشهر أو فيها فعلى المشهور لا يطلب بالقيمة إلا بعد الأربعة الأشهر ولا يقع عليه الطلاق إلا بعد ما وحيث كانت القيمة مطلوبة بعد الأربعة أشهر فلا يكون مولياً بالخلف بها وعلى مقابلة يطلب بالقيمة فيها ويطلق عليه مجرد مرورها وتسل من قال بالمشهور عما تعطيه الغاء من قوله تعالى فإن فأؤا فامتنعوا منها ما بعد ما عجمها قبلها فتكون القيمة مطلوبة بعد الأربعة أشهر ولا نال الشرطية يصير الماضي بعد ما مستقبلاً ولو كانت مطلوبة في الأربعة فبقي معنى الماضي بعد ما على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل تأمله (قوله أو أكثر من شهرين للعد) أي لانه على الصف من الحرفي الحدود وهذا ما (قوله في هذه الدار) أي في كره الدار قيد للخلف على عدم الوطء وقوله أوحى نسألني سؤالاً في سؤالها قيد (قوله وإن تعليقاً) مبالغة في قوله خلف الزوج ويصح أن يكون مبالغة في زوجه أوفي ترك الوطء لانه لا فرق في لزوم الإيلاء بين كون اليمين محضة أو بعلقة ولا بين كون ترك الوطء مجزئاً أو معلقاً (قوله أو قال والله لا أطوك حتى نسألني) خاصة أنه إذا قال لها والله لا أطوك حتى نسألني الوطء أوحى نسألني للوطء فإنه يكون موالياً ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الخلف فإن فاء في الأجل أو بعد بدون سؤال فالامر ظاهر والاطاعت عليه ومحل كونه مولياً ما لم يقع منها سؤال للوطء والا فتتحل الإيلاء مجرد سؤالها بإياه سواء كان سؤالها في الأجل أو بعده وما مشى عليه المصنف من كونه مولياً بحامه أن لا يطأها حتى نسأله هو قول ابن سحنون ومقابل قول والده ليس قول وعاب قول والده حين عرضه عليه وأما درج المصنف على الأول لأن ابن رشد قال لا وحده لقرن سحنون واستصوب ما قاله ولده نظر المشقة سؤال الوطء على النساء كما قال السارح (قوله أو قال والله لا ألتقي معها) أي ما لم يقصد نفي الالتقاء في مكان معين فليس قول ويقبل منه ذلك مطافاً سواء رفته البينة أولاً كما قال ابن عرفة (قوله أولاً أغتسل من حياة) اعلم أنه إذا قال والله لا أغتسل منها من حياة إن قصده معناه الصريح ولا يحث إلا بالغسل وإذا امتنع من الوطء خوفاً من الغسل الموجب له كان مولياً وضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم لا من يوم الخلع وإن أراد معناه اللارحي وهو عدم وطئها فالحديث بالوطء ويكون مولياً ويضرب له الأجل من يوم الخلف لأن هذا من اليمين الصريحة في ترك الوطء وأما أن لم ينوش أهل بحمل على الصريح أو على الاتزام احتمالاً واستصوب ابن عرفة أن النسائي مبهماً كذا في حاشية الأصل (قوله أو قال ابوطئة من فامت طالق) خاصة أنه إذا قال لها ابوطئة من فامت طالق فامت طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من وطئها خوفاً من وقوع الطلاق المعلق فإنه يكون مولياً ويضرب له الأجل من يوم النفي ويحكم من وطئها فإن استمر على الامتناع من وطئها حتى انقضى الأجل طاعت عليه بمقتضى الإيلاء وإن وطئها طاعت عليه بمقتضى التعلق بأجل الإيلاء وحديثه بالرفع حرام والاستمرار حرام والمخلص له أن ينوي الرجوع بغيره بغيره في ذلك من الدخول بها أو غيرهما كما قال السارح ومحل نفيه من وطئها أن نوى بغيره وطئه الرجوع والأول لا يمكن أنه إذا من وطئها إلا بدفعه حرام والوسيلة للحرام حرام كما قال ابن خلدون في حاشية (قوله وإن كانت غير مدخول بها) قال في المجموع قبل مشهور مبنى على عدم الخلف بالعض الإيات لأن الدخول بجميعه في النسبة (قوله وكذا لو كان الثلاب الخ) لا مفهوم له بل المسار

(وإن تعليقاً) كما يكون
نحو أو مثل التعليق بقوله
(كان وطئها فعلى صوم)
أو صوم يوم أو شهر أو حتى
عند أو عندى فلان ومثال
التصريح بالأكثر والله
لا أطوك حتى تنقض خمسة
أشهر أو في هذه السنة
ومثال المحتمل للأكثر
لا أطوك حتى يقدم زيد
من سمره (أو) قال (والله
لا أطوك حتى نسألني)
وطأك هذا ما يدل على
ترك الوطء أكثر من أربعة
أشهر لم يعرفها أنسان
النساء لا بالنار أو الجوارح
الوطء لمرة ذلك عليه من
ومشقة عليه من وفيه
بقصد التوك نسألها
(أو) قال والله (لا ألتقي
معها أولاً أغتسل من حياة)
هذا يدل على ترك الوطء
لوماً محلياً في الأول
وشرعياً في الثاني (أو) قال
(ان وطئها فامت طالق)
فهو قول ويحكم مجرد
معيب المشقة أي يلزمه
طلاقها به فالنزع حرام
(و) المخلص له من ذلك
أنه أن نوى غيرها (نوى بغيره)
وطئها الرجوع وإن كانت
(غير مدخول بها) لانه
مجرد معيب المشقة
صارت مدخولاً بهاته صرح
رحمته بأنها دكرها
كانت الإرادة تنقض التكرار
نحو كذا وطئها فامت
طالق فلا يمكن أن وطئها

وكذا لو كان الثلاث أو العشرة نحو أن يطئها ثلاثاً باللات أو العشرة وهل
يكون مولياً في ضرب له أجل الإيلاء وله أن يرضى بالمقام مع بلا وطء أو يمجزئ

من وطئها ليرفاهه يكون موليا (لا) يكون موليا (في) قوله (ان لم أطأك) فأنت طالق لا تبره في وطئها بان امتنع وعزم على الضد طالقت
 واليه رجعت ابن القاسم وصوب وكان أولا يقول بأنه مول حيث رفق عنها وهو الذي شئى عليه الشيخ وضعف بانه ليس ما نعت له من
 الوطء وإنما امتنع من نفسه ضررا (ولا) ايلاء (في) قوله (لا حرجتها أولا كلمتها) لأنه لا يلزم من الحجر ولا من عدم الكلام ترك الوطء اذ
 يطؤها ولا يكلمها ووطئها مع الطهر في مصححها والمكوث معها قال اللخمي ولكنه من الضر الذي لها القيام به والطلاق عليه بلا أجل
 (ولا) ايلاء (في) - لفظه (لا حرج) أي بارج في خارج (أو) - لفظه (لا أبيت معها) بلا حرج له أجل الايلاء (وطائق عليه) لأجل
 الضرر بذلك (بالاجتهاد) من الحساكم (بلا أجل) يصير حيث قامت بحجتها وشئت بترك العزل أو البيات معها (كما) يحتمل ويطلق
 عليه (لترك الوطء) هذا ان كان حاضرا بل (وان) كان (عائلا) ويكتب له اما أن يحصر واما أن يطلق فان لم يحصر ولم يطلق طلق عليه
 الحساكم الا أن ترضى ذلك كما قال ٤١٠ أصح وهو في الاجتهاد لأجل ان يطلق عليه فور ان علم الحساكم منه العناد

على كونه نائما (قوله قال المصنف وهو الاحسن) أي لقول ابن القاسم وذلك ينجز عليه اثلاث من يوم
 الرفع ولا يضرب له أحال الايلاء واستحسنه سحنون وغيره لأنه لا فائدة في ضرب الاحل لحشيه مجرد
 الملافة وباقي الوطء حرام (قوله أو البيات معها) الكلام على حذف ما في أي عدم البيات (قوله
 بقدر ما يراه) أي ولو راد على أحال الايلاء (قوله لا يلزم من تركه البيات) لا يلزم من تركه البيات حكم كقوله كل
 مملوك أملاك حران وطئت وكل درهم أملاكه صدقة أو أخص إذا لم يملكه منها كقوله مملوك
 أملاكه من المملوك العائنة حران وطئت ولا يملكه من مولانا في هذا الاحوال إذا ملك من ملك البلد
 ماله بل قبل الوطء والاقبال الوطء ينحل الايلاء ويعتق عليه مملكته منها أو حلف لا أطؤك في هذه
 السنة الأمرين فلا يلزمه الايلاء لأنه يترك وطأها أربعة أشهر ثم يطأ ثم يترك أربعة أشهر ثم يطأ
 لم يبق إلا أربعة أشهر وعشرون أحال الايلاء أو حلف لا يطأ في هذه السنة السنة الأربعة ولا يلزمه ايلاء
 حتى يطأ وتبقى مدة أكثر من أربعة أشهر للحرج وشهرين للمعد كذا في الاصل (قوله ثم اضرب
 لأجل الخ) هذا أدخل على المصنف وليكن ما نص وكان حقه ان يقول بعد قوله ورفعه لا حرجكم والى
 ذلك أشار بقوله فإن قامت الخ (قوله وهذا هو الاحل) أي المأخوذ من الآية طريق النص والقياس
 والنص الأربعة الأشهر للحرج والقياس الشهران للمعد (قوله انما أو من يوم اليسب) هذا في المدخول
 بهامطية وأما غير المنطقة فاحل فيها من يوم الاطافة (قوله ان دلت بيعة على ترك الوطء صريحا)
 من هذا الى قوله ولم تحتمل أقل ولم تكن على حنث هو القسم الاول من الاقسام الأربعة وتحت
 صورتها الصراحة بالاتزام وقوله وان احتملت بيعة أقل هذا هو القسم الثاني من الاقسام الأربعة
 وتحت صورتها أو ثمانية أشهر أو كون البيعة صريحة في ترك الوطء أو سلبية وقوله أو كانت على حنث
 هذا هو القسم الثالث وقوله الأربعة أشهر وهي على حنث هذا هو القسم الرابع وسيأتي إيضاح ذلك
 (قوله بل وان احتملت بيعة أقل) وهذا الفعل من يقول ان الاحل في هذه من يوم الحكم فأعاد ان
 المعتد ان الاحل فيها من يوم الداء كما هو نص المدونة (قوله أو كانت على حنث) أي والموصوف ع أسما

والضرر أو يتألم له ان رجي
 منه ترك ما هو عليه بقدر
 ما يراه (أرسل من العادة)
 أي داومها بقيام الليل
 وصوم النهار وترك زوجته
 بلا وطء ويقال له اما ان
 تأتيا أو تطلقها أو يطلق
 عليك ولا يضرب أحال ايلاء
 ثم ان ضرب الاحل للمولى
 حيث قامت المرأة بحجتها
 في ترك الوطء ورفعته
 للحاكم (فان قامت عليه)
 أي على زوجها ورفعته
 (ترص له أربعة أشهر)
 ان كان حرا (أو شهران)
 ان كان مملوكا وهو
 الاحل فاليمين على ترك
 الوطء الذي يصير لها
 الاحل لا بد أن تكون
 بتركه أكثر من أربعة
 أشهر ولو بقليل في الحر
 أو أكثر من شهرين في

المعد والاحل المضروب أربعة فقط في الاول وشهران فقط في الثاني (الاحل) لم يكره ان يداو (من يوم اليسب) صريحة
 ان دلت (يمينه) (على ترك الوطء) صريحة ان كانت صريحة في المدة المذكورة نحو والله لا أطؤها أكثر من أربعة أشهر أو مدة خمسة أشهر
 أولا أطؤها أبدا أرحتي أموت أرقتي واطأني كوالله لا أطرك أي لان الأبدية تلزمه الا كثرية أو ان تراها كلالا في معها أولا اعسل
 من حنابة ولم تحتمل أقل ولم تكن على حنث بل (وان احتملت) يمينه (أقل) من المدة المذكورة أو كثرية أو والله لا يطؤها حتى
 يقدم زبني من مفر ولا يه لم رقت تدوم أرحتي يموت ربدا منها محتملة لا أقل والا كثر فالاحل من وقت اليمين (أو كانت على حنث) نحو
 والله لا يطؤها لم ادخل الدار فان لم تدل على ترك الوطء وتساو سبيلته وذلك في يمين الحنث فالاحل من يوم الحكم واليه أشار بقوله
 (الا أن تسأله) أي لم يكن ان استلزمته بترك الوطء (وعلى) يمينه منعقدة (على حنث من) يوم الحكم (عليه بانه) بل يصير له
 الاجل أي الأربعة أشهر للحرج أو أشهران للمعد لم يملكه بقوله (كما لم يفعل كذا) نحو ان لم ادخل الدار (أو كانت من) هذه يمين حنث
 ليس ويصاد كترك الوطء بل لاقى فيها الطلاق على عدم التدويل (المتنوع بها) أي عن زوجه أي عن وطءه (حتى يرضى) المتزوج عليه
 بأن يدخل الدار يبرئ منه الحساكم بأمره بالدخول لا يبرئ من الحنث بالدخول فمصر به للاحل من يوم الحكم فانه بأنه ان لم يدخل يكون
 موليا

وفائدة كون ضرب الاجل في الصريح من وقت اليقين وفي المستلزمة من يوم الحكم أنها ان رفعت في الدالة على الترك صريحا أو اثراما بعد أربعة أشهر أو شهرين لم يضرب له الاجل وما دام بالعبث أو يطاق عليه وان رفعت بعد شهرين للحر أو شهرين للعبث يضرب له شهرين في آخر وشهر للعبث وكذا وان رفعت في المستلزمة من يوم الرجع ولو تقدم له من وقت التعليق زمن كثير والخاص أن الخالف على ترك الوطء يسمى مولى من وقت يمينه والخالف على شيء انتفى الترك فاعيا يكون مولى من وقت الرجع أي الحكم وما ذكرناه من الاقسام الاربعة هو المقول المأول عليه في المذهب وما انتصا كلام الشيب لا يعمل عليه وبقي من ظاهر من زوجه بان قال لها أنت على كظهر أمي فاستنع من وطئها حتى يكفر فرفعت هل يصرب له الاجل من يوم اليقين أي الطهار وظاهر كلامهم أنه لا رجع عليه احتصرت المدونة كما قال الشيبخ ولذا انتصر باعليه بقولنا (والطاهر ان قدر

(كلاول) أي كذا يمينه
صريح في ترك الوطء
يصرب له الاجل من وقت
الطهار أو كالتسا في يضرب
له الاجل من يوم الحكم
أو من يوم تبين ضرره وهو
يوم الامتناع من التكفير
وعليه ثورات أقوال وقوله
ان قدر الخ مفهومه ان يحذر
عن التكفير لا يكون مولى
وهو كذلك اعذر بالبحر
في طلق عابه ان ارادت
للصبر بلا ضرب أحل
بل بالاحتياط (كالعد)
وطاهر من زوجته
وكفارتة بالصوم فقط
(أي) أي امتنع من (ان
يصوم) وهو قادر عليه
(أو منع منه) أي معه
السيد من الصوم (ووجه
حائر) بان كان صومه يصبر
بسيده في خدمته أو
حاجبه قال في التوضيح
عن ابن القاسم يضرب له
أجل البلاء ان رفعت
اكثر من قولها ان رفعت

صريح في ترك الوطء بدليل ما يأتي (قوله وفائدة كون ضرب الاجل في الصريح أي وما الحق به وقوله وفي المستلزمة التي هي على حث (قوله والخالف على شيء انتفى الترك) أي في موضع صيغة الحدث (قوله وما ذكرناه من الاقسام الاربعة) أي التي أعادها من قوله والاجل من يوم اليقين إلى مما فالقسم الاول هو الخالف على ترك الوطء صريحا أو اثراما والمدة اكثر من أربعة أشهر صراحة والقسم الثاني هو الخالف على ترك الوطء صريحا أو اثراما والمدة محتملة لا اكثر ولا اقل وموضوع هذين القسمين البر بجملة القسمين الاخيرين وموضوعهما الحدث والقسم الثالث أن تكون يمينه على حث وهي صريحة في ترك الوطء والقسم الرابع كونه على حث ولم تكن صريحة في ترك الوطء زعماء استلزمته وفاقا أن الاقسام الثلاثة لاجل فيها من يوم اليقين وفي القسم الرابع من يوم حكم الحاكم واما ما لم تحتها الاقسام الاربعة ترجع إلى صورتين لان القسمين الاولين مشتملان على صور أو أربع لان اليقين صريح في ترك الوطء أو مستلزم وفي كل اما أن تكون المدة المحلوف على ترك الوطء فيها أكثر من أربعة أشهر صراحة أو احتمالا وبضم اتمك لا ربع الحث بقسميه فتأمل (قوله وما انتصاه كلام الشيبخ) أي قوله لان احتملت مدة يمينه أقل فانه جعل المحتملة المدة اليقين فيها من يوم الحكم طلقا ولم يفصل فيها بين بر وحنث وقد علمت التفصيل فيها (قوله أقوال) أي ثلاثة محامها ما لم يعلق طهار على وطئها أو ما لم يعلق طهار على وطئها بان قال لها ان وطئتك وانت على كظهر أمي فانه يكون واجبا والاجل من يوم اليقين تولا واحدا وادام الاجل ولا تطالبه بأهية زعماء يطالب منه الطلاق أو بقي بلاوطء فان نكح أو رطبى محات عنه الا بلاء لرؤية الطهار (قوله لا يكون مولى) قيد باللحمي عما اذا طرأ عليه المحذر بعد عقد الطهار اما ان عقده على نفسه مع علمه بالمحذر فاختلف هل يطاق عليه حال الفصد الضرر بالطهار أو بعد ضرب أجل البلاء وانتصاه رجاء أن يحدث الله له قدرة على التكفير أو يحدث لها راي بالافاقة به بلاوطء (قوله أي امتنع من أن يصوم الخ) فان عجز عن الصوم فكأن لا يذبح له ابلاءونه حجة لروحه (قوله بوجه جارح) معهودا لوجه بوجه غير جائز فان الحاكم رده عنه (قوله بزوال ملك) وسواء كان زواله اختيارا باحوائف أم لا كببيع السلطان له في فلسه (قوله موت الخ) من له البيع لان المدا على زوال الملك عنه (قوله فيعود عليه الا بلاء) أي سواء كانت يمينه صريحة أو محتملة على المذهب وسواء كان ملكه كلاً أو بعضاً ولو عاد ملكه امعه وقلم بعود الا بلاء وطواب باليمينه وطى عتق عليه ما ملكه منه وقدم عليه باقيه ان كان مولى (قوله ولو عاد العمد اليه ما ر) أي كاه أو بعضه بالارث فقط واما عود بعضه بالارث وبعضه بغيره

أنه يصرب له من يوم الرجع * ولما فرغ من الكلام على ما سلفه الا بلاء ولا ينعى شرع في الكلام على ما تفحل به اذا انعقدت وتقال (وتفحل الا بلاء بزوال ملك من حلف) على ترك الوطء (بمتفق) بان عاق عتق عبده على الوطء نادى قال ان وطئتك فعبدي حر فانه ان امتنع من وطئها يكون مولى والاجل من يوم الخالف لادائمه على ترك الوطء نادى ان ملكك عن العبد دعوتة أو منجبر عتقه أو بية أو بيعه وان الا بلاء تفحل عنه فان امتنع من وطئها بعد ذلك وسار ريطاق عليه ان شاء الشرير بلا ضرب أحل (الا ان يرد) لا من له (أي لمنك) (بغير ارث) معود عليه الا بلاء دا كانت يمينه طلاقاً أو قهراً بيمينه وقد بني منه أكثر من أربعة أشهر أو نادى له بالارث لا يرد عليه الا بلاء لان الارث يدخل به العمد في ملك الوارث بالجبر (و) الخ الا بلاء (بتمجيل) يقتضي (الحنث) كما لو قال أسرتك فز وحنث ولاية طالق أو وعلى عتق عبدي فلا أو التصديق بهذا الدرهم أو هذا العبد لشيء معين ثم عجل طلاق الرجعة المدة كورقاً ثاماً والصدقة بالنسيء المعين أو عتق العبد المعين فاماً به على يمينه وقوله وبتمجيل الحنف

أي تعجيل ما يقتضيه الحنف لو حنث في يمينه اذ ليس في تعجيل ما ذكر حنث لان الحنث مخالفة المحلوف عليه (و) النحل الالبلاء (بتكفير ما يكفر) من الايمان وهو اليمين بالله أو صفاته كما لو قال والله لا يطؤها خمسة أشهر وكفر عن يمينه قبل وطئها (والا) تنحل البلاء بوجهه مما سبق بان استمرت منعقة عليه (ولها) أي الزوجة ان كانت حرة ولو صغيرة مطيعة لاوليها (واسيدها) ان كانت أمة لانه حقا في الولد (المطالبة بعد) نفي (الاجل بالقيمة وهي تغيب الحشفة في القبل) ولما كان تغيبها قبل لا يريل المكاراة في البكر وهو غير كاف قال (واقصاض البكر) ولا قيمة تدونه وان حنث في يمينه (ان حل) تغيب الحشفة أي ان شرط الوطء الكافي أن يكون حلالا فلا يكفي الحرام كما في الحيض والاحرام ومطالب بالقيمة بعد زوال المانع وان حنث بالحرام فله المكاراة ولا تنحل الالباء (ولو) كان تغيب الحشفة في القبل واقصاض البكر (من محنون) فانه كاف في انحلال الالباء بخلاف جنومها (وان امتنع) من وطئها بعد أن طلمته هي أو سيدها (طابق عليه بلا يوم) بعد أن بأمره الحاكم بالطلاق فيمتنع (والا) يمتنع بان وعد بالقيمة أي ولم يف (اختبر المرأة مرة) الى ثلاث (فان لم يف أمر بالطلاق) فان طابق ووضح (والا) بطاق (طلاق عليه وصدق) في الوطء (ان ادعاه) وخالفته (نيس فان نكل حلفت) أنه لم يف (و بقيت على حقها) من الطلب ٤١٢ فان لم تخلف بقيت زوجه كما لو حلف ومحل كون القيمة معيب الحشفة

وكعوده كله بعير ارت ويعدو لا بلاء (قوله أي تعجيل ما يقتضيه الحنف) أو يراد بالحنث هنا ما يوجب الحنث كما عتق والطلاق (قوله وهو اليمين بالله) أي ومثله النذر المبهم كقوله ان وطئتك وعلى نذر (قوله ولو صغيرة) أي أو صغيرة أو محنونة ولها المطالبة حال اناقتها ولا يثبت لها طلاق في حال جنونها ومثلها المعنى عليها وليس لواعيها كلام حال الاعماء أو المحنون بل تنتظر افاقتها (قوله واسيدها) أي وكذا لها لان الحق في الوطء لها وفي الولد للسيد لقول ابن عرفة الساجي عن أصمغ بلونرك سيدها ووقفه وهل لها ووقفه وممع عيسى ابن القاسم لو تركت الامة ووقف زوجه المولى كان اسيدها ووقفه اه وهذا كله اذا كان برحى منها ولدا أما ان كان لا يرعى كان لها الحق خاصة (قوله وهي تغيب الحشفة) أي كلها أو قدرها من لا حشفة له وقوله في القبل أي في محل المكاراة لا في محل البول وهل يستترط الانتسار أو لا يشترط المأخوذ من كلام ابن عرفة عدم اشتراطه قال بعض الاشياخ ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم حصول مقصودها الذي هو إزالة الضرر بدونه والظاهر الا كتماء بالانتسار ولو داخل الفرج وعدم الا كتماء بنه من مع لف حرفة تمنع الله أو كما لها (قوله في القبل) أي لا في البكر ولا بين المعذنين (قوله وان حنث في يمينه) أي لان الحنث يحصل بآدنى حنث (قوله ويلزمه الكمار ولا ينحل الالباء) أي ولا يلزم من حنثه ولزوم المكاراة له انحل يمينه لان حل الالباء بالوطء شرطه أن يكون حلالا فان كان الوطء حراما حصل الحنث ولا تنحل الالباء لان المعذور شرعا كلمة دوم حساها هناية يدماقة دم في قوله وتكفير ما يكفر (قوله من محنون) ما ذكره من أن وطء المحنون في حال جنونه فيثمة تنحل الالباء هو الذي نص عليه ابن الموار وأصمغ وابن رشد واللحمي وعبد الحق حلالا لابن شاس وابن الحاجب (قوله بخلاف جنومها) أي فان وطأ ما في حالته لعولا ينحل به الالباء وان حنث في اليمين (قوله طابق عليه بلا يوم) أي ويحرم هما القولان السابقان في امرأة المعرض من كونه يظلم الحاك أو يأسرها به محكم (قوله اختبر) أي يؤجره الحاكم المرأة بعد المرة ويكون اختبار المرات الثلاث في يوم واحد (قوله حلفت) أي ان كانت باعة عاقلة وأمان كانت محنونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين وطأقت عليه حالا (قوله أي بالمقام معه بلاوطء) أي حيث أسقطت حقها من الله أسقاطا مطلقا

في القبل مع الاقتصاض في البكر اعماء في غير المريض والمجنوس والعائيب ومن يمتنع وطؤها شرعا لحيض وبماس ونحوها (وفيثة المريض والمجنوس ونحوها) اعماء يكون (بما تنحل به) الالباء من زوال ملك وتكفير ما يكفر وتعجيل مقتضى الحنث (فان لم يمكن انحلالها) بما ذكر (كطلاق فيه رجعة) وهو غير الساش (فيها) أي في المولى منها (أو في غيرها) كقوله ان وطئتك فانت طائفي واحدة أو اثنتين أو ان واثنتين مع الالباء طائفي كذلك ولا يمكن انحلالها بطؤها رجعا لانه لو طأقها كذلك واليمين منعقة عليه لا بالرجعية

زوجة يلزمه طلاقها طائفة أخرى ولا فائدة في تعجيل اطلاق

قبل الحنث وكذا ان طلق حرتها طلاقا رجعيًا ثم وطئها طائفة ثانية وش ذلك لو قال ان وطئتك وعلى رقة غير معينة أو صدقة بدنية ولا يمكن انحلالها بعتي رقة أو صدقة بدنية بقابل الحنث ادلوا عتي عدم أو صدق بدسار ثم وطئ لرمه عتي رقة أخرى أو صدقة بدنية سارا خرافة في ذلك كله تكون بالوعد بالوطء اذ اراد المانع المرض أو السحن أو نحوها لا بالوطء لانه بالمرض أو السحن ولا بالطلاق الرجعي ولا عتي غير المهي ولا الصدقة تعبر به من اذ لو فعل ذلك لازمه مرة أخرى ولا فائدة في فعله كما تقدم وكذا صوم غير معين أو صوم زمن معين كرمح ولم تأت ربه فانه ان صام فصل محي زمانه ثم وطئ لرمه صومه اذا جاء ربه والى ذلك كاه أشار بقوله (و) سئل (صوم) هي (لم تأت ربه) وعتي أرغوه كصدقة وصوم ورجع (صوم) راحم لعتي وما عده بقوله (فالوعد) جواب الشرط أي والقيمة في ذلك الرجوع لا الوطء لانه لا الطلاق الرجعي وما عده لرم آحران فعل كما تقدم (ولها) أي لروحة (القام عليه) أي على زوجه أو طالب القيمة أو الطلاق ان لم يف (ان رضيت به) أي برزوجه أي بالعام معه بلاوطء به ان حل أجل الالباء رجع حنث عن ذلك الوطء طائفة

الفراق أو الغيبة فلها ذلك (بلا استئناف أجل) آخر غير الأول ولا يلزمها الرضا به أولاً لأن هذا أمر لا يصبر النساء عليه (وتصح رجعته) أي المولى عدان طلق عليه ما دامت في العدة (أن انحل) الأيلاء عنه

٤١٣

العدة كما لو كانت اليمين بالله أو بتعجيل مقتضى الخفت في العدة كعتق المعين وطلاق بائن وشبه ذلك (والا) ينحل الأيلاء بوجه مما ذكر حتى انقضت العدة بوضع أو رؤية الحيضة الثالثة (لغت) أي بطلت رجعته الصادرة منه في العدة وحات للازواج

(باب في الظهار)

المشار إليه بقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الخ وبني حقيقة بقوله (الظهار نسبه المسلم) روحاً أو سيداً لا ظهاراً لكاثر ولو أسلم (المكاف) خرج الصبي والمجنون والمكره (من نحل) معمول تشبيهه المضاف لفاعله (من زوجه أو أمة) بيان لمن نحل ومراده بالمشبه ما يشتمل التشبيه الملبخ وهو ما حدث أداته نحو أنت أمي كما يأنى (أو خراها) عطف على من أي كيدها ورحلها وشمل الحرة الحقيقية والحكمى كالشعر (بمحرمه) عليه أصالة سواء كانت محرماً أو لا فلا ظهار في قوله أنت علي كظهر زوجتي النفساء أو المحرمه بجم وشمل المحرمه أصالة أمة المبعضة والمكاتبه فالتشبيه بهما ظهار كالإدانة (أو ظهر من أجنبيته) أولئك وبيع ولو

غير مقيد بزمن ثم رجعت عن ذلك الرضا وطلبت القيام بالغيبة فلها أن توفيه في أي وقت من غير ضرب أهل ومن غير تلوم فاماناً واما طلق وأما لو أسقطت حقه اسقاطاً مقيداً بعدة فإن قلت بعد الإحلال أنيم معه سنة لعله أن يفي فليس لها العود إلا بعد تلك المدة (قوله وشبه ذلك) أي كصوم معين حصر وقته أو حج معين حضر وقته (قوله) أي الغيبة في قوله لزوجتيه أن وطئت أحداً كما فلا حرج طلق المالككم عليه أحداً بالقرعة على ما ذهب إليه صاحب التوضيح ويجوز على طلاق أيتهما أحب عند ابن عبد السلام والمذهب ما استظهره ابن عرفة من أنه مولى منها ما فاسد رفعت واحدة منهما أو هي ما ضرب له الأجل من يوم اليمين ثم إن فاء في واحدة منهما طلق عليه الأخرى والاطلاق تمام ما لم يرضى بالتمام معه فلا وطء كذا في الأصل

(باب في الطهار)

لما كان الطهار شبيهاً بالإيلاء في أن كلامهم ما يجب تنوع الوطء ورفع ذلك الكفارة وإن عارفاً في بعض الأحكام ذكره عقب الإيلاء والظهار أحدهما ومن المهر لان الوطء ركوب والركوب غالباً عما يكون على الظاهر وكان في الجاهلية إذا كره أحداهم امرأة ولم يرد أن تتزوج بغيره آلى منها أو طاهر فتصير لأزواج زوج ولا حلية فتسكن غيرهم وكان طلاقاً في الجاهلية وأول الإسلام حتى طاهر أو س من الصامت من امرأته خولة بنت ثعلبة وثلاث سور المجادلة حين جارتها صلى الله عليه وسلم واحتلت الأحاديث في نص مجادلتها في بعض أهلها أنه أكل شئ من بيوتهم وورثت له بطي فلما كبر سئ طاهر مولى ولي صبية صدم عاراً من ضممتهم إليه ضاعوا وانضممتهم إلى حاعوا وهو عليه السلام يقول له أتق الله فإنه ابن عمك فابرجت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تحادلك في زوجها الخ فقال عليه السلام لا يعتق رقعة قالت لا يجب ذلك فمضموم شهر بن متعبين قالت يا رسول الله أنه شيخ كبير ما به من صيام قال ويطعم ستين مسكيناً قالت فما عنده من شيء يتصدق به قال فاني سأعفيه به رقي من تمر ثم قالت يا رسول الله واني سأعفيه بفرق آخر قال فدأ حسنت فاذعبي واطعمي ستين مسكيناً وأور حتى إلى ابن عمك والفرق بالتحرير مائة عشرة رطلاً وبالنسك مائة وسبع مائة وشرون رطلاً أه حرشي وهو حرام اجتماعاً له مسكر من القمل وزور حتى صرح بعضهم بأنه من الكبر ثرفن عمره بالكراهة فراه كراهة التحريم (قوله روحاً أو سيداً) قال ح وهل يلزم طهار الفضولي إذا أصابه الزوج لم أر فيه نساً أو الطاهر لرويه كالطلاق أه وأتباع المصنف بالوصف بذكر كراهة ج للنساء في المدة أن تطاهر أسراً من زوجه المهر ما شئ لا كفارة طهار ولا كفارة بين ولو جعل أمرها بيد أمة قالت أنا عليك كظهر أمي لم يلزم طهار كما في سماع أبي زيد لأنه إنما جعل لها الفراق أو البقاء لا غرم فإن قالت فويت به الطلاق لم يعدل بينهما وبطل ما يبيدها كما قال الأدهوري خ لا فالشيخ عالم الفاضل إذا قالت أردت به الطلاق يكو وشلاً لا إلا أن ينكرها الزوج فيما زاد على الواحدة (قوله فلا طهار لكاثر) فلو طاهر الكفار ونكحوا البنات في حال كفرهم فالطاهر أساطيرهم ولا نكحكم بينهم بحكم المسلمين لقوله تعالى الذين يظهرون من نسائهم فالخطاب للمؤمنين (قوله أو أمة) هذا هو المشهور خلاف ما قال أن الظهار لا يلزم في الأما ولا يعكر على المشهور وقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم فإنه لا يشمل الأماء لحرر حها مخرج العال فلا مفهوم لقوله من نسائهم (قوله ما يشتمل التشبيه الملبخ) أي على ما قال محمد وقال ابن عبد السلام لا بد من ذكر أدانة التشبيه كلفظ مثل أو المكاف وأما لو حذفتها وقال أنت أمي لكاثر خارجاً عن الظهار ويرجع لكتابته في الطلاق وسيأتي إيضاح ذلك (قوله والحكمى كالتعريف) أما الحقيقي كاليد والرجل فتعق على اللزوم وأما في الحكمى فاختلاف فيه كالتعريف بالكل وكل ذاق الأجواء المتصلة وأما المتصلة كالصفاق ولا شئ يمي (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أراطة غداً لا فاحياً (قوله كالإدانة) أي كتحريم ظهار الدانة وكى مظهر دافع العوج والظهار الدانة ليس بمحرام (قوله وشمل أجنبيته) أولئك وبيع ولو

قوله بمجرمة السجل والجور نحو أنت على كأي أو كبد أي ويدك على كبد أي أو كأي (وان تعالقا) نحو ان دخلت الدار فانت على كظهر
 أي وان تزوجت فانت على كظهر أي (فان علقه بمحقق) فهو ان جاء رمضان فانت على كظهر أي أو فلانة الأجنبية أو ان طلعت
 الشمس في غد فانت الخ (تنحز) من الآن ومنع منها حتى بكفر (و) ان قبله (بوقت تابد) كالطلاق نحو أنت على كظهر أي في هذا
 اليوم أو الشهر فلا ينحل الا بالكفارة (ومع) معها (في) صيغة (الخت) نحو ان لم أدخل الدار فانت على كظهر أي (حتى يفعل) ما يدخل
 فان عزم على الضد أو فانت الخلو ف عليه فظهر لا يقر بها حتى بكفر (و) اداسع منها حتى يفعل فلم يفعل وكانت يمينه مطلقه (ضرب له
 أجل الايلاء) من يوم الروع (كان وطئت فانت على كظهر أي) هذه صيغة بر الأنة علق اظهار فيها على الوطء فاذا غيب الحشفة صار
 مظاهرا منها ولا يجوز له البرع اذ هو وطء وندصار مظاهرا فيمنع منها ولا يمكن منها او يضرب له أجل الايلاء من يوم اليمين فقط - وله كان
 وطئت تشبيه في المنع منها وصرح ٤١٤ أحل الايلاء ولا يكفه ما تكبر لان الطهار لا يعقد عليه الا بالوطء وهو لا

قوله بحجرة الخ) أي - لاقسام أربعة تشبيه كل بكل أو حري جزء أو كل جزء أو عكسه (قوله وان
 بعلية) أي ما أو أ أو هم أو هي (قوله نحو ان دخلت الدار) بضم الداء أو كسر ها خطاب لها أو تكلم
 منه (قوله كالطلاق) أي بحري في بعائته ما جرى في الطلاق ويستثنى منه ما اذا قال لها أنت على كظهر
 أي ما دمت بحري ما ادعائها أو معتكفاته لا يلزم طهار لانها في تلك الحالة كظهر رأسه فهو بمنزلة من
 طاهر ثم طاهر والحاصل أنه متى قبل الطهار بعد المانع من الوطء سواء كان المانع قائما بها أو به كالحرم
 والصوم والاعتكاف لا يلزم (قوله في صيغة الخت) أي المطلق الذي لم يقيد بأجل معين (قوله من
 يوم اليمين) أي لا يكونا صريحة في ترك الوطء (قوله نعم ان تحر أو وطئ) أي ولا يجب استبراء لهذا الوطء
 وان كان حراما كما تقدم نظيره في الطلاق (قوله أنه يغيب) أي لتحل الايلاء (قوله والرابع أن له ذلك
 الخ) ان فرق بين هذا وبين قول عبد الملك ان قول عبد الملك لم يتعرض فيه لحكم الانزال بخلاف هذا
 (قوله لما قدمنا) أي من التخييل وهو قوله لعلها أن ترضى بالمقام معه على ترك الوطء (قوله فلها ترك
 الرضا والقيام الخ) أي لم يكن رضاها بالتمام في مدة معينة كسنة والادليس لها ترك الرضا قبل
 انقضاءها وقوله فلا حل أي لا يستأنف لها حل آخر (قوله هو الزوج) أي ولو لمطلقه طلاقا رجعا
 رقبه ولا شيء على المس هو كما تقدم (قوله ولم يدبر) أي لا يحل له وطؤها فيصح الطهار منها
 بخلاف المعضة والمكاسة والمتبركة والمعتقة لا حل ولا يصح فيهن طهار رجعة ووطئ بالاصالة
 (قوله من آرمي) أي ذكر أو أنثى وقوله أو غيره أي كانهيمة (قوله نسب الخ) أي وأما نسبها
 بغيره مؤبد تحر بها بلان أو بسكاح في السنة فهو كانه يشبه بظهر أحنية في كونه من الكفاية
 لا من الصريح كما عيدهم كزم التوضيح وان شذخ لا فالقول عب بنسب أو رضاع أو صهر
 أو عان كداني بن (قوله كتاب على كظهر رأي الخ) أي من النسب في الأمثلة الثلاثة لف
 ونشر مرتب تأمل (قوله على أشهر من ادع) قال المصنف حاشية له أن رواية عيسى عن ابن عباس
 أن صريح الطهار ادعى ما لا يلاق بمصرف للفظ في وقت وطئه يؤخذ به جاسعا في القصة
 وأدرواه أشبه عن مالك أنه طهار فيه فقط وما لا بد منه يؤدولة عبدان رشيد بن روايه عيسى عن ابن
 القاسم وعبد بن عيسى الشيوخ رواية أشبه عن مالك عاذا علمت ذلك - واد الشارح مشهور بالذهب
 روايه أشبه عن مالك (قوله وأنت أي الخ) قد نقل ح أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن أنت أي

عكس كما علمت فلا تكبر
 قبل ثمرة نعم ان تحر
 ووطئ كان مظاهرا وطلبت
 منه الكفارة وانما ضرب
 له أجل الايلاء لعلها أن
 ترضى بالمقام معه على ترك
 الوطء وهذا أحد أحوال
 وهو قول محمد والثاني لعبد
 الملك أنه يغيب ثم ينزع
 فيصير مظاهرا أو البرع
 لا بعد وطء وانما وتخلص
 من حرمة والثالث بطأولا
 ينزل والرابع أنه ذلك
 وان أنزل وعلى القول الأول
 وهو أنه لا يمكن منها حيلة
 فهل يجعل عليه الطلاق
 اذ لا فائدة في ضرب الاجل
 أو يضرب له أجل الايلاء
 لما قدمنا وهو ما اقتصرنا
 عليه فان ضرب له الاجل
 ورضيت بالمقام معه بلاوطء
 ولها ترك الرضا والقيام
 بحقه في الطلاق لا أحل
 هذا حاصل ما في كلامهم
 ثم ان أركان الطهار أربعة

مظاهرها هو الزوج أو السيد بشرط الاسلام والتكليف أحد ثمرة عدم مظاهرها
 وهو الزوج والامة ولو مدبرة وسببه به وهو من حر وطأه اصالته أي أو غيره وصيغة دالة عليه وهي ادعى بغيره فمما وما كفاية والكفاية
 اما طاهرة لا تنصرف عنه الابنية واما حنية لا تعبر عنه الابنية والى أقسام الصيغة أسرار بقوله (بصر يحسه) أي الطهار أي صريح
 اللفظ الدال عليه بالوضع الشرعي لا الحتم العيبر (بظهر مؤبد) بالاصالة أي باعطاء طهار امرأة مؤبد (تحر بها) نسب أو رضاع أو صهر
 فلا بد في الصريح من الأمرين أي ذكر الطمر و- مؤبدية التحريم كذا على كظهر أي أو حتى من الرضا أو أرامل (ولا تنصرف) صريحه
 (للاطلاق أو بوجه) أي ان ترى انطلق صريح الطهار صريح كل باب لا يصير له برة ولا راسد بالان مع الطهار لاقى الفئوى
 ولا القصاء على المشهور من المذهب (وكما عا) الطاهر بوجه صيغة طهارة الطهين أي طهط طهرا أو بط مؤبدية التحريم
 فالأول نحو (أنت كأي أو) أنت (أي) بحدس ادعاء تشبيهه بوطئه (لا انما عا كراية) أي أنت مثله في المبالغة والتكريم عفاي
 (ونحوها) كانهقة والخيان منها

وكذا ان كنيته عن الالهة والتوبيخ فلا يكون ظهارة الثاني كقوله (اوانت كانه ذكر) كزيد او غمروا وظهر ابي اوانيا (او اجنبية) يحل وطؤها في المستعمل بنفسك او ملك المراد بالاجنبية غير المحرم والزوجة والامة كلنت على كظهر فلانة وليست محرما ولا حليلة له (او) عبر بجره كقوله (يدك) او رأسك أو شعرك (كأي أو) مثل (يدأي) أو رأسها أو شعرها أو ينوي في الكناية الظاهرة بقسميها (وان) نوت الظهار أولانية فظهار لا طلاق وان (نويها اطلاق التات) يلزمه في المدخول بها وغبرها (ان لم ينو في غير المدخول بها أقل) من الثلاث فان نوي الأقل يلزمه فيها ما نوا بخلاف المدخول بها فانه يلزمه فيها التات ولا يقبل منه نية الأقل ثم شبه في لزوم البتات قوله (كانت كفلا لانه الاجنبية) أي وهي أحسنة اذا حفظ الاجنبية ليس من جملة لفظه كما تقدم ما يشير اليه (أو) أنت (كأبي أو غلامي) أو غلام زيد (أو ككل شيء حره الكتاب) نحو أنت كالحجر أو كالميتة أو الدم أو لحم الخنزير فيلزمه في ذلك كله البتات الا ان ينوي في غير مدخولها الأقل والموضوع أنه لم يذ كر لفظ ظهرو ولا مؤبدة التحريم والا كان ظهارا اذا لم ينو به الطلاق كما تقدم فتكون هذه من كذايات الطلاق لا الظهار قال ابن رشد في المقدمات صرحه ٤١٥ عند ابن القاسم وأشبهه برواية

عن مالك أن يذ كر الظهر في ذات محرم وكفايته عند ابن القاسم أن لا يذ كر الظهار في ذات محرم وان يذ كر الظهر في غير ذات محرم قاله الخطاب وقال في المدونة وان قال لها أنت كفلا لانه الاجنبية ولم يذ كر الظهر فالتات أي ما لم ينو به الظهار فانه يصدق في الفتيا لافي القضاء كما يدل عليه كلام ابن بونس فان لم يكن له نية ببتات وقال ابن رشد ولو قال كأي أو غلامي ولم يسم الظهر لم يكن ظهارا عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية أصح عنه ويقدم في الطلاق أنه ان دل البساط على عدم ارادة الطلاق لم يلزمه شيء ثم شرع في بيان الكناية

يلزم به الطلاق ان نواه والادظهار وذكرا الرحاحي فيها قول ابن أحمد بارواية عيسى هذه والثاني رواية أشبه أنه يلزمه الطلاق التات ولا يلزم به طهار والحاصل ان أنت نوي فيها قولان قيل يلزم بها الطهار ما لم ينو الطلاق والالزيمه التات ولا ينوي فيما دون الثلاث بعد الدخول وما لم ينو الكرامة أو الالهة والا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقيل انه لا يلزم به طهار أصلا ويلزم به البتات وهو قول أشبه فليس كناية عنده ظاهرة (قوله وينوي في الكناية الظاهرة) أي تقبل نية في تسمى الكناية الظاهرة وهما ما اذا سقط لفظ الطهار أو أسقط مؤبدة التحريم في قصد الطلاق (قوله والتات يلزمه) أي ولا يلزمه طهار (قوله أي وهي اجنبية) أي والعبرة بكونها في علمه اجنبية لفظ بالاجنبية أم لا (قوله والموضوع أنه لم يذ كر لفظ ظهر) أي لم يذ كرهما محتملين ولا منفردين ولا كان ظهارا كما قال الشارح (قوله فتكون هذه من كذايات الطلاق) مفرع على قوله ويلزمه في ذلك كله البتات (قوله ان لا يذ كر الظهر في ذات محرم) أي بان يذ كر المحرم من غير اعط طهر كان يقول أنت كأي وقوله وان يذ كر الظهر في غير ذات محرم أي كقوله أنت كظهر فلانة لاجنبية (قوله في ذات محرم) أي بسبب أو رضاع أو صهر (قوله انه يصدق في الفتيا) أي في لزوم الطهار فقط كانت مدخولا بها أولا (قوله لافي القضاء) أي في واحد من الظهار وانه تات مدخولا بها أولا (قوله وقال كأي أو غلامي) هذا معلوم مما تقدم وانما ساقه للاستدلال (قوله انه ان دل البساط الخ) أي كما اذا قصد التشبيه في التعظيم والشفقة (قوله وقال غيره لا يلزمه طهار) هذا هو المعتد قال ابراهيم الاعرج ما كان صريحا في باب لا يلزمه غيره ان نواه ونما يلزمه ما حلف به من طلاق أو نسي بالله لا يلزمه الطهار هو تشبيهه بـ لو قال الرجل لامرأته ان وطئت وطئت أي أولا أعود أسد حتى أسس أي أولا أراحك حتى أراحك أي ولا شيء عليه ما لم ينو شيئا بخلاف نواه (قوله وحرم على المظاهر) أي ولو عجز عن أنواع الكفارة ولا يحل له مسها بالاجماع كما نقله ابن القصار عن الدواد (قوله بوط أو مقدمته) هذا قول الأكثر ومقابله حرمه الاستمتاع الوطء وحوازا المقدمات وهو المصنون وأصح (قوله وسقط الظهار الخ) المراد بالسقوط عدم اللزوم أي ومكانه لم يظهر أصلا وهذا بخلاف من ظاهرا من أمته ثم ناعها

الحمية وهي ما لا تصرف له أو لا طلاق الا بالتصدق فقال (ولزم) الظهار (بأي كلام نواه) أي الظهار (به) أي بذلك الكلام كما تصرف في واذهي وكلما واشترى كما أنه لو نوى به الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينو شيئا فلا نية عليه رقله بأي كلام طاهره ولو تصرف الطلاق وهو ما نقل عن ابن القاسم قال من قال لامرأته أنت طاق وقيل نويت به الطهار لزمه الطهار عما أقربه من ببتة والطلاق بما طهر من افطه رقال غيره لا يلزمه طهار لان تصرف كل باب لا تصرف لغيره بالية (وسوم) على المظاهر (الاستمتاع) والمظاهر هو الوطء أو مقدمته (فصل الكفارة) وحب (عليها منعه) من الاستمتاع بها (ورفعته) وحوال (للحكم) ليمنعه من (الاحتكام) أي حافت الاستمتاع بها من زوجها (وحاز كونه معها) في بيت (اب آمن) عليها (و) حاز (المظن لا طرايا) كالوجه والميدن والرحاب (بلا) قصد (لقد وسقط) انظروا عن المظاهر (ان تعاق) على شيء كمدخول دار (ولان) أي لم يحصل باعلاطها رعايه (بالطلاق الثلاث) متعاقب سقط أي سقط بطلاقها ثلاثا أو بغير الثلاث فمن قال أنت كظهر أمي ارادته ان لا يدخل طهارا ثلاثا أو ما يكره لانه سقط عنه الطهارا فادار زوجها بعد زوج ودخلت لم يكره عليه كناية لانه لم يسمه كناية عن كونه طاهرا أو كونه طاهر من أمته ثم ناعها

العصمة بان دخلت وهي في عصمتها وفي عدة رجعي ثم طلقها ثلاثا وعادت له بعد ذلك لم يسقط ولا يقر بها حتى يكفر ومفهوم بالطلاق
 الثلاث أنه لو أبانها بدون الثلاث ثم تزوجها بعد ذلك لم يسقط فلا يقر بها حتى يكفر (أو ناخر) أي وسقط الطهار اذا تأخر الطهار
 (عنه) أي عن الطلاق الثلاث (لفظا كانت طالق ثلاثا) أو البتة (وأنت على كظهر أمي) لعدم وجود محله وهو العصمة وكذا لو
 تأخر عن البائن دون الثلاث (كقوله لعدم دخولها أنت طالق وأنت على كظهر أمي) لان غير المدخول بها تبين بمجرد ايقاع
 الطلاق عليها فلا يحسد الطهار محلا وكذا لو قال لم يدخل بها خالعتك وأنت على كظهر أمي (لا) يسقط الطهار (ان تقدم) على
 الطلاق في اللفظ كانت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا وان تزوجها بعد ذلك فلا يقر بها حتى يكفر (أو صاحب) الطهار الطلاق
 (وتوعا) أي في الوقوع لافي اللفظ ٤١٦ لتعذرهما (كان معلما) كذا في نحو ان تزوجت أو ان دخلت أو اكلت بصم

اشتراما فان اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه يتهم في اسعاط اليمين عن نفسه وان
 بيعت عليه في الدين بعد أن طاهر منها واشترى ما من بيعت منه لم تعد عليه اليمين وانما لم يكن عودها
 بعد بيع العراء كعودها له بعد بيعه لعدم التهمة ويعلم من تعليق عود اليمين بالتهمة أن عودها له
 بارت لا يوجب عود الطهار (قوله لم يسقط ولا يقر بها حتى يكفر) أي ونوبت متاعا دعاهما بان لم يعقد
 عليها أو عقد عليها وطاعها من غير مس ولا يطالب بشئ بخلاف ما اذا وطئها بعد الطهار فان الكفارة
 تقسم عليه ولو طاعها بعد ذلك ثلاثا كما يأتي (قوله ولا يحسد الطهار محلا) طاهره عدم لزوم الطهار ولو
 نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما اذا قال لم يدخل بها أو ولد حولها على وجه الخلع أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق نسقها قال المشهور لزوم الثلاث مع أهانت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو
 محمد بان الطلاق لما كان حنسا واحدا عد كوقوعه في كل واحد ولا كذلك الطهار والطلاق (قوله
 أو صاحب الطهار الطلاق) ظاهره ولو عطف به على بعض ما يبعد الترتيب كشم لا التعليق
 بطل مزية الترتيب قاله في الحاشية وقال بن هذاعبر صحيح وفي أي الحسن لو قال ان تزوجتها فهي
 طالق ثلاثا هي على كظهر أمي أو قال تزوجت ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا أنت على كظهر أمي لم
 يلزم طهارا له حيث وقع على غير زوجة لما وقع مرتسا على الطلاق وقال ابن عرفة قال ابن عمر زنا
 لهما معا في الاولان الاول لا يوجب ولو عطف الطهار فيهم لم يلزم طهارا له وقع على غير زوجة (قوله لان
 احزاء المعلق الخ) ولذلك قال القسرافي في الفروع اذا قال ان دخلت الدار فأنت طالق وعدده حر
 ودخلت فلا يمكن أن نقول لزمه الطلاق بل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل وقدمه ما مر من على
 الشرط الذي هو وجود المدخول من غير ترتيب ولا تعيين تقديما أو دحلا ذلك اذا قال ان تزوجت
 فأنت طالق وأنت على كظهر أمي لا تقول ان الطلاق يمتنع بعدم دخول الطاهر حتى ينعنه بل الشرط
 اقتصادا اقتصادا واحدا فلا ترتيب في ذلك اع من حاشية الاصل (قوله وتجب الكفارة الخ) المراد
 بوجوبها بالعود محتما أو حروا دحلا لا سقوطها بوجوب أو راق كما في وفي تعدد ما مر من وجوب
 ويريد التهمة مخافة لا يسقط لاحدهم مع غيرها لا ولو قال وتصح العود كل واحد من وجوب بعض شراح
 حيل الوجوب عن الموسع أي بالوجوب مقيد بدوام الرأفة في عصمة مئة ذاطلقها أو ماتت عنها سقط
 ذلك الوجوب كسقوط الطهار عن المرأة الخيس في أثناء الوقت (قوله ومدة راقول ابن القاسم)
 أي في المدة فان هذا الطهار (قوله سمها قها) ثم طلاقا ثلاثا بل ما يأتي (قوله وعلى أحد
 القولين) أي البار بغير النكاح كرهها السخ حار (قوله يسي طلاقا ثلاثا) أي وأما لو أتتها
 في عدة الرجعي فتزويها الاطام هو المسمى كما أتى (قوله يسي طلاقا ثلاثا) أي وأما القول

النساء أو فتحها أو كسرهما
 (فأنت طالق وأنت على
 كظهر أمي) وعكسه بالاول
 فيلزمه الامران وان تزوجها
 بعد الطلاق لزمه الكفارة
 ووقع الطلاق عليه في قوله
 ان تزوجت الخ مجرد
 عقده عليها اذا كان ثلاثا
 وتزوجها بعد زوج كمر
 وانما تصاحب في الوقوع
 لان اجزاء المعلق لا ترتيب
 لها اذا وجد سببها وهو
 المعلق عليه (وتجب
 الكفارة) الآتي بيانها
 أي بنوحه الطلب بها
 بالعود وهو العزم على
 وطئها وهذا تفسير قول
 ابن القاسم هو ارادة الوطء
 والاحجاع عليه (ولا تحزى
 قبله) أي قبل العود
 لانه احراج لها قبل
 الوجوب ونوحه الطلب
 (وتقرر) عليه (بالوطء)
 أي تقسم عليه بحيث
 لا يغفل السقوط بحال ولو
 وقع منه ما يوجب بقاء
 عصمته أو طاعها الا انها
 صارت حلالا وانما كانت

تجب بالعود ولا تقرر بالوطء (وتسقط ما يطأ طلاقها) الماش
 ولو دون العاية لا الرجعي به أي أنه لا يخاطب بها مادام لم يتزوجها فان تزوجها بعد ما كثر يكفر (وتزوي) لا ان تقسم عليه ركنا
 تسقط عوته بخلاف لو وطئ ولا تسقط بحال (ولو أخرج عصمته قبل الزفاف) بخلافه ولو لم يتزوجها (نار) ما أحد جعله ان لا يلاق
 اتفاقا في الصوم وعلى أحد القولين في الاطعام (ان أقدمه) أي منه طلاقا ثلاثا (نار) لا يزوجها ثم يباحي كره) أي
 يتدثر من أصلها ان كل فعل صومها فاقار كذا ان كل طهرها على أحد القولين أي والثاني حتى تقسم فعلى الطلاق ولا يجرى ما مر به
 بعده وقيل ان أقدمه أجره في الاطعام ولا كفارة عليه ان تزوجها ان يزوجها (نار) لا يزوجها (نار) لا يزوجها (نار) لا يزوجها
 الرجعي فان أقدمه بعد اليمين

ففيه الخلاف المذكور وان أتمها في العدة وقد عزم على رحمتها فيحزى قطعاً وان لم يعزم على رحمتها بطل ما أخرجه بعد الطلاق لا ما أخرجه قبله حتى تخرج من العدة وظاهر كلام أبي الحسن أن ما أخرجه قبله من الاطعام لا يطل وانما يوقف الامر ان راحها يوم ما بنى على ما طعم قبل أن تبين منه لجواز تفرقة الطعام قال ابن المواز وهو قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأصح ما انتهى إلى البناء وقال الشيخ في التوضيح انه لا يبنى على الصوم اتفاقاً واختلاف هل يبني على الاطعام على أربعة أقوال اهـ ولا ربح بما حوز من مجموع كلامهم واختلافهم أن الاطعام قبل ويحمله لا يكفي وبعده يكفي وقيل لا يكفي مطلقاً وقيل يكفي مطلقاً وقيل بنظر لما أخرجه ابتداء وان كان الاكثر صريح البناء والافلا (وهي) أي الكفارة ثلاثة أنواع للحر على الترتيب كما في الآية الأولى (اعتناق رقبة) ذكر أو أنثى (مؤمنة) ولا تحزى كاذرة (معلومة السلامة) من العيوب الآتي بيانها واحترز بقوله معلومة من عائب انقطع خبره ثم يعلم أهو حي أو ميت وعلى حياته هل هو سليم أو معيب فلا يحزى فان اعتقه ثم طهرت

بالكفاية مطلقاً الآتي وأسقط الشارح القول الرابع هنا وسيأتي ذكره في آخر عبارته (قوله وفيه الخلاف المذكور) أي الاقوال الثلاثة المتقدمة مع القول الرابع الآتي (قوله ان راحها) أي عتقها (قوله) عليه وقوله قبل أن تبين منه طرف للاطعام المتقدم (قوله ويحزى قطعاً) أي لان الرحمة زوجة (قوله حتى تخرج من العدة) غاية في عدم البطلان فادأحرحت من العدة حري فيه الاقوال الأربعة (قوله انه لا يبنى على الصوم اتفاقاً) أي سواء أتمه بعد الطلاق وقبل اعادته للعصمة أو بعد اعادته له لو حوب متابعة الصوم (قوله انتهى) أي كلام التوضيح (قوله والارحح الخ) هذا منزلة الحاصل من كلام الشارح (قوله وبعده يكفي) أي فالمدار على اعادته للعصمة كان الطلاق بائناً أو رجعي (قوله وقيل لا يكفي مطلقاً) أي بعد العود لعصمته أم لا (قوله على الترتيب) أي بالاجتماع ولا مد حل للكسوة ذلك (قوله ولا تحزى كاذرة) أي ولو كان كتاباً حدث كان بالاعلان لا يحزى على الاسلام وأحرزاً الصغير على الاصح لجبره على الاسلام وفي المحسوس صغيراً أو كبيراً خلاف بل قيل ان الصغير يحزى قطعاً لجبره على الاسلام اتفاقاً (قوله من قطع أصبع) أي ولو زلدا انحس وسأوى غيره في الاحساس لان لم يكن كذلك ولا يضر قطعه هكذا قال الاجهوزي وقال اللغوي المضر قطع الاصلي وأما الرائد فلا يضر قطعه ولو سارى غيره في الاحساس ودرج عليه انحرش واحترش في الحاشية وتعبير المصنف بقطع يفيد أن نفسه خالصة لا يضر واستظهر الاتفاق انه يصبر والتمتع بالاصبع يدل على أن نقص مادونه لا يمنع الاحزاء ولو أعتقتين وبعض أئمة وسيأتي ايضاح ذلك في المفهوم (قوله وأذن) أي اذا قطعت من أصلها أو ما قطع أعلاها فقط فلا يصبر بل المعتمد أن قطع الواحدة من أصلها لا يصبر والذي يمنع الاحزاء قطع الاذنين كما تقتصر عليه في المحرور (قوله ومن حنون ولو قل) أي خلافاً لأشبه القائل بأنه ان كان بأي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وعرج وهم شديدين) وراحت بذلك أيضاً المصنف وهو يبيح بعض الاحساء بحيث لا يقدّر على تحريل العصاة ولا التصرف به (قوله اقراءة) أي وهم الاصول والفصول والخواشي التريسة كالأحرة والاحوات (قوله أو اعوض) أي وارذل ولذلك عبر بشوب (قوله ولو تعدوا) أي كما شرعاً لا يمتنع كما يأتي (قوله على مال في ذمته) أي وليقل (قوله لانان حل قول الك الخ) أي زهر ابن يونس (قوله وأما الاصح الوفاق) أي وهو بأويل الساجي قال أبو عمران ومحل التأويل في حيث وقع منه التامع المذكور بعد ما ظاهر أمان على ثم طهر فمتنع على الاحزاء وحالته ان يفس في ذلك قائل المسئلة ثانياً

أصبع) فأولى أكثر (وأذن) فأولى الاذنان (و) من (عج) وسيأتي احزاء لا عور (و) من (كم) أي خوس (وصمم) عدم السمع فأولى اجتماعها (و) من (حنون ولو قل) بان يأنه في الشهر مثلاً امرأة (ومرض مشرف) بضم فكسر الواو ما دام صاحبه حدد السياق والا أحرزاً (وحذام وبرص) وان فلا (وعرج وهم شديدين) لان خفا تحزى كما يأتي (محررة) أي للطهار أي حالصنة لعتق الطهار (لا) يصح عتق (من يعتق عليه) بالشرع ائمة أو تعليق بحوان اشتريته فهو حرة ليس محرراً له (بلا ثوب) أي حائض (عوض) في فطير الله تعالى ولو تعدوا (لأمة تربي العتق) أي لأجله يعني اشتريته من

٥٣ - صاوي ن

فلم تحل الرقة عن شائبة عوض تعديراً قال ابن يونس لا تهارقه ميركاهة لما وضع له من ضمن الشرط العتق فيها (أو على مال) أي ولا يعتق على مال (في ذمته) أي العدة ولا يحزى لعتقه عن ظهاره في ذمته عرض حقيقة وأما عتقه في فطير ما حاضر بأحد من ذمته وحائراً لانه ابتداء منه (بخلاف) قوله (ان اشتريته) (هر حر من طهارتي) فانه يحزى على الارحح من التأويل ان نقل ابن المواز عن ابن القاسم انه لو قال ان اشتريته فهو حر من طهارتي فحزى وقوله سالك في المدونة ان قال ان اشتريته فهو حر من طهارتي فحزى وهو مظهر فلا يحزى به أي حر ظهاره لم قبل فيه فهو حر من طهارتي وليس به ما خلافه لان من حل قول مالك على الصوم وحمل يمين ما خلافه لم ان التأويل يثبت كلام الشيخ في الخلاف والوفاق وأن الامع الوفاق (ولا) أي وسلاطمة (حتى لا يبدى ونحوه) ككتاب ومبعض ولا يحزى (كأية) من لوقبة كاملة أي عتق رقبة (لا تصح) أي لا يصح (ولو كالمسلم) بالحق حكم حصنة شريكه

(أو كمل) هو بالسراية بان كانت الرقعة كلها فاعتق نصفها عن ظهارة وكمل عليه الباقي لأن شرط صحة عتق الجميع عنه في دفعة واحدة (أو اعتق) رقتين (انتهين) مثلا (عن أكثر) من ظهارين كثلث نسوة ظاهر منهن وكما وأعتق رقعتين عن ظهارين (أو أربعين أربع أو ثلاث) عن ثلاث (بعدة التثنية) فلا يجوز في ثلاث أو قصداً أن لكل ظهارة رقعة أو أطلق فيجزئ قال ابن عرفة وصرف عدد كفارة لثلاثة من ظهارة يجوز ولودون تعيين أن لا يقتض شركة في رقعة (ويجزئ أعور) أي عتقه عن ظهارة لأن العين الواحدة تقوم مقام الاثنين في الرؤية وديتهادية العينين الاثنين ألف دينار (ومغصوب) من المظاهر لانه باق على ملكه وإن لم يقدر على تخليصه من الغاصب (و) رقيق (مرهون) عند رب الدين (و) عند (حان) على غيره أي يجزئ عتقه عن ظهارة (ان خلاصاً) يفتح اللام بدفع الدين أو أرش الجنابة أو إسقاط رب الحق حقه فهو وأعم من قوله ان اقتديا وأخضر فإن لم يخصا فلا يجوز لانه حق الغير بهما (و) يجزئ (بافص أملة) ولو من إيهام كائنتين من غيرهما فاعبارة عتقه يوم أصبح فيصام

٤١٨

سواء في حرمان التأويلين كذا في حاشية الأصل (قوله أو كمل هو بالسراية) أي على المشهور ومقابلته ما قاله ابن القاسم من الأحزاء ومفادهم أن الخلاف في الصورتين كذا في الحاشية (قوله أو اعتق الخ) حاصله أنه ان نقص عدد الرقاب عن عدد الظهار لم يجزئ وإن ساوى عدد الرقاب عدد الظهار أحزاً ولودون تعيين أن لا يقتض الشركة في الرقاب بان قصد التثنية بل فيما منع ولو كان عدد الرقاب أزيد من عدد المظاهر منهن كان يعتق خمسة عن أربعة قاصداً التثنية في كل واحدة منها وأعلم أن التثنية كما يمنع في الرقاب يمنع في الصوم ولو حوت بتابعه لافي الأتعام لافي حصاة كل مسكين (قوله ويجزئ أعور الخ) هـ هـ هـ والمشهور والخلاف في الأمر الذي مقتضى حصة عينه وأما غيره فيجزئ اتفاقاً كما يجزئ من تقدم من كل عين بعض نظرها (قوله ومغصوب) أي يجزئ ويحوز ابتداءً كما في عب (قوله وإن لم يخلصا فلا يجزئ) أي خلافاً لما ذكره عب من الأحزاء وذلك لأنه لا معنى للأجزاء إذا أخذت والجباية وليس وبطل العتق كذا في بن (قوله فاعبارة عتقه يوم أصبح) أي فلو نقص أعتق وبعض أملة لأجزاء (قوله أي قطع باذن) أي وكذا يقال للمقطوع الأنف فيجزئ أيضاً (قوله والالم يجزئ كما تقدم) ولكن تقدم أن المعتمد لأجزاء في قطع الواحدة (قوله ورضيه) أي ولولم يأت بدعاء أحزاً فلا يلزم المجاشون ومحل اشتراط الرضا إلا أن يكون العتق عن ميت فلا يشترط ذلك (قوله) يستحب تخصيص العتق في الظهار من بلغ سن الأمر بالصلاة بأن يكون ممن عرف الإسلام وعقل العمداء (قوله لأن قدره وواجب له) جملة معترضة بين الممتددا الذي هو صوم والحبر الذي هو لمعسر وأصل تركيب العبارة ثم صوم شهرين متتابعين الخ كائن لمعسر عما يحصلها به وقت الاداء إلا أن قدره وواجب له فليس له صوم (قوله وقت أخرها) أي لا وقت الرجوع وهو العود ولا وقت الظهار (قوله أو سكنى دار) أي فأنها تساع عليه وإن لم تسع على المأس وكذلك لا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لأربكانه المنكر والرود كما سيأتي في الشرح وكذلك لا يكفه الصوم أو كان قدرته على العتق ملك رقعة فقط ظاهر منها ولا يملك غيرها بحيث تحمحل الظهار وتعلق الكفارة به عتقه عن ظهارة ولا يمتثل للصوم ذاتر وجهها بعد العتق حلت له بكفارة واعترض بان عتقها كفارة مستمرة وطالعزم على وطئها والعزم على وطئها حديثاً فحرام لا يباح له الكفارة تكون أحقية منه بالعق ولا يتأبى العزم على العود وأجيب بالانسان لم حرمة العزم على العود لأن الحرمة إجماعاً تكون بعد عتقها بالمال لرواها الملك والعزم على الوطء سابق على العتق لانه شرط الكفارة والشرط مقدم على المشروط وهي حال العزم في ملكه وشرط التافض انحاءاً لمن يتأمل (قوله ولا يملك ملكاً ما حتى يصح اطعامه) حاصل القصة أنه يتعين عليه

(و) يجزئ (خفيف مرض وعرج) يجزئ (خفي) وكره (و) يجزئ (جدع) بسكون الدال المهملة أي قطع (باذن) لم يستوعبها ولا يجزئ كما تقدم (و) يجزئ (عتق غيره عنه) أي غير المظاهر عن المظاهر بشرط من أفادها بقوله (ان عاد) المظاهر بان عزم على الوطء وأولى ان وطئ (ورضيه) أي رضى بالعتق حين باعه وار بعد العتق والنوع الثاني الصوم وأشار إليه بتم المقتضية للتبريد بقوله (ثم لمعسر عما) أي عن مال (بحصلها) أي الرقعة (به لأن قدره) ولم يجمع له بل (ولو احتاج له) أي لما يحصلها به (وقت الاداء) متعلق به يرى أي تتم لأجزاء من الرقعة أو عما يحصلها به وقت أخرها (صوم شهرين متتابعين)

والقادر عليها أو على ما يشترطها به ولو احتاج له ما مضى أو لمض أو كني دار لا يملك غيرها أو فضل فيها أو كان كتب دفعه أو حديث أو دابة لم كونه يارمه العتق ولا يجزئه الصوم ولا يذبح بالاحتياج تشديداً عليه حيث ارتكب منكر من القول وزور (بالخلال) ان ابتداء أول شهرين كما بين أو بانه لا بد من بقية التتابع ونية الكفارة ولو ابتدأ الصوم أو ما مضى من رمضان إلى ما مضى عليه من رمضان أو كمال (وتم) الأول (المكسر) الذي صام في أثنائه (من الثالث) أي في تبيين قصصه الأولى يومه من الثالث (وتنسيب) الصوم (لدى الرضا) أي ان العبد إذا طاهر يتعين عليه الصوم إذا دفع منه العتق ولا يملك ما كانا ما حتى يصح اطعامه أو صام (أو أضر) الصوم (معه أو أخرها) الذي يرضى عليه سيده وتقدم عليه

الحرا العاجز عن العتق على صومه وخوبا (أن يسرق) اليوم (الرابع إلا أن يفسد) صومه يفسد من المفاسدات ولو في آخر يوم منه فإنه يرجع للعتق ولا يجزئه الصوم حينئذ (وندب الرجوع له) أي للعتق (أن يسرق كالثاني) أدخلت الكاف الثالث (ووجب) الرجوع للعتق (أن يسرق قبله) أي قبل اليوم الثاني وهو الأول ولو بعد تمامه بأن يسرق في اليوم الثاني (ووجب) (اتمام) صوم (ما يسرقه) من الأيام التي يرجع فيه للعتق وخوبا كالاول أو بدا كالثاني والثالث (ولو تسكاه) أي العتق (معسر) كماله تدان واعتق (أجزأ) * ثم شرع في بيان ما يقطع التتابع بقوله (وانقطع ٤١٩) (تتابعه) أي الصوم (بوطء المظاهر

مها وان لا ناسيا)
فأولى نهارا أو ليلا عامدا
(كبط - لان الاطعام)
بوطء المظاهر منها في أثناءه
ولو لم يبق عليه الامد
واحد فانه يبطل ويبتديه
وأما بوطء غير المظاهر منها
فلا يضر في صيامه ان وقع
ايلا ولا في اطعام (و)
انقطع تتابعه (بفطر
السفر) أي بفطره في
سفره ولو في آخر يوم منه
ويبتديه (أو) فطر
(مرض به) أي في السفر
(هاجسه) أي حركه
وأظهره السفر لان
تحقق أنه لم يهجه السفر
بل كان سببه غير السفر
(و) انقطع تتابعه
(بالعيدان عليه) أي ان
علم أن العيد يأتي في أثناء
صومه كالوصام ذا العقدة
وذا الحجة اطاره علما
يوم الاضحى لان جهله
(وصام اليومين بعده)
أي بعد العيد (ان جهله)
أي جهل ايمان العيد في
أثناء صومه وانما بعد
انقطاع التتابع أي يتعين

عليه أن يكفر بالصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذره السيد في الاطعام فان أذله فيه كثر به ان أيسر
من قدرته على الصوم أو منعه السيد منه لا ضراره بخلافه كما يأتي (وتنبه) يتعين الصوم أيضا من طواب
بكاهار الظهار وقد التزم قبل ظهاره عتق من ثلاث مئة كعشر سنين مما يبلغه عمره عادة وانما تعين في حقه
الصوم لانه لا يقع عتقه في المدة المذكورة الا عن التزم وقد علمت أن من شرط الرقعة أن تكون محسرة
لأظهار كذا في الاصل (قوله ان يسرق اليوم الرابع) حاصل ما ذكره المصنف أنه متى أسرق في اليوم
الرابع فما بعده وجب التماسه على الصوم وان أسرق في اليوم الاول أو بعد كاله وقبل الشرع في الثاني
وجب الرجوع للعتق وان أسرق بعد الشرع في الثاني أو الثالث أو بعد فراغ الثالث وقبل الشرع في
الرابع ندب الرجوع للعتق ووجب اتتمام صوم ذلك اليوم الذي حصل فيه اليسار على كل حال ومثل ما ذكر
في التفصيل كقارة القتل بخلاف اليمين ولا يستحب له الرجوع متى أسرق بعد كمال اليوم الاول لحقة أمر
اليمين وغلظ كقارة الظهار والقتل (قوله أحرا) ونظيره من فرضه التيمم فتكلى العسل أو من فرضه
البطوس في الصلاة فتكلى القيام به - وأجزأه حينئذ لا يقصى الجواز ابتداء لانه قد يكون حراما كما اذا
كان لا يقدر على وفاء الدين ولا يعلم أن بابه ما عجز عنه وقد يكون مكروها كما اذا كان بسؤال لان السؤال
مكروها كان من عادة السؤال أم لا (قوله بوطء المظاهر منها) أي رأما التبتلة والمباشرة لها لا يقطع عنه
كما شهرة ابن عمر وقيل يقطع عنه وشهره الرافق (قوله فانه يبطل ويبتديه) هذا هو المشهور وقال ابن
الماجسون الوطء لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقا والاستثناء أحب إلى لان الله انما قال من قبل أن يمسسا
في العتق والصوم ولم يفرقه في الاطعام (قوله ولا في اطعام) أي وقع ايلا أو نهارا (قوله هاجسه أي حركه
وأظهره السفر الخ) هذا مرض مشبهة والمراد به أدخله على نفسه سبب اختياره ككل شيء يعلم من عادته
أنه يضر به ثم أظروا على هذا لا مفهوم للسفر حينئذ (قوله بل كان سببه غير السفر) أي غير أمره مدخل
فيه (قوله لان جهله) أي جهل محيى العيد في أثناء صومه وأما جهل حرمة صوم يوم العيد مع علمه أنه يأتي
في أثناء صومه فلا ينععه (قوله وصام اليومين بعده) هذا قول ابن القصار واعتمدوا له القصر المذهب
عليه (قوله وقيل بل يبنى) أي وهو قول ابن أبي زيد القائل بأنه لا يصوم يوم العيد ولا اليومين بعده
وعلى يصوم اليوم الرابع (قوله هل يقضيها) هذا قول ابن الكاتب القائل بأنه يصوم يوم العيد ونال به
ويقضيها كلها ويبنى (قوله أرخصهما عدم القضاء) أي الذي هو قوله ابن القصار القائل بأنه لا يصوم يوم
العيد ويصوم اليومين بعده ولا يقضيها (قوله هل يطلب بصومه ثم يقضيها) أي وهو قول ابن الكاتب
كما علمت (قوله أولا يطلب بل يجوز) هو قول ابن القصار (قوله ويبنى بعد يوم العيد) أي ويحرق في يوم
العيد ما تقدم من الخلاف هل يصومه ويقضيها أولا (قوله ويقطع التتابع بفصل القضاء) أي كما اذا
أكل ناسيا أو أطار مرض أو أكره أو طن غروب أو أحب عليه قضاء ما أفطر به ووصل القضاء

عليه صومه ما كان أطارهما انقطع تتابعه وقيل بل يبنى وأما صامه ما لم يقضيها ما قولان أرخصهما عدم القضاء والا كقضاء بهما وأما يوم
العيد فهل يطلب بصومه ثم يقضيها والمراد بصومه الامسالك فيه لان صومه غير صحيح أولا يطلب بل يجوز زواجره لانه وان صامه وهو مطلق
في الواقع وأما اليوم الرابع فلا يفرق أنه يصومه ولا انقطع تتابعه بل لا يفرق (ووجهل رمضان) أي وحكمه - ولان رمضان كما اذا ابتدأ به من
يطهر حبا (كالعيد) أي كجهل العيد في أنه لا يقطع التتابع ويبنى بعد يوم العيد (و) يقطع التتابع (بفصل القضاء) الذي وجب
عليه عن صيامه (ولو ناسيا) أي ناسيا أن عليه قضاء ما يذبحه (لا) يقطع تتابعه (بأكره) أي ان الله لم (لا) (طن غروب) أي
يقابل (و) (لا) (نسيان)

إذا لم يستطع الصوم وأبى
أشار بقوله (ثم لا يس
عنه) أي عن الصوم بأن
لم يطقه بوجه (تليد
ستين مسكينا) والمراد
بالأطعام في الآية (أحرارا)
فلا تحزني لرفيق (مسلم)
فلا تحزني لكافر (لكل)
منهم (مدو ثلثان) عده
صلى الله عليه وسلم
فمحم وعها مائة مدوهي
خمسة وعشرون صاعا
(بر) أي فحان اقتاتوه
فلا تحزني غيره من شعير
أو ذرة أو غير ذلك (فان
اقتاتوا غيره) أي غير الر
فعده شبعالا كذا خلافا
للجاني بأن يقال إذا شبع
الشخص من مد حنطة
وثلاثين فما شبعه من
غيرها فاذ قيل كذا
أخرجه (ولا يحزني
العداء والعشاء) قال الإمام
رضي الله عنه اني لأظنه
يبلغ مد أو ثلثين ولذلك لو
تحقق بلوغهما ذلك كفي
والى ذلك أشار بقوله
(الأن يتحقق بلوغهما)
أي أتعادوا لعشاء (ذلك)
أي المد والثلثين (ولله مد)
إذا طافروا وعزم على
الرجوع (أخرجه) أي
الأطعام (ابن أذن له سيده)
فيه لا أن لم يذن له (وإذا
عجز) الوالد للجد أي عند
عجزه عن الصوم (أو منعه)
سيده (الصوم) لأضراره
بخدمته أخرج عنه
باب في حقيقة

بصيامه فان ترك وحصل القضاء بصيامه عامدا أو جاهلا لقطع التتابع واستأنف الكفارة من أولها
أنفقا وكذا ان ترك وصلى نسيانا أن عليه القضاء على المشهور من المذهب لتفريطه وقال ابن عبد
الحكم ونذر بالنسيان واعماله يعذر بالنسيان على المعتمد في فصل القضاء وعذر بالا كمل ونحوه نسيانا في
أثناء الصوم الكفارة مع أن الذي أظن ناسيا قد أتى في خلال الصوم يوم لا صوم فيه لأن من فرق صومه
بالقضاء فحصل بين أحزائه بنية ترك صوم ما هو فيه بخلاف من أظن ناسيا بأنه لم ينو غير ما هو فيه فتأمل
(قوله لكونه في صيام) متعلق بنسيان (تنبه) من لم يدرك محل يومين من كفارتين صامهما متصلين
لا احتمال أن ذلك من الثانية وقضى شهرين لاحتمال أن ذلك من الأولى فمطلبت الدخول في الثانية
لفصل القضاء وسواء اجتماعهما أو افتراقهما كذا في المجموع (قوله ستين مسكينا) المراد بالمسكين
ما يشمل الفقير (قوله أحرارا) حال من ستين لتحصيله بالتعبير (قوله ولا تحزني لكافر) أي ولو من
المؤلفة قلوبهم فليست كالزكاة (قوله لكل منهم مدو ثلثان الخ) أي وهو قدر مد هشام بن أسامة عيل بن
هشام بن الوليد بن المعيرة القرشي المخزومي كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو
العبد واب كذا بن فمن قال كفارة الظهار ستون مدا والمراد مد هشام لأن مال الكاظم بطنها به وأما مد
رسول الله فهي مائة مد كما علمت بخلاف كفارة الصوم فانها ستون مدا بمد صلى الله عليه وسلم وكفارة
اليمن عشرة مدد صلى الله عليه وسلم وكفارة التفريط في رمضان عن كل يوم مد مسكين عده صلى الله
عليه وسلم وكذلك فدية الأذى أطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان فدية هم (قوله وهي خمسة
وعشرون صاعا) أي لأن الصاع أربعة أمداد (تتمه) لا يحزني تشربك كفارتين في مسكين بأن
يطعم مائة وعشر بن ناو ياتشربك الكفارتين فيما يدفعه لكل مسكين إلا أن يعرف أعيان المساكين
ويكمل لكل منهم مدا بأن يدفع لكل واحد مدوهم نصف مدوهم محل الأجزاء ان بقي بيده أو مطلقا
يحزني على ما مر في اليمن ولا يحزني أيضا تركيب صنفين في كفارة كصيام ثلاثين يوما وأطعام ثلاثين
مسكينا ولو بولي المطاهر الذي لمسه كفارتان أو أكثر لكل مدد من المخرج كالأطعم ثمانين ونوى
لكل كفارة أربعين أو لواحدة خمسين والآخرى ثلاثين أو أخرج الجملة عن الجميع من غير نية تشربك
في كل مسكين أجزاء وكل على ما نواه لكل من الكفارتين في المصورة الأولى وعينه وبجميع في
الثانية وسقط حظ من ماتت من النساء اللاتي طاهر منهن ولا يكمل لها ولا يحسب ما أخرجه عنها
أعيرها ولو نوى لكل من ثلاثة جسمين ولبنة ثلاثين سقط حظها ولا ينقله عنها غيرها وكل من الثلاثة
عشرة دون من ماتت ولو أعتق ثلاثا من الرقاب عن ثلاث من أربع طاهر منهن ولم يعين من أعتق
عساه من لم يطأ واحدة من الأربع حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو ماتت واحدة منهن أو أكثر
أو طلق قبل إخراج الرابعة لعدم تعيين من أعتق غيرها ولو عين من أعتق غيرها جاز وطؤها اه من
الأصل

باب في حقيقة اللعان وأحكامه

لما كان يشاعن اللعان تحريم الملاعة مؤبدا كما ينشأ عن الطهار مع ما ناسب وعلم به (قوله في العرف) أي
وأما لغة فهو الاعداد يقال له الله أي أبعده وكانت العرب تطرد الشرير المتمرد لثلاثين خذ يجر أثره وتسميه لعينا
واشتق من اللعنة في حامسة الرحل ولم يسم خصما محامسة المرأة لعليها اللذ كروا سبق لعنه وكونه سببا في
لعنها ومن جانبه أقوى من جانبها لأنه قادر على الائتلاف دونها (قوله حلف زوج) سواء كان حرا أو عبدا دخل
بالزوجة أم لا (قوله لا غيره) أي فلا يمكن من الحلف عند الرعي بالزوجة أو غيرها (قوله حلف زوج) سواء كان حرا أو عبدا دخل
عفيفة ولم يثبت وستان شرط حد القذف في بابه ويرد على قوله لا غيره ما وقع لاني عجم - ران أن اللعان
يكون في شبهة السكاح وان لم يثبت الروحية الآن لانه كان الولد لاحقا به ودرأ الحد عنه
كان في حكم الزوج كذا في الدررشي (قوله لا كافر) أي فلا يشرع له في قذفه لروحه ما لم يتوعدا

لا يصح أو يحزنون على أحد أمرين أشار لاول بقوله (علي) رؤية (زنا زوجته) فلا بد من ثبوت الزوجة ولو فسد نكاحه كما يأتي وللثاني بقوله (أو) على (نفي جملها منه وحلقها) أي الزوجة ولو كانت كاتبة (على تكذيبه أربعا) من كل منهما (بصفة أشهد بالله) رأيتها تزني أو زنت أو ما هذا الحمل مني فتقول أشهد بالله ما زنت كما يأتي (بحكم حاكم) يشهد القضية ويحكم بالتفريق أو يحد من نكاحه وهذا ان صح النكاح بينهما بل (وان فسد نكاحه) اثبت النسب به (فلا عن) الزوج حوا كان أو عدا (ان قدفها) أي زوجته ولو أمة (بزنا ولو بدبري) زمن (نكاحه أو) زمن (عدته) والجار والمجرور متعلق بكل من قدفها وبرنا (والا) بان قدفها قبل نكاحها أو بعده بزنا قبله أي النكاح أو بعد خروجهما من عدته وإثر رؤية زنا قبل (حد) ولا لعان (ان تمقنه) ٤٢١ أي الرابو لأعني ولا يعتمد على

الدماء (قوله لا يصح أو يحزنون) أي ولا يعتمد برميها الزوج جتمها (قوله على رؤية زنا زوجته) أي رؤية العمل الدال على ذلك لان الزنا معني من المعاني وهو لا يرى واللعان في الرؤية يتأتى واو من المجهوب بحال انفي الحمل ولا يكون من المجهوب كما يأتي لانه نفي بغير لعان ومثله الخصى مقطوع الاشيين وسيأتي ما فيه (قوله ولا بد من ثبوت الزوجية) أي حقيقة أو حكما ليشدل مسألة أي عمران (قوله بل وان فسد نكاحه) أي ولو كان صحيحا على فسادها وليكن درأ الحد كما اذا عقد على أخته غير عالم بها أخته (قوله متعلق بكل) أي تنازعه كل منهما فاعمل الأخير وأضمر في الأول وحذف لكونه فضلة (قوله حد) أي ولا يمنع كونه زوجة حال إقامة الحد ومحل ذلك ما لم يقم بينة (قوله بل لا بد من الرؤية الخ) أي وان لم يصفها كالبيبة هذا هو المشهور وقيل لا يلعن الا اذا وصف الرؤية بان يقول كالمزني في المسكحة وقد ذكر ابن عرفة الطريقتين وصدر بعدم الاشتراط وبعبر عنه الابن المشهور وما قاله شارحنا من ضرورة على الطريقة الاولى ومقتضى اشتراط الرؤية في البصيرة ان تحققه بحس أو حس من غير رؤية لا يكفي وهو الموعول عليه وما في الخبرين وعب من نسبة الكفاية للدفنة لا يسلم كدافي بن (قوله وتعتبر الاشهر ناقصة) أي وتعتبر ستة اشهر الاخسة أيام وان كاملة في الواقع لانه لا يتوالى النقص في الستة (قوله كالشهر والشهرين) أي والاربعة والخمسة والستة الا ستة أيام واما جعل نفس الستة أيام لمقام ما دون أمدا الحمل لانه لا يتوالى اربعة اشهر على النقص فعاية ما يتوالى ثلاثة ناقصة ويحسب شهران ناقصان بعد الرابع فيكون أقل أمدا الحمل ستة اشهر الا خمسة أيام لعدم تاتي النقص في الستة متواليه (قوله لم يلحق به) أي وينتفي بذلك اللعان وهذا قول أشهب وقال عبد الملك وأصمغ اعيا يتنفي بل ان ثاب قال في المقدمات وفي المدونة ما يدل لاقولين والموضوع أن بي الاستبراء والولادة ستة اشهر الا خمسة أيام فاكتر والالحق به فتأمل (قوله ان لم يبطأها الخ) أشار بهذا الى أن محل كون الرجل لاعن لنفي الولد أو الحمل اذا اعتمد في لعانه على واحد من هذه الامور الخمسة فان لاعن لنفيه من غير اعتماد على واحد منها كان اللعان باطلا ولم ينتف نسب ذلك المسلاعن منه واما اذا كان اللعان لرؤية الرابو لا يعتمد على شيء غير تنقيته للزنا كان أعني ورؤيته ان كان بصيرا كما تقدم (قوله من يوم الوطء) ظرف اقوله أنت بولد كامل والموضوع أن العدة مقدمة تقدم لستة اشهر فاكتر والانتفي بل لعان كما يأتي (قوله فيعتمد على ذلك ويلاعن) أي وان لم يدع رؤيته الزنا على المشهور كما قال عياض لان المقصود نفي الحمل ولا حاجة للرؤية (قوله ولو تصادقا) أي الزوجان على نفيه وسواء قبل البناء أو بعده وحاصله أنها اذا ولدت ولدا قبل البناء أو بعده وتصادقا على نفي ذلك الولد وعدم لحوقه بالزوج فانه لا ينتفي لحوقه بالزوج الا لعان منه هذا هو المشهور ومقابلها ان تصادقا

ظن بل لا بد من الرؤية ان كان بصيرا كالمزني في المسكحة ويعتمد الاعني على حس بكسر الميم أو وحس بفتح الجيم أو ما جاز يفيد ذلك ولو من غير مقبول الشهادة شرعا كالعبد والمرأة (وانتفي به) أي بلعان التيقن برؤية المصير أو بغيرها من غيره (ما ولد كما لا ستة اشهر) فاكتر من يوم الرؤية وتعتبر الاشهر ناقصة ولو كانت كاملة في الواقع (والا) بان ولدت كاملا لدون ستة اشهر من الرؤية كالشهر والشهرين (لحق به) للحزم بوجوده في رجحها وقت الرؤية واللعان انما كان للرؤية لا لنفي الحمل (الا لاستبراء قبلها) أي قبل رؤية الزنا فان استبراءها بحبيصة ولم يقر بها بعده لم يلحق به ثم أشار للسبب الثاني بقوله (أو) قدفها (بنفي حمل أو) بنفي (ولد) وله أن يلاعن (وان مات) الحمل أو الولد (أومات) الروح واثبت سقط الحد عنه بالرمي وأشار الى شرط اللعان ان نفي الحمل أو الولد بقوله (ان لم يبطأها) أصلا بعد العقد (أو) وطئها (أنت به) بعد الوطء (لمدة لا ينتحق) الولد (فيها به) أي الزوج (لقله) كما لو دخل عليها وأنت بولد كامل بعد شهر أو شهرين أو خمسة من يوم الوطء فيعتمد على ذلك ويعلم أنه ليس منه ويلاعن (أو كثره كخمسة سنين) بعد الوطء ولا يلحق به ويعتمد على ذلك ويلاعن لنفيه (أو) وطئها (استبراء بحبيصة) بعد الوطء (أو وضع) الحمل (وأنت به بعد ستة اشهر من) يوم (الاستبراء) بالحبيصة أو بالوضع فيعتمد على ذلك ويلاعن لنفيه ادهو ليس منه قطعاً (ولا ينتفي) الحمل أو الولد (بعيره) أي غير اللعان (ولو تصادقا) أي الزوجان (على نفيه) أي على نفي الوطء أو على نفي الولد (على الزوج) ويلحق به ولا حجة عليه لانه رمي غير تيقنه وتحد هي (الا أن تأتي به لدون ستة اشهر من العقد)

لعانه طاولا يمكن منه فالمانع في الرؤية الوط فقط لا الناحية (و) شرطه (أشهد في الأربع) مرات منه أو منها (والله منة) في الخامسة (والغضب منها في الخامسة و) شرطه (بدوء) بالخلف (عليها) فان بدأت به أعادت بعده كما يأتي ولا يكفي ما وقع منها ابتداء على المشهور خلافا لما نقل عن ابن القاسم وقول الشيخ وفي أعادتها ان بدأت خلاف معترض بان قول ابن القاسم لم يرجحه أحد ثم بين كفاية ذلك بقوله (فيقول) الزوج (أشهد) بفتح طمرة (الله) ولا يشترط زيادة الذي لا اله الا هو (ازنت) في الرؤية وفي الحمل (أربعاً) من المرات هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن المواز ٤٢٣

وفي نبي الحمل ما هذا
الحمل نبي وهو أوجه ولذا
مشى عليه الشيخ
(وخس بالله عليه
ان كان من الكاذبين)
عليها (أو ان كنت كذبتا)
أي كذبت عليها (فيقول)
بعده (أشهد بالله ما زنت
أو ما زنتي) أزني (وتخمس
غضب الله عليها) أي تقول
في الخامسة غضب الله أو
ان غضب الله عليها (ان كان
من الصادقين) فيماراني
به (وأعادت) الزوجة
عينيها (بعده) أي بعد حلف
زوحها (ان ابتدأت)
باليمن قبله قاله أشهب
وهو الراجح وقال ابن القاسم
يكفي والمعتد الأول
(وأشار الأخرس)
منه ما باليمن وتكفيه
الإشارة (أو كتب) ان كان
يعرف الكتابة (و) شرطه
(حضور جماعة) للامان
(أقلها أربعة) من العدول
(وندى) إيقاعه (أثر
صلاة) لما فيه من الردع
والرهبة (و) ندى (بعد)
صلاة (العصر) لأنها
الصلاة الوسطى على ما رجح
(و) ندى (تخويفهما)
بالوعظ بأن يقال لهما ان
الاندام على الخلف بالله كاذبا

لعانه لها) أي ولحق به الولد وبقيت زوجه سواء كانت مسلمة أو كاتبة ويحسد للمسلمة وليس من العذر
بأخيره لاحتمال كونه رجلا فينفش خلافا لابن القصار (قوله وشرطه أشهد في الأربع) أي بان يقول
في كل مرة أشهد بالله رأيتها ترني الخ (قوله بان قول ابن القاسم الخ) تصوير للاعتراض أي مع ان
الشيخ خلافه لا قال وحيث قلت خلاف ذلك للاختلاف في التفسير (قوله ولا يشترط زيادة الذي
لا اله الا هو) أي على الراجح خلافا لابن المواز الفائل بأنه يزيد ما وعلى الأول يستثنى اللعان مما يأتي
في الشهادات من أن اليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو ولا يشترط أيضا زيادة البصير في لعانه
للا رؤية أن يقول كما ورد في المكحلة خلافا لمن قال بزيادة ذلك وفي لزوم زيادة والي من الصادقين
وعدم لزومها قولان والصواب اللزوم لوروده في القرآن (قوله يقول في رؤيتها الزنا رأيتها ترني) أي
إذا كان بصيرا أو ما لا عي ويقول لعانها أو تيقنتها (قوله وهو أوجه) وحده ذلك أنه لا يلزم من نفي
الحمل كونها زنت لان الحمل قد يأتي من وطء شهية لأن يتسمع ويراد بالزنا تصاية العير لها (قوله أو ما
رأني الخ) التفت لطريقة ابن المواز (قوله أي يقول في الخامسة غضب الله عليها) يصح قراءته
بالفعل الماضي أو بصيغة المصارع وانما تعين اللعان في خامسة الرجل والغضب في خامسة المرأة لان
الرجل مبعده لاهله وهي الزوجة ولولده الذي نفاه باللعان وما سبه التعير باللعنة لان اللعان معناه البعد
والمرأة معصية لزوجها ولا هلاها ولها ما سبه التعير بالغضب (قوله وأشار الأخرس) أي وكرر
الإشارة أربعاً ويخمس باللعنة (قوله باليمين) أي الخلف فالألف معنى اللام (قوله أو كتب) أي وكرر
الكتابة أربعاً ويخمس باللعنة (قوله وشرطه حضور جماعة) أي لان اللعان شعيرة من شعائر الاسلام
وخصلة من خصاله ومن خصوصياته فكأن أقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة عدول إلا أن حضور
الجماعة المذكورة لاحتمال نكوله أو إقرارها لان المكول والقرار ثبت بشهادة اثنين على ما رجحه
اللقاني خلافا لمن قال انه لا يثبتان إلا بأربعة كذا في الحاشية (قوله لاها الصلاة الوسطى) فان قلت
هذا الترجيح موجود في صلاة الصبح بل المعتد عند ذلك أنها الصبح أحجب بأن صلاة الصبح وقت
نوم وانس وقت تصرف ولا اجتماع وان كان فضاها عظيما (قوله وندى تخويفهما) أي قبل الشروع في
اللعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية والثالثة والرابعة وخصوصا عند الخامسة كما قال ابن الحارث
وتبعه خليل والمصنف وقال ابن عروة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه عياض للسافعي كذا في
الحاشية (قوله ينزل اللعنة أو الغضب على الكاذب) أي فتكون خامسة الرجل موحدة للعداب
عليه ان كان كاذبا وعليها ان كانت كاذبة وخامسة المرأة كذلك والمراد بالعداب كما قال الحرشي الرحم
أو الخلد على المرأة ان لم تخاف وعلى الرجل ان لم يخلف اهـ وانما الأولى أن يراد بالعداب عذاب
الآخرة لا عذاب الدنيا أو ما هو أعم (قوله المسجد) أي الجامع ولا يمتد رضاهما أو أحدهما دون
وهو واجب شرطا (قوله لانه أشرف الأماكن) وأصل اللعان أن يكون في أشرف الأماكن
ولو بحسب زعم الخالف لذلك تلعن الدمية في كنيسة تها (قوله الدمية تلعن زوحها المسلم الخ)
وهل تحجر على الكنييسة كما يحجر المسلم على المسجد ولا تحجر خلاف (قوله أدبت ولم تحدد) أي لان الحدود
شرطها السلام المحدود (قوله كقوله أي الروح الخ) أي ويؤدب لذلك ولا حد عليه ولا يلعن

فيه الوبال الأخرى والديوى والاعتراف بالحق فيه النجاة وان لم يزل الخلد لا يكون كهارقة ومحمد ذلك (وخصمها) ينسب التحريف
(عند الخامسة و) ندى (القول) لهما عندها (أما الموجهة للعداب) ببول اللعنة أو الغضب على الكاذب (والله) باللعن وهو باللعن
لانه أشرف الأماكن كن في مفاط في منه (والدمية) لانه زوحها المسلم (بالكنيسة) أراد ما يمشى به من اليهود وانه كذا أدبت ولم تحدد
(و) ندى (القول) لهما عندها (أما الموجهة للعداب) ببول اللعنة أو الغضب على الكاذب (والله) باللعن وهو باللعن

(ووجدتها) أي الزوجة (مع رجل في الخاف) أو متحردين فانه يؤدب ولو قاله لاجنية لحد (وان رماها) أي رمى الزوج زوجته (بغصب) بان قال لها غصبت (أو شبهة) بان قال وطئها فلان أو رجل طه أبى وأنكرت أو صدقته (فان ثبت) بيعة (أو ظهر) للناس (التعن) الزوج فقط دونها ولا يفرق بينهما أو فائدة اعانته في الولد عنه (كصغيرة توطأ) أي

٤٢٤

(قوله ولو قاله لاجنية الخ) قال ابن المبرق بين الزوج والاحبي أن الاحبي يقصد الاداية المحضنة والزوج قد يعذر به بالنسبة الى صيانة العيب وعلى ما ذكر من حد الاحبي دون الزوج يلغز ويقال قذف الاحنية لا يحد فيه الزوج ولا اعان عليه مع أن القاعدة أن كل قذف لاجنية لو قذف به الزوج زوجته فيه الحدان لم يلاعن وحواله أن القاعدة غير مطردة (قوله كصغيرة توطأ) احتراز بقوله توطأ عما اذا كانت لا توطأ فان زوجها الاحبي عليه ولا اعان له عدم لحوق المعرة (قوله لفقد التكليف في الاخيرة) أي والزنا الموجب للحد لا يكون الا من مكلف والموضوع أهـ صبية هـ دامته في كلامه والذي قاله الحرثي أن المصاهرة التي توطأ يلاعن فيها نفى المد عن نفسه فمقتضى أنه اذا نكل عن اللعان حد ولا ينفى المد عنه بسكوله الا اذا كانت لا توطأ فقول شارحنا في المسائل الثلاث لا يظهر في الاخيرة (قوله ونقول في اسمها ما زبنت الخ) حاصله أنه اذا لم يثبت بالبيعة ولم يظهر للناس فتلاعن الزوجة ولو صدقته على العصب أو وطئ الشبهة ونقول في اسمها ما زبنت ولقد علمت وانى لمن الصادقين وتقول في حاشيتها غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين هـ هذا ان صدقته وتقول ان كذبت ما زبنت وراغبت وان من الكاذبين ونقول في حاشيتها غضب الله عليها ان كان من الصادقين ويقول الزوج لقد غصبت أو وطئت طء شبهة وغرة اعانته في الولد عنه وغرة لعانته في الحد عنها لانها ان نكلت حدثت بواحد صدقته أو كذبت لا ما حيدت اعترفت بالوطء غصبت أو وطئت ومن اعترف بالزنا على وجه العصب أو الشبهة حد كذا في الحاشية (قوله وحدنا كل مهمما في هذه الحالة) حد الرجل لا يظهر الا اذا كانت مكينة له في دعوى العصب أو الشبهة (قوله أي ثمة المترتبة عليه) وهي ستة ثلاثة مترتبة على اعان الزوج الاول رفع المد عنه ان كانت الزوجة حرة مسلمة أو رفع الادب عنه في اذمة والذمية والثاني ايجاب الحد والادب على المرأة ان نكلت بعد لعانه والمالث قطع نسبه من حمل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مترتبة على لعانها الاول بأب يد حرمتها عليه وفسخ السكاح ورفع الحد عنها (قوله ان كانت الزوجة حرة مسلمة) أي بطيقة للوطء وان لم تكن باقية (قوله وان لم يكن) الخ مما علة في تأييد حرمتها أي وممحرمة عام لعانها بعد لعانه بتأديتها وان لم يكن له بعد ذلك ان شاء اوارث أو انفس جملها الذي لا عر لاجله فلا تحل أبدا (قوله لانها كاشي الواحد) أي حيث كان بين وصعيهما أقل من ستة أشهر الا خمسة أيام والالم كثرنا وأدين (قوله ستة من الأشهر) أي أو ستة الا خمسة أيام (قوله باستلحاق الاول لا يستلزم استلحاق الثاني) أي والفرص أسأفر بالاول ونفي الثاني (قوله ولا يحتاج في ذلك لسؤال النساء) وبذلك على حامل ومن سأل من أسأل يسأل فيه النساء ووجه عدم سؤال النساء الستة حيث كانت قاطنة في ثمة للشأن عن الاول فلا معنى للرجوع للنساء وأوجب بان الستة قاطنة ووجه عدم سؤال النساء وتلزم أن يقع ذلك رأى المد لان سؤالهن شبهة فمقاد هذا الجواب أن النساء لا يطالبن سؤالهن ابتداء بل لوقوع رزق وسؤال النساء وقلان بما حرم درأ الحد

يكن وطئها اذا رماها أو وجهها برؤية الزنا فانه لا يتعن فقط (ولا تقرى) بينهما لان التقريق إنما هو بلعانهما معا (فان أنى) في المسائل الثلاث من اللعان (لم يحد) للقذف لفقد التكليف في الاخيرة وحقيقة الزنا الاولين (والا) بان لم يثبت مارماها به من العصب أو الشبهة ولم يظهر ذلك للناس (التعن) معا وقرى بينهما (وتقول) في لعانها (ما زبنت) واقعد علمت هذا (ان صدقته) وتقول ما زبنت (وما علمت ان أبكرت وحدنا كل مهمما) في هذه الحالة (وحكمه) أي اللعان أي ثمة المترتبة عليه (رفع الحد) عن الزوج ان كانت الزوجة حرة مسلمة (أو) رفع (الادب) عنه (في) الزوجة (الاذمة والذمية واجبا) أي الحد (عليها ان نكلت) وقطع (العصب) بولدها عنه (وبلعانها) أي بتماسه (يجب تأييد حرمتها عليه وان لم يكن له بعد ذلك بشراء أو اوارث أو غيرها اذا كانت أمة) أو أمش (جملها) الذي لا عر لاجله (وان استلحق) الزوج

باب في اذمة و احكامها

لما سمي الكلام على السكاح رعى في الاذمة من طلاق ومسح ثم عفى الكلام على توابعه من عده واستبراء ونفقة وسكنى وغيرها بل بدأ بالكلام على اذمة المأخوذة من الدفقت العبي لانهم لا كد توابع

السكاح

الملاعن (أحد التوأمين لهما) معا و حد لهما كانه

الواحد (وان كان بينهما) أي التوأمين (سبعة) من الأشهر ثمانية أشهر (فقط بان) أي بانه لا يثبت الا من دامت اذمة من الاستلحاق الثاني والثاني من زنا طاعة ولا يصح استلحاقه ولا يحتاج في ذلك لسؤال النساء ثم انتقل بتكامل على اذمة وأحكامها في باب في اذمة وأحكامها (الاذمة) للمملوكة أو من توطئ بها زوجها (معدة) من الزين (معدة شرعا) أي عيبها المانع من الطلاق

المدخول بها) دون غيرها (و) لنوع (المتوفى عنها) أي من ماتت زوجها (من النكاح) متعلّقة بنوع أي لا حل منعها من نكاح غيره
فسمي بالطلاق أو موت وأنواعها ثلاثة وضع حمل وانفرا وأشهر بينهما في قوله (وهي) أي العدة (ب) أمل مطلقا) مطلقة أو متوفى عنها
(وضع حملها كله) فإن كان بعد انفصال لا حرم عنها وإن كان واحدا فماتت فله ولزوجها ما راجعها بعد زواجه وقيل إنه سألها عنها
فإذا وضعت حملها لا زواج ولو بعد الحقة بعد الموت أو الطلاق بخلاف ما إذا وضعت قبلها ما ولو بلحظة وهذا إذا كان الولد لاحقا بالزواج
فإن تحقق أنه من زنا فاقصى الأحكام الأشهر أو لا راء أو وضع الحمل وتحبس ٤٢٥ بالاشهر من يوم الوفاة وبالاقراء من يوم

الطلاق وما لو حاضت حال
حله أو لا تمتد به (ولو)
وضعت (علقة) وهو دم
احتتمع وعلامة أنه علقه
أنه لو صب عليه ماء حار لا
يذوب (والا) تكن حاملا
ولا يخلو ما أن تكون
مطلقة أو متوفى عنها من
ذوات الحيض أو لا حرة أو
أمة وقد أشار إمامنا ذلك
بقوله (فالمطلقة لايسة)
من الحيض كسنت سبعين
سنة (أو التي لم تر الحيض)
أصل لا صغرها أو لا يكون
عائتها عدم الحيض وتسمى
في عرف بعض النساء
بالبعلة (ثلاثة أشهر ولو)
كانت (رفيقا وتم الكسر
من) الشهر (الرابع
والتي يوم الطلاق) ولا
يحسب من العدة فإن
طنقها بعد المحرم يحسب
بخلاف ما لو طلقها قبله
فإن كان مبدأ العدة أول
شهر فالثلاثة الأشهر سواء
كانت كاملة أو ناقصة أو
بعضها وإن كان مبدؤها
أول الشهر فالشهران
بعده على ما سألناه من
نقص أو كمال والحي طلاق

النكاح (قوله المدخول بها) أي حيث كانت بطنقة الزوج كماله أي (قوله ولو لمع المتوفى عنها) أي
وإن لم يكن مدخولا بها بل وإن كان الزوج صديقا (قوله وأنواعها ثلاثة) أي وأما ما سألناه من متادة وآيسة
وصغيرة ومترتبة لغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استحاضة (قوله وضع حملها كله) أي لا ينعس ولو
كان ذلك المعنى ثلثه خلا لا من ذهب القائل أنها تحل بوضع ثلث الحمل بسا على بعية الأقل للأكثر
وخالف قاعدة بعية الأقل للأكثر على شهور المذهب للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لو مات
لولد بعد خروج بصره وقطع ذلك البصر الخارج على المعتمد عدتها باقية مادام فيها عضو منه وعند
أن وهب تحل إذا كان البصر أقل من الخارج (قوله وهذا إذا كان الولد لاحقا بالزواج) أي لاحقا
بالفعل أو أصبح استباحته كالمفني بغير أن يتحل بوضعه وإن لم يستلحقه (قوله فإن تحقق أنه من زنا) أي
أي كما لو استبرأ من زنا أو من طهره ثم ربت وطهره بها حل وماتت زوجه أو طلقها ووضعت ذلك
الحمل لستة أشهر من وطأها (قوله الأشهر) أي في المطلقة لايسة أو المتوفى عنها وقوله أو الاقراء أي
في المطلقة فقط وقوله أو وضع الحمل أي في المطلقة والمتوفى عنها (قوله من يوم الطلاق) الذي قلناه في
الأصل أنها تعتبر الاقراء من يوم الوضع ويؤيده تقريره مما بقوله ولو حاضت الخ وتحبس الوضع قرأ أول
كما قلناه في المجموع وكل هذا إذا كان الحمل من زنا أو غصب وأما من شبهة فيدم ثربفسه وأثر الطلاق كما
بأن في آخر باب تداحل الدم (قوله كسنت سبعين سنة) أي وسئل النساء فيما بين الحسين والسبعين
في الدم الفازل قال قلن ليس يحسب اعتدت بالاشهر وأما من انقطع حمضا بعد الجماع فلا عدة لها
الا لاشهر أو قافا (قوله لصغيره) أي والموضع اسمها بطنقة لا راء بطنقة لا عدة عام في الوفاة
(قوله وتسمى في عرف بعض النساء البعلة) يكون بذلك عن عدم ولادتها لأن الغالب على من
لا يحيض عدم الولادة والله أعلم به بانة من حيث عدم الولادة عالما (قوله ثلاثة قروء) أي سواء كان
النكاح الذي اعتدت من طلاقه صحيح أو أسد محتتمعا في ساءه أو مجتمعا على ساءه وكان يدرك الحد كما
لو تزوج أحته غير عالم بذلك وفسح نكاحها ولا كالواحب فيه يسمى استبرأ لا عدة (قوله أطهار)
اعلم أن كون الاقراء هي الاطهار مذهب الثمّة الثلاثة خلا لا في حيفه ورافقه في أن الاقراء هي
الحيض واستدل الثلاثة أن وجود النماء في قوله تعالى نعمت من ثلاثة قروء يدل على أن المعدود ذلك
وهو الطهر وأحد أبو حنيفة يراه براءة رجحان حقيقة إمامنا هو الحيض لا الطهر والاطهار
بدل أو بيان من قروء وليس اعتداهم بطنقها تعريف النعمت عليه لا يكون غير مشتمق ولا
مؤولاه وأيضه الأصل في البت التحبس فيه من أن الاقراء اطهارا واقراء غير اطهار وليس
كذلك وكونه صفة كاشفة عن الأصل ولا يصح قراءة بالاضافة لئلا يلزم إصافه الشيء إلى نفسه
وهي مجموعة عند النهر بن وادحار الكرمون عند ما عدا لا في إصافه في انظارا وقرء في
الطاهر يجمع على قروء كقروء على اقراء (قوله ثلاث قروء) أي وأما ما سألناه من في عدا فقدم أنه
لا يشترط فيه بلوغ خروج ولاد حولا ولا طفاقة معها (قوله فعدا كالم دم) قال القرافي إذا نزل

فيه ان شاء الله لا طلاق وان جاءها فعدا زادت يوما من
الرابع (وزادت الخ) أي طلقته (ثلاثة قروء اطهار) أي حرم يومها من طهارتها وقروء عتد لقاب وقد تضم بطلاق على
الحيض والاشهر (ان كانت) أي نفسه (حرة رؤ) أي حره باب كسنت أدلة لثلاثة (قوله) أي نكح لقاب وجاز ضمها ثم شرع في
بيان شروطها ثلاثة أشهر والاقراء قوله (ان حرم بها) زوج (اح) لا يصح أن يدعى قاله عدم ولو يطهرها أو موافقة لامة إصافه
أو حرمها لامة ولو حال حيضها أو مرضها ونحو ذلك من الموانع الشرعية (غير مجبور) بخلاف المجبور كالم دم (وهي) أي زنا حال
أصناف رجة

(مطابقة) للوطء لان لم تكن مطابقة (خالوة يمكن فيها الوطء) عادة (وان تصادق على نفقه) أي الوطء لانها حق لله تعالى فلا يسقطها ما ذكر
 (واخذنا بقرارها) أي ان كل واحد منهما ان أقر بنفقه أخذنا بقراره فيما هو حق له فلا رجعة له عليها ولا نفقة لها ولا ياتى بها
 الصداق (والا) بان اختل شرط مما ذكر (فلا عدة) عليها (الا أن تقر) الزوجة (به) أي بالوطء فتعقد بخلاف اقراره وحده مع
 تكذيبها له ولم تعلم خالوة فلا عدة عليها ٤٢٦ و تؤخذنا بقراره فتمكمل عليه الصداق وتلزمه النفقة والكسوة (أو يظهر

بها الحل ولم ينقه) بلعان
 فتعقد بوضعه فان نفاه به
 فلا عدة وان كانت لا تحل
 للارواج الا بوضعه (وان
 استحاضت) مطابقة (ولم
 يميز) الحيض من غيره
 (أو أخر حيضها) أي
 المطابقة (عبر) عذرا أو لعذر
 غير (رضاع تر بصت) أي
 مكثت (سنة) كاملا (ولو)
 كانت (رقية) قاوحت
 للارواج فعدة المستحاضة
 غير الميرة ومن تأخر عنها
 الحيض لالة أو لعلة غير
 رضاع سنة كاملة وفي
 الحقيقة مكثت تسعة أشهر
 لزوال الرية لانها مدة
 الحمل غالبا ثم تعتد بثلاثة
 أشهر وعشرة الشج تر بصت
 تسعة ثم اعتدت بثلاثة
 (فان رأت) أي رأت من
 تأخر حيضها عبر رضاع
 الحيض (فيها) أي في أثناء
 السنة (انتظرت) الحية
 (الثانية والثالثة أو تمام
 سنة) بعد الثانية فتحل
 بأقرب الاحياء الحيض
 أو تمام السنة وذلك من
 تأخر حيضها لغير رضاع
 كما هو الموضوع وأما من
 عادت الحيض في كل سنة
 أو سنتين أو ثلاثة مرة
 واحدة فتعتد بالاقراء قطعا

الخصي أو المجبوب اعند زوجهما حيث حصلت خالوة والدي قاله الاشياخ ان المقطوع ذكره يستل
 فيه أهل الطب ان كان ينزل فان قالوا تحمل زوجهما اعتدت والمقطوع أشباهة تمتد من غير سؤال أحد
 (قوله مطابقة للوطء) أي وان لم يتوقع حملها كبنيت سبع أو ثمان (قوله يمكن فيها الوطء عادة) احتراز
 عما اذا كان معها نساء شأهن العفة والعدالة وعن خالوة تقصر عن زمن الوطء كحظرة فلا عدة عليها
 وأما لو كان معها في الخالوة شرار النساء ولو جبت عليها العدة لانها قد تمكن من نفسها بحضرتها كما قال
 في حاشية الاصل (قوله فلا رجعة له عليها) مفرع على اقراره وقوله ولا نفقة لها ولا ياتى بها الصداق
 مفرع على اقرارها (قوله الا أن تقر الزوجة به) أي بوطء البالغ من غير أن يعلم بغيرها ما خالوه وسواء
 كذبها أو صدقها وليس هذا مكر راع قوله وأخذنا بقرارها لان هذا في غير الخالوة وذلك فيها والمقربة
 سابقا للمقربة والمقربة هي الوطء (قوله وتلزمه النفقة والكسوة) أي والسكنى مدة العدة على فرض
 لزومها لها والحق أن مؤاخذة بتمكمل الصداق انما يكون ان كانت سفينة أو رشيدة على أحد
 القولين وأما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤاخذ بها مطلقا الا اذا صدقته كذا في بن بقوله محشى
 الاصل (قوله فتعقد بوضعه) أي ولها النفقة والسكنى في العدة (قوله فان نفاه به فلا عدة) أي لا يترتب
 عليه أحكام العدة من وراث ورحة وبقعة وسكنى وقوله وان كانت لا تحل للارواج الا بوضعه فلا بد من
 وضعه على كل حال لكنه يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة (قوله ولو كانت رقية) رد بلو على
 من يقول ان الامة المستحاضة التي لم تعبر بسكنى الدمين والتي تأخر حيضها بلا سبب أو بسبب مرض عدها
 شهران وعلى من يقول شهر ونصف وجه المشهور أن الحمل لما كان لا يظهر في أقل من ثلاث قلنا
 ما شترك الحرة والامة في السنة وعدم اختلافهما فيها كالاقرأ كذا في التوضيح (قوله وفي الحقيقة
 مكثت تسعة أشهر) الصواب أن الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الائمة اذ يعد كل البعد أن يقال بعدم
 التأبدا ذاتا وحت في التسعة وبالأبدي اذا تراجعت بعدها كما يعد ان يقال يمنع النفقة والكسوة والرحمة
 في التسعة ولروم ذلك بعدها تأمل كذا في بن (قوله والثالثة) هذا في الحرة وأما الامة فلا ينتظرها لان
 عدها قرآن (قوله فتعتد بالاقراء قطعا) مثلها من عادت خمس سنين وأما من عادت ألبايتها الحيض
 فوق الخمس والدي لاني الحسن عن المدونة وغيره أنها دل تمتد بسنة بيضاء قياسا على من يأتىها في عمرها
 مرة أو بثلاثة أشهر لان التي تعد بسنة محصورة في مسائل تقدمت ليست هذه معها وقبل تعتد بالاقراء
 كعادتها الخمس فدو ثم ان جاءت وقت حيضها ولم تحض حلت والا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت
 ميثها حلت والا انتظرت الثالثة وان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا اه من الاصل وقوله
 ثم ان جاء وقت حيضها الخ مرتب بقوله كعادتها الخمس فدو فتأمل (قوله انتزع ولدها الخ) هذا ان
 تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لاجل الرضاع أما ان علم أن حيضها يأتىها في زمنه المعتاد ولم يتأخر
 من أحل الرضاع وليس له حيثئذ انتزاعه لتمييزه أراد ضرره وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجه حته
 المرضع طلاقا رجعا أو كسخت سنة لم تحض لاحل الرضاع فانه يجوز أن ينزع منها ولده خوفا من
 أن يموت فتترنه ان لم يصر ذلك بالولد والا فلا يجوز واذا كان له انتزاعه رجعا لحق غيره من
 الورثة فاحرقى لحق نفسه بان ينزع ليعجل حيصه السقوط نفقتها أولية تروج من لا يحل جمع

(ثم ان احتاجت) من تأخر حيصها عبر رضاع ومكثت سنة وتزوجت (عدة) من
 طلاق (وثلاثة أشهر) عدها (ان لم تحض فيها) أي في الثلاثة الأشهر (والا) بان حاضت فيها (انتظرت) الحية (الثانية والثالثة أو
 تمام السنة) أي سنة بيضاء لادبي وانهم مخرج من غير نزل وان استحضت الخ زيادة في الايصاح بقوله (وان ميرت مستحاضة أو تأخر
 حيص الرضاع أو الاقراء والزوج) الطلاق (انتزع ولدها) الرضيع منها البهجة حيصها (لعرض) من الاعراض كالسرار من ارثها الى
 ماتت وكثر ويجمع الخ

(أن لم يضر) (الترع) (بالولد) بأن وجد غيره أو قبلها الولد (و) له (منعها من أرضاع غيره ولدها) باجرة أو مجانا (و) له (فسخ الأجرة أن أجرت نفسها) للرضاع (ووجب) على الحرة المطيعة ويتعلق الوجب بولي غير البالغ (قدرها) أي قدر العدة فذات الأفرأ ثلاثة قر وعذات الأشهر ثلاثة والمراتب سنة (استبراء) لرحمها (أن وطئت بزنا

٤٢٧

مشترا) اشتراها حرة لا أو تعدد الأصيل (ولا يطؤها زوج) لها أي يحرم عليه وطؤها ما لم تكن ظاهرة الحمل (ولا يعقد) عليها زوج إن كانت خلية فإن عقد وحب فسحه وإن انضم للعقد تلذذ بها أبدا تحريمها عليه كما تقدم (ولا تصدق) المرأة (في نفقه) أي الوطء حيث غاب عليها من ذكر (وأعتدت) المطلقة (بظهر الطلاق وإن لحظت) بل وإن اتصل كما لو قال أنت طالق وبطل الدم بعد نطقه بالطلاق (فحمل بأول) نزول (الثالثة و) أما (إن طلق بمحض) أي في حال حيضه (فبالرابعة) تحمل (ويشع أن لا تحمل) العدة على أحد (برؤيته) أي بمجرد رؤيته الدم بل تصير يوما أو حل يومئذ لا ينقطع قبل ذلك ولا يعتد به (ورجع في قدرها) أي الحصة (هنا) أي في العدة والاستبراء (هل هو) أي الحيض أي هل أقله (يوم أو بعضه) أي بعض يوم له بالمان زاد على ساعة (للنساء) العارقات (ولا تعد الدفعة ونحوها) هنا (حيضا) حتى تحل للأزواج بخلاف العادة فالدفعة

معها كاختها أو رابعة بدلتها كما قال الشارح (قوله أن لم يضر الترع بالولد) لا يقال أن الحق في الرضاع للام إذا طلبته فقتضاه أنه ليس له أنترعه منها لأن قول هذا عذر يسقط حقه في أرضاعه وأما حضنته فباقية وعلى الأب أن يأتيه بمن ترضعه عندها كذا في بن اله من حاشية الأصل (قوله على الحرة) أي وأما الأمة فسيأتي حكم استبراءها (قوله اشتراها حرة) أي بحرمتها وقوله أو تعدد الأصيل أي علم أنها حرة واشترها فانه ضلال (قوله ما لم تكن ظاهرة الحمل) أي من قبل وطئها بالزنا والشبهة والأفلا يحرم بل قيل بكراهة الوطء وقيل يجوز مد كره ابن يونس لكن في البيان أن المذهب حرمة نقله أبو علي المسناوي ومثله في فتاوى البرزلي نقلا عن نوارل ابن الحاحب وعلاؤه بأنه ربحا يمشي الحمل فيكون قد حاط ماء غيره بمائه وهو ظاهر أنه بن وهذا الخلاف في الظاهرة الحمل من زوجها وأما لو حملت من الزنا أو من العصب لحرم على زوجها وطؤها قبل وضع اتفاقا (قوله تأبى تحريمها عليه) وسواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعدهما كل بالوطء أو بالمقدمات وكان في زمنه لا بعده كما مر (قوله حيث غاب عليها من ذكر) أي العينة التي يمكن فيها الوطء منه ولا تصدق ولا شيء عليها (تنبيه) يختلف في الاستبراء على من تزوجت بغير إذن وإياها الغير المجبر وهي شريفة ودخل بها الزوج ثم اطلع الولي على ذلك فامصاه وكذا سعيه تروج بغير إذن وليه أو عبد بغير إذن سيده ودخل كل فامصاه الولي أو السيد بعد العلم وقيل يجب الاستبراء نظرا لفساد الماء وقيل لا يجب لأن الماء مأثوم وقيل يجب في مسحه وإرادة الزوج تزوجها بعده بأذنه وفي الأمضاء لا يجب والراحح عدم الإيجاب مطلقا (قوله بظهر الطلاق) أي بالظهر الذي طلق فيه وإن كان قد وطئها فيه (قوله وإن لحظت) أن قالت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض ثالث وقد قال المولى والمطلقات ينربصن بامسهن ثلاثة قروء أحيب ما ناطق الجمع على مثل ذلك شائع قال في الجمع أشهر معلومات مع أنه شهران وبعض ثالث وهو نظير ما هنا (قوله ويدي أن لا تحمل العقد الخ) حاصل المسئلة أنه ذكر في المدونة قول ابن القاسم تحمل مجرد رؤيته الدم وقول ابن وهب أنها لا تحل برؤيته أول الدم وقال أشهب ينبغي أن لا تحل السكاح بأول الدم فاختلاف دل هو وفاق لابن القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب وهو تأويل أكثر الشيوخ واحتماره ابن الحاحب لأن تدب عدم التعجيل لا ينافي الحلية بأول رؤيته الدم أو خلاف يحمل ينبغي على الوجب وهو أو يل غير واحد واليه ذهب سحنون بقوله هو خير من رواية ابن القاسم فادع علمت ذلك وكلام شارحنا ما زال محتملا للوافق والخلاف ولكن قوله فتحل بأول الثالثة قريبة تعين حل ينبغي على التدب ويكون مخار التوفيق (قوله ورجع في قدرها الخ) أن قالت هذا الرجوع بعارض قوله فيما تقدم فتحل بأول الثالثة فإن مقتضى أنها ما أول الثالثة أنه لا يرجع للنساء في قدره أجيب بأنه لا معارضة لأن معنى قوله فتحل بأول الثالثة نظر إلى أن الأصل الاستمرار فإن انقطع رجوعه للنساء فإن قلن أن كان أول الدم بعد حيضا كان متروجا لها بعد العدة وإن لم يعد حيضا كان متروجا لها فيها ولذلك تأول بعضهم كلام ابن القاسم بحمله على أن الحيض عنده في باب العدة كتاب العباداة فالصنف مشي أولا على قول ابن القاسم ومشى في الرجوع للنساء على القول المشهور (قوله بأن زاد على ساعة) أي دنكية وإن كان ساعة فاقبل ولا تستدبه قطعاً ولا يسئل عنه ولا كن يوجب الغسل ويهطل الصوم ويسقط الصلاة كما سيأتي في الشرح وعدتها حينئذ من الملاق بثلاثة أشهر حيث كان هذا القدر عاده لها ويلعزها فيقال امرأة طابت وهي تحيض كل شهر مرة وعدتها بثلاثة أشهر (قوله يرجع في ذلك للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود كمن واحد بشرط سلاستها

تعد حيضا فوجب الغسل ويهطل الصوم والحاصل أن دم الحيض إذا لزمه يوم فاحكم كتر فاحكم تحل للأزواج به على ما تقدم وإن أتاها بعض يوم وانقطع فهل يعد هذا حيضا تحل به يرجع في ذلك للنساء وعادتهن في بلادهن فإن قلن يعد حيضا لا ما شاءت بعض النساء أن يعضن كذلك عمل بقولهن وإن قلن أن شأن الحيض لا يكون كذلك عمل بقولهن ولا يعد حيضا (ر) أما (الطهر) فهو (كالعبادة)

أفله خمسة عشر يوما (وان أنت) المطلقة (بعدها) أي العدة (بولد دون أقصى أمدا للحل) كما لو ولدته بعد إدارتها العدة بسنة أو ستمين
أو ثلاثة (لقية) أي الزوج ٤٢٨ المطلق لان الحامل ينقيض (عالم ينفقه) الزوج عن نفسه (بلعان وان ارتابت

معتدة) أى شكت فى
حملها (ربصت) أى مكثت
(البسه) أى الى منتهى
أمد الحمل ثم حلت للازواج
(وفى كونه) أى أقضى
أمد الحمل (أربعة أعوام
أو خمساً أخلاف) ثم شرع
فى بيان عدة لوفاء بقوله
(ولمن توفى زوجها وان
رجعه) أى مطلقة طلاقاً
رجعياً لا بائناً (أو) كانت
(غيره) مد حولها أربعة
أشهر وعشر) إذا كانت
حرة كان الزوج صغيراً
أو كبيراً حراً أو عبداً كانت
هى صغيرة أو كبيرة (الا)
الكبيرة (المدخول بها) ان
ارتفعت حيضتها) بان
لم تأت على ما دنتها ولم ترها
(فيها) أى فى الأربعة
أشهر وعشر (أوارتات)
أى حصل طاريئاً فى
حملها (فتنظرها) أى
الحبيصة فإذا رأتها حلت
(أو) تنتظر (تسعة أشهر)
من يوم الوفاة لا مهملة الحمل
غالباً (وان رأت) الرينة
حلت (والا) تزل الرينة
(واقضى أمه) الحمل
وتنصت بالرق) ولو بشئ
فهى شهران وخمس ليال
إذا كانت لا تحيض أصغر
أولاً أو غيرهما أو كانت
غير مد حولها أو مد حولاً
بها ورأت الحبيص فيها
(فان) دخل بها وهى ن
وات حبيصاً (م تر الحبيص)
فيها (ثلاثة أشهر) إلا أن تتر
من أمهات تنظرها أو تسعة أشهر

من حمة الكلب لان طريقها الاحبار لا الشهادة (قوله اقل جسمه عشرون) فاداعاودها للدم قبل
تمامه لم تحسب بذلك الطهر وضمتها الى ما قبله من الدم (قوله وان انت المطامعة) لا مفهوم لاطلاقه بل المدار
على كونها معتدة من طلاق أو وفاة (قوله بعدها) مفهومه لو أنت بولدت قبل حملها ففيه تفصيل أشاره
ابن يونس بقوله قال مالك وان سكحت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل وهو الاول فتحرر
على الثاني وان سكحت بعد حيضة فهو الثاني ان وضعت له ستة أشهر فأكثر من يوم دخل بها الثاني
وان وضعت له اقل وهو الاول وقال ابن شاس اذا سكحت ثم أنت بولدت من يحميها كونه من الزوجين
الحق بالثاني ان وضعت بعد حيضة من العدة الا أن ينفيه بلعان فيلحق بالاول ولا يلزمها العان لانه نفاه الى
مراش فان نفاه الاول راعى أيضا لاغت وانتني عنهما جميعا وان كانت وضعت قبل حيضة فهو الاول
الا أن ينفيه بلعان فيلحق بالثاني وتلاعن هي وان نفاه الثاني أيضا ولا عن ولا غنت انتني عنهما جميعا
(قوله دون أقصى أم الحمل) قال أنت به بعد العدة لا يزيد من أقصى أم الحمل فان كانت ولدت قبل ستة
أشهر من دخول الثاني لم يلحق بواحد (قوله لان الحامل قد نحيض) أي ودلالة الاقراء على البراءة أكثر به
(قوله وان ارتأت معتدة) أي من طلاق أو وفاة (قوله أي شككت في حملها) أي بسبب حس في بطنها (قوله
حلاف) ابن عمر في كون أقصاه أربع سنين اربع سنين روايت القاضى سبعا وروى أبو عمر ستا
واخبار ابن القصار الاولى وجعلها القاضى المشهور وعزا الباجى الثانية لاسن القاسم وسحنون المتبطل
في الجنس القصص **بابه** ان مصت المدة المذكورة وزادت الرية ككثت حتى ترتفع ومثل ذلك
لوقحة سقطت حركة الحمل في بطنها بخلاف ما لو بقيت على شكها انها تحل للزواج عني أقصى أم الحمل
وفي المدونة لو تزوجت قبل الخمس بأربعة أشهر رد لها الخمس أشهر من وطء المأني لم يلحق الولد بواحد
منهما أما عدم لحوقه بالاول دلل بآيته على الخمس سنين بشهر وأما الثاني فلو لادته اقل من ستة وحدث
المرأة للحزم بانه من زنا واستشكل بعض الشيوخ عدم لحوقه بالاول وحدها حيث زادت على الخمس
شهر راد التقدير بالجنس ليس بفرض من الله ورسوله حتى ان الزيادة عامها بشهر تقتضى عدم للحقوق
من الاصل (قوله وان رجعية) أي وتنقل من عدة الطلاق بالاقراء بعدة الوفاة بالاشهر ولو حدثت
الوفاة قبل تمام الطهر الثالث يوم (قوله وعشر) أي وعشرة أيام وانما حذف اتقاء حذف المأدود ولا يقدر
المأدود ليالي اثلا ليرم محذور شرعى وهو حوازالا قد عليها في اليوم العاشر وليس كذلك اذ قد يقال انما
يلزم لو كان المأدود المقدر لليالي رجعا وهاو ليس كذلك اذ طولهم على النار يسخن تراعى المأني مراده من به
اهم يعلمون حكمه على الايام اسبقها عليها وهذا لا ينافى أب المأدود مجموع الليالي وأيامها (قوله الا
الكبيرة المدحرجها) حاصله ان المعتدة الأخيرة المتقدمة وهي غير حامل المتوفى عنها تمتد باربعة أشهر
وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها الاول أن سم لك المدة قبل زمان حيضتها أو حاضت بالفعل
في تلك المدة الا انى أن يقول النساء لاربعة ما وأصغر المدخول به فتعتمد به المدة من غير شرط (قوله ان
ارتفعت حيضتها) أي عبر رضاع وأما الرضاع فهي كالتي حاضت ما قبل تحمل مائة قضاء الاربعة أشهر
والعشرة الايام (قوله أو توطئ تسعة أشهر) أي فيمتظر أوله الاحيان فان حاضت أولا لا توطئ تمام التسعة
وان تمت التسعة المذكورة أو لاحلت (قوله وان زالت لرية حلت) المناسب أن يقول وان لم تزل الرية
لا حل ان يكون ما شىء املى المعتمد من أسبقا على حالها بل زوالها كما دأبه محشى الاصل والمجموع
(قوله ونصحت بالرق) أي عدة الوفاة كما المتوفى عنها يحل ولا يهى وصع حملها كما تقدم
والصنف المنة كورسوا كما زودها حرا أو عبدا رهنه محس نعمة (قوله اذا كانت لا تخص لى رخ)
طاهر من رعاها لا يكون حية مما كملت من أربعين أو كالممكن جميعها ولم يخص كماله أما الاولى

(ولا ينقلها العتق) بعد وفاة زوجها (العدة حرة) بل تستمر على عدة الرقيق (وان أقر بجميع بطلاق متقدم) زمنه كان يقر في شهر رجب
 أنه طلقها في المحرم (استأنفت العدة من) يوم (القرار) (دامت) (لا يرثها إذا انقضت) العدة (على) مقتضى (دعواه) (لومات هو
 ورثته) ان مات (وها) أي في العدة المستأنفة اذا كان الطلاق رجعيا (الا أن تشهد له بينه) بأنه طلق في الوقت الذي استأنف إليه
 طلاقه فلا يرثه كما أمهاته تأنف عدة المريض كالصحح عند قيام

ورثته أبدا ان مات من
 ذلك الممرض (ولا
 يرجع مطلق) لزوجته
 طلاقا بائنا أو رجعيا
 وانقضت عدتها ولم تعلم
 بطلاقها (بما أنقضته) على
 نفسها (فدل علمها) بطلاقه
 (وعزم لها) ما تسلفت
 ان كانت تسلفت
 شيئا للفقهاء على نفسها
 (و) غرم لها (مأذنته
 من مالها) على نفسها
 (بخلاف المتوفى عنها زوجها)
 بخلاف (الوارث)
 ينفق على نفسه من مال
 الميت قبل علمه بموته فان
 بقية الورثة لهم الرجوع
 لا تنتقل المال لهم بمجرد
 الموت ولولم يعلم بموته ثم
 انتقل بتكليف على حكم
 الاحداد على المتوفى عنها
 فقال (ووجب على)
 المرأة (المتوفى عنها)
 دون المطلقة (الاحداد
 في) مدة (عدتها وهو)
 أي الاحداد (ترك ما
 يترتب به من الحلي
 والطيب وعمله) أي
 الطيب لانه بعدله
 يتعلق بها (والتعريفه
 و) ترك (النسوب
 المصوبغ) مطلقا ما فيه
 من التزين (الا الاسود) ما لم

بعد شهران وخمس ليال ابعافا لما التانيه فقبل كذلك مطلقا وقيل ثلاثة أشهر ان كان مدخولا بها
 وهو المعتد (قوله ولا ينقلها العتق) حاصله أن الامة اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا أو بائنا أو مات عنها
 ثم اعترفت في أثناء عدتها فافهم الا ينقل من عدة الطلاق التي هي قرار ولا عن عدة الوفاة التي هي
 شهران وخمس ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرون في الوفاة واذا علمت
 ذلك فلا مضموم لقول الشارح بعد وفاة زوجها (قوله وان أقر بجميع الخ) حاصل ما في هذه المسئلة أن
 الشخص اذا أقر بطلاق مقدم امان بقر به في حال الصحة أو في حال المرض وفي كل امان تكون له بينة تشهد
 له بما أقر به أولا فهذه أربعة أحوال واما أن يشكر وقوع الطلاق منه وهو صحيح أو مريض مع شهادة البينة
 عليه بذلك وهاتان حالتان وحملتا الأحوال ست فتى شهدت البينة له وعليه بان الطلاق وقع في الصحة
 كان وتاداء الشهادة صحيحا أو مريضا فالعدة من يوم أرخت البينة وترثه في تلك العدة ان كان
 الطلاق رجعيا والا فلا ميراث لانه وان كان أقراره في المرض واستكاره فيه لكن السنة استندت
 الطلاق للصحة فالعدة من يوم أرخت على الرجوع خلا لا لابن محرز واما ان أقر ولا بينة له فان كان
 مريضا فالعدة من يوم الاقراء وترثه في العدة بعد دار لو كان الطلاق بائنا وان كان صحيحا ورثته في
 العدة المستأنفة ان كان الطلاق رجعيا ولا يرثها اذا انقضت على دعواه وكل هذا ما لم تصدقه على دعواه
 والا فلا تورث بدمها حيث انقضت العدة على دعواه (قوله وعزم لها ما تسلفت) اي كنهه لا يلزم بالعين
 اتفاقا مثل ان تستري ما قيمته دينار بأكثر من دينار لا جيل فتبيعه بدينار في بقتها فلا يلزمه
 ما زادته في الشراء على الدينار الذي باعت به ما تهاى كما نقله ح عن سماع أشهب اه بن (قوله
 وعزم لها ما أنقضته الخ) أي على قول الجمهور وحدا لا لابن وهب القائل بأنه لا يغرم لها الا ما تسلفت
 وتنفق كما ان اشترت بثمن عدة طلاق وهي ممن تحيض ولم يحصل لها رية حلت ان مضى قرآن للطلاق
 وقراء للشراء فان اشترت قبل ان تحيض شيئا من عدة الطلاق حلت للشترى بقرآن عدة الطلاق
 أو بعد عدة من قرء منها حلت من مالها الباقي أو بعد عدة من قرأ من حلت للشترى بقراءة ثالث وأما
 للرجوع فلا حاجة له كما سيأتي في الاستبراء هذا الم ترافع حيث صحتها امان اربعة حيت صحتها بان بأحرت
 لغير رضاع حلت ان مضت لها عدة الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فاصلها انها تحمل ما قضى الاجلين
 فان اشترت بثمن عدة أشهر من طلاقها حلت مضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبمضى سنة
 وشهر وبعد احد عشر شهرا فبمضى سنة وشهرين وبعد سنة فبمضى ثلاثة أشهر من يوم الشراء وأما
 من باحرت بضم الرضاع فلا تحل الاقراء كغفارة الحيض التي لم ترتب والمستحاضة التي سرت وان
 اشترت بثمن عدة من وفاة قضى الاجلين وهما شهران وخمس ليال عدة الوفاة وحيضة الاستبراء
 ان لم تستر أو ثلاثة أشهر ان باحرت بضم حيت صحتها فان ارتبثت بضعف أشهر من يوم الشراء اه من
 الاصل (قوله من الحلي والطيب) فان تطيبت قبل وفاة زوجها قال ابن رشد بوجوب نزعه وغسله
 ككها اذا أحرمت وقال الساجي وعمد الحق عن بعض شيوخه لا يلزمها نزعه وورق عبد الحق
 بينهما وبين من أحرمت بان المحرمة ادخالت الاحرام على نفسها بخلاف الموت (قوله فان من
 يتزين في خروجهن بالحري الاسود) وفي الحقيقة لا مفرم للحري والمدا على كون الاسود
 ربة على حسب العادة (قوله ولا تدخل حماما) قال ابن نجي اختلف في دخولها الحمام فقبل

كبر ريمه تو: قال من التهرؤ ويزوق ما بين يتر من خروجهن بالحري الاسود (و) ترك (الا) نشاطا بالحناء والكم) بفتح حين صحح
 معلوم به ذهب به بعض اشعر ولا يسود (بخلاف نحو الريت) من كل ما لا يطيب فيه (والسدر والاستحداد) أي حلق العانة ومثله تنف الا يط
 فلا يطيب ترك ذلك (ولا تدخل حماما ولا تطلى جسد لها) بنورة (ولا يسكن محل الاضرورة) فتكن محل (وان يطيب) أي يكحل فيه طيب
 (وتسجه مزارا) وجوبا واعلم ان المعتدة من

من محل عدتها (لعذر لا يمكن المقام معه) فيه (كسقوطه) أي إندامته (أو خوف أص أو جارسوه) إذا انتقلت (نزلت ما انتقلت له) (اللعذر (و) للمعتدة (الخروج في حوائجها) الضرورية كتحصيل

٤٣١

ولا تجارة ولا مهنة ولا
تعزية (وسقطت)
السكنى (ان سكنت
غيره بلا عذر) فلا
يلزمه أجرة ما انتقلت
اليه وقد استوفى المصنف
المسئلة فراحه ان شئت
وشبه في السقوط قوله
(كنفقة ولد) له (هربت
به) الطائفة أما وغيرها
ومثل الأب الوصي (ولم
يعلم موضعها) مسدة
هو وما فاتها تسقط عنه
فان علم وقد رعى ردها لم
تسقط (ولام ولد في الموت)
أي موت سيدها (و) في
تنجير (العق) لها من
سيدها وهو حي (السكنى)
مدة استبرائها بحبسة أو
وضع (وزيد) لها (في
العق نفقة الحمل) ان
كانت حاملا بخلاف
الموت لان الولد وارث
(كالمرتدة) وهي
متروكة لها السكنى
مدة استبرائها قبل قتلها
بحبسة أو وضع و برادها
في الحمل نفقة
(والمشبهة) أي الموطوءة
وطء مشبهة ما غلط بها
زوجته وهي غير ذات
زوج أو لم يدخل بها
زوجها ولم يعلم حال وطئها
لنحو نوم والا كانت زانية
لانفقة لها ولا سكنى وأما
النكاح فاسد اجبا يدرا
للعذر كن زوج أخته من
سب أو رضاع بلا علم منهما أو لها

من محل عدتها أي وينتقل لما أحبت من الاسكنة ولو أراد الزوج خلافه الا لغرض شرعي (قوله
وللمعتدة الخروج في حوائجها) أي طرفي النهار أو وسطه فلا يفهم لقول خليل ل طرفي النهار بل
المدار على أي وقت فيه الأمن (قوله ولا مهنة) هكذا قال الشارح كما هو ظاهر خليل ولكن ظاهر
النقل جواز خروجها في غير حوائجها فانه قال في المدونة وإذا خرجت لحوائجها أو لعرض فلا تمت بغير
مسكنها (قوله فراحه ان شئت) حاصل ما في ذلك المقام أنه ليس من العذر شكوى المرأة في الحضر
ضرب والحوار بل ان شئت دفع أمرها للحاكم ليكشف عنهم عناد ان ظهر ظلمها زوجها أو ظلمهم زوجها
فان زال الضرر وظاهره والا أخرج الظالم وأقرع بينهم لمن يخرج ان أشكل الامر على الحاكم واختلف
هـ الا سكنى في العدة لمن سكنت زوجها قبل الطلاق استصحا بالاصل أو يلزمه أجرة المسكن لها مدة
العدة لان المكارمة قد زالت قولان أظهرهما الثاني ويحوز لا يرما يبيع الدار في عدة المتوفى عنها بشرط
استثناء مدة عدتها أربعة أشهر وعشر أو يبيع المائع الذي هو الغريم للمشتري أن الدار فيها معتدة ويرضى
المشتري لان ايمان يقوم مقام الاستثناء فان لم يمت ولم يستثن لم يحز المبيع انتداء ولكنه محسح وشئت
للمشتري الخيار فان باع بالشرط المذكور وارتأت المرأة بحس بطن أو بأخر حمض فهي أحق بالسكنى
فيها من المشتري اذ لا دخل لها في التطويل وله الفسخ عن نفسه ان شاء وكذلك يحوز لا زوج يبيع الدار في
عدة المطلقة ذات الاشهر كالصغيرة والناسية بشرط استثناء مدة العدة أو ما ن ذلك للمشتري ان لم يكن
الحيض متوقعا منها كسنت ثلاث عشرة سنة أو خمسين والافق قولان مانع والجواز بخلاف ذات الاقراء
والحمل فانه لا يحوز لا زوج ان يبيعها للحمل المدة ولو باع الغريم في المتوفى عنها والزوج في الاشهر في
متوقعة الحيض المرتابة بالفعل أو بالقوة ودخل مع المشتري على انه ان زالت الرينة فالمبيع لازم والافردود
فسد المبيع للحمل بزوالها ولتردد بين السلفية والتمية وامرأة الامير ونحوه كالفاضي اذا مات وهي في بيت
الامارة وبولي غيره بعده لا يخرجها القدام حتى تم عدتها وان ارتأت بحس بطن أو بأخر حمض الى خمس
سنين كالحبسة على رجل مدة حاته بطلاق أو يموت لا يخرجها المستحق بعده حتى تم عدتها وان ارتأت
بخلاف دار حبسة على امام مسجد يموت فان لم يجره بعده اخرج زوجته الاول والعرق ان دار الامارة من بيت
المال والمرأة لها فيه حق بخلاف دار الامامة اع من الاعلى (قوله فاتها تسقط عند) اما سقطت لامها
ما تركت ما كان واجبا لها من غير عدتها ولا يلزمه بعد وطئها عوض (قوله ولا م واد الخ) حاصله أنه اذا مات
عن أم ولده فاهما السكنى مدة استبرائها ولا نفقة لها ولو كانت حاملا لم ينفقها زوجها والا كان لها السكنى
والنفقة اذا كانت حاملا (قوله كالمرتدة) استشكل ثبوت السكنى للمرتدة باها تسجن حتى تقرب أو
تقتل وأجاب في الحاشية بأنه يفرض فيما اذا غفل عن سجنها وكان السجن في بيتها أو كان لموضع السجن
أجرة (قوله والمشبهة الخ) حاصل ما في هذه المسئلة أن المرأة التي غلط بها تارة يكون لها زوج أو لا فان
كان لها زوج فاما مدخلها أو لا وان لم يكن لها زوج فان حلت فنفقة والسكنى على العالط وان لم تحل
فالسكنى عليه والنفقة عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حلت من العالط فسكنهاا ونفقتها
عليه وان لم تحل فالسكنى على العالط والنفقة عليها كالخالية على الراحح خلافا لمن يقل على الزوج وأما
لو دخل بها زوجا فنفقتها وسكنهاا عليه حلت أم لا الا أن ينفق جهابيلها فلا نفقة لها عليه ولها السكنى
والنفقة عليها الا ان يلحق بالان فانها هي نفقتها ومكسدا ما لم ينفقها السائل أو جهابيلها فان نفقتاها
أيضا ولها السكنى عليها فمما يظهر وأما إذا كان الزوج ينفقها ومكسدا ما لم ينفقها السائل أو جهابيلها فان نفقتها
ولا نفقة لها على زوجها الا ان ينفقها السائل أو جهابيلها فان نفقتها

الان في وقتها انما كان في بيتها أو كان لموضع السجن في بيتها أو كان لموضع السجن في بيتها
الزوج ينفقها ومكسدا ما لم ينفقها السائل أو جهابيلها فان نفقتها

في بيان عدمه من فقد زوجه ولم يعلم أهوى أو ميت * وهو امام فقود في بلاد الاسلام في زمن الوباء او غيره او بين مقاتلة بين اهل الاسلام او بين المسلمين والكفار اشارة لذلك بقوله (وتعتد زوجه المفقود) حرة أو أمة صغيرة أو كبيرة (في أرض الاسلام) متعلق بالمفقود (عدة وفاة) على ما تقدم ابتداءؤها بعد الاحصل الا في بيانه (ان رفعت أمرها للحاكم) ان كان ثم حاكم شرعي (أو الجماعة المسلمين عنده) ٤٣٢ وأحكام كل زمن أعصر ذلها حكمه شرعي ويكفي الواحد من جماعة

المسلمين ان كان عدلا عارفا شأه أن يرجع اليه في مهمات الامور بين الناس لا مطلق واحد وهو محمل كلام العلامة الاجهوزي وهو ظاهر لا خفاء به والاعتراض عليه تعسف (ودامت نفقتها) من ماله بان ترك لها ما تنفق على نفسها منه والافاء التطبيق عليه لعدم النفقة بشرطه المعلوم في محله وفائدة الرفع لاحكام الكشف عن حال زوجها بالسؤال والارسال للبلاد التي يظن بها ذهابه اليها للتفتيش عنه ان أمكن الارسال والاحرة عليها (فيؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها) عامين اعلاه أن يظهر خبره (بعد العجز عن خبره) بالبحث عنه في الاماكن التي يظن ذهابه اليها فاذا تم الاحل دخلت في عدة وفاة ولا يحتاج الى نية دخول فيها اوها الرجوع الى التمسك بزوجه قبل الشروع فيها لغرض حياته عندها (وايس لها بعد الشروع فيها) أي العدة (الرجوع) الى عصمة زوجها والبقاء عليها الفرض موته عندها بالشروع بها وهو قول أبي

فوصل في بيان عدة من فقد زوجها لما انتهى الكلام على العدة وكان سمها أمرين طلاقا وفاء شرع في بيان ما يحتملها وما هي عدة امرأة المفقود في بعض صورته والمفقود من انقطع خبره مع احكام الكشف عنه فيخرج الاسير لانه لم ينقطع خبره المحموس الذي لا يستطاع الكشف عنه (قوله وهو امامه فقود في بلاد الاسلام الخ) أي فاقسام المفقود خمسة فقود في بلاد الاسلام في غير زمن الوفاء او فيه ومفقود في مقابلة بين أهل الاسلام ومفقود في أرض الشرك ومفقود في مقاتلة بين المسلمين والكفار أما الاول فهو الذي قال فيه وتعد ذوجه المفقود في أرض الاسلام الخ وأما الثاني فهو الذي في قوله وفي المفقود زمن الطاعون بعد ذهابه وأما الثالث فهو الذي في قوله واعتدت في مفقود المعتكف بين المسلمين من يوم التقاء الصفين وأما الرابع فهو الذي في قوله ومفقود أرض الشرك فانهما كثر لمدة التعدير الخ وأما الخامس فهو الذي في قوله وفي المفقود بين المسلمين والكفار بعد ستة بعد المظفر (قوله أشار لذلك) أي شرع بفصل تلك الاقسام الخمسة وان لم يصرح بمفقود أرض الشرك في الدخول لكنه فصل الجميع ماوضح عبارة (قوله وتعد ذوجه المفقود الخ) أي ان كان فقده في غير زمن الوفاء (قوله صغيرة أو كبيرة) أي مسلمة أو كافرة (قوله ان كان ثم حاكم شرعي) أي حاكم سياسة سواء كان واليا أو غيره (قوله أو لجماعة المسلمين) كدائرة لادنة وعبر عنه بعضهم بقوله لصلحي خبراتها (قوله والاعتراض عليه تعسف) أي اعتراض الشيخ أبوبلى المسناوي قائلا لم أر من ذكره ولا أطنه يصح (قوله ودامت نفقتها) أي ولم تحس العنت والافتقار عليه للصررفه في أولى من معدومة النفقة كما قال الاشباخ (قوله فيؤجل الحر أربعة أعوام) أي سواء كانت لزوجته مدخولا لها أم لا لدعته قبل عييته للدخول أم لا والحق ان تأجيل الحر باربع أعوام والعبد نصفها تعبدى أحجج الصحابة عليه وحيث ضرب الاجل المدكور لواحدة من نساء المفقود قامت دون غيرها من نساء المفقود وان امتنعت الباقيات من كونهن الصرب لمن قامت ضربا لهن وظلن ضرب أحل آخر لا يجب لذلك بل كفي أحل الاولى ما لم يختزن المقام معه فان اختزنه فلهن ذلك وتستمر لهن النفقة (قوله بعد العجز عن خبره بالبحث عنه) من هنا نقل المشذلي عن السيوري أن المفقود اليوم يسطر مدة التعدير لعدم من بحث عنه إلا نوافره فليدعه عدا الجيد كما في البدر القرافي ولا يمكن محله هذا كله عند دوام النفقة وعدم خوف العنت كما علمت ودين الله يسر ولا ضرر ولا ضرار (قوله دخلت في عدة وفاة) أي وعلمها الاحداد عن ابن القاسم خلافا لعبد المالك * واعلم انه محذور انقصاء العدة ان كورة تحلل للزواج ولا يأتي هنا قوله سابقا ان تمت قبل زمن حيضتها وقال النساء لاربعية منها والا لانه ظنتم ان تمام تسعة أشهر وذلك لانقصاء أمدا الحمل من حين التأجيل ككادى عيب (قوله وقد ربه الخ) أي فيقدر وفاته لمتعد عدة وفاة ونأخذ جميع المهر ونلبيك قد دخل بها وهذا قول مالك والشافعية وروى حماد عن ابن القاسم انه لا يكمل لها المهر بل لها نصفه الا اذا مضت مدة التعصية أو تمت برته وعلى الاول اذا كان الصداق مؤجلا فهل يعجل جميعه وعمره بل بعد ان يرى من تأجيله وهو قول مالك وهو الراجح واعلم ان كس الاول أرجح مع حد اول ما أحل بالموت لان هذا هو مقتضى عدة رغبة قد برطلاقة أشار له المصنف بعمره فتحل للزواج الخ فالخاضع أن يمدد وفاته لا حل أن يمدد عدة وفاة

عمران ورح وقال أبو بكر بن عبد الرحمن طهالم تخرج من العدة
فلا خرجت منها فليس لها الرجوع انفاً (ولا بعة) طهافاً عاتقاً له - سقط من زوجه الفرضها سوتة يندرج فيها (بعضها) (بعضها)
أي بالشروع في العدة (طلاق) من المفقود عليها بقية طهافاً (مختار) رعي (بالدول) لزوج (أبي) وليه وعائده (بعضهم للآخر)
الزجاء (بعضه جديدة بعد الشئ) بأن طلقها أو مات عنها (إن كان) إلا أنه أي المفقود (طهافاً مختاراً) بل الله - ولا اله في بها أي إن
وطهرها الثاني وطهافاً محل الميتونة

فإن جاء) المفقود بعد عقد الثاني عليها (أوتين حياته أو موته فيكذات الوليين) فتفوت عابه أن تلذذ بها الثاني غير عالم بحقيقته أو حياته أو بكونها في عدة وفاة الأول فإن تلذذ بها أو ما بواحد من هذه الأمور فهي للمفقود وفائدة كونها للمفقود في الثالث فسخ نكاحها من الثاني وتأيد حرمتها على الثاني وارثها الأول (بخلاف المني لها) وهي من أخبرت ٤٣٣ بموت زوجها الغائب فاعتدت

و تزوجت ثم قدم زوجها
أوتين حياته فلا تفوت
بدخول الثاني غير عالم ولو
ولدت الأولاد أو حكم بموته
حاكم (و) بخلاف (المطلقة)
لعدم النفقة بشروطه ثم
ظهر سقوطها عن الزوج
بان أثبت أنه ترك عندها
ما يكفيها أو أنه وكل وكيل
موسر أبدها عنه أو أنها
أسقطت عنه في المستقبل
فلا تفوت بدخول الثاني
(و) بخلاف (ذات المفقود)
المتقدم ذكره (تزوجت
في عدتها) المفروضة لها
(فسخ) المسكاح لذلك
بإستبراء وتزوجت بثالث
ثبت أن المفقود كان قد
مات وانقضت عدتها منه
في الواقع قبل عقد الثاني
ولا تفوت على الثاني بدخول
الثالث (أو) تزوجت
امرأة (بدعواها الموت)
لزوجها أي مجرد دعواها
(أو شهادة غير عدلين)
على موت زوجها (فسخ)
نكاحها لعدم شهادة
العدلين بموته وثبت بالعدول
أنه مات فتزوجت بثالث
(ثم طهر أنه) أي نكاح
الثاني في المسئلةين كان
(على الصحة) فلا تفوت
على الثاني بدخول الثالث
مقوله (ولا تفوت بدخول)
راجع للمني لها وما بعدها

ويكمل لها الصداق ولا نفقة لها في العدة و يقدر طلاق لا حل أن تفوت على الأول بدخول الثاني
ولحيتها الأول إذا كان طلقها طلقين قبل فقدم بعصمة جديدة فتأمل (قوله فيكذات الوليين) أي في
الصور الثلاث وهي مجيئه أوتين حياته أو موته (قوله في الثالث) أي وهو تبيين موته ولم تنقض عدتها
سنة في الواقع ونفس الأمر لكونه مات من شهر مثلاً وهو معنى قولهم في ذات الوليين ولم تكن
في عدة وفاة من الأول (قوله وهي من أخبرت بموت زوجها الغائب) أي سواء كان المخبر لها بالموت عدلاً
أو غير عدلاً (قوله أو حكم بموته حاكم) أي حيث كان المخبر بالموت عدلاً ولا يثبت بدور حكم الحاكم
بغير العدلين والفرق بين ذات المفقود والتي حكم بموت زوجها حاكم أن الحكم في المفقود استند
إلى اجتساد الحاكم بشيئ فقد لم يبين خطؤه لم يبال بحقيقته بعد الدخول لكونه محوزاً لذلك عند
ضرب الاحل والتي حكم فيها الحاكم بموته فقد استند إلى شهادة طهر خطؤها أما إذا لم يحكم بذلك حاكم
فواضح وما ذكره المصنف من أن المني لها زوجها والمحكم بموته لا تفوت بدخول الثاني هو المشهور
من المذهب وقيل تفوت على الأول بدخول الثاني مطلقاً حكم بالموت حاكم أم لا وقيل تفوت إن حكم
به وعلى المفتي به أن رجعت للأول اعتدت من الثاني أن دخل بها كعدة المسكاح الصحيح فإن مات القادم
اعتدت منه عدة وفاة ولا حد عليها إلا المني شهية (قوله ولا تفوت بدخول الثاني) أي ولو ولدت أولاداً
من ذلك الثاني وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا تفوت بدخول الخ) بجملة المسائل التي لا تفوت فيها
على الزوج بالدخول سبعة ذكر المصنف خمسة وبقية مسألتي الأول منهن ما إذا قال الزوج عمة
طالق مدعيار وحة عائسة اسمها كذلك قصد طلاقها به وله زوجة حاضرة شريكها في الاسم ولم يعلم
بها فطلقت عليه الحاضرة لعدم معرفة العائسة فاعتدت وتزوجت ثم أثبت أن له زوجة عائسة تسمى
عمة فتدلى به الحاضرة ولا يفيت بدخول الثاني الثانية ذوات زوجات وكل وكيلين على أن يزوجا
من وجه كل منهما واحدة وسبق عقد أحدهما الآخر فسخ نكاح الأولى منها ما ظناً أنها الثانية لكونها
حاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين أنها الرابعة لكونها ذات العقد الأول فلا تفوت
على الأول وأما الثانية فيتمسك بنكاحها لكونها الخامسة ولو دخل بها وليس كلاماً فيها (قوله
أي لا تنها مده) أي أو ثبت موته وطهر أنه انتهى مدة التعمير يورث بها ماله وتعتق أم ولده ولو
لم يحكم بضمها كما لم يمس كذلك بل المراد انتهاء مدة التعمير مع الحكم بموته والمعتق يورثه المورثون
يوم الحكم بموته لا وارثه يوم الفسخ ولا يوم نزع مدة التعمير بدون حكم كما نقله ح عن ابن عرفة
ونصه وأقول المذهب واضح بان مستحق ارثه ووارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه سن عقوبته اه
من حاشية الأصل فإذا علمت ذلك فلا ميراث لزوجاته إلا في ضرب لمن الاحل لان حالة موته لم يكن
في عصمته وإن كن أحياء بل مجرد شريعته في العدة انقطع ميراثهن منه ان لم يثبت موته قبل
شروعهن في العدة فتأمل (قوله كزوجة الاسير الخ) أي ولا يضمن الحكم بموت الاسير ومفقود
أرض الشرك أيضاً بعد تلك المدة واعتدت زوجة كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فإن جاء
بعد القسم أتركته لم يرض القسم ويرجع له متاعه (قوله وهو سبعون سنة) أي وهو مشهور
المذهب واختار الشيباني وحكم بحمس وسبعين بقي لو فسد الرجل وقدم باع مدة التعمير أو
حازوها كن فقد وهو ابن سبعين أو ثمانين ابن عرفة إذا فقد وهو ابن سبعين زيد له عشرة أعوام أبو
عمران وكذا ابن القمامين إذا فقد ابن خمس وسبعين زيد له خمس سنين وإن فقد ابن مائة احتد

(و) إذا اعتدت امرأة المفقود وحلت للأزواج (بقيت أم ولده)
على ما هي عليه (و) بقى (ماله) لا يورث (للتعمير) أي لا تنها عدة فيورث ماله وتخرج أم ولده حرة (كزوجة الاسير ومفقود أرض
الشرك) فإنها كانت مدة التعمير ان دامت بقاءها أو الاطراف التي لم يبق لها (وهو سبعون سنة) من ولادته يورث ماله وتعتق زوجته عدة
وفاة وتخرج أم ولده حرة قال المصنف

المسلمين من يوم النكاح
 (الصفين) على قول مالك
 وابن القاسم وقال المصنف
 بعد انفصال الصفين
 والارجح الاول الا أن
 الاظهر في النظر هو الثاني
 فيجب التعويل عليه
 وهذا اذا شهدت البينة
 أنه حضر صف القتال
 والادك المفقود في بلاد
 الاسلام المتقدم ذكره
 (وورث ماله حينئذ) أي
 حين شروع زوجته في
 العدة واعتدت عدة وفاة
 (في الفقهاء) صفى
 (المسلمين والكفار بعد
 سنة بعد النظر) في شأنه
 بالسؤال والتفتيش حتى
 يغلب على الظن عدم
 حياته ويورث ماله حينئذ
 (و) تعتد (في المفقود زمن
 الطاعون بعد ذهابه وورث
 ماله) لغلبة الظن بموته
 والله أعلم (فصل يجب
 استبراء الامه) بحضة
 ان كانت من ذوات الحيض
 أو بثلاثة أشهر ان كانت
 من غيرهن كما سيأتي بيانه
 (بالمالك) أي بمحصل
 ملكها بشرائه أو غيره ولو
 بانتراعها من عدده لا
 بالزواج ان أراد وطأها
 بشروط أربعة أشار إليها
 بقوله (ان تعلم براءتها)
 فان علم براءتها من الحمل
 كودعة عدده أو مرهونة
 أو مبيعة بالخيار تحت يده
 وحاضنت زمن ذلك ولم
 تخرج ولم ياج عليها سبدها
 ثم اشتراها فلا استبراء عليه وأشار إلى شرط الثاني بقوله (ولم تكن مباحة الوطء) حال

فيما يراذله اه بن (قوله وان اختلفت الشهود الخ) ويجوز شهادتهم على التحمين للضرورة وحلف
 الوارث حيث كانت الشهادة على التحمين بان ما شهدوا به حق ويحلف على الميت معتمدا على
 شهادتهم وانما يحلف من يظن به العلم فان أرخت البينة الولاية فلا يمين (قوله الا أن الاظهر في النظر
 هو الثاني) أي لانه الاحوط على ان ما قاله مالك وابن القاسم يمكن تأويله بان المراد من يوم النكاح
 الصفين آخر يوم التقائهما وهو يوم الانفصال (قوله بعد سنة بعد النظر) اعترضه ر بان القدي في عمارة
 المتبطين وابن رشد وابن شاس وغيرهم ان السنة من يوم الرفع للسلطان لا من بعد النظر والتفتيش عليه
 وأجيب بان ما قاله المصنف تابعه في دليل التابع لابن الحاجب التابع للمتبطين عن بعض الموثقين
 ووقع القضاء في الأندلس (قوله زمن الطاعون) أي وما في حكمه مما يكثر الموت به كسعال ونحوه
 ولو عبر بالوطء لشم ذلك كله والطاعون بثرة من مادة سمية مع طب واسوداد حولها من وخز الجفن
 يحدث معها ورم في العالب وفي وخفقان في القلب يحصل غالبا في المواضع الرخوة والمغابن كنتحت
 الابط وخلف الاذن والو باء كل مرض عام بقي شيء آخر وهو أن الطاعون بارادة الله تعالى لا باذنه
 وحاصله أنه اذا أراد الله هذا الامر لكثرة الزبا يحرك الجن بحصول ذلك المعنى كما يتحرك العدو ولاهلاك
 عدوه في بعض الازمان دون بعض بارادة الله تعالى الا أن الله لا يهلكهم من ذلك في بعض الناس وتمكينهم
 في ذلك من بعض الناس بعد الملك عنه كذا في الحاشية

فصل يجب استبراء الامه لما أنهى الكلام على العدة من طلاق ووفاء وتوابعها التبعها بالكلام
 على الاستبراء المشتق من التبري وهو التحليص وهو لغة الاستقصاء والمحث والكشف عن الامر
 العامض وشرعا قال في توضيحه الكشف عن حال الارحام عند انتقال الاسلاك مراعاة لحفظ الانساب
 وقال ابن عرفة مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة أو طلاق لتحريح العدة ويدخل استبراء الحرة
 وهو للعيان والموروثه لانه للملك لا لذات الموت اه خرشي قال في الحاشية ثم هذا صريح في أن المراد
 بالاستبراء نفس الحيض والظاهر أنه نفس الحيض فكما أن العدة نفس الطهر يكون الاستبراء نفس
 الحيض ثم ان الاستبراء اذا كان بالاشهر يكون نفس الاشهر فيكون اضافة مدة لما بعده للعيان واذا
 كان للحيض فالاضافة حقيقية اه وحيث علق المصنف الوجوب بالاستبراء علم أن المراد به
 الكشف عن حال الرحم لانه هو الواجب لا المدة (قوله أي بمحصل ملكها) أي بسبب الملك
 الحاصل أي المتحدد واعلم أن الجارية لا تصدق في دعواها بالاستبراء بمحض أو وضع حمل حتى
 يظنرها النساء كذا في الحاشية (قوله لا بالزواج) اعلم يجب استبراء ما بالزواج لان شرط عقد
 النكاح أن يكون على امرأة خالية من جميع الموانع حرة كانت أو أمة فعلم انه لا يصح العقد عليها
 الا بعد العلم ببراءة رجها بخلاف انتقال الملك فلا يشترط العلم ببراءة الرحم ولا يتوقف على ذلك فيه
 (قوله ان أراد وطأها) أي فاذا اشترى جارية أو وهبت له أو تصدق بها عليه ولا يجب عليه استبراءها
 بالشروط المذكورة الا اذا أراد وطأها في الجلاب من اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها حتى
 يستبرئها بحضة وفي المقدمات استبراء الاماء في البيع واحب لحفظ النسب ثم قال ويجب على
 من انتقل اليه ملك أمة يبيع أو هبة أو نكاح من وجوب الملك ولم يعلم ببراءة رجها أن لا يوطأها
 حتى يستبرئها فربعة كانت أو وضعية اه (قوله فان علم براءتها من الحمل) أي ومن الوطء لا
 مفهوم لقوله الحمل (قوله ولم ياج عليها سبدها) أي لم يكن مستردا عليها في الدخول والخروج
 ومن ذلك أيضا ما اذا اشترىها ناعها قبل غيبة المشتري عليها ما قبل ان يفتلي بها (قوله ولم تكن
 مباحة الوطء) أي في نفس الامر والظاهر كما مثل الشارح احترازا عما لو كشف العيب أن وطأها
 حرام كان يوطأ أمة ثم تستحق فيستبرئها من مستحقها ولا يوطأها حتى يستبرئها لان الوطء الاول
 وان كان سحا في الطاهر الا أنه فاسد في بعض الامر (قوله مثلا) راجع لقوله يشترىها فقط

(ولم يحرم في المستقبل) وطؤها كعنته وخالته من نسب أو رضاع وكأم وزوجته فلا استبراء لعدم حمل وطئها أو للرباع بقوله (وأطاعت الوطء) احترازاً من صغيرة كبرت خمس سنين لعدم إمكانه عادة ويجب الاستبراء لكل ما استوفيت الشروط (ولو وخشا) كالعلمية (أو بكراً أو متزوجة طاعت قبل البناء) وإن كان لا استبراء على زوجها لو دخل بها (أو أساء الظن) بها (كمن) أي كامة (عنده) بأيداع أو رهن (تخرج) لقضاء الخواجات إذا اشتراها من سيدها مثلاً وحب عليه استبرائها بخلاف مملوكة تخرج فلا يجب للمشفقة (أو كانت) مملوكة (لغائب أو محبوب ونحوه) كقطوع الأنثيين أو البيضاء اليسرى (أو مكاتبية عجزت) عن أداء النجوم فرجعت رقيقاً أسيداً (أو أبضع فيها) بأن أعطى انساناً من أمه ليشتريها من بلد سافر إليها (فأرسلها) الموضع معه (مع غير مأذون) له في الأرسال معه فإنه يجب عليه استبرائها بخلاف مملوكة جاء بها أو أرسلها مع مأذون (و) يجب الاستبراء (على المالك) لامة ٤٣٥

(اباع) موطوأة (أو زوج موطوأة) أي من وطئها بالفعل والافله بيعها وتزويجها بالاستبراء للامن من جملها منه مالم يظن بها الرافق الترويض فيجب استبرائها عليه (أو وطئت) أمته (بشبهة) أو زنا (أو رجعت له من غصب) يمكن وطئها فيه (و بالعق) عطف على بالملك أي ويجب الاستبراء على الجارية بعقها إن أرادت الزواج بغير معتقها وهذا إن وطئت قبل عتقها ولم ترالحيض بعده والا فلا استبراء عليها إن كانت غير أم ولد (واستأنفت) الاستبراء (أم الولد فقط) دون غيرها إذا مات سيدها أو أعتقها (إن استبرأت أو اعتدت) من طلاق أو موت زوج قبل عتقها (أو غاب سيدها غيبة علم أنه لم يقدم منها) فأرسل بعقها أو مات ولا بد من استئذانها

والكاف في قوله كزوجته استقصائية (قوله ولم يحرم في المستقبل) أي بعد الشراء والدخول في الملك وأما قبل الشراء والدخول في الملك فالحرمة عامة لعدم الملك لالة جرمية وعدمها (قوله وأطاعت الوطء) أي وإن لم يمكن جملها عادة كبرت ثمان والحق أن اطاعة الوطء لا مضطرب سن بل تختلف باختلاف الأشخاص فان قلت إن التي لا يمكن جملها عادة قد ينفق براءة رجها وشرط وجوب الاستبراء أن لا ينفق البراءة أجيب بأن شرط الاستبراء عدم تنقذ البراءة من الوطء لامن الحمل في تنقذ براءة من الوطء وجب الاستبراء تنقذ براءة رجها من الحمل أم لا فعلى هذا الخواب اشتراط البراءة من الوطء في غير ممكنة الحمل تعبدى (قوله أو بكراً) أي لاحتمال أصابها خارج الفرج وجملها مع بقاء البكارة (قوله كمن أي كامة عنده الخ) هذه الامثلة من هنا إلى قوله أو أبضع فيها كلها من أمثلة سوء الظن (قوله أو كانت مملوكة) موطوف على ما في خبر المبالغة (قوله أو البيضاء اليسرى) اعلم بالعلم عليه لانه يمدحها منه لان البيضاء اليسرى هي التي تطبخ النوى فإذا قطعت كان الشأن عدم الحمل ولكن قد علمت أن أحكام الاستبراء يراد بها التبعيد (قوله فانه يجب عليه استبرائها) أي ولو حاضت مع ذلك الرسول فلا يكفي بذلك الحيض لان الرسول ليس بأمينه بخلاف لو قدم بها الموضع معه فحاضت مع ذلك الموضع أو أرسلها بادن وحاضت مع الرسول (قوله مالم يظن بها الزنا) انما وجب عليه الاستبراء في الترويض لان شرط العقد الخاوس الموانع كما تقدم (قوله إن أرادت الزواج بغير معتقها) أي وأما المعتق فله تزويجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة وهذا إذا كان يطؤها قبل العتق وأما إذا اشتراها وأعتقها عقب الشراء أراد العقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه (قوله فتحصل الخ) اعلم أنه إذا مات السيد ولا بد من الاستبراء كانت أم ولد أو غيرها ولو استبرئت قبل الموت أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنها قبله لا يمكنه فيها الوصول إليه وأما إن أعتقها فام الولد لا بد من استبرائها ولو كانت قد استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنهما أرسلها أو أغير أم الولد فاستبرأ مالم يكن استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان غائباً قبله والا كنفته بذلك ولا يحتاج لاستئذان الاستبراء (قوله متعلق بقوله يجب الاستبراء) أي فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب وعلم من قوله بحيضه أن القرء هنا ليس هو الطهر كالعدة بل الدم بمجرده ويطهه يحصل البراءة فلا يشتري التمتع بغير ما بين الصرة والركبة والياء في قوله بحيضه للعدة وفي قوله ملك للامنية فلم يلزم عليه تعلق حرفي جرمي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله إن كانت من ذوات الحيض) أي وكانت عادتاً بانتيها في أقل من تسعة أشهر والا فلا تستبرأ بالاشهر كما يأتي (قوله بان توضع بعد الشراء تحت يد

الاستبراء ولا يكفي الاستبراء أو العدة السابقة على عتقها لانها فراش للسيد والحيضة في حقها كالعدة في الحره وكما أن الحره تستأنف العدة لموت أو طلاق ولا يكفي ما استبرأ أو عدة شبهة سابقة فكذا أم الولد فتحصل أن عتق أم الولد موجب للاستبراء مطلقاً في جميع الصور كغيرها إن وطئت قبله ولم تستبرأ أو تخرج من عدة (بحيضة) متعلق بقوله يجب الاستبراء أي يجب الاستبراء بالملك على المالك الخ وبالعتق بحيضة فقط إن كانت من ذوات الحيض (وكفت) الحيضة (إن حصل الموجب) أي موجب الاستبراء من ملك أو بيع أو عتق (قبل نهض أكثرها) أي الحيضة (اندفاعاً) فإذا ملكها انسان بهمة أو غيرها وهي حائض في أول نزول الحيض كفت وإن ملكها بعد نزول أكثر اندفاعاً ولو أقل أياماً كالنوم بين الاوابين من خمسة لم تكف ولا بد من حيضة أخرى كما أشار له بقوله (والا) بان حصل الموجب بعد مهضي الإكثار (ولا) يكفي (و) كفي (اتفاق البائع) الموطوأة (والمشتري على) حيضة (واحدة) بان توضع بعد الشراء تحت يد

أمين كما سيأتي (فإن تأخرت) الحيضة عن عاداتها (ولو لرضاع أو مرض أو استحيضت ولم تميز) الحيض من غيره (فثلاثة أشهر) استبرأؤها (كالصغيرة) المطيعة (والباينة) استبرأ كل منهما ثلاثة أشهر وكذلك من عاداتها الحيض بعد التسعة وان كان عاداتها الحيض بعد ثلاثة أشهر فهل تكفي بثلاثة أشهر أو لابد من الحيضة اختلافاً قول ابن القاسم في ذلك واعمل الاظهر الثاني (الأن تقول النساء ربيبة) الاخصر الا أن ترتاب من تاحريضها واستحيضت ولم تميز (فتسعة أشهر) استبرأؤها (وبالوضع) عطف على حيضة أي وبوضعها ان كانت حاملاً (كالعدة) أي بتمام وضعها كله (وحرم) على المالك (الاستمتاع) بوطء أو مقدمة (في زمره) أي الاستبراء ثم ذكر بعض مفاهيم القيود المتقدمة زيادة في الايضاح بقوله (ولا استبراء على من هي تحت يده بكودبة) أدلت المكاف المردونة وأمة زوجته (أو بيعة بخيار ان حصلت) الحيضة عنده من هي تحت يده أيام الايداع ونحوه وأيام المياد عند المشتري (ولم يخرج) الامه لخاصة أو غيرها ٤٣٦ (ولم يلح عليها سبداها) والا وحسب لاساءة الطن كما تقدم (و) لا استبراء

(على من أعتق) أمته الموطوءة له (وتزوج) بها بعد العتق لان وطء الاول صحيح (أو اشترى) زوجته وار قبل البناء بها وهذا مفهوم قوله ولم تكن مباحة الوطء (ولو اشتراها) أي زوجته (بعد البناء) بها (فباعها) لرجل (أو أعتقها أو مات) عنها (أو عجز المالك) عن أداء الكتابة بعد أن اشترى زوجته التي بقي بها ورجعت لسيدته بان انزعها منه (قبل وطء الملك) الحاصل بالاشراء هذا طرف تنازعه الافعال الاربعه قبله أي باع وأعتق ومات وعجز (لم تحمل لسيدته) اشترها من الزوج أو انزعها من مكانه أو ورثها اذا مات (ولازوج) يريد تزويجها بعد العتق أو الموت أو البيع أو عجز المالك فقوله اسيد راجع لما

امين) قل بن الذي يتبادر من النقل أن المراد استبرأؤها قبل عقد الشراء فقط وبذلك ينتفي تكراره مع المواضع الآتية فقول الشارح بان توضع بعد الشراء المناسب قبل عقد الشراء وقوله كما سيأتي لا يظهر بل هو في المواضع وهي مسئلة أخرى (قوله تسعة أشهر استبرأها) أي فان لم ترد الربيبة حلت وان زادت مكنت أقصى أمد الحمل والحاصل أنه ان زالت الربيبة قبل التسعة أشهر أو بعد تمامها حلت بمجرد زوالها وان استمرت الربيبة بعد التسعة أشهر فان لم ترد حلت بمجرد تمام التسعة وان زادت مكنت أقصى أمد الحمل كما أفاد ذلك نقل بن عن ابن رشد (قوله وبالوضع) أي ولو علقه فاستبراء الحامل بالوضع حكم العدة (قوله وحرم على المالك الاستمتاع الخ) أي الا أن تكون في ملك سيدها وهي بينة الحمل منه واستبرأها من زنا أرغصب أو اشتباه فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل جائز واحتار بن الحرمة تبعاً لابن رشد لاحتمال انفاس الحمل وهذا الخلاف بعينه تقدم في العدة وسأني في المصنف فذهب الاستبراء (قوله لان وطء الاول صحيح) أي وهو المشهور وقيل بوجوبه اي عرق بين ولده بوطء الملك وولده من وطء السكاح فان الاول لو أراد نفيه لا تنفي من غير اعلان والشئ لا ينفي في الابلغان وقد استظهر صاحب التوضيح هذا القول (قوله أو اشترى زوجته) هذه عكس ما قبلها لان التي قبلها كان يطؤها أولاً بالملك فصارت يطؤها بالسكاح وهذه كان يطؤها بالسكاح فصارت يطؤها بالملك (قوله وان قبل البناء بها) مانع على ذلك لدفع توهم أنه اذا اشتراها قبل البناء لم يزوجها استبرأها وأما بعد بناءها فلا يتوهم وجوب استبرائها لان الماء مأوؤه ووطء الاول صحيح والاستبراء عما يكون من الوطء الفاسد ومحل كونه اذا اشتراها قبل البناء لا يجب عليه استبرأؤها ما لم يقصد بتزويجها اسقاط الاستبراء الذي يوجب الشراء والاعمال بقتيض مقصوده (قوله لم تحمل لسيدته) أي وطؤها وقوله ولا زوج أي العقد عليها (قوله عدة نسخ السكاح) أي لانه مجرد الشراء يفسخ السكاح (قوله بعد حيضة الخ) حاصله أنه اذا اشترى زوجته بعد أن بقي بها وحاضت بعد الشراء حيضة فاعتقها أو باعها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكفي في حلها للمشتري ولم يزوجها له المشتري ولم يتزوجها بعد العتق ولا وارث ولم يزوجها له الوارث حيضة أخرى بعد الموت أو العتق أو البيع (قوله بعد حيضتين) أي حصلتا بعد الشراء وقبل وطء الملك (قوله وهذا في غير العتق) مثل العتق الزوج فانه يجوز له بعد ما بعد الحيضتين ولا يتوقف على حيضة استبراء (قوله كما تقدم) أي تقدم أن العتق لا يوجب الاستبراء الا اذا لم يتقدم قبله استبراء (قوله جارية

عد العتق وقوله ولا زوج راجع للجميع (انقر ابن) اي طهر بن (عدة نسخ السكاح) الحاصل من شراء الزوج لزوجته بعد الماء لان عدة نسخ نكاح الامه قرآن كعدة طلاقها وقوله عدة اما الحرب بدل أو بيان لقرآن أو بالزوج خبره متداخلاً في أيها عدة نسخ (والا) يحصل البيع أو العتق أو الموت أو عجز المالك قبل وطء الملك بل بعده (حيضة) فقط لمن اشتراها أو ورثها أو أراد تزويجها أو انزعها من مكانه لان وطء الملك عدم عدة السكاح (كحصوله) أي حصول شيء مما ذكر من البيع أو العتق أو الموت للزوج المشتري بعد الماء بعد حيضة (حصوله) بعد الشراء وقبل وطء الملك فاما ما تكفي بحيضة أخرى تكمل به عدة نسخ السكاح (أو) حصوله بعد (حيضتين) فعليه حيضة فقط للاستبراء وهذا في غير العتق لان الامه اذا عتقت ولم تكن أم ولد بعد الحيض فلا استبراء عليها بخلاف أم الولد فانها تسفان في حيضة كما تقدم (ولا) استبراء في علي أبوطي جارية

ابنه بعد استبراءها) من غير وطء ابنته لها لانه قد ملكها بمجرد جلوسه بين فخذيها بالقيمة وحرمته على ابنته فوطؤه صار في ملكه لو كته بعد استبراءها وهذا هو الراجح قال وتؤا وتؤا ايضا على وجوبه وعليه الاقل ولو لم يستبرئها لوجب استبراءها اتفاقا (ولا) استبراء (على بائع ان غاب عليه ما شتر بخياره) أي لا يشتري (وردها) على بائعها وأولى اذا كان الخيار

كالوديع (ونذب) الاستبراء حيث كان الخيار للمشتري وقيل مطلقا وقيل يجب وشبهه في نذبه قوله (كسيد ووطئت أمته بشبهة أوزنا) حال كونها (حامله) أي من السيد ثم شرعية كالم على المواضعة وهي نوع من الاستبراء إلا أنها تختص بمزيد أحكام ولذا أوردنا بالذکر فقال بالعطف على استبراء أمته (ومواضعة العلية) أي ويجب مواضعة العلية أي الرائعة الجيدة التي شأنها ان تراد للفراسخ لحسنها وسواء أقر البائع بوطئها أم لا (أو من أقر البائع بوطئها) وهي وخش شأنها أن تراد للخدمة فان لم يقر بوطئها فلا يتواضع بل يستبرئها المشتري وفسر المواضعة بقوله (يجملها مدة استبراءها) المتقدم (عند من يؤمن من النساء أو رجل له أهل) من زوجه أو محرم كام أمينة والعمدة على المرأة المأمونة كان لها رجل أولا (وكره) وضعها (عند أحدها) أي أحد المتبايعين (وان رضيا)

ابنته) المراد به فرعه من النسب ذكر أو أنثى وان نزل لابنته من الرضاع فلا يملك الابن من الرضاع حاربه ابنته منه بالوطء بل بعد وطؤه زنا وانظر النص في ذلك (قوله على وجوبه) أي يتناع على أن الاب لا ينضم قيمته ابتداء ولو بالوطء بل يكون للابن التمسك بها في غير الاب ويسره وان كان المعتمد ما عليه الاكثر ومحل ملك الاب لها بالوطء المذکور ما لم يكن الابن وطئها قبله ولا ولا يملكها بالوطء لمعتمد ما عليه كذا قيل ولا يكن المعتمد أنها تقوم على الاب متى وطئها لانه ألقها على الابن ووجوبها عليه وان كانت تحرم على الاب في هذه الصورة أيضا لان انعاده أنه اذا وطئها الاب بعد وطء الابن فحرم على ما وان لم يكن وطئها قبل وطء أبيه حرمته على الابن دون أبيه (قوله ولا استبراء على مائع الخ) حاصله أن رب الأمة اذا باعها بخيار للمشتري ثم بعد أن غاب المشتري عليها ردها للمائع فلا يجب على المائع استبراء وان جاز للمشتري الوطء في مدة الخيار اذا كان الخيار له لانه بعد بذلك مختارا ولا يأتى له ردها وهي مأمونة من وطئه ولذا كان استبراء المائع لها غير واجب بل يندب كما سيقول المصنف وأما لو كان الخيار لاحني أو للمائع ورد من له الخيار البيع بعد أن غاب المشتري عليها فلا يطالب البائع باستبراء لانه اذا كان الخيار لغير المشتري كان هناك مانع شرعي من وطئه وهم اذا لم يراعوا المائع الشرعي لم استبرأوا اذا كانت تحت يد أو بين كالمودع والمرتب ثم ردت لربها وهم لا يقولون بذلك وهذا ما لم يكن المشتري متهم أو يسيء البائع الظن به والافصح الاستبراء (قوله وقيل مطلقا) الحاصل أنه قبل بالوجوب مطلقا وقيل بالاستحباب مطلقا وقيل بمقتضى اذا كان الخيار للمشتري خاصة وهو الذي ارتضاه شارحنا (قوله كسيد الخ) تقدم أن هذا قول من جملة الأقوال (قوله وهي نوع من الاستبراء) أي ويراد بالاستبراء المعنى الاعم وهو مطلق الكشف عن حال الرحم الشامل للمواضعة (قوله إلا أنها تختص بمزيد أحكام) وذلك كالنفقة والصمان وشرط المقدان النفقة في زمن المواضعة على المائع وضمها منه وشرط التقدم في الاستبراء وان نفقة أمته على المشتري وضمها منه والمقدوم عليه ولو بشرط لا يصر (قوله ومواضعة العلية الخ) اعلم أن المواضعة لا يشترط فيها ارادة المشتري الوطء وليست كالاستبراء وذلك لان العلية يقص الحمل من عنها والوخش اذا أقر البائع بوطئها يفتشى أن يكون حملت منه والظاهر أنه يعتبر كونها علية أو وخشا بالظن لها عند الماس لا بالنظر لها عند مالكا قاله في الحاشية (قوله أو من أقر البائع بوطئها أي ولم يستبرئها) (قوله فان لم يقر بوطئها) أي أو أقر واستبرأها (قوله بل يستبرئها المشتري) أي اذا أراد أن يوطئها ولا يجب استبراء (قوله مدة استبرائها المتقدم) أي سواء كان الاستبراء بمحضة أو بثلاثة أشهر أو تسعة على ما مر من المواضعة كما يكون وبين تحيض تكون في غيرها (قوله من النساء) أي وهو الاوصل (قوله أو رجل له أهل) أي وأما من لا أهل له ولا محرم ولا يكفي على المعتمد (قوله وليس لاحد هما الانتقال) أي بخلاف ما اذا تنازعا ابتداء وبين توضع عنده فانقول للمائع فيمن توضع عنده وبخلاف ما اذا رضيا باحدهما ركب المكره وكل منهما لا انتقال ولو من غير وجه (قوله ولا يشترط التعدد) أي على الراجح بخلاف الترجان ولا يكفي فيه الواحد على الراجح (قوله بفسد العقد) أي وان لم يقد بالتعلل وانما فسد العقد بشرط المقد اذا اشترطت المواضعة أو حرم بها العرف فان لم تشترط ولم يحرمها العرف كما في مصر لم يفسد المبيع بشرط العقد وبمحكم بالمواضعة وبمحرم المائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطالبه كذا في الحرني (قوله لترده بين الساقية والتمية) أي لانه يحتمل أن ترى الدم فيمضي المبيع ويكون ثماوان لا ترده فيرد المبيع فيكون ما تقدمه سائما (قوله ولا مواضعة في أمة متزوجة) أي اشتراها

معا (بغيرها) في وضعها عنده (وليس لاحد من الانتقال) عبه نعم اذا رضيا بمعا بقلها من عنده كان لهما ذلك (وكفي الواحد) أي وضعها عند امرأة واحدة ولا يشترط التعدد (وشرط النفقة) أي تعدد المواضعة (بفسد العقد) أي عقدي به بالتردد بين الساقية والتمية (ولا مواضعة في) أمة (متزوجة)

(ولا في أمة) (حامل و) (لا في أمة) (معتدة) من طلاق أو وفاة أو عدة في الموضع والاستبراء (و) (لا في) (زانية) لان الولد فيه لا يباحق بالبائع ولا بغيره (بخلاف راجعة) لباثعها (يعيب أو فساد يبيع أو أقاله ان غاب عليها المشتري ودخلت في ضمانه) أي المشتري برؤية الدم أو قبضها في البيع الفاسد (أو ظن وطأها) فعليه الاستبراء في الوخش والمواضعة في العلية لان لم يغيب عليها ولم يفرغ من الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليهما اذا اجتمعتا من نوع أو نوعين ويسمى ذلك بيبات تدخل العدد وحاصله أنه تسع صور باعتبار ٤٣٨ القسمة العقلية وسبع في الواقع اذ موت لا يطرأ على موت ولا طلاق على موت

فالموت يطرأ عليه الاستبراء فقط وكل من الاستبراء وعدة الطلاق يطرأ عليه أحد الثلاثة فهذه سبعة فاطارئي يهدم السابق الا اذا كان الطارئي أو المطرق عليه عدة وفاة فاقصى الاجل فقال

فصل ان طراً موجب عدة مطلقاً موتاً أو طلاقاً (أو) طراً (استبراء قبل تمام عدة) مطلقاً (أو) قبل تمام (استبراء تهمدم الاول) الذي كانت فيه من عدة أو استبراء (واستأنفت) ما طراً فهذه سبع صور طرو عدة وفاة أو طلاق أو استبراء على عدة طلاق أو استبراء وطرو استبراء على عدة وفاة (الا اذا كان الطارئي أو المطر وعليه عدة وفاة فاقصى الاجل) تسكنه وذلك في ثلاث صور طرو عدة وفاة على استبراء أو عدة طلاق وطرو استبراء على عدة وفاة ثم شرع في أمثلة القاعدة التي ذكرها بقوله (كتر و) (ثانته) بان طلقها بعد الدخول ما ثاماً

غير زوجها وذلك لعدم العائدة في مواضعة الدخول المشتري على أن الزوج مسترسل عليها وأولى في عدم المواضعة لو اشترى زوجها المسترسل عليها (قوله ولا في أمة حامل) أي من غير سيدها سواء كانت حاملاً من زنا أو من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة ككون وضع الحمل استبراء لا مواضعة لزوم النفقة والضمنان من المشتري لا من البائع (قوله اذ العدة تغني الخ) راجع لقوله ولا معتدة (قوله ولا في زانية) حاصله أنه اذا زنت الأمة وماعها المالك بعد زناها فلا يجب على المشتري مواضعتها وينتظر حيضة يستبرأ بها في المواضعة عنها لا ينفاء في وجوب استبرائها اذا أراد وطأها وفائدة كونها استبراء لا مواضعة ترتيب النفقة والضمنان على المشتري لا على البائع وان حملت من ذلك الزنا استبرأها بوضع الحمل (قائمة) احتلف هل يحرم المشتري على إيقاف الثمن أيام المواضعة على يد عدل حتى تخرج من المواضعة اذا طاب ايقاده البائع أو لا يحرم قولان واذا قلنا بالبطلان فختلف كانت مصيبة بمن قصي له به وهو البائع اذا رأت الدم والمشتري ان ظهر بها حمل أو هلكت أيام المواضعة وعلى القول بعدم الجبر وكذلك ان وقف بتراضيهما (قوله من نوع) أي كما اذا كان كل منهما بالاقراء أو بالاشهر وقوله أو نوعين كما اذا كان أحدهما بالاقراء والآخر بالاشهر وعكسه أو أحدهما بالاشهر والآخر بالحمل (قوله ويسمى ذلك بيبات تدخل العدد) قال بعض وهو باب يمتحن به الفقهاء كمتحان الخويين بباب الاخبار والتصر بغيرين بيبات الابنية (قوله اذ موت لا يطرأ على موت) فديقال ان امرأة المفقود اذا شرعت تعتد بحكم القاضي ثم ظهر موت زوجها في أثناء العدة يقال فيه طراً موت على موت وعدة الثاني تهدم الاول والجواب أن قولهم لا يطرأ موت على موت المراد الموت الحقيقي في الواقع ونفس الامر في المطر وعليه فادهم وقوله ولا طلاق على موت يقال فيه أيضاً سؤالا وجوابا ما قيل في طرو وموت على موت فتأمل فانه ان لم نقل ذلك كانت الصور والنسج كلها واقعية ويمثل لطر والموت على الموت أو الطلاق على الموت مسألة المفقود (قوله فالموت يطرأ عليه الاستبراء فقط) أي الموت الحقيقي كما علمت أي كما اذا وطئت بشبهة وهي في عدة وفاة (قوله يطرأ عليه أحد الثلاثة) أي الاستبراء والطلاق والوفاة (قوله الا اذا كان الطارئي أو المطر وعليه الخ) أي يعتبر أنقص الاجلين في ثلاث صور لانه اذا كان الطارئي عدة وفاة فالمطر وعليه اما طلاق أو استبراء واذا كان المطر وعليه وفاة فالطارئي استبراء لا غير وسيأتي

فصل ان طراً موجب عدة (قوله قبل تمام عدة مطلقاً) الاطلاق بالنسبة لطر والاستبراء فقط والا فطر والوفاة على الوفاة أو الطلاق على الوفاة لا يمكن ويدل لهذا التقيد قول الشارح وهذه سبع ولو بقيت العبارة على حالها كانت الصور تسع وقد علمت أنه لا يات صور الاستبراء فاسكن الشارح على ما قدمه في الدخول (قوله كتر و) (ثانته) بالاضافة والتنوين (قوله يطلق بعد البناء) أي وأما لو طلقها قبل البناء فانها بقيت على عدة الطلاق الاول لانه في الحقيقة لا يهدم العدة الاولى الا الدخول ولم يحصل (قوله وعدة وفاة فيما اذا مات) أي مطلقاً بعد البناء أو قبله (قوله وان لم يمس الخ) أي هذا اذا مسمها بعد ارتجاعه بل وان لم يمسها بعد ارتجاعه وقوله طلق أي قبل تمام العدة (قوله فانها باتت عدة طلاق أو وفاة) أي من

دون الثلاث (ثم) بعد أن تروجها (يطلق بعد البناء) هما

(أو يموت مطلقاً) بعد البناء أو قبله فتسكن عدة طلاق فيما اذا طلق بعد البناء وعدة وفاة فيما اذا مات ما اذا طرأت عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق رمت لطر وعدة طلاق أو استبراء على استبراء بقوله (وكاستبراء من) وطء (فاسد) زناً أو غيره (طائها) زوجها تسكن عدة الطلاق ويهدم الاستبراء (أو وطأ بغيره) فتسكن استبراء ويهدم الاول ثم ذكر مفهوم بائنه بقوله (وكتر و) (ثانته) بالجمعية (وان لم يمس) أي بطأها بعد ارتجاعه (طائاً أو مات) فانها باتت عدة طلاق أو وفاة لان

أرجاعها يهدم العدة الأولى ومثل لطر والاستبراء على العدة من طلاق بقوله (وكعدة طلاق وظلّت) وطأ (فاسدا) بشبهة أو زنا أو غصبا
(وان) كان (من المطلق) أو نكاح من غيره فتسأنف الاستبراء وتهدم العدة (وأما) المعتدة (من موت) توطأ وطأ فاسدا (فأقصى
الاجلين) عدة الوفاة وعدة الاستبراء (كعكسه) وهو طرو عدة وفاة على استبراء كاستبراء

٤٣٩

من وطأ فاسدا ماتت زوجها
أيام الاستبراء فتتمت
أقصى الاجلين تمام
الاستبراء وعدة الوفاة
(وكشترأة في عدة) من وفاة
فاتها تمكث أقصى الاجلين
تمام العدة ومدة الاستبراء
وهذه كالأولى طرافها
الاستبراء على عدة وفاة
وبقي ماذا طرات عدة
وفاة على عدة طلاق كان
يموت زوج الرجعية في
عدتها أقصى الاجلين وهي
تمام الصور الثلاث
(وهدم) أي أبطل (الوضع)
الكائن (من نكاح
صحيح) بأن كانت معتدة
من طلاق أو وفاة فوطئت
وطأ فاسدا بنكاح في العدة
أو بزنا أو بشبهة فظهر بها
حمل من صاحب العدة
(غيره) مفعول هدم وغير
الوضع هو الاستبراء من
الوطء الفاسد في العدة
أي هدم الوضع من النكاح
الصحيح الاستبراء الكائن
من الوطء الفاسد في العدة
لأنه إنما كان لحرف الحمل
وقد أمن منه بالوضع (و)
هدم الوضع (من) وطء
فاسد ولو وطئها الثاني وهي
معتدة بعد حيضة وأنت به
عدسة أشهر من وطء الثاني
ولم ينفعه (أثره) أي الفاسد

يوم طلق أو مات وقوله لأن أرجاعها يهدم العدة هذا ظاهر إذا ما عدا عدم المس يقال ما الفرق
بينها وبين من تزوج بآنته ثم طلقها قبل البناء فانها تبني على عدة طلاقها الأول وأحب بان البائنة
أجنبية ومن تزوج أجنبية وطلقها قبل البناء فلا عدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقه
الواقع فيها بعد الرجعة طلاق زوجة مدخول بها فتعد منه ولا تبني على عدة الطلاق الأول لأن
لا رجوع هدمها وكل هذا ما لم يفهم منه الضرر بالتطويل عليها كان يرجعها إلى أن يقرب تمام العدة
ببطلانها فانها تنفي على عدتها الأولى أن لم يبطأ بعد الرجعة معاملة له بتقيض قصده (قوله) وكعدة طلاق
الخ) يجب تخصيص هذه بالحرة لأن الأمة عدتها قرآن واستبراءؤها حيضة فاذا وطئت باشتباه عقب
الطلاق وقبل أن تحيض فلا بد من قرآن كمال عدتها ولا يهدم الأول إذا علمت هذا قول عب وكعدة
حرة أو أسة فيه نظر كذا في بن (قوله) أو نكاح من غيره) أي ولا يكون الفاسدا كونهما معتدة (قوله) فأقصى
الاجلين عدة الوفاة) أي وهي أربعة أشهر وعشر وقوله ومدة الاستبراء أي وهي ثلاثة أقرأء والشهران
كانت من أهلها ولا يتعين فرض هذا المثال في الحرة بخلاف المعتدة من طلاق كما علمت (قوله) وكشترأة
في عدة من وفاة) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمكث أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران
وخمس ليال وحيضة الاستبراء لنقل الملك أو ما يقوم مقامها من السهو ورومفه ومه لو اشترى أمة معتدة
من طلاق فلا بد فيها من تمام العدة الأولى وحصول الاستبراء فإذا ارتفعت حيضتها الغير رضاع فلا تحل
الاعصى سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما الوارثت لرضاع فلا تحل الا قرأين أن قلت المشتراة المعتدة من
طلاق تحرم في المستقبل على مشترئها بسبب العدة التي هي فيها فكان مقتضاها أنه لا استبراء عليها وانها
تحل بتمام العدة أجيب بأن هذه مستثناة مما يحرم في المستقبل لأن حرمتها غير مستمرة بخلاف حرمة
نحو المحرم والمتروحة (قوله) كان يموت زوج الرجعية) أي ولم يراجعها والاقتدم الأولى وتأنف
عدة وفاة كما تقدم ومثل الذي راجعها البائنة إذا عدا عليها ومات عنها فقوله في الدخول الا اذا كان
الطارئ الخ أي على رجعية ولم يراجعها ولا فرق بين كونه حرة أو أسة (قوله) وهي تمام الصور
الثلاث) ويراد على الصور الثلاث مسئلة الأمة المشتراة في عدة طلاق فانها تنظر أقصى الاجلين
(قوله من نكاح صحيح) أي المالحق بذى النكاح الصحيح والمراد كون الحمل ملحقا بابيه كان من نكاح
صحيح أو من ملك خبيث لا مفهوم لقول الشارح بأن كانت معتدة من طلاق بل مثلها استبراءؤها
من ملك ولحقه بابيه أن ولده لدون ستة أشهر من الوطء الفاسد الطارئ أو ستة أشهر منه ولم
تخص فمسل ذلك الوطء الفاسد في احتتمل أن يكون من الصحيح السابق ومن الفاسد المتأخر المالحق
بالصحيح بخلاف ما إذا حاضت قبل الوطء الفاسد وأنت به ستة أشهر فأكثر من الوطء الفاسد دفاه
ملحق بالفاسد وسيأتي حكمه (قوله) وهدم عدة طلاق) أي سواء كان الطلاق متقدما على الفاسد
أو متأخرا عنه كما استصوبه بن خلافا لعب القائل أن كان الطلاق متأخرا عن الفاسد فالوضع لا يهدم
أثره وحمل كون الفاسد يهدم أثره وعدة الطلاق ان كان وطء شبهة فان كان زنا أو غصبا فيحسب قرأ
في عدة الطلاق كذا في المجموع (قوله) دائما أكثر من عدة الوفاة) أي لأن أدل مدة الحمل ستة
أشهر وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أو شهران وحس ليال (قوله) انه قد يكون الوضع سقطا) فيه انه
لا يثنى لحوقه بالثاني الا اذا أنت به ستة أشهر من وطئه بعد حيضة والسقط ليس كذلك فالاشكال

وهو الاستبراء منه (و) هدم (عدة طلاق لا) يهدم (عدة وفاة) وإذا لم يهدم عدة الوفاة (فأقصى) من الاجلين يلزمها الموضع من الفاسد
أو تمام عدة الوفاة فان قيل كيف يتصور أقصى الاجلين مع أن مدة الحمل من الفاسد دائما أكثر من عدة الوفاة فالجواب انه قد يكون
الوضع سقطا فيصور رأيها في المنع لما زوجها ثم يهدم من الفاسد ثبوتها في الموضع فاقب بالحيثية

أقلا أنه ان كان أحد جهلها أقل مما ذكر كان لاحقا بالاول لا بالثاني فالاولى الاقتصار على الجواب
لثاني (موتمة) ذكر المصنف التداخل باعتبار موطنين وترك ما اذا كان الموجب واحدا ولكن
التبس بغيره فالحكم فيه اما أن يكون الالتباس من جهة محل الحكم وهو المرأة أو من جهة سببه فمثال
الاول كمرأتين تزوجهما رجل أحدهما بنسكاح فاسد والاخرى بصحيح كاحتين من رضاع ولم تعلم
السابقة منهما أو كلاهما بنسكاح صحيح لكن أحدهما طهنة ثانيا وجهلت ثم مات الزوج في المثالين
فيجب على كل أقصى الاحسين وهي أربعة أشهر وعشرة رعدة الوفاة لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة
أقراء لاحتمال كونها التي فسد نسكاحها في المثال الاول أو التي طلقت بآثافي المثال الثاني ومثال
الثاني كاستولدة متهرحة بغير سيد هات السيد والزوج معاغاثين وعلم تقدم موت أحدهما
على الآخر ولم يعلم السابق منهما ولا يخفى لو حالهما من أربعة أو خمسة فان كان بين موتيهما أكثر من
عدة الامة أو جهل مقدار ما بينهما هل هو أقل أو أكثر أو مساو فيجب عليهما عدة حرمة في الوجهين
احتمالا لاحتمال سبق موت السيد فيكون الزوج مات عنها حرمة وماتت بآثاف الامة وهي حيضة
ان كانت من أهل الحيض لاحتمال موت الزوج أو لارفة حدثت للسيد فماتت عنها عدة حرمة وطهنة
لها ولا تحل لاحد الا بعد مجموع الامرين وأما ان كان بين موتيهما أقل من عدة الامة كما لو كان بين
موتيهما شهران فأقل وحب عليهما عدة الحرمة فقط لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات
عنهما حرمة وليس عليهما حيضة استبراء لانهما لم تحل لسيدهما على تقديره وتزوج أولا وهما لم يحكم
ما اذا كان بين موتيهما قدر عدة الامة كالأقل فيكتفي بعدة الحرمة أو كالأكثر فمات عدة حرمة
وحيضة قولان اه من الاصل

باب في بيان أحكام الرضاع

لما كان الرضاع محرما لما حرمه النسب ومقدر جافيا تقدم من قوله وحرم أصوله ومصوله شرعا في بيان
شرائطه وما يتعلق به فبين في هذا الباب مسائل الرضاع وما يحرم منه وما لا يحرم (قوله) وهو يفتح الراء
الخ وهو من باب سمع وعند أهل نجد من باب ضرب والمرأة مرضع اذا كان لها رلة ترضعه فان وصفتها
بارضاعه قبل مرضعة (قوله لا ذكر) أي لا يحرم ولو كثر والظاهر أن لمن الحنثي المشكل بشر
الحرمة كما في ع من التثني فيما سأل في الشك في الحديث احتياطا واختلف في لس الحنثية فقال
ع لا ينشر الحرمة وتوقف فيه ولده واستظهر بعض الاشياخ أنه يحرم على الخلاف في نسكاحهم
(قوله) ولكن جاء في الحديث الخ أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام لمن الفحل يحرم (قوله) وان
كانت ميتة أي هذا اذا كانت تلك المرأة حية بل وان كانت ميتة رضعها الطاهر أو حلالا له معها وعلم
أن الذي يندبها لن أو شك هل هو ابن أو غيره وأما وشك هل كان في ابن أم لا لا يحرم لان الاصل العدم
ورد بالمالة على ما حكاه ابن بشير وغيره من القول السابق عدم تحريم لمن الميتة لان الحرمة لا تقم بغير
المباح ومن الميتة نجس على مذهب ابن القاسم ولا يحرم والمعول عليه أنه طاهر ويحرم (قوله) لم نطق
الوطء أي فحل الخلاف ان لم تطلق الوطء وأما المظنية فتشترط الحرمة اه قا وكذلك العجوز التي قعدت
عن الولادة محرم كما لا ين عرفة عن ابن رشد رخص ابن عرفة رقول ابن عبد السلام قال ابن رشد ومن
الكبيرة التي لا توطأ للكبر أو لا تعرفه بل في دتم ماته تنفع الحرمة بلعن الذكر والعجوز التي لا تلد وان
كان من غير وطء ان كان ابنا لأمه أو صغرا كذا في بن (قوله) لحوف رضع) أي لان وصل للحلق فقط
فلا يحرم على المشهور وهذا اذا كان الوصول للحوف تحمية أو وطءا بل ولو شكا (قوله) ولو لم يصب
واحدة) رد بالمالة على الشاذية التي لا يحرر الا من رضعت من رضعات متفرقات يكون كل عدة (قوله)
ما صلب في الانف) أي الموضع برع أنه وصل للحوف في الجمع (قوله) لا يشترط فيه الغذاء أي
حلا والبرام حيث جعل الغذاء قيد في الجمع ونعمه الثاني وهو غير صحيح كما نقله بن (قوله)
أو غلب أحدهما على القحة) وقوله الحكم العالمة بالعدة لها وتحريم اللبن ولو صار حنثا أو

يفتح الراء وكسرهما مع
أثبت التاء وتركها (بوصول
لبن امرأة) أي أنثى لا ذكر
قال عياض ذكر أهل
اللغة أنه لا يقال في نبات
آدم لبن وإنما يقال لبن
واللبن للحيوان من غير
بني آدم وإنما كان جاء في
الحديث خلاف قولهم اه
(وان) كانت (ميتة أو)
كانت (صغيرة لم تطلق)
الوطء ان قدر أن بها البنا
(لجوف رضيع لا كبير)
لوصفة واحدة (وان)
سقوط) بفتح السين
المهمة ما صلب في الانف
(أو) وصوله للحوف
بسبب (حقة) بضم الحاء
المهمة دواء يصب في
الدبر (تعذى) أي الحقة
أي تكون غذاء لا مطلقا
وصولها أو ما وصل من
منفذ عال كاف فلا يشترط
فيه الغذاء بل محدد وصوله
للحوف كاف في التحريم
(أو حلت) لبن المرأة (بغيره)
من طعام أو شراب فإنه
يحرم اذا وصل للحوف
(الا أن يغلب) العبر
(عليه) أي على اللبن حتى
لم يبق له طعم ولا أثر مع
الطعام ونحوه ولا يحرم
ولو خلط لبن امرأة مع لبن
أخرى صار ابنا لهما تساويا
أو غلب أحدهما على
التحقيق (في الجواب)
متعلق بوصول أي وصوله
للجوف في الجواب
(أو زيادة شهرين) عليه
(الا أن يستغنى) المهي
بالطعام عن اللبن احتياطا

لومين وما أشبههما فارضعه امرأة فلا يحرم قال ابن القمام إن فطم فارضعه امرأة بعد طامه بيومين وما أشبهه حرم وفي رواية بيومين وما أشبه ذلك حرم لأنه لو أعيد اللبن لكان غذاءه لقوله إلا أن يستغنى أي وقد فطم وأما مادام مستمر على الرضاع فهو محرم ولو كان يستعمل الطعام وعلى فرض لو فطم لاستغنى به عن الرضاع (ما حرمه النسب) مفعول يحرم أي يحرم كل ما حرمه النسب من الأصول وإن علت والفروع وإن نزلت وأول فصل من كل أصل لأنه أخ وأخت أو عم وأخت أو عملة أو خالة وكل فرع لاح وأخت ومثل النسب الصهرية وهي أمهات الزوجات وبناتهن إن دخل بالزوجة وحلائل الأبناء كما في الآية وقوله بوصول ابن امرأة أي من منفذ متسع كما تقدم وأشار المحقق بذلك بقوله (لا) بوصول (ابن بهيمة ولا كماء أصفر) من امرأة لأنه ليس يلين (ولا) يحرم وصول اللبن لجوف (با كتحال به) أي باللبن أو من اذن أو من مسام الرأس لعدم اتساع المنفذ فلا يسمى رضاعا وكذا الوصول لمجرد الحلق فلا يس كالأصوم في الجميع واستثنى العلماء من ذلك ست مسائل أشار لها بقوله (الأم أخيك أو) أم (أختك) وقد لا تحرم من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية أمك أو أختك وهي من النسب أما أمك أو امرأة أمك (و) (الأم ولد ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وهي من النسب أما بنتك أو زوجة ولدك (و) (الجد ولدك) من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية ولدك ولا تحرم عليك أمها وهي من النسب أما أمك أو

٤٤١

أم زوجتك (و) (الا) أخت ولدك من الرضاع كما لو رضع ولدك على امرأة لها بنت ذلك نكاح البنت وهي من النسب أما بنتك أو بنت زوجتك (و) (الا) أم عمك وعمتك (من) الرضاع وهي من النسب أما جدتك أو زوجة جدك (و) (الا) أم خالك وحالتك من الرضاع فقد لا تحرم عليك وهي من النسب أما جدتك أم أمك وأما زوجة جدك أبي أمك (فقد لا يحرم من) هذه الستة (من الرضاع) وقد يحرم لعارض (وقدر الرضيع خاصة) دون أخوته (ولد الصاحبة اللبن و) ولدا لزوجها (صاحبه من) وقت (وطئه) لها (لا نقطاعه

عنا واستعمله الرضيع كذا في المجموع (قوله ما حرمه النسب) أي كما في الحديث الصحيح يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فتؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكائنة من الرضاع قياسا على النسب (قوله ومثل النسب الصهرية) أي في كون الرضاع محرم ما حرمه الصهر والمداصل أن الرضاع يحرم ما حرمه النسب وما حرمه الصهر (قوله فلا يس كالأصوم في الجميع) أي فالمنفذ العالي في الصيام مقطر ولو ضيق أو لو وصل للحلق فقط إن كان الواصل مائعا وأما في تحريم الرضاع فليس كذلك بل كما علمت (قوله الأم أخيك الخ) اعلم أنها لم تحرم نسبا من حيث أنها أم أخ بل من حيث أنها أم أو زوجة أب وهذا المعنى مقتود في الرضاع وكذا يقال في الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد في جعل هذا استثناء وتخصيصا واعترض على خليل حيث تبعه في ذلك فكان الأولى أن يأتي بالتأنيص (قوله وقد يحرم لعارض) أي ككون أخت ولدك وحملة ولدك من الرضاع بنتك أو أختك منه أيضا وكذا كون أم ولدك وحملة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضا (قوله دون أخوته) أي ذكر أو أنثى ودون أصوله وهذا مراد المصنف بقوله خاصة وأما فروع ذلك الطعل فاهم مثله في حرمة المرضعة وأمهات وبناتها وعماتها وأحوالها كما يأتي (قوله لصاحبة اللبن) أي سواء كانت حرة أو أمة مسلمة أو كتابية ذات زوج أو سيده أو خلية (قوله لم يلحق الولد) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب اللين في وطء صحيح أو فاسد أو محرم أو يباح من قبل الرجل والمرأة فكما لا يلحق له ابنته من الرضا كذلك لا يلحق له نكاح من أرضعته المأزني بها من ذلك الوطء لأن اللبن لبنه والولد ولده وإن لم يلحق به وقد كان مالك يرى أن كل وطء لا يلحق به الولد ولا يحرم لسنه من قبل دحلته ثم رجع وقال أنه يحرم وذلك أصح (قوله لأنها صارت أم امرأته) أي لظرو الامومة فلا يس بشرط أن تكون الامومة سابقة وحرمة تلك الكبيرة عليه ظاهرة وإن لم تكن زوجة له فصلا عن كونهما مدخولا بها (قوله لأنها صارت بنت زوجته) أي بحسب ما كان والموضوع أنه كان دخل بثلث الروحة لأن العقد على الأمهات بمجرد

٥٦ - صاوى - ل

ولو بعد سنين) كثيرة (أو فارقها) ولم ينقطع لهما منه (وتزوجت غيره) وهي ذات لمن من الأول ولو أزاها كثيرة (واشترك الاخير مع المتقدم) ولو كثر المتقدم مادام لم يقطع (ولو) كان الوطء (محرام لم يلحق الولد به) كزنا أو نكاح فاسد مجمع على مساده فلو فرض أن امرأة ذات لمن من حلال أو حرام زنى بها ألف رجل وأرضعت ولدا لكان ولد الجميع من الرضاع (وحرمت المرضع على زوجها أن أرضع من) أي رضيعا (كان) ذلك الرضيع (زوجها) أي زوجها إن كان المرضع كما لو تزوجت رضيعا بولايه أبه لمصاحبة ثم طلقها عليه لمصاحبة وتزوجت بالعم أو بطئها وهي ذات لمن أو حدث بوطئه فأرضعت الطفل الذي كان زوجها فحرم على زوجها لأنها زوجة ابنه من الرضاع وإن كانت البنت طرأت بعد الوطء (أو) أرضعت (من) أي رضيعة (كانت زوجة له) أي زوجها كما لو تزوج رضيعة من أبيها ثم طلقها وأرضعت لها زوجها فحرم الكبرية عليه لأنها صارت أم امرأته والعقد على البنات يحرم الأمهات (وحرم عليه من) أي رضيعة (رضعت مبانته) أي مطلقته طلاقا مائعا (يلين غيره) فإن تزوجت بغيره وحدث لها لبن منه وصورتها طلق امرأته وتزوجت بغيره فحدث لها لبن من زوجها الثاني فأرضعت طفلة في عصمتها أم لافه زه الرضيعة فحرم على من كان طلق تلك المرأة لأنها صارت بنت زوجته من الرضاع (وإن أرضعت حملته) من زوجة أو أمة (التي بالذبح أو جنته) الرضيعة (حرمن) أي الذلالة لأن المرضع صارت أم الزوج جنته والعقد على

أيضا كيف وقد قيل قاله النبي صلى الله عليه وسلم لم ير حل من الصحابة اسمه عقبته بن الحارث تزوج بامرأة فآخبرته امرأة أنها أرضعتها فاجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له ذلك ومعناه كيف نباشرها وتفرضي اليها وقد قيل انك أحوها من الرضاع فانه بعيد من المروءة والورع قال الشافعي كانه لم يره شهادة وذكره له المقام معها اتو رعا فامر به بفراقها لامن طريق الحكم بل الورع لان شهادة المرضعة على فعلها لا تقبل عند الجمهور وانتهى من المناوي على الجامع الصغير **قوله** قال صلى الله عليه وسلم لقد همت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضر أولادهم ذلك أي فتركت النهي عنها واحتمل العلماء في المراد بالغيلة في الحديث فقيل هي وطء الموضع وقيل رضاع الحامل وسياق الحديث يقتوي الأول فلذا قال خليل والغيلة وطء الموضع وتجوز

باب في ذكر فيه وجوب النفقة على الغير

لما انتهى الكلام على المسكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات والنفقة مطلقة كما قال ابن عرفة ما به قوام معتاد حال آدمي دون سرف فأخرج ما به قوام معتاد غير آدمي كالنفس للنهائم وأخرج أيضا ما ليس معتاد في قوت آدمي كالخيل والفرا كانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله دون سرف ما كان سرفا دونه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم به الحاكم والمراد بالسرف الرائد على العادة بين الناس بان يكون زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي **قوله** على الغير أي لا على النفس لان وجوب حفظ النفس امر ضروري وحكمه ظاهر فلا يحتاج له اب يخصصه **قوله** وأسبابها ثلاثة أي التي تعرض لها هنا والافاسياها أربعة والرابع الالتزام واما ان كان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع **قوله** وأقوى أسبابها المسكاح انما كان أقوى الأسباب لانه لا يسقط عن المومر بمعنى زمنه حكمه كما أم لا بخلاف نفقة الوالدين والولد فانه تسقط بمعنى الزمن اذ لم يحكم بها كما كانت تقدم في الزكاة ونفقة المملوك تسقط أيضا بمعنى الزمن عاقلا أو غيره **قوله** المطيعة للوطء الخ شروط وجوب النفقة وسياقي تحقيق المقام وان هذه الشروط في غير المدخول بها اذا دعت للدخول وأما المدخول بها فتجب لها النفقة مطلقا وان لم تكن الزوجة مطيعة ولا الزوج باعنا الى آخر الشروط **قوله** على الزوج المانع سياقي محترمه في قوله ولا على صبي الخ **قوله** الا يعرف أي أو شرط فلو جرى العرف بانها من خراجه أو كسبه أو اشتراط ذلك على سيده عمل بذلك **قوله** لان منعت نفسها منه أي ابتداء أو دواما في زمن الامتناع لان نفقة لها لانها بعد نكاحها **قوله** وليس أحدهما الخ أي بخلاف ما اذا كان المرض جميعا واختلاف في الشايد الذي لم يطلع صاحبه هذا السياق فذهب المذوبة الوجوب خلافا للاحقون **قوله** والذي قرر به الشيخ الخ حاصل ما ذكره في التوضيح أنه جعل السلامة من الاشراف وبلوغ الزوج واطاقة الزوجية للوطء شروطا في وجوب النفقة لغير المدخول بها حيث دعت للدخول وان احتل منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط وجعل اللقائي الشرط المذكور في وجوب النفقة لارادة مطلقا كانت مدخولا بها أو دعت للدخول كنه لم يعمده بنقل قال بن والطاهر ما في التوضيح وهو مراد الشارح بقوله قاله المحشي فقه دعلت أن الشروط المخصوصة بالدعوى للدخول ثلاثة وهي اطاق الزوجية وبلوغ الزوج وعدم الاشراف لاحدهما وأما اليسار والتمكين فهما عامان في الدخول والدعوى اتفاقا لان من ثبت اعساره لا يقول أحد بوجوب النفقة عليه وكذا المرأة الناشز فلا يجب لها نفقة سواء كان شوزها بالفعل كمن منعت من الوطء بعد الدخول أو بالعزم كمن قالت له عند الدعوى ادخل وامكن لا أمكن فليفهم **قوله** كفوت غالب السودان راجع لقوله أو غيره فافهم يستعملون السويقي بدل الخبر **قوله** أو غيره أي كباقي الوجوب المقسات وما الحق به من كل ما يقتضيات

ولذا بدأ به فقال (تجب نفقة الزوجة المطيعة للوطء) حرة أو أمة توثت الامة بيتا مع زوجها أم لا (على الزوج) (المانع) حراً أو عبداً ونفقة زوجته العبد عليه من غير حراجه وكسبه كصدقة وبحرها الا يعرف كما تقدم (المومر) بها على قدر حاله كما يأتي (ان دخل بها أو كسبه) من نفسها بعد الدخول بها لان منعت نفسها منه (أو) لم يدخل بها (دعته) هي أو بحبرها أو وكيلها (له) أي للدخول ولو عند غير حاكم (وايس أحدهما) أي الزوجين (مشرفاً) على الموت عند الدعاء الى الدخول والا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها فان دخل فعليه النفقة ولو حال الاشراف ولا نفقة لغير مطيعة ولو دخل كما هو ظاهر كلام بعضهم والاوجه أنه اذا دخل لزمه النفقة ان كان بالغاً ولا على صبي وأدخول وافقتهها لان وطء كلاوطء والذي قرر به الشيخ كلام ابن الحاجب أن هذه الشروط في غير المدخول بها اذا دعت للدخول وان احتل منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط وجعل اللقائي الشرط المذكور في وجوب النفقة لارادة مطلقا كانت مدخولا بها أو دعت للدخول كنه لم يعمده بنقل قال بن والطاهر ما في التوضيح وهو مراد الشارح بقوله قاله المحشي فقه دعلت أن الشروط المخصوصة بالدعوى للدخول ثلاثة وهي اطاق الزوجية وبلوغ الزوج وعدم الاشراف لاحدهما وأما اليسار والتمكين فهما عامان في الدخول والدعوى اتفاقا لان من ثبت اعساره لا يقول أحد بوجوب النفقة عليه وكذا المرأة الناشز فلا يجب لها نفقة سواء كان شوزها بالفعل كمن منعت من الوطء بعد الدخول أو بالعزم كمن قالت له عند الدعوى ادخل وامكن لا أمكن فليفهم **قوله** كفوت غالب السودان راجع لقوله أو غيره فافهم يستعملون السويقي بدل الخبر **قوله** أو غيره أي كباقي الوجوب المقسات وما الحق به من كل ما يقتضيات غيره على مجرى عادة أهل محلهم (وادام) من أدهان أو مرقاً أو غيرهما على مقتضى عادتهم (وان) كانت (أكولة)

فيلزمه شبعها (وكسوة ومسكن بالعادة) واجب للاربعة فلا يجاب لانقص منها ان قدر ولا تجاب المرأة لاكثر ان طابته وتعتبر العادة (بقدر وسعه) أي الزوج (وحالها) أي الزوجة فان كان غنيا رفعا عن الفقراء ان كانت فقيرة وان كان فقيرا لمسه أن ينفق عليها بنفقة معتبر برفقها حالها من فقر أو غنى فليس على المومر أن ينفق على الفقيرة ما يساوي نفقة الغنية ولا يكفي من غير المتسع في الغنية نفقة الفقيرة بل لابد من رفعا عن حال الفقيرة بقدر وسعه (وحال البلد) فاذا كانت عاداتهم أكل الدرة ولا تجاب الى طلب أكل القمح (و) حال (البدو) والحضر فاذا كانت

٤٤٤

و يدحر (قوله فيلزمه شبعها) أي وهي مصيبة تزمت به فعليه كفايتها أو يطلقها اليكن يقيم كلامه على اذالم يشترط كونها غير أكولة والاولى ردها الا أن ترضى بالوسط وهذا بخلاف من أسماجر أجبر بطعامه فوحده أكله فان المسماجر له الخيار في ابقاء الاجارة وفسدها الا أن يرضى بطعام وسط وان لم يشترط ذلك عليه في العقد (قوله ولا تجاب المرأة لاكثر) المراد بالاكثرية التي لا تجاب لها هي طلبة الحالة الاغنياء ولا ينافي أنه اذا كان غنيا وهي فقيرة يلزمه رفعا حال وسط (قوله وتراد الموضع) محل لزوم ذلك الرائد اذا كانت الزوجة حرة أمالو كان ولدها رقا فالرائد على سيدها كاجرة القابلة (قوله لا المعتاد للباس) أي فليس لها أن تأخذ منه طعاما كاملا نأكل منه بقدر كفايتها وتصرف الباقي منه في مصالحها خلافا لابي عمران وكذلك لو زاد أكلها بالمرض فانه لا يلزمه الرائد (قوله عندكم بركم بركم) أي كسفي وأما ذهب مالك فلا يرى الحكم بتقرير النفقة في المستقبل لان حكم الحاكم لا يدخل المستقبليات عنده (قوله فيلزمه ما قرر) أي باتفاق أبي عمران وغيره وتمنع به ما شاءت (قوله الا أن تكون حنبا) أي وان لم تكن الجنابة منه بل ولو كانت من زنا ولا غرابة في الزامه الماء لغسلها من الزنا فان النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعم ذلك في الحاشية ولا مفهوم للجنابة بل العسل المصوب واحسا أو غيره كذلك (قوله ولو اعتاده قوم على المذهب) أي ولو كان شأها بالسهة فاذا تزوج انسان من شأها باليس الحرير فلا يلزمه الباسها حرت العادة بالسهة أم لا كان قادرا عليه أم لا ومثل الحرير بالحز وانظر هل اذا شرط في صلب العقد بلزم لانه مما لا ينافي العقد وهو الظاهر (قوله ولو فوج) أي ولا يلزمه أن يأبى لها بالبريرة ولو جرت بها العادة والظاهر الا لشرط (قوله ولحم) قال بعضهم أي من ذوات الاربع لامن الطير والسماك لا أن يكون ذلك معتادا فيجربى على العادة (قوله على مقتضى الحال) أي يفرض في حق القادر ثلاث مرات في الجمعة يوما بعد يوم وفي حق المتوسط مرتان في الجمعة وفي حق المعط مرة في الجمعة كذلك قال بعضهم (قوله وعلى حسب قدرته) أي ولو في الشهر مره كذا في الحاشية (قوله وحصير) أي من سمر أو غيره (قوله لعرشها) أي لتكون هي العرش أو توضع تحت العرش (قوله واجرة قابلة الخ) القابلة هي التي تولد النساء وأجره الا لزمه للزوج على المشهور حيث كان الولد حرا ولو كانت مطلقة طلاقا بائنا ولو نزل الولد ميتا وأما التي ولدته رقيق فاجرة القابلة لازمة لسيده قولا واحدا كاجرة رضاعه ويجب لها ما حرت به العادة عند الولادة كالغراخ والحام والاعسل وما يصنع من النفقة بحسب الطاقة (قوله تستضر الزوجية بتركها) أي يحصل لها الشئ عند تركها ولا يشترط المرض لاجلها (قوله معتادين) الاولى حذوه لان هذا تمثيل لازمة التي تستضر بتركها ولا تستضر الا اذا كان معتادا (قوله بالصم وهو الآلة) أي على ما لا نوى وهو خلاف قاعدة ان اسم الآلة مكسور غير ان صاحب القاموس قال المشط مثلثة كذا في الحاشية (قوله وان كان الاخداع لها بكراء) أي هذا ان كان شراء بل وان كان بكراء والظاهر أنها لا تملك الرقيق

(السفر) فاذا كانت العادة فيه أكل الخبز اليابس ولا تجاب الى خلافه (وتراد الموضع ما تقوى به) على الرضاع من نحو الادهان واسعة تنقي من قوله بالعادة قوله (الاقلية) الا كل والمرضية) اذا قل أكلها (ولا يلزمه الا قدر أكلها) لا المعتاد للباس (الا أن يقرر لها شئ) عند حكم يرى ذلك فيلزمه ما قرر أي قدرها (لا فاكهة ودواء) لمرض أو جرح (واجرة حمام أو) أجره (طبيب) فلا يلزمه الا أن تكون حنبا وليس عنده من الماء تغسل به أو كان باردا يضرب بها في الشتاء مثلا وليس عنده ما تسخنه به ونحو ذلك فيلزمه أجره الحمام لتوقف ازالة الجنابة عليه و (لا) يلزمه (حرير) ولو اعتاده قوم على المذهب (و) لا (ثوب مخرج) واذا علمت انه يجب على الزوج النفقة بالعادة (ويغرض) لها (الماء) للشرب والعسل وعسل الثوب والانهاء واليد

والوضوء (والرئت) للادهار والا كل (والوفود) من حطب

أو غيره على العادة (ومصلح طعام) من ملح وبصل وابزار (ولحم المرة والمرة) في الجمعة على مقتضى الحال لا كل يوم وهذا في غير العقير وأما العقير فعلى حسب قدرته (وحصير) لعرشها (واجرة قابلة) مرة ولو لم تطلق لاسمها من تعلقات الولد (وزينة تستضر) الروحة (وتركها ككحل ودهن) من زيت أو غيره (معتادين) لا غير معتادين ولا غير ما يستضر بتركها (ومشط) بفتح الميم ما يضمه لرأس من دهن وحناء ونحوها أو ما المشط بالصم وهو الآلة وهو كالحلة ولا تلزمه (و) يلزمه (احدام الاهل) للاخداع لاهل الاخداع (وان كان الاخداع لها بكراء) ولو لم يجره تحريمها

الذي

(أو أكثر من واحدة) حيث كانت أهلاً لذلك كما هو الموضوع (وقضى لها) عند التنازع مع الزوج (بخدمتها) التي تخدمها بشهره
أو كراة لأنه أطلب لنفسها (الاربية) في خادها وانضم بالزوج في الدين أو الدنيا (والا) تكن الزوجة أهلاً للخدمة (فعلها) الخدمة في
أمور خاصة (نحو البحن والطبخ والكنس) لئلا النوم ونحوه (والغسل) لثوبه والاباء والفرش وطيه كما جرت به عادة غاب الماس (لا)
يلزمها (الطحن والنسج والعزل) ونحوها من كل ما هو حرفة لاكتساب عادة ٤٤٥ وهي واجبة عليه لها (وله) أي

الزوج (التمتع) أي
الانتفاع (بشورتها) بفتح
الشين المجمة ما تجهز
به من متاع البيت من
فرش وغطاء وآنية
قدستعمل من ذلك ما يجوز
له استعماله (وله) أي
الزوج (منعها) أي
الزوجة (من بيعها)
وهيها والتصدق بها لأنه
يقوت عليه الاستمتاع
بذلك وهو حق له يقضى
له به وقيد بعضهم بما إذا
لم يمض زمن يرى أنه قد
انتفع به الزوج انتفاعاً
تاماً كالاربعة سنين
ونحوها فلا التصرف
بعد ذلك ما لم يزد على الثلاث
(كما كل نحو النوم) بضم
المثناة من كل ماله راجعة
كريةة الله منعها منه
(ولا يلزمه) إذا خلقت
شورتها (بذلها) إلا الغطاء
والفرش وما لا بد منه عادة
(وليس له منع أبويها
وولداهما من غيرهما
يدخلوا لها) وكذا
الأجداد وولد الولد
والأخوة من النسب
بخلاف الأبوين وما بعدهما
من الرضاع بله المنع منه
(وحنث) بضم الحاء المهملة
وكسر النون المشددة

الذي اشتراه لخدمتها إلا إذا حصل التمايل بالصيغة (قوله أو أكثر من واحدة) أي خلافا لما قاله ابن
القاسم في الموازية من أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد واعلم أنه إذا عجز عن الإحدا لم تطلق عليه
لذلك على المشهور وإذا تنازع في كونها أهلاً للخدمة أو ليست أهلاً فهل البيعة عليها أو عليه قولان
كذا في الحاشية (قوله في الدين) أي بان كانت يخشى منها الاتيان برجال للمرأة يفسدونها وقوله أو الدنيا
أي بان كانت يخشى منها السرقة من مصالح البيت (قوله في أمور خاصة) أي لما وله لا الضيق ولا
لأولاده ولا لعبيده وأبويه (قوله لثوبه) أي أو ثوبها قال بعضهم إن غسل ثيابها وثيابها ينبغي حريانه
على العرف والعادة وقال الآي أن ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت به العادة (قوله
لا يلزمها الطحن الخ) أي باتفاق ولو كانت عادة نساء بلد ما جارية بذلك وقال الشافعية لا يلزم المرأة
شيئاً من الخدمة مطلقاً ويلزمه أن يخدمها أو يأنى بخادهم وإن لم تكن أهلاً للخدمة (قوله في
الحاشية أن الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم حياطة ثوبه وثوبها وقال بعضهم أنه يجري
على العرف والعادة فإن جرى العرف به لزمها والأدلة (قوله بفتح الشين المجمة) أي وأما ما تضمنه
الحمل (قوله وقيد بعضهم) مراده به ابن زرب وذو كذا عن ابن رشد (قوله كالاربعة سنين)
أي وما دون ذلك فهو قائل (قوله ما لم يزد على الثلاث) أي وله منعها من هبة ما زاد على الثلاث أو التصديق
به في جميع أموالها لا في خصوص جهازها به ومحل منعها من بيعها ابتداءً إن دخلت له بعد قبض
مهرها وأما ما لم تقبض منه شيئاً وحزنت من مالها فليس له منعها من بيعها وأعمالها المجر عليها إذا
تبرعت براءتها كسائر أموالها (قوله وله منعها منه) أي ما لم يأكله معها أو يكن فاقداً لثمنها وأما هي
وليس لها منعه من ذلك ولو لم تأكله ويدخل في ذلك مثل شرب النشوق والدخان والفرق أن الرجال
قوامون على النساء (قوله ولا يلزمها إذا خلعت شورتها بدلتها) أي ولو حدث شيئاً في المنزل بدل شورتها
وطلقها فلا يقضى لها بأحد هذه كذا في الحاشية (قوله ولو شابة) رد القول ابن حبيب لا يحنث في الشابة
إذا خلعت لا تخرج لزيارة أبويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمونة وأما المتحالة المأمونة
ولا خلاف أنه يقضى لها وأما غير المأمونة فلا يقضى بخروجها شابة أو متحالة (قوله ولا يجوز الحكم)
أي فإذا حكم القاضي بدخولهم لها فلا يحنث مجرد ذلك بل حتى يدخلوا بالفعل وكذا يقال في زيارتها
(قوله وأطلق) أشار بعضهم للفرق بين حال التحصيص وحال الاطلاق بأنه في حال التحصيص يصح يظهر
منه قصد الصبر ولذا حنث بخلاف حال الاطلاق ومفهوم قوله فظاوانية أنه لو أطلق لم يظا وخصص
بينة في حكمه كالتحصيص لفظاً في حنث لظهور قصد الضرر (قوله ومع أمية الخ) قال عاب وأجرتها
على الزوج على الظاهر وفيه نظر بل الظاهر أن الاجرة على الأبوين لأن زيارتهما لها لم يفتقرها وقد
توقف على الأمانة فتكون الاجرة عليهما وذكر بعض المحققين أن الذي يظهر أنه إذا ثبت ضرر
الأبوين ببينة فأحرر الأمانة عليهما لأنهما اطمأن والظالم أحق بالحمل عليه وقد انتفع بالزيارة وإن
كل مجرداتهم من الزوج فالاجرة عليه كما قال عاب لا تنقاه بالحفظ (قوله ولا يقضى لآخر وعم
وخال) أي وله منعهم وإن لم يتمهم على المذهب وقبل أنه ليس له منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها
في كل جمعيتين أو في كل شهر كذا في الحاشية (قوله الامتناع من السكنى) أي ولو بعد رضاها

بالماء لا يعول أي يقضى بتجنيته (إن حلف) على الأبوين والأولاد فقط أن لا يدخلوا لها (كلمته أن لا ورود والديها) فانه يحنث (إن
كانت مأمونة أو شابة) والأصل الأمانة حتى يظهر خلافها ولا يحنث إلا بالدخول عليها أو بزيارتها ما لم يفتقرها ولا يجوز ديمية ولا يجوز الحكم
(لا إن حلف) عليه (أن لا يخرج) وأطلق لفظاوانية ولا يقضى بتجنيته وخروجها ولولا أبويها (وقضى لا سعار) من أولادها بالدخول
عليها (كل يوم) مرة لثمنها (وللا كبر) منهم (كل جمعة) مرة (كالوالدين) يقضى لها كل جمعة مرة (بمع أمية) من جهته (إن
أتمها) بأدائها عليه ولا يقضى لآخر وعم وخال (والشريعة) أي ذات القدر ضد الوضعية (الامتناع من السكنى

مع أقاربهم) ولو الأبوين في دار واحدة لم ينفق من الضرر عليها باطلاعهم على حالها والتسليم فيها (الاشترط) عند العقدان تسكن معهم فليس لها امتناع ما لم يحصل منهم الضرر أو الاطلاع على عوراتها وأما الوضعية فليس لها امتناع من ذلك الا بشرط أو حصول ضرر وشبهه في جواز الامتناع قوله (كسوة غير) أي كسوة صغير (لا حرجا) أي الزوجين (لم يعلم به) الآخر منها (حال البتاعوله) أي والحال أنه له (حاضن) بحضنه وله الامتناع من السكنى به معه (والا) بان علم به الآخر وقت البناء أو لم يعلم به وليس له حاضن (فلا) امتناع له من السكنى معه (وقدرت) النفقة على الزوج (بحاله) أي بحسب حاله من حيث تحصيلها وما تقدم من أنه براعي وسعه وحالها فن حيث ذاتها قلة وكثرة (من يوم) كارباب ٤٤٦

ابتداء بسكناها معهم ولو لم يثبت الضرر لها بالمشاجرة وبحوه كما في الخاشية وانظر هل لها الامتناع من السكنى مع خدمه وحواريه قال بن لها ذلك ولو لم يحصل بينهما وبينهم مشاجرة وبدل لذلك تعليل ابن رشد وغيره عدم السكنى مع الادل بقوله لما علمها من الضرر باطلاعهم على أمرها (قوله) وقدرت النفقة على الزوج محاله) أي قدر زمن قصصها أي الزمن الذي تدفع فيه لا بقدر ذاتها فإنه قد تقدم كما قال الشارح (قوله من يوم الخ) أي وتقصصها مع حلة وتضمن جميع ما قبضته بدل قبل قوله الآتي وضمنت بقبضها هذا إذا كان الحال النعميل وأما إذا كان الحال الناعمير فتتغير حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسرا بالنفقة (قوله كنفقة الولد المحضون) ظاهر كلام المصنف الشمول لما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله أو عن مدة ماضية وعلى ذلك التثاني واعتمده ر وقال الساطي إذا قبضته لمدة مستقبله قال السوادي وهو المتعين وأما ما قبضته من نفقة الولد عن مدة ماضية فإنها تضمنها مطلقا كنفقتها لأنه كدين لها قبضته فالقبض الحق نفسه لا للغير حتى تضمن من ضمان الرهان والعواري وارضى ذلك في الخاشية (قوله ولا هي متمحصة للأمانة) أي لا تأخذها قهر عنه لو حود حقها في الحصانة (قوله وأما ما قبضته المرضع) هذا قيد لما تقدم في نفقة المحضون أي محل التفصيل في نفقة المحضون ما لم تكن أحررة الرضاع فالنعمان مطلقا كما علمت (قوله وجار للزوج) محل الجواز ان رضيت والا فالواجب لها ابتداء ما سألها والاعيان لكن يجوز له دفع الاثمان ان رضيت بها وظاهره جواز دفع الاثمان ولو عن طعام وهو المعتمد لبناء على أن عمله يمنع بيع الطعام قبل قصصه غيمته من الباق وكونه ليس تحت يده وهي مفقودة بين الزوجين لان طعام الزوج تحت يدها غيب عنها ويلزم الزوج أن يردها أو غلاسه عن الاعيان بعد أن قبضت ثمنها وله الرجوع عليها ان نقص سعرها لم يسكت مدة والاجل على أنه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الاعيان قبل علوها أو رخصها والا فلا يزيد ما شئ في الأول ولا يرجع عليها بشئ في الثاني (قوله) يجوز له المقاصة بدنه الذي له عليها عما وحب لها من المعسنة ان كان فرض ثمنها أو كانت النفقة من حنس الدين الا ضروره عليها بالمقاصة بان تكون فدية بحسب ضيعتها بالمقاصة ولا يجوز له فعل ذلك (قوله فتسقط عنه الاعيان) أي المدة التي تأكل معه ولولا كانت معه ثلاثة أيام وطلبت الفرض بعد ذلك سقطت نفقة الايام الثلاث عنه وقصص لها بالفرض بعد ذلك (قوله المقررة لها) وأولى في السقوط لها ان كانت غير مقررة ولا فرق بين كونه محجورا عليها أو لا لان السعيه لا يحجر عليه في نفقته (قوله ويمنعها الاستمتاع) أي الغير عذر وأما العذر كاستناعتها المرض فلا تسقط نفقتها ولو منعته لغير عذر مدة ومكنته مدة سقطت نفقتها مدة المانع فقط واعلم أن القول قولها في عدم المانع فاذا ادعى الزوج أمهاته من الاستمتاع وقالت لم أمنعه كالقول قولها ولا يقبل قوله لأنه يهتم على إسقاط حقها من النفقة فيلزمه أن يثبت عليها بان تقر بذلك بحضرة عدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما وبين كذا في الحرشي (قوله) أي على ردها ولو

كارباب الوظائف من امامة أو تدريس وأرباب العلوفات كالجنند (أوسنة) كارباب الرزق والحوائط والزرع (و) قدرت (كسوة الشتاء والصيف) بما يناسب كلا وليس المراد أنه في كل شتا وفي كل صيف يكسوها ما يناسب الوقت بل المراد أنهم ان احتاجت لكسوة كسوها في الشتاء ما يناسبه وفي الصيف ما يناسبه ان جرت عادتهم بذلك في كل بلد بما يناسب أهلها بقدر وسعه وحالها (كالعطاء) والوطاء في الشتاء بما يناسبه والصيف بما يناسبه بحسب عدهم وعاداتهم (وضمنتم) النفقة المقدرة باليوم أو الجمعة أو الشهر أو السنة وكذا الكسوة (بقبضها) من الزوج (مطلقا) ماضية كانت أو مستقبله قامت على هلاكها ينفق أولا فرطت في ضياعها أولا (كنفقة الولد) المحضون إذا قبضتها الحاضنة وضاعت معها ذاتها تضمنتها

بما حكم

(الألمينة) على انصاع بالانعريط منها فلا تصممها الا لهم بقبضها الحق نفسها

ولا هي متمحصة للأمانة بل قصصتها الحق المحضون فتضمنها ضمان الرهان والعواري وأما ما قبضته المرضع من أحررة الرضاع فالصمان منها مطلقا كانه نفقة لانها قصصتها الحق نفسها (وجاز) للزوج (اعطاء الثمن عما ربه) من النفقة لزوجته من الاعيان المتقدم ذكرها (ولها) الا كل معه) أي مع زوجها (فتسقط) عنه الاعيان المقررة لها (و) غا (الانفراد) بالا كل عنه (وسقطت) نفقتها عنه (بعسره) ولا تلزمه نفقة تمام ميسر ولا مطالبة لها بما مضى أن يصبر ولها التطبيق عليه حال العسر بالرفع للحاكم وانباته عنده (ويمنعها الاستمتاع) ولو بدون الوطء اذ لم تكن حاملا ولا لم تسقط (وحجوها) من بينه (بلايين) منه (ولم يقدر عليها) أي على ردها ولو

(وان) كان (موسرا) حال انفاقها عليه الاصله (كاجنبي) أنفق على كغيره فانه يرجع عليه بنفس السرف وان كان المنفق عليه معسرا (الاصله) من الزوجه لازوجها أو من الاجنبي على غيره (أو اشهاد) عليه ما تم أو أنه عند الانفاق أقر بأنه لا يرجع على أنفق فلا رجوع (ومنفق) عطف على أجنبي أي كباير جمع من أنفق (على صغير) ذكر أو أنثى (ان كان له) أي الصغير (مال) حين الانفاق (أو) كان له (أب) موسر (وعلمه المنفق) وتوسر الانفاق منه (على الصغير) غيبته أو عدم تمكن الانفاق منه ككونه عرضا أو عقارا (ونفق) المال (للرجوع) أي لو فتر الرجوع فان ضاع وتجدد غيره فلا رجوع كما إذا لم يكن له مال وقت الانفاق وتجدد بعده (وخالف) أنه أنفق ليرجع (ومحل خالفه) ان لم يشهد حال الانفاق أنه يرجع بما أنفق والا فلا يبين عليه (ولها) أي لازوجه (الفسخ ان عجز) زوجهما (عن نفقة) حاضرة (لا ماضية) ترتبت في ذمته ٤٤٨ (ان لم تعلم) الزوجه (حال العقد فقره) أي عسره فان علمت فليس

لها الفسخ ولو أيسر به - ثم أعسر (الأنثى) - ثم بالعتاء) أي أن يكون من السؤل ونحوهم ويشترط بين الناس بالعتاء (وينقطع) عنه فاتها الفسخ لان اشتراطه بذلك ينزل منزلة اليسار (فان أثبت) الزوج (عسره) عند الحاكم (بالوم) أي أمهل (بالاجتهاد) من الحاكم بحسب ما يراه من حال الزوج لعله أن يحصل النفقة في ذلك الزمن (والا) يثبت عسره عند الحاكم (أمر) الزوج (أي أمره الحاكم) (بها) أي بالنفقة (أو بالطلاق) (لا تلوم) ما تقول له اما أن تنفق واما أن تطلقها (فان طلق أو أنفق) فلا مظاهر (والا طلق عليه) بان يقول الحاكم فسخت نكاحه أو طلقته منه أو يأمرها بذلك ثم يحكم به (وان) كان الزوج (عائسا) ولم يترك لها شيئا ولا وكل ولا غيرها

فان كان صرفا فها ترجع عليه بقدر المعتاد فقط (قوله وان كان معسرا حال انفاقها عليه) أي هذا اذا كان زمن الانفاق عليه موسرا بل وان كان معسرا لان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لنفقة غيره لا ما وجب عليه لنفقة نفسه (قوله الاصله من الروحة) أي الا أن تقصد به الصلة ولا ترجع عليه بشئ فحل رجوعها عليه ان قصدت الرجوع أو لم تقصد شيئا (قوله أو اشهاد عليه الخ) محصل ذلك أن عدم الرجوع مقيد بأحد أمرين اما ببقاء المنفق على اعترافه أنه صلة أو بإشهاد عليه ان أنكر ولا فرق بين الزوج والاجنبي في ذلك على المعتمد (قوله على صغير ذكر أو أنثى) الذي في المعيار أن الربيب الصغير كالصغير الاجنبي الا أن ثبت الامانة التزم الانفاق على الربيب ولا رجوع له وقيل بعدم الرجوع على الربيب مطلقا والراجح الأول كما في الحاشية (قوله وعلمه المنفق) شرط في المال وفي الأب الموسر أي فلا بد من علمه بان له مالا أو أن له أمه موسرا ومحل اشتراط علم الأب الموسر ما لم يتعمد الأب طرده والافقه الرجوع عليه اذا علم به بعد ذلك كما يأتي في النقطة ومفهوم علمه أنه لو أنفق عليه ظاهرا لانه لا مال له أولا أب له موسرا ثم علم ولا رجوع وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة (قوله الفسخ) أي القيام وطلب الفسخ فلا ينافي قوله الآتي فان أثبت عسره يلزم له بالاجتهاد وحاصل المراد أن لها أولا طلب الفسخ والقيام به فاداء طلبته فعل ما يأتي (قوله ان عجز) أي ان ادعى العجز عن ذلك أثبت أم لا (قوله حاضرة) مثل الحاضرة المستقبلة اذا أراد سفره على ما لا وجه ويرى وسيأتي ذلك (قوله فان أثبت الزوج عسره) حاصل فقه المسئلة أن الزوج اذا امتنع من النفقة وطالب بها ما أن يدعى الملاءمة يمنع من الانفاق واما أن لا يجيب بشئ واما أن يدعى العجز فان لم يجيب بشئ طلق عليه حالا وان قال أنا موسر ولم يكن لأنفق فقبل بعجل عليه الطلاق وقيل بحسب واذا حبس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله اذا لم يكن له مال ظهري والا أحد ذمته وان ادعى العجز وهي مسئلة المصنف فاما أن يثبت أولا ان لم يثبت العجز قبل له طلاق أو أنفق فان امتنع من الطلاق والانفاق يلزم له ثم طلق عليه وقيل يطلق عليه حالا من غير تلوم وهو المعتمد وان أثبت عسره تلوم له على المعتمد ثم طلق عليه (قوله أي أمره الحاكم بها) فان لم يكن حاكم وجماعة المسلمين العدول يقومون مقامه في ذلك وفي كل أمر يتدرجه الوصول الى الحاكم العادل والواحد منهم كاف كما قاله في الحاشية تعالى وبقدم ذلك عن المؤلف في أول باب المعقود (قوله وان كان الزوج عائسا) اعلم أن الغائب يطلق عليه العسر بالنفقة دخل بها أو لم يدخل دعوى للدخول أم لا على المعتمد - لا فالماضي بهرام حيث قال لا بد من دخوله أو دعوته له - فظهر لك أن الدخول أو الدعوة له انما تشترط في إيجاب النفقة على الزوج اذا كان حاضرا لا عائسا كافي ح - خلا المهرام (قوله أو يطلق عليه) أي ان لم يطلق هو نفسه (قوله رجعتا) ان وحدث في

ولا أسقطت عنه النفقة حال غيبته وتختلف على ذلك وهذا ان كانت غيبته بعيدة كمسيرة أيام وأما قريب الغيبة فيرسل له اما أن يأتي أو يرسل النفقة أو يطلق عليه (كان وحده ما يسهل الزمق) أي ما يحفظ الحياة خاصة دون شبع معتاد ومتوسط فانه يطلق عليه اذا صار طاعة على ذلك (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) ولو من خشن المأكل وشيء القدر أو حيز بهير آدم (و) على (ما يورى العورة) زلوس غايط الصوف (وان) كانت (غيبته) شامها ليس الحرير وما من أنه يراعي وسده وحالها فهو من متعلقات اليسر والقدرة وحالها من فروغ العجز بالمعنى أنه ان عجز عن النفقة التي تليق بها بالمرأة بان لم يقدري على ما يسهل الرزق فلهذا لا يبي عليه مؤثر في مطلق قربة وما يورى العورة لم يطلق عليه (وله) أي لازوج التي يطلق عليه عسره (رجعتا) ان وحدث في

العدة

العدة يسارا يقوم بواجب مثلها إعادة) لادونه لا رجعة له بل لا تصح (ولها حيثئذ) أي حين اذ حصل بسرق عذتها (النفقة فيها) أي في
العدة لان الرجعية لها النفقة دون الباش (وان لم ترتجع ولها) أي للزوجة (مطالبة) أي مطالبة زوجها لا بقيد المعسر (عند سفره
بمستقبله) مدة غيابه عنها (أو يقيم لها كفيلة) يدفعها لها (والا) بان أبي من ذلك ٤٤٩ (طابق عليه) ان شاءت (وفرضت)
النفقة للزوجة (في مال

العدة يسارا) أي لما قرر أن كل طلاق أو قعه الحاكم يكون بائنا الاطلاق المولى والمعسر بالنفقة (قوله
يقوم بواجب مثلها) أي فيعتبر فيها ما يعتبر في ابتداء النكاح فانما كانت غنية شأنها كل الضأن فلا تصح
الرجعة الا اذا قدر على ذلك فاذا قدر على خشن الطعام فقط فلا تصح الرجعة ولو رضيت على المعتمد وقيل
تصح ان رضيت وانما اعتبر في الرجعة اليسار الكامل مع أنها لا تطلق عليه اذا وجد ما تيسر من خشن
القوت لان أبغض الحلال الى الله الطلاق فلا يقدم عليه الا بالاضيق الشديد بخلاف لو صارت أجنبية
فلا ترد له الا باليسار المناسب (قوله بل لا تصح) أي ولو رضيت كما في السليمانية عن سحنون لان الطلقة
التي أوقعها الحاكم انما كانت لاجل ضرر رفقة فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال الموجب والحكم بدور مع
العدة (قوله وان لم ترتجع) أي على المشهور ومقابلها ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن المأخون
أنه لا نفقة لها حتى ترتجع (قوله وفرضت النفقة للزوجة في مال الغائب) أي يفرضها الحاكم اذا
رفعت له أمرها أو جماعة المسلمين ان لم يكن حاكم (قوله والنظر متعلق بقوله وفرضت الخ) أي انما
يفرض لها في ماله ودينه الثابت ويبيع داره بعد حلقها ومثل الزوجة في فرض نفقتها الاولاد والابوان
فتفرض نفقتهم في هذه الاشياء كما تفرض للزوجة بشرطها (قوله وان تنازعا الخ) حاصله أن الزوج
اذا قدم من السفر فطالبته زوجته بنفقة مائة غنمية فقال أرسلتها لك أو تركتها لك عند سفرى فلم
تصدق على ذلك ولا يمينه له فالقول قولها يمين ان رفعت أمرها للحاكم في شأن ذلك وأذن لها في الانفاق
على نفسها والرجوع لها بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم السفر فاذا سافر
في أول السنة وحصل الرفع في نصفها قلها النفقة من يوم الرفع وأما النصف الأول فالقول قول الزوج
يمين فان رفعت له عدول وحيران مع وجود الحاكم العدل ولا يقبل قولها مطلقا الا يمينه هذا هو المشهور
وعليه العمل وروى عن مالك قبول قولها حيث رفعت له عدول والجدول والجدول مع وجود الحاكم كم وذكروا
ابن عرفة أن عمل قضاء بلدة تونس أن الرفع للعدول بمنزلة الحاكم وللجدول ان لغو وحكم نفقة اولادها
المسافر حكم نفقتها في التفصيل وأما اولادها الكبار فالقول قولهم وان لم يحصل رفع اه ملخصا من
حاشية الاصل (قوله ويعتمد في الرسول أو الوكيل على غلبة الظن) هذا جواب عما يقال كيف
يصح حلقه لقد قبضتها اذا كان يدعي ارساها لها وهو عائب مع أنه يحتمل أن الرسول لم يوصلها وحاصل
الجواب ما قاله الشارح (قوله وان تنازعا فيما فرض الخ) ان قلت يرجعان للقاضي ولا يحتاجان للتنازع
فالجواب أنه يفرض ذلك في حالة موته أو عزله أو نسيانه (قوله فالقول قوله ان أشبهه) ظاهره لافرق
في ذلك بين أن يكون اختلافهما فيما فرضه قاضي وقتها أو قاض سابق عليه كذا في الخبر شي (قوله
فقولها ان أشبهت) أي انفردت بالشبه وقوله يمين راجع لهذه أيضا فيكون حذفه من الثاني لدلالة
الاول عليه وهذا على الأرجح من التأويلين (قوله) ان تنازع الزوجان بعد قدومه من السفر فقال
كنت معسرا وقالت بل كنت موسرا فيلزم من نفقة ما مضى اعتبر حال قدومه فيعمل عليه ان جهل حال
خروجه فان قدم معسرا فالقول قوله يمين والآن قولها يمين فان علم حال خروجه عمل عليه حتى
يتبين خلافه ونفقة الابوين والاولاد في هذا كالأزوجة اه من الاصل (قوله لا رقيق رقيقه)
أي نفقته على سيده الا في الرقيق من غير خراج وكسب كهبة تأتيه أو كسب عبده (قوله ولا رقيق
أبويه) أي فلا يجب الانفاق عليهما باعتبار المال فلا ينافي وجوب الانفاق من حيث خدمتهما

الغائب) ولو ودبعة عند
غيره (و) في (دينه الثابت)
على مدينه (ويبعث داره)
في نفقتها (بعد حلقها
باحتقاقها) للنفقة على
زوجها الغائب وان
لم يוכל لها وكذا في دفعها
لها وانما لم تسقطها عنه
والنظر متعلق بقوله
وفرضت الخ (وان تنازعا)
أي الزوجان بعد قدومه
من سفره (في ارساها)
فقال أرسلت لك النفقة
وقالت لم ترساها (أو تركها)
بان قال تركتها لك قبل
سفرى وقالت لا (فالقول
لها) يمين (ان رفعت
لها كم من يوم الرفع)
متعلق بقوله فالقول لها
(لا) ان رفعت (لغيره)
أي لغير الحاكم من عدول
وجيران فليس القول
قولها (ان وجد) حاكم
(والا) ترفع أو رفعت لغير
حاكم مع وجوده (قوله
كالخاضر) يدعي الانفاق
عليها وهي تدعي عدمه
فالقول له (يمين) راجع
لجميع ما قبله والكسوة
كالنفقة أو أراد بالنفقة
ما يستعمل الكسوة
(وحلف لقد قبضت)
نفقتها مني أو من رسول أو

وكيل ويعتمد في الرسول والوكيل على غلبة الظن

٥٧ - صاوي - ل

بقوة القرائن (و) ان تنازعا (فيما فرض) لها من النفقة لدى حاكم فقالت عشرة وقال بل ثمانية مثلا (و) القول (قوله ان أشبهه يمين)
أشبهت هي أم لا (والا) يشبهه (فقولها ان أشبهت والا) يشبهه واحدهما (ابتدئ الفرض) لما يستقبل ثم شرع في بيان النفقة
بالسببين الباقيين وهما المال والقربة فقال (ويجب على المالك نفقة رقيقه) لا رقيق رقيقه ولا رقيق أبويه الا اذا كانا معسرين
على عاسيائي

(ودوابه) من يقر وابل وغنم وخيل وتخيتر وغيرها (والا) ينفق على ما ذكر من الرقيق والدواب بان أبي أو عجز عن الاتفاق (أخرج) أو حكم عليه باخراجه (عن ملكه) يبيع أو صدقة أو هبة أو عتق (كتكليفه) أي المملوك من رقيق أو دواب (من العمل ما لا يطيق) عادة فيخرج عن ملكه (ان تكرر) منه ٤٥٠ ذلك لا ياول مرة بل يؤثر بالرفق (وحاز) الاخذ (من لهما ما لا يضر بولدها) فاذا

للأبوين كما يأتي ولا فرق في الرقيق الذي تجب له النفقة بين كونه قنأ أو مشتركا أو مبعوفا والنفقة فيه ما بقدر الملك وأما المكاتب فنفقة على نفسه ونفقة الخدم على مخدومه بفتح الدال فيهما على المشهور وقيل على سيده ان كانت الخدمة يسيرة والافعى ذى الخدمة (قوله ودوابه) اعلم ان نفقة الدابة اذا لم يكن مرغى واجبة ويقضى بها لان تركها منكر خلافا لقول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة هرة عدا فتجب نفقتها على من انقطعت عنده حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب لان له طردها (قوله أو عتق) أي بالنسبة للرقيق فان كان لا يمكنه شيء من ذلك أحبر على ذكاته في غير الآدمي واختلف في الرقيق الذي لا يصح بيعه كام الولد ففيه ثلاثة أقوال حيث عجز عن نفقتها أو غاب عنها فهل تسعى في معاشها أو تزوج أو ينحز عتقها واختير هذا وأما المديون والمعتق لاجل فيؤمران بالخدمة بقدر نفقتيهما ان كان لهما قوة عليهما ووجدان بخدمةهما والاحكم بتنحيز عتقهما (قوله وهو) الضمير عائذ على القرابة وذكر باعتبار كونها موصوفة القرابة محذوفة كما بدنها الشارح بقوله أي الخاصة (قوله على الولد الحر المومر) أي فتجب عليه نفقة الوالدين مما فضل عنه وعن زوجته ولو أربعا لعن نفقة خادمه ودابته اذ نفقة الأبوين مقدمة على نفقتيهما ما لم يكن مضطرا لهما والاقدمت نفقتيهما على الأبوين (قوله صغيرا) ان قلت ان الصغيرة لا يتعلق به الوجوب فالجواب أن المراد بتعلق الوجوب به خطابه الوضعي لا التكليفي كتعلق الركعة بماله (قوله أو البعض) أي فيجب عليه تمام الكفاية (قوله ولو كافرين) أي هذا اذا كانا مسلمين والولد مسلم بل ولو كانا كافرين والولد مسلم أو مسلمين والولد كافر (قوله مالم يقدر على الكسب) أي ولو كان تكسبهما بصناعة ترى بالولد ولا ترى بهما والاوجب عليه الاتفاق لان في تركه شبهة عقوقا كما هو الظاهر (قوله واجبرا الخ) أي مالم يزر بهما كما تقدم (قوله وتجب نفقة خادمهما) أي وان كانا غير محتاجين اليه لقدرتهما على الخدمة بأنفسهما (قوله بخلاف خادم الولد) أي فلا تلزم الاب ولو احتاج له واعلم ان نفقة الولد ذكر أو أنثى آكد من نفقة الأبوين لانه اذا لم يجد الا ما يكتفي الأبوين أو الاولاد فقط فقبل يقدم نفقة الاولاد وقيل بتحصان والقول بتقديم الأبوين ضعيف اذا علمت هذا فان كان مقتضاه لزوم نفقة خادم الولد ولو لم يحتاج كالأبوين بل أولى ويجاب بان نفقة الولد على الوالدين مأمور بها للاحترام والتعظيم ولا يتم الا بالنفقة على الخادم بخلاف نفقة الوالد على الولد باب الحفظ وهو لا يتوقف على الخادم ولذلك قال في الحاشية المعتمد كلام المدونة وهو أن على الاب اخذام ولده في الحضائنه ان احتاج لخدمه وكان الاب ماليا فان لم يكن في الحضائنه أو كان فيها ولم يحتاج أو كان الاب غير ملى فلا يجب عليه اخذامه (وتنبيه) إذا ادعى الوالدان الفقر وطالما من الولد النفقة وأنكر الولد فقرهما لم يثبت لهما ما لا يشاهد وامرأتين أو أحدهما وبين ولا يكلف الابوان اليه مع العذلين وهل الابن اذا طول بالنفقة على والده الفقير وادعى الابن الفقر محمول على الملاء وعليه اثبات الفقر أو على العدم فعلى والده اثبات الملاء قولان محلهما اذا كان الولد منفردا ليس له أخ أو له وادعى مثله وأمالو كان له أخ مومر فعلى الولد اثبات العدم باتفاق القولين اه من الاصل (قوله بزوجة) فان لم تنفقه الواحدة تزيد عليها من يحصل به العفاف (قوله ولا تعدد نفقة زوجات الاب) أي ان عفته الواحدة منهن والاعتدلت لمن يعفه (قوله وتعينت الام) أي حيث كان يحصل بها عفاؤه (قوله ولو غيبة) أي لان نفقتها هاهنا للزوجة لا للقرابة (قوله على زوج أمه

أخذ ما يضر به منع لانه من باب ترك الاتفاق الواجب (و) تجب (بالقرابة) أي بسببها وهو عطف على محذوف أي وتجب بالملك على المالك الخ ولو بالقرابة أي الخاصة دليل ما بعده لا مطلق قرابة (على) الولد (الحر المومر) كبيرا أو صغيرا ذكر أو أنثى مسلما أو كافرا (نفقة والديه الحرين) لا الرقيقين فعلى سيدهما (المعسرين) بالكل أو البعض (ولو كافرين) والولد مسلم كالعكس وأما اذا كان الجميع كفارا فلا تحم كم بينهم الا اذا ترفعوا اليها ورضوا باحكامنا ومحمل وجوب نفقة الوالدين على الولد ما لم يقدر على الكسب ويتزكاه والام تجب عليه على الراجح (لا) يجب على الولد المعسر لوالديه (تكسب) لينفق عليهما (ولو تدر) على التكسب (واحد) أي الوالدان (عليه) أي على التكسب اذا قدر عليه (على الارجح) تجب نفقة (خادمهما) أي خادم الوالدين حرا كان الخادم أو رقيقا بخلاف خادم الولد فلا تلزم الاب (و) تجب نفقة (خادم

زوجة الاب) المتأهلة لذلك (و) يجب

على الولد (اعفاؤه) أي الاب (بزوجة ولا تعدد) نفقة زوجات الاب بتعدد من (ولو كانت إحدى زوجتيه) أو زوجته (أمه وتعينت) الام حيث كانت احدهما أمه ولو غيبة (والا) تمكن احدهما أمه (فالتمس للاب) فيمن ينفق عليه الولد (لا) تجب نفقة ولد (على) (زوج أمه)

الفقير بل على أمه فقط (ولا) تجب نفقة على (جد) أو (جد) (و) لا على (ولدين وورثت) النفقة (على الأولاد) المومنين (بقدر اليسار) حيث تفاوتوا فيه وقيل على الرأس فالذكر كالأنثى وقيل على الميراث فالذكر مثل حظ الأنثيين (و) تجب (نفقة الولد الحرة على أبيه فقط) لا على أمه ونفقة الرقيق على سيده ولا يجب على الأم الرضاع على ما يأتي تفصيله (حتى يبلغ الذكراً قادراً على الكسب) فإذا بلغ قادراً عليه سقطت عن الأب ولا تعود بطر وجنون أو زمانة أو مرض أو عي (أو يدخل الزوج بالأنثى) ولو لم يكن بالغة (أو يدعي) الزوج (له) أي للدخول بعدم مضي زمن يتجهز فيه مثله له أن كان بالغاً وهي مطيقة والادخول بالفعل (وعادت) النفقة على الأب لابنته (ان عادت) له (صغيرة) دون البلوغ (أو بكراً) ولو بالغاً (أو زمانة وقد دخل بها كذلك) أي زمانة فإن دخل بها صحته ثم طرأت عليه الزمانه وعادت لابنها زمانة لم تجب عليه وكذا إن صحت بعد الدخول بها ثم عادت زمانة لم تعد النفقة على الأب (وتسقط) النفقة عن الولد أو الوالد (مضي الزمن) فليس لمن وجبت له رجوع على من وجبت عليه لأنها السد الحلة بخلاف الرجوع عليها مضي زمنه لأنها في نظير الاستمتاع كما تقدم (الانقضاء) من حاكمها ومعه أمها محمدت في الماضي ٤٥١ فرغ مستحقها من والد أو ولد لها كم

لا يرى السقوط بمضي زمنها فحكم بلومها وليس المراد أنه حكم بها في المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات إذ لا يجوز للحاكم أن يفرض شيئاً في المستقبل بقدره على الدوام لأنه مختلف باختلاف الأزمان (أو) الآن (ينفق على الولد) خاصة دون الوالدين إنسان (غير متبرع) بالنفقة بل أنفق يرجع على أبيه وله الرجوع لأن وجود الأب موسراً كوجود المال للولد لأن كان الأب موسراً أو أنفق متبرع فلا يرجع على الوالد (وعلى الأم المتزوجة) بابي الرضيع (أو الرجعية رضاع ولدها) من ذلك

الفقير) أي ولو توقف اعماقها عليه لأن نفقته ليست واجبة عليه بخلاف زوجة الأب هذا هو ظاهر المدونة وهو المشهور وقيل يلزمه مطلقاً دخل معسراً أو طرأ له العسر وقيل إن دخل معسراً يلزمه وإن طرأ له العسر لم يزمه (قوله وقيل على الرأس الخ) أي فالأقول ثلاثة الأول نقوله اللحى عن ابن الماحشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد وأصبح وفي ح عن البرزلي أن المشهور هو الثالث واعتمد المؤلف في تقريره الأول وهو الوجه (قوله الولد الحرة) أي الفقير العديم الصنعة وأما لو كان له مال أو صنعة لا معرفة فيها عليه ولا على أبيه لم تجب عليه فان طرأ له كساد صنعة أو ضياع مال قبل بلوغه وجبت للبلوغ (قوله بطر وجنون أو زمانة الخ) أي بخلاف هذه الأشياء إذا اتصلت بالبلوغ فإن النفقة على الأب بانيه ومحل روم نفقة نحو الإجماع البالغ لأبيه ما لم يكن يعرف صنعة يمكن تعاطيها وتقوم به والاستقطة عن أبيه نفقته ببلوغه (قوله ولو لم يكن بالغاً) أي على المعتد كما تقدم أول الباب من أن الشروط انما تعتبر في الدعاء للدخول (قوله والا للدخول بالفعل) أي فعند الدخول بالفعل تجب النفقة مطلقاً كانت مطيقة أم لا (قوله لحاكم لا يرى السقوط) أي غير مالي (قوله لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات) ظاهره مطلقاً مال كيا أو غيره ولكن ينافيه قول الشارح فيما تقدم الآن يقرر لها شيء عند حاكم يرى ذلك أي يرى التقرير في المستقبل ولا يكون مال كيا لقول المؤلف في تقريره وأما مذهبنافحكم الحاكم لا يدخل العبادات مطلقاً ولا يدخل غير العبادات من الأحكام المستعملة (قوله لأنه يختلف باختلاف الأزمان) أي بحسب رخص الأسعار وغلوها (قوله أو لا أن ينفق على الولد) تقدمت شروطه في قوله ومنفق على صغير إن كان له مال أو أب (قوله ولها الأجرة) أي في مال الولد إن لم يكن ففي مال الأب فإن لم يكن له مال وجب عليها الرضاع مجاباً بنفسها أو تستأجر من يرضعه كما يفيد الشارح (قوله وحضانة الذكر) قال ابن عرفة هي محصول قول الباجي هي حفظ الولد في ملبسته ومؤنة طعامه ولباسه ومضجته وتنظيف جسمه (قوله ولو زماناً) نحوه في التوضيح نعم الماحرره ابن عبد السلام إذ قال المشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ

الزوج (بلا أجر) تأخذه من الأب (الاعلوقدر) باب كانت من أشرف الناس الذين شأنهم عدم الرضاع شأنهم أولادهم فلا يلزمها رضاع فإن أرضعت فلها الأجرة في مال الولد إن كان له مال والادعى الأب (كالنأش) لا يلزمها الرضاع فإن أرضعت ولها الأجرة (الآن لا يقبل) الولد (غيرها) أي غير عالية القدر أو الباش فإن لم يرضعها رضاعه للصورة ولها الأجرة (أو) الآن (بعدم الأب) بأن يعتقد (أو يموت) ولا مال للصبي (فيلزمها) (و) إذا لم يرضعها (استأجرت) بما لها من يرضعه (أن لم يرضعها) بنفسها (ولا رجوع لها) على الأب أو الولد إذا أيسر (وإن لا يلزمها الرضاة أجرة المثل) في مال الولد إن كان له مال والادعى أبيه (ولو قبل) الولد (غيرها أو وجد الأب من يرضعه عندها) أي عند أمه حياً أو المأصل أن من يلزمها الرضاة فامرؤها ظاهر وإن من لا يلزمها الرضاة إذا أرادت أن ترضعه وترجع بأجرة المثل وقال أبو هنيدي من ترضعه حياً أو لا ترضعه من قبل ترضعه عندك فالقول للام على الأرجح ومقابلته أن القول للأب (ولما أيسر الكلام على النفقات اتبعها بالكلام على الحضانة لما يبرهن من المناسبة من حيث النفقة على الولد قال (وحضانة الذكر) المحقق وهي القيام بشأه في نومه ويقظته (للبلوغ) فإن بلغ ولو زماناً أو مجنوناً سقطت عن الأم واستمرت النفقة على الأب إذا بلغ زماناً أو مجنوناً كما مر وعليه القيام بحقه

ولا تسقط حضانتها عن المشكل مادام شكلا (و) حضانة (الأنثى للدخول) أي دخول الزوج بها كائنه (للأم) وليس مثل الدخول الدعاء له وهي مطيقة (ولو) كانت الأم (كافرة أو أمة والولد حر) وهذا في الأم المطلقة أو من مات زوجها وأما من في عصمة زوجها فهي حق لها وقوله والولد حر من جملة المبالغة دفع به توهم أن الولد الحر لا تحضنه الأمه فإذا لم توجد الأم ماتت (فأمها) أي أم الأم وهي جدة الولد فإذا لم توجد (فجدتها) أي

٤٥٢

في الذكر بشرط السلامة من الجنون والزمانة والمشمور في عاية أمه الحضانة أمها البلوغ في الذكر من غير شرط ومقابل المشهور ما قاله ابن شعبة إن أمه الحضانة في الذكر حتى يبلغ عاقلا غير زمن (قوله ولا تسقط حضانتها عن المشكل) أي لتعليب جانب الأنوثة والأنثى لا تسقط حضانتها إلا بالدخول ولا يتأني هنا ذلك (قوله وليس مثل الدخول الدعاء له) أي فتفتقر النفقة والحضانة في ذلك وفي الحقيقة بين الحضانة والنفقة عموم وخصوص من وجه فيسقطان بدخول الزوج البالغ وتسقط الحضانة فقط بدخول غير البالغ على إحدى الطريقتين وتسقط النفقة فقط بدعاء البالغ بالدخول وهي مطيقة ويقال مثل ذلك في الذكر فيسقطان إن بلغ قادرا وتسقط النفقة فقط إن اغتنى قبل البلوغ وتسقط الحضانة فقط إن بلغ عاجزا عن الكسب (قوله أي حدة الأم الخ) أي وتقدم جدات الأم من جهة أمهاتها على جداتها من جهة آبائها لأن جهة الأم دائمة مقدمة فإذا وجدت جدة من جهة الأم بعيدة فأنها تقدم على التي من جهة أبي الأم وإن كانت قريبة وهذه طريقة اللقائي وقال الأجهوري تقدم جهة الأم ما لم تكن التي من جهة الأب أقرب وما قيل في الجدات من قبل أم الطفل يقال في الجدات من قبل أبيه كما يؤخذ ذلك من الشارح (قوله فأن لم توجد أبوه) تقدم الجدة على الأب دون غيرها من قراباته هو مذهب المدونة ابن عرفة فأن لم تكن قرابات الأم ففي تقدم الأب على قراباته وعكسه ثالثها الجدات من قبله أحق منه وهو أحق من سائرهم وعزى هذا القول لابن القاسم (قوله فالوصى) أراد به ما يشمل مقدم القاضى وصى الوصى وأعلم أن المحضون إذا كان ذكرا أو كان أنثى غير مطيقة فإن الحضانة تثبت لوصيه اتفاقا إذا كان له أنثى وكذا أن كان المحضون أنثى مطيقة وكان الحاضن أنثى أو ذكرا وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلد فيها بحيث صارت المحضونة من محارمه والأولاد حضانة له على شارحه الشيخ خليل في التوضيح ورجح ابن عرفة أنه الحضانة من غير قيد وهذا هو المتبادر من الشارح (قوله أي من جهة الأب الأقرب فالأقرب) حاصله أن الجد من جهة الأب إن كان قريبا من المحضون وهو الجد له دنية أو عاليا فإنه يتوسط بين الأخ وابنه لأن القريب متوسط بينهما والبعيد متوسط بين العم وابنه والأبعد منه متوسط بين عم الأب وابنه والأبعد منه متوسط بين عم الجد وابنه كما هو أحد احتماليين ويقدم نظم الأجهوري في ذلك وهو قوله

بعميل وإبضاء ولا جنازة * فمكاح أخا وابنا على الجد قدم
وعقل ووسطه باب حضانة * وسوء مع الآباء في الارث والدم

(قوله وقال اللحى) قال بعضهم الظاهر أن قول اللحى جار في الجد للأم مطلقا قريبا أو بعيدا لا في خصوص القريب وحيث أنه يكون متوسطا بين الجد للأب وابن الأخ (قوله فالمولى الأعلى) أي ذكرا أو أنثى وما ذكره من ثبوت الحضانة له هو المشهور وخلافه لما قررناه ابن محرز من أنه لا حضانة له ذكرا أو أنثى إلا إذا رحم له (قوله وعصبته نسبيا) أي كابن المعتق وابن ابنه وأبيه وأخيه وجده وعمه وابن عمه (قوله وهو إليه) أي معتق معتقه وعصبته كذلك (قوله أي جميع المراتب التي يتأني بها ذلك) احتراز عن الأب والوصى والجد والمولى (قوله الصباغة والشقة) فإن كان في أحد المتساويين صباغة فقط وفي الآخر شقة فقط فالظاهر تقدم ذي الشقة كما يفيد كلام الرجاشي لكن يقيدهما إذا كان عندهما الشقيق أصلا

لم توجد (فخالته) أخت أمه فأن لم توجد (فجداتها) أي خالة أمه أحق من غيرها (فعمة الأم) وقد أسقطها الشيخ فأن لم توجد (فجدة لأبيه) أي جدته من قبل أبيه وهي أم الأب فأمها فأم أمها فأم أبيه فالتى من جهة أم الأب تقدم على التي من جهة أم أبيه فأن لم توجد (فأبوه) أي أبو المحضون (فأخته) أي أخت المحضون (فعمة أبيه وخالته) أي خالة أبيه (فبنت أخيه) أي المحضون شقيقة أولام أولاد (و) بنت (أخته) كذلك فأن لم تكن واحدة من ذكر (فالوصى فالأخ) شقيقا أو لام أولاد (والجد للأب) أي من جهة الأم الأقرب فالأقرب وقد أسقطه الشيخ (وابن الأخ) للمحضون (والعم فابنه لا جد لامو) لا (خال) أي لا حضانة لهما وقال اللحى الجد للأم له الحضانة لأن له شقة وحنانا (فالمولى الأعلى) وهو من أعتق المحضون وعصبته نسبيا فهو إليه (فالأب) وهو من أعتقه والد المحضون (وقدم) في الحضانة الشخص

الصباغة

(الشقيق) ذكرنا أو أنثى على الذي للأم (وللام) لأن الشأن أن من كان من جهة الأم أشفق من كان من جهة الأب فقط (وللأب في الجميع) أي جميع المراتب التي يتأني بها ذلك كالأخوة والعصبة ونعيم (و) تقدم (في المتساويين) كاعتق وخالتين وعمتين (بالصباغة والشقة) فإن تساوى فالأسن

(الشقيق) ذكرنا أو أنثى على الذي للأم (وللام) لأن الشأن أن من كان من جهة الأم أشفق من كان من جهة الأب فقط (وللأب في الجميع) أي جميع المراتب التي يتأني بها ذلك كالأخوة والعصبة ونعيم (و) تقدم (في المتساويين) كاعتق وخالتين وعمتين (بالصباغة والشقة) فإن تساوى فالأسن

(وشرطها) أي الحضانة (العقل) فلا حضانة للمجنون ولو كان بغير عقل في بعض الأحيان ولا لمن به طيش وعته (والسكفة) فلا حضانة لمن لا قدرة له على صيانة المحضون كسنة (والامانة) في الدين فلا حضانة لسكير أو مشتهر بالزنا أو اللهو والحرام (وأمن المكان) فلا حضانة لمن يبيته مأوى للفساق أو يجوارهم بحيث يحاف على البنات المطيعة منهم الفساد أو مرقاة مال المحضون أو غصبه (والرشد) فلا حضانة لسفيه مبدرة لا يلف مال المحضون أو يتفق عليه منه ما لا يليق (وعدم كجذام مضر) ويرص فلا حضانة لمن به شيء من ذلك وهذه الشروط الستة في الحاضن الذكر (والذكر) الحاضن من أب أو غيره أن يكون عنده (من محضن من الاناث) كام أو زوجة أو أمة أو خالة أو عمه لأن الرجال لا قدرة لهم على أحوال الاطفال كمال النساء (وكونه محرما) كاب أو أخ أو عم (المطيق) والا فلا ولو أمونا (و) (يزاد للأنثى) الحاضنة (عدم سكنى مع من سقطت حضانتها) فلا حضانة للحدة

٤٥٣

إذا سكنت مع بنتها أم
الطفل إذا تزوجت إلا إذا
انفردت بالسكنى عنها
(والخلع عن زوج دخل
بها) فإذا لم تدخل لم تسقط
حضانتها فإن دخل بها
سقطت لا تستغيا لها من
زوجها وتنتقل لمن يليها
في الرتبة (الأن يعلم) من
يليه بدخولها بزوج
(ويستكت) بعد علمه
(العام) بلا عذر ولا تسقط
حضانة المتروكة وليس
لمن يليها أخذ المحضون
منها فإن لم يعلم بالدخول أو
علم ولم يعلم بعد العلم عام
أو مضى عام وكان سكوتها
لعذر يمنع من التكلم
ومنه جهله باستحقاقه
الحضانة بدخول الزوج
بها فإنه أخذ المحضون من
الأم المدخول بها ما لم تتأيم
قبل القيام عليها (أو) إلا
أن (يكون) الزوج الذي
دخل بها (محرما)

الصيانة والافققدم الصبي ارتكابا لاخف الصررين (قوله وشرطها) أي شرط ثبوت الحضانة للحاضن
فالشرط لاستحقاق الحضانة لا مباشرتها (قوله أو كان به طيش) أي خفة في العقل (قوله والامانة في
الدين) أي وأما حفظ المال فسيأتي في قوله والرشد وان كانت الامانة في الاصل حفظ المال والدين (قوله
والرشد) اعلم أن الرشد يطلق على حفظ المال المصاحب للبلوغ وعلى حفظ المال وإن لم يصاحبه بلوغ
فالرشد أمر كلي تحته فردان فأراد المصنف ذلك الأمر الكلي الصادق بأي نوع منه فلذلك ثبت للصبي
الحضانة لغيره حيث كان حافظا للمال عاقلا مستوفيا لباقي الشروط (قوله أن يكون عنده من محضن
من الاناث) أي متبرعة أو باجرة (قوله وكونه محرما كاب) قال في الاصل ويشترط في الحاضن
الذكر لمطابقة أنه يكون محرما لها ولو في زمن الحضانة كان يتزوج بأمرها والا فلا حضانة له ولو أمونا
ذا أهل عند مالك اه (قوله والخلع عن زوج دخل بها) صادق بأن لا يكون لها زوج أصلا أو لها
زوج ولم يدخل بها (قوله فإن دخل بها سقطت الخ) أي ما لم يخف على الولد بنزعه منها الصرر والابقى
عندها ولا تسقط حضانتها (قوله إلا أن يعلم من يليها) هذا استثناء من المفهوم أي فإن لم تخل عن زوج
دخل سقطت حضانتها وانتهت فقلت لمن يليها في الرتبة إلا أن يعلم الخ (قوله ما لم تتأيم) أي تطلق أو يموت
زوجها الذي قد دخل بها وقوله قبل القيام أي قيام من له الحضانة بعدها (قوله والآن يكون الزوج
الخ) حاصله أنه إذا كان الزوج الذي دخل بها محرما للمحضون كان له حق في الحضانة أولا أو كان له
حق في الحضانة وكان غير محرر ولا تسقط حضانته بدخوله (قوله أولا يقبل الولد المحضون غيرها)
أي وإذا تزوجت الحاضنة برجل أجنبي من المحضون ولم يقبل الولد غيرها فاقامها تبق على حضانتها
وظاهره كان المحضون رضيعا أو غيره واختاره الأجهوري وقصره الشيخ أحمد على الرضيع (قوله أي
بدل الحاضنة التي تزوجت) أي أعم من أن تكون أما أو غيرها وهذا أحد روايتي وهو ظاهر ما لا ين
عند السلام والتوضيح وقال شيخنا العدوي مفاد العقل أن عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة
مخصوص بالأم فلا كانت الحضانة للحدة ثم تزوجت وامتنعت المرضعة أن ترضعه عند الحاجة وقالت
لا أرضعه إلا عندى أو عند الحدة فإن هذا لا يوجب استمرار الحضانة للحدة بل تنتقل للحالة وهذا
هو المتبادر من كلام شارحنائنا مل (قوله أولا يكون للولد حاضن) أي شرعي فيشمل ما إذا كان غير
مأمون أو عاجزا أو الأب عبد أو غيره به هذه المسائل الثلاث زيادة ايضاح (قوله أن لا يسافر
الخ) حاصله أن شرط ثبوت الحضانة للحاضن أن لا يسافر ولي حر من محضون حر سقفة له ستة

للمحضون وله حضانة كعم بل (وان كاب) المحرم (لا حضانة له كالحال) تزوج بمحاضنه أجنبية منه أو يكون الزوج وليا للمحضون
له حق في الحضانة (كابن عم) للمحضون تزوجته الحاضنة فلا تسقط حضانتها ليس أن يليها أخذ منها (أولا يقبل الولد
المحضون غيرها) أي غير الحاضنة سواء كانت أم أم لا فلا تسقط بدخولها للصررة (أو) قبل غيرها أو (لم ترضعه) المرضعة التي قبلها أي
أبت أن ترضعه (عند بلوغها) أي بدل الحاضنة التي تزوجت وبدلها من استحقاق الحضانة بعدها بان قالت أبا أرضعه عندك بل في بيتي
أو في بيت أمه التي تزوجت باحني فلا تسقط حضانة الأم المتروكة به (أولا يكون للولد حاضن) غير المتروكة فلا تسقط حضانتها
(أو كان) الحاضن الذي يليها (غير مأمون أو) كان (عاجزا أو كان الأب) للمحضون (عبد) فلا تسقط حضانة أمه المتروكة به
باحني كانت أمه حرة أو أمة فلا حاجة لقوله وهي حرة (و) شرط الحضانة لمن يستحقها (أن لا يسافر الولي الحر) فهذا عطف على عقل
وكان الأولى تقديمه قبل قوله والله كذا لأنه أخرجه لما فيه من التفصيل (عن المحضون) وسواء كان الولي ولي مال كالأب والوصي أو ولي
عصوبة كأنهم والمعتق

فالمحضون أهم من أن يكون ولد الولي خلاقاً لما يوجب كلام الشيخ (وان) كان المحضون (رضيعاً) فأولى غيره (أو تسافر هي) أي
الحاضنة (سفر نقلة) وانقطاع من بلد إلى بلد (لا كتجارة) وزيارة (سنة برد) فأكثر أي أن شرط مسافة سفر كل من الولي أو الحاضنة
أن يكون ستة برداً كثر فلولي نزعته وتسقط حضانتها (لا أدل) من ستة برداً تسقط به الحضانة وليس للولي نزعته ومحل جواز نزعته (ان
سافر) الولي (لأمن) أي لمكان ٤٥٤ مأمون (وأمنت الطريق) واللام يمكن له نزعته (الآن تسافر) الحاضنة (معه)

أي مع الولي فلا تسقط
حضانتها ولا تنسخ من
السفر معه وهذا استثناء
من مفهوم قوله وأن
لا يسافر الولي أي فإن سافر
ستة برداً سقطت حضانتها
الآن تسافر معه (ولا تعود)
الحضانة لمن سقطت
حضانتها بدخول زوج
بها (بعد تأمها) أي فراقها
بطلاق أو موت زوجها
أو فسخ الفاسد بعد
الدخول (أو) بعد
(إسقاطها) الحضانة الثابتة
لها بلا عذر أو بعد إسقاط
الحضانة فيجوز أن يكون
المصدر مضافاً للفاعل
أو المفعول وهو أظهر فإذا
أسقطت حقها لم يأن
أرادت العود لها فلا كلام
لها لأن الحضانة حق
للحاضن على المشهور
وقبل حق للمحضون ولها
الرجوع فيها (بخلاف لو
سقطت) حضانتها (لعذر)
كموض وخوف مكاب أو
سفر ولي بالمحضون سفر
ثقة (و زال) ذلك العذر
فلها الرجوع فيها
(واستمرت) الحضانة
للحاضنة إذا دخل بها
زوج (ان تأميت) بطلاق
أو فسخ نكاح أو موت
زوجها (قل علم من

برداً كثر فإن أراد الولي السفر المذكور كان له أخذ المحضون من حاضنته ويقال لها تبعي محضون
أن شئت واحترز بقوله الولي الحر عا لولو كان ولي المحضون عبداً وأراد السفر فليس له أخذه معه بل يبقى
عند حاضنته لأن العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بما لم يحسن من الحر عن العبد إذا سافر وأمه فلا يأخذه
معه لأن العبد تحت نظر سيده أي مالك أمه حصر أو سفر (قوله وان كان المحضون رضيعاً) مبالغة في
المفهوم أي فإن سافر الولي الحر عن المحضون الحر السفر المذكور سقطت حقها من الحضانة ويأخذه
وأمه معه ولو كان الولد رضيعاً على المشهور وقيل لا يأخذ الرضيع وإنما يأخذ الولد إذا أثير وقيل
يأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله لا كتجارة وزيارة) أي فلا تسقط الحضانة لمن لها الحضانة قبل أن
كانت الحاضنة مسافراً أخذه وان كان ولي مسافراً لا يأخذه منها وظاهره كان السفر ستة برداً أو أقل
أو أكثر وهو ما قاله الأجهوري وتبعه عب وقال اللقاني محل هذا إذا كان السفر قريباً كبيراً لا أن
بعد فلا تأخذه إن أرادت السفر وان كانت حضانتها بانيبة وتبعه الحرثي على ذلك واعتمده في الحاشية
واعلم أنها إذا سافرت لا كتجارة وأخذت الولد معها فخذه في النفقة باق على الولي ولا تسقط نفقته عنه
بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عب (قوله ان سافر الولي لأمن الخ) هذان الشرطان وهما كون
السفر لموضع مأمون والأمن في الطريق معتبران أيضاً في سفر الزوج بزوجه ويراد عليهما كونه
مأموناً في نفسه وغير معرووف بالأساءة عليهما كونه حرراً وكون البلاد المنقل إليها قريبة بحيث لا يخفى على
أهلها خبرها وأن تقام في تلك البلد الأحكام فاداً وجدت تلك الشروط وطالب الرجل السفر بزوجه
فحق له بسفرها معه وان تخلف شرط منها فلا جبر (قوله ولا تعود الحضانة الخ) أي سواء كانت التي
سقطت حضانتها أم أوفى غيرها بل الحق في الحضانة باق لمن انتقلت له فإن أراد من له الحضانة رد المحضون
إن انتقلت عنه الحضانة له ذلك فقول المصنف ولا تعود أي جبراً على من انتقلت إليه (قوله أو فسخ
العاسد الخ) يعني أن الحاضنة إذا سقطت حضانتها بالتزويج وأخذ الولد من بعدها في المرتبة ثم ظهر
أن النكاح فاسد وفسخ لاجل ذلك بعد الدخول فإن حضانتها لا تعود وهذا إذا كان النكاح مختلفاً في
فساده أو مجمعاً على فساده ودري الحد أمالو كان الفسخ قبل البناء أو بعده ولم يدرأ الحد فإن الحضانة تعود
لها قال ابن يونس وهو الأصوب وقيل إنها إذا تزوجت وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها ففساده فإن
حضانتها تعود لأن المعلوم شرعاً كالمعلوم حساً كان الفسخ قبل البناء أو بعده مختلفاً في فساده أو مجمعاً
عليه (قوله أو بعد إسقاطها) أي بعوض أو غيره (قوله فلها الرجوع فيها) أي ما لم تتركها بعد
زوال العذر سنة والادار حو لها وما لم يألف الولد من هو عندها ويشق عليه نقله من عندها
(قوله قبل علم من انتقلت الحضانة له) مفهومه أنه إذا علم بزواجها وسكت عن أخذ الولد عاماً أو أقل
ولم يقم حتى تأميت لم ينزع منه ما لا يقال له وما تقدم في قوله إلا أن يعلم ويسكت العام أي فليس له
انتزاعه منها فإن سكت أقل من العام كان له انتزاعه فيما دالم تنأيم بالموضوع مختلف كذا ذكره الأجهوري
(قوله وللحاضنة أمأ أو غيرها قبض نفقته) اللام بمعنى على أي ويجب عليها قبض نفقته بدليل قول
الشارح وليس للاب الخ وليس لها الخ وإذا قلنا على الحاضنة نفقته ما يحتاج إليه المحضون لو ادعت تلفه
فهل يقبل قولها في ذلك أم لا ومذهب ابن القاسم أنها ضامنة إلا أن تقوم ببينة على التلف كما مر لأن
الصمان هما ضامان تهمة بنتي باقاة البينة لاضمان أصالة لأنه لو كان ضامان أصالة لصمته ولو قامت

انتقلت الحضانة (له) بالدخول بالام فلا كلام له بعد

بينة

فأعياها (وللحاضنة) أمأ أو غيرها (قبض نفقته وكسوته) وما يحتاج إليه من أبيه (بالاجتهاد) من الحاكم أو غيره على الاب بالنظر لحاله
من يوم أو جمعة أو شهر أو أعين أو أعين وليس للاب أن يقول للحاضنة ابغته لباً كل عندى ثم يعود ذلك لما فيه من الضرر بالطفل
بالاجتهاد بصيانته وليس لها ما وافقه على ذلك (و) لها (السكنى) أي بالاجتهاد كما قال الشيخ

بينة على تلقه ولا تقرطه كالمقرض والمشتري بعد الشراء اللازم (قوله أي فيما يخصها ويخص الولد) أي
 بأن يوزعها الخ كم أو غيره عليها ما فيجب عمل نصف أجرة المسكن مثلاً في مال المحضون أو أبيه ونصفها على
 الحاضنة أو ثلثها في مال المحضون أو أبيه وثلثها على الحاضنة أو بالعكس (قوله انتهى) أي كلام التوضيح
 وقد نقلها بن وسطها بأوسع من هذا فجميع عبارة التوضيح هذه عن ما قبلها (قوله أي بالاحتماد) أي
 فقد حذفه من الثاني لدلالة الال عليه وفي العبارة تكرار اللاحق (قوله نعم إذا كانت الام الخ) استدراك
 على قوله وليس لها أن تنفق على نفسها الخ كأنه قال محل الخلاف إذا كانت النفقة لأجل الحضنة وأما
 لغيرها وعسرها فلها النفقة على نفسها من مال الطفل حيث كان ولداً لها قلت النفقة عن
 أجرة المنزل في الحضنة أو كثرت لأنها تستحق النفقة في ماله ولولم تحضنه وانظر إذا لم
 تكن الحاضنة أما ولم يوجد له حاضن غيرها وكانت فقيرة هل يقضى لها بالانفاق
 من ماله أو مال أبيه إن لم يكن له مال لشوق مصلحه على ذلك وهو
 الظاهر والله أعلم * وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأكرم وعلى
 آله وصحبه وسلم وقد تم الجزء الأول من هذا التعليق اللطيف
 على يد العبد الضعيف في خدمة أقرب المسالك
 لمذهب الإمام مالك رضي الله عنه وعنه ليلة
 الأربعاء لخمس بقين من المحرم سنة ١٢٢١
 إحدى وعشرين ومائتين وألف
 من الهجرة الشريفة
 علي صاحبها
 أفضل الصلوات
 المنفقه



تم الجزء الأول من حاشية العلامة الصارني على الشرح الصغير ولبه الجزء الثاني أوله باب البيوع

أي فيما يخصها ويخص
 الولد في يخص الولد في
 ماله أو على أبيه وما يخصها
 فعلها قال المتطلي فيما
 يلزم الأب والولد وكذا يلزمه
 الكراء لمسكنه هذا هو
 القول المشهور والمعمول
 به المذكور في المدونة
 وغيرها سحنون و يكون
 عليه من الكراء على قدر
 ما يجتهد وقال يحيى بن عمر
 السكني على قدر الحاجة
 وقال في التوضيح إن السكني
 على الأب وهو مذهب
 المدونة خلافاً لابن وهب
 وعلى المشهور فقال
 سحنون تكون السكني
 على حسب الاحتياط ونحوه
 لابن القاسم في الديباجة
 وهو قريب مما في المدونة
 وقال يحيى بن عمر على قدر
 الحاجة أم فقوله والسكني
 أي بالاجتهاد أي فيما يخص
 الطفل وما يخصها (لا أجرة)
 أي ليس لها أجرة (للحضانة)
 أي في نظيرها وليس لها أن
 تنفق على نفسها من
 نفقة الولد لأجل حضانتها
 وهذا هو قول مالك الذي
 رجح إليه وأخذه ابن
 القاسم بعد أن كان يقول
 ينفق عليها من مال الغلام
 نعم إذا كانت الام معسرة
 ولها النفقة على نفسها
 من ماله لعسرها لا للحضانة
 والله أعلم وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم

[illegible]

